

# الخطاب في القرآن

للإمام أبي بكر محمد بن عبد الله  
المعروف بابن العزني  
(٤٦٨ - ٥٤٣ هـ)

تحقيق  
عبد الرزاق الهادي

المجلد الثاني  
من أول المائدة لآخر سورة براءة

الناشر  
دار الناشر العربي  
بيروت - لبنان

جميع الحقوق محفوظة  
لدار الكتاب العربي  
بيروت

الطبعة الأولى

١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م

دار الكتاب العربي

بيروت - شارع فردان - بناية بنك بيبيلوس - الطابق الثامن - تلفون: 861178 - 800832 - 800811  
فاكس: 961-1-805478 - ص.ب.: 11-5769 بيروت - لبنان - بريد إلكتروني: academia@dm.net.lb



الحَمْدُ لِلَّهِ الْقُدُّوسِ



## سورة المائدة

فيها أربع وثلاثون آية

**الآية الأولى:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوفُوا بِالْمُعْهُودِ أَجَلْتُ لَكُمْ بِهَيْمَةِ الْآنْفَرِ إِلَّا مَا يَتَلَنَ عَلَيْكُمْ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ﴾ [الآية: ١]. فيها عشرون مسألة:

**المسألة الأولى:** قال علماؤنا: قال علقمة<sup>(١)</sup>: إذا سمعت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ فهي مدنية، وإذا سمعت: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ فهي مكية؛ وهذا ربما خرج على الأكثر.

**المسألة الثانية:** [٥٩٦] روى أبو سلمة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان لما رجع من الْحُدَيْبِيَّة قال لعلِّي: «يا علي؛ أشعرت أنه نزلت عليّ سورة المائدة؟ وهي نعمت الفائدة».

قال القاضي: هذا حديث موضوع، لا يحل لمسلم اعتقاده، أما إننا نقول: سورة المائدة ونعمت الفائدة فلا نؤثره عن أحد، ولكنه كلام حسن.

**المسألة الثالثة:** قال أبو ميسرة<sup>(٢)</sup>: في المائدة ثماني عشرة فريضة. وقال غيره: فيها ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ في ستة عشر موضعاً؛ فأما قول أبي ميسرة: إن فيها ثماني عشرة فريضة فربما كان ألف فريضة، وقد ذكرناها نحن في هذا المختصر للأحكام.

**المسألة الرابعة:** شاهدت المائدة بطور زَيْتَا<sup>(٣)</sup> مراراً، وأكلت عليها ليلاً ونهاراً، وذكرْتُ اللَّهَ سبحانه فيها سرّاً وجهاراً، وكان ارتفاعها أسفل من القامة بنحو الشُّبْرِ، وكان لها درجتان قليلاً وجوفياً، وكانت

[٥٩٦] لا أصل له. ولم أجد له إسناداً، وقد وافق القرطبي في تفسيره ٣٠ / ٦ ابن العربي على وضعه، ونقل عن ابن عطية قوله: هذا عندي لا يشبه كلام النبي ﷺ.

- (١) هو الإمام التابعي الفقيه علقمة بن قيس النخعي الكوفي ثقة ثبت توفي بعد الستين، وقيل: بعد السبعين.
- (٢) هو الإمام التابعي عمرو بن شرحبيل الهمداني، ثقة عابد، توفي سنة ٦٣ روى له الأئمة الخمسة.
- (٣) طور زَيْتَا: علم مرتجل لجبل بقرب رأس العين عند قنطرة الخابور، على رأسه شجر زيتون، ولذا سمي طور زيتا. قال البشاري: جبل زيتا مطل على المسجد شرقي وادي سلوان ا هـ. «معجم البلدان» ٤ / ٤٧-٤٨.

صخرة صَلْداء لا تؤثر فيها المعاول، فكان الناس يقولون: مسخت صخرة إذ مسخ أربابها قِرْدَة وخنازير<sup>(١)</sup>. والذي عندي أنها كانت في الأصل صخرة قُطِعَتْ من الأرض محلاً للمائدة النازلة من السماء، وكل ما حولها حجارة مثلها، وكان ما حولها محفوفاً بقصور، وقد نُحِت في ذلك الحجر الصلْد بيوت، أبوابها منها، ومجالسها منها مقطوعة فيها، وحناياها في جوانبها، وبيوت خدمتها قد صُوِّرت من الحجر، كما تصوّر من الطين والخشب، فإذا دخلت في قصر من قصورها وردّدت الباب وجعلت من ورائه صخرة كُثْمَن دهم لم يفتحها أهل الأرض لِلصُّوقَة بالأرض؛ فإذا هبّت الريح وحثّت تحته التراب لم يفتح إلا بعد صَبّ الماء تحته والإكثار منه، حتى يسيل بالتراب وينفج منعرج الباب، وقد مات بها قوم بهذه العلة، وقد كنتُ أخلو فيها كثيراً للدرس، ولكنني كنتُ في كل حين أكنس حَوْل الباب مخافةً مما جرى لغيري فيها، وقد شرحت أمرها في كتاب «ترتيب الرحلة» بأكثر من هذا.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿أَوْفُوا﴾: يقال: وَفَى وَأَوْفَى. قال أهل العربية: واللغتان في القرآن؛ قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنْ اللَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>. وقال شاعر العرب<sup>(٣)</sup>:

أَمَا ابْنُ طَوْقٍ فَقَدْ أَوْفَى بِذِمَّتِهِ      كَمَا وَفَى بِوِلَاصِ النِّجْمِ حَادِيهَا

فجمع بين اللغتين. وقال الله تعالى: ﴿وَاتَّبِعْهُمُ الَّذِي وَفَّى﴾<sup>(٤)</sup>.

[٥٩٧] وقال النبي ﷺ: «مَنْ وَفَّى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ».

**المسألة السادسة: العقود:** واحداً عقد، وفي ذلك خمسة أقوال:

القول الأول: العقود: العهود؛ قاله ابن عباس. الثاني: حلف الجاهلية؛ قاله قتادة. وروي عن ابن عباس، والضحاك، ومجاهد، والثوري. الثالث: الذي عقد الله عليكم وعقدتم بعضكم على بعض؛ قاله الزجاج<sup>(٥)</sup>. الرابع: عقد النكاح والشركة واليمين والعهد والحلف، وزاد بعضهم البيع؛ قاله زيد بن أسلم. الخامس: الفرائض؛ قاله الكسائي<sup>(٦)</sup>؛ ورأى الطبري أنه أمرٌ بالوفاء بجميع ذلك.

قال ابن العربي: وهذا الذي قاله الطبري صحيح، ولكنه يحتاج إلى تنقيح - وهي

**المسألة السابعة:** قال: وذلك أن أصل (عهد) في اللغة الإعلام بالشيء، وأصل العقد الرنط

[٥٩٧] صحيح. أخرجه البخاري ١٨ و ٣٨٩٣ و ٣٩٩٩ ومسلم ١٧٠٩ والترمذي ١٤٣٩ والنسائي في «الكبرى» ٧٢٩٢ و ٧٨٣٥ وأحمد ٣١٤/٥ من حديث عبادة بن الصامت في أثناء حديث مطول، وسيأتي.

(١) لم يثبت أن أصحاب المائدة مسخوا، وإنما هو متلقى عن أهل الكتاب.

(٢) التوبة: ١١١.

(٣) هر طفيل بن عوف الغنوي، شاعر جاهلي، كان يكثر من وصف الخيل. راجع «خزانة الأدب» ٦٤٣/٣.

(٤) النجم: ٣٧.

(٥) هو الإمام اللغوي إبراهيم بن السري إمام النحو في عصره توفي سنة ٣١١.

(٦) هو الإمام المقرئ النحوي التحرير علي بن حمزة الكسائي.

وَالْوَيْثِقَةُ، قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلِ فَنَسَىٰ وَلَمْ يُعِدْ لَهُ عَزْمًا﴾<sup>(١)</sup>.

[٥٩٨] وقال عبد الله بن عمر: «الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا فضل بينهما، هذا عهد نبينا إلينا وعهدنا إليكم».

وتقول العرب: عَهِدْنَا أَمْرًا كَذَا وكَذَا؛ أي: عرفناه، وعَقَدْنَا أَمْرًا كَذَا وكَذَا؛ أي: ربطناه بالقول، كربط الحبل بالحبل؛ قال الشاعر<sup>(٢)</sup>:

قَوْمٌ إِذَا عَقَدُوا عَقْدًا لِّجَارِهِمْ شَدُّوا الْعِجَاجَ وَشَدُّوا قُوَّةَ الْكَرْبِ  
وعَهِدَ اللَّهُ إِلَى الْخَلْقِ إِعْلَامُهُ بِمَا أَلْزَمَهُمْ وَتَعَاهَدَ الْقَوْمُ: أي أعلن بعضهم لبعض بما التزمه له وارتبط معه إليه وأعلمه به؛ فبهذا دخل أحد اللفظين في الآخر، فإذا عرفت هذا علمت أن الذي قَرَّطَسَ على الصواب هو أبو إسحاق الزجاج؛ فكلُّ عهدٍ لله سبحانه أعلمنا به ابتداءً، والتزمناه نحن له، وتعاقدنا فيه بيننا، فالوفاء به لازمٌ بعموم هذا القول المُطْلَق الوارد منه سبحانه علينا في الأمر بالوفاء به. وأما من خصَّ حلف الجاهلية فلا قُوَّةَ له إلا أن يريد أنه إذا لزم الوفاء به، وهو من عَقَدَ الجاهلية؛ فالوفاء بعقد الإسلام أولى، وقد أمر الله سبحانه بالوفاء به؛ قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَآتَوْهُمْ نَصِيحَتَهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>؛ قال ابن عباس: يعني من النصيحة والرفادة والنصرة، وسقط الميراث خاصة بآية الفرائض وآية الأنفال.

[٥٩٩] وقد قال النبي ﷺ: «المؤمنون»<sup>(٤)</sup> عند شروطهم».

وأما مَنْ قال عقد البيع وما ذكر معه، فإنما أشار إلى عقود المعاملات وأسقط غيرها وعقود الله

[٥٩٨] صحيح. أخرجه مالك ٦٣٣/٢ والشافعي في «الرسالة» ٧٦٠ والبيهقي ٢٧٩/٥ عن ابن عمر به، وله حكم الرفع، ويوضح ذلك عبارة ابن عمر وفي الباب أحاديث، وتقدمت في البقرة.

[٥٩٩] صحيح. أخرجه أبو داود ٣٥٩٤ والدارقطني ٢٧/٣ والحاكم ٤٩/٢ والبيهقي ٧٩/٦ من حديث أبي هريرة في أثناء حديث، وإسناده غير قوي. كثير بن زيد سكت عليه الحاكم، وقال الذهبي: لم يصححه، وكثير ضعفه النسائي ومشاه غير، وللخبر شواهد اهـ. وله شاهد من حديث عمرو بن عوف أخرجه الترمذي ١٣٥٢ والدارقطني ٢٧/٣ والبيهقي ٧٩/٦ وإسناده ضعيف لضعف كثير بن عبد الله المزني. وله شاهد من حديث رافع بن خديج، أخرجه ابن عدي ٤٢/٦ وأعله بجبارة بن مفلس، وأنه ضعيف، وله شاهد رابع أخرجه الدارقطني ٢٧/٢ والحاكم ٥٠/٢ وابن الجوزي في «التحقيق» ١٤٢٥ كلهم من حديث عائشة، ومداره على خفيف الجزري وهو ضعيف، وله شاهد خامس من حديث أنس، أخرجه الحاكم ٥٠/٢ والدارقطني ٢٨/٣ وابن الجوزي بإثر حديث ١٤٢٥ وفي الإسناده خفيف، لكن الحديث صحيح بشواهده. وانظر «العدة شرح العمدة» ص ٣١٩ و «فتح القدير لابن الهمام» ٣٣٦/٣ وكلاهما بتخريجي، والله الموفق.

(٢) هو الحطيئة - جرول بن أوس.

(١) طه: ١١٥.

(٣) النساء: ٣٣.

(٤) تنبيه: ليس في شيء من كتب الحديث «المؤمنون» بل عندهم جميعاً «المسلمون» وقد نبه على ذلك الحافظ بن حجر في «تلخيص الحبير» ٢٣/٣.

والنذور؛ وهذا تقصير. وأما قولُ الكسائي: الفرائض، فهو أخو قول الزجاج، ولكن قول الزجاج أَوْعَب؛ إذ دَخَلَ فِيهِ الْفَرْضُ الْمُبْتَدَأُ. والفرض الملتزم والندب. ولم يتضمَّن قول الكسائي ذلك كله.

**المسألة الثامنة:** إذا ثبت هذا فَرُنُطُ الْعَقْدِ تَارَةً يَكُونُ مَعَ اللَّهِ، وتَارَةً يَكُونُ مَعَ الْآدَمِيِّ، وتَارَةً يَكُونُ بِالْقَوْلِ، وتَارَةً بِالْفِعْلِ؛ فَمَنْ قَالَ: اللَّهُ عَلَيَّ صَوْمٌ يَوْمَ. فَقَدْ عَقَدَهُ بِقَوْلِهِ مَعَ رَبِّهِ؛ وَمَنْ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ فَتَوَيَّ وَكَبَّرَ فَقَدْ عَقَدَهَا لِرَبِّهِ بِالْفِعْلِ، فَيَلْزِمُ الْأَوَّلُ ابْتِدَاءَ الصَّوْمِ، وَيَلْزِمُ هَذَا تِمَامَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا قَدْ عَقَدَهَا مَعَ رَبِّهِ، وَالتَّزَمَ. وَالْعَقْدُ بِالْفِعْلِ أَقْوَى مِنْهُ بِالْقَوْلِ. وَكَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿يُؤْفُونَ يَأْتَذِرُونَ وَيَأْفُونَ يَوْمًا كَانَ شَرُّهُ مُسْتَطِيرًا﴾<sup>(١)</sup>. كَذَلِكَ قَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. وَمَا قَالَ الْقَائِلُ: عَلَيَّ صَوْمٌ يَوْمَ أَوْ صَلَاةَ رَكْعَتَيْنِ إِلَّا لِيَفْعَلَ، فَإِذَا فَعَلَ كَانَ أَقْوَى مِنَ الْقَبُولِ؛ فَإِنَّ الْقَوْلَ عَقْدٌ وَهَذَا نَقْدٌ؛ وَقَدْ مَهَّدْنَا ذَلِكَ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ وَشَرَحَ الْحَدِيثَ عَلَى الشَّافِعِيِّ تَمْهِيدًا بَلِيغًا، فَلْيَنْظُرْ هُنَاكَ.

فَإِنْ قِيلَ: فَكَيْفَ يَلْزِمُ الْوَفَاءُ بَعْدَ الْجَاهِلِيَّةِ حِينَ كَانُوا يَقُولُونَ: هَذَا عَلَيَّ هَذَا عَلَيَّ دَمِي، وَدَمِي دَمُكَ، وَهَمَّ إِنَّمَا كَانُوا يَتَعَاقِدُونَ عَلَى النَّصْرَةِ فِي الْبَاطِلِ.

قُلْنَا: كَذَبْتُمْ؛ إِنَّمَا كَانُوا يَتَعَاقِدُونَ عَلَى مَا كَانُوا يَعْتَقِدُونَهُ حَقًّا، وَفِيمَا كَانُوا يَعْتَقِدُونَهُ حَقًّا مَا هُوَ حَقٌّ كُنْصَرَةُ الْمَظْلُومِ، وَحَمْلُ الْكَلِّ، وَقَرَى الضَّيْفِ، وَالتَّعَاوُنَ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ. وَفِيهِ أَيْضًا بَاطِلٌ؛ فَرَفَعَ الْإِسْلَامُ مِنْ ذَلِكَ الْبَاطِلَ بِالْبَيَانِ، وَأَوْثَقَ عَرَى الْجَائِزِ، وَأَلْحَقَ مِنْهُ بِالْأَمْرِ بِالْوَفَاءِ بِإِتْيَانِهِمْ نَصِيْبَهُمْ فِيهِ، كَمَا تَقْدَمُ مِنَ النَّصِيْحَةِ وَالرَّفَادَةِ وَالنَّصْرَةِ.

[٦٠٠] وَهَذَا كَمَا قَالَ ﷺ: «الْمُؤْمِنُونَ عِنْدَ شُرُوطِهِمْ». مَعْنَاهُ إِنَّمَا تَظْهَرُ حَقِيقَةُ إِيْمَانِهِمْ عِنْدَ الْوَفَاءِ بِشُرُوطِهِمْ.

[٦٠١] وَقَالَ ﷺ: «أَحَقُّ الشُّرُوطِ أَنْ يُوفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَثْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ».

[٦٠٢] ثُمَّ قَالَ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ، مِنْ اشْتَرَطَ شَرْطًا لَيْسَ<sup>(٣)</sup>

[٦٠٠] صحيح. وهو المتقدم.

[٦٠١] صحيح. أخرجه البخاري ٢٧٢١ ومسلم ١٤١٨ وأبو داود ٢١٣٩ والترمذي ١١٢٧ وابن ماجه ١٩٥٤ والدارمي ١٤٣/٢ وعبد الرزاق ١٠٦١٣ وأحمد ١٥٠/٤ وأبو يعلى ١٧٥٤ وابن حبان ٤٠٩٢ والطبراني ١٧/٧٥٣ والبيهقي ٢٢٧٠ من حديث عقبة بن عامر.

[٦٠٢] صحيح. أخرجه البخاري ٢١٥٥ و٢٥٦٣ و٢٧١٧ ومسلم ١٥٠٤ وأبو داود ٢٢٣٣ و٣٩٣٠ والترمذي ١١٥٤ والنسائي ١٦٤/٦ وابن ماجه ٢٥٢١ وأحمد ٨١/٦ و٨٢ والبيهقي ٣٣٨/٥ من حديث عائشة، وله قصة.

(٢) محمد: ٣٣.

(١) الإنسان: ٧.

(٣) أي غير مشروع في كتاب الله عز وجل. وانظر فتح الباري ٥/ ٢٢٢-٢٢٣.

في كتاب الله فهو باطل وإن كان اشترط مائة شرط».

فبيّن أن الشرط الذي يجب الوفاء به ما وافق كتاب الله تعالى، أي دين الله تعالى، كذلك لا يلزم الوفاء بعقد إلا أن يُعقد على ما في كتاب الله. وعلى المسلمين أن يلتزموا الوفاء بعهودهم وشروطهم إلا أن يظهر فيها ما يخالف كتاب الله، فيسقط. ولا يمنع هذا التعلق بعموم القولين؛ ولذلك حثّ على فعل الخير، فقال: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

[٦٠٣] وأمر بالكف عن الشر، فقال: «لا ضرر ولا ضرار».

فهذا حثّ على فعل كل خير واجتناب كل شر. فأما اجتناب الشر فجميعه واجب. وأما فعل الخير فينقسم إلى ما يجب وإلى ما لا يجب؛ وكذلك الوفاء بالعقود، ولكن الأصل فيها الوجوب، إلا ما قام الدليل على نذبه؛ وقد جهل بعضهم فقال: لما كانت العقود الباطلة والشروط الباطلة لا نهاية لها والجائز منها محصور فصار مجهولاً فلا يجوز الاحتجاج على الوفاء بالعقود ولا بالشروط لأجل ذلك وهي عبارة عظيمة، وهي:

**المسألة التاسعة:** قلنا: وما لا يجوز كيف يدخل تحت مطلق أمر الله سبحانه حتى يجعله مجعلاً. والله لا يأمر بالفحشاء ولا بالباطل: لقد ضلّت إمامتك وخابت أمانتك، وعلى هذا لا دليل في الشرع لأمرٍ يفعل؛ فإن منه كله ما لا يجوز، ومنه ما يجوز، فيؤدي إلى تعطيل أدلة الشرع وأوامره. والذين قالوا بالوقف لم يرتكبوا هذا الخطر، ولا سلّكوا هذا الوعر، فدع هذا، وعدّ القول إلى العلم إن كنت من أهله.

فإن قيل: محمول قوله: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ على المقيد لما بيّنّا، وهي:

**المسألة العاشرة:** قلنا: فقد أبطلنا ما يثبت محمول قوله: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ على كل عقدٍ مطلقٍ ومقيد. وماذا تريد بقولك مقيداً؟ تريد قيدً بالجواز أم قيدً بقربة، أو قيدً بشرط؟ فإن أردت به قيدً بشرط لزمك فيه ما لزمك في المطلق من أن الشرط منه ما لا يجوز كما تقدم لك، وإن قلت: مقيدً بقربة، فيبطل بالمعاملات، وإن قلت: مقيدً بالدليل، فالدليل هو قول الله سبحانه، وقد قال: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾.

فإن قيل: هذا عقد اليمين لا يجب الوفاء به، وهي:

**المسألة الحادية عشرة:** قلنا: لا يجب الوفاء بشيء أكثر مما يجب الوفاء باليمين، وكيف لا يجب الوفاء به وهو عقد أكد باسم الله سبحانه؟ حاشا لله أن نقول هذا، ولكن الشرع إذن رحمة ورخصة في إخراج الكفارة بدلاً من البر، وخلفاً من المعقود عليه الذي فوته الجنث. وقد بينا ذلك في مسائل

[٦٠٣] حديث جيد، وتقدم برقم ٤٦١.

الخلاف، وستره في آية الكفارة من هذه السورة إن شاء الله تعالى.

فإن قيل: فقد قال الشافعي: إذا نذر قُرْبَةً لا يدفع بها بلية ولا يستنجد بها طُلُبَةً فإنه لا يلزم الوفاء بها. قلنا: مَنْ قال بهذا فقد خفيت عليه دلائل الشرع؛ [٦٠٤] وقد قال النبي ﷺ لعمر: «أَوْفِ بِنَذْرِكَ».

وقد بينا قول الله عز وجل فيه وماذا على الشريعة أو ماذا يقدح في الأدلة مِنْ رأي الشافعي وأمثاله من العلماء. وأما نذرُ الْمُبَاح فلم يلزم بإجماع الأمة ونص النبي ﷺ<sup>(١)</sup> في الصحيح، وهي شيء جهلته يا هذا العالم، فادرج عن هذه الأغراض، فليس بوَكْرٍ إِلَّا لِمَنْ أَمْنَتْهُ معرفةُ أَحَادِيثِ النَّبِيِّ ﷺ من الْمَكْر، ولم يتكلم برأيه وحده، ولا أعجب بطرق من النظر حصلها، ولم يَتَمَرَسَ فيها بكتاب الله عز وجل ولا بسنة رسوله ﷺ؛ فافهم هذا، والله يوفقكم وإيانا بتوفيقه لتوفية عهود الشريعة حقها.

**المسألة الثانية عشرة:** قوله تعالى: «أَحَلَّتْ لَكُمْ بَيْسَتَ الْأَنْعَامِ»: اختلف فيها على ثلاثة أقوال:

الأول: إنه كل الأنعام؛ قاله السُّدِّي، والربيع، والضحاك. الثاني: إنه الإبل، والبقر، والغنم؛ قاله ابن عباس، والحسن. الثالث: إنه الظباء، والبقر، والحُمُرُ الرَّخْشِيَان.

**المسألة الثالثة عشرة:** في المختار: أما من قال: إن النِّعَم هي الإبل والبقر والغنم، فقد علمت صحة ذلك دليلاً، وهو أن النِّعَم عند بعض أهل اللغة اسم خاص للإبل يذكر ويؤنث؛ قاله ابن دُرَيْد وغيره. وقد قال الله تعالى: «وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ» ﴿٥﴾ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ وَتَحْمِلُ أَنْفَالَكُمْ» ﴿٢﴾، وقال تعالى: «وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَسَاتٌ كَلُوا مِنَّا رِزْقَكُمْ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ تَسْتَبِيحُ أَنْوَاجَ مِنَ الْأَنْعَامِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَسَاتٌ أَلْمَعَزُ اثْنَتَيْنِ» ﴿٣﴾. وقال: «وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَتَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَتَيْنِ» ﴿٤﴾.

فهذا مرتبط بقوله: «وَمِنَ الْأَنْعَامِ حَمُولَةٌ وَفَرَسَاتٌ»، أي خلق جنات وخلق من الأنعام حمولة

[٦٠٤] صحيح. أخرجه البخاري ٢٠٤٢ و ٢٠٤٣ و ٦٦٩٧ ومسلم ١٦٥٦ والدارمي ١٨٣/٢ وابن ماجه ٢١٢٩ والطحاوي في «المعاني» ١٣٣/٣ وابن حبان ٤٣٧٩ والبيهقي ٣١٨/٤ من طرق عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أن عمر قال: يا رسول الله إني نذرت في الجاهلية أن أعتكف في المسجد الحرام، فقال له النبي ﷺ: «أوف بنذرك» فاعتكف «ليلة» لفظ البخاري في الرواية الأولى. ورووه بألفاظ متقاربة.

(١) مراد المصنف ما أخرجه البخاري ١٨٦٥ و ٦٧٠١ ومسلم ٤٣٨٣ وغيرهما من حديث أنس قال: رأى النبي ﷺ رجلاً يهادي بين اثنين، فقال: ما له؟ قالوا: نذر أن يحج ماشياً، فقال رسول الله ﷺ: «إن الله غني عن مشي هذا فليركب». وفي الباب من حديث ابن عباس أخرجه البخاري ٦٧٠٤ وأبو داود ٣٣٠٠ وابن حبان ٤٣٨٥.

(٢) النحل: ٥-٧.

(٣) الأنعام: ١٤٢.

(٤) الأنعام: ١٤٤.



وَفَرَشَاءُ، يعني كياراً وصغاراً، ثم فسرها فقال: ثمانية أزواج... إلى قوله: ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّيْنَاهُ اللَّهُ بِهَذَا﴾<sup>(١)</sup>.

وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُم مِّنْ جُلُودِ الْأَنْعَامِ بُيُوتًا تَسْتَخِفُّونَهَا يَوْمَ ظَعْنِكُمْ وَيَوْمَ إِقَامَتِكُمْ وَمِنْ أَصْوَابِهَا﴾ - وهي الغنم - ﴿وَأُوبَارِهَا﴾ - وهي الإبل - ﴿وَأَشْعَارِهَا﴾ - وهي المغزى - ﴿أَنْتُمْ وَمَتَنَّا إِلَىٰ حِينٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

فهذه ثلاثة أدلة تنبئ عن تضمن اسم النعم لهذه الأجناس الثلاثة: الإبل والبقر والغنم، لتأنيس ذلك كله، فأما الوحشية فلم أعلمه إلى الآن إلا اتباعاً لأهل اللغة. أما أنه قد قال بعض العلماء: إن قوله سبحانه: ﴿غَيْرِ مُحِلِّ الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ يقتضي دخول البقر والحمر والظباء تحت قوله: بهيمة الأنعام؛ فصار تقدير الكلام: أحلث لكم بهيمة الأنعام إنسيها ووحشيها غير محلي الصيد وأنتم حرم؛ أي ما لم تكونوا مُحْرَمِينَ. فإن كان هذا متعلقاً فقد قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَّتَعِدًا فَعَرَاءٌ نِّقْلٌ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾<sup>(٣)</sup>. فجعل الصيد والنعم صنفين. وأيضاً فإن من أراد أن يدخل الظباء والبقر والحمر الوحشية فيه ليعم ذلك كله في الإحلال ماذا يصنع بصنف الصيد الطائر كله؟ فالدليل الذي أحله ولم يدخل في هذه الآية محل الظباء والبقر والحمر الوحشية وإن لم يدخل في الآية. وقد ينتهي العي ببعضهم إلى أن يقول: إن الأنعام هي الإبل لنعمة أخفافها في الوطء، ولا يدخل فيه الحافر ولا الظلف لجسوته وتحده<sup>(٤)</sup>. ويقال له: إن الأنعام إنما سميت به لما يتنعم به من لحومها وأصوافها وأوبارها وأشعارها أنثاً ومتاعاً إلى حين. وبهذه الآية كان يدخل صنف الوحشي فيها؛ لأنها ذات أشعار من جهة أنه يتأتى ذلك فيه حساً وإن لم يكن يتناول ذلك منها عرفاً. فإن قلنا: إن اللفظ يحمل على الحقيقة الأصلية، فيدخل في هذا اللفظ في النحل ويتناولها اللفظ في سورة المائدة. وإن قلنا: إن الألفاظ تُحْمَلُ على الأحوال المعتادة العرفية لم يدخل فيها؛ إذ لا يعتاد ذلك من أوبارها. وها هنا انتهى تحقيق ذلك في هذا المختصر.

**المسألة الرابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا يَمْلِكُ عَلَيْكُمْ﴾: قالوا: من قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمَيْتَةُ﴾<sup>(٥)</sup> وقيل: من قوله: ﴿غَيْرِ مُحِلِّ الصَّيْدِ﴾ والصحيح أنه من قوله في كل محرم في كتاب الله تعالى أو سنة نبيه ﷺ.

فإن قيل: فقد قال: ﴿إِلَّا مَا يَمْلِكُ عَلَيْكُمْ﴾. والذي يُتْلَى هو القرآن، ليس السنة.

قلنا: كل كتاب يُتْلَى، كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ﴾<sup>(٦)</sup> وكل سنة لرسول الله ﷺ فهي من كتاب الله. والدليل عليه أمران:

- |                   |                    |
|-------------------|--------------------|
| (١) الأنعام: ١٤٤. | (٢) النحل: ٨.      |
| (٣) المائدة: ٩٥.  | (٤) جسوته: صلابته. |
| (٥) المائدة: ٣.   | (٦) العنكبوت: ٤٨.  |

[٦٠٥] أحدهما: قوله ﷺ في قصة العسيف<sup>(١)</sup>: «لَأُقْضَيْنَ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، أَمَا عَنَّمُكَ وجاريتك فردُّ عليك، وعلى ابنك جَلْدُ مائة وَتَغْرِيبُ عامٍ». وليس هذا في القرآن، ولكنه في كتابِ الله الذي أوحاه إلى رسوله علماً من كتابه المحفوظ عنده.

[٦٠٦] والدليل الثاني: في حديث عبد الله بن مسعود؛ قال: «لعن الله الواشِمَاتِ، والمستَوِشِمَاتِ، والمَتَمِّصَاتِ، والمتفلجات للحسن، والمغيرات لخلق الله». فبلغ ذلك امرأة من بني أسد يقال لها أم يعقوب، فجاءت فقالت: إنه بلغني أنك لعنت كيت وكيت. فقال: وما لي لا ألعن مَنْ لعنَ رسول الله ﷺ؟ أليس هو في كتابِ الله؟ فقال: لقد قرأت ما بين اللّوْحَيْنِ فما وجدتُ فيه ما تقول. فقال: لئن كنتِ قرأتيه لقد وجدتيه. أو ما قرأتِ: ﴿وَمَا أَلَنَّا لَكُمُ الرَّسُولَ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَأَنَّهُوْا﴾<sup>(٢)</sup>. قالت: بلى. قال: فإنه قد نهى عنه. قالت: فإني أرى أهلك يفعلونه. قال: فاذهبي فانظري، فذهبت فنظرت فلم تر من حاجتها شيئاً. فقال: لو كانت كذلك ما جامعتها<sup>(٣)</sup>.

**المسألة الخامسة عشرة:** يحتمل قوله: إلّا ما يُتلى عليكم الآن، أو إلّا ما يُتلى عليكم فيما بعدُ من مستقبل الزمان. وفي هذا دليل على جواز تأخير البيان عن وقتٍ لا يُفتقرُ فيه إلى تعجيل الحاجة، وهي مسألة أصولية، وقد بينها في «المحصول»، ومعناه أن الله سبحانه أباح لنا شيئاً وحرم علينا شيئاً استثناء منه. فأما الذي أباح لنا فسماه وَبَيْتَهُ. وأما الذي استثناءه فوعد بذكره في حين الإباحة، ثم بيّنه بعد ذلك في وقتٍ واحد أو في أوقات متفرقة على اختلافِ التأويلين المتقدمين، وكلُّ ذلك تأخير للبيان، والله أعلم.

**المسألة السادسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿غَيْرِ مُحْلِي الصَّيْدِ﴾: فيه ثلاثة أقوال:

الأول: معناه أوفوا بالعقود غير مُحْلِي الصَّيْدِ. الثاني: أحلت لكم بهيمة الأنعام الوحشية غير مُحْلِي الصيد وأنتم حُرْم. الثالث: أحلت لكم بهيمة الأنعام إلّا ما يُتلى عليكم إلّا ما كان منها وحشياً فإنه صيد لا يحل لكم وأنتم حرم.

**المسألة السابعة عشرة:** في تنقيحها: أما قوله: إن معناه أوفوا بالعقود غير محلي الصيد وأنتم حُرْم فاختاره الطبري والأخفش، وقالوا: فيه تقديم وتأخير، وهو جائز في نظام الكلام وإعرابه؛ وهذا فاسد؛ إذ لا خلاف أن الاستثناء إذا كان باسم الفاعل فإنه حال؛ فيكون تقدير الآية: «أوفوا بالعقود لا محلّين للصيد في إحرامكم». ونكثُ العهد ونقض العقد محرم، والأمرُ بالوفاء مستمر في هذه الحال

[٦٠٥] متفق عليه، وتقدم.

[٦٠٦] أخرجه البخاري والجماعة، وتقدم باستيفاء مع الكلام عليه في سورة النساء.

(٢) الحشر: ٧.

(١) أي الأجير.

(٣) أي ما سكنت معها في بيت واحد.

وفي كل حال. ولو اختص الوفاء بها في هذه الحال لكان ما عداها بخلاف على رأي القائلين بدليل الخطاب. وذلك باطل أو يكون مسكوتاً عنه. وإنما ذكر الأقل من أحوال الوفاء وهو مأمور به في كل حال، وهذا تهجين للكلام وتحقير للوفاء بالعقود.

وأما من قال: أَجَلْتُ لَكُمْ الوحشية، فهو خطأ من وجهين: أحدهما: أن فيه تخصيص بعض المحلات، وهو تخصيص للعموم بغير دليل لا سيما عموم متفق عليه. والثاني: أنه حمل للفظ بهيمة الأنعام على الوحشية دون الإنسية، وذلك تفسير للفظ بالمعنى التابع لمعانيه المختلف منها فيه.

وأما من قال: معناه أَجَلْتُ لَكُمْ بهيمة الأنعام إلا ما يُتلى عليكم إلا ما كان منها وَحْشِيًّا فإنه صيد، ولا يحل لكم الصيد وأنتم حُرْم. وهذا أشبهها معنى، إلا أن نظام تقديره ليس بجار على قوانين العربية؛ فإنه أضمر فيه ما لا يحتاج إليه، وإنما ينبغي أن يقال: تقديره: أَجَلْتُ لَكُمْ بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم، غير محلين صيدها وأنتم حرم؛ فيصح المعنى، ويقل فضول الكلام، ويجري على قانون النحو. وفيها مسألة بديعة؛ وهي:

**المسألة الثامنة عشرة:** وهي تنبيه الاستثناء في الجملة الواحدة، وهي ترد على قسمين:

أحدهما: أن يتكرر، ويكون الثاني من الأول، كقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَلْ لَّوْطُ إِنَّا لَمُجْرِمُونَ أَجْمَعِينَ﴾ (٥٩) **إِلَّا أَمْرَانَهُ** (١). الثاني: أن يكونا جميعاً من الأول، كقوله ها هنا: إلا ما يُتلى عليكم إلا الصيد وأنتم مُحْرَمُونَ، فقوله: ﴿إِلَّا مَا يُتلى عَلَيْكُمْ﴾ استثناء من بهيمة الأنعام على أحد القولين وأظهرهما، وقوله: إلا الصيد استثناء آخر أيضاً منه. وقد مهدنا ذلك في كتاب «ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين».

**المسألة التاسعة عشرة:** في تمثيل لهذا التقدير من حديث النبي ﷺ:

[٦٠٧] وذلك ما روي أن أبا قتادة الحارث بن ربعي الأنصاري قال: كنا مع النبي ﷺ بين مكة والمدينة وهم محرمون وأنا جلُّ على فرس لي، فكنت أرقى على الجبال، فبينما أنا كذلك إذ رأيتُ الناس مُشرفين لشيء، فذهبت لأنظر، فإذا هو حمار وحشي، فقلت لهم: ما هذا؟ فقالوا: لا ندري. فقلت: هو حمار وحشي. قالوا: هو ما رأيت. وكنت نسيت سَوْطِي. فقلت لهم: ناولوني سَوْطِي. فقالوا: لا نُعِينكَ عليه، فنزلتُ وأخذته ثم صرْتُ في أثره، فلم يكن إلا ذاك حتى عَقَرْتُهُ؛ فأتيتُ إليهم فقلت: قوموا فاحتملوا. فقالوا: لا نمسه، فحملته حتى جثثهم به، فأبى بعضهم، وأكل بعضهم.

[٦٠٧] صحيح. أخرجه البخاري ١٨٢١ و ١٨٢٤ و ٥١٤٩ و ٥٤٩١ ومسلم ١١٩٦ والنسائي ١٨٦/٥ وابن ماجه ٣٠٩٣ ومالك ٣٥١/١ وعبد الرزاق ٨٣٣٧ والدارمي ٣٨/٢ وأحمد ٩٠/٥ وابن الجارود ٤٣٥ وابن حبان ٣٩٦٦ والدارقطني ٢٩١/٢ والبيهقي ٣٢٢/٥ من طرق كلهم من حديث أبي قتادة.

قلت: أنا أستوقفُ لكم النبي ﷺ، فأدرِكته، فحدّثته الحديث، فقال لي: «أبقي معكم منه شيء؟» قلت: نعم. قال: «فكلُّوا فهو طعمة أطعمكموها الله».

فأحلَّ لهم الحُرْمَ مطلقاً إلا ما يتلى عليهم، إلا ما صادوه وهم محرمون منها؛ وما صادَه غيرُهم فهو حلال لهم، فإنما حُرِّمَ عليهم منه ما وقع إليهم بصيدهم، إلى تفصيل يأتي بيانه إذا صيدَ لهم، فإن حرم فإنما هو بدليل آخر غير هذه الآية.

**المسألة الموفية عشرين:** مضى في سَرَدِ هذه الأقوال أن من الصحابة من قال في جَينِ الناقة أو الشاة أو البقرة أو نحوها: إنها من بهيمة الأنعام المحلَّة<sup>(١)</sup>. وللعلماء فيه ثلاثة أقوال:

الأول: أنه حلال بكلِّ حال؛ قاله الشافعي. الثاني: أنه حرام بكلِّ حال، إلا أن يذكر؛ قاله أبو حنيفة. الثالث: الفرق بين أن يكون قد استقل ونبت شَعْرُه وبين أن يكون بَضْعَة كالكبِد والطحال؛ قاله مالك.

[٦٠٨] وتعلق بعضهم بالحديث المشهور: «ذكاة الجنين ذكاة أمه». ولم يصح عند الأكثر،

[٦٠٨] جيد بشواهد. أخرجه أبو داود ٢٨٢٧ والترمذي ١٤٧٦ وابن ماجه ٩٠٠ وعبد الرزاق ٨٦٥٠ وأحمد ٣/٣١ وأبو يعلى ٩٩٢ وابن الجارود ٩٠٠ والدارقطني ٤/٢٧٢-٢٧٣ والبيهقي ٩/٣٣٥ من حديث أبي سعيد، وإسناده لين لأجل مجالد بن سعيد، وقد توبع، فقد أخرجه أحمد ٣/٣٩ وابن حبان ٥٨٨٩ والدارقطني ٤/٢٧٤ والبيهقي ٩/٣٣٠ من وجه آخر، وفيه جبر بن نوف، وهو صدوق يخطيء، وحديثه حسن. وله شاهد من حديث جابر: أخرجه أبو داود ٢٨٢٨ والدارمي ٢/٨٤ والدارقطني ٤/٢٧٣ والحاكم ٤/١١٤ والبيهقي ٤/١٥٧، وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، روه من طرق عدة عن أبي

(١) فائدة: قال الإمام الموفق في «المغني» ١٣/٣٠٨-٣١٠ ما ملخصه: إذا خرج الجنين ميتاً من بطن أمه بعد ذبحها، أو وجد ميتاً في بطنها، أو كانت حركته بعد خروجه كحركة المذبوح، فهو حلال، روي هذا عن عمر وعلي، وبه قال ابن المسيب والنخعي والشافعي وإسحق وابن المنذر. وقال ابن عمر: ذكاته ذكاة أمه إذا أشعر. وروي ذلك عن عطاء وطاوس ومجاهد والزهري والحسن وقتادة ومالك والليث والحسن بن صالح وأبي ثور، لأن عبد الله بن كعب بن مالك قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: إذا أشعر الجنين فذكاته ذكاة أمه. وهذا إشارة إلى جميعهم، فكان إجماعاً. وقال أبو حنيفة: لا يحل إلا أن يخرج حياً فيذكي. قال ابن المنذر: لا نعلم أحداً منهم خالف ما قالوا إلى أن جاء النعمان، فقال: لا يحل لأن ذكاة نفس لا تكون ذكاة نفسين، ولنا «ذكاة الجنين...» ولأن هذا إجماع من الصحابة فمن بعدهم، فلا يعول على ما خالفه، ولأن الجنين متصل بها اتصال خلقة، يتغذى بغذائها، فتكون ذكاته ذكاتها، كأعضائها، ولأن الذكاة في الحيوان تختلف على حسب الإمكان فيه والقدرة، بدليل الصيد الممتنع والمقدور عليه والمتردية، والجنين لا يتوصل إلى ذبحه بأكثر من ذبح أمه، فيكون ذكاة له.

فصل: واستحب أبو عبد الله - أحمد بن حنبل - أن يذبحه وإن خرج ميتاً ليخرج الدم الذي في جوفه.

فصل: فإن خرج حياً حياة مستقرة، يمكن أن يذكي، فلم يذكه حتى مات فليس يذكي. قال أحمد: إن خرج حياً فلا بد من ذكاته لأنه نفس أخرى. قلت: وقال أبو يوسف ومحمد بقول الجمهور، راجع «الهداية» ٩/٥٠٨ بتخريجي.

وصححه الدارقطني؛ واختلفوا في ذكر «ذكاة» الثانية، هل هي برفع التاء فيكون الأول الثاني ولا يفتقر الجنين إلى ذكاة، أو هو بنصب التاء فيكون الأول غير الثاني، ويفتقر إلى الذكاة. وقد مهدناه في الرسالة الملحجة، وبيّنا في «مسائل الخلاف» أنّ المعوّل فيه على اعتبار الجنين بجزء من أجزائها، أم يُعتبر مستقلاً بنفسه، وقد بينا في كتاب «الإنصاف» الحقّ فيها، وأنه في مذهبنَا باعتبار ذكاة المستقبل؛ والله أعلم. وسنشير إلى شيء من ذلك في الآية بعدها إن شاء الله.

**الآية الثانية:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْلُوا سَعِيرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهَرِ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدَى وَلَا الْفَلَكِ وَلَا آيَاتِ الْكُرَامِ يَتَنَوَّنَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاؤُكُمْ أَنْ مَذْكُومٌ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَمْتَدُوا وَتَعَاوُوا عَلَى الْإِزِ وَالْتَقُوا وَلَا تَعَاوُوا عَلَى الْإِثْرِ وَالْمُدُونِ وَأَتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الآية: ٢]. فيها سبع مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿سَعِيرَ﴾: وزنها فعائل، واحداثها شعييرة؛ فيها قولان:

أحدهما: أنه الهذلي. الثاني: أنه كلّ متعبد؛ منها الحرام في قول السدي، ومنها اجتناب سخط الله في قول عطاء. ومنها مناسك الحج في قول ابن عباس ومجاهد.

وقال علماء النحويين: هو من أشعر: أي: أعلم؛ وهذا فيه نظر؛ فإنّ فعيلًا بمعنى مفعول بأن يكون من فعل لا من أفعل، ولكنه جرى على غير فعله كمصدرٍ جرى على غير فعله، وقد بيناه في

الزبير عن جابر، وأبو الزبير مدلس، وقد عنعن. وله شاهد من حديث أبي أمامة وأبي الدرداء أخرجه الطبراني ٧٤٩٨ والبزار ١٢٢٦، وقال الهيثمي في «المجمع» ٦٠٤٦: فيه بشر بن عماره وقد وثق، وفيه ضعف. وله شاهد من حديث ابن عمر، أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٧٨٥٢ و ٨٢٣٠ و ٩٤٤٩ وفيه ابن إسحق، وهو مدلس، وقد عنعن. وله شاهد من حديث كعب بن مالك، أخرجه الطبراني ٧٨/١٩ وفي «الأوسط» ٣٧٢٣، وفيه إسماعيل بن مسلم، وهو ضعيف. وله شاهد من حديث أبي أيوب، أخرجه الحاكم ١١٥/٤ والطبراني ٤٠١٠ وفيه محمد بن أبي ليلي، وهو سيء الحفظ، لكنه ثقة، قاله الهيثمي ٦٠٥٠. وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه الحاكم ١١٤/٤ وسكت عليه، وقال الذهبي رحمه الله: عبد الله بن سعيد المقبري هالك.

وقال الحافظ في «تلخيص الحبير» ١٥٦-١٥٧ ما ملخصه: قال عبد الحق: لا يحتج بأسانيد كلها، وخالف الغزالي فقال في «الإحياء»: هو حديث صحيح. وقال ابن حزم: هو حديث واهي، فإن مجالداً ضعيف وكذا أبو الوداك. قلت: تابعهما عطية العوفي، وعطية وإن كان لين الحديث فمتابعته لمجالد معتبرة، وأما أبو الوداك، فلم أر من ضعفه، وقد احتج به مسلم، وقد صححه ابن حبان وابن دقيق العيد من طريق أبي الوداك وحديث جابر رواه ثلاثة عن أبي الزبير، وتابعهم حماد بن شعيب وحديث أبي أمامة وأبي الدرداء فيه ضعف وانقطاع، وحديث أبي هريرة فيه عمرو بن قيس وهو ضعيف، وتوبع عند الحاكم، وفيه عبد الله المقبري، وهو متروك، وحديث علي أخرجه الدارقطني، وفيه الحارث الأعور والراوي عنه وكلاهما ضعيف، وحديث ابن مسعود، أخرجه الدارقطني، وفيه أحمد بن الحجاج وهو ضعيف جداً. ... اهـ ملخصاً. وأصح شيء في الباب حديث أبي سعيد ثم حديث جابر، والحديث حسن صحيح بشواهد وطرقه، وانظر «تفسير البغوي» ٧٣٨ و ٧٣٩ و «فتح القدير لابن الهمام» ٥٠٨/٩ وكلاهما بتخريجي، والله الموفق.

«رسالة الملجئة». والصحيح من الأقوال هو الثاني، وأفسدُها من قال: إنه الهُذْي؛ لأنه قد تكرر فلا معنى لإبهامه والتصريح بعد ذلك به.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَلَا أَلْتَهَرُ الْحَرَامَ﴾: قد بينا في كل مصنف أن الألف واللام تأتي للعهد وتأتي للجنس؛ فهذه لام الجنس، وهي أربعة أشهر يأتي بيانها مفصلة في سورة «براءة» إن شاء الله تعالى.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا أَلْتَدَى﴾: وهي كل حيوان يُهْدَى إلى الله في بيته، والأصل فيه عمومُه في كل مُهْدَى، كان حيواناً أو جماداً. وحقيقة الهُذْي كل معطى لم يذكر معه عوض.

[٦٠٩] وقد جاء في الحديث الصحيح: «مَنْ راح في الساعة الأولى إلى الجمعة فكأنما قرَّب بدَنَةً، ومن راح في الساعة السادسة فكأنما قرَّب بَيْضَةً»، وفي بعض الألفاظ: «فكأنما أهدى بدَنَةً، وكأنما أهدى بَيْضَةً»<sup>(١)</sup>. وقد اتفق الفقهاء على أن من قال: ثوبي هُذْي أنه يبعث بثمانه إلى مكة في اختلاف يأتي بيانه.

**المسألة الرابعة:** وأما القلائد فهي كل ما علّق على أسنمة الهدايا علامة على أنها لله سبحانه، من نعل أو غيره، وهي سنّة إبراهيمية بقيت في الجاهلية وأقرّها الإسلام في الحج. وأنكرها أبو حنيفة. وقد ثبت في الصحيح<sup>(٢)</sup>، وذلك مبين في «مسائل الخلاف» إن شاء الله تعالى.

**المسألة الخامسة:** ﴿وَلَا يَأْتِينَ أَلْيَتَ الْحَرَامِ﴾: يعني قاصدين له، من قولهم: أمتُ كذا، أي قصدته، وهذا عامٌ في كل من قصده باسم العبادة، وإن لم يكن من أهلها، كالكافر، وهذا قد نسخ بقوله تعالى: ﴿فَأَقْضُوا الشَّرِكَانَ حَبْتُ وَجَدْتُمُوهُنَّ﴾<sup>(٣)</sup> في قول المفسرين، وهو تخصيص غير نسخ على ما بيناه في القسم الثاني، فإنه إن كان أمر بقتل الكفار قد بقيت الحرمة للمؤمنين.

**المسألة السادسة:** قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا﴾: وكان سبحانه حرّم الصيد في حال الإحرام بقوله تعالى: ﴿غَيْرَ مُحِلِّ الصَّيْدِ﴾، ثم أباحه بعد الإحلال، وهو زيادة بيان؛ لأن ربطه التحريم بالإحرام يدل على أنه إذا زال الإحرام زال التحريم، ولكن يجوز أن يبقى التحريم لعلّة أخرى غير الإحرام؛ فبين الله سبحانه عدم العلة بما صرّح به من الإباحة؛ فكان نصّاً في موضع الاستثناء، وهو محمول على الإباحة اتفاقاً، وقد توهم قوم أن حمله على الإباحة إنما كان لأجل تقديم الحظر عليه، وقد بيناه في أصول الفقه.

[٦٠٩] صحيح. أخرجه البخاري ٨٨١ ومسلم ٨٥٠ من حديث أبي هريرة، بأتم منه، وسيأتي.

(١) غريب هكذا، ورأيت بلفظ «كالمهدي» بدل «فكأنما أهدى» والذي ذكرته هو عند البخاري ٩٢٩ والنسائي ٣/ ٩٨ من حديث أبي هريرة.

(٢) مضى في بحث الحج في سورة البقرة. (٣) التوبة: ٥.

المسألة السابعة: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ﴾: على العدوان على آخرين.

[٦١٠] نزلت هذه الكلمة في الحُطَم رجل من ربيعة، قدم على رسول الله ﷺ فقال: بم تأمرنا؟ فسمع منه. وقال: أراجع إلى قومي فأخبرهم. فقال النبي ﷺ: «لقد جاء بوجه كافر ورجع بقفا غادراً». ورجع فأغار على سرح من سروح المدينة، فانطلق به، وقدم بتجارة أيام الحج يريد مكة، فأراد ناس من أصحاب النبي ﷺ أن يخرجوا إليه، فنزلت هذه الآية؛ أي لا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ بِقَطْعِ سَبْلِ الْحَجِّ، وكونوا ممن يُعِين فِي التَّقْوَى، لا في التعدي، وهذا من معنى الآية منسوخ، وظاهرُ عمومها باقٍ في كل حال، ومع كل أحد، فلا ينبغي لمسلم أن يحملَه بُغْضَ آخَرٍ عَلَى الْاِعْتِدَاءِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ ظَالِمًا، فَالْعِقَابُ مَعْلُومٌ عَلَى قَدْرِ الظُّلْمِ، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْاِعْتِدَاءِ عَلَيْهِ إِنْ ظَلَمَ غَيْرُهُ؛ فَلَا يَجُوزُ أَخْذُ أَحَدٍ عَنْ أَحَدٍ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾<sup>(١)</sup>. وهذا مما لا خلاف فيه بين الأمة.

الآية الثالثة: قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أِهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَفَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَمِيسُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْهُمْ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الآية: ٣]. فيها إحدى وعشرون مسألة:

المسألة الأولى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ﴾: فقد تقدم بيان ذلك في سورة البقرة<sup>(٢)</sup>. وأما قوله: ﴿وَمَا أِهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ فسيأتي في سورة الأنعام إن شاء الله.

المسألة الثانية: وهو قوله: ﴿وَالْمُنْخَفَةُ﴾: فهي التي تُخْنَقُ بِحَبْلِ بِقْصِدٍ أو بغير قصد، أو بغير حبل.

المسألة الثالثة: ﴿وَالْمَوْفُوذَةُ﴾: التي تُقْتَلُ ضَرْبًا بِالْخَشَبِ أو بِالْحَجَرِ، ومنه المقتولة بقوس البندق.

المسألة الرابعة: ﴿وَالْمُتَرَدِّيَةُ﴾: وهي الساقطة من جبل أو بئر. وأما المتندية وهي:

المسألة الخامسة: فيقال: ندت الدابة إذا انفلتت من وثاقٍ فندت فخرج وراءها فرُميت برمح أو سيف فماتت، فهل يكون رُمِيها ذكاة أم لا؟<sup>(٣)</sup> فاختلف العلماء في ذلك؛ فذهب بعضهم إلى أنه يكون

[٦١٠] أخرجه الطبري ١٠٩٦١ عن السدي مرسلًا مع اختلاف ومسير، وكرره ١٠٩٦٢ من مرسل عكرمة، ومرسل ابن جريج، وذكره الواحدي في «أسباب النزول» ٣٧٩ بدون إسناده عن ابن عباس، فلعل المراسيل المتقدمة تتأيد بمجموعها، والله أعلم.

(٢) انظر الآية ١٧٣.

(١) الأنعام: ١٦٤.

(٣) جاء في المغني ٢٩١/١٣: «مسألة: وإذا ند بعيره فلم يقدر عليه، فرماه بسهم أو نحوه مما يسيل به دمه فقتله أكل». قال الشارح: وكذلك إذا تردى في بئر فلم يقدر على تذكيته، فجرحه في أي موضع قدر عليه، =

ذلك ذكاة فيه، وهو اختيارُ الشافعي وابن حبيب. وقال آخرون: لا يذكى به، وهو اختيارُ مالك.

[٦١١] وقد روى البخاري وغيره، عن رافع بن خديج قال: كنا مع النبي ﷺ بذي الحليفة، وأصاب الناس جوعٌ، فأصبنا إبلًا وغنماً، فندّ منها بعير فطلبوه فلم يقدروا عليه، فأهوى إليه رجلٌ بسهم فحبسه الله؛ فقال النبي ﷺ: «إن لهذه الإبل أوابد كأوابد الوخش، فما ندّ عليكم فاصنعوا به هكذا».

فقال الشافعي وغيره: إن تسليط النبي ﷺ على هذا الفعل دليلٌ على أنه ذكاة له.

وقال الآخرون: إنما هو تسليط على حبسه لا على ذكاته؛ فإنه مقدورٌ عليه في غالب الأحوال، فلا يراعى النادر منه، وإنما يكون ذلك في الصيد حسبما يأتي بيانه إن شاء الله.

[٦١٢] وقد روى أبو العُسرَاء، عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله؛ أما تكون الذكاة إلا في الحلق واللبة؟ قال: «لو طعنت فخذها لأجزأ عنك».

قال يزيد بن هارون: هذا في الضرورة. وهو <sup>(١)</sup> حديثٌ صحيح أعجب أحمد بن حنبل، ورواه عن أبي داود، وأشار على مَنْ دخل عليه من الحفاظ أن يكتبه <sup>(٢)</sup>.

[٦١١] صحيح. أخرجه البخاري ٢٤٨٨ و ٢٥٠٧ و ٣٠٧٥ و ٥٥٠٣ و ٥٥٠٦ و ٥٥٠٩ ومسلم ١٩٦٨ وأبو داود ٢٨٢١ والترمذي ١٤٩١ و ١٤٩٢ والنسائي ٢٢٦/٧ وابن ماجه ٣١٣٧ والطيالسي ٩٦٣ وعبد الرزاق ٨٤٨١ والحميدي ٤١١ وأحمد ٤٦٤/٣ و ١٤٠/٤٠ والدارمي ٨٤/٢ وابن حبان ٥٨٨٦ وابن الجارود ٨٩٥ والطبراني ٤٣٨٠ والبيهقي ٢٤٥-٢٤٧ كلهم من حديث رافع بن خديج، بآثم منه.

[٦١٢] صحيح. أخرجه أبو داود ٢٨٢٥ والترمذي ١٤٨١ وابن ماجه ٣١٨٤ وأحمد ١٣٤/٤ وابن الجارود ٩٠٢ وأبو نعيم ٢٥٧-٣٤١ والبيهقي ٢٤٦/٩، وإسناده ضعيف لجهالة أبي العسرَاء.

قال الترمذي: قال أحمد بن منيع: قال يزيد بن هارون: هذا في الضرورة اهـ وقال أبو داود: هذا لا يصلح إلا في المتردية والمتوحش. وقال ابن الجارود: قال ابن مهدي: هذا فيما لا يقدر عليه، يشبه المتردي، قلت: مداره على أبي العسرَاء. قال عنه الحافظ في «التقريب»: أعرابي مجهول. وقال في «التلخيص» ١٣٤/٤: لا يعرف حاله. وكذا قال الحافظ الذهبي في «الميزان».

= فقتله أكل، إلا أن تكون رأسه في الماء فلا يؤكل، لأن الماء يعين على قتله، هذا قول أكثر الفقهاء، روي ذلك عن علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس وعائشة، وبه قال مسروق والأسود والحسن وعطاء وطاوس وإسحق والشعبي والحكم وحماد والثوري وأبو حنيفة والشافعي وأبو ثور. وقال مالك: لا يجوز أكله إلا أن يذكى. وهو قول ربيعة والليث. قال أحمد: لعل مالكاً لم يسمع حديث رافع بن خديج اهـ. باختصار.

وقال الإمام المرغيناني الحنفي في «الهداية»: وما استأنس من الصيد فذكاته الذبح، وما توحش من النعم فذكاته العقر والجرح، لأن ذكاة الاضطرار إنما يصار إليه عند العجز عن ذكاة الاختيار، والعجز متحقق في الوجه الثاني دون الأول، وكذا ما ترى من النعم في بئر، ووقع العجز عن ذكاة الاختيار اهـ. ملخصاً «فتح القدير» ٥٠٧/٩ بتخريجي.

(١) لفظ «وهو...» من كلام ابن العربي، وإلا فيزيد بن هارون أقدم من أحمد وأبي داود، وانظر التعليق الآتي.

(٢) كذا قال المصنف رحمه الله وفيما قاله نظر، فإن الحديث الذي استحسنته الإمام أحمد هو غير هذا، وأما هذا الحديث فلم يعده شيئاً.



المسألة السادسة: ﴿وَالنَّطِيعَةُ﴾: وهي الشاة تنطحها الأخرى بقرونها. وقرأ أبو ميسرة: «المنطوحة» وهي فعيلة بمعنى مفعولة.

المسألة السابعة: قوله تعالى: ﴿وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ﴾: وكان أهل الجاهلية إذا أكل السبع شاة أكلوا بقيتها؛ قاله ابن عباس وقتادة وغيرهما.

المسألة الثامنة: قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ﴾: فيه ثلاثة أقوال:

الأول: أنه استثناء مقطوع عما قبله غير عائد إلى شيء من المذكورات، وذلك مشهور في لسان العرب، يجعلون إلا بمعنى لكن، من ذلك قوله: ﴿وَمَا كَانَتْ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾<sup>(١)</sup>. معناه: لكن إن قتله خطأ، وقد تقدم كلامنا عليه، وأنشد بعضهم لأبي خراش<sup>(٢)</sup> الهذلي:

أَمْسَى سُقَامٌ خَلَاءَ لَا أَنْيَسَ بِهِ      إِلَّا السَّبَاعُ وَمَرَّ الرِّيحُ بِالْغُرَفِ  
أَرَادَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِهِ السَّبَاعُ، أَوْ لَكِنْ بِهِ السَّبَاعُ. وَسُقَامٌ: وَادٍ لَهْذِيلٍ. وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:  
وَبِلْدَةِ لَيْسَ بِهَا أَنْيَسَ      إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْعِيسُ

وقال النابغة:

[وَقَفْتُ بِهَا أَصِيلَانَا أَسَائِلَهَا      عَيْتَ جَوَاباً] وما بالربع من أحد  
إِلَّا الْأَوَارِي [لَأَيَّ مَا أَبِينَهَا      وَالنَّوْيَ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ]<sup>(٣)</sup>

ومن أبدعه قول جرير:

مِنْ الْبَيْضِ لَمْ تَظْعَنْ بَعِيداً وَلَمْ تَطْأْ      مِنْ الْأَرْضِ إِلَّا ذَيْلَ بُرْدٍ مُرَحَّلٍ  
كَأَنَّهُ قَالَ: لَمْ تَطْأْ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا أَنْ تَطْأَ ذَيْلَ بُرْدٍ مُرَحَّلٍ. أَخْبَرْنَا بِذَلِكَ كُلُّهُ أَبُو الْحَسَنِ الطَّيْيُورِيُّ، عَنْ الْبِرْمَكِيِّ، وَالْقَزْوِينِيِّ، عَنْ أَبِي عَمْرِو بْنِ خَيْوَةَ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْوَاحِدِ، وَمِنْ أَضْلِهِ نَقَلْتُهُ.

الثاني: أنه استثناء متصل، وهو ظاهر الاستثناء، ولكنه يرجع إلى ما بعد قوله تعالى: «وما أهل لغير الله به - مِنَ الْمُتَخَنِّفَةِ إِلَى...» ما أكله السبع».

= قال الحافظ في «التهذيب» ١٢/ ١٨٦-١٨٧: أبو العشرَاء الدارمي عن أبيه عن النبي ﷺ: «لو طعنت في فخذها لأجزأك» قال الميموني: سألت أحمد عن حديث أبي العشرَاء في الذكاة؟ قال: هذا عندي غلط، ولا يعجبني، ولا أذهب إليه إلا في موضع ضرورة. وروى أبو داود في غير السنن عن أبي العشرَاء عن أبيه أن النبي ﷺ سئل عن العتيرة فحسنها، قلت: قال أبو داود في موضع آخر: سمعه مني أحمد بن حنبل فاستحسنه جداً اهـ ملخصاً. وبهذا يتبين أن الإمام أحمد بن حنبل إنما استحسن حديث العتيرة، فتنبه، والله أعلم، وانظر «تهذيب الكمال» ٨٦/ ٣٣ وانظر كلام في حديث الذكاة في «المغني» ١٣/ ٣٠٣ حيث لم يعتبره، ولم يعده حديثاً.

(١) النساء: ٩١. (٢) اسمه خويلد بن مرة، شاعر مخضرم.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة عن ديوان النابغة.

الثالث: أنه يرجع الاستثناء إلى التحريم لا إلى المحرم، ويبقى على ظاهره.

**المسألة التاسعة: في المختار:** وذلك أنا نقول: إن الاستثناء المنقطع لا ينكر في اللغة ولا في الشريعة في القرآن ولا في الحديث حسبما أشرنا إليه في سورة النساء، كما أنه لا يخفى أن الاستثناء المتصل هو أصل اللغة، وجمهور الكلام، ولا يرجع إلى المنقطع إلا إذا تعدر المتصل. وتعدر المتصل يكون من وجهين: إما عقلياً وإما شرعياً؛ فتعدر الاتصال العقلي هو ما قدمناه من الأمثلة قبل هذا في الأول.

وأما التعدر الشرعي فكقوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَنُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُوَسُّوْنَ﴾<sup>(١)</sup>. فإن قوله: ﴿إِلَّا قَوْمٌ يُوَسُّوْنَ﴾ ليس رفعاً لمقدم، وإنما هو بمعنى لكن. وقوله: ﴿طه﴾<sup>(٢)</sup> مَا أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى ﴿٢﴾ إِلَّا نَذِيرٌ لِّمَنْ يَخْشَى ﴿٣﴾﴾<sup>(٣)</sup>. وقوله: ﴿إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَى الْمُرْسَلُونَ﴾<sup>(٤)</sup> إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾<sup>(٥)</sup>. عُدْنَا إلى قوله: ﴿إِلَّا مَا ذَكَّرْتُمْ﴾، قلنا: فأما الذي يمنع أن يعود إلى ما يمكن إعادته إليه، وهو قوله: ﴿وَالْمُنْخَفَةِ﴾ إلى آخرها، كما قال علي رضي الله عنه: إذا أدركت ذكاة الموقودة وهي تحرك يداً أو رجلاً فكلها. وبه قال ابن عباس، وزيد بن ثابت؛ وهو خالٍ عن مانع شرعي يردّه؛ بل قد أحله الشرع.

[٦١٣] فقد ثبت أن جارية لكعب بن مالك كانت تزعى غنماً بالجبل الذي بالسوق، وهو سلع،<sup>(٤)</sup> فأصيبت منها شاة فكَسَرَتْ حَجراً فذبحتها، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فأمر بأكلها. [٦١٤] ورَوَى النسائي، عن زيد بن ثابت: أن ذئباً تَيَّبَ شاة فذبحوها بِمَرْوَةٍ، فرخص النبي ﷺ في أكلها.

**المسألة العاشرة:** اختلف قول مالك في هذه الأشياء؛ فروي عنه أنه لا يؤكل إلا ما كان بذكاة صحيحة. والذي في الموطأ عنه أنه إن كان ذبحها ونَفَسَهَا يجري وهي تَطْرِفُ فليأكلها، وهذا هو الصحيح من قوله الذي كتبه بيده، وقرأه على الناس من كل بلد عُمرَه، فهو أولى من الروايات الغابرة،

[٦١٣] صحيح. أخرجه البخاري ٥٥٠٥ ومالك ٤٨٩/٢ والبيهقي ٢٨٢/٩ من طريق نافع عن رجل من الأنصار عن معاذ بن سعد أو سعد بن معاذ به، وكرره البخاري ٣٣٠٤ و ٥٥٠١ و ٥٥٠٤ وأحمد ٣٨٦/٦ وابن ماجه ٣١٨٢ وابن حبان ٥٨٩٣ والطبراني ٢٨٢/٩ والبيهقي ٢٨٢/٩ من طرق عن كعب بن مالك به. [٦١٤] حسن يشواهد. أخرجه النسائي ٢٢٥/٧ وابن ماجه ٣١٧٦ وأحمد ١٨٣/٥ - ١٨٤ وابن حبان ٥٨٨٥ والحاكم ٤/ ١١٣ - ١١٤ والبيهقي ٢٥٠/٩ من حديث زيد بن ثابت، وإسناده لين لأجل حاضر بن المهاجر، فإنه مقبول - أي حيث يتابع - وقد أخرجه البيهقي ٢٥٠/٩ من وجه آخر، وإسناده وإو لأجل الواقدي، وللحديث شواهد منها المتقدم، ومنها الآتي برقم ٦١٧.

(٢) طه: ١ - ٣.

(١) يونس: ٩٨.

(٤) جبل صغير بالمدينة.

(٣) النمل: ١٠ - ١١.

لا سيما والذكاة عبادةً كلفها الله سبحانه عباده للحكمة التي يأتي بيأتها في سورة الأنعام إن شاء الله تعالى. وهذا هو أحد متعلقات الذكاة، وهو القول في الذكاة، وهو يتعلق بأربعة أنواع: المذكي، والمذكي، والآلة، والتذكية نفسها. فأما المذكي فيتعلق القول فيه بأنواع المحللات والمحرمات، وسيأتي ذلك في سورة الأنعام إن شاء الله. وأما المذكي: وهو الذابح فبيأته فيها إن شاء الله. وأما التذكية نفسها والآلة فهذا موضع ذلك:

**المسألة الحادية عشرة: في التذكية:** وهي في اللغة عبارة عن التمام، ومنه ذكاء السن، ويقال: ذكيت النار إذا أتممت اشتعالها، فقال بعضهم: لا بد أن تبقى في المذكاة بقية تشخب معها الأوداج ويضطرب اضطراب المذبوح.

وقد تقدم قوله في الحديث المتقدم الذي صرح فيه بأن الشاة أدركها الموت، وهذا يمنع من شخب أوداجها، وإنما أصاب الغرض مالك في قوله: إذا ذبحها ونفسها تجري وهي تضطرب - إشارة إلى أنها وجد فيها قتل صار باسم الله المذكور عليها ذكاة، أي تمام يحلها وتطهير لها، كما جاء في الحديث في الأرض النجسة:

[٦١٥] «ذكاة الأرض يابسها». وهي في الشرع عبارة عن إنهار الدم، وفزي الأوداج في المذبوح، والنحر في المنحور، والعقر في غير المقدور عليه كما تقدم؛ مقروناً ذلك بنية القصد إليه. وذكر الله تعالى عليه كما يأتي بيانه في سورة الأنعام إن شاء الله تعالى.

[٦١٦] والأصل في ذلك الحديث الصحيح عن النبي ﷺ: أنه قيل له: إنا لأقو العدو غداً، وليس معنا مدى، أفنذب بالقصب؟ فقال: «ما أنهر الدم، وذكر اسم الله عليه فكلوه، ليس السن والظفر، وسأخبركم: أما السن فعظم، وأما الظفر فمدى الحبة».

[٦١٧] وروى النسائي، وأبو داود، عن النبي ﷺ: أن عدي بن حاتم قال له: أرأيت إن أصاب أحدنا صيداً وليس معه سكين، أنذب بالمرؤة وشقة العصا؟ قال: «أنهر الدم بما شئت، واذكر اسم الله

[٦١٥] لا أصل له في المرفوع. قال العلامة السخاوي في «المقاصد الحسنة» ٥٠٤: احتج به الحنفية، ولا أصل له في المرفوع، نعم ذكره ابن أبي شيبة موقوفاً على أبي جعفر الباقر، ومثله عن ابن الحنفية وأبي قلابة، وأثر ابن الحنفية عند الطبري في «تهذيبه» وأثر أبي قلابة رواه عبد الرزاق. ويعارضه حديث أنس في الأمر بصب الماء على بول الأعرابي اهـ ملخصاً. وانظر «كشف الخفاء» ١/٤١٧ و «تذكرة الموضوعات» ٣٣.

[٦١٦] صحيح. أخرجه البخاري ٥٥٠٩ ومسلم ١٩٦٨ وأبو داود ٢٨٢١ والترمذي ١٤٩١ وابن حبان ٥٨٨٦ وأحمد ٤٦٣/٣ من حديث رافع بن خديج، وانظر الحديث ٦١١.

[٦١٧] حسن. أخرجه أبو داود ٢٨٢٤ والنسائي ٧/٢٢٥ وابن ماجه ٣١٧٧ والحاكم ٤/٢٤٠ وأحمد ٤/٢٥٨ والطحاوي في «المعاني» ٤/١٣٨ والجصاص في «الأحكام» ٣/٣٠٢ والطبراني ٧/١٠٤ من حديث عدي بن حاتم، وفيه لين لأجل سماك بن حرب، وحديثه حسن في الشواهد، ولحديثه شواهد تقدمت برقم ٦١٣ و ٦١٤.

تعالى». وقد تقدم في حديث جارية كعب بن مالك<sup>(١)</sup>.  
والصحيح أنها ذبحت بمَرْوَة، وأجازه رسول الله ﷺ.

**المسألة الثانية عشرة:** ليس في الحديث الصحيح ذُكِرَ الذكاة بغير إنهار الدم، فأما فَرْي الأوداج وقَطْع الحلقوم والمريء فلم يصح فيه شيء. وقال مالك وجماعة: لا تصح الذكاة إلا بقطع الحلقوم والودجين. وقال الشافعي: يصح بقطع الحلقوم والمريء ولا يحتاج إلى الودجين بتفصيل قد ذكرناه في المسائل.

[٦١٨] وتعلّق علماؤنا بحديث رافع بن خديج، أن النبي ﷺ قال: «أَفَرِ الْوَدَجَيْنِ وَاذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ». ولم يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء لا لنا ولا لهم؛ وإنما المعول على المعنى؛ فالشافعي اعتبر قطع مَجْرَى الطعام والشراب الذي لا يكون معه حياة، وهو الغرض من الموت. وعلماؤنا اعتبروا الموت على وَجْهِ يَطْبُءُ معه اللحم، ويفترق فيه الحلال - وهو اللحم، من الحرام، وهو الدم - بقطع الأوداج؛ وهو مذهب أبي حنيفة<sup>(٢)</sup>. وعليه يدل صحيح الحديث في قوله ﷺ: «ما أنهر الدم»<sup>(٣)</sup>. وهذا بين لا غبار عليه.

**المسألة الثالثة عشرة:** لا تصح الذكاة إلا بنية؛ ولذلك قلنا: لا تصح من المجنون ومن لا يَغْفِل، لأن الله تعالى منعها من المجوسي؛ وهذا يدل على اعتبار النية، ولو لم يعتبر القصد لم يُبَالِ ممن وقعت، وسنكمل القول فيه في سورة الأنعام.

**المسألة الرابعة عشرة:** ولو ذبحها من القفا، ثم استوفى القطع، وأنهر الدم، وقطع الحلقوم والودجين، لم تؤكل عند علمائنا. وقال الشافعي: تؤكل؛ لأن المقصود قد حصل، وهذا ينبني على أصل نحققه لكم؛ وهو أن الذكاة وإن كان المقصود بها إنهار الدم، ولكن فيها ضَرْبٌ من التعبد والتقرب إلى الله سبحانه؛ لأن الجاهلية كانت تتقرب بذلك لأصنامها وأنصابها، وتهلّ لغير الله فيها، وتجعلها قُرْبَتها وعبادتها، فأمر الله تعالى بردها إليه والتعبد بها له، وهذا يقتضي أن يكون لها نية ومحل مخصوص.

-----

[٦١٨] لم أقف عليه بهذا اللفظ. وقد ذكر المصنف أنه لم يصح بهذا اللفظ حديث، وانظر «نصب الراية» ٤ / ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧.

- (١) المروة: حجر أبيض براق يجعل منه كالكسكين، وقيل: هو الذي يقدح منه النار.
- (٢) مضى برقم: ٦١٣.
- (٣) قال الإمام الموفق في «المغني» ١٣ / ٣٠٣ - ٣٠٤: يعتبر قطع الحلقوم والمريء، وبهذا قال الشافعي، وعن أحمد رواية أخرى أنه يعتبر مع هذا قطع الودجين، وبه قال مالك وأبو يوسف، وقال أبو حنيفة: يعتبر قطع الحلقوم والمريء وأحد الودجين، ولا خلاف أن الأكمل قطع الأربعة: الحلقوم والمريء والودجين اهـ. ملخصاً.

[٦١٩] وقد ذبح النبي ﷺ في الحلق، ونحر في اللبة؛ وقال: «إنما الذكاة في الحلق واللبة»، فبين محلها.

[٦٢٠] وقال مبيناً لفائدتها: «ما أنهرَ الدم، وذكر اسم الله عليه، فكل». فإذا أهمل ذلك، ولم يقع بنية ولا شرط ولا صفة مخصوصة زال منها حظ التعبد.

**المسألة الخامسة عشرة: في الآلة:** وقد بينها النبي ﷺ في الحديث الصحيح في قوله: «ما أنهرَ الدم»<sup>(١)</sup>. وتجوز ذبح بالقصب، والحجر إذا وجد ذلك بصفة الحدّة يقطع ويريح الذبيحة، ولا يكون معراضاً يخنق ولا يقطع، أو يخرج ولا يفصل؛ فإن كان كذلك لم يؤكل. وأما السن والظفر، ففيه ثلاثة أقوال: الأول: يجوز بالعظم؛ قاله في المدونة. والثاني: لا يجوز بالعظم والسن؛ قاله في كتاب محمد، وبه قال الشافعي. الثالث: إن كانا مركبين لم يذبح بهما، وإن كان كل واحد منهما منفصلاً ذبح بهما؛ قاله ابن حبيب، وأبو حنيفة. فأما الشافعي فأخذ بمطلق النهي، وجعله عاماً في حال الانفصال والاتصال، وأما ابن حبيب وأبو حنيفة فأخذا بالمعنى، وذلك أنه إذا كانا متصلين كان الذبح بهما ختقاً، وأما إذا كانا منفصلين كانا بمنزلة الحجر والقصب، وهذا أشبه بمذهب الشافعي، كما أن مذهبنا أولى بمذهب الشافعي؛ لأن الذكاة عندنا عبادة، فكانت باتباع النص في الآلة أولى، وعنده أنها معقولة المعنى، فكان بإنهار الدم بكل شيء أولى، ولكن معنى ذلك أن النبي ﷺ لما نصر على السن والظفر وقف الشافعي عنده وقفة قاطع للنظر حين قطع الشرع به عنه. ورأى علماؤنا أن النهي عن السن والظفر، إنما هو لأجل أن من كان يفعله لم يبال أن تخلط الذكاة بالخنق، فإذا كانت على يدي من يفصلهما جاز ذلك إذا انفصلا.

**المسألة السادسة عشرة:** أطلق علماؤنا على المريضة أن المذهب جواز تذكيته ولو أشرفت على الموت إذا كانت فيها بقية حياة. ولت شعري أي فرق بين بقية حياة من مرض أو بقية حياة من سيع لو اتسق النظر وسلمت عن الشبه الفكرة. وقد بينا ذلك في المسائل.

**المسألة السابعة عشرة:** قولهم: إن الاستثناء يرجع إلى التحريم لا إلى المحرم، وهو كلام من لم يفهم ما التحريم. وقد ثبت أن التحريم حكم من أحكام الله تعالى، وقد شرحنا في غير موضع أن الأحكام ليست بصفات للأعيان، وإنما هي عبارة عن قول الله سبحانه، وليس في القول استثناء، إنما

[٦١٩] وإبصرة، أخرجه الدارقطني ٢٣٨/٤ من حديث أبي هريرة، وإسناده ساقط. قال الإمام الزيلعي في «نصب الراية» ١٨٥/٤: قال في «التنقيح»: هذا إسناد ضعيف بمرّة سعيد بن سلام أجمع الأئمة على ترك الاحتجاج به وكذب ابن نمير، وقال البخاري: يذكر بوضع الحديث. وأخرجه عبد الرزاق موقوفاً على عمرو ابن عباس اهـ. ملخصاً. وانظر «فتح القدير» ٥٠٣/٩.

[٦٢٠] صحيح. تقدم برقم: ٦١٦.

الاستثناء في المقول فيه وهو المخبر عنه .

**المسألة الثامنة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَسْقِسُوا بِالْأَزْلَمِ﴾: معناه: تطلبوا ما قُسم لكم، وجعله من حظوظكم وآمالكم ومنافعكم، وهو محرم فسق ممن فعله؛ فإنه تعرض لعلم الغيب، ولا يجوز لأحد من خلق الله أن يتعرض للغيب ولا يطلبه؛ فإن الله سبحانه قد رفعه بعد نبئه إلا في الرؤيا.

فإن قيل: فهل يجوز طلب ذلك في المصحف. قلنا: لا يجوز فإنه لم يكن المصحف ليعلم به الغيب؛ إنما بينت آياته، ورُسمت كلماته ليمنع عن الغيب؛ فلا تشتغلوا به، ولا يتعرض أحدكم له.

**المسألة التاسعة عشرة:** فإن قيل: فالقَالَ والزَّجْرُ كيف حالهما عندك؟ قلنا: أما القَالَ فمستحسن باتفاق. وأما الزَّجْر فمختلف فيه؛ والفرق بينهما أن القَالَ فيما يحسن، والزجر فيما يكره. . وإنما نهى الشارع عن الزجر لئلا تمرض به النفس ويدخل على القلب منه الهم، وإلا فقد ورد ذلك في الشرع عن النبي ﷺ في الأسماء والأفعال. وقد بينا ذلك في شرح الحديث حيث ورد ذكره فيه.

**المسألة الموفية عشرين: الأزلام:** كانت قداحاً لقوم وحجارة لآخرين، وقراطيس لأناس، يكون أحدها غُفلاً، وفي الثاني «افعل» أو ما في معناه، وفي الثالث «لا تفعل» أو ما في معناه، ثم يخلطها في جعبة أو تحتها ثم يخرجها مخلوطةً مجهولة، فإن خرج الغُفْل أعاد الضَرْب حتى يخرج له «افعل» أو «لا تفعل»؛ وذلك بحضرة أصنامهم؛ فيمثلون ما يخرج لهم، ويعتقدون أن ذلك هداية من الصنم لمطلبهم<sup>(١)</sup>. وكذا روى ابنُ القاسم عن مالك كما سردناه لكم.

**المسألة الحادية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ فِي مَخْصَةٍ﴾: وقد تقدّم ذكره في سورة البقرة.

**الآية الرابعة:** قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ تُغْلَبْنَ بِمَا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأَقْنُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ [الآية: ٤]. فيها خمس عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿الطَّيِّبَاتُ﴾:

[٦٢١] روى أبو رافع قال: جاء جبريل إلى النبي ﷺ يستأذن عليه فأذن له، وقال: «قد أذن لك»

[٦٢١] ضعيف. أخرجه الطبري ١١١٣٧ والطبراني ٩٧١ و ٩٧٢ والواحدي في «الأسباب» ٣٨٣ من حديث أبي رافع وإسناده ضعيف لضعف موسى بن عبيدة الرَبَذِي، وبه أعلى الهشمي في «المجمع» ٦٠٩٦ والوهن في هذا الحديث ذكر جبريل عليه السلام، أما الأمر بقتل الكلام ونزول الآية، فقد ورد من وجه آخر عن ابن إسحق عن أبان بن صالح عن القعقاع بن حكيم عن سلمى أم رافع عن أبي رافع، ورجاله ثقات لكن فيه

(١) راجع «تفسير القرطبي» ٦/ ٥٨-٥٩.

يا رسولَ الله». قال: أجل، ولكننا لا ندخلُ بيتاً فيه كَلْب، قال أبو رافع: فأمر أنْ نُقتَلَ الكِلَابُ بالمدينة، فقتلت حتى انتهيت إلى امرأة عندها كَلْب يَنْبَحُ عليها، فتركته وجئتُ إلى رسول الله ﷺ فأخبرته، فأمرني فرجعتُ إلى الكلب فقتلته، فجأؤوا فقالوا: يا رسول الله؛ ما يحلُّ لنا من هذه الأمة التي أمرت بقتلها، فسكت فأُنزل الله هذه الآية.

**المسألة الثانية:** في قوله تعالى: ﴿الطَّيِّبُ﴾: وهي ضد الخبيثات، وقد أشرنا إليه في سورة البقرة، والطيب ينطلق على معنيين:

أحدهما: ما يلائم النفس ويلذها. والثاني: ما أحلَّ الله. والخبيث: ضده، وسيأتي تحقيقه في سورة الأنعام<sup>(١)</sup> إن شاء الله تعالى.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿يَنْ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ﴾: قيل: معناه الكَوَاسِب، يقال: جرح إذا كسب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾<sup>(٢)</sup>؛ فكلُّ كاسب جارج إذا كسب كيفما كان، وممن كان، إلا أنْ ها هنا نكتة، وهي أنْ الله تعالى قال: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ الطَّيِّبُ﴾. فنحن فريقٌ والطيبات فريق، وما علمتم من الجوارح فريق غير الاثنين، وذلك من البهائم التي يعلمها بنو آدم، وقد كانت عندهم معلومة وهي الكلابُ المعلمة؛ فأذن الله سبحانه وتعالى لهم في أكل ما صيد بها على ما بيَّناه<sup>(٣)</sup> آنفاً إن شاء الله تعالى.

**المسألة الرابعة:** فإن قيل: فما يُبين ذلك تحقيقاً؟ قلنا: يُبينه ظاهر القرآن والسنة؛ أما ظاهر القرآن فقوله: ﴿مُكَلِّينَ﴾، كَلْب الرجلُ وأكلب إذا افتنى كلباً.

[٦٢٢] وأما السنة فالحديث الصحيح لجميع الأئمة؛ قال النبي ﷺ: «من اقتنى كلباً ليس بكلب ماشية أو صَيْدُ نَقْص من أجره كل يوم قيراطان». والضاري: هو الذي ضرى<sup>(٤)</sup> الصيد في اللغة. [٦٢٣] وروى جميعهم<sup>(٥)</sup>، عن عدي بن حاتم قال: قلت: يا رسول الله؛ إني أرسل الكِلَابَ

عننة ابن إسحق، وله شاهد من مرسل عكرمة أخرجه الطبري ١١١٣٨ ومن مرسل محمد بن كعب برقم ١١١٣٩، وقد صح لفظ «لا ندخل بيتاً فيه كلب أو صورة» فهذا أخرجه مسلم ٢١٠٥، وليس فيه ذكر الآية والأمر بقتل الكلاب. وانظر «تفسير الشوكاني» ٧٦٩ بتخريجي.

[٦٢٢] صحيح. أخرجه البخاري ٥٤٨٠ و ٥٤٨١ و ٥٤٨٢ ومسلم ١٥٧٤ والترمذي ١٤٨٧ والنسائي ١٨٧/٧ ومالك ٩٦٩/٢ وأحمد ٢٧/٢ من حديث ابن عمر، وفي الباب أحاديث.

[٦٢٣] صحيح. أخرجه البخاري ١٧٥ و ٢٠٥٤ و ٥٤٧٥ و ٥٤٧٦ و ٥٤٨٣ و ٥٤٨٤ و ٥٤٨٧ ومسلم ١٩٢٩ وأبو داود ٢٨٤٨ و ٢٨٥١ والترمذي ١٤٦٧ والنسائي ١٨٠/٧ وابن ماجه ٣٢٠٨ و ٣٢١٢ و ٣٢١٣ والطيالسي ١٠٣٠ وعبد الرزاق ٨٥٣١ والحميدي ٩١٤ و ٩١٥ و ٩١٧ وأحمد ٢٥٦/٤ والدارمي ٨٩/٢،

(٢) الأنعام: ٦.

(٤) أي اعتاد.

(١) في نسخة «الاعراف».

(٣) في نسخة «نبينه».

(٥) أي أصحاب الكتب الستة والمسانيد.

الْمُعَلِّمَةِ فَيَمْسِكُنَ عَلَيَّ، وَذَكَرُ اللَّهَ تَعَالَى. فَقَالَ: «إِذَا أُرْسِلْتَ كُلِّبَكَ الْمَعْلَمَ وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكَ؛ فَإِنَّ ذَكَاتَهُ أَخَذَهُ وَإِنْ قَتَلَ، مَا لَمْ يَشْرَكَ كَلْبَ آخَرَ». قَالَ: «وَأِنْ أَدْرَكَتَهُ حَيًّا فَادْبَحْهُ، وَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا غَيْرَهُ وَقَدْ قَتَلَ فَلَا تَأْكُلْ مِنْهُ؛ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَهُ». وَعِنْدَ جَمِيعِهِمْ: «فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ».

[٦٢٤] وروى أبو داود، عن أبي ثعلبة أنه قال: «وَأِنْ أَكَلَ مِنْهُ؟» قَالَ: «وَأِنْ أَكَلَ مِنْهُ»<sup>(١)</sup>.

[٦٢٥] وروى جميعهم عنه نحو الأول عن عدي. وفيه: «فَإِنْ صِدَّتْ بِكَلْبٍ غَيْرِ مُعْلَمٍ فَأَدْرَكَتْ ذَكَاتَهُ فَكُلْ». فَقَدْ فَسَّرَتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ التَّكْلِيبَ وَالتَّعْلِيمَ، وَهِيَ:

المسألة الخامسة: فإنه قال فيه: «إِذَا أُرْسِلْتَ كُلِّبَكَ الْمَعْلَمَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ فَكُلْ مِمَّا أَمْسَكَ عَلَيْكَ». والمعلم: هو الذي إذا أَسْلَيْتَهُ<sup>(١)</sup> انشَلَى، وإذا زَجَرْتَهُ انزَجَرَ، فهذا رَكْنُ التَّعْلِيمِ، وَقَدْ حَقَّقْنَاهُ فِي الْمَسَائِلِ. فَلَوْ اسْتَرْسَلَ عَلَى الصَّيْدِ بِنَفْسِهِ، ثُمَّ أَغْرَاهُ صَاحِبُهُ فِيهَا رَوَاتَانِ: إِحْدَاهُمَا: يُوَكِّلُ بِهِ؛ وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ. وَالثَّانِيَةُ: لَا يُوَكِّلُ؛ وَالصَّحِيحُ جَوَازُ أَكْلِهَا؛ لِأَنَّهَا قَدْ أَثَرُ فِيهِ الْإِنْشَاءُ وَانزَجَرَ عِنْدَ الْإِنْزِجَارِ، وَالْقَوْلُ الْأَوَّلُ ضَعِيفٌ.

وإبن الجارود ٩١٥ و ٩٢٠ وإبن حبان ٥٨٨٠ والجصاص في «الأحكام» ٣/٣١٢ والبيهقي ٩/٢٣٦-٢٤٨ والبغوي في «التفسير» ٧٥٣. بترقيمي و «شرح السنة» ٢٧٦٢ من طرق عن الشعبي عن عدي بن حاتم.

[٦٢٤] حسن شاذ. أخرجه أبو داود ٢٨٥٢ والبيهقي ٩/٢٣٧ من حديث أبي ثعلبة وإسناده حسن، رجاله ثقات، وحسنه ابن عبد الهادي في «التنقيح» كما في «نصب الراية» ٤/٣١٢، وورد من وجه آخر، أخرجه أبو داود ٢٨٥٧ والدارقطني ٤/٢٩٣ والبيهقي ٩/٢٣٧ من طريق حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن أبي ثعلبة، ورجاله ثقات، وقواه الحافظ في «الدراية» ٢/٢٥٤، وصححه ابن عبد الهادي، ووافقه الزيلعي في «نصب الراية» ٤/٣١٢، وهو حديث صحيح من جهة الإسناد مع ما قبله، لكن رواية الصحيحين وباقي الستة رَوَاهُ دُونَ لَفْظِ «وَأِنْ أَكَلَ مِنْهُ»؛ بَلْ وَفِي حَدِيثِ عَدِيِّ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ: «فَإِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ...».

[٦٢٥] صحيح. أخرجه البخاري ٥٤٧٨ و ٥٤٨٨ و ٥٤٩٦ ومسلم ١٩٣٠ وأبو داود ٢٨٥٢ و ٢٨٥٥ و ٢٨٥٦ والترمذي بإثر حديث ١٥٦٠ والنسائي ٧/١٨١ وإبن ماجه ٣٢٠٧ وأحمد ٤/١٩٥ وإبن الجارود ٩١٦ وإبن حبان ٥٨٧٩ والبغوي في «التفسير» ٧٥٥ بترقيمي، والبيهقي ٤/٢٤٤ من طرق عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة، وأخرجه أحمد ٤/١٩٥ من وجه آخر عن أبي أسماء الرحبي عن أبي ثعلبة الخشني.

(١) قال الإمام البغوي في «تفسيره» عقب الحديث ٧٥٣: واختلفوا فيما أخذت الصيد وأكلت منه شيئاً، فذهب أكثر أهل العلم إلى تحريمه روي ذلك عن ابن عباس، وهو قول عطاء وطاوس والشعبي، وبه قال الثوري وإبن المبارك وأصحاب الرأي، وهو أصح قولي الشافعي، ورخصت بعضهم في أكله روي ذلك عن ابن عمر وسلمان وسعد بن أبي وقاص، وبه قال مالك. وانظر «المغني» ١٣/٢٦٢-٢٦٣. و «الأحكام للجصاص» ٣/٣١٢-٣١٣.



## المسألة السادسة: النية شرط في الصيد:

[٦٢٦] لقوله ﷺ: «إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ الْمَعْلَمُ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ». فاعتبر الاسترسال منه والذكر؛ ولذلك قلنا: إنه إذا استرسل بنفسه ثم أغراه فغرى في سيره: إنها نية أثرت في الكلب، فإنه عاد إلى رأي صاحبه بعد أن كان خرج لنفسه.

## المسألة السابعة: إِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ: ففيها روايتان: إحداهما: أنها لا تُؤْكَل، وبه قال أبو حنيفة.

وللشافعي قولان: أحدهما: مثله، والثاني: يؤكَل. والروايتان مبنيتان على حديثي عدي وأبي ثعلبة. وحديث عدي أصح، وهو الذي يعضده ظاهر القرآن، لقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾. وفي المسألة معانٍ كثيرة؛ منها أَنَّ قولَ النبي ﷺ في حديث عدي يُحْمَلُ على الكراهية، بدليل قوله فيه: «فإني أخاف أن يكون أمسك على نفسه»<sup>(١)</sup>. فجعله خوفاً، وذلك لا يستقل بالتحريم. وقال علمائنا: الأصل في الحيوان التحريم، لا يحل إلا بالذكاة والصيد، وهو مشكوك فيه؛ فبقي على أصل التحريم. وقال آخرون منهم القول الثاني؛ لأنَّ ذلك لو كان مُعْتَبَراً لما جاز البدار إلى هجم الصيد من فَم الكلب، فإننا نخاف أن يكون أمسك على نفسه ليأكل، فيجب إذا التوقف حتى نعلم حال فِعل الكلب به، وذلك لا يقول به أحد. وأيضاً فإنَّ الكلب قد يأكل لِقْطِ جوع أو نسيان، وقد يذهل العالم التحرير عن المسألة، فكيف بالبهيمة العجماء أن تستقصي عليها هذا الاستقصاء! وقد أخذنا أطراف الكلام في مسائل الخلاف على المسألة فليُنظَر هناك.

المسألة الثامنة: قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ﴾: عام في الكلب الأسود والأبيض. وقال من لا يعرف: إِنَّ صَيْدَ الْكَلْبِ الْأَسْوَدَ لَا يُؤْكَل؛ لقول النبي ﷺ:

[٦٢٧] «فإن الكلب الأسود شيطان». وهذا إنما قاله النبي ﷺ في قَطْع الصلاة، فلو كان الصيد مثله لقاله، ونحن على العموم حتى يأتي من النبي ﷺ لَفْظٌ يقتضي صَرْفَنا عنه.

## المسألة التاسعة: إِنْ أَدْرَكْتَ ذِكَاةَ الْبَيْدِ فَذَكَّهُ دُونَ تَفْرِيطٍ، فَإِنْ فَرُطْتَ لَمْ يُؤْكَل:

[٦٢٨] لأن النبي ﷺ شرط ذلك عليك، وفي قوله: «إِنْ وَجَدْتَ مَعَهُ كَلْباً آخَرَ فَلَا تَأْكُلْهُ، فَإِنَّكَ

[٦٢٦] صحيح. هو بعض حديث عدي بن حاتم المتقدم برقم ٦٢٣.

[٦٢٧] صحيح. أخرجه مسلم ٥١٠ وأبو داود ٧٠٢ وابن ماجه ٣٢١٠ وعبد الرزاق ٢٣٤٨ وأحمد ١٥٥/٥ والدارمي ٣٢٩/١ وابن حبان ٢٣٨٣ و ٢٣٨٤ و ٣٨٨٨ من طرق عن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ يَصْلِي، فَإِنَّهُ يَسْتَرُهُ إِذَا كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ آخِرَةِ الرَّحْلِ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ: الْحِمَارُ وَالْمَرْأَةُ وَالْكَلْبُ الْأَسْوَدُ». قلت - أي عبد الله بن الصامت -: يا أبا ذر! ما بال الكلب الأسود من الكلب الأحمر، من الكلب الأصفر؟ قال: يا بن أخي! سألت رسول الله ﷺ كما سألتني، فقال: «الكلب الأسود شيطان» لفظ مسلم بحرفيته سوى ما بين المعترضتين.

لا تدري مَنْ قتلَهُ»، نصُّ على اعتبار النية في الذكاة إلّا أن يظهر صاحبه إليك وتجمعا فيقول كلُّ واحد منكما: قد سميت؛ فيكونان شريكين فيه.

### المسألة العاشرة:

[٦٢٩] في قول النبي ﷺ: «إِن أُرْسِلَتْ كَلْباً غَيْرَ مُعَلِّمٍ فَأَدْرَكَتْ ذَكَاتَهُ فَكُلْ»، دليلٌ على أن الحديثَ ينهي النبي ﷺ عن ذبح الحيوان لغير مأكلة، إنما هو على معنى العبث لا على معنى طلب الأكل؛ فإنه لا ندري أنا إذا أُرسلنا غير المعلم هل يدرك ذكاته أم يعقره.

المسألة الحادية عشرة: أما الفَهْد ونحوه إذا عَلِمَ فيجوز الاصطيادُ به. قال ابن عباس: لو صاد عليٌّ ابنُ عرسٍ لأكلته، وذلك لأنه كلب كله في مطلق اللغة، وقد بيناه في «ملجئة المتفهمين»، فأما جوارح الطير، وهي:

المسألة الثانية عشرة: جوارح الطير: فقد روى أشهب، وغيره، عن مالك: أن البازي والصقر والعُقاب وما أشبه ذلك من الطير إذا كان مُعَلِّماً يَفْقَهُ ما يفقه الكلب فإنه يجوزُ صيده، وبه قال عامة العلماء. وفيه خلاف عن عليٍّ لا بُدَّالي به.

واختلف علماؤنا؛ هل يؤخذ صيدها من ظاهر القرآن أو من الحديث؟ فقالت طائفة: يؤخذ من ظاهر القرآن من قوله: ﴿مُكَلِّينَ﴾. والتكليب هو التضرية بالشئ والتسليط عليه لغة، وهذا يعم كل معلم مكَلَّب ضار. وقال: أخذ من الحديث، وروى عدي بن حاتم، عن النبي ﷺ:

[٦٣٠] أنه سئل عن صَيْدِ البازي، فقال: «ما أمسك عليك فكلْ». رواه الترمذي وغيره، فعلق النبي ﷺ الأكل في صَيْدِ البازي على ما علق الله سبحانه الأكل في صيد الكلب، وهو الأكلُ مما أمسك عليك حسبما بيناه<sup>(١)</sup>.

[٦٢٨] صحيح. تقدم برقم ٦٢٣.

[٦٢٩] هو مكرر كسابقه.

[٦٣٠] ضعيف. أخرجه الترمذي ١٤٦٧ والطبراني ١٧ / ٧١ - ٢٧٧ والبيهقي ٩ / ٢٣٥ من حديث عدي بن حاتم، وإسناده ضعيف لضعف مجالد بن سعيد، قال الترمذي: لا نعرفه إلّا من حديث مجالد، والعمل على هذا عند أهل العلم، لا يرون بصيد البزاة والصقور بأساً، وقال مجاهد: البزاة هو الطير الذي يصاد به اهـ ملخصاً. وقال البيهقي: ذكر البازي في هذه الرواية - أي حديث عدي - لم يأت به الحفاظ عن الشعبي، إنما أتى به مجالد ثم أسند البيهقي عن أبي الزناد عن فقهاء أهل المدينة كانوا يقولون: ما قتل الكلب أو الصقر أو البازي المعلم، فهو حلال وإن أكل منه، والحديث ضعفه القرطبي في تفسيره ٢٥٦٩ بترقيمي، وهو كما قال.

(١) قال الإمام الموفق في «المغني» ٣ / ٢٦٥ - ٢٦٦: فصل: وكل ما يقبل التعليم ويمكن الاصطياد به من سباع البهائم: كالفهد أو جوارح الطير فحكمه حكم الكلب في إباحة صيده، وبمعنى، هذا قال ابن عباس وطاوس ويحيى بن أبي كثير والحسن ومالك والثوري وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن والشافعي وأبو ثور. وحكي =

**المسألة الثالثة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّينَ﴾: اتفقت الأمة على أن الآية لم تأت لبيان التحليل في المعلم من الجوارح الأكل، وإنما مساقفها تحليل صيده، وقالوا في تأويله: أحل لكم الطيبات وصيد ما علمتم من الجوارح. فحذف «صيد» وهو المضاف، وأقام ما بعده وهو المضاف إليه مقامه. ويحتمل أن يكون معناه أحل لكم الطيبات، والذي علمتم من الجوارح مبتدأ، والخبر في قوله «فكلوا مما أمسكن عليكم» وقد تدخل الفاء في خبر المبتدأ كما قال الشاعر:

وقائلة خولان فأنكح فتاتهم وأكرومة الحيين خلوا كما هيأ

وقد حققنا ذلك في «رسالة ملجئة المتفقيين».

**المسألة الرابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾: عام بمطلقه في كل ما أمسك الكلب عليه، إلا أنه خاص بالدليل في كل ما أحله الله من جنس كالظباء والبقر والحمير، أو من جزء كاللحم والجلد دون الدم. وهذا عموم دخله التخصيص بدليل سابق له.

**المسألة الخامسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾: هل يتضمن ما إذا غاب عنك الصيد أم لا؟ فقال مالك: إذا غاب عنك فليس بممسك عليك، وإذا بات فلا تأكله في أشهر القولين. وقال الشافعي: يؤكل.

[٦٣١] وتعلق علماؤنا بقول النبي ﷺ: «كُلْ مَا أَضْمَيْتَ وَدَعْ مَا أُنْمَيْتَ». فالإصماء في اللغة: الإسراع؛ أي كُلْ ما قُتِلَ مسرعاً، وأنت تراه، ودَعْ ما أُنْمَيْتَ: أي ما مضى من الصيد وسَهْمُكَ فيه؛ قال امرؤ القيس:

فهو لا تَنْمِي رَمِيَّتَهُ مَا لَهُ لَا عُذَّ مِنْ نَفَرِهِ

والصحيح أكله وإن غاب ما لا تجده غريقاً في الماء أو عليه أثر غير أثر سهمك.

[٦٣٢] والأصل في ذلك حديث عدي بن حاتم أن رسول الله ﷺ قال له: «كُلْهُ ما لم تجده غريقاً في الماء، فإنك لا تدري أسهمك قُتِلَ أم لا»، كما أخرجه مسلم والبخاري وغيرهما.

[٦٣١] ضعيف. أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٥٥٣٩ من حديث ابن عباس، وله قصة، وإسناده ضعيف جداً، فيه عثمان بن عبد الرحمن الجمحي، وهو ضعيف، وعنه عباد بن زياد، وبه أحله الهيثمي في «المجمع» ٤/٦٨١٥، وله علة ثالثة: محمد بن عثمان بن أبي شيبة ضعفه غير واحد. واكتفى الحافظ في «التلخيص» ١٣٦/٤ بقوله: عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي ضعيف، ورواه البيهقي موقوفاً من وجهين وقال: وروي مرفوعاً، وسنده ضعيف، ورواه أبو نعيم في «المعرفة» من حديث عمرو بن تميم عن أبيه عن جده مرفوعاً، وفيه محمد بن سليمان بن مسمول، وقد ضعفه اهـ ملخصاً. فالمرفوع ضعيف والصحيح موقوف. [٦٣٢] صحيح. أخرجه البخاري ٥٤٨٤ ومسلم ١٩٢٩ ح ٦ من حديث عدي بن حاتم، وتقدم باستيفاء.

= عن ابن عمرو جاهد أنه لا يجوز الصيد إلا بالكلب اهـ باختصار.

[٦٣٣] وفي حديث أبي ثعلبة الخُشَني: «إذا رميت بسهمك فغاب عنك فأدركته فكله بعد ثلاث ما لم يثن». رواه البخاري ومسلم وغيرهما، زاد النسائي: «ولم يأكل منه سبع فكله»<sup>(١)</sup>.

**الآية الخامسة:** قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ وَالْمَنْعَتُ مِنَ الْمُؤَنَتِ وَالْمَنْعَتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِينَ غَيْرَ مُسْفَحِينَ وَلَا مُتَخَذِيْ أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الآية: ٥٥]. فيها عشر مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ﴾: قد تكرر ذلك اليوم ثلاث مرات، وفي تأويل ذلك ثلاثة أقوال: الأول: أنه يوم الاثنين بالمدينة. الثاني: أنه بمعنى الآن، لأن العرب تقول اليوم كذا بمعنى الآن، كأنه وقت الزمان. الثالث: أنه يوم عرفة.

**المسألة الثانية:** في تنخيل هذه الأقوال: وبيانه أن كونه يوم الإثنين ضعيف. وأما كونه بمعنى الزمان فصحيح محتمل؛ لأن ذلك لا يناقض غيره. والصحيح أن قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ وَبَيْنَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> هو يوم عرفة، لما ثبت في الصحاح:

[٦٣٤] أن يهودياً قال لعمر: لو نزلت علينا هذه الآية لاتخذنا ذلك عيداً. فقال عمر: «قد علمت في أي يوم نزلت هذه الآية، نزلت بعرفة يوم الجمعة».

[٦٣٥] وثبت في صحيح الترمذي أن يهودياً قال لابن عباس ذلك، فراجعه ابن عباس بمثل ما راجعه عمر. فيحتمل أن يكون اليومان قبله وبعده راجعة إليه، ويحتمل أن يكون أياماً سواها؛ والظاهر أنها هي بعينها.

**المسألة الثالثة:** في معنى كمال الدين وتمام النعمة فيه: وفي ذلك كلام طويل لبابه في سبعة أقوال:

الأول: أنه معرفة الله، أراد: اليوم عرفتمكم بنفسي بأسمائي وصفاتي وأفعالي فأغرفوني. الثاني: اليوم قبلتكم وكتب رضائي عنكم لرضائي لدينكم؛ فإن تمام الدين إنما يكون بالقبول. الثالث: اليوم

[٦٣٣] صحيح. أخرجه مسلم ١٩٣١ من حديث أبي ثعلبة. وعزاه المصنف للبخاري، وليس كما قال، فإنه لم يره بهذا اللفظ، وقد نسب الحافظ في «الفتح» ٦١١/٩ لمسلم وحده.

[٦٣٤] صحيح. أخرجه البخاري ٤٥ و ٤٤٠٧ و ٤٦٠٦ و ٧٢٦٨ ومسلم ٣٠١٧ والترمذي ٣٠٤٣ والنسائي ٨/١١٤ وأحمد ٢٨/١ والطبري ١١٠٩٨ و ١١٠٩٩ عن طارق بن شهاب عن عمر به وأتم منه.

[٦٣٥] حديث صحيح. أخرجه الترمذي ٣٠٤٤ من طريق عمار بن أبي عمار، وإسناده على شرط مسلم، وقال الترمذي: حسن غريب من حديث ابن عباس، وهو صحيح.

أَكَمَلْتُ لَكُمْ دُعَاءَكُمْ؛ أَيِ اسْتَجِبْتُ لَكُمْ دُعَائَكُمْ، ودُعَاءُ نبيكم لكم.  
[٦٣٦] ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ قال: «أفضل الدعاء دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ».

الرابع: اليوم أظهرتكم على العدو بجمع الحرمين له أو بتعريف ذلك فيه.

الخامس: اليوم طهرت لكم الحرم عن دخول المشركين فيه معكم، فلم يحج بعد ذلك العام مُشْرِك، ولا طاف بالبيت عُزَيَان، ولا كان الناس صنفين في موقفهم؛ بل وقفوا كلهم في موقف واحد.

السادس: اليوم أكملت لكم الفرائض وانقطع النسخ.

السابع: أنه بكمال الدين لم ينزل بعد هذه الآية شيء؛ وذلك أن الله سبحانه لم يزل يصرف نبيه وأصحابه في درجات الإسلام ومراتبه درجةً درجةً حتى أكمل شرائعه ومعالمه وبلغ أقصى درجاته، فلما أكمله تَمَّتْ به النعمة ورضيه ديناً، كما هو عليه الآن؛ يريد: فالزموه ولا تفارقوه ولا تغيروه، كما فعل سواكم بدينه.

المسألة الرابعة: في المختار من هذه الأقوال: كلها صحيحة، وقد فعلها الله سبحانه فلا يختص بعضها دون بعض؛ بل يقال إن جميعها مراد الله سبحانه وما تعلق بها مما كان في معناها، إلا أن قوله: إنه لم ينزل بعده آية ولا ذكر بعده حكم لا يصح؛

[٦٣٧] وقد ثبت عن البراء في الصحيح أن البراء قال: «آخر آية نزلت «يَسْتَفْتُونَكَ»، وآخر سورة نزلت «براءة»».

[٦٣٨] وفي الصحيح، عن ابن عباس قال: «آخر آية نزلت آية الرِّبَا». وقد روي أنها نزلت قبل موت النبي ﷺ يسيراً.

والذي ثبت في تاريخه حديث عمر<sup>(١)</sup> وابن عباس في قوله: «أَلْيَوْمَ أَكَمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ» أنه يوم

[٦٣٦] حسن بشواهد. أخرجه الترمذي ٣٥٨٥ وأحمد ٢/٢١٠ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وإسناده ضعيف لضعف محمد بن أبي حميد ويقال حماد، وبه أعله الحافظ في «تلخيص الحبير» ٢/٢٥٤، وقال الترمذي: محمد ليس بالقوي عند أهل الحديث. وله شاهد من حديث علي، أخرجه ١١٧/٥ وقال: فيه ضعف وانقطاع. قلت: وسبب ضعفه ضعف موسى بن عبيدة الربذي. وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه ابن عدي ٤/٢٩٠ وأعله بعبد الرحمن بن يحيى، وأنه منكر الحديث، وله شاهد من حديث ابن عمر أخرجه العقيلي في «الضعفاء» ٣/٤٦٢ وأعله بفرج بن فضالة ونقل عن البخاري قوله: منكر الحديث. وله شاهد مرسل أخرجه عبد الرزاق ٨١٢٥ عن طلحة بن عبيد الله بن كريب مرسلًا، وهذا المرسل إذا انضم إلى الحديث الأول ارتقى المتن إلى درجة الحسن، وأما شواهد فلا يعتبر بها لشدة وهنها، والله أعلم. وانظر «تلخيص الحبير» ٢/٢٥٤ و«فتح القدير» ٢/٤٨٥ بتخريجي.

[٦٣٧] صحيح. وقد مضى في آخر سورة النساء. [٦٣٨] صحيح. أخرجه البخاري ٤٥٤٤ وتقدم.

(١) انظر الحديث ٦٣٤ و٦٣٥.

عَرَفَ، فهذا تاريخ صحيح لا غُبارَ عليه، ويأتي تمامه في سورة الأنعام إن شاء الله تعالى.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلْ لَكُمْ﴾: في ذكر الطعام قولان:

أحدهما: أنه كل مطعوم على ما يقتضيه مطلق اللفظ وظاهر الاشتقاق. وكان حالهم يقتضي ألا يؤكل طعامهم لقلّة احتراسهم عن النجاسات، لكن الشرع سمح في ذلك؛ لأنهم أيضاً يتوقّون القاذورات، ولهم في دينهم مروءة يوصلونها؛ ألا ترى أنّ المجوس الذين لا تؤكل ذبائحهم لا يؤكل طعامهم ويُسْتَقْدَرُونَ ويستنجسون في أوانيهم.

[٦٣٩] روي عن أبي ثعلبة الخُشَنِي أنه قال: سئل رسول الله ﷺ عن قدور المجوس فقال: «أَنقُوها غَسلاً واطْبُخُوا فيها». وهو حديث مشهور.

[٦٤٠] وذكره الترمذي وغيره عن أبي ثعلبة وصححه أنه قال: يا رسول الله؛ إنا بأرض أهل الكتاب فنطبخ في قدورهم ونشرب في آنيتهم؟ فقال رسول الله ﷺ: «إن لم تجدوا غيرها فازحضوها بالماء». قال: وهو <sup>(١)</sup> صحيح. خرّجه <sup>(٢)</sup> البخاري وغيره.

وغسلُ آنية المجوس فرض، وغسلُ آنية أهل الكتاب فضل وندب؛ فإن أكل ما في آنيتهم يبيح الأكل بعد ذلك فيها. والدليل على صحة [ذلك] ما روى الدارقطني أنّ عمر تَوْضاً من جرّة نصرانية، وصححه وأدخله البخاري في التراجم. وربما ظن بعضهم أن أكل طعامهم رخصة، فإذا احتجت إلى آنيتهم فغسلها عزيمة؛ لأنه ليس بموضع للرخصة.

قلنا: رخصة أكل طعامهم حلّ تأصل في الشريعة واستقر، فلا يقف على موضعه؛ بل يسترسل على محاله كلّها، كسائر الأصول في الشريعة.

الثاني: أنّ المراد به ذبائحهم، وقد أذن الله سبحانه في طعامهم: قال لي شيخنا الإمام الزاهد أبو الفتح نصر بن إبراهيم النابلسي في ذلك كلاماً كثيراً، لبابه: أنّ الله سبحانه قد أذن في طعامهم، وقد علم أنهم يسمّون غيره على ذبائحهم، ولكنهم لما تمسكوا بكتاب الله وعلقوا بذيل نبيّ جعلت لهم حُرمة على أهل الأنصاب. وقد قال مالك: تؤكل ذبائحهم المطلقة إلا ما ذبحوا يوم عيدهم أو لأنصابهم. وقال جماعة العلماء: تؤكل ذبائحهم وإن ذكروا عليها اسم غير المسيح؛ وهي مسألة حسنة نذكر لكم منها قولاً بديعاً: وذلك أنّ الله سبحانه حرّم ما لم يسم الله عليه من الذبائح، وأذن في طعام

[٦٣٩] إسناده ضعيف. أخرجه الترمذي ١٥٦٠ وإسناده ضعيف لانقطاعه بين أبي قلابة وأبي ثعلبة، والذي في الصحيح زيادة «فإن وجدتم غير آنيتهم فلا تأكلوا فيها» كذا رواه مسلم وغيره وتقدم.

[٦٤٠] صحيح. أخرجه الترمذي ١٧٩٧ بإسناد على شرط مسلم، في أثناء حديث أبي سلمة، وتقدم برقم ٦٢٥ باستيفاء.

(١) عبارة الترمذي «هذا حديث حسن صحيح».

(٢) قوله «خرّجه...» من كلام ابن العربي لا الترمذي.

أهل الكتاب وهم يقولون: إن الله هو المسيح ابن مريم، وإنه ثالث ثلاثة. تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً. فإن لم يذكروا اسم الله سبحانه أكل طعامهم، وإن ذكروا فقد علم ربك ما ذكروا، وأنه غير الإله، وقد سمح فيه فلا ينبغي أن يخالف أمر الله، ولا يقبل عليه، ولا تضرب الأمثال له<sup>(١)</sup>.

وقد قلت لشيخنا أبي الفتح المقدسي: إنهم يذكرون غير الله. فقال لي: هم من آبائهم، وقد جعلهم الله تبعاً لمن كان قبلهم مع علمه بحالهم. وبهذا استدلت بعض الشافعية على أن التسمية على الذبيحة ليست بشرط؛ قال: لو سمي النصراني الإله حقيقة لم تكن تسميتهم على شرط العبادة؛ لأنهم لا يعرفون المعبود، فليست تسميتهم على طريق العبادة، واشترأطهم التسمية على غير وجه العبادة لا يُعقل.

قلنا: تعقل صورة التسمية، ولها حزمة، وإن لم يعلم المسمي من يسمي. ولو شرطنا العلم بحقيقة الإيمان ما جاز أكل كثير من ذبح من يسمي من المسلمين، وإنما حرم الشرع ذبحاً يذكر عليه غير الله تصريحاً. فأما من يقصد الله فيصيب قَصْدَهُ فهو الذي لا كلام فيه. وأما الذي يسميه فيخطيء قصده فذلك الذي رخص فيه؛ فإذا قال «الله» وهو يقصد المسيح، أو المسيح وهو يقصد الله فيرجع أمره إلى الله سبحانه، ولكنه ضل عن الطريق وسمح لك فيه الإله الذي ضل أهل الكتاب عنه، وخفف حالهم بهذه الشبهة الخفية من القصد إليه، فلا يعترض عليه.

(١) فائدة: قال الإمام الخرفي في «المختصر»: مسألة: «وذبيحة من أطاق الذبح من المسلمين وأهل الكتاب حلال إذا سموا، أو نسوا التسمية» قال الإمام الموفق في «شرحه»: «وجملة ذلك أن كل من أمكنه الذبح من المسلمين وأهل الكتاب إذا ذبح حل أكل ذبيحته رجلاً كان أو امرأة، بالغاً أو صبيّاً، حراً أو عبداً، لا نعلم في هذا خلافاً. قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على إباحة ذبيحة المرأة والصبي. ويشترط أن يكون عاقلاً، فإن كان طفلاً أو مجنوناً أو سكران لا يعقل، لم يصح منه الذبح، وبهذا قال مالك، وقال الشافعي: لا يعتبر العقل. ولنا أن الذكاة يعتبر لها القصد، فيعتبر لها العقل كالعبادة. فإن من لا عقل له، لا يصح منه القصد، فيصير ذبحه كما لو وقعت الحديدية بنفسها على حلق شاة فذبحتها. قال: والتسمية مشترطة في كل ذابح مع العمد سواء كان مسلماً أو كتابياً، فإن ترك الكتابي التسمية عن عمد، أو ذكر اسم غير الله، لم تحل ذبيحته، روي ذلك عن علي، وبه قال النخعي والشافعي وحماة وإسحق وأصحاب الرأي. وقال عطاء ومجاهد ومكحول: إذا ذبح النصراني باسم المسيح حل. فإن الله تعالى أحل لنا ذبيحته، وقد علم أنه سيقول ذلك. اهـ ملخصاً، ٣١١/١٣ - ٣١٢.

وقال الإمام المرغيناني الحنفي في «الهداية»: «وذبيحة المسلم والكتابي حلال. ويحل إذا كان يعقل التسمية والذبيحة ويضبط، وإن كان صبيّاً أو مجنوناً أو امرأة، أما إذا كان لا يضبط ولا يعقل التسمية والذبيحة لا تحل، لأن التسمية على الذبيحة شرط بالنص وذلك بالقصد، والأقلف والمختون سواء، وإطلاق اسم الكتابي ينتظم: الكتابي والذمي والحربي والتغليبي. ولا تؤكل ذبيحة المجوسي والمرتد والوثني والمحرم، وكذا لا يؤكل ما ذبح من الصيد في الحرم، وإن ترك التسمية عمداً فالذبيحة ميتة لا تؤكل، وأن تركها ناسياً أكل.

وقال الشافعي: أكل في الوجهين. وقال مالك: لا يؤكل في الوجهين والمسلم والكتابي في ترك التسمية سواء اهـ ملخصاً، «فتح القدير شرح الهداية» ٩/ ٤٩٧ - ٤٩٩ بتخريجي.

فإن قيل: فما أكلوه على غير وجه الذكاة<sup>(١)</sup> كالخنق وخطم الرأس؟

فالجواب: أن هذه ميتة، وهي حرام بالنص، وإن أكلوها فلا نأكلها نحن كالخنزير فإنه حلال لهم، ومن طعامهم، وهو حرام علينا، فهذه أمثلة والله أعلم.

وأما ذبائح الكتابيين فقد سئل أبو الدرداء عما يذبح لكنيسة اسمها سرجس، فأمر بأكله، وكذلك قال عبادة بن الصامت. وقال الشافعي وعطاء: تؤكل ذبائحهم، وإن ذكّر غير الله عليها، وهذا ناسخ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقد بينا في القسم الثاني أنه ليس بنسخ، وسنشير إليه في سورة الأنعام إن شاء الله تعالى.

**المسألة السادسة:** لما قال الله سبحانه: ﴿وَلَعَلَّكُمْ أَتَيْنَا لَكُمُ الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ﴾ تضمن أهل الكتاب وهم بنو إسرائيل، فهل يدخل عليهم من دان بدينهم، وإن لم يكن منهم؟ يبنني على أصل من أصول الفقه - وهو أن من لم يدّعه النبي فاتبعه، هل يكون له حكم من دعاه أم لا؟ وقد بينا في موضعه أنه إن لم يكن على شزع دخل في حكمهم، أو كان على شزع درس عنه. إذا ثبت هذا فنصاري بني تغلب من العرب مما اختلف فيه العلماء؛ فروي عن ابن عباس أنه تؤكل ذبائحهم، والحقهم بالكتابيين؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّكُمْ يَتَوَلَّكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>، وبه قال الشعبي والشافعي. وقرأ الشعبي: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ شَيْئًا﴾<sup>(٤)</sup>. وقاله ابن شهاب، وقال: لأنهم يذكرون اسم الله سبحانه إشارة إلى ما قلناه من تعلقهم باللفظ؛ وبهذا قال جماعة كثيرة. وعن علمائنا روايتان: إحداهما ما تقدم. والثانية: لا تؤكل ذبائحهم. وبه قال ابن عمر وعائشة وعلي. رقال: لأنهم لا يحللون ما تحلل النصاري ولا يحرمون ما يحرمون. وهذا دليل أنه لم يلحقهم بهم، لأنهم لم يتولّوهم، ولا ذابوا بدينهم، ولو تعلقوا به لوافق ابن عباس في حالهم وحكمهم لما قدّمناه من الأدلة.

**المسألة السابعة:** قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ الْفَاحِشُ وَمَا عَنَتُكُمْ﴾، إلى قوله: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ الْطَّيِّبُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾: دليل قاطع على أن الصيد وطعام أهل الكتاب من الطيبات التي أباحها الله عز وجل، وهو الحلال المطلق، وإنما كرهه الله سبحانه ليرفع الشكوك ويزيل الاعتراضات، ولكن الخواطر الفاسدة هي التي توجب الاعتراضات، ويخرج إلى تطويل القول. ولقد سئلت عن النصرائي يقتل غنق الدجاجة ثم يطبخها: هل يؤكل معه أو تؤخذ طعاماً منه؟ وهي:

**المسألة الثامنة:** فقلت: تؤكل، لأنها طعامه وطعام أحباره ورهبانه، وإن لم تكن هذه ذكاة عندنا، ولكن الله تعالى أباح طعامهم مطلقاً، وكل ما يروونه في دينهم فإنه حلال لنا في ديننا، إلا ما كذبهم الله سبحانه فيه. ولقد قال علماؤنا: إنهم يُغفوننا أولادهم ونساءهم ملكاً في الصلح فيحلّ لنا وطؤهن،

(١) بل هذا لا يؤكل وإن فعل مسلم، فهو من الميتة كما ذكر المصنف رحمه الله تعالى.

(٢) الأنعام: ١٢١.

(٣) المائدة: ٥١.

(٤) مريم: ٦٤.



فكيف لا تحل ذبائحهم والأكل دون الوطء في الحل والحرمة.

**المسألة التاسعة:** قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْنَتِ﴾: قد تقدم ذكر ذلك في سورة النساء، وبيننا اختلاف العلماء واحتمال اللفظ لأن يكون المحصنات من المؤمنات الحرائر والعقائف. وقد روي عن عمر في ذلك روايات كثيرة في قصص مختلفة؛ منها: أن امرأة من همدان يقال لها بُيْشَة بعثت، فأرادت أن تذبح نفسها فأدركوها ففقدوها، فذكروه أيضاً لعمر بن الخطاب فقال: انكحوها نكاح الحرّة العفيفة المسلمة. وقال الشعبي: إحصانها أن تغتسل من الجنابة وتحصن فرجها من الزنا. وسئل ابن عباس عن هذه النازلة فقال: من نساء أهل الكتاب من يحل لنا، ومنهم من لا يحل لنا، ثم تلا: ﴿فَقِيلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا يَوْمِ الْآخِرِ﴾، إلى قوله: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ﴾<sup>(١)</sup>. قال: فمن أعطى الجزية حل لنا نسائهم، ومن لم يعط لم يحل لنا نسائه. ومن ها هنا يخرج أن نكاح إماء أهل الكتاب لا يجوز لأنهن لا جزية عليهن.

فإن قيل: وكذلك الحرائر. قلنا: حلوا بدليل آخر.

وقيل: عني بذلك نساء بني إسرائيل دون سائر الأمم الذين دأبوا بدين بني إسرائيل. والصحيح أنهم داخلون معهم في ذبائحهم ونكاحهم لقوله: فإنه منهم.

فإن قيل: فما المراد بقوله تعالى: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ﴾<sup>(٢)</sup>: هل المراد بذلك نفس الإعطاء والالتزام، أو يكون المراد من تقبل منهم الجزية؟ قلنا: أما مذهب ابن عباس فلقد تلوته عليكم. وأما سائر العلماء فيقولون: إنما المراد من يقبل منه الجزية؛ لقوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾. وذكر الجزية إنما هو في القتال لا في النكاح، إلا أن العلماء كرهوا نكاح الحريرة لثلا يولد له فيهم فيتنصروا وتجري عليهم أحكامهم.

**المسألة العاشرة:** قوله تعالى: ﴿مُحْصَنِينَ غَيْرَ مُسْكِينِينَ﴾: قد تقدم في سورة النساء، وأراد به في قول علمائنا غير متعالمين بالزنا كالبغايا، ولا ممن يتخذ أخداناً، معناه يختص بزنا معلوم وبزانية معلومة. وفي هذا تخصيص قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ لَا يَنْكِحُوا إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً﴾<sup>(٣)</sup> الآية كما تقدم بيانه.

**الآية السادسة:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الآية: ٦]. فيها اثنتان وخمسون مسألة:

(٢) التوبة: ٢٩.

(١) التوبة: ٢٩.

(٣) النور: ٣.

**المسألة الأولى:** ذكر العلماء أنَّ هذه الآية من أعظم آيات القرآن مسائل وأكثرها أحكاماً في العبادات، وبحق ذلك، فإنها شَطْرُ الإيمان، كما قال النبي ﷺ:

[٦٤١] «الوضوء شَطْرُ الإيمان»، في صحيح الخبر عنه. ولقد قال بعض العلماء: إنَّ فيها ألف مسألة، واجتمع أصحابنا بمدينة السلام فتتبعوها فبلغوها ثمانمائة مسألة، ولم يقدرُوا أن يبلغوها الألف، وهذا التتبع إنما يليق بمن يريد تعريف طرق استخراج العلوم من خبايا الزوايا، والذي يليق الآن في هذه العجالة مما نحن فيه الانتداب إلى انتزاع الجلي وأن نتعرض لما يسنح خاصة من ظاهر مسائلها.

**المسألة الثانية: في سبب نزولها:** لا خلاف بين العلماء أنَّ الآية مدنية كما تقدم ذكره في سورة النساء، وأنها نزلت في قصة عائشة<sup>(١)</sup>، كما أنه لا خلاف أنَّ الوضوء كان مفعولاً قبل نزولها غير متلو؛ ولذلك قال علماؤنا: إن الوضوء كان بمكة سنة، معناه كان مفعولاً بالسنة، فأما حكمه فلم يكن قط إلا فرضاً.

[٦٤٢] وقد روى ابن إسحاق وغيره أن النبي ﷺ لما فرض الله سبحانه عليه الصلاة ليلة الإسراء ونزل جبريل ظهر ذلك اليوم ليصلي به فغمز الأرض بعقبه، فأنبعت ماء، وتوضأ معلماً له، وتوضأ هو معه، وصلى، فصلى رسول الله ﷺ. وهذا صحيح وإن كان لم يَرَوْه أهل الصحيح، ولكنهم تركوه لأنهم لم يحتاجوا إليه، وقد كان الصحابة والعلماء يتغافلون عن الحديث الذي لا يحتاجون إليه، وإن ذهب ويكرهون أن يبتدئوا بذكره حتى يحتاج إليه بخلاف القرآن حسبما تقدم بيانه.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾: هذا الخطاب وإن كان مصرحاً بالمؤمنين فإن الكافرين داخلون فيه، لما ثبت من أنهم يدخلون في فروع الشريعة بالأدلة القاطعة، ولكن الله سبحانه ها هنا خصَّ الخطاب المُلزم للإيمان، لأن النازلة عرضت له، والقصة دارت عليه.

**المسألة الرابعة:** قال لنا شيخنا فخر الإسلام بمدينة السلام: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾: معناه: إذا أردتم القيام إلى الصلاة؛ لأنَّ الوضوء حالة القيام إلى الصلاة لا يمكن، والإرادة<sup>(٢)</sup> هي النية؛ فدلَّ على أن النية في الطهارة واجبة فيه. وبه قال مالك والشافعي، وأكثر

[٦٤٢] لم أره مسنداً.

[٦٤١] تقدم برقم ٥٠٠ باستيفاء.

(١) تقدم في سورة النساء، وهو خبر فقد عقد عائشة رضي الله عنها.

(٢) قال الإمام الموفق في «المغني» ١٥٦/١: والنية من شرائط الطهارة للأحداث كلها، لا يصح وضوء ولا غسل ولا تيمم إلا بها، روي ذلك عن علي، وبه قال ربيعة ومالك والشافعي والليث وإسحق وأبو عبيدة وابن المنذر. وقال الثوري وأصحاب الرأي: لا تشترط النية في طهارة الماء، وإنما تشترط للتيمم، لأن الله تعالى قال: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ الآية ذكر الشرائط ولم يذكر النية، ولو كانت شرطاً لذكرها، ولنا ما روى عن عمر عن النبي ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات...» نفى أن يكون له عمل شرعي بدون نية. =

العلماء. وروى الوليد بن مسلم، عن مالك أنها غَيْرُ واجبة. وبه قال أبو حنيفة والأوزاعي، وهي من طيوليات مسائل الخلاف، وقد بينها فيه. والأصل المحقق أنها عبادة مقصودة بدليل أنها شَطْر الإيمان، والعبادات لا يتعبدُ بها إلا مع النية، ويخالف الشعبي إلا الجمعة. فإنه ليس بعبادة مقصودة، والله أعلم.

**المسألة الخامسة:** قال زَيْد بن أسلم: معناه إذا قمْتُم إلى الصلاة من النوم، وفي ذلك نزلت الآية. وبَيَّن هذا أَنَّ النَوْمَ حَدَثٌ، وبه قال جملةُ الأمة، سمعت عن أبي موسى الأشعري أنه لم يكن يراه حَدَثًا، ولم يثبت ذلك عندي عنه. ورُوي لي عن بعض التابعين أنه لم يره حَدَثًا. والدليل على بطلان قوله أن هذه الآية نزلت في النائمين، فلا بد أن يتناولهم؛ لأن الآية والخبر إذا كان الذي أثارهما سبباً فلا بد من دخول السبب فيهما، وإن كان الخلاف وراء ذلك هل يقتصر عليها الحكم بهما أم يكونان على عمومهما؟

[٦٤٣] وثبت عن صفوان بن عَسَّال قال: «أمرنا رسولُ الله ﷺ إذا كنا في سَفَرٍ ألا نَنَزَعَ خِفَافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا مِن جَنَابَةٍ، ولكن من بول أو غائط ونوم». والأمرُ أظهر من ذلك، ولكن أردنا أن نعرفكم وجودَ ذلك في القرآن، وفي صحيح حديث النبي ﷺ. قال الترمذي: حديث صفوان، حديث صحيح.

**المسألة السادسة:** إذا ثبت أن النَوْمَ حَدَثٌ فهو حدث لما يصحبه غالباً من خروج الخارج. وقال المُرْزِي: هو حَدَثٌ بعينه. وهذا<sup>(١)</sup> باطل.

[٦٤٤] فإنه ثبت أَنَّ أصحابَ رسولِ الله ﷺ كانوا ينامون ولا يتوضؤون.

[٦٤٥] ومنه في الصحيح أَنَّ النبي ﷺ أَمَرَ صلاة العشاء ذات ليلة حتى رَقَدَ النَّاسُ واستيقظوا.

[٦٤٣] أخرجه الترمذي ٩٦ و ٣٥٣٥ و ٣٥٣٦ والنسائي ٨٣/١ وابن ماجه ٤٧٨ و ٤٠٧٠ وعبد الرزاق ٧٩٣ والحميدي ٨٨١ والشافعي ٣٣/١ والطيالسي ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٨ وابن أبي شيبة ١/١٧٧-١٧٨ وأحمد ٢٣٩/٤ والدارقطني ١/١٩٦-١٩٧ والطحاوي في «المعاني» ٨٢/١ وابن حبان ١٣١٩ و ١٣٢٠ والبيهقي ١/١١٤-١١٥ من طرق عن عاصم بن أبي النجود عن زَرِّ بن حبيش عن صفوان به وأتم، وإسناده حسن لأجل عاصم، وصححه الترمذي. وورد من وجه آخر، أخرجه أحمد ٢٤٠/٤ والطحاوي ٨٢/١ والبيهقي ١/٢٧٦-٢٨٢، ورجاله ثقات، وفي الباب أحاديث، فهو صحيح، والله أعلم.

[٦٤٤] صحيح. أخرجه مسلم ٣٧٦ ح ١٢٥ من طريق قتادة عن أنس.

[٦٤٥] صحيح. أخرجه البخاري ٥٧١ و ٧٢٣٩ ومسلم ٦٤٢ وعبد الرزاق ٢١١٢ والحميدي ٤٩٢ والنسائي ١/٢٦٦ وابن حبان ١٥٣٣ من حديث ابن عباس، بآتم منه، وله قصة.

= فصل: ومحل النية القلب، فمتى اعتقد بقلبه أجزأه، وإن لم يلفظ بلسانه، وإن لفظ بلسانه ولم تخطر النية بقلبه لم يجزه اهـ ملخصاً.

(١) هو من كلام القاضي ابن العربي.

[٦٤٦] وفيه أنه قال: أقيمت صلاةُ العشاء، فقام رجلٌ ينادي النبي ﷺ حتى نام القوم ثم صلوا.

**المسألة السابعة:** وإذا ثبت الفرق بين قليله وكثيره فقد استوفينا تفصيله في النوازل الفقهيّة، وبيننا أن من استثقل نوماً على أي حال كان من الأحوال فإنّ عليه الوضوء<sup>(١)</sup>. وقال أبو حنيفة: إن نام على هيئة من هيئات الصلاة لم يبطل وضوءه، ووافقه ابن حبيب في الركوع، واحتجّ بحديثين:

[٦٤٧] أحدهما: عن ابن عباس أنه قال: نام النبي ﷺ وهو ساجدٌ حتى نفخ، ثم قام فصلّى؛ فقلت: يا رسول الله؛ إنك قد نمت. فقال: «إن الوضوء إنما يجبُ على مَنْ نام مضطجعاً، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله». خرّجه الترمذي، وأبو داود أنكروه، فقال: كان النبي ﷺ محفوظاً.

[٦٤٨] واحتج بقوله: «نأتم عينا ولا ينام قلبي».

[٦٤٦] صحيح. أخرجه البخاري ٦٤٢ و ٦٢٩٢ ومسلم ٣٧٦ من حديث أنس.

[٦٤٧] ضعيف. أخرجه أبو داود ٢٠٢ والترمذي ٧٧ والدارقطني ١٥٩-١٦٠ وأحمد ٢٥٦/١ والبيهقي ١٢١/١ كلهم من طريق أبي خالد الدالاني عن قتادة عن أبي العالقة عن ابن عباس مرفوعاً، وهو معلول، قال أبو داود: هو حديث منكر. وذكرته لأحمد بن حنبل فقال: ما ليزيد الدالاني يدخل على أصحاب قتادة ولم يعأ به.

وقال الترمذي: ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس موقوفاً عليه، ولم يرفعه. وقال الدارقطني: لا يصح. وقال ابن عبد البر كما في «تفسير القرطبي» ٢٢٢/٥: هذا حديث منكر، لم يروه أحد من أصحاب قتادة الثقات، وإنما انفرد به أبو خالد الدالاني، وأنكره، وليس بحجة فيما نقل. وقال ابن المنذر كما في «المغني» ١/ ٢٣٦-٢٣٧: لا يثبت، وهو مرسل، يرويه قتادة عن أبي العالقة، قال شعبة: لم يسمع منه إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها. وانظر «تفسير القرطبي» ٢٢٥٣ بتخريجي. وانظر «نصب الراية» ٤٤-٤٥ والصحيح في هذا الخبر كونه عن ابن عباس موقوفاً.

[٦٤٨] صحيح. أخرجه البخاري ١١٤٧ و ٢٠١٣ ومسلم ٣٥٦٩ ومالك ١٢٠/١ وعبد الرزاق ٤٧١١ وأبو

(١) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١/ ٢٣٥-٢٣٧ ما ملخصه:

فصل: والنوم ينقسم إلى ثلاثة أقسام: نوم المضطجع، فينقض الوضوء يسيره وكثيره في قول كل من يقول بنقضه بالنوم. الثاني: نوم القاعد، إن كان كثيراً نقض، رواية واحدة، وإن كان يسيراً لم ينقض، وهذا قول حماد والحكم ومالك والثوري وأصحاب الرأي، وقال الشافعي: لا ينقض وإن كثر، إذا كان القاعد متمكناً مفضياً بمحل الحدث إلى الأرض. الثالث: نوم القائم والراكع والساجد، فروي عن أحمد في جميع ذلك روايتان: إحداهما: ينقض، وهو قول الشافعي، والثانية: لا ينقض إلا إذا كثر. وذهب أبو حنيفة إلى النوم في حال من أحوال الصلاة لا ينقض وإن كثر. وذهب أبو حنيفة إلى النوم في حال من أحوال الصلاة لا ينقض وإن كثر، لأنه حال من أحوال الصلاة، فأشبهت حال الجلوس. والظاهر عن أحمد التسوية بين القيام والجلوس. فصل: واختلفت الرواية عن أحمد في القاعد المستند والمحتب. فمنه: لا ينقض يسيره. قال أبو داود: سمعت أحمد قيل له: الوضوء من النوم؟ قال: إذا طال. قيل: فالمحتب؟ قال: يتوضأ. قيل: فالمكتب؟ قال: الاتكاء شديد، والمتساند كأنه أشد من الاحتباء، ورأى منها كلها الوضوء، إلا أن يغفو قليلاً، وعنه: ينقض بكل حال لأنه معتمد على شيء، فهو كالمضطجع، والأوّل أن متى كان معتمداً بمحل الحدث على الأرض أن لا ينقض منه إلا الكثير اهـ باختصار. وانظر «المدونة» ١/ ٩-١٠ و «تفسير القرطبي» ٢٢٢/٥ و «فتح القدير لابن الهمام» ١/ ٥٠-٥١.

[٦٤٩] والحديث الثاني: قال النبي ﷺ: «ليس الوضوء على مَنْ نام قائماً أو راکعاً أو ساجداً؛ إنما الوضوء على مَنْ نام مضطجعا، فإنه إذا اضطجع استرخت مفاصله». وهو باطل قد بيناه في مسائل الخلاف وأوضحنا خلله. وأما ابن حبيب في الركوع فإنما بنى على أنَّ الراكع لا يصح أن يستقلَّ نوماً ويثبت راکعاً، فدلَّ أن نومه ثابت وخُلَسَ لا شيء فيها.

المسألة الثامنة: إذا ثبت الوضوء في النوم فالإغماء فوقه أو مثله.

المسألة التاسعة: ظاهر الآية يقتضي الوضوء على كل قائم إليها، وإن كانت قد نزلت في النائمين، وإياهم صادف الخطاب، ولكننا ممن يأخذ بمطلق الخطاب ولا يربط الحكم بالأسباب، وكذلك كنا نقول: إن الوضوء يلزم لكل قائم إلى الصلاة مُخِذاً كان أو غير محدث.

[٦٥٠] إلا أنَّ أنس بن مالك روى: «كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة». قلت<sup>(١)</sup>: كيف كنتم تصنعون أنتم؟ قال: كان يُجزى أحدنا الوضوء ما لم يُحدث. خزجه جميع الأئمة.

[٦٥١] وروى [ابن بريدة]<sup>(٢)</sup> عن أبيه أن النبي ﷺ كان يتوضأ لكل صلاة، فلما كان يوم الفتح صلى الصلوات بوضوء واحد. فقال له عمر: فعلت شيئاً لم تكن تفعله. فقال: «عمداً فعلته». أخرجه النسائي وأبو داود والترمذي.

فإن قيل: فهل يتكرر الحكم بتكرر الشرط أم لا؟ فإن قلتم بتكرره أحلتم، وإن قلتم لا يتكرر فما وجهه؟ قلنا: من المتعجرفين مَنْ تكلف فقال: إنما يتكرر بتكرر العلة، وهو الحديث. وهذا لا يصح؛ فإن الحديث لا يُوجب الطهارة لنفسه، وإنما وجوب الصلاة يوجب الطهارة بشرط أن يكون المكلّف

داود ١٣٤١ والترمذي ٤٣٩ والنسائي ٢٣٤/٣ وابن حبان ٢٤٣٠ من حديث عائشة، وهو عجز حديث.

وفي الباب من حديث أبي هريرة أخرجه أحمد ٢٥١/٢ بسند حسن، وصححه ابن حبان ٦٣٨٦. [٦٤٩] وإياه بمرّة. أخرجه ابن عدي في «الكامل» ٤٨٦/٦ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وإسناده ساقط، فيه مهدي بن هلال، وهو متروك، وكذبه ابن معين وغيره، وبه أحله ابن عدي. وله شاهد من حديث ابن عباس عن حذيفة، أخرجه ابن عدي ٥٥/٢ والبيهقي ١٢٠/١ وفيه بحر السقاء، وهو متروك. وبه أحله ابن عدي والبيهقي. وحكم ابن العربي ببطلان الخبر كما ترى، والله أعلم. وانظر «نصب الراية» ١/ ٤٤-٤٥ و«فتح القدير» ١/ ٥٠-٥١ بتخريجي.

[٦٥٠] صحيح. أخرجه البخاري ٢١٤ وأبو داود ١٧١ والترمذي ٥٨ و٦٠ وأحمد ١٣٢/٣-١٣٣-١٥٤ والبيهقي ١٦٢/١ من حديث أنس.

[٦٥١] صحيح. أخرجه مسلم ٢٧٧ وأبو داود ١٧٢ والترمذي ٦١ والنسائي ١٦/١ والدارمي ١٦٩/١ وأحمد ٥/٣٥٠-٣٥١-٣٥٨ وأبو عوانة ٢٣٧/١ والطحاوي في «المعاني» ٤١/١ وابن حبان ١٧٠٦ و١٧٠٧ و١٧٠٨ والبيهقي ١٦٢/١ من حديث سليمان بن بريدة عن أبيه.

(١) القائل هو عمرو بن عامر، يخاطب أنس بن مالك.

(٢) في الأصل «ابن أبي بردة» وهو خطأ.

محدثاً، فالحدث شرط في وجوب الطهارة بوجوب الصلاة لا علة. والحكم علة للحكم شرعاً، وقد مهدنا ذلك في مسائل الخلاف وأصول الفقه. وقد أحدث بعض المبتدعة في الإسلام بدعة شنعاء، فقال: إن المحدث لا يؤمر بالصلاة، إنما يؤمر بالوضوء، وعليه يثاب، وعليه يعاقب، ولا يتوجه عليه الأمر بالصلاة حتى يتوضأ. وهذا خرق لإجماع الأمة وهتك لحجاب الشريعة. وهذه الآية وأمثالها رد عليه إن أقر بشبوته، وإن أنكره فإن من ينكر التوحيد مخاطب بتصديق الرسول، ولا يصح ذلك منه إلا بعد توحيد الرب، وهذا ما لا جواب لهم عنه.

**المسألة العاشرة:** قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا﴾: الفاء حرف يقتضي الربط والسبب وهو بمعنى التعقيب، وقد بينا ذلك في رسالة الملجنة، وهي ها هنا جواب للشرط ربطت المشروط به وجعلته جوابه أو جزاءه، ولا خلاف فيه؛ بيد أن الشافعي ومن قال بقوله من علمائنا في وجوب الترتيب في الوضوء، قال: إن في هذا دليلاً على وجوب البداء بالوجه؛ إذ هو جزاء الشرط وجوابه. وقال الآخرون الذين لا يرون ترتيب الوضوء: إن هذا القول صحيح فيما إذا كان جواب الشرط معنى واحداً؛ فأما إذا كانت جملاً كلها جواباً وجزاء لم نبال بأيهما بدأت؛ إذ المطلوب تحصيلها. وهذا قول له رونق وليس بمحقق، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾؛ فبدأ بالوجه وعطف عليه غيره، فالنظر الصحيح في ذلك أن يقال: تجب البداء بما بدأ الله به وهو الوجه.

[٦٥٢] كما قال النبي ﷺ حين حجَّ وجاء إلى الصفا: «نبدأ بما بدأ الله به»، وكانت البداءة بالصفا واجبة. ويعضد هذا أن النبي ﷺ توضأ عمره كله مرتباً ترتيب القرآن، وفعله هذا بيان مجمل كتاب الله تعالى، وبيان المجمل الواجب واجب، وهي مسألة خلاف عظمى قد بيناها في مسائل الخلاف، وهذا هو الذي يختار فيها.

**المسألة الحادية عشرة:** قوله عز وجل: ﴿فَاغْسِلُوا﴾: وظن الشافعي - وهو عند أصحابه معد بن عدنان في الفصاحة بـ<sup>(١)</sup> أبي حنيفة وسواه - أن الغسل صب الماء على المغسول من غير عرك، وقد بينا فساد ذلك في مسائل الخلاف، وفي سورة النساء، وحققنا أن الغسل مر اليد مع إمرار الماء أو ما في معنى اليد.

**المسألة الثانية عشرة:** الغسل يقتضي مغسولاً مطلقاً ومغسولاً به: وسيأتي بيانه فيما بعد إن شاء الله تعالى.

**المسألة الثالثة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وُجُوهَكُمْ﴾: والوجه في اللغة: ما يبرز من بدنه وواجه غيره به، وهو أبين من أن يبين، وأوجه من أن يوجه، وهو عند العرب عضو يشتمل على جملة أعضاء،

[٦٥٢] صحيح. أخرجه مسلم ١٢١٨ من حديث جابر المطول في صفة حجة النبي ﷺ، وتقدم.

(١) بـ: اسم بمعنى دع، ومصدر بمعنى الترك، واسم مرادف لكيف، وتكون بمعنى غير وسوى.

ومحلّ من الجسد فيه أربع طرق للعلوم، وله طول وعرض، وهو أيضاً بيّن إلا أنه أشكل على الفقهاء منه ستة معان:

الأول: إذا اكتسى الذّقن بالشعر، فإنه قد انتقل الفَرْضُ فيما يقابله إلى الشعر قطعاً ونفي الزائد عليه، وهو ما استرسل من اللحية، ويحتمل أن يكون فرضاً؛ لأنّه قد اتصل بالوجه وواجه كما يواجه، فيكون فرضاً غسله مثل الوجه، ويحتمل أن يكون ندباً، وبالأول أقول.

[٦٥٣] لما ثبت أنّ النبي ﷺ كان يغسل<sup>(١)</sup> لحيته. خرّجه الترمذي وغيره، فعين المحتمل بالفعل.

الثاني: إذا دار العَدَار<sup>(٢)</sup> على الخدّ، هل يلزم غَسْلُ ما وراءه إلى الأذن أم لا؟ وفيه خلاف بيننا في أنفسنا وبين العلماء أيضاً غيرنا. والصحيح عندي أنه لا يلزم غَسْلُهُ لا للأمرَد ولا للمُعَدَّر.

الثالث: الفم، قال أحمد بن حنبل وجماعة: إنّ غسله في الوضوء واجب، لأنّه من الوجه.

[٦٥٤] وقد واظب النبي ﷺ عليه. وقال: «إذا تمضمض خرجت الخطايا من فيه»<sup>(٣)</sup>.

-----

[٦٥٣] صحيح بشواهد لكن بلفظ «يخلل» بدل «يغسل». أخرجه الترمذي ٣١ والدارمي ١٧٨-١٧٩ وابن ماجه ٤٣٠ وعبد الرزاق ١٢٥ وابن الجارود ٧٢ وابن حبان ١٠٨١ وابن خزيمة ١٥١ و١٥٢ والحاكم ١٤٩/١ والدارقطني ١/٨٦-٩١ والبيهقي ٥٤/١ من طرق عن عامر بن شقيق عن أبي وائل عن عثمان مرفوعاً. وإسناده لين لأجل عامر بن شقيق حيث ضعفه يحيى، ووثقه ابن حبان، وقال النسائي: لا بأس به، وروى له شعبة، وهو لا يروي إلا عن ثقات. وصححه الحاكم، وقال: لا أعلم في عامر طعناً بوجه من الوجوه. وتعبه الذهبي بقوله: ضعفه يحيى. ونقل الترمذي عن البخاري قوله: أصح شيء في التخليل عندي حديث عثمان. قلت: إنهم يتكلمون في هذا! فقال: هو حسن. نقله الزيلعي في «نصب الراية» ٢٤/١ وللحديث شواهد منها. حديث عمار بن ياسر: أخرجه الترمذي ٢٩ وابن ماجه ٤٢٩ والحاكم ١٤٩/١ وإسناده ضعيف لضعف عبد الكريم بن أبي المخارق، وقال الترمذي: سمعت إسحق بن منصور يقول: قال أحمد بن حنبل: قال ابن عيينة: لم يسمع عبد الكريم هذا الحديث من حسان بن بلال. حديث أنس: أخرجه أبو داود ١٤٥ والحاكم ١٤٩/١ والبيهقي ٥٤/١ وسنده حسن. حديث ابن عمر: أخرجه ابن ماجه ٤٣٢ وقال البوصيري: فيه عبد الواحد، وهو مختلف فيه. حديث عائشة: أخرجه الحاكم ١٥٠/١ سكت عليه هو والذهبي. حديث أبي أيوب: أخرجه ابن ماجه ٤٣٣ وإسناده ضعيف، وأعله البوصيري بضعف وأصل الرقاشي وشيخه أبي سورة. وللحديث شواهد أخرى وأكثرها ضعيف لكن تعاضد بمجموعها، وترقى بالحديث إلى درجة الصحيح. وانظر «نصب الراية» ٢٤/١ و«فتح القدير» ٢٩/١ و«تفسير القرطبي» ٢٥٩٢، وكلاهما بتخريجي، وانظر «مجمع الزوائد» ١/٢٣٥-٢٣٦.

[٦٥٤] أخرجه أحمد ٣٤٩/٤ والبيهقي ٨١/١ من طرق عن عطاء بن يسار عن أبي عبد الله الصنابحي، ورجال

(١) تقدم أن الصواب في الحديث «يخلل» بدل «يغسل».

(٢) العذار: جانب اللحية.

(٣) فائدة: جاء في «المغني» ١/١٦٦-١٦٧: مسألة: «والفم والأنف من الوجه» يعني أن المضمضة والاستنشاق واجبان في الطهارتين جميعاً: الغسل والوضوء، هذا هو المشهور في المذهب، وبه قال ابن المبارك وابن =

الرابع: الأنف، وقد ورد الأمر به في الحديث الصحيح، فقال:  
 [٦٥٥] «إذا توضع أحدكم فليجعل في أنفه ماءً ثم ليستنثر، ومن استخمر فليوتر».  
 [٦٥٦] وقال أيضاً: «إذا استنثر خرجت الخطايا من أنفه».

الخامس: العين، والحكم فيها واحد أثراً ونظراً ولغةً، ولكن سقط غسلها للتأذي بذلك والحرَج به؛ ولذلك كان عبدُ الله بن عمر لما عمي<sup>(١)</sup> يغسل عينيه إذ كان لا يتأذى بذلك.

السادس: لا خلاف أنه لا بد من غسل جزء من الرأس مع الوجه من غير تحديد فيه، كما أنه لا بد على القول بوجوب عموم مسح الرأس من مسح جزء معه من الوجه لا يتقدَّر، وهذا ينبني على أصل من أصول الفقه؛ وهو أنَّ ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب مثله؛ وقد مهدناه في موضعه؛ فهذه تمة تسع عشرة مسألة<sup>(٢)</sup>.

المسألة الموفية عشرين: قال لنا فخر الإسلام بمدينة السلام في الدرس: لما قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ كان معناه ضرورة اللغة: فاغسلوا وجوهكم لأجل الصلاة، وذكر أمثلة بينهاها في مسائل الخلاف؛ فافتضى الأمرُ بظاهره غسلَ الوجه للصلاة، فمن غسله لغير ذلك لم يكن ممثلاً للأمر.

وقد قال بعض المتأخرين<sup>(٣)</sup> من أصحاب الشافعي، ها هنا كلاماً مختلاً - وهي:

الإسناد، ثقات مشاهير، إلا أن الصنابحي في عداد التابعين على الراجح، وثمة علة أخرى، وهي أن الإمام أحمد كرره عن الصنابحي موقوفاً عليه. لكن له شاهد أخرجه مسلم ٨٣٤ والدارقطني ١٠٧-١٠٨ والبيهقي ٨١/١ من حديث أبي أمامة عن عمرو بن عبسة السلمي فذكر حديثاً طويلاً، وفيه «قال فقلت: يا نبي الله! فالوضوء؟ حدثني عنه. قال: ما منكم رجل يقرب وضوءه فيتمضمض ويستنشق فينتثر إلا خرت خطايا وجهه وفيه وخياشيمه، ثم إذا غسل وجهه كما أمره الله إلا خرت خطايا وجهه...» الحديث. فهذا شاهد صحيح للحديث، وله شواهد أخرى انظر «مجمع الزوائد» ١/ ٢٢٢-٢٢٣.

[٦٥٥] صحيح. أخرجه البخاري ١٦٢ ومسلم ٢٣٧ وأبو داود ١٤٠ والنسائي ٦٥/١ ومالك ١٩/١ والحميدي ٩٥٧ وأحمد ٢٤٢/٢ وابن حبان ١٤٣٩ من حديث أبي هريرة، وله شواهد كثيرة.  
 [٦٥٦] هو بعض الحديث المتقدم برقم ٦٥٤.

= أبي ليلى وإسحق، وعن أحمد رواية، أن الاستنشاق وحده واجب، وبه قال أبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر. وقال غير القاضي عن أحمد رواية أخرى: إن المضمضة والاستنشاق واجبان في الكبرى، مسنونان في الصغرى، وهذا مذهب الثوري وأصحاب الرأي. وقال مالك والشافعي: لا يجبان في الطهارتين، إنما هما مسنونان فيهما، وروي ذلك عن الحسن والحكم وحمام وقتادة وربيعة ويحيى الأنصاري والليث والأوزاعي، اهـ ملخصاً.

(١) كذا ذكر المصنف، ولم أجد من ذكر أن ابن عمر كف بصره.

(٢) أي أن كل معنى من المعاني الست السابقة هو مسألة بحد ذاتها.

(٣) هو الكيا الطبري في أحكام القرآن، راجع كلامه ٣٢/٣.



**المسألة الحادية والعشرون:** ونصه: «ظن ظانّون من أصحاب الشافعي الذين يُوجبون النية في الوضوء أنه لما أوجب الوضوء عند القيام إلى الصلاة دلّ على أنه أوجبه لأجله، وأنه أوجب به النية؛ وهذا لا يصح؛ فإن إيجاب الله سبحانه الوضوء لأجل الحدث لا يدلّ على أنه يجب عليه أن ينوي ذلك؛ بل يجوز أن يجب لأجله ويحصل دون قصد تعليق الطهارة بالصلاة وينيتها لأجله...» إلى تخليط زيد عليه لا أرضى ذكره.

قلنا: قوله: «ظن ظانّ أن الوضوء لما وُجد عند القيام إلى الصلاة أنه وجب لأجله». لم يظن أحد ذلك؛ إنما قطع الاعتقاد به، لقيام الدليل عليه.

وقوله: «إنه أوجب له النية». قلنا له: هذا تلبيس؛ وجوبه لأجله هو الذي يقتضي النية ضرورة فيه، فإنه يلزمه أن يأتي بما أمّر لمأمور به له.

وقوله: «هذا لا يصح». قلنا: لا يصح إلا هو.

قوله: «فإن إيجاب الله الوضوء لأجل الحدث». قلنا: هذا هوس<sup>(١)</sup> لم يجب الوضوء لأجل الحدث.

وقوله: «إنه لا يجب عليه أن ينوي ذلك». قلنا: لا يجب عليه أن ينوي ماذا؟ إن أردت الحدث، فمن ذا الذي يقول به؟ وإن أردت الصلاة فلا يعطي اللفظ والمعنى إلا وجوب النية لها.

وقوله: «يجوز أن يجب لأجله ويحصل دون قصد». قلنا: هذا لا نسلمه مطلقاً إن أردت في العبادات فلا، وإن أردت في غيرها فلا بُالي به. وقوله: «دون قصد».

إلى هنا انتهى كلامه المعقول لفظاً المختل معنى. وأما قوله بعد ذلك «تعلق الطهارة بالصلاة» فكلام لا يعقل معناه لفظاً، فكيف معنى؟

**المسألة الثانية والعشرون:** هذا الذي رَمَزَ<sup>(٢)</sup> به أنا أعرفه. قوله: «إِذَا قُتِمَ إِلَى الصَّلَاةِ فَأَغْسِلُوا» لا يخلو من ستة أقسام:

الأول: أنه لا يربط غَسْلَ الوجه وما بعده بشيء مما تقدم. الثاني: أنه يربطه بالقيام إلى الصلاة أو الحدث وبالصلاة، وهو الثالث، أو بالصلاة وهو الرابع، أو بالكل وهو الخامس، أو ببعضه وهو السادس.

فإن قيل: لم نربطه بشيء كان محالاً لغة كما تقدم، مُحالاً بالإجماع؛ فإنه قد ربط بما ربط على الاختلاف فيه، وإن ربطه بالقيام إلى الصلاة فمحال ضرورة؛ لأنه لا يمكن الجمع بينهما، ومحال معنى؛ لأن نَفْسَ القيام لا يقصد بذلك من الوضوء، وقد بينا أن معناه إذا أردتم القيام، ونَفْسُ الإرادة هي النية. وأما إن أردت رَبَطَهُ بالحدث فبالإجماع أن الوضوء يجب به، لا من أجله. وإن قلتم بالصلاة فكذلك هو.

(١) الأولى بالمصنف رحمه الله اجتناب مثل هذه العبارات.

(٢) زَمَّه: شده، والزممة: الصوت البعيد له دوي.

[٦٥٧] وقد صرح النبي ﷺ بذلك في قوله: «لا يقبل الله صلاةً بغير طهور». وإذا أمر بغسل الصلاة فلم يكن كذلك لم يمثل ما أمر به، وإن قال: إنه وجب لأجل الكل فقد تبين فساده؛ وهذا تحقيق من كلامه في غرضه بعينه.

**المسألة الثالثة والعشرون:** إذا وجبت النية للوضوء أو الصلاة أو الصيام، أي لأي عبادة وجبت، فمحلها أن تكون مقترنة مع أولها لا تجوز قبلها ولا بعدها؛ لأن القصد بالفعل حقيقته أن يقترن به، وإلا لم يكن قصداً له، فنية الوضوء مع أول جزء منه، وكذلك الصلاة، وكذلك الصيام؛ وهذه حقيقة لا خلاف فيها بين العقلاء، بيد أن العلماء قالوا: إن من خرج إلى النهر من منزله بنية الغسل أجزاء ذلك، وإن غزبت نيته في أثناء الطريق. وإن خرج إلى الحمام فعزبت في أثناء الطريق بطلت النية. فرغب على هذا سفاسفة المفتين أن نية الصلاة تتخرج على القولين، وأوردوا فيها نصاً عمن لا يفرق بين الظن واليقين بأنه قال: يجوز أن يقدم النية فيها على التكبير. ويا لله ويا للعالمين من أمة أرادت أن تكون مفتية مجتهدة فما وفقها الله ولا سددها!

اعلموا رحمكم الله أن النية في الوضوء مختلف في وجوبها بين العلماء. وقد اختلف فيها قول مالك، فلما نزلت عن مرتبة الاتفاق سُمِحَ في تقديمها في بعض المواضع؛ لأن أصلها قد لا يجب. فأما الصلاة فلم يختلف أحد من الأئمة فيها وهي أصل مقصود، فكيف يحمل الأصل المقصود المتفق عليه على الفرع التابع المختلف فيه؟ هل هذا إلا غاية الغباوة؟ فلا تجزئ صلاة عند أحد من الأئمة حتى تكون النية فيها مقارنة للتكبير. وأما الصوم فإن الشرع رفع الحرج فيه، لَمَّا كان ابتداءه في وقت العفلة بتقديم النية عليه.

**المسألة الرابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَأَيِّدِيكُمْ﴾: اليد: عبارة عما بين المُنْكَب والظفر، وهي ذات أجزاء وأسماء؛ منها المُنْكَب، ومنها الكف، والأصابع، وهو محل البطش والتصرف العام في المنافع، وهو معنى اليد، وغسلهما في الوضوء مرتين: إحداهما عند أول محاولة الوضوء وهو سنة، والثانية في أثناء الوضوء، وهو فرض. ومعنى غسلهما عند الوضوء تنظيف اليدين لإدخالهما الإناء ومحاولة نقل الماء بهما، ولا سيما عند الاستيقاظ من النوم، فقد روى جميع الأئمة، عن أبي هريرة:

[٦٥٨] أن النبي ﷺ قال: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً؛ فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده».

[٦٥٩] وروى عثمان وغيره صفة وضوء رسول الله ﷺ فكلهم ذكروا: «أنه غسل يديه ثلاث

[٦٥٧] صحيح. أخرجه مسلم وغيره، وتقدم.

[٦٥٨] صحيح. أخرجه البخاري ١٦٢ ومسلم ٢٧٨ وأبو داود ١٠٣ و١٠٤ والترمذي ٢٤ والنسائي ٩٩/١ وابن ماجه ٣٩٣ ومالك ٢١/١ والشافعي ٢٧/١ وأحمد ٤٦٥/٢ وابن حبان ١٠٦١-١٠٦٥ من حديث أبي هريرة.

[٦٥٩] صحيح، أخرجه البخاري ١٦٤ و١٩٣٤ ومسلم ٢٢٦ وأبو داود ١٠٦ والنسائي ٨٠/١ وعبد الرزاق ١٣٩

مرات، ثم مَضْمَض واستَثْنَر، حتى بلغ مكانَهُما من علمائنا أن جعلوهما من سُنَنِ الوضوء. فقال ابنُ القاسم: إذا غسل يديه ثم تمضمض ثم تماذى في الوضوء ثم أحدث في أثنائه فإنه يعيدُ غسل يديه كما يعيدُ ما سبق من الوضوء.

**المسألة الخامسة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾: فذكرها. واختلف العلماء في وجوب إدخالهما في الغسل. وعن مالك روايتان، وذكر أهل التأويل في ذلك ثلاثة أقاويل:

الأول: أن ﴿إِلَى﴾ بمعنى مع، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، مع أموالكم. الثاني: أن ﴿إِلَى﴾ حدٌ، والحدُّ إذا كان من جنس المحدود دخل فيه، تقول: بغثك هذا الفدان من ها هنا إلى هاهنا، فيدخل الحدُّ فيه. ولو قلت: من هذه الشجرة إلى هذه الشجرة ما دخل الحدُّ في الفدان. الثالث: أن المرافق حدٌ الساقط لا حدٌ المفروض؛ قاله القاضي عبد الوهَّاب. وما رأيته لغيره.

وتحقيقه أن قوله: ﴿وَأَيِّدِيكُمْ﴾ يقتضي بمُطْلَقِهِ من الظفر إلى المُنْكَب، فلما قال: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ أسقط ما بين المنكب والمِرْقَ، وبقيت المرافق مغسولة إلى الظفر؛ وهذا كلام صحيح يجري على الأصول لغة ومعنى.

وأما قولهم: إن ﴿إِلَى﴾ بمعنى مع فلا سبيلَ إلى وَضْع حرف موضع حرف، إنما يكون كلُّ حرف بمعناه، وتتصرَّف معاني الأفعال، ويكون معنى التأويل فيها لا في الحروف. ومعنى قوله: ﴿إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ على التأويل الأول: فاعسلوا أيديكم مضافةً إلى المرافق، وكذلك قوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ معناه: مضافة إلى أموالكم.

[٦٦٠] وقد روى الدارقطني وغيره، عن جابر بن عبد الله أَنَّ النبي ﷺ لما توضأ أدار الماء على مِرْقِيهِ.

وأحمد ٥٩/١ وابن حبان ١٠٥٨ و ١٠٦٠ والبيهقي ١/ ٥٧-٥٨ من حديث عثمان في أثناء حديث مطول. [٦٦٠] حسن. أخرجه الدارقطني ٨٣/١ والبيهقي ٦٥/١ من حديث جابر وإسناده ضعيف كما قال الحافظ في «الفتح» ٢٩٢/١، وقال الدارقطني: فيه ابن عقيل، وهو غير قوي. وله شاهد من حديث عثمان، أخرجه الدارقطني ٨٣/١ وقال الحافظ في «الفتح» ٢٩٢/١: سنده حسن. وله شاهد من حديث وائل بن حجر، أخرجه البزار ٢٦٨ «كشف» والطبراني كما في «المجمع» ١١٧٨ وإسناده ضعيف لضعف محمد بن حجر قاله الهيثمي. وله شاهد آخر من حديث ثعلبة بن عباد العبدي عن أبيه، أخرجه الطحاوي في «المعاني» ٣٧/١، سكنت عليه الحافظ في الفتح، وإسناده لين لأجل ثعلبة بن عباد، لكن يصلح حديثه شاهداً، فالحديث حسن في أقل تقدير، والله أعلم. وانظر «فتح القدير» ١٣/١ و «تفسير القرطبي» ٢٥٩٥، وكلاهما بتخريجي. والله الموفق.

**المسألة السادسة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا﴾: المَسْحُ: عبارة عن إمرار اليد على الممسوح خاصة، وهو في الوضوء عبارة عن إيصال الماء إلى الآلة الممسوح بها، والغسل عبارة عن إيصال الماء إلى المغسول؛ وهذا معلوم من ضرورة اللغة، وبيانه يأتي إن شاء الله.

**المسألة السابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿يُرْؤُوسَكُمْ﴾: والرأس عبارة عن الجملة التي يعلمها الناس ضرورة، ومنها الوجه، فلما ذكره الله سبحانه في الوضوء وعين الوجه للغسل بقي باقيه للمسح. ولو لم يذكر الغسل أولاً فيه للزم مَسْحُ جميعه: ما عليه شعر من الرأس، وما فيه العينان والأنف والفم؛ وهذا انتزاعٌ بديع من الآية.

وقد أشار مالك إلى نحوه، فإنه سئل عن الذي يترك بغض رأسه في الوضوء؟ فقال: أرأيت لو ترك بعض وجهه أكان يُجزئه؟ ومسألة مَسْحِ الرأس في الوضوء مُغْضِلَةٌ، وبما طالما تتبعتها لأحيط بها حتى علمني الله تعالى بفضلها إياها؛ فخذوها مجملة في علمها، مسجلة بالصواب في حكمها؛ واستيفائها في كتب المسائل: اختلف العلماء في مسح الرأس على أحد عشر قولاً:

**الأول:** أنه إن مسح منه شعرة واحدة أجزأه. **الثاني:** ثلاث شعرات. **الثالث:** ما يقع عليه الاسم. ذكر لنا هذه الأقوال الثلاثة فَخَرُ الإسلام بمدينة السلام في الدرس عن الشافعي.

**الرابع:** قال أبو حنيفة: يمسح الناصية. **الخامس:** قال أبو حنيفة: إن الفرض أن يمسح الربع. **السادس:** قال أيضاً في روايته الثالثة: لا يجزيه إلا أن يمسح الناصية بثلاث أصابع أو أربع. **السابع:** يمسح الجميع؛ قاله مالك. **الثامن:** أن ترك اليسير من غير قَصْدٍ أجزأه؛ أملاه عليّ الفهري. **التاسع:** قال محمد بن مسلمة: إن ترك الثلث أجزأه. **العاشر:** قال أبو الفرج: أن مسح ثلثه أجزأه. **الحادي عشر:** قال أشهب: إن مسح مقدمه أجزأه.

فهذه أحد عشر قولاً، ومنزلة الرأس في الأحكام منزلته في الأبدان، وهو عظيم الخطر فيهما جميعاً؛ ولكل قولٍ من هذه الأقوال مطلع من القرآن والسنة:

**فمطلع الأول:** أن الرأس وإن كان عبارة عن العضو فإنه ينطلق على الشعر بلفظه، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَخْلُقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّىٰ يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾<sup>(١)</sup>.

[٦٦١] وقال النبي ﷺ: «أحلق رأسك»، وأحلق إنما هو في الشعر، إذا ثبت هذا تركب عليه:

المطلع الثاني: وهو أن إضافة الفعل إلى الرأس ينقسم في العُزْف والإطلاق إلى قسمين:

أحدهما: أنه يقتضي استيفاء الاسم. **والثاني:** يقتضي بعضه؛ فإذا قلت: حلقت رأسي - اقتضى في الإطلاق العُزْفُ الجميع. وإذا قلت: مسحت الجدار أو رأس اليتيم أو رأسي اقتضى البعض،

[٦٦١] متفق عليه، وتقدم في بحث الحج.

فَيَتَرَكَّبُ عَلَيْهِ:

المطلع الثالث: وهو أَنَّ البعضَ لا حَدَّ له مجزئ منه ما كان، قال لنا الشاشي: لما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِفُوا رُبُّكُمْ﴾، وكان معناه شعر رؤوسكم، وكان أَقْلُ الجمع ثلاثاً.

قلنا: إنَّ حلق ثلاثَ شعرات أجزاءه، وإن مسحها أجزاءه، والمسحُ أظهر، وما يقع عليه الاسم أَقلُّه شعرة واحدة.

المطلع الرابع: نظر أبو حنيفة إلى أَنَّ الوضوء إنما شرعه الله سبحانه فيما يَبْدُو من الأعضاء في الغالب، والذي يبدو من الرأس تحت العمامة الناصية، ولا سيما وهذا يعتضد بالحديث الصحيح.

[٦٦٢] «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ فَمَسَحَ نَاصِيَتَهُ وَغِمَامَتَهُ».

المطلع الخامس: أنه إذا ثبت مَسْحُ الناصية فلا يَتَيَقَّنُ موضعها؛ وإنما المقصود تَعَلُّقُ العبادة بالرأس؛ فقد ثبت مَسْحُ النَّبِيِّ ﷺ الناصية، وهي نحو الربع فيتقدر الربع منه أين كان، ومطلع الربع بتقدير الأصابع يأتي إن شاء الله، ومطلع الجميع أَنَّ الله سبحانه وتعالى عُلِقَ عبادة المسح بالرأس، كما عُلِقَ عبادة الغسل بالوجه؛ فوجب الإيعاب فيهما بمطلق اللفظ.

وقول الشافعي: إنَّ مطلق القول في الْمَسْحِ لا يقتضي الإيعاب عرفاً، فما عُلِقَ به ليس بصحيح؛ إنما هو مبني على الأغراض وبحسب الأحوال، تقول: مسحَ الجدار، فيقتضي بعضه من أجل أَنَّ الجدار لا يمكن تعميمه بالمسح حساً، ولا غرض في استيعابه قصداً، وتقول: مسحت رأسَ اليتيم لأجل الرأفة، فيجزئ منه أَقلُّه بحصول الغرض به.

وتقول: مسحَ الدابة فلا يجزئ إلا جميعها؛ لأجل مقصد النظافة فيها، فتعلُّق الوظيفة بالرأس يقتضي عمومه بقصد التطهير فيه، ولأنَّ مطلق اللفظ يقتضيه؛ ألا ترى أنك تقول: مسحت رأسي كله فتؤكد، ولو كان يقتضي البعض لما تأكد بالكل؛ فإن التأكيد لرفع الاحتمال المتطرق إلى الظاهر في إطلاق اللفظ.

ومطلع مَنْ قال إنَّ تَرَكَ اليسير من غير قَصْدٍ أجزاءه: أن تحقق عموم الوجه بالغسل ممكن بالجس، وتحقق عموم المسح غير ممكن؛ فسومح بترك اليسير منه دَفْعاً للَحَرَجِ.

وهذا لا يصح؛ فإنَّ مرور اليد على الجميع ممكن تحصيله حساً وعادة.

ومطلع مَنْ قال: إنَّ تركَ الثلث من غير قَصْدٍ أجزاءه: قريب مما قبله، إلا أنه رأى الثلث يسيراً، فجعله في حَدِّ المتروك لما رأى الشريعة سامحت به في الثلث وغيره.

ومطلع مَنْ قال: إنَّ مسحَ ثلثه أجزاءه إلى أَنَّ الشرع قد أطلق اسمَ الكثير على الثلث في قوله - من حديث سعد:

[٦٦٢] صحيح. أخرجه مسلم ٢٧٤ ح ٨٣ من حديث المغيرة بن شعبة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَوَضَّأَ، فَمَسَحَ بِنَاصِيَتِهِ، وَعَلَى الْعِمَامَةِ، وَعَلَى الْخَفَيْنِ. وله شواهد، انظر سنن ابن ماجه ٥٦٢ و ٥٦٣ و ٥٦٤.

ولحظ مطلع أبي حنيفة في الناصية حسبما جاء في الحديث، ودلّ عليه ظاهر القرآن في تعلّق العبادات بالظاهر.

ومَطْلَعُ قول أشهب في أَنَّ مَنْ مسح مقدّمه أجزأه إلى نحو من ذلك تناصف ليس يَنْخَفَى على اللبيب عند اطلاعه على هذه الأقوال والأنحاء والمطلعات أَنَّ القوم لم يخرج اجتهداهم عن سبيل الدلالات في مقصود الشريعة، ولا جاوزوا طرفيها إلى الإفراط؛ فإن للشريعة طرفين:

أحدهما: طرف التخفيف في التكليف. والآخر: طرف الاحتياط في العبادات. فمن احتاط اسْتَوْفَى الكلّ، ومن خَفَّفَ أَخَذَ ببعض.

قلنا: في إيجاب الكلّ ترجيح من ثلاثة أوجه:

أحدهما: الاحتياط. الثاني: التنظير بالوجه، لا من طريق القياس؛ بل من مطلق اللفظ في ذكر الفعل وهو الغسل أو المسح، وذكر المحل؛ وهو الوجه أو الرأس. الثالث: أَنَّ كُلَّ من وصف وضوء رسول الله ﷺ ذكر أنه مسح رأسه كله. فإن قيل: فقد ثبت أنه مسح ناصيته وعمامته، وهذا نصّ على البعض؟ قلنا: بل هو نصّ على الجميع؛ لأنه لو لم يلزم الجميع لم يجمع بين العمامة والرأس. فلما مسح بيده على ما أدرك من رأسه وأمرّ يده على الحائل بينه وبين باقيه أجراه مَجْرَى الحائل من جَبيرة أو خَفّ، ونقل الفرض إليه كما نقله في هذين.

جواب آخر: وهو أَنَّ هذا الخبر حكاية حالٍ وقضية في عين؛ فيحتمل أن يكون النبي ﷺ مزكوماً فلم يمكنه كَشْفُ رأسه؛ فمسح البعض ومر بيده على جميع البعض، فانتهى آخرُ الكَفِّ إلى آخر الناصية، فأمرّ اليد على العمامة، فظن الراوي أنه قصد مَسْحَ العمامة، وإنما قصد مَسْحَ الناصية بإمرار اليد؛ وهذا مما يُعْرِفُ مشاهدة، ولهذا لم يُزَوَّ عنه قطّ شيء من ذلك في أطواره بأسفاره على كثرتها.

**المسألة الثامنة والعشرون:** ظنّ بعضُ الشافعية وحشوية النحوية أَنَّ الباء للتعويض، ولم يبقْ ذو لسان رَطْبٌ إلا وقد أفاض في ذلك حتى صار الكلام فيها إحلالاً بالمتكلم، ولا يجوزُ لمن شداً طرفاً من العربية أن يعتقد في الباء ذلك، وإن كانت ترد في موضع لا يحتاج إليها فيه لِرَبْطِ الفعل بالاسم، فليس ذلك إلا لمعنى؛ تقول: مررت بزيد، فهذا لإلصاق الفعل بالاسم، ثم تقول: مررت زيدا فيبقى المعنى. وفي ذلك خلافاً بيانه في «ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين»، وقد طال القول في هذا الباب، وترامت فيه الخواطرُ في المختصر حتى أفادني فيه بعضُ أشياخي في التذكارة والمطالعة فائدةً بديعةً؛ وذلك أن قوله: ﴿فَأَمْسَحُوا﴾ يقتضي ممسوحاً، وممسوحاً به. والممسوح الأول هو ما كان. والممسوح الثاني هو الآلة التي بين الماسح والممسوح، كاليد والمحصل للمقصود من المسح، وهو المنديل؛ وهذا ظاهرٌ لا خفاءَ به؛ فإذا ثبت هذا فلو قال: امسحوا رؤوسكم لأجزأ

المسح باليد إمراراً من غير شيء على الرأس لا ماء ولا سواه، فجاء بالباء لتفيد ممسوحاً به، وهو الماء، فكأنه قال: فامسحوا برؤوسكم الماء، من باب المقلوب، والعرب تستعمله، وقد أنشد سيويه:

كنسوح ريش حمامة نجدية ومسحت بالثنتين عصف الإثم<sup>(١)</sup>

مثله: مثل القنافذ<sup>(٢)</sup>. ومثله: ﴿مِنْ فَضْوٍ قَدَرُوها نَدِيرًا﴾<sup>(٣)</sup>. واللثة: هي الممسوحة بعصف الإثم، فقلب. ولكن الأمر بين والفصاحة قائمة، وإلى هذا النحو أشار أبو حنيفة في شرطه الرابع بالثلاثة الأصابع أو الأربع؛ فإنه قال: لا بد أن يكون هنالك ممسوح به لأجل الباء، فكأنه تعالى قال: فامسحوا بأ كفكم رؤوسكم. والكف خمس أصابع ومعظمها ثلاث وأربع، والمُعْظَم قائم مقام الكل على مذهبه في أصول الشريعة، ففطن أن إدخال الباء لمعنى، وغفل عن أن لَفْظَ المسح يقتضي اليد لغةً وحقيقةً؛ فجعل فائدة الباء التعلق باليد.

وهذه عشرة لفهمه لا يُقالها، ووفق الله هذا الإمام الذي أفادني هذه الفائدة فيها، إن شاء الله، والله ينفعني وإياكم بها برحمته.

**المسألة التاسعة والعشرون:** من أغرب شيء أن الشافعي رأى مسح شَعْرِ الْقَفَا؛ وليس من الرأس في وَرْدٍ رَلا صَدْرٍ؛ فإن الرأس جزء من الإنسان، واليد جزء، والبدن جزء، والعين جزء، والعُنُق جزء، ومقدم الرقبة العنق، ومؤخرها القفا.

[٦٦٤] وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ مسح رأسه حتى بلغ قَفَاه.

[٦٦٥] وروى أبو داود، عن المقدم بن معد يكرب: «أن النبي ﷺ مسح رأسه حتى بلغ إلى قَفَاه».

**المسألة الموفية ثلاثين:** قال الله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾، ثم توضأ النبي ﷺ كما أمره الله، فنقل أصحابه ما شاهدوا من صفة وضوئه، ولم يذكروا كيفية المغسول صفة، ونقلوا كيفية مسح رأسه باهتبال<sup>(٤)</sup> كثير، وتحصيل عظيم، واختلاف في

[٦٦٤] صحيح. أخرجه البخاري ١٨٥ ومسلم ٢٣٥ وأبو داود ١١٨ و ١١٩ من حديث عبد الله بن زيد في أثناء حديث، وانظر الآتي برقم.

[٦٦٥] حديث صحيح. أخرجه أبو داود ١٢٢ و ١٢٣ من حديث المقدم، وإسناده ضعيف، له علتان: جهالة عبد الرحمن بن ميسرة، وعننة الوليد بن مسلم، فإنه مدلس. لكن المتن صحيح بشواهد منها المتقدم، ومنها ما يأتي.

(١) البيت لخفاف بن ندية السلمي.

(٢) بعض بيت للأخطل، وهو بتمامه:

مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران أو بلغت سوءاتهم هجر

(٣) الإنسان: ١٦. باهتبال: باغتمام.

الروايات متفاوت، نشأت منه مسائل لم يكن بد من الإشارة إلى معظمها؛ لأنها مفسرة لما أُطلق في كتاب الله سبحانه مُبْهِمًا.

**المسألة الحادية والثلاثون:** قال الله تعالى في كتابه الكريم: ﴿وَأَسْكُوْا لَهُمْ وُجُوْهُكُمْ﴾:

وقال الراوي: إن النبي ﷺ مسح رأسه، فلو غسله المتوضىء بدل المَسْح فلا نعلم خلافاً أن ذلك يُجزئه، إلا ما أخبرنا فخر الإسلام في الدرس أن أبا العباس بن القاص من أصحابهم قال: لا يُجزئه. وهذا تولُّج في مذهب الدارزية الفاسد من اتباع الظاهر المُبْطِل للشريعة الذي ذمّه الله تعالى في قوله: ﴿يَطْمُوْنَ ظُهُرًا مِّنَ الْخَيْوَرِ الَّذِيْنَ﴾<sup>(١)</sup>. وكما قال: ﴿أَمْ يَظْهَرُ مِّنَ الْقَوْلِ﴾<sup>(٢)</sup>؛ وإلا فقد جاء هذا التماسيل لرأسه بما أمر به وزيادة عليه. فإن قيل: هذه زيادة خرجت عن اللفظة المتعبد به. قلنا: ولم يخرج عن معناه في إيصال الفعل إلى المحل وتحقيق التكليف في التطهير.

**المسألة الثانية والثلاثون:** في تجديد الماء لكل عضو:

[٦٦٦] وكذلك فعل النبي ﷺ، في الحديث الصحيح: «أنه أدخل يده في الإناء، فغسل وجهه، ثم أدخل يده فغسل يده، ثم أدخل يده فمسح رأسه، ثم أدخل يده فغسل رجليه». [٦٦٧] وعن عبد الله بن زيد: «أنه رأى النبي ﷺ توضأ ومسح رأسه بماء غير ماء فضل يديه». قال الترمذي: وهو صحيح.

[٦٦٨] وصح أيضاً عن ابن عباس أن النبي ﷺ مسح برأسه مطلقاً. وكذلك وردت الأخبار كلها في أعضاء الوضوء، وردت مقيدة، والمقيدة أولى من المطلق؛ لاحتمال المطلق وتنصيب المقيد. وقد قال عبد الملك من أصحابنا: يمسح رأسه ببلل لحيته، وهذا ينبي على أصليين أحدهما: جواز استعمال الماء المستعمل. والثاني: وجوب نقل الماء، وهي:

**المسألة الثالثة والثلاثون:** نشأ من أصحابنا من يرى نفسه من أهل الاستنباط، وليس منه، من قول عبد الملك أنه يمسح رأسه من بلل لحيته نقل الماء إلى العضو، وليس فيه من الفقه أكثر من أن المسح مبني على التخفيف؛ فيكفي منه ما يظهر على اليد وعلى العضو الممسوح؛ فأما نقل الماء إلى العضو فلا خلاف فيه بين الأئمة.

[٦٦٦] صحيح. أخرجه البخاري ١٨٦ و ١٩٢ و ٢٣٥ ومسلم ٢٣٥ وابن حبان ١٠٧٧ والبيهقي ١/ ٥٠- ٨٠ من حديث عبد الله بن زيد، وهذا بعضه.

[٦٦٧] صحيح. أخرجه مسلم ٣٣٦ وأبو داود ١٢٠ والترمذي ٣٥ وأحمد ٤/ ٣٩- ٤٠ وابن حبان ١٠٨٥ وابن خزيمة ١٥٤ والبيهقي ١/ ٦٥ من طريق حبان بن واسع عن أبيه عن عبد الله بن زيد به وأتم.

[٦٦٨] صحيح. أخرجه البخاري ١٤٠ وأبو داود ١٣٧ وعبد الرزاق ١٢٦ وأحمد ١/ ٢٦٨ وابن حبان ١٠٧٨ و ١٠٨٦ من حديث ابن عباس في صفة وضوء النبي ﷺ وساق المصنف بعضه بالمعنى.



**المسألة الرابعة والثلاثون:** تكرار مسح الرأس: وذلك أن النبي ﷺ توضأ كما وصف أصحابه، فأما الأحاديث الصحاح كلها حيثما وردت فاختلفت صفات وضوئه فيها - وكثرة الأعداد في الأعضاء وقتلتها حاشا الرأس.

[٦٦٩] وجاء في بعضها عن عثمان وغيره: «توضأ ومسح برأسه ثلاثاً». قال أبو داود: وأحاديث عثمان الصحاح على أنه مسح رأسه مسحاً واحدة. وقد مهّدنا ذلك في مسائل الخلاف.

#### المسألة الخامسة والثلاثون:

[٦٧٠] ثبت عن النبي ﷺ في صفة مسح الرأس: «أنه أقبل بيديه وأذبر، بدأ بمُقَدِّم رأسه، ثم ذهب بهما إلى قفاه، ثم رُدَّهما إلى المكان الذي بدأ منه».

[٦٧١] وفي البخاري: «فأذبر بهما وأقبل»؛ وهما صحيحان متوافقان. وقد بينا ذلك في شرح الصحيح؛ وهي مسألة من أصول الفقه في تسمية الفعل بابتدائه وبغاياته.

**المسألة السادسة والثلاثون:** ثبت عن النبي ﷺ المسح لرأسه بيديه، فلو مسح بيد واحدة أجزأه، قال ابن سفيان<sup>(١)</sup>: حتى لو مسح رأسه بإصبع واحدة لأجزأه؛ قاله ابن القاسم في «العتبية».

وذلك لأنَّ هيئة الأفعال في العبادات هل هي رُكْنٌ فيها أم لا؟ وقد بينا في كتابنا أنها على ثلاثة أقسام: منها ما يتعيَّن في العبادة كأصلها. والثاني: كوضع الإناء بين يدي المتوضئ. والثالث: كاغتراف الماء باليد وغسل الأعضاء ومسح الرأس.

والمقصود من الهيئة المروية عن النبي ﷺ في المسح تفسير الأمر، وهو أولى في التعميم، وأقرب إلى التحصيل؛ لأن ما فات في الإقبال أدركه في الإدبار.

**المسألة السابعة والثلاثون:** لما قال علماؤنا: إنَّ جميعَ الرأس أصلٌ في إيجاب عمومِهِ، وكانت الجبهة خارجةً عنه بالسَّنة، وإن كانت منه بالحقيقة والخلقة، نشأت عليه مسألة، وهي منزلة الأصل

[٦٦٩] أخرجه أبو داود ١٠٧ من حديث عثمان بإسناد ضعيف لجهالة عبد الرحمن بن وردان، وقد تفرد في حديث عثمان بذكر الثلاث، ورواه الجماعة من وجوه فذكروا فيه المسح مرة واحدة. وقد أشار أبو داود إلى هذا، وقد نقله المصنف كما ترى، والله أعلم.

[٦٧٠] صحيح. هو بعض حديث أخرجه البخاري ١٨٥ ومسلم ٢٣٥ وأبو داود ١١٨ والترمذي ٣٢ وابن ماجه ٤٣٤ ومالك ١٨/١ والشافعي ٢٨/١ وعبد الرزاق (٥) وأحمد ٣٨/٤ وابن حبان ١٠٨٤ من حديث عبد الله بن زيد في أثناء حديث صفة وضوء النبي ﷺ.

[٦٧١] صحيح. أخرجه البخاري ١٩٩ من حديث عبد الله بن زيد في أثناء حديث.

(١) كذا في الأصل. وفي نسخة «شعبان» بدل «سفيان» وفي تفسير القرطبي ٨٩/٦ «قال سفيان» ليس فيه «ابن».

والأَنْزَعُ من الأَغْمِ<sup>(١)</sup>. وقد بيناه في المسائل؛ وحُكْمُهُ الأَظْهَرُ أن يَمَسَّحَ من الرأس مقدارَ العادة على القول بالتعميم.

**المسألة الثامنة والثلاثون:** الخطابُ للمرأة بالعبادة<sup>(٢)</sup>، كما هو للرجل في الوضوء، حتى في مسح الرأس؛ لكن المرأة تميزت عن الرجل باسترسال الدلائل، فاختلف آراء متأخري علمائنا؛ فمنهم من أوجب مَسْحَ جميع شعر رأس المرأة؛ لأن الفَرْضَ انتقل من الجلدة، وبه تعلق. ومنهم من قال: تمسح منه ما يُوازي الفَرْضَ من مقدار الرأس كما قلناه في اللحية آنفاً، وكما يلزم في الخفين مَسْحُ ما يقابل مَحَلَّ الفرض من غسل الرجلين.

**المسألة التاسعة والثلاثون:** القول في الأذنين: وهما إن كانتا من الرأس فإنهما في الإشكال رأس، وقد تفاقم الخُطْبُ بين العلماء فيهما، وقد بسطنا القول فيهما في كتب المسائل في التفريع، وفي كُتُب الحديث في الآثار. والذي يَهْوُوْهُ عليك الخُطْبُ أن الباري تعالى قال: ﴿يُرْءَوْكُمْ﴾، ولم يذكر الأذنين، ولولا أنهما داخلتان في حكم الرأس ما أهملهما، وما كان رَبُّكَ نَسِيًّا. وقد رَوَى صَفَةُ وضوء النبي ﷺ جماعة لم أجد ذَكَرَ الأذنين فيها إلا اليسير من الصحابة:

[٦٧٢] منهم عبد الله بن زيد؛ قال: «رأيتُ رسولَ الله ﷺ توضأ فأخذ ماءً لأذنيه خلاف الماء الذي أخذ لرأسه».

[٦٧٣] ومنهم عبد الله بن عباس، روى: «أن النبي ﷺ مسح رأسه وأذنيه باطنهما بالسَّبَابِيتَيْنِ وظاهرهما بإبهاميه»؛ وصححه الترمذي.

[٦٧٤] ومنهم الرَّبِيعُ بنت معوذ؛ قالت: «رأيتُ رسولَ الله ﷺ توضأ، ومسح رأسه ما أقبل منه

[٦٧٢] حسن. أخرجه الحاكم ١٥١/١ والبيهقي ٦٥/١ وقال الحاكم: هذا إسناد صحيح إن سلم من محمد بن أحمد بن عبيد الله، وقد توبع فقد رويناه من طريق الحسن بن سفيان به، ووافقه الذهبي، وكذا صححه البيهقي إلا أنه قال: حديث ابن زيد رواه مسلم، وليس فيه ذكر الأذنين، وهو أصح اهـ. وانظر «نصب الراية» ٢٢/١ وللمتن شواهد تعضده منها ما يأتي.

[٦٧٣] صحيح. أخرجه الترمذي ٣٦ والنسائي ٧٤/١ وابن ماجه ٤٣٩ وابن أبي شيبة ١٠/١ وابن حبان ١٠٧٨ و ١٠٨٦ من حديث ابن عباس، وإسناده حسن لأجل محمد بن عجلان، وله شواهد كثيرة.

[٦٧٤] حسن. أخرجه أبو داود ١٢٦ والترمذي ٣٣ من حديث الرَّبِيع، وإسناده غير قوي من أجل عبد الله بن محمد بن عقيل، لكن للحديث شواهد تعضده.

- 
- (١) الأغم: كثيف الشعر من مقدم الرأس والقفا. والأنزع: هو الذي انحسر شعر مقدم رأسه.
- (٢) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١/ ١٧٥-١٧٦: لا خلاف في وجوب مسح الرأس. واختلف في قدر الواجب، فروي عن أحمد وجوب مسح جميعه في حق كل أحد، وهو مذهب مالك، وعن أحمد: يجزئ مسح بعضه، وبه قال الحسن والثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي، إلا أن الظاهر عن أحمد في حق الرجل وجوب الاستيعاب، وأن المرأة يجزئها مسح مقدم رأسها. اهـ ملخصاً.

وما أدبر، ومسح صُدْغِيهِ وأذنيه مرة واحدة». صححه الترمذي.

[٦٧٥] ومنهم عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَلَّمَ الْوُضُوءَ لِمَنْ سَأَلَهُ بِأَنْ تَوْضَأَ لَهُ، ثُمَّ مَسَحَ رَأْسَهُ، وَأَدْخَلَ إصْبَعِيهِ السَّبَّابَتَيْنِ فِي أُذُنَيْهِ، وَمَسَحَ بِإِبْهَامِيهِ ظَاهِرَهُمَا».

وقد اختلف الناس في حكم الأذنين على ثلاثة أقول<sup>(١)</sup>:

الأول: أنهما من الرأس حكماً؛ قاله ابن المبارك والثوري وغيرهما. الثاني: أنهما من الوجه، قاله الزهري. الثالث: قال الشعبي والحسن بن صالح: يغسل ما أقبل منهما مع الوجه، ويمسح ما أدبر منهما مع الرأس، واختاره الطبري.

أما مَنْ قال: إنهما من الرأس فلأن الصحابة لم تذكرهما في الوضوء؛ وهذا ضعيف قد بينا أنها ذكرتهما. وأما مَنْ قال إنهما من الوجه فنزع بقول النبي ﷺ في سجوده:

[٦٧٦] «سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ» وإنما أراد النبي ﷺ بوجهه جملة، والسمع وإن كان في الرأس، والبصر وإن كان في الوجه فالكل مضاف إلى الوجه؛ لأنه اسم للجراحة وللقصْد، فأضافه إلى الاسم العام للمعنيين. وأما مَنْ قال بالفرق فلا معنى له؛ فإنه تحكُّم لا تعضده لغة، ولا تشهد له شريعة. والصحيح ألا يشتغل بهما، هل هما من الرأس أو من الوجه؟ وأن يُعتمد على أن النبي ﷺ مسحهما، فبيّن مسح الرأس، وأنهما يُمسحان كما يُمسح الرأس، وهما مضافان إليه شرعاً؛ لأنه قال: فإذا مسح رأسه خرجت خطايا رأسه، حتى تخرج من أذنيه.

**المسألة الموفية أربعين: البياض الذي بين الأذنين والرأس الخالي من الشعر:** اختلف فيه علماؤنا؛ هل يمسح أم لا؟ وليس عندي بمقصود، لا في الرأس، ولا في الأذنين، لكنه يمكن أن يتركه مَنْ يستوثق في مسح رأسه ولا يلزمه أن يقصده لأنه ليس عندي منه.

**المسألة الحادية والأربعون:** قوله تعالى: ﴿وَأَرْجُلُكُمْ﴾: ثبتت القراءة فيها بثلاث روايات: الرفع،

[٦٧٥] صحيح. أخرجه أبو داود ١٣٥ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بالإسناد حسن للاختلاف المعروف في عمرو عن آبائه. وللحديث شواهد. وقال ابن دقيق العيد في «الإمام»: وهذا الحديث صحيح عند من يصحح حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لصحة الإسناد إلى عمر. قاله الزيلعي في «نصب الراية» ٢٩/١ ووافقه، وهو كما قال، والله الموفق.

[٦٧٦] صحيح. أخرجه مسلم ٧٧١ وأبو داود ٧٦٠ والترمذي ٣٤٢١ من حديث علي في أثناء خبر مطول.

(١) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١/ ١٨٣-١٨٤ ما ملخصه: فصل: والأذنان من الرأس، فقياس المذهب وجوب مسحهما مع مسحه. وقال الخلال: كلهم حكوا عن أبي عبد الله فيمن ترك مسحهما عامداً أو ناسياً أنه يجزئه، وذلك لأنهما تبع للرأس، والأولى مسحهما معه، لأن النبي ﷺ مسحهما مع رأسه. وقال الإمام المرغيناني الحنفي في «الهداية»: ومسح الأذنين، وهو سنة بماء الرأس عندنا خلافاً للشافعي لقوله عليه الصلاة والسلام: «الأذنان من الرأس» والمراد بيان الحكم دون الخلقة.

قرأ به نافع، رواه عنه الوليد بن مسلم، وهي قراءة الأعمش والحسن؛ والنصب، روى أبو عبد الرحمن السلمي، قال: قرأ عليّ الحسن أو الحسين فقرأ قوله: «وَأَرْجُلُكُمْ» فسمع عليّ ذلك، وكان يقضي بين الناس، فقال: «وَأَرْجُلُكُمْ» بالنصب، هذا من مقدم الكلام ومؤخره. وقرأ ابن عباس مثله. وقرأ أنس وعلقمة وأبو جعفر بالحفّض.

[٦٧٧] وقال موسى بن أنس لأنس: يا أبا حمزة، إن الحجاج خطبنا بالأهواز ونحن معه، فذكر الطهور، فقال: اغسلوا حتى ذكر الرجلين وغسلهما وغسل العراقيب والعراقب، فقال أنس: صدق الله وكذب الحجاج. قال الله سبحانه: «فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ». قال. فكان أنس إذا مسح قدميه بلهما وقال: نزل القرآن بالمسح، وجاءت السنة بالغسل. وعن ابن عباس وقتادة: افترض الله مسحين وغسلين، وبه قال عكرمة والشعبي، وقال: ما كان عليه الغسل جعل عليه التيمم، وما كان عليه المسح أسقط<sup>(١)</sup>. واختار الطبري التخيير بين الغسل والمسح، وجعل القراءتين كالروایتين في الخبر يُعمل بهما إذا لم يتناقضا.

وجملة القول في ذلك أنّ الله سبحانه عطف الرجلين على الرأس، فقد يُنصب على خلاف إعراب الرأس أو يخفّض مثله؛ والقرآن نزل بلغة العرب، وأصحابه رؤوسهم وعلماءهم لغة وشرعاً. وقد اختلفوا في ذلك؛ فدل على أنّ المسألة محتملة لغة محتملة شرعاً، لكن تعضّد حالة النصب على حالة الخفض بأنّ النبي ﷺ غسل وما مسح قط.

[٦٧٨] وبأنه رأى قوماً تلوح أعقابهم، فقال: «ويل للأعقاب من النار».

[٦٧٩] و «ويل للعراقيب من النار». فتوعد بالنار على ترك إيعاب غسل الرجلين؛ فدلّ ذلك على الوجوب بلا خلاف، وتبيّن أن من قال من الصحابة: إنّ الرجلين ممسوحتان لم يعلم بوعيد النبي ﷺ على ترك إيعابهما. وطريق النظر البديع أنّ القراءتين محتملتان، وأن اللغة تقضي بأنهما جائزتان، فردّهما الصحابة إلى الرأس مسحاً، فلما قطع بنا حديث النبي ﷺ، ووقف في وجوهنا وعيده، قلنا: جاءت السنة قاضية بأنّ النصب يُوجب العطف على الوجه واليدين، ودخل بينهما مسح الرأس، وإن لم تكن وظيفته كوظيفتهما؛ لأنه مفعول قبل الرجلين لا بعدهما، فذكر لبيان الترتيب لا ليشتراك في صفة التطهير، وجاء الخفض ليبين أنّ الرجلين يمسحان حال الاختيار على حائل، وهما

[٦٧٧] أخرجه الطبري ١١٤٧٨ عن أنس بإسناد على شرط البخاري ومسلم.

[٦٧٨] صحيح. أخرجه البخاري ١٦٥ ومسلم ٢٤٢ ح ٣٠ وعبد الرزاق ٦٢ وأحمد ٢٢٨ / ٢ و٢٨٢ وابن أبي شيبة ٢٦ / ١ والدارمي ١٧٩ / ١ والنسائي ٧٧ / ١ وابن حبان ١٠٨٨ من حديث أبي هريرة، وله قصة، وله شواهد كثيرة.

[٦٧٩] صحيح. أخرجه مسلم ٢٤٢ ح ٢٩ من حديث أبي هريرة، وله قصة.

(١) إلى هنا كلام الشعبي، لكن ساقه المصنف بالمعنى، راجع الطبري ١١٤٨٣ و ١١٤٨٤ و ١١٤٨٥ و ١١٤٨٦ و ١١٤٨٧.

الخَفَان بخلاف سائر الأعضاء، فعطف بالنصب مفعولاً على مغسول، وعطف بالخفظ ممسوحاً على ممسوح، وصحَّ المعنى فيه.

فإن قيل: أنتم وإن قرأتموها بالنصب فهي عطفٌ على الرؤوس موضعاً، فإنَّ الرؤوسَ وإن كانت مجرورة لفظاً فهي منصوبة معنى؛ لأنها مفعولة، فكيف قرأتها خفضاً أو نصباً فوظيفتها المسح مثل الذي عطف عليه. قلنا: يعارضه أنا وإن قرأناها خفضاً، وظهر أنها معطوفة على الرؤوس فقد يعطف الشيء على الشيء بفعل ينفرد به أحدهما، كقوله:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا<sup>(١)</sup>

ورأيت زوجك في الوغى      متقلداً سيفاً ورُمحاً  
[أفعلاً فروعاً الأيهقان،<sup>(٢)</sup> وأطفلتُ  
وكقوله:

شَرَابُ الْبَانِ وَتَمْرٌ وَأَقِطٌ

تقديره: علَفْتُهَا تَبْنًا وسَقَيْتُهَا ماءً. ومتقلداً سيفاً وحاملاً رُمحاً، وأطفلتُ بالجلهتين ظباؤها وفرخت نعامها. وشَرَابُ الْبَانِ وآكل تمر وأقِط.

فإن قيل: ها هنا عطف وشرك في الفعل وإن لم يكن به مفعولاً اتكالا على فهم السامع للحقيقة. قلنا: وها هنا عطف الرُّجُلِينَ على الرؤوس وشركهما في فعلهما، وإن لم يكن به مفعوله، تعويلاً على بيان المبلغ، فقد بلغ، وقد بينا أيضاً أنها تكونُ ممسوحة تحت الخَفَيْنِ؛ وذلك ظاهر في البيان؛ وقد أفردناها مستقلةً في جزء.

**المسألة الثانية والأربعون:** إذا ثبت وجهُ التأويل في المسح على الخفين فإنها أصلٌ في الشريعة وعلامةٌ مفرقة بين أهل السنة والبدعة، وردت به الأخبار.

فإن قيل: هي أخبارُ آحاد، وخبر الواحد عند المبتدعة باطل. قلنا: خَبَرُ الْوَاحِدِ أَصْلٌ عَظِيمٌ لَا يَنْكَرُهُ إِلَّا زَائِعٌ، وقد أجمعت الصحابةُ على الرجوع إليه، وقد جمعناه في جزء.

الجواب الثاني: إنها مرويةٌ تواتراً؛ لأنَّ الأمة اتفقت على نقلها خَلْفاً عن سلف، وإن أضيفت إلى آحاد، كما أضيف اختلافُ القراءات إلى القراء في ثَقُلِ الْقُرْآنِ، وهو متواتر. وقد استوفينا الكلام فيها في شرح الحديث.

**المسألة الثالثة والأربعون:** قوله تعالى: ﴿إِلَى الْكَمْبَيْنِ﴾: اختُلِفَ فيهما؛ فقال مالك والشافعي والجماعة: إنهما العظمان الناثان في المفصل بين الساقِ والرَّجْلِ. وقد قال القاضي عبد الوهاب، عن

(١) رجز مشهور، لم يعرف قائله، وعجزه «حتى شتت هماله عيناها».

(٢) البيت للبيد. والزيادة من ديوانه.

ابن القاسم: إنهما العظمان الثانتان في وَجْه القدم؛ وبه قال محمد بن الحسن. وقال الخليل: الكَعْب هو الذي بين الساق والقدم. والعَقَب هو معقد الشراك، وتقتضي لغة العرب أن كل ناتئ كعب، يقال: كَعَبَ تَذِي المرأة إذا برَزَ عن صَدْرِها.

ولا يجوز أن يُراد به الذي يعقد قيه الشراك، لوجهين:

أحدهما: أنه ليس مشهوراً في اللغة. والثاني: أنه لا يتحصَّلُ به غَسْلُ الرجلين؛ لأنه ليس بغاية لهما ولا ببعض معلوم منهما، والإحالة على المجهول في التكليف لا تجوزُ إلا بالبيان، وإن لم يكن قرآنًا، ولا من النبي ﷺ ستة؛ فبطل.

[٦٨٠] بل جاءت السنة بضدّها، قال النبي ﷺ: «ويل للعراقيب من النار». وهذا يُبطل أن يكون معقد الشراك حذاء لا فوقه، يعضده أن الله سبحانه قال: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾، ولو قال: أراد معقد الشراك لقال إلى الكعاب، كما قال: ﴿إِنْ نُبَوِّأُ إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾<sup>(١)</sup> لما كان لكل واحدة قلب واحد، فدلَّ على أن في كل رجل كعبين اثنين.

**المسألة الرابعة والأربعون:** القول في دخول [الكعبين في الرجلين]<sup>(٢)</sup> كالقول في دخول المرافق في الوضوء سواء؛ لأن الكعب في الساق، كما أن المرفق في العضد، وكل واحد منهما هو في غير المذكور منهما؛ لأنك إذا غسلت الساعد إلى المرفق فالمرفق آخر العضد، وإذا غسلت القدم إلى الكعبين فالكعبان آخر الساقين، فركَّبْهُ عليه وافهمه منه.

**المسألة الخامسة والأربعون:** في تحليل الأصابع في الوضوء: وذلك في اليدين والرجلين؛ قال ابن وهب: وهو واجب في اليدين مستحب في الرجلين، وبه قال أكثر العلماء. وقيل: إن ذلك واجب في الجميع، لما روى حذيفة

[٦٨١] أن النبي ﷺ قال: «خَلُّوا بين الأصابع لا تتخلَّلها النار».

-----  
[٦٨٠] صحيح. تقدم آنفاً.

[٦٨١] متن ضعيف. وليس له أصل عن حذيفة بهذا اللفظ، والوارد عن حذيفة هو ما أخرجه البيهقي ١٨٠/١ من طريق همام عن حذيفة أنه قال: خللها بالماء، لا تخللها نار قليل بقاياها. ومراده بذلك صفائر المرأة في الغسل لا الوضوء. وإسناده ساقط لأجل محمد بن يونس الكديمي، وكرره عن الثوري عن منصور عن همام عن حذيفة أنه قال لامرأته: خللي رأسك بالماء، لا تخلله نار قليل بقاياها عليه. وهذا إسناده صحيح. فهو موقوف وهو في الغسل لا الوضوء. وأما لفظ المصنف ابن العربي فقد ورد عن جماعة من الصحابة وهي:

١- حديث أبي هريرة: أخرجه الدارقطني ٩٥/١ وإسناده ساقط. فيه يحيى بن ميمون التمار، وهو متروك، متهم.

٢- حديث عائشة: أخرجه الدارقطني ٩٥/١ وفيه عمر بن قيس، وهو متروك.

٣- حديث وائلة بن الأسقع: أخرجه الطبراني ٣٤٠٠ و ٦٤/٢٢، وفيه العلاء بن كثير، وهو متروك متهم، ومع ذلك قال الهيثمي في «المجمع» ٢٣٦/١: العلاء، مجمع على ضعفه.

(٢) ما بين الحاصرتين في النسخ «الرجلين في الكعبين».

(١) التجريم: ٤.

[٦٨٢] وقال المستورد بن شداد: «رأيت رسول الله ﷺ يذُلكُ بخنصره ما بين أصابع رجله». والحقُّ أنه واجبٌ في اليدين على القول بالذُلك، غير واجب في الرجلين، لأنَّ تخليها بالماء يُفَرِّج باطنها، وقد شاهدنا ذلك؛ وما علينا في الدين من حَرَجٍ في أقل من ذلك، فكيف في تخليل تتقرَّح به الأقدام!

**المسألة السادسة والأربعون:** نزع علمائنا بهذه الآية إلى أن إزالة النجاسة غَيْرُ واجبة، لأنه قال: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾؛ تقديره كما سبق: وأنتم مُخْدِثُونَ، فاغسلوا وجوهكم وأيديكم، فلم يذكر الاستنجاء، وذكر الوضوء، ولو كان واجباً لكان أول مبدوء به، وهي رواية أشهب عن مالك. وقال ابن وهب: لا تجزئ الصلاة بها<sup>(١)</sup> لا ذاكراً ولا ناسياً؛ وبه قال الشافعي. وقال ابن القاسم عنه: تجب<sup>(٢)</sup> مع الذُكْر وتُسقط مع النسيان. وقال أبو حنيفة: تجب إزالة النجاسة إذا زادت على قدر الدرهم البُعْلي - يريد الكبير الذي هو على هيئة المثقال - قياساً على فم المخرج المعتاد الذي عُفِيَ عنه، وتوجيه ذلك وتفريغه في مسائل الخلاف وكُتِبَ الفروع. والصحيح رواية ابن وهب. ولا حجة في ظاهر القرآن؛ لأنَّ الله سبحانه وتعالى إنما بيَّن في آية الوضوء صفَةَ الوضوء خاصة، وللصلاة شروط: من استقبال الكعبة، وسُتْر العورة، وإزالة النجاسة، وبيان كل شرط منها في موضعه وستكلم على ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

**المسألة السابعة والأربعون:** ذكر الله تعالى أعضاء الوضوء وترتيبها وأمر بغسلها معقبة، فهل يلزم كلَّ مكلف أن تكون مفعولة مجموعة في الفعل كَجَمْعِها في الذُكْر، أو يجزئ التفريق فيها؟

فقال في المدونة وكتاب محمد: إنَّ التوالي ساقط؛ وبه قال الشافعي. وقال مالك وابن القاسم: إن فَرَّقَه متعمداً لم يُجْزِه، ويجزئه ناسياً. وقال ابن وهب: لا يجزئه ناسياً ولا متعمداً. وقال مالك في رواية ابن حبيب: يُجْزِئ في المفسول ولا يُجْزِئ في الممسوح. وقال ابن عبد الحكم: يجزئه ناسياً ومتعمداً.

٤- حديث ابن مسعود: أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٢٦٩٥ بسند ضعيف، وأخرجه في «الكبير» ٩٢١١ موقوفاً عليه، وقال الهيثمي ١٢١١: سنده حسن اهـ. فالحديث لا يرقى عن درجة الضعف لشدة ضعف طرقه وشواهد، لكن صح الأمر بتخليل الأصابع، من حديث لقيط بن صبرة، أخرجه أبو داود ١٤٢ والترمذي ٣٨ وصححه، والحاكم ١٤٧/١ وصححه أيضاً، ووافقه الذهبي، وكذا صححه ابن القطان، ووافقه الزيلعي في «نصب الراية» ٢٧/١، وانظر «فتح القدير» ٣١/١ بتخريجي.

[٦٨٢] حسن. أخرجه أبو داود ١٤٨ والترمذي ٤٠ من حديث المستورد، وإسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة، لكن توبع عند البيهقي ٧٧/١ تابعه الليث وعمرو بن سعد، ولذا صححه ابن القطان من هذا الوجه كما في «نصب الراية» ٢٧/١، ووافقه الزيلعي.

(١) أي وجود النجاسة يمنع صحة الصلاة. (٢) أي تجب إزالة النجاسة.

فهذه خمسة أقوال الأصل فيها: أن الله سبحانه وتعالى أمر أمراً مطلقاً فوال أو فَرَق، وليس لهذه المسألة متعلق بالفور إنما يتعلق بالفور الأمر بأصل الموضوع خاصة.

والأصل الثاني: أنها عبادة ذات أركان مختلفة، فوجب فيها التَّوَالِي كالصلاة، وبهذا نقول: إنه يلزم الموالاة مع الذَّكْر والنسيان كالصلاة إلا أن يكون يسيراً، فهو معفو عنه.

وأما متعلق الفرق بين الذكر والنسيان فإنَّ التوالي صفة من صفات الطهارة، فافترق فيها الذكر والنسيان، كالترتيب. واعتبار صفة من صفات العبادة بصفة أولى من اعتبار عبادة بعبادة.

**المسألة الثامنة والأربعون:** في تحقيق معنى لم يفتن له أحد حاشا مالك بن أنس، لعظيم إمامته، وسعة درايته، وثاقب فطنته؛ وذلك أن الله تعالى قال: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ...﴾ الآية. وتوضأ النبي ﷺ مرة مرة ومرتين مرتين، وثلاثاً ثلاثاً، ومرتين في بعض أعضائه وثلاثاً في بعضها في وضوء واحد<sup>(١)</sup>، فظنَّ بعضُ الناس - بل كلهم - أنَّ الواحدة فرض، والثانية فضل، والثالثة مثلها، والرابعة تعدُّ، وأعلنوا بذلك في المجالس، ودَوَّنوه في القراطيس؛ وليس كما زعموا وإن كثروا، فالحق لا يُكَال بالقفران، وليس سواء في دَرَكه الرجال والولدان.

اعلموا وفقكم الله أن قول الراوي: إن النبي ﷺ توضأ مرتين وثلاثاً أنه أوعب بواحدة، وجاء بالثانية والثالثة زائدة فإن هذا غيب لا يدركه بشر؛ وإنما رأى الراوي أنَّ النبي ﷺ قد غرِف لكل عُضْو مرة، فقال: توضأ مرة، وهذا صحيح صورة ومعنى؛ ضرورة أننا نعلم قطعاً أنه لو لم يُوعب العضو بمرة لأعاد؛ وأما إذا زاد على عَرَفَة واحدة في العضو أو غرفتين فإننا لا نتحقق أنه أوعب الفَرْصَ في العَرَفَة الواحدة وجاء ما بعدها فَضْلاً، أو لم يُوعب في الواحدة ولا في الاثنتين حتى زاد عليها بحسب الماء وحال الأعضاء في النظافة وتأتي حصول التلطف في إدارة الماء القليل والكثير عليها، فيشبهه والله أعلم، أنَّ النبي ﷺ أراد أن يُوسَّع على أمته بأن يكرَّرَ لهم الفعل، فإن أكثرهم لا يستطيع أن يوعب بغرفة واحدة، فجرى مع اللطف بهم والأخذ لهم بأدنى أحوالهم إلى التخلص؛ ولأجل هذا لم يوقت مالك في الوضوء مرة ولا مرتين ولا ثلاثاً إلا ما أسبغ.

قال: وقد اختلفت الآثار في التوقيت، يريدُ اختلافاً يبيِّن أن المراد معنى الإسباغ لا صورة الأعداد، وقد توضأ النبي ﷺ كما تقدم، فغسل وجهه بثلاث غرفات، ويده بغرفتين، لأنَّ الوجه ذو عُضُوفٍ ودَحْرَجَةٍ واخْدِيدَابٍ، فلا يسترسل الماء عليه في الأغلب من مرة بخلاف الذراع فإنه مسطَّح فيسهل تغميمه بالماء وإسالتة عليها أكثر مما يكون ذلك في الوجه.

[٦٨٣] فإن قيل: فقد توضأ النبي ﷺ مرة مرة، وقال: «هذا وضوء لا يقبلُ الله الصلاة إلا به».

[٦٨٣] ضعيف. أخرجه ابن ماجه ٤١٩ من طريق عبد الرحيم بن زيد العمي عن أبيه عن معاوية بن قرة عن ابن عمر مرفوعاً، وإسناده ساقط. قال البوصيري في «الزوائد»: عبد الرحيم متروك بل كذاب، وزيد العمي ضعيف.

(١) تقدم تخريج هذه الأحاديث، انظر الحديث ٦٥٩ فما بعد.



وتوضاً مرتين مرتين، وقال: «من توضأ مرتين مرتين آتاه الله أجره مرتين». ثم توضأ ثلاثاً ثلاثاً، وقال: «هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي، ووضوء أبي إبراهيم». وهذا يدل على أنها أعداد متفاوتة زائدة على الإِسْبَاح، يتعلّق الأجرُ بها مضاعفاً على حسب مراتبها.

قلنا: هذه الأحاديث لم تصحّ، وقد أُلقيت إليكم وصيّتي في كل وقت ومجلس ألا تستغلّوا من الأحاديث بما لا يصحّ سنّه، فكيف ينبني مثل هذا الأصل على أخبار ليس لها أصل:

[٦٨٤] على أن له تأويلاً صحيحاً، وهو أنه توضأ مرةً مرةً وقال: «هذا وضوء لا يقبلُ الله الصلاة إلا به»؛ فإنه أقل ما يلزم، وهو الإيعاب على ظاهر هذه الأحاديث بحالها. ثم توضأ بعزّتين وقال: له أجره مرتين في كل تكلف غرفة ثواب. وتوضأ ثلاثاً وقال: هذا وضوئي؛ معناه الذي فعلته رفقا بأمتي وسنة لهم؛ ولذلك يكره أن يزاد على ثلاث؛ لأن الغرفة الأولى تسنّ العضو للماء وتذهب عنه شعث التصرف. والثانية ترخّض وضّر العضو، وتدحض وجهه. والثالثة تنظّفه، فإن قصرت درجة أحد عن هذا كان بدوياً جافياً فيعلم الفرق حتى يتعلم، ويُشرع له سبيل الطهارة حتى ينهض إليها، ويتقدم.

[٦٨٥] ولهذا قال من قال: «فمن زاد على الثلاث فقد أساء وظلم».

**المسألة التاسعة والأربعون:** لما ذكر الله سبحانه غسّل الوجه مطلقاً، وتمضمض النبي ﷺ فبين وجّه النظافة فتعيّن في ذلك ما قدمنا بيانه، ثم لازم النبي ﷺ السّواك فغلاً، وندب إليه أمراً، حتى قال في الحديث الصحيح:

[٦٨٦] «لولا أن أشقّ على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء».

ومعاوية بن قرة لم يلتق ابن عمر قاله ابن أبي حاتم في «العلل» وصرح به الحاكم في «المستدرک» اهـ. وأخرجه ابن ماجه ٤٢٠ والدارقطني ٨٠/١ والبيهقي ٨٠/١ وإسناده ضعيف لضعف زيد العمي، وانقطاعه بين ابن قرة وابن عمر، وأخرجه أحمد ٥٧٣٥ - بترقيم شاكِر - وفيه أبو إسرائيل ضعيف وكذا زيد العمي. وورد من وجه آخر أخرجه الدارقطني ٨٠/١ والبيهقي ٨٠/١ وإسناده ضعيف لضعف المسيب بن واضح، وضعفه الدارقطني به، ووافقه البيهقي وقال ابن أبي حاتم في «العلل» ٤٥/١: سألت أبي عن حديث رواه عبد الرحيم بن زيد، فقال أبي: عبد الرحيم متروك، وزيد ضعيف الحديث، ولا يصح هذا الحديث عن النبي ﷺ، وسئل أبو زرعة عن هذا الحديث، فقال: هو عندي حديث واه، ومعاوية بن قرة لم يلحق ابن عمر. وانظر «تلخيص الحبير» ٨٣/١، و«فتح الباري» ٢٣٦/١، و«نصب الراية» ٢٩/١.

[٦٨٤] ضعيف. هو بعض المتقدم.

[٦٨٥] حسن. أخرجه أبو داود ١٣٥ والنسائي ٨٨/١ وابن ماجه ٤٢٢ وأحمد ١٨٠/٢ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهذا طرفه، وإسناده إلى عمرو صحيح، وعمرو عن آبائه هو من سلسلة الحسن، ونقل الزيلعي عن ابن دقيق العيد قوله: هذا حديث صحيح عند من يصحح حديث عمرو عن آبائه. راجع نصب الراية ٢٩/١ ووافقه الزيلعي.

تنبيه: وقع في رواية أبي داود «فمن زاد أو نقص...» ولفظ نقص شاذ تفرد به أبو عوانة، وقد خالفه الثوري فرواه بدونها، ورواية الثوري عند النسائي وابن ماجه وأحمد، ثم إنه قد صح أنه عليه الصلاة والسلام توضأ مرة مرة ومرتين مرتين.

[٦٨٦] صحيح. أخرجه مالك ٦٦/١ وأحمد ٤٦٠ - ٥١٧ والطحاوي في «المعاني» ٤٣/١ وابن خزيمة ١٤٠

[٦٨٧] وثبت عنه عليه السلام: «أنه إذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك»، وما غفل عنه قط؛ بل كان يتعاهده ليلاً ونهاراً، فهو مندوب إليه، ومن سنن الوضوء، لا من فضائله؛ وقد بيناه في شرح الحديث الصحيح.

**المسألة الموفية خمسين:** قوله تعالى: ﴿فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾: في التيمم، فأدخل الباء فيه، كما أدخلها في قوله تعالى: ﴿رُءُوسِكُمْ﴾؛ وهو مستغنى عنه، ليبين وجوب الممسوح به؛ وأكدته بعد ذلك بقوله: ﴿وَمِنْهُ﴾، وقد كان مستغنى عنه، ولكنه تأكيد للبيان. وزعم الشافعية أن قوله ﴿وَمِنْهُ﴾ إنما جاء ليبين وجوب نقل التراب إلى الوجه واليدين في التيمم؛ وذلك يقتضي أن يكون التيمم على التراب لا على الحجارة. وقال علماؤنا: إنما أفادت ﴿وَمِنْهُ﴾ وجوب ضرب الأرض باليدين، فلولا ذلك وتركنا ظاهر القرآن لجازت الإشارة إلى الصعيد وضرب الوجه واليدين بعد الإشارة باليدين إلى الأرض، ولكنه أكد بقوله: ﴿وَمِنْهُ﴾ ليكون الابتداء بوضع اليدين على الأرض تعبدًا، ثم ضرب الوجه واليدين بعد ذلك بهما، وقد بينا ذلك في سورة النساء، وقررنا أن الصعيد وجه الأرض كيفما كان.

### المسألة الحادية والخمسون: فإن قيل: فيثبنا لنا بقية الآية.

قلنا: أما قوله: ﴿وإن كنتم جنباً فاطهروا﴾، وحكم المرض والسفر والمجيء من الغائط ولمس النساء وعدم الماء والتيمم بالصعيد الطيب، فقد تقدم ذكره في سورة النساء، فلا وجه لإعادته، والقول فيها واحد، وإن كانت اثنتين فليُنظر فيهما فيتنظم المعنى بهما.

**المسألة الثانية والخمسون: في تقدير الآية ونظامها:** التقدير الأول: روي عن زيد بن أسلم أنه قال: في الآية تقديم وتأخير، تقديره إذا قمتم إلى الصلاة من نوم، أو جاء أحد منكم من الغائط، أو لامستم النساء، فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق، وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين، وإن كنتم جنباً فاطهروا، وإن كنتم مرضى أو على سفر فلم تجدوا ماء فتيمموا. الثاني: تقديرها إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون، واستمر عليها تلاوة وتقديراً إلى آخرها. الثالث: تقديرها إذا قمتم إلى الصلاة وأنتم محدثون فاغسلوا وجوهكم، وإن كنتم جنباً فاطهروا، وإن كنتم مرضى أو على سفر

والبيهقي ٣٥/١ وفي «المعرفة» ١٨٥/١ كلهم من طريق الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة مرفوعاً، وأخرجه أحمد ٤٣٣/٢ وابن ماجه ٢٨٧ والطحاوي ٤٤/١ وفيه «مع الوضوء» وإسناده صحيح. وأخرجه أحمد ٤٠٠/٢ من وجه آخر وسنده صحيح. وأخرجه الطيالسي ٢٣٢٨ بلفظ «عند كل صلاة، ومع كل وضوء» وإسناده ضعيف لضعف نجيع بن عبد الرحمن.

والحديث في الصحيحين لكن بلفظ «عند كل صلاة» أخرجه البخاري ٨٨٧ ومسلم ٢٥٢ وأبو داود ٤٦ والنسائي ١٢/١ وابن حبان ١٠٦٨ من حديث أبي هريرة وله شواهد كثيرة.

[٦٨٧] صحيح. أخرجه البخاري ٢٤٥ و١١٣٦ ومسلم ٢٥٥ والطيالسي ٤٨/١ وابن أبي شيبة ١٦٩/١ وأحمد ٥/٤٠٧ والدارمي ١٧٥/١ والنسائي ٢١٢/٣ وابن ماجه ٢٨٦ وابن حبان ١٠٧٢ من حديث حذيفة.

أو جاء أحد منكم من الغائط . وتكون أو بمعنى الواو .

**الآية السابعة:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَاؤُ قَوْمٍ عَلَىٰ ءَلَّا تَعْدِلُوا ءَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الآية: ٨].  
تقدم أكثر معناها في سورة النساء<sup>(١)</sup> عند ذكرنا لنظيرتها، ونحن نعيد ذكر ما تجدد ها هنا منها، ونعيد ما تحسن إعادته فيها في ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: نزلت<sup>(٢)</sup> في اليهود، ذهب إليهم النبي ﷺ ليستعين بهم في دية العامريين اللذين قتلها عمرو بن أمية فوعده ثم هموا بغذره، فأعلمه الله سبحانه بذلك، فخرج عنهم، وأمره الله سبحانه ألا يحمله ما كانوا عليه من الحالة المبغضة لهم على أن يخرج عن الحق فيها قضاء أو شهادة.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ﴾: أو «قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ» سواء في المعنى؛ لأن من كان قيامه لله فشهادته وعمله يكون بالعدل، ومن كان قيامه بالعدل فشهادته وعمله لله سبحانه؛ لارتباط أحدهما بالآخر ارتباط الأصل بالفرع، والأصل هو القيام لله والعدل مرتبط به.

**المسألة الثالثة:** قوله: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَتَاؤُ قَوْمٍ عَلَىٰ ءَلَّا تَعْدِلُوا﴾: يريد لا يحملنكم بغض قوم على العدول عن الحق؛ وفي هذا دليل على نفوذ حكم العدو على عدوه في الله تعالى، ونفوذ شهادته عليه؛ لأنه أمر بالعدل، وإن أبغضه، ولو كان حكمه عليه وشهادته لا تجوز فيه مع البغض له لما كان لأمره بالعدل فيه وجه.

فإن قيل: البغض ورد مطلقاً فلم خصصتموه بما يكون في الله تعالى؟ قلنا: لأن البغض في غيره لا يجوز على النبي ﷺ ابتداء، ولا يجوز أن يأمر الله أحداً بقول الحق على عدوه مع عداوة لا تحل، فيكون تقريراً للوصف، وفيه أمر بالمعصية؛ وذلك محال على الله سبحانه.

**الآية الثامنة:** قوله سبحانه: ﴿وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلَاةَ وَءَاتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَءَامَنْتُمْ بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلَأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ فَمَنْ كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ [الآية: ١٢]. فيها أربع مسائل:

(١) انظر سورة النساء: ١٣٥.

(٢) ضعيف. أخرجه الطبري ١١٥٥٩ من طريق ابن جريج عن عبد الله بن كثير مرسلأ بنحوه، والمرسل من قسم الضعيف. ولم أجد له وجهأ آخر أو شاهداً. والله أعلم.

**المسألة الأولى:** هذا خطابٌ أخبر به عن فعلِ موسى مع إسرائيل، وبَغْثِ الثُّقْبَاءِ منهم إلى الأرض المقدسة، ليختبروا حالَ مَنْ بها، ويُعلموه بما أطلعوه عليه فيها حتى ينظروا في الغزو إليها؛ وشَرَعُ من قبلنا شَرَعٌ لنا على ما بيناه في أصول الفقه وفي كتابنا هذا عندما عرض منها ما يكون مثلها، ولما كان أصل مالك ذلك، وهو الصحيح، رَكَّبنا عليه المسائل لَكُونَهُ من واضحات الدلائل.

**المسألة الثانية:** في هذا دليلٌ على أنه يُقْبَلُ خَبَرُ الواحد فيما يفتقرُ إليه المرءُ ويحتاج إلى اطلاعه من حاجاته الدينية والدنيوية، فيركَّب عليه الأحكام، ويُربط به الحلال والحرام.

[٦٨٨] وقد جاء أيضاً مثله في الإسلام، فقد روي أنْ وَفَدَ هوازن لما جاؤوا تائبين إلى النبي ﷺ كَلَّمَ رسولُ الله ﷺ الناسَ، وسألهم أن يتركوا نصيبهم لهم من السَّبْيِ، فقالوا قد طيبنا ذلك يا رسول الله، قال: «ارجموا حتى يرفعَ إلينا عرفاؤكم أمركم»، واحدها عريف، وهي:

**المسألة الثالثة:** وهو فعيل بمعنى فاعل، أي يعرَفُ بما عند مَنْ كلف أن يعرف ما عنده.

[٦٨٩] ومن حديث وَفَدَ هوازن أن النبي ﷺ خطب فقال: «أما بعد فإن إخوانكم هؤلاء قد جاؤوا تائبين، وإني رأيت أن أردَّ عليهم سَبْيَهُمْ، فمن أحبَّ منكم أن يطيبَ بذلك فليفعل، ومن أحبَّ منكم أن يكون على حفظه حتى نعطيه مِنْ أول ما يفيء الله علينا فليفعل».

فقال الناس: قد طيبنا ذلك يا رسول الله لهم؛ فقال رسول الله ﷺ: «إنا لا نذري مَنْ أذن منكم في ذلك ممن لم يأذن. فارجموا حتى يرفعَ إلينا عرفاؤكم أمركم». فرجع الناس فكلَّمَهُم عرفاؤهم، ثم رجعوا إلى رسول الله ﷺ، فأخبروه أنهم قد طيبوا وأذِنُوا. لفظ البخاري، وهو النقيب أو ما فوقه، وينطلق بالمعنيين، وقد كان رسولُ الله ﷺ نَقِيبَ الأنصار. وينطلق في اللغة على الأيمن والكفيل. واشتقاقه؛ يقال: نَقَبَ الرجلُ على القومِ نَقْبًا إذا صار نَقِيبًا، وما كان الرجلُ نَقِيبًا، ولقد نَقَبَ، وكذلك عَرَفَ عليهم إذا صار عَرِيفًا، ولقد عَرَفَ، وإنما قيل له نقيب؛ لأنه يعرف دَخِيلَةَ أمرِ القومِ ومَنَاقِبَهُم، والمناقب تطلق على الخلقة الجميلة وعلى الأخلاق الحسنة.

**المسألة الرابعة:** وعلى هذا انبنى قبولُ المرأة لزوجها في الذي يبلغه إياها من مسائل الشريعة وأحكام الدين ودخول الدار بإذنِ الأذن، وأحكام كثيرة لا نطوّلُ بها؛ ففي هذا تنبيه عليها وعلى أنواعها، فألحق كل شيء بِجَنْسِهِ منها، ومن ها هنا اتخذ النبي ﷺ الثُّقْبَاءَ ليلة العقبة.

قال ابن وهب: سمعتُ مالكا يقول: كانت الأنصارُ سبعين رجلاً، يعني مالِكُ يوم العقبة، وكان منهم اثنا عشر نَقِيبًا، فكان أَسِيدُ بن الحَضِيرِ أحدَ الثُّقْبَاءِ نَقِيبًا.

[٦٨٨] صحيح. أخرجه البخاري ٢٣٠٧ و ٢٣٠٨ من حديث مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة، وانظر ما بعده.  
[٦٨٩] صحيح. أخرجه البخاري ٢٥٣٩ و ٢٥٤٠ و ٢٥٨٣ و ٢٥٨٤ و ٤٣١٨ و ٤٣١٩ و ٧١٧٦ و ٧١٧٧ وأحمد ٤٢٧/٤ والبيهقي ٣٦٠/٦ و ٦٤/٩ وفي «الدلائل» ١٩١/٥ كلهم من حديث مروان بن الحكم والمسور بن مخرمة.

قال مالك: النقباء تسعة من الخزرج، وثلاثة من الأوس، منهم أُسَيْدُ بْنُ الْحَضِيرِ وَعَمْرُو بْنُ الْجَمُوحِ. وقال أشهب، عن مالك: كان أسعد بن زُرارة أحد النقباء.

وقال ابنُ القاسم عنه: عمرو بن الجُمُوح، وعبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاريين ثم المسلمين من النقباء.

قال علماؤنا: التسعة من الخزرج هم: أبو أُمَامَةَ أسعد بن زُرارة، وسعد بن الربيع بن عمرو، وعبد الله بن رَوَاحَةَ بن امرئ القيس، والبراء بن مغرور بن صخر، وعبد الله بن عمرو بن حرام، وعُبَادَةُ بن الصامت، وسعد بن عُبَادَةَ، والمنذر بن عمرو، وعمرو بن الجموح. ومن الأوس أُسَيْدُ بْنُ الْحَضِيرِ، وسعد بن خَيْثَمَةَ، ورفاعة بن عبد المنذر، ومن الناس مَنْ يَعدُّ فيهم أبا الهيثم بن التَّيْهَانِ؛ فجعلهم النبي ﷺ نَقَبَاءَ عَلَى مَنْ كَانَ مَعَهُمْ وَعَلَى مَنْ يَأْتِي بَعْدَهُمْ<sup>(١)</sup>.

**الآية التاسعة:** قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يُقَوِّرُ أَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا وَآتَاكُمْ مَا لَمْ يُؤْتِ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الآية: ٢٠].

قال أشهب عن مالك: هو أن يكون للرجل مسكن يأوي إليه وامرأة يتزوجها وخادم يخدمه.

وكذلك زوي عن ابن عباس، وعبد الله بن عمر، ومجاهد، والحكم، وقتادة، زاد قتادة: كان بنو إسرائيل أول من اتخذ الخدمة؛ وفائدة ذلك أن الرجل إذا وجبت عليه كفارة ومَلَكَ داراً وخادماً باعهما في الكفارة ولم يُجْزِهِ الصيام؛ لأنه قادر على الرقبة ببيع خادمه أو داره، وهو ملك، والملوك لا يكفرون بالصيام ولا يوصفون بالعجز عن الاعتاق.

**الآية العاشرة:** قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحَثُ فِي الْأَرْضِ لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورِي سَوَاءَ أَخِيهِ قَالَ يُوزِلْنَاهُ عَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوْرِي سَوَاءَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ (٢١) مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ أَنَّهُ مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا وَلَقَدْ جَاءَهُمْ رُسُلُنَا بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ إِنَّ كَثِيرًا مِّنْهُمْ بَعَدَ ذَلِكَ فِي الْأَرْضِ لَمُسْرِفُونَ﴾ [الآيتان: ٣١، ٣٢] فيها تسع مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا﴾: اختلف في المجني عليه على قولين:

أحدهما: أنه من بني إسرائيل. الثاني: أنه ولد آدم لصلبه، وهما قابيل وهابيل؛ وهو الأصح؛ وقاله ابن عباس والأكثر من الناس، جرى من أمرهما ما قصَّ الله سبحانه في كتابه. والدليل على أنه الأصح ما زوي في الحديث الثابت الصحيح، عن النبي ﷺ أنه قال:

(١) انظر «سيرة ابن هشام» ٢ / ٦٤ - ٦٥.

[٦٩٠] «مَا مِنْ قَتِيلٍ يُقْتَلُ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دَمِهَا، لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ».

المسألة الثانية: قوله سبحانه: ﴿فَبَعَثَ اللَّهُ غُرَابًا﴾: فيه قولان:

أحدهما: أَنَّ قَابِيلَ لَمْ يَذَرِ كَيْفَ يَفْعَلُ بِهَابِيلَ حَتَّى بَعَثَ اللَّهُ الْغُرَابَيْنِ، فَنَازَعَا فَاقْتَتَلَا، فَقَتَلَ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ. الثاني: أَنَّ الْغُرَابَ إِنَّمَا بُعِثَ لِئُرِي ابْنَ آدَمَ كَيْفِيَّةَ الْمُوَارَاةِ لِهَابِيلَ خَاصَّةً.

المسألة الثالثة: قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ أَجِيبُ﴾: قيل: هي العورة. وقيل: لما أنتن صار كله عورة، وإنما سميت سَوَاءً لأنها تسوء الناظر إليها عادةً.

المسألة الرابعة: دَفَنَ الْمَيِّتَ لَوَجْهَيْنِ: أحدهما: لستره. الثاني: لئلا يُؤْذِيَ الْأَحْيَاءَ بِجِيفَتِهِ.

وقيل: إنهما كانا ملكين في صورة الْغُرَابَيْنِ. وقال ابن مسعود: كانا غُرَابَيْنِ أَخَوَيْنِ، فَبَحِثَ الْأَرْضَ عَلَى سُوءِ أَخِيهِ حَتَّى عَرَفَ كَيْفَ يَدْفِنُهُ.

وروى ابنُ القاسم، عن مالك - أَنَّ ابْنَ آدَمَ الَّذِي قَتَلَ أَخَاهُ حَمَلَهُ عَلَى عُنْقِهِ سَنَةً يَدُورُ بِهِ، فَبَعِثَ اللَّهُ غُرَابًا يَبْحِثُ فِي الْأَرْضِ، وَدَفَنَ فَتَعَلَّمَ، وَعَمِلَ مِثْلَ مَا رَأَى، وَقَالَ: أَخْبَرَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ عَنْهُ، وَكَانَ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَخَبْرِهِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَنَا إِلَهُكَ فَاعْبُدْنِي﴾<sup>(١)</sup>. وقال تعالى: ﴿أَلَمْ يَجْعَلِ الْأَرْضَ كِفَاتًا<sup>(٢)</sup> أَخِيَاءَ وَأُمَمًا<sup>(٣)</sup>﴾<sup>(٢)</sup>. ويأتي تحقيقه إن شاء الله؛ فصار ذلك سَنَةً بَاقِيَةً فِي الْخَلْقِ، وَفَرَضًا عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ عَلَى الْكِفَايَةِ، مَنْ فَعَلَهُ مِنْهُمْ سَقَطَ عَنِ الْبَاقِيْنَ قَرْضُهُ؛ وَأَخْصُ الْخَلْقِ بِهِ الْأَقْرَبُونَ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ مِنَ الْجَبَرَةِ، ثُمَّ سَائِرُ النَّاسِ الْمُسْلِمِينَ؛ وَهُوَ حَقٌّ فِي الْكَافِرِ أَيْضًا، وَهِيَ:

المسألة الخامسة:

[٦٩١] روى ناجية بن كعب، عن عليّ، قال: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ عَمَكَ الشَّيْخَ الضَّالَّ مَاتَ،

[٦٩٠] صحيح. أخرجه البخاري ٣٣٣٥ و ٦٨٦٧ و ٧٣٢١ و مسلم ١٦٧٧ و الترمذي ٢٦٧٣ و النسائي ٧ / ٨١ - ٨٢ و عبد الرزاق ١٩٧١٨ و ابن أبي شيبة ٣٦٤ / ٩ و أحمد ١ / ٣٨٣ - ٤٣٠ و ابن ماجه ٢٦١٦ و الطحاوي في «المشكل» ٤٨٣ / ١ و ابن حبان ٥٩٨٣ من حديث ابن مسعود.

[٦٩١] صحيح. أخرجه أبو داود ٣٢١٤ و النسائي ١١٠ / ١ و ٤ / ٧٩ - ٨٠ و ابن أبي شيبة ٣ / ٢٦٩ و ١٢ / ٦٧ و ابن سعد ١ / ١٢٤ و الشافعي ١ / ٢٠٩ و أحمد ١ / ٩٧ - ١٣١ - ٣٣٥ و الطيالسي ١٢٠ و ابن الجارود ٥٥٠ و البيهقي ١ / ٣٠٤ و ٣ / ٣٩٨ و «الدلائل» ١٠٣ / ٢ و من طرق عن أبي إسحق عن ناجية بن كعب عن علي، وإسناده صحيح، رجاله على شرطهما سوى ناجية، وهو ثقة كما في «التقريب» وقد صرح أبو إسحق بالتحديث عند النسائي وغيره، فانتفت شبهة التذليس. وأخرجه أحمد ١ / ١٠٣ و ابنه في «الزوائد» ١ / ١٢٩ - ١٣٠ من وجه آخر عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي، وإسناده فيه لين من أجل السدي، لكن يصلح للمتابعة، والله أعلم.

فَمَنْ يُؤَارِبِهِ؟ قال: «اذْهَبْ فَوَارِ أَبَاكَ، وَلَا تَحْدِثْ حَدَثًا حَتَّى تَأْتِيَنِي». فَوَارِبْتُهُ، ثُمَّ جِئْتُ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَغْتَسَلَ وَدَعَا لِي.

**المسألة السادسة:** قوله تعالى: ﴿أَعَزَّزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ﴾: فيه دليل على قياس الشبه؛ وقد حققناه في الأصول.

**المسألة السابعة:** قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾: وهي تابعة للأحكام ها هنا لأنها من الأصول؛ لكننا نشير إليها لتعلق القلوب بها، فنقول: من الغريب أن الله سبحانه قد أخبر عنه أنه نَدِمَ وهو في النار.

[٦٩٢] وقال ﷺ: «النَّدَمُ تَوْبَةٌ».

قلنا: عن هذه ثلاثة أجوبة: الأول: أن الحديث ليس يصح<sup>(١)</sup> لكن المعنى صحيح، وكل من ندم فقد سلم، لكن الندم له شروط، فكل من جاء بشروطه قبل منه، ومن أخل بها أو بشيء منها لم يقبل. الثاني: أن معناه ندم ولم يستمر ندمه، وإنما يقبل الندم إذا استمر. الثالث: أن الندم على الماضي إنما ينفع بشرط العزم على ألا يفعل في المستقبل.

**المسألة الثامنة:** قوله تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾: تعلق بهذا من قال: إن ابني آدم كانا من بني إسرائيل، ولم يكن قبلهم. وهذا لا يصح لأن القتل قد جرى قبل ذلك، ولم يخل

[٦٩٢] جيد. أخرجه ابن أبي شيبة ٩/ ٣٦١-٣٦٢ والحميدي ١٠٥ و ١/ ٣٧٦-٤٣٣ وابن ماجه ٤٢٥٢ والحاكم ٤/ ٢٤٣ والطحاوي في «المشكل» ١٤٦٥ وعلي بن الجعد ١٨١٤ والخطيب في «الموضح» ١/ ٢٤٨ والبيهقي ١٠/ ١٥٤ والقضاعي ١٣ و ١٤ والفسوي في «المعرفة» ٣/ ١٣٥-٣٦٢ من طرق عن عبد الكريم الجزري عن زياد بن أبي مريم عن عبد الله بن معقل عن ابن مسعود مرفوعاً. وإسناده حسن، لأجل زياد، فقد وثقه غير واحد. وقد اختلف في زياد، فأخرجه البخاري في «التاريخ» ٣/ ٣٧٥ وأبو يعلى ٥٠٨١ والخطيب في «الموضح» ١/ ٢٥١ عن زياد بن الجراح به. وزياد هذا ثقة إن كان محفوظاً عنه. وكرره الطحاوي ١٤٦٦ عن مالك عن عبد الكريم عن رجل عن أبيه عن ابن مسعود مرفوعاً، وهذا إسناد ضعيف وأخرجه ابن حبان ٦١٢ و ٦١٣ والخطيب ٩/ ٤٠٥ وأبو نعيم ٨/ ٢٥١ وإسناده ضعيف، لانقطاعه بين خيشمة بن عبد الرحمن وابن مسعود، وأما رجال الإسناد فثقات. وله شاهد من حديث أنس، أخرجه ابن حبان ٦١٣ والحاكم ٤/ ٢٤٣ والبخاري ٣٢٣٩ «كشف» وإسناده غير قوي، صححه الحاكم، وتعبه الذهبي بقوله: هذا من منكر يحيى - بن أيوب -. وله شاهد من حديث عائشة، أخرجه أحمد ٦/ ٢٦٤ بلفظ «فإن التوبة من الذنب الندم والاستغفار» وهو بعض حديث خبر الإفك، وإسناده صحيح على شرطهما. وله شاهد من حديث أبي سعد الأنصاري، أخرجه الطبراني ٢٢/ ٣٠٦ وأبو نعيم ١٠/ ٣٩٨ وفيه يحيى بن أبي خالد عن ابن أبي سعد، وكلاهما مجهول. وله شاهد من حديث وائل بن حجر، أخرجه الطبراني ٢٢/ ١٠١ وفيه إسماعيل بن عمر، ضعفه أبو حاتم والدارقطني، ووثقه ابن حبان وإبراهيم بن أرملة. فالحديث يتأيد بهذه الشواهد والطرق، والله أعلم.

(١) بل هو حديث حسن صحيح كما تقدم.

زمانُ آدمَ ولا زمنُ مَنْ بعده مِنْ شرع . وأهمُّ قواعدِ الشرائعِ حمايةُ الدماءِ عن الاعتداءِ وحياطُها بالقصاصِ كفأً وردعاً للظالمينَ والجائرينَ وهذا من القواعدِ التي لا تخلو عنها الشرائعُ والأصولُ التي لا تختلفُ فيها المِللُ؛ وإنما خصَّ اللهُ بني إسرائيلَ بالذكرِ للكتابِ فيه عليهم؛ لأنه ما كان ينزلُ قبلَ ذلك من المِللِ والشرائعِ كان قولاً مطلقاً غيرَ مكتوبٍ، بعثَ اللهُ إبراهيمَ فكتبَ له الصُّحفَ، وشرعَ له دينُ الإسلامِ، وقسمَ ولديه بينَ الحجازِ والشامِ، فوضعَ اللهُ إسماعيلَ بالحجازِ مقدمةً لمحمدٍ ﷺ، وأخلاها عن الجبابةِ تمهيداً له، وأقرَّ إسحاقَ بالشامِ، وجاءَ منه يعقوبُ وكثرتِ الإسرائيليةُ، فامتَلأتِ الأرضُ بالباطلِ في كلِّ فجٍّ. وبلغوا؛ فبعثَ اللهُ سبحانه موسىَ وكلمه وأيده بالآياتِ الباهرةِ، وخطَّ له التوراةَ بيدهِ، وأمره بالقتالِ، ووعدَه النَّصرَ، ووفى له بما وعدَه، وتفرقتِ بنو إسرائيلَ بعقائدها، وكتبَ اللهُ جلَّ جلالُه في التوراةِ القصاصَ محدداً مؤكداً مشروعاً في سائرِ أنواعِ الحدودِ، إلى سائرِ الشرائعِ من العباداتِ وأحكامِ المعاملاتِ، وقد أخبرَ اللهُ في كتابنا بكثيرٍ من ذلك.

**المسألة التاسعة:** قوله تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾: هذه مسألةٌ مشككة؛ لأنَّ مَنْ قتلَ نفساً واحدةً ليس كمن قتلَ الناسَ في الحقيقةِ، وإنما سبيلُ هذا الكلامِ المجاز، وله وَجْهٌ وفائدة؛ فأما وَجْهُ التشبيهِ فقد قال علماءنا في ذلك أربعة أقوال:

**الأول:** أنَّ معناه مَنْ قتلَ نبياً؛ لأنَّ النبيَّ من الخَلْقِ يُعَادِلُ الخلقَ، وكذلك الإمامُ العادلُ بعده؛ قاله ابن عباس في النبي.

**الثاني:** أنه بمنزلة مَنْ قتلَ الناسَ جميعاً عندَ المقتولِ، إمَّا لأنه فَقَدَ نَفْسَه، فلا يعنيه بقاءُ الخلقِ بعده، وإمَّا لأنه مأثومٌ ومخلدٌ كَمَنْ قتلَ الناسَ جميعاً على أحدِ القولين، واختاره مجاهد، وإليه أشار الطبري في الجملة، وعكسه في الإحياء مثله.

**الثالث:** قد قال بعضُ المتأخرين: إن معناه يُقتلُ بمن قُتِلَ، كما لو قتلَ الخلقَ أجمعين، وَمَنْ أَحْيَاهَا بالعفو فكأنما أحيا الناسَ أجمعين.

**الرابع:** أن على جميعِ الخلقِ ذمُّ القاتلِ، كما عليهم إذا عفا مَدْحُه، وكلُّ واحدٍ منهما مجاز. وبعضها أقربُ من بعض.

**الآية الحادية عشرة:** قوله تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [الآية: ٣٢]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** هذا مبنيٌّ على الأصلِ المتقدمِ مِنْ أن شرعَ مَنْ قبلنا شرعَ لنا، أعلمنا اللهُ به وأمرنا باتباعه.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ﴾: اختلف فيه، فقيل: هو الكُفْر. وقيل: هو



إخافة السبيل . وقيل غير ذلك مما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى . وأصل «فسد» في لسان العرب تعذر المقصود وزوال المنفعة ؛ فإن كان فيه ضرر كان أبلغ ، والمعنى ثابت بدونه ، قال الله سبحانه : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(١)</sup> ؛ أي لعدمتا ، وذهب المقصود . وقال الله سبحانه : ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾<sup>(٢)</sup> ؛ وهو الشرك أو الإذاية للخلق ، والإذاية أعظم من سد السبيل ، ومنع الطريق . ويُسبَّه أن يكون الفساد المطلق ما يزيف مقصود المفسد ، أو يضره ، أو ما يتعلق بغيره . والفساد في الأرض هو الإذاية للغير . والإذاية للغير على قسمين : خاص ، وعام ؛ ولكل نوع منها جزاؤه الواقع وحده الرادع ، حسبما عيّنه الشرع ، وإن كان على العموم فجزاؤه ما في الآية بعد هذه من القتل والصلب .

**المسألة الثالثة :** قوله تعالى : ﴿فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسُ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ : ظاهره خلاف مشاهدته ، فإنه لم يقتل إلا واحداً ، ولكنه تحمّل أوجهاً من المجاز . منها : أن عليه إثم من قتل جميع الناس ، وله أجر من أحيا جميع الناس إذا أصروا على الهلكة . ومنها : أن من قتل واحداً فهو متعرض لأن يقتل جميع الناس ، ومن أنقذ واحداً من غرق أو حرق أو عدو فهو معرض لأن يفعل مع جميع الناس ذلك ؛ فالخير عادة والشر لاجابة .

[٦٩٣] ورؤي في الصحيح : أن رجلاً قتل تسعة وتسعين ، ثم جاء عالماً فسأله : هل لي من توبة ؟ فقال له : لا ، فكمّل المائة به ، ثم جاء غيره ، فسأله ، فقال : لك توبة . . . الحديث - إلى أن قبضه الله عز وجل على التوبة والرحمة .

ومنها : أن من قتل واحداً فقد سنّ لغيره أن يقتدي به ، فكل من يقتل يأخذ بحظه من إثم ، وكذلك من أحيا مثله في الأجر ، ثبت عن النبي ﷺ أنه قال :

[٦٩٤] «ما من نفس تُقتل إلا كان على ابنِ آدم الأول كفل منها لأنه أول من سنّ القتل» .

**الآية الثانية عشرة :** قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزَاؤُا فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٣٣﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الآيتان : ٣٣ ، ٣٤] . فيها اثنا عشرة مسألة :

**المسألة الأولى :** إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ظاهرها مُحال ؛ فإن الله سبحانه لا يحارب ولا يغالب ولا يشاق ولا يحاذ . لوجهين : أحدهما : ما هو عليه من صفات الجلال ، وعموم القدرة

[٦٩٣] صحيح . أخرجه البخاري ٣٤٧٠ ومسلم ٢٧١٦ ح ٤٧ وأحمد ٢٠/٣ وابن ماجه ٢٦٢٢ وابن حبان ٦١١ و ٦١٥ من حديث أبي سعيد ، وهو خبر مطول ، ساقه المصنف بالمعنى واختصره .

[٦٩٤] صحيح . تقدم برقم ٦٩٠ .

والإرادة على الكمال، وما وجب له من التنزه عن الأضداد والأنداد.

الثاني: أن ذلك يقتضي أن يكون كل واحد من المتحاربين في جهة وفريق عن الآخر. والجهة على الله تعالى محال، وقد قال جماعة من المفسرين لما وجب من حمل الآية على المجاز: معناه يحاربون أولياء الله؛ وعبر بنفسه العزيزة سبحانه عن أوليائه إكباراً لإذائهم، كما عبر بنفسه عن الفقراء في قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾<sup>(١)</sup> لطفاً بهم ورحمة لهم، وكشفاً للغطاء عنه بقوله في الحديث الصحيح:

[٦٩٥] «عبدى مرضت فلم تعدني، وجعت فلم تطعمني، وعطشت فلم تسقني، فيقول: وكيف ذلك وأنت رب العالمين؟ فيقول: مرض عبدى فلان، ولو عدته لوجدتني عنده». وذلك كله على الباري سبحانه محال، ولكنه كنى بذلك عنه تشريفاً له، كذلك في مسائلنا مثله. وقد قال المفسرون: إن الحراة هي الكفر، وهي معنى صحيح؛ لأن الكفر يبعث على الحرب؛ وهذا مبين في مسائل الخلاف.

**المسألة الثانية: في سبب نزولها:** وفيها خمسة أقوال: الأول: أنها نزلت في أهل الكتاب؛ نقضوا العهد، وأخافوا السبيل، وأفسدوا في الأرض، فخير الله نبيه فيهم. الثاني: نزلت في المشركين؛ قاله الحسن.

[٦٩٦] الثالث: نزلت في عكّل أو عرينة، قدم منهم نفر على النبي ﷺ المدينة وتكلموا بالإسلام، فقالوا: يا نبي الله؛ إنا كنا أهل ضرع، ولم نكن أهل ريف، واستوخموا المدينة، فأمر لهم رسول الله ﷺ بدؤد وراع، وأمرهم أن يخرجوا فيه، فيشربوا من ألبانها وأبوالها، فانطلقوا حتى إذا

[٦٩٥] صحيح. أخرجه مسلم ٢٥٦٩ والبخاري في «الأدب المفرد» ٥١٧ وابن حبان ٢٦٩ من حديث أبي هريرة بآتم منه، وقد ساق المصنف بعضه بالمعنى.

[٦٩٦] حديث صحيح دون ذكر نزول الآية. أخرجه البخاري ٤١٩٣ و ٤٦١٠ و ٦٨٠٢ و ٦٨٩٩ ومسلم ١٦٧١ وأبو داود ٤٣٦٦ والترمذي ٧٢ و ١٨٤٥ و ٢٠٤٢ والنسائي ٩٧/٧ و ١٦٠ وابن أبي شيبة ٧٥/٧ وأحمد ٣/ ١٨٦-١٩٨. وابن خبان ١٣٧٦ والبيهقي في «التفسير» ٧٨٢ - بترقيمي - من طرق كلهم من حديث أنس، رواه بالفاظ متقاربة والمعنى متحد، وليس في شيء من طرق ذكر نزول الآية، وإنما ورد من طريق قتادة وحده، وليس في الصحيح. وإنما ورد نزول الآية من مرسل قتادة، أخرجه الطبري ١١٨١٢، وورد من مرسل سعيد بن جبير، أخرجه الطبري ١١٨١٤. وورد موصولاً من حديث جرير البجلي، أخرجه الطبري ١١٨١٥ لكن فيه موسى بن عبيدة الربذي، وهو متروك. وورد عن قتادة عن أنس، أخرجه الطبري ١١٨١٩ ولعل الصواب كونه من مرسل قتادة كما تقدم أنفاً، فوصله أحد الرواة وهماً، وورد من وجه آخر عن أنس أخرجه الطبري ١١٨٢٠ وفيه ابن لهيعة، وهو ضعيف. وورد من مرسل السدي، أخرجه الطبري ١١٨٢١. فلعل هذه الروايات تتأيد بمجموعها، إلا أن روايات الصحيح خالية من ذكر نزول الآية، فالله أعلم.

كانوا بناحية الحرّة كفروا بعد إسلامهم، وقتلوا راعي النبي ﷺ، واستأفوا الذود<sup>(١)</sup>؛ فبلغ ذلك النبي ﷺ، فبعث الطلب في آثارهم، فأمر بهم فسمّلوا أعينهم، وقطعوا أيديهم، وتركوا في ناحية الحرّة حتى ماتوا على حالتهم.

[٦٩٧] وقال قتادة: فبلغنا أنّ النبي ﷺ بعد ذلك كان يحثّ على الصدقة وينهى عن المثلة.

هذا في الصحيح من قصّتهم، وتماؤها على الاستيفاء في صريح الصحيح، زاد الطبري: وفي ذلك نزلت هذه الآية ورواه جماعة<sup>(٢)</sup>.

الرابع: أن هذه الآية نزلت معاتباً للنبي ﷺ في شأن العُرنين؛ قاله الليث.

الخامس: قال قتادة: هي ناسخة لما فعل في العُرنين.

**المسألة الثالثة: في تحقيق ذلك:** لو ثبت أن هذه الآية نزلت في شأن عُكْل أو عُرينة لكان عَرَضاً ثابتاً، ونصاً صريحاً. واختار الطبري أنها نزلت في يهود، ودخل تحتها كلّ ذمي وملي. وهذا ما لم يصح، فإنه لم يبلغنا أنّ أحداً من اليهود حارب، ولا أنه جُوزي بهذا الجزاء. ومن قال: إنها نزلت في المشركين أقرب إلى الصواب؛ لأنّ عكلاً وعُرينة ارتدّوا وقتلوا وأفسدوا، ولكن يبعد؛ لأنّ الكفار لا يختلف حكمهم في زوال العقوبة عنهم بالتوبة بعد القدرة، كما يسقط قبلها، وقد قيل للكفار: ﴿لَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾<sup>(٣)</sup>. وقال في المحاربين: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرَأُوا عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٤)</sup>. وكذلك المرتدّ يقتل بالردة دون المحاربة، وفي الآية النفي لمن لم يتب قبل القدرة، والمرتد لا ينفي، وفيها قطع اليد والرجل، والمرتد لا تقطع له يد ولا رجل؛ فثبت أنها لا يراد بها المشركون ولا المرتدون.

فإن قيل: وكيف يصح أن يقال إنها في شأن العُرنين أقوى؛ ولا يمكن أن يحكم فيهم بحكم العُرنين من سَمَل الأعين، وقطع الأيدي. قلنا: ذلك ممكن؛ لأن الحربي إذا قطع الأيدي وسَمَل الأعين فُعل به مثل ذلك إذا تعيّن فاعل ذلك.

فإن قيل: لم يكن هؤلاء حُرّيين، وإنما كانوا مرتدين؛ والمرتدّ يلزم استتابته، وعند إصراره على الكُفر يُقتل. قلنا: فيه روايتان: إحداهما: أنه يُستتاب، والأخرى: لا يُستتاب<sup>(٥)</sup>.

[٦٩٧] مرسل. أخرجه البيهقي ٦٩/٩ عن قتادة مرسلًا، وانظر تفسير البغوي، ٧٨٥ بتحقيقي.

(١) الذود: الإبل.

(٣) الأنفال: ٣٨.

(٤) المائدة: ٣٤.

(٥) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١٢/ ٢٦٦-٢٦٨: الفصل الثالث: أنه - أي المرتد - لا يقتل حتى يستتاب ثلاثاً، هذا قول أكثر أهل العلم، منهم: عمر وعلي وعطاء والنخعي ومالك والشافعي والأوزاعي وإسحق وأصحاب الرأي، وهو أحد قولي الشافعي، وعن أحمد رواية: أنه لا تجب استتابته ولكن تستحب، وهو القول الثاني للشافعي، وهو قول عبيد بن عمير وطاوس. وإذا ثبت وجوب الاستتابة، فمدتها ثلاثة أيام. روي ذلك عن عمر، وبه قال مالك وإسحق وأصحاب الرأي، وهو أحد قولي الشافعي، وقال في الآخر: =

وقد اختلف العلماء على القولين، ف قيل: لا يُستتاب؛ لأن النبي ﷺ قتل هؤلاء ولم يَسْتَبِهم. وقيل: يُستتاب المرتد، وهو مشهور المذهب، وإنما ترك النبي ﷺ استتابة هؤلاء لما أحدثوا من القتل والمُثْلَة والحرب؛ وإنما يستتاب المرتد الذي يرتاب فيستريب به ويرشد، ويبين له المشكل، وتجلى له الشبهة.

فإن قيل: فكيف يقال إن هذه الآية تناولت المسلمين، وقد قال: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾؛ وتلك صفة الكفار؟ قلنا: الحراية تكون بالاعتقاد الفاسد، وقد تكون بالمعصية، فيجأزى بمثلها، وقد قال تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: ذلك فيمن يستحل الربا. قلنا: نعم، وفيمن فعله، فقد اتفقت الأمة على أن من يفعل المعصية يحارب، كما لو اتفق أهل بلد على العمل بالربا، وعلى ترك الجمعة والجماعة.

**المسألة الرابعة: في تحقيق المحاربة:** وهي إشهار السلاح قَصْدُ السلب، مأخوذ من الحرب؛ وهو استلاب ما على المسلم بإظهار السلاح عليه، والمسلمون أولياء الله بقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. وقد شرح ذلك مالك شرحاً بالغاً فيما رواه ابن وهب عنه: قال ابن وهب: قال مالك: المحارب الذي يقطع السبيل وينفر بالناس في كل مكان، ويظهر الفساد في الأرض وإن لم يقتل أحداً، إذا ظهر عليه يقتل؛ وإن لم يقتل فلإمام أن يرى فيه رأيه بالقتل، أو الصُّلب، أو القُطْع، أو النفي؛ قال مالك: والمستتر في ذلك والمعلن بحرايته سواء. وإن استخفى بذلك، وظهر في الناس إذا أراد الأموال وأخاف فقطع السبيل أو قتل، فذلك إلى الإمام؛ يجتهد أي هذه الخصال شاء. وفي رواية عن ابن وهب أن ذلك إن كان قريباً وأخذ بحدثانه فليأخذ الإمام فيه بأشد<sup>(٣)</sup> العقوبة، وفي ذلك أربعة أقوال:

الأول: ما تقدّم ذكره لمالك. الثاني: أنها الزنا والسرقة والقتل؛ قاله مجاهد. الثالث: أنه المُجَاهِر بِقُطْع الطريق والمكابر بالصوصية في المصر وغيره؛ قاله الشافعي ومالك في رواية والأوزاعي. الرابع: أنه المجاهر في الطريق لا في المصر؛ قاله أبو حنيفة وعطاء.

**المسألة الخامسة: في التنقيح:** أما قول مجاهد فساقط، إلا أن يُريد به أن يفعله مجاهرة مغالبة، فإن ذلك أفحش في الحراية. قال القاضي رضي الله عنه: ولقد كنت أيام تولية القضاء قد رفع إلي قوم خرجوا محاربين إلى رُفْقَة، فأخذوا منهم امرأة مغالبة على نفسها من زوجها ومن جملة المسلمين معه فيها فاحتملوها، ثم جد فيهم الطلب فأخذوا وجيء بهم، فسألت من كان ابتلاني اللّه به من المفتين، فقالوا: ليسوا مُحاربين؛ لأن الحراية إنما تكون في الأموال لا في الفروج. فقلت لهم: إنا لله وإنا إليه

= إن تاب في الحال، وإلا قتل مكانه، وهو قول ابن المنذر. ويقتل بالسيف لأنه آلة القتل، ولا يحرق بالنار اهـ ملخصاً.

(٢) يونس: ٦٢ - ٦٣.

(١) البقرة: ١٩٧.

(٣) في نسخة «بأيسر».

راجعون! ألم تعلموا أنَّ الحُرابة في الفروج أفحشُ منها في الأموال، وأنَّ الناس كلهم ليرضون أن تذهب أموالهم وتُخرب<sup>(١)</sup> من بين أيديهم ولا يُحرب المَرْء من زوجته وبنته، ولو كان فوق ما قال الله عقوبة لكانت لمن يَسلب الفروج، وحسبكم من بلاء صُخبة الجهال، وخصوصاً في الفُتيا والقضاء.

وأما قول مَنْ قال: إنه سواء في المِضر والبيداء فإنه أخذ بمطلق القرآن. وأما من فَرَّق فإنه رأى أنَّ الحُرابة في البيداء أفحشُ منها في المِضر لعدم العَوث في البيداء وإمكانه في المِضر. والذي نختاره أنَّ الحُرابة عامة في المِضر والقَفْر، وإن كان بعضها أفحش من بعض، ولكن اسم الحُرابة يتناولها ومعنى الحُرابة موجود فيها، ولو خرج بَعْصاً مَنْ في المِضر لَقُتل بالسيف ويؤخذ فيه بأشد ذلك لا بأيسره؛ فإنه سلب غيلة، وفعلُ الغيلة أقبح من فعل الظاهرة، ولذلك دخل العفو في قتل المجاهرة، فكان قصاصاً، ولم يدخل في قتل الغيلة، وكان حذاً؛ فتحرر أن قطع السبيل موجب للقتل في أصح أقوالنا خلافاً للشافعي وغيره.

فإن قيل: هذا لا يوجبُ إجراء الباغي بالفساد في الأرض خاصة مَجْرَى الذي يضمُّ إليه القتل. وأخذ المال، لعظيم الزيادة من أحدهما على الآخر.

والذي يدلُّ على عدم التسوية بينهما أنَّ الذي يضمُّ إلى السعي بالفساد في الأرض القتل وأخذ المال يجب القتل عليه، ولا يجوز إسقاطه عنه، والذي ينفرد بالسعي<sup>(٢)</sup> في إخافة السبيل خاصة يجوز تركُ قتلِه؛ يؤكده أنَّ المحارب إذا قتل قوبل بالقتل، وإذا أخذ المال قطعَتْ يده لأخذه المال، ورجله لإخافته السبيل، وهذه عمدة الشافعية علينا، وخصوصاً أهل خراسان منهم، وهي باطلة لا يقولها ميتدىء. أما قولهم: كيف يسوَّى بين مَنْ أخاف السبيل وقتل، وبين مَنْ أخاف السبيل ولم يقتل، وقد وجدت منه الزيادة العظمى، وهي القتل؟

قلنا: وما الذي يمنع من استواء الجريمتين في العقوبة وإن كانت إحداها أفحش من الأخرى؟ ولم أحلُّم ذلك؟ أعقلاً فعلتم ذلك أم شرعاً؟ أما العقل فلا مجال له في هذا، وإن عولتم على الشرع فأين الشرع؟ بل قد شاهدنا ذلك في الشرع؛ فإنَّ عقوبة القاتل كعقوبة الكافر، وإحداها أفحش.

وأما قوله: لو استوى حكمهما لم يَجْزُ إسقاط القتل عن مَنْ أخاف السبيل ولم يقتل، كما لم يَجْزُ إسقاطه عن مَنْ أخاف وقتل.

قلنا: هذه غفلة منكم؛ فإن الذي يُخيف ويقتل أجمعت الأمة على تعيُّن القتل عليه، فلم يَجْزُ مخالفته. أما إذا أخاف ولم يقتل فهي مسألة مختلفٌ فيها ومحلُّ اجتihad، فمن آذاه اجتهداه إلى القتل حكم به، ومن آذاه اجتهداه إلى إسقاطه أسقطه؛ ولهذه النكتة قال مالك: وليستشر ليعلم الحقيقة من الإجماع والخلاف وطرق الاجتihad لئلا يقدم على جهالة كما أقدمتم.

وأما قولهم: إنَّ القتل يقابلُ القتل، وقطعُ اليد يقابلُ السرقة، وقطعُ الرجل يقابلُ المال، فهو

(٢) في نسخة «البيغي».

(١) أي تُسلب.

تحكم منهم ومَزَجَ للقصاص والسرقة بالحراية، وهو حكمٌ منفردٌ بنفسه خارج عن جميع حدود الشريعة لفُخْشه وقُبْح أمره.

المسألة السادسة: قوله تعالى: ﴿أَنْ يُقْتَلُوا أَوْ يَصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ﴾: فيها قولان:

الأول: أنها على التخيير؛ قاله سعيد بن المسيب، ومجاهد، وعطاء، وإبراهيم.

الثاني: أنها على التفصيل.

واختلفوا في كيفية التفصيل على سبعة أقوال<sup>(١)</sup>:

الأول: أن المعنى أن يقتلوا إن قتلوا. أو يصلبوا إن قُتلوا وأخذوا المال. أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف إن أخذوا المال، أو ينفوا من الأرض إن أخافوا السبيل؛ قاله ابن عباس والحسن وقتادة والشافعي وجماعة.

الثاني: المعنى إن حارب فقتل وأخذ المال قُطِعَتْ يده ورجله من خلاف، وقتل وصلب، فإن قتل ولم يأخذ مالاً قُتِل، وإن أخذ المال ولم يقتل قُطِعَتْ يده ورجله من خلاف، وإذا لم يقتل ولم يأخذ مالاً نفى، وهذا يقارب الأول، إلا في الجمع بين قطع الأيدي والأرجل والقتل والصلب.

الثالث: أنه إن قُتِل وأخذ المال وقطع الطريق يخير فيه الإمام إن شاء قُطِع يده ورجله من خلاف وصلبه، وإن شاء صلبه ولم يقطع يده ورجله، وإن شاء قتله ولم يقطع رجله ويده ولم يصلبه، فإن أخذ بالأول فقتل قطع من خلاف، وإن لم يأخذ بالأول غُزِب ونُفِيَ من الأرض.

الرابع: قال الحسن مثله، إلا في الآخر؛ فإنه قال: يؤدَّب ويسجن حتى يموت.

الخامس: قال أبو يوسف، ومحمد بن الحسن: إن اقتصروا على القتل قُتلوا، وإن اقتصروا على أخذ المال قطعوا من خلاف، وإن أخذوا المال وقُتلوا فإن أبا حنيفة قال: يخير فيهم بأربع جهات: قتل، صلب، قطع وقتل، قطع وصلب، وهذا نحو ما تقدم، وهذا سادس.

السابع: قال ابن المسيب ومالك في إحدى روايته بتخيير الإمام بمجرد الخروج، أما من قال:

(١) فائدة: قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١٢ / ٤٧٥ - ٤٧٦ مسألة: «فمن قتل منهم وأخذ المال، قُتِل وإن عفا صاحبُ المال، وصلب حتى يُشتهر، ودفع إلى أهله، ومن قتل منهم ولم يأخذ المال قُتِل ولم يصلب، وإن أخذ المال ولم يقتل قطع يده اليمنى ورجله اليسرى، في مقام واحد، ثم حُيِمَا وخُلِّي». قال الإمام الموفق في شرحه: روينا نحو هذا عن ابن عباس، وبه قال قتادة وأبو مجلز وحَمَاد والليث والشافعي وإسحق. وعن أحمد: أنه إذا قتل وأخذ المال قتل وقطع، كما لو زنى وسرق، وذهبت طائفة إلى أن الإمام مخير فيهم بين القتل والصلب، والقطع والنفي، لأن «أو» تقتضي التخيير، وهذا قول ابن المسيب وعطاء ومجاهد والحسن والضحاك والنخعي وأبي الزناد وأبي ثور ودادود، وقال أصحاب الرأي: إن قُتِل قُتِل، وإن أخذ المال قُطِع، وإن قتل وأخذ المال فالإمام مُخَيَّر بين قتله وصلبه، وبين قتله وقطعه، وبين أن يجمع له ذلك كله، لأنه وجد منه ما يوجب القتل والقطع أهد ملخصاً. وانظر «تفسير القرطبي» ٦ / ١٥٠ - ١٥١.

لأن (أو) على التخيير فهو أصلها وموردها في كتاب الله تعالى .

وأما من قال : إنها للتفصيل فهو اختيار الطبري ، وقال : هذا كما لو قال : إن جزاء المؤمنين إذا دخلوا الجنة أن ترفع منازلهم أو يكونوا مع الأنبياء في منازلهم ، وليس المراد حلول المؤمنين معهم في مرتبة واحدة ، وهذا الذي قاله الطبري لا يكفي إلا بدليل .

[٦٩٨] ومعولهم قول النبي ﷺ : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث : رجل زنى بعد إحصان ، أو كفر بعد إيمان ، أو قتل نفساً بغير نفس » . فمن لم يقتل كيف يقتل ؟

قالوا : وأما قولكم إنها على التخيير فإن التخيير يبدأ بالأخف ، ثم ينتقل فيه إلى الأثقل ؛ وما هنا بدأ بالأثقل ، ثم انتقل إلى الأخف ؛ فدل على أنه قرر ترتيب الجزاء على الأفعال ، فترتب عليه بالمعنى ، فمن قتل قُتل ، فإن زاد وأخذ المال صُلب ؛ فإن الفعل جاء أفحش ؛ فإن أخذ المال وحده قطع من خلاف ، وإن أخاف نفى .

الجواب : الآية نص في التخيير ، وصرفها إلى التعقيب والتفصيل تحكم على الآية وتخصيص لها ، وما تعلقوا منه بالحديث لا يصح ، لأنهم قالوا : يقتل الرذء ولم يقتل : وقد جاء القتل بأكثر من عشرة أشياء ، منها متفق عليها ومنها يختلف فيها ، فلا تعلق بهذا الحديث لأحد . وتحرير الجواب القطع لتشغيهم أن الله تعالى رتب التخيير على المحاربة والفساد ، وقد بيئنا أن الفساد وحده موجب للقتل ومع المحاربة أشد .

المسألة السابعة : قوله تعالى : ﴿ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ : فيه أربعة أقوال :

الأول : يسجن ؛ قاله أبو حنيفة ، وأهل الكوفة ، وهو مشهور مذهب مالك في غير بلد الجنائية .  
الثاني : يُنفى إلى بلد الشرك ؛ قاله أنس ، والشافعي ، والزهري ، وقتادة ، وغيرهم .  
الثالث : يخرجون من مدينة إلى مدينة أبداً ؛ قاله ابن جبير وعمر بن عبد العزيز .  
الرابع : يُطلبون بالحدود أبداً فيهربون منها ؛ قاله ابن عباس ، والزهري ، وقتادة ، ومالك .  
والحق أن يسجن ، فيكون السجن له نفياً من الأرض ، وأما نفيه إلى بلد الشرك فعون له على الفتك . وأما نفيه من بلد إلى بلد فشغل لا يدان به لأحد ، وربما فرَّ فقطع الطريق ثانية .  
وأما قول من قال : يُطلب أبداً وهو يهرب من الحد فليس بشيء ؛ فإن هذا ليس بجزاء ، وإنما هو محاولة طلب الجزاء .

المسألة الثامنة : قوله تعالى : ﴿ أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ ﴾ : قال الشافعي : إذا أخذ في الحاربة نصاباً . قلنا : أنصف من نفسك أبا عبد الله ووفَّ شيعتك حقه لله . إن ربنا تبارك وتعالى قال : ﴿ وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴾ <sup>(١)</sup> فاقضى هذا قطعه في حقه . وقال في المحاربة : ﴿ إِمَّا جَزَاؤُا الَّذِيْنَ

[٦٩٨] صحيح . وقد مضى تخريجه .

يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴿١﴾: فاقترضى بذلك توفية الجزاء لهم على المحاربة عن حقه، فبين النبي ﷺ في السارق أن قطعه في نصاب وهو رُبُع دينار<sup>(١)</sup>، وبقيت المحاربة على عمومها. فإن أردت أن ترد المحاربة إلى السرقة كنت ملحقاً بالأعلى بالأدنى وخافضاً للأرفع إلى الأسفل، وذلك عكس القياس. وكيف يصح أن يقاس المحارب - وهو يطلب النفس إن وقى المال بها - على السارق وهو يطلب خطف المال، فإن شعر به فرّ، حتى إن السارق إذا دخل بالسلح يطلب المال، فإن منع منه أو صيخ عليه وحارب عليه، فهو محارب يُحكم عليه بحكم المحارب.

قال القاضي: وكنت في أيام حكمي بين الناس إذا جاءني أحد بسارق وقد دخل الدار بسكين، يسحبه على قلب صاحب الدار وهو نائم، وأصحابه يأخذون مال الرجل حكمتُ فيهم بحكم المحاربين؛ فافهموا هذا من أصل الدين، وارتفعوا إلى يقاع العلم عن حضيض الجاهلين. والمسكت للشافعي أنه لم يعتبر الجزز، فلو كان المحارب ملحقاً بالسارق لما كان ذلك إلا على جزز. وتحريره أن يقول: أحد شرطى السرقة فلا يعتبر في المحارب كالجزز والتعليل النصاب.

**المسألة التاسعة:** إذا صلب الإمام المحارب فإنه يصلبه حياً: وقال، الشافعي: يصلبه ميتاً ثلاثة أيام؛ لأن الله تعالى قال: ﴿يَقْتُلُوا أَوْ يَكْبِتُوا﴾، فبدأ بالقتل.

قلنا: نعم القتل مذكور أولاً، ولكن بقي أنا إذا جمعنا بينهما كيف يكون الحكم ها هنا هو الخلاف. والصلب حياً أصح؛ لأنه أنكى وأفضح، وهو مقتضى معنى الرزع الأصلح.

**المسألة العاشرة:** لا خلاف في أن الحراة يُقتل فيها من قتل، وإن لم يكن المقتول مكافئاً للقاتل. وللشافعي قولان: منهما أنه تُعتبر المكافأة في الدماء لأنه قتل، فاعتبرت فيه المكافأة كالقصاص. وهذا ضعيف؛ لأن القتل ها هنا ليس على مجرد القتل، وإنما هو على الفساد العام، من التخويف وسلب المال، فإن انضافت إليه إراقة الدم فحش، ولأجل هذا لا يُراعى مال مسلم من كافر.

**المسألة الحادية عشرة:** إذا خرج المحاربون فاقتتلوا مع القافلة فقتل بعض المحاربين، ولم يقتل بعض، قُتل الجميع. وقال الشافعي: لا يُقتل إلا من قتل. وهذا مبني على تخيير الإمام وتفصيل الأحكام؛ وقد تقدّم. ويعضد هذا أن من حضر الواقعة شركاء في الغنيمة، وإن لم يقتل جميعهم. وقد اتفق معنا على قتل الرذء وهو الطالع، فالمحارب أولى.

**المسألة الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ﴾: فيه خمسة أقوال:

الأول: إلا الذين تابوا من أهل الكفر؛ قاله ابن عباس، ومجاهد، وقتادة. الثاني: إلا الذين تابوا وقد حاربوا بأرض الشرك. الثالث: إلا المؤمنين الذين تابوا من قبل أن تقدرُوا عليهم. الرابع: إلا الذين تابوا في حقوق الله؛ قاله الشافعي ومالك؛ إلا أن مالكا قال: وفي حقوق آدميين، إلا أن يكون

(١) يأتي بعد قليل في بحث السرقة.



بيده مال يعرف، أو يقوم ولي يطلب دمه فله أخذه والقصاص منه<sup>(١)</sup>. الخامس: قال الليث بن سعد: لا يُطلب بشيء لا من حقوق الله ولا من حقوق الآدميين.

أما قول من قال: إن الآية في المشركين فهو الذي يقول إن قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا﴾ عائد عليهم. وقد بينا ضعفه. وأما من قال: إنه أراد إلا الذين تابوا ممن هو بأرض الشرك فهو تخصيص طريف، وله وجه طريف؛ وهو أن قوله: ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ﴾ يُعْطِي أنهم بغير أرض أهل الإسلام؛ ولكن كل مَنْ هو في دار الإسلام تأخذه الأحكام وتستولي عليه القدرة، وهذا إذا تبينته لم يصح تنزيهه؛ فإن الذي يقدر عليه هو الذي يكون بين المسلمين، فأما الذي خرج إلى الجبل، وتوسط البيداء في مَنَعَةٍ فلا تتفق القدرة عليه إلا بجَرٍّ جيش ويُفِير قوم؛ فلا يقال: إنا قادرون عليه. وأما من قال: أراد به المؤمنين، فيرجع إلى الرابع والخامس. قلنا: إنا نقول هو على عمومته في الحقوق كلها أو في بعضها. فأما من قال: إنه على عمومته في الحقوق كلها فقد علمنا بطلان ذلك بما قام من الدليل على أن حقوق الآدميين لا يغفرها الباري سبحانه إلا بمغفرة صاحبها، ولا يُسقطها إلا بإسقاطه.

فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾<sup>(٢)</sup>. فكانت هذه المغفرة عامة في كل حق. قلنا: هذه مغفرة عامة بلا خلاف للمصلحة في التحريض لأهل الكفر على الدخول في الإسلام؛ فأما من التزم حُكْم الإسلام فلا يُسقط عنه حقوق المسلمين إلا أربابها. [٦٩٩] وقد قال النبي ﷺ في الشهادة: «إنها تكفر كل خطيئة إلا الدين».

وأما من قال: إن حكمها أنها تكفر حقوق الله تعالى فهو صحيح لقوله تعالى: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ رَحِيمٌ﴾. وأما من قال في حقوق الآدميين: إن الإمام لا يتولى طلبها، وإنما يطلبها أربابها - وهو مذهب مالك - فصحيح؛ لأن الإمام ليس بوكيل لمعيّنين من الناس في حقوقهم المعينة، وإنما هو نائبهم في حقوقهم المُجْمَلَةِ المُنْهَمَةِ التي ليست بمعينة. وأما إن عرفنا بيده مالاً لأحد أخذه في

[٦٩٩] ضعيف جداً. أخرجه ابن عدي في «الكامل» ٣٨٤/١ من حديث أنس، وأعله بابان بن أبي عياش، ونقل عن الفلاس قوله: متروك. وللحديث تمة تدل على نكارتة.

(١) جاء في «المغني» ٤٨٣/١٢: مسألة «فإن تابوا من قبل أن يُقدر عليهم، سقطت عنهم حدود الله تعالى، وأخذوا بحقوق الآدميين، من الأنفس والجراح والأموال، إلا أن يعفى لهم عنها».

قال الإمام الموفق: لا نعلم على هذا خلافاً بين أهل العلم، وبه قال مالك والشافعي وأصحاب الرأي وأبو ثور، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا...﴾ فعلى هذا يسقط عنهم تحتم القتل والصلب والقطع والنفي، ويبقى عليهم القصاص في النفس والجراح، وغرامة المال والدية لما لا قصاص فيه، فأما إن تاب بعد القدرة عليه لا يسقط عنه شيء من حدود الله تعالى.

فصل: وإن فعل المحارب ما يوجب حداً لا يختص المحاربة: كالزنى، والقذف، وشرب الخمر، والسرقة، فذكر القاضي أنها تسقط بالتوبة، لأنها حدود الله تعالى، إلا حد القذف، لأنه حق آدمي، ويحتمل أن لا تسقط اهـ ملخصاً.

(٢) الأنفال: ٣٨.

الحرابة فلا تُبقية في يده لأنه غصب، ونحن نشاهده، والإقرارُ على المنكر لا يجوز، فيكون بيد صاحبه المسلم حتى يأخذه مالكة من يد صاحبه وأخيه الذي يوقفه الإمام عنده.

**الآية الثالثة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الآية: ٣٨]. فيها تسع وعشرون مسألة:

**المسألة الأولى:** في شرح حقيقة السرقة: وهي أخذ المال على خفية من الأعين، وقد بينا ذلك في مسألة قَطْعِ التَّبَاشِ من مسائل الخلاف، فليُنظَرِ هنالك في كتبه. وقد قال محمد بن يزيد<sup>(١)</sup>: السارقُ هو المعلن والمختفي. وقال ثعلب: هو المختفي، والمعلن عادٍ. وبه نقول، وقد بيناه في «الملجئة».

**المسألة الثانية:** الألف واللام من السارق والسارقة بينا معناهما في الرسالة الملجئة. وقلنا: إن الألف واللام يجتمعان في الاسم ويردان عليه للتخصيص وللتعيين، وكلاهما تعريفٌ بمنكُورٍ على مَرَاتِبٍ؛ فَإِنَّ دَخَلَ لتخصيص الجنس فمن فوائدها صلاحية الاسم للابتداء له، كقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾. و ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

وإن دخلت للتعيين ففوائده مقررّة هنالك، وهي إذا اقتضت تخصيص الجنس أفادت التعميم فيه بحكم حَضَرِها له عن غيره إذا كان الخبرُ عنها والمتعلّقُ بها صالحاً في رِبْطِهِ بها دون ما سِوَاهَا، وهذا معلومٌ لغة. وقد أنكره أهلُ الوقف في هذا الباب وغيره كما أنكروا جميعَ الأوامر والنواهي، وقد بيناه عليهم في التلخيص. وإذا ثبت هذا فقوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ - عامٌ في كل سارقٍ وسارقة، وهي:

**المسألة الثالثة:** ردّاً على مَنْ يرى أنه من الألفاظ المجملة، وذلك مَنْ لم يفهم المجمل، ولا العام؛ فإن السرقة إذا كانت معروفة لغة - إذ ليست لفظة شرعية باتفاق - ربطت بالألف واللام تخصيصاً، وعلق عليها الخبر بالحكم رِبْطاً، فقد أفادت المقصود، وجرت على الاسترسال والعموم، إلّا فيما خَصَّهُ الدليل، وكذلك يروى عن ابن مسعود أنه قرأها: «والسارقون والسارقات»؛ لبيّن إرادة العموم. والذي يقطع لك بصحة إرادة العموم أنه لا يخلو أن يريد به المعنى، وذلك محال؛ لأنه لم يتقدم فيه شيء من ذلك، فلم يَتَقَيَّ إلا أنه لِحَضَرِ الجنس، وهو العموم.

**المسألة الرابعة:** قرأها ابنُ مسعود: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ بالنصب، وروي عن عيسى بن عمر مثله. قال سيبويه: هي أقوى؛ لأنَّ الوجّه في الأمر والنهي في هذا النصب؛ لأن حدّ الكلام بقَدَمِ الفعل، وهو فيه أوجب، وإنما قلت زيدا أضربه، واضربه مشغوله، لأن الأمر والنهي لا يكونان إلا بالفعل، فلا بُدَّ من الإضمار، وإن لم يظهر.

(١) هو المبرّد صاحب الكامل.

(٢) النور: ٢.

قال القاضي: أصل الباب قد أحكمناه في «الملجئة»، ونخبته أن كل فعل لا بد له من فاعل ومفعول، فإذا أخبرت بهم أو عنهم خبراً غريباً كان على ست صيغ:  
الأولى: ضرب زيدَ عمراً. الثانية: زيدَ ضربَ عمراً. الثالث: عمراً ضربَ زيدَ. الرابعة: ضربَ عمراً زيدَ. الخامسة: زيدَ عمراً ضربَ. السادسة: عمراً زيدَ ضربَ.

فالخامسة والسادسة نُظِمَ مُهْمَلٌ لا معنى له في العربية، وجاء من هذا جواز تقديم المفعول، كما جاز تقدّم الفاعل، بيد أنه إذا قدمت المفعول بقي بحاله إعراباً، فإذا قدمت الفاعل خرج عن ذلك الحدّ في الإعراب، وبقي المعنى المخبر عنه، وحدث في ترتيب الخبر ما أوجب تغيير الإعراب، وهو المعنى الذي يسمّى الابتداء، ثم يدخل على هذا الباب الأدوات التي وُضعت لترتيب المعاني وهي كثيرة أو المقاصد وهي أضلّ في التغيير، ومنها وُضِع الأمر موضع الخبر، تقول: اضرب زيداً.

ولما كان الأمر استدعاءً إيقاع الفعل بالمفعول، ولم يكن بعد هنالك فاعل سقط في إسناد الفعل، وثبت في تعلّق الخطاب به وارتباطه، وتكون له صيغتان: إحداهما هذه. والثانية زيداً اضرب، كما كان في الخبر؛ ولا يتصورُ صيغة ثالثة، فلما جاز تقديمه مفعولاً كان ظاهرُ أمره ألا يأتي إلا منصوباً على حكم تقدير المفعول، ولكن رفعه لأنّ الفعل لم يقع عليه بعد، وإنما يطلب وقوعه به فيخبر عنه، ثم يقتضي الفعل فيه، فإن اقتضى ولم يخبر لم يكن إلا منصوباً، وإن أخبر ولم يقتض لم يكن إلا مرفوعاً، فهما إعرابان لمعنيين، فلم يكن أحدهما أقوى من الآخر.

**تتميم:** فإذا ثبت هذا فقلت: زيد فاضربه فإن نصبته فعلى تقدير فعل، وإن رفعته فعلى تقدير الابتداء، ويترتب على قصْدِ المخبر، ويكون تقديره مع النصب اضرب زيداً فاضربه، فأما إذا طال الكلامُ فقلت: زيداً فاقطع يده كان النصبُ أقوى؛ لأنّ الكلامَ يطول فيقبح الإضمار فيه لطوله. وهذا قالب سيبويه أفرغنا عليه.

وأقول: إن الكلام إذا كان فيه معنى الجزاء، أو كانت الفاء فيه منزلةً على تقدير جوابه فإنّ الرفع فيه أعلى؛ لأنّ الابتداء يكون له، فلا يبقى لتقدير المفعول إلا وَجْهٌ بعيد؛ فهذا منتهى القول على الاختصاص. والله عزّ وجلّ أعلم.

**المسألة الخامسة:** قد بينّا أنّ هذه الآية عامة، لا طريق للإجمال إليها، فالسرقة تتعلق بخمسة معان: فعل هو سرقة، وسارق، ومسروق مطلق، ومسروق منه، ومسروق فيه. فهذه خمسة متعلقات يتناول الجميع عمومها إلا ما خَصّه الدليل. أما السرقة فقد تقدم ذكرها. وأما السارق، وهي:

**المسألة السادسة:** فهو فاعل من السرقة، وهو كلٌّ مَنْ أخذ شيئاً على طريق الاختفاء عن الأعين؛ لكن الشريعة شرطت فيه ستة معان: العقل؛ لأنّ من لا يعقل لا يخاطب عقلاً. والبلوغ؛ لأن من لم يبلغ لا يتوجه إليه الخطابُ شرعاً. وبلوغ الدعوة؛ لأنّ مَنْ كان حديث عهدٍ بالإسلام ولم يُثَافِن<sup>(١)</sup>

(١) يثافن: يلازم.

حتى يعرف الأحكام، وادعى الجهل فيما أتى من السرقة والزنا وظهر صدقه لم تجب عليه عقوبة، كالأب في مال ابنه، لما قدمناه من قوله ﷺ:

[٧٠٠] «إن من أطيب ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه».

ولذلك قلنا: إذا وطىء أمة ابنه لا حد عليه للشبهة التي له فيها، والحدود تسقط بالشبهات، فهذا الأب وإن كان جاء بصورة السرقة في أخذ المال خفية فإن له فيه سلطان الأبوة وتبسط الاستيلاء، فانتصب ذلك شبهة في ذرة ما يتدرى بالشبهات.

وأما متعلق المسروق، وهي:

**المسألة السابعة:** فهو كل مال تمتد إليه الأطماع، ويصلح عادة وشرعاً للانتفاع به، فإن منع منه الشرع لم ينفع تعلق الطماعية فيه، ولا يتصور الانتفاع منه، كالخمر والخنزير مثلاً.

وقد كان ظاهر الآية يقتضي قطع سارق القليل والكثير؛ لإطلاق الاسم عليه وتصور المعنى فيه. وقد قال به قوم منهم ابن الزبير، فإنه يزوي أنه قطع في درهم. ولو صح ذلك عنه لم يلتفت إليه؛ لأنه كان ذا شواذ، ولا يستريب اللبيب، بل يقطع المنصف أن سرقة التافه لغو، وسرقة الكثير قدر أو صفة محسوب، والعقل لا يهتدي إلى الفصل فيه بحد تقف المعرفة عنده، فتولى الشرع تحديده بربع دينار.

[٧٠١] وفي الصحيح، عن عائشة: «ما طال علي ولا نسيث: القطع في ربع دينار فصاعداً».

وهذا نص.

وقال أبو حنيفة: لا قطع في أقل من عشرة دراهم، وزوى أصحابه في ذلك حديثاً<sup>(١)</sup> قد بينا ضعفه في مسائل الخلاف وشرح الحديث. فإن قيل: قد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال:

[٧٠٢] «لعن الله السارق يسرق الخبل فتقطع يده ويسرق البيضة فتقطع يده».

-----  
[٧٠٠] تقدم تخريجه، وهو صحيح.

[٧٠١] صحيح. أخرجه مالك ٨٣٢/٢ عن عائشة به، وإسناده على شرطهما. وهو مشعر برفعه، وقد جاء مرفوعاً من وجوه متعددة من حديث عائشة أخرجه البخاري ٦٧٩٠ ومسلم ١٦٨٤ وأبو داود ٤٣٨٣ و ٤٣٨٣ والترمذي ١٤٤٥ والنسائي ٧٩/٨ وابن حبان ٤٤٥٥ والبخاري ٧٨٩ بترقيمي - «لا تقطع اليد إلا في ربع دينار فما فوقه» إحدى روايات مسلم وغيره، وورد بالفاظ أخرى والمعنى متحد.

[٧٠٢] صحيح. أخرجه البخاري ٦٧٨٣ ومسلم ٦٧٩٩ ومسلم ١٦٨٧ والنسائي ٦٥/٨ وابن ماجه ٢٥٨٣ وابن حبان ٥٧٤٨ وأحمد ٢٥٣/٢ والبيهقي ٢٥٣/٨ والبخاري ٧٩١ - بتحقيقي - كلهم من حديث أبي هريرة.

(١) مراد المصنف ما أخرجه النسائي ٨/ ٨٣ - ٤٩٦٢ من حديث أيمن مرفوعاً «لا تقطع اليد إلا في ثمن المجن، وثمنه يومئذ دينار» وفي رواية «عشرة دراهم» وهو حديث ضعيف، أيمن لم تثبت صحبته، وإن ثبت يكون منقطعاً، بينه وبين مجاهد وعطاء. راجع مزيد الكلام على هذا الحديث واختلاف ألفاظه، «نصب الراية» ٣/ ٣٥٥ - ٣٥٩ و «فتح القدير» لابن الهمام ٥/ ٣٤٣ - ٣٤٥ فقد استوفيت الكلام عليه هناك، والله الموفق، وأياً كان فهو خبر واه، وهو مردود بأحاديث صحاح منها حديث عائشة المتقدم، وهو متفق عليه.

قلنا: هذا خرج مخرج التحذير بالقليل عن الكثير، كما جاء في معرض الترغيب بالقليل عن الكثير في قوله ﷺ:

[٧٠٣] «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا وَلَوْ مِثْلَ مَفْخَصِ قَطَا<sup>(١)</sup> بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ».

وقيل: إن هذا مجاز من وَجْهِ آخَر؛ وذلك أنه إذا ظفر بسرقة القليل سرق الكثير فَقُطِعَتْ يَدُهُ؛ فبهذا تنتظم الأحاديث، ويجتمع المعنى والنص في نظام الصواب.

**المسألة الثامنة:** ومنه كُلُّ مَالٍ يُسْرَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ مِنَ الْأَطْعَمَةِ وَالْفَوَاكِهِ؛ لِأَنَّهُ يَبَاعُ وَيَبْتَاعُ وَتَمْتَدُّ إِلَيْهِ الْأَطْعَامُ، وَتَبْذُلُ فِيهِ نَفَائِسُ الْأَمْوَالِ. وشبهة أَبِي حَنِيفَةَ مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ مِنَ التَّغْيِيرِ وَالْفَسَادِ، وَلَوْ اعْتُبِرَ ذَلِكَ فِيهِ لَمَا لَزِمَ الضَّمَانُ لِمَتْلَفِهِ.

**المسألة التاسعة:** ومنه كُلُّ مَا كَانَ أَصْلُهُ عَلَى الْإِبَاحَةِ؛ كَجَوَاهِرِ الْأَرْضِ وَمَعَادِنِهَا، وَشَبْهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَبَاحَ الْأَصْلِ، ثُمَّ طَرَأَ عَلَيْهِ الْمِلْكُ، فَتَنْتَصَبُ إِبَاحَةُ أَصْلِهِ شَبْهَةً فِي إِسْقَاطِ الْقَطْعِ بِسِرْقَتِهِ.

قلنا: لَا تَضُرُّ إِبَاحَةُ مُتَقَدِّمَةِ إِذَا طَرَأَ التَّحْرِيمُ، كَالْجَارِيَةِ الْمَشْرُوكَةِ بَيْنَ قَوْمٍ، فَإِنَّ وَطْأَهَا حَرَامٌ يُوجِبُ الْحَدَّ عِنْدَ خُلُوصِهَا لِأَحَدِهِمْ، وَلَا تُوجِبُ الْإِبَاحَةَ الْمُتَقَدِّمَةَ شَبْهَةً.

[٧٠٤] وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا قَطْعَ فِي ثَمَرٍ وَلَا كَثْرٍ، إِلَّا مَا أَوَاهُ الْجَرِينُ». رواه النسائي وأبو داود.

[٧٠٥] وَاِنْفَرَدَ النَّسَائِيُّ: «وَلَا فِي حَرِيسَةِ جَبَلٍ إِلَّا فِيمَا أَوَاهُ الْمَرَاخُ».

[٧٠٣] جيد. أخرجه الطيالسي ٤٦١ وابن أبي شيبة ٣٠٩/١ والبخاري ٤٨٥/١ وابن حبان ١٦١٠ والقضاعي ٤٧٩ والبيهقي ٤٣٧ من حديث أبي ذر، وإسناده على شرطيهما، وفي الباب أحاديث، وانظر تفسير القرطبي ٢٠٧٧ بتخريجي، والله الموفق.

[٧٠٤] هو منتزع من حديثين، الأول: أخرجه أبو داود ٤٣٨٨ و ٤٣٨٩ والترمذي ١٤٤٩ والنسائي ٨٧/٨ وابن ماجه ٢٥٨٣ والشافعي ٨٤/٢ والحميدي ٤٠٧ والدارمي ١٧٤/٢ وابن الجارود ٨٢٦ وابن حبان ٤٤٦٦ والطحاوي ١٧٢/٣ من حديث رافع بن خديج، وهو حديث صحيح، وله قصة، والمرفوع منه «لا قطع في ثمر ولا كثر». وأما الثاني، فقد ورد في أثناء حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أخرجه أبو داود ١٧١٠ و ٤٣٩٠ والترمذي ١٢٨٩ والنسائي ٨٥/٨ وابن ماجه ٢٥٩٦ والحاكم ٣٨١/٤ وابن الجارود ٨٢٧ وأحمد ٢/٢٨٦- ٢٠٣ والطحاوي في «المعاني» ١٧٣/٣. وإسناده حسن للاختلاف المعروف في عمرو عن آبائه، والإسناد إلى عمرو صحيح لمجيئه من طرق، وانظر تفصيل ذلك في «نصب الراية» ٣/٣٦٢ و «فتح القدير» ٥/٣٥٣ بتحقيقي، والله الموفق.

[٧٠٥] حسن. أخرجه النسائي ٨٥/٨ والبيهقي ٨٦/٨ من طريق عبيد الله بن خنيس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، سئل رسول الله ﷺ في كم تقطع اليد؟ قال: لَا تَقْطَعُ الْيَدَ فِي ثَمَرٍ مَعْلَقٍ، فَإِذَا ضَمَهُ الْجَرِينُ قَطَعْتَ فِي ثَمَنِ الْمَجْنِ، وَلَا قَطْعَ فِي حَرِيسَةِ الْجَبَلِ، فَإِذَا أَرَى الْمَرَاخَ قَطَعْتَ فِي ثَمَنِ الْمَجْنِ وإسناده حسن، رجاله ثقات. وله شاهد مرسل، أخرجه مالك ٨٣١/٢، وفي الباب أحاديث: راجع «تفسير البغوي» ٧٩٢ بتحقيقي، والله الموفق.

**المسألة العاشرة:** ومنه ما إذا سرق حرّاً صغيراً. قال مالك: عليه القَطْع. وقيل: لا قَطْع عليه، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة؛ لأنه ليس بمال. قلنا: هو أعظمُ من المال؛ ولم يقطع السارق في المال لعينه، وإنما قطع لتعلق النفوس به، وتعلقها بالحر أكثر من تعلقها بالعبد.

**المسألة الحادية عشرة:** متعلق المسروق منه: وهو على أقسامٍ يرجع إلى أنه ما كان ماله محترماً بخزنة الإسلام لقوله ﷺ:

[٧٠٦] «فقد حرّم<sup>(١)</sup> ماله وذمه وحسابه على الله»، إن مال الزوجين محترم لكل واحد منهما عن صاحبه، وإن كانت أبدانهما حلالاً لهما؛ لأنهما لم يتعاقدا بعقد يتعدى إلى المال. وقال أبو حنيفة: وأحد قولي الشافعي: لا يقطع؛ لأنّ الزوجية تقتضي الخلطة والتبسط. وهذا باطلٌ من وجهين: أحدهما: أن الكلامَ فيما يجوز كلُّ واحدٍ عنها عن صاحبه. والثاني: أنه لو كان في مالٍ زوجه تبسط لسقط عنه الحدُّ بوطء جاريتهما، ولذلك قلنا، وهي:

**المسألة الثانية عشرة:** [حكم السارق من ذي رحم]: إنَّ مَنْ سرق من ذي رَحِمٍ محرمٍ لمثله وجب عليه القَطْع، خلافاً لأبي حنيفة؛ لأنّ ذات الرحم لو وطئها لوجب عليه الحدُّ، فكذلك إذا سرق ماله، وشبهة المحرمية لا تعلق لها بالمال. وإنما هي في غير ذلك من الأحكام<sup>(٢)</sup>.

**المسألة الثالثة عشرة:** إذا سرق العبدُ من مال سيّده، أو السيّدُ من عبده<sup>(٣)</sup>: فلا قطع بحال؛ لأنّ العبدَ وماله لسيّده، فلم يقطع أحدٌ بأخذ مال عبده لأنه أخذٌ لماله، وإنما إذا سرق العبدُ يسقط القَطْع بإجماع الصحابة وبقول الخليفة: غلامكم سرق متاعكم<sup>(٤)</sup>، وهذا يشترك مع الأب في البابين، وقد بينا كلّ واحدٍ في موضعه. وأما متعلق المسروق منه، وهي:

**المسألة الرابعة عشرة:** فهو الجزرُ الذي نُصِبَ عادةً لحفظ الأموال، وهو يختلف في كل شيء

[٧٠٦] هو بعض حديث «أمرت أن أقاتل الناس...» وهو متفق عليه، وتقدم.

- (١) الصواب في الحديث «عصم» بدل «حرّم».
- (٢) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٤٥٩/١٢ في شرح المسألة ١٥٨٩: وجملته أن الوالد لا يقطع بالسرقة من مال ولده، وإن سفل، وسواء في ذلك الأب والأم، والابن والبنت، والجد والجدة، من قبل الأب والأم. وهذا قول عامة أهل العلم منهم: مالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي، وقال أبو ثور وابن المنذر: القطع على كل سارق بظاهر الكتاب اهـ ملخصاً.
- (٣) قال الإمام الموفق في «المغني» ٤٥٩/١٢: والعبد إذا سرق من مال سيّده فلا قطع عليه في قولهم جميعاً، ووافقهم أبو ثور، وحكي عن داود أنه يقطع لعموم الآية اهـ ملخصاً. وانظر «أحكام الجصاص» ٨٠ / ٤.
- (٤) ٨١ و «تفسير القرطبي» ١٧٠ / ٦.
- (٤) موقوف. أخرجه مالك ٨٣٩ / ٢ و ٨٤٠ والدارقطني ١٨٨ / ٣ والبيهقي ٢٨٢ / ٨ عن عمر موقوفاً، وإسناده صحيح.

بحسب حاله . والأصل في اعتبار الجزز الأثر والنظر .

[٧٠٧] أما الأثر: فقوله ﷺ: «لا قَطْعَ في ثَمَرٍ ولا كَثْرَ إلا ما آواه الجَرِين» .

وأما النظر فهو أَنَّ الأموالَ خُلقت مَهَيَّاةً للانتفاع للخلق أجمعين ، ثم بالحكمة الأولية التي بيَّناها في سورة البقرة حُكم فيها بالاختصاص الذي هو الملك شَرْعاً ، وبقيت الأطماعُ معلقةً بها ، والآمالُ محوَّمةٌ عليها ، فتكفها المروءةُ والديانةُ في أقل الخلق ، ويكفها الصونُ والجززُ عن أكثرهم ، فإذا أحرزها مالِكُها فقد اجتمع بها الصونان ، فإذا هُتكا فُحِشت الجريمةُ فعظمت العقوبةُ ؛ وإذا هتك أحدُ الصَّوْنَيْنِ - وهو الملك - وجب الضمانُ والأدبُ ؛ وذلك لأنَّ المالكَ لا يمكنه بعد الجزز في الصَّون شيء ، لما كان غاية الإمكان ركبَ عليه الشرعُ غايةَ العقوبةِ من عنده رَدْعاً وصَوْناً ، والأمةُ متفقةٌ على اعتبار الجزز في القطع في السرقة ؛ لاقتضاء لفظها ، ولا تضمن حكمتها وجوبه ، ولم أعلم مَنْ ترك اعتباره من العلماء ، ولا تحصَّلَ لي مَنْ يُهمِّله من الفقهاء ، وإنما هو خلافٌ يذكُر ، وربما نُسِبَ إلى مَنْ لا قَدْرَ له ، فلذلك أعرضْتُ عن ذكره ، ولهذا المعنى أجمعت الأمةُ أنه لا قَطْعَ على المختلس والمتنهب لعدم الجزز فيه ، فلما لم يهتَكِ جززاً لم يلزمه أحدٌ قَطْعاً .

**المسألة الخامسة عشرة:** [حكم الشريك]: لما ثبت اعتبارُ النَّصابِ في القَطْع قال علماؤنا: إذا اجتمع جماعةٌ ، فاجتمعوا على إخراج نصابٍ من جززه ؛ فلا يخلو أن يكونَ بعضهم ممن يقدِرُ على إخراجِه ، أو يكون مما لا يمكنُ إخراجِه إلا بتعاونهم ؛ فإن كان مما لا يمكنُ إخراجِه إلا بالتعاون فإنه يُقَطَّع جميعهم باتفاق من علمائنا . وإن كان مما يخرجُه واحدٌ واشتركوا في إخراجِه فاختلف علماؤنا فيه على قولين: أحدهما: لا قَطْع فيه . والثاني: فيه القَطْع . وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يُقَطَّع في السرقة المشتركة إلا بشرط أن يجب لكل واحدٍ منهم في حصته نصاب ؛ لقول النبي ﷺ في النصاب ومحلّه حين لم يقطع إلا من سرق نصاباً ، وكل واحدٍ من هؤلاء لم يَسْرِقْ نصاباً ، فلا قَطْع عليهم<sup>(١)</sup> . ودليلنا الاشتراك في الجنابة لا يُسْقِط عقوبتها . كالاشتراك في القتل ، وما أقرب ما بينهما ؛ فإنّا قتلنا الجماعة بقتل الواحد ، صيانةً للدماء ، لئلا يتعاون على سَفْكِها الأعداء ، وكذلك في الأموال مثله ، لا سيما وقد ساعدنا الشافعي على أَنَّ الجماعة إذا اشتركوا في قَطْع يَدِ رَجُلٍ قُطِعوا ، ولا فَرْقَ بينهما .

**المسألة السادسة عشرة:** إذا اشتركوا في السرقة فإن نَقَبَ واحدٌ الجززَ وأخرج آخر فلا قَطْعَ على واحدٍ منهما عند الشافعي ؛ لأنَّ هذا نَقَبٌ ولم يَسْرِق ، والآخر سَرَقَ من جززٍ مهتوكِ الحُرمة .

[٧٠٧] تقدم برقم ٧٠٤ .

(١) جاء في «المغني» ١٢/٤٦٨ مسألة: «إذا اشترك الجماعة في سرقة قيمتها ثلاثة دراهم قطعوا» قال الإمام الموفق: وبهذا قال مالك وأبو ثور . وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي وإسحق ، لا قطع عليهم إلا أن تبلغ حصة كل واحد منهم نصاباً ، كما لو انفرد كل واحد بدون النصاب اهـ ملخصاً . وانظر «تفسير القرطبي» ٦/١٦٤ و «فتح القدير شرح الهداية» ٥/٣٤٧ بتخريجي .

وقال أبو حنيفة: إنَّ شاركَ في النَقْبِ ودخل وأخذ قطع. وأما علماؤنا فقالوا: إنَّ كان بينهما تعاون واتفاق قطعاً، وإنَّ نَقَب سارقٌ وجاء آخر لم يَشْعُر به فدخل النقب وسرق فلا قَطَعَ عليه لعدم شَرْطِ القَطْع وهو الجزز، وفصل التعاون قد تقدّم ودليلاً عليه، فليُنْظَر هُناك<sup>(١)</sup>.

**المسألة السابعة عشرة:** في النَباش: قال علماء الأمصار: يقطع. وقال أبو حنيفة: لا قَطَعَ عليه؛ لأنه سرق من غير جزز مالا معروضاً للتلف لا مالك له؛ لأنَّ الميت لا يَمْلِكُ. ومنهم من ينكر السرقة؛ لأنه في موضع ليس فيه ساكن، وإنما تكون السرقة بحيث تُنْقَى الأعين، ويُحَفَظ من الناس، وعلى نَفْي السرقة عَوَّل أهل ما وراء النهر<sup>(٢)</sup>. وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف وقلنا: إنه سارق؛ لأنه تدرع الليل لباساً، وأتقى الأعين، وتعمد وقتاً لا ناظر فيه ولا مار عليه؛ فكان بمنزلة ما لو سرق في وقت تبرز الناس للعيد وخلو البلد من جميعهم.

وأما قولهم: إنَّ القَبْر غيرُ جزز فباطل؛ لأن حرز كل شيء بحسب حاله الممكنة فيه كما قدمناه، ولا يمكن تَرْك الميت عارياً، ولا يتفق فيه أكثر من دَفْنِه، ولا يمكن أن يُدْفَن إلا مع أصحابه؛ فصارت هذه الحاجة قاضية بأن ذلك جزؤه، وقد نبّه الله تعالى عليه بقوله تعالى: ﴿أَلَّا يَجْعَلَ الْأَرْضَ كِنَانًا ﴿٢٦﴾ أَحْيَاءَ وَأَمْوَاتًا ﴿٢٧﴾﴾<sup>(٣)</sup>: ليسكن فيها حيّاً ويدفن فيها ميتاً.

وأما قولهم: إنه عُرضة للتلف فكل ما يلبسه الحي أيضاً معروضٌ للتلف والإخلاق<sup>(٤)</sup> بلباسه، إلا أنَّ أحدَ الأمرين أعجل من الثاني.

**المسألة الثامنة عشرة:** قال علماؤنا: إذا سرق السارق وجب القَطْع عليه وردُّ العين؛ فإن تلفت فعليه مع القطع القيمة إن كان مُوسراً، وإن كان معسراً فلا شيء عليه.

وقال الشافعي: الغُرم ثابت في ذمته في الحالين. وقال أبو حنيفة: لا يجتمع القَطْع مع الغرم بحال؛ لأنَّ الله سبحانه وتعالى قال: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ﴾ ولم يذكر غرمًا، والزيادة على النص، وهي نَسْخٌ، ونَسْخُ القرآن لا يجوز إلا بقرآن مثله، أو بخبر متواتر، وأما بَنَظَر فلا يجوز.

قلنا: لا نسلّم أنَّ الزيادة على النص نسخ؛ وقد بينا ذلك في مسائل الأصول فليُنْظَر هُناك، وقد قال الله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسُهُمْ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾<sup>(٥)</sup> مطلقاً.

وقال أبو حنيفة: يعطى لذوي القُرْبَىٰ إلا أن يكونوا فقراء؛ فزاد على النص بغير نص مثله من قرآن أو خبر متواتر. وأما علماء الشافعية فعولوا على أن القَطْع والغرم حقان لمستحقين مختلفين، فلا

(١) انظر «المغني» ١٢/٤٦٩ و «فتح القدير» ٥/٣٧٧ و «تفسير القرطبي» ٦/١٦٤.

(٢) هم من علماء الحنفية، راجع «أحكام الجصاص» ٤/٦٨-٦٩ و «تفسير القرطبي» ٦/١٦٤.

(٣) الرسائل ٢٥-٢٦. (٤) ثوب خلّق: أي بال. وخلق: بلي.

(٥) الأنفال: ٤١.



يُسْقِطُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ، كَالدِّيَةِ وَالْكَفَّارَةِ. وَأَمَّا الْمَالِكِيَةُ فَلَيْسَ لَهُمْ مَتَعَلِقٌ قَوِيٌّ، وَنَازِعٌ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ:

[٧٠٨] «إِذَا أَقِيمَ عَلَى السَّارِقِ الْحَدُّ فَلَا ضَمَانَ». وَهَذَا حَدِيثٌ بَاطِلٌ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لِأَنَّ الْإِتْبَاعَ بِالْغَرَمِ عَقُوبَةٌ، وَالْقَطْعُ عَقُوبَةٌ، وَلَا تَجْتَمِعُ عَقُوبَتَانِ، وَعَلَيْهِ عَوَّلَ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ، وَهُوَ كَلَامٌ مُخْتَلٌ اللَّفْظُ. وَصَوَابُهُ مَا بَيْنَاهُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ مِنْ أَنَّ الْقَطْعَ وَاجِبٌ فِي الْبَدَنِ، وَالْغُرْمُ عَلَى الْمُؤَسِّرِ وَاجِبٌ فِي الْمَالِ، فَصَارَا حَقَّيْنِ فِي مُحَلِّينِ.

وَإِذَا كَانَ مَعْسُراً فَقُلْنَا: يَثْبِتُ الْغُرْمُ عَلَيْهِ فِي ذِمَّتِهِ، كَمَا أَوْجَبْنَا عَلَيْهِ الْقَطْعَ فِي الْبَدَنِ وَالْغُرْمَ وَهُوَ مُحَلٌّ وَاحِدٌ، فَلَمْ يَجْزِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الدِّيَةَ عَلَى الْعَاقِلَةِ وَالْكَفَّارَةَ فِي مَالِهِ أَوْ ذِمَّتِهِ، وَالْجِزَاءَ فِي الصَّيْدِ الْمَمْلُوكِ يَنْقُضُ هَذَا الْأَصْلَ؛ لِأَنَّهُ يَجْمَعُ مَعَ الْقِيَمَةِ، وَكَذَلِكَ الْحَدُّ وَالْمَهْرُ إِلَّا أَنْ يَطَّرِدَ أَصْلُنَا، فنَقُولُ: إِذَا وَجِبَ الْحَدُّ وَكَانَ مَعْسُراً لَمْ يَجِبِ الْمَهْرُ، وَإِنْ الْجِزَاءُ إِذَا وَجِبَ عَلَيْهِ، وَهُوَ مُغْسِرٌ، سَقَطَتِ الْقِيَمَةُ عَنْهُ<sup>(١)</sup>، فَحَيْثُ تَطَرَّدَتِ الْمَسْأَلَةُ وَيَصُحُّ الْمَذْهَبُ.

[٧٠٩] أَمَّا أَنَّهُ قَدْ رَوَى النَّسَائِيُّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَا يَغْرَمُ صَاحِبُ سَرَقَةٍ إِذَا أَقْنَمَتْ عَلَيْهِ الْحَدُّ». فَلَوْ صَحَّ هَذَا لَحَمَلْنَاهُ عَلَى الْمُغْسِرِ.

**المسألة التاسعة عشرة:** قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنْ شَاءَ أَغْرَمَ السَّارِقَ وَلَمْ يَقْطَعْهُ، وَإِنْ شَاءَ قَطَعَهُ وَلَمْ يَغْرَمْهُ؛ فَجَعَلَ الْخِيَارَ إِلَيْهِ؛ وَالْخِيَارُ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْمَرْءِ بَيْنَ حَقَّيْنِ هُمَا لَهُ، وَالْقَطْعُ فِي السَّرَقَةِ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَمْ يَجْزِ أَنْ يَخْيَرِ الْعَبْدُ فِيهِ كَالْحَدِّ وَالْمَهْرِ.

[٧٠٨] لَا أَصْلَ لَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ، وَحُكْمُ الْمُصَنِّفِ بِيَطْلَانِهِ، وَانْظُرْ مَا بَعْدَهُ.

[٧٠٩] ضَعِيفٌ جَدًّا. أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ٨/ ٩٢- ٩٣ وَالدَّارِقُطْنِيُّ ٣/ ١٨٢- ١٨٣ وَالْجِصَّاصُ فِي «أَحْكَامِهِ» ٤/ ٨٤ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٨/ ٢٧٧ مِنْ طَرَقَ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْمُسَوَّرِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ مَرْفُوعاً، وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ جَدًّا، وَلَهُ عِلَّتَانِ: جَهَالَةُ سَعْدٍ، وَانْقِطَاعُهُ بَيْنَ الْمُسَوَّرِ وَابْنِ عَوْفٍ. قَالَ النَّسَائِيُّ: هَذَا مَرْسَلٌ، وَلَيْسَ بِثَابِتٍ، وَوَافَقَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ عَوْفٍ، وَضَعَفَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَحُكْمُ ابْنِ الْعَرَبِيِّ بِبَطْلَانِهِ عِنْدَ اللَّفْظِ الْمُتَقَدِّمِ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ فِي «الْعِلَلِ» ١/ ٤٥٢- ١٣٥٧: هَذَا حَدِيثٌ مُنْكَرٌ، وَمُسَوَّرٌ لَمْ يَلْقَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ. هُوَ مَرْسَلٌ أَيْضاً أَهـ. أَيُّ مَنْقُوعٍ. وَانْظُرْ «نَصَبُ الرَّايَةِ» ٣/ ٣٧٥- ٣٧٦ وَ«فَتْحُ الْقَدِيرِ» ٥/ ٣٩٩ وَ«تَفْسِيرُ الْقُرْطُبِيِّ» ٢٦٧٤، وَكِلَاهُمَا بِتَخْرِيجِي، وَاللَّهُ الْحَمْدُ وَالْمُنَّةُ.

(١) قَالَ الْإِمَامُ الْمُؤَوِّقُ فِي «الْمَغْنِيِّ» ١٢/ ٤٥٤ مَا يَخْتَلِفُ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي وَجُوبِ رَدِّ الْعَيْنِ الْمَسْرُوقَةِ إِذَا كَانَتْ بَاقِيَةً، فَأَمَّا إِنْ كَانَتْ تَالِفَةً، فَعَلَى السَّارِقِ رَدُّ قِيَمَتِهَا، أَوْ مِثْلُهَا إِنْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً، قُطِعَ أَوْ لَمْ يَقْطَعْ، مُوسِراً كَانَ أَوْ مَعْسُراً، وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ وَالنَّخَعِيِّ وَحَمَادِ وَابْنِ أَبِي ثَوْرٍ، وَقَالَ الثَّوْرِيُّ وَأَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَجْتَمِعُ الْغُرْمُ وَالْقَطْعُ، إِنْ غَرِمَهَا قَبْلَ الْقَطْعِ سَقَطَ الْقَطْعُ، وَإِنْ قُطِعَ قَبْلَ الْغُرْمِ سَقَطَ الْغُرْمُ، وَقَالَ عَطَاءُ وَابْنُ سِيرِينَ وَالشَّعْبِيُّ وَمَكْحُولٌ: لَا غُرْمَ عَلَى السَّارِقِ إِذَا قُطِعَ، وَوَأَفَقَهُمْ مَالِكٌ فِي الْمَعْسَرِ، وَوَأَفَقْنَا فِي الْمُسَوَّرِ. وَانْظُرْ «فَتْحُ الْقَدِيرِ شَرْحُ الْهِدَايَةِ» ٥/ ٣٩٨ وَ«أَحْكَامُ الْجِصَّاصِ» ٤/ ٨٣- ٨٤.

**المسألة الموفية عشرين:** إذا سرق المال من الذي سرقه وجب عليه القَطْعُ خلافاً للشافعي، لأنه وإن كان سَرَقَ مِنْ غير المالك، فإن حرمة المالك الأول باقيةً عليه لم تنقطع عنه، ويُدَّ السارق كلاً يَد. فإن قيل: اجعلوا جزؤه كلاً جزز. قلنا: الجزز قائم، والملك قائم، ولم يطل الملك فيه، فيقولوا لنا: أبطلوا الجزز.

**المسألة الحادية والعشرون:** إذا تكررت السرقة بعد القَطْع في العين المسروقة قُطِعَ ثانياً فيها. وقال أبو حنيفة: لا قَطْع عليه. وليس للقوم دليل يُحَكِّي، ولا سيما وقد قال معنا: إذا تكررت الزنا يَحَدُّ، وقد استوفينا اعتراضهم في مسائل الخلاف وأبطلناه. وعموم القرآن يوجب عليه القَطْع.

**المسألة الثانية والعشرون:** إذا ملك السارق - قيل أن يُقَطع - العين المسروقة بشراء أو هبة سقط القَطْع عند أبي حنيفة، والله تعالى يقول: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ فإذا وجب القَطْع حقاً لله تعالى لم يسقطه شيء ولا توبة السارق، وهي:

**المسألة الثالثة والعشرون:** وقد قال بعض الشافعية: إن التوبة تسقط حقوق الله وحدوده، وعزوه إلى الشافعي قولاً، وتعلقوا بقول الله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ﴾ [الآية: ٣٤]. وذلك استثناء من الوجوب، فوجب حَمْلُ جميع الحدود عليه. وقال علماؤنا: هذا بعينه هو دليلنا؛ لأن الله سبحانه وتعالى لما ذكر حَدَّ المحارب قال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدُرُوا عَلَيْهِمْ﴾. وعطف عليه حَدَّ السارق، وقال فيه: ﴿فَن تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ﴾<sup>(١)</sup>؛ فلو كان ظلمه في الحكم ما غاير الحكم بينهما، ويا معشر الشافعية؛ سبحان الله! أين الدقائق الفقهية والحكم الشرعية التي تستنبطونها في غوامض المسائل، ألم تروا إلى المحارب المستبد بنفسه، المجترى بسلاحه، الذي يقتفر الإمام معه إلى الإيجاف بالخيال والركاب، كيف أسقط جزاءه بالتوبة استنزالاً عن تلك الحالة، كما فعل بالكافر في مغفرة جميع ما سلف استئثافاً على الإسلام. فأما السارق والزاني، وهم في قبضة المسلمين، وتحت حكم الإمام، فما الذي يُسقط عنهم ما وجب عليهم؟ أو كيف يجوز أن يُقال على المحارب، وقد فرقت بينهما الحالة والحكمة؟ هذا لا يليق بمثلكم، يا معشر المحققين.

[٧١٠] وأما يملك السارق المسروق، فقد قال صفوان للنبي ﷺ: هو له يا رسول الله! فقال:

[٧١٠] صحيح بطرقه. أخرجه أبو داود ٦٩/٤ وابن الجارود ٨٦٨ والحاكم ٣٨٠/٤ والدارقطني ٢٠٤/٣ والبيهقي ٢٦٥/٨ من طرق عن سماك بن حرب عن حميد ابن أخت صفوان بن أمية عن صفوان، وإسناده لين لأجل حميد، لكن توبيع، فقد أخرجه النسائي ٦٩/٨ والدارمي ١٧٢/٢ عن عكرمة عن صفوان، وفيه أشعث بن سوار ضعيف، لكن تابعه عبد الملك بن بشير عند النسائي ٧٠/٨، وأخرجه الحاكم ٣٨٠/٤ عن طاوس عن

«فَهَلَّا قَبْلَ أَنْ تَأْتِيَنِي بِهِ». خَرَجَهُ الدَّارِقُطْنِي وَغَيْرِهِ.

**المسألة الرابعة والعشرون:** قال أبو حنيفة: لَا يُقَطَّعُ سَارِقُ المَصْحَفِ، وليس له فيه ما ينفع إلا أَنْ منع بيعه وتملكه. فَإِنْ فعل ذلك قلنا له: إِذَا اشْتَرَى رجل ورقاً وكتب فيه القرآن لَا يُبْطَل ما ثبت فيه من كلام الله ملكه، كما لم يبطل ملكه لو كتب فيه حديث رسول الله ﷺ، وَإِذَا ثبت الملك ترتَّب عليه وجوبُ الْقَطْع. رَااه عز وجل أعلم.

**المسألة الخامسة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿فَأَقْطَعُوا آيِدِيَهُمَا﴾: اعلموا أَنَّ هذه المسائل المتقدمة في هذه الآية لم يُتَعَرَّضْ في القرآن لذكرها، ولكن العموم لما كان يتناول كلَّ ذلك ونظرائه ذكرنا أمهات النظائر، لثلا يطول عليكم الاستيفاء، وبيئاً كيفية التخصيص لهذا العموم، لتعلموا كيفية استنباط الأحكام من كتاب الله تعالى، وهكذا عقدنا في كل آية وسرَدْنَا، فافهموه من آيات هذا الكتاب؛ إِذْ لو ذهبنا إلى ذِكْر كلِّ ما يتعلق بها من الأحكام لَصَغَبَ المرام.

ومن أهم المسائل في هذه الآية ما وقع التنصيصُ عليه فيها، وهو قوله تعالى: ﴿فَأَقْطَعُوا آيِدِيَهُمَا﴾، فنذكر وَجْهَ إيرادها لغة، وهي:

**المسألة السادسة والعشرون:** ثم نُفِيضُ بعد ذلك في تمامها، فإنها عظيمة الإشكال لغة لا فِقْهاً، فنقول:

إِنْ قيل: كيف قال: ﴿فَأَقْطَعُوا آيِدِيَهُمَا﴾ وإنا هما يمينان. قلت: لما توجَّه هذا السؤال وسمِعَهُ الناس لم يحل أحد منهم بطائل من فُهمه. أما أهل اللغة فتقبَّلوه، وتكلَّموا عليه، وتابعهم الفقهاء على ما ذكروه حسن ظن بهم من غير تحقيق لكلامهم، وذكروا في ذلك خمسة أوجه:

الوجه الأول: أَنَّ أكثر ما في الإنسان من الأعضاء اثنان، فحمل الأقلَّ على الأكثر؛ ألا ترى أنك تقول: بطونهما وعيونهما، وهما اثنان؛ فُجْعِلَ ذلك مثله.

الثاني: أَنَّ العربَ فعلت ذلك للْفَضْلِ بين ما في الشيء منه واحد وبيْنَ ما فيه منه اثنان، فُجْعِلَ ما في الشيء منه واحد جمعاً إِذَا نُتِيَ، ومعنى ذلك أنه وإن جعل جمعاً فالإضافة ثنائية، لا سيماء والثنية جَمْع، وكان الأصل أن يقال اثنان رجلان، ولكن رجلان يدلُّ على الجنس والثنية جميعاً، وذكر

صفوان، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وأخرجه أحمد ٦/ ٤٦٥-٤٦٦ عن ابن طاوس عن طاوس عن صفوان، ورجال الإسناد ثقات، وأخرجه النسائي ٦٨/٨ وأحمد ٦/ ٤٦٥ عن عطاء عن طارق بن مرقع عن صفوان، وإسناده حسن في الشواهد، طارق مقبول، وقد توبع، وأخرجه مالك ٨٣٤/٢ وعنه الشافعي ١٥٠٩ عن صفوان بن عبد الله بن صفوان عن صفوان، وهذا مرسل، ووصله ابن ماجه ٢٥٩٥ بذكر ابن صفوان، وأخرجه أحمد ٦/ ٤٦٥ من مرسل الزهري، فهذه الروايات وإن كان في بعضها مقال وفي بعضها الآخر إرسال تنقوي بمجموعها، والحديث صححه الحاكم كما تقدم والذهبي، وابن عبد الهادي في «التنقيح» كما في «نصب الراية» ٣/ ٣٦٧، ووافقه الزيلعي، وابن الهمام في «فتح القدير» ٥/ ٣٧٢، وهو كما قالوا.

كذلك اختصاراً، وكذلك إذا قلت قلوبهما فالتثنية فيهما قد بيّنت لك عدد قلب، وقد قال الشاعر<sup>(١)</sup> -  
فجمع بين الأمرين: ظَهَرَاهُمَا مِثْلُ ظُهُورِ الثُّرَسَيْنِ<sup>(٢)</sup>

الثالث: قال سيبويه: إذا كان مفرداً قد يجمع إذا أردت به التثنية، كقول العرب: وضعاً  
رحالهما، وتريد رَحَلَي راحلتهما، وإلى معنى الثاني يرجع في البيان.

الرابع: ويشترك الفقهاء معهم فيه أنه في كل جَسَدٍ يدان، فهي أيديهما معاً حقيقة، ولكن لما أراد  
اليمنى من كل جَسَدٍ، وهي واحدة، جرى هذا الجمع على هذه الصفة، وتأول كذلك.

الخامس: أن ذَكَرَ الواحد بلفظ الجميع عند التثنية أفصح من ذكره بلفظ التثنية مع التثنية؛ فهذا  
منتهى ما تحصيل لي من أقوالهم، وقد تتقارب وتتباعد، وهذا كله بناء على ما أشرنا إليه عنهم في  
الخامس، من أنهم بنوا الأمر على أن اليمين وخذها هي التي تُقَطع، وليس كذلك؛ بل تُقَطع الأيدي  
والأرجل، فيعود قوله: ﴿أَيْدِيَهُمَا﴾ إلى أربعة، وهي جَمع في الآيتين، وهي تثنية؛ فيأتي الكلام على  
فصاحته، ولو قال: فاقطعوا أيديهم لكان وجهاً؛ لأن السارق والسارقة لم يرد بهما شخصين خاصة،  
وإنما هما اسماً جنسٍ يَعْمَانِ ما لا يحصى إلا بالفعل المنسوب إليه، ولكنه جَمَعَ لحقيقة الجمع فيه<sup>(٣)</sup>.

وبيان ما قلنا من قَطع الأيدي والأرجل أن الناس اختلفوا في ذلك كثيراً ماله إلى ثلاثة أقوال:

الأول: أنه تُقَطع يمينُ السارق خاصة، ولا يعود عليه القَطع؛ قاله عطاء.

الثاني: أنه تُقَطع اليسرى ولا يعود عليه القَطع في رجل رجل؛ قاله أبو حنيفة.

الثالث: تُقَطع يده اليمنى، فإن عاد قَطَعَت رجله اليسرى، فإن عاد قُطِعَت يده اليسرى، فإن عاد  
قَطَعَت رجله اليمنى؛ قاله مالك والشافعي<sup>(٤)</sup>.

(١) هو الخطاط المجاشعي، وهو شاعر إسلامي.

(٢) عجز بيت، صدره «وَمَهْمَهَيْنِ قَدْ قَتَيْنِ مَرْتَيْنِ».

(٣) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١٢/ ٤٤٠: لا خلاف بين أهل العلم في أن السارق أول ما يقطع  
منه يده اليمنى من مَفْصِل الكف، وهو الكوع، لأنها آلة السرقة، فناسب عقوبته بإعدام ألتها، وإذا سرق ثانياً  
قَطَعَت رجله اليسرى، وبذلك قال جماعة فقهاء الأمصار من أهل الفقه والأثر، من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم،  
وهذا شذوذ يخالف قول جماعة فقهاء الأمصار من أهل الفقه والأثر، من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم،  
وقول أبي بكر وعمر. وأما الآية فالمراد بها قطع يد كل واحد منهما، وفي قراءة ابن مسعود «فاقطعوا  
أيماهما» إذا ثبت هذا، فإنه تقطع رجله اليسرى لقوله تعالى: ﴿أَوْ تَقَطَّعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ﴾ وتقطع  
الرجل من مَفْصِل الكعب في قول أكثر أهل العلم، وفعل ذلك عمر، وكان علي يقطع من نصف القدم، من  
معقد الشراك، ويدع له عقباً يمشي عليها، وهو قول أبي ثور.

قال: وإذا قُطع حُسم، وهو أن يغلى الزيت فيغمس عضوه فيه، لتسد أفواه العروق اهـ ملخصاً. وانظر «فتح  
القدیر» ٣٨٢- ٣٨٣ و «أحكام الجصاص» ٤/ ٦٩- ٧٤، و «تفسير القرطبي» ٦/ ١٧١- ١٧٢.

(٤) جاء في «المغني» ١٢/ ٤٤٦- ٤٤٧ ما ملخصه: مسألة: «فإن عاد حُجِس، ولا يُقَطع غير يد ورجل» يعني إذا  
عاد فسرق بعد قطع يده ورجله، لم يُقَطع منه شيء آخر وحبس، وبهذا قال علي والحسن والشعبي والنخعي  
والزهري وحماد والثوري وأصحاب الرأي، وعن أحمد أنه تقطع في الثالثة يده اليسرى، وفي الرابعة =

وأما قول عطاء فليس على غلظه غطاء؛ فإنَّ الصحابة قبله قالوا خلافه. وقد قال الله تعالى: ﴿فَأَقْصِبْ وَايْدِيَهُمَا﴾، فجاء بالجمع، فإن تعلق بأقوال النحاة قلنا: ذلك يكون تأويلاً مع الضرورة إذا جاء دليل يدل على خلاف الظاهر، فيرجع إليه، فبطل ما قاله.

[٧١١] وأما قول أبي حنيفة فإنه يردّه حديث الحارث بن حاطب أنّ رسول الله ﷺ أتى بلصّ فقال: «اقتلوه». قالوا: يا رسول الله؛ إنما سرق. قال: «اقطعوا يده». قالوا: ثم سرق فقطعت رجله، ثم سرق على عهد أبي بكر فقطعت يده حتى قطعت قوائمه كلها.

[٧١٢] رواه النسائي وأبو داود والدارقطني أنّ النبي ﷺ أتى بسارق فقطع يده، ثم أتى به الثانية فقطع رجله، ثم أتى به ثالثة فقطع يده، ثم أتى به رابعة فقطع رجله. أما النسائي وأبو داود فروياه عن الحارث بن حاطب.

[٧١٣] وأما الدارقطني فرواه عن جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ فعلاً.

[٧١١] ضعيف. أخرجه النسائي ٨/ ٨٩ - ٩٠ والحاكم ٤/ ٣٨٢ والطبراني كما في «نصب الرابة» ٣/ ٣٧٢ والبيهقي ٨/ ٢٧٢ كلهم عن حماد بن سلمة عن يوسف بن سعد عن الحارث بن حاطب اللخمي به، صححه الحاكم، وتعبه الذهبي بقوله: بل منكر، ولم يبين رحمه الله سبب وهنه، والظاهر أنه استنكر المتن، قلت: وهو حديث معلول من جهة الإسناد، يوسف بن سعد وإن وثقه ابن معين، فقد قال الترمذي: مجهول. والحارث بن حاطب، وإن ذكر في الصحابة، لكن لم تثبت صحبته، حيث ذكره ابن حبان في ثقات التابعين. فالإسناد معلول، والمتن خلاف ما عليه الجمهور من الصحابة والتابعين وفقهاء الأنصار فمن بعدهم. وانظر ما بعده.

[٧١٢] منكر. أخرجه أبو داود ٤٤١٠ والنسائي ٩٠ - ٩١ والبيهقي ٨/ ٢٧٢، وإسناده ضعيف لضعف مصعب بن ثابت، سكت عليه أبو داود، وقال النسائي: هذا حديث منكر، ومصعب ليس بالقوي في الحديث، وكذا ضعفه المنذري في «مختصره» ٤٢٤٨.

[٧١٣] ضعيف. أخرجه الدارقطني ٣/ ١٨٠ - ١٨١ من حديث جابر، وإسناده ضعيف، فيه محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه، وكلاهما ضعيف، وكرره الدارقطني من وجه آخر، وفيه عائذ بن حبيب، قال الزيلعي في «نصب الرابة» ٣/ ٣٧٢: شيعي له مناكير. وكرره الدارقطني من وجه آخر، وقال الزيلعي: سعيد بن يحيى بن صالح، فيه مقال.

= رجله اليمنى، وفي الخامسة يعزر ويحبس، وروي عن أبي بكر وعمر أنهما قطع اليد والرجل، وهذا قول قتادة ومالك والشافعي وأبي ثور وابن المنذر، وروي عن عثمان وعمر بن العاص وعمر بن عبد العزيز، أنه تقطع يده اليسرى في الثالثة، والرجل اليمنى في الرابعة، ويقتل في الخامسة لحديث جابر «جئى إلى النبي ﷺ بسارق فقال: اقتلوه...». ولنا ما روى سعيد عن أبي معشر عن سعيد المقبري عن أبيه قال: حضرت علي بن أبي طالب، أتى برجل مقطوع اليد والرجل قد سرق، فقال لأصحابه: ما ترون في هذا؟ قالوا: اقطعه يا أمير المؤمنين. قال: قتلته إذاً، وما عليه القتل، بأي شيء يأكل الطعام، بأي شيء يتوضأ بأي شيء يغتسل، بأي شيء يقوم على حاجته، فردّه إلى السجن، ثم جلده جلدًا شديدًا ثم أرسله أهـ ملخصاً. وانظر «تفسير القرطبي» ٦/ ١٧٢ و «أحكام الجصاص» ٤/ ٧٢ - ٧٣.

[٧١٤] ورواه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قولاً. وقال الحارث<sup>(١)</sup>: إن أبا بكر تَمَّمَ قَطْعَهُ. واتفقوا<sup>(٢)</sup> على قُتْلِهِ في الخامسة؛ وهذا يُسْقِطُ قولَ أبي حنيفة. وكذا روي في حديث أبي بكر الصديق في قطع اليمين أنه قطع رِجْلَهُ اليمنى، ورُوي أيضاً أنه أَمَرَ بذلك فقال له عمر: لا؛ بل تقطع يَدَهُ، كما قال تعالى. قال له: دونك. والرواية الأولى أصح وأثبت رجالاً. ورُوي عن عمر أيضاً أنه قال: إذا سرق فاقطعوا يده، فإن عاد فاقطعوا رِجْلَهُ، واتركوا له يداً يأكل بها الطعام، وَيَسْتَنْجِي بها من الغائط، ويحقق ذلك أن في الموطأ عن مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه أن رجلاً من أهل اليمن كان أقطع اليد والرجل فإنما قُطِعَت يَدُهُ اليسرى لعدم اليمين<sup>(٣)</sup>.

**المسألة السابعة والعشرون:** من توابها أن عموم قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾ يقتضي قَطْعَ يَدِ الْآبِق.

[٧١٥] وقد رَوَى الترمذي وأبو داود، عن بُسر بن أرطاة، أن النبي ﷺ قال: «لا تُقَطَّع الأيدي

[٧١٤] ضعيف جداً. أخرجه الدارقطني ١٨١/٣ من حديث أبي هريرة، وإسناده ساقط، فيه الواقدي محمد بن عمر، وهو متروك الحديث. وله شاهد من حديث عبد الله بن زيد الجهني، أخرجه أبو نعيم في «الحلية» ٢/٦ وإسناده ضعيف جداً، فيه حرام بن عثمان، وهو متروك، وقال أبو نعيم: هو من الضعف بالمحل العظيم، ووافقه الزيلعي في «نصب الراية» ٣/٣٧٢.

قلت: الخبر لم يرد من وجه صحيح كما ترى، وإن صح، فهو محمول على كون ذاك الرجل كان منافقاً، وأن الله عز وجل أطلع نبيه على حقيقة حاله، ومع ذلك لم يصح، إذ في الحديث الأول أنه قتل في عهد أبي بكر، وفي الثاني أنه عليه الصلاة والسلام أمر بقتله فقتل، وهذا الحديث خلاف ما عليه الفقهاء وأهل الأثر، وهو معارض بحديث «لا يباح دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث...» ويقول تعالى: ﴿فاقطعوا أيديهما﴾ فلا يجوز التعدي إلى القتل، والإجماع على خلافه، كما تقدم آنفاً، والله أعلم.

وجاء في «تلخيص الحبير» ٤/٦٨-٦٩: قال النسائي: هذا الحديث منكر، ولا أعلم فيه حديثاً صحيحاً. وقال ابن عبد البر: حديث القتل، منكر لا أصل له. وقال الشافعي: هذا الحديث منسوخ لا خلاف فيه عند أهل العلم. قال ابن عبد البر: وهذا يدل على أن ما حكاه أبو مصعب عن عثمان وعمر بن عبد العزيز، أنه يقتل، لا أصل له. ولم يصب الألباني إذ حكم بصحة هذا الخبر في «الإرواء» ٢٤٣٤، وانظر «تفسير البغوي» ٧٩٤ و«فتح القدير» ٥/٣٦٥ و«العدة شرح العمدة» ص ٦٣٥ و«تفسير القرطبي» ٢٦٨١ و٢٦٨٢ و٢٦٨٣ وهذه الكتب جميعاً بتخريجي، والله الحمد والمنة.

[٧١٥] ضعيف. أخرجه أبو داود ٤٤٠٨ والترمذي ١٤٥٠ والنسائي ٩١/٨ والدارمي ٢٣١/٢ وابن عدي ٥/٢ والبيهقي ١٠٤/٩ من طرق عن جنادة بن أمية عن بسر بن أبي أرطاة مرفوعاً. وجنادة ثقة، وعلة الحديث بسر هذا، فهو مختلف في صحبته، وإن ثبتت صحبته فليس له سماع، وإنما رؤية، وقد جرحه ابن معين. فقد أسند ابن عدي عن يحيى قوله: بسر رجل سوء. وقال الذهبي في «الميزان» ٣٠٩/١: له صحبة فيما قيل، وقيل: لا، وقال الواقدي: قبض النبي ﷺ وبسر صغير لم يسمع منه، وقال ابن معين: كان رجل سوء، أهل

(١) أي في حديثه، وهو برقم ٧١١.

(٢) هو من كلام المصنف. أي اتفقت الروايات.

(٣) انظر «سنن البيهقي» ٨/٢٨٢ و«تلخيص الحبير» ٤/٦٩، و«سنن الدارقطني» ٣/١٨٠.

في السفر». وروى النسائي<sup>(١)</sup>: «في العَزْوِ». فأما قوله «في السفر» فحمله بعضهم على الآبق، وهو غلط بين؛ لأجل أن مثل هذا اللفظ العام لا يقال فيه يُراد به هذا المعنى الشاذ النادر الذي يجوز أن يذكر المعمم لفظه ولا يخطر بباله، فضلاً عن أن يُقال إنه قصده<sup>(٢)</sup>.

وأما قوله «في العَزْوِ» فإن العلماء اختلفوا فيه، فقالوا: إن معناه أن الغانمين لكل واحد منهم حظه في الغنيمة، فلا يقطع ولا يحد عند بعض العلماء. وقيل: يقطع ويحد لعدم تعيين حظه. والأول أصح؛ لأن ملكه مستقر يورث عنه وتؤدي منه ديونه، فصار كالجارية المشتركة.

**المسألة الثامنة والعشرون:** إذا وجب حد السرقة فقتل السارق رجلاً ووجب عليه القصاص، قال مالك: يُقتل ويدخل القَطْع فيه. وقال الشافعي: يُقَطَّع لأنهما حقان للمستحقين، فوجب أن يُوفى كل واحدٍ منهما حقه. فإن قيل: أحدهما يدخل في الآخر كما قال مالك: القَتْل يأتي على ذلك كله. قلنا: إن الذي نختار أن حدًا لا يسقط حدًا.

**المسألة التاسعة والعشرون:** تكلم الناس في قطع السرقة، هل هو شرعنا خاصة أم شرع من قبلنا؟ فقيل: كان شرع من قبلنا استرقاق السارق. وقيل: كان ذلك إلى زمن موسى؛ فعلى الأول القَطْع في شرعنا ناسخ للرق. وعلى الثاني يكون توكيداً له، وسيأتي القول على المسألة في سورة يوسف إن شاء الله تعالى. والصحيح أن الحد كان مطلقاً في الأمم كلها قبلنا، ولم يبين النبي ﷺ كيفيته، إذ قال:

-----  
المدينة ينكرون أن يكون له صحبة. وقال الحافظ في «الإصابة» ١٤٧/١: مختلف في صحبته، أثبتها أهل الشام، وقال ابن معين: مات رسول الله ﷺ وهو صغير، وقال ابن السكن: خرف في آخر حياته. وذكره ابن عبد البر في «الاستيعاب» وذكر كلام ابن معين وعقبه: وذلك لأمر عظام ركبها في الإسلام فيما نقل أهل الأخبار فالحديث، أيضاً: ذنبه ابني عبد الله بن عباس وهما صغيران بين يدي أمهما اهـ ملخصاً.  
وقال الزيلعي في «نصب الراية» ٣/٣٤٤: قال البيهقي في «المعرفة» أهل المدينة ينكرون سماعه، وكان يحيى بن معين يقول: رجل سوء. قال البيهقي: وذلك لما اشتهر من سوء فعله في قتال أهل الحرة اهـ.  
قلت: فمثل هذا، لا يوثق به، وليس أهلاً لحمل العلم، وقد تفرد بهذا الحديث، ولم يتابعه عليه أحد البتة، فكيف سمع هذا الحديث دون غيره!!

- 
- (١) كذا قال، بل هو رواية الترمذي وابن عدي، وأما رواية النسائي فمثل أبي داود.  
(٢) جاء في «المغني» ١٣/ ١٧٢-١٧٣: مسألة «ولا يقام الحد على المسلم في أرض العدو» وجملته أن من أتى حدًا من الغزاة، أو ما يوجب قصاصاً في أرض الحرب، لم يقم عليه حتى يقتل، فيقام عليه حده. وبهذا قال الأوزاعي وإسحق، وقال مالك والشافعي وأبو ثور وابن المنذر: يقام الحد في كل موضع، لأن الله تعالى أمر بإقامته في كل مكان وزمان، إلا أن الشافعي قال: إذا لم يكن أمير الجيش الإمام، أو أمر إقليم، فليس له إقامة الحد، ويؤخر حتى يأتي الإمام. لأن إقامة الحدود إليه، وكذلك إن كان بالمسلمين حاجة إلى المحدود، أو قوة به، أو شغل عنه آخر. وقال أبو حنيفة: لا حد ولا قصاص في دار الحرب ولا إذا رجع اهـ ملخصاً. وانظر «تفسير القرطبي» ٦/ ١٧١.

[٧١٦] «يا أيها الناس إنما أهلك من كان قبلكم أنه كان إذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد، وإذا سرق فيهم الشريف تركوه، وإني والله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها».

**الآية الرابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ لَا يَحْزَنْكَ الَّذِينَ يُكْفِرُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُواكَ بِتُحْفٍ مِنَ الْكُفْرِ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَأَحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِ قُلُوبَهُمْ هُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٤١﴾ سَمَّعُونَ لِلْكَذِبِ أَكَلُونَ لِلْحَافِ فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ وَإِنْ تُعْرِضْ عَنْهُمْ فَلَنْ يَصْرِفُوا شَيْئًا وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴿٤٢﴾ وَكَيْفَ يُحْكِمُكَ وَعِنْدَهُ التَّوْرَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴿٤٣﴾ إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يُحْكَمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّيِّنُونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِلُوا مِنَ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوْنَ الْكَاسَ وَالْخَسْفَ وَلَا تَنْشَؤْا نِقَابِي تَسَاءَلُوا وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَحَفَّضُوا مِنْ أَنْزَلِ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾. [الآيات: ٤١ - ٤٤]. فيها إحدى عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: فيه ثلاثة أقوال:

[٧١٧] الأول: أنها نزلت في شأن أبي لبابة حين أرسله النبي ﷺ إلى بني قريظة فخانها.

[٧١٨] الثاني: نزلت في شأن بني قريظة والنضير، وذلك أنهم شكوا إلى النبي ﷺ فقالوا له: إن النضير يجعلون خراجنا على النصف من خراجهم. ويقتلون منا من قتل منهم، وإن قتل أحد منهم أحداً منا ودَّه أربعين وسقاً من تمر.

[٧١٩] الثالث: أنها نزلت في اليهود. جاؤا إلى رسول الله ﷺ، فقالوا له: إن رجلاً منا وامرأة زنياً؛ فقال لهم رسول الله ﷺ: «ما تجدون في التوراة في شأن الرِّجْم؟» فقالوا: نَفْضُحُهُمْ وَيُجْلَدُونَ.

[٧١٦] صحيح. أخرجه البخاري ٣٤٧٥ و ٦٧٨٧ و ٦٧٨٨ و مسلم ١٦٨٨ وأبو داود ٤٣٧٣ والترمذي ١٤٣٠ والنسائي ٧٣/٨ وابن ماجه ٢٥٤٧ والدارمي ١٧٣/٢ وابن الجارود ٨٠٥ وابن حبان ٤٤٠٢ والبيهقي ٨/٢٥٣ والبخاري ٢٦٠٣ من حديث عائشة في خبر المعزومية المشهور.

[٧١٧] ضعيف جداً. أخرجه الطبري ١١٩٢٣ عن السدي مرسلًا، والمرسل من قسم الضعيف، والعتن منكر، معارض بما بعده، ومراسيل السدي مناكير.

[٧١٨] حسن. أخرجه النسائي ٨/١٨-١٩ والدارقطني ٣/١٩٨ من حديث ابن عباس، ورجاله ثقات، لكن رواية سماك عن عكرمة مضطربة، وكرره النسائي ومن وجه آخر عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس، وداود ضَعُفَ في روايته عن عكرمة، ومن وجه آخر، أخرجه أحمد ٢٢١٢ والطبراني ١٠٧٣٢ وإسناده ضعيف لأجل عبد الرحمن بن أبي الزناد، لكن هذه الروايات تتأيد بمجموعها، والله أعلم، وانظر ما بعده.

[٧١٩] صحيح. أخرجه البخاري ٣٦٣٥ و ٦٨٤١ و مسلم ١٦٩٩ ومالك ٨١٩/٢ وأبو داود ٤٤٤٦ والترمذي ١٤٣٦ وأحمد ٧/٢-٦٣ والدارمي ١٧٨/٢ من حديث ابن عمر، وله شاهد من حديث البراء أخرجه مسلم ١٧٠٠ وأبو داود ٤٤٤٧ و ٤٤٤٨ وأحمد ٤/٢٨٦ وابن ماجه ٢٥٥٨.



فقال عبد الله بن سَلَام: كذبتُم، إِنَّ فيها آية الرُّجْم، فَأَتُوا بالتَّوراة، فَأَتُوا بها فوضع أحدهم يده على آية الرُّجْم، فقرأ ما قبلها وما بعدها فقال له عبد الله بن سلام: ارفَع يَدَكَ. فرفع يده، فإذا آية الرُّجْم تلوح. فقالوا: صدق يا محمد، فيها آية الرُّجْم. فأمر بهما رسول الله ﷺ فرجما. هكذا رواه مالك والبخاري ومسلم والترمذي وأبو داود.

[٧٢٠] قال أبو داود، عن جابر بن عبد الله: إن النبي ﷺ قال لهم: «اثنوني أعلم رجلين فيكم»، فجاؤا بابني صوريا، فنشدهما الله كيف تجدان أمر هذين في التوراة، قالوا: نجد في التوراة إذا شهد أربعة أنهم رأوا ذكره في فرجها كالمزود في المكحلة رُجما. قال: «فما يمنعكما أن تزجموهما؟» قال: ذهب سلطاننا، فكرهنا القتل. فدعا النبي ﷺ بالشهود، فجاؤوا فشهدوا أنهم رأوا ذكره في فرجها مثل الميل في المكحلة. فأمر النبي ﷺ برجيمهما فرجما.

**المسألة الثانية: في المختار من ذلك:** وأما من قال: إنها في شأن أبي لبابة وما قال [علي بن] (١) النبي لبني قريظة، فضعيف لا أصل له. وأما من قال: إنها نزلت في شأن قريظة والتضيير، وما شكوه من التفضيل بينهم فإنه ضعيف؛ لأن الله تعالى أخبر أنه كان تحكيماً منهم للنبي ﷺ لا شكوى. والصحيح ما رواه الجماعة، عن عبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله (٢)، كلاهما في وصف القصة كما تقدّم - أن اليهود جاؤوا إلى النبي ﷺ وحكموه، فكان ما ذكرنا في الأمر.

**المسألة الثالثة:** ثبت كما تقدم أن اليهود جاؤوا إلى النبي ﷺ فذكروا له أمر الزانين.

وجملة الأمر أن أهل الكتاب مصالحن، وعمدة الصلح ألا يعرض لهم في شيء، وإن تعرضوا لنا ورَفَعُوا أَمْرَهُم إلينا فلا يخلو أن يكون ما رفعوه ظُلماً لا يجوز في شريعة، أو مما تختلف في الشريعة؛ فإن كان مما لا تختلف فيه الشرائع كالغضب والقتل وشبهه لم يمكن بعضهم من بعض فيه. وإذا كان مما تختلف فيه الشرائع ويحكموننا فيه ويتراضوا بحكمنا عليهم فإن الإمام مخير إن شاء أن يحكم بينهم حكم، وإن شاء أن يعرض عنهم أعرض.

[٧٢٠] ضعيف بهذا اللفظ، أخرجه أبو داود ٤٤٥٢ والدارقطني ١٧٠/٤ من حديث جابر، وإسناده ضعيف لضعف مجالد بن سعيد، والوهن فيه فقط ذكر الشهود، وكرره أبو داود ٤٤٥٣ و ٤٤٥٤ من وجه آخر عن الشعبي مرسلًا. وليس فيه ذكر الشهود، وأنه دعاهم فشهدوا. وأعله الدارقطني بمجالد، وكذا أنكر أبو داود ذكر الشهود كما يفهم من كلامه. وحديث جابر أخرجه مسلم ١٧٠١ ولفظه «رجم النبي ﷺ رجلاً من أسلم، ورجلاً من اليهود وامرأة»، وانظر «نصب الراية» ١٠٣/٤، و«المجمع» ٢٧١/٦.

- (١) كذا وقع في النسخ، والصواب في العبارة «وما قال على النبي» أو «وما قال عن النبي» بحذف «على» أو «عن» والظاهر أنه زيادة من الناسخ. والذي نقله أبو لبابة إلى قريظة يوم الحصار أن النبي ﷺ يريد ذبحهم. راجع الطبري ١١٩٢٣ لكن الحديث وإو كما تقدم.
- (٢) لكن تقدم أن عجز حديث جابر وإو.

قال ابن القاسم: والأفضل له أن يعرض عنهم. قلت: وإنما أنفذ النبي ﷺ الحكم بينهم، ليحقق تحريقهم وتبديلهم وتكذيبهم وكنهم ما في التوراة. ومنه صفة النبي ﷺ، والرجم على من زنا منهم. وعنه أخبر الله سبحانه وتعالى بقوله: ﴿يَتَأَهَّلَ الْكِتَابُ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْقُوْنَ عَنْ كَثِيرٍ﴾<sup>(١)</sup> فيكون ذلك من آياته الباهرة، وحججه البينة، وبراهينه المثبتة للأمة، المخزية لليهود والمشركين.

**المسألة الرابعة: في التحكيم من اليهود:** قال ابن القاسم: إذا جاء الأساقفة والزانيان فالحاكم مخير إن شاء حكم أو لا؟ لأن إنفاذ الحكم حق الأساقفة. وقال غيره: إذا حكم الزانيان الإمام جاز إنفاذه الحكم، ولا يلتفت إلى الأساقفة؛ وهو الأصح؛ لأن مسلمين لو حكمًا بينهما رجلاً لنفذ حكمه ولم يعتبر رضا الحاكم؛ فالكتائبون بذلك أولى؛ إذ الحكم ليس بحق للحاكم على الناس، وإنما هو حق للناس عليه. وقال عيسى، عن ابن القاسم: لم يكونوا أهل ذمة، إنما كانوا أهل حرب، وهذا الذي قاله عيسى عنه إنما نزع به لما رواه الطبري وغيره

[٧٢١] أن الزانيين كانا من أهل خيبر أو فداك، وكانوا حزباً لرسول الله ﷺ، واسم المرأة الزانية يسرة، وكانوا بعثوا إلى يهود المدينة يقولون لهم: اسألوا محمداً عن هذا، فإن أفتاكم بغير الرجم فخذوه منه واقبلوه، وإن أفتى به فاحذروه، وهذه فتنة أرادها الله فيهم فنفذت، فأتوا النبي ﷺ، فسألوه، فقال لهم: «مَنْ أَعْلَمُ يَهُودَ فَيْكُم؟» قالوا: ابن صوريا. فأرسل إليه في فداك، فجاء فنشده الله، فانتشد له وصدقه بالرجم كما تقدم، وقال له: والله يا محمد، إنهم ليعلمون أنك رسول الله، ثم طبع الله على قلبه، فبقي على كفره. وهذا لو كان صحيحاً لكان مجيئهم بالزانيين وسؤالهم عهداً وأماناً، وإن لم يكن عهد ذمة ودار لكان لهم حكم الكف عنهم والعدل فيهم، فلا حجة لرواية عيسى في هذا، وعنهم أخبر الله سبحانه وتعالى بقوله: ﴿سَتَكُونُ لِلْكَذِبِ سَكَنُونَ لِقَوْمٍ ءَاخِرِينَ لَرَّ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَرَّ تَوْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتُهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئاً أُولَئِكَ الَّذِينَ لَرَّ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَظْهَرَ قُلُوبُهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>؛ قال سفيان بن عيينة - وهي:

**المسألة الخامسة:** إن الله ذكر الجاسوس بقوله: ﴿سَتَكُونُ لِقَوْمٍ ءَاخِرِينَ لَرَّ يَأْتُوكَ﴾؛ فهؤلاء هم الجواسيس، ولم يعرض النبي ﷺ لهم مع علمه بهم؛ لأنه لم يكن حينئذ تقرر الأحكام، ولا تمكن الإسلام؛ وسنبيه بعد هذا إن شاء الله تعالى.

[٧٢١] ضعيف. أخرجه الطبري ١١٩٢٦، من طريق ابن إسحق حدثني الزهري عن رجل من مزينة عن ابن المسيب عن أبي هريرة، بأنهم منه دون صدره، وهو كونهما من خيبر أو فداك، وكونهم حرباً وتسمية الزانية، فهذا لم أجده في شيء من الروايات لا عند الطبري ولا غيره. وعجزه ذكره الطبري بإثر حديث ١١٩٣١. وورد لفظ «فداك» عنده برقم ١١٩٣٣ من حديث الشعبي، وليس فيه ذكر الخبر، والله أعلم.

**المسألة السادسة:** لما حَكَّمُوا النَّبِيَّ ﷺ أَنْفَذَ عَلَيْهِمُ الْحُكْمَ، ولم يكن لهم الرجوع، وكل من حَكَّم رجلاً في الدين فأصله هذه الآية. قال مالك: إذا حَكَّم رجل رجلاً فحَكَّمه ماضٍ، وإن رُفِعَ إلى قاضٍ أمضاه إلا أن يكونَ جَوْرًا بَيِّنًا. وقال سَخْنُون: يمضيه إن رآه. قال ابنُ العربي: وذلك في الأموال والحقوق التي تختصُّ بالطالب، فأما الحدودُ فلا يَحْكُمُ فيها إلا السلطان. والضابطُ أنَّ كلَّ حقٍّ اختصَّ به الخصمان جاز التحكيم فيه ونفذ تحكيم المحكَّم به.

وقال الشافعي: التحكيم جائز، وهو غيرُ لازم؛ وإنما هو فتوى - قال: لأنه لا يقدم آحادُ الناس الولاية والحكام، ولا يأخذ آحادُ الناس الولاية من أيديهم، وسنعتقد في تعليم التحكيم مقالاً يَشْفِي إن شاء الله تعالى، إشارته إلى أن كل محكَّم فإنه هو مفعول من حكم؛ فإذا قال: حكمت، فلا يخلو أن يقع لَفْوَ أو مفيداً، ولا بد أن يقع مفيداً، فإذا أفاد فلا يخلو أن يُفِيدَ التكثير كقولك: كلمته وقلته، أو يكون بمعنى جعلت له، كقولك: ركبته وحسنته، أي جعلت له مركوباً وحسناً؛ وهذا يفيدُ جعلته حكماً. وتحقيقه أنَّ الحكم بين الناس إنما هو حقُّهم لا حقَّ الحاكم، يَبْدُ أنَّ الاسترسال على التحكيم خرمٌ لقاعدة الولاية ومؤدُّ إلى تَهَارُجِ الناس تهارج الحمر، فلا بدَّ من نَضْبِ فاصل؛ فأمر الشرع بنصب الوالي ليحسم قاعدة الهرج، وأذن في التحكيم تخفيفاً عنه وعنهم في مشقَّة الترافع، لتتمَّ المصلحتان، وتحصل الفائدةان. والشافعي ومن سواه لا يلحظون الشريعة بعَيْنِ مالك رحمه الله، ولا يلتفتون إلى المصالح، ولا يعتبرون المقاصد، وإنما يلحظون الظواهر وما يستنبطون منها، وقد بيَّنَّا ذلك في أصول الفقه و«القبس في شرح موطأ مالك بن أنس».

[مسند ٧٢٢] ولم أزو في التحكيم حديثاً حضرني ذكره الآن إلا ما أخبرني به القاضي العراقي، أخبرنا الجوزي، أخبرنا النيسابوري، أخبرنا النسائي، أخبرنا قُتَيْبَةُ بن سعيد، حدثنا يزيد - يعني ابن المقدام بن شريح، عن أبيه شريح، عن أبيه هانئ، قال: لما وفد إلى رسول الله ﷺ مع قومه سمعهم وهم يكنونه أبا الحكم، فدعاه رسولُ الله ﷺ، فقال: «إن الله هو الحكم، وإليه الحكم، فلم تكني أبا الحكم؟» فقال: إنَّ قومي إذا اختلفوا في شيء أتوني فحكمتُ بينهم، فَرَضِي كِلَا الفريقين. فقال: «ما أحسن هذا؟ فما لك من الولد؟» قال: لي شريح، وعبد الله، ومسلم. قال: «فَمَنْ أكبرهم؟» قال: شريح. قال: «فأنت أبو شريح»، ودعا له ولولده.

**المسألة السابعة:** كيف أنفذ النبي ﷺ الْحُكْمَ بينهم؟: اختلف في ذلك جوابُ العلماء على ثلاثة أقوال:

[٧٢٢] جيد. أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» ٨١١ وأبو داود ٤٩٥٥ والنسائي ٢٢٦/٨ وابن حبان ٥٠٤ والحاكم ٢٤/١ والبيهقي ١٤٥/١٠ من حديث شريح بن هانئ عن أبيه به، وإسناده جيد، رجاله ثقات سوى يزيد بن مقدام، وهو صدوق، وصححه الحاكم بقوله: فلزمهما جميعاً - مراده الشيخين - على شرطهما الاحتجاج بحديث شريح عن أبيه، ووافقه الذهبي، وقوى إسناده الشيخ شعيب في الإحسان. تنبيه: هو أحد الأحاديث التي أسندها ابن العربي رحمه الله تعالى.

الأول: أنه حكم بينهم بحكم الإسلام، وأن أهل الكتاب من زنى منهم وقد تزوج عليه الرجم، فيحكم عليهم به الإمام، ولا يشترط الإسلام في الإحصان؛ قاله الشافعي.

الثاني: حكم النبي عليه السلام عليهم بشريعة موسى عليه السلام وشهادة اليهود، إذ شَرَعُ مَنْ قبلنا شَرَعُ لَنَا، فيلزم العمل بها حتى يقوم الدليل على تركها. وقد بينا ذلك في أصول الفقه، وفيما تقدم من قولنا، وإنه الصحيح من المذهب الحق في الدليل حسبما تقدم؛ قاله عيسى عن ابن القاسم.

الثالث: إنما حكم النبي ﷺ بينهم؛ لأن الحدود لم تكن نزلت، ولا يحكم الحاكم اليوم بحكم التوراة؛ قاله في كتاب محمد.

**المسألة الثامنة: في المختار:** أما قول الشافعي فلا يصح؛ فإن اليهود جاؤا إلى النبي ﷺ باختيارهم، وسألوه عن أمرهم، ففي هذا يكون النظر. وقد قال الله سبحانه وتعالى، مخبراً عن الحقيقة فيه: ﴿وَكَيْفَ يُحْكَمُونَكَ وَعِنْدَهُمُ التَّورَةُ فِيهَا حُكْمُ اللَّهِ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ وأخبر أنهم جاؤا من قبل أنفسهم، فقال: ﴿فَإِنْ جَاءُوكَ﴾. ثم خيره فقال: ﴿فَأَحْكَمْ بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾، ثم قال له: ﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكَمْ بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾، وهي:

**المسألة التاسعة:** والقسط هو العدل، وذلك حكم الإسلام، وحكم الإسلام شهود منا عدول؛ إذ ليس في الكفار عدل، كما تقدم. وإنما أراد النبي ﷺ إقامة الحجة عليهم وفضيحة اليهود حسبما شرحنا؛ وذلك بين من سياق الآية والحديث. ولو نظر إلى الحكم بدين الإسلام لما أرسل إلى ابن صوريا، ولكنه اجتمعت للنبي ﷺ الوجوه فيه من قبول التحكيم وإنفاذه عليهم بحكم التوراة، وهي الحق حتى ينسخ، وبشهادة اليهود، وذلك دين قبل أن يُرْفَعَ بالعدول منا.

**المسألة العاشرة:** قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ﴾: قال أبو هريرة وغيره: ومحمد منهم؛ يحكمون بما فيها من الحق، وكذلك قال الحسن، وهو الذي يقتضيه ظاهر اللفظ ومطلقه في قوله: ﴿النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبِّيُّونَ وَالْأَحْبَارُ﴾، آخرهم عبد الله بن سلام.

**المسألة الحادية عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾:

اختلف فيه المفسرون؛ فمنهم من قال: «الكافرون» و«الظالمون» و«الفاسقون» كله لليهود، ومنهم من قال: «الكافرون» للمشركين، و«الظالمون» لليهود، و«الفاسقون» للنصارى<sup>(١)</sup> وبه أقول؛ لأنه ظاهر الآيات، وهو اختيار ابن عباس، وجابر بن زيد، وابن أبي زائدة، وابن شبرمة.

قال طاوس وغيره: ليس بكفر ينقل عن الملة، ولكنه كفر دون كفر. وهذا يختلف إن حكم بما

(١) ومع ذلك العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فمن فعل من هذه الأمة مثل أفعال اليهود الحق بهم، وتوجه الخطاب له، ومن فعل أفعال المشركين الحق بهم، وتوجه الخطاب له، ومن فعل أفعال النصارى الحق بهم، وتوجه الخطاب له، فإن هذا القرآن ما نزل لمجرد التلاوة والتبرك به، بل ليهتدى به، وليعتبر به. والله ولي التوفيق.

عنده على أنه من عند الله؛ فهو تبدل له يوجب الكفر، وإن حكم به هوى ومعصية فهو ذنب تدركه المغفرة على أصل أهل السنة في القرآن للمذنبين.

**الآية الخامسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ مِمَّا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارٌ لَّهُ وَمَن لَّرَ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الآية: ٤٥]. فيها اثنتان وعشرون مسألة:

### المسألة الأولى: [في سبب نزولها]:

[٧٢٣] قال ابن جريج: لما رأت قريظة النبي ﷺ قد حكم بالرجم وكانوا يخفونه في كتابهم، قالوا: يا محمد، أفص بيننا وبين إخواننا بني النضير، وكان بينهم دم، وكانت النضير تتعزز على قريظة في دمائها ودياتها - كما تقدم - وقالوا: لا نطيعك في الرجم، ولكننا نأخذ بحدودنا التي كتنا عليها، فنزلت: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ مِمَّا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾، ونزلت: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

قال ابن عباس: المعنى: فما بالهم يخالفون فيقتلون النفسين بالنفس ويفقون العينين بالعين؛ وكانت بنو إسرائيل عندهم القصاص خاصة، فشرّف الله هذه الأمة بالدية.

**المسألة الثانية:** تعلق أبو حنيفة وغيره بهذه الآية، فقال: يُقتل المسلم بالذمي؛ لأنه نفس بنفس<sup>(٢)</sup>. قالت له الشافعية: هذا خبر عن شرع من قبلنا وشرع من قبلنا ليس شرعاً لنا.

وقلنا نحن له: هذه الآية، إنما جاءت للرد على اليهود في المفاضلة بين القبائل وأخذهم من قبيلة رجلاً برجل، ونفساً بنفس، وأخذهم من قبيلة أخرى نفسين بنفس، فأما اعتبار أحوال النفس الواحدة بالنفس الواحدة فليس له تعرض في ذلك، ولا سبقت الآية له، وإنما تحمل الألفاظ على المقاصد.

**جواب آخر:** وذلك أن هذا عموم يدخله التخصيص بما روى أبو داود والترمذي والنسائي، وبعضهم أوعب من بعض؛ عن علي، وقد سئل:

[٧٢٤] هل خضه رسول الله ﷺ بشيء؟ قال: لا، إلا ما في هذا، وأخرج كتاباً من قراب سيفه، وإذا فيه: «المؤمنون تتكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم، ألا لا يقتل مسلم بكافر ولا ذو عهد في عهده».

[٧٢٣] مرسل. أخرجه الطبري ١٢٠٦٩ عن ابن جريج به، وهذا مرسل لكن لأصله شواهد تقدمت برقم ٧١٨. [٧٢٤] صحيح. أخرجه البخاري وغيره، وتقدم.

(١) المائدة: ٥٠.

(٢) تقدم هذا البحث في سورة البقرة، آية: ١٧٨ والجمهور على أنه لا يقتل المسلم بالذمي للحديث الصحيح، وهو الآتي.

جواب ثالث: وذلك أن الله سبحانه قال في سورة البقرة: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾<sup>(١)</sup>. وقال: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ﴾<sup>(٢)</sup>؛ فاقترضى لفظُ القصاص المساواة، ولا مساواةً بين مسلم وكافر؛ لأنَّ نقص الكفر المبيح للدم موجودٌ به، فلا تستوي نفسٌ مبيحها معها مع نفسٍ قد تطهرت عن المبيحات، واعتصمت بالإيمان الذي هو أعلى العصم. وقد ذكر بعضُ علمائنا في ذلك نكتة حسنة، قال: إنَّ الله تعالى قال: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾، فأخبر أنه فرض عليهم في ملتهم أن كل نفس منهم تعادل نفساً؛ فإذا التزمنا نحن ذلك في ملتنا على أحد القولين - وهو الصحيح - كان معناه أن في ملتنا نحن أيضاً أن كل نفسٍ منا تقابل نفساً، فأما مقابلة كل نفسٍ منا بنفسٍ منهم فليس من مقتضى الآية، ولا من مواردها.

**المسألة الثالثة:** قال أبو حنيفة وغيره: قوله تعالى: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾ يوجب قتل الحرِّ بالعبد خاصة. وقال غيره: يوجب ذلك أخذ نفسه بنفسه، وأخذ أطرافه بأطرافه، لقوله تعالى: ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾. وقد تقدم الجواب عن ذلك في المسألة قبلها. ونخص هذا مع أبي حنيفة أنهما شخصان لا يجري بينهما القصاص في الأطراف مع السلامة في الخلقة فلا يجري بينهما في الأنفس، ويقال للآخرين: إنَّ نقص الرقِّ الباقي في العبد من آثار الكفر يمنع المساواة بينه وبين الحرِّ؛ فلا يصحُّ أن يؤخذ أحدهما بالآخر؛ فإنَّ العبد سِلعةٌ من السلع يصرفه الحرُّ كما يصرف الأموال.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾: يوجب قتل الرجل الحرِّ بالمرأة الحرّة مطلقاً؛ وبه قال كافة العلماء. وقال عطاء: يحكم بينهم بالتراجع، فإذا قتل الرجل المرأة خيّر وليها، فإن شاء أخذ ديتها، وإن شاء أعطى نصف العقل. وقتل الرجل. وعموم الآية يرد عليه.

[٧٢٥] وقد قال النبي ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَأَهْلُهُ بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ، فَإِنْ أَحْبَبُوا أَنْ يَقْتُلُوا أَوْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ». والمعنى يعضده؛ فإنَّ الرجل إذا قتل المرأة فقد قتل مكافئاً له في الدم، فلا يجب فيه زيادة كالرجلين.

**المسألة الخامسة:** قال أحمد بن حنبل: لا تُقتل الجماعة بالواحد؛ لأنَّ الله تعالى قال: ﴿النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾. قلنا: هذا عمومٌ تخصه حكمته؛ فإنَّ الله سبحانه إنما قتل من قتل صيانةً للأنفس عن القتل، فلو علم الأعداء أنهم بالاجتماع يسقط القصاص عنهم لقتلوا عدوهم في جماعتهم، فحكمنا بإيجاب القصاص عليهم ردعاً للأعداء، وحسماً لهذا الداء، ولا كلام لهم على هذا.

**المسألة السادسة:** قال أصحاب الشافعي وأبي حنيفة: إذا جرح أو قطع اليد أو الأذن ثم قتل فُعِلَ به

[٧٢٥] مضى في سورة النساء.

كذلك؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ...﴾ الآية؛ فيؤخذ منه ما أخذ، ويُفعل به كما فعل.

وقال علماؤنا: إن قصد بذلك المَثَلَة فعل به مثله، وإن كان ذلك في أثناء مضاربه لم يمثل به؛ لأن المقصود بالقصاص إما أن يكون التشفي، وإما إبطال العضو. وأتي ذلك كان فالقَتْل يأتي عليه. وهذا ليس بقصاص ولا انتصاف؛ لأن المقتول تألم بقطع الأعضاء كلها وبالقتل. فلا بد في تحقيق القصاص من أن يألم كما آلم، وبه أقول.

**المسألة السابعة:** قوله تبارك وتعالى: ﴿وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾: وذكر العين والأنف والأذن والسن وترك اليد، فقل في ذلك ثلاثة معان:  
الأول: أن ذلك لأن اليد آلة بها يفعل كل ذلك.

الثاني: أن ذلك لاختلاف حال اليدين، بخلاف العينين والأذنين؛ فإن اليسرى لا تساوي اليمنى؛ فترك القول فيها لتدخل تحت قوله تعالى: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾. ثم يقع النظر فيها بدليل آخر.  
الثالث: أن اليد باليد لا تفتقر إلى نظر؛ والعين بالعين، والأنف بالأنف، والسن بالسن يفتقر إلى نظر، وفيه إشكال يأتي بيانه إن شاء الله.

**المسألة الثامنة:** قوله تعالى: ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾: قرئ بالرفع والنصب، فالنصب إتيان للفظه ومعناه؛ والرفع، وفيه وجهان:  
أحدهما: أن يكون عطفاً على حال النفس قبل دخول أن.

والثاني: أن يكون استئناف كلام. ولم يكن هذا مما كتب في التوراة، والأول أصح.

**المسألة التاسعة:** قوله تعالى: ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾: لا يخلو أن يكون فقأها، أو أذهب بصرها وبقيت صورتها، أو أذهب بعض البصر. وقد أفادنا كيفية القصاص منها علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وذلك أنه أمر بمرأة فحميت، ثم وضع على العين الأخرى قطناً، ثم أخذت المرأة بكلبتين فأدبنت من عينه حتى سأل إنسان عينه. فلو أذهب رجل بعض بصره فإنه تغصب عينه وتكشف الأخرى، ثم يذهب رجل بالبيضة ويذهب ويذهب حتى ينتهي بصر المضرروب فيعلم، ثم تغطي عينه وتكشف الأخرى، ثم يذهب رجل بالبيضة ويذهب ويذهب، فحيث انتهى البصر علم، ثم يقاس كل واحد منهما بالمساحة، فكيف كان الفضل نسب، ويجب<sup>(١)</sup> من الدية بحساب ذلك مع الأدب الوجيع والسجن الطويل؛ إذ القصاص في مثل هذا غير ممكن، ولا يزال هذا يختبر في مواضع مختلفة لثلا يتداهى المضرروب فينقص من بصره، ليكثر حظه من مال الضارب؛ ولا خلاف في هذا.

**المسألة العاشرة:** لو فقأ أعور عين صحيح: قيل: لا قود عليه، وعليه الدية روي ذلك عن عمر

(١) في نسخة «ويحتمل».

وعثمان. وقيل: عليه القصاص؛ وهو قول علي والشافعي. وقال مالك: إن شاء فقأ عينه، وإن شاء أخذ دية كاملة.

ومتعلق عثمان أنه في القصاص منه أخذ جميع البصر ببعضه، وذلك ليس بمساواة. ومتعلق الشافعي قوله تعالى: ﴿وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ﴾. ومتعلق مالك أن الأدلة لما تعارضت خير المجني عليه، والأخذ بعموم القرآن أولى؛ فإنه أسلم عند الله تعالى.

**المسألة الحادية عشرة:** إذا فقأ صحيح عَيْنِ أَعور: فعليه الدية كاملة عند علمائنا. وقال الشافعي وأبو حنيفة: فيه نصف الدية، وهو القياس الظاهر. ولكن علماؤنا قالوا: إن منفعة الأعور يبصره كمنفعة السالم أو قريب من ذلك، فوجب عليه مثل ديته.

**المسألة الثانية عشرة:** قالوا: إذا ضرب سَنَّهُ فاسودَّت ففيها ديتها كاملة، وبه قال أبو حنيفة.

وقال الشافعي: فيها حكومة، وهذا عندي خلاف يؤول إلى وفاق؛ فإنه إن كان سوادها أذهب منفعتها، وإنما بقيت صورتها كاليد الشلاء والعين العمياء، فلا خلاف في وجوب الدية. وإن كان بقي من منفعتها شيء أو جميعها لم يجب إلا بمقدار ما نقص من المنفعة حكومة.

وروي عن عمر أنه قال: إذا ضرب سَنَّهُ فاسودَّت ففيها ثلث ديتها، وهذا مما لا يصح عنه سنداً ولا فقهاً.

**المسألة الثالثة عشرة:** قال مالك: إذا أخذ الكبير دية ضرسه، ثم نبت. فلا يردها. وقال الكوفيون: يردها؛ لأن عرضها قد نبت، أصله سن الصغير؛ ودليلنا أن هذا نبات لم تنجر به عادة، ولا يثبت الحكم بالنادر كسائر أصول الشريعة، فلو قلع رجل سن رجل فردّها صاحبها فالتحمت فلا شيء عليه عندنا. وقال ابن المسيب وجماعة منهم عطاء: ليس له أن يردها ثانية، وإن ردها أعاد كل صلاة صلاتها لأنها ميتة، وكذلك لو قطعت أذنه فألصقها بحرارة الدم فالتزقت مثله، وهي:

**المسألة الرابعة عشرة:** قال ذلك علماؤنا. وقال عطاء: يُجبره السلطان على قلعها؛ لأنها ميتة ألصقها؛ وهذا غلط بين، وقد جهل من خفي عليه أن ردها وعودها لصورتها موجب عودها لحكمها؛ لأن النجاسة كانت فيها للانفصال، وقد عادت متصلة، وأحكام الشريعة ليست صفات للأعيان، وإنما هي أحكام تعود إلى قول الله سبحانه فيها وإخباره عنها. وقال الشافعي: لا تسقط عن قالع السن ديتها، وإن رجعت؛ لأن الدية إنما وجبت لقلعها، وذلك لا ينجر. قلنا: إنما وجبت لفقدها وذهاب منفعتها؛ فإذا عادت لم يكن عليه شيء، كما لو ضرب عينه ففقد بصره، فلما قضى عليه عاد بصره لم يجب له شيء.

**المسألة الخامسة عشرة:** فلو كانت له سن زائدة فقلعت ففيها حكومة، وبه قال فقهاء الأمصار.

وقال زيد بن ثابت: فيها ثلث الدية، وليس في التقدير دليل، فالحكومة أعدل.



**المسألة السادسة عشرة:** قال علماؤنا في الذي يقطع أذني رجل: عليه حكومة؛ وإنما تكون عليه الدية في السمع، ويُقاس كما يقاس البصر، فإن أجاب جواب مَنْ يسمع لم يُقبل قوله، وإن لم يُجب أحلف، لقد صمت مَنْ ضرب هذا، وأغرم ديته، ومثله في اليمين في البصر.

**المسألة السابعة عشرة:** اللسان: اختلف قول مالك في القود فيه، وكذلك اختلف العلماء، والعلّة في التوقف عن القود فيه عدم الإحاطة باستيفاء القود، فإن أمكن فالقود هو الأصل، ويختبر بالكلام فما نقص من الحروف فبحسابه من الدية تجب على الضارب، فإن قلع لسان أخرس، وهي:

**المسألة الثامنة عشرة:** ففيه حكومة. وقال النخعي: فيه الدية، يقال له: إذا أسقطت القود فلا يبقى إلا الحكومة؛ لأن الدية قرينة القود.

**المسألة التاسعة عشرة:** إذا قطع يمين رجل أو يساره لم يؤخذ اليمين إلا باليمين واليسار إلا باليسار عند كافة الفقهاء. وقال ابن شبرمة: تؤخذ اليمين باليسار واليسار باليمين نظراً إلى استوائهما في الصورة والاسم، ولم ينظر إلى المنفعة، وهما فيها متفاوتتان أشد تفاوتاً مما بين اليد والرجل، فإذا لم تؤخذ اليد بالرجل فلا تؤخذ يُعنى يئسرى.

**المسألة الموفية عشرين:** نصّ الله سبحانه على أمهات الأعضاء وترك باقيها للقياس عليها، وكل عُضْر فيه القصاص إذا أمكن ولم يخش عليه الموت، وكذلك كل عضو بطلت منفعته وبقيت صورته فلا قود فيه، وفيه الدية لعدم إمكان القود فيه، وفيه تفصيل في الأعضاء والصّور بينها في أصول الفقه.

**المسألة الحادية والعشرون:** لما بينا أن الله سبحانه ذكر ما ذكر وخص ما خص قال بعد ذلك: ﴿وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ﴾؛ فعم بما نبه فيه من ذلك وبينه النبي ﷺ، ففي الصحيح عن أنس قال:

[٧٢٦] كَسَرَتِ الرُّبَيْعَ - وهي عَمَةُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ - ثَنِيَّةٌ جَارِيَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَطَلَبَ الْقَوْمُ الْقِصَاصَ، فَأَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ، فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْقِصَاصِ. فقال أنس بن النضر، عم أنس بن مالك: لا والله، لا تكسر ثنيتها يا رسول الله. فقال رسول الله ﷺ: «يَا أَنَسُ، كِتَابُ اللَّهِ أَنْقِضَاصٌ»، فَرَضِيَ الْقَوْمُ وَقَبِلُوا الْأَرْشَ. فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ».

**المسألة الثانية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿مَنْ تَصَدَّقَ بِهِ، فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ﴾:

اختلف العلماء فيه على قولين: أحدهما: فهو كفارة له هو المجروح. والثاني: أنه الجارح. وحقيقة الكلام هل هو في الضميرين واحد أو كل ضمير يعود إلى مُضْمِرٍ ثانٍ؟ وظاهر الكلام أنه

[٧٢٦] صحيح. أخرجه البخاري ٢٨٠٦ و ٤٥٠٠ و ٤٦١١ ومسلم ١٦٧٥ وأبو داود ٤٥٩٥ والنسائي ٨ / ٢٦-٢٧ وابن ماجه ٢٦٤٩ وأبو يعلى ٣٥١٩ وابن حبان ٦٤٩١ من حديث أنس.

يعود إلى واحد الضميران جميعاً؛ وذلك يقتضي أنه مَنْ وجب له القصاص فأسقطه كفر من ذنوبه بقدره، وعليه أكثر الصحابة.

[٧٢٧] وعن أبي الدرداء عن النبي ﷺ: «ما من مسلم يُصاب بشيء من جسده فيهبه إلا رفعه الله به درجة، وحط عنه به خطيئة».

والذي يقول: إنه إذا عفا عنه المجروح عفا الله عنه لم يقم عليه دليل، فلا معنى له.

**الآية السادسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَأَن آخُكُمْ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَن يَفْتِنُوكَ عَنِ بَعْضِ مَا أَنزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِن تَوَلَّوْا فَاعْلَمُوا أَنَّا يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِن كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ﴾ [الآية: ٤٩]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: قيل: نزلت فيما تقدم. وقيل:

[٧٢٨] وقيل: جاء ابن ضوريا، وشأس بن قيس، وكعب بن أسيد إلى النبي ﷺ يريدون أن يفتنوه عن دينه، فقالوا له: نحن أحبار يهود، إن أمنا لك آمن الناس جميعهم بك، وبيننا وبين قوم خصومة فحاكمهم إليك لتقضي لنا عليهم، ونؤمن بك ونصدقك؛ فأبى النبي ﷺ، فأنزل الله سبحانه الآية، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِن حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾<sup>(١)</sup> - بمعنى واحد.

**المسألة الثانية:** قال قوم: هذا ناسخ للتخيير، وهذه دغوى عريضة؛ فإن شروط النسخ أربعة منها: معرفة التاريخ بتحصيل المتقدم والمتأخر. وهذا مجهول من هاتين الآيتين، فامتنع أن يدعى أن واحدة منهما ناسخة للأخرى، وبقي الأمر على حاله.

[٧٢٧] إسناده ضعيف. أخرجه الترمذي ١٣٩٣ وابن ماجه ٢٦٩٣ وأحمد ٤٤٨/٦ والطبري ١٢٠٨٥ وأبو نعيم ٧/٢٤٩ من حديث أبي الدرداء، وفيه إرسال بين أبي السفر، واسمه سعيد بن يحمى وبين أبي الدرداء. قال الترمذي: لا أعرف لأبي السفر سماعاً من أبي الدرداء. وقال في «العلل» ورقة ٧٥: قال البخاري: لم يسمع من أبي الدرداء. وقال المزي في «تهذيب الكمال» ١١/١٠٢: روايته عن أبي الدرداء مرسله. وورد من حديث معاوية بلفظ «من تصدق بدم أو دونه كان كفارة له من يوم ولد إلى يوم تصدق» أخرجه أبو يعلى ٦٨٦٩، وإسناده غير قوي، قال الهيثمي في «المجمع» ٦/٣٠٢ ح ١٠٨٠٠: رجاله رجال الصحيح، غير عمران بن ظبيان، وقد وثقه ابن حبان، وفيه ضعف اهـ وعجزه مخالف لما قبله. وورد بلفظ «ما من رجل يجرح في نفسه جراحة، فيتصدق بها إلا كفر الله - تبارك وتعالى - عنه مثل ما تصدق به». أخرجه أحمد ٣١٦/٥ من حديث عبادة، وقال الهيثمي ٦/٣٠٢-١٠٧٩٨: رجاله رجال الصحيح. وورد من وجه آخر أخرجه أحمد ٣٣٠/٥ والطبري ١٢٠٨٦ والواحد في «الوسيط» ٢/١٩٣، وإسناده صحيح، وعند أحمد فيه عن عنتنة هشيم، لكن تابعه جرير، عند الواحد، فالحديث صحيح لكن باللفظ المتقدم آنفاً لا باللفظ الذي ساقه ابن العربي، فتنبه، والله الموفق.

[٧٢٨] ضعيف. أخرجه الطبري ٢١٥٦ من حديث ابن عباس بسند ضعيف لجهالة محمد بن أبي محمد.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَاحْذَرَهُمْ أَوْ يَفْتِنُواكَ عَنْ بَعْضِ مَا أُنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾:

قال قوم: معناه عن كل ما أنزل الله إليك، والبعض يستعمل بمعنى الكل، قال الشاعر:

تراك أمكنة إذا لم أرضها أو يَغْتَبِطَ بَعْضُ النفوسِ حِمَامُهَا .

ويروى: أو يَزْتَبِطُ. أراد كل النفوس، وعليه حملوا قوله تعالى: ﴿وَلَا يُبَيِّنْ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلِفُونَ فِيهِ﴾<sup>(١)</sup>. والصحيح أن «بعض» على بابها في هذه الآية، وأن المراد به الرّجم أو الحكم الذي كانوا أرادوه ولم يَقْصِدُوا أن يَقْتِنُوهُ عن الكل.

**الآية السابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّمْ يَنْكُرْ مَا فِيهِمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الآية: ٥١]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ﴾: اختلف في سبب نزولها على ثلاثة أقوال:

[٧٢٩] الأول: أنها نزلت في عبادة، وابن أبي؛ وذلك أن عبادة تبرأ إلى رسول الله ﷺ من حلف قوم من اليهود كان له من حلفهم مثل ما لعبد الله بن أبي، وتمسك ابن أبي بهم، وقال: إني رجل أخاف الدوائر.

الثاني: كان المنافقون يوازرون يهود قريظة ونصارى نجران؛ لأنهم كانوا أهل ريف، وكانوا يميرونهم ويفرضونهم، فقالوا: كيف نقطع مودة قوم إذا أصابتنا سنة فاحتجنا إليهم وسعوا علينا المنازل وعرضوا علينا الثمار إلى أجل، فنزلت<sup>(٢)</sup>، وذلك قوله تعالى: ﴿فَقَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يُسْرِعُونَ فِيهِمْ يَقُولُونَ نَحْنُ فَتَنَآ دَارَهُ﴾ [الآية: ٥٢].

الثالث: أنها نزلت في أبي لبابة بن عبد المنذر والزيبر وطلحة؛ فأما نزولها في أبي لبابة فممكن؛ لأنه أشار إلى يهود بني قريظة إلى حلقه بأنهم إن نزلوا إلى رسول الله ﷺ هو الذبح فخانه، ثم تاب الله عليه<sup>(٣)</sup>. وأما الزيبر وطلحة فلم يلتفتوا إلى ذلك فيهما.

وهذه الآية عامة في كل من ذكر أنها نزلت فيه لا تخص به أحداً دون أحد.

[٧٢٩] أخرجه الطبري ١٢١٦٢ عن عطية العوفي مرسلًا، ومع إرساله، عطية وإ. وورد من مرسل الزهري، أخرجه الطبري ١٢١٦٣، ومراسيل الزهري وأهية.

وله شاهد موصول؛ أخرجه الطبري ١٢١٦٤ عن عبادة بن الوليد، وهذا مرسل حسن، فلعل هذه الروايات تتأيد بمجموعها، والله أعلم.

(٢) لم أجده مستنداً، فهو لا شيء، لخلوه عن الإسناد.

(١) الزخرف: ٦٣.

(٣) مرسل، أخرجه الطبري ١٢١٦٦ عن عكرمة مرسلًا، والمرسل من قسم الضعيف، وليس فيه ذكر طلحة والزيبر، فإنه باطل.

**المسألة الثانية:** بلغ عمر بن الخطاب أن أبا موسى الأشعري اتخذ باليمن كاتباً ذمياً، فكتب إليه هذه الآية، وأمره أن يغزله؛ وذلك أنه لا ينبغي لأحد من المسلمين ولي ولاية أن يتخذ من أهل الذمة ولياً فيها لنهي الله عن ذلك؛ وذلك أنهم لا يخلصون النصيحة، ولا يؤذون الأمانة، بعضهم أولياء بعض<sup>(١)</sup>.

**المسألة الثالثة:** سئل ابن عباس عن ذبائح نصارى العرب، فقرأ: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّكُمْ فَبِئْسَ الْإِنْفِاقُ مِنْهُمْ﴾، وقد بيناه فيما تقدم موضحاً، وعلى هذا جاء بيان تمام الآية، ثم جاءت الآية الأخرى عامة في نفي اتخاذ الأولياء من الكفار أجمعين.

**الآية الثامنة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوا هُزُوًا وَلَعِبًا ذَلِكَ يَأْتِيهِمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ﴾ [الآية: ٥٨]. فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:** كان المشركون واليهود والمنافقون إذا سمعوا النداء إلى الصلاة وقعوا في ذلك وسخروا منه؛ فأخبر الله سبحانه بذلك عنهم، وليس في كتاب الله تعالى ذكر الأذان إلا في هذه الآية، أما إنه ذكرت الجمعة على الاختصاص.

**المسألة الثانية:** روي: أن رجلاً من النصارى، وكان بالمدينة، إذا سمع المؤذن يقول: أشهد أن محمداً رسول الله، قال: حرق الكاذب، فسقطت في بيته شرارة من نار وهو نائم، فتعلقت النار بالبيت فأحرقت، وأحرقت ذلك الكافر معه؛ فكانت عبرة للخلق. والبلاء موكل بالمنطق. وقد كانوا يمهلون مع النبي ﷺ حتى يستفتحوا فلا يؤخروا بعد ذلك.

**المسألة الثالثة:**

[٧٣٠] «كان النبي ﷺ إذا غزا قوماً لم يغز حتى يَضِجَ وينظر، فإن سمع أذاناً أمسك، وإلا أغار»؛ رواه البخاري وغيره عن أنس بن مالك.

**المسألة الرابعة:**

[٧٣١] روى الأئمة بأجمعهم عن ابن عمر أنه قال: كان المسلمون إذا قدموا المدينة يتجئبون الصلاة فيجتمعون، وليس ينادي بها أحد، فتكلموا يوماً في ذلك فقال بعضهم لبعض: اتخذوا نأوساً

[٧٣٠] صحيح. أخرجه البخاري ٦١٠ و ٢٩٤٤ ومسلم ٣٨٢ وأبو داود ٢٦٣٤ والترمذي ١٦١٨ والطيالسي ٢٠٣٤ وأبو يعلى ٣٣٠٧ وابن حبان ٤٧٥٣ من حديث أنس.

[٧٣١] صحيح. أخرجه البخاري ٦٠٤ ومسلم ٣٧٧ والترمذي ١٩٠ والنسائي ٣/٢ وأحمد ١٤٨/٢ وأبو عوانة ١/٣٢٦ والبيهقي ١/٣٩٠-٣٩١ من حديث ابن عمر.

(١) موقوف. أخرجه الواحدى في «الوسيط» ١٩٧/٢ بسند حسن، رجاله ثقات.

مثل النصارى. وقال بعضهم لبعض: اتخذوا قرناً مثل قرن اليهود؛ فقال عمر: ألا تبعثون رجلاً يُنادي بالصلاة؟ قال رسول الله ﷺ: «يا بلال؛ قُمْ فنادِ بالصلاة».

[٧٣٢] وفي الموطأ وأبي داود عن عبد الله بن زيد قال: لما أمر رسول الله ﷺ بالناقوس ليُعمل حتى يضرب به فيجتمع الناس للصلاة طاف بي وأنا نائم رجلٌ يحملُ ناقوساً، فقلت له: يا عبد الله، تتبع هذا الناقوس؟ فقال لي: ما تصنع به؟ فقلت: ندعو به للصلاة. قال: أفلا أدلك على ما هو خير من ذلك؟ فقلت: بلى. فقال: تقول: الله أكبر، الله أكبر... فذكر الأذان والإقامة. فلما أصبحنا أتيت النبي ﷺ فأخبرته بما رأيت، فقال: «إنها لرؤيا حق إن شاء الله تعالى، قُمْ مع بلال فألقِ عليه ما رأيت فليؤذن به». ففعلت. فلما سمع عمر الأذان خرج مُسرِعاً، فسأل عن ذلك، فأخبر الخبر، فقال: يا رسول الله؛ والذي بعثك بالحق، لقد رأيتُ مثل الذي رأى. فقال رسول الله ﷺ: «الحمد لله». وفي ذلك أحاديث كثيرة، وقد استوفينا الكلام على أخبار الأذان في شرح الحديث ومسائله في كتب الفروع.

**الآية التاسعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلَوْاْ فِي دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُواْ أَهْوَاَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّواْ مِن قَبْلُ وَأَضَلُّواْ كَثِيرًا وَضَلُّواْ عَنْ سَوَاىِ السَّبِيلِ﴾ [الآية: ٧٧]. فيها مسألان:

**المسألة الأولى:** نهى الله سبحانه أهل الكتاب عن الغلو في الدين من طريقه: في التوحيد، وفي العمل؛ فغلوهم في التوحيد ينسبهم له الولد سبحانه، وغلوهم في العمل ما ابتدعه من الرهبانية في التحليل والتحریم والعبادة والتكليف.

[٧٣٣] وقال ﷺ: «لتركبن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا جُحَرَ

[٧٣٢] صحيح. أخرجه أبو داود ٤٩٩ والترمذي ١٨٩ وابن ماجه ٧٠٦ والبخاري في «خلق أفعال العباد» ص ٣٤-٣٥ والدارمي ١/ ٢٦٨-٢٦٩ وابن الجارود ١٥٨ والدارقطني ١/ ٣٤١ وابن خزيمة ٣٧١ وابن حبان ١٦٧٩ والبيهقي ١/ ٣٩٠ وأحمد ٤/ ٤٣ من حديث عبد الله بن زيد، وإسناده حسن لأجل محمد بن إسحق، وقد صرح بالتحديث، فانتفت شبهة تدليسه. وورد من وجه آخر أخرجه أحمد ٤/ ٤٢ وعبد الرزاق ١٧٨٧ والبيهقي ١/ ٥١٤-٥١٥ من طريق ابن المسيب عن عبد الله بن زيد. وورد من وجه ثالث عن عبد الرحمن بن أبي ليلى حدثنا أصحاب رسول الله ﷺ عن عبد الله بن زيد... فذكره، أخرجه عبد الرزاق ١٧٨٨ وابن أبي شيبة ١/ ٢٠٣ والطحاوي في «المعاني» ١/ ١٣١-١٣٢-١٣٤ والبيهقي ١/ ٤٢٠، ورجال الإسناد ثقات مشاهير، وجهالة الصحابي لا تضر، فالحديث صحيح. وقد صححه الحاكم ٣/ ٣٣٥ وكذا الذهبي، والبخاري كما في «العلل الكبير» ذكره الزيلعي في «نصب الراية» ١/ ٢٥٨-٢٥٩ بقوله: قال الترمذي: سألت عنه البخاري، فقال: هو عندي صحيح.

[٧٣٣] صحيح. أخرجه البخاري ٣٤٥٦ و ٧٣٢٠ ومسلم ٢٦٦٩ والطالسي ٢١٧٨ وأحمد ٣/ ٨٤-٨٩ وابن حبان ٦٧٠٣ من حديث أبي سعيد. وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه أحمد ٢/ ٣٢٧-٤٥٠-٥١١ والبخاري ٧٣١٩ وابن ماجه ٣٩٩٤ وأبو يعلى ٦٢٩٢ والآجري في «الشرعة» ٢٧ و ٢٨ بتحقيقي، وله شواهد، انظر «الشرعة».

صَبَّ لَدَخْلَتُمُوهُ». وهذا صحيح لا كلام فيه.

[٧٣٤] وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ سمع<sup>(١)</sup> امرأة من الليل تصلي، فقال: «مَنْ هَذِهِ؟» قيل: الحولاء بنت ثُوَيْتٍ لا تنام الليل كله. فكَرِهَ ذلك رسولُ الله ﷺ حتى عُرِفَت الكراهيةُ في وجهه، وقال: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا، اكْلَفُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تَطِيقُونَ».

[٧٣٥] وروي فيه أيضاً أنه قال: «إِنَّ هَذَا الدِّينَ مَتِّينٌ فَأَوْغِلْ فِيهِ بَرَقٌ فَإِنَّ الْمُنْبِتَّ لَا أَرْضَا قَطْعٌ وَلَا ظَهراً أَبْقَى».

**المسألة الثانية:** لما أخبر النبي ﷺ بأننا نتبع من قَبَلْنَا في سننه، وكانت الكفرة قد شَبَّهت الله سبحانه بالخلق في الولد، وشَبَّهت هذه الأمة الباري تعالى بالخلق في مصائب قد بيَّناها في الأصول لا تَقْصُر في الباطل عن الولد، وغَلَّتْ طائفةٌ في العمل حتى تَرَهَّبَتْ وتركت النكاح، وواظبت على الصوم، وتركت الطيبات.

[٧٣٦] وقد قال ﷺ: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي». وسنكشف ذلك في موضعه ها هنا باختصار؛ إذ قد بيناه بالطول في كتب الحديث، وخصوصاً في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ﴾، وهي:

**الآية الموفية عشرين:** قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحَرِّمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَمَسُّوهُنَّ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْتَدِينَ﴾ [الآية: ٨٧]. فيها أربع مسائل:

[٧٣٤] صحيح. أخرجه مسلم ٧٨٥ وأحمد ٢٤٧/٦ وابن حبان ٣٥٩ و٢٥٨٦ من حديث عائشة.

[٧٣٥] أخرجه ابن المبارك في «الزهد» ١١٧٨ عن محمد بن المنكدر مرسلًا. ووصله البزار ٧٤ والبيهقي ١٨/٣-١٩ بذكر جابر بن عبد الله، وإسناده ساقط، سكت عليه البيهقي! وقال الهيثمي في «المجمع» ٦٢/١، فيه يحيى بن المتوكل أبو عقيل، وهو كذاب اهـ. وقال البزار بعد أن رواه: وهذا روي عن ابن المنكدر مرسلًا، ورواه عبيد الله بن عمرو عن محمد بن سوبة، عن ابن المنكدر عن عائشة، وابن المنكدر لم يسمع من عائشة. وله شاهد من حديث أنس، أخرجه أحمد ١٩٩/٣ إلى قوله «برق» وإسناده ضعيف، قال الهيثمي في «المجمع» ٦٢/١، رجاله موثقون إلا أن خلف بن مهرا ن لم يدرك أنسًا، والله أعلم اهـ.

الخلاصة: هو حديث غير قوي، فقد اختلف في وصله وإرساله، ووقفه من وجه آخر، والأشبه أنه فوق الضعيف، ودون الحسن، والله أعلم.

[٧٣٦] هو بعض حديث متفق عليه، وتقدم، وسيأتي. وهو بعض حديث النفر الثلاثة، وانظر ما بعده.

(١) أي سمع بامرأة. وقد ساق المصنف صدره بالمعنى. وهو عند مسلم عن عروة: أن عائشة زوج النبي ﷺ أخبرته، أن الحولاء بنت ثُوَيْتٍ بن حبيب بن أسد بن عبد العزى مَرَّتْ بها وعندها رسول الله ﷺ، فقلت: هذه الحولاء بنت ثُوَيْتٍ، وزعموا أنها لا تنام الليل. فقال رسول الله ﷺ: «لا تنام الليل؟! خذوا من العمل ما تطيقون، فوالله لا يسأم الله حتى تسأموا». لفظ مسلم بحرفيته وورد بالفاظ أخرى عند البخاري ٤٣ و ١٥١ وغيره.

## المسألة الأولى: في سبب نزولها: فيه ثلاثة أقوال:

[٧٣٧] الأول: أن جماعة من أصحاب النبي ﷺ منهم علي، والمقداد، وعبد الله بن عمر، وعثمان بن مظعون، وابن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة، جلسوا في البيوت، وأرادوا أن يفعلوا كفعل النصارى من تحريم طيبات الطعام واللباس واعتزال النساء، وهم بعضهم أن يحب نفسه، وأن عثمان بن مظعون كان ممن حرّم النساء والزينة على نفسه، وأرادوا أن يترهبوا، ولا يأكلوا لحماً ولا ذكاً؛ وقالوا: نقطع مذاكيرنا، ونسبح في الأرض، كما فعل الرهبان.

فلما بلغ ذلك النبي ﷺ نهاهم عنه، وأعلمهم أنه ينكح النساء، ويأكل من الأطعمة، وينام ويقوم، ويفطر ويصوم، وأنه من رغب عن سنتي فليس مني، وقال لهم: «إنما هلك من كان قبلكم بالتشديد، فشددوا على أنفسهم، فشدد الله عليهم. أولئك بقاياهم في الديار والصوامع، عبدوا الله ولا تُشركوا به شيئاً، وأقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وصوموا رمضان، وحجّوا واعتمروا، واستقيموا يستقيم لكم». (وإن هذه الآية نزلت فيهم، روي عن ذلك عن ابن عباس وغيره).

[٧٣٨] الثاني: روي أنّ عبد الله بن راحة ضافه ضيف، فانقلب ابن راحة ولم يتعش. فقال لزوجه: ما عشيتيه؟ فقالت: كان الطعام قليلاً، فانتظرتك أن تأتي. قال: حرمت ضيفي من أجلي، فطعامك عليّ حرام إن دقته. فقالت هي: وهو عليّ حرام إن لم تدقه. وقال الضيف: هو عليّ حرام إن دقته إن لم تذوقوه. فلما رأى ذلك ابن راحة قال: قربني طعامك، كلوا بسم الله، وغدا إلى رسول الله ﷺ، فأخبره. فقال ﷺ: «أحسن». ونزلت الآية ﴿وَكُلُوا مِمَّا رَزَقَكُمْ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup>.

[٧٣٩] قال ابن عباس في حديثه: فقالوا: يا رسول الله، كيف نصنع بأيماننا، فنزلت: ﴿لَا يُؤْخَذُكُمُ اللَّهُ بِالْفِعْرِ فِي آيَمِنَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> الآية.

[٧٣٧] أخرجه الطبري عن عكرمة مرسلًا، وهذا ضعيف لإرساله. وله شاهد من مرسل قتادة، أخرجه الطبري ١٢٣٤٨ مطولاً، وشاهد آخر من مرسل السدي أخرجه الطبري ١٢٣٤٩ وكرره ١٢٣٤٠ من مرسل أبي مالك، و ١٢٣٤٥ من مرسل أبي قلابه. وورد موصولاً عن ابن عباس أخرجه الطبري ١٢٣٥٠، وفيه إرسال بين علي بن أبي طلحة وابن عباس، وكرره ١٢٣٥١ من وجه آخر عنه، وفيه عطية بن سعد العوفي وإوه، وذكره الواحدي في «الأسباب» ٤١١ بقوله: قال المفسرون أهد. ورواه بالفاظ متقاربة، والمعنى متحد، وهذه الروايات المرسل والموصولة تأييد بمجموعها، فالحديث حسن.

[٧٣٨] ضعيف جداً، أخرجه الطبري ١٢٣٥٣ عن عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه مرسلًا، ومع إرساله عبد الرحمن متروك الحديث. والصحيح في سبب النزول ما قبله. وحديث ابن راحة في الصحيح، وليس فيه ذكر نزول الآية، راجع البخاري ٣٥٨١ وصحيح مسلم ٢٠٥٧.

[٧٣٩] لم أره مسنداً عن ابن عباس. وإنما ورد في «أسباب النزول» للواحدي ٤١١ بقوله: قال المفسرون... فذكره مطولاً. وورد في مرسل السدي عند الطبري ١٢٣٤٩ وفيه «وأمرهم أن يكفروا بإيمانهم».

[٧٤٠] الثالث: روى الترمذي، عن ابن عباس أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، فقال له: يا رسول الله؛ إنني إذا أصبغت اللحم انتشرت للنساء وأخذتني شهوة، فحرمت علي اللحم، فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْزَمُوا طَيِّبَت مَّا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ... إلى - مؤمدين﴾. قال الترمذي: صحيحة الإرسال<sup>(١)</sup>.

المسألة الثانية: ظن أصحاب النبي ﷺ أن المطلوب منهم طريق من قبلهم من رفض الطعام والشراب والنساء، وقد قال الله سبحانه: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾<sup>(٢)</sup>؛ فكانت شريعة من قبلنا بالرهانية وشريعتنا بالسمة الحنيفة.

[٧٤١] وفي الصحيح أن عثمان بن مظعون نهى النبي ﷺ عن التبتل، ولو أذن له لاختصنا. والذي يوجب في ذلك العلم، ويقطع العذر، ويوضح الأمر - أن الله سبحانه قال لنبيه: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾<sup>(٣)</sup>؛ فبين النبي ﷺ التبتل بفعله؛ وشرح أنه امتثال الأمر، واجتناب النهي، وليس بتزك المباحات، وكان النبي ﷺ يأكل اللحم إذا وجده، ويلبس الثياب تبتاع بعشرين جملاً، ويكثر من الوطاء، ويضرب إذا عدم ذلك، ومن رغب عن سنته لسنة عيسى فليس منه.

المسألة الثالثة: قال علماؤنا: هذا إذا كان الدين قواماً، ولم يكن المال حراماً؛ فأما إذا فسد الدين عند الناس، وعم الحرام فالتبتل وتزك اللذات أولى، وإذا وجد الحلال فحال النبي ﷺ أفضل وكان ذا تشمند<sup>(٤)</sup> رحمه الله يقول: إذا عم الحرام وطبق البلاد، ولم يوجد حلال استؤنف الحكم، وصار الكل معفو عنه، وكان كل واحد أحق بما في يده ما لم يعلم صاحبه.

وأنا أقول: إن هذا الكلام منقاس إذا انقطع الحرام، فأما والغضب متماد، والمعاملات الفاسدة مستمرة، ولا يخرج المرء من حرام إلا إلى حرام فأشبه المعاش من كان له عقار قديم الميراث يأكل من غلته، وما رأيت في رحلتي أحداً يأكل مالا حلالاً محضاً إلا سعيداً مغربي، كان يخرج في صائفة الخطمي، فيجمع من زريعته قوته ويطحنها ويأكلها بزيت يجلبه الروم من بلادهم.

[٧٤٠] ضعيف. أخرجه الترمذي ٣٠٥٤ والطبري ٢٣٥٤ وابن عدي ١٧٠/٥ والواحي ٤١٠ من حديث ابن عباس. وإسناده ضعيف لضعف عثمان بن سعد الكاتب، وبه أعلمه ابن عدي. وأما الترمذي فقال: حسن غريب، ورواه بعضهم عن عثمان بن سعد مرسلًا، ليس فيه عن ابن عباس، ورواه خالد الحذاء عن عكرمة مرسلًا. اهـ. قلت: هو خبر ضعيف، والصواب ما ذكره أئمة التفسير ومنهم ابن عباس، انظر الحديث ٧٣٧. [٧٤١] صحيح. البخاري ٥٠٧٣ و ٥٠٧٤ ومسلم ١٤٠٢ والترمذي ١٠٨٣ والنسائي ٥٨/٦ وابن ماجه ١٨٤٨ وأحمد ١/ ١٧٥-١٨٣ والدارمي ١٣٣/٢ وابن حبان ٤٠٢٧ والبخاري ٢٢٣٧ والبيهقي ٩٧/٧ من حديث سعد بن أبي وقاص.

(١) كذا وقع في النسخ. وعبارة الترمذي ذكرتها بحرفيتها في التخريج.

(٢) المائدة: ٤٨. (٣) المزمل: ٨.

(٤) لقب أعجمي معناه: عالم العلماء. ومراده بذلك شيخه الإمام الغزالي.



**المسألة الرابعة:** إذا قال: هذا عليّ حرام لشيء من الحلال - عدا الزوجة فإنه كذبة لا شيء عليه فيها، ويستغفر الله، ولا يحرم عليه شيء مما حرمه.

هذا مذهب مالك والشافعي، وأكثر الصحابة؛ وروي أنه قول يُوجب الكفارة، وبه قال أبو حنيفة<sup>(١)</sup>. ويدل عليه حديث عبد الله بن رَواحة المتقدم<sup>(٢)</sup>. وفي حديث الجماعة من أصحاب رسول الله ﷺ مثله<sup>(٣)</sup>. وروي أيضاً عنهم: أنهم حلفوا بالله فأذن لهم في الكفارة<sup>(٤)</sup>، فتعلّق أصحاب أبي حنيفة بمسألة اليمين، وتأتي إن شاء الله. وأما إذا قال لزوجته: أنت عليّ حرام فموضعها سورة التحريم، والله يسهل في البلوغ إليها بعونه.

**الآية الحادية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ فَكَفَرْتُمْهُ أَلْعَمَاءُ عَشَرَةٌ مَسْكُورَاتٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرَةُ أَيْمَانِكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [الآية: ٨٩]. فيها سبع وعشرون مسألة:

**المسألة الأولى:** اليمين على ضربين: لغوٌ ومُنْعَدَّة، وقد بينا لغو اليمين في سورة البقرة.

وأما اليمين المنعقدة فهي المنفعلة من العقد، والعقد على ضربين: حسيّ كعقد الحبل، وحكمي كعقد البيع؛ وهو رَبط القول بالقصد القائم بالقلب، يَغْزُمُ بقلبه أولاً متواصلاً منتظماً، ثم يخبر عما انعقد من ذلك بلسانه.

فإن قيل: صورة اليمين اللغو والمنعقدة على هذا واحدة، فما الفرق بينهما؟

قلنا: قد آن الآن أن نلتزم بذلك الاحتفاء، ونكشف عنه الخفاء، فنقول: إن اليمين المنعقدة ما قلناه، واللغو ضده. واليمين اللغو سبع متعلقات<sup>(٥)</sup> في اختلاف الناس:

المتعلق الأول: اليمين مع النسيان، فلا شك في إلغائها؛ لأنه إذ قصد زياداً فتلفظ بعمره فلا شك في أنها جاءت على خلاف قُضده، فهي لغو محض.

وأما من قال: إنه اليمين المكفّرة<sup>(٦)</sup> فلا متعلق له يحكى.

والمتعلق الثالث: في دعاء الإنسان على نفسه: إن لم يكن كذا، فينزل به كذا، فهذا قول لغو في طريق الكفارة، ولكنه منعقد في العقد مكروه، وربما يؤاخذ به؛ فإن النبي ﷺ قال:

(١) يأتي في سورة التحريم الكلام على ذلك. والجمهور على خلاف ما ذهب إليه أبو حنيفة رحمه الله. وانظر «تفسير القرطبي» ٦/ ٢٦٣.

(٢) هو خبر واه بمرة، لا حجة فيه البتة. (٣) تقدم برقم ٧٣٩ وأنه بغير إسناد، فلا حجة فيه.

(٤) هو كسابقه، لا حجة فيه.

(٥) ذكرها المؤلف عند شرح الآية ٢٢٥ من سورة البقرة بصورة أوضح، وهنا زيادة تفصيل لها.

(٦) هو المتعلق الثاني.

[٧٤٢] «لا يدعون أحدكم على نفسه، فربما صادف ساعة لا يسأل الله فيها أحد شيئاً إلا أعطاه إياها».

والمعلق الرابع: في يمين المعصية: باطل؛ لأن الحالف على ترك المعصية تتعقد يمينه عبادة، والحالف على فعل المعصية تتعقد يمينه معصية، ويقال له: لا تفعل ف كفر، فإن أقدم على الفعل فجر في إقدامه وبر في يمينه. وإنما قلنا: إنها تتعقد لأنه قصد بقلبه الفعل أو الكف في زمان مستقبل يتأتى فيه كل واحد منهما. وهذا ظاهر.

والمعلق الخامس: في يمين الغضب موضع فتنة؛ فإن بعض الناس يقول: يمين الغضب لا يلزم، وينظر في ذلك إلى حديث يروى:

[٧٤٣] «لا يمين في إغلاق»، وهذا لم يصح، والإغلاق: الإكراه، لأنه تغلق الأبواب على المكره وترده إلى مقصده.

[٧٤٤] وقد حلف النبي ﷺ غاضباً ألا يحمل الأشعرين، وحملهم، وقال: «والله إن شاء الله إني لأحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أثبت الذي هو خير وكفرت عن يميني». وهذا بين ظاهر جداً. وأما من قال: إنه قول الرجل: لا والله، وبلى والله<sup>(١)</sup>.

[٧٤٥] ففي صحيح البخاري، عن عائشة قالت: نزلت: «لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِالْفِعْوَةِ إِيْمَانِكُمْ»، في قول الرجل: لا والله، وبلى والله. قلنا: هذا صحيح، ومعناه إذا أكثر الرجل في يمينه من قول: لا والله، وبلى والله، على أشياء يظنها كما قال، فتخرج بخلافه<sup>(٢)</sup>. أو على حقيقة، فهي تنقسم قسمين: قسماً يظن وقسماً يعقد، فلا يؤخذ منها فيما وقع على ظن، ويؤخذ فيما عقد، وكيف يجوز أن يظن

[٧٤٢] لم أجده هكذا. وأخرجه مسلم ٣٠٠٩ وأبو داود ١٥٣٢ من حديث جابر بلفظ «لا تدعو على أنفسكم؛ ولا تدعو على أولادكم، ولا تدعو على أموالكم، لا توافقوا من الله ساعة يسأل فيها عطاءً، فيستجيب لكم»، هو بعض حديث عند مسلم، وقد ساقه المصنف من حفظه بالمعنى.

[٧٤٣] لا أصل له بهذا اللفظ، وإنما ورد بلفظ «لا يمين في غضب». أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٢٠٥٠ من حديث ابن عباس بإسناد ضعيف، كما قال الحافظ في «الفتح» ٥٦٥/١١. وهذا بمعنى حديث المؤلف لأن الغضب هو الإغلاق. ووقع ذكر الإغلاق في حديث الطلاق. وهو ما أخرجه أبو داود ٢١٩٣ والدارقطني ٤/ ٢٦ من حديث عائشة بلفظ «لا طلاق وعناق في إغلاق» قال أبو داود: الغلاق أظنه في الغضب اهـ وإسناد أبي داود فيه محمد بن عبيد المكي، وهو ضعيف، وتويع عند الدارقطني لكن عنده قرعة بن سويد، وهو غير قوي، لكن للحديث ما يؤيده، وتقدم في بحث الطلاق.

[٧٤٤] صحيح. أخرجه البخاري ٣١٣٣ و ٤٣٨٥ و ٥٥١٨ و ٦٦٤٩ و ٧٧٥٥ ومسلم ١٦٤٩ وأبو داود ٣٢٧٦ والنسائي ٩/٧ وابن ماجه ٢١٠٧ وأحمد ٣٩٨/٤ و ٤٠١ عن أبي موسى، روه من وجوه بالفاظ متقاربة. [٧٤٥] صحيح. أخرجه البخاري ٦٦٦٣ ومالك ٤٧٧/٢ والشافعي ٧٤/٢ وابن الجارود ٩٢٥ عن عائشة موقوفاً، وورد مرفوعاً وليس بصحيح. راجع «الإحسان» و «تلخيص الخبير» ١٦٧/٤.

(٢) هو المتعلق السابع.

(١) هو المتعلق السادس.

أحد أن قوله: لا والله، وبلى والله، فيما يعتقده ويعقده أنه لغو، وهو منهى عن الاسترسال فيه والتهافت به. قال الله سبحانه: ﴿وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصْلِحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾<sup>(١)</sup>؛ فنهى عنها ولا يؤاخذ إذا فعلها.

هذا لعمر الله هو القول اللغو، وهذا يبين لك أن القول ما قاله مالك، وأنه اليمين على ظن يخرج بخلافه. فإن قيل وهي:

**المسألة الثانية: فاليمين الغموس في أي قسم هي؟** قلنا هي مسألة عظمى وداهية كبرى تكلم فيها العلماء، وقد أفضنا فيها في مسائل الخلاف.

ووجه إشكالها أنها إن كانت لا كفارة فيها فهي في قسم اللغو، فلا تقع فيها مؤاخذه، وإن كانت مما يؤاخذ بها فهي في قسم المنعقدة، تلزم فيها الكفارة. وحله طويل؛ اختصاره أن الآية وردت بقسمين: لغو، ومنعقدة خرجت على الغالب في أيمان الناس؛ فأما اليمين الغموس فلا يزى بها ذو دين أو مروءة، ويحل الإشكال أيضاً أن الله سبحانه علّق الكفارة على قسمي اليمين المنعقدة، فدغ ما بعدها يكون مائة قسم؛ فإنه لم تعلق عليه كفارة.

فإن قيل: اليمين الغموس منعقدة. والدليل عليه أنها مكتسبة بالقلب، معقودة بخبر، مقرونة باسم الله تعالى. قلنا: عقد القلب إنما يكون عقداً إذا تصور حله، واليمين الغموس مكروء وخديعة. والدليل عليه أن هذا الذي صورّه أصحاب الشافعي موجود في يمين الاستثناء، ولا كفارة فيها؛ فثبت أن مجرد القصد لا يكفي في الكفارة، هذا وقد فارق اليمين الغموس الحل. وكيف تنعقد؟ وقد مهّدنا القول فيها في تخليص التلخيص، فلينظر هنالك.

**المسألة الثالثة: في حقيقة اليمين:** قد بينّاها في المسائل، وهي ربط العقد بالامتناع والترك أو بالإقدام على فعل بمعنى معظم حقيقة أو اعتقاداً. والمعظم حقيقة، كقوله: والله لا دخلت الدار أو لأدخلن. والمعظم اعتقاداً، كقوله: إن دخلت الدار فأنت طالق، أو أنت حر. والحرية معظمة عنده، لاعتقاده عظيم ما يخرج عن يده في الحرية والطلاق.

[٧٤٦] ودليله قوله ﷺ: «من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت». فسُمّي الحالف بغير الله حالفاً. وقد اتفق علماؤنا على أن من قال: إن دخلت الدار فعليّ كفارة يمين، أنه يلزمه ذلك، ولكنه من جهة النذر لا من جهة اليمين. والنذر يمين حقيقة.

[٧٤٧] ولأجله قال النبي ﷺ: «كفارة النذر كفارة اليمين». وقد بينّاها في مسائل الخلاف.

[٧٤٦] صحيح. أخرجه البخاري ٢٦٧٩ و ٦١٠٨ ومسلم ١٦٤٦ من حديث ابن عمر، وقد تقدم مستوفياً.  
[٧٤٧] صحيح. أخرجه مسلم ١٦٤٥ وأبو داود ٣٣٢٣ و ٣٣٢٤ وأحمد ٤/ ١٤٦ - ١٤٩ - ١٥٦ من حديث عقبة بن عامر. وله شاهد من حديث عائشة، أخرجه أبو داود ٣٢٩٠ والترمذي ١٥٢٥ والنسائي ٧/ ٢٦ - ٢٧ وابن

**المسألة الرابعة:** إذا قال: أقسمت عليك، أو أقسمت ليكونن كذا وكذا فإنه يكون يمينا إذا قصد بالله. وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعي: لا يكون يمينا حتى يذكر به اسم الله تعالى؛ قال: لأنه لم يحلف بالله، فلا يكون يمينا<sup>(١)</sup>.

قلنا: إن كان لم يتلفظ به فقد نواه، واللفظ يحتمله، فوجب أن يقضى به؛ لقوله ﷺ: [٧٤٨] «إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى».

**المسألة الخامسة:** إذا حلف بالله تعالى أو بصفاته العليا وأسمائه الحسنی فهي يمين<sup>(٢)</sup>.

ماجه ٢١٢٥ وأحمد ٢٤٧/٦ والبيهقي ٦٩/١٠ من حديث عائشة، ورجالها ثقات إلا أنه معلول. قال الترمذي: حديث غريب، قال البخاري: رواه غير واحد عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن أبي سلمة عن عائشة مرفوعاً، والحديث هو هذا اهـ. وكذا قال النسائي: هو من طريق الزهري عن سليمان، قال: وسليمان هذا متروك. وله شاهد من حديث عمران بن حصين، أخرجه النسائي ٧/٢٨-٢٩ وأحمد ٤/٤٣٩-٤٤٠، وفيه محمد بن الزبير الحنظلي، قال عنه النسائي: ضعيف، لا يقوم بمثله حجة اهـ. لكن الحجة في حديث مسلم، والله أعلم، وانظر «فتح القدير» ٥/٨٦-٨٧ بتخريجي، والله الحمد والمنة. [٧٤٨] متفق عليه، وتقدم.

(١) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١٣/٤٦٩-٤٧١ ما ملخصه: فصل: فإن قال: أقسمت، أو آليت، أو حلفت، أو شهدت لأفعلن، ولم يذكر بالله. فعن أحمد روايتان، إحداهما: أنهما يمين، سواء نوى اليمين أو أطلق، وروي نحو ذلك عن عمر وابن عباس والتخمي والثوري وأبي حنيفة وأصحابه. وعن أحمد: إن نوى اليمين بالله كان يمينا، وإلا فلا، وهو قول مالك وإسحق وابن المنذر، لأنه يحتمل القسم بالله تعالى وبغيره، فلم تكن يمينا حتى يصرفه بنيتي إلى ما تجب به الكفارة، وقال الشافعي: ليس بيمين وإن نوى، وروي نحو ذلك عن عطاء والحسن والزهري وقتادة وأبي عبيد لأنها عريت عن اسم الله تعالى وصفته فلم تكن يمينا. ولنا أنه ثبت لها عرف الشرع والاستعمال فإن أبا بكر قال: أقسمت عليك يا رسول الله، لتخبرني بما أصبت مما أخطأت، فقال: النبي ﷺ: «لا تقسم يا أبا بكر» رواه أبو داود، وقال العباس للنبي ﷺ: أقسمت عليك يا رسول الله لتباعدني، فبايعه النبي ﷺ، وقال: «أبررت قسم عمي، ولا هجرة». وفي كتاب الله «إذا جاءك المنافقون قالوا نشهد إنك لرسول الله - إلى - اتخذوا أيمانهم جنة» فسماها يمينا. فصل: وإن قال: أعزم، أو عزمت لم يكن قسماً، نوى به القسم أو لم ينو، لأنه لم يثبت لهذا اللفظ عرف في شرع ولا استعمال، ولا هو موضوع للقسم، ولا فيه دلالة عليه.

مسألة: «أو بأمانة الله» قال القاضي: لا يختلف المذهب في أن الحلف بأمانة الله يمين مكفرة، وبهذا قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: لا تتعدد اليمين بها إلا أن ينوي الحلف بصفة الله تعالى. فصل: فإن قال: والأمانة لا فعلت، ونوى الحلف بأمانة الله فهي يمين مكفرة. وإن أطلق فعلى روايتين: إحداهما: يكون يمينا، والثانية: لا يكون يمينا، لأنه لم يضافها إلى الله تعالى.

قال الموصلي في «الاختيار» ٤/٥٠: عن محمد: وأمانة الله يمين، وعن أبي يوسف: ليس بيمين.

(٢) جاء في «المغني» ١٣/٤٥٢-٤٥٧: مسألة (واليمين المكفرة: أن يحلف بالله عز وجل، أو باسم من أسمائه). قال الإمام الموفق: أجمع أهل العلم على أن من حلف بالله عز وجل، فقال: والله، أو بالله، أو تالله، فحنث أن عليه الكفارة. قال ابن المنذر: وكان مالك والشافعي وأبو عبيد وأبو ثور وأصحاب الرأي يقولون: من حلف باسم من أسماء الله تعالى فحنث فعليه الكفارة. ولا نعلم في هذا خلافاً إذا كان من =

وقال أبو حنيفة: إذا قال: وعلم الله لم يكن يميناً وظن قوم ممن لم يحصل مذهبه أنه ينكر صفات الله تعالى، وليس كما ظن؛ لأنه قد قال: إذا حلف: وقدره الله - كانت يميناً. وإنما الذي أوقعه في ذلك أن العلم قد ينطلق على المعلوم، وهو المحدث، فلا يكون يميناً، وذهل عن أن القدرة أيضاً تنطلق على المقدور، وكل كلام له في المقدور فهو حجتنا في المعلوم.

**المسألة السادسة:** لا ينعقد اليمين بغير الله وصفاته وأسمائه<sup>(١)</sup>.

وقال أحمد بن حنبل: إذا حلف بالنبي انعقدت يمينه<sup>(٢)</sup> ولزمته الكفارة؛ لأنه حلف بما لا يتم

= أسماء الله عز وجل، التي لا يسمى بها سواه.

**فصل:** والقسم بصفات الله تعالى، كالقسم بأسمائه. وصفاته تنقسم ثلاثة أقسام: أحدها: ما هو صفات لذات الله تعالى، كعزة الله تعالى. وعظمته، وجلاله، وكبريائه، وكلامه. فهذه تنعقد بها اليمين. وبه يقول الشافعي وأصحاب الرأي، لأنها من صفات ذاته.

**الثاني:** ما هو صفة للذات، ويعبر به عن غيرها مجازاً، كعلم الله وقدرته. فتمت أقسام بهذا كان يميناً، وبهذا قال الشافعي.

**الثالث:** ما لا ينصرف بإطلاقه إلى صفة الله تعالى، إنما ينصرف بإضافته إلى الله سبحانه لفظاً أو نية، كالعهد والميثاق والأمانة ونحوه. فهذا لا يكون يميناً إلا بإضافته، أو نيته.

**فصل:** وإن قال: وحق الله، فهي يمين، وبه قال مالك والشافعي، وقال أبو حنيفة: لا كفارة لها.

**فصل:** وإن قال: لعمر الله. فهي يمين، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعي: إن قصد اليمين، فهي يمين، وإلا فلا. ملخصاً.

وقال الإمام المرغيناني الحنفي: واليمين بالله تعالى، أو باسم آخر من أسماء الله تعالى: كالرحمن والرحيم. أو بصفة من صفاته التي يحلف بها عرفاً كعزة الله وجلال الله وكبريائه. اهـ ملخصاً «فتح القدير شرح الهداية» ٦٢/٥ بتحقيقي.

(١) قال الإمام النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١١/١٠٥: قال العلماء: الحكمة في النهي عن الحلف بغير الله تعالى، أن الحلف يقتضي تعظيم المحلوف به، وحقيقة العظمة مختصة بالله تعالى، فلا يضاهى به غيره، وقد جاء عن ابن عباس: لأن أحلف بالله مائة مرة فأتم خير من أن أحلف بغيره فأبّر. فإن قيل الحديث «أفلح وأبيه إن صدق» فجوابه: أن هذه كلمة تجري على اللسان لا تقصد بها اليمين. فإن قيل: فقد أقسم الله تعالى بمخلوقاته كقوله تعالى: «والصافات»، «والذاريات» فالجواب أن الله تعالى يقسم بما شاء من مخلوقاته تنبيهاً على شرفه.

وقال الإمام الكمال بن الهمام في «فتح القدير»: وأما الحلف بحياتي وحياتك، ومثله الحلف بحياة رأسك، ورأس السلطان، فذلك إن اعتقد أن البر واجب فيه يكفر. وفي تمة الفتاوى، قال علي الرازي: أخاف على من قال بحياتي وحياتك أن يكفر، ولولا أن العامة يقولونه ولا يعلمون لقلت: إنه شرك، وعن ابن مسعود رضي الله عنه: لأن أحلف بالله كاذباً، أحب إلي من أن أحلف بغير الله صادقاً اهـ «فتح القدير» ٦٤/٥ بتخريجي.

(٢) كذا نسب المصنف هذا لأحمد، وتبعه على ذلك القرطبي ٦/٢٧٠ ولعله لا يصح. ففي المغني لابن قدامة ٤٣٦/١٣: فصل: ولا يجوز الحلف بغير الله تعالى وصفاته، نحو أن يحلف بأبيه، أو بالكعبة، أو صحابي أو إمام... وقال الشافعي: من حلف بغير الله فليقل: أستغفر الله. وقال الإمام المرغيناني الحنفي: ومن حلف بغير الله لم يكن حالفاً كالنبي والكعبة، وكذا إذا حلف بالقرآن لأنه غير متعارف اهـ «فتح القدير شرح الهداية» ٥/٦٤-٦٥ بتخريجي. وقال الإمام الموصلي الحنفي في «الاختيار» ٤/٥١: والحلف بغير =

الإيمان إلا به، فلزمته الكفارة، كما لو حلف بالله.

[٧٤٩] ودليلنا قوله: «من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت»، ولأن هذا ينتقض بمن قال:

وآدم وإبراهيم، فإنه لا كفارة عليه، وقد حلف بما لا يتم الإيمان إلا به.

**المسألة السابعة:** قوله تعالى: ﴿عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ﴾: فيه ثلاث قراءات: «عقدتم» بتشديد القاف، و«عقدتم» بتخفيف القاف، و«عاقدتم» بالألف. فأما التخفيف فهو أضعفها روايةً وأقواها معنى، لأنه فعلتم من العقد، وهو المطلوب. وإذا قرئ عاقدتم فهو فاعلتم، وذلك يكون من اثنين، وقد يكون الثاني مَنْ حلف لأجله في كلام وقع معه، وقد يعود ذلك إلى المحلوف عليه فإنه رِبَطَ به اليمين، وقد يكون فاعل بمعنى فعل، كقولك: طارق النعل، وعاقب اللص، في أحد الوجهين في اللص خاصة.

وإذا قرئ «عقدتم» - بتشديد القاف - فقد اختلف العلماء في تأويله على أربعة أقوال:

الأول: قال مجاهد: تعمّدتم. الثاني: قال الحسن: معناه ما تعمدت به المأثم فعليك فيه الكفارة. الثالث: قال ابنُ عمر: التشديد يقتضي التكرار، فلا تجب عليه الكفارة إلا إذا كرّر اليمين. الرابع: قال مجاهد: التشديد للتأكيد، وهو قوله: والله الذي لا إله إلا هو.

قال ابن العربي: أما قول مجاهد: ما تعمدتتم فهو صحيح، يعني ما قصدتم إليه احترازاً من اللغو. وأما قول الحسن ما تعمدتتم فيه المأثم فيعني به مخالفة اليمين، فحيثئذ تكون الكفارة، وهذان القولان حسنان يفتقران إلى تحقيق، وهو بيان وجه التشديد، فإن ابن عمر حمّله على التكرار، وهو قول لم يصح عنه لضعفه. فقد قال النبي ﷺ:

[٧٥٠] «وإني والله إن شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيتُ الذي هو خير

وكفرت عن يميني». فذكر وجوب الكفارة في اليمين التي لم تكرر.

وأما قول مجاهد: إن التشديد في التأكيد محمول على تكرار الصفات؛ فإن قولنا: «والله» يقتضي جميع أسماء الله الحسنى وصفاته العليا، فإذا ذكر شيئاً من ذلك فقد تضمّن قوله: والله.

فإن قيل: فما فائدة التغليظ بالألفاظ؟ قلنا: لا تغليظ عندنا بالألفاظ. وقد تقدم بياؤه. وإن غلظنا فليس على معنى أن ما ليس بمغلّظ ليس بيمين، ولكن على معنى الإرهاب على الحالف؛ فإنه كلما ذكر بلسانه الله تعالى حدث له غلبة حال من الخوف، وربما اقتضت له رغبة، وقد يرهّب بها على المحلوف له، كقوله ﷺ لليهود:

[٧٥١] «والله الذي لا إله إلا هو»، فأرهّب عليهم بالتوحيد، لاعتقادهم أن عزيزاً ابن الله.

-----  
[٧٤٩] متفق عليه، وتقدم.

[٧٥٠] متفق عليه، وهو بعض حديث ٧٤٤.

[٧٥١] لم أقف عليه بعد.

والذي يتحصّل من ذلك أنّ التشديد على وَجْهِ صحيح؛ فإن المرء يعقد على المعنى بالقصد إليه، ثم يؤكد الحلف بقصد آخر، فهذا هو العقد الثاني الذي حصل به التكرار أو التأكيد، بخلاف اللغو فإنه قصد اليمين وفاته التأكيد بالقصد الصحيح إلى المحلّز عليه.

**المسألة الثامنة:** اليمين لا يقتضي تحريم المحلّوف عليه عند علمائنا، وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: يقتضي تحريم المحلّوف عليه، وقد بينا هذه المسألة في تلخيص الطريقتين العراقية والخراسانية على التمام. وعند أبي حنيفة أنّ من قال: حرّمت على نفسي هذا الطعام، أو هذا الثوب لزمته الكفارة؛ لا اعتقاده أنّ اليمين تحرّم، فركب عليه هذه المسألة. ولما رأى علمائنا أنّ مسألة أبي حنيفة في تحريم الحلال مركبة على اليمين أنكروا له أنّ اليمين تحرّم، وكان هذا لأنّ النظار تحملهم مقارنة الخصوم على النظر في المناقضات وترك التحقيق، والنظار المحقّق يتفقد الحقائق، ولا يبالى على مَنْ دار النظر، ولا ما صحّ من مذهب. والذي نعتقه أنّ اليمين تحرّم المحلّوف عليه؛ فإنه إذا قال: والله لا دخلت الدار. فإن هذا القول قد منعه من الدخول حتى يكفر، فإن أقدم على الفعل قبل الكفارة لزمه أداؤها؛ والامتناع هو التحريم بعينه، والباري تعالى هو المحرّم وهو المحلّ، ولكن تحريمه يكون ابتداء كمحرّمات الشريعة، وقد يكون بأسباب يعلّقها عليه من أفعال المكلفين، كتعليق التحريم بالطلاق، والتحريم باليمين. ويرفع التحريم الكفارة مفعولة أو معزوماً عليها. ويرفع تحريم الطلاق النكاح بحسب ما رتب سبحانه من الأحكام، ويبيّن من الشروط. هذا لبابه، وتماهه في التلخيص، فلينظر فيه باقي قسمي هذا الباب فإنّ فيه لُغْية الأبواب. وأصحاب النبي ﷺ الذين كانوا قد اجتمعوا واعتقدوا تحريم الأطياب من الطعام والزينة من الثياب واللذة من النساء حلفوا على ذلك، ولأجله نزلت الآية فيهم؛ وإن كانوا لم يحلفوا، ولكنهم اعتقدوا، فقد دخلت مسألتهم في قسم اللغو؛ وإذا أراد أبو حنيفة أن يلحق قوله: حرّمت على نفسي الأكل، بقوله: والله لا أكلت، تبين لكم نقصان هذا الإلحاق وفساده؛ لأنه باليمين حرّم وأكد التحريم بذكر الله تعالى، وإذا قال: حرّمت على نفسي الأكل، فتحريمه وحده دون ذكر الله تعالى كيف يلحق بالتحريم المقرون بذكر الله تعالى بعد إسقاطه هذا الإلحاق؟ لا يخفى تهأثره على أحد.

**المسألة التاسعة:** روى نافع عن ابن عمر: إذا لم يؤكد اليمين أطعم عشرة مساكين، وإذا أكدها أعتق رقبة. قيل لنافع: ما التأكيد؟ قال: أن تحلف على الشيء مراراً؛ وهذا تحكّم لا يشهد له شيء من الأثر ولا من النظر.

**المسألة العاشرة:** إذا انعقدت اليمين كما قدمنا حلّتها الكفارة أو الاستثناء، وكلاهما رخصة من الله سبحانه. فأما الاستثناء فقال العلماء: إنه يكون متصلاً باليمين واختلف فيه على ثلاثة أقوال<sup>(١)</sup>:

(١) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١٣/ ٤٨٤-٤٨٨ في شرح المسألة «وإذا حلف، فقال: إن شاء الله تعالى، فإن شاء فعل، وإن شاء ترك، ولا كفارة عليه، إذا لم يكن بين الاستثناء واليمين كلام» قال الإمام الموفق: وجملة ذلك أن الحالف إذا قال: إن شاء الله، مع يمينه، فهذا يسمى استثناء. وأجمع العلماء =

الأول: أنه يكون متصلاً باليمين نسقاً عليها لا يكون متراخياً عنها.

الثاني: قال محمد بن المَوَاز: يكون مقترناً باليمين اعتقاداً أو بآخر حرف منها، فإن بدا له بعد الفراغ منها فاستثنى لم ينفعه ذلك.

الثالث: أنه يدرك اليمين الاستثناء ولو بعد سنة؛ قاله ابن عباس وتعلق بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ...﴾ إلى آخر الآية إلى قوله: ﴿مُهَاجِرًا﴾<sup>(١)</sup>. فإنها نزلت، فلما كان بعد عام نزل قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ...﴾<sup>(٢)</sup>.

وأما قول محمد فإنه ينبغي على أن الاستثناء هل يحل اليمين بعد عقدها أو يمنعها من الاعتقاد؟ والصحيح أنه موضوع لحل اليمين؛ لأن النبي ﷺ قال:

[٧٥٢] «إني والله إن شاء الله»، فجاء فيها بالاستثناء بعد اليمين لفظاً - فذلك يكون عقداً.

وأما قول ابن عباس فخارج عن اللغة.

وأما قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ﴾، فإن الآيتين كانتا متصلتين في علم الله تعالى وفي لوحه؛ وإنما تأخر نزولها لحكمة علم الله تعالى ذلك فيها، فلا يتعلق بها؛ أما إنه يتركب عليها فرع حسن، وهو أن الحالف إذا قال: والله لا دخلت الدار، أو أنت طالق إن دخلت الدار، واستثنى في يمينه الأول إن شاء الله في قلبه، واستثنى في اليمين الثانية في قلبه أيضاً ما يصلح للاستثناء الذي يرفع اليمين لمدة ولسبب أو لمشيئة أحد، ولم يظهر شيئاً من الاستثناء إرهاباً على المحلوف له، فإن ذلك ينفعه ولا ينعقد اليمينان عليه وهذا في الطلاق ما لم تحضره البينة، فإن حضرته بينة لم يقبل منه دعواه، لثلا يكون ندماً. وقد تيقنا التحريم بوقوع الطلاق، فلا ينفعه دعواه الاستثناء، وإنما يكون ذلك نافعاً له وحده إذا جاء مستفتياً.

[٧٥٢] تقدم برقم ٧٥٠ وما قبله.

على تسميته استثناء، وأنه متى استثنى في يمينه لم يحث فيها. والأصل في ذلك قول النبي ﷺ: «من حلف فقال: إن شاء الله. لم يحث». ويشترط أن يكون الاستثناء متصلاً باليمين، بحيث لا يفصل بينهما كلام أجنبي، ولا يسكت بينهما سكوتاً يمكنه الكلام فيه. فاما السكوت لعارض من عطسة ونحوها، فلا يمنع صحة الاستثناء، وثبت حكمه، وبهذا قال مالك والشافعي والثوري وأبو عبيد وإسحق وأصحاب الرأي لأن النبي ﷺ قال: «من حلف، فاستثنى». ولأن الاستثناء من تمام الكلام، كالشرط وجوابه، وخبر المبتدأ، والاستثناء بإلا.

فصل: ويشترط أن يستثنى بلسانه، ولا ينفعه الاستثناء بالقلب، في قول عامة أهل العلم، منهم: الحسن والنخعي ومالك والثوري والأوزاعي والليث والشافعي وإسحق وأبو ثور وأبو حنيفة وابن المنذر. ولا نعلم لهم مخالفاً. وقد روي عن أحمد: إن كان مظلوماً فاستثنى في نفسه، رجوت أن يجوز، إذا خاف على نفسه اهد ملخصاً، وانظر «تفسير القرطبي» ٢٧٢/٦.

(٢) الفرقان: ٦٩.

(١) الفرقان: ٦٨.



**نكتة:** كان أبو الفضل المراغي يقرأ بمدينة السلام، فكانت الكتب تأتي إليه من بلده، فيضعها في صندوق، ولا يقرأ منها واحداً مخافة أن يطلع فيها على ما يزعجه أو يقطع به عن طلبه، فلما كان بعد خمسة أعوام، وقضى غرضاً من الطلب، وعزم على الرحيل شدّ رَحْلَهُ، وأبرز كُتُبَهُ، وأخرج تلك الرسائل وقرأ منها ما لو أنّ واحدة منها قرأها في وقت وصولها ما تمكّن بعدها من تحصيل حَرْفٍ من العلم، فحمد الله تعالى، ورَحَّلَ على دابته فُماشه، وخرج إلى باب الحَلْبَةِ طريق خراسان، وتقدمه الكريّ بالدابة، وأقام هو على قَامِيٍّ يبتاع منه سَفَرَتَهُ؛ فبينما هو يحاول ذلك معه إذ سمعه يقول لِقَامِيٍّ آخر: أي فل<sup>(١)</sup>، أما سمعت العالم يقول - يعني الواعظ: إن ابن عباس يجوز الاستثناء ولو بعد سنة، لقد اشتغل بالي بذلك منه منذ سمعته يقول: وظَلَلْتُ فيه متفكراً؛ ولو كان ذلك صحيحاً لما قال الله تعالى لأَيُّوبَ: ﴿وَعَدُّ يَدَيْكَ ضِعْفًا فَأَتْرِبْ بِهِ، وَلَا تَحْنُثْ﴾<sup>(٢)</sup>. وما الذي كان يمنعه من أن يقول حينئذ: قل إن شاء الله؟ فلما سمعته يقول ذلك قلت: بلد يكون القاميتون به من العلم في هذه المرتبة أخرج عنه إلى المراغة؟ لا أفعله أبداً؛ واقتفى أثر الكريّ، وحلّله من الكراء، وصَرَفَ رَحْلَهُ. وأقام بها حتى مات رحمه الله.

**المسألة الحادية عشرة: في الأفضل:** من استمرار البر في اليمين أو الحنث إلى الكفارة:

[٧٥٣] في صحيح مسلم: «لأن يَلَجَّ<sup>(٣)</sup> أحدكم بيمينه في أهله آثم<sup>(٤)</sup> له عند الله من أن يُغْطِي عنها كُفْرَاتِهِ التي فرض الله عليه». وذلك يختلف بحسب اختلاف حال المحلوف عليه؛ فإن حلف ألا يأتي أمراً لا يجوز فالبرّ واجب.

[٧٥٤] لقوله ﷺ في الصحيحين حين نبذ خاتم الذهب من يده وقال: والله لا ألبسه أبداً، ونبذ الناس خواتيمهم. وإن حلف على مكروه فالبرّ مكروه. وإن حلف على واجب عصى والحنث واجب.

[٧٥٣] صحيح. أخرجه البخاري ٦٦٢٥ ومسلم ١٦٥٥ والبيهقي ٣٢/١ من حديث أبي هريرة.  
[٧٥٤] صحيح. أخرجه البخاري ٦٦٥١ ومسلم ٢٠٩١ ح ٥٣ وأبو داود ٤٢١٩ و ٤٢٢٠ والترمذي ١٧٤١ والنسائي ١٧٨/٨ وابن حبان ٥٤٩٤ وأبو الشيخ في «أخلاق النبي» ص ١٣١ والبيهقي ٣١٢٩ كلهم من حديث ابن عمر، أن رسول الله ﷺ اصطنع خاتماً من ذهب، وكان يلبسه فيجعل قَصَّهُ في باطن كفه، فصنع الناس، ثم إنه جلس على المنبر فترعه، فقال: إني كنت ألبس هذا الخاتم، وأجعل قَصَّهُ من داخل فرمى به، ثم قال: «والله لا ألبسه أبداً. فنبد الناس خواتيمهم» لفظ البخاري بحروفه.

- (١) منادى مرخم أي: يا فلان.  
(٢) (٢) ص: ٤٤.  
(٣) قال الإمام القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ٦/٢٨١: اللجاج في اليمين هو المضي على مقتضاه، وإن لزم من ذلك حرج ومشقة، وترك ما فيه منفعة عاجلة، أو آجلة، فإن كان شيء من ذلك فالأولى به تحنيث نفسه، وفعل الكفارة، ولا يعتل باليمين.  
(٤) قال الإمام النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١١/١٢٣: «آثم» بهزمة ممدودة، وتاء مثناة. أي أكثر إثماً، واللجاج في اللغة: هو الإصرار على الشيء.

وإن حلف على مُباح فإنه يجبُ النظرُ إليه: فإن كان تركه مُضراً وجب عليه الحنث. وإن كان في فعله منفعة استحب له الحنث.

[٧٥٥] وفيه جاء قوله: «لأن يُلجَّ أحدكم في أهله بيمينه...» إلى آخره حسبما ثبت في الصحيحين.

**المسألة الثانية عشرة:** في تقديم الكفارة على الحنث: لعلمائنا روايتان: إحداهما يجوزُ ذلك له<sup>(١)</sup>؛ وبه قال الشافعي. وقال في الرواية الأخرى: لا يجوز؛ وهو مذهب أبي حنيفة. والمسألة طويلة قد أفضنا فيها عند ذكرنا مسائل الخلاف بالتحقيق الكامل، وها هنا ما يحتمل بعض ذلك، فنذكر منه ما يتعلّق بظاهر القرآن:

قال ربنا سبحانه و تعالى: ﴿ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَيَّمَانُكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾، فعَلّق الكفارة على سبب، وهو الحلف. وقال بعض العلماء مِنّا ومنهم: معناه إذا حلفتُم وحنثتم؛ لأن الكفارة إنما هي لرفع الإثم، وما لم يحنث لم يكن هنالك ما يرفع، فلا معنى لفعلها، لأن الكفارة لا ترفع المستقبل، وإنما ترفع الماضي من الإثم، فهذا الذي يقتضيه ظاهر قولنا: الكفارة، وهو الذي أوجب أن تقدّر الآية بقوله: ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتُم وحنثتم. وتعلّق الذين جَوّزوا التقديم بأن اليمين سببُ الكفارة، والدليل عليه قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ كَفَرَةٌ أَيَّمَانُكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ﴾؛ فأضاف الكفارة إلى اليمين. والمعاني تضاف إلى أسبابها وأكدوا ذلك بوجهين:

أحدهما: أن الحنث قد يكون من غير فعله، كقوله: والله لا جاء فلان غداً من سفره، ولا طلعت الشمس غداً.

الثاني: أن شهودَ اليمين بالطلاق على الزوج إذا رجعوا وجب عليهم الصّدّاق، ولولا كَوْنُ اليمين سبباً ما ضمنوا ما لا تعلّق به بالتفويت؛ لأن التفويت على قولهم إنما يتعلّق بالسبب الذي هو الحنث لا باليمين. وتعيّن علينا أن ننظر في حديث النبي ﷺ الذي هو أكّد من النظر في الأداء؛ لأنه أولى، وهي المحل الثاني، فوجدنا الآثار في صحيح الحديث مختلفة في ذلك:

[٧٥٦] روى أبو موسى الأشعري، وأبو هريرة، وعدي بن حاتم، وسمرة بن<sup>(٢)</sup> جندب، قال أبو

[٧٥٥] صحيح. هو المتقدم قبل حديث.

[٧٥٦] صحيح. أخرجه البخاري ٦٦٤٩ ومسلم ١٦٤٩ من حديث أبي موسى، وتقدم.

(١) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١٣/ ٤٨١-٤٨٢: كفارة سائر الأيمان تجوز قبل الحنث وبعده، صوماً كانت أو غيره، في قول أكثر أهل العلم، وبه قال مالك، وممن روي عنه جواز تقديم التكفير عمر وابنه وابن عباس وسلمان الفارسي ومسلمة بن مخلد، وبه قال الحسن وابن سيرين وربيعه والأوزاعي والثوري وابن المبارك وإسحق وأبو عبيد وأبو خيثمة وسليمان بن داود، وقال أصحاب الرأي: لا تجزىء الكفارة قبل الحنث، لأنه تكفير قبل وجود سببه، وقال الشافعي كقولنا في الإعتاق والإطعام والكسوة. وكقولهم في الصيام من أجل أنه عبادة بدنية.

(٢) كذا وقع للمصنف، وهو سبق قلم، والصواب عبد الرحمن بن سمرة.

موسى: قال رسول الله ﷺ: «وإني إن شاء الله لا أحلف على يمين، فأرى غيرها خيراً منها إلا كفرت عن يميني، وأتيت الذي هو خير».

[٧٥٧] وقد روي لنا: «فليأتها وليكفر عن يمينه».

[٧٥٨] وفي رواية: «فليكفر عن يمينه وليفعل».

[٧٥٩] قال عدي: «فليكفرها وليأت الذي هو خير»؛ فوجب الترجيح؛ فكان تقديم الحنث أولى؛ لأننا إذا ردّدنا حديث تقديم الحنث إلى حديث تقديم الكفارة يسقطه، وردّ حديث تقديم الكفارة إلى تقديم الحنث ببيتهما جميعاً.

وأما المعاني فهي متعارضة، فمن أراد التلخيص منها فلينظرها في التلخيص.

**المسألة الثالثة عشرة:** ذكر الله عز وجل في الكتاب الخلال الثلاث مخيراً فيها، وعقّب عند عدمها بالصيام<sup>(١)</sup>؛ فالخلة الأولى هي الإطعام، وبدأ بها لأنها كانت الأفضل في بلاد الحجاز لغلبة الحاجة فيها على الخلق، وعدم شعبهم. ولا خلاف في أن كفارة اليمين على التخيير؛ وإنما اختلفوا في الأفضل من خلالها. وعندي أنها تكون بحسب الحال؛ فإن علمت محتاجاً للإطعام أفضل؛ لأنك إذا أعتقت لم ترفع حاجتهم وزدت محتاجاً حادي عشر إليهم، وكذلك الكسوة تليه، ولما علم الله غلبة الحاجة بدأ بالمهم المقدم.

**المسألة الرابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿مَنْ أَوْسَطَ مَا تَطْعُمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾: وقوله: ﴿تَطْعُمُونَ﴾ يحتمل طعامهم بقية عمرهم، ويحتمل غداء وعشاء؛ وأجمعت الأمة على أكلة اليوم وسطاً في كفارة اليمين وشبعاً في غيرها، إلا أن أبا حنيفة قال: تتقدّر كفارة اليمين في البر بنصف صاع، وفي التمر والشعير بصاع. وأصل الكلام في المسألة أن الوسط في لسان العرب ينطلق على الأعلى والخيار، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾<sup>(٢)</sup>؛ أي عدولاً خياراً. وينطلق على منزلة بين منزلتين، ونصفاً بين طرفين، وإليه يُعزى المثل المضروب:

[٧٥٧] صحيح. أخرجه مسلم ١٦٥٠ ح ١١ من حديث أبي هريرة، وهو طرف الحديث.

[٧٥٨] صحيح. أخرجه مسلم ٦٥٠ ح ١٢ من حديث أبي هريرة بهذا اللفظ، وهو طرف الحديث.

[٧٥٩] صحيح. أخرجه مسلم ١٦٥١ ح ١٧ من حديث عدي بن حاتم بهذا اللفظ، وهو طرف الحديث. وفي رواية

له ح ١٦ «فليأت الذي هو خير، وليترك يمينه». وفي الباب حديث عبد الرحمن بن سمرة، أخرجه البخاري

٧١٤٧ ومسلم ١٦٥٢ وأحمد ٥/ ٦٢-٦٣ والدارمي ١٨٦/٢ والترمذي ١٥٢٩ وابن حبان ٤٣٤٨ وفي الباب

أحاديث كثيرة، وأكثرها على تقديم الحنث على الكفارة، والله الموفق للصواب، وتقدم أن الجمهور على

جواز تقديم الكفارة.

(١) ويخطيء أكثر العامة حيث يظنون أن المتعين هو صيام ثلاثة أيام. ولا يعرفون غير ذلك!!

(٢) البقرة: ١٤٣.

[٧٦٠] «خَيْرُ الأمور أوساطها». وقد أجمعت الأمة على أنَّ الوسطَ بمعنى الخيارِ ها هنا متروك، واتفقوا على أنه المنزلة بين الطرفين، فمنهم من جعلها معلومةً عادة، ومنه مَنْ قَدَّرَها كأبي حنيفة، وإنما حمَّله على ذلك حديثُ رواه أبو داود عن عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْر، قال:

[٧٦١] «قام فينا رسولُ الله ﷺ خطيباً، فأمر بصدقةِ الفِطْرِ، صاع من تمر، أو صاع من شعير

[٧٦٠] ذكره المصنف على أنه مثل، وقد جاء مرفوعاً، وهو باطل - ذكره البخاري في «المقاصد» ٤٥٥ فقال: ابن السمعاني في «ذيل تاريخ بغداد» بسند مجهول عن علي مرفوعاً به. وهو عند الطبري من قول مطرف بن عبد الله ويزيد بن مرة الجعفي، وكذا أخرجه البيهقي عن مطرف، وللديلمي بلا سند عن ابن عباس مرفوعاً وصدره «دوموا على أداء الفرائض» اهـ.

قلت: أما حديث عليّ الأول، فهو باطل، فيه من لم يسم، ثم تفرد ابن السمعاني به دليل على بطلانه لخلوه عن الأصول والأجزاء الحديثية. وأما حديث ابن عباس، فهو عند الديلمي بلا سند، فلا أصل له. وأخرجه البيهقي في «الشعب» ٦٦١٠ عن مطرف بن عبد الله من قوله، وهو برقم ٣٨٨٨ من قوله أيضاً. وأخرجه برقم ٣٨٨٧ بإسناد ساقط، فيه مجاهيل، وفيه زيد بن رفيع ضعيف الحديث، ومعبد الجهني تابعي صدوق لكنه مبتدع، فهو أول من تكلم بالقدر، وذكره عن أصحاب النبي ﷺ، فالخبر ظلمات بعضها فوق بعض. وحسبه أن يكون من كلام مطرف وغيره من التابعين. والله أعلم.

[٧٦١] أخرجه أبو داود ١٦١٩ و ١٦٢٠ و ١٦٢١ وأحمد ٢٧٩/٣ والدارقطني ١٤٨/٢ و ١٥٠ والحاكم ٢٧٩/٣ والبيهقي ١٦٣/٤ من طرق عن الزهري عن عبد الله بن أبي صُعَيْر، وفي رواية: ثعلبة بن عبد الله أو عبد الله بن ثعلبة، وفي رواية: ابن أبي صُعَيْر. وهو خبر مختلف فيه. قال الزيلعي في «نصب الراية» ٢/ ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤١١ ما ملخصه: قال الدارقطني في «علله» هذا حديث اختلف في إسناده ومثته. وقال الشيخ في «الإمام» - هو ابن دقيق العيد - وحاصل ما يعلل به هذا الحديث أمران: أحدهما: الاختلاف في اسم أبي صُعَيْر. والثانية: الاختلاف في اللفظ، ففي حديث سليمان بن حرب عند الدارقطني «أدوا صاعاً من قمح» وكذا هو في رواية خالد بن خدّاش، وفي رواية أبي داود عن مسدد «صاع من بُزٍّ أو قمح على كل اثنين». ورواية للدارقطني «... صاعاً من تمر أو قمح عن كل رأس». وذكر البيهقي عن محمد بن يحيى الذهلي أنه قال في كتاب «العلل»: إنما هو عبد الله بن ثعلبة، وإنما هو «عن كل رأس، أو كل إنسان» هكذا رواية بكر بن وائل، لم يقم الحديث غيره. قد أصاب الإسناد والمثن.

وقال صاحب «التنقيح» بعد ذكره الاختلاف: وقد روي على الشك في الاثنين. ثم قال: قال مهنا: ذكرت لأحمد حديث ثعلبة «نصف صاع من بُزٍّ» فقال: ليس بصحيح، إنما هو مرسل، يرويه معمر وابن جريج عن الزهري مرسلًا. قلت: من قَبِلَ من هذا؟ قال: من قبل النعمان بن راشد، وليس بالقوي في الحديث، وضعف حديث ابن أبي صُعَيْر، وسألته عن ابن أبي صُعَيْر، فقال: ليس هو معروف. وذكر أحمد وعليّ المدني ابن أبي صُعَيْر فضعفاه جميعاً. وقال شيخنا المزي في «تهذيب الكمال»: عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْر، ويقال: ابن أبي صُعَيْر، أبو محمد المدني، حليف بني زهرة، ويقال: ثعلبة، مسح رسول الله ﷺ وجهه ورأسه يوم الفتح، ودعا له. روى عن النبي ﷺ، وعن أبيه ثعلبة بن صُعَيْر، وجابر وسعد وعليّ وعمر وأبي هريرة اهـ ملخصاً. وقال الحافظ في «التقريب»: عبد الله بن ثعلبة بن صُعَيْر، له رؤية، ولم يثبت له سماع. فالحديث مختلف فيه، وانظر «فتح القدير» ٢/ ٢٨٥ باب صدقة الفطر، وبخريجي، وصحيح أبي داود ١٤٢٧ و ١٤٢٨ و «نصب الراية» ٢/ ٤٠٦ - ٤١١. وقد ورد في الصحاح ما يعارض هذا الحديث. انظر الحديث الآتي.

عن<sup>(١)</sup> كل رأس، أو صاع بُر بين اثنين»، وبه أخذ سُفيان وابن المبارك.

والذي ثبت في الصحاح صاع من الكل من طريق ابن عمر وأبي سعيد<sup>(٢)</sup>؛ وذلك كله مشهور. والذي أوقعه في ذلك أنه أراد به الوسط من الجنس، وذلك باطل بقوله تعالى: ﴿مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾. وإنما يُخْرِجُ الرجلُ مما يأكل. وقد زلتُها هنا جملةً من العلماء؛ فقالوا: إنه إذا كان يأكل الشعير ويأكل الناس البرّ فليخرج مما يأكل الناس، وهذا سهوٌ بين، فإن المكفر إذا لم يستطع في خاصة نفسه إلا الشعير لم يكلف أن يعطي لغيره سواء. وقد قال النبي ﷺ:

[٧٦٢] «صاعاً من طعام، صاعاً من شعير، صاعاً من تمر». في موضع كان فيه الشعير والتمر أكثر من البرّ، والبرّ أكثر من الشعير والتمر، فإنما فضل ذكرهما ليخرج كل أحد فرضه مما يأكل منها، وهذا مما لا خفاء به.

ونحن نقول: أراد به الجنس والقدر جميعاً، وذلك مدّ بمدّ النبي ﷺ؛ وهو العذل من القدر. [٧٦٣] وقد بين النبي ﷺ في كفارة الأذى: «فرقاً بين ستة مساكين». والفرق ثلاثة أصع - مجمل قوله صدقة، ولم يجمع الله سبحانه وتعالى في كفارة اليمين، بل قال: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾، وقد كان عندهم جنس ما يطعمون وقدره معلوماً، ووسط القدر مدّ، وأطلق في كفارة الظهار فقال: ﴿فَاطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾<sup>(٣)</sup>. فحمل على الأكثر، وهذه سبيل مهّيع، ولم يُرد مطلق ذلك إلى مقيدته، ولا عامه إلى خاصه، ولا مجمله إلى مفسره.

**المسألة الخامسة عشرة:** لا بدّ عندنا وعند الشافعي من تملك المساكين ما يخرج لهم، ودفعه إليهم حتى يملكوه ويتصرفوا فيه. وقال أبو حنيفة: لو غداهم وعشاهاهم جاز، وقد روي عن مالك مثله. وهو اختيار ابن الماجشون<sup>(٤)</sup>؛ وهي طيولية تكلمنا عليها في مسائل الخلاف. وحقيقة المسألة أن

[٧٦٢] صحيح. أخرجه البخاري ١٥٠٥ و ١٥٠٦ و ١٥٠٨ و مسلم ٩٨٥ وأبو داود و ١٦١٦ والنسائي ٥٣/٥ وابن ماجه ١٨٢٩ ومالك ٢٨٤/١ والشافعي ٢٥٢/١ وابن أبي شيبة ١٧٢/٣ وأحمد ٧٣/٣ والدارمي ١/٣٩٢ والدارقطني ١٤٦/٢ والطحاوي ٤٢/٢ وابن خزيمة ٢٤١٨ وابن حبان ٣٣٠٥ و ٣٣٠٦ والبيهقي ٤/١٦٤ والبخاري ١٥٩٥ من طرق عن أبي سعيد قال: كنا نخرج زكاة الفطر صاعاً من طعام، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من تمر، أو صاعاً من أقط، أو صاعاً من زبيب. فلما جاء معاوية، وجاءت السمراء قال: أرى مداً من هذا يعدل مدين». وله شاهد من حديث ابن عمر، أخرجه البخاري ١٥٠٧ و ١٥١١ و ١٥١٢ و ١٥١٣ و ١٥١٤ و ١٥١٥ و مسلم ٩٨٤ وأبو داود ١٦١١ والترمذي ٦٧٦ والنسائي ٤٨/٥ وابن ماجه ١٨٢٦ وابن خزيمة ٢٣٩٩ وابن حبان ٣٣٠١.

الخلاصة: لم يصح حديث عن النبي ﷺ في أنه جعل نصف صاع من بر يساوي صاعاً من شعير ونحوه، وإنما هو من فعل معاوية ثم تابعه عليه بعض أهل العلم، ومنهم الحنفية. [٧٦٣] متفق عليه، وتقدم، وصدره «أيؤذك هوام رأسك».

(١) أنظر الحديث الآتي.

(٢) أنظر الحديث الآتي.

(٣) المجادلة: ٤.

(٤) قال الإمام القرطبي في «تفسيره» ٢٧٧/٦: قال مالك: إن غدّى عشرة مساكين وعشاهاهم أجزاءه. =

عبد الملك قال: إن التمكين من الطعام إطعام، قال الله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ أَلْطَعَامَ عَلَىٰ حَيْثُ مَسْكِينًا وَيَسِيًّا وَأَيُّهَا﴾ (١). فبأي وجه أطعمه دخل في الآية. وأما غيره فقال: إن الإطعام هو التملك حقيقة، قال تعالى: ﴿وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يَطْعَمُ﴾ (٢). وفي الحديث:

[٧٦٤] «أطعم رسول الله ﷺ الجدة السدس»؛ وذلك لأن «أطعم» من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، كقولنا أعطيته، فيقول: طعم زيد، وأطعمته؛ أي جعلته يطعم، وحقيقته بالتملك هذه بنية النظر للفريقين.

وتحريزه: أن الآية محتملة للوجهين، فمن يدعي التملك هو الذي يخصص العموم فعليه الدليل، ونخصه نحن بالقياس حملاً على زكاة الفطر.

[٧٦٥] قال النبي ﷺ: «أَغْنَوْهُمْ عَنْ سُؤَالِ هَذَا الْيَوْمِ». فلم يُجْزَ فيه إلا التملك. وهذا بالغ، ولا سيما والمقصود من الإطعام التملك التام الذي يتمكن منه المسكين من الطعام تمكن المالك، كالكسوة؛ وذلك لأنها أخذ نوعي الكفارة المدفوعة إلى المسكين، فلم يُجْزَ فيها إلا التملك، أصله الكسوة وما أقرب ما بينهما.

المسألة السادسة عشرة: إذا دفعها إلى مسكين واحد لم يُجزه، وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: تجزيه، وكذلك في كفارة الظهار<sup>(٣)</sup>، وتعلق بالآية وهي عكس الأولى؛ لأن العموم معهم، ونحن نفتقر إلى تخصيصه بالقياس، ومعنا نحن ظاهر العدد وذكره وهم يحاولون إسقاطه بالمعنى. وتحريزه أن الله سبحانه قال: ﴿فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مَسْكِينًا﴾. فذكر الإطعام والمطعمون فتعينا.

فإن قيل: أراد فعليه إطعام طعام ستين مسكيناً. قلنا: الإطعام مصدر، والمصدر مقدّر مع الفعل، كما سبق في التحرير والصيام، وكذلك هنا، وما قالوه من أن معناه فعليه إطعام طعام ستين مسكيناً

[٧٦٤] تقدم في النساء في بحث الموارث.

[٧٦٥] تقدم تخريجه برقم ٢٩٣، وهو ضعيف.

وقال الشافعي: لا يجوز أن يطعمهم جملة واحدة، لأنهم يختلفون في الأكل، ولكن يعطي كل مسكين مداً، وروي عن علي: لا يجزئ إطعام العشرة وجبة واحدة. يعني غداء دون عشاء، أو عشاء دون غداء حتى يغديهم ويعشيهم. قال أبو عمر: وهو قول أئمة أهل الفتوى بالأمصار. وانظر ما ذكره ٢٧٦/٦.

(١) الإنسان: ٨. (٢) الأنعام: ١٤.

(٣) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٥١٣/١٣: المكفر لا يخلو من أن يجد المساكين بكمال عددهم، أو لا يجدهم، فإن وجدهم لم يجزئه إطعام أقل من عشرة في كفارة اليمين، ولا أقل من ستين في كفارة الظهار، وكفارة الجماع في رمضان وبهذا قال الشافعي وأبو ثور. وأجاز الأوزاعي دفعها إلى واحد. وقال أبو عبيد: إن خص بها أهل بيت شديدي الحاجة جاز. وقال أصحاب الرأي: يجوز أن يرددها على مسكين واحد في عشرة أيام إن كانت كفارة يمين، أو في ستين إن كان الواجب إطعام ستين مسكيناً. ولا يجوز دفعها إليه في يوم واحد. وحكاها أبو الخطاب عن أحمد اهـ ملخصاً. وانظر القرطبي ٢٧٨/٦.

كَلَامٌ مَنْ لَا خِيَرَةَ لَهُ بِاللِّسَانِ؛ فَإِنَّ الْإِطْعَامَ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، وَلَا يَنْتَظِمُ مِنْهُمَا مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، بِخِلَافِ مَفْعُولِي ظَنَنْتَ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَيَجُوزُ فِيهِ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِهِمَا، وَلَا يَجُوزُ فِي مَفْعُولِي ظَنَنْتَ أَنْ يَقْتَصَرَ عَلَى أَحَدِهِمَا أَصْلًا، فَإِنْ صَرَحَ بِأَحَدِهِمَا وَتَرَكَ الْآخَرَ فَهُوَ مُضْمَرٌ؛ فَأَمَّا أَنْ يَقْدَرَ مَا أَضْمَرَ وَيَسْقُطُ مَا صَرَحَ فَكَلَامٌ غَبِيٌّ.

**المسألة السابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿أَوْ كَسَوُتُهُمْ﴾: قال الشافعي وأبو حنيفة: أقل ما يقع عليه الاسم، وقال علماؤنا: أقل ما تُجْزَى فيه الصلاة. وفي رواية أبي الفرج عن مالك - وبه قال إبراهيم ومغيرة -: ما يستر جميع البدن. بناء على أن الصلاة لا تجزى في أقل من ذلك. ولعل قول المخالف ما يقع عليه الاسم يماثل ما تجزى فيه الصلاة؛ فإن مئزرًا واحدًا تُجْزَى فيه الصلاة، ويقع به الاسم عندهم على الأقل. وما كان أحْرَصِي على أن يُقال: إنه لا يجزى فيه إلا كسوة تستر عن أذى الحر والبرد، كما أن عليه طعاماً يشبعه من الجوع فأقول به. وأما القول بمئزر واحد فلا أذريه، والله يفتح لي ولكم في المعرفة بمعونته.

**المسألة الثامنة عشرة:** لا تجزى القيمة عن الطعام والكسوة: وبه قال الشافعي، وقال أبو حنيفة: تجزى<sup>(١)</sup>، وهو يقول: تجزى القيمة في الزكاة، فكيف في الكفارة؟ وعمدته أن الغرض سدَّ الخَلَّةِ، ورَفَع الحاجة، فالقيمة تجزى فيه. قلنا: إن نظرتم إلى سدَّ الخَلَّةِ فأين العبادة؟ وأين نص القرآن على الأعيان الثلاثة والانتقال بالبيان من نوع إلى نوع؛ ولو كان المراد القيمة لكان في ذكر نوع واحد ما يُرْشِدُ إليه ويُغْنِي عن ذكر غيره.

**المسألة التاسعة عشرة:** إذا دفع الكسوة إلى ذمي أو الطعام لم يُجْزَ: وقال أبو حنيفة: يجزى لأنه مسكين يتناوله لفظُ المسكنة، ويشتمل عليه عموم الآية، فعلينا التخصيص، فتخصيصه بوجهين: أحدهما: أن نقول: هو كافر، فلا يستحق في الكفارة حقاً كالحربي. أو نقول: جزء من المال يجب إخراجه للمساكين، فلا يجوز للكافر، أصله الزكاة. وقد اتفقنا معه على أنه لا يجوز دفعها للمرتد، فكل دليل خص به المرتد فهو دليلنا في الذمي.

**المسألة الموفية عشرين:** قوله تعالى: ﴿أَوْ تَحْرِيرُ رَبَّةٍ﴾: سمعت، عن البائس أنه قال: يجزى المَعْيِبُ، فإن أراد به العَيْبَ اليسير الذي لا يُفْسِدُ جارحةً، ولا معظمَ منفعتها، كثلاثة أصابع من كفٍّ، فلا بأس به. وإن أراد العَيْبَ المطلَق فقد خسرت صَفَقَتَهُ؛ لأن النبي ﷺ قال:

[٧٦٦] «ما من امرئ مسلم يعتق امرأً مسلماً إلا كان فكاهه من النار، كل عضو منه بعضو حتى

[٧٦٦] صحيح. أخرجه البخاري ٢٥١٧ و ٦٧١٥ ومسلم ١٥٠٩ والترمذي ١٥٤١ من حديث أبي هريرة، وتقدم.

(١) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١٣/٥١١: لا يجزى في الكفارة إخراج قيمة الطعام، ولا الكسوة، في قول إمامنا ومالك والشافعي وابن المنذر، وهو الظاهر من قول عمر وابن عباس وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير والنخعي. وأجازه الأوزاعي وأصحاب الرأي اهـ ملخصاً. وانظر القرطبي ٦/٢٨٠.

الفرج بالفرج»؛ ولأننا لا نسلم أن المعيب رقبة مطلقة.

**المسألة الحادية والعشرون:** ولا تكون كافرة، وإن كان مطلق اللفظ يقتضيها؛ لأنها قربة واجبة، فلا يكون الكافر محلاً لها كالزكاة<sup>(١)</sup>. وقد بينها في التلخيص، وهي طيولية فلتُنظر هناك.

**المسألة الثانية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يُجِدْ﴾: المُعْجِدُ للقدرة على ما ذكر الله سبحانه يكون لوجهين: إما لمغيب المال عن الحالف، أو لعدم ذات اليد؛ فإن كان لمغيب المال فحيث كان ثاوياً كان كعده، وإن كان في بلد آخر، ووجد من يسلفه لم يُجزه الصوم، وإن لم يجد من يسلفه اختلف فيه؛ فقليل: ينتظر إلى بلده، وذلك لا يلزمه؛ بل يكفر بالصيام في موضعه، ولا ينبغي أن يلتفت إلى غيره؛ لأن الوجوب قد تقرر في الذمة، والشرط من العدم قد تحقق، فلا وجه لتأخير الأمر.

**المسألة الثالثة والعشرون:** في تحديد العدم: قال سعيد بن جبيرة: من لم يجد: من لم يكن عنده إلا ثلاثة دراهم. وقال الحسن: درهمان. وقيل: من لم يكن له فضل عن رأس ماله الذي يعيش منه مع عياله فهو الذي لم يجد.

وقيل: من لم يكن له إلا قوت يومه وليلته، وبه قال الشافعي واختاره الطبري؛ فهذه أربعة أقوال ليس لواحد منها دليل يقوم عليه، ولا سيما من قال بدرهم ودرهمين. والذي عندي أنه إن لم يُقدَّر أُطعم كل يوم أو كل جمعة مسكيناً حتى يُتِمَّ كفارته. وأما الكسوة فلا يعطيها إلا من كان له فوق قوت سنة. وأما الرقبة فقد تفتن مالك للحق، فقال: إن من لم يملك إلا رقبة أو داراً لا فضلَ فيهما؛ أو عَرَضاً ثمن رقبة لم يُجزه إلا العتق؛ فذكر الدار والعرض والرقبة. وهذا يدل على أن هنالك رَمَقاً، لكن لم يذكر ما معه غيرهما، هل يعتق الرقبة التي كانت تعيشه بخراجها وكسبها أم عنده فضل غيرها؟ فإن كانت الرقبة هي التي كانت تعيشه بخراجها فلا سبيل إلى عتقها. وبالجمل المغمية عن التفصيل ذلك على التراخي، وليس على الفور فليترث في ذلك حتى يفتح الله له أو يغلب على ظنه الفوت أو يؤثر العتق، أو الإطعام بسبب يدعوه إلى ذلك.

**المسألة الرابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿فَصِيَامٌ لِّكُلِّ آيَّامٍ﴾: قرأها ابن مسعود وأبي «متتابعات» وقال مالك والشافعي: يجزئ التفريق؛ وهو الصحيح؛ إذ التتابع صفة لا تجب إلا بنص أو قياس على منصوص، وقد عُدِمَا في مسألتنا.

**المسألة الخامسة والعشرون:** قال علماؤنا: يُغَطَّى في الكفارة الخبز، والإدام زيت أو كشك أو كامخ<sup>(٢)</sup> أو ما تيسر، وهذه زيادة ما أراها عليه واجبة. أما إنه يستحب له أن يُطعم مع الخبز السكر نعم

(١) انظر «تفسير القرطبي» ٦/ ٢٨٠، وسيأتي هذا البحث إن شاء الله تعالى.

(٢) الكامخ: نوع من الأدم. معرب.



واللحم، وأما تضمين الإدام للطعام معنى يتضمنه لفظه فلا سبيل إليه.

**المسألة السادسة والعشرون:** قال أحمد بن حنبل: بدأ الله في كفارة اليمين بالأهون، لأنها على التخيير، فإذا شاء انتقل إلى الأعلى وهو الإعتاق، وبدأ في الظهار بالأشد؛ لأنه على الترتيب؛ فإن شاء أن ينتقل لم يقدر، وهذا إنما يصح له تأويلاً بالعراق حيث البر ثلاثمائة رطل بدينار إذا طلب، فإذا زهد فيه لم يكن له ثمن. فأما بالحجاز حيث البر فيه إذا رخص أربعة أصع وخمسة أصع بدينار فإن العبد فيه أرخص، والحاجة إلى الطعام أعظم، فقد يوجد فيها عبد بدينار، ولكن يخرج من الرق إلى الجوع، ويتفادى منه سيده.

**المسألة السابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ كَذِبٌ أَتَيْنَكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَأَحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ﴾: يحتمل ثلاثة معان: الأول: احفظوها، فلا تحلفوا فتوجه عليكم هذه التكليفات. الثاني: احفظوها إذا حنثتم؛ فبادروا إلى ما لزمكم. الثالث: احفظوها فلا تحنثوا؛ وهذا إنما يصح إذا كان البر أفضل أو الواجب، والكل على هذا من الحفظ صحيح على وجهه المذكور وصفته المنقسمة إليه، فليركب على ذلك، والله أعلم.

**الآية الثانية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَلْوَانُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الآية: ٩٠]. فيها أربع مسائل:

### المسألة الأولى: في سبب نزولها:

[٧٦٧] روي أن عمر قال: «اللهم بين لنا في الخمر بياناً شافياً، فإنها تذهب العقل والمال»، فنزلت الآية التي في البقرة: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾<sup>(١)</sup>. فدعي عمر، فقرئت عليه، فقال: «اللهم بين لنا في الخمر بياناً شافياً»، فنزلت الآية التي في النساء: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾<sup>(٢)</sup>؛ فدعي عمر، فقرئت عليه، فقال: «اللهم بين لنا في الخمر بياناً شافياً»، فنزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ...﴾<sup>(٣)</sup> إلى قوله: ﴿مُنْهَوْنَ﴾؛ فدعي عمر، فقرئت عليه، فقال: «انتهينا. انتهينا».

[٧٦٨] وروي: أن الآية نزلت في ملاحاة جرث بين سعد بن أبي وقاص ورجل من الأنصار. وهما على شرابٍ لهما، وقد انتشيا، فتفاخرت الأنصار وقرش، فأخذ الأنصاري لخي جمل فضرب به أنف سعد بن أبي وقاص ففزره، فنزلت الآية. وروي أن ذلك الأنصاري كان عثبان بن مالك، روى

[٧٦٧] تقدم تخريجه في البقرة آية ٢١٩ والنساء ٤٣، وانظر الطبري ١٢٥١٦.

[٧٦٨] تقدم كسابقه.

(٢) النساء: ٤٣.

(١) البقرة: ٢١٩.

ذلك الطبري، والترمذي وغيرهما. وهذا ليس بمتعارض؛ لأنه يمكن أن يخبري بين سعد وبين عثمان ما يُوجب نزول الآية كما روى الطبري؛ فيُدعى عمر فتقرأ عليه، كما روى الترمذي.

**المسألة الثانية:** في تحقيق اسم الخمر والأنصاب والأزلام: وقد تقدم بيان ذلك في سورة البقرة، وصدر هذه السورة. وأما المنسّر: فهو شيء محرّم لا سبيل إلى عمله، فلا فائدة في ذكره؛ بل ينبغي أن يموت ذكره ويُمحى رسمه.

**المسألة الثالثة:** في قوله تعالى: ﴿رَجَسَ﴾: وهو النّجس.

[٧٦٩] وقد روي في صحيح حديث الاستنجاء: أنّ النبي ﷺ أتى بحجرين وزوثة، فأخذ الحجرين وألقى الزوثة، وقال: «إنها ركس»؛ أي نجس. ولا خلاف في ذلك بين الناس إلا ما يؤثر عن ربيعة أنه قال: إنها محرمة، وهي طاهرة، كالحرير عند مالك محرّم، مع أنه طاهر.

[٧٧٠] وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، الرجس النّجس، الخبيث المغبث».

ويعضد ذلك من طريق المعنى أنّ تمام تحريمها وكمال الرّدع عنها الحكم بنجاستها حتى يتقدّر لها العبد، فيكف عنها، قرباناً بالنجاسة وشرباً بالتحريم، فالحكم بنجاستها يوجب التحريم.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿فَلَجَّيْنَاهُ﴾: يريد أبعدوه، واجعلوه ناحية؛ وهذا أمر باجتنابها، والأمر على الوجوب لا سيما وقد علق به الفلاح.

**الآية الثالثة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾ (٩١) وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾ [الآيتان: ٩١، ٩٢]. فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:**

[٧٧١] نزلت في قبيلتين من الأنصار شربوا الخمر وانتشوا، فعبث بعضهم ببعض، فلما صحوا،

[٧٦٩] تقدم تخريجه.

[٧٧٠] ضعيف. أخرجه ابن ماجه ٢٩٩ من حديث أبي أمامة، وفيه عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم، وهذا إسناد ساقط، قال البوصيري في «الزوائد»: قال ابن حبان: إذا اجتمع هؤلاء في إسناد واحد، فذاك مما علمته أيديهم. وله شاهد من حديث ابن عمر، أخرجه ابن السني ٢٥، وإسناده ضعيف لضعف حبان بن علي وإسماعيل بن رافع. وله شاهد من حديث أنس، أخرجه ابن السني ١٨ وإسناده ضعيف لضعف إسماعيل بن مسلم المكي. ولا يصح حديث في ذكر هذه الألفاظ، وإنما صح من حديث أنس، أن رسول الله ﷺ كان يقول عند دخول الخلاء: «اللهم إني أعوذ بك من الخيث والخيائث».

[٧٧١] أخرجه الطبري ١٢٥٢٦ عن ابن عباس به، وإسناده حسن، رجاله ثقات.

ورأى بعضهم في وجه بعض آثار ما فعلوا، وكانوا إخوة ليس في قلوبهم ضغائن، فجعل الرجل يقول: لو كان أخي بي رحيماً ما فعل هذا بي، فحدثت بينهم الضغائن، فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقَعَ بَيْنَكُمْ...﴾ الآية.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَصِدْقُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾: كما فعل بعلي، ورؤي: بعد الرحمن بن عوف - في الصلاة حين أم الناس، فقراً: قل يا أيها الكافرون أعبد ما تعبدون، وأنا عابد ما عبدتم<sup>(١)</sup>.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾: فقال عمر: انتهينا<sup>(٢)</sup>. حين علم أن هذا وعيد شديد.

[٧٧٢] وأمر النبي ﷺ مناديه أن ينادي في سبك المدينة: ألا إن الخمر قد حرمت؛ فكسرت الدنان، وأريق الخمر حتى جرت في سبك المدينة، وما كان خمرهم يومئذ إلا من البسر والتمر. وهذا ثابت صحيح.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَحْذَرُوا﴾: وهذا تأكيد للتحريم، وتشديد في الوعيد. قال: فإن توليتم فليس على الرسول إلا البلاغ، فاعلموا أنما على رسولنا البلاغ المبين. أما عقاب التولية والمعصية فعلى المرسل لا على الرسول.

**الآية الرابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَءَامَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [الآية: ٩٣]. فيها ثلاث مسائل:

#### المسألة الأولى: في سبب نزولها:

[٧٧٣] روى البخاري عن أنس قال: كنت ساقى القوم في منزل أبي طلحة، فنزل تحريم الخمر، فأمر منادياً ينادي؛ فقال أبو طلحة: أخرج فانظر ما هذا الصوت؟ قال: فخرجت، فقلت: هذا مناد ينادي: ألا إن الخمر قد حرمت. فقال لي: اذهب فامرقها، وكان الخمر من الفضيخ. قال: فجرت في سبك المدينة. فقال بعض القوم: قتل قوم وهي في بطونهم. قال: فأنزل الله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا...﴾ إلى قوله: ﴿الْمُحْسِنِينَ﴾. وقد روي نحوه صحيحاً.

[٧٧٢] انظر الآتي، فقد ساقه المصنف بالمعنى.

[٧٧٣] صحيح. أخرجه البخاري ٤٦٢٠ و ٥٥٨٣ و ٥٦٢٢ و ٧٢٥٣ ومسلم ١٩٨٠ والحميدي ١٢١٠ وأحمد ٣/ ١٨٣ والنسائي ٢٨٧/٨ وابن حبان ٥٣٥٢ و ٥٣٦٣ و ٥٣٦٤ والبيهقي ٢٨٦/٨ والبغوي ٢٠٤٣ من طرق عن أنس، ورواه بالفاظ متقاربة، واللفظ للبخاري في الرواية الأولى.

(٢) هو بعض الخبر المتقدم برقم ٧٦٧.

(١) تقدم في النساء: ٤٣.

عن البراء أيضاً<sup>(١)</sup>.

**المسألة الثانية:** نزلت الآية فيمن شرب الخمر، ثم قال فيه: [فيما]<sup>(٢)</sup> طعموا؛ فكان ذلك دليلاً على تسمية الشرب طعاماً، وقد قدمنا ذلك في سورة البقرة.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ...﴾ إلى: ﴿الْمَحْسِنِينَ﴾: اختلف فيها على ثلاثة أقوال:

الأول: اتقوا في اتباع الأمر واجتناب النهي، واتقوا في الثبات على ذلك، واتقوا في لزوم النوافل؛ وهو الإحسان إلى آخر العمر.

الثاني: اتقوا قبل التحريم في غيرها من المحرمات، ثم اتقوا بعد تحريمها شربها، ثم اتقوا في الذي بقي من أعمارهم، فاجتنبوا العمل المحرم.

الثالث: اتقوا الشرك، وآمنوا، ثم اتقوا الحرام، ثم اتقوا ترك الإحسان، فيعبدون الله، وإن لم يروه كأنهم يرونه. وقد صرفت فيها أقوال على قدر وظائف الشريعة يكثر تعداؤها.

[٧٧٤] وأشبهها بالقرآن والسنة ما رواه الدارقطني عن ابن عباس: أَنَّ الشُّرَابَ كَانُوا يُضْرَبُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْأَيْدِي وَالنُّعَالِ وَبِالْعَصِي حَتَّى تُؤْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَانُوا فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ أَكْثَرُ مِنْهُمْ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ يَجْلِدُهُمْ أَرْبَعِينَ حَتَّى تُؤْفَى، فَكَانَ عُمَرُ مِنْ بَعْدِهِ يَجْلِدُهُمْ كَذَلِكَ أَرْبَعِينَ، ثُمَّ أُتِيَ بِرَجُلٍ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ وَقَدْ شَرِبَ، فَأَمَرَ بِهِ أَنْ يُجْلَدَ، فَقَالَ: أَتَجْلِدُنِي! بَيْنِي وَبَيْنَكَ كِتَابُ اللَّهِ. فَقَالَ عُمَرُ: أَفِي كِتَابِ اللَّهِ تَجِدُ أَلَّا أَجْلِدَكَ؟ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا...﴾ الآية؛ فَأَنَا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ، ثُمَّ اتَّقُوا وَآمَنُوا، ثُمَّ اتَّقُوا وَأَحْسَنُوا، شَهِدْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَذْراً وَأُحْداً وَالْخَنْدَقَ وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا. فَقَالَ عُمَرُ: أَلَا تَرُدُّونَ عَلَيْهِ مَا يَقُولُ؟ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّ هَذِهِ الْآيَاتُ أَنْزِلَتْ عُذْراً لِمَنْ صَبَرَ وَحُجَّةً عَلَى النَّاسِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَاللَّبِيسُ...﴾ الآية، ثُمَّ قَرَأَ حَتَّى أَنْفَذَ الْآيَةَ

[٧٧٤] أخرجه الدارقطني ١٦٦/٣ والحاكم ٣٧٦/٤ والبيهقي ٣٢٠-٣٢١ من طرق عن يحيى بن فليح عن ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس به. وإسناده غير قوي، فيه يحيى بن فليح، قال الحافظ في «اللسان»: قال ابن حزم مجهول. وقال مرة: ليس بالقوي اهـ، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. وانظر ما بعده. وانظر ما قاله الحافظ في «تلخيص الحبير» ٧٥-٧٦ حول كلام علي رضي الله عنه، وانظر «فتح القدير» ٢٩٦/٥ بتخريجي.

(١) أخرجه الترمذي ٣٠٥٠ و ٣٠٥١ والطيالسي ٧١٥ وأبو يعلى ١٧١٩ و ١٧٢٠ وابن حبان ٥٣٥٠ والطبري ١٢٥٣٣ من حديث البراء، وإسناده صحيح على شرطهما، لكن فيه عننة أبي إسحق، وهو مدلس، وجاء في رواية أبي يعلى: قال شعبة: قلت لأبي إسحق: أسمعتك من البراء؟ قال: لا اهـ. ومع ذلك يعتضد بحديث أنس المتقدم.

(٢) وقع في النسخ «إذا ما» والمثبت هو ما في الآية الكريمة.

الأخرى؛ فإن كان من الذين آمنوا وعملوا الصالحات فإن الله تعالى غد نهاه أن يشرب الخمر. فقال عمر: صدقت، ماذا ترون؟ فقال علي: إنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افترى، وعلى المفترى جلدُ ثمانين. فأمر به عمر فجلد ثمانين جلدة.

وَرَوَى البخاري<sup>(١)</sup>، عن عبد الله بن [عامر بن ربيعة]<sup>(٢)</sup>، قال: استعمل عمر قدامة بن مظعون على البحرين، وقد كان شهد بذراً، وهو خالُ ابن عمر وحَفْصَةُ زوج النبي ﷺ.

[٧٧٥] زاد البرقاني: فقدم الجارود من البحرين، فقال: يا أمير المؤمنين، إن قدامة بن مظعون قد شرب مُسْكِرًا، وإنني إذا رأيتُ حدًا من حدرد الله تعالى حقَّ عليَّ أن أرفعه إليك. فقال له عمر: مَنْ يشهد لي على ما تقول؟ فقال: أبو هريرة. فدعا عُمَرُ أبا هريرة فقال: علام تشهدُ يا أبا هريرة؟ فقال: لم أره حين شرب، وقد رأيته سكران بقي. فقال عمر: لقد تنطعت في الشهادة. ثم كتب عمر إلى قدامة وهو بالبحرين يأمره بالقدوم عليه. فلما قدم قدامة والجارود بالمدينة كلم الجارود عمر، فقال له: أقيم على هذا كتاب الله فقال عمر للجارود: أشهد أنت أم خُصم؟ فقال الجارود: أنا شهيد. قال: قد كنت أذيت الشهادة. فسكت الجارود، ثم قال: لتعلمن أني أنشدك الله. فقال عمر: أما والله لتملكن لسانك أو لأسوءنك. فقال الجارود: أما والله ما ذلك بالحق أن يشرب ابن عمك وتسوءني: فتوعده عمر. فقال أبو هريرة - وهو جالسٌ - يا أمير المؤمنين، إن كنت تشك في شهادتنا فسأل بنت الوليد امرأة ابن مظعون. فأرسل عمر إلى هند ينشدها بالله، فأقامت هند على زوجها قدامة الشهادة. فقال عمر: يا قدامة؛ إنني جالدك. فقال قدامة: والله لو شربت كما تقولون ما كان لك أن تجلدني يا عمر. قال: لِمَ يا قدامة؟ قال: لأن الله سبحانه يقول: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا...﴾ الآية إلى: ﴿الْمُحْصِنِينَ﴾. فقال عمر: إنك أخطأت التأويل يا قدامة؛ إذا اتقيت الله اجتنبت ما حرم الله. ثم أقبل عمر على القوم فقال: ما ترون في جلد قدامة؟ فقال القوم: لا نرى أن تجلده

[٧٧٥] عزاه المصنف للبرقاني. أي في مستخرجه على الصحيح، وهو غير مطبوع بعد، وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» ١٧٠٧٦/٩ عن معمر عن الزهري قال: أخبرني عبد الله بن عامر بن ربيعة. . فذكره وهذا إسناد صحيح، رجاله رجال البخاري ومسلم. وعبد الله تابعي كبير، ولد في عهد النبي ﷺ، وقد صححه المصنف ابن العربي في آخر الخبر. وعزاه الحافظ في «الإصابة» ٣/ ٢٢٨ - ٢٢٩/٧٠٨٨ لعبد الرزاق. وقال عقبه: وأخرجه أبو علي بن السكن من طريق علي بن عاصم عن أبي ريحانة عن علقمة الخصي - فذكره مختصراً.. قال الحافظ: ووقع لنا بعلو في نسخة أبي موسى عن أبي مسلم الكجي عن محمد بن عبد الله الأنصاري عن أشعث عن ابن سيرين، أصل هذه القصة باختصار، وسندها منقطع اهـ. ملخصاً، فالخبر يتقوى بطرقه، والأول بمفرده صحيح، والله أعلم.

(١) انظر «الإصابة» ٣/ ٢٢٨ - ٧٠٨٨.

(٢) في الأصول «عياش بن أبي ربيعة» وتحرف في القرطبي ٢٩٢/٦ عياش إلى «عباس» وكلاهما خطأ، والتصويب عن كتب التراجم، والمصادر الآتية.

ما دام وَجِعاً، فسكت عمر عن جَلده أياماً، ثم أصبح يوماً وقد عزم على جَلده، فقال لأصحابه: ما تَرَوْنَ في جَلْد قُدّامة؟ فقالوا: لا نرى أن تجلده ما دام وَجِعاً. فقال عمر: إنه والله لأنْ يَلْقَى الله وهو تحت السوط أحبُّ إليّ من أن أَلْقَى الله وهي في عنقي، والله لأجلدنه، اثتوني بسوط. فجاء مولاه أسلم بسوط رقيق صغير، فأخذه عمر فمسحه بيده، ثم قال لأسلم: قد أخذتُك بإقرار أهلك، اثتوني بسوط غير هذا. قال: فجاء أسلم بسوط تام، فأمر عُمر بِقُدّامة فَجُلِد، فغاضب قُدّامة عمر وهجره، فحجاً وقُدّامة مهاجر لعمر، حتى قفلوا من حجّهم، ونزل عُمر بالسُّقيا ونام بها؛ فلما استيقظ عُمر قال: عَجَلُوا عليّ بِقُدّامة، انطلقوا فأثتوني به، فوالله إني لأرى في النوم أنه جاني آتٍ فقال لي: سألِم قُدّامة فإنه أخوك. فلما جاؤوا قُدّامة أبى أن يأتيه؛ فأمر عُمر بِقُدّامة أن يُجَرَّ إليه جرّاً حتى كلمه عمر واستغفر له، فكان أول ضلّحهما.

فهذا يدلُّك على تأويل الآية، وما ذُكر فيه عن ابن عباس في حديث الدارقطني وعمر في حديث البرقاني، وهو صحيح. وبَسْطُهُ أنه لو كان مَنْ شرب الخمر واتقى الله في غيره لا يُحَدُّ على الخمر ما حُدَّ أحد، فكان هذا من أفسد تأويل، وقد خفي على قدامة، وعرفه مَنْ وفقه الله له كعمر وابن عباس، والله أعلم.

وإنَّ حَرَاماً لا أرى الدهرَ باكياً على شَجْوهِ إلا بكيتُ على عمر

**الآية الخامسة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَبَلُّوْكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِنَ الصَّدِيدِ ثَلَاثَ آيَاتٍ لَكُمْ وَرِمَاكُمْ يَعْلَمُ اللَّهُ مَنْ يَخَافُ بِالْغَيْبِ فَمَنْ أَعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [الآية: ٩٤]. فيها سبع مسائل:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: وقد قيل<sup>(١)</sup>: إنها نزلت في غزوة الحديبية، أحرم بعضُ الناس مع النبي ﷺ ولم يُحْرِم بعضهم؛ فكان إذا عرض صَيْدٌ اختلفت فيه أحوالهم، واشتبهت أحكامه عليهم؛ فأنزل الله تعالى هذه الآية بياناً لأحكام أحوالهم وأفعالهم ومحظوراتِ حجّهم وعُمَرَتهم.

**المسألة الثانية:** هذه الآية عامة في الذكور والإناث، خاطب الله سبحانه بها كلَّ مسلم منهم، وكذلك الآية التي بعدها، وقد ذكرنا في مسائل الأصول هذه الترجمة، وبيئاً حقيقتها، وأوضحنا - فيما تقدّم - معناها في كل آية تجري عليها.

**المسألة الثالثة:** اختلف العلماء في المخاطب بهذه الآية على قولين:

أحدهما: أنهم المحلُّون؛ قاله مالك. الثاني: أنهم المحرمون؛ قاله ابن عباس وغيره، وتعلّق مَنْ عَمَّ بأن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ مطلق في الجميع.

وتعلّق مَنْ خَصَّ بأن قوله: ﴿لَبَلُّوْكُمْ﴾ يقتضي أنهم المحرمون؛ فإن تكليف الامتناع الذي يتحقق

(١) ورد ذلك عن مقاتل بن حيان، أخرجه ابن أبي حاتم كما في «الدر المشثور» ٥٧٦/٢، وهذا معضل، ومقاتل له مناكير كثيرة، وتفرد بهذا يدل على وهنه بل وبطلانه أيضاً، حيث لم أجده عن غيره، والله أعلم.

به الابتلاء هو مع الإحرام. وهذا لا يلزم؛ لأن قوله ﴿يَبْلُوكُمْ﴾ الذي يقتضي التكليف يتحقق في المُحِلِّ بما شرط له من أمور الصيد، وما شرع له من وظيفة في كيفية الاصطياد، والتكليف كله ابتلاء وإن تفاضل في الكثرة والقلة، وتباين في الضعف والشدة.

**المسألة الرابعة:** قال قوم: الأصل في الصيد التحريم، والإباحة فرعه المرتب عليه، وهذا ينعكس فيقال: الأصل في الصيد الإباحة والتحريم فرعه المرتب عليه، ولا دليل يرجح أحد القولين به. ونحن نقول: لا أصل في شيء إلا ما أصله الشرع بتبيين حكمه وإيضاح الدليل عليه من حل أو تحريم، ووجوب أو نذوب أو كراهية، وقد بينا هذا في مسألة الأكل لما أكله الكلب من الصيد، حتى قيل الأصل في الصيد التحريم. وإذا أكل الكلب من الصيد فهو مشكوك فيه. وقلنا: إن الأصل في الصيد الإباحة فلا يحرمه أكل الكلب منه إلا بدليل. ثم ذكرنا التعارض فيه والانفصال عنه، فلي نظر في موضعه.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾: بيان لحكم صغار الصيد وكباره. قال ابن وهب: قال مالك: قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْلُغُوا إِلَى الْغَيْدِ تَنَالُهُ أَيْدِيكُمْ وَرِمَاحُكُمْ﴾؛ فكل شيء يناله الإنسان بيده، أو برمحه - أو بشيء من سلاحه فقتله، فهو صيد، كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾، وهذا بيان شاف.

**المسألة السادسة:** [صيد الذمي]: قال مالك: لا يحل صيد الذمي بناءً على أن الله خاطب المؤمنين المحلّين في أول الآية، فخرج عنهم أهل الذمة، لاختصاص المخاطبين بالإيمان، فيقتضي ذلك اقتصاره عليهم إلا بدليل يقتضي التعميم. وليس هذا من باب دليل الخطاب الذي هو تعليق الحكم بأحد وضفي الشيء، ليدل على أن الآخر بخلافه، ولكنه من باب أن أحد الوصفين منطوق به، مبين حكمه، والثاني مسكوت عنه، وليس في معنى ما نطق به.

فإن قيل: إن كان مسكوتاً عنه فحمله عليه بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَلَطَعَامُكُمْ حَلٌّ لَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>. قلنا: هذا يدل على جواز أكل طعامهم. والصيد باب آخر؛ فلا يدخل في عموم ذكر الطعام، ولا يتناول مطلق لفظه.

فإن قيل: نقيسه عليه؛ فإنه نوع ذكاة، فجاز من الذمي كذبح الإنسي. قلنا: للمقدور عليه مما يذكي شروط، ولما لا يُقدّر عليه شروط أخرى؛ ولكل واحد منهما موضوع وُضِعَ عليه، ومنصب جعل عليه، ولا يجوز الإلحاق فيما اختلف موضوعه في الأصل؛ وهذا فن من أصول الفقه بيناه في موضعه.

**المسألة السابعة:** أما صيد المجوسي: فإنه لا يؤكل إجماعاً؛ لأن الصيد الواقع منه داخل تحت قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup>؛ والمجوسي إنما يزعم أنه يأكل ويشرب،

ويتحرك ويسكن، ويفعل جميع أفعاله لغير الله سبحانه.

[٧٧٦] وقال النبي ﷺ: «إِذَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ الْمُعْلَمَ فَكُلْ».

فإن قيل: فالذمي لا يذكر اسم الله ويؤكل صيده.

قلنا: لا يؤكل صيد الذمي في أحد القولين فيسقط عنا هذا الالتزام.

وإن قلنا: إنه يؤكل فلمطلق قوله تعالى: ﴿وَلَعَلَّامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلْ لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> على أحد الأدلة<sup>(٢)</sup>،

وعلى الدليل الثاني نأكله لأنهم لم يخاطبوا بفروع الشريعة. وعلى الدليل الثالث يكون كمتروك التسمية عمداً على أحد القولين. وهذا كله متردد على الآيات بحكم التعارض فيها.

والصحيح عندي جواز أكل صيده، وأن الخطاب في الآية لجميع الناس محلهم ومخبرهم؛

ولأجل هذا قال قاضي القضاة ابن حبيب: إن معنى قوله: ﴿يَبْلُغُكُمْ﴾ ليكلفنكم. ثم بين التكليف بعده فقال: وهي:

**الآية السادسة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِدًا فِجْرًا نَبَلَ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَفِّ أَوْ كَفَّرَهُ طَعَامًا مَسْكِينٍ أَوْ عَدَلَ ذَلِكَ صِيَامًا يَدُّوقُ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَنْ سَلَفٍ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمِ اللَّهُ مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ [الآية: ٩٥]. فيها ثمان وثلاثون مسألة:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: وقد تقدم<sup>(٣)</sup>.

**المسألة الثانية:** في قوله: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ﴾: والقتل: كل فعل يفيث الروح، وهو أنواع: منها الذبح والنحر، والخنق والرضخ وشبهه؛ فحرم الله تعالى على المحرم في الصيد كل فعل يكون مفيثاً للروح، وحرم في الآية الأخرى نفس الاصطياد؛ فقال: ﴿وَحَرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾<sup>(٤)</sup>؛ فافتضى ذلك تحريم كل فعل يتعلق بعين الصيد؛ لأن التحريم ليس بصفة للأعيان والذوات، وإنما هو عبارة عن تعلق خطاب الشارع بالأعيان فالمحرم هو القول فيه: لا تقربوه، والواجب هو المقول فيه: لا تركوه، كما بيته في أصول الفقه.

**المسألة الثالثة:** لما نهى الله سبحانه المخرم عن قتل الصيد على كل وجه وقع عاماً. قال علماؤنا: لا يجوز ذبح المخرم للصيد على وجه التذكية؛ وبه قال أبو حنيفة.

وقال الشافعي: ذبح المخرم للصيد ذكاة؛ وتعلق بأنه ذبح صدر من أهله، وهو المسلم، مضافاً

[٧٧٦] متفق عليه، وتقدم.

(٢) في نسخة «القولين» بدل «الأدلة».

(٤) المائدة: ٦٩.

(١) المائدة: ٥.

(٣) تقدم أنه واه بمرة، ليس بشيء.



إلى محله وهو الأنعام، فأفاد مقصوده من جلّ الأكل من أصله ذبح الحلال.

والجواب: أن هذا بناء على دعوى؛ فإن المُحَرِّم ليس بأهلٍ لذبح الصيد؛ إذ الأهلية لا تستفاد عقلاً، وإنما يُفيدها الشرع، وذلك بإذنه في الذبح؛ أو ينفيها الشرع أيضاً؛ وذلك بنهيه عن الذبح. والمُحَرِّمُ منهى عن ذبح الصيد بقوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾؛ فقد انتفت الأهلية بالنهي. وأما قولهم: فأفاد مقصوده، فقد اتفقنا على أن المُحَرِّم إذا ذبح الصيد لا يحلُّ له أكله؛ وإنما يأكل منه عندهم غيره، فإذا كان الذبح لا يفيد الجلّ للذباح فأولى وأخرى ألا يفيده لغيره؛ لأن الفرع تبع للأصل في أحكامه، فلا يصح أن يثبت له ما لا يثبت لأصله. وإذا بطل منزع الشافعي وما أخذه فقد اعتمد علماؤنا سوى ما تقدّم ذكره على أنه ذبحٌ محرّمٌ لحقّ الله تعالى لمعنى في الذباح، فلا يجوز كذب المجوسي، وهذا صحيح. فإن الذي قال: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾<sup>(١)</sup> هو القائل: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾.

والأول: نهي عن المقصود بالسبب؛ فدلّ على عدم السبب.

والثاني: نهي عن السبب، فدلّ على عدمه شرعاً، فلا يفيد مقصوده حكماً، وهذا من نفيس الأصول فتأملوه.

وقول علمائنا: لمعنى في الذباح فيه احترازٌ من السكين المغصوبة والكالة ومِلْك الغير، فإن كلّ ذلك من التذكية منهى عنه، ولكنه لما لم يكن لمعنى في الذباح ولا في المذبوح لم يحرم.

**المسألة الرابعة:** لما قال الله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾؛ فجعل القتل مُنافياً للتذكية خارجاً عن حُكْم الذبح للأكل - قال علماؤنا: إذا قال: الله عليّ أن أقتل ولدي فهو عاصٍ، ولا شيء عليه. وإذا قال: الله عليّ أن أذبح ولدي فإنه يُقَدِّيه بشاةٍ على تفصيل بيّانه في مسائل الخلاف، وسيأتي إن شاء الله تعالى في سورة الصافات بيّانه.

والمقدار المتعلق منه ها هنا بهذا الموضع أن القتل ليس من أنواع التذكية بمطلقه ولا الخنق، ولا يُعَدُّ من باب الذبح أو النحر للذين شرعاً في الحيوان المأكول لتطيبه.

**المسألة الخامسة:** لما قال الله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾ جرى عمومُه على كلّ صيد بريّ وبخري، حتى جاء قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمَّتْ حُرُمًا﴾؛ فأباح صيد البحر إباحةً مطلقة، وحرم صيد البرّ على المحرمين؛ فصار هذا التقسيم والتنويع دليلاً على خروج صيد البحر من النهي.

**المسألة السادسة:** قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾: عامٌ في التحريم بالزمان، وفي التحريم بالمكان، وفي التحريم بحالة الإحرام، إلا أن تحريم الزمان خرج بالإجماع عن أن يكون معتبراً، وبقي تحريم المكان وحالة الإحرام على أصل التكليف.

**المسألة السابعة:** قوله تعالى: ﴿لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ﴾: عامٌ في كل صَيْدٍ كان، مأكولاً أو غير مأكول، سباعاً أو غَيْرَ سَبْعٍ، ضارياً أو غير ضار، صائلاً أو ساكناً؛ بَيِّنَدُ أَنَّ العلماء اختلفوا في خروج السباع عنه وتخصيصه منها؛ فقال علماؤنا: يجوز للمحرم قَتْلُ السباع العادية المبتدئة بالمضرة كالأسد والنمر والذئب والفهد والكلب العقور وما في معناها، ومن الطير كالثعلب والغراب والحدأة؛ ولا جزاء عليه فيه. وقال أبو حنيفة بقولنا في الكلب العقور والذئب والغراب والحدأة، وخالفنا في السبع والفهد والنمر وغيرها من السباع، فأوجب على المحرم الجزاء بقتلها. وقال الشافعي: كلُّ ما لا يؤكل لحمه فلا جزاء فيه إلا السَّمْع وهو المتولد بين الذئب والضبع.

[٧٧٧] ودليلنا قوله ﷺ: «خمسٌ ليس على المحرم في قتلِهنَّ جناح».

وفي رواية: «يقتلن في الحِلِّ والحَرَم: الحدأة والغراب والعقرب والفأرة والكلب العقور».

[٧٧٨] وفي رواية: «الحية والكلب العقور»<sup>(١)</sup>، خرَّجه الأئمة بأجمعهم. وفيه «الغراب الأبقع»<sup>(٢)</sup>؛ خرَّجه مسلم.

[٧٧٩] وفيه: «السبع العادي»، خرَّجه أبو داود والترمذي، وهذا تنبيه على العِلَّة وعلى الأجناس. أما العِلَّة فهي الفِسْق بالإذابة، وأما الأجناس فنَبَّه بكل مذكور على نوع من الجنس وذكر الكلب العقور، وذلك مما يدخل تحته بعلَّة العَقْرِ الفَهِد والسبع، ولا سيما بالنص عليه من طريق السجزي والترمذي. والعَجَبُ من أبي حنيفة في أن يحمل التراب على البرِّ بعلَّة الكيل، ولا يحمل السباع العادية على الكلب العقور بعلَّة الفِسْقِ والعَقْرِ. وأما الشافعي فإذا قلنا بأنَّ لحمها لا يؤكل فهي معقورة لا جزاء فيها؛ لأن ما لا يؤكل لحمه لا جزاء فيه كالخنزير. وأما إن قلنا: إنها تؤكل ففيها الجزاء لأنها صَيْدٌ مأكول. وسيأتي القول في أكلها في سورة الأنعام إن شاء الله تعالى. وتعلَّق أبو حنيفة بأنه صَيْدٌ تتناوله الآية بالنتهي والجزاء بعد ارتكاب النهي؛ والدليل على أنه صَيْدٌ أنه يُقَصَّد لأجل

[٧٧٧] صحيح. أخرجه البخاري ١٨٢٦ بهذا اللفظ ومسلم ١١٩٩ وأبو داود ١٨٤٦ والنسائي ١٩٠/٥ وابن ماجه ٣٠٨٨ والدارمي ٣٦/٢ ومالك ٣٥٦/١ والحميدي ٦١٩ وأحمد ٨٢/٢ وابن حبان ٣٩٦١ و ٣٩٦٢ والطحاوي ١٦٥/٢ والبيهقي ٣١٥/٩ والبخاري ١٩٩٠ من طرق عن ابن عمر، وزادوا «الغراب، والحدأة، والعقرب، والفأرة، والكلب العقور» واللفظ المسلم في الرواية الأولى.

[٧٧٨] صحيح. أخرجه البخاري ١٨٢٩ و ٣٣١٤ ومسلم ١١٩٨ وأحمد ٢٥٩/٦ وابن حبان ٥٦٣٢ و ٥٦٣٣ وأبو يعلى ٤٥٠٣ والطحاوي ١٦٦/٢ والدارقطني ٢٣١/٢ من طرق عن عائشة، روه بالفاظ متقاربة.

[٧٧٩] أخرجه أبو داود ١٨٤٨ والترمذي ٨٣٨ وابن ماجه ٣٠٨٩ والطحاوي ٣٨٥/١ وأحمد ٣/٣ - ٣٢ - ٧٩ والبيهقي ٢١٠/٥ من طريق يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي نعم عن أبي سعيد في أثناء حديث، وإسناده ضعيف لأجل يزيد بن أبي زياد، فقد ضعفه غير واحد، والألفاظ الواردة في الصحيحين ليس فيها ذكر السبع العادي.

(٢) هو بعض الحديث ١١٩٨ ح ٦٧.

(١) رواية مسلم برقم ١١٩٨ ح ٦٧.

جلده، والجلد مقصود في المالية، كما أن اللحم مقصود في الأكل. قلنا: لا تسمي العرب صيداً إلا ما يؤكل لحمه.

فإن قيل: بل كانت الحيوانات كلها عند العرب صيداً. فإنها كانت تأكل كل ما دب ودرج، ثم جاء الشرع بالتحريم، فغير الشرع الأحكام دون الأسماء.

قلنا: هذا جهل عظيم، إن الصيد لا يعرف إلا فيما يؤكل. وقولهم: إن الشرع غير الأحكام دون الأسماء - باطل؛ لأن الأحكام تابعة للأسماء.

[٧٨٠] وقد روى ابن أبي عمار. أنه قال لجابر بن عبد الله: الضبع أصيد هي؟ قال: نعم. قال: فيها جزاء؟ قال: نعم، كبش. وهذا يدل على أنه سأل عن جواز أكلها، وبعد ذلك سأل عن جزائها.

**المسألة الثامنة:** قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾: عام في الرجال والنساء، لقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾. ولقوله: ﴿وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾؛ وقوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ عام في النوعين.

وقوله: ﴿وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾، يقال: رجل حرام وامرأة حرام، وجمع ذلك حُرْم، كقولنا: قَدَّال وقُدُّل<sup>(١)</sup>. وكذلك يدخل في عمومه الأحرار والعبيد، وهي:

**المسألة التاسعة:** وقد بينا هذه المعاني في كتب الأصول.

**المسألة العاشرة:** قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَلَّ مِنْكُمْ مَتَعِدًا﴾: فذكر الله سبحانه وتعالى المتعمد في وجوب الجزاء خاصة، وفي ذلك ثلاثة أقسام، متعمد، ومخطئ، وناس؛ فالمتعمد هو القاصد للصيد مع العلم بالإحرام، والمخطئ هو الذي يقصد شيئاً فيصيب صيداً. والناسي هو الذي يتعمد الصيد ولا يذكر إحرامه. واختلف الناس في ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه يُحَكَّم عليه في العمد والخطأ والنسيان؛ قاله ابن عباس، ويروى عن عمر وعطاء والحسن وإبراهيم النخعي والزهري.

[٧٨٠] جيد. أخرجه أبو داود ٣٨٠١ والترمذي ٨٥١ والنسائي ١٩١/٥ وابن ماجه ٣٢٣٦ والدارمي ١٨٧٧ وابن حبان ٣٩٦٥ والحاكم ٤٥٢/١ وابن الجارود ٤٣٨ والدارقطني ٢٤٥/٢ والشافعي ٣٣٠/١ وأحمد ٢٩٧/٣ والبيهقي ١٨٣/٥ من طرق عن جابر، وإسناده حسن صحيح لمجيئه من طرق؛ وقال الترمذي: حسن صحيح، وأشار علي المديني إلى صحته فيما نقل الترمذي. وقال الزيلعي في «نصب الراية» ١٣٤/٣: قال الترمذي في «العلل الكبير»: قال البخاري: حديث صحيح اهـ. وقال الحافظ في «تليخيص الحبير» ٢٧٨/٢: صححه البخاري وعبد الحق، وأعل بالوقف، وقال البيهقي: هو حديث جيد، تقوم به الحجة اهـ. وكذا صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، والزيلعي، لكن أعل بالوقف لذا قلت موزعاً بكلام البيهقي: هو حديث جيد، أي لا يبلغ أعلى درجات الصحة، وانظر «العدة شرح العمدة» ص ٢٤١-٢٤٢ و«فتح القدير لابن الهمام» ٣/ ٦٦-٦٧، وكلاهما بتخريجي، والله الحمد والمنة.

الثاني: إذا قتله متعمداً لقتله، ناسياً لإحرامه؛ فأما إذا كان ذاكراً لإحرامه فقد حل ولا حرج له، ومن أخطأ فذلك الذي يجزي.

الثالث: لا شيء على المخطيء والناسي، وبه قال الطبري وأحمد بن حنبل في إحدى روايتيه. واختلف الذين قالوا بعموم الكفارة في توجيه ذلك على أربعة أقوال:

الأول: أنه ورد القرآن بالعمد، وجعل الخطأ تغليظاً؛ قاله سعيد بن جبيرة.

والثاني: أن قوله: ﴿مُتَعَمِّدًا﴾ خرج على الغالب، فألحق به النادر، كسائر أصول الشريعة.

الثالث: قال الزهري: إنه وجب الجزاء في العمد بالقرآن، وفي الخطأ والنسيان بالسنة.

الرابع: أنه وجب بالقياس على قاتل الخطأ بعله أنها كفارة إتلاف نفس؛ فتعلقت بالخطأ، ككفارة القتل؛ وتعلق مجاهد بأنه أراد متعمداً للقتل ناسياً لإحرامه، لقوله بعد ذلك: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْتِمْ إِلَهُهُ يَنْتَهُ﴾، ولو كان ذاكراً لإحرامه لوجب عليه العقوبة لأول مرة.

وتعلق أحمد في إحدى روايتيه ومن تابعه عليها بأنه خص المتعمد بالذكر، فدل على أن غيره بخلافه، وزاد بأن الأصل براءة الذمة، فمن ادعى شغلها فعليه الدليل. وأما متعلق من قال: وجب في النسيان تغليظاً فدعوى تحتاج إلى دليل. وأما من قال: إنه خرج على الغالب فحكمة الآية وفائدة التخصيص ما قالوه، فأين دليله؟ وأما من قال: إنه وجب في النسيان بالسنة فإن كان يريد به الآثار التي وردت عن ابن عباس وابن عمر فتعماً هي، وما أحسنها أسوة! وأما من تعلق بالقياس على كفارة القتل فيصح ذلك للشافعي الذي يرى الكفارة في قتل الآدمي عمداً وخطأ، فأما نحن - وقد عقدنا أصلنا على أن قتل العمد في الآدمي لا كفارة فيه، وفي قتل الصيد عمداً الكفارة - فلا يصح ذلك منا لوجود المناقضة منا بالمخالفة فيه بينه وبينه عندنا.

والذي يتحقق من الآية أن معناها أن من قتل الصيد منكم متعمداً لقتله ناسياً لإحرامه، أو جاهلاً بتحريمه، فعليه الجزاء؛ لأن ذلك يكفي لوصف التعمد، فتعلق الحكم به، لاكتفاء المعنى معه. وهذا دقيق فتأملوه. فأما إذا قتله متعمداً للقتل والإحرام فذلك أبلغ في وصف العمدية؛ لكن من الناس من قال: لا حرج له. وهذه دعوى لا يدلُّك عليها دليل من ظاهر القرآن ولا من السنة ولا من المعنى، وسنستوفي بقية القول في آخر الآية إن شاء الله.

المسألة الحادية عشرة: قوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾: الجزاء في اللغة هو: المقابل للشيء، وتقدير الكلام: فعليه جزاء في مقابل ما أتلَّف وبدل منه؛ وقد حققنا ذلك في كتاب «ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين»، وقد تقدم أمثاله قبل هذا، وعليه يُحمَلُ جزاء الأعمال؛ لأنه في مقابلتها ثواباً بثواب وعقاباً بعقاب، ودرجات ودرجات؛ وذلك محقق في كتاب المشكلين.

المسألة الثانية عشرة: ﴿مِثْلُ﴾: قرئ بخفض مثل على الإضافة إلى ﴿فَجَزَاءٌ﴾. وبرفعه وتنوينه صفة للجزاء؛ وكلاهما صحيح رواية، صواب معنى، فإذا كان على الإضافة اقتضى ذلك أن يكون

الجزاء غير المثل؛ إذ الشيء لا يُضاف إلى نفسه، وإذا كان على الصفة برفعه وتنوينه اقتضى ذلك أن يكون المثل هو الجزء بعينه، لوجوب كون الصفة عين الموصوف؛ وسترى ذلك فيما بعد مشروحاً إن شاء الله.

**المسألة الثالثة عشرة:** قوله تعالى: ﴿مِنَ النَّعْمِ﴾: قد بينا في «ملحة المتفقهين» درجات حَرْفٍ مِنْ، وأن من جملتها بيان الجنس، كقولك: خاتم من حديد، وقدمنا قول أبي بكر السراج في شرح كتاب سيويه الذي أوقفنا عليه شيخ السنة في وقته أبو علي الحضرمي رحمه الله: إنها لا تكون للتبعيض بحال، ولا في موضع، وإنما يقع التبعيض فيها بالقرينة، فجاءت مقترنة بقوله: ﴿مِنَ النَّعْمِ﴾؛ لبيان جنس مثل المقتول المفدى، وأنه من الإبل والبقر والغنم. والله أعلم.

**المسألة الرابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ﴾: قد تقدم تحقيقه، ومثل الشيء حقيقته وهو شبهه في الخلقة الظاهرة، ويكون مثله في معنى، وهو مجازه؛ فإذا أطلق المثل اقتضى بظاهره حمله على الشبه الصوري دون المعنى، لوجوب الابتداء بالحقيقة في مطلق الألفاظ قبل المجاز حتى يقتضي الدليل ما يقضي فيه من صَرْفِهِ عن حقيقته إلى مجازه؛ فالواجب هو المثل الخلقي؛ وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: إنما يعتبر بالمثل في القيمة دون الخلقة.

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه الآية المتقدمة، وذلك من أربعة أوجه:

الأول: ما قدمناه من أن المثل حقيقة هو المثل من طريق الخلقة.

الثاني: أنه قال: ﴿مِنَ النَّعْمِ﴾؛ فبين جنس المثل، ولا اعتبار عند المخالف بالنعم بحال.

الثالث: أنه قال: ﴿يَعْلَمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾؛ وهذا ضمير راجع إلى مثل من النعم؛ لأنه لم يتقدم ذكر سواه يرجع الضمير إليه. والقيمة التي يزعم المخالف أنه يرجع الضمير إليها لم يتقدم لها ذكر.

الرابع: أنه قال: ﴿هَذَا بِلَيْحٍ أَلْكَبَتِ﴾؛ والذي يتصور فيه الهذلي مثل المقتول من النعم؛ فأما القيمة فلا يتصور أن تكون هذياً.

فإن قيل: القيمة مثل شرعي من طريق المعنى في الحيوان وغيره، حتى يقال القيمة مثل للعبد، ولا يجعل في الإتلاف مثله عبداً يغرم فيه، وأوجبنا في ذوات الأمثال في المتلفات المثل خلقة؛ لأن الطعام كالطعام والدهن كالدهن؛ ولم يوجب في العبد عبداً مثله؛ لأن الخلقة لم تقم بالمثلية، فكيف أن يجعل البدنة مثلاً للنعامة.

قلنا: هذا مزلق ينبغي أن يتثبت فيه قدم الناظر قليلاً، ولا يطيش حلمه، فاسمع ما نقول، فلا خفاء بواضح الدليل الذي قدمناه من كتاب الله، وليس يعارضه الآن ما مؤهوا به من أن النعامة لا تماثلها البدنة؛ فإن الصحابة قَضَوْا بها فيها، وهم بكتاب الله أفهم، وبالمثل من طريق الخلقة والمعنى أعلم، فلا يتوهم متوهم سواه إلا وهم، ولا يتوهمهم في قصور النظر، إلا من ليس بمسلم. والدقيقة فيه أن مراعاة ظاهر القرآن مع شبه واحد من طريق الخلقة أولى من إسقاط ظاهر القرآن مع التوفر على

مراعاة الشبه المعنوي؛ وهذا ما لا يستقل بذركه في مطرح النظر إلا نافذ البصيرة والبصر.  
 فإن قيل: يحتمل أنهم قَوْمُوا النعمة بدراهم، ثم قَوْمُوا البدنة بدراهم.  
 قلنا: هذا جهل من وجهين:

أحدهما: أن سَرَدَ الروايات على ما سَوَّرَهُ يُبطل هذا؛ فإنه ليس فيه شيء منه.

الثاني: أن قيمة النعمة لم تساوِ قِطَ قيمة البدنة في عصرٍ من الأعصار، لا متقدم ولا متأخر، عُلِمَ ذلك ضرورة وعادة، فلا ينطقُ بمثل هذا إلا متساختف بالنظر. وإنما سقطت المِثلية في الاعتداء على الحيوان من باب المِزَابَةِ، وقد بيّناه في كُتُب الفقه.

فإن قيل: لو كان الشبهُ من طريق الخُلُقَة معتبراً، في النعمة بدنة، وفي الحمار بقرة، وفي الظبي شاة لما أوقفه على عدلين يحكمان به؛ لأن ذلك قد عُلِمَ، فلا يحتاج إلى الارتياح والنظر، وإنما يفتقر إلى العدول والحكم ما يشكل الحال فيه ويضطرب وجهُ النظر عليه.

والجواب: أن اعتبارَ الحكمين إنما وجب في حالِ المصيد من صِغَرٍ وكبر، وما له جنسٌ مما لا جنس له، وليعتبر ما وقع التنصيصُ عليه من الصحابة، فيلحق به ما لم يقع بينهم نصٌّ عليه.

فإن قيل: فقد قال: ﴿أَوْ كَفَرَةٌ مَلْعَاءُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدَلٌ ذَلِكَ صِيَامًا﴾، فشارك بينهما بـ «أو»، فصار تقديرُ الكلام: فجزاء مثل ما قتل من النعم، أو من الطعام، أو من الصيام، وتقدير المِثلية في الطعام والصيام بالمعنى، وكذلك في المثل الأول.

قلنا: هذا جهلٌ أو تجاهل؛ فإن قوله تعالى: ﴿فَجَزَاءٌ يَمْثِلُ مَا قُتِلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ ظاهر كما قدمنا في مثل الخِلُقَة، وما عداه يمتنع فيه مِثلية الخِلُقَة حساً؛ فرجع إلى مثلية المعنى حكماً، وليس إذا عدم المعنى المطلوب في موضع ويرجع إلى بدله يلزم أن يرجع إلى بدله مع وجوده.

تكملة: ومن يعجب فعجبٌ من قراءة المكي والمدني والبصري والشامي: فجزاء مثل بالإضافة؛ وهذا يقتضي الغيرية بين المضاف والمضاف إليه، وأن يكون الجزاء لمثل المقتول لا المقتول، ومن قراءة الكوفيين: فجزاء مِثْلَ - على الوصف، وذلك يقتضي أن يكون الجزاء هو المثل. ويقول أهل الكوفة من الفقهاء: إن الجزاء غير المثل. ويقول المدنيون والمكيون والشاميون من الفقهاء: إن الجزاء هو المثل؛ فيبني كل واحدٍ منهم مذهبه على خلاف مقتضى ظاهر قراءة قراء بلده.

وقد قال لنا القاضي أبو الحسن القرافي الزاهد: إن ابن معقل الكاتب أخبره عن أبي علي النحوي أنه قال: إنما يجبُ عليه جزاء المقتول لا جزاء مثل المقتول. والإضافة توجب جزاء المِثْل لا جزاء المقتول. قال: ومن أضاف الجزاء إلى المِثْل فإنه يخرج على تقدير إقحام المثل؛ وذلك كقولهم: أنا أَكْرَمُ مثلك؛ أي أكرمك. قال القاضي أبو بكر بن العربي: وذلك سائغ في اللغة، وعليه يخرج أحدُ التأويلات في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾. وقد حققناه في كتاب المشكلين.

## المسألة الخامسة عشرة: في سَرَدِ الآثار عن السلف في الباب:

وفي ذلك آثار كثيرة، لُبَّأُهَا سبعة أقوال:

الأول: قال السدي: في النعامة والحمار بدنة، وفي بقرة الوحش أو الإبل أو الأزوى بقرة، وفي الغزال والأرنب شاة، وفي الضب واليربوع سخلة قد أكلت العُشْبَ، وشربت الماء، ففرَّق بين صغير الصيد وكبيره.

الثاني: قال عطاء: صغيرُ الصيدِ وكبيره سواء؛ لقوله تعالى: ﴿فَبَرَأَ مِثْلَ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾، مطلقاً، ولا يفصل بين صغير وكبير.

الثالث: قال ابنُ عباس: تُطْلَبُ صَفَةُ الصيد، فإن لم توجد قومٌ بالدراهم، ثم قومت الدراهم بالحنطة، ثم صام مكان كل نصفِ صاع يوماً.

الرابع: قال ابنُ عباس: تُذْبَحُ عن الظبي شاة؛ فإن لم يجد أطعم ستة مساكين. فإن لم يجد صام ستة أيام.

الخامس: قال الضحاك: «المثل ما كان له قَرْنٌ كوعل وأيل فداه ببقرة، وما لم يكن له قَرْنٌ كالنعامة والحمار ففيه بدنة، وما كان من ظبي فمن النعم مثله، وفي الأرنب ثنية، وما كان من يربوع ففيه جمل صغير. فإن أصاب قَرْنٌ صيد أو بيضه تصدَّقَ بثمنه، أو صام مكان كل نصف صاع يوماً».

السادس: قال النخعي: يَقُومُ الصيدُ المقتول بقيمته من الدراهم، ثم يشتري القاتل بقيمته فداء من النعم، ثم يهديه إلى الكعبة.

السابع: قال ابنُ وهب: قال مالك: أحسن ما سمعت في الذي يقتل الصيد فيحكم عليه فيه أنه يَقُومُ الصيد الذي أصاب، فيُنظر كَمْ ثمنه من الطعام؛ فيطعم لكل مسكين مَدًّا، أو يصوم مكان كل مَدٍّ يوماً. وقال ابن القاسم عنه: إن قَوْمَ الصيدِ دراهم ثم قومها طعاماً أجزأه. والصواب الأول. وقال عبد الله بن عبد الحكم مثله، قال عنه: وهو في هذه الثلاثة بالخيار؛ أي ذلك فعل أجزأه مُوسراً كان أو معسراً، وبه قال عطاء، وجمهورُ الفقهاء.

فأما الفَرْقُ بين صغير الصيد وكبيره - وهي:

المسألة السادسة عشرة: [الفرق بين صغير الصيد وكبيره]: فصحيح، فإن الله تعالى حكم بالمثلية في الخلقة، والصغير والكبير متفاوتان فيها، فوجب اعتبار التفاوت؛ فإنه أمرٌ يعود إلى التقويم، فوجب اعتبار الصغير فيه والكبير كسائر المُتَلَفَّات؛ وهو اختيار علمائنا، ولذلك قالوا: لو كان الصيد أعور أو أعرج أو كسيراً لكان المثل على صفته لتحقق المثلية، ولا يلزم المتلف فوق ما أتلَفَ - وهي:

المسألة السابعة عشرة: وأما ترتيبُ الثلاثة الواجبات في هذه المثلية - وهي:

المسألة الثامنة عشرة: فالذي اختاره علمائنا كما تقدم أن يكونَ بالخيار فيها، واحتجوا بأنه ظاهرٌ

القرآن، وقالوا: كل شيء يكون فيه «أو»، فهو فيه بالخيار. وتحقيق المسألة عندي أن الأمر مصروف إلى الحكمين، فما رأياه من ذلك لزمه، والله أعلم. وأما تقدير الطعام والصيام - وهي:

**المسألة التاسعة عشرة:** فذلك ظاهر في كتاب الله تعالى، حيث قدره في كفارة الظهار مسكيناً بينوم، ولا يُغْدَل عن تقديره تعالى وتقدس، وغير ذلك من التقديرات تتعارض فيه الأقوال، ولا يشهد له أصل؛ فالاقتصار على الشاهد الجلي أولى.

**المسألة الموفية عشرين:** قوله تعالى: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾: قال علماؤنا: يقيم المتلف رجلين عدلين فقيهين بما يحتاج إليه في ذلك، فينظران فيما أصاب، ويحكمان عليه بما رأياه في ذلك، فما حكما عليه لزمه. والذي عندي أنه إن كان الإمام حاضراً أو نائبه أنه يكون الحكم إليه، وإن لم يكن حاضراً أقام حينئذ المتلف من يحكم عليه. وهذا دليل على التحكيم، وهي:

**المسألة الحادية والعشرون:** وقد تقدم الذكر فيه، ولأجله قال علماؤنا: إنه يجوز حكمهما بغير إذن الإمام؛ وذلك عندي صحيح؛ إذ يتعدى أمره. وقد روى [أبو جرير] <sup>(١)</sup> البجلي قال: أصبت صيداً، وأنا محرم، فأتيت عمر بن الخطاب، فأخبرته، فقال: ائت رجلين من أصحابك فليحكما عليك، فأتيت عبد الرحمن بن عوف وسعداً، فحكما عليّ بتيس أغفر <sup>(٢)</sup>. وهو أيضاً دليل على أنه يجوز أن يتولى فضل القضاء رجلان، وقد منعه الجهلة؛ لأن اختلاف اجتهادهما يوجب توقف الأحكام بينهما، وقد بعث ﷺ معاذاً وأبا موسى إلى اليمن، كل واحد على مخالف <sup>(٣)</sup>، وبعث أنيساً إلى المرأة المرجومة <sup>(٤)</sup>، ولم يأت الاشتراك في الحكم إلا في هذه النازلة؛ لأجل أنها عبادة لا خصومة فيها، فإن اتفقا لزم الحكم كما تقدم. وإن اختلفا نُظِر في غيرهما.

وقال محمد بن المَوَاز: ولا يأخذ بأرفع قولهما؛ يريد لأنه عمل بغير تحكيم، وكذلك لا ينتقل عن المثل الخلفي، إذا حكما به، إلى الطعام؛ لأنه أمر قد لزم - قاله ابن شعبان؛ وقال ابن القاسم: إن أمرهما أن يحكما بالجزاء من المثل ففعلا، فأراد أن ينتقل إلى الطعام جاز.

وفي هذه الرواية تجاوز من وجهين:

أحدهما: قوله: إن أمرهما أن يحكما بالمثل؛ وليس الأمر إليه، وإنما يحكمهما.

ثم ينظران في القضية، فما أدى إليه اجتهادهما لزمه، ولا يجوز له أن ينتقل عنه. وهو الثاني لأنه نقض لحكمهما؛ وذلك لا يجوز لالتزامه لحكمهما.

(١) ما بين المعقوفتين في النسخ «جرير بن عبد الله» وهو سبق قلم من المصنف رحمه الله، والتصويب عن طبقات ابن سعد والطبري. ووقع في «الدر المنثور» ٥٨١/٢ «أبو حريز» وهو خطأ أيضاً.

(٢) موقوف. أخرجه ابن سعد في «الطبقات» ٢٠٠/٦ والطبري ١٢٥٩٧ عن أبي جرير البجلي به، ورجاله ثقات، وله شواهد وطرق راجع الطبري ١٢٥٩٤ و ١٢٥٩٨ و ١٢٥٦٠ و ١٢٦٠٣.

(٣) المخلاف: الكورة. ومنه: مخالف اليمن اهـ. قاموس.

(٤) تقدم هذا الحديث في سورة النساء، في بحث حد الرجم.



## المسألة الثانية والعشرون: قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾:

المعنى إذا حَكَمًا بِالْمِثْلِ يفعل به ما يفعل بالهَدْي، يَقلِّده وَيُشْعِره، ويرسله إلى مكة وينحره بها، ويتصدق به فيها؛ لقوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾، وهي:

المسألة الثالثة والعشرون: ولا خلاف في أن الهَدْي لا بدَّ له من الحرم. واختلف هل يفتقر إلى حِلِّ معه؟ فقال مالك: لا بدَّ له من ذلك يتنازع بالحِل، ويقلد ويشعر، ويدفع إلى الحرم. وقال الشافعي: لا يحتاج إلى الحِل.

وحقيقة قوله تعالى: ﴿بَلِغَ الْكَعْبَةِ﴾ يقتضي أن يهدى من مكان يبلغ منه إلى الكعبة، ولم يُرد الكعبة بعينها؛ فإنَّ الهَدْي لا يبلغها، إذ هي في المسجد وإنما أراد الحرم، ولهذا قال الشافعي: إن الصغير من الهَدْي يجب في الصغير من الصيد، لأنه يتنازع في الحرم ويهديه فيه.

وقال مالك: لا يكون الجزاء في الصغير إلا بالقيمة؛ لأنَّ الهَدْي الصغير لا يمكن حَمْلُهُ إلى الحرم، وهذا لا يغني؛ فإنَّ الصحابة قضت في الصغير صغيراً، وفي الكبير كبيراً، وإذا تعذر حَمْلُهُ إلى الحرم حُمِلت قيمته، كما لو قال بالمغرب: بعيري هذا هَدْي، فإنه يباع ويَحْمَل ثَمَنُهُ إلى مكة، وكذلك يجب أن يكون في صغير الهَدْي مثله. وروي عن مالك: أنَّ صغير الهَدْي مثل كبيره في القيمة، كما أن صغير الآدمي مثل كبيره في الدية. وهذا غير صحيح؛ فإنَّ الدية مقدرة جبراً، وهذا مقدَّر نظراً، يحكم به دَوَا عَدْلٍ منكم، فافترقا.

المسألة الرابعة والعشرون: قوله تعالى: ﴿أَوْ كَفَّارَةً﴾: سَمَاهُ بها ليبين أنَّ الطعامَ عن الصيد لا عن الهَدْي، وليلحقها بأمثالها ونظائرها على ما يأتي بيانه إن شاء الله.

## المسألة الخامسة والعشرون: قوله تعالى: ﴿طَعَامًا مَسْكِينًا﴾:

قال ابنُ عباس: إذا قتل المُمْخَرِمُ ظبياً ونحوه فعليه شاةٌ تُذْبَح بمكة، فإن لم يجد فإطعامُ ستة مساكين، فإن لم يجد فعليه صيام ثلاثة أيام، فإن قُتِلَ أَيْلًا أو نحوه فعليه بقرة، فإن لم يجد أطعم عشرين مسكيناً، فإن لم يجد صام عشرين يوماً، وإن قتل نعامة أو حماماً فعليه بدنة من الإبل، فإن لم يجد فإطعامُ ثلاثين مسكيناً، فإن لم يجد صام<sup>(١)</sup> ثلاثين يوماً، والطعام [مدُّ مدُّ]<sup>(٢)</sup> لشبعهم<sup>(٣)</sup>.

وروي عنه أيضاً: إن لم يجد جزءاً قُوِّمَ الجزء دراهاً، ثم قُوِّمَت الدراهم حِنْطَةً، ثم صام مكان كل نصفِ صاع يوماً. وقال: إنما أريد بالطعام الصوم، فإذا وجد طعاماً وجب جزاء.

وروي نحوه عن النخعي، ومجاهد، والسدي، وحما، وغيرهم.

(١) في الأصل «فصيام» والتصويب عن الطبري ١٢٦٠٤.

(٢) زيادة عن الطبري، والقرطبي.

(٣) أخرجه الطبري ١٢٦٠٤ عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، ورجاله موثقون، لكن فيه إرسال بين علي وابن عباس. لكن له شواهد كثيرة.

فأما قوله: فإن لم يجد هدياً فإطعام ستة مساكين، فقد قدمنا أنه على التخيير لا على الترتيب بما يقتضيه حرف «أو» في لسان العرب. وأما تقدير الطعام في الظنّ بستة مساكين، وفي البدنة بثلاثين مسكيناً فليس بتقدير نافذ؛ وإنما هو تحكم باختيار قيمة الطعام بالدرهم أصلاً أو بدلاً كما تقدم، ثم يُعطى عن كل مدّ يوماً لا نصف صاع.

وقد روى بكر بن عبد الله المزني: كان رجلان من الأعراب مُخْرَمَيْنِ، فحاش أحدهما صيداً فقتله الآخر، فأتيا عمر، وعنده عبد الرحمن بن عوف، فقال له عمر: ما ترى؟ قال: شاة. قال: وأنا أرى ذلك. اذهبا فأهديا شاة. فلما مضيا قال أحدهما لصاحبه: ما درى أمير المؤمنين ما يقول، حتى سأل صاحبه. فسمعه عمر، فردّهما، فقال: هل تقرأن سورة المائدة؟ فقالا: لا. فقرأ عليهما: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ هَدْيًا﴾، ثم قال: استعنت بصاحبي هذا<sup>(١)</sup>. وعن قبيصة وصاحب له أنهما أصابا - وذكر الحديث، فقال لصاحبه: إن أمير المؤمنين لم يدر ما يقول. فسمعهما عمر. فأقبل عليه ضرباً بالذرة، وقال: تقتل الصيد وأنت مُخْرِم، وتغمص الفُتْيَا، إن الله سبحانه قال في كتابه: ﴿يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾. وهذا عبد الرحمن بن عوف وأنا عمر<sup>(٢)</sup>.

وهذا يدل على أنّ الاشتراك في قتل الصيد المحرم يوجب على المشتركين كفارة واحدة لقضاء عمر وعبد الرحمن بن عوف بشاة واحدة على رجلين، وبه قال الشافعي. وقال مالك وأبو حنيفة: على كل واحد منهم جزاء كامل، وهي:

**المسألة السادسة والعشرون:** وهي تُبْنِي على أصليين:

أحدهما: لغوي قرآني، والآخر معنوي.

أما اللغوي القرآني: فإنّ كلّ واحدٍ من القاتلين للصيد قاتل نفساً على الكمال والتمام، بدليل قتل الجماعة بالواحد؛ لأنّ كلّ واحدٍ مُثْلِفٌ نفساً على الكمال ومُذْهَبٌ رُوحاً على التمام. ولولا ذلك ما وجب عليهم القصاص، وقد قلنا بوجوبه إجماعاً منا ومنهم فثبت ما قلنا. وأما المعنوي: فإنّ عندنا أنّ الجزاء كفارة، وعند الشافعي أنه قيمة.

وتحقيق القول في ذلك أنّ هذا الجزاء كفارة ومقابل للجنابة، وكلّ واحدٍ جنى على إحرامه جنابة كاملة، وكلّ واحدٍ منهم يسمّى قاتلاً؛ والدليل على صحة ذلك كلّهُ أنّ الله سبحانه سمى الجزاء كفارة في كتابه. وأما كمال الجنابة لكل واحد منهم على الإحرام فصحيح؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهم ارتكب مَحْظُورَ إحرامه في قتل الصيد، وسمي قاتلاً حقيقة فوجب على كلّ واحدٍ منهم جزاء.

فإن قيل: إنه يقوم بقيمة الصيد، ويلحظ فيه شبهه. ولو كان كفارةً لاعتبر مطلقاً من اعتبار ذلك

(١) أخرجه الطبري ١٢٥٨٩ و ١٢٦٠٣ عن بكر المزني به، ورجاله ثقات.

(٢) أخرجه الطبري ١٢٥٩٠ و ١٢٥٩١ و ١٢٥٩٢ عن قبيصة بن جابر به، وإسناده صحيح. وقبيصة ثقة تابعي كبير مخضرم.

كله، كما في كفارة القتل، فلما كان كذلك صار كالدية.

قلنا: هذا باطل. والدليل عليه دخول الصوم عليه. ولو كان بدلٌ مُتلفٍ ما دخل الصيام عليه، فإنَّ الصيام إنما موضعه وموضوعه الكفارات، لا أبدال المتلفات.

جواب آخر: وذلك أنه إنما تقدَّرَ بقَدْرِ المحل؛ لأنَّ الجناية لها محل، فيزيد بزيادته، وينقصُ بنقصانه، بخلاف كفارة آدمي؛ فإنه حدٌّ لا يتقدَّرُ حقيقة فيقدر كفارة.

جواب ثالث: وذلك أنَّ الجزاء لا يجوزُ إسقاطه، والدية يجوزُ إسقاطها، فدلَّ على اختلافهما بالصفة والموضوع.

جواب رابع: وذلك أن الذكر والأنثى يستوي في الجزاء، ويختلف في الدية، وقيمة الإتلاف؛ فدلَّ ذلك كله على الفرق بينهما، وظهر أنَّ ذلك من قول الشافعي ضعيفٌ جداً. والله عز وجل أعلم.

**المسألة السابعة والعشرون:** خالف أبو حنيفة مالكا في فَرْجٍ؛ وهو: إذا قتل جماعةً صَيِّداً في حَرَمٍ وهم مُجِلُّون - فعليهم جزاء واحد، بخلاف ما لو قتله المخرمُون في الحِلِّ، وهو ضعيف؛ لأنَّ كل واحد منهم قتل نفساً محرَّمة، فسواء كانت في الحل أو في الحرم فإن ذلك لا يختلف.

وأما القاضي أبو زيد فبناه في أسرار الله على أصل، وهو أنه قال: السرُّ فيه أنَّ الجناية في الإحرام على العباد، فقد ارتكب كل واحد منهم محظوراً في إحرامه. وإذا قتل صيِّداً في الحرم فإنما أتلَّف نفساً محترمة؛ فكان بمنزلة ما لو أتلَّف جماعةً دابةً، فإن كل واحد منهم قاتلٌ دابةً، ويشتركون في القيمة، وهذا مما يستهين به علماؤنا، وهو عسيرُ الانفصال.

وقد عوَّل علماؤنا على أنَّ الرجل يكون محرماً بدخوله في الحرم، كما يكون محرماً بتلبسته بالإحرام، وكل واحد من الفعلين قد أكسبه صفةً تعلَّق بها نَهْيٌ، فهو هاتِكٌ لها في الحالين. وأبو حنيفة أقوى منا، على أن علماؤنا قالوا: إذا قتل الصيد في الحِلِّ وهو مُخرِم فعليه الجزاء، وإن قتله في الحرم فعليه حكومة، وهي:

**المسألة الثامنة والعشرون:** وقال بعضهم: لا جزاء في صيد الحرم أصلاً. وقال سائر العلماء: حرمة الحرم كالإحرام، واللفظُ فيهما واحد، يقال: أحرم الرجل إذا تلبس بالإحرام، كما يقال: أحرم إذا دخل في الحرم حسبما تقدَّم بيانه، فلا معنى لما قاله مَنْ أسقط الجزاء فيه، ويضعف قول علماؤنا لاقتضاء اللفظ لوجوب الجزاء وعموم الحكم في ذلك كله.

**المسألة التاسعة والعشرون:** وكذلك كفارة العبد إذا أحرم أو دخل الحرم ككفارة الحرِّ سواء؛ لكن يكون حكمه في الكفارة المالية والبدنية مختلف الحال، كما سيأتي في آية الظهار إن شاء الله تعالى.

**المسألة الموفية ثلاثين:** إذا قُومَ الطعامُ فاختلف العلماء أين يقوم؟ فقال قوم: يقوم في موضع الجناية؛ قاله حماد وأبو حنيفة ومالك وسواهم. ومنهم من قال: يقوم حيث يكفر بمكة. وروي عن الشعبي. وهذه مسألة مُشكلة جداً؛ فإن العلماء اختلفوا في الوقت الذي تُعتبر به قيمة المتلف؛ فقال

قوم: يوم الإلتلاف. وقال آخر: يوم القضاء. وقال آخرون: يلزم المتلف أكثر القيمتين من الإلتلاف إلى يوم الحكم، واختلف علماؤنا كاختلافهم.

والصحيح أنه يلزم القيمة يوم الإلتلاف، وهذه المسألة محمولة عليها. والدليل على ذلك أن الوجوب كان حقاً للمتلف عليه، فإذا أعدمه المتلف لزمه إيجاده بمثله، وذلك في وقت العدم، فالقضاء يظهر الواجب في ذمة المتلف، ولا يستأنف القاضي إيجاباً لم يكن، وهذا يعضد في مسألتنا الوجوب في موضع الإلتلاف، فأما في موضع فعل الكفارة فلا وجه له.

**المسألة الحادية والثلاثون:** قال علماؤنا: فأما الهذلي فلا بد له من مكة<sup>(١)</sup>. وأما الإطعام فاختلف فيه قول مالك؛ هل يكون بمكة أو بموضع الإصابة. وأما الصوم فلم يختلف قوله: إنه يصوم حيث شاء. وقال حماد وأبو حنيفة: يكفر بموضع الإصابة. وقال عطاء: ما كان من دم أو طعام بمكة، ويصوم حيث شاء<sup>(٢)</sup>.

وقال الطبري: يكفر حيث شاء. فأما قول أبي حنيفة: إنه يكفر حيث أصاب، فلا وجه له في النظر ولا أثر فيه. وأما من قال: إنه يصوم حيث شاء فلا أن الصوم عبادة تختص بالصائم، فتكون في كل موضع كصيام سائر الكفارات في الحج وغيرها.

وأما وجه القول بأن الطعام يكون بمكة فلا بد من الهذلي أو نظيره له؛ والهذلي حق لمساكين مكة؛ فلذلك يكون بمكة بدله أو نظيره. وأما من قال: إنه يكون بكل موضع، وهو المختار، فإنه اعتبار بكل طعام وفدية، فإنها تجوز بكل موضع. والله أعلم.

**المسألة الثانية والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾: قال علماؤنا: العَدْلُ والعَدْل - بفتح العين وكسرهما: هو المثل، ويؤثر عن السكاكي أنه قال: عَدْلُ الشيء - بكسر العين -

(١) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٥/ ٤٥٠-٤٥١ ما ملخصه: أما فدية الأذى، فتجوز في الموضع الذي حلق فيه، نص عليه أحمد، وقال الشافعي: لا تجوز إلا في الحرم لقوله تعالى ﴿ثم محلها إلى البيت العتيق﴾. ولنا أن النبي ﷺ أمر كعب بن عجرة بالفدية بالجديبية، ولم يأمر ببعثه إلى الحرم. وأما جزاء الصيد، فهو لمساكين الحرم لقوله تعالى ﴿هدياً بالغ الكعبة﴾.

فصل: وما وجب نحره بالحرم، وجب تفرقه لحمة به، وبهذا قال الشافعي. وقال مالك وأبو حنيفة: إذا ذبحها في الحرم، جاز تفرقه لحمها في الحل. وانظر «تفسير القرطبي» ٦/ ٤١٣.

(٢) قال الإمام الموفق رحمه الله ٥١/ ٤٥١: فصل والطعام كالهدي، يختص بمساكين الحرم فيما يختص الهدي به، وقال عطاء والنخعي: ما كان من هدي فيمكنه، وما كان من طعام وصيام فحيث شاء، وهذا يقتضيه مذهب مالك وأبي حنيفة، ولنا قول ابن عباس: الهدي والطعام بمكة، والصوم حيث شاء.

فصل: ومساكين الحرم من كان فيه من أهله، أو وارد إليه من الحاج وغيرهم الذين يجوز دفع الزكاة إليهم، ولو دفع إلى من ظاهره الفقر فبان غنياً خُرج فيه وجهان كالزكاة، وللشافعي فيه قولان، وما جاز تفريقه بغير الحرم لم يجز دفعه إلى فقراء أهل الذمة، وبهذا قال الشافعي وأبو ثور، وجوزوه أصحاب الرأي، ولنا أنه كافر، فلم يجز الدفع إليه، كالحربي.

مثله من جنسه، ويفتح العين مثله من غير جنسه، وأراد أو يصوم صَوْماً مماثلاً للطعام، ولا يصح أن يماثل الطعام الطعام في وجه أقرب من العدد. وقد تقدّم توجيهه.

ومن العلماء من قال: يصوم على عدد المساكين في الطعام لا على عدد الأمداد الأشهر، وهو عند علمائنا، والكافة. ومنهم من قدّره بالأمداد، وقد قال الشافعي: عن كل مدّ يوماً، وهو القول الثاني لمالك. وقال أبو حنيفة: يصوم عن كل مدّين يوماً اعتباراً بفدية الأذى. واعتبار الكفارة بالفدية لا وجه له في الشريعة كما تقدم في نظرائه.

**المسألة الثالثة والثلاثون:** قال بعض علمائنا: إنما يفتقر إلى الحكمين في موضعين؛ في الجزء من النعم، والإطعام؛ وليس كذلك؛ بل يحتاج إليهما في الحال كلها، وهي تنحصر في مواضع سبعة: الأول: هل يحكم في العمد والخطأ أو في العمد وحده؟

الثاني: هل يحكم في قتل الصيد في الحرم كما يكون في الإحرام؟

الثالث: هل يحكم بالجزاء حيواناً أو قيمة؟

الرابع: إذا رأى الحيوان جزءاً عن حيوان. في تعيين الحيوان خلاف كثير لا بدّ من تسليط نظره عليه حسبما تقدّم من اختلاف العلماء فيه؛ هل يستوي صغيره وكبيره كما قال مالك في الكتاب حين جعله كالدية أم لا؟ وهل يراعى صفاته أجمع حتى الجمال والحسن، أم تراعى الأصول، أو يراعى الغيب والسلامة، أو هما واحداً؟ وهل يكون في النعامة بدنة كما في كتاب محمد وغيره! أم يكون فيها القيمة؛ لأنها لا تقارب خلق البقر ولا تبلغ خلق الإبل؟

الخامس: هل الحيوانات كلها تجزى أم بعضها؟

السادس: هل يقوّم المثل بالطعام أو بالدراهم؟

السابع: هل يكون التقويم بموضع الإصابة أم بموضع الكفارة؟

وهكذا إلى آخر فصول الاختلاف، فيرفع الأمر إلى الحكمين حتى يخلص اجتهدهما ما يجب عليه من الوجوه المختلفة، فيلزمه ما قالوا. والله عز وجل أعلم.

**المسألة الرابعة والثلاثون:** إذا قتل محرّم صيداً فجزاه. ثم قتله ثانية وجب عليه الجزاء.

قال علماؤنا لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِمَا كُنْتُمْ مُنْعَمًا﴾، ولم يفصل بين المرة الأولى والثانية، وممن تعلّق بهذا الدليل أحبارٌ ممن لا يليق بمرتبتهم إيراد هذا الدليل على هذا الوجه؛ فإن كلّ حكم علق بشرط لا يتكرر بتكرار الشرط، فمن قال لزوجه: إن دخلت الدار فأنت طالق فإن الطلاق لا يتكرر بتكرار الدخول، فإن قام دليل على تكرار الحكم بتكرار الشرط فذلك مأخوذ من الدليل القائم عليه لا من جهة الشرط المضاف إليه؛ كقوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>؛ فإن الوضوء يتكرر بتكرار القيام مع الحدث، بدليل قوله ﷺ:

[٧٨١] «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغِيرِ طَهْوَرٍ». وها هنا تَكَرَّرَ الاسمُ بتكرار الشرط، بقوله: ﴿لَا تَقُولُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾. والنهي دائم مستمر عليه، فالجزاء لأجل ذلك متوجّه لازم ذمته.

فإن قيل: فقد قال: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ سَلَفٌ وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾، ولم يذكر جزاء - وهي:

**المسألة الخامسة والثلاثون:** قلنا: قوله سبحانه: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ سَلَفٌ﴾، يعني في الجاهلية لا الإسلام، أو عفا قبل بيان الحكم؛ فإن الواقع قبله عفو. وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ - وهي:

**المسألة السادسة والثلاثون:** يعني فينتقم الله منه، وعليه بما تقدّم من الدليل الكفارة.

وقال ابن عباس: لا يحكم عليه مرتين في الإسلام وهذا لا يصح؛ لما تقدّم من تمادي التحريم في الإحرام وتوجّه الخطاب عليه في دين الإسلام.

ووجه آخر من الدليل، وهو قوله: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾، يعني وهو محرم، ﴿فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾. وقد قال بقول ابن عباس الحسن وإبراهيم ومجاهد وشريح. ويروى عن سعيد بن جبير أنه سئل عن ذلك، فقال: نعم نحكم عليه - أفيخلع - يعني يخرج - عن حكم المحرمين؟ كما قال مجاهد: إنه إذا قتله متعمداً فقد حلّ إحرامه؛ لأنه ارتكب محظوراً ينافي عبادة فيها، فأبطلها، كما لو تكلم في الصلاة أو أحدث فيها. ودليلنا أن الله تعالى أوجب الجزاء ولم يذكر الفساد، وقد بينا في كتب المسائل ما يفسد الحج من محظوراته بما يُغني عن إعادته، فلا يصح اعتبار الحج بالصلاة؛ فإنهما مختلفان شرطاً ووضفاً ووضعاً في الأصل، فلا يعتبر أحدهما بالآخر بحال.

وقد بينا ذلك في أصول الفقه وفيما تقدم، كما أنه قد روي عن زيد<sup>(١)</sup> بن المعلّى أن رجلاً أصاب صيداً وهو مُحْرَمٌ فتجوّز عنه، ثم عاد فأنزل الله عز وجل ناراً من السماء فأحرقت، وهذه عبرة للأمة وكفٌ للمعتدين عن المعصية.

**المسألة السابعة والثلاثون:** ما تقدم فيه للصحابة حكمٌ من الجزاء في صيد يبتدىء الآن الحكمان النظر فيه. وقال الشافعي: لا ينظر فيما نظرت فيه الصحابة؛ لأنه حكم نفذ، وهذا يبطل بقضايا الدين؛ فإن كل حكم أنفذته الصحابة يجوز الاجتهاد فيه ثانياً. وذلك فيما لم يرد فيه نص ولا انعقد عليه إجماع، وهذا أبين من إطناب فيه.

[٧٨١] تقدم تخريجه.

(١) كذا في النسخ. وفي القرطبي ٣١٧/٦ «زيد بن أبي المعلّى»، ووقع في ثقات ابن حبان ٢٥٠/٤ «زيد بن المعلّى». وفي «التاريخ الكبير للبخاري» ٣٧٠/١/٢ زيد بن أبي ليلى أبو المعلّى، وزاد عن أبي داود: هو ابن المعلّى أبو المعلّى ووقع في الطبري ١٢٦٧ «زيد أبو المعلّى». فالرجل مختلف في اسم أبيه كما ترى، والله أعلم، وهو غير مشهور بحمل العلم. أورده ابن حبان في الثقات، تفرد عنه المعتمر بن سليمان.

**المسألة الثامنة والثلاثون:** لا يجوز أن يكونَ الجاني أحدَ الحكمين، وبه قال أبو حنيفة.

وقال الشافعي في أحد قوليه: يجوز أن يكونَ الجاني أحدَ الحكمين، وهذا تسامح منه؛ فإن ظاهر الآية يقتضي جانياً وحَكَمَيْن، فحذف بعض العدد إسقاطاً للظاهر، وإفساداً للمعنى؛ لأن حكم المرء لنفسه لا يجوز، ولو كان ذلك جائزاً لاستغنى بنفسه عن غيره، لأنه حكمٌ بينه وبين الله، فزيادة ثانٍ إليه غيرُه دليلٌ على استئناف الحكم برجلين سواء.

**الآية السابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُكُمْ مَتَلَعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرْمٌ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا ذُمُّهُ حُرْمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الآية: ٩٦]. فيها ثلاث عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** قوله: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾: عام في المَجَلِّ والمُخْرِمِ على ما تقدم بيانه من جهة التقسيم والتنوع قَبْلَ هذا.

**المسألة الثانية:** قوله: ﴿الْبَحْرِ﴾: هو كلُّ ماءٍ كثير، وأصله الاجتماع؛ ولذلك سميت المدائن بحاراً. ويقال للبلدة: البَحْرة والبَحْيرة؛ لاجتماع الناس فيها؛ وقد قيل في قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾<sup>(١)</sup>: إِنَّ البحرَ البلاد، والبرُّ الفيافي والقفار. وفائدته أن الله سبحانه خلق برّاً وبحراً وهواء، وجعل لكل مخلوق من هذه المخلوقات الثلاثة عمارة، فعمارةُ الهواء الطير، وعمارة الماء الحيتان، وعمارة الأرض سائر الحيوان، وجعل كل ذلك مُباحاً للإنسان على شروطٍ وتنوع، هي مبيّنة في مسائل الأحكام، لقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾<sup>(٢)</sup>.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿صَيْدُ الْبَحْرِ﴾: وفيه ثلاثة أقوال:

الأول: ما صِيدَ منه على معنى تسمية المفعول بالفعل حسبما تقدم بيانه.

الثاني: هو حَيْثَانُهُ؛ قاله مجاهد.

الثالث: السمك الجِرِّي<sup>(٣)</sup>؛ قاله ابنُ جبير.

وهذه الأقوال الثلاثة ترجع إلى قول واحد، وهي حَيْثَانُهُ تفسيراً، ويرجع من طريق الاشتقاق إلى أنه أراد ما حُوِّلَ أَخْذُهُ بحيلة وعمل، ويدخل تحت قوله: ما صيد منه، وهو أصلُ المسألة، فكانه قال: أَجَلٌ لَكُمْ أَخْذُ ما في البحر من الحيتان بالمحاولة، وَأَجَلٌ لَكُمْ طَعَامُهُ، وهو ما أَخْذَ بغير محاولة؛ وهي:

**المسألة الرابعة:** والذي يؤخذ بغير محاولةٍ ولا حيلةٍ على قسمين:

أحدهما: ما طَفَأَ عليه ميتاً. والثاني: ما جَزَرَ عنه الماء، فأخذه الناس.

(٢) البقرة: ٢٩.

(١) الروم: ٤.

(٣) ضرب من السمك، فيه طول واسع الفم، ليس له عظم إلا السلسلة وعظم اللحين.

وكذلك اختلف الناس في قوله تعالى: ﴿وَلَعَلَّكُمْ﴾: على ثلاثة أقوال:

الأول: ما جَزَرَ عنه. والثاني: ما طفا عليه؛ قاله أبو بكر وعمر وقتادة، وهي رواية معن عن مالك، قال: صيد البحر ما صيد، وطعامه ميتته. الثالث: مملوحه؛ قاله ابن عباس وسعيد بن جبير.

[٧٨٢] وقد روى أبو داود عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «ما ألقاه البحر أو جَزَرَ عنه فكلوه، وما مات فيه فطفا فلا تأكلوه». وقال أبو داود: الصحيح أنه موقوف على جابر.

[٧٨٣] وروى مالك والنسائي أن رسول الله ﷺ قال في البحر: «هو الطهور ماؤه الحِلّ ميتته». وهذا نص لا غبار عليه، ولا كلام بعده، والله أعلم.

وتعلق أصحاب أبي حنيفة الذين قالوا: إن ميتة البحر حرام بعموم قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾<sup>(١)</sup>، وهي كل حيوان مات خنفاً نفه من غير ذكاة.

وقد بينا أن هذا الحديث يخص هذا العموم، لا سيما وقد قال به الخلفتان أبو بكر وعمر، وثبت بحديث جابر عن أبي عبيدة ما تقدم من أكلهم الحوت الميت في غزاة سيف البحر، ومن ادخارهم منه جزءاً، حتى لقوا النبي ﷺ فأكل منه<sup>(٢)</sup>.

فإن قيل: هذه الآية إنما سبقت لبيان ما يحرم بالإحرام، وما لا يحرم به، لا لبيان ما حرم بنفسه. وإنما بيان هذه الحرمة في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ...﴾<sup>(٣)</sup> إلى آخرها. والمراد بالحديث السمك المذكور.

[٧٨٤] وفي الحديث الآخر، وهو قوله: «أحلت لنا ميتتان ودمان فأما الميتتان فالسمك والجراد» وهذه عمدة أصحاب أبي حنيفة.

[٧٨٢] الراجح وقفه أخرجه أبو داود ٣٨١٥ وابن ماجه ٣٢٤٧ والدارقطني ٢٦٨/٤ والبيهقي ٢٥٦/٩ من حديث جابر، وإسناده ضعيف لضعف يحيى بن سليم. وقال أبو داود، روى هذا الحديث الثوري وأيوب وحمام عن أبي الزبير، أوقفوه على جابر. وذكر الدارقطني نحو ذلك، وزاد: ولا يصح رفعه، رفعه يحيى بن سليم، وأوقفه غيره. وقال البيهقي: ابن سليم كثير الوهم سيء الحفظ. وأخرجه الدارقطني ٢٦٧/٤ من وجه آخر، وأعله بعبد العزيز بن عبد الله، وأنه ضعيف، لا يحتج به. ثم أسنده الدارقطني من وجوه متعددة عن جابر من قوله، وقال هو الصحيح. وقال الزيلعي رحمه الله في «نصب الراية» ٢٠٣/٤ ما ملخصه: وقال ابن أبي حاتم في «العلل» سألت أبا زرعة عن حديث جابر، فقال: هذا خطأ، إنما هو موقوف على جابر، وعبد العزيز وأبي الحديث.

قلت: المرفوع ضعيف، والصواب موقوف، وما بعده أصح منه، ولم يستثن ما طفىء والله أعلم. [٧٨٣] تقدم تخريجه، وهو جيد بطرقه وشواهد. أنظر الحديث ٦٤ و ٥٠٥ و «فتح القدير» ٧٥/١ و «تفسير القرطبي» ٢٨١٦، وكلاهما بتخريجي، ولله الحمد والمهنة.

[٧٨٤] تقدم برقم ٦٢.

(٢) انظر الآتي برقم ٧٨٦.

(١) المائدة: ٣.

(٣) سورة المائدة: ٣.



قلنا: هذا قَلْبُ المبنى، وإفساد المعنى؛ لأن هذه الآية التي نحن فيها إنما جاءت لبيان تحليل الصيد، وهو أخذ ما لا قُدْرَةَ للعبد عليه، ولا أنس له به، وصفة تذكّيته حتى يحلّ، ولهذا قلنا: إن الله سبحانه خاطب به المحلّين، فبين زُكْنَ التحليل في ذلك وأخذه بالقهر والحيلة في كباره، وباليسر في صغاره، ثم أطلق تحليل صَيْد البحر في بابهِ، وزاد ما لا يُصَاد منه؛ وإنما يرميه البحر رَمْياً، ثم قيّد تحرّم صَيْد البر خاصة بالإحرام، وبقي الباقي على أصل الإباحة.

فأما المحرّمات وأجناسها فقد تقدم في صَدْر السورة وغيرها. وأما قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلَيْتَهُ﴾ فهو عام خصّصه: هو الطهور ماؤه الحل ميتته، في مِيتَةِ الماء خاصة.

[٧٨٥] وأما حديث: «أُحِلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ»؛ فلم يصحّ فلا يلزمنا عنه جواب، ثم نقول: إنه لو كان صحيحاً لكان قوله: السمك - عبارة عن كلّ ما في البحر، اسم عام. وقد يطلق بالعُزْف في بعضها فيحتمل على أصل الإطلاق؛ ألا ترى إلى قولهم عندنا لبعض الحوت في بعض البلدان سمك دون سائرهما.

المسألة الخامسة: قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْثَاءُ﴾: فيه قولان:

أحدهما: للمقيم والمسافر، كما جاء في حديث أبي عُبَيْدة:

[٧٨٦] إنهم أكلوه وهم مسافرون، وأكل النبي ﷺ وهو مقيم؛ فبيّن الله تعالى أنه حلال لمن أقام، كما أحله في حديث أبي عُبَيْدة لمن سافر.

[٧٨٥] تقدم برقم ٦٢، وحكم المصنف بعدم صحته، إلا أنه من قسيم الحسن، والله أعلم وانظر تخريجه.

[٧٨٦] صحيح. أخرجه البخاري ٤٣٦١ و ٤٣٦٢ و ٤٥٩٣ ومسلم ١٩٣٥ وعبد الرزاق ٨٦٦٧ و ٨٦٦٨ والحميدي ١٢٤٢ والطيالسي ١٧٤٤ وابن أبي شيبة ٣٨١/٥ وأحمد ٣/٣٠٨ و ٣٠٩ وأبو داود ٣٨٤٠ والنسائي ٧/٢٠٨-٢٠٩ وابن حبان ٥٢٥٩ و ٥٢٦٠ وأبو يعلى ١٩٢٠ و ١٩٥٤ وابن الجارود ٨٧٨ والبيهقي ٢٥١/٩ من طرق عن جابر. وورد عن مالك عن وهب بن كيسان عن جابر، أخرجه مالك ٩٣٠/٢ والبخاري ٢٤٨٣ و ٤٣٦٠ ومسلم ١٩٣٥ والترمذي ٢٤٧٥ والنسائي ٧/٢٠٧ وابن حبان ٥٢٦٢، وله طرق أخرى، ولفظ مسلم: قال جابر: «بعثنا رسول الله ﷺ وأمر علينا أبا عبيدة نلتقى عيراً لقريش، وزودنا جراباً من تمر لم يجد لنا غيره، فكان أبو عبيدة يعطينا ثمرة تمر، قال: فقلت: كيف كنتم تصنعون بها؟ قال: نمصها كما يمص الصبي، ثم نشرب عليها من الماء فتكفينا يوماً إلى الليل، وكنا نضرب بعضيتنا الخبط، ثم نبله بالماء فنأكله قال: وانطلقنا على ساحل البحر فرفع لنا على ساحل البحر كهية الكتيب الضخم، فأتيناه، فإذا هي دابة تدعى العنبر. قال: قال أبو عبيدة: ميتة! ثم قال: لا بل نحن رسل رسول الله ﷺ، وفي سبيل الله، وقد اضطررتم فكلوا قال: فأقمنا عليه شهراً ونحن ثلاثمائة حتى سَمِئًا. قال: ولقد رأيتنا نغترف من وقب عينه بالقلال الدهن، ونقطع منه الغدر كالثور، أو قدر الثور، فلقد أخذ منا أبو عبيدة ثلاثة عشر رجلاً فأقعدهم في وقب عينه، وأخذ ضلعاً من أضلاعه، فأقامها، ثم رحل أعظم بعير معنا، فمر من تحتها، وتزودنا من لحمه وشقائق، فلما قدمنا المدينة أتينا رسول الله ﷺ، فذكرنا له ذلك فقال: «هو رزق أخرجه الله لكم، فهل معكم من لحمه شيء فقطعونا» قال: فأرسلنا إلى رسول الله ﷺ منه فأكل. لفظ مسلم بحروفيه. وله ألفاظ أخرى متقاربة، وقد ساقه المصنف بالمعنى لا باللفظ.

الثاني: أنَّ السيارة هم الذين يركبونه كما ثبت في أصل الحديث:

[٧٨٧] أن رجلاً يقال له العركي سأل رسول الله ﷺ فقال: إنا نركب البحر ومعنا القليل من الماء، فإن توضأنا به عطشنا، أفنتوضأ له بماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته». قال علماؤنا: فلو قال له النبي ﷺ: نعم، لما جاز الوضوء به إلا عند خوف العطش؛ لأن الجواب مرتبط بالسؤال. ولكن النبي ﷺ ابتدأ بتأسيس الحكم وبيان الشرع؛ فقال: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته». فزاد في جواب السائل جوابين:

أحدهما: قوله: «هو الطهور ماؤه» ابتداء. الثاني: «الحل ميتته».

المسألة السادسة: قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾: قد بينا أنَّ التحريم ليس بصفة للأعيان، وإنما يتعلق بأفعال؛ فمعنى قوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ إن كان الصيد الفعل فمعناه مع الاصطیاد كله على أنواعه، وإن كان معنى الصيد المصيد على معنى تسمية المفعول بالفعل؛ فيكون معناه: حُرِّمَ عليكم صَيْدُ البر؛ وهذا من غريب المتعلقات للتكليف بالأفعال، وتفسير وَجْهِ التعلق؛ فصار الصيد في البر في حق المحرم ممتنعاً بكل وَجْه، وكانت إضافته إليه كإضافة الخمر إلى المكلفين والميتة؛ إذ إنَّ التحريم لا يختلف باختلاف المحرمات.

[٧٨٨] وقد روى الأئمة عن أبي قتادة أنه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بالقاحاة ومنا المخرم ومنا غير المخرم إذ أبصر أصحابي يتراءون، فنظرْتُ فإذا حمار وخش، فأسرَجْتُ فرسي، وأخذت رُمحي، ثم ركبت، فسقط سوطي، فقلت لأصحابي - وكانوا محرمين: ناولوني السوط. فقالوا: والله لا نُعينك عليه بشيء، فنزلتُ فتناولته، ثم ركبتُ فأدركته من خَلْفِهِ، وهو وراء أكمه، فطعنته برُمحي، ففقرته، فأتيتُ به أصحابي، فقال بعضهم: كلوه. وقال بعضهم: لا نأكله. وكان النبي ﷺ معنا، فحركت دابتي فأدركته، فقال: «هو حلال، فكلوه».

[٧٨٩] وفي بعض الروايات: «هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء؟» قالوا: لا. قال: «فكلوا. هل معكم من لحمه شيء؟» قالوا: معنا رجله. قال: «فأخذها رسول الله ﷺ فأكلها».

[٧٩٠] وروى الأئمة عن الصغب بن جثامة الليثي أنه أهدى إلى النبي ﷺ حماراً وحشياً وهو

٧٨٧ تقدم تخريجه، وانظر ٧٨٣.

[٧٨٨] صحيح. أخرجه ١٨٢٣ و ٢٩١٤ و ٥٤٩٢ ومسلم ١١٩٦ وأبو داود ١٨٥٢ والترمذي ٨٤٧ والنسائي ٥/ ١٨٢ والحميدي ٤٢٤ وعبد الرزاق ٨٣٣٨ والشافعي ٣٢١/١ وأحمد ٣٠١/٥ والطحاوي ١٧٣/٢ وابن حبان ٣٩٧٤ و ٣٩٧٥ والبخاري ١٩٨٨ من حديث أبي قتادة.

[٧٨٩] صحيح. أخرجه البخاري ١٨٢١ و ١٨٢٢ و ١٨٢٤ ومسلم ١١٩٦ ح ٥٩ و ٦٠ و ٦١ وأحمد ٥/ ١٩٠ والدارمي ٣٨/٢ وابن حبان ٣٩٦٦ من طرق عن عبد العزيز بن رفيع عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة. [٧٩٠] صحيح. أخرجه البخاري ١٨٢٥ و ٢٥٧٣ ومسلم ١١٩٣ ومالك ٣٥٣/١ والشافعي ٣٢٣/١ وابن حبان ٣٩٦٧ و ٣٩٦٩ والطحاوي ١٧٠/٢ من حديث ابن عباس عن الصغب بن جثامة.

بالأبواء أو بؤدان<sup>(١)</sup>، فردّه عليه. قال: فلما رأى رسول الله ﷺ ما في وجهه من الكراهة قال: «إنا لم نرده عليك إلا أنا حرّم».

[٧٩١] وروى الترمذي والنسائي عن جابر أنّ النبي ﷺ قال: «صيد البرّ لكم حلال ما لم تصيدوه أو يُصَدَّ لكم». قال أبو عيسى: [قال الشافعي]<sup>(٢)</sup>: هو أحسن حديث في الباب<sup>(٣)</sup>.

وروي عن عليّ أنه كان عند عثمان فأتى عثمان بلحم صيد صاده حلال، فأكل عثمان، وأبى عليّ أن يأكل، فقال: والله ما صَدَّنَا ولا أمرنا ولا أشرنا. فقال عليّ: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمَّتْ حُرُمًا﴾ وفي بعض الروايات<sup>(٤)</sup>: إنما صيد قبل أن نحرّم، فقال عليّ: ونحن قد بدأنا وأهللنا ونحن حلال، أفیحلّ لنا اليوم؟<sup>(٥)</sup> وعن ابن عباس أنه كره لحم الصيد وهو مُحَرَّم، أخذ له أو لم يؤخذ، وإن صاده

ورود من مسند ابن عباس، أخرجه مسلم ١١٩٤ والطيالسي ٢٦٣٢ وأحمد ١/ ٢٣٠ والنسائي ١٨٥/٥ والطحاوي ١٧١/٢ وابن حبان ٣٩٧٠.

[٧٩١] إسناده ضعيف. أخرجه أبو داود ١٨٥١ والترمذي ٨٤٦ والنسائي ١٨٧/٥ والشافعي ١/ ٣٢٢-٣٢٣ والطحاوي ١٧١/٢ والدارقطني ٢/ ٢٩٠ والحاكم ١/ ٤٥٢ وابن حبان ٣٩٧١ والبيهقي ٥/ ١٩٠ والبخاري ١٩٨٩ من طرق عن عمرو بن أبي عمرو عن المطلب بن حنطب عن جابر، وهذا إسناده ضعيف. قال الترمذي: حديث جابر مفسر، والمطلب لا تعرف له سماعاً من جابر، والعمل على هذا عند بعض أهل العلم، لا يرون بالصيد للمحرّم بأساً، إذا لم يصطده، أو لم يصطد له من أجله. قال الشافعي: هذا أحسن حديث روي في هذا الباب وأقرب. والعمل على هذا وهو قول أحمد وإسحق اهـ. وقال النسائي: عمرو بن أبي عمرو ليس بالقوي في الحديث، وإن روى له عنه مالك. وقال ابن الترمكاني في «الجواهر النقي» ٥/ ١٩١: للحديث أربع علل: إحداها: الكلام في المطلب بن حنطب. ثانيها: ولو كان ثقة فلا سماع له من جابر، فالحديث مرسل. ثالثها: الكلام في عمرو. رابعها: أنه ولو كان ثقة، فقد اختلف عليه فيه، وقال ابن حزم في «المحلّى» هو خبر ساقط اهـ ملخصاً. وانظر «تلخيص الحبير» ٢/ ٢٧٦.

(١) الأبواء: قرية من الفرع، من أعمال المدينة، وودان: قرية من الفرع أيضاً قريبة من الجحفة، بينها وبين الأبواء نحو من ثمانية أميال.

(٢) زيادة عن سنن الترمذي، و«تلخيص الحبير» ٢/ ٢٧٦ وهو الصواب فإن هذا من كلام الشافعي رحمه الله.

(٣) قال الإمام القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ٦/ ٣٢١-٣٢٢: اختلف العلماء فيما يأكله المحرم من الصيد، فقال مالك والشافعي وأصحابهما وأحمد وروى عن إسحق، وهو الصحيح عن عثمان: إنه لا بأس بأكل المحرم الصيد إذا لم يُصَدَّ له ولا من أجله لحديث جابر، وقال أبو حنيفة وأصحابه: أكل الصيد للمحرّم جائز على كل حال إذا اصطاده الحلال، سواء صيد من أجله أم لا. واحتجوا بحديث أبي قتادة، وهو قول عمر وعثمان في رواية. وروى عن عليّ وابن عباس وابن عمر أنه لا يجوز للمحرّم أكل صيد على حال من الأحوال سواء صيد من أجله أو لم يصد، وبه قال إسحق، وروى عن الثوري، واحتجوا بحديث الصعب بن جثامة اهـ ملخصاً، وانظر «المغني» ٥/ ١٣٥-١٣٦.

(٤) هو من كلام عثمان رضي الله عنه.

(٥) موقوف صحيح. أخرجه الطبري ١٢٧٤٤ و ١٢٧٤٥ و ١٢٧٤٦ و ١٢٧٤٧ و ١٢٧٤٩ و ١٢٧٥٠ من عدة طرق بهذا الخبر، مع اختلاف يسير في بعض ألفاظه.

الحلال. وعن أبي هريرة مثله. وعن سعيد بن جبير وطاوس مثله. وهذا ينبغي على أن المحرّم الفعل بقوله ﴿صَيْدُ الْبَرِّ﴾ أو المحرّم مضمراً؛ والمراد بالصيد المصيد، والذي ثبت على الدليل أنّ حرّم التحريم إنما تعلق بالمصيد لا بالصيد؛ فيكون التحريم يتعلق بتناول الحيلة في تحصيله أو بقصد تناول الحيلة في تحصيله له، بيّن ذلك حديثه ﷺ:

[٧٩٢] «صَيْدُ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَدَّ لَكُمْ»؛ فإذا لم يتناول المحرّم صيده بنفسه ولا قصد به حلّ له أكله، ولا يحلّ له أخذه ولا ملكه؛ لأنّ النبي ﷺ رّده على الصعب بن جثامة لأنّه كان حياً، والمُحرّم لا يملك الصيد.

وقيل: إنما رّده لأنه صيد له، ويكون بذلك داخلاً في الحديث المذكور.  
وقال أبو حنيفة: إذا لم يُعزّ فيه بدلالة ولا سلاح جاز له أكله، وإن كان صيد من أجله.  
والحديث المتقدم يرد عليه، وهو قوله: «ما لم تصيدوه أو يُصدّ لكم»<sup>(١)</sup>.

**المسألة السابعة:** إذا أحرم وفي ملكه صيد: ففيه قولان: أحدهما: لا يحلّ له إمساكه ويلزمه إرساله. والآخر يمسكه حتى يحلّ في تفصيل بيّنه في كتب المسائل. وللشافعي قولان مثلهما.  
ووجه القول بإرساله قوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾. وهذا عامّ في منع الملك والتصرف كلّ. وجه القول بإمساكه أنه معنى يمتنع مع ابتداء الإحرام، فلا يمتنع من استدامة ملكه؛ أصله النكاح.

**المسألة الثامنة:** فإن صاده الحلال في الحلّ، فأدخله في الحرم جاز له التصرف فيه بكل نوع من ذبحه وأكل لحمه. وقال أبو حنيفة: لا يجوز؛ ودليلنا أنه معنى يفعل في الصيد؛ فجاز في الحرم الحلال كالإمساك والشراء، ولا خلاف فيهما.

قال علماؤنا: ولأنّ المقام في الحرم يدوم، والإحرام ينقطع، فلو حرّمنا عليه ذلك في الحرم لأدّى إلى مشقّة عظيمة، فسقط التكليف عنه فيه لذلك. وهذا من باب تخصيص العموم بالمصالح، وقد مهدناه في أصول الفقه، والمصلحة من أقوى أنواع القياس.

**المسألة التاسعة:** إذا كان المحرّم محرّماً بدخول حرم المدينة لم يجزّ له الاصطياد فيه.  
وقال أبو حنيفة: يجوز له ذلك.

[٧٩٣] ودليلنا قوله ﷺ: «اللهم إنّ إبراهيم عبدك وخليك حرّم مكة، وإنّي أحرم المدينة بمثل ما

[٧٩٢] تقدم برقم ٧٩١.

[٧٩٣] صحيح. أخرجه مسلم ١٣٦٢ من حديث جابر، وله شواهد كثيرة بنحو هذا السياق، وتقدمت. وانظر صحيح البخاري ١٨٧٣ ومسلم ١٣٦٣ و«تفسير القرطبي» ٢٨٠٥.

(١) انظر الحديث ٧٩١.

حَرَمَ به إبراهيم مكة، ومثله معه؛ لا يُقطع عِضَاهُهَا ولا يُصَاد صَيْدُهَا».

وهذا نصّ صحيح صريح، خرجه الأئمة، واللفظ لمسلم.

**المسألة العاشرة:** إذا صاد بالمدينة كان آثماً ولم يكن عليه جزاء إن قتله بها.

وقال سعد: جزاؤه أخذ سلبه. وقال ابن أبي ذئب: عليه الجزاء.

[٧٩٤] وأما قول سعد: فإن مسلماً خرّج عنه أن رجلاً صاد بالمدينة فلقّيه سعد فأخذ سلبه فكلم في رده، فقال: ما كنت لأرد شيئاً نقلنيه رسول الله ﷺ. وهذا مخصوص بسعد؛ لأن النبي ﷺ لم يقل من لقي صائداً بالمدينة فليستلبه ثيابه كائناً من كان. وأما ابن أبي ذئب فاحتج بأنه حرّم، فكان الجزاء على من قتل فيه صيداً، كما يفعل في حرّم مكة.

وقال علماؤنا: لو كان حرّم المدينة كحرّم مكة ما جاز دخولها إلا بالإحرام، فافترقا.

[٧٩٥] وقد جعل النبي ﷺ جزاء المتعدي فيه ما روي أن: «من أحدث أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً». فأرسل الوعيد الشديد، ولم يذكر الكفارة.

**المسألة الحادية عشرة:** إذا دل الحرّام حلالاً على صيد فقتله الحلال فقد اختلف فيه علماؤنا؛ والمشهور أنه لا ضمان عليه؛ وبه قال الشافعي. وقال أشهب: يلزمه الضمان؛ وبه قال أبو حنيفة. والمسألة غامضة المآخذ بعيدة العور، ولعلمائنا فيها ثلاثة طرق بينها في مسائل الخلاف. أقواها طريق منشأ غور.

وقال الجوني: الضمان إنما يجب في الشريعة بأحد ثلاثة أشياء: إما بإتلاف مباشر، كالقتل. أو بتلف تحت يد عادية، كما لو مات الحيوان في يد الغاصب. أو بسبب يتعلّق بالفاعل؛ كحفن البئر في جهة التعدي؛ ولم يوجد لها هنا شيء من ذلك، فبطل تعلّق الجزاء به.

[٧٩٦] وعوّل من أوجب الجزاء بقول النبي ﷺ في حديث أبي قتادة المتقدم: «هل أشرّتم؟ هل

[٧٩٤] صحيح. أخرجه مسلم ١٣٦٤ عن عامر بن سعد، أن سعداً ركب إلى قصره بالعقيق، فوجد عبداً يقطع شجراً، أو يخطبه، فبلبه، فلما رجع سعد جاءه أعل العبد فكلموه أن يرد على غلامهم أو عليهم ما أخذ من غلامهم فقال: معاذ الله...».

قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١٣٨/٩ هذا الحديث صريح في الدلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد والجماهير في تحريم صيد المدينة وشجرها كما سبق، وخالف أبو حنيفة.

[٧٩٥] صحيح. أخرجه البخاري ٣١٧٢ و ٦٧٥٥ و ٧٣٠٠ ومسلم ١٣٧٠ وأبو داود ٢٠٣٥ والترمذي ١٤١٢ والنسائي ٢٣/٨ وابن ماجه ٢٦٥٨ وأحمد ١٥١/١ والحميدي ٤٠ والدارمي ١٩٠/٢ وابن حبان ٣٧١٦ و ٣٧١٧ من طرق عن علي في أثناء حديث مطول. وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه مسلم ١٣٧١ وفي الباب أحاديث.

[٧٩٦] تقدم برقم ٧٨٨ و ٧٨٩.

أَعْتَمْتُ؟» وهذا يدلُّ على وجوب الجزاء لو أشار أو أعان عليه .

قلنا : إنما يدلُّ على تحريم ذلك ؛ فأما على وجوب الجزاء فلا .

**المسألة الثانية عشرة :** اختلف علماؤنا في الحيوان الذي يكون في البر والبحر ، هل يحل صيده للمحرم لأنه من حيوان البحر أم لا يحل لأنه من حيوان البر؟ على قولين ، ولذلك اختلف الصُدْرُ الأول . والصحيحُ منه ؛ لأنه تعارض فيه دليان : دليلُ تحليل ، ودليلُ تحريم ، فغلَّبنا دليلَ التحريم احتياطاً ؛ والله عزَّ وجل أعلم .

**المسألة الثالثة عشرة :** قال أبو يوسف : ما أخرج من اللؤلؤ والعنبر من البحر يخمس <sup>(١)</sup> ، وهو مذهبُ عمر ؛ لأن البحر شبه البر وقسيمه ونظيره ؛ إذ الدنيا بر وبحر ، فنقول : فائدة أخرجت من الباطن فوجب فيه الخمس ، أصله الرُّكاز ، أو لأنه أحدُ قسمي المخلوقات الأرضية ، فجاز أن يجب حقُّ الله فيما يوجد في باطنه ، أصله الرُّكاز . والتعليل للبحر .

ودليلنا ما رُوِيَ عن ابن عباس أنه قال : لا زكاة في العنبر ، إنما هو شيء يقذفه البحر ؛ ولأنه من فوائد البحر ، فلا يجبُ فيه حقٌّ - أصله السمك . وهذا الفقه صحيح ؛ وذلك لأنَّ البحر لم يكن في أيدي الكفرة فتجري فيه الغنيمة ، وإنما هو من جملة المباح المطلق ، كالصيد . فإن قيل : فما تقولون في ذهبٍ يوجد في البحر؟ قلنا : لا رواية فيه . ويحتمل أن يقال : إنه يجب ؛ لأن البحر ليس بمعدن للذهب ، فوجوده فيه يدلُّ على أن السيول قذفته فيه .

وقال بعض الحنفية : يحتمل ألا يجب فيه شيء لأن في البحر جبلاً لا يدُّ لأحدٍ عليها .

**الآية الثامنة والعشرون :** قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ اللَّهُ الْكَفَّةَ أَلْبَيْتَ الْحَرَامِ قِيَمًا لِلنَّاسِ وَالشَّهْرَ الْحَرَامَ وَالْهَدْيَ وَالْكَافِرَةَ ذَلِكَ لِيَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَأَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾ [الآية : ٩٧] . فيه تسع مسائل :

**المسألة الأولى :** قوله تعالى : ﴿ جَعَلَ اللَّهُ ﴾ : وهو يتصرف على ثلاثة أوجه :

الأول : بمعنى سَمَى ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ <sup>(٢)</sup> وقد بيناه في كتاب المشكلين بما ينبغي .

الثاني : بمعنى خلق ، كما ورد في القرآن كثيراً ، منها قوله سبحانه : ﴿ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ﴾ <sup>(٣)</sup> .

الثالث : بمعنى صَيَّرَ ، كقولك ، جعلت المتاعَ بَعْضَهُ على بعض .

وتحقيقه ها هنا خلق ثانياً وصفاً لشيء مخلوق أولاً ، وذلك أنه خلق الكعبة وجوداً أولاً ، ثم خلق

(٢) الزخرف : ٣ .

(١) سيأتي مفصلاً إن شاء الله تعالى .

(٣) الأنعام : ١ .

فيها صفات ثانياً، فخلق عام في الأول والثاني، وجعل خاص في الثاني خبر عن الصفات التي فيها على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

المسألة الثانية: قوله تعالى: ﴿الْكَبَةِ﴾: وفيها قولان:

أحدهما أنها سُميت كعبة لتربعتها؛ قاله مجاهد وعكرمة.

الثاني: أنها سُميت كعبة لتتوئها وبروزها؛ فكل ناتئ بارز كعب، مستديراً كان أو غير مستدير، وهذا هو الأصح، يقال: كَعَبَ نُدْيُ المرأة؛ وهذه صفتها هنا، وقد شرحنا أمرها في «إيضاح الصحيحين».

المسألة الثالثة: قوله تعالى: ﴿الْبَيْتِ الْحَرَامِ﴾: سَمَّاهَا الله سبحانه بيتاً؛ لأنها ذات سقف وجدار، وهي حقيقة البيتية، وإن لم يكن بها ساكن؛ ولكن جعل لها شرف الإضافة بقوله: ﴿أَنْ طَهَرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾<sup>(١)</sup>. وقال: ﴿وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾<sup>(٢)</sup> على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

المسألة الرابعة: قوله: ﴿الْحَرَامِ﴾: سَمَّاهَا الله سبحانه حراماً بتحريمه إياها.

[٧٩٧] قال النبي ﷺ: «إِنَّ مَكَةَ حَرَمُهَا اللهُ، وَلَمْ يَحْرُمْهَا النَّاسُ، فَهِيَ حَرَامٌ بِحَرَمَةِ اللهِ تَعَالَى، لَا يَحِلُّ لِمَرِيءٍ يُوْمِنُ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا أَوْ يَغْضُدَ بِهَا شَجَرًا، فَإِنْ أَحَدٌ تَرَخَّصَ بِقِتَالِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقُولُوا لَهُ: إِنَّ اللهَ سَبَحَانَهُ أَذِنَ لِرَسُولِهِ، وَلَمْ يَأْذَنْ لَكُمْ، وَإِنَّمَا أَذِنَ لِي فِيهَا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، وَقَدْ عَادَتْ حُرْمَتُهَا الْيَوْمَ كَحُرْمَتِهَا بِالْأَمْسِ، وَلِيَبْلُغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ». رواه الكل من الأئمة.

[٧٩٨] وثبت عنه في رواية الأئمة أنه قال ﷺ في حجة الوداع: «أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟» فسكتنا، حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه، فقال: «أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟» قلنا: بلى. قال: «أَيُّ بِلَدٍ هَذَا؟» فسكتنا، حتى ظننا أنه سيسميه بغير اسمه. فقال: «أَلَيْسَ الْبِلْدَةُ؟» يعني قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّكَ هَكَذَا أَلْبَدَةَ الَّتِي حَرَمَهَا وَلَكُمُ كُلُّ شَيْءٍ﴾<sup>(٣)</sup>. وفي رواية أنه قال: «أَلَيْسَ الْبِلْدُ الْحَرَامُ؟» قلنا: الله ورسوله أعلم. ومعنى قوله تعالى: ﴿حَرَمَهَا﴾ أي بعلمه وكتابه وكلامه وإخباره بتحريمها وخلقه لتحريمها، كل ذلك منه صحيح، وإليه منسوب.

فإن قيل: ومن أي شيء حرمها؟ قلنا: من سَطْوَةِ الجبابة ومن ظَلَمَةِ الكفر فيها بعد محمد ﷺ.

[٧٩٧] صحيح. أخرجه البخاري ١٠٤ و ١٨٣٢ و ٤٢٩٥ ومسلم ١٣٥٤ من حديث أبي شريح، وتقدم.  
[٧٩٨] صحيح. أخرجه البخاري ١٧٤١ و ٣١٩٧ و ٤٤٠٦ و ٤٦٦٢ و ٥٥٥٠ ومسلم ١٦٧٩ وأبو داود ١٩٤٨ وابن ماجه ٢٣٣ وأحمد ٣٧ / ٥ - ٣٩ - ٤٩ وابن خزيمة ٢٩٥٢ وابن حبان ٣٨٤٨ والبيهقي ١٤٠ / ٥ - ١٦٠ والبخاري ١٩٦٥ من حديث أبي بكر، وهو عجز حديث.

(٢) الحج: ٢٩.

(١) البقرة: ١٢٥.

(٣) النحل: ٩١.

[٧٩٩] فإن قيل: فقد قال في الحديث الصحيح: «لِيُخْرِبَنَّ الكعبة ذو السُّؤْيَتَيْنِ مِنَ الحبشة». قلنا: هذا عند انقلاب الحال، وانقضاء الزمن، وإقبال الساعة، وسيأتي بيانه الآن إن شاء الله تعالى.

المسألة الخامسة: قوله تعالى: ﴿فَيَمَّا لِلنَّاسِ﴾: قيام الشيء قوامه وملاكه؛ أي يقومون به قياماً، كما قال: ﴿وَلَا تُؤْثِرُوا السَّعْيَةَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾<sup>(١)</sup> أي يقومون بها.

المسألة السادسة: في معناه الحقيقي: فيه ثلاثة أقوال:

الأول: قال سعيد بن جبير: قياماً للناس، أي صلاحاً. الثاني: قياماً للناس؛ أي أمناً. الثالث: يعني في المناسك والمتعبات؛ قاله الزجاج وغيره.

والقول الأول يدخل فيه الثاني؛ لأنَّ الأَمْنَ مِنَ الصَّلاح، ويدخل التمكن من المناسك والعبادات؛ فإن لكل مصلحة.

وفائدة ذلك وحكمته أنَّ الله سبحانه خلق الخلق في الجِلَّةِ أخياًفاً<sup>(٢)</sup> يتقاطعون تدابراً واختلافاً، ويتنافسون في لف الحطام إسرافاً، لا يبتغون فيه انصافاً، ولا يأتَمرون فيه برشد اعترافاً، فأمرهم الله سبحانه بالخلافة، وجعل فيهم المملكة، وصرف أمورهم إلى تدبير واحد بزعهم عن التنازع، ويحملهم على التآلف من التقاطع، ويَزِدُّع الظالم عن المظلوم، ويقرر كل يد على ما تستولي عليه حقاً، ويسوسهم في أحوالهم لطفاً ورفقاً، وأوقع في قلوبهم صدق ذلك وصوابه، وأراهم بالمعينة والتجربة صلاح ذلك في ابتداء الأمر ومآله، ولقد يَزَعُ الله بالسلطان ما لا يزع بالقرآن، فالرياسة للسياسة والملك لنفي الملك، وجور السلطان عاماً واحداً أقل إذاية من كون الناس فوضى لحظة واحدة، فأنشأ الله الخليقة لهذه الفائدة والمصلحة على الملوك والخلفاء، كلما بان خليفة خلفه آخر، وكلما هلك ملكٌ ملكٌ بعده غيره؛ ليستتبَّ به التدبير، وتجري على مقتضى رأيه الأمور، ويكف الله سبحانه به عادية الجمهور؛ فإذا بعث نبياً سخر الله سبحانه له الملك في وقته إن كان ضعيفاً، فكان صغوه إليه وعونه معه، كما فعل بدانيال وأمثاله.

وإن بعثه قوياً يسر له الاستيلاء على الزمان وأهله، وأغرى أرض السلطان عن ظلة، وجعل الأمر في الدين وأهله، كما فعل بموسى، ولما أَرَادَهُ الله من التيسير على نبيه محمد، والتقديم له، والتشريف لقومه أسكن أباه إسماعيل البلدة الحرام حيث لا إئس ولا أنيس، واستخرج فيها ذريته، وساق إليه من الجوار مَنْ عمرت به تلك البلاد والديار، وجردهم عن الملك تقدمةً لرئاسة الملة، وكانوا على جبلّة الخليقة وسليقة الآدمية، من التحاسد والتنافس، والتقاطع والتدابير، والسلب والغارة، والقتل والثارة، ولم يكن بدُّ في الحكمة الإلهية والمشينة الأولية من كاف يدوم مع الحال، ورادع يُخَمَدُ معه المآل؛

[٧٩٩] صحيح. أخرجه مسلم وغيره، وسيأتي.



فَعَظَّمَ اللهُ سُبْحَانَهُ فِي قُلُوبِهِمُ الْبَيْتَ الْحَرَامَ لِحَقِّهِ، وَأَوْقَعَ فِي نَفُوسِهِمْ هَيْبَتَهُ لِحُكْمَتِهِ، وَعَظَّمَ بَيْنَهُمْ حَرَمَتَهُ لِقَهْرِهِ؛ فَكَانَ مَنْ لَجَأَ إِلَيْهِ مَعْصُومًا بِهِ، وَكَانَ مِنْ اضْطِهَدَ مُحَرِّمًا بِالْكَوْنِ فِيهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا مِمَّا آمَنَّا بِهِ نَحْفَظُ النَّاسَ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>. بَيَّنَّ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَوْضِعًا مَخْصُوصًا لَا يُذْرَكَ كُلُّ مَظْلُومٍ وَلَا يَنَالُهُ كُلُّ خَائِفٍ جَعَلَ الشَّهْرَ الْحَرَامَ - وَهِيَ:

**المسألة السابعة:** - ملجأ آخر، فقرَّر في قلوبهم، وأوقع في نفوسهم حُرْمَةَ الأشهر الحرم؛ فكانوا لا يروِّعون فيها سرًّا<sup>(٢)</sup>، ولا يطلبون فيها ذنبًا، ولا يتوقعون فيها ثأرًا، حتى كان الرجل يلقي قاتل أبيه وابنه وأخيه فلا يؤذيه. واقتطعوا فيها ثلث الزمان، ووصلوا منها ثلاثة متواليه، فسحة وراحة، ومجالاً للسياحة في الأمان واستراحة، وجعلوا منها واحداً مُفْرَداً في نصف العام، دركاً للاحترام؛ ثم يسرَّ لهم الإلهام، وشرع على السنة الرسل الكرام الهدى والقلائد، فكانوا إذا أخذوا بعيراً أشعروه دماً، وعلفوا عليه نعلًا. روى ابن القاسم وابن عبد الحكم عن مالك - وهي:

**المسألة الثامنة:** أَنَّ الْقَلَائِدَ حَبْلٌ يَفْتَلُهُ، وَنَعْلَانِ يَقْلِدُهُمَا، وَالنَّعْلُ الْوَاحِدُ تَجْزِي؛ وَلِذَلِكَ رَوَى ابْنُ وَهْبٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ يَقْلِدُ نَعْلَيْنِ. وَرَبِمَا قَلَدَ نَعْلًا وَاحِدًا، فَإِذَا فَعَلَ الرَّجُلُ ذَلِكَ فِي بَعِيرِهِ أَوْ فِي نَفْسِهِ لَمْ يَرَعْ ذَلِكَ حَيْثُ لَقِيَهُ، وَكَانَ الْفَيْضُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَنْ طَلَبَهُ أَوْ ظَلَمَهُ، حَتَّى جَاءَ اللَّهُ بِالْإِسْلَامِ، وَبَيَّنَّ الْحَقَّ بِمُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَانْتَظَمَ الدِّينَ فِي سُلْكَهِ، وَعَادَ الْحَقُّ إِلَى نَصَابِهِ، وَبِهَذَا وَجِبَتْ الْخِلَافَةُ هَدًى، وَمَنْعَ اللَّهِ الْخُلُقَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يُتْرَكَ سُدىً، فَاسْتَدَّتْ الْإِمَامَةُ إِلَيْهِ، وَابْنِي وَجُوبَهَا عَلَى الْخَلْقِ عَلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا﴾<sup>(٣)</sup>.

**المسألة التاسعة:** قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. الْمَعْنَى أَنَّهُ دَبَّرَ ذَلِكَ مِنْ حُكْمِهِ، وَأَنْفَذَهُ مِنْ قَضَائِهِ بِقُدْرَتِهِ عَلَى مَقْتَضَى عِلْمِهِ، لِيَعْلَمُوا بِظُهُورِ هَذَا التَّقْدِيرِ وَانْتِظَامِهِ فِي التَّدْبِيرِ عُمُومَ عِلْمِهِ، وَشُمُولَ قُدْرَتِهِ، وَإِحَاطَتَهُ بِذَلِكَ كُلِّهِ، كَيْفَمَا تَصَرَّفَ أَوْ تَقَدَّرَ.

**الآية التاسعة والعشرون:** قوله سبحانه وتعالى: ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ فَاتَّقُوا اللَّهَ يَتَذَكَّرُ أَلَّا تَكُونُوا مِنَ الْخَالِفِينَ﴾ [الآية: ١٠٠]. فِيهَا خَمْسُ مَسَائِلَ:

**المسألة الأولى:** فِي الْخَبِيثِ: وَفِيهِ قَوْلَانِ: أَحَدُهُمَا: الْكَافِرُ. وَالثَّانِي: الْحَرَامُ. وَأَمَّا الطَّيِّبُ - وَهِيَ:

(٢) السرب: «الطريق» وفي نسخة «سرحاً» بدل «سرباً».

(١) العنكبوت: ٦٧.

(٣) النور: ٥٥.

المسألة الثانية: ففيه أيضاً قولان: أحدهما: المؤمن. الثاني: الحلال.

المسألة الثالثة: قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَغْبَجَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾: وفي معناه قولان:

أحدهما: أن الخطاب للنبي ﷺ، والمراد أمته؛ فإن النبي ﷺ لا يعجبه الكفار ولا الحرام، وإنما يُعجب ذلك الناس.

الثاني: أن المراد به النبي ﷺ، وإعجاباً به له أنه صار عنده عجباً مما يشاهد من كثرة الكفار، والمال الحرام، وقلة المؤمنين، وقلة المال الحلال. وقد سبق علم الله تعالى وحكمه بذلك.

[٨٠٠] والدليل عليه الحديث الصحيح، قال النبي ﷺ: «يقول الله تعالى يوم القيامة: يا آدم، ابعث بعت النار، فيقول: يا رب: وما بعت النار؟ فيقول: من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعون للنار وواحد للجنة».

المسألة الرابعة: في وجه عدم استوائه ووجوب تفاوته: إن الحرام يُؤذي في الدين، ويجب فسْخُ رُده، والحلال ينفَع ويجب إمضاؤه ويصح تنفيذه. قال الله تعالى: ﴿أَمْ تَجْعَلُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَالْمُفْسِدِينَ فِي الْأَرْضِ أَمْ تَجْعَلُ الْمُتَّقِينَ كَالْفُجَّارِ﴾<sup>(١)</sup>. وقال: ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءٌ نَحْيُهُمْ وَمَنَاهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. وقال سبحانه وتعالى: ﴿يَمْحُ اللَّهُ الرِّيزَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ﴾<sup>(٣)</sup>. فلا يعجبك كثرة المال الربوي، ونقصان المال بصدقته التي تخرج منه؛ فإن الله يمحُ ذلك الكثير في العاقبة، وينمي المال الزكاتي بالصدقة؛ وبهذا احتج من علمائنا من رأى أن البيع الفاسد يفسخ، ولا يَمْضَى بحوالة سوق، ولا بتغير بدن؛ فيستوي في إمضاؤه مع البيع الصحيح؛ بل يفسخ أبداً.

وقد احتج أيضاً من زعم أن من اكرى قاعة إلى أمد فكمَل أمده، وقد بنى بها وأسس، فأراد صاحب الأرض أن يخرجها، فإنه يدفع إليه قيمة بنائه قائماً، ولا يهدمه عليه، كما يفعل بالغاصب إذا بنى في البُقعة المغصوبة.

ونظر آخرون إلى أن البيع إذا فُسِخ بعد الفوت يكون فيه غبن على أحد المتعاقدين ولا عقوبة في الأموال. وكذلك إذا كمل أمد الباني فأني حجة له، وهو يعلم أن البنيان إلى أمد، فإن صاحب العرصه سيحتاج إلى عرصته لمثل ما هي عليه من البناء أو لغيره، فيحمله ذلك على أن يلزمه إخلاءها مما شغلها به. وهذه كلها حقوق مرتبطة بحقائق وأدلة تتفق تارة وتفترق أخرى، وتباين تارة وتتماثل أخرى. وتحقيق ذلك على التفصيل في مسائل الخلاف.

[٨٠٠] صحيح. أخرجه البخاري ٤٧٤١ وأحمد ٣/٣٢ من حديث أبي سعيد في أثناء حديث، وسيأتي.

(٢) الجائية: ٢١.

(١) ص: ٢٨.

(٣) البقرة: ٢٧٦.

**المسألة الخامسة: حقيقة الاستواء:** الاستمرار في جهة واحدة، ومثله الاستقامة، وضده الإعوجاج، وذلك يتصرف إلى أربعة أوجه:

الأول: الاستواء في المقدار، ولا يتساوى الخبيث والطيب مقداراً في الدنيا؛ لأن الخبيث أوزنُ دنيا والطيب أوزنُ أخرى.

الثاني: الاستواء في المكان، ولا يستويان أيضاً فيه؛ لأن الخبيث في النار والطيب في الجنة.

الثالث: الاستواء في الذهاب، ولا يتساويان أيضاً فيه؛ لأن الخبيث يأخذ جهة الشمال والطيب يأخذ في جهة اليمين.

الرابع: الاستواء في الإنفاق، ولا يستويان أيضاً فيه؛ لأن منفق الخبيث يعود عليه الخسران في الدارين، ومنفق الطيب يربح في الدارين. أما خسران الأول فنقص ماله في الدنيا، ونقص ماله في الآخرة؛ وربح منفق الطيب في الدنيا حسن النية وصدق الرجاء في العوض، وربحه في الآخرة ثقل الميزان.

**الآية الموفية ثلاثين:** قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنْزَلُ إِلَيْكُمْ عَنِ اللَّهِ عَنَّا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٠١﴾ قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ ثُمَّ أَصْبَحُوا بِهَا كَافِرِينَ﴾ [الآيتان: ١٠١، ١٠٢]. فيها سبع مسائل:

**المسألة الأولى: في سبب نزولها:** وفي ذلك أربعة أقوال:

[٨٠١] الأول: روي في الصحيح عن أنس، قال: خطبنا رسول الله ﷺ خطبة ما سمعنا مثلاً. قال: «لو تعلمون ما أعلم لضحككم قليلاً ولبكيكم كثيراً». قال: فغطى أصحاب رسول الله ﷺ وجوههم، ولهم حنين. فقال رجل: من أبي؟ فقال: «أبوك فلان»، فنزلت: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾.

[٨٠٢] الثاني: ثبت في الصحيح، عن ابن عباس، كانوا يسألون رسول الله ﷺ استهزاء، فيقول الرجل: من أبي؟ ويقول الرجل تضل ناقته: أين ناقتي؟ فأنزل الله سبحانه فيهم هذه الآية ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ بُدِّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾.

[٨٠٣] الثالث: روى الترمذي عن علي قال: لما نزلت: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ

[٨٠١] صحيح. أخرجه البخاري ٤٦٢١ و ٤٣٦٢ و ٧٢٩٥ ومسلم ٢٣٥٩ والنسائي في «التفسير» ١٧٤ والترمذي ٣٠٥٦ وابن حبان ٦٤٢٩ والبيهقي في «التفسير» ٨٣٩ - بتخریج - من طرق عن أنس، روه بالفاظ متقاربة، وطوله بعضهم.

[٨٠٢] صحيح. أخرجه البخاري ٤٦٢٢ والطبري ١٢٧٩٨ والطبراني ١٢٦٩٥ والواحدي ٤١٨ والبيهقي ٨٤٢ - بتخریج - كلهم عن ابن عباس به.

[٨٠٣] حسن. أخرجه الترمذي ٨١٤ و ٣٠٥٥ وابن ماجه ٢٨٨٤ والحاكم ٢/٢٩٤ والواحدي ٤١٩ من طرق عن

إِلَيْهِ سَبِيلًا<sup>(١)</sup> - قالوا: يا رسول الله؛ أفي كل عام؟ قال: «لا. ولو قلت: نعم لوجبت». فأنزل الله تبارك وتعالى: ﴿يَكْفُرُ أَكْثَرُ النَّاسِ بِمَا آمَنُوا لَا يَسْتَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ سُؤُوكُمْ﴾. وقد تقدّم في سورة آل عمران بَعْضُهُ.

[٨٠٤] الرابع: أنها نزلت في قوم سألوا رسول الله ﷺ عن البَحِيرَةِ، والسائبة، والوَصِيلَةِ، والحام؛ قاله ابن عباس.

المسألة الثانية: قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدَ لَكُمْ سُؤُوكُمْ﴾: هذا المساق يعضد من هذه الأسباب رواية مَنْ رَوَى أَنَّ سَبِيهَا سَوَالُ ذَلِكَ الرَّجُلِ: مَنْ أَبِي؟ لأنه لو كشف له عن سِرِّ أمه ربما كانت قد بَعَثَتْ عليه فيلحق العارُ بهم. ولذلك روي أَنَّ أُمَّ السَّائِلِ قَالَتْ لَهُ: يَا بَنِي؛ أَرَأَيْتَ أَمَكْ لَوْ قَارَأْتَ بَعْضَ مَا كَانَ يَقَارِفُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ، أَكُنْتَ تَفْضَحُهَا؟ فكان السُّرْتُ أَفْضَلَ. ويعضده أيضاً رواية مَنْ رَوَى عَنْ تَفْسِيرِ فِرَاضِ الْحَجِّ؛ فَإِنْ تَكَرَّرَ مُسْتَنَى لِعَظِيمِ الْمَشَقَّةِ فِيهِ، وَعَظِيمِ الْإِسْطَاعَةِ عَلَيْهِ.

[٨٠٥] وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ اللَّهَ أَمَرَكُمْ بِأَشْيَاءَ فَاْمْتَثِلُوهَا، وَنَهَاكُمْ

علي بن عبد الأعلى عن أبيه عن أبي البخترى عن علي به، وإسناده ضعيف، له علتان: عبد الأعلى، هو ابن عامر، ضعفه غير واحد، وأبو البخترى. لم يسمع من علي. وقال الترمذي: حسن غريب. وصححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: ابن عامر ضعفه أحمد، وله شاهد من حديث ابن عباس، أخرجه الطبري ١٤٨١٢ و ١٤٨١٣ من طريقين يتأيد أحدهما بالآخر. وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه الطبري ١٢٨٠٨ وفيه إبراهيم بن مسلم الهجري، وهو ضعيف، وقد توبع، فقد أخرجه مسلم ١٣٣٧ والنسائي ٥/١١٠ والدارقطني ٢٨١/٢ وابن حبان ٣٧٠٤ و ٣٧٠٥، وهو شاهد صحيح، لكن ليس فيه ذكر نزول الآية، وانظر «تفسير البغوي» ٨٤٣ بتخريجي، والله الحمد والمنة.

[٨٠٤] ضعيف. أخرجه الطبري ١٢٨١٥ عن ابن عباس، وإسناده ضعيف، فيه خُصِيفُ الْجَزْرِيِّ، وهو صدوق لكنه سيء الحفظ كثير الخطأ، وكرره الطبري ١٢٨١٦ عن عكرمة مرسلًا، وهو أصح، والمتقدم عن ابن عباس برقم ٨٠٢ أصح، وكذا المتقدم برقم ٨٠١ و ٨٠٣، والظاهر أن رسول الله ﷺ قد سئل مسائل كثيرة، فنزلت هذه الآية في ذلك جميعاً، والله أعلم.

[٨٠٥] يشبه الحسن. أخرجه الدارقطني ١٨٤/٤ والحاكم ١١٥/٤ والطبراني ٢٢/٢٢١-٢٢٢ من حديث أبي ثعلبة، سكت عنه الحاكم! وكذا الذهبي! وإسناده ضعيف، مكحول مدلس، وقد عنعن، وهو لم يسمع من أبي ثعلبة، ومع ذلك قال الهيثمي في «المجمع» ١/١٧١/٧٩٦: رجاله رجال الصحيح! وله شاهد من حديث أبي الدرداء، أخرجه الطبراني في «الصغير» ١/١١ و «الأوسط» ٨٩٣٣ وفيه نهشل بن سعيد، وهو متروك، وقد توبع على معناه، فقد أخرجه البزار ١٢٣ «كشف» والطبراني في «الكبير» كما في «المجمع» ٧٩٤ وقال البزار: إسناده صالح. وقال الهيثمي: إسناده حسن، رجاله موثقون. وله شاهد بمعناه، أخرجه أبو يعلى ٢٤٥٨ والطبراني ١١٥٣٢، وفيه حسين بن قيس، قال الهيثمي ٧٩٨: متروك. ولأصله شاهد من حديث سلمان، أخرجه الحاكم ١١٥/٤ صححه الحاكم! وتعقبه الذهبي بقوله: سيف - بن هارون - ضعفه جماعة.

الخلاصة: هو حديث فوق الضعيف ويقرب من الحسن، بل حسنه النووي في «الأربعين» وكذا السمعاني أبو

عن أشياء فاجتنبوها، وسَكَتَ لكم عن أشياء رحمةً منه، فلا تسألوا عنها».

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَإِنْ سَأَلْتُمُوهُ عَنْ آيَاتِنَا يَقُولُ إِنَّمَا يَسْأَلُ أَتَىٰ لَكُم مِّنَ الْقُرْآنِ مَوْعِدٌ﴾: وهذا يشهد لكونها من باب التكليف الذي لا يبيّنه إلا نزول القرآن، وجعل نزول القرآن سبباً لوجوب الجواب؛ إذ لا سَرْعَ بعد موت النبي ﷺ، يحقّق ذلك قوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْهَا﴾؛ أي أسقطها، وهي:

**المسألة الرابعة:** والذي يَسْقُطُ لعدم بيان الله سبحانه فيه وسكوته عنه هو باب التكليف؛ فإنه بعد موت النبي ﷺ تختلف العلماء فيه، فيحرّم عالم، ويحلّل آخر، ويوجب مجتهد. ويُسْقِطُ آخر؛ واختلاف العلماء رحمةً للخلق، وفسحةً في الحق، وطريق مَهْجٍ إلى الرفق.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكُم﴾: فيه أربعة أقوال:

الأول: قوم عيسى عليه السلام في المائدة.

الثاني: قوم صالح في الناقة.

الثالث: قريش في الصفا ذهباً.

الرابع: بنو إسرائيل، كانت تسأل: فإذا عرفت بالحكم لم تقرّ ولم تمتثل.

والصحيح أنه عامٌّ في الكل، ولقد كفرت العيسوية بعيسى وبالمائدة، والصالحية بالناقة، والمكية بكل ما شهدت من آية، وعايَنت من معجزة مما سأله ومما لم تسأله على كثرتها؛ وهذا تحذيرٌ مما وقع فيه مَنْ سبق من الأمم.

**المسألة السادسة:** اعتقد قومٌ من الغافلين تحريمَ أسئلة النوازل حتى تقع تعلقاً بهذه الآية، وهو جهلٌ؛ لأن هذه الآية قد صرّحت بأن السؤال المنهي عنه إنما كان فيما تقع المساءة في جوابه، ولا مساءة في جواب نوازل الوقت، وقد كان مَنْ سلف من السلف الصالح يكرهها أيضاً، ويقول فيما يسأل عنه من ذلك: دَعُوهُ دَعُوهُ حتى يقع، يريد: فإن الله سبحانه وتعالى حينئذ يُعين على جوابه، ويفتح إلى الصواب ما استبهم من بابه؛ وتعاطيه قبل ذلك غلوٌ في القصد، وسرف من المجتهد؛ وقد وقف أعرابي على ربيعة الرأي وهو يفرّغ المسائل، فقال: ما العي عندنا إلا ما هذا فيه منذ اليوم. وإنما ينبغي أن يعتنى ببسط الأدلة، وإيضاح سُبُل النظر، وتحصيل مقدمات الاجتهاد، وإعداد الآلة المعينة على الاستمدا؛ فإذا عرّضت النازلة أتيت من بابها، وتشدت في مظانها، والله يفتح في صوابها.

**المسألة السابعة:** وهم بغضُ المفسرين في هذه الآية في ثلاثة فصول:

الأول: قال: إن قوله: ﴿لَا تَسْأَلُوا...﴾ إلى قوله: ﴿كَسُؤْكُمْ﴾ سؤال عما لا يعني، وليس كذلك؛

---

بكر في «الأمالي»، وانظر «جامع الأصول» ٣٠٧٠ فقد حسنه شيخنا الأرناؤوط، وأما الألباني فذكره في «ضعيف الجامع» ١١٥٩٧! والله أعلم.

بل هو سؤال عما يضرُ ويسوء، ففَرَّقَ بين أن يكون النهي عن شيء يضر. وبين أن يكون عما لا يعني. وهذا بين.

الثاني: قال: قوله: ﴿وَأَن تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدِلْكُمْ﴾، يعني: وإن تسألوا عن غيرها؛ لأنه نهاهم فكيف ينهاهم ويقول: إنه يبين لهم إن سألوه عنها. وهذا استبعاد محض عارٍ عن البرهان؛ وأي فرق أو أي استحالة في أن يقال: لا تسأل، فإنك إن سألت يبين لك ما يسوءك، فالسكوت عنه أولى بك، وإن الله تعالى قد عفا عنها لك.

الثالث: قوله: ﴿قَدْ سَأَلَهَا قَوْمٌ مِّن قَبْلِكَ﴾:

قال: فهذا السؤال لغير الشيء، والأول والثاني هو سؤال عن غير الشيء، وهذا كلام فاتر، مع أنه قد تقدم ضده حين قال: إن السؤال الثاني هو سؤال عن الشيء، وفيما قدمناه بَلَاغٌ في الآية، والله عز وجل أعلم، وبه التوفيق.

**الآية الحادية والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَذَّبَهُمْ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [الآية: ١٠٣]. فيها سبع مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿لِيَجْعَلَ﴾: وقد تقدم تقسيمه وتفسيره، ومعنى اللفظ ها هنا: ما سمي الله ذلك حكماً ولا يعتد به شرعاً، يَبْدَأُ أنه قضى به علماً، وأوجده بقدرته وإرادته خَلْقاً؛ فإن الله سبحانه خالق كل شيء من خير وشر، ونفع وضر، وطاعة ومعصية.

**المسألة الثانية:** في تفسير المسميات فيها لغة: فالبحيرة، هي: الناقة المشقوقة الأذن لغة، يقال: بحرث أذن الناقة؛ أي شققها. والسائبة، هي: المخلاة لا قَيْدَ عليها ولا راعي لها. والوصيلة في الغنم: كانت العرب إذا ولدت الشاة أنثى كانت لهم، وإن ولدت ذكراً كانت لآلئتهم، وإن ولدت ذكراً وأنثى قالوا: وصلت أخاها، فكان الكل للآلهة، ولم يذبخوا الذكر. والحامي: كانت العرب إذا نتجت من صلب الفحل عشرة أبطن قالوا: حَمَى ظهره فسيئوه لا يُركب ولا يُهاج.

ولهذه الآية تفسير طويل باختلاف كثير يرجع إلى ما أوضحه مالك ومحمد بن إسحاق.

قال ابن وهب: قال مالك: كان أهل الجاهلية يعتقدون الإبل والغنم يسيئونها، فأما الحامي فمن الإبل؛ كان الفحل إذا انقضى ضرابه جعلوا عليه من ريش الطواويس وسيئوه. وأما الوصيلة فمن الغنم ولدت أنثى بعد أنثى سيئوها.

[٨٠٦] وروى ابن القاسم وغيره، عن مالك بن أنس، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: أنَّ

[٨٠٦] عزاه المصنف لابن القاسم عن مالك، ولم أره في الموطأ من رواية يحيى بن يحيى الليثي، وهو مرسل بكل حال. وأخرجه عبد الرزاق في «التفسير» ٧٥٢ والطبري ١٢٨٢٨ عن زيد بن أسلم مرسلًا، وأخرجه الطبري ٢٨٢٥ عن زيد مرسلًا أيضاً. وورد مختصراً بلفظه «أريت عمرو بن عامر الخزاعي يعجر قُضْبِهِ في النار، كان

رسول الله ﷺ قال: «أول مَنْ نَصَبَ الثُّصْبَ، وسَيَّبَ السَّوَابِ، وَغَيَّرَ عَهْدَ إِبْرَاهِيمَ عَمْرُو بْنُ لُحَيٍّ؛ وَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يَجْرُ قُضْبَهُ فِي النَّارِ، يُوْذِي أَهْلَ النَّارِ بِرِيحِهِ».

قال: «وَأول من بَحَرَ الْبَحَائِرَ رجل من بني مُذَلِّجٍ عمد إلى ناقتين له، فجدع أذانهما، وحرَّم البانهما وظهورهما، ثم احتاج إليهما، فشرب البانهما، وركب ظهورهما، فقال رسول الله ﷺ: «لقد رأيتُهما في النار يخبطان به أخفافهما ويعضانه بأفواههما».

ونحوه علي بن نافع<sup>(١)</sup> عن مالك قال: «لقد رأيتُهُ يُوْذِي أَهْلَ النَّارِ بِرِيحِهِ» ولم يزد.

وروي أشهب عن مالك: السَّوَابِ الغنم. وقال محمد بن إسحاق: البحيرة بنت السائبية. والسائبية هي الناقة إذا تابعت بين عشر إناث ليس بينهن ذكر لم يُزَكَّبْ ظُهرها، ولم يجزَّ وبرها، ولم يشرب لبنها إلا ضيف، فما نتجت بعد ذلك من أنثى شقت أذنهما، وخَلَّى سبيلها مع أمها، فلم يركب ظُهرها، ولم يجزَّ وبرها، ولم يشرب لبنها إلا ضيف، كما فعل بأمها؛ فهي البحيرة بنت السائبية. والوصيلة: الشاة إذا أتأمت عشر إناث متتابعات في خمسة أبطن ليس بينهن ذكر جعلت وصيلة، قالوا: قد وصلت، فكان ما ولدت بعد ذلك للذكور منهم دون الإناث إلا أن يموت منها شيء فيشتركون في أَكْلِهِ ذكورهم وإناثهم. وروى عن غير ابن إسحاق: فكان ما ولدت بعد ذلك للذكورهم دون إناثهم.

قال ابن إسحاق: والحامي الفحل إذا نتج له عشر إناث متتابعات ليس بينهن ذكر حمى ظُهره، فلم يركب ظُهره ولم يجزَّ وبره، وخَلَّى في إبله يضرب، لا ينتفع منه بشيء بغير ذلك.

وقال ابن عباس: الْبَحِيرَةُ الناقة. والوصيلة الشاة. والحامي الفحل. وسائبة يقول يسيبونها لأصنامهم.

[٨٠٧] وروي أن رسول الله ﷺ رأى عَمْرُو بْنُ لُحَيٍّ بن قَمْعَةَ بن خَنْدِفٍ يَجْرُ قُضْبَهُ فِي النَّارِ. قال: فسألته عن بني وبينه من الناس. قال: «هلكوا».

وروي<sup>(٢)</sup> أنَّ سبب نَصْبِ الْأَوْثَانِ وتغيير دين إبراهيم أنه خرج من مكة إلى الشام، فلما قدم

أول من سيب السوائب» أخرجه البخاري ٣٥٢٢ و ٤٦٢٣ ومسلم ٢٨٥٦ وابن أبي شيبة ٧٠/١٤ وابن حبان ٦٢٦٠ و ٧٤٩٠ وابن أبي عاصم في «الأوائل» ٨٣ والطبراني في «الأوائل» ١٩ كلهم من حديث أبي هريرة. وله شاهد من حديث عائشة، أخرجه البخاري ٤٦٢٤.

قلت: وبهذا الحديث وأمثاله استدل بعض أهل العلم على عدم نجاة أهل الفترة، والله أعلم.

[٨٠٧] ضعيف. أخرجه ابن هشام في «السيرة» ١/ ٦٤ عن ابن إسحاق حدثني عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه قال: حَدَّثْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ... وهذا مرسل، فهو ضعيف، والصحيح الحديث الآتي.

(١) كذا في الأصل. وفي نسخة «نحوه عن نافع عن مالك».

(٢) ذكر هذا الخبر ابن هشام في «السيرة» ١/ ٦٤-٧٥ فجعل صدره عن بعض أهل العلم، وباقية عن ابن إسحاق.

مَأْرَبٍ مِنْ أَرْضِ الْبَلْقَاءِ؛ وَبِهَا يَوْمُنَا الْعَمَالِيقُ أَوْلَادُ عَمَلِيقَ، وَيُقَالُ: عَمَلِاقُ بْنُ لَأُوذَ بْنِ سَامَ بْنِ نُوحَ، رَأَاهُمْ يَعْبُدُونَ الْأَصْنَامَ، فَقَالَ لَهُمْ: مَا هَذِهِ الْأَصْنَامُ الَّتِي أُرَاكُمْ تَعْبُدُونَ؟ قَالُوا: هَذِهِ أَصْنَامُ نَسْتَمْطُرُهَا فَتُمْطَرُنَا، وَنَسْتَنْصِرُهَا فَتَنْصِرُنَا. فَقَالَ لَهُمْ: أَفَلَا تَعْطُونِي مِنْهَا صِنماً أَسِيرُ بِهِ إِلَى أَرْضِ الْعَرَبِ فَيَعْبُدُوهُ؟ فَأَعْطَوْهُ صِنماً يُقَالُ لَهُ هُبْلٌ. فَقَدِمَ بِهِ مَكَةَ فَنَصَبَهُ، وَأَخَذَ النَّاسُ بِعِبَادَتِهِ وَتَعْظِيمِهِ، فَلَمَّا بَعَثَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ مُحَمَّدًا ﷺ بِالْحَقِّ أَنْزَلَ عَلَيْهِ: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ كَانُوا بِزَعْمِهِمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ لِرِضَا رَبِّهِمْ وَفِي طَاعَتِهِ، وَطَاعَةُ اللَّهِ وَرِضَاهُ إِنَّمَا تُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ، وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُمْ لِلَّهِ بِذَلِكَ قَوْلٌ، فَكَانَ ذَلِكَ مِمَّا يَفْتَرُونَهُ عَلَى اللَّهِ، وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْثَى خَالِصَةٌ إِلَيْنَا هُنَا وَمَحْرَمٌ عَلَيْكَ أَرْوَاحَنَا وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سَيَجْزِيهِمْ وَصْفَهُمْ إِنَّهُمْ حَكِيمٌ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١)</sup>. وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْنَاهُ مِثْنًا حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ لِلَّهِ أَذِنٌ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ نَفْرَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>. وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ: ﴿ثُمَّ نَبِّئِ الْأَرْوَاحَ مِنَ الْأَنْثَى اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ قُلْ لِلَّكَرِيِّ حَرَمٌ أَمْ لِلْأُنثَى إِمَّا اسْتَمَلْتَ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَى نَبِّئُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾<sup>(٣)</sup> وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ قُلْ لِلَّكَرِيِّ حَرَمٌ أَمْ لِلْأُنثَى إِمَّا اسْتَمَلْتَ عَلَيْهِ أَرْحَامُ الْأُنثَى أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ وَصَّيْتُكُمْ اللَّهُ بِهَذَا فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٤)</sup>. وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ: ﴿وَأَنفَعُ حَرْمَتِ طَهُورِهَا وَأَنفَعُ لَا يَذْكُرُونَ أَسْمَاءَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾<sup>(٥)</sup>.

### المسألة الثالثة:

[٨٠٨] روى أبو هريرة، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول لأَكْثَمَ بْنَ الْجَوْنِ: «رَأَيْتَ عَمْرُو بْنُ لَحْيٍ بْنَ قَمْعَةَ بْنَ خَنْدَفٍ يَجْرُ قُضْبَهُ فِي النَّارِ، فَمَا رَأَيْتَ رَجُلًا أَشْبَهَ بِرَجُلٍ مِنْكَ بِهِ وَلَا بِهِ مِنْكَ». فَقَالَ أَكْثَمُ: أَخْشَى أَنْ يَضُرَّنِي شَبَهُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ. قَالَ: «لَا؛ لَأَنْتَ مُؤْمِنٌ وَهُوَ كَافِرٌ؛ إِنَّهُ أَوَّلُ مَنْ غَيَّرَ دِينَ إِبْرَاهِيمَ، وَبَحْرَ الْبَحِيرَةِ، وَسَيْبَ السَّائِبَةِ، وَحَمَى الْحَامِي».

[٨٠٩] وروى أبو الأحوص، عوف بن مالك بن نضلة الجشمي، عن أبيه أنه وفد على النبي ﷺ

[٨٠٨] صحيح. أخرجه ابن إسحق كما في «سيرة ابن هشام» ٦٤/١ حدثني محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي أن أبا صالح السمان حدثه أنه سمع أبا هريرة... فذكره، وهذا إسناد قوي، ابن إسحق مدلس، لكن صرح بالتحديث، فانتفت شبهة تدليس. وأخرجه أبو يعلى ٦١٢١ وابن حبان ٧٤٩٠ وابن أبي شيبة ٧٠١٤ من وجه آخر، وإسناده حسن لأجل محمد بن عمرو، وله طرق تقدمت، فهو صحيح، والله أعلم.

[٨٠٩] صحيح. أخرجه الطيالسي ١٣٠٣ وعبد الرزاق ٢٠٥١٣ وأحمد ٤٧٣/٣ والطحاوي ٣٠٤١ و٣٠٤٢ و٣٠٤٣ وابن حبان ٥٤١٦ والحاكم ٢٤-٢٥/١ و١٨١/٤ والطبري ١٢٨٢٩ و١٢٨٣٠ من طرق عن أبي إسحق السبيعي عن أبي الأحوص عوف بن مالك بن نضلة عن أبيه، وإسناده صحيح على شرط مسلم، وقد

(٢) يونس: ٥٩.

(١) الأنعام: ١٣٩.

(٤) الأنعام: ١٣٨.

(٣) الأنعام: ١٤٣-١٤٤.



فقال: «أَرَبُّ إِبْلِ أَنْتَ أَمْ رَبُّ غَنَمٍ؟» فقال: مِنْ كُلِّ الْمَالِ أَتَانِي اللَّهُ فَأَكْثَرَ وَأَطِيبَ. فقال: «هَلْ تَنْتَجِ إِبْلَكَ صِحَاحاً أَذَانَهَا فَتَعْمِدُ إِلَى الْمَوَاسِي فَتَقْطَعُ أَذَانَهَا، فَتَقُولُ: هَذِهِ بُحْرٌ. وَتَشْقُ جُلُودَهَا، فَتَقُولُ: هَذِهِ صُرْمٌ، فَتَحْرِمُهَا عَلَيْكَ وَعَلَى أَهْلِكَ؟» قال: نعم. قال: «فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ أَحْلَلَ لَكَ مَا أَتَاكَ، وَمُوسَى اللَّهُ أَحَدٌ، وَسَاعِدُ اللَّهِ أَشَدُّ».

**المسألة الرابعة:** لما ذم الله تعالى العَرَبَ على ما كانت تفعله من ذلك كان ذلك تحذيراً للأمة عن الوقوع في مثل ذلك من الباطل، ولزمتهم الانقياد إلى ما بين الله تعالى من التحليل والتحريم، دون التعلق بما كان يُلقيه إليهم الشيطان من الأباطيل.

قال محمد بن عبد الحكم: سمعتُ الشافعي يقول: قال مالك بن أنس: الحبس الذي جاء محمد ﷺ بإطلاقها التي في كتاب الله تعالى: ﴿مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَعِيرٍ وَلَا سَابِغٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامِرٍ﴾. قال الشافعي: هذا الذي كَلَّمَ به مالك بن أنس أبا يوسف عند هارون. وهذه إشارة إلى أن أبا يوسف خالف مالكا في الأحباس، ورأى رأيَ شيخه أبي حنيفة في أن الحبس باطل.

وروى عبدُ الملك بن عبد العزيز قال: حضرتُ مالكا وقد قال له رجل من أهل العراق عن صدقة الحبس، فقال: إذا حيزت مضت. قال العراقي: إن شريحاً قال: لا حبس عن كتاب الله. فضحك مالك، وكان قليل الضحك، وقال: يرحم الله شريحاً لو درى ما صنع أصحابُ رسول الله ﷺ ها هنا. وقد روي أن مالكا قال له أبو يوسف بحضرة الرشيد: إنَّ الحبس لا يجوز. فقال له مالك: فهذه الأحباس أحباس رسول الله ﷺ بخير وفدك وأحباس أصحابه؟

[٨١٠] فأما حظُّ رسول الله ﷺ فثبت عنه أنه قال: «إِنَّا مَعَشَرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ مَا تَرَكْنَا صَدَقَةٌ».

وأما أصحابه: فروي، عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزبير، وعائشة، وزيد بن ثابت، ورافع بن خديج، وخالد بن الوليد، وجابر بن عبد الله، وابن عمر، وأم سلمة، وحفصة.

[٨١١] وقد روى حديث عمر جماعة، قالوا: إن عمر جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله؛ إني أصبتُ مالا بخَيْرٍ لم أصب قط مالا أنفُس منه، يعني بسمع، وإني أريد أن أتصدق به. فقال النبي ﷺ: «احبس الأصل وسبل الثمرات». وأشار به إلى الصدقة الدائمة؛ فإنه لو تصدق به عُمر صدقة فيبغ لا تَقْطَعُ أَجْرُهُ فِي الْحَبْسِ؛ وكتب عمر في شرطه: هذا ما تصدق به عمر بن الخطاب صدقة

صرح أبو إسحق عند الطبري وغيره بالسماع، فانتفت شبهه التدليس.

[٨١٠] صحيح. تقدم تخريجه.

[٨١١] صحيح. أخرجه البخاري ٢٧٣٧ و ٢٧٧٢ و ٢٧٧٣ و ٢٧٧٧. ومسلم ١٦٣٢ وأبو داود ٢٨٧٨ والترمذي

١٣٧٥ والنسائي ٢٣٠/٦ وابن ماجه ٢٩٦ وأحمد ١٢/٢ - ١٣ - ٥٥ والطحاوي ٩٥/٤ والدارقطني ٤/

١٨٧ - ١٨٩ - ١٩٠ والطحاوي ٩٥/٤ وابن حبان ٤٩٠١ والبيهقي ١٥٨/٦ والبغوي ٢١٩٥ من حديث ابن

عمر عن عمر، روه بالفاظ متقاربة، والمعنى متحد.

لا تُباع ولا تورث ولا توهب، للفقراء، والقربى، والرقاب، وفي سبيل الله، والضيف، وابن السبيل، لا جناح على مَنْ وليها أن يأكلَ منها بالمعروف غير متأثِّل مالا. وجاء بالفاظ مختلفة هذه أمهاتها. وتعلق أبو حنيفة بأن الله تعالى عاب على العرب ما كانت تفعل من تسييب البهائم وحمايتها وحبس أنفسها عنها. وهذا لا حجة فيه؛ لأنَّ الله سبحانه عاب عليهم أن يتصرفوا بعقولهم بغير شُرْع توجّه إليهم، أو تكليف فُرِضَ عليهم<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: إنما عاب عليهم أن نقلوا الملك إلى غير مالك، والملك قد عينه الله تعالى في الأموال، وجعل الأيدي تتبادل فيه بوجوه شرعية، أو تبطل في الأعيان بمعانٍ قريبة، كالعِثْق والهَذي؛ فأما هذه الطريق فبدعة. قلنا: بل ستة كما تقدم.

جواب ثان: وذلك أن الحبس عندنا لا ينقل الملك؛ بل يبقى على حكم مالكة، وإنما يكون الحبس في الغلّة والمنفعة على أحد القولين، وفي القول الثاني ينقل الملك إلى المحبوس عليه وهو مالك.

فإن قيل: إنما كان يصحّ هذا لو كانوا معينين، فأما المجهول والمعدوم فلا ينتقل الملك إليه. قلنا: هذا يبطل بأربعة مسائل: الأولى المسجد. الثانية المقبرة. الثالثة القنطرة، قالوا يصحّ هذا، وهو حبس على معدوم ومجهول وهو الرابع.

جواب خامس: وذلك أن أبا حنيفة ناقض؛ فقال: إذا أوصى بالحبس جاز، وهذه المناقضات الخمس لا جوابَ له عنها إلا وينعكس عليهم في مسألتنا، ولهم آثار لم نَرَضْ ذكْرَها لبطلانها.

**المسألة الخامسة: في عتق السائبة:** قال أصبغ، عن ابن القاسم في «العتبية»: أكره عتق السائبة؛ لأنه كهبة الولاء. وقال عيسى: أكرهه وأنهى عنه. قال سحنون: لا يعجبنا كراهيته له، وهو جائز، كما يجوز أن يعتق عن غيره - يريدان: ولا يكون ذلك هبة للولاء، كذلك في السائبة، وهذا الذي قالاه صحيح على تعليله. وأما لو علل الكراهة بأنها لفظة مذمومة شرعاً، فلا يتقرب بها؛ إذ لَه في غيرها من ألفاظ العتق في كُنَايَاته وصرائحه مندوحة لكان له وَجْهٌ، وتبينت المسألة؛ وبالكراهة أقول للمعنى الذي نهت عليه.

**المسألة السادسة: في تصويره:** وهو أن يقول للعبد: أنت سائبة، وينوي العتق. أو يقول: أعتقك سائبة.

(١) قال الحافظ في «الفتح» ٥/ ٤٧٢: قال الترمذي: لا نعلم بين الصحابة والمتقدمين من أهل العلم خلافاً في جواز وقف الأرضين. وجاء عن شريح أنه أنكر الحبس، ومنهم من تأوله. وقال أبو حنيفة: لا يلزم. وخالفه جميع أصحابه إلا زفر فحكى الطحاوي عن عيسى بن أبان. قال: كان أبو يوسف يجيز بيع الوقف قبله حديث عمر هذا. فقال: من سيع هذا من ابن عون، فحدثه به ابن عُليّة، فقال: لا يسع أحداً خلافة، ولو بلغ أبا حنيفة لقال به، فرجع عن بيع الوقف حتى صار كأنه لا خلاف فيه بين أحد. وانظر عمدة القاري ١٤/ ٢٤-٢٥ و «تفسير القرطبي» ٦/ ٣٣٨-٣٣٩.

فقال علماؤنا: ولاؤه للمسلمين، وبه قال عمر، وابن عمر، وابن عباس، وابن شهاب، رواه عنه ابن القاسم ومطرف. وقال الشافعي وأبو حنيفة: ولاؤه لمُعْتِقِهِ، وبه قال عمر بن عبد العزيز، وابن نافع، وابن الماجشون.

وَجْهُ الأول: أَنَّ اللفظَ يقتضي أن يزولَ عنه الملك واليد وَيَبْقَى كالجمل المسيَّب الذي لا يُعرض له، ولو تبيَّن الولاؤه لأحدٍ لم يتحقق هذا المعنى.

وَجْهُ الثاني - وبه أقول: إنه لا سائبة في الإسلام وقد قال النبي ﷺ:

[٨١٢] «الولاء لمن أعتق».

وتحقيقُ القول فيه أنه لم يعتق عن معين، فلا يخرج الولاؤه عنه، كما لو أطلق العتق.

**المسألة السابعة:** قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَقْتُلُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾: وهذا عامٌ فيهم، لكن افتراءهم على قسمين منهم: افتراء معاند يعلم أن هذا كذب وزور، ومنهم من لا يعلمه، وهم الأتباع لرؤسائهم وأهل الغفلة منهم، وهم الأكثر؛ والعذابُ يشركهم ويعمُّهم، والعنادُ أعظم عذاباً.

**الآية الثانية والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَّلُوهُمْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [الآية: ١٠٤]. فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:** في ارتباطها بما قبلها: وذلك بين؛ فإنَّ الله تعالى أخبر عن جهالة العرب فيما تحكَّمت فيه بأرائها السقيمة في البحائر والسوائب والحوامي، واحتجاجهم في ذلك بأنه أمرٌ وجدوا عليه آباءهم؛ فاتبعوهم في ذلك، وتركوا ما أنزل الله على رسوله وأمر به من دينه.

**المسألة الثانية:** قد قدّمنا أن العقول لا حُكْمَ لها بتحسين ولا تقييح، ولا تحليل ولا تحريم؛ وإنما ذلك إلى الشرع؛ إذ العقول لا تهتدي إلى المنافع التي ترشد من ضلال الخواطر، وتُنَجِّي من أهوال الآخرة بما لا يهتدي العقل إلى تفصيله، ولا يتمكن من تحصيله، فكيف أن تغَيَّرَ ما مهَّده الشرع، وتبدَّلَ ما سنَّه وأوضحه، وذلك كله من غرور الشيطان ووساوسه، وتحكُّمه على الخلق بالوَعْدِ الصادق: لأَجْلِبَنَّ عليهم ولأُشَارِكَنَّهُمْ ولأُعِدَّنَّهُمْ. قال الله عز وجل: ﴿وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمُ بَحِيلَكَ وَرَجِّلِكَ وَشَارِكُهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ وَعِدَّهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا﴾<sup>(١)</sup>.

**المسألة الثالثة:** تعلق قوم بهذه الآية في ذم التقليد، وقد ذكر الله سبحانه ذم الكفار باتباعهم لآبائهم بالباطل، واقتدائهم بهم في الكفر والمعصية في مواضع من القرآن. وأكَّد النبي ﷺ ذلك؛ وإنما يكون كما فسرناه في الباطل. فأما التقليد في الحق فأصلٌ من أصول الدين، وعِصْمة من عصم المسلمين

[٨١٢] متفق عليه، وتقدم.

يلجأ إليها الجاهل المقصّر عن درك النظر.

وقد اختلف العلماء في جوازه في مسائل الأصول، فأما جوازه، بل وجوبه، في مسائل الفروع فصحيح، وهو قبول قول العالم من غير معرفة بدليله؛ ولذلك منع العلماء أن يقال: إنا نقلد النبي ﷺ؛ لأننا إنما قبلنا قوله بدليل ظاهر، وأصل مقطوع به، وهو المعجزة التي ظهرت على يده موافقة لدعواه، ودالة على صدقه. وقد بينا أحكام التقليد ووجوهه في كتب الأصول.

لبابه: أنه فرض على العامي إذا نزلت به نازلة أن يقصد أعلم من في زمانه وبلده فيسأله عن نازلته، فيمثل فيها فتواه، وعليه الاجتهاد في معرفة أعلم أهل وقته بالبحث عن ذلك، حتى يتصل له الحديث بذلك ويقع عليه الاتفاق من الأكثر من الناس. وعلى العالم أيضاً فرض أن يقلد عالماً مثله في نازلة خفي عليه فيها وجه الدليل والنظر، وأراد أن يردد فيها الفكر، حتى يقف على المطلوب؛ فضاقت الوقت عن ذلك، وخيف على العبادة أن تفوت، أو على الحكم أن يذهب في تفصيل طويل، واختلاف كثير، عولوا منه على ما أشرنا لكم إليه.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَسْتَدُونَ﴾: هذه إشارة إلى أن الأدلة والاحتجاجات لا تكون بمحتمل، وإنما يقع الاتباع فيها بما خرج من الاحتمال، ووجبت له الصحة في طرق الاستدلال؛ لأن قولهم: وجدنا عليه آباءنا، فنحن نقفدي بهم في أفعالهم، ونمثل ما شاهدناه من أعمالهم، ولم يثبت عندهم أن آباءهم بالهدى عاملون، وعن غير الحق معصومون، ونسوا أن الباطل جائز عليهم، والخطأ والجهل لاحق بهم؛ فبطل وجه الحجة فيه، ووضح العمل بالدليل بشروطه حسبما قررناه من شروط الأدلة في كتب الأصول.

**الآية الثالثة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الآية: ١٠٥]. فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:** قال بعض علمائنا: في هذه الآية غريبة من القرآن ليس لها أخت في كتاب الله تعالى؛ وذلك أنها آية ينسخ آخرها أولها؛ نسخ قوله: ﴿إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ قوله: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾. وقد حققنا القول في ذلك في القسم الثاني من علوم القرآن الناسخ والمنسوخ، فالحظوه هناك إن شاء الله تعلموه.

### المسألة الثانية:

[٨١٣] روي أن أبا بكر الصديق قال: أيها الناس، إنكم تقرؤون هذه الآية وتتأولونها على غير تأويلها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾. وإن الناس إذا رأوا الظالم فلم

[٨١٣] موقوف صحيح. أخرجه الطبري ١٢٨٧٥ و ١٢٨٧٦ و ١٢٨٧٩ و ١٢٨٨١ من طرق عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر به موقوفاً، وهو صحيح. وسياقي مرفوعاً برقم ٨١٥ وهو صحيح أيضاً.

يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله سبحانه بعذاب من عنده .

[٨١٤] وروى أبو أمية الشَّعْبَانِي قال : أتيت أبا ثعلبة الخُشَنِي ، فقلت له : كيف تصنع بهذه الآية ؟ فقال : أية آية ؟ قلت : قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسُكُمْ لَا يَصْرَحُكُمْ مَن صَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ ۚ ﴾ فقال : أما والله لقد سألت عنها خبيراً ، سألت عنها رسول الله ﷺ ، فقال : « بل ائتمروا بالمعروف ، وتناهوا عن المنكر ، حتى إذا رأيْت شُحاً مُطَاعاً ، وهوى متبعاً ، ودنيا مؤثرة ، وإعجاب كل ذي رأي برأيه - فعليك بخاصة نفسك ، ودغ أمر العامة ؛ فإن من ورائكم أياماً ، الصبر فيهن مثل القَبْضِ على الجمر ، للعامل فيهن مثل أجر خمسين رجلاً ، يعملون مثل عملكم . . . » الحديث إلى آخره .

**المسألة الثالثة :** هذه الآية من أصول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو أصل الدين وخلافة المسلمين : وقد ذكر علماؤنا أبوابه ومسائله في أصول الدين ، وهي من فروعه ، وقد تقدم ذكرنا لها في آيات قبل هذا ، وذكرنا بعض شروطه ، وحققنا أن القيام به فرض على جميع الخلق . وعرضت هذه الآية الموهمة في ابتداء الحال لمعارضتها لما تقدم ، أو لما يتأخر في كتاب الله تعالى من الآيات المؤكدة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وعند سداد النظر وانتهائه إلى الغاية يتبين المطلوب . وقد قال تعالى : ﴿ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ ﴾ <sup>(١)</sup> وأخبر تعالى أن العذاب واقع بهم لأجل سكوتهم عن المنكر المفعول ، والمعروف المتروك ؛ وهذا يدل على مخاطبة الكفار بفروع الشريعة ، وأنهم يعذبون على تركها .

[٨١٥] وإلى هذا المعنى أشار الصديق رضي الله عنه آنفاً بقوله <sup>(٢)</sup> عن رسول الله ﷺ : « إن الناس

[٨١٤] أخرجه أبو داود ٤٣٤١ والترمذي ٣٠٥٨ وابن ماجه ٤٠١٤ وابن حبان ٣٨٥ والطحاوي في «المشكّل» ١١٧١ والطبري ١٢٨٦٦ و ١٢٨٦٧ من طرق عن عتبة بن أبي حكيم عن عمرو بن جارية اللخمي عن أبي أمية الشَّعْبَانِي عن أبي ثعلبة مرفوعاً ، وإسناده غير قوي ، عتبة لين الحديث ، وباقي الإسناد موثقون ، ولأكثره شواهد ، وانظر «تفسير الشوكاني» ٨٦٧ وسيأتي تفصيل بعض ألفاظه .

[٨١٥] حسن . أخرجه أبو داود ٤٣٣٨ والترمذي ٢١٦٨ و ٣٠٥٧ والنسائي في «التفسير» ١٧٧ وابن ماجه ٤٠٠٥ وأحمد ١/ ٢٠٥ - ٧ وابن حبان ٣٠٤ و ٣٠٥ والمروزي في «مسند أبي بكر» ٨٨ وأبو يعلى ١٢٨ و ١٣٠ و ١٣١ و ١٣٢ والطحاوي في «المشكّل» ١١٦٥ و ١١٦٦ و ١١٦٧ و ١١٦٨ و ١١٦٩ و ١١٧٠ والطبري ١٢٨٧٧ والبيهقي ٩١/ ١٠ من طرق متعددة عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي خالد عن أبي بكر مرفوعاً ، وهذا إسناد صحيح على شرطهما ، إسماعيل ثقة ثبت روى له الشيخان ، وكذا شيخه قيس ، تابعي كبير . وقد توبع إسماعيل على رفعه ، تابعه عيسى بن المسيب البجلي عند الطبري ١٢٨٨٠ وعيسى ضعيف ، وتابعهما عبد الملك بن ميسرة ١٢٨٨١ ، وفي الإسناد منصور بن دينار ضعفه غير واحد . وعنه سعيد بن سالم ، فيه لين ، وتابعهم مجالد بن سعيد ١٢٨٨٢ وهو إلى الضعف أقرب لكن هذه الروايات تعضد رواية إسماعيل بن أبي خالد . وورد موقوفاً من وجوه . أخرجه الطبري ١٢٨٧٥ من طريق وكيع عن إسماعيل عن قيس عن أبي بكر موقوفاً ، وهذا إسناد صحيح وكرره الطبري ١٢٨٧٦ من طريق بيان عن قيس به موقوفاً ، وبيان هو ابن بشر ، ثقة جليل ، روى له الشيخان ، وكرره

(١) المائدة : ٧٩ .

(٢) تقدم هذا الخبر عن الصديق ، وليس فيه هناك عن رسول الله ﷺ .

إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعذابٍ من عنده». وذلك إنما يكون مع القدرة على ذلك بيقين الأمن من الضرر عند القيام به.

[٨١٦] يدل عليه قوله في حديث أبي ثعلبة الخُشَني: «إذا رأيت شُحاً مطاعاً، وهوى متبعاً، ودنيا مؤثرة، وإعجاب كل ذي رأي برأيه فعليك بخاصة نفسك، ودع أمر العامة». وذلك لعدم الاستطاعة على معارضة الخلق، والخوف على النفس أو المال من القيام بالحق. وتلك رخصة من الله عز وجل يسرها علينا، وفُضِّله العميم آتانا، وقد بينا كيفية العمل فيه والاختلاف عليه.

[٨١٧] ويعضد ذلك الحديث الصحيح عنه ﷺ أنه قال: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَراً فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيُغَيِّرْهُ بِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيُغَيِّرْهُ بقلبه، وذلك أضعف الإيمان».

ولهذا المعنى حدث أبو سعيد الخُدَري مروان بن الحكم حين أراد أن يصعد المنبر قبل الصلاة في خطبة العيدين<sup>(١)</sup>، فقال له مروان: ذهب ما كنت تعلم. فسكت أبو سعيد، وذكر نحو الحديث المتقدم؛ إذ لم يقدر على مخالفة الملك، ولا استطاع منازعة الإمارة، وسكت.

فإن قيل: لِمَ لم يخرج عن الناس، وَلَمْ يحضر بدعة، وقيم سنة مبدلة؟ قلنا: في الجواب وجهان:

أحدهما: ما قال عثمان، حين قيل له إنه يصلي لنا إمام فتنة. قال: الصلاة أحسن ما يفعل الناس؛ فإذا أحسن الناس فأحسن معهم، وإذا أساؤوا فاجتنب إساءتهم.

الثاني: أن أبا سعيد لم يستطع الخروج؛ فإن الموضع كان محاطاً به من الحرس مشحوناً بحاشية مزوان، يحفظون أعمال الناس، ويلحظون حركاتهم، فلو خرج أبو سعيد لخاف أن يلقى هواناً، فأقام مع الناس في الطاعة، وخلص بنفسه من التباعة.

**المسألة الرابعة:** تذاكرت بالمسجد الأقصى طهره الله مع شيخنا أبي بكر الفهري هذا الحديث عن أبي ثعلبة، وقوله ﷺ فيه:

-----  
الطبري ١٢٨٧٨ عن السدي عن أبي بكر به، وهذا معضل.

الخلاصة: هذا الحديث روي مرفوعاً وموقوفاً، وأكثر الثقات رواه مرفوعاً، فالحديث لهذا الاختلاف حسن، وقد صححه النووي في «رياض الصالحين» ٢٠٢، وانظر «الصحيحة» ١٥٦٤. وله شاهد من حديث جرير، أخرجه أبو داود ٤٣٣٩ وابن ماجة ٤٠٠٩ ورجاله ثقات، لكن فيه عن عنتة أبي إسحق، وهو مدلس، ومع ذلك يصلح شاهداً لما قبله، والله أعلم، وانظر «تفسير البغوي» ٨٤٨ بتخريجي، والله أعلم.

[٨١٦] تقدم برقم ٢١٤.

[٨١٧] صحيح. تقدم برقم ٣٥٢ خرجه مسلم وغيره، وله قصة.

---

(١) لأن السنة الصلاة قبل الخطبة، إلا أن مروان علل ذلك بأنه لو صلى لخرج الناس، ولم يستمعوا إلى الخطبة، وذلك لما كان والياً على المدينة. راجع الحديث في صحيح مسلم.

[٨١٨] «إن من ورائكم أيام الصبر... للعامل فيها أجر خمسين منكم». فقالوا: بل منهم. فقال: «بل منكم، لأنكم تجدون على الخير أعواناً، وهم لا يجدون عليه أعواناً»، وتفاوتنا كيف يكون أجر من يأتي من الأمة أضعاف أجر الصحابة، مع أنهم أسسوا الإسلام، وعضدوا الدين، وأقاموا المنار، وافتتحوا الأمصار، وحملوا البيضة، ومهدوا الجلة؟

[٨١٩] وقد قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح: «دعوا لي أصحابي، فلو أنفق أحدكم كل يوم مثل أحد ذهباً ما بلغ مد أحدهم ولا نصيفه».

فراجعنا القول فكان الذي نتخل من القول، وتحصل من المعنى لباباً أوضحناه في شرح الحديث الصحيح، الإشارة إليه أن الصحابة كان لهم أعمال كثيرة فيها ما تقدم سرده؛ وذلك لا يلحقهم فيه أحد، ولا يداني شأوهم فيها بشر، والأعمال سواها من فروع الدين يساويهم فيها في الأجر من أخلص إخلاصهم، وخلصها من شوائب البدع والرياء بعدهم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باب عظيم هو ابتداء الدين والإسلام، وهو أيضاً انتهاؤه؛ وقد كان قليلاً في ابتداء الإسلام، صعب المرام لغلبة الكفار على الحق، وفي آخر الزمان أيضاً يعود كذلك بوعد الصادق ﷺ بفساد الزمان، وظهور الفتن، وغلبة الباطل، واستيلاء التبديل والتغيير على الحق من الخلق، وركوب من يأتي سنن من مضى من أهل الكتاب، كما قال ﷺ:

[٨٢٠] «لتركبن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضب خرب لدخلتموه».

[٨٢١] وقال ﷺ: «بدأ الإسلام غريباً وسيعود كما بدأ».

[٨١٨] تقدم برقم ٨١٤.

[٨١٩] صحيح. أخرجه أحمد ٣/ ٢٦٦ - ١٣٤٠٠ من حديث أنس، وإسناده صحيح رجاله ثقات، وصدره: قال أنس: «كان بين خالد بن الوليد وبين عبد الرحمن بن عوف كلام، فقال خالد: تستطيلون علينا بأيام سبقتمونا بها؟ فبلغنا أن ذلك ذكر للنبي ﷺ فقال: دعوا...».

وله شاهد من حديث أبي سعيد، أخرجه البخاري ٣٦٧٣ ومسلم ٢٥٤١ وغيرهم، وسيأتي. [٨٢٠] متفق عليه، وتقدم.

[٨٢١] صحيح. أخرجه مسلم ١٤٥ وأحمد ٢/ ٣٨٩ وابن ماجه ٣٩٨٦ وأبو عوانة ١/ ١٠١ - ١٠٢ والآجري في «الغريباء» ٤ والطحاوي في «المشكل» ٢٩١ واللالكائي في «السنة» ١٧٤ من حديث أبي هريرة بنحو سياق المصنف. وورد من حديث أنس، أخرجه ابن ماجه ٣٩٨٧ والطحاوي ٦٩٠ وفي الإسناد سعد بن سنان غير قوي، لكن للحديث شواهد، وهذا اللفظ كلفظ المصنف بزيادة «فطوبى للغريباء». وله شاهد من حديث سعد، أخرجه أحمد ١/ ١٨٤ والبخاري ١١١٩ وأبو يعلى ٧٥٦ وابن مندة في «الإيمان» ٤٢٤ وإسناده جيد. وله شاهد من حديث جابر، أخرجه الطحاوي ٦٨٩، وفيه عبد الله بن صالح، ضعف بسبب جاره له، كان يدس في كتبه، لكن هذا الحديث له شواهد، فيكون مما حفظه، والله أعلم. وله شاهد من حديث ابن مسعود، أخرجه أحمد ١/ ٣٩٨ والدارمي ٣١١/ ٢ والترمذي ٢٦٢٩ وابن ماجه ٣٩٨٨ والطحاوي ٦٨٦، وإسناده صحيح على شرط مسلم، وله شواهد كثيرة، فهو حديث مشهور مستفيض، بل ربما بلغ حد التواتر على مذهب السيوطي وغيره، والله أعلم.

قال علماؤنا: فلا بد - والله أعلم - بحكم هذا الرّغيد الصادق أن يرجع الإسلام إلى واحدٍ كما بدأ من واحد، ويضعف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى إذا قام به قائم مع احتوائه بالمخاوف، وباع نفسه من الله تعالى في الدعاء إليه كان له من الأجر أضعاف ما كان لمن كان متمكناً منه، معاناً عليه بكثرة الدعاة إلى الله تعالى، وذلك لقوله:

[٨٢٢] «لأنكم تجدون على الخير أعواناً، وهم لا يجدون إليه أعواناً» حتى ينقطع ذلك انقطاعاً باتاً، لضعف اليقين، وقلة الدين، كما قال ﷺ:

[٨٢٣] «لا تقوم الساعة حتى لا يقال في الأرض الله الله». يروى برفع الهاء ونصبها من المكتوبة، فإن رويت برفع الهاء كان معناه لا تقوم الساعة حتى لا يبقى موحد يذكر الله عز وجل، وإذا نصبت الهاء كان معناه لا تقوم الساعة حتى لا يبقى أمرٌ بمعروف، ولا ناهٍ عن منكر يقول: خافوا الله، وحيثئذ يتمنى العاقل الموت، كما قال ﷺ:

[٨٢٤] «لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول: يا ليتني مكانه».

**الآية الرابعة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهِدُوا بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ إِنْ أَنْتُمْ صَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَأَصْبَحْتُمْ مَصِيبَةَ الْمَوْتِ تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الْوَصَاةِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنْ أَرَبْتُمْ لَا نَشْهَدُ بِهِ شَيْئاً وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَئِن الْآثِمِينَ ﴿١٠٦﴾ فَإِنْ عُرِيَ عَنْهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْماً فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلَيْنِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشَهِدْنَا أَحَقُّ مِنْ شَهِدَتِهِمَا وَمَا أَعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذًا لَئِن الْفَاطِلِينَ ﴿١٠٧﴾ ذَلِكَ أَدْفَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهَيْهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَنُ بَعْدَ أَيْمَنِهِمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَسْمِعُوا لِلَّهِ أَصْوَاتَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الآيات: ١٠٦ - ١٠٨].

وإنما نظمناها؛ لأنها في قصة واحدة؛ وهذه الآية من المشكلات، وقد عسر القول فيها على المتبحرين، فأما الشادون فالحجاب بيننا وبينهم معزف، والسييل الموصلة إليها لا تعرف، وما زلنا مدة الطلب نقرع بابها ونجذب حجابها إلى أن فتح الله تعالى منها بما سردناه لكم وجلّوانه عليكم في تسع وثلاثين مسألة:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: وفيه روايات مختلفة من طرق كثيرة لو سردناها بطرقها، وسطرناها بنصوصها، وكشفنا عن أحوال رواتها بالتجريح والتعديل لأتسع الشرح، وطال على القارئ البرح، فلذا نذكر لكم من ذلك أيسره وورد في الكتاب الكبير أكثره، فنقول:

[٨٢٢] هو طرف المتقدم برقم: ٨١٤.

[٨٢٣] صحيح. أخرجه مسلم ١٤٨ وأبو عوانة ١٠١/١ وأحمد ٢٦٨/٣ وأبو يعلى ٣٥٢٦ وابن حبان ٦٨٤٩ والبخاري في «شرح السنة» ٤٢٨٣ من حديث أنس.

[٨٢٤] صحيح. أخرجه البخاري ٧١١٥ و ٧١٢١ ومسلم ٤/ ٥٤ و ٢٢٣١ ومالك ٢٤١/١ وأحمد ٥٣٠/٢ وابن ماجه ٤٠٣٧ وابن حبان ٦٧٠٧ من حديث أبي هريرة.



[٨٢٥] روى الترمذي، عن محمد بن إسحاق، عن أبي النضر، عن باذان مولى أم هانئ، عن ابن عباس، عن تميم الداري في هذه الآية: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ...﴾، برىء منها الناس غيري وغير عدي بن بداء، وكانا نصرانيين يختلفان إلى الشام قبل الإسلام، فأتيا الشام لتجارتهما، وقدم عليهما مولى لبني سهم يقال له بُذيل بن أبي مريم بتجارة، ومعه جام فضة يريد به المَلِك، وهو عَظُم تجارته، فمرض، فأوصى إليهما، وأمرهما أن يبلّغا ما ترك أهله.

قال تميم: فلما مات أخذنا ذلك الجام فبعناه بألف درهم، ثم اقتسمناها أنا وعدي بن بداء، فلما قدمنا إلى أهله دفعنا إليهم ما كان معنا، وفقدوا الجام، فسألونا عنه، فقلنا: ما ترك غير هذا، وما دفع إلينا غيره. قال تميم: فلما أسلمت بعد قدوم النبي ﷺ المدينة تأثمت من ذلك، فأتيت أهله، فأخبرتهم الخبر، وأذيت إليهم خمسمائة درهم، وأخبرتهم أنّ عند صاحبي مثلها، فأتوا به رسول الله ﷺ، فسألهم البيّنة، فلم يجدوا، فأمرهم أن يستحلفوه بما يُقَطع به على أهل دينه، فحلف فأنزل الله عز وجل: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا بَعْدَ آمَنَتِهِمْ﴾، فقام عمرو بن العاص ورجل آخر فحلفا، ففُزعت الخمسمائة من عدي بن بداء.

قال أبو عيسى: هذا حديث غريب، وليس إسناده بصحيح.

[٨٢٦] وقد روي شيء من هذا عن ابن عباس على الاختصار، قال: خرج رجل من بني سهم مع تميم الداري وعدي بن بداء، فمات السهمي بأرض ليس بها مسلم، فلما قدما بتركته فقدوا جاماً من فضة مخوّصاً بالذهب، فأحلفهما رسول الله ﷺ، ثم وجدوا الجام بمكة، فقالوا: اشتريناه من عدي بن بداء وتميم، فقام رجلان من أولياء السهمي، فحلفا بالله لشهادتنا أحق من شهادتهما، وإن الجام لصاحبهم. قال: وفيهم نزلت: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمْ...﴾. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب.

[٨٢٧] وكذلك خرّجه البخاري بلفظه والدارقطني فهو صحيح. وذكر يحيى بن سليمان الجعفي

[٨٢٥] أخرجه الترمذي ٣٠٥٩ والطبري ١٢٩٧١. وإسناده ساقط، فيه الكلبي أبو النضر محمد بن السائب، متروك كذبه غير واحد، وقد أقر للشوري. بقوله: قال لي أبو صالح باذان: كل ما حدثك كذب!! وأبو صالح ضعفه غير واحد، وهو صاحب مناكير، وقد تفرد بهذا الخبر بالفاظ لا يتابع عليها، والصحيح في هذا المتن هو الآتي، والله أعلم.

[٨٢٦] صحيح. أخرجه البخاري ٢٧٨٠ وأبو داود ٣٦٠٦ والترمذي ٣٠٦٠ والدارقطني ١٦٩/٤ والطبري ١٢٩٧٠ والجصاص في «الأحكام» ١٦٠/٤ والطبراني ٧١/١٢ والواحدي ٤٢١ والبيهقي ١٦٥/١٠ كلهم من حديث ابن عباس به ليس فيه ذكر تميم، فهو من مسند ابن عباس، وهو مختصر كما ترى، وانظر «تفسير الشوكاني» ٨٧٢ و«تفسير البغوي» ٨٥٠، وكلاهما بتخريجي، والله الحمد والمنة.

[٨٢٧] إسناده ساقط لأجل الكلبي وأبي صالح، وتقدم الكلام عليهما في الحديث المتقدم برقم ٨٢٥، وعزاه المصنف ليحيى بن سليمان الجعفي وله ترجمة في «الميزان» ٣٨٢/٤ قال الذهبي رحمه الله: روى له البخاري وجماعة، وثقة بعض الحفاظ، وقال أبو حاتم: شيخ. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن حبان:

صاحب «التفسير الكبير» حدثنا محمد بن فضيل، حدثنا الكلبي، أنَّ أبا صالح حدّثه عن ابن عباس أنه قال:

وأما قوله: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمُ...﴾. قال: بلغنا - والله أعلم - أنها نزلت في مولى من موالي قريش، ثم لآل العاص بن وائل - انطلق في تجارة نحو الشام، ومعه تميم بن أوس الداري وعدي بن بداء، ويروى ببداء، وهما نصرانيان يومئذ، فتوفي المولى في مسيره؛ فلما حضره الموت كتب وصيته ثم جعلها في ماله ومتاعه، ثم دفعها إليهما، وقال لهما: أبلغا أهلي مالي ومتاعي؛ فانطلقا لوجههما الذي توجّها إليه، ففتشا متاع المولى المتوفى بعد موته، فأخذوا ما أعجبهما منه، ثم رجعا بالمال والمتاع الذي بقي إلى أهل الميت فدفعاه إليهم، فلما فتش القوم المال والمتاع الذي بقي فقدوا بعض ما خرج به صاحبهم معه من عندهم، فنظروا إلى الوصية - وهي في المتاع - فوجدوا المال والمتاع فيهما مسّى، فدعوا تمبماً وصاحبه، فقالوا لهما: هل باع صاحبنا شيئاً مما كان عنده أو اشتري؟ فقالوا: لا. قالوا: فهل مرض فطال مرضه فأنفق منه على نفسه؟ قالوا: لا. قالوا: فإنا نفقد بعض الذي مضى به صاحبنا معه. قالوا: ما لنا عما مضى به من علم، ولا بما كان في وصيته؛ ولكن دفع إلينا هذا المال والمتاع، فبلغناكموه كما دفعه إلينا. فرفعوا أمرهم إلى النبي ﷺ، وذكروا له الأمر، فنزل قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهْدَةٌ بَيْنَكُمُ...﴾ إلى ﴿الْأَشْيَيْنِ﴾ فقاما فحلفا على منبر رسول الله ﷺ إقرار صلاة العصر، فخلّى سبيلهما، ثم طلعا بعد ذلك على إناء من فضة منقوش ممّوه بالذهب عند تميم الداري، فقالوا: هذا من آنية صاحبنا التي مضى بها معه، وقد قلتما إنه لم يبق من متاعه شيئاً! فقالا: إنا كنا قد اشتريناه منه، فنسينا أن نخبركم به؛ فرفعوا أمرهم إلى النبي ﷺ فنزل: ﴿فَإِنْ عُدَّ عَلَيْهِ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَخَارَآنِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا...﴾ إلى ﴿الْفَتَنِينِ﴾، فقام رجلان من أولياء السهمي، فحلفا بالله إنه في وصيته، وإنها لحق، ولقد خانه تميم وعدي. فأخذ تميم وعدي بكل ما وجد في الوصية لما اطلع عندهما من الخيانة.

[٨٢٨] وقد ذكره مقاتل بن حيان<sup>(١)</sup>، عن الحسن، وعن الضحاك، وعن مجاهد<sup>(٢)</sup> نحوه إلا أنه قال: ركبوا البَحْرَ مع المولى بمالٍ معلوم، وقد علمه أولياؤه وعرفوه من بين آنية وورق - وهي الفضة، فمرض المولى، فجعل وصيته إلى تميم وعدي النصرانيين، وذكر معنى ما تقدم، وقال: أمرهما

ربما ربما أغرب اه قلت: لكن علة الحديث الكلبي وبإذان كما تقدم، ولاكثر هذا الحديث شواهد كما ترى، وبعضه غريب منكر.

[٨٢٨] موقوف، مرسل. أخرجه الطبري ١٢٩٧٤ عن مقاتل بن حبان عن مجاهد والضحاك والحسن به، وهذه مراسيل، ومقاتل غير قوي، لكن لأكثره شواهد كما ترى، وانظر ما يأتي.

- (١) وقع في الأصل «حبان» وفي نسخة «حسان» وكلاهما خطأ، والتصويب عن الطبري وكتب التراجم.  
(٢) في الأصل «ابن عباس» والمثبت هو الصواب كما في الطبري، ثم لا رواية لمقاتل عن ابن عباس، فإنه لم يدركه.

رسول الله ﷺ، فقاما بعد صلاة العصر، فحلفا بالله رب السموات ورب الأرض ما ترك مولاكم من المتاع إلا ما أتيناكم به، وإنا لا نشترى بأيماننا ثمنًا قليلًا من الدنيا. قال: ثم وُجد عندهما بعد ذلك إناء من آنية الذهب، فأخذا به، فقالا: اشتريناه منه في حياته وكذبًا، فكلفهما رسول الله ﷺ البينة فلم يقدرا على بينة، فرفعا ذلك إلى النبي ﷺ؛ فأنزل الله تعالى: ﴿فَإِنْ عُرِضَ عَنْكُمَا أَسْتَحَقَّا إِنَّمَا إِلَهُ الْفَنَاسِقِينَ﴾. فحلف وليّان من أولياء الميت: إن مالَ صاحبنا كذا، وإن الذي نطلبه قبل الدارين حق.

[٨٢٩] وعن مجاهد أن رجلين نصرانيين من أهل دارين، أحدهما تميمي، والآخر يمان، صاحبهما مولى لقريش في تجارة، ومع القرشي مالٌ معلوم، قد علمه أهله من بين آنية وورق فمرض، فجعل وصيته إلى الدارين، فمات وقبضها الداريان، فدفعها إلى أولياء الميت وخاناه ببعض ماله، فقالوا: إن صاحبنا قد خرج... وذكر نحو حديث الجعفي.

[٨٣٠] وذكر سُنيّد أن الآية نزلت في تميم الداري وعدّي بن بداء النصرانيين وكانا يختلفان إلى مكة والمدينة بعدما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة؛ فبعث عمرو بن العاص والمطلب بن وداعة السهمي معهما رجلًا يقال له بُذيل بن أبي مارية الرومي مولى العاص بن وائل بمتاع إلى أرض الشام فيه آنية من ذهب، وآنية من فضة، وآنية مموّهة بالذهب. فلما قدموا الشام مرض بُذيل، وكان مسلمًا، فكتب وصيته، ولم يعلم بها تميم الداري ولا عدّي، وأدخلها في متاعه، ثم توفي ولم يَبِغ شيئًا من متاعه، فقدم تميم الداري وعدّي المدينة، ودفعوا المتاع إلى عمرو بن العاص وإلى المطلب، وأخبراهما بموت بُذيل، فقال عمرو والمطلب: لقد مضى من عندنا بأكثر من هذا، فهل باع شيئًا؟ قالوا: لا. فمضوا إلى النبي ﷺ فأحلف لهما تميمًا وعديًا بعد صلاة العصر بالله الذي لا إله إلا هو ما ترك عندنا غير هذا. ثم إن عمرًا والمطلب ظهرا على آنية عند تميم الداري وعدّي، فقالا: هذه الآنية لنا، وهي ممّا مضى به بُذيل من عندنا. فقال لهم تميم وصاحبه عدّي: اشترينا هذه الآنية منه. فقال عمرو والمطلب: قد سألناكما هل باع شيئًا؟ فقلتما: لا، وقد كانت وصية بُذيل أنه لم يَبِغ شيئًا. فحلف عمرو والمطلب واستحقّا الآنية.

[٨٣١] وذكر الواقدي أن الآيات الثلاث نزلت في تميم الداري وأخيه عدّي، وكانا نصرانيين، وكان متجرهما إلى مكة، فلما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة قدم ابنُ أبي مارية مولى عمرو بن العاص

[٨٢٩] هو بعض المتقدم، راجع الطبري ١٢٩٧٤، ولم أجده في تفسير مجاهد بهذا اللفظ.

[٨٣٠] عزاه المصنف لسُنيّد، وتفسير سُنيّد لم يطبع بعد، وله ترجمة في «الميزان» ٢/ ٢٣٦-٣٥٦: سُنيّد بن داود المصيصي، اسمه الحسين، حافظ له تفسير، وله ما ينكر. صدقه أبو حاتم، وقال أبو داود: لم يكن بذلك، وقال النسائي: ليس بثقة؛ ولم يذكر له المصنف إسنادًا، وتقدم نحوه.

[٨٣١] عزاه المصنف للواقدي، ولم يذكر إسناده، والواقدي هو محمد بن عمر صاحب السير والمغازي، إلا أنه ضعيف متروك الحديث.

المدينة، وهو يريد الشام تاجراً فخرج مع تميم الداري وأخيه عدي حتى إذا كانا ببعض الطريق مرض ابن أبي مارية، وكتب وصيته، ودسها في متاعه، وأوصى إلى تميم وعدي، فلما مات فتحا متاعه، وأخذوا منه ما أرادوا، وأوصلا بقية التركة إلى ورثة الميت، ففتحوا فوجدوا وصيته، وقد كتب فيها ما خرج به، ففقدوا أشياء، فسألوا تميماً وعدياً عن ذلك، فقال: ما ندري، هذا الذي قبضنا له، فرفعوهما إلى رسول الله ﷺ، فنزلت الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ الآية. فأمر رسول الله ﷺ أن يستحلفا بالله ما قبضنا له غير هذا، وما كتماننا شيئاً. فحلفا بعد العصر، ثم ظهر على إناء من فضة منقوش بذهب معهما، فقالا: اشتريناه منه، فارتفعوا إلى رسول الله ﷺ، فنزلت الآية الأخرى: ﴿فَإِنْ عُرِيَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّ إِمَّا﴾. فأمر رسول الله ﷺ رجلين من أهل بيت الميت فحلفا، واستحفا الإناء. ثم إن تميماً أسلم، فكان يقول: صدق الله، وبلغ رسوله؛ أنا أخذت الإناء.

[٨٣٢] وروى الشعبي أن رجلاً من خثعم خرج من الكوفة إلى السواد. فمات بدقوقاً<sup>(١)</sup> فلم يجد أحداً يشهد على وصيته، فأشهد رجلين من أهل الكتاب، فقدموا الكوفة، فأتيا أبا موسى الأشعري، فأخبراه، وقدما بتركته ووصيته، فقال أبو موسى الأشعري: هذا أمر لم يكن بعد الذي كان في عهد رسول الله ﷺ، فأحلفهما، وأمضى شهادتهما بعد صلاة العصر بمجسد الكوفة بالله الذي لا إله إلا هو، ما كتما ولا غيراً.

[٨٣٣] قال ابن عباس: كأنني أنظر إلى العُلَجين حتى انتهى بهما إلى أبي موسى الأشعري، ففتح الصحيفة؛ فأنكر أهل الميت وجوههما، فأراد أبو موسى أن يستحلفهما بعد صلاة العصر، فقلت: لا يبالون بعد العصر، ولكن استحلفهما بعد صلاتهما في دينهما. وقد روي عن ابن مسعود<sup>(٢)</sup>.

المسألة الثانية: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا...﴾: قد تقدم في سورة البقرة.

المسألة الثالثة: قوله تعالى: ﴿شَهِدُوا بَيْنَكُمْ﴾: وقد تقدم معنى «شَهِد» في هذه السورة أيضاً بعينها، وبينا اختلاف أنواعها، وقد وردت في كتاب الله تعالى بأنواع مختلفة، منها قوله: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> قيل: معناه أخضروا.

ومنها قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾<sup>(٤)</sup>: قضى. ومنها شهد، أي أقر، كقوله: ﴿وَالْمَلِكُ يُشْهَدُونَ﴾. ومنها شهد بمعنى حكم؛ قال تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا﴾<sup>(٥)</sup>. ومنها شهد بمعنى حلف، كما جاء في اللعان. ومنها شهد بمعنى علم. كما قال: ﴿وَلَا تَكُنْ شَهِدَةً لِلَّهِ﴾؛

[٨٣٢] مرسل. أخرجه الطبري ١٢٩٣٠ و ١٢٩٥٢ عن الشعبي مرسلًا.

[٨٣٣] أخرجه الطبري ١٢٩٥٨ عن السدي عن ابن عباس، وإسناده ضعيف لانقطاعه بينهما.

- |                            |                   |
|----------------------------|-------------------|
| (١) بلدة بين بغداد وإربيل. | (٢) لم أقف عليه.  |
| (٣) البقرة: ٢٨٢.           | (٤) آل عمران: ١٨. |
| (٥) يوسف: ٢٦.              |                   |

أي علم الله . ومنها شهد بمعنى وَصَى ، كقوله تعالى ها هنا : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا شَهِدُوا بَيْنَكُمْ﴾ . انتهى كلامه .

وقد نقص موارد منه ، منها قوله : ﴿وَمَا شَهِدْنَا إِلَّا بِمَا عَلَّمَنَا﴾<sup>(١)</sup> .

**المسألة الرابعة :** في تحقيق ذلك : وهو أن بناء «شهد» موضوع للعبارة عما يُعلم بدرك الحواس ، كما أن «غيب» موضوع للعبارة عما لم يدرك بها ولذلك قلنا : إن الباري تعالى وتقدس عالم الغيب والشهادة فمعنى شهدت أدركت بحواسي ، أي علمت بهذه الطريق التي جعلها الله سبحانه طرقاً لعلمي ، ثم ينقل مجازاً إلى متعلقاته ، فمعنى شهد الله : علم مشاهدة ، وأخبر عما علم بكلامه ، وهذا يكون في المحدث ، فإذا ثبت هذا فقوله تعالى : ﴿وَأَشْهِدُوا شَهِدِينَ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾ ؛ أي أحضروا مَنْ يعلم لكم ما يشاهد مِنْ عقدكم .

وقوله : ﴿وَيُشْهِدُ اللَّهُ﴾ ؛ أي علم وأخبر عن علمه ، وبَيَّنَّ ما علم لنا حتى نَتَبَيَّنَّه . فأخبر عن حكمه ، فيرجع إلى علمه سبحانه عما يُخْبِرُ عنه ، لارتباط الخبر والعلم . وشَهِدَ بمعنى حلف مثله ؛ لأنه أخبر عن حاله ، وقرن بخبره تعظيم اللّهِ سبحانه وتعالى .

وقوله : ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾ : يريد ما علمناه وعِلْمَهُ الله معناه ، فإن صدق وإلا كان خبره عن علم الله كذباً ، واللّهُ سبحانه العالم الذي لا يَجْهَلُ ، والصادقُ المتقدِّسُ عن الكذب . وأما شهد بمعنى وَصَى فلا معنى له إلا على بُعْدٍ لا يُحْتَاجُ إليه .

وأما قوله تعالى : ﴿شَهِدُوا بَيْنَكُمْ﴾ في هذه الآية فهي عند العلماء على ثلاثة أقوال :

أحدها بمعنى حلف . والثاني : بمعنى حضر للتحمل . والثالث : بمعنى الأداء عند الحاكم . تقول : أشهد عندك ، أي حضرت لأوْءَدِي عندك ما علمت ، وأداؤها بلفظ الشهادة بعيد لا درك عند العلماء لمعناه ، ولا يُجْزِي غَيْرُهُ عنه .

**المسألة الخامسة :** قوله تعالى : ﴿يَتَنَكَّمُ﴾ : قال بعضُ علمائنا : معناه شهادة ما بينكم ، فحذفت ما ، وأضيفت الشهادة إلى الظرف ، إستعمل البين اسماً على الحقيقة ، كما قال تعالى : ﴿بَلْ مَكْرٌ آلِيلٌ وَأَلْتَهَارٌ﴾<sup>(٢)</sup> . وأنشدوا :

تُصَافِحُ مَنْ لَا قِيَّتَ لِي ذَا عِدَاوَةٍ      صِفَاحاً وَعَنِي غَيْبُ عَيْنِيكَ مَنْزَوِي  
وَأَنشَدُوا :

وأهل خبَاءٍ صَالِحٍ ذَاتَ بَيْنِهِمْ      قَدْ احْتَرَبُوا فِي عَاجِلٍ أَتَى آجِلُهُ  
وتحقيقُ القول فيه أن «بين» في أصله مصدر قولك : بَانَ يَبِينُ بَيِّنًا ؛ أي فارق ما كان مجتمعاً معه ، وانفصل عما كان متصلاً به .

(٢) يوسف : ٨١ .

[٨٣٤] ومنه حديث النبي ﷺ: «مَا أَبِينُ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيِّتٌ». المعنى ما فُصِّل من أعضاء الحيوان عنه حال حياته فهو ميتة؛ يعني لا يحل أكله؛ واستعمل ظرفاً على معنى المصدر، وهو باب من أبواب النحو، تقول: بين الدار والمسجد مسافةً. ولو كانا مجتمعين لم يكن بينهما بَيْنٌ، أي موضع خالٍ منهما. ولما كان الاجتماع على ضربين: اجتماع أجسام، واجتماع معانٍ، وهي الأخلاق والأهواء جعل افتراق الأهواء كافتراق الأجسام، واستعمل فيه «بين» الذي هو الافتراق فيهما جميعاً.

والدليل عليه قول الله تعالى: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾<sup>(١)</sup>. وعلى هذا يحمل قوله: بيني وبينه رَجَمٌ، أي ما افترقنا إلا عن أصل واحد. وبينني وبينه شِرْكَةٌ؛ أي افترقنا في كل شيء إلا عن جَمْع المال المخصوص. فقال أهل الصناعة: هو مصدر في المعاني، ظُرف في الأجسام لما كانت ذوات مساحات محسوسات فَرَقاً بينها وبين المعاني، والكل في الحقيقة تباين وتباعد وفرقة. ومنه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> مرفوعاً ومنصوباً.

المعنى: لقد تقطع تباعدكم وافتراقكم بحيث لا يكون له اتصال؛ فإن الذي يبين على قسمين، منه ما يُرْجَى له اتصال، ومنه ما لا يرجى له اتصال، فيعبر عنه بالتقطع. وقد جعل أهل الصناعة هنا «بين» للظرف، وكثر ذلك حتى جعل اسماً في الأهواء المتباينة، مجازاً يعبر به عنها، وعليه يخرج: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ على قراءة الرفع. المعنى: لقد تفرقت أهواؤكم وأخلاقكم. تارة تضاف بالكناية إليه فيقال: ذات البين. قال الله سبحانه: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>.

قال الشاعر: \* وأهل خباء صالح ذات بينهم \*... كما تقدم. ويقال: الأمر الذي بينكم، وما بينكم مبهم، معناه الأمر الذي فرقكم. فإذا ثبت هذا فمعنى قوله: ﴿شَهَدَةُ بَيْنِكُمْ﴾، أي شهادة اختلافكم وتنازعكم؛ فتكون الشهادة مضافةً إلى المصدر، لا إلى الظرف ولا على تقدير محذوف. وهذه غاية البيان، ولو هُدِيَ له مَنْ تكلَّم على الآية ما تخبط فيها ولا خلط معانيها.

**المسألة السادسة:** قوله تعالى: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾: ولفظ ﴿حَضَرَ﴾ يعبر به عن الوجود مشاهدةً، وضده غاب، وهو أيضاً عبارةً عن الوجود الذي لم يُشاهد، وقد يعبر بقولك: «غاب» عن المعدم. والباري - سبحانه - عالم الغيب والشهادة؛ أي عالم الموجود والمعدم؛ لأنه مثل الوجود

[٨٣٤] جيد. أخرجه أبو داود ٢٨٥٨ والترمذي ١٤٨٠ والدارقطني ٢٩٢/٤ والحاكم ٢٣٩/٤ من حديث أبي واقد الليثي، وإسناده قوي، رجاله ثقات، وصححه الحاكم، وأقره الذهبي. وله شاهد من حديث أبي سعيد، أخرجه الحاكم ٢٣٩/٤، وصححه على شرطهما ووافقه الذهبي، وله طرق وشواهد، راجع «العدة شرح العمدة» ص ٢٩ و «فتح القدير لابن الهمام» ١٥٠/١٠ وكلاهما بتخريجي، وانظر «نصب الراية» ٣١٧/٤.

(٢) الأنعام: ٩٤.

(١) فُصِّلَتْ: ٥.

(٣) سورة الأنفال: ١.

في عدم المشاهدة. وقد وردت هذه اللفظة عبارة عن الموت في كتاب الله حقيقة، وهو في قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ﴾<sup>(١)</sup>. وفي قوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾<sup>(٢)</sup>؛ فهو في هذين الموضعين حقيقة الوجود مشاهدة. وأما ورودها مجازاً فبأن يعبر عن حضور سببه بحضوره، وهو المرض، فيعبر عن المسبب بالسبب، وهو أحد قسمي المجاز، كما بيّناه في غير موضع.

**المسألة السابعة:** قوله تعالى: ﴿حِينَ الْوَصِيَّةِ أَتَانِ﴾: ومعنى ﴿حِينَ﴾ وقت؛ وتقدير الآية شهادة بينكم إذا أردتم الوصية، وقد مرضتم؛ وذلك أن الوصية تكون في ثلاثة أحوال: الأول: (٣) حال البدار إلى السنة؛ لقول النبي ﷺ:

[٨٣٥] «ما حق امرئ مسلم يبيت ليلتين إلا ووصيته مكتوبة عنده».

وقد تقدم شرح وقت ذلك وسببه وحقيقة الوصية، وهي:

**المسألة الثامنة.**

**المسألة التاسعة: في وقت الوصية وسننها بالإيضاح والبسط:**

وذلك عند السفر للمخافة فيه، والمرض؛ لأنه رائد المنية ومظنتها، وقد قال مالك في كتاب العتق: إذا قال لعبد في مرضه: أنت حر بعد موتي كان له الرجوع عنه؛ لأنها حالة مرض، فاقتضت ذلك قرينة في الحكم بأنه وصية، فجاز له الرجوع فيه. وقد كنت أردت بسطه، فلما ذكرت طوله قبضت عنه العنان، وأحلت على مسائل الفقه بالبيان.

**المسألة العاشرة:** قوله تعالى: ﴿أَتَانِ﴾: وكان بمطلقه يقتضي شخصين، ويحتمل رجلين، إلا أنه قال بعد ذلك: ذوا عدل، فبين أنه أراد رجلين؛ لأنه لفظ لا يصلح إلا للمذكر، كما أن: ذواتي. لا تصلح إلا للمؤنث.

**المسألة الحادية عشرة: إعرابه:** وفيه أربعة أقوال:

الأول: أن يكون «شهادة» مرتفعاً بالابتداء واثنان خبره. التقدير شهادة اثنين.

الثاني: أن يرتفع «اثنان» بشهادة؛ التقدير وفيما أنزل عليكم أن يشهد اثنان.

الثالث: أن يكون «اثنان» مفعولاً لم يسم فاعله بشهادة.

الرابع: يكون تقديره: شهود شهادة بينكم اثنان، ويجوز الحذف مع الابتداء، كما يجوز مع الخبر.

[٨٣٥] متفق عليه، وتقدم برقم ٧٦.

(٢) سورة المؤمنون: ٩٩.

(١) سورة النساء: ١٨.

(٣) سيذكر المصنف الثاني والثالث في المسألة التاسعة دون تعيينهما، وهما: حال السفر، وحال المرض.

وفي الثالث بُعْدُ؛ لأن شهادة مصدر شهد، وهو بناء لا يتعدى، وقد مهدناه في الملجئة.

**المسألة الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ﴾: وقد تقدم شرحه في سورة البقرة.

**المسألة الثالثة عشرة:** قوله تعالى: ﴿مِّنْكُمْ﴾: فيه ثلاثة أقوال:

أحدها: من المسلمين، والكاف والميم لضميرهما؛ قاله ابن عباس، ومجاهد.

الثاني: من قبيلتكم؛ قاله الحسن، وسعيد بن المسيب.

الثاني: منكم: من أهل الميت.

**المسألة الرابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿أَوْ﴾: قيل: هي للتخيير. وقيل: للتفصيل.

معناه: أو آخران من غيركم إن لم تجدوا منكم - قاله ابن المسيب، ويحيى بن يَغْمُر، وأبو مجلز، وإبراهيم، وابن جُبَيْر، وُشْرِيح؛ ويروى عن أبي موسى الأشعري، وابن عباس.

وتحقيقُ النظر في هذا الفصل أنَّ قوله: ﴿مِّنْكُمْ﴾ قد تقدَّم فيه الخلاف، وعليه يتركَبُ قوله: (أو آخران)، وقوله: (غيركم)؛ وهي مسألتان تتمُّ بهما ست عشرة مسألة، فإن كان منكم من أهل ملتكم كان قوله: غيركم للكافرين، وكان الآخران من ليس بمسلم وإن كان المراد به من غير قبيلتكم كان كما قال الزهري والحسن وغيرهما؛ فقَبِيلُ الميت وعشيرته أعلمُ بحاله. وتعلّق من قال بأنه من غير ملتكم بأن الله سبحانه خاطَبَ المؤمنين، ثم قال لهم: من غيركم؛ وغيرُ المؤمنين هم الكافرون.

وأما من قال: من أهل الميت فلأن الحجَّةَ لهم والكلام منهم ومعهم؛ ويؤكدُه أيضاً بأنه قال في أول الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، ثم قال: ﴿مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾ - يعني أو آخران عدلان من غيركم. وبه يصحُّ العطف، وقال: ﴿تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾؛ فدلَّ على أنهما من أهل الصلاة، وإذا كانا مؤمنين احتمل أن يكون ذلك من القبيلة أو من الورثة، ويترجَّح ذلك بحسب ما تقدم.

**المسألة السابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿إِنْ أَنْتُمْ ضَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾: وقد تقدَّم بيانه في سورة النساء.

**المسألة الثامنة عشرة:** إنَّ ذلك يتضمَّنُ الشهادة في الحضر والسفر، وتقدَّم أيضاً ذكرُ ذلك في سورة البقرة، ويتخصَّصُ به ها هنا أنَّ الله تعالى لما قال: ﴿إِنْ أَنْتُمْ ضَرَيْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾، كان ذلك شرطاً فيه حيث لا يوجد مسلم في الغالب، فيؤخذُ الكافر عَوْضاً منه للضرورة في الشهادة؛ قاله جماعة من التابعين، واختاره أحمد بن حنبل، وأجاز شهادة أهل الذمة على المسلمين في السفر عند عدم المسلمين، واحتجَّ بالحديث والآية. ونبَّهه فيما بعد، إن شاء الله تعالى.

**المسألة التاسعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ مُّصِيبَةَ الْمَوْتِ﴾: يعني وقد أسندتم النظرَ إليهما، واستشهدتموهما. أو ارتبتم بهما على ما تقدم بيانه في سَرْدِ القصص والروايات وذِكْرِ الآثار والمقالات.

**المسألة الموفية عشرين:** قوله تعالى: ﴿تَحْسِبُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَاةِ﴾: وفي ذلك دليلٌ على حَبْسِ مَنْ



وجب عليه الحق، وهو أصل من أصول الحكومة، وَحُكْمٌ من أحكام الدين؛ فإن الحقوق المتوجهة على قسمين: منها ما يصح استيفاؤه معجلاً، ومنها ما لا يمكن استيفاؤه إلا مؤجلاً. فإن خُلِّيَ مَنْ عليه الحق وغاب واختفى بطل الحق وتَوَيَّ، فلم يكن بُدُّ من التوثق منه، فإما بِعَوَضٍ عن الحق ويكون بمالية موجودة فيه؛ وهي المسمى زَهْنًا، وهو الأُولَى والأوكد؛ وإما شخصَ ينوبُ منابه في المطالبة والذمة، وهو دُونَ الأول؛ لأنه يجوز أن يغيبَ كَغَيْبَتِهِ، ويتعذر وجوده كتعذره، ولكن لا يمكنُ أكثر من هذا. فإن تعذراً جميعاً لم يبقَ إلا التوثق بحبسه، حتى تقع منه التوفية لما كان عليه من حق؛ فإن كان الحق بدنياً لا يقبلُ البديل كالحدود والقصاص ولم يتفق استيفاؤه معجلاً، لم يبقَ إلا التوثق بسجنه؛ ولأجل هذه الحكمة شُرِعَ السجن.

[٨٣٦] وقد روى الترمذي وأبو داود: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَبَسَ فِي تَهْمَةٍ رَجُلًا ثُمَّ خَلَّى عَنْهُ.

[٨٣٧] وفي مصنف عبد الرزاق: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِسَاحِرٍ فَقَالَ: «احْبِسُوهُ؛ فَإِنْ مَاتَ صَاحِبُهُ فَاقْتُلُوهُ». وهذا دليلٌ على أَنَّ الشَّهَادَةَ يَمِينٌ، وَأَنَّهُ عَنَى بِهِمُ الْمُتَنَازِعِينَ فِي الْحَقِّ لَا الْقَائِمِينَ بِالشَّهَادَةِ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْقَائِمَ بِالشَّهَادَةِ لَا حَبْسَ عَلَيْهِ.

**المسألة الحادية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿مَنْ بَعْدَ الصَّلَاةِ﴾: وفيه أربعة أقوال:

أحدها: بعد العصر؛ قاله شريح، والشعبي، وسعيد بن جبير، وقتادة.

الثاني: من بعد الظهر؛ قاله الحسن.

الثالث: أي صلاة كانت.

الرابع: من بعد صلاتهما، على أنهما كافران.

[٨٣٨] وقد رُوِيَ فِي الصَّحِيحِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَلَفَ الْمُتَلَاعِنِينَ بَعْدَ الْعَصْرِ. وَرُوِيَ بَعْدَ الظُّهْرِ.

[٨٣٩] وفي الصحيح: «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ كَاذِبَةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ لَقِيَ اللَّهَ سَبْحَانَهُ وَهُوَ عَلَيْهِ

[٨٣٦] جيد. أخرجه أبو داود ٣٦٣٠ والترمذي ١٤١٧ والنسائي ٦٧١٨ وفي «الكبرى» ٧٣١٢ وعبد الرزاق ١٨٨٩١

وأحمد ٥/ ٢- ٤ والحاكم ٤/ ١٠٢ والبيهقي ٥٣/ ٦ من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، واللفظ

لأصحاب السنن، وطوله عبد الرزاق وأحمد، وإسناد حسن للاختلاف المعروف في بهز عن آبائه، والإسناد

إلى بهز صحيح. وحسنه الترمذي، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه الحاكم ٤/ ١٠٢ - ١٠٣ وسكت عليه، وقال الذهبي:

إبراهيم بن خيثم متروك اهـ. فهذا الشاهد ليس بشيء. وله شاهد مرسل، أخرجه عبد الرزاق ١٨٨٩٢ عن

عراك بن مالك مرسلًا، ورجاله ثقات مشاهير، فهذا شاهد حسن.

[٨٣٧] ضعيف. أخرجه عبد الرزاق ١٨٧٥٤ عن يزيد بن رومان مرسلًا، فهو ضعيف.

[٨٣٨] يأتي في مطلع سورة النور، في بحث اللعان إن شاء الله تعالى.

[٨٣٩] غريب هكذا، والصواب أنه منتزع من حديثين، الأول: «من حلف على يمين كاذباً ليقطع بها مالا لقي الله

وهو عليه غضبان» أخرجه البخاري ٢٦٧٣ و ٢٦٧٦ و ٤٥٤٩ و ٦٦٥٩ و ٧١٨٣ ومسلم ١٣٨ وأحمد ٤٤/ ١

والطحاوي ١٠٥٠ وغيرهم من حديث ابن مسعود، وله شواهد كثيرة تبلغ حد الشهرة، راجع «المجمع» ٤/

غَضَبَان». وهذا على طريق التغليظ بالزمان.

وقد اختلف العلماء فيه اختلافاً كثيراً بيناه في مسائل الخلاف، وشرحنا أنَّ حكم التغليظ يتعلق بثلاثة أوجه:

أحدها: تغليظ بالألفاظ.

الثاني: تغليظ بالمكان، كالمسجد والمنبر؛ لأنه مجتمع الناس، فيكون له أخزى، ولفضيته أشهر.

الثالث: التغليظ بالزمان، كما بعد العصر، وسيأتي ذكر ذلك في سورة «النور» إن شاء الله.

ومن علمائنا من قال: إنَّ التغليظ يكون بستة أوجه:

الأول: باللفظ. الثاني: بالتكرار. الثالث: بالمصحف. الرابع: بالحال. الخامس: بالمكان. السادس: بالزمان.

أما التغليظ بالألفاظ ففيه ثلاثة أقوال<sup>(١)</sup>:

الأول: الاكتفاء بقوله: بالله. وقال أشهب: لا تجزئه.

الثاني: الاكتفاء بقوله: بالله الذي لا إله إلا هو. وقال ابن كنانة عن مالك: أمّا ربع دينار والقسامة، واللعان، فلا بدّ من أن يقول فيه: بالله الذي لا إله إلا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم. وهو القول الثالث، وبه قال الشافعي.

ولقد شاهدتُ القضاة من أهل مذهبهم يحلفون بالله الذي لا إله إلا هو، الطالب الغالب، الضار النافع، المدرك المهلك، عالم الغيب والشهادة، الرحمن الرحيم.

وهذا ما لا آخر له إلا التسعة والتسعون اسماً، وغير هذه الأسماء التي حلفوا بها أَرَهَبَ وأعظم

-----  
١٧٨-١٨١. وليس في هذه الأحاديث ذكر العصر، وإنما جاء في حديث أبي هريرة «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم: رجل حلف على سلعة لقد أعطي بها أكثر مما أعطي، وهو كاذب، ورجل حلف على يمين كاذبة بعد العصر ليقطع بها مال رجل مسلم، ورجل منع فضل مائة، فيقول الله: اليوم أمنعك فضلي كما منعت فضل ما لم تعمل يدك» أخرجه البخاري ٢٣٦٩ و٧٤٤٦ ومسلم ١٠٨ وأبو داود ٣٤٧٤ والنسائي ٧/ ٢٤٦-٢٤٧ وابن ماجه ٢٢٠٧ و ٢٨٧٠ وابن حبان ٤٩٠٨ والبيهقي ١٥٢/٦ من حديث أبي هريرة، واللفظ للبخاري في روايته الأولى بحرفيته.

(١) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١٤/ ٢٢٢-٢٢٣: اليمين المشروعة في الحقوق التي يبرأ بها المطلوب، هي اليمين بالله تعالى في قول عامة أهل العلم، إلا أن مالكا أحب أن يحلف بالله الذي لا إله إلا هو، وإن استحلف حاكم بالله أجزأ. قال ابن المنذر: هذا أحب إلي، لأن ابن عباس روى أن النبي ﷺ استحلف رجلاً فقال له: «قل، والله الذي لا إله إلا هو، ما له عندك شيء» رواه أبو داود. وقال الشافعي: إذا كان المدعى قصاصاً، أو عتاقاً، أو مالا يبلغ نصاباً غلظت اليمين اهـ ملخصاً. وانظر «فتح القدير لابن الهمام» ٨/ ٢٠٤-٢٠٥.

معنى من غيرها. وقد ثبت عن النبي ﷺ في الصحيح، الحلف بالله، وبالذي لا إله إلا هو<sup>(١)</sup> وهو التغليظ، وبالمصحف؛ وهو مذهب الشافعي، وهو بذعة ما ذكرها أحد قط من الصحابة، وكل فصل يستوفى بموضعه إن شاء الله تعالى.

**المسألة الثانية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾: قيل: هما الوصيان إذا أرتب بقولهما. وقيل: هما الشاهدان إذا لم يكونا عذلين وارتاب بهما الحاكم حلفهما.

والذي سمعت - وهو بذعة - عن ابن<sup>(٢)</sup> أبي ليلى<sup>(٣)</sup> أنه يحلف الطالب مع شاهديه أن الذي شهدا به حق، وحينئذ يقضي لامدعي بالحق.

وتأويل هذا عندي إذا ارتاب الحاكم بالقبض للحق فيحلف إنه لباقي. وأما غير ذلك فلا يلتفت إليه. هذا في المدعي فكيف يحبس الشاهد أو يحلف؟ هذا مما لا يلتفت إليه.

**المسألة الثالثة والعشرون:** قوله: ﴿كَتَبَ اللَّهُ﴾: وهذا نص من كتاب الله في ترك التغليظ بالألفاظ.

والذي أقول: إنه إن كان الحالف كافراً كما تقدم في سزد الأقوال والروايات، وقلنا بالتغليظ فلا يقال له في التغليظ قل: بالله الذي لا إله إلا هو؛ لأنهم لا يقرّون بها، وعلى إقرارهم على هذا الإنكار بذلوا الجزية، ولكنهم يحلفون، كما روى أبو داود وغيره:

[٨٤٠] أن النبي ﷺ قال لليهود: «أنشدكم بالله الذي أنزل التوراة على موسى»، وتغلّظ عليهم بالمكان في كنائسهم، وبالزمان بعد صلاتهم<sup>(٤)</sup>، كما تقدم ذكره في قصة دقوقاء<sup>(٥)</sup>؛ فإن الغرض من

[٨٤٠] صحيح. أخرجه مسلم ١٧٠٠ وأبو داود ٤٤٤٨ وأحمد ٢٨٦/٤ والبيهقي ٢١٤/٨ من حديث البراء بن

- (١) انظر مسند أحمد ٤١٣/٦، وانظر الآتي برقم ٨٤٢.
- (٢) سقط من بعض النسخ، والاستدراك من نسخة البجاري.
- (٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، الكوفي، قاض، فقيه، من أصحاب الرأي، ولي القضاء لمدة ٣٣ سنة لبني أمية ولبني العباس، ترفي سنة ١٤٨ هـ.
- (٤) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١٤/ ٢٢٤-٢٢٥: ظاهر كلام الخرقى أن اليمين لا تغلظ إلا في حق أهل الذمة، ولا تغلظ في حق المسلمين، ووجه تغليظها في حقهم حديث أبي هريرة - هو المتقدم برقم ٨٤٠ - وقال أبو الخطاب: إن رأى التغليظ في اليمين في اللفظ بالزمان والمكان، فله ذلك، وقد أوماً إليه أحمد في رواية الميموني، وذكر التغليظ في حق المجوسي، فقال له: قل، والله الذي خلقي ورزقني. وإن كان وثنيًا حلفة بالله وحده، وكذلك إن كان يعبد الله، لأنه لا يجوز أن يحلف، بغير الله لحديث «من كان حالفاً...» وهذا كله ليس بشرط في اليمين، وإنما للحاكم فعله إذا رأى: وممن قال يستحلف أهل الكتاب بالله وحده، مسروق وأبو عبيدة بن عبد الله وعطاء وشريح والحسن ومالك والثوري وأبو عبيد. وممن قال ولا يشرع التغليظ بالزمان والمكان في حق المسلم أبو حنيفة وصاحبه، وقال مالك والشافعي تغلظ. ثم اختلفا، فقال مالك يحلف في المدينة على منير رسول الله ﷺ، ويحلف قائماً. وفي غير المدينة في مساجد الجماعات. وقال الشافعي: يستحلف المسلم بين الركن والمقام بمكة، وفي المدينة عند منير النبي ﷺ، وفي سائر البلدان في الجوامع عند المنبر اهـ ملخصاً.
- (٥) تقدم برقم ٨٣٢، ودقوقاء: مدينة قرب بغداد.

هذا التغليظ كله زَجْرُ الحالف عن الباطل، والرجوع إلى الحق، ورَهْبته بما يُجَلّ من ذلك، حتى يكون ذلك داعيةً للانكفاف عن الباطل والرجوع إلى الحق، وهو معنى: ﴿ذَلِكَ أَذَقَ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَى وَجْهِهَا﴾.

وقد حققنا هذا الغرض، فقلنا: إِنَّ اللَّهَ سبحانه ما غَلَطَ في كتابه يميناً، إنما قال: فيقسمان بالله. وقال تعالى: ﴿قُلْ إِي وَرَوَيْتُمْ لَكُمْ لِحَقٍّ﴾<sup>(١)</sup>. وقال مُخْبِراً عن خليله: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

[٨٤١] وقال النبي ﷺ: «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيَحْلِفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيَضُمْتُ».

[٨٤٢] ولكن قد روى البخاري: أن النبي ﷺ قال: «اتَّقُوا اللَّهَ، فوالله الذي لا إله إلا هو، لتعلمنَّ أنني رسول الله حقاً».

[٨٤٣] وَرَوَى النسائي وأبو داود: أَنَّ خَضَمَيْنِ أَتَيَا النَّبِيَّ ﷺ، فقال النبي ﷺ للمدعي: «البينة». قال: يا رسول الله، ليس لي بيّنة. فقال للآخر: «احْلِفْ بِاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ مَا لَهُ عَلَيْكَ شَيْءٌ، أَوْ مَا لَهُ عِنْدَكَ شَيْءٌ».

وتغليظ العددي في اللعان، وهو التكرار، وفي القسامة مثله.

وزعم الشافعي أنه رأى ابن مازن قاضي صنعاء يحلف بالمصحف ويؤثر أصحابه ذلك عن ابن عباس، ولم يصح<sup>(٣)</sup>. وأما التغليظ بالحال فرُوي عن مطرّف وابن الماجشون وبعض أصحاب الشافعي أنه يحلف قائماً مستقبل القبلة. وروى ابن كنانة عن مالك: يحلف جالساً.

والذي عندي أنه يحلف كما يحكم عليه بها إن قائماً فقائماً، وإن جالساً فجالساً؛ إذ لم يثبت في

عازب في أثناء حديث.

وله شاهد من حديث جابر، أخرجه الحميدي ١٢٩٤ وأبو يعلى ٢٠٣٢، وأبو داود ٤٤٥٢، وورد من حديث أبي هريرة أخرجه أبو داود ٤٤٥٠، وانظر «فتح القدير» ٨/٢٠٤ بتحقيقي، والله الحمد والمنة. [٨٤١] متفق عليه، وتقدم.

[٨٤٢] هو بعض حديث الحديبية المطول، أخرجه البخاري وغيره، وسيأتي.

[٨٤٣] أخرجه أبو داود ٣٦٢٠ والحاكم ٩٦/٤ والبيهقي ١٨٠/١٠ من حديث ابن عباس، وصححه الحاكم، والذهبي وإسناده غير قوي لأجل عطاء بن السائب، لكن للحديث شواهد، راجع «تلخيص الحبير» ٣/٢٢٦-٢٢٧.

تنبيه: وليس في الحديث لفظ «البينة» وإنما جاء ذكر البينة في أحاديث أخرى.

(١) سورة يونس: ٥٣. (٢) سورة الأنبياء: ٥٧.

(٣) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١٤/٢٢٧-٢٢٨، قال ابن المنذر: لم نجد أحداً يوجب اليمين بالمصحف، وقال الشافعي: رأيتهم يؤكدون بالمصحف، ورأيت ابن مازن، وهو قاض بصنعاء، يغلط اليمين بالمصحف، قال أصحابه: فيغلط عليه بإحضار المصحف، لأنه يشتمل على كلام الله تعالى وأسمائه، وهذا زيادة على ما أمر به رسول الله ﷺ في اليمين من غير دليل ولا حجة، ولا يترك فعل النبي ﷺ وأصحابه لفعل ابن مازن ولا غيره.

أَثَرٍ وَلَا تَنْظُرَ اعْتِبَارًا قِيَامَ أَوْ جُلُوسٍ. وَتَغْلِيظُ الْمَكَانِ كَمَا قُلْنَا فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: [٨٤٤] «مَنْ حَلَفَ عَلَى مَنبَرٍ يَمِينٍ كَاذِبَةً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ».

فَقِيلَ: أَرَادَ أَنْ يَبَيِّنَ الْحَالَ؛ لِأَنَّهُ مَقْطَعُ الْحَقُوقِ. وَقِيلَ: أَرَادَ أَنْ يُخْبِرَ عَنِ قَوْمٍ عَاهَدُوا وَحَلَفُوا عَلَى الْمَنبَرِ لِلنَّاسِ ثُمَّ عَدَرُوا.

وَرَوَى أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ رَأَى رَجُلًا يَحْلِفُ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْمَقَامِ فَقَالَ: أَعْلَى دَمٍ أَرَى عَلَى مَالٍ عَظِيمٍ؟ فَذَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ عَنْهُمْ مِنَ الْمُسْتَقَرِّ فِي الشَّرْعِ أَلَّا يَحْلِفَ هُنَاكَ إِلَّا عَلَى مَا وَصَفَ، فَكُلَّ مَالٍ تَقَطَّعَ فِيهِ الْيَدُ، وَتَسْقُطُ فِيهِ حُرْمَةُ الْعَضْوِ فَهُوَ عَظِيمٌ.

**المسألة الرابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿إِنْ أَتَيْتُمْ﴾: والريبة: هي التهمة؛ يعني من ادَّعى عليهما بخيانة. واختلِفَ في المراتب، فقيل: هو الحاكم. وقيل: هم الورثة؛ وهو الصحيح. ويميَنُ التهمة والريبة على قسمين:

أحدهما: ما تَقَعُ الرِّيبَةُ فِيهِ بَعْدَ ثُبُوتِ الْحَقِّ أَوْ تَوَجُّهِ الدَّعْوَى؛ فِهَذَا لَا خِلَافَ فِي وَجُوبِ الْيَمِينِ. الثاني: التهمة المطلقة في الحقوق والحدود؛ وهو تفصيلٌ طويل، بيَّأنه في أصول المسائل وضورها من المذهب، وقد تحقَّقتْ هَا هُنَا الدَّعْوَى، وَثُبَّتْ عَلَى مَا سَطَّرَ فِي الرِّوَايَاتِ.

**المسألة الخامسة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿لَا تَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا﴾: قال علماؤنا: معناه لا نشترى به ذا ثَمَنٍ، ثُمَّ حَذَفَ الْمُضَافَ وَأَقَامَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ مَقَامَهُ.

وَهَذَا مَا لَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ؛ فَإِنَّ الثَّمَنَ عِنْدَنَا مُشْتَرَى، كَمَا أَنَّ الثَّمَنَ مَشْتَرَى؛ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَبِيعِينَ ثَمَنٌ وَثَمَنٌ، كَانَ الْبَيْعُ دَائِرًا عَلَى عَرَضٍ أَوْ نَقْدٍ، أَوْ عَلَى عَرْضَيْنِ أَوْ نَقْدَيْنِ، وَعَلَى هَذَا الْأَصْلِ تَنْبِيْهِ مَسْأَلَةٌ مَا إِذَا أَفْلَسَ الْمُشْتَرِي وَوَجَدَ مَتَاعَهُ عِنْدَ الْبَائِعِ، هَلْ يَكُونُ أَوْلَى بِهِ؟ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: لَا يَكُونُ أَوْلَى بِهِ، وَبَنَاهُ عَلَى هَذَا الْأَصْلِ، وَقَدْ بَيَّنَّاهُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ.

**المسألة السادسة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿بِهِ﴾: فيه ثلاثة أقوال: الأول: يعني القول الذي قلناه.

[٨٤٤] صحيح. أخرجه مالك ٧٢٧/٢ والشافعي ٧٣/٢ وأحمد ٢٤٤/٣ وأبو داود ٣٢٤٦ وابن ماجه ٢٣٢٥ وابن حبان ٤٣٦٨ والحاكم ٣٩٦/٤ والبيهقي ١٧٦/١٠ من طرق عن هاشم بن هاشم عن عبد الله بن نسطاس عن جابر مرفوعاً، وإسناده قوي من أجل عبد الله بن نسطاس، فقد وثقه النسائي وابن حبان، وروى له مالك. فهو توثيق منه له. وورد من وجه آخر، أخرجه أحمد ٣٧٥/٣ عن جابر، وفيه راوٍ لم يسم. وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه أحمد ٣٢٩/٢ و٥١٨ وابن ماجه ٢٣٢٦ والحاكم ٢٩٧/٤ وإسناده حسن، رجاله ثقات، وصححه الحاكم على شرطهما! ووافقه الذهبي! ولم يرويا للحسن بن يزيد، وصححه البوصيري، وكذا صححه الشيخ شعيب في «الإحسان» ٢١١/١٠١. وله شاهد من حديث أبي أمامة بن ثعلبة، أخرجه الطبراني في «الكبير» ١/ ٢٧٣-٧٩٥ في أثناء حديث، وفيه عبد الله بن عطية، قال الذهبي: لا أعلم روى عنه إلا مثير. وهذه إشارة إلى جهالته، لتفرد راوٍ عنه.

الثاني: أن الهاء تعودُ على الله تعالى. المعنى: لا نبيع حفظنا من الله تعالى بهذا العرض.  
 الثالث: هو ضمير الجماعة، وهم الورثة، وهم المتهمون الذين لهم الطلب ولهم التحليف،  
 والحاكم يقتضي لهم ويَنوب عنهم في إيفاء الحق.  
 والصحيحُ عندي: أنه يعودُ على القولِ، فيه يتمكّن المعنى ولا يحتاجُ إلى سواه.

**المسألة السابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَى﴾: معناه: لا نشهد الزورَ، ولا نأخذ رشوةً  
 لنكذب، ولو كان المشهودُ له ذا قُرْبَى، قاله ابن زيد<sup>(١)</sup>؛ وهذا بناء على أنها شهادة. ومَنْ قال: إنها  
 يمينٌ قال: التقدير: لا نأخذُ بيميننا بدلاً منفعةً، ولو كان ذلك لذي القُرْبَى، فكيف لأجنبي.

**المسألة الثامنة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾: يحتمل أن يريدَ ما علم الله،  
 ويحتمل أن يريدَ به لا نكتمُ ما أعلمنا الله من الشهادة؛ أضافها إليه لعلمه بها، وأمره بأدائها، ونَهْيهِ عن  
 كتمانها، قال علماؤنا: ويقولان في يمينهما: بالله إن صاحبكم بهذا أوصى أن هذه تركته.

**المسألة التاسعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ﴾: يحتمل أن هذه الألفاظ لا تتعَيَّنُ  
 لليمين، ولا للشهادة، وإنما تكون اليمين على نفي الدعوى كيفما كانت، وتكون الشهادة بصفة الحال  
 كما جرَتْ، فأما أن يقول الشاهد: إني لا أشتري بشهادتي شيئاً، ولو كان قَرابتي. أو يقولها الحالف  
 في يمينه، فلا يلزم ذلك عندي ولا عند أحدٍ، ولكن يحلف أو يشهد كما وصفنا ويعتقد ما قال الله  
 تعالى، فهذا الذي أخبر الله تعالى به يكونُ في اعتقاده لا في لفظه في شهادة أو يمين.

**المسألة الموفية ثلاثين:** قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عُرِيَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا﴾: يريدُ ظهر، وأظهر شيء في  
 الطريق ما عثر عليه فيها، ويستعمل فيما كان غائباً عنك وكنتُ جاهلاً به، ثم حضر لديك واطَّلعت  
 عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَعْرَضْنَا عَنْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> لأنهم كانوا يطلبونهم، وقد خفي عليهم موضعهم.  
 التقدير: إذا نفذ الحكم عليهم في الظاهر باليمين، ثم ظهر وتبين بعد ذلك كذبهم.

**المسألة الحادية والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا﴾: قيل: هما الشاهدان، قاله ابنُ عباس. وقيل:  
 هما الوصيان؛ قاله ابن جُبَيْر. وهو مبني على ما تقدم، ويتركب عليه، ويختلف التقديرُ بحسب  
 اختلافه كما تقدّم.

**المسألة الثانية والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا﴾: يحتمل أن يريدَ به عُقوبة، ويحتمل أن يريدَ به  
 غُرماً، وظاهرُ الإثم العقوبة، لكن صَرَفَ عن هذا الظاهر قوله: استحقَّ، والعقوبة لا تستحقُّ  
 بالمعاصي، ولا يستحقُّ على الله شيء حسبما تقرّر في الأصول، فيكون معناه استوجبا غُرماً بطريقة.  
 ويدلُّ على صحة هذا الاحتمال قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمْ﴾؛ فإنما يستحقُّ على هؤلاء

(١) هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، إمام في التفسير، إلا أنه ضعيف الحديث.

(٢) الكهف: ٢١.

ما كانا استحقّاه، ويدلّ عليه أيضاً أنّ القوم ادّعوا أنه كان للميت دَعْوَى من انتقال ملك عنه إليهما ببعض ما تزول به الأملاك مما يكون فيه اليمين على ورثة الميت دون المدعي، وتكون البيعة فيه على المدعي.

### المسألة الثالثة والثلاثون: قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ﴾:

إنما هو بحسب الاتفاق أنّ الوارثين كانا اثنين، ولو كان واحداً لأجزأه.

المسألة الرابعة والثلاثون: قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوَّلِينَ﴾: معناه: ممن كان نفذ عليهم القضاء قبل ذلك بوصية أو دين أو غير ذلك مما كان الميت ذكره، وهم الورثة.

ومن يعجب فعجب قول علمائنا: إنّ في قوله: ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ثلاثة أقوال، لا نطوّل بذكرها، ولا نحفل بها؛ لأنّ قوله: ﴿اسْتَحَقَّ﴾ مع قوله: «على» متلائم فلا يحتاج إليها.

المسألة الخامسة والثلاثون: قوله تعالى: ﴿الْأَوَّلِينَ﴾: وهذا فصلٌ مشكّل المعنى مشكّل الإعراب، كثر فيه الاختلاط: أما إعرابه ففيه أربعة أقوال:

الأول: أنه بدلٌ من الضمير في «يقومان»، ويكون التقدير: فالأوليان يقومان مقام الأولين. وهذا حسن؛ لكنه فيه ردُّ البعيد إلى القريب في البدلية بعدما حال بينهما من طويل الكلام، ويكون فاعل «استحق» - بضم التاء - مضمراً تقديره الحقّ أو الوصية أو الإيضاء أو المال. وقيل: فاعل استحق عائد على الإثم المتقدم ذكره، وهو الغرم للمال، كما قدمناه.

الثاني: أن «الأوليان» فاعل باستحق، يريد الأوليان باليمين بأن يحلفا من يشهد بعدهما، فإن جازت شهادة النصرانيين كان الأوليان النصرانيين، والآخرون من غير بيت أهل الميت. هذا قول بعضهم. ولا أقول به؛ وإنما يكون تقدير الآية على هذا: من الذين استحق عليهم الأول وبالحق. الثالث: أن يكون بدلاً من قوله: آخرون.

الرابع: أن يكون على الابتداء، والخبر مقدم، تقديره فالأوليان آخرون. والصحيح من هذا هو الأول، وقد بيّناه في «الملجئة»، وأكملنا تقدير الآية فيه. وأما من قرأ «الأولين»<sup>(١)</sup> - وهو حمزة، وأبو بكر - فيرجع إلى الأولين، وهو حسن. وقرأ حفص «استحق»<sup>(٢)</sup> بمعنى حقّ عليهم.

ومن الغريب أنهم اختلفوا في قوله: ﴿عَلَيْهِمْ﴾؛ فقليل فيهم، كما قال تعالى: ﴿عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ﴾<sup>(٣)</sup>؛ أي في ملك سليمان. وهذا كثير.

(١) وقرأ أبو عمرو «عليهم الأوليان» والكسائي «عليهم الأوليان» وشعبة «عليهم الأولين» والباقون «عليهم الأوليان».

(٢) الباقر «استحق».

(٣) البقرة: ١٠٢.

وقال قوم: معناه منهم، كما قال تعالى: ﴿إِذَا أَكَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ﴾<sup>(١)</sup>. وهذه دعاوى وضرورات لا يُحتاج إليها، ولا يصحّ مرادهم في بعض ما استشهد به منها.

### المسألة السادسة والثلاثون: في معنى الأوليان: فيه ثلاثة أقوال:

الأول: قال ابن عباس: الأولى بالشهادة.

الثاني: قال ابن جبير: الأولى بالميت من الورثة.

الثالث: الأولى بتحليف غيره؛ قاله ابن فورك؛ وهو يرجع إلى الثاني، وهو أصح من الأول.

المسألة السابعة والثلاثون: قوله تعالى: ﴿لَشَهِدْنَا أَحَقُّ مِنْ شَهِدَتَيْهَا وَمَا أَغْتَدَيْنَا﴾: المعنى: لقولنا أحق من قولهما. وهذا القول كما قدمناه محمود على المعنى، وأن يمين الحالف لا تكون إلا بلفظ الدعوى. والحكمة في ذلك أن اليمين إذا كانت بأن قولي أصدق من قولك ربما ورد في يمينه، بأن يكون مدعيه قد كذب من كل وجه، وكذب هو من وجه واحد، فيلزم التصريح<sup>(٢)</sup> حتى يتحقق الكذب، وتحصل المجاهرة إن خالف، ليأتي بالصدق على وجهه؛ فإذا صرح بالقول في اليمين لم ينفعه ما نوى إذا أضمر من معنى اليمين خلاف الظاهر منها؛ لقول النبي ﷺ:

[٨٤٥] «يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك». وهو حديث صحيح، ومعنى قويم متفق عليه

قرناه في مسائل الفقه.

### المسألة الثامنة والثلاثون: في بقاء معنى هذه الآية أو ارتفاعه:

قال ابن عباس، حكمها منسوخ. وقال الحسن: حكمها ثابت، فمن قال: إنها منسوخة، قال: إن اليمين الآن لا تجب على الشاهد؛ لأنه إن ارتيب به لم تجز شهادته، وإن لم تكن هناك ريبة ولا في حاله خلّة لم يحتج إلى اليمين، وعلى هذا عوّل جمهور العلماء ونُخبتهم. وقد قرر الله تعالى ذلك وحققه بأمره في قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>. و ﴿وَمِن رَّضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾<sup>(٤)</sup>. فوقعت الشهادة على العدالة، واقتضيت اليمين منها إن كانت فيها.

وأما من قال: إنها ثابتة. فاختلفوا فيه؛ فمنهم من قال: إن شهادة أهل الذمة جائزة في السفر؛ منهم أحمد كما تقدم يجوزها في السفر عند عدم المسلمين بغير يمين، وصار بعض أشياخنا إلى أن ذلك باقي باليمين، وهو خرق للإجماع، وجَهْل بالتأويل، وقصور عن النظر، وإذا أسقط أحمد اليمين فلا حجة له في الآية ولا في الحديث؛ لأن اليمين تثبت فيهما جميعاً.

[٨٤٥] صحيح. أخرجه مسلم ١٦٥٣ وأبو داود ٣٢٥٥ والترمذي ١٣٥٤ وابن ماجه ٢١٢١ وأحمد ٢/ ٢٢٨- ٣٣١ والدارمي ١٨٧/٢ والدارقطني ١٧٥/٤ والبيهقي ٦٥/١٠ من حديث أبي هريرة.

(٢) في بعض النسخ «فلا يلزم التصريح».

(٤) البقرة: ٢٨٢.

(١) المطففين: ٢.

(٣) الطلاق: ٢.



والصحيحُ أَنَّ الشهادةَ اليمينَ، وهي ها هنا يمينُ الوصيّينَ، كما سُمِّيَت اليمينُ في اللّعانِ شهادةً.

وقال الطبري: إنما حَكَمَ اللَّهُ سبحانه باليمينِ على الشاهدين في هذا الموضع مِنْ أَجْلِ دَعْوَى ورثة الميت على المسند إليهما الوصية بالخيانة، أو غير ذلك، ما لا يبرأ فيه المدّعي ذلك قِبَلَهُ إلا بيمين؛ فإن نَقَلَ اليمين إلى ورثة الميت إنما أوجبه اللَّهُ تعالى بعد أن عثر على الشاهدين في أيماهما بإثم، وظهر على كذبهما في ذلك بما ادّعوا من مال الميت أنه باعه منهما، وهذا بناء على أن الخيانة ظهرت في أداء المال، ولذلك حلفا مع الشهادة.

قال القاضي ابن العربي: وهذا يصحُّ على إحدى الروايات التي ذكر فيها أنهما ادّعيا ببيع الجاه منهما. وأما على الرواية الأخرى فلا يستقيم هذا التأويل؛ لأنَّ الشاهدين أدّيا التركة فيما ذكر فيها، وانقلبا على ستر وسلامة، ثم بعد ذلك ظهرت الخيانة في الجاه؛ إما بأنه رُجِدَ بيع، وإما بتخرج تميم الداري وتأثمه وأدائه ما كان أخذه منه<sup>(١)</sup>.

وتحقيقُ الكلام فيه أَنَّ كُلَّ روايةٍ من تلك الروايات عضدتها صيغةُ القصة في كتابِ الله وسردوها فإنها صحيحة، وكل ما لم يعضده منها فهو مردود. أما إنه إذا فسرتُ الكلامَ في كتابِ الله فاحتجّت إلى تجويز أو تقديم أو تأخير فكلما كان أقل في ذلك من التأويلات فهو أرجح، وكلما كان من خلاف الأصول فيه أقل فهو أرجح، كتأويل فيه إجازة شهادة الكافر وإحلاف الشاهد على شهادته؛ فإنَّ التأويل الذي يخرج عنه هذا هو أرجح، ولا يسلم تأويلٌ من اعتراض؛ فإن البيانَ من الله تعالى في هذه الآية للأحكام جاء على صفةٍ غريبةٍ وهو سياقه على الإشارة إلى القصة؛ ولذلك جاء بانتقالات كثيرة، منها أنه قال: ﴿فَإِنْ عُرِيَ عَلَيْهِ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَاقْرَأْ يَوْمَئِذٍ مَقَامَهُمَا﴾.

وربما كان المدعي واحداً، فليس قوله تعالى: ﴿فَقَارِئًا﴾ خارجاً مخرج الشرط، وإنما هو كناية عما جرى من العدد في القصة، والواحد كالاثنين فيها؛ فيطلب الناظر مخرجاً أو تأويلاً لللفظ لا يحتاج إليه، فيدخل الإشكال على نفسه من حيث لا يشعر به، فلا يساحل عن هذا البحر أبداً؛ وكذلك ما جرى من التعديد لا يمنع من كَوْنِ الشهادة بمعنى اليمين، كما في اللعان. وإن كان لم يذكر في اللعان عدداً، وجرى ذِكْرُهُ ها هنا لاتِّفَاقِهِ في القصة؛ لا لأنه شرط في الحكم.

وكذلك ذِكرُ العدالة تنبيهاً على ما يجب؛ لأنه إن أشهدَهُ وجب أن يكونَ عَدْلًا لتحمل الشهادة، فإن ائتمنه وجب أن يكونَ عَدْلًا لأداء الأمانة.

**المسألة التاسعة والثلاثون: في تقدير الآية:** وهو: يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في الأرض، وحضركم المرَضُ الذي هو سبب الموت، وأردتم الوصية فأشهدوا ذوي عدلٍ منكم من قرابتكم أو آخران من غيركم فإن خافا فاحبسوهما على اليمين إن عدتم البيعة. فإن تبينَ بعد ذلك خيانتهم حلف ممن حلفوا له، وهو أولى باستحقاق ما يجب باليمين.

(١) انظر الأخبار الواردة في نزول الآية برقم ٨٢٥ فما بعد.

وعلى مذهب أحمد يكون تقدير الآية: فأشهدوا ذوي عدل من المسلمين، فإن لم تجدوا فأشهدوا الكفار؛ فإن أذيا ما أخضرأ له أو ائتمنا عليه فيها ونعمت، وإن أدركتهم تهمة أو تبينت عليهم خيانة، حلفوا. وليس في الآية ما يدل على قبول شهادتهم في الوصية على مذهب أحمد. وإنما قبلنا نحن شهادة العدل في الوصية بدليل آخر غير هذه الآية، وكذلك قوله: إنما يكون ذلك من قبول شهادة الكفار إذا عدم المسلمون، وليس في هذه الآية إلا التسوية بينهما، فكل شيء يعترضكم من الإشكال على دليلنا وتقديرنا الذي قدزناه آنفاً، فانظروه في موضعه ها هنا تجدوه مبيناً إن شاء الله تعالى.

\* \* \*

## سورة الأنعام

فيها ثمانى عشرة آية

**الآية الأولى:** قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يُعْلِمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظُلُمَاتٍ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الآية: ٥٩]. فيها سبع مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ﴾: اعلموا أننا قد بينّا هذه الآية في «ملجئة المتفقهين إلى معرفة غوامض النحويين» بما المقصود منه ها هنا أنّ «عنده» كلمة يعبر بها عما قُرب منك. وتحقيقه أن دُنُو الشيء من الشيء يقال فيه قريب، ونأْيُه عنه يقال فيه بعيد، وأصله المكان في المساحة<sup>(١)</sup>، تقول: زيدٌ قريب منك، وعمُرُو بعيدٌ عنك.

ويُوضَع الفعلُ موضعَ الاسم؛ فتقول: زيد قريبك، ثم ينقلُ إلى المكانة المعقولة غير المحسوسة، فيقال: العلم منك قريب، وعليه يتأول ما يخبر به عن الباري سبحانه من ذلك، وبه يفسر قوله سبحانه: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ بِمَكَادِيَ عَقِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ﴾<sup>(٢)</sup> بعشرين<sup>(٣)</sup> معنى جائزة على الله سبحانه، مما يصح أن يوصفَ بها ويخبر عنه بمعناها على ما بينّا في كتاب «المشككين».

وتقول: زيد قدامك، وعمُرُو وراءك. فإذا قلت زيد قدامك احتمل المسافة من لدن جسمه إلى ما لا ينحصر منتهاه قدماً، وكذلك وراءك، فصغروه إذا أرادوا قُرب المسافة من المخبر عنه، فقالوا: قُديديمة<sup>(٤)</sup>. وإذا أرادوا تخليص القُرب بغاية الدنو قالوا: زيد عندك، عبّروا به عن نهاية القُرب، ولذلك لم يصغروه، فيقولوا فيه: عُنيّد.

وقد يعبر بها أيضاً عما في ملك الإنسان، فيقال: عنده كذا وكذا؛ أي في ملكه لأن الملك يختص بالمرء اختصاص الصفّة بالموصوف؛ فعبروا بأقرب الوجوه إليه بقوله: عنده، وهو المرادُ بقوله في الحديث:

(٢) البقرة: ١٨٦.

(٤) تصغير «قدام».

(١) في نسخة «المسافة».

(٣) في نسخة «معتبرين معنى جائز».

[٨٤٦] نهى النبي ﷺ عن بَيْع ما ليس عندك - يعني في ملكك . إذا ثبت هذا - وهي :

**المسألة الثانية :** فقوله تعالى : ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ يحتمل أن يريد به قُرْبها منه قُرْب مكانةٍ وتيسير ، لا قُرْب مكان . ويحتمل أن يريد أنها في ملكه يظهر منها ما يشاء ويخفي ما يشاء .

**المسألة الثالثة :** هذه الآية أصل من أصول عقائد المسلمين ، وركن من قواعد الدين ، معظمها يتفسر بها ، وفيها من الأحكام نُكْتة واحدة ؛ فأما مَنَزَعها في الأصول فقد أوضحناه في كتاب المشكلين ؛ وأما نَكْتَتها الأحكامية فنشير إليها في هذا المجموع ، لأنها من جنس مضمونه ، ومع هذا فلا بد من الإشارة إلى ما تضمنته كتاب المشكلين ليفتح بذلك غلق الحكم المطلوب في هذا المجموع .

**المسألة الرابعة :** قوله تعالى : ﴿مَفَاتِحُ الْغَيْبِ﴾ : واحداً مَفْتَح ومِفْتَاح ، وجمعه مفاتيح ومفاتيح ، وهو في اللغة عبارة عن كل معنى يحل غلقاً ، محسوساً كان كالقفل على البيت ، أو معقولاً كالنظر ، والخبر يفتح قفل الجهل عن العلم والغيب ، وهي :

**المسألة الخامسة :** عبارة عن متعلق لا يُدْرِك حساً أو عقلاً ، وكما لا يدرك البصر ما وراء الجدار أو ما في البيت المُقْفَل ، كذلك لا تُدْرِك البصيرة ما وراء المحسوسات الخمس ، والمحسوسات منحصرة الطرق بانحصار الحواس ، والمعقولات لا تنحصر طرقها إلا من جهة قسمين :

[٨٤٦] صحيح . أخرجه أبو داود ٣٥٠٣ والترمذي ١٢٣٣ والنسائي ٢٨٩/٧ وابن ماجه ٢١٨٧ والشافعي ١٤٣/٢ وأحمد ٤٠٢/٣ والطيبراني ٣٠٩٧ من طرق عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام قال : «نهاني رسول الله ﷺ أن أبيع ما ليس عندي» لفظ الترمذي وغيره ، وورد بالفاظ متقاربة ، والمعنى متحد . وهذا إسناد رجاله ثقات . وورد من طرق عن يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عصمة عن حكيم بن حزام ، أخرجه عبد الرزاق ١٤٢١٤ والطيالسي ١٣١٨ وأحمد ٤٠٢/٣ والطحاوي ٤١/٤ والدارقطني ٩٨/٢ وابن حبان ٤٩٨٣ وابن الجارود ٦٠٢ والبيهقي ٣١٣/٥ وهذا إسناد حسن لأجل عبد الله بن عصمة ، فقد روى عنه غير واحد ، وثقه ابن حبان . وورد من وجه آخر عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عصمة عن حكيم بن حزام به ، أخرجه الشافعي ١٤٣/٢ وأحمد ٤٠٣/٣ والنسائي ٢٨٦/٧ والطحاوي ٣٨/٤ . وورد من وجه آخر عن عطاء عن حزام بن حكيم عن أبيه ، أخرجه ابن أبي شيبة ٣٦٥/٦ والنسائي ٢٨٦/٧ والطحاوي ٣٨/٤ وابن حبان ٤٩٨٥ ، وإسناده لين ، حزام بن حكيم مقبول ، وقال الشيخ شعيب حفظه الله : إسناده صحيح على شرط مسلم ! وله طريق آخر ، أخرجه الطحاوي ٤١/٤ من طريق الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن يعلى بن حكيم بن حزام عن أبيه ، وإسناده ضعيف . وورد من طرق متعددة ، أخرجه الشافعي ١٤٣/٢ وأحمد ٤٠٣/٣ والنسائي ٢٨٦/٧ والطيبراني ٣٠٩٦ والبيهقي ٣١٢/٥ .

**الخلاصة :** هو حديث قوي ، صححه البيهقي وابن حزم لكن من طريق يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام وقال البيهقي : إسناده متصل .

وللحديث شواهد كثيرة تعضده منها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، أخرجه ابن ماجه ٢١٨٨ وإسناده حسن ، رجاله ثقات ، وله شواهد أخرى راجع «سنن النسائي» ٢٨٥-٢٨٧ و «نصب الراية» ٤/٣٢-٣٣ و «فتح القدير» ٤٧٢/٦ و «العدة شرح العمدة» ص ٣٠١ وكلاهما بتخريجي ، والله الحمد والمنة .

أحدهما: ما يُدْرِك ببديهة النظر. الثاني: ما يتحصل من سبيل النظر.

أما إنه لها أمهات<sup>(١)</sup> خمس وقعت الإشارة إليها وجاءت العبارة عنها بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

فالآم الكبرى: الساعة؛ وما تَضَمَّنَتْ من الحُشْرِ والنَّشْرِ والموقف، وما فيه من الأهوال، وجمال الخُلُق في الحساب، ومنقَلَبُهُم بعد تفضيلٍ وخطِّ وتفصيل الثواب والعقاب.

الأم الثانية: تنزيل الغيث وما يترتب عليه من الإحياء والإنبات، وقد جاء<sup>(٣)</sup> في الأثر، أَنَّ اللَّهَ عز وجل وضع ذلك على يدي ميكائيل وتحت نظره ملائكة لا يُحصيها إلا الله سبحانه تُصَدَّر عن أمره في تنفيذ المقادير المتعلقة بذلك من إنشاء الرياح، وتأليف السحاب، وإلقاها بالماء، وفَتْقها بالقطر، وعلى يدي كل ملك قطرة ينزلها إلى بُقْعَةٍ معلومة لينمي بها شجرة مخصوصة؛ ليكون رزقاً لحيوان معين حتى ينتهي إليه.

الأم الثالثة: ما تخويه الأرحام، وقد وكلَّ اللَّه سبحانه بذلك في مورد الأمر ملكاً يقال له إسرافيل، وفي زمامه من الملائكة ما لا يعلمه إلا الله تعالى، وَقَرَنَ بكل رَحِمٍ ملكاً يجري على يديه تدبير النُطْقَةِ في أطوار الخلقة.

الأم الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾<sup>(٢)</sup>: وهو معنى خباؤه الله سبحانه عن الخُلُق تحت أستار الأقدار، بحكمته القائمة، وحبَّته البالغة، وقُدْرته القاهرة، ومشيتته النافذة، فكائناتٍ غَدٍ تحت حجابِ الله، ونَبَّه بالكسب عن تَغْمِيَّتِهَا؛ لأنه أوكَّد ما عند المرء للمعرفة، وأولاه للتحصيل، وعليه يتركَّب العُزْمُ والرِّزْق، والأجل، والثَّجَاة، والهلَكة، والسرور، والغَم، والغرائز المزدوجة في جبلَّة الآدمي من مفروح به أو مكروه له.

الأم الخامسة: قوله تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾<sup>(٢)</sup>:

نَبَّأ به عن العاقبة التي انفرد بالاطلاع عليها ربُّ العزة.

[٨٤٧] وقد روينا عن النبي ﷺ في تأكيد هذه الجملة عن جماعة من الصحابة؛ منهم أبو ذر،

[٨٤٧] أخرجه أبو داود ٤٦٩٨ والنسائي ٨ / ١٠١-١٠٣ وابن مندة في «الإيمان» ١٦٠ من طرق عن جرير بن عبد الحميد عن أبي فروة عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أبي هريرة وأبي ذر قالوا... الحديث. وهذا إسناد صحيح، رجاله رجال البخاري ومسلم، أبو فروة هو عروة بن الحارث الهمداني، تفرد في هذا الحديث بالفاظ غريبة، فهذه علة وعلة ثانية: وهي أن أبا زرعة لم يدرك أبا ذر كما في «تهذيب التهذيب» وقد روى

(١) قال في القاموس: يقال للآم: الأئمة والأئمة. والجمع، أمات وأمهاث أو أمهاث لمن يعقل، وأمات لمن لا يعقل، وأم كل شيء: أصله وعماده.

(٢) لقمان: ٣٤.

(٣) لا أصل له في المرفوع، وإنما هو متلقى عن أهل الكتاب.

وأبو هريرة؛ قالاً: «كان النبي ﷺ يجلس بين ظهرائي أصحابه، فيجيء الغريب فلا يدري أيهم هو حتى يسأل عنه، فطلبنا إلى رسول الله ﷺ أن نجعل له مجلساً يعرفه الغريب إذا أتاه، فبينما له دكاناً من طين، كان يجلس عليه، وكنا نجلس جانيبه، فإننا لجلوس ورسول الله ﷺ في مجلسه إذ أقبل وجُل من أحسن الناس وجهاً، وأطيب الناس ريحاً، وأنقى الناس ثوباً، كأن ثيابه لم يمسه دَس، إذ وقف في طرف السَّمات، فقال: السلام عليك يا رسول الله. فردّ عليه السلام، ثم قال: يا محمد، أذنو؟ قال: أذنه. فما زال به يقول: أذنو؟ ورسول الله ﷺ يقول له: أذنه، حتى وضع يديه على رُكبتي رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله؛ أخبِزني ما الإسلام؟ قال: «الإسلام أن تعبد الله، ولا تشرك به شيئاً، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتحج البيت وتصوم رمضان». قال: فإذا فعلت ذلك فقد أسلمت؟ قال: «نعم». قال: صدقت.

قال: فلما أن سمعنا قوله يسأله ويصدقه أنكرنا ذلك.

ثم قال: يا محمد، أخبرني ما الإيمان؟ قال: «أن تؤمن بالله والملائكة والكتب والنبيين، وتؤمن بالقدر كله». قال: فإذا فعلت ذلك فقد آمنت؟ قال: «نعم». قال: صدقت.

قال: فما الإحسان؟ قال: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك». قال: صدقت. قال: فمتى الساعة؟ قال: فنكس فلم يُجب، ثم دعاه فلم يجبه، ثم رفع رأسه، فحلف بالله، وقال: «ما المسؤول عنها بأعلم من السائل، ولكن لها علامات يجشّن، إذا رأيت رعاء الغنم يتناولون في البُنيان، ورأيت الحفاة العُراة ملوك الأرض، ورأيت المرأة تلبّد ربّها، هن خمس لا يعلمهن إلا الله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾<sup>(١)</sup>. وذكر كلمة معناها<sup>(٢)</sup> ثم صعد إلى السماء، فقال النبي ﷺ: «والذي بعث محمداً بالهَدْيِ ودين الحق ما كت بأعلم به من رجلٍ منكم، وإنه لجبريل نزل عليكم في صورة دحية الكلبي، يعلمكم أمر دينكم».

**المسألة السادسة:** قال السدي<sup>(٣)</sup>: المراد بهذا خزائن الغيب. وقال ابن عباس: مفاتيح الغيب خمس، وقرأ الآيات الخمس المتقدمة. وقال بعضهم: هو ما يتوصل به إلى علم الغيب من قول

هذا الحديث غير واحد عن أبي زرعة بغير هذا اللفظ، مع اختصار لبعض ألفاظه. والحديث المختصر، أخرجه البخاري ٥٠ و ٤٧٧٧ ومسلم ٩ و ١٠ وابن أبي شيبة ١١ / ٥ - ٦ وابن حبان ١٥٩ وابن ماجه ٦٤. وهذا هو الصحيح. وحديث أبي فروة غير قوي وفي بعض ألفاظه غرابة كما تقدم، والله أعلم، وفي الباب عن عمر وغيره، وتقدم، والله أعلم.

(١) لقمان: ٣٤.

(٢) عبارة ابن مندة «ثم سطع غبار من السماء» وليست هذه اللفظة عند النسائي وأبي داود.

(٣) هو الإمام المفسر إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، تابعي صغير، صدوق، وله ما ينكر، روى له مسلم وأصحاب السنن توفي سنة ١٢٧.

الناس: افتح عليّ كذا؛ أي أعطني، أو علّمني ما أتوصّلُ به إليه.

فأما قولُ السدي: إن المراد بالمفتاح الخزائن فمجاز بعيد. وأما قول ابن عباس فعلم سديد من فكّ شديد. وأما قول الثالث فأنكره شيخنا النحوي نزيل مكة، وقال: أجمعت - أي الفرقة السالفة الصالحة من الأمة - على غيره؛ وذلك من قولهم أصحّ وأولى.

وأظنه لم يفهم المقصودَ من هذا القول، ولا اغتزى فيه المغزى<sup>(١)</sup>، ولقد ألحم فيه الصواب وسدى، وإذا منحته نقداً لم تعدم فيه هدى؛ عند الله تعالى علمُ الغيب، وبيده الطرُقُ الموصلة إليه، لا يملكها إلا هو؛ فمن شاء إطلاعاً عليها أطلعها، ومن شاء حجباً عنها حجبها، فلا يكون ذلك من إفاضته إلا على رُسله، بدليل قوله سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مَنْ يَرْسُلُ مِنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٢)</sup>.

**المسألة السابعة:** مقاماتُ الغيب الخمسة التي لا يعلمها إلا الله لا أمانة عليها، ولا علامة عليها، إلا ما أخبر به الصادقُ المجتبي، لاطلاع الغيب من أمارات الساعة، والأربعة سواها لا أمانة عليها؛ فكلُّ من قال: إنه ينزلُ الغيثُ غداً فهو كافر<sup>(٣)</sup>، أخبر عنه بأماراتٍ ادّعاها، أو بقولٍ مطلّقي. ومن قال: إنه يعلم ما في الرّحم فهو كافر؛ فأما الأمانة على هذا فتختلف؛ فمنها كُفر<sup>(٤)</sup>، ومنها تجربة، والتجربةُ منها أن يقولَ الطّبيب: إذا كان الثديُ الأيمن مسوداً الحلمة فهو ذكّر، وإن كان ذلك في الثدي الأيسر فهو أنثى؛ وإن كانت المرأة تجد الجنبَ الأيمن أثقل فهو ذكّر، وإن وجدت الجنبَ الأشأم أثقل فالولد أنثى، وادّعى ذلك عادةً لا واجباً في الخلقة لم نكفره، ولم نُقسّفه<sup>(٥)</sup>.

وأما من ادّعى علمَ الكسب في مستقبل العمر فهو كافر، أو أخبر عن الكوائن الجُمليّة أو المفضّلة فيما يكون قبل أن يكون، فلا ريبَ في كفره أيضاً<sup>(٦)</sup>.

فأما من أخبر عن كُسوفِ الشمس والقمر<sup>(٧)</sup> فقد قال علماؤنا: يؤدّب ويسجن ولا يكفر، أما عدم

(١) في القاموس: مغزى الكلام: مقصده. وغزوي كذا: قصدي، واغتزى بفلان: اختص به من بين أصحابه.

(٢) آل عمران: ١٧٩.

(٣) إلا إن كان بأجهزة رصد ونحوه، لأنه بأسباب وآلات، فخرج عن كونه كهانة وظناً وادعاء، ومع ذلك أن يكون ليس على سبيل الجزم.

(٤) ويخرج من ذلك إن كان بأجهزة متطورة كالتي اليوم تصور الرحم وما بداخله، فخرج عن كونه كهانة وعلماً للغيب، فهو ظاهر يرى عياناً، والدليل على الفرق بين من يعلم بالأجهزة والكهانة، هو أن الكاهن إن سنل: هل الحمل ذكر أو أنثى يبادر إلى الجواب ولو في أول ساعات من الحمل، بل وربما أطلق ذلك قبل الحمل وهذا هو الكذب والافتراء. وأما من يعلم بواسطة الأجهزة، فلو سأله في أيام الحمل الأولى لما أجابك، لأنه لا يرى ولا يعلم لديهم إلا بعد أربعين يوماً. ﴿علم الإنسان ما لم يعلم﴾ والله تعالى أعلم.

(٥) ومن باب الأولى ما يعلم بواسطة الأجهزة كما تقدم، وانظر المثال الآتي الذي أذكره.

(٦) هو كما قال المصنف رحمه الله فإن ذلك لا يعلم بواسطة رصد ولا آلات ولا غير ذلك.

(٧) يخرج من ذلك ما يدرك بأجهزة الرصد والأقمار الصناعية، ونحو ذلك، لأن مستنده الأسباب، فخرج عن كونه غيباً بالنسبة لهم. أضرب مثلاً: رجل في بيتك يخبرك عن رجل آخر لا يراه. بأنه يفعل كذا - يتكلم بكذا - هو قائم - هو قاعد - ونحو ذلك، فهذا، ادعاء وكهانة، فلو كان هذا الإنسان مشاهد له في كل =

تكفيره فلأن جماعة قالوا: إنه أمر يُذكر بالحساب، وتقدير المنازل<sup>(١)</sup> حسبما أخبر الله سبحانه في قوله جلّ وعلا: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْتَهُ مَنَازِلَ﴾<sup>(٢)</sup>؛ فليحسابهم له، وإخبارهم عنه، وصدقهم فيه، توقفت علماؤنا عن الحكم بتكفيرهم.

وأما أدبهم فلأنهم يُدخلون الشك على العامة في تعليق العلم بالغيب المستأنف ولا يدرون قَدَرُ الفَرْقِ بين هذا وغيره، فتشوّس عقائدهم في الدين، وتنزل قواعدهم في اليقين، فأدّبوا حتى يسروا ذلك إذا عرفوه ولا يُعلّثوا به.

**الآية الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ [الآية: ٦٨]. فيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** قال علماؤنا: أمر الله سبحانه نبيه ﷺ بالإعراض عن المشركين الذين يخوضون في آيات الله، وفي ذلك نزلت. والخوض هو المشي فيما لا يتحصل حقيقة، من الخائض في الماء الذي لا يدرى باطنه، استعير من المحسوس للمعقول على ما نبهنا عليه في الأصول، وحرّم الله سبحانه المشاركة لهم في ذلك على رسوله بالمجالسة، سواء تكلم معهم في ذلك أو كرهه. وهذا دليل على أن مجالسة أهل المنكر لا تحل<sup>(٣)</sup>.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ الشَّيْطَانُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ الذِّكْرِى مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾:

قال قوم: هذا خطاب من الله سبحانه لنبيه ﷺ، والمراد بذلك الأمة، وكأنّ القائلين بذلك ذهبوا إلى تنزيه النبي ﷺ عن النسيان، وهم كبار الرافضة، قبحهم الله، وإن عذرنا أصحابنا في قولهم: إن قوله تعالى: ﴿لَنْ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَنْكَ﴾، خطاب للأمة باسم النبي ﷺ؛ لاستحالة الإشراك عليه، فلا عذر لهم في هذا لجواز النسيان على النبي ﷺ، قال الله تعالى: ﴿سَفَرْتُكَ فَلَا تَنسَ﴾<sup>(٤)</sup>.

[٨٤٨] وقال ﷺ - مخبراً عن نفسه: «إنما أنا بشرٌ مثلكم أنسى كما تنسون».

[٨٤٩] وقال - وقد سمع قراءة رجل يقرأ: «لقد أذكرني كذا وكذا آية كنت أنسيتها»<sup>(٥)</sup>.

[٨٤٨] صحيح. أخرجه البخاري ٤٠١ ومسلم ٥٧٢ وأبو داود ١٠٢٢ والنسائي ٣٢/٣ وابن حبان ٢٦٦٠ من حديث ابن مسعود، وله قصة، وهي أنه عليه الصلاة والسلام سها في صلاته.  
[٨٤٩] صحيح. أخرجه البخاري ٢٦٥٥ و٥٠٣٨ ومسلم ٧٨٨ وأبو داود ١٣٣١ و٣٩٧٠ وأحمد ١٣٨/٦ وابن حبان ١٠٧ من حديث عائشة.

= ذلك ثم جاء يذكر لك ما شاهد ورأى وعان، لما عُدّ ذلك من الكهانة وعلم الغيب. ومثل ذلك من يشاهد ويعيان ما في الرحم بواسطة الأجهزة فليس بعلم غيب وخرج عن كونه غيباً بوجود هذه الأجهزة، وصار أمراً ظاهراً يراه كل أحد بواسطة هذا الجهاز، والله تعالى أعلم.

(١) ومن باب الأولى ما يعلم بأجهزة الرصد، والله أعلم.

(٢) يس: ٣٩. (٣) يأتي الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى.

(٤) الزمر: ٦٥. (٥) الأعلى: ٦.



[٨٥٠] وقال في ليلة القدر: «تلاخى رجلان فنسيتها».

[٨٥١] وقال: «لا يقول أحدكم نسيت آية كذا، بل نُسيتها»<sup>(١)</sup>، كراهية إضافة اللفظ إلى القرآن؛ لقوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ أَنْتَ أَيْنُنَا فَنَسِينَا وَكَذَلِكَ الْيَوْمَ تُنْسَى﴾<sup>(٢)</sup>.

وفائدته أن لفظ «نسيت» ينطلق على تركت انطلاقاً طبقياً، ثم نقول في تقسيم وجهي متعلقه: سهوت إذا كان تركه عن غير قصد، وعمدت إذا كان تركه عن قصد؛ ولذلك قال علماؤنا:

[٨٥٢] إن قوله: «مَنْ نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها» - عامٌ في وجهي النسيان العمد والسهو. وقوله إذا ذكرها: يعني أن الساهي يطراً عليه الذكر فيتوجه عليه الخطاب، وأن العامد ذاكر أبداً فلا يزال الخطاب يتوجه عليه أبداً، والله أعلم.

**الآية الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الآية: ٨٣].

روى ابن وهب، وابن القاسم، وابن عبد الحكم، والوليد بن مسلم، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن أبيه: ﴿نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup> قال: بالعلم.

قال ابن وهب، عن مالك: ليس العلم بكثرة الرواية، وإنما هو نور يضيئه الله في قلب من يشاء. وقال ابن مسعود: ليس العلم بكثرة الرواية؛ وإنما هو خشية الله تعالى.

[٨٥٣] وروى المنصور، عن أبيه، عن جده، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ: «هَمَّةُ السَّفَهَاءِ الرواية، وهمة العلماء الدِّرَاية».

[٨٥٠] صحيح. ويأتي في سورة القدر إن شاء الله تعالى.

[٨٥١] صحيح. أخرجه البخاري ٥٠٣٢ و ٥٠٣٩ ومسلم ٧٩٠ والترمذي ٢٩٤٢ والنسائي ١٥٤ / ٢ - ١٥٥ والطيالسي ٤ / ٢ وعبد الرزاق ٥٩٦٧ وابن أبي شيبة ٤٧٨ / ١٠ وأحمد ٤١٧ / ١ - ٤٢٩ - ٤٣٨ والدارمي ٢ / ٣٠٨ وابن حبان ٧٦١ و ٧٦٢ و ٧٦٣ والبيهقي ٣٩٥ / ٢ والبغوي ١٢٢٢ من طرق عن ابن مسعود مرفوعاً، روه بالفاظ متقاربة.

[٨٥٢] متفق عليه، وتقدم.

[٨٥٣] لم أقف عليه، وأمانة الوضع لائحة عليه، ولا يشبه كلام النبي ﷺ البتة، والظاهر أن المصنف نقله عن بعض الكتب المصنوعة، والمنصور هو ابن موسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، ليس من أهل الرواية، وجده محمد لم يدرك ابن عباس، والخبر موضوع مصنوع، والله أعلم.

(١) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٧٦ / ٦: فيه جواز قول: سورة كذا. كسورة البقرة ونحوها، ولا التفات إلى من خالف في ذلك فقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة على استعماله، وفيه كراهة قول: نسيت آية كذا، وهي كراهة تنزيه، وأنه لا يكره أنسيتها. وإنما نهى عن نسيتها، لأنه يتضمن التساهل فيها والتغافل عنها، وقد قال الله تعالى: ﴿قال كذلك أنتك آياتنا فنسيتها﴾.

(٢) يوسف: ٧٦.

(٣) طه: ١٢٦.

وقال مالك، لابني أخته أبي بكر وإسماعيل: إن أحببْتُما أن يُنفعكما اللهُ بهذا الشأن فأقلَّاً منه، وتَفَقَّها فيه. وروى ابن القاسم، عن مالك ﴿تَرَفَّعَ دَرَجَتَيْنِ مِّنْ نَّشَأٍ﴾ في الدنيا. قال القاضي: وصدق؛ علِمَ الدنيا عنوانُ الآخرة وسبيلُها.

والذي أوتيهِ إبراهيم من العلم بالحجة، وهي التي تُذَكِّرُ لِلخَضَمِ على طريق المقابلة كان في الدنيا بظهور دلالة التوحيد وبيان عِصْمَةِ إبراهيم عن الجهل بالله تعالى، والشك فيه، والإخبار - أن ما جرى بينه وبين قومه إنما كان احتجاجاً، ولم يكن اعتقاداً، وقد مهدنا ذلك في المشككين.

**الآية الرابعة:** قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَلْتَدَةُ قُلْ لَا آسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرُنَا لِلْعَالَمِينَ﴾ [الآية: ٩٠].

قال القاضي أبو بكر بن العربي: هذه الآية أصولية؛ فإنها تفيدُ مسألة من الأصول، وهي أن النبي ﷺ وأُمَّته هل تعبَدُوا بشريعة مَنْ قبلهم أم لا؟ وقد حققناها في الأصول، فلتنظر هناك.

وفيهما من الأحكام العملُ بما ظهر من أفعالهم، وأخبرنا عنهم النبي ﷺ.

[٨٥٤] وثبت في الصحيح عن النبي، واللفظُ للبخاري، عن العوام<sup>(١)</sup>، قال: سألت مجاهداً عن سَجْدَةِ «ص»، فقال: سألتُ ابنَ عباس من أين سجدت؟ فقال: أو ما تقرأ: ﴿وَمِن دُرَيْتِهِ دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ...﴾ إلى قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ أَلْتَدَةُ﴾<sup>(٢)</sup>. وكان داود عليه السلام ممن أَمَرَ نبيُّكم ﷺ أن يَتَنَدِّي به، فسجدها داود، فسجدها رسولُ الله ﷺ. وستراها مستوفاة في سورة «ص» إن شاء الله تعالى.

**الآية الخامسة:** قوله تعالى: ﴿أَنْظُرُوا إِلَى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾ [الآية: ٩٩]. فيها مسألتان.

**المسألة الأولى:** في تفسير النِّعِ: فيه ثلاثة أقوال:

الأول: الطيب والتَّضَجُّ؛ يقال: أُنِيعَ الثمرُ يَنْعُ وَيُونَعُ، والثمر يانع ومُونَع، إذا أدرك.

الثاني: قال ابن الأنباري: النِّع جمع يانع، وهو المدرك البالغ.

الثالث: قال الفراء: «ينع» أقل من «أينع»، ومعناه احمر.

[٨٥٥] ومنه ما روي في حديث الملائنة: «إِنْ وَلَدَتْهُ أَحْمَرُ مِثْلَ النِّعَةِ»، وهي: خُرْزَة حمراء،

يقال: إنه العقيق، أو نوعٌ منه؛ وهو الذي عليه يَقْفُ جوازُ بَيْعِ الثمر، وبه يطيبُ أكلها، ويأمن العاهة،

[٨٥٤] موقوف صحيح، وسيأتي في سورة ص إن شاء الله تعالى.

[٨٥٥] يأتي في مطلع سورة النور إن شاء الله تعالى في تفصيل حديث الملائنة.

(١) هو العوام بن حوشب، تابعي صغير، روى له الأئمة الستة، توفي سنة ١٤٨.

(٢) الأنعام: ٨٤-٩٠.

وذلك عند طلوع الشريا مع الفجر، بما أجرى الله سبحانه في ذلك من العادة، وأحكمه من العلم والقدرة، وفصله من الحكم والشرعة.

[٨٥٦] ومن ألفاظ الحديث: «نهى عن بيع الثمر قبل أن يُشَقَّح» قال الأصمعي: إذا تغيَّر البُسْر إلى الحمرة قيل: هذه شُقْحَة، وقد أشقَحْتُ. وقد قال ابن وهب قال مالك - وهي:

المسألة الثانية: ﴿إِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَوْنَهُ﴾: الإيناع: الطيب بغير فساد ولا نقش.

قال مالك: والنقش أن تنقش أسفل البُسْرَة حتى ترطب، يُريد يثقب فيها، بحيث يسرع دخول الهواء إليه فيرطب معجلاً؛ فليس ذلك الينع المراد في القرآن، ولا هو الذي ربط به رسول الله ﷺ البيع؛ وإنما هو ما يكون من ذاته بغير محاولة، وفي بعض بلاد التين، وهي البلاد الباردة، لا ينضج حتى يدخل في فمه عمود قد دُهِنَ بزيت، فإذا طاب حلَّ بيعه؛ لأن ذلك ضرورة الهواء وعادة البلاد، ولولا ذلك ما طاب في وقت الطيب.

[٨٥٧] وقال الزبير بن بكار: قلت لعبد الملك بن الماجشون - وقد رأيته يأكل الرطب يقضعه: كيف تفعل هذا، وقد «نهى رسول الله ﷺ عن تقصيع الرطب»؟ فقال: إنما نهى رسول الله ﷺ عن تقصيع الرطب حيث كان أكله يُشبع به؛ وقد جاء الله بالرخاء والخير، والمرادُ ها هنا بالتقصيع أكل الرطبة في لُقْمَة، وذلك يكون مع الشبع؛ فإذا لم يكن غيرها فأكلها في لقم أثبت للشبع.

الآية السادسة: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدَوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ كَذَلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ ثُمَّ إِنَّ رَبِّهِمْ خَشِيعَةً فَيَتَّبِعُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الآية: ١٠٨]. فيها مسألتان:

المسألة الأولى: اتفق العلماء على أن معنى الآية: لا تسبوا آلهة الكفار فيسبوا إلهكم. وكذلك هو؛ فإنَّ السبَّ في غير الحجة فغلُ الأذنياء.

[٨٥٨] وقال النبي ﷺ: «لعن الله الرجل يسبُّ أبويه». قيل: يا رسول الله؛ وكيف يسبُّ أبويه؟ قال:

[٨٥٦] صحيح. أخرجه البخاري ١٤٨٧ و ٢١٩٦ ومسلم ١٥٣٦ وأبو داود ٣٣٧٣ والترمذي ١٢٩٠ والنسائي ٧/ ٢٧٠ وأحمد ٣/ ٣٢٠ وابن حبان ٤٩٩٢ والبيهقي ٣٠١/٥ والبخاري ٢٠٧١ من حديث جابر: نهى النبي ﷺ أن تباع الثمرة حتى تُشَقَّحَ فقيل: وما تُشَقَّح؟ قال: تحماز وتصفاز ويؤكل منها: لفظ البخاري، وعجزه - وهو التفسير من كلام جابر كما هو بين في روايات مسلم، وزاد فيه مسلم ألفاظاً أخرى.

[٨٥٧] ذكره أبو عبيد في «غريب الحديث» ١/ ٤٣٤ بدون إسناد ولم أره مسنداً، والذي صح في ذلك «النهى عن القرآن» أخرجه البخاري ٥٤٤٦ وانظر «فتح الباري» ٩/ ٥٧٠-٥٧٢ حيث تكلم الحافظ على آداب أكل النمر، ولم يذكر هذا الحديث.

[٨٥٨] غريب هكذا. وهو صحيح بلفظ «إن من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه». قيل: يا رسول الله! وكيف يلعن الرجل والديه؟ قال: يسب الرجل أباه، ويسب أمه فيسب أمه، لفظ البخاري برقم ٥٩٧٣ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ولفظ مسلم ٩٠ «من الكبائر شتم الرجل والديه، قالوا: يا رسول الله، وهل يشتم الرجل والديه؟ قال: نعم، يسب أباه، ويسب أمه فيسب أمه». وهو من حديث

«يسبُّ أبا الرجل فيسبُّ أباه، ويسبُّ أمه فيسبُّ أمه»؛ فمَنعَ اللهُ تعالى في كتابه أحداً أن يفعلَ فعلاً جائزاً يؤدي إلى محذور<sup>(١)</sup>؛ ولأجل هذا تعلّق علماؤنا بهذه الآية في سدِّ الذرائع، وهو كلّ عقد جائز في الظاهر يؤول أو يمكن أن يتوصّل به إلى محذور؛ وسترى هذه المسألة مستوفاة في سورة الأعراف.

وقد قيل: إنّ المشركين قالوا: لئن لم تنته عن سبِّ آلهتنا لنسبَّ إلهكم، فأنزل الله تعالى هذه الآية<sup>(٢)</sup>.

**المسألة الثانية:** هذا يدلُّ على أن للمُحقِّ أن يكفَّ عن حق يكون له إذا أدّى ذلك إلى ضررٍ يكون في الدين؛ وهذا فيه نظر طويل، اختصاره أن الحقَّ إن كان واجباً فيأخذه بكلِّ حال، وإن كان جائزاً ففيه يكون هذا القول والله أعلم.

**الآية السابعة:** قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَنِهِمْ إِنِ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لِّيُؤْمِنُوا بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَةُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الآية: ١٠٩]. فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: روي أن قريشاً كلّمهم النبي ﷺ، فقالوا: يا محمد، تخبرنا أن موسى كان معه عصا يضربُ بها الحجرَ فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا، وتخبرنا أن عيسى كان يُحيي الموتى، وتخبرنا أن ثمودَ كانت لهم ناقّة؛ فأتينا من الآيات حتى نصدّقك.

[٨٥٩] فقال رسول الله ﷺ: «أي شيء تحبّون أن آتيكم به؟» قالوا: تجعل لنا الصفا ذهباً. قال لهم: «فإن فعلت تصدّقوني؟» قالوا: نعم؛ والله لئن فعلت لتبتعنك أجمعون فقام رسول الله ﷺ يذعّو، فجاءه جبريل ﷺ، فقال: «ما شئت، إن شئت أصبح ذهباً، ولئن أرسل الله تعالى آية ولم يصدّقوا عند ذلك ليعذبنهم، وإن شئت فأتركهم حتى يتوب تائبهم». فقال رسول الله ﷺ: «بل يتوب تائبهم»؛ فأنزل الله تعالى هذه الآية إلى قوله: ﴿يَجْهَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

ابن عمرو أيضاً. والحديث أخرجه أبو داود ٥١٤١ والبخاري في «الأدب المفرد» ٢٧ وأحمد ٢١٦/٢ والترمذي ١٩٠٢ وأبو عوانة ٥٥/١ والطيالسي ٢٢٦٩ وابن حبان ٤١١ و٤١٢، ولم أره بلفظ المؤلف، وانظر «الترغيب والترهيب» ٣٦٨٧ و٣٦٨٨ و«المجمع» ١٠٣/١.

[٨٥٩] ضعيف. أخرجه الطبري ١٣٧٥٠ والواحدي ٤٤٧ من طريق أبي معشر عن محمد بن كعب القرظي مرسلًا، وهو ضعيف، وله علتان: الإرسال، وضعف أبي معشر، وهو نجيب السندي.

- (١) قال القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ٦١/٧: قال العلماء: حكم الآية باقي، فمَنعَ الكافر في منعة، وخيف أن يسب الإسلام أو النبي ﷺ، أو الله عز وجل، فلا يحل للمسلم أن يسب صلبانهم ولا دينهم ولا كنائسهم ولا يتعرض إلى ما يؤدي إلى ذلك لأنه بمنزلة البعث على المعصية.
- (٢) أخرجه الطبري ١٣٧٤٢ عن ابن عباس، وفيه إرسال بين علي بن أبي طلحة وابن عباس، فالإستناد ضعيف.
- (٣) الأنعام: ١١١.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿جَهَدَ أَيْمَانَهُمْ﴾: يعني غاية أيمانهم التي بلغها عِلْمُهُمْ، وانتهت إليه قُدْرَتُهُمْ؛ وذلك أنهم كانوا يعتقدون أَنَّ اللَّهَ تعالى هو الإله الأعظم، وأن هذه الآلهة إنما يعبدونها ظَنًّا منهم أنها تُقَرِّبُهُمْ إلى اللَّهِ زُلْفَى.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ﴾: وإن كان غاية أيمان الكفار على اعتقادهم الذي قدمنا، فإنه غاية أيمان المسلمين؛ لقوله ﷺ:

[٨٦٠] «مَنْ كَانَ حَالِفًا فَلْيُخْلَفْ بِاللَّهِ أَوْ لِيُضْمَتْ». وهذا يفيدُ المَنع من الحلف بغير الله.

والحلف بغير الله على وجهين:

أحدهما: على وَجْهِ التحريم، بأن يحلف بغير الله سبحانه وتعالى معظماً له مع الله، أو معظماً له من دونه؛ فهذا كفرٌ.

الثاني: أن يكونَ على وَجْهِ الكراهية، بأن يُلْزَم نفسه معنى مما يلزمه جنسه في الشُّرْع ابتداءً بوجهٍ ما إذا ربطه بفعل أو تَرْك، وهو معنى اتفقت عليه الأمة فيما إذا قال: إِنْ دَخَلْتُ الدَّارَ فَامْرَأَتِي طَالِقٌ، أو عَبْدِي حُرٌّ، فهذه يمينٌ منعقدة، وهي أصلٌ لغيرها من الأيمان، وقد تكررت في كتب الفقه وتركَّب عليها مسألة رابعة:

**المسألة الرابعة:** وهي: ما إذا قال: الأيمان تلزمه إن كان كذا وكذا. وقد كانت هذه اليمين في صدر الإسلام معروفة بغير هذه الصورة؛ كانوا يقولون: عليّ أشدُّ ما أخذه أحدٌ عليّ أحدٍ، فقال مالك: يطلق نساءه، ثم تكاثرت الصُّورُ حتى آلت بين الناس إلى صورةٍ هذه أمها.

وقد كان شيخنا أبو بكر الفهري يقول: يلزمه إطعامُ ثلاثين مسكيناً إذا حنث فيها؛ لأنَّ قوله الأيمان؛ جمع يمين، وهو لو قال: عليّ يمينٌ، وحنث للزمته كفارة. ولو قال: عليّ يمينان للزمته كفارتان إذا حنث. والأيمان جمع يمين فيلزمه فيها ثلاث كفارات.

وكان أهلُ القَيْرَوان قد اختلفوا فيها اختلافاً كثيراً مرجعه إلى قولين:

أحدهما: أن الطلاق فيها ثلاث. والثاني: أن الطلاق فيها واحدة بائنة.

وقد جمعتُ في المسألة رسالة إبان كنت بإفريقية، وقد كثر السؤال فيها عليّ، فاستَحَزْتُ اللَّهَ سبحانه وتعالى على متوسط من الأقوال لم أخرج فيه عن جادة الأدلة، ولا عن أصل إمام الأئمة مالك بن أنس.

أما أصلُ مالك فقوله - فيمن قال: عليّ أشدُّ ما أخذ أحدٌ عليّ أحد. قال علماؤنا: يطلقُ نساءه؛ وذلك لأنَّ الناسَ كانوا في زمانه، وقبل ذلك، يحلفون في البيعة ويتوثَّقون فيما يحتاجون إليه من العهود في المحالفة، ويدخلون في اليمين بالله اليمين بالعتق والطلاق والحجِّ وغيره؛ فلما سئل مالك

-----  
[٨٦٠] متفق عليه، وتقدم مراراً.

عن هذه النازلة وأصحابه رأوا أَنَّ الْحَرَجَ عليهم في أن يتركوا معه أزواجه محتسبين في النكاح، ومما يأخذه الناسُ بعضهم على بعض الطلاق فتحرجوا في ذلك، وقالوا: يطلق نساءه.

وأما طريق الأدلة فلائ الألف واللام لا يخلو أن يراد بها ههنا الجنس أو العهد، فإن دخلت للعهد فالمعهود قولك بالله، فيكون ما قاله الفهري. وإن دخلت للجنس فالطلاق جنس، فدخل فيها ولا يستوفى عدده؛ فإن الذي يكفي أن يدخل من كل جنس معنى واحد، فإنه لو دخل في الجنس المعنى كله للزمه أن يتصدق بجميع ماله؛ إذ قد تكون الصدقة بجميع المال يمينا، وناذرة فيما إذا كان المال معينا في دار أو عبد أو دابة أو كبش وتصدق بذلك؛ فإنه ينفذ إجماعاً؛ فتبصرنا ذلك، وأخذنا بالوسط منه، وقد بسطنا ذلك في الرسالة الحاكمة على الأيمان اللازمة، وهناك يستوفي الناظر غرضه منها، والله عز وجل أعلم، وبه التوفيق.

**الآية الثامنة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيْطَانَ لِكُفَّهِ إِلَى آيَاتِهِمْ لِيُجَدِّلُوَكُمْ وَإِنْ أَلَمْتَهُمْ لَيَكُونَنَّ لَكُمْ لِمَشْرُكُونَ﴾ [الآية: ١٢١]. فيها عشر مسائل:

### المسألة الأولى:

[٨٦١] روى الترمذي وغيره عن ابن عباس، قال: أتى أناسُ النبي ﷺ فقالوا: يا رسول الله؛

[٨٦١] ضعيف بهذا اللفظ. أخرجه الترمذي ٣٠٦٩ من طريق زياد بن عبد الله البكائي عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به، وإسناده ضعيف لضعف عطاء بن السائب، فإنه اختلط، وزباد لين الحديث. وقد اضطرب عطاء فيه، فقد أخرجه أبو داود ٢٨١٩ والطبري ١٣٨٢٩ والطبراني ١٢٢٩٥ والبيهقي ٢٤٠/٩ كلهم عن عمران بن عينة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «جاءت اليهود...» وذكر اليهود فيه منكر مع ضعف الإسناد. قال الحافظ ابن كثير ١٧٧/٢: ذكر اليهود فيه نظر من وجوه ثلاثة: أحدها: أن اليهود لا يرون إباحة الميتة حتى يجادلوا.

الثاني: أن الآية مكية، الثالث: اضطراب الروايات عن ابن السائب.

وله شاهد مرسل: أخرجه الطبري ١٣٨١٧ عن عكرمة مرسلًا «أن ناساً من المشركين...».

وورد هذا الخبر من وجوه متعددة ليس فيه ذكر النبي ﷺ، وهو أصح، فقد أخرجه أبو داود ٢٨١٨ وابن ماجه ٣١٧٣ والحاكم ٤/١١٣-٢٣١ والطبري ١٣٨١٣ و١٣٨٢٦ والبيهقي ٢٤١/٩ من طرق عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس: «إن المشركين قالوا للمسلمين...» الحديث. وليس فيه أنهم كلموا النبي ﷺ. وهذا إسناد، رجاله ثقات، لكن رواية سماك عن عكرمة مضطربة، وقد صحح الحافظ ابن كثير هذا الإسناد، وكذا صححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

وورد من وجه آخر نحوه، أخرجه أنسائي في «التفسير» ١٩١ والطبري ١٣٨١٥ عن هارون بن عنترة عن أبيه عن ابن عباس، وإسناده غير قوي لأجل هارون بن عنترة. وله شاهد من مرسل الحضرمي، أخرجه الطبري ١٣٨١٨. وله شاهد من مرسل الضحاك ١٣٨٢٠ لكن في الطريق جويبر بن سعيد، وهو متروك لكن توبع جويبر برقم ١٣٨٢٨. وله شاهد من مرسل مجاهد ١٣٨٢١ و١٣٨٢٢ ومن مرسل قتادة ١٣٨٢٣ و١٣٨٢٥ من مرسل السدي، فهذه الروايات جميعاً لا تذكر النبي ﷺ.

الخلاصة: ذكر النبي ﷺ في الخبر ضعيف، وكون الذين جادلوا، هم اليهود، ضعيف منكر. والله أعلم، وانظر تفسير الشوكاني ٩٣٢ بتحريجي.

أَنَأَكُلُ مَا نَقْتُلُ، وَلَا نَأْكُلُ مَا قَتَلَ اللهُ؟ فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لَشُرْكُونٌ﴾<sup>(١)</sup>.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾: يَفْضِي بِدَلِيلِ الْخُطَابِ عَلَى رَأْيِ مَنْ قَرَأَ أَلَّا يُؤْكَلَ مَا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ عَلَّقَ الْحُكْمَ - وَهُوَ جَوَازُ الْأَكْلِ عَلَى أَحَدٍ وَضَفَى الشَّيْءَ، وَهُوَ مَا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ - فَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْآخَرَ بِخِلَافِهِ، بَيِّنُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى بَيَّنَّ الْحُكْمَيْنِ بِنَصِّينَ، وَتَكَلَّمَ فِيهِمَا بِكَلَامَيْنِ صَرِيحَيْنِ، فَقَالَ فِي الْمَقَابِلِ الثَّانِي: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ...﴾.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرَّرْتُمْ إِلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup>. الْمَعْنَى: مَا الْمَانِعُ لَكُمْ مِنْ أَكْلِ مَا سَمَّيْتُمْ عَلَيْهِ رَبِّكُمْ، وَإِنْ قَتَلْتُمُوهُ بِأَيْدِيكُمْ؛ وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ لَكُمْ الْمَحْرَمَ، وَأَوْضَحَ لَكُمْ الْمَحِلَّ، فَإِنَّ مَنْ حَرَّمَ عَلَيْكَ مَعْنَى خَاصِيًّا أَبَاحَ مَا سِوَاهُ، فَكَيْفَ وَقَدْ أَذِنَ لَهُ فِي الْقَتْلِ وَالتَّسْمِيَةِ عَلَيْهِ وَأَكَلِهِ، فَكَيْفَ يَقَابِلُ ذَلِكَ مِنْ تَفْصِيلِ اللَّهِ وَحُكْمِهِ وَإِيضَاحِهِ وَشَرْحِهِ بِهَوَى بَاطِلٍ وَرَأْيٍ فَاسِدٍ، صَدَرَ عَنْ غَيْرِ عِلْمٍ وَكَانَا بِاعْتِدَائِهِ وَإِثْمٍ، وَرَبِّكَ أَعْلَمُ بِالْمَعْتَدِينَ.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا ظَاهِرَ الْإِثْمِ وَبَاطِنَهُ﴾<sup>(٣)</sup>: الْمَعْنَى: قَدْ فَصَّلَ لَكُمْ الْمَحْرَمَ فَذَرُوهُ وَهُوَ الْإِثْمُ ظَاهِرًا، وَبَاطِنًا، وَفِي ذَلِكَ لِلْعُلَمَاءِ سِتَّةُ أَقْوَالٍ:

الأول: ظاهره وباطنه: سِرّه وعلايته؛ قاله مجاهد، وقتادة.

الثاني: قال سعيد بن جبير: ظاهرُ الإثمِ نكاحُ ذواتِ المحارمِ، وباطنه الزنا.

الثالث: ظاهرُ الإثمِ أصحابُ الراياتِ من الزواني، وباطنه ذواتُ الأخدان؛ قاله السدي وغيره.

الرابع: ظاهرُ الإثمِ طوافُ العُزَيَّانِ، وباطنه الزنا؛ قاله ابن زيد.

وقد قالت طائفة: إن الإثمَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْخَمْرِ؛ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ مَعْنَى الْآيَةِ فِي الْقَوْلِ الْخَامِسِ ظَاهِرُ الْإِثْمِ الْخَمْرُ، وَبَاطِنُهُ الْمِثْلُ وَالْمَنْصَفُ، وَسَنَبَيْتَ ذَلِكَ فِي سُورَةِ الْأَعْرَافِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَيَحْتَمِلُ وَجْهًا سَادِسًا، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُ الْإِثْمِ وَاضِحَ الْمَحْرَمَاتِ. وَبَاطِنُهُ الشَّبَهَاتِ وَمِنْهَا الذَّرَائِعُ، وَهِيَ الْمُبَاحَاتِ الَّتِي يَتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى الْمَحْرَمَاتِ؛ وَسَيَأْتِي ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾: يَعْنِي: فَمَطْلُقُ سَبَبِ الْآيَةِ الْمَيْتَةُ، وَهِيَ الَّتِي قَالُوا هُمْ فِيهَا: وَلَا نَأْكُلُ مِمَّا قَتَلَ اللَّهُ. فَقَالَ اللَّهُ لَهُمْ: لَا تَأْكُلُوا مِنْهَا؛ فَإِنَّكُمْ لَمْ تَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا. فَإِنْ قِيلَ - وَهِيَ:

**المسألة السادسة:** هذا هو السبب الذي خرجت عليه الآية، وَقَصُرَ اللَّفْظُ الْوَاردُ عَلَى السَّبَبِ الْمُرَوِّدِ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ اللَّفْظُ مُسْتَقْلَالًا دُونَ عَطْفِهِ عَلَيْهِ لَا يَجُوزُ لَفْعًا وَلَا حُكْمًا.

(٢) سورة الأنعام: ١١٩.

(١) سورة الأنعام: ١١٨-١٢١.

(٣) سورة الأنعام: ١٢٠.

قلنا: قد آن أن نكشف لكم نكتة أصولية وقعت تفاريق في أقوال العلماء تلففتها جملة من فك شديد؛ وذلك أنا نقول: مهما قلنا: إن اللفظ الوارد على سبب، هل يقصر عليه أم لا؟ فإننا لا نخرج السبب عنه، بل نقره فيه، ونعطف به عليه، ولا نمتنع أن يضاف غيره إليه إذا احتمله اللفظ، أو قام عليه الدليل؛ فقله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ ظاهر في تناول الميتة بعموم لفظه، وكونها سبباً لوروده، ويدخل فيه ما ذكّر اسمُ الله عليه اسم غير الله من الآلهة المبجلة - وهي:

**المسألة السابعة:** بعموم أنه لم يذكر اسمُ الله عليه، وبزيادة ذكر غير الله الذي يقتضي تحريمه هذا اللفظ عموماً ومعناه تنبيهاً من طريق الأولى، ويقتضي تحريمه نصاً قوله: ﴿وَمَا أَهْلٌ لغيرِ اللَّهِ بِهِ﴾<sup>(١)</sup>، فقد توارد على تحريم ذلك النص والعموم والتنبيه من طريق الأولى بالتحريم لظاهر أدلة الشرع عليه أولاً. وهذا من بديع الاستنباط في موارد الأدلة المماثلة في اقتضاء الحكم الواحد عليه، وهل يدخل فيه ما ترك المسلم التسمية عليه عمداً من الذبائح أم لا؟ مسألة مشككة جداً قد مهّذا القول فيها في تخليص الطريقتين، ولكننا نشير فيها ها هنا إلى نكتة تتعلق بالمقصود؛ فنقول: اختلف العلماء في متروك التسمية على ستة أقوال<sup>(٢)</sup>:

(١) سورة المائدة: ٣.

(٢) فائدة: قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١٣/ ٢٩٠-٢٩١: التسمية على الذبيحة، المشهور من مذهب أحمد أنها شرط مع الذكر، وتسقط بالسهر، وروي ذلك عن ابن عباس، وبه قال مالك والثوري وأبو حنيفة وإسحق، وممن أباح ما نُسيت التسمية عليه: وعطاء وطاوس وابن المسيب والحسن وعبد الرحمن بن أبي ليلى وجعفر بن محمد وربيعة الرأي. وعن أحمد أنها مستحبة غير واجبة في عمد ولا سهو، وبه قال الشافعي، ولنا قول ابن عباس: من نسي التسمية فلا بأس، وروى سعيد بن منصور بإسناده عن راشد بن سعد قال رسول الله ﷺ: «ذبيحة المسلم، حلال، وإن لم يسم إذا لم يتعمد». قال: ويفارق الصيد، لأن ذبحه في غير محل فاعتبرت التسمية تقوية له. وقال في ١٣/ ٢٥٨: في بحث الصيد: فيشترط في إباحته شروط سبعة: أحدها: أن يكون الصائد من أهل الذكاة - من المسلمين أو الكتابيين -.

الثاني: الشرط الثاني: أن يسمي عند الإرسال، فإن ترك التسمية عمداً أو سهواً لم يباح، هذا تحقيق المذهب، وهو قول الشعبي وأبي ثور ودادود. وعن أحمد: إن نسي التسمية على الذبيحة والصيد، أبيح، وممن أباح متروك التسمية في النسيان دون العمد: أبو حنيفة ومالك. وقال الشافعي: يباح متروك التسمية عمداً أو سهواً أهـ. ملخصاً.

وقال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١٣/ ٧٣-٧٤ ما ملخصه: أجمع المسلمون على التسمية عند الإرسال على الصيد وعند الذبح والنحر، واختلفوا في أن ذلك واجب أم سنة؟ فمذهب الشافعي وطائفة: أنها سنة فلو تركها سهواً أو عمداً حل الصيد والذبيحة، وهي رواية عن مالك وأحمد. وقال أهل الظاهر: إن تركها عمداً أو سهواً لم يحل، وهو الصحيح عن أحمد في الصيد، وهو مروي عن ابن سيرين وأبي ثور. وقال أبو حنيفة ومالك والثوري وجماهير العلماء: إن تركها سهواً حلت الذبيحة والصيد وإن تركها عمداً فلا. وعلى مذهب أصحابنا - الشافعية - يكره تركها، وقيل: لا يكره، والصحيح الكراهة. واحتج من أوجبها بقوله تعالى ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ وبأحاديث. واحتج أصحابنا بقوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ إلى قوله: ﴿إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ﴾ فأباح بالتذكية من غير اشتراط التسمية ولا وجوبها. وبقوله =



الأول: إن تركها سهواً أكلت. وإن تركها عمداً لم تؤكل، قاله في الكتاب مالك وابن القاسم وأبو حنيفة، وعيسى، وأصبغ.

الثاني: إن تركها عامداً أو ناسياً تؤكل؛ قاله الحسن، والشافعي.

الثالث: أنه إن تركها عامداً أو ناسياً حَرُمَ أكلُها؛ قاله ابن سيرين، وأحمد.

الرابع: إن تركها متعمداً كُره أكلها ولم تحرم؛ قاله القاضي أبو الحسن، والشيخ أبو بكر من أصحابنا، وهو ظاهر قول الشافعي.

الخامس: قال أحمد بن حنبل: التسمية شرط في إرسال الكلب دون السهم في إحدى روايته<sup>(١)</sup>.

السادس: قال القاضي أبو بكر رضي الله عنه: يجب أن تعلّق هذه الأحكام بالقرآن والسنة والدلائل المعنوية التي أسستها الشريعة.

فأما القرآن فقد قال تعالى: ﴿تَكُونُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾. ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾؛ فيبين الحالين وأوضح الحكمين.

وقوله: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ نَهْيٌ مَحْمُولٌ عَلَى التَّحْرِيمِ، وَلَا يَجُوزُ حَمْلُهُ عَلَى الْكَرَاهَةِ؛ لِتَنَاقُلِهِ فِي بَعْضِ مُقْتَضِيَّاتِهِ الْحَرَامِ الْمَحْضِ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتَّبَعُ. وَهَذَا مِنْ نَفِيسِ عِلْمِ الْأَصُولِ.

[٨٦٢] وأما السنّة فقولہ ﷺ فی الصحاح: «ما أنْهَرَ الدَّمَّ، وذُكِرَ اسمُ اللَّهِ عليه فُكُلٌ».

[٨٦٣] وقال أيضاً ﷺ: «إذا أرسلت كُلبك المعلم، وذَكَرْتَ اسمَ الله عليه فُكِّلَ». وقال

وهذه أدلة ظاهرة غالبة عالية، وذلك من أظهر الأدلة. وأعجب لرأس المحققين إمام الحرمين<sup>(٣)</sup> يقول في معارضة هذا: وذكر الله إنما شرع في القرب، والذبح ليس بقربة.

[٨٦٢] صحيح. أخرجه البخاري ٢٥٠٧ و ٥٥٠٣ ومسلم ١٩٦٨ وأبو داود ٢٨٢١ والترمذي ١٤٩١ وابن حبان ٥٨٨٦ من حديث رافع بن خديج، وتقدم برقم ٦٢٠.

[٨٦٣] صحيح. أخرجه البخاري ٥٤٨٦ ومسلم ١٩٢٩ من حديث عدي بن حاتم، وتقدم باستيفاء في سورة المائدة، آة: ٣.

= تعالى: ﴿وَطَعَامَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلْ لَكُمْ﴾ وهم لا يسمون. ويحدث عائشة، أنهم قالوا: يا رسول الله! إن قوماً حديث عهدهم بالجاهلية، يأتوننا بلحمان لا ندري أذكروا اسم الله أم لم يذكروا، فنأكل منها. فقال رسول الله ﷺ: «سماو وكلوا». رواه البخاري. فهذه التسمية مأمور بها عند كل أكل وشرب. اهد ملخصاً.

(١) تقدم ما فيه كفاية، والله أعلم، وانظر «تفسير القرطبي» ٧/ ٧٦.

(٢) هو تمام المتقدم.

قلنا: هذا فاسدٌ من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه يعارضُه القرآن والسنة، كما بيناه.

الثاني: أن ذَكَرَ اللهَ مشروعٌ في كل حركةٍ وسكنة، حتى في خطبة النكاح، وإنما تختلفُ درجاتُه بالوجوب والاستحباب.

الثالث: أنَّ الذبيحةَ قُرْبَةٌ بدليل افتقارها إلى النية عندنا وعندك، وقد قال الله تعالى: ﴿لَنْ يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا وَلَكِنْ يَنَالُهُ الْقَوِيُّ مِنْكُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: المرادُ بذكر اسم الله بالقلب؛ لأن الذكر يضاد النسيان، ومحلُّ النسيان القلب، فمحلُّ الذِّكْرِ القلب. وقد رَوَى البراء بن عازب وغيره، عن النبي ﷺ:

[٨٦٤] «اسم الله على قلب كل مؤمن سَمِيَ<sup>(٢)</sup> أو لم يسم»، ولهذا تُجزئه الذبيحةُ إذا نسي التسمية

[٨٦٤] لم أره بهذا اللفظ، ولم أقف له على إسناده من حديث البراء، وعزاه الموفق في «المغني» ٢٥٨/١٣ للبراء بن عازب بلفظ «المسلم يذبح على اسم الله سم أو لم يسم» ولم يجد محققه إسناداً له، وهو غريب من حديث البراء. وورد بمعناه من حديث أبي هريرة، أخرجه الدارقطني ٢٩٥/٤ والبيهقي ٢٤٠/٩ وابن عدي ٢٨٥/٦ والطبراني في «الأوسط» ٤٧٦٦ كلهم من طريق مروان بن سالم عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: سأل رجل رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، أرايت الرجل منا يذبح وينسى أن يسمي الله؟ فقال النبي ﷺ: «اسم الله على كل مسلم» وهذا إسناد ساقط، مروان بن سالم متروك الحديث. وضعفه الدارقطني، والبيهقي، وقال ابن عدي: حديث منكر.

وله شاهد من حديث ابن عباس، أخرجه الدارقطني ٢٩٦/٤ والبيهقي ٢٣٩/٩ وإسناده ضعيف، فيه محمد بن يزيد بن سنان، قال العراقي في «تخريج الإحياء» ١١٦/٢: ضعفه الجمهور، وقال الزيلعي في «نصب الراية» ١٨٢/٤: قال ابن القطان: محمد بن يزيد بن سنان كان صدوقاً صالحاً، لكنه كان شديد الغفلة، وقال غيره: معقل بن عبيد الله، وإن كان من رجال مسلم، لكن أخطأ في رفع هذا الحديث، ورواه غير واحد موقوفاً. وقال ابن الجوزي في «التحقيق»: معقل هذا مجهول، وتعبه ابن عبد الهادي فقال: بل مشهور هو ابن عبيد الله، أخرج له مسلم، واختلف قول ابن معين فيه، وثقه مرة، وضعفه أخرى. ومحمد بن يزيد، قال أبو داود: ليس بشيء، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الدارقطني: ضعيف، ووثقه ابن حبان، والصحيح في هذا الحديث موقوف أحد ملخصاً.

وله شاهد من حديث معاذ: أخرجه الطبراني ٩٥/٢٠، وإسناده ساقط، قال الهيثمي في «المجمع» ٣٠/٤/٦٠١٤: فيه عتبة بن السكن وهو متروك. فلا فائدة من هذا الشاهد.

وله شاهد مرسل، أخرجه أبو داود في «المراسيل» ١٧٢ ومن طريقه البيهقي ٢٤٠/٩ عن الصلت مرسلًا، فهذه علة، ومع الإرسال قال ابن القطان: الصلت هو السدوسي، لا يعرف له حال، ولا يعرف بغير هذا الحديث. نقله الزيلعي في «نصب الراية» ١٨٣/٤. والحديث ضعفه الإمام ابن العربي بعد ذكره بعدة أسطر. الخلاصة: لم يصح من هذه الألفاظ عن النبي ﷺ، وإنما صح موقوفاً على ابن عباس من وجوه متعددة عند الدارقطني والبيهقي وانظر «نصب الراية» ١٨٢-١٨٣/٤ و «فتح القدير» ٥٠١/٩ بتخريجي، والله الحمد والمنة.

(١) سورة الحج: ٣٧.

(٢) وقع في الأصل «يسمي» وهو خطأ، والتصويب عن كتب التخرير.

تعويلاً على ما في قلبه من اسم الله سبحانه.

قلنا: الذكر يكونُ باللسان، ويكون بالقلب، والذي كانت العربُ تفعله تسمية الأصنام والنُصب باللسان، فنسخ الله ذلك بذكر الله في الألسنة، واستمر ذلك في الشريعة، حتى قيل لمالك: هل يسمي الله إذا توضأ؟ فقال: أريد أن يذبح؟ إشارة إلى أن موضع التسمية وموضوعها إنما هو في الذبائح لا في الطهارة.

وأما الحديث الذي تعلّقوا به في قوله: «اسم الله على قلب كل مؤمن»<sup>(١)</sup>. فحديث ضعيف لا تلتفتوا إليه. وأما الناسي للتسمية على الذبيحة فإنها لم تحرّم عليه؛ لأنّ الله تعالى قال: ﴿وَإِنَّكُمْ لَفِْسِقٌ﴾ وليس الناسي فاسقاً بإجماع، فلا تحرّم عليه.

فإن قيل: وكذلك المتعمّد ليس بفاسقٍ إن أكلها إجماعاً؛ لأنها مسألة اجتهداختلف العلماء فيها. قلنا: قد أجبنا عن هذه النكتة في مسائل الخلاف، وصرّحنا فيه بالحق من وجوه؛ أظهرها أنّ تارك التسمية عمداً لا يخلو من ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يترك التسمية إذا أضجع الذبيحة؛ لأنه يقول: قلبي مملوء من أسماء الله وتوحيده، فلا أفترق إلى ذكر ذلك بلساني؛ فذلك يُجزّيه؛ لأنه قد ذكر الله وعظّمه.

وإن قال: ليس هذا موضع التسمية صريحة، فإنها ليست بقربة، فهذا يجزيه لكونه على مذهب يصحّ اعتقاده اجتهداً للمجتهد فيه وتقليداً لمن قلّده.

وإن قال: لا أسمى، وأي قدرٍ للتسمية؟ فهذا متهاونٌ كافر فاسق لا تؤكّل ذبيحته، فإنما يتصوّر الخلاف في المسألة على صورتين الأولين، فأما على الصورة الثالثة فلا تشخيص لها.

والذي نعتّم عليه في صورة الناسي أنّ الخطاب لا يتوجّه إليه، لاستحالة خطاب الناسي؛ فالشرط ليس بواجب عليه.

**المسألة الثامنة:** قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَىٰ أَوْلِيَآئِهِمْ﴾: سمّى الله تعالى ما يقع في القلوب من إلهام وخيأ، وهذا مما يطلقه شيوخ التصوف، ويُنكره جهال المتوسمين بالعلم، ولم يعلموا أنّ الوحي على ثمانية<sup>(٢)</sup> أقسام، وأن إطلاقه في جميعها جائز في دين الله، أولسّم ترؤن أنّ الله سبحانه قد سمّى إلهام الشياطين وخيأ؛ وكلّ ما يقوم بالقلب من الخواطر فهو خلق الله؛ فكلّ ما كان من الشر أضافه الله إلى الشيطان، وما كان من الخير أضافه الله إلى المملك. وفي الحديث:

[٨٦٥] «إن القلب بين لمتين: لمة من الملك ولمة من الشيطان؛ فلّمة الملك إيعاد بالخير

[٨٦٥] ضعيف. أخرجه الترمذي ٢٩٨٨ والنسائي في «الكبرى» ٣٠٥/٦ وابن حبان ٩٩٧ والطبري ٨٨/٣ من طريق

(١) هو المتقدم.

(٢) في المطبوع: «ثلاثة»، والتصحيح عن إحدى النسخ المخطوطة، وانظر المسألة الأولى عند الآية ١٤٥ الآية.

وتصديق بالحق، ولمة الشيطان لإبعاد بالشر وتكذيب بالحق.

المسألة التاسعة: قوله تعالى: ﴿لِيُجَدِّلُواكُمْ﴾: المجادلة: دَفْعُ القول على القول على طريق الحجة بالقوة، مأخوذ من: الأجدل: طائر قوي، أو لقصد المغالبة؛ كأنه يطرحه على الجدالة<sup>(١)</sup>، ويكون حقاً في نصرته الحق وباطلاً في نصرته الباطل، قال تعالى: ﴿وَلَا تُجَدِّلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾<sup>(٢)</sup>.

المسألة العاشرة: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَلْفَتْكُمْ لَكُمْ لُشُرُكُمْ﴾: إنما يكون المؤمن بطاعة المشرِك مشركاً إذا أطاعه في اعتقاده الذي هو محل الكفر والإيمان؛ فإذا أطاعه في الفعل وعقده سليم مستمر على التوحيد والتصديق فهو عاصٍ. فافهموا ذلك في كل موضع. والله أعلم.

الآية التاسعة، والعاشرة، والحادية عشرة: قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِرِزْقِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِهِمْ فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَعْلَمُ إِنَّ شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾<sup>(١٢٦)</sup> وَكَذَلِكَ زُكِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ يُرِيدُوهُمْ وَلَيْلِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْعَلُونَ<sup>(١٢٧)</sup> وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَا يَطْعُمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءَ بِرِزْقِهِمْ وَأَنْعُمٌ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا وَأَنْعُمٌ لَا يَذْكُرُونَ أَسْمَاءَ اللَّهِ عَلَيْهَا افْتِرَاءٌ عَلَيْهِمْ سُبْحَنَهُ بِمَا كَانُوا يَقْتُرُونَ<sup>(١٢٨)</sup> وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَمَحَرَّمٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَإِنْ يَكُن مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سُبْحَنَهُ وَصَفَّهُمْ إِنَّهُمْ حَكِيمٌ عِلْمٌ<sup>(١٢٩)</sup> قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ وَحَرَّمُوا مَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ افْتِرَاءً عَلَى اللَّهِ قَدْ ضَلُّوا وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ [الآيات: ١٣٦-١٤٠]. فيها سبع مسائل:

المسألة الأولى: روى سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنه قال: مَنْ أراد أن يعلم جهل العرب فليقرأ ما فوق الثلاثين والمائة من سورة الأنعام إلى قوله تعالى: ﴿قَدْ خَسِرَ الَّذِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ سَفَهًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾. وهذا الذي قاله - رضي الله عنه - كلام صحيح، فإنها تصرّفت بعقولها القاصرة في تنويع الحلال والحرام سفاهة بغير معرفة ولا عدل؛ والذي تصرّفت بالجهل فيه من اتخاذ آلهة أعظم جهلاً وأكبر جُزماً؛ فَإِنَّ الاعتداء على الله أعظم من الاعتداء على المخلوقين.

أبي الأحوص عن عطاء بن السائب عن مرة الهمداني عن ابن مسعود مرفوعاً، وإسناده ضعيف، عطاء بن السائب اختلط، وقد سمع منه أبو الأحوص بعد الاختلاط، وقد رواه ابن علية وعمرو بن قيس وحماد بن سلمة عن عطاء به موقوفاً، أخرجه الطبري ٣/ ٨٨-٨٩، وأخرجه الطبري ٣/ ٨٨ من وجه آخر عن الزهري عن عبيد الله بن عتبة عن ابن مسعود، ورجاله ثقات، لكنه منقطع بين عبيد الله وابن مسعود، لكنه يعضد الموقوف المتقدم، فالمرفوع ضعيف، والصواب موقوف.

(١) الجدالة: الأرض. وانظر الكلام في ذلك في «تفسير القرطبي» ٧/ ٧٧.

(٢) العنكبوت: ٤٦.

والدليل على أن الله تعالى واحد في ذاته، واحد في صفاته، واحد في مخلوقاته أَتَيْنُ وأوضح من الدليل على أن هذا حلال، وهذا حرام.

وقد رَوَى أَنَّ رجلاً قال لَعَمْرُو بن العاص: إنكم على كمال عقولكم ووفور أحلامكم كنتم تعبدون الحجر. فقال عمرو: تلك عقولٌ كادها باريها.

**المسألة الثانية:** هذا الذي أخبر الله تعالى عنه من سخافة العرب وجهلها أمرٌ أذهبَه الله تعالى بالإسلام، وأبطله ببعثة الرسول ﷺ، وكان من الظاهر لنا أن نميته حتى لا يظهر، ونسائه حتى لا يذكر إلا أن ربنا تبارك وتعالى ذكره بنصّه، وأورده بشرحه، كما ذكر كُفْرَ الكافرين به. وكانت الحكمة في ذلك - والله أعلم - أن قضاءه قد سبق، وحكمه قد نفذ، بأن الكفر والتخليط لا ينقطعان إلى يوم القيامة، وقد قضى الله ألا يُصَدَّ كافر عن ذُكْرِ الكُفْرِ، ولا مُتَدَعٍ عن تغيير الدين، قصده ببيان الأدلة، ثم وُقِّعَ مَنْ سبق له عنده الخير فيُسِّرَ له معرفتها، فأمن وأطاع، وخذل من سبق له عنده الشر فصَدَّقَه عنها، فكفر وعصى ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾<sup>(١)</sup>؛ فتعيَّن علينا أن نشير إلى بسط ما ذكر الله تعالى من ذلك - وهي:

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ﴾: أي: أظهر بالخلق والإيجاد من الحرث والأنعام نصيباً، وجميعه له لا شريك معه في خلقه، فكيف فعلوا له شريكاً في القربان به من الأوثان التي نصبوها للعبادة معه، وشرُّ العبيد كما يأتي بيانه في الأثر من أنعم عليه سيده بنعمة فجعل يشكر غيره عليها، وكان هذا النصيب الذي للأوثان جعلوه لله من الحرث مصروفاً في النفقة عليها وعلى خدامها، وكذلك نصيب الأنعام أنهم كانوا يجعلونها قرباناً للآلهة.

وقيل: كان لله البحيرة والسائبة والوصيلة والحام، وكان ما جعلوه لله إذا اختلط بأموالهم لم يردوه، وإذا اختلط ما للأوثان بها ردوه وذلك قوله: ﴿فَمَا كَانَتْ لِشُرَكَائِهِمْ...﴾ الآية.

وقيل: كان ذلك إذا هلك ما جعلوه لله لم يغرموه، وإذا هلك ما جعل للأوثان غرموه.

وقيل: كانوا يذكرون اسم الأوثان على نصيب الله، ولا يذكرون الله على نصيب الأوثان، وهي:

**المسألة الرابعة:** فإن تركهم لذكر اسم الله مذموم منهم وفيهم؛ فكان ذلك أصلاً في ترك أكل ما لم يسم الله عليه.

**المسألة الخامسة:** ثم قال بعد ذلك: ﴿وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ﴾: يعني: في الواد للبنات مخافة السبأ وعدم الحاجة، وما حُرِّمَ من النصرة، كما كانت الجاهلية تفعله. وقيل: كما فعل عبد المطلب حين نذر ذنبه ولده عبد الله.

وحقيقة التزيين إظهار الجميل، وإخفاء القبيح، وقد يتغلب بخذلان الله للعبد، كما يتحقق بتوفيقه

له. ومن الباطل الذي ارتكبه بتزيين الشيطان تصويره عندهم جواز أكل الذكور من القَرَابِين، ومنع الإناث من أكلها، كالأولاد والألبان، وكان تفضيلهم للذكور لأحد وجهين، أو بمجموعهما: إما لفضل الذكر في نفسه على الأنثى، وإما لأن الذكور كانوا سدنة<sup>(١)</sup> بيوت الأصنام؛ فكانوا يأكلون مما جعل لهم منها؛ وذلك كله تعد في الأفعال، وابتداء في الأقوال، وعمل بغير دليل من الشرع؛ ولذلك أنكر جمهور من الناس على أبي حنيفة القول بالاستحسان - وهي:

**المسألة السادسة:** فقالوا: إنه يحرم ويحلل بالهوى من غير دليل، وما كان ليفعل ذلك أحد من أتباع المسلمين، فكيف أبو حنيفة! وعلمائنا من المالكية كثيراً ما يقولون: القياس كذا في مسألة، والاستحسان كذا، والاستحسان عندنا وعند الحنفية هو العمل بأقوى الدليلين. وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف. نكتته المجزئة ههنا أن العموم إذا استمر والقياس إذا اطرأ فإن مالكا وأبا حنيفة يريان تخصيص العموم بأي دليل كان من ظاهر أو معنى، ويستحسن مالك أن يخص بالمصلحة، ويستحسن أبو حنيفة أن يخص بقول الواحد من الصحابة الوارد بخلاف القياس. ويرى مالك وأبو حنيفة تخصيص القياس ببعض العلة، ولا يرى الشافعي العلة الشرع إذا ثبت تخصيصاً، ولم يفهم الشريعة من لم يحكم بالمصلحة ولا رأى تخصيص العلة، وقد رام الجويني رد ذلك في كتبه المتأخرة التي هي نخبة عقيدته ونخيلة فكرته فلم يستطعه، وفاوض الطوسي<sup>(٢)</sup> الأكبر في ذلك وراجعته حتى وقف، وقد بينت ذلك في المحصول والاستيفاء بما في تحصيله شفاء إن شاء الله تعالى.

فإن قال أصحاب الشافعي: فقد تآخمت هذه المهواة، وأشرفتم على التردّي في المغواة؛ فإنكم زعمتم أن اليمين يحرم الحلال ويقلب الأوصاف الشرعية، ونحن براء من ذلك؟

قلنا: هيهات! ما حرّمنا إلا ما حرّم الله، ولا قلنا إلا ما قال الله، ألم تسمعوا قوله: ﴿يَأْتِيَا النَّبِيَّ لِرَ حُرْمِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾<sup>(٣)</sup>، وهي:

**المسألة السابعة:** وسنيناها في سورة التحريم إن شاء الله.

**الآية الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ حَتَّىٰ أَكْلُهُمُ وَالزَّيْتُونَ وَالزُّمَانُ مَتَشَكِّبًا وَغَيْرَ مُتَشَكِّبٍ كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّكُمْ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الآية: ١٤١]. فيها خمس عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿أَنشَأَ﴾: أي: ابتدأ الفعل من غير احتذاءٍ مثالي؛ وكان ذلك في يوم الاثنين على ما ورد في الخبر الصحيح، وأوضحناه في كتاب «المشككين» وقد يستعمل أنشأ في كل فعل

(١) جمع سادن: وهم الخدم.

(٢) الظاهر أنه الإمام الغزالي، فإنه طوسي، وهو ممن لقيه ابن العربي في رحلته إلى العراق والشام. ثم إن الغزالي، أخذ عن إمام الحرمين الجويني، والله أعلم.

(٣) التحريم: ١.

كان على مثال أو لم يكن .

**المسألة الثانية: الجنات:** هي: البساتين التي يجتئها الشجر، أي: يسترها؛ ومنه جَنَّ عليه الليل، ومنه سُمِّيَ الجن، لاجتنانهم عن الأبصار، وكذلك الجنة في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَبَّأً﴾<sup>(١)</sup>؛ سُمُوا بذلك لاجتنانهم.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿مَعْرُوشَتَيْنِ وَغَيْرَ مَعْرُوشَتَيْنِ﴾: يعني: رُفعت على الأعواد، وصِيْنَتْ عن تدلِّي الثمر على الأرض، وأظهرت للإدراك، وسهل جَمْعُها دون انحناء.

**والعَرْش:** كل ما ارتفع فوق غيره. وقيل: تعريشها حَيَّاطُهَا بالجدر، وما قام مقامها، حتى لا يَكُونَ فيها مَدْخَلٌ لأحد؛ والأول أقوى في الاشتقاق.

وقد قيل في قوله: ﴿خَاوِيَةً عَلَى عُرُوشٍ﴾<sup>(٢)</sup>: يعني على أعاليها، ولعله على جُذُرَانِهَا، وأشار بذلك إلى حدائق الأعناب التي هي الكروم في السنة العرب، ثم قال بعد ذلك - وهي:

**المسألة الرابعة:** ﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْثَرُهُمْ﴾: وفرق بينهما؛ لأنهما أضلا المعاش، وعماداً القوت، ثم فرق بين الزيتون والرمان في وزان آخر - وهي:

**المسألة الخامسة:** ووصفها بأنها متشابهة وغير متشابهة؛ يعني: أن منها ما يتشابه في الظاهر، ويخالفه في الباطن؛ ومنها ما يشبه في اللون، ويختلف في الطعم؛ وفي ذلك دليلان عظيمان:

أحدهما: على المنة منه سبحانه علينا، والنعمة التي هيأها لنا - وهي:

**المسألة السادسة:** فلو شاء ربُّنا إذ خلقنا أحياءً ألا يخلق لنا غذاء، أو إذا خلقه ألا يكون جميل المنظر طيب الطعم، أو إذ خلقه كذلك ألا يكون سهلاً الجَنِّي، فلم يكن عليه أن يفعل ذلك ابتداءً لأنه لا يجب عليه شيء، وإن فعله بفَضْلِهِ، كابتداء خَلْقِهِ في تعديد النعم وتقرير الفضل والكرم والشهادة على الابتداء بالثواب قبل العقاب، وبالعطاء قبل العمل.

الدليل الثاني على القدرة في أن يكون الماء الذي من شأنه الرسوب يَصْعَدُ بقدرة الواحد القادر علام الغيوب من أسافل الشجر إلى أعاليها، وترقى من أصولها إلى فروعها، حتى إذا انتهى إلى آخرها نشأ فيها أوراق ليست من جنسها، وثمار خارجة عن صفتها، فيها الجزم الوافر، واللون الزاهر، والجني الجديد، والطعم اللذيذ؛ فأين الطبائع وأجناسها؟ وأين الفلاسفة وأناسها؟ هل في قدرة الطبيعة - إذا سلمنا وقلنا لها قدرة على طريق الجدال - أن تُثَقِّنَ هذا الإتقان البديع، أو ترتب هذا الترتيب العجيب؟ كلا، لا يتم ذلك في المعقول إلا لحَيِّ عالم قادر مُريد، فقد علم الألباء أن أمياً لا ينظّم سطور الكتابة، وأن سوادياً لا يقدِرُ على ما في الديباج من التزين والنساجة؛ فسبحان مَنْ له في كل شيء آية بداية ونهاية، فمن الله الابتداء، وإن إلى ربك المُنتهى، تقدّس وتعالى.

**المسألة السابعة:** قوله تعالى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾: .  
فهذان بناءان جاءا بصيغة أفعل، وأحدهما مباح لقوله: ﴿فَأَنْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup>. والثاني: واجب على ما يأتي تفصيله إن شاء الله، وليس يمتنع في الشريعة اقتران المباح والواجب؛ لما يأتي في ذلك من الفوائد، ويتركب عليه من الأحكام، فأما الأكل فلقضاء اللذة، وأما إيتاء الحق فلقضاء حق النعمة، فله تعالى على العبد نعمة في البدن بالصحة، واستقامة الأعضاء، وسلامة الحواس، ونعمة في المال بالتملك والاستغناء، وقضاء اللذات، وبلوغ الآمال؛ ففرض الصلاة كفاء نعمة البدن، وفرض الزكاة كفاء نعمة المال، وبدأ بذكر نعمة الأكل قبل الأمر بإيتاء الحق؛ ليبين أن الابتداء بالنعمة كان من فضله قبل التكليف.

**المسألة الثامنة:** قوله تعالى: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ﴾: اختلف في تفسير هذا الحق على ثلاثة أقوال:  
الأول: أنه الصدقة المفروضة؛ قاله سعيد بن المسيب وغيره، ورواه ابن وهب، وابن القاسم، عن مالك في تفسير الآية.  
الثاني: أنها الصدقة غير المفروضة تكون يوم الحصاد وعند الصرام؛ وهي إطعام من حضر والإيتاء لمن غير؛ قاله مجاهد.

الثالث: أن هذا منسوخ بالزكاة؛ قاله ابن عباس، وسعيد بن جبير.  
وقد زعم قوم أن هذا اللفظ مجمل ولم يخلصوا القول فيه، وحقيقة الكلام عليه أن قوله: ﴿وَآتُوا﴾ مفسر، وقوله: ﴿حَقَّهُ﴾ مفسر في المؤتى، مُجْمَل في المقدار؛ وإنما يقع النظر في رفع الإشكال الذي أنشأه احتمال هذه الأقوال؛ وقد بينا فيما سبق وجه أنه ليس في المال حق سوى الزكاة، وتحقيقه في القسم الثاني من علوم القرآن، وفي سورة البقرة من هذا التأليف، وثبت أن المراد بذلك ها هنا الصدقة المفروضة.

وقد أفادت هذه الآية وجوب الزكاة فيما سَمَى الله سبحانه، وأفادت بيان ما يجب فيه من مخرجات الأرض التي أجملها في قوله: ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾<sup>(٢)</sup>، وفسرهما ها هنا؛ فكانت آية البقرة عامة في المخرج كله مجملة في القدر؛ وهذه الآية خاصة في مخرجات الأرض مجملة في القدر، فبينه رسول الله ﷺ الذي أمر بأن يبين للناس ما نزل إليهم، فقال:  
[٨٦٦] «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرَ، وَمَا سَقَى بَنَضَحٍ أَوْ ذَالِيَةِ نَصْفِ الْعُشْرِ»؛ فكان هذا بياناً لمقدار الحق المجمل في هذه الآية.

-----  
[٨٦٦] صحيح. أخرجه البخاري ١٤٨٣ وأبو داود ١٥٩٦ والترمذي ٦٤٠ والنسائي ٤١/٥ وابن ماجه ١٨١٧ وابن حبان ٣٢٨٥ و ٣٢٨٦ و ٣٢٨٧ والطحاوي ٣٦/٢ من حديث ابن عمر، روه بالفاظ متقاربة. وله شاهد عند مسلم ٩٨١ من حديث جابر، وله شواهد تبلغ به حد الشهرة، وتقدم تخريجه.



[٨٦٧] وقال أيضاً ﷺ: «ليس فيما دون خمسة أوسق من حَبٍّ أو تمر صدقة». خرَّجه مسلم وغيره، فكان هذا بياناً للمقدار الذي يؤخذ منه الحق، والذي يسمَّى في ألسنة العلماء نصاباً. وقد اختلف العلماء في ذلك اختلافاً متبايناً قديماً وحديثاً؛ فروي عن مالك وأصحابه: أنَّ الزكاة في كل مُقتات لا قَوْلَ له سواه. وقد أوردناه في كتب الفقه وشرحناه، وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: تجب في كل ما تُنبته الأرض من المأكولات من القوت والفاكهة والخضر، وبه قال عبد الملك بن الماجشون في أصول الثمار دون البقول. وقال أحمد أقوالاً؛ أظهرها أنَّ الزكاة تجب في كل ما قال أبو حنيفة إذا كان يوسق، فأوجبها في اللوز، لأنه مكيل دون الجوز لأنه مَعْدود، معولاً على قول النبي ﷺ: [٨٦٨] «ليس فيما دون خمسة أوسق من تمر أو حَبٍّ صدقة»؛ فبيّن النبي ﷺ أنَّ محل الواجب هو الموسق، وبيّن القَدْر الذي يجب إخراج الحق منه<sup>(١)</sup>.

وتعلق الشافعي بالقوت؛ وذلك لأن التوسيق إنما يكون في المقتات غالباً دائماً. وأما الخضر فأمرها نادر. وأما المالكية فتعلقت بأن النبي ﷺ لم يأخذ من خضر المدينة صدقة<sup>(٢)</sup>.

[٨٦٧] صحيح. أخرجه مسلم ٩٧٩ من حديث أبي سعيد، وتقدم تخريجه، برقم ٢٨٨. [٨٦٨] هو المتقدم.

(١) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٤/ ١٥٥-١٥٨ ما ملخصه: الزكاة تجب فيما جمع هذه الأوصاف: الكيل، والبقاء، واليُس، من الحبوب والثمار، مما ينبت الآدميون، إذا نبت في أرضه، سواء كان قوتاً كالحنطة والشعير والأرز، أو من القطنيات: كالباقلا والعدس والجمص. أو حب البقول: كحب الفجل والسمسم، وسائر الحبوب. وتجب أيضاً فيما جمع هذه الأوصاف: كالتمر والزبيب واللوز والفسق. ولا زكاة في سائر الفواكه: كالخوخ، والإجاص، والتفاح والتين والجوز. ولا في الخضر كالقثاء والخيار والبادنجان والجزر واللفت. وبهذا قال عطاء في الحبوب كلها، ونحوه قول أبي يوسف ومحمد، حيث قالوا: لا شيء فيما تخرجه الأرض، إلا ما كانت له ثمرة باقية يبلغ مكيلها خمسة أوسق. وقال مالك والشافعي: لا زكاة في ثمر إلا التمر والزبيب، ولا في حب إلا ما كان قوتاً، إلا في الزيتون على اختلاف، وحكي عن أحمد إلا في الحنطة والشعير والتمر والزبيب. وهذا قول ابن عمر وموسى بن طلحة والحسن وابن سيرين والشعبي والحسن بن صالح وعبد الرحمن بن أبي ليلى وابن المبارك وأبي عبيد، ووافقهم إبراهيم، وزاد: الذرة، ووافقهم ابن عباس، وزاد: الزيتون، لأن ما عدا ذلك لا نص فيه ولا إجماع، ولا هو في معنى المنصوص ولا المجمع عليه، فيبقى على الأصل. وفي الحديث عن ابن عمر «سن رسول الله ﷺ الزكاة في هذه الأربعة: الحنطة والشعير والتمر والزبيب رواه الدارقطني، وغير هذه الأربعة لا نص فيها ولا إجماع، ولا هو في معناها في غلبة الاقتيات بها وكثرة نقصها ووجودها، فلم يصح قياسه عليها، ولا إلحاقها بها، فيبقى على الأصل، وقال أبو حنيفة: تجب الزكاة في كل ما يقصد بزراعته نماء الأرض، إلا الحطب والقصب والحشيش بحديث «فيما سقت السماء العشر» وهو عام.

فصل: ولا تجب فيما ليس بحب ولا ثمر، سواء وجد فيه الكيل والادخار أو لا. اهـ ملخصاً. (٢) قال القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ٧/ ١٠٠ ما ملخصه: قال مالك وأصحابه: الزكاة واجبة في كل مقتات مدخر، وبه قال الشافعي. وقال الشافعي: إنما تجب الزكاة فيما يَبْس ويُدخر ويقتات مأكولاً، ولا شيء =

وأما أبو حنيفة فجعل الآية مرآته فأبصر الحق، وقال: إن الله أوجب الزكاة في المأكول قوتاً كان أو غيره.

[٨٦٩] وبين النبي ﷺ ذلك في عموم قوله: «فيما سَقَتِ السماءُ العُشر»<sup>(١)</sup> وقد أشرنا في مسائل الخلاف إلى مسالك النظر فيها في كتاب الإنصاف والتخليص. وقد آن تحديدُ النظر فيها كما يلزم كل مجتهد. فالذي لاح بعد التردد في مسالكه أن الله سبحانه لما ذكّر الإنسان بنعمه في المأكولات التي هي قوامُ الأبدان وأصلُ اللذات في الإنسان، عليها تنبني الحياة، وبها يتم طيبُ المعيشة - عدّدَ أصولها تنبيهاً على تواجها، فذكر منها خمسة: الكَرْمُ، والنخل، والزرع، والزيتون، والرمّان. فالكَرْمُ والنخل: يؤكل في حالين فاكهة وقوتاً. والزرع يؤكل في نوعين: فاكهة وقوتاً. والزيت: يؤكل قوتاً واستصباحاً. والرمّان: يؤكل فاكهة محضة. وما لم يذكر مما يؤكل لا يخرج عن هذه الأقسام الخمسة.

فقال تعالى: هذه نعمتي فكلوها طيبةً شرعاً بالحل طيبة حساً باللذة، وآتوا الحقّ منها يوم الحَصَاد، وكان ذلك بياناً لوقت الإخراج، وجعل - كما أشرنا إليه - الحقّ الواجب مختلفاً بكثرة المؤونة وقلّتها، فما كان خفيفَ المؤونة قد تولّى الله سَقْيَه ففيه العُشر، وما عظمت مؤونته بالسَّقْيِ الذي هو أصل الإتيان ففيه نصفُ العشر. فأما قول أحمد: إنه فيما يوسق لقوله ﷺ:

[٨٧٠] «ليس فيما دون خمسة أوسق من حَبٍّ أو تمر صدقة»، فضعيف<sup>(٢)</sup>؛ لأنّ الذي يقتضي ظاهر الحديث أن يكونَ النَّصابُ معتبراً في التمر والحب. فأما سقوطُ الحقّ عما عداها فليس في قوة الكلام. وأما التعليق بالقوت فدَعَوَى ومعنى ليس له أصل يُرجع إليه؛ وإنما تكون المعاني موجبةً لأحكامها بأصولها على ما بيّناه في كتاب القياس.

وكيف يذكر الله سبحانه النعمة في القوت والفاكهة، وأوجب الحقّ منها كلّها فيما تنوّع حاله كالكَرْم والنخل، وفيما تنوّع جنسه كالزرع، وفيما ينضاف إلى القوت من الاستسراج الذي به تمام النعمة في المتاع بلذّة البصر إلى استيفاء النعم في الظلم.

[٨٦٩] تقدم برقم ٨٦٦.

[٨٧٠] تقدم برقم ٨٦٧، أخرجه مسلم والنسائي وغيرهما.

= في الزيتون لأنه إدام. وقال أبو ثور مثله، وقال أحمد أقوالاً أظهرها، أن الزكاة تجب في كل ما قاله أبو حنيفة إذا كان يوسق. وذهب النخعي وعمر بن عبد العزيز إلى وجوب الزكاة في كل ما أخرجت الأرض حتى في عشر دساتج دستجة من بقل.

(١) قال الإمام المَرْغِينَانِي في «الهداية»: باب زكاة الزروع والثمار: قال أبو حنيفة رحمه الله في قليل ما أخرجته الأرض وكثيرة العشر، سواء سقي سقياً أو سقته السماء، إلا الحطب والقصب والحشيش. وقالوا: لا يجب العُشر إلا فيما له ثمرة باقية إذا بلغ خمسة أوسق، والوسق ستون صاعاً بصاع رسول الله ﷺ، وليس في الخضراوات عندهما عشر. فالخلاف في موضعين: في اشتراط النصاب، وفي اشتراط البقاء. اهـ ملخصاً، راجع «فتح القدير شرح الهداية» ٢/ ٢٤٨-٢٥٢ بتخريجي، والله أعلم.

(٢) أي الاستدلال به، لا أن الحديث ضعيف، فإنه أخرجه مسلم كما تقدم.

فإن قيل: إنما تجب الزكاة في المُقْتَات الذي يدوم، فأما في الخضر فلا بقاء لها؛ ولذلك لم تؤخذ الزكاة في الأقوات مِنْ أَخْضَرِهَا، وإنما أُخِذَتْ من يابسها.

قلنا: إنما تؤخذ الزكاة من كل نوع عند انتهائه، باليبس، وانتهاء اليابس والطيبُ انتهاء الأخضر؛ ولذلك إذا كان الرطب لا يُثمر، والعنب لا يتزبُّب تؤخذ الزكاة منهما على حالهما، ولو لم تكن الفاكهة الخضرية أصلاً في اللذة وَرُكْنًا في النعمة ما وقع الامتنانُ بها في الجنة. ألا تراه وصف جمالها ولذتها، فقال: ﴿فِيهَا فَكْهَةٌ وَخُلٌّ رَمَّانٌ﴾ (١٨)؛ فذكر النخل أصلاً في المُقْتَات، والرمان أصلاً في الخضروات.

أولا ينظرون إلى وَجْهِ امتنانه على العموم لكم ولأنعامكم بقوله: ﴿أَنَا صَبَّأُ لَكُمُ صَبَاً﴾ (٢٥) ثُمَّ شَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا (٢٦) فَأَبْنَيْنَا فِيهَا جَبًّا (٢٧) وَعَبَاً وَقَضَبًا (٢٨) وَزَيْتُونًا وَفَخْلًا (٢٩) وَحَدَائِقَ غُلًّا (٣٠) وَفَكْهَةً وَأَبَاً (٣١).<sup>(٢)</sup> فإن قيل: فقد قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا حَقًّا يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (٣). والذي يحصد الزرع.

قلنا: جهلْتُمْ؛ بل هو عامٌّ في كل نَبْت في الأرض. وأصلُ الحصاد إذهاب الشيء عن موضعه الذي هو فيه؛ قال تعالى: ﴿مِنْهَا قَائِمٌ وَحَصِيدٌ﴾ (٤). وقال: ﴿حَقًّا جَعَلْنَاهُمْ حَصِيدًا خَلِيدِينَ﴾ (٥). وقال: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَمُتْ بِالْأَمْسِ﴾ (٦).

[٨٧١] وفي الحديث: «وهل يكبُّ الناس في النار [على وجوههم أو] على مناخرهم إلا حصائدُ السُّتْمِ».

فإن قيل: هذا مجاز؛ وأصله في الزرع. قلنا: هذا كَلَّة حقيقة؛ وأصلها الذهاب. فإن قيل: أليس يقال جَدَاد النخل، وحصاد الزرع، وجَدَاذ البقل؟ قلنا: الاسمُ العام الحصاد؛ وهذه خواص العام على بعض متناولاته. وقد أجاب عنه بعض العلماء بأنه ذكر الحصادَ فيما يحصد

[٨٧١] جيد. أخرجه الترمذي ٢٦١٦ والنسائي في «الكبرى» ١١٣٩٤ وابن ماجه ٣٩٧٣ من طرق عن عاصم بن بهدلة عن أبي وائل عن معاذ في حديث مطول، وهذا طرفه، ورجاله ثقات، إلا أنه منقطع بين أبي وائل وبين معاذ كما قال المنذري في «الترغيب» ٤٢٢٠، ومع ذلك: قال الترمذي: حسن صحيح. وورد من وجه ثان، أخرجه أحمد ٢١٥٥٨/٢٣٦/٥ وابن عبد البر في «التمهيد» ٥/٦٥-٦٦ من طريق شهر بن حوشب عن عبد الرحمن بن غنم وشهر. حسن الحديث في الشواهد. وقد توبع عند الطبراني ٧٣/٢٠-٧٤. وورد من وجه ثالث، أخرجه أحمد ٢٣٧/٥، وفيه عروة بن الزال، وهو مقبول، أي حيث يتابع، وقد توبع كما ترى. وورد من حديث عباد بن الصامت، أخرجه الطبراني ٣٣٤٩ «الكبير» وفي «الأوسط» ١٩٣٦. وقال الهيثمي ٢٩٨/١٠: رجاله رجال النصح غير عمرو بن مالك الجنيبي، وهو ثقة. وورد من حديث أبي اليسر، أخرجه البزار ٣٥٧٢ «كشف» وقال البزار: إسناده حسن، ومتمنه غريب. قلت: غرابته كونه من رواية أبي اليسر، وهو حديث حسن صحيح بطرقه وشواهد، وفي الباب أحاديث كثيرة.

(٢) عبس: ٢٥-٣١.

(٤) هود: ١٠٠.

(٦) يونس: ٢٤.

(١) الرحمن: ٦٨.

(٣) الأنعام: ١٤١.

(٥) الأنبياء: ١٥.

دليلاً على الجِدَاد فيما يجد؛ لأن أحدهما يكفي عن الآخر، ولكن النبات كان أصلاً لقوله: فأنبئتنا به جنات، فجعلها قسماً وَحَبَّ الحصيد، فجعله قسماً آخر؛ فلما عادل الجميع اكتفى بذكره عن ذكر غيره.

فإن قيل: فلم يُنقل عن النبي ﷺ أنه أخذ الزكاة من خضر المدينة ولا خَبِير. قلنا: كذلك عوّل علماؤنا. وتحقيقه أنه عدم دليل لا وجود دليل.

فإن قيل: لو أخذها لثقل. قلنا: وأي حاجة إلى نقله، والقرآن يكفي عنه.

فإن قيل: الآية منسوخة بأنها مكية وآية الزكاة مدنية. قلنا: قد قال مالك: إن المراد به الزكاة المفروضة. وتحقيقه في نكتة بديعة؛ وهي أن القول في أنها مكية أو مدنية يطول. فهبكم أنها مكية: إن الله أوجب الزكاة بها إيجاباً مُجَمَّلاً فتعين فرض اعتقادها، ووقف العمل بها على بيان الجنس والقدر والوقت، فلم تكن بمكة حتى تمهد الإسلام بالمدينة؛ فوقع البيان، فتعين الامتثال، وهذا لا يفقهه إلا العلماء بالأصول.

[٨٧٢] فإن قيل: قول النبي ﷺ: «فيما سَقَتِ السماءُ العُشْرَ وفيما سَقَى بَنُضْحٍ أو دَالِيَةٍ نَضْفُ العُشْر» كلامٌ جاء ليبيان تفصيل قَدَرِ الواجب بحال الموجب فيه، وليس القَصْدُ منه العموم حتى يقع التعويل عليه في استعمام ما سقت السماء.

قلنا: هذا هو كلامُ إمام الحرمين، وهو من مذهباته التي بنى عليها كتاب البرهان، وظن أنها لم تُدْرَك في غابر الأزمان؛ وليس لها في الدلائل مكان.

نحن نقول: إن الحديث جاء للعموم في كل مسقي، ولتفصيل قَدَرِ الواجب باختلاف حال الموجب فيه، ولا يتعارض ذلك؛ فيمتنع اجتماعه، وقد مهّذناه في أصول الفقه.

فإن قيل: فقد خصصتم الحديث في المأكولات من المُقَاتات، فنحن نخصّه في المأكولات أيضاً. قلنا: نحن خصصناه في المأكولات من المققات بدليل الإجماع، ولا دليل لكم على تخصيصه في المققات؛ فإن أعادوا لما تقدم من أقوالهم أعدنا ما سبق عليها من الأجوبة.

**المسألة التاسعة:** قال الشافعي: لا زكاة في الزيتون، في أحد قوليه؛ قال: لأنه يؤكل إداماً، وأيضاً فإن التين أنفع منه في القوت ولا زكاة فيه.

قلنا له: الزكاة تجب عندنا في التين، فلا قول لك في ذلك، وأي فرق بين التين والزبيب، والزيتون قوتٌ يُدخَر ذاته ويدخر زنته؛ فلا كلام عليه.

**المسألة العاشرة:** قال مالك في أظهر قَوْلِهِ: إنما تكون الزكاة فيما يُقَات في حال الاختيار دون ما

يُقتات به في حال الضرورة، فلا زكاة في القطني<sup>(١)</sup>، وبه قال الحسن والشعبي وابن سيرين<sup>(٢)</sup> وابن أبي ليلى والحسن بن صالح والثوري وابن المبارك ويحيى بن آدم وأبو عبيد، ولذلك اختلف قوله في التين، فكان لا يوجب فيه الزكاة، لأنه لا يذريه، فإذا أخبر عنه ورأى موقعه في بلاده أوجب فيه الزكاة؛ وهذا بناء على أصل من أصول الفقه؛ وهو أن كلام الله تعالى إذا ورد، هل يُحمل على العموم المطلق أو الغالب من المتناول فيه؟ والصحيح حمله على العموم المطلق حسبما بيّناه في موضعه. والله أعلم.

**المسألة الحادية عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَمَا تَوْأَمَتُهُمْ هَبْطٌ مُّثْقَلَةٌ﴾: اختلف العلماء في وقت وجوب الزكاة في هذه الأموال النباتية على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها تجب وقت الجَدَاد؛ قاله محمد بن مسلمة؛ بقوله: ﴿وَمَا تَوْأَمَتُهُمْ هَبْطٌ مُّثْقَلَةٌ﴾. الثاني: أنها تجب يوم الطَّيْب؛ لأن ما قبل الطيب يكون علفاً لا قوتاً ولا طعاماً؛ فإذا طابت وكان الأكل الذي أنعم الله به وجب الحق الذي أمر الله به، إذ بتمام النعمة يجب شكر النعمة، ويكون الإيتاء يوم الحصاد لما قد وجب يوم الطيب. الثالث: أنه يكون بعد تمام الخَرْص<sup>(٣)</sup>؛ قاله المغيرة؛ لأنه حينئذ يتحقق الواجب فيه من الزكاة، فيكون شرطاً لوجوبها، أصله مجيء الساعي في الغنم. ولكل قول وجه كما ترون؛ لكن الصحيح وجوب الزكاة بالطيب، لما بيناه من الدليل؛ وإنما خَرَصَ عليهم ليعلم قَدَرُ الواجب في ثمارهم. والأصل في الخَرْص حديث الموطأ:

[٨٧٣] أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ زَوَاحَةَ إِلَى أَهْلِ خَيْبَرَ فَخَرَصَ عَلَيْهِمْ وَخَيَّرَهُمْ بَيْنَ أَنْ

[٨٧٣] حديث صحيح. وقد ساقه المصنف بمعناه؛ أخرجه مالك ٧٠٣/٢ وحُميد بن زنجويه في «الأموال» ١٩٨١ والبيهقي ١٢٢/٤ عن الزهري عن سعيد بن المسيب؛ أن رسول الله ﷺ قال ليهود خيبر يوم افتتح خيبر «أفركم فيها ما أفركم الله عز وجل، على أن الثمر بيننا وبينكم» قال: فكان رسول الله ﷺ يبعث عبد الله بن رواحة، فيخرص بينه وبينهم ثم يقول: إن شئتم فلكم، وإن شئتم فلي. فكانوا يأخذونه. قال ابن عبد البر: أرسله جميع رواة الموطأ.

وكره مالك ومن طريقه البيهقي عن الزهري عن سليمان بن يسار، أن رسول الله ﷺ كان يبعث عبد الله بن رواحة إلى خيبر، فيخرص بينه وبين يهود خيبر. قال: فجمعوا له حلياً من حلي نساءهم، فقالوا له: هذا

(١) اسم جامع للحبوب التي تطبخ سوى الحنطة والشعير والزيب والتمر. وقيل: الحبوب التي تدخر. كالعدس والحمص والفول ونحو ذلك.

(٢) الحسن هو البصري حيثما أطلق، والشعبي هو عامر بن شراحيل، وابن سيرين هو محمد، وابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن، وجميعاً من فقهاء التابعين وساداتهم.

(٣) تقدير كمية ما على النخل من التمر.

يأخذوا وله ما قال، أو ينخلوا ولهم ما قال؛ فقالوا: بهذا قامت السموات والأرض<sup>(١)</sup>. ويا<sup>(٢)</sup> ويح البخاري يتخير على مالك، ولا يُدخل هذا الحديث في باب الخَرْص<sup>(٣)</sup>.

[٨٧٤] ويُدخل منه حديث النبي ﷺ. أنه مرّ في غزوة تبوك بحديقة فقال: «اخرُصُوا هذه»، فخرُصُوا؛ فلما رجع عن الغزو وسأل المرأة «كم جاءت حديقتك؟» فأخبرته أنها جاءت، كما قال فكانت إحدى معجزاته في قول. فإن تَلَفْتُ بعد الطَّيب فلا شيء فيها على المالك، وهي:

**المسألة الثانية عشرة:** إن الله ذهب بماله وما عليه، ولم يلزمه أن يخرجها من غيره، وإن تلفت بعد الخَرْص - وهي:

**المسألة الثالثة عشرة:** فلا بدّ له أن يقيم البيّنة على تلفها. وقال الشافعي: يحلف لأنها أمانة عنده، وليس كذلك؛ بل هي واجبة عليه، فلا يبرئه منها إلا بإيجاد البراءة؛ وإنما ذلك في الأمانات التي تكون مستحقة عنده من غيره، وفي ذلك تفصيل ذكره في الفروع.

**المسألة الرابعة عشرة:** تركبت على هذه الأصول مسألة؛ وهي أن الله تعالى أوجب الزكاة في الكرم والزرع والنخل مطلقاً، ثم فسّر النصاب بقوله:

[٨٧٥] «ليس فيما دون خمسة أوسق من تمرٍ ولا حبّ صدقة» فمن حصّل له من تمر خمسة أوسق، أو من زبيب خمسة أوسق - وجبت عليه الزكاة فيها، فإن حصل له من تمر وزبيب معاً خمسة

لك، وخفف عنا، وتجاوز في القسم. فقال عبد الله، يا معشر اليهود! والله إنكم لمن أبغض خلق الله إليّ، وما ذاك بحاملي على أن أحيف عليكم، فأما ما عرضتم من الرّشوة فإنها سحت، وإنّا لا نأكلها. فقالوا: بهذا قامت السموات والأرض. فهذا لفظ الموطأ والبيهقي، فلا أدري وجه اللفظ الذي ساقه المصنف!!

وورد عن أبي الزبير عن جابر، أخرجه أحمد ٣/ ٢٩٦-٣٧٦ وابن أبي شعبة ٣/ ١٩٤ والطحاوي ٢/ ٣٨ والبيهقي ٤/ ١٢٣ وإسناده حسن، رجاله ثقات، وقد صرح أبو الزبير في رواية أحمد بالتحديث، فانتفت شبهة التدليس. وورد من حديث عائشة، أخرجه أبو داود ١٦٠٦ وأحمد ٦/ ١٦٣ والبيهقي ٤/ ١٢٣، رجاله ثقات، لكنه منقطع بين الزهري وابن جريج. وورد عن ابن عمر، أخرجه أحمد ٢/ ٢٤ والطحاوي ٢/ ٣٨ وإسناده لا بأس به، فالحديث بهذه الشواهد والطرق يرقى إلى درجة الصحيح. وفي الباب عن عتاب بن أسيد، راجع «الإحسان» ٨/ ٧٣-٧٤ و«العدة شرح العدة» ص ١٧٦ بتحقيقي، والله أعلم.

[٨٧٤] صحيح. أخرجه البخاري ١٤٨١ ومسلم ٤/ ١٧٨٦/ ١٣٩٢ وأحمد ٥/ ٤٢٤ وابن أبي شعبة ١٤/ ٥٣٩ وأبو داود ٣٠٧٩ وابن حبان ٤٥٠٣ والبيهقي ٤/ ١٢٢ من حديث أبي حميد الساعدي، في أثناء حديث مطول. [٨٧٥] صحيح. أخرجه مسلم وغيره، وتقدم برقم ٨٦٧.

(١) أي بالعدل والقسط، كما يتضح من قول ابن رواحة «وما ذلك بحاملي على أن أحيف عليكم...».

(٢) كلمة رحمة.

(٣) قلت: ليس من شرط البخاري رواية المرسل، وإذا أورده فإنما يورده معلقاً وفي التراجم، ويكون للاستشهاد لا للاحتجاج، بخلاف الحديث الآتي، فإنه موصول صحيح.

أوسق لم تلزمه زكاة إجماعاً في الوجهين؛ لأنهما صنفان مختلفان. فإن حصل له من طعام بُرٍّ وشعير معاً خمسة أوسق زكاهما معاً عند مالك. وقال الشافعي: لا يجمعان، وكذلك غيرهما، وإنما هي أنواع كلها يعتبر النصاب في كل واحد منها على الانفراد؛ لأنهما يختلفان في الاسم الخاص؛ وفي حالة الطعم. والصحيح ضمُّهما؛ لأنهما قوتان يتقاربان، فلا يضر اختلاف الاسم. وقد بيناه في كتب الفروع.

**المسألة الخامسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾:

الإسراف: هو الزيادة، ف قيل لهم: لا تُسْرِفُوا في الأكل بزيادة الحرام على ما أحله الله لكم ولا تسرفوا في أخذ زيادة على حقكم، وهو التسعة الأعشار، حاسبوا أنفسكم بما تأكلون، وأدوا ما يتعيَّن عليكم بالخِزْص أو بالجِذاذ على ما تقدم. والله أعلم.

**الآية الثالثة عشرة:** قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَنْ رَبِّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الآية: ١٤٥]. فيها سبع مسائل:

**المسألة الأولى:** ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾: قد بينا في كتب الحديث أن الوحي ينقسم على ثمانية أقسام: منها مجيء الملك إلى النبي ﷺ عن الله بالأمر والنهي والخبر؛ فأخبر النبي ﷺ أن الملك لم يأت إليه الآن إلا بهذا؛ إذ قد جاء إليه قبل<sup>(١)</sup> ذلك بالمحرمات وقد ثبت ذلك.

**المسألة الثانية:** هذه الآية مدنية مكية في قول الأكثر، نزلت على النبي ﷺ يوم نزل عليه قوله: ﴿الْيَوْمَ أَكَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمْسَتْ عَلَيْكُمْ يَمِينِي﴾<sup>(٢)</sup>، وذلك يوم عرفة، ولم ينزل بعدها ناسخ؛ فهي محكمة<sup>(٣)</sup>.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿عَلَى طَاعِمٍ﴾: المحرمات على ثلاثة أقسام: مطعومات، ومنكوحات، وملبوسات. فأما المطعومات والمنكوحات فقد استوفى الله بيانها في القرآن كثيراً، ومنها في السنة زوايع.

(١) كذا قال المصنف رحمه الله على مذهبه من أن الآية من أواخر ما نزل، والصواب، أنها مكية، وقد جاء بعدها تحريم أشياء كثيرة، وسيأتي.

(٢) المائدة: ٤.

(٣) أما كونها محكمة، فغير بعيد، إلا أنه زيد في السنة تحريم أشياء كثيرة. وأما كون الآية نزلت مع آية المائدة، فهذا بعيد جداً. قال القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ١١٦/٧ بعد أن ذكر كلام ابن العربي: وهذا ما رأيته قاله غيره، وقد ذكر أبو عمر بن عبد البر الإجماع في أن سورة الأنعام مكية إلا قوله تعالى: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي﴾ الثلاث آيات، وقد نزل بعدها قرآن كثير، وسنن جمعة، فنزل تحريم الخمر بالمدينة في «المائدة» وأجمعوا على نهيه عليه السلام عن أكل كل ذي ناب من السباع إنما كان بالمدينة اهـ ملخصاً. وانظر «التمهيد» ١ / ١٤٦ - ١٤٧ وسيأتي مزيد من الكلام في ذلك.

وأما الملبوسات فمنها في القرآن إشارات وتماؤ ذلك في السنة ؛ وقال الله : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ . . . الآية . فإما الميتة والدم فقد تقدّم الكلام عليهما في البقرة والمائدة ، وكذلك قوله : ﴿ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهِلَّ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ﴾ <sup>(١)</sup> وكان ورود ذكر الدم مطلقاً هنالك وورد ها هنا مُقيّداً بالسّفح .

واختلف الناس في حَمَلِ المطلق ها هنا على المقيّد على قولين :

فمنهم من قال : إنّ كلّ دم محرّم إلا الكبد والطّحال ، باستثناء السنة كما تقدم .

ومنهم من قال : إنّ التحريم يختصّ بالمسفوح ؛ قالت عائشة ، وعكرمة ، وقتادة . وروي عن عائشة أنها قالت : لولا أن الله قال : ﴿ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا ﴾ لتبّع الناس ما في العروق <sup>(٢)</sup> .

قال الإمام الحافظ أبو بكر بن العربي : الصحيح أنّ الدّم إذا كان مفرداً حرم منه كلّ شيء ، وإن خالط اللحم جاز ؛ لأنه لا يمكن الاحتراز منه ، وإنما حرم الدم بالقصد إليه .

**المسألة الرابعة :** اختلف العلماء في هذه الآية على ثلاثة أقوال : الأول : أنها منسوخة بالسنة .

[٨٧٦] وحرم النبي ﷺ لحوم الحمر الأهلية ، وحرم كلّ ذي ناب من السباع وذي مخلب من

[٨٧٦] حديث صحيح . أخرجه الترمذي ١٤٧٨ من حديث جابر ، وإسناده غير قوي ، عكرمة بن عمار في روايته عن

يحيى بن أبي كثير اضطراب ، والحديث محفوظ ، حيث ورد في أحاديث .

أما صدره ، فقد أخرجه البخاري ٤٢١٩ و ٥٥٢٠ و ٥٥٢٤ ومسلم ١٩٤١ وأبو داود ٣٧٨٨ والنسائي ٧/ ٢٠١ والطحاوي ٤/ ٢٠٤ وابن حبان ٥٢٧٣ وأحمد ٣/ ٣٦١ والدارمي ٨٧/ ٢ من حديث جابر [نهى النبي ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر ، ورخص في لحوم الخيل] .

وله شاهد من حديث ابن عمر ، أخرجه البخاري ٥٥٢١ ومسلم ٥٦١ وأحمد ٢/ ١٤٤ وابن أبي شيبة ٨/ ٢٦١ والنسائي ٧/ ٢٠٣ وابن حبان ٥٢٧٥ ، وليس فيه ذكر الخيل .

وله شاهد من حديث علي ، أخرجه البخاري ٤٢١٦ و ٥١١٥ ومسلم ١٤٠٧ وفيه ذكر النهي عن متعة النساء .

وله شاهد من حديث عبد الله بن أبي أوفى ، أخرجه البخاري ٤٤٢٠ ومسلم ١٩٣٧ .

وله شاهد من حديث البراء بن عازب ، أخرجه البخاري ٤٤٢٥ ومسلم ١٩٣٨ ح ٢٩ و ٣٠ .

وله شاهد من حديث سلمة بن الأكوع ، أخرجه البخاري ٤١٩٦ ومسلم ١٨٠٢ .

وله شاهد من حديث أنس ، أخرجه البخاري ٥٥٢٨ ومسلم ١٩٤٠ .

وله شاهد من حديث أبي ثعلبة ، أخرجه البخاري ٥٥٢٧ ومسلم ١٩٣٦ .

وله شاهد من حديث ابن عباس ، أخرجه البخاري ٤٢٢٧ ومسلم ١٩٣٩ .

الخلاصة : هذه أحاديث صحاح تبلغ حد الشهرة ، بل في الباب أحاديث تبلغ حد التواتر على مذهب قوم ، وهذا بالنسبة للنهي عن لحم الحمر . وأما باقي الحديث ، فقد ورد من حديث ابن عباس أخرجه مسلم ١٩٣٤ وأبو داود ٣٨٠٥ والنسائي ٧/ ٢٠٦ وابن ماجه ٣٢٣٤ وأحمد ١/ ٣٩٩ - وأبو يعلى ٢٦٩٠ والطحاوي ٣٤٧٤ و ٣٤٧٥ و ٣٤٧٦ و ٣٤٧٩ من وجوه عن ميمون بن مهران عن ابن عباس قال : [نهى رسول الله ﷺ عن كل

(١) البقرة : ١٧٣ .

(٢) عزاه المصنف لعائشة رضي الله عنها ، ولم أره مسنداً عنها ، وإنما أسنده الطبري ١٤٠٨٥ و ١٤٠٨٦ عن عكرمة قوله ، و ١٤٠٩٢ عن مجاهد قوله .



الطير؛ خرَّجه الأئمة كلَّهم.

الثاني: أنها محكمة لا حرام إلا ما فيها<sup>(١)</sup>، قالت عائشة.

الثالث: قال الزهري ومالك في أحد قوليه: هي مُحْكَمَةٌ<sup>(٢)</sup>، ويضم إليها بالسنة ما فيها من مُحَرَّم، فأما مَنْ قال: إنها منسوخة بالسنة فقد اختلف الناس في ذلك كما اختلفوا في نسخ الستة بها.

والصحيح جواز ذلك كلَّه كما في تفصيل الأصول، لكن لو ثبت بالسنة محرم غير هذه لما كان ذلك نسخاً؛ لأنَّ زيادة مُحَرَّم على المحرمات أو قَرْضٍ على المفروضات لا يكون نسخاً بإجماع من المسلمين، لا سيما وما ورد عن النبي ﷺ في الحمر الأهلية مختلف في تأويله على أربعة أقوال: الأول: أنها محرمة كما قالوا.

[٨٧٧] الثاني: أنها حُرِّمت بعلَّة. أنَّ جائياً جاء إلى النبي ﷺ فقال: فَنَيْتَ الحمر. فَنَيْتَ الحمر.

ذي ناب من السباع، وعن كل ذي مخلب من الطير قلت: وهذا الحديث أعل بالوقف، حيث أخرجه مسلم ١٩٣٤ في إحدى الروايات موقوفاً على ابن عباس أنه نهى، وكذا أخرجه الطحاوي ٣٤٧٨، وقال شعبة: رفعه الحكم، وأنا أكره أن أحدث برفعه. وأعل بعلَّة ثانية، حيث ذكره البخاري في «التاريخ» ٢٦٢/٦ عن سعيد بن أبي عروبة عن علي الأرقط عن ميمون بن مهران عن ابن عباس، قال سعيد: وأظن بين ميمون وابن عباس سعيد بن جبير.

وقال الحافظ في «النكت الطرف» ٥/٢٥٢-٢٥٣: جزم ابن القطان بأنه لم يسمعه من ابن عباس، وأن بينهما سعيد بن جبير، كذلك أخرجه أبو داود والبخاري ٥٧٨٠ و ٥٧٨١ ومسلم ١٩٣٢ وأبو داود ٣٨٠٢ والترمذي ذكر «ذي مخلب من الطير» إلا في حديث جاء عن علي، وهو ضعيف؛ أخرجه أبو يعلى ٣٥٧ والطحاوي في «المشكّل» ٣٤٧٣ و «المعاني» ٤/١٩٠ وعبد الله في «زوائد المسند» ١/١٤٧ والعقيلي ١/٢٢٤، وإسناده ضعيف، أعله العقيلي بالحسن بن ذكوان، ونقل عن الأثرم عن أحمد قوله: أحاديثه أباطيل. وانظر «تلخيص الحبير» ٤/١٥١.

الخلاصة: ذكر ذي مخلب من الطير غير قوي. وأما ذكر «ذي ناب من السباع» فله شواهد أخرى، منها حديث أبي ثعلبة، أخرجه البخاري ٥٥٣٠ و ٥٧٨٠ و ٥٧٨١ ومسلم ١٩٣٢ وأبو داود ٣٨٠٢ والترمذي ١٤٧٧ والنسائي ٧/٢٠٠ وابن ماجه ٣٢٣٢ ومالك ٢/٤٩٦ وعبد الرزاق ٨٧٠٤ وأحمد ٤/١٩٤ والدارمي ٢/٨٥ وابن حبان ٥٢٧٩ والطحاوي ٣٤٨٠ والطيالسي ١٠١٦ والطبراني ٢٢/٥٤٨-٥٥٦ من طرق عن أبي إدريس الخولاني عن أبي ثعلبة «نهى رسول الله ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع».

وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه مسلم ١٩٣٣ ومالك ٢/٤٩٦ والترمذي ١٤٧٩ والنسائي ٧/٢٠٠ وابن ماجه ٣٢٣٣ وابن حبان ٥٢٧٨ وفي الباب أحاديث، والله الموفق.

[٨٧٧] صحيح. أخرجه البخاري ٢٩٩١ و ٤١٩٩ و ٥٥٢٨ ومسلم ١٩٤٠ وعبد الرزاق ٨٧١٩ والحميدي ١٢٠٠ وابن أبي شعبة ٨/٢٦٢ والدارمي ٢/٨٦ وأحمد ٣/١١١ والنسائي ٧/٢٠٤ وابن ماجه ٣١٩٦ وابن حبان ٥٢٧٤ والطحاوي ٤/٢٠٦ من طرق عن ابن سيرين عن أنس قال: لما كان يوم خيبر جاء جاء، فقال يا

(١) في المطبوع: «لا حرام فيها إلا فيما قالت عائشة». والتصحيح من تفسير القرطبي، وقال: «وهو قول يروى عن ابن عباس وابن عمر وعائشة، وروي عنهم خلافة».

(٢) هذا هو الصواب إن شاء الله تعالى، أن يُضم ما حُرِّم في السنة، ولا حاجة للقول بأنها منسوخة.

فقال النبي ﷺ، يُنادى بتحريمها، لعل خَوْفِ الفناء عليها<sup>(١)</sup>؛ فإذا كثرت ولم يضرَفْ قَدْهَا بالحمولة جاز أكلها؛ فإن الحكم يزول بزوال العلة<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أنها حرمت لأنها طُبخت قبل القسمة<sup>(٣)</sup>.

الرابع: أنها حرمت لأنها كانت جلالة<sup>(٤)</sup> - خرجه أبو داود.

رسول الله! أكلت الحمر، ثم جاء آخر، فقال: يا رسول الله أفنيت الحمر، فأمر رسول الله ﷺ أبا طلحة فنأدى: إن الله ورسوله ينيانكم عن لحوم الحمر، فإنها رجس أو نجس، قال: فأكفشت القدور بما فيها؛ لفظ مسلم بحرفيته، وزاد البخاري «وإنها لتفور باللحم».

(١) هذا مردود، بأنه عليه الصلاة والسلام، أمر بإكفاء القدور. فلو كان السبب خوف الفناء - لأذن لهم بأكل ما في القدور هذا شيء. والشئ الثاني ما وقع في الحديث «إنها رجس، أو نجس» كما تقدم، وفي رواية «رجس من عمل الشيطان».

(٢) هذا بعيد! قال الإمام الطحاوي رحمه الله في «المعاني» ٤/ ٢٠٦-٢٠٧: من الحجة عليهم في ذلك أن جابراً رضي الله عنه، قد أخبر أن النبي ﷺ أطعمهم يومئذ لحوم الخيل، ونهاهم عن لحوم الحمر، وهم كانوا إلى الخيل أحوج منهم إلى الحمر، لأنهم يحملون على الخيل كما يحملون على الحمر، ويركبون الخيل بعد ذلك لمعانٍ، لا يركبون لها الحمر، فانتفت هذه العلة اهـ ملخصاً.

(٣) لم يرد في ذلك خبر صحيح ولا حسن، وقد رده الطحاوي في «المعاني» ٤/ ٢٠٨.

(٤) مراده ما أخرجه أبو داود ٣٨٠٩ والطحاوي ٤/ ٢٠٣ عن عبد الرحمن بن بشر عن غالب بن أبجر قال: يا رسول الله! إنه لم يبق من مالي شيء أستطيع أن أستطع أن أطعمه أهلي إلا حمر لي، قال لي «فأطعم أهلَكَ من سمين مالك، فإنما كرهت لكم جوال القرية». اللفظ للطحاوي في إحدى رواياته، وطوله أبو داود، واختصره في بعض الروايات ومثله الطحاوي، وهو حديث في إسناده ومثله اضطراب.

قال المنذري رحمه الله في «مختصر أبي داود» ٥/ ٣١٨-٣٢٠: حديث ابن أبجر، قد اختلف في إسناده، وأما قوله: «فإنما حرمتها من أجل جوال القرية» فإن الجوال: هي التي تأكل العذرة، وهي الجلة، إلا أن هذا لا يثبت، وقد ثبت أنه إنما نهى عن لحومها لأنها رجس اهـ ملخصاً.

وقال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١٣/ ٣١٨: حديث غالب بن أبجر لا يُعرج على مثله مع ما عارضه. قلت: ومما يدل على أن علة تحريمها لم يكن لأنها كانت تأكل العذرة، ما أخرجه أبو داود ٣٨١١ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية، وعن الجلالة، عن ركوبها، وأكل لحمها، وهذا إسناده حسن للاختلاف المعروف في عمرو بن شعيب عن آبائه، والإسناده إليه صحيح. والعطف يقتضي المغايرة، فالحمر الأهلية في الحديث غير الجلالة. ومع ذلك فحديث أنس المتفق عليه جعل العلة في التحريم بقوله ﷺ: «فإنها رجس» وفي رواية «نجس» وتقدم آنفاً.

وقال العلامة ابن القيم في «تهذيب سنن أبي داود» ٥/ ٣٢٤: اختلف في سبب النهي عن الحمر على أربعة أقوال، وهي في الصحيح. أحدها: لأنها كانت جوال القرية. الثاني: لأنها لم تخمس. الثالثة: حاجتهم إليها، إبقاء عليها. الرابعة: أنها رجس، وهذه أصح العلل، فإنها هي التي ذكرها رسول الله ﷺ في الصحيحين عن أنس وفيه «فإنها رجس من عمل الشيطان» فهذا نص في سبب التحريم، وما عدا هذه من العلل فإنما هي حدس وظن ممن قاله اهـ ملخصاً.

[٨٧٨] وقد نهى النبي ﷺ عن أكل جلالة البقر. وهذا بديع في وجه الاحتجاج بها، وقد استوفيناها في شرح الحديث الصحيح.

وكذلك ما روي عنه في «كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير»<sup>(١)</sup> إنما ورد في المسند الصحيح بقوله: «نهى» ويحتمل ذلك النهي التحريم، ويحتمل الكراهية، مع اختلاف أحوال السباع في الافتراس. ألا ترى إلى الكلب والهز والضبع فإنها سباع، وقد وقع الأئس بالهر مطلقاً وبعوض الكلاب.

[٨٧٩] وجاء الحديث عن جابر أن الضبع صيد، وفيها كبش.

ولسنا نمنع أن يضاف إليها بالسنة ما صحَّ سنَّه، وتبين مروره.

[٨٨٠] وجاء في الحديث عن النبي ﷺ: «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: رجل زنى بعد إحصان، أو كفر بعد إيمان، أو قتل نفساً بغير نفس». وهذا كله على أن مورد الآية مجهول. فأما إذا تبين أن موردها يوم عرفة فلا يحرم<sup>(٢)</sup> إلا ما فيها، وإليه أميل، وبه أقول<sup>(٣)</sup>.

[٨٧٨] غريب. لم أره مسنداً بذكر البقر، وقد عقد البيهقي في سننه ٩/ ٣٣٢-٣٣٣ باب ما جاء في أكل الجلالة وألبانها. قال: وهي الإبل التي يكون أكثر علفها العذرة، قال الشافعي: وفي معنى الإبل، البقر والغنم وغيرهما مما يؤكل. ثم سرد عدة أحاديث مسندة في بعضها فقط ذكر الجلالة، وفي بعضها صرح بأنها الإبل. وكذا ذكر الهيثمي في «المجمع» ٥٠/ ٥ باباً في الجلالة، ولم يذكر البقر. أصلاً. ووقع ذكر الغنم في حديث خرجه الطبراني ١١/ ٢١٣ من حديث ابن عباس، ورجال إسناده ثقات.

[٨٧٩] تقدم تخريجه، وهو حديث حسن.

[٨٨٠] صحيح. وتقدم باستيفاء.

(١) تقدم برقم ٨٧٦ مستوفياً.

(٢) تقدم أنه لم يصح في ذلك خير، بل ولم يرد من وجه حسن، وإنما ورد من وجوه واهية، وورد من وجوه واهية أخرى أن سورة الأنعام نزلت جملة واحدة. راجع «تفسير ابن كثير» ٢/ ١٥٨-١٥٩.

(٣) قال القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ٧/ ١١٦-١١٧ بعد أن ذكر كلام ابن العربي، قلت: وهذا ما رأيته قاله غيره. وقد ذكر ابن عبد البر الإجماع على أن السورة مكية إلا قوله: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَنُلْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ الثلاث الآيات. وقد نزل بعدها قرآن كثير وسنن جمعة، فنزل تحريم الخمر بالمدينة في «المائدة» وأجمعوا على أن نهيه عليه السلام عن أكل كل ذي ناب من السباع إنما كان منه بالمدينة. قال إسماعيل بن إسحق: وهذا كله يدل على أنه أمر كان بالمدينة بعد نزول قوله: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا﴾ لأن ذلك مكى. قال القرطبي: وهذا هو مثار الخلاف بين العلماء، فعدل جماعة عن ظاهر الأحاديث الواردة بالنهي عن كل ذي ناب، لأنها متأخرة، والحصر فيها ظاهر، فالأخذ بها أولى.

وأما القائلون بالتحريم، فظهر لهم، وثبت عندهم أن سورة الأنعام مكية، نزلت قبل الهجرة. قال ابن عبد البر: ويلزم على قول من قال: لا محرم إلا ما فيها. ألا يحرم ما لم يذكر اسم الله عليه عمداً، وتستحل الخمر، وفي تحريم الخمر دليل على أنه عليه السلام قد وجد فيما أوحى إليه محرماً غير ما في هذه الآية. وقد اختلف قول مالك في لحوم السباع والحمير والبغال. فقال مرة: هي محرمة، وهو الصحيح من قوله على ما في الموطأ. وقال مرة: هي مكروهة، وهو ظاهر المدونة، لظاهر الآية، ولما روي عن ابن =

[٨٨١] قال عمرو بن دينار: قلت لجابر بن زيد: إنهم يزعمون أن النبي ﷺ نهى عن لحوم الحمر الأهلية. قال: قد كان يقول ذلك الحكم بن عمرو الغفاري، ولكن أبي ذلك الحبر - يعني ابن عباس، وقرأ: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ...﴾ الآية<sup>(١)</sup>، وكذلك يروى عن عائشة مثله. وقرأت الآية كما قرأها ابن عباس<sup>(٢)</sup>.

[٨٨١] صحيح. أخرجه البخاري ٥٥٢٩ والحميدي ٨٥٩ وأحمد ٢١٣/٤ والطحاوي في «المشكل» ٣٤٨٥ و «المعاني» ٢٠٥/٤ من طرق عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار به.

- = عباس وابن عمر وعائشة من إباحة أكلها، وهو قول الأوزاعي.
- قال القرطبي: وقد أشار ابن العربي في قَبِيهِ خلاف ما ذكر في أحكامه قال: روي عن ابن عباس أن هذه الآية من آخر ما نزل. فقال البغداديون من أصحابنا: إن كل ما عداها حلال، لكنه يكره أكل السباع. وعند فقهاء الأمصار منهم: مالك والشافعي وأبو حنيفة وعبد الملك، أن أكل كل ذي ناب حرام وليس يمتنع أن تقع الزيادة بعد قوله: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ...﴾ اهـ ملخصاً.
- قلت: والذي أوقع ابن العربي في هذا الاضطراب، هو ما ظهر له من أن الآية مدنية، مكية نزلت يوم عرفة، فهي من أواخر ما نزل. ويدل عليه كلام قبل سطر واحد فتأمل، لكن تبين لك أنه لم يرد في خبر صحيح ولا حسن أن الآية نزلت يوم عرفة، فعلى هذا يكون مذهب ابن العربي في «القبس شرح موطأ مالك بن أنس» كمذهب الجمهور، وهو الصحيح، والله أعلم.
- (١) قال الحافظ في «الفتح» ٩/ ٦٥٥-٦٥٦ ما ملخصه: والاستدلال بهذا الحديث للحل، إنما يتم فيما لم يأت فيه نص عن النبي ﷺ بتحريمه، وقد ترادت الأخبار بذلك والتنقيص على التحريم مقدم على عموم التحليل وعلى القياس، وقد تقدم في «المغازي» عن ابن عباس أنه توقف في النهي عن الحمر، هل كان لمعنى خاص أو للتأييد، وهذا التردد أصبح من الخبر المذكور هنا اهـ ملخصاً.
- (٢) قال الإمام الحافظ ابن عبد البر رحمه الله في «التمهيد» ١/ ١٣٩ ما ملخصه، بعد أن أسند حديث أبي هريرة «أكل كل ذي ناب من السباع حرام»: وهذا حديث ثابت مجتمع على صحته، وفيه من الفقه أن النهي عن أكل كل ذي ناب من السباع نهى تحريم، لا نهى أدب وإرشاد، وكل خبر جاء عن النبي ﷺ فيه نهى، فالواجب استعماله على التحريم إلا أن يأتي معه، أو في غيره دليل يبين أن المراد أنه نذب وأدب. وقد زعم بعض أصحابنا أنه نهى تنزه وتقدير، فإن أراد به نهى أدب فهذا ما لا يوافق عليه، وإن أراد أن كل ذي ناب من السباع يجب التنزه عنه كما ينتزه عن النجاسة فهذا غاية في التحريم. ولم يُرَدِّ القائلون من أصحابنا. لأنهم استدلوا بظاهر هذه الآية ﴿قُلْ لَا أَجِدُ...﴾ وذكر أن من الصحابة من استعمل هذه الآية، ولم يحرم ما عداها، ويلزمه على أصله هذا أن يحل لحم الحمر الأهلية، وهو لا يقول هذا في لحم الحمر الأهلية، لأنه لا تعمل الذكاة عنده في لحومها ولا في جلودها، ولو لم يكن محرماً إلا ما في هذه الآية لكانت الحمر الأهلية حلالاً. وهو لا يقول به، ولا أحد من أصحابه، وهذه مناقضة، وكذلك يلزمه أن لا يحرم ما لم يذكر اسم الله عليه عمداً، ويستحل الخمر المحرمة عند جماعة المسلمين. وأظن قائل هذا القول من أصحابنا في أكل كل ذي ناب، راعى اختلاف العلماء، ولا يجوز مراعاة الاختلاف عند طلب الحجة. لأن الاختلاف ليس منه شيء لازم دون دليل، وإنما الحجة اللازمة الإجماع لأن الإجماع يجب الانقياد إليه. فأما قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أَوْحِي...﴾ فقال قوم من فقهاء العراقيين، ممن يجوز نسخ القرآن بالسنة: إن هذه الآية منسوخة بالسنة. وقال آخرون: معنى الآية، أي لا أجِدُ قد أَوْحِيَ إلي في هذا الحال أي وقت نزول الآية. وقالت فرقة: الآية محكمة، ولا يحرم إلا ما فيها، وهو قول ابن عباس، وقد روي عنه خلافه =

**المسألة الخامسة:** قال أصحاب الشافعي: تقدير الآية: [قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرماً مما كُتِبَ تستخْبُونه وتجتنبونه ﴿لَا أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ...﴾ الآية]. فأما غير ذلك من المحرمات فلا؛ بدليل أن الله حَرَّمَ أشياء منها الْمُتَخَنِّقَةُ وأخواتها. وأجمعت الأمة على تحريم أشياء غير ذلك، منها القاذورات، ومنها الخمر والآدمي. الجواب عنه من سبعة أوجه<sup>(١)</sup>:

الجواب الأول: أن ابن عباس قد ردّ هذا وأوضح المراد منه والحقّ فيه، وهو الحبر البخر الترجمان<sup>(٢)</sup>.

الجواب الثاني: دعوى ورُود الآية على سؤال لا يُقْبَل من غير نُقْل يُعَوَّل عليه<sup>(٣)</sup>.

الجواب الثالث: لو صَحَّ السؤال لما آثَرَ خصوص السؤال في عموم الجواب الوارد عليه. وقد أجمعنا عليه وبيناه فيما قبل.

الجواب الرابع: وأما قولهم: إن الله حَرَّمَ غير ذلك كالمُتَخَنِّقَةِ وأخواتها - فإنّ ذلك داخل في الميتة إلا أنه بين أنواع الميتة وشرح ما يستدرك ذكاته مما تفوت ذكاته لثلاث أشكال أمره ويمزج الحلال

= في أشياء حرّمها، يطول ذكرها، وكذلك اختلف فيه عن عائشة، وروي عن ابن عمر من وجه ضعيف، وهو قول الشعبي وسعيد بن جبيرة. وأما سائر فقهاء المسلمين في جميع الأمصار فمخالفون لهذا القول، متبعون للسنّة في ذلك. وقال أكثر أهل العلم، والنظر من أهل الأثر: إن الآية محكمة غير منسوخة، وكل ما حرّمه النبي ﷺ مضموم إليها، ولا فرق بين ما حرّم الله عز وجل في كتابه أو على لسان نبيه ﷺ اهـ ملخصاً.

(١) لا فائدة من هذه الأجوبة جميعاً، إذ قد جاء في أحاديث بلغت حد الشهرة أو التواتر في تحريمها بمجموعها سواء في تحريم الحمر الأهلية أو تحريم كل ذي ناب أو ذي مخلب من الطير أو المخلاة أو غير ذلك. والذي اختاره ابن العربي رحمه الله هو مذهب ضعيف، قد اختلف على مالك فيه، وإنما جزم به أصحابه، كما بينه ابن عبد البر آنفاً، وكذا نقل ابن العربي في «القبس» عن مالك مثل قول الجمهور، وهو الذي ذهب إليه ابن عبد البر كما تقدم وكذا القرطبي في «تفسيره» وهذا هو الحق إن شاء الله تعالى.

وكذا نقل ابن قدامة في «المغني» عن مالك كقول الجمهور، ونقل النووي عن مالك في «شرح مسلم» ١٣/ ٩١ أنه قال بالتحريم في رواية وبالكراهة في أخرى، وبالإباحة في رواية ثالثة، قال النووي رحمه الله: والصواب التحريم كما قاله الجماهير للأحاديث الصريحة.

وقال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١٣/ ٣١٩ - ٣٢٠: أكثر أهل العلم يرون تحريم كل ذي ناب قوي من السباع يعدو به ويكسر إلا الضبع، منهم: مالك والشافعي وأبو ثور وأصحاب الحديث وأبو حنيفة وأصحابه. وقال الشعبي وسعيد بن جبيرة وبعض أصحاب مالك، هو مباح لعموم قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ...﴾ ولنا حديث أبي ثعلبة وحديث أبي هريرة «أكل كل ذي ناب من السباع حرام» فيدخل في هذا: الأسد والنمر والفهد والذئب والكلب والخنزير. ولا يباح أكل القرد، اهـ ملخصاً.

(٢) قال الحافظ في «الفتح» ٩/ ٦٥٥: تقدم في المغازي عن ابن عباس أنه توقف في النهي عن الحمر هل كان لمعنى خاص أو للتأبيد، وهذا التردد أصح من الخبر الذي جاء عنه بالجزم بالعلة المذكورة. وقال الحافظ قبل ذلك في الكلام على حديث ابن عباس: والاستدلال بهذا للحل إنما يتم، فيما لم يأت فيه نص عن النبي ﷺ بتحريمه، وقد تواردت الأخبار بذلك، والتنقيص على التحريم مقدم على عموم التحليل، وعلى القياس. وانظر «مشكل الآثار للطحاوي» ٩/ ١٠٨ - ١٠٩.

(٣) وكذلك دعوى نزول الآية يوم عرفة لم يصح من وجه يعول عليه.

بالحرام في حكمها.

الجواب الخامس: وأما قولهم: أجمعت الأمة على تحريم القاذورات فلا قاذور محرم عندنا إلا أن يكون رجساً فيدخل في علة تحريم لحم الخنزير، وكذلك الخمر، وهو: الجواب السادس: دخلت في تعليل الرجسية.

وأما الجواب السابع: عن الآدمي فهيئات أيها المتكلم! لقد حططت مسماك إذ أبعدت مزماك، من أدخل الآدمي في هذا؟ وهو المحلل له المحرم، المخاطب المثاب المعاقب، الممثل المخالف، فبينما كان متصرفاً جعلته مصرفاً، انصرف عن المقام فليست فيه بإمام، فإن الأمام ها هنا وراء، والوراء أمام، وقد اندرجت: المسألة السادسة: في هذا الكلام<sup>(١)</sup>.

### المسألة السابعة:

[٨٨٢] روى مجاهد أن النبي ﷺ كره من الشاء سبعا: الدم<sup>(٢)</sup>، والمِرَار<sup>(٣)</sup>، والحياء<sup>(٤)</sup>، والغدة<sup>(٥)</sup>، والذكر، والأنثيين. وهذه زيادات على هذه المحرمات. قلنا: عنه جوابان:

الأول: أن الكراهية غير التحريم، وهو بالنسبة إليه كالتذنب بالنسبة إلى الوجوب.  
الثاني: أن هذه الكراهية إنما هي عيافة نفس، وتقزز جيلة، وتقذر نوع من أنواع المحلل.  
فإن قيل: فقد قال الدم. قلنا: عنه جوابان:

أحدهما: أن هذا استدلالاً بالقرائن، فكم من مكروه قرن بمحرم، كقوله:  
[٨٨٣] «نهى النبي ﷺ عن كل مُسكر ومُفْتَرٍ». وكم من غير واجب قرن بواجب، كقوله:

[٨٨٢] ضعيف جداً. أخرجه عبد الرزاق ٨٧٧١ والبيهقي ١٠ / ٧ - ٨ من طريق الأوزاعي عن واصل بن أبي جميل عن مجاهد مرسلًا، وهو ضعيف جداً، وله علتان: الأولى: الإرسال. والثانية: جهالة واصل هذا، قال البيهقي ورواه عمر بن موسى بن وجيه وهو ضعيف عن واصل عن مجاهد عن ابن عباس.  
[٨٨٣] إسناده ضعيف. أخرجه أبو داود ٣٦٨٦ ومن طريقه البيهقي ٨ / ٢٩٦ من طريق شهر بن حوشب عن أم سلمة، وإسناده ضعيف، شهر بن حوشب ضعفه غير واحد، والجمهور على أنه لا يحتج بحديثه، ولا يتدين به، راجع «تهذيب التهذيب» ٤ / ٣٢٤ - ٣٢٦، وفي الباب ما يغني عن حديثه هذا.

(١) قال الشوكاني رحمه الله في «فتح القدير» ٢ / ١٩٦: روي عن ابن عباس وعائشة وابن عمر أنه لا حرام إلا ما ذكر الله في هذه الآية، وروي ذلك عن مالك، وهو قول ساقط، ومذهب في غاية الضعف، لاستلزامه لإهمال غيرها مما نزل بعدها من القرآن، وإنما ما صح عن النبي ﷺ أنه قاله بعد نزول هذه الآية بلا سبب يقتضي ذلك، ولا موجب يوجبه.

(٢) إذا كان الدم مسفوحاً، فهو محرم؛ بنص الكتاب. قال البيهقي ١٠ / ٨: قال الخطابي فيما بلغني عنه: الدم حرام بالإجماع، وعامة المذكورات مكروهة غير محرمة.

(٣) هي المرارة. معروفة.

(٤) الحياء ويقال الحيا: الفرج من ذوات الخف والحافر والظلف.

(٥) كل قطعة صلبة بين العصب.

﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾<sup>(١)</sup>. وقوله: ﴿وَاتَّبِعُوا الْحَقَّ وَالْمَعْرَةَ لِلَّهِ﴾<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أنه أراد الدَّم المَخَالِطَ للحَم الذي عفي عنه للخلق وأما المِرَار المذكور في الحديث فهو من قول بعضهم الأَمَر، وهو المَصَارِين، ولا أراه أراد إلا المِرَار بعينه، وثَبَّه بذكره على علة كراهة غيره بأنه محلّ المستخبث؛ فكَرِهَ لأجله. والله أعلم.

**الآية الرابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا كُلَّ ذِي طُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَمًا عَلَيْهِمْ شُحُومُهُمَا إِلَّا مَا حَمَلَتْ طَهُورُهُمَا أَوْ الْحوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَدِيقُونَ﴾ [الآية: ١٤٦]. فيها خمس مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا﴾: فيها أربعة أقوال:

الأول: هادُوا: تابوا. هاد يهود: تاب. الثاني: هاد: إذا سكن. الثالث: هاد: فتر. الرابع: هاد: دخل في اليهودية. وقد قيل في قوله تعالى: ﴿كُونُوا هُودًا﴾<sup>(٣)</sup>؛ أي يهوداً. ثم حذف الياء. فأما من قال: إنه التائب يشهد له قوله: ﴿إِنَّا هَذَاكَ إِنَّا﴾<sup>(٤)</sup>؛ أي تَبْنَا، وكل تائب إلى ربّه ساكن إليه فَاتَرَ عن معصيته. وهذا معنى متقارب.

**المسألة الثانية:** أخبر الله سبحانه وتعالى في قوله: ﴿كُلَّ ذِي طُفْرٍ﴾: يعني ما ليس بمنفَرَج الأصابع، كالإبل والنعام والإوز والبط؛ قاله ابنُ عباس، وسعيد بن جبیر، ويدخل في ذلك ما يصيد بظفره من سباع الطير والكلاب.

والحوايا: واحدها حَايَاء أو حَوِيَّة؛ وهي عند العلماء على ثلاثة أقوال:

الأول: المَبَاعِر. الثاني: أنها خزائن اللبن. الثالث: أنها الأَمْعَاء التي عليها الشحوم.

**المسألة الثالثة:** أخبر الله سبحانه وتعالى أنه كتب عليهم تحريم هذا في التوراة، وقد نسخ الله ذلك كله بشريعة محمد ﷺ، وأباح لهم ما كان محرماً عليهم؛ عقوبة لهم على طريق التشديد في التكليف لعظيم الحرم، وزوال الحرج بمحمد ﷺ وأُمته، وألزم جميع الخليقة دين الإسلام بحلّه وحرمه، وأمره ونهيه؛ فإذا ذبحوا أنعامهم فأكلوا ما أحلّ الله في التوراة، وتركوا ما حرم، فهل يحلّ لنا؟ فقال مالك في كتاب محمد: هي محرمة عليهم.

وقال في سماع الميسوط: هي محللة، وبه قال ابنُ نافع. وقال ابنُ القاسم: أكرهه. والصحيح أكلها؛ لأن الله رفع ذلك التحريم بالإسلام.

فإن قيل: فقد بقي اعتقادهم فيه عند الذكاة. قلنا: هذا لا يؤثر؛ لأنه اعتقاد فاسد.

(٢) البقرة: ١٩٦.

(٤) الأعراف: ١٥٦.

(١) الأنعام: ١٤١.

(٣) البقرة: ١٣٥.

**المسألة الرابعة:** فلو ذبحوا كل ذي ظفر؛ فقال أضبع: كل ما كان محرماً في كتاب الله من ذبائحهم فلا يحل أكله. وقاله أشهب وابن القاسم وأجازة ابن وهب. والصحيح تحريمه؛ لأن ذبحه منهم ليس بذكاة.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ الَّذِينَ يَغْنَبُ﴾: دليل على أن التحريم إنما يكون عن ذنب؛ لأنه ضيق فلا يُعَدَّل عن السعة إليه إلا عند الموجدة.

**الآية الخامسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلُمُّ شُهَدَاءَكُمُ الَّذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ هَذَا فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ كَذَبُوا بِعَايِنِنَا وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَهُمْ يَرْبِهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الآية: ١٥٠].

قال علماؤنا: فيه دليل على أن الرجل إذا قال: رضيت بفلان فإذا شهد أنكره، وقال: ظننت أنه يقول الحق أنه لا يلزمه. وقد اختلف فيه الفقهاء؛ فمنهم من قال: يلزمه ذلك. وقال آخرون: لا يلزمه ما قال. وللمالكية القولان. ومشهور قول ابن القاسم أنه لا يلزمه، وليس في الآية الرضا بالشهادة ثم الإنكار؛ إنما فيها طلب الدليل واستدعاء البرهان على الدعوى؛ فإن العرب تحكمت بالتحريم والتحليل، فقال الله لنبيه: قل لهم: هاتوا شهداءكم بأن هذا من عند الله، أي حجتكم حتى نسمعها، وننظر فيها.

فإن قيل: فما فائدة قوله: ﴿فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدُ مَعَهُمْ﴾؟

قلنا: هذا تحذير من الله لنبيه لتعلم أمثله المعنى. فإن قال شهداؤهم مثل ما يقولون فلا تقله معهم؛ فهذا دليل على أن الشاهد إذا قال ما قام الدليل على بطلانه فلا تقبل شهادته.

**الآية السادسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ وَالْعَهْدُ أَوْفَاكُمْ لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ قَاعِدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَٰلِكُمْ وَمِنْكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الآية: ١٥٢]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** قد تقدم حال الولي مع اليتيم في ماله في سورة البقرة وآل عمران، وهذا يدل على جواز عمل الوصي في مال اليتيم إذا كان حسناً حتى يبلغ الغلام أشده، زاد في سورة النساء ويؤنس رُشده.

**المسألة الثانية:** هذا يدل على أن البلوغ أشد، ويأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

**المسألة الثالثة:** قال أبو حنيفة: الأشد خمسة وعشرون عاماً، وعجباً من أبي حنيفة فإنه يرى أن المقدرات لا تثبت نظراً ولا قياساً، وإنما تثبت نقلاً على ما بيناه في أصول الفقه، وهو يشبتها بالأحاديث الضعيفة، ولكنه سكن دار الضرب فكثر عنده المدلس، ولو سكن المعدن كما قيض الله



لمالك لما صدر عنه إلا إبريز الدين<sup>(١)</sup> وإنكسیر<sup>(٢)</sup> الملة كما صدر عن مالك.

الآية السابعة عشرة: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن صِلَافِي وَشُكِّي وَحَيَايَ وَمَعَافٍ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ لا شريك لله ﴿وَبِذَلِكَ أُزْمِتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ﴾ [الآيتان: ١٦٢، ١٦٣]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿إِنْ صَلَّيْ...﴾ الآية: مقام التسليم لله ودرجة التفويض إلى الله بناء عن مشاهدة توحيد ومعاناة يقين وتحقيق؛ فإنَّ الكلَّ من الإنسان لله أصل ووصف، وظاهر وباطن، واعتقاد وعمل، وابتداء وانتهاء، وتوقف وتصرف، وتقدم وتخلف، لا شريك له فيه، لا منه ولا من غيره يُضاهيه أو يُدانيه.

### المسألة الثانية :

[۸۸۴] ثبت في الحديث الصحيح أنَّ النبي ﷺ كان يستفتح به صلاته.

[٨٨٥] وثبت أنه كان يقول في استفتاحها أيضاً: «سبحانك اللهم وبحمدك».

[٨٨٤] صحيح. أخرجه مسلم ٧٧١ وأبو داود ٧٦٠ و٧٦١ و٣٤٢٢ و٣٤٢٣ والنسائي ١٢٩ / ٢ و١٣٠ والطبراني ١٥٢ وعبد الرزاق ٢٥٦٧ و٢٩٠٣ وابن أبي شيبة ١ / ٢٣٢ والشافعي ١ / ٧٢ و٧٣ وأحمد ١ / ٩٤ و١٠٣ والطحاوي في «المعاني» ١ / ١٩٩ والدارمي ٢ / ٢٨٢ وابن الجارود ١٧٩ وابن خزيمة ٤٦٢ و٤٦٣ وابن حبان ١٧٧١ و١٧٧٢ و١٧٧٣ وأبو عوانة ١ / ١٠٠ و١٠١ والبيهقي ٢ / ٣٢ من طرق عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي أن رسول الله ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة قال: «وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفاً، وما أنا من المشركين، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين، لا شريك له، وبذلك أمرت، وأنا من المسلمين، اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت، أنت ربي، وأنا عبدك، ظلمت نفسي، واعترفت بذنبي، فاغفر لي ذنوبي جميعاً، إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت، واهدني لأحسن الأخلاق، لا يهدي لأحسنها إلا أنت، واصرف عني سيئها، لا يصرف عني سيئها إلا أنت، لبيك وسعديك، والخير كله في يديك، والشر ليس إليك، إنا بك وإليك، تباركت وتعاليت، أستغفرك وأتوب إليك، وإذا ركع قال... الحديث. لفظ مسلم.

[٨٨٥] صحيح. أخرجه أبو داود ٧٧٦ والحاكم ٢٣٥/١ والدارقطني ٢٩٩/١ والبيهقي ٣٣/٢ ٣٤ من حديث عائشة، ورجاله ثقات. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال أبو داود: ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حرب، ولم يروه إلا طلق بن غنام. ولفظ الحديث: «كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة قال: سبحانك اللهم وبحمدك، وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك». وورد من وجه آخر عن حارثة بن أبي الرجال عن عمرة عن عائشة به أخرجه الترمذي ٢٤٣ وابن ماجه ٨٠٦ والطحاوي ١٩٨/١ والدارقطني ١/٣٠١ والبيهقي ٣٤/٢، وهذا إسناد ضعيف لضعف حارثة، وقد ضعفه الحافظ في «التقريب» وكذا ضعفه البيهقي عقب الحديث، واكتفى الترمذي بقوله: حارثة قد تكلم فيه من قبل حفظه. قلت: لكن يصلح للاعتبار بحديثه. وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري أخرجه أبو داود ٧٧٥ والترمذي ٢٤٢ والنسائي ٢/

(١) أي خالص الدين، وذهب إبريز وإبريزي: خالص.

(٢) في القاموس: الإكسير: الكيمياء.

واختلف قول مالك بذلك؛ فقال ابن القاسم: لم ير مالك هذا الذي يقوله الناس قبل القراءة: سبحانك اللهم وبحمدك.

وفي «مختصر ما ليس في المختصر» أن مالكا يقول: وإنما كان يقول في خاصته لصحة الحديث به؛ وكان لا يريه للناس مخافة أن يعتقدوا وجوبه.

وراه الشافعي من سُنن الصلوات، وهو الصواب؛ لصحة الحديث؛ والله أعلم<sup>(١)</sup>.

١٣٢ وابن ماجه ٨٠٤ وأحمد ٥٠/٣، والدارقطني ٢٩٨/١ والطحاوي ١٩٧/١ والبيهقي ٣٤/٢، وبزيادة «ثم يقول: الله أكبر كبيراً. ثم يقول: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، من همزوه ونفخه ونفثه» وزاد الترمذي وغيره في أول الحديث «إذا قام إلى الصلاة - بالليل - كبر». وإسناده لا بأس به لأجل علي بن علي الرفاعي، وقال الترمذي: كان يحيى بن سعيد يتكلم على الرفاعي. وقال أحمد: لا يصح هذا الحديث. وقال أبو داود: هذا الحديث يقولون هو عن الرفاعي عن الحسن مرسلًا، والوهم من جعفر. وقال المنذري: الرفاعي وثقه غير واحد، وتكلم فيه غير واحد، راجع «نصب الرأية» ٣٢١/١، لكن يصلح حديثه شاهداً لما قبله.

قلت: الظاهر أن الإمام أحمد إنما ضعف هذا الحديث لما فيه من زيادة، وإلا فهو قد أخذ بهذا الحديث لكن المختصر. وله شاهد كلفظ حديث الباب عن عائشة، أخرجه الدارقطني ٣٠٠/١ من حديث أنس، وإسناده ضعيف لضعف محمد بن الصلت، وقد توبع عند الطبراني في «الأوسط» ٣٠٦٣، وقال الهيثمي في «المجمع» ١٠٧/٢: رجاله ثقات.

قلت: فيه عائد بن شريح، غير قوي: وتحرف عند الطبراني إلى «عبيد بن شريح». وورد من وجه ثالث أخرجه الطبراني في «الدعاء» كما في «نصب الرأية» ٣٢١/١ وسكت الزيلعي، وقال الحافظ في «الدرية» ص ٧٠: هذه متبعة جيدة. وله شاهد من حديث واثلة، أخرجه الطبراني ٥٦٩ و ٣٣٩٩ و ٦٤/٢٢، وقال الهيثمي ١٠٦/٢: فيه عمرو بن حصين، وهو ضعيف. وله شاهد من حديث ابن مسعود، أخرجه الطبراني في «الأوسط» ١٠٣٠ وإسناده ضعيف، لانقطاعه بين ابن مسعود وبين ابنه أبي عبيدة وله شواهد أخرى واهية تتأيد بمجموعها وتعتضد وترقى بالمتن إلى درجة الصحيح. لا سيما وله شاهد موقوف عن عمر، أخرجه مسلم ٣٩٩ والدارقطني ٢٩٩/١ والبيهقي ٣٤-٣٥، وهو عند مسلم منقطع، لكنه موصول عند الدارقطني والبيهقي. وشاهد موقوف آخر عن ابن مسعود، أخرجه الدارقطني ٣٠١/١ بسند صحيح. والله تعالى أعلم. وانظر «نصب الرأية» ٣٢٠-٣٢٤ و «فتح القدير لابن الهمام» ٢٩٣-٢٩٤ بتخريجي والله الحمد والمنة.

(١) فائدة: قال الإمام الترمذي في «سننه» ١٠-١١: أكثر أهل العلم قالوا بما روي عن النبي ﷺ «سبحانك اللهم وبحمدك...» وهكذا روي عن عمر وابن مسعود، والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من التابعين وغيرهم. وقال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ١٤٥/٢ ما ملخصه: الاستفتاح من سنن الصلاة، في قول أكثر أهل العلم، وكان مالك لا يراه، بل يكبر ويقرأ، لما روى أنس «كان النبي ﷺ وأبو بكر وعمر يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين» متفق عليه. ولنا أن النبي ﷺ كان يستفتح، وعمل الصحابة رضي الله عنهم. وذهب أحمد إلى الاستفتاح بهذا الذي ذكره الخرقى - «سبحانك اللهم...».

وقال: لو أن رجلاً استفتح ببعض ما روي عن النبي ﷺ من الاستفتاح كان حسناً. أو قال: جائزاً. وهذا قول أكثر أهل العلم منهم: عمرو وابن مسعود والثوري وإسحق وأصحاب الرأي. وذهب الشافعي =

**المسألة الثالثة:** إذا قلنا إنه يقولها في افتتاح الصلاة على الوجه المتقدم فإنه يقول في آخرها: وأنا من المسلمين، ولا يقول: وأنا أول المسلمين؛ إذ ليس أحد بأولهم إلا محمد ﷺ.

فإن قيل: أو ليس إبراهيم قبله؟ قلنا: عنه أجوبة، أظهرها الآن أنه أول المسلمين من أهل ملته. والله أعلم.

**الآية الثامنة عشرة:** قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغْنَى اللَّهُ أَيْدِي رِبَاً وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا زَرَدٌ وَازِرَةٌ وَزِدٌ آخَرٌ ثُمَّ إِلَا رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنْفِكُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْلِفُونَ﴾ [الآية: ١٦٤]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** استدل بعض علمائنا المخالفين على أن بيع الفضولي لا يصح بقوله: ﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا﴾. وعارضهم علماءنا بأن المراد بالآية تحمّل الثواب والعقاب دون أحكام الدنيا. ويحتمل أن يكون المراد بذلك كسب الإلزام والالتزام، لا كسب المعونة والاستخدام؛ فقد يتعاون المسلمون ويتعاملون بحكم العادة والمروءة والمشاركة؛ هذا رسول الله قد باع له واشترى غزوة البارقى في دينار. وتصرف بغير أمره، فأجازه النبي ﷺ وأمضاه؛ نصّه:

[٨٨٦] أن النبي ﷺ دفع إلى غزوة البارقى ديناراً، وأمره أن يشتري له شاة من الجلب فاشترى له

[٨٨٦] جيد. أخرجه البخاري ٣٦٤٢ وأبو داود ٣٣٨٤ وابن ماجه ٢٤٠٢ والشافعي ١٣٣٣ وأحمد ٣٧٥/٤ والبيهقي ١١٢/٦ وابن حزم في «المحلى» ٤٣٦/٨ من طريق شبيب بن غرقدة قال: سمعت الحي يتحدثون عن عروة البارقى... فذكره. ورواية، حدثني الحي عن عروة. وقال البخاري عقبه: قال سفيان: كان الحسن بن عماره جاءنا بهذا الحديث عنه قال: سمعه شبيب من عروة، فأتيته فقال شبيب: إني لم أسمعه من عروة. قال: سمعت الحي يخبرونه عنه. قال الحافظ في «الفتح» ٦/٦٣٤ عقب كلام البخاري: أراد البخاري بذلك بيان ضعف رواية الحسن بن عماره، وأن شبيباً لم يسمع الخبر من عروة، وإنما سمعه من الحي، ولم يسمعه من عروة، فالحديث ضعيف بهذا للجهل بحالته، وقال الخطابي والبيهقي: إنه غير متصل، لأن الحي لم يسم أحد منهم. والصواب أنه متصل، في إسناده مبهم، لكن للحديث متابع من طريق الزبير بن خزيم عن أبي ليلى قال حدثني عروة البارقى... فذكره.

قلت: أخرجه أبو داود ٣٣٨٥ والترمذي ١٢٥٨ وابن ماجه ٢٤٠٢ وأحمد ٣٧٦/٤ والبيهقي ١١٢/٦، وهذا إسناده حسن بمفرده. أبو ليلى هو لِمَازَة بن زَبَار، صدوق، وعنه الزبير بن خزيم، وهو ثقة من رجال البخاري ومسلم، ومن دونه سعيد بن زيد، وهو صدوق، وتابعه هارون بن موسى الأعرور عند الترمذي وغيره، وهو ثقة من رجال البخاري ومسلم، وقد صرح أبو ليلى بسماعه من عروة البارقى، فالحديث متصل الإسناد، وهو حسن بمفرده. وحسنه المنذري والنووي لمجيئه من وجهين، وقد جوده ابن عبد البر فيما نقل القرطبي ٧/١٥٦. وله شاهد من حديث حكيم بن حزام، أخرجه أبو داود ٣٣٨٦ والبيهقي ١١٢-١١٣ وفيه راوٍ لم

= وابن المنذر، إلى الاستفتاح بحديث علي «وجهت وجهي...» وقد جاء في حديث علي في بعض الروايات «يقول في صلاة الليل» ولأن العمل به متروك، فإننا لا نعلم أحداً يستفتح به كله، وإنما يستفتح بأوله. اهـ ملخصاً.

الخلاصة: الجمهور على الاستفتاح بـ «سبحانك اللهم وبحمدك...».

به شاتين، وباع إحداهما بدينار، وجاءه بالدينار وبالشاة؛ فدعا له النبي ﷺ بالبركة؛ فكان لا يتجر في سوق إلا ربح فيها حتى لو اتجر في الثراب لربح فيه.

قال: ولقد كنتُ أخرج إلى الكناسة<sup>(١)</sup> بالكوفة فلا أرجع إلا وقد ربحت ربحاً عظيماً. وقد مهّدنا الكلام عليه في صريح الحديث وتلخيص الطريقتين، فانظروه تجدوه إن شاء الله.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾: لِلْوَزْرِ معنيان:

أحدهما: الثقل؛ وهو المراد ههنا، يقال وَزَرَهُ يَزِرُهُ إذا حمل ثقله. ومنه قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: ﴿وَوَضَعْنَا عَنْكَ وِزْرَكَ﴾<sup>(٣)</sup> والمراد به ههنا الذنب؛ قال تعالى ﴿وَهُمْ يَحْمِلُونَ أَوْزَارَهُمْ عَلَى ظُهُورِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup> - يعني ذنوبهم - ﴿أَلَا سَاءَ مَا يَزُونُ﴾؛ أي: بشس الشيء شيئاً يحملون.

والمعنى لا تحمل نفس مُذْنِبَةً عقوبة الأخرى؛ وإنما تؤخذ كل نفس منهم بجريرتها التي اكتسبتها، كما قال تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾<sup>(٥)</sup>.

[٨٨٧] وقد وفد أبو رُمثة رفاعة بن يثرب التميمي مع ابنه على النبي ﷺ، قال: فقال: «أما إنه لا

يسم، وأخرجه الترمذي ١٢٥٧ من طريق حبيب بن أبي ثابت عن حكيم به، وضعفه الترمذي بقوله: غريب وحبيب لم يسمع عندي من حكيم، وقال البيهقي: حديث حكيم ضعيف.

قلت: الصواب في هذا الخبر كونه حصل مع عروة البارقي، وأما حديث حكيم ففيه أن القصة حصلت معه! ومع ذلك، يحصل من هذا قوة لحديث عروة البارقي، لأن المتن بمعنى واحد. وانظر «فتح الباري» ٦/ ٦٣٤-٦٣٥ و «نصب الراية» ٩٠/ ٤ و «تلخيص الحبير» ٥/ ٣ و «فتح القدير» ٤٦٥/ ٧ و «العدة شرح العدة» ص ٣٠١ و ٣٠٢، و «تفسير القرطبي» ٣٠٢٣، والثلاثة جميعاً بتخريجي، والله الحمد والمنة.

[٨٨٧] صحيح. أخرجه أبو داود ٤٢٠٨ و ٤٤٩٥ والنسائي ٥٣/ ٨ والدارمي ١٩٨-١٩٩ وابن الجارود ٧٧٠ وابن حبان ٥٩٩٥ وأحمد ٢/ ٢٢٦-٢٢٨ والحاكم ٢/ ٤٢٥ والبيهقي ٨/ ٢٧-٣٤٥ من طرق عن إِيَاد بن لقيط عن أبي رُمثة: أتيت النبي ﷺ أنا وأبي، فقال لرجل أو لأبيه «من هذا؟» قال: ابني! قال: «لا تجني عليه» وكان قد لطح لحيته بالحناء. لفظ أبي داود في الرواية الأولى، وقد زووه بالفاظ متقاربة وزادوا «ولا يجني عليك» وإسناده صحيح إلى إِيَاد بن لقيط، لمجيئه من طرق، ولقيط ثقة من رجال مسلم. وله شاهد من حديث الخشخاش العنبري، أخرجه أحمد ٤/ ٣٤٤-٣٤٥ و ٨١/ ٥ وابن سعد ٧/ ٤٧ وابن ماجه ٢٦٧١ والطبراني ٤١٧٧، وإسناده صحيح، رجاله ثقات كما قال البوصيري في «الزوائد» وقال الحافظ في «الإصابة» ١/ ٤٢٧: إسناده لا بأس به. وله شاهد من حديث أسامة بن شريك، أخرجه ابن ماجه ٢٦٧٢ وإسناده حسن. وله شاهد من حديث عمرو بن الأحوص، أخرجه الترمذي ٢١٥٩ وابن ماجه ٢٦٦٩ و ٣٠٥٥ وأحمد ٣/ ٤٩٩ وإسناده حسن، وقال الترمذي: حسن صحيح. وله شاهد من حديث ثعلبة بن زهدم، أخرجه أحمد ٣/ ٦٤-٦٥ و ٥/ ٣٧٧ والنسائي ٨/ ٥٣ والبيهقي ٨/ ٢٧-٣٤٥ من طرق متعددة، وهي صحيحة بمجموعها.

الخلاصة: هو حديث صحيح بمجموع طرقه وشواهد، والله أعلم.

(١) محلة بالكوفة فيها سوق صغير.

(٢) هو المعنى الثاني.

(٣) الانشراح: ٢.

(٤) الأنعام: ٣٠.

(٥) البقرة: ٢٨٦.

يَجْنِي عَلَيْكَ وَلَا تَجْنِي عَلَيْهِ». وهذا إنما بيّنه لهم ردّاً على اعتقادهم في الجاهلية من مؤاخذه الرجل بابنه وبأبيه وبجريدة خليفه.

**المسألة الثالثة:** وهذا حكم من الله تعالى نافذ في الدنيا والآخرة؛ وهو ألا يُؤخذ أحدٌ بجُرم أحدٍ، بيد أنه يتعلّق ببعض الناس من بعض أحكام في مصالح الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتعاون على البر والتقوى، وحماية النفس والأهل عن العذاب، كما قال تعالى: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾<sup>(١)</sup>. والأصل في ذلك كلّهُ أن المرء كما يفترض عليه أن يصلح نفسه باكتساب الخير فواجبٌ عليه أن يصلح غيره بالأمر به والدعاء إليه والحمل عليه، وهذه فائدة الصلح، وثمرة المعاشرة، وبركة المخالطة، وحسن المجاورة؛ فإن حسن في ذلك كله كان معافى في الدنيا والآخرة، وإن قصر في ذلك كله كان معاقباً في الدنيا والآخرة، فعليه أولاً إصلاح أهله وولده، ثم إصلاح خليطه وجاره، ثم سائر الناس بعده، بما بيّناه من أمرهم ودعائهم وحملهم؛ فإن فعلوا، وإلا استعان بالخليفة لله في الأرض عليهم، فهو يحملهم على ذلك قسراً، ومتى أغفل الخلق هذا فسدت المصالح، وتشتت الأمر، واتسع الخرق، وفات الترقيع، وانتشر التدمير؛ ولذلك يروون أن عمر بن الخطاب كفل المتهمين عشائرتهم، وذلك بالتزامهم كفهم أو رفعهم إليه حتى ينظرَ فيهم، والله يتولى التوفيق برحمته.

## سورة الأعراف

فيها سبع وعشرون آية

**الآية الأولى:** قوله تعالى: ﴿كَذَّبُ أَتَزَلُ إِلَيْكَ فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ لِنَذِيرٍ بِهِ. وَذَكَرَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الآية: ٢]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** قال بعضهم<sup>(١)</sup>: قوله: ﴿فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾ نَهْيٌ فِي الظَّاهِرِ، وَلَكِنَّهُ لِنَهْيِ الْحَرَجِ. وَعَجَباً لَهُ مَعَ عَمَلٍ يَقَعُ فِي مِثْلِهِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الشَّيْءِ لَا يَقْتَضِي نَهْيَهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ يَنْهَى عَنِ أَشْيَاءَ وَتَوْجَدُ، وَيَأْمُرُ بِأَشْيَاءَ فَلَا تَوْجَدُ وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ نَهْيٌ عَلَى حَالِهِ؛ قِيلَ لِمُحَمَّدٍ: ﴿فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ مِّنْهُ﴾، وَأُعِينَ عَلَى امْتِثَالِ النَّهْيِ بِخَلْقِ الْقُدْرَةِ لَهُ عَلَيْهِ؛ كَمَا فَعَلَ بِهِ فِي سَائِرِ التَّكْلِيفَاتِ.

**المسألة الثانية: الحرج:** هو الضيق. وقيل: هو الشك<sup>(٢)</sup>. وقيل: هو التبرم؛ وإلى الأول يرجع؛ فَإِنْ كَانَ هُوَ الشَّكُّ فَقَدْ أَنْارَ اللَّهُ فُؤَادَهُ بِالْيَقِينِ، وَإِنْ كَانَ التَّبرِمُ فَقَدْ حَبَّبَ اللَّهُ إِلَيْهِ الدِّينَ، وَإِنْ كَانَ الضِّيقُ فَقَدْ وَسَّعَ اللَّهُ قَلْبَهُ بِالْعُلُومِ، وَشَرَحَ صَدْرَهُ بِالْمَعَارِفِ، وَذَلِكَ مِمَّا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِ مِنْ عُلُومِ الْقُرْآنِ، وَخَفَّفَ عَلَيْهِ ثَقْلَ الْعِبَادَةِ حَتَّى جَعَلَتْ قُرْءَةً عَيْنَهُ فِي الصَّلَاةِ<sup>(٣)</sup>، فَكَانَ يَقُولُ:

[٨٨٨] «أَرْخَنَا بِهَا يَا بَلَّالَ».

وَمِنْ تَمَامِ النِّيَّةِ فِي الْعِبَادَةِ النَّشَاطُ إِلَيْهَا، وَالْخَفَّةُ إِلَى فِعْلِهَا، وَخُصُوصاً الصُّبْحِ وَالْعِشَاءِ؛ فَهَذَا أَثْقَلُ الصَّلَوَاتِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ حَسَبَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ:

[٨٨٩] أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: فَذَكَرَ مِنْ حَدِيثٍ، أَنَّ هَاتَيْنِ الصَّلَاتَيْنِ أَثْقَلُ الصَّلَوَاتِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ «وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِيهِمَا لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوّاً عَلَى الرُّكْبِ». وَلَيْسَ يَخْلُو أَحَدٌ عَنْ وَجُودِ الثَّقَلِ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ

[٨٨٩] تقدم برقم: ٥٨٤.

[٨٨٨] تقدم برقم ٥٨٢.

- (١) هو الكيا الطبري في «أحكامه» ٣/ ١٣١. واختار الجصاص في «الأحكام» ٤/ ٢٠١ النهي.
- (٢) قال الجصاص في «أحكامه» ٤/ ٢٠١: قال ابن عباس ومجاهد وقتادة والسدي: الحرج هنا الشك، يعني لا تشك في لزوم الإنذار به.
- (٣) ورد مرفوعاً، وتقدم.

تكليفاً، بيد أن المؤمنَ يحتمله ويخرج بالفعل عنه، والمنافق يسقطه.

فإن قيل - وهي:

**المسألة الثالثة:** فالعاصي إذا أسقطه مُنافق هو؟ قلنا: لا، ولكنه فاعل فعل المنافقين والكافرين، وإلى هذا المعنى أشار النبي ﷺ بقوله:

[٨٩٠] «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فَقَدْ كَفَرَ» أي فَعَلَ فعل الكفار في أحد الأقوال.

**الآية الثانية:** قوله تعالى: ﴿أَتَعْبُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الآية: ٣]. فيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** قال علماؤنا: معناه أجلسوا حلاله وحَرَمُوا حرامه، وامثلوا أمره، واجتنبوا نهيه، واستبيحوا مباحه، وازجؤا وعده، وخافوا وعيده، واقتضوا حكمه، وانشروا مِنْ عِلْمِهِ عِلْمَهُ، واستجسوا خباياه، ولجؤا زواياه، واستثيروا جائمه؛ وفضوا خاتمه، وألحقوا به مُلائمه - وهي:

**المسألة الثانية:** باتباع ما يُؤثّر عن رسول الله ﷺ وإن عارضه إذا وضَحَ مَسْلَكُهُ؛ فتارة يكون ناسخاً له، وأخرى خاصاً ومتمماً في حكمٍ على طرق موارده المعلومة، بشروطها المحصورة حسبما بيناه في أصول الفقه.

**الآية الثالثة:** قوله تعالى: ﴿يَنْبَغِيءَ آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ [الآية: ٣١]. فيها إحدى عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** في نزولها: قيل: إنها نزلت في الذين كانوا يطوفون بالبيت عُرَاةً، أمروا باللباس وسَتَرِ العورة؛ قاله ابن عباس وجماعة معه.

وقال مجاهد والزجاج: نزلت في سَتَرِ العورة في الصلاة، وهذا ليس يُدافع الأول: لأن الطواف بالبيت صلاة.

[٨٩١] وفي الصحيح عن ابن عباس قال: كانت المرأة تطوفُ بالبيت عُزَيَانَةً فتقول: مَنْ يُعِيرُنِي

[٨٩٠] صحيح. أخرجه مسلم وغيره، وتقدم برقم ٤٤.

[٨٩١] موقوف. أخرجه مسلم ٣٠٢٨ والنسائي في «التفسير» ٢٠٢ و«المجتبى» ٢٩٥٦ والطبري ١٤٥٠٩ و ١٤٥١٠

و ١٤٥١٢ من طرق عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن مسلم بن عمران عن سعيد بن جبير عن ابن عباس به، دون «جهنم من الجهم.....» فلم أره عند أحد من الأئمة المتقدم ذكرهم. قلت: ولهذا الخبر ثلاث علل: الأولى: الإرسال، فقد أخرجه الطبري ١٤٥٢٧ من طريق سويد وأبي أسامة عن حماد بن زيد عن أيوب عن سعيد بن جبير مرسلاً، ليس فيه ذكر ابن عباس، وهذا الإسناد أصح، أيوب السخيتاني أثبت وأحفظ من مسلم البطين، ثم ذكر «المرأة» بال لا يصح لأنه يعم كل امرأة تطوف عريانة، وتقول هذا الشعر، وهذا باطل. هناك من النساء من يابئ ذلك، وهناك نساء آخر، لا يعرفن هذا الشعر. فهذه علة ثانية.

تَطَوَّافاً فَتَجْعَلُهُ عَلَى فَرْجِهَا وَتَقُولُ:

اليَوْمَ يَنْبَدُو بَعْضُهُ أَوْ كُلُّهُ      وَمَا بَدَا مِنْهُ فَلَا أَجْلُ لَهُ  
جَهَنَّمَ<sup>(١)</sup> مِنَ الْجَهَنَّمَ عَظِيمَ ظِلِّهِ      كَمَ مِنْ لَبِيبٍ عَقْلُهُ يُضِلُّهُ  
وَنَظِيرٍ يَنْظُرُ مَا يَمْلِكُهُ

فَنَزَلَتْ: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾.

قال ابنُ العربي: وهذه المرأة هي ضَبَاعَةُ بنتِ عامر بن قُرْظ<sup>(٢)</sup>.

وقد روي أن العرب كانت تطوف بالبيتِ عُرَاةً، إلا الحُمْسُ: قريش وأحلافهم، فمن جاء من غيرهم وضع ثيابه وطاف في ثوب أحمرسي، فيحلُّ له أن يلبس ثيابه، فإن لم يجد مَنْ يعيره ما يلبس من الحُمْس فإنه يلقي ثوبه ويطوفُ عُريَاناً، وتحرم عليه ثيابه، فنزلت الآية<sup>(٣)</sup>.

[٨٩٢] وثبت في الصحيح أن النبي ﷺ أرسل أبا يحيى بعد العامِ مشرك ولا يطوف بالبيتِ عُريان. فتُؤدِّي بها في الموسم.

**المسألة الثانية: في سبب فعل الجاهلية لذلك:** إن قريشاً كانت رأت رأياً تكيّد به العرب، فقالوا: يا معشر قريش؛ لا تعظّموا شيئاً من البلدان كتعظيم حَرَمِكُمْ، فتزهّد العربُ في حَرَمِكُمْ إذا رأوكم قد عظّمتم من البلدان غيره كتعظيمه، فعظّموا أَمْرَكُمْ في العرب؛ فإنكم ولاءُ البيت وأهلُه دون الناس؛ فوضعوا لذلك الأمر أن قالوا: نحن أهل الحرم، فلا ينبغي لنا أن نعظّم غيره، ولا نخرج منه؛ فكانوا يقفون بالمزْدَلِفَةِ دون عَرَقة؛ لأنها خارج من الحرم، وكانت سُنَّةُ إبراهيم وعَهْدُهُ من عهده، ثم قالوا: لا ينبغي لأحدٍ من العرب أن يطوف إلّا في ثيابنا، ولا يأكل إذا دخل أرضنا إلّا من طعامنا، ولا

والصواب ما في مرسل سعيد بن جبیر: كانوا يطوفون بالبيت عُرَاةً، فطافت امرأة بالبيت وهي عريانة فقالت: ... فهذا هو الصواب، أن امرأة واحدة هي التي قالت هذا الشعر.

العلة الثالثة: قوله: «فتقول من يُعيرني تطوّافاً، تجعله على فرجها» وهذا غريب، وباقي الروايات عن ابن عباس وعطاء وإبراهيم وغيرهم لا تذكر ذلك، وإنما فيها: وكانوا يطوفون بالبيت عُرَاةً، فنهوا عن ذلك، ولا يعني من لفظ «عُرَاة» أنها ليس على فرجها شيء، ويؤيد ذلك ما في الطبري ١٤٥١٢ عن وهب بن جرير حيث قال في روايته «كانت المرأة تطوف بالبيت، وقد أخرجت صدرها وما هنالك، وإن ثبت أنهن عُرَاة ليس عليهن شيء، فهو محمول على إحدى روايات الطبري، وهي برقم ١٤٥١٠ عن ابن عباس: كانوا يطوفون عُرَاةً، الرجال بالنهار، والنساء بالليل. فتنه.

[٨٩٢] صحيح. أخرجه البخاري ٤٦٥٦ من حديث أبي هريرة، ويأتي في مطلع سورة براءة إن شاء الله تعالى.

(١) هذا الشطر وما بعده، لم أجده في شيء من كتب التخرّيج المتقدمة.

(٢) كذا قال المصنف رحمه الله، ونقله القرطبي ١٨٩/٧ عن القاضي عياض أيضاً.

(٣) أخرجه الطبري ١٤٥٣٠ عن الزهري، وهذا مرسل.



يَأْكُلُ الْأَقْطَ، وَلَا يَسْتَظِلُّ بِالْأَدَمِ إِلَّا الْحُمْسُ<sup>(١)</sup>، وَهُمْ قَرِيشٌ، وَمَا وَلَدَتْ مِنَ الْعَرَبِ وَمَنْ كَانَ يَلِيهَا مِنْ حَلْفَائِهَا مِنْ بَنِي كِنَانَةَ؛ فَكَانَ الرَّجُلُ مِنَ الْعَرَبِ أَوْ الْمَرْأَةُ يَأْتِيَانِ حَاجِبِينَ، حَتَّى إِذَا أَتَيَا الْحَرَمَ وَضَعَا ثِيَابَهُمَا وَزَادَهُمَا، وَحَرَّمَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَدْخُلَا مَكَّةَ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ: فَإِنْ كَانَ لِأَحَدٍ مِنْهُمْ صَدِيقٌ مِنَ الْحُمْسِ اسْتَعَارَ مِنْ ثِيَابِهِ وَطَافَ بِهَا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ صَدِيقٌ مِنْهُمْ، وَكَانَ لَهُ يَسَارٌ اسْتَأْجَرَ مِنْ رَجُلٍ مِنَ الْحُمْسِ ثِيَابَهُ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ صَدِيقٌ وَلَا يَسَارٌ يَسْتَأْجِرُ بِهِ كَانَ بَيْنَ أَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانًا، وَإِمَّا أَنْ يَتَكْرَّمُ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانًا فَيَطُوفَ فِي ثِيَابِهِ؛ فَإِذَا فَرَّغَ مِنْ طَوَافِهِ أَلْقَى ثَوْبَهُ عَنْهُ، فَلَمْ يَمْسَهُ، وَلَمْ يَمْسَهُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ؛ فَكَانَ ذَلِكَ الثَّوْبُ يُسَمَّى اللَّقَى، قَالَ قَاتِلُ مِنَ الْعَرَبِ:

كَفَى حَزَنًا كَرِيًّا عَلَيْهِ كَأَنَّهُ لَقِيَ بَيْنَ أَيْدِي الطَّائِفِينَ حَرِيمٌ

وَأِنْ كَانَتْ امْرَأَةٌ وَلَمْ تَجِدْ مِنْ يُعِيرُهَا وَلَا كَانَ لَهَا يَسَارٌ تَسْتَأْجِرُ بِهِ خَلَعَتْ ثِيَابَهَا كُلَّهَا إِلَّا دِرْعًا مَفْرَدًا، ثُمَّ طَافَتْ فِيهِ؛ فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنَ الْعَرَبِ - كَانَتْ جَمِيلَةً تَامَةً ذَاتَ هَيْئَةٍ - وَهِيَ تَطُوفُ:

الْيَوْمَ يَبْدُو بَعْضُهُ أَوْ كُلُّهُ وَمَا بَدَا مِنْهُ فَلَا أَجْلُهُ

فَكَانُوا عَلَى ذَلِكَ مِنَ الْبِدْعَةِ وَالضَّلَالَةِ حَتَّى بَعَثَ اللَّهُ نَبِيَّهُ مُحَمَّدًا ﷺ، وَأَنْزَلَ فِيهِمْ كَانَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ عُرْيَانًا: ﴿يَبْنَیْ مَادَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ...﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ. وَوَضَعَ اللَّهُ مَا كَانَتْ قَرِيشٌ ابْتَدَعَتْ مِنْ ذَلِكَ، وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ فِي تَرْكِهِمُ الْوُقُوفَ بِعَرَفَةَ: ﴿ثُمَّ أَفِضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّكَاسُ﴾<sup>(٢)</sup>؛ يَعْنِي بِذَلِكَ قَرِيشًا وَمَنْ كَانَ عَلَى دِينِهِمْ.

**المسألة الثالثة:** اختلف الناس في ستر العورة، هل هي فرض في الصلاة أم مستحبة؟ فأما أبو حنيفة والشافعي وأحمد فقالوا: إنها فرض فيها. وأما مالك فالمشهور من قوله أنها فرض إسلامي لا تختص بالصلاة؛ وهو أشهر أقوالنا. والقول الآخر مثل قول مَنْ تَقَدَّمَ؛ وهو الصحيح؛ لما ثبت من أمر النبي ﷺ بستر العورة في الصلاة، والأمر على الوجوب، وهو وإن كان فرضاً إسلامياً فإنه يتأكد في الصلاة<sup>(٣)</sup>.

(١) سما بذلك لتشدهم في دينهم وتعتهم.

(٢) البقرة: ١٩٩.

(٣) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٢/ ٢٨٣: ستر العورة شرط لصحة الصلاة، وبه قال الشافعي وأصحاب الرأي، وقال بعض أصحاب مالك: سترها واجب، وليس بشرط لصحة الصلاة، وقال بعضهم: هي شرط مع الذكر دون السهر اهـ ملخصاً.

وقال الإمام القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ٧/ ١٩٠: دلت الآية على وجوب ستر العورة، وذهب جمهور أهل العلم إلى أنها فرض من فروض الصلاة، وعلى الإنسان أن يسترها عن أعين الناس في الصلاة وغيرها، وهو الصحيح لقول النبي ﷺ للمسور بن مخزومة: «ارجع إلى ثوبك فخذها ولا تمشوا عراة» أخرجه مسلم. وذهب إسماعيل القاضي إلى أن سترها في الصلاة سنة واحتج بأنه لو كان فرضاً في الصلاة لكان العريان لا يجوز له أن يصلي. وليس كذلك. قال ابن العربي: وإذا قلنا إن ستر العورة فرض في الصلاة فسقط ثوب إمام فانكشف ديره، وهو راعع، فرفع رأسه فغطاه أجزأه، قاله ابن القاسم. وقال سحنون: وكل من نظر =

## المسألة الرابعة: العورة على ثلاثة أقسام:

الأول: جميع البدن؛ فيجب ستره في الصلاة؛ قاله أبو الفرج عنه.

الثاني: أنها من السرة إلى الركبة؛ ولا خلاف فيه؛ إنما الخلاف - وهو القسم الثالث - في أن ما زاد على القبل والدبر هل هو عورة مثقلة أو مخففة؟ فقال علماؤنا وأبو حنيفة: إن القبل والدبر عورة مثقلة، والفخذ عورة مخففة<sup>(١)</sup>.

= إليه من المأمومين أعاد. وروي عن سحنون: أنه يعيد ويعيدون، لأن ستر العورة شرط من شروط الصلاة، فإذا ظهرت بطلت الصلاة اهـ ملخصاً. وانظر «المدونة» ٩٤-٩٥ و «مقدمات ابن رشد» ١١٠/١. وقال الإمام الجصاص رحمه الله في «الأحكام» ٢٠٥/٤: هذه الآية تدل على فرض ستر العورة في الصلاة. وقد اختلف الفقهاء في ذلك، فقال أبو حنيفة وزفر وأبو يوسف ومحمد بن الحسن والحسن بن زياد: هي فرض في الصلاة، إن تركه مع الإمكان فسدت صلاته. وهو قول الشافعي. وقال مالك والليث: الصلاة مجزية مع كشف العورة ويوجبان الإعادة في الوقت، والإعادة في الوقت عندهما استحباب اهـ باختصار. وقال الإمام المرغيناني الحنفي في «الهداية»: وبدن الحرة كلها عورة إلا وجهها وكفيها، وهذا تنصيص على أن القدم العورة، ويروى أنها ليست بعورة، وهو الأصح. قال: فإن صلت وربع ساقها أو ثلثه مكشوف تعيد الصلاة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وإن كان أقل من الربع لا تعيد، وقال أبو يوسف: لا تعيد إن كان أقل من النصف، وفي النصف عنه روايتان. والشعر والبطن والفخذ على هذا الاختلاف، لأن كل واحد عضو على حدة اهـ ملخصاً. «فتح القدير شرح الهداية» إلى ٢٦٤-٢٦٨ بتحقيقي. وقال الإمام الموفق في المغني ٢/٢٨٧: إن انكشف من العورة يسير. لم تبطل صلاته، نص عليه أحمد، وبه قال أبو حنيفة. وقال الشافعي: تبطل.

(١) في بحث العورة وبيان ذلك: قال الإمام القرطبي ٧/١٨٢-١٨٣ ما ملخصه: لا خلاف بين العلماء في وجوب ستر العورة عن أعين الناس. واختلفوا في العورة ما هي: فقال ابن أبي ذئب: هي من الرجل الفرج نفسه. القبل والدبر دون غيرهما. وهو قول داود وأهل الظاهر وابن أبي عبلة والطبري لقوله تعالى: ﴿لباساً يوارى سواكم﴾ و ﴿بدت لهما سوءاتهما﴾ و ﴿ليريهما سوءاتهما﴾ وفي البخاري عن أنس: فأجرى رسول الله ﷺ في زقاق خبير، وفيه: «ثم حسر الإزار عن فخذة حتى إني أنظر إلى بياض فخذ النبي ﷺ وسلم». وقال مالك: السرة ليست بعورة. وأكره للرجل أن يكشف فخذة بحضرة زوجته. وقال أبو حنيفة: الركبة عورة. وهو قول عطاء. وقال الشافعي: ليست السرة ولا الركبتان من العورة على الصحيح. وحكى أبو حامد الترمذي، أن للشافعي في السرة قولين، وحجة مالك قوله عليه السلام لجرهد «غط فخذك، فإن الفخذ عورة» خرجه البخاري تعليقاً، وقال: حديث أنس أسند، وحديث جرهد أحوط حتى يخرج من اختلافهم. قال القرطبي: وحديث جرهد هذا يدل على خلاف ما قال أبو حنيفة. وأما المرأة الحرة فعورة كلها إلا الوجه والكفين فعورة كلها إلا الوجه والكفين، وروي عن أبي بكر بن عبد الرحمن: كل شيء من امرأة عورة حتى ظفرها، وروي عن أحمد بن حنبل نحوه.

وقال الإمام النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٣١/٤: وعورة الرجل مع الرجل ما بين السرة والركبة، وكذلك المرأة مع المرأة، وفي السرة والركبة ثلاثة أوجه لأصحابنا، أصحها: ليستا بعورة، والثاني: هما عورة، والثالث: السرة عورة دون الركبة.

وقال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٢/٢٨٤-٢٨٦ ما ملخصه في الكلام على حد العورة: والصالح من المذهب، أنها من الرجل ما بين السرة والركبة، نص عليه أحمد في رواية جماعة، وهو قول =

والصحيح أن الفخذ ليس<sup>(١)</sup> بعورة؛

[٨٩٣] لأنها ظهرت من النبي ﷺ يوم جرى في زقاق خيبر، ولأن النبي ﷺ كان يصلها<sup>(٢)</sup> بأفخاذ أصحابه<sup>(٣)</sup>، ولو كانت عورة ما وصلها بها.

[٨٩٣] صحيح. أخرجه البخاري ٣٧١ و ٦١٠ و ٩٤٧ ومسلم ١٤٢٦/٣/١٣٦٥ ومالك ٤٦٨/٢ وأحمد ٢٠٦/٣ وابن أبي شيبة ٣٦٧/١٢ زابن سعد ١٠٨/٢ وأبو يعلى ٣٨٠٢ وابن حبان ٤٧٤٥ والبيهقي ٩/ ٨٠-١٠٨ من طرق عن أنس: أن رسول الله ﷺ غزا خيبر، فصلينا عندها صلاة الغداة بغلس، فركب نبي الله ﷺ، وركب أبو طلحة، وأنا رديف أبي طلحة، فأجرى نبي الله ﷺ في زقاق خيبر، وإن ركبتني لتمس فخذ نبي الله ﷺ، ثم حسر الإزار عن فخذ حتى إني أنظر إلى بياض فخذ النبي ﷺ، فلما دخل القرية... لفظ البخاري ومسلم.

= مالك والشافعي وأصحاب الرأي وأكثر الفقهاء. [قلت: لكن زاد أصحاب الرأي - الحنفية - الركبة، فإنهما من العورة عندهم] ثم قال ابن قدامة: وعن أحمد رواية أخرى: أنها الفرجان. قال مهنا: سألت أحمد ما العورة؟ قال: الفرج والدبر. وهذا قول ابن أبي ذئب وداود لحديث أنس: أن النبي ﷺ حسر الإزار يوم خيبر... الحديث، وروت عائشة كان رسول الله ﷺ في بيته كاشفاً عن فخذ، فاستأذن أبو بكر فأذن له، وهو على ذلك، ثم استأذن عمر، فأذن له وهو على ذلك، وهذا يدل على أنها ليست بعورة، كالساق. ووجه الأولى حديث جرهد... وحديث علي «لا تكشف فخذك...» وحديث «أسفل السرة وفوق الركبتين من العورة» ثم قال: والأحاديث السابقة تدل على أن غير الفرجين عورة غير مغلظة، والمغلظة هي الفرجان. فصل: وليست سرتة وركبته من عورته، نص عليه أحمد في مواضع، وهذا قال به مالك والشافعي. وقال أبو حنيفة: الركبة من العورة.

وقال الإمام المروغنياني في «الهداية» ما ملخصه: وينظر الرجل من الرجل إلى جميع بدنه إلا ما بين السرة إلى ركبته لحديث «عورة الرجل ما بين سرتة إلى ركبته» ويروى «ما دون سرتة حتى يجاوز ركبته» وبهذا ثبت أن السرة ليست بعورة خلافاً لما يقوله أبو عصمة والشافعي. والركبة عورة خلافاً لما قاله الشافعي. والفخذ عورة، خلافاً لأصحاب الظواهر. وحكم العورة في الركبة أخف منه في الفخذ، وفي الفخذ أخف منه في السوءة، حتى أن كاشف الركبة ينكر عليه برفق، وكاشف الفخذ يعنف عليه، وكاشف السوءة يؤدب اهـ. راجع «فتح القدير شرح الهداية» ١٠/ ٣١-٣٤ بتخريجي.

(١) الراجح أنها عورة مخفية وذلك لتعارض الأدلة. قال الإمام ابن رشد رحمه الله في «مقدماته على المدونة» ١/ ١١٠ ما ملخصه: ما روي عن النبي ﷺ في الفخذ، ليس باختلاف تعارض، ومعناه أنه ليس بعورة يجب سترها فرضاً كالقبل والدبر، وأنه عورة يجب سترها في مكارم الأخلاق ومحاسنها، فلا ينبغي التهاون بذلك في المحافل والجماعات، ولا عند ذوي الأقدار والهيئات، فعلى هذا تستعمل الآثار كلها، واستعمالها كلها أولى من أطراح بعضها اهـ. والله أعلم.

(٢) هو بعض حديث أنس؛ انظر الحاشية في الأسفل.

(٣) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١٦٣/١٢: هذا الحديث مما استدل به أصحاب مالك، ومن وافقهم على أن الفخذ ليست عورة من الرجل، ومذهبنا، ومذهب آخرين، أنها عورة، وقد جاءت بكونها عورة أحاديث كثيرة مشهورة. وتناول أصحابنا حديث أنس بأنه انحسر بغير اختياره لضرورة الإغارة، وليس فيه أنه استدام كشف الفخذ مع إمكان الستر.

[٨٩٤] قال زيد: نزل على النبي ﷺ الوحي وفخذه على فخذي حتى كادت أن ترص فخذي. أما إنه يكره كشفها فإن مالكا وغيره قد روى حديث جرهد أن النبي ﷺ قال له: [٨٩٥] «عط فخذك؛ فإن الفخذ عورة»؛ وهو حديث مشهور<sup>(١)</sup>.

[٨٩٤] أخرجه الطبراني في «الكبير» ٤٨٨٩ حدثنا أحمد بن محمد بن نافع الطحان المصري، ثنا أبو الطاهر بن السرح، قال: وجدت في كتاب خالي عبد الحميد، حدثني عقيل، حدثني سعيد بن سليمان، أخبره عن أبيه سليمان بن زيد عن زيد بن ثابت قال: «كنت أكتب الوحي...» بأتم من سياق المصنف. وإسناده ضعيف له علتان: الأولى: سليمان بن زيد شبهة مجهول، والثانية: رواه ابن السرح وجادة، وهي أضعف أنواع تحمل الحديث، وورد حديث زيد في ذكر الوحي من وجوه، دون اللفظ الذي فيه ذكر الفخذ، انظره عند الطبراني برقم ٤٨٨٧ و ٤٨٨٨، وانظر «المجمع» ١/٢٥٦/١٣٩٣٨.

[٨٩٥] حسن صحيح بشواهد. أخرجه أبو داود ٤٠١٤ وأحمد ٤٧٨/٣ والطحاوي في «المعاني» ٤٧٥/١ و «المشكل» ١٧٠٣ والطبراني ٢١٤٣ و ٢١٤٤ والبيهقي ٢٢٨/٢ من طرق عن مالك عن أبي النضر عن زرعة بن عبد الرحمن بن جرهد عن أبيه مرفوعاً، وإسناده ضعيف لجهالة عبد الرحمن بن جرهد. وورد من وجه آخر عن زرعة بن مسلم بن جرهد، أخرجه الترمذي ٢٧٩٥، وقال: حديث حسن، ما أرى إسناده بمتصل. وورد من وجه آخر عن زرعة بن عبد الرحمن عن جده جرهد، أخرجه أحمد ٤٧٩/٣ والطحاوي ٤٧٥/١ وابن حبان ١٧١٠ والطبراني ٢١٣٨ وزرعة وثقه النسائي وابن حبان، لكن الظاهر أنه لم يسمع من جده، ولذا وقع الاضطراب في هذا الحديث. وورد عن أبي الزناد عن ابن جرهد عن أبيه، أخرجه عبد الرزاق ١٩٨٠٨ وأحمد ٤٧٨/٣ والترمذي ٢٧٩٨.

وورد عن أبي الزناد أخبرني آل جرهد عن جرهد، أخرجه أحمد ٤٧٨/٣ والحميدي ٧٥٨ والدارقطني ١/٢٢٤. وورد عن أبي الزناد عن زرعة بن عبد الرحمن عن جده جرهد ونفر من أسلم سواه ذوي رضى، أن رسول الله ﷺ مر على جرهد... وظاهره أنه مرسل. وورد عن أبي النضر عن ابن جرهد، أخرجه الطيالسي ١١٧٦ أن النبي ﷺ... وهذا مرسل بيقين. وورد عن ابن عقيل عن عبد الله بن جرهد عن أبيه، أخرجه أحمد ٤٧٨/٣ والترمذي ٢٧٩٧.

الخلاصة: هذا حديث مضطرب الإسناد كما ترى. ولذا ذكره البخاري في «صحيحه» ٤٧٨/١ «فتح» تعليقاً، وبصيغة التمریض. بقوله: ويروى عن جرهد... وقال البخاري: حديث أنس أسند، وحديث جرهد أحوط. وقال الحافظ: وجرهد، بفتح الجيم والهاء، وحديثه موصول عند مالك في الموطأ والترمذي وحسنه، وابن حبان وصححه، وضعفه المصنف - البخاري - في «التاريخ للاضطراب في إسناده». وانظر «مقدمة الفتح» ص ٢٤ و «نصب الرأية» ٢٤٥/٤. وله شواهد كثيرة فمنها:

١- حديث محمد بن جحش: أخرجه البخاري ٤٧٨/١ «فتح» تعليقاً، ووصله في «التاريخ» ١٣/١ وأحمد ٢٩٠/٥ والطحاوي في «المشكل» ١٦٩٩ و ١٧٠٠ و «المعاني» ٤٧٥/١ والحاكم ١٨٠/٤ والطبراني ١/١٩

(١) أي على السنة أهل العلم والفقه، وأما من حيث الصنعة - علم المصطلح - فالمشهور أعلى درجة من الصحيح الفرد. فالمشهور هو الذي يرد عن أربعة من الصحابة فأكثر من طرق صحاح أو حسان، وأما الضعف فغير داخل في ذلك، فتنبه، والله أعلم.

الخلاصة: تبين مما تقدم في الحاشية أن العورة ما بين السرة والركبة عند أبي حنيفة والشافعي وأحمد ومالك، وهو الراجح عند المالكية، وزاد الحنفية. الركبة، جعلوها من العورة، وزاد بعض الحنفية السرة، لكن غير معتمد عندهم. والله أعلم. وانظر «المغني» ٢/٢٨٤ و «فتح القدير» ١٠/٣٤ بتخریجي، والله الحمد والمنة.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾: وإن كان وارداً على طواف العُزَيان، فإنه عندنا عام في كل مسجد للصلاة؛ ومن العلماء من أنكر أن يكون المراد به الطواف؛ لأنَّ الطواف لا يكون إلا في مسجد واحد. والذي يعمُّ كل مسجد هو الصلاة، وهذا قولٌ مَنْ خَفِيَ عليه مقاصد اللغة والشريعة. وبيانه أنهم كانوا يطوفون عِراءَ في المسجد فنزلت: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾، ليكون العموم شاملاً لكل مسجد، والسبب الذي أثار ذلك ما كانوا يفعلونه في أفضل المساجد، والصحابة الذين هم أرباب اللغة والشريعة أخبروا بذلك، ولم يخف عليهم نظام الكلام، ولا كيف كان ورودُه، اجتزؤوا بورود الآية ومنحاهما، فلا مطمع لعالمٍ في أن يسبق شأوهم في تفسير أو تقدير.

**المسألة السادسة:** قوله تعالى: ﴿عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾: قال بعضهم: ظاهر هذا الكلام الورود بأخذ الزينة للفعل الواقع في المسجد، تعظيماً للمسجد، ولا يدلُّ ذلك على وجوب الستر خارج المسجد، فزاد الناس، فقالوا: هذا يدلُّ على وجوب السَّتر للعورة في الصلاة؛ فإنه ليس الأمر بالستر في المسجد ليبيِّن المسجد، وإنما هو للفعل الواقع في المسجد.

والفعل الواقع في المسجد على ثلاثة أقسام: طواف، ولا يعمُّ كل مسجد واعتكاف، ولم يشرف لأجله؛ فلم يبق إلا الصلاة؛ وقد ألزم الستر لها، فكان ذلك شرطاً فيها. وقد قام الدليل على سقوط ما زاد على العورة، وبقي ما قابل العورة على ظاهره، وقد بيَّنا فساد هذا من قبل؛ فإنَّ الأمر بالزينة عند كل مسجد يحتمل أن يكون لأجل ما فيه من اجتماع الناس.

فإن قيل: ويجتمعون في الأسواق. قلنا: ليس ذلك اجتماعاً مشروعاً؛ بل يجوز تفرقهم. وها هنا إن تفرقوا في المساجد كان ذلك قطعاً للجماعة، وخزقاً للصفوف؛ إذ قال النبي ﷺ في

٥٥١-٥٥٣ من طرق عن أبي كثير مولى محمد بن جحش عنه، وفي إسناده لين لأجل أبي كثير، فقد وثقه ابن حبان، وكذا الحافظ في «التقريب» لكن قال في «الفتح» ١/٤٧٩: رجاله رجال الصحيح غير أبي كثير، روى عنه جماعة، ولم أجد فيه تصريحاً بتعديل. وقال الحافظ الذهبي عنه: شيخ. وقال الزيلعي ٤/٢٤٥، هذا مسند صالح.

٢- حديث ابن عباس: أخرجه البخاري ١/٤٧٨ «فتح» تعليقاً، ووصله ابن أبي شيبة ١٩/١١٩ وأحمد ١/٢٧٥ والترمذي ٢٧٩٦ والحاكم ٤/١٨١ والطحاوي في «المشكّل» ١٦٩٨ و«المعاني» ١/٤٧٤ والطبراني ١١١٩ والبيهقي ٢/٢٢٨ وإسناده ضعيف لضعف أبي يحيى الققات. لكن يصلح للاعتبار بحديثه. وقال الترمذي: حسن غريب.

٣- حديث علي: أخرجه أبو داود ٣١٤٠ و٤٠١٥ وابن ماجه ١٤٦٠ وعبد الله بن أحمد ١/١٤٦ وأبو يعلى ٣٣١ والطحاوي في «المشكّل» ١٦٩٧ و«المعاني» ١/٤٧٤ وابن عدي ٧/٢٧٣٤ والبيهقي ٣/٣٨٨ من طرق عن ابن جريج عن حبيب بن أبي ثابت عن عاصم بن ضمرة عن علي، وإسناده ضعيف، فيه عنعنة حبيب، وهو مدلس، وكذا ابن جريج عن علي، وهو مدلس.

٤- حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، أخرجه أبو داود ٤٩٦ وأحمد ٢/١٨٧ والبيهقي ٢/٢٢٨-٢٢٩ وإسناده لا بأس به. فالحديث حسن بطريقه وشواهده والحسن من قسيم الصحيح، يحتاج به أهل الفقه والأثر، والله أعلم.

[٨٩٦] «لا ينظر الرجلُ إلى عَوْرَةِ<sup>(١)</sup> الرجل، ولا المرأة إلى عورة<sup>(١)</sup> المرأة». خرّجه مسلم وغيره. وأما قوله: إِنَّ الطَّوْفَ لَا يَعُمُّ كُلَّ مَسْجِدٍ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْجَوَابُ عَنْهُ.

**المسألة السابعة:** إذا قلنا: إِنَّ سَتْرَ العورة فرضٌ في الصلاة فسقط ثوبُ إمامٍ فانكشف دُبُرُهُ، وهو راکع، فرفع رأسه وغطّاه أجزأه؛ قاله ابن القاسم. وقال سُخْنُونُ: وكلُّ مَنْ نَظَرَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَأْمُومِينَ أعاد. وقد روي [عن]<sup>(٢)</sup> سُخْنُونُ أَنَّهُ يَعِيدُ، وَيُعِيدُونَ؛ لِأَنَّ سَتْرَ العورة شرطٌ من شروط الصلاة، فإذا بطلت الصلاة - أصله الطهارة<sup>(٣)</sup>. فهذا طريقٌ من طرق النظر. [أما من قال]<sup>(٤)</sup>: إِنَّ صَلَاتَهُمْ لَا تَبْطُلُ، لِأَنَّهُمْ<sup>(٥)</sup> لَمْ يَفْقِدُوا شَرْطًا. وأما من قال: إِنَّ أَخْذَهُ مَكَانَهُ صَحَّتْ صَلَاتُهُ<sup>(٦)</sup> وتبطل صلاةٌ من نظر إليه. فصحيحةٌ يجب مَحْوُهَا، ولا يجوز الاشتغال بها.

**المسألة الثامنة:** قال علماؤنا: إذا صَلَّى في جماعة أو كان إماماً فلا يصلي إلا بردائه أو شيء يجعله على منكبيه، ولو طرف عِمَامَةٍ؛ لأنه من الزينة، وقد أمر الله بها عند كل مسجد، وكذلك قالت طائفة - وهي:

**المسألة التاسعة:** إنه يصلي في نَعْلَيْهِ.

[٨٩٧] وقد روى أنس عن النبي ﷺ في قوله: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ قال: «صَلُّوا فِي»

[٨٩٦] صحيح. أخرجه مسلم ٣٣٨ وأبو داود ٤٠١٨ والترمذي ٢٧٩٣ وابن ماجه ٦٦١ وابن أبي شيبة ١٠٦/١ وأحمد ٣/٦٣ وابن حبان ٥٥٧٤ وأبو عوانة ٢٨٣/١ والطبراني ٥٤٣٨ والبيهقي ٩٨/٧ من حديث أبي سعيد.

[٨٩٧] باطل. أخرجه العقيلي ١٤٢/٣ ومن طريقه ابن الجوزي ٩٥/٢ من حديث أنس، وإسناده ساقط، أعله العقيلي بعباد بن جويرية، وقال ابن الجوزي: قال أحمد والبخاري: هو كذاب. وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه ابن عدي ١٦٢/٦ ومن طريقه ابن الجوزي ٩٥/٢ وأعله ابن عدي بمحمد بن الفضل، وقال ابن الجوزي: قال أحمد بن حنبل: محمد بن الفضل، ليس بشيء، حديثه حديث أهل الكذب، وقال ابن عدي: قال عمرو الفلاس: متروك كذاب.

وله شاهد من حديث جابر، أخرجه ابن عدي ١٦٢/٦ وذكر ابن الجوزي ٩٥/٢ تعليقاً، وفي الإسناد محمد بن الفضل، وتقدم أنه متهم. وله طريق آخر عن جابر؛ أخرجه ابن عدي ١٨٤/٥ وإسناده ساقط، فيه

(١) كذا وقع عند الترمذي وغيره، وهو عند مسلم «عرية» بدل «عورة» قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٣٠/٤: ضبطنا هذه اللفظة على ثلاثة أوجه «عزية» و «عُزِيَّة» و «عُريَّة» وكلها صحيحة. قال أهل اللغة: عرية: متجردة.

(٢) زيادة عن إحدى النسخ - ب - والقرطبي ١٩٠/٧.

(٣) تقدم الكلام على هذا في أول البحث، وانظر «تفسير القرطبي» ١٩٠/٧.

(٤) العبارة في الأصل «وأما أن يقال» والسياق غير مستقيم، والمثبت عن إحدى النسخ - ب - والقرطبي ١٩٠/٧.

(٥) في «تفسير القرطبي» فإنهم. (٦) كذا في الأصل والقرطبي، وفي نسخة «صلاتهم».

النعال»، ولم يصح ذلك.

**المسألة العاشرة:** هذا خطابٌ للرجال والنساء، إلا أنهم يختلفون في العورة، فعورة الرجل قد تقدّم ذكرها، وعورة المرأة جميعٌ بدنّها إلا وجهها وكفّيها.

[٨٩٨] وفي المصنفين<sup>(١)</sup> أن النبي ﷺ قال: «لا تُقبل صلاةٌ حائضٍ إلا بخمار». وهذا في الحرّة؛

[٨٩٩] فقد ثبت<sup>(٢)</sup> عن أم سلمة أنها سألت النبي ﷺ: «أتصلي المرأة في دِرْعٍ وخِمَارٍ ليس عليها

بقية عن علي القرشي عن محمد بن عجلان عن صالح بن نبهان عن أبي هريرة، وبقية مدلس، وقد عنعن، وهو يروي عن مجاهيل، وشيخه علي مجهول، وبه أعله ابن عدي، وفيه صالح بن نبهان مولى التوأمة، وهو صدوق لكن اختلط.

الخلاصة: هذه الطرق والشواهد لا شيء، وتأويل الزينة في الآية الكريمة بأنه الصلاة في النعال، باطل، وهو من بدع التأويل، وأما الصلاة في النعال، فقد صح أنه ﷺ أنه صلى بها وأمر أصحابه أيضاً. فتنبه، والله الموفق.

تنبيه: اكتفى الحافظ في «الفتح» ٥٨٩/١ بتوهين هذا الحديث، وكذا المصنف ابن العربي بقوله: لم يصح، والحق ما ذهب إليه ابن الجوزي من أنه خبر باطل موضوع، والله أعلم.

[٨٩٨] حسن. أخرجه أبو داود ٢٤١ والترمذي ٣٧٧ وابن ماجه ٦٥٥ وأحمد ١٥٠-٢١٨ وابن أبي شيبة ٢/٢٢٩-٢٣٠ وابن حبان ١٧١١ و١٧١٢ والحاكم ٢٥١/١ والبيهقي ٢/٢٣٣ من حديث عائشة، وإسناده لا بأس به لأجل صفية بنت الحارث، وباقي الإسناد على شرط مسلم، وصححه الحاكم على شرط مسلم! ووافقه الذهبي! والصواب أن صفية ما روى لها مسلم شيئاً. وله شاهد مرسل؛ أخرجه الحاكم ١/٢٥٠ والبيهقي ٢/٢٣٣ من طريق قتادة عن الحسن مرسلًا، فهو يشهد لما قبله. وانظر «فتح القدير» ١/٢٦٤. وورد من مرسل الحسن لكن بلفظ «أَيّما جارية حاضت فلم تختمر لم يقبل الله لها صلاة» فلعل هذا اللفظ لا يشهد لما قبله لأن ظاهر معناه إلزام المرأة بستر رأسها أمام الأجانب، وإلا فصلاتها غير مقبولة، والله أعلم.

[٨٩٩] المرفوع ضعيف، والصحيح موقوف. أخرجه أبو داود ٦٤٠ والحاكم ١/٢٥٠ والدارقطني ٢/٦٢ والبيهقي ٢/٢٣٣ وابن الجوزي في «التحقيق» ٤٠٨ من طرق عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن محمد بن زيد بن مهاجر عن أمه عن أم سلمة به، وهذا إسناد ضعيف، وله علتان: الجهالة بحال أم محمد بن زيد، ووقع عند الحاكم عن - أبيه - بدل: عن أمه، وهو وهم. والعلة الثانية: عبد الرحمن بن دينار قال ابن الجوزي: قد ضعفه يحيى، وقال أبو حاتم الرازي: لا يحتج به.

وورد موقوفًا: أخرجه مالك ١/١٤٢ وأبو داود ٦٣٩ وعبد الرزاق ٥٠٢٨ عن محمد بن زيد عن أمه أنها سألت أم سلمة: في كم تصلي المرأة... الحديث، وهو موقوف، وهو الصواب.

وقال أبو داود: رواه مالك ويكره بن مضر وابن أبي ذئب وحفص بن غياث وإسماعيل بن جعفر ومحمد بن إسحق عن زيد بن وهب عن أمه عن أم سلمة قولها، لم يذكر أحد منهم النبي ﷺ. ونقل كلام أبي داود هذا: الدارقطني وابن الجوزي والبيهقي والزيلعي في «نصب الراية» ١/٣٠٠ ووافقه. ونقل الزيلعي عن ابن

(١) المراد مصنف عبد الرزاق ومصنف ابن أبي شيبة، ولم أره في مصنف عبد الرزاق، وإنما بمعناه وسيأتي مع الحديث الآتي.

(٢) كذا قال المصنف رحمه الله! والصواب أنه لم يثبت.

إِذَا؟ قال: «إِذَا كَانَ الدُّرْعُ سَابِغاً يَغْطِي ظَهْرَ قَدَمَيْهَا»<sup>(١)</sup>؛ فأما الأمة فإنها تصلي - كما تمشي - حاسرة الرأس. وقال علماؤنا: تستر في الصلاة ما يستر الرجل، حتى لو انكشف بطنها لم يضرها. وقال أصبغ: إن انكشفت فخذها أعادت في الوقت. وقد بينا ذلك في مسائل الفقه.

**المسألة الحادية عشرة:** قوله: «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا»<sup>(٢)</sup>: الإسراف: تعدي الحد؛ فنهاهم عن تعدي الحلال إلى الحرام. وقيل: ألا يزيدوا على قدر الحاجة.

وقد اختلف فيه على قولين: فقيل: هو حرام. وقيل: هو مكروه؛ وهو الأصح؛ فإن قدر الشبع يختلف باختلاف البلدان والأزمان والأسنان والطعمان.

[٩٠٠] وقد ثبت في الصحيح أن النبي ﷺ أمرَ لرجل كافر<sup>(٣)</sup> بحلاب سَنِيعِ شِيَاه، فشربها ثم آمَنَ، فلم يقدِرْ على أكثر من حلب شاة. فقال النبي ﷺ: «الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعَى وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ»<sup>(٤)</sup>؛ وذلك أن القلب لما تنوَّرَ بالتوحيد نظر إلى الطعام بعين التقوي على الطاعة، فأخذ منه قَدْرَ الحاجة، وحين كان مُظْلِمًا بالكفر كان أكله كالبهيمة ترتع حتى تثلث<sup>(٥)</sup>.

وقد قال بعضُ شيوخ الصوفية: إن الأمعاء السبعة كناية عن أسباب سبعة يأكل بها النَّهْم: يأكل

عبد الهادي قوله: عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار غلط في رفع هذا الحديث. وانظر «تفسير القرطبي» ٣٠٣٨ بتخريجي، والله الحمد والمنة.

[٩٠٠] صحيح. أخرجه مالك ٩٢٤/٢ ومسلم ٢٠٦٣ والترمذي ١٨١٩ والطحاوي في «المشكل» ٢٠١٩ وابن حبان ١٦٢ و٥٢٣٥ كلهم من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة به. وأخرجه البخاري ٥٣٩٧ وأحمد ٤١٥/٢ وابن ماجه ٣٢٥٦ من طرق عن شعبة عن عدي بن ثابت عن أبي حازم عن أبي هريرة بلفظ «أن رجلاً كان يأكل أكلاً كثيراً. فأسلم، فكان يأكل أكلاً قليلاً، فذكر ذلك للنبي ﷺ، فقال: «إن المؤمن يأكل في معي واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء» وللحديث شواهد كثيرة وطرق، وليس في الصحاح ذكر القصة إلا في حديث أبي هريرة.

- (١) راجع «فتح القدير شرح الهداية» ٢٦٦/١ بتحقيقي.
- (٢) قال القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ١٩٣/٧. يقال: إنه الجهجاه الغفاري، وقيل: ثمامة بن أثال، وقيل: نضلة بن عمرو الغفاري، وقيل: بصرة بن أبي بصرة الغفاري.
- (٣) قال الطحاوي رحمه الله في «شرح المشكل» ٢٥٤/٥: وكانت هذه الآثار قد رويت عن رسول الله ﷺ مؤتلفة غير مختلفة، فتأملناها فوجدنا المؤمن يسمى على طعامه، فيكون فيه البركة، ووجدنا الكافر لا يسمى على طعامه، فلا يكون فيه بركة، غير أننا قد وجدنا بعض المؤمنين يكثر طعامهم، وبعض الكافرين يقل طعامهم، فعقلنا أنه لم يرد بما في هذه الآثار كل المؤمنين، ولا كل الكافرين، وأنه خاص. ثم أسند الطحاوي رحمه الله أحاديث منها الحديث المتقدم، وأحاديث أخر تذكر اسم الرجل، فهذا يدل على صحة ما ذهب إليه وهو الذي ذهب إليه ابن حبان والخطابي وابن عبد البر وغيرهم، وانظر «الفتح» ٥٣٨/٩ والقرطبي ١٩٢/٧.
- (٤) التلث: رقيق الروث، ويكون ذلك عند لين المعدة.



للحاجة، والخبر<sup>(١)</sup>، والنظر، والشَّم، واللمس، والذوق، ويزيد استغناماً<sup>(٢)</sup>. وقد مهدناه في «شرح الصحيح». والله أعلم.

**الآية الرابعة:** قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ كَذَلِكَ نَفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الآية: ٣٢]. فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿زِينَةَ اللَّهِ﴾: فيه ثلاثة أقوال:

الأول: ستر العورة؛ إذ كانت العرب تطوفُ عِراءَ؛ إذ كانت لا تجد من يُعيرها من الخمس<sup>(٣)</sup>.

الثاني: جمال الدنيا في ثيابها وحُسن النظرة في ملابسها ولذاتها.

الثالث: جمع الثياب عند السعة في الحال، كما روي عن عُمر بن الخطاب أنه قال: إذا وَسعَ الله عليكم فأوسعوا. جمع رجل عليه ثيابه، وصلى رجل في إزار أو رداء، في إزار وقميص، في إزار وقباء، في سراويل ورداء، في سراويل وقميص، في سراويل وقباء، في ثُبَان وقميص. وأحسبه قال في ثُبَان ورداء. والثُبَان: ثوبٌ يُشبهُ السراويل. فسره أبو عليّ القالي كذلك، وعليه نُقل الحديث؛ فلعله أخذه منه، فكثيراً ما يفسر الأعرابيون من لحن الحديث ما لم يجدوه في العربية، وهو الذي امتنَّ به في قوله: ﴿يَكُنَّ مَاءً قَدْ أَرْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا﴾ [الأعراف: ٢٦]، وهي:

**الآية الخامسة:**

ولولا وجوبُ سترها ما وقع الامتنانُ باللباس الذي يُؤايرها. فإن قيل: إنما وقع الامتنانُ في سترها لثُبْح ظهورها. قلنا: ماذا يريدون بهذا القُبْح؟ أيريدون به قُبْحاً عقلاً، فنحن لا نُبْح بالعقل، ولا نحسن؛ وإنما القبيح عندنا ما قُبِحَ الشرع، والحسن ما حُسِنَ الشرع.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾: قيل: هي الحلال. وقيل: هي اللذات، وكلُّ لذة وإن لم تكن محرمة فإنَّ استدامتها والاسترسالَ عليها مكروه، ويأتي بيانه إن شاء الله.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾: يعني بحقها من توحيد الله والتصديق له؛ فإن الله يُنعم ويرزق؛ فإن وَحْدَه المنعم عليه وصَدَقَه فقد قام بحق النعمة، وإن كفر فقد أمكن الشيطان من نفسه.

[٩٠١] وفي الحديث الصحيح: «لا أحدٌ أصبر على أذى من الله، يُعافيه»<sup>(٤)</sup> ويرزقهم وهم

[٩٠١] صحيح. أخرجه البخاري ٦٠٩٩ و ٧٣٧٨ ومسلم ٢٨٠٤ وأحمد ٤ / ٣٩٥ - ٤٠١ - ٤٠٥ وابن حبان ٦٤٢

(١) أي شهوة الأذن.

(٢) هذا بعيد. ليس بشيء، والصواب ما اختارة الأئمة من أهل الفقه والحديث كما تقدم.

(٣) تقدم أنها قريش وما والاها، سميت بذلك لتشدها في دينها.

(٤) وقع في النسخ «يعاقبهم» وهو تصحيف من النساخ، والتصويب عن كتب التخريج.

يَدْعُونَ لَهُ الصَّاحِبَةَ وَالْوَلَدَ.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾: يعني: أن الكفار يَشْرِكُونَ المؤمنين في استعمال الطيبات في الدنيا. فإذا كان في القيامة خلصت للمؤمنين في النعيم، وكان للكفار العذاب الأليم.

**الآية السادسة:** قوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْأَيْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يَنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [الآية: ٣٣]. فيها خمس مسائل:

**المسألة الأولى:** قد قدمنا ذَكَرَ الفواحش في سورة النساء، وأما «ما ظهر منها وما بطن» - وهي:

**المسألة الثانية:** فإنَّ كُلَّ فاحشة ظاهرة للأعين، أو ظاهرة بالأدلة، كما ورد النصُّ فيه أو وقع الإجماع عليه، أو قام الدليل الجليُّ به، فينطلق عليها اسم الظاهرة.

والباطنة: كلُّ ما خَفِيَ عن الأعين، ويُقصد به الاستتار عن الخلق؛ أو خفي بالدليل؛ كتحريم نكاح المُتَّعَةِ والنبذ على أحد القولين ونحو ذلك في الصنفين؛ فإنَّ النبذ وإن كان مختلفاً فيه فإنَّ تحريمه جليُّ في الدليل، قويُّ في التأويل.

[٩٠٢] وفي الحديث الصحيح: «لا أحد أغير من الله، ولذلك حرَّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن».

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَالْأَيْمَ﴾: وهو عبارة عن الذمِّ الوارد في الفعل، أو الوعيد المتناول له؛ فكلُّ مذمومٍ شرعاً أو فعلٍ واردٍ على الوعيد فيه، فإنه محرَّمٌ وهو حدُّ المحرم وحقيقته. وأما البغي، وهو:

**المسألة الرابعة:** فهو تجاوزُ الحدِّ، وَوَجْه ذِكْرُهُما بعد دخولهما في جملة الفواحش؛ للتأكيد لأمرهما بالاسم الخاص بعد دخولهما في الاسم العام قَضَدَ الزَّجْرَ، كما قال تعالى: ﴿فِيهَا فَكَّهُمْ وَنَخَلَ رَبَّنَا ۖ﴾<sup>(١)</sup>؛ فذكر النخل والرمان بالاسم الخاص بعد دخولهما في الاسم العام على معنى الحث.

**المسألة الخامسة:** لما قال الله في سورة البقرة: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْتَفِعٌ لِلنَّاسِ﴾<sup>(٢)</sup> - قال قوم: إنَّ الإِثْمَ اسمٌ من أسماء الخمر، وإنَّ المراد بقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْأَيْمَ﴾ - الخمر، حتى قال الشاعر:

من حديث أبي موسى مع اختلاف يسير فيه. وصدده في بعض الروايات «ما» بدل «لا» وفي أخرى «ليس».

[٩٠٢] صحيح. أخرجه البخاري ٤٦٣٤ و ٤٦٣٧ و ٥٢٢٠ و ٧٤٠٣ ومسلم ٢٧٦٠ والدارمي ١٤٩/٢ وأحمد ١/٤٣٦ والطيالسي ٢٦٦ والترمذي ٣٥٣٠ وابن حبان ٢٩٤ من حديث ابن مسعود. وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري ٥٢٢٢ و ٥٢٢٣ ومسلم ٢٧٦٢ وأحمد ٢٣٥/٢ وفي الباب أحاديث كثيرة.

شربتُ الإثم حتى زال عَقْلِي كذاكَ الإثمُ يذهبُ بالعُقُولِ

وهذا لا حجةَ فيه، لأنه لو قال: شربت الذنب، أو شربت الوزر، لكان كذلك، ولم يوجب قوله أن يكون الوزر والذنب اسماً من أسماء الخمر، كذلك هذا<sup>(١)</sup>. والذي أوجب التكلم بمثل هذا الجهلُ باللغة وبطريق الأدلة في المعاني. والله موفق.

**الآية السابعة:** قوله تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّكُمْ لَا تُحِبُّونَ الْمُتَعَدِّينَ﴾ [الآية: ٥٥]. فيها مسألان:

**المسألة الأولى:** الأصل في الأعمال الفَرَضِيَّةُ الجَهْرُ، والأصل في الأعمال التَفْلِيَّةِ السر؛ وذلك لما يتطرقُ إلى الثقل من الرياء والتظاهر بها في الدنيا، والتفاخر على الأصحاب بالأعمال، وجُبِلَتْ قُلُوبُ الخلق بالميل إلى أهل الطاعة، وقد جعل الباري سبحانه في العبادات ذِكْراً جَهْراً وذكرًا سِرًّا، بحكمة بالغة أنشأها بها وربَّها عليها؛ وذلك لما عليه قلوبُ الخلق من الاختلاف بين الحالين.

**المسألة الثانية:** أما الذكر بالقراءة في الصلاة فانقسم حاله إلى سرٍّ وجَهْرٍ، وأما الدعاء فلم يُشْرَع منه شيء جَهْراً؛ لا في حالة القيام ولا في حالة الركوع، ولا في حالة السجود؛ لكن اختلف العلماء في قول قارئ الفاتحة: «أَمِينَ» هل يُسرُّ بها أم يجهر؟ وقد قدمناه في هذا الكتاب وفي «مسائل الخلاف».

**الآية الثامنة:** قوله تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَتَقَوَّمُوا عِبَادُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [الآية: ٥٩]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** نُوحٌ أولُ رُسُولٍ بعثه الله إلى أهل الأرض بعد آدم بتحريم البنات والأخوات والعمات والخالات وسائر الفرائض؛ كذلك في صحيح الأثر عن النبي ﷺ.

ومن قال من المؤرخين: إن إدريس كان قبله فقد وهم. والدليل على صحة وهمه - في اتباعه صحف اليهود، وكتب الإسرائيليات - الحديث الصحيح في الإسراء،

[٩٠٣] حين لقي النبي ﷺ آدَمَ وإدريس، فقال له آدم: مَرْحَباً بالنبي الصالح، والابن الصالح. وقال له إدريس: مَرْحَباً بالنبي الصالح والأخ الصالح. ولو كان إدريسُ أباً لنوحٍ على صلب محمد لقال

[٩٠٣] صحيح. أخرجه البخاري ٣٢٠٧ و ٣٤٣٠ ومسلم ١٦٤ من حديث أنس بن مالك عن مالك بن صعصعة؛ في أثناء حديث مطول. وأخرجه مسلم ١٦٤ عن أنس عن أبي ذر.

(١) ذكر القرطبي في «تفسيره» ٢٠١/٧ كلام ابن العربي، وقال: أنكره ابن العربي، وقد ذكرناه عن الحسن، وقال الجوهري في «الصاحح»: وقد يسمى الخمر إثمًا. ثم أنشد هذا البيت، وأنشده الهروي في «غريبه» على أن الخمر الإثم، فلا يبعد أن يكون الإثم يقع على جميع المعاصي وعلى الخمر أيضاً لغة، فلا تناقض.

له: مَرْحَباً بالنبي الصالح والابن الصالح. فلما قال له: مرحباً بالنبي الصالح والأخ الصالح، دلَّ على أنه يجتمعُ معه في أبيهم نوح، ولا كلام لِمُنْصِفٍ بعد هذا.

**المسألة الثانية:** رُوي أن نوحاً سُمِّيَ به<sup>(٢)</sup>؛ لأنه ناح على قومه، وأكثر ذلك من فعلِهِ معهم، والنُّوحُ هو البكاء على الميت، وكانوا موتى في أديانهم لعدم إجابتهم دعاءه لهم إلى الإيمان، وإبايتهم عن قبولهم للتوحيد؛ وهذا وإن كان الاشتقاق يعضده من وَجْه فإنه يردُّه أنَّ ما تقدم من الأسماء قبل إسماعيل لم تكن عربية. أما إنَّ ذكر العلماء لذلك يدلُّ على مسألة؛ وهي جوازُ اشتقاق الأسماء للرجال والنساء من الأفعال التي يتكسبونها، إذا لم تكن على طريق الذمِّ، وهذا رسولُ الله ﷺ قد كنى الدوسي<sup>(٣)</sup> من أصحابه بهرَّةً كان يكتسب لزومها معه، ودعاه لذلك بأبي هريرة، في أمثالٍ لهذا كثيرة من آثار النبي ﷺ والصحابة والعلماء نبهنا عليه.

فإن قيل: وأيُّ مدح في لزوم الهرَّة؟ قلنا: لأنها من الطَّوافين والطوافات يُصغى لها الإناء، ولا تفسد الماء إذا وَلَعَتْ فيه، وفيها منفعةٌ عظيمة تكفَّ إذابة الفأر، وما يؤدي الإنسان من الحشرات.

**المسألة الثالثة:** قال ابنُ وهب: سمعتُ مالكا يقول: الطوفان الماء، والجراد كان يأكل المسامير، وإن سفينة نوح أتت البيتَ في جريانها فطاقتْ به سبعا<sup>(٣)</sup>. وإنما قال مالك هذا لوجهين:

أحدهما: أن جماعة من المفسرين روَّت عن عائشة، عن النبي ﷺ:

[٩٠٤] «أن الطوفان هو الموت».

[٩٠٤] باطل. أخرجه الطبري ١٥٠٠٥ وابن مردويه كما في «تفسير ابن كثير» ٣٠٣/٢ من طريق يحيى بن يمان عن المنهال بن خليفة عن الحجاج عن الحكم بن ميناء عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ «الطوفان: الموت» وهذا إسناد ساقط، يحيى بن يمان صدوق، لكنه سيء الحفظ، لذا قال أحمد: ليس بحجة. وقال أبو بكر بن عياش: ذاهب الحديث، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه غير محفوظ، وهو في نفسه لا يعتمد الكذب، إلا أنه يخطئ ويشبه عليه. راجع «الميزان» ٤١٦/٤، وشيخه منهال، قال البخاري: منكر الحديث. وشيخه حجاج هو ابن أرقطة، كثير الإرسال والتدليس، وقد عنعن، والحديث لا شيء. وكرره الطبري ١٥٠٠٩ وابن مردويه كما في «تفسير ابن كثير» ٣٠٣/٢ عن يحيى بن يمان به إلا أنما قالوا عن رجل عن عائشة.

الخلاصة: الإسناد ساقط، والمتن باطل، لا أصل له في المرفوع، وإنما صح عن مجاهد وعطاء، انظر الطبري ١٥٠٠٦ و ١٥٠٠٧ وخالفهم آخرون فقالوا المطر. أخرجه الطبري ١٥٠٢٣ عن سعيد بن جبيرة، وكرره ١٥٠٢٥ عن السدي و ١٥٠٢٦ عن قتادة و ١٥٠٢٨ عن ابن عباس، وهو الراجح.

- (١) لم يَرِدْ في ذلك خبر صحيح ولا ضعيف، والصواب أنه سمي بذلك قبل دعوته لقومه، والقاعدة تقول: الأسماء لا تعلق. وإنما الذي يعلق بالألقاب، ثم إن «نوح» اسم أعجمي، كما ذكر المصنف.
- (٢) قبيلة في اليمن، إليها ينتسب أبو هريرة رضي الله عنه.
- (٣) لعله لا يصبح عن مالك مثل هذا؛ فإن ذكر طواف السفينة حول البيت من الإسرائيليات. ويأتي في سورة هود.

وحقيقة الطوفان - وهو الثاني - أنه مصدر من طاف، أو جمع، واحدته طوفانة، فقد قال سبحانه: ﴿تَطَافَ عَلَيْهَا...﴾<sup>(١)</sup> الآية.

**الآية التاسعة:** قوله تعالى: ﴿وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ﴾ [الآية: ٨٠]. فيها مسألتان:

### المسألة الأولى: الفاحشة:

قد تقدم بيانها؛ وإنما ذكر الله هذه المعصية، وهي إتيان الرجال باسم الفاحشة لبيان أنها زنا، كما قال: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً﴾<sup>(٢)</sup>.

**المسألة الثانية:** أخبر الله تعالى عنهم بأنهم لما ارتكبوا هذه الفاحشة أرسل عليهم حجارة من سجيل جزاء على فعلهم. وقد اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه يُعَزَّر؛ قاله أبو حنيفة.

الثاني: قال الشافعي وجماعة: يُحَدُّ حَدُّ الزَّانِي، مُخَصَّنًا بجزائه ويكرأ بجزائه.

الثالث: قال مالك: يُرْجَمُ أَحْصَنُ أَوْ لَمْ يُحْصَنْ؛ وقاله ابن المسيب والنخعي وعطاء وجماعة<sup>(٣)</sup>.

ومع ذلك اكتفى الحافظ ابن كثير في «تفسيره» ٣٠٣/٢ بقوله في حديث عائشة: غريب! والحافظ في «الفتح» ٣٠٠/٨ بقوله: هو عند ابن مردويه بإسنادين ضعيفين!.

(٢) الإسراء: ٣٢.

(١) القلم: ١٩.

(٣) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٣٤٨/١٢ عند المسألة ١٥٥٦ «ومن تلوط قتل بكرأ كان أو ثيبأ في إحدى الروايتين، والأخرى حكمه حكم الزنا».

قال الإمام الموفق: اختلفت الرواية عن أحمد رحمه الله في حده، فروي عنه أن حده الرجم، بكرأ كان أو ثيبأ. وهذا قول علي وابن عباس وجابر بن زيد وعبيد الله بن معمر والزهري وأبي حبيب وربيعه ومالك وإسحق وأحد قولي الشافعي. والرواية الثانية: أن حده حد الزاني. وبه قال ابن المسيب وعطاء والحسن والنخعي وقتادة والأوزاعي وأبو يوسف ومحمد وأبو ثور، وهو المشهور من قولي الشافعي. لأن النبي ﷺ قال: «إذا أتى الرجل الرجل فهما زانيان» ولأنه إيلاج فرج آدمي في فرج آدمي، لا ملك له فيه، ولا شبهة ملك، فكان زناً كإيلاج في فرج المرأة، وإذا ثبت كونه زنى، دخل في عموم الآية والأخبار فيه، ولأنه فاحشة فكان زنى. وروي عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه، أنه أمر بتحريق اللوطي، وهو قول ابن الزبير. لما روى صفوان بن سليم عن خالد بن الوليد، أنه وجد في بعض نواحي العرب رجلاً يُنكح كما تُنكح المرأة، فكتب إلى أبي بكر، فاستشار أبو بكر الصحابة فيه، فكان علي أشدهم قولاً فيه، فقال: ما فعل هذا إلا أمة من الأمم واحدة، وقد علمتم ما فعل الله بها، أرى أن يُحرق بالنار. فكتب أبو بكر إلى خالد بذلك فحرقه. وقال أبو حنيفة والحكم: لا حد عليه، لأنه ليس بمحل للوطء، أشبه غير الفرج.

ووجه الرواية الأولى، قول النبي ﷺ «من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط، فاقتلوا الفاعل والمفعول به»، ولأنه إجماع الصحابة، فإنهم أجمعوا على قتله، وإنما اختلفوا في صفة قتله.

أما من قال: إنه يعزّر فتعلّق بأن هذا لم يَزِن، وعقوبة الزاني معلومة؛ فلما كانت هذه المعصية غيرَها وجب ألا يشاركها في حدّها.

وأما من قال: إنه زناً فنحن الآن نثبت مع الشافعي ردّاً على أبي حنيفة الذي يجعله بمنزلة الوطء بين الفخذين، فيقول: قد بينا مساوئته للزنا في الاسم، وهي الفاحشة، وهي مشاركة له في المعنى؛ لأنه معنّى محرّم شرعاً، مشتهى طبعاً؛ فجاز أن يتعلّق به الحدّ إذا كان معه إيلاج وهذا الفقه صحيح. وذلك أن الحدّ للزجر عن الموضوع المشتهى، وقد وُجد ذلك المعنى كاملاً؛ بل هذا أحرم وأفحش؛ فكان بالعقوبة أولى وأخرى.

فإن قيل: هذا وَطءٌ في فَرْج لا يتعلّق به إحلالٌ ولا إحصانٌ، ولا وجوبٌ مَهْرٍ، ولا ثبوتٌ نَسَبٍ؛ فلم يتعلّق به حدّ. قلنا: هذا بيانٌ لمذهب مالك؛ فإنّ بقاء هذه المعاني فيه لا يلحقه بوطء البهيمة، إنما يعظم أمره على الوطء في القُبُل تعظيماً يوجبُ عليه العقوبة فيه، أحصن أو لم يحصن؛ ألا ترى إلى عقوبة الله عليه ما أعظمها.

فإن قيل: عقوبة الله لا حجة فيها لوجهين:

أحدهما: أنّ قوم لوط إنما عُوقبوا على الكفر.

الثاني: أنّ صغيرهم وكبيرهم دخل فيها. فدلّ على خروجها عن باب الحدود.

فالجوابُ أنّا نقول: أمّا قولهم إن الله عاقبهم على الكفر فهذا غلط؛ فإن الله أخبر أنهم كانوا على مَعاصٍ فأخذهم منها بهذه، ألا تسمعه يقول: ﴿أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٥﴾ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تُعْقِلُونَ ﴿١٦٦﴾﴾ (١). قالوا له: لئن لم تنته لنفعلن بك يا لوط، ففعل الله بهم قبل ذلك.

الثاني: أنه إنما أخذ الصغير والكبير؛ لسكوت الجملة عليه والجماهير؛ فكان منهم فاعلٌ، وكان منهم راضٍ؛ فعوقب الجميع، وبقي الأمر في العقوبة على الفاعلين مستمراً.

وقد روى أبو داود، والترمذي، والنسائي، وغيرهم

[٩٠٥] أنّ رسول الله ﷺ قال: «مَنْ وَجَدْتُمُوهُ يَفْعَلُ عَمَلُ قَوْمِ لُوطٍ فَاقْتُلُوا الْفَاعِلَ وَالْمَفْعُولَ بِهِ».

[٩٠٥] يشبه الحسن. أخرجه أبو داود ٤٤٦٢ والترمذي ١٤٥٦ وابن ماجه ٢٥٦١ وأحمد ٣٠٠/١ وابن الجارود

= واحتج أحمد بعلي رضي الله عنه، وأنه كان يرى رجمه، لأن الله تعالى عذب قوم لوط بالرجم، فينبغي أن يعاقب من فعل مثل فعلهم بمثل عقوبتهم. وقول من أسقط الحد عنهم، يخالف النص والإجماع. إذا ثبت هذا فلا فرق بين أن يكون مملوكاً له أو أجنبياً، لأن الذكر ليس بمحل لوطء الذكر. ولو وطئ زوجته أو مملوكته في دبرها كان محرماً، ولا حد فيه.

وقال الإمام المرغيناني الحنفي في «الهداية» ما ملخصه: ومن أتى امرأة في الموضوع المكروه، أو عمل عمل قوم لوط، فلا حد عليه عند أبي حنيفة، ويعزّر، وزاد في «الجامع الصغير»: ويودع في السجن، وقالوا: هو كالزنى فيحد. وهو أحد قولي الشافعي.

(١) الشعراء: ١٦٥-١٦٦.

٨٢٠ وأبو يعلى ٢٤٦٣ والدارقطني ١٢٤/٣ والطحاوي في «المشكّل» ٣٨٣٤ والحاكم ٣٥٥/٤ والطبري في «تهذيب الآثار» ٨٧٠ وأبو بكر الأجري في «ذم اللواط» ٢٦ و ٢٧ والخرائطي في «مساوئ الأخلاق» ٤٣٥ والبيهقي ٢٣١/٨ وابن حزم في «المحلّى» ٣٨٧/١١ وأبو نعيم في «الحلية» ٣٤٣/٣ وابن الجوزي في «ذم الهوى» ص ١٦٢ والبخاري في «شرح السنة» ٢٥٩٣ من طرق عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً، وإسناده ضعيف له علل كثيرة.

الأولى: ضعف عمرو بن أبي عمرو في روايته عن عكرمة. قال الترمذي في «العلل» ٢٥١/٢ ٦٢٠-٦٢٢: سألت البخاري عن حديث عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس، فقال: محمد بن عمرو، صدوق، ولكن روى عن عكرمة مناكير، ولم يذكر في شيء من ذلك أنه سمع من عكرمة. وقال الذهبي في «الميزان» ٣/ ٢٨١-٢٨٢: قال أبو حاتم: لا بأس به، وقال أبو داود: ليس بذلك، وقال أحمد وغيره: ما به بأس. وروى عباس عن يحيى: لا يحتج بحديثه، وقال مرة: كان يستضعف، وكان مالك يروي عنه. وروى عثمان عن يحيى: ليس بالقوي، وقال الجوزجاني: ليس بالقوي. وقال ابن القطان: الرجل مستضعف، وأحاديثه تدل على حاله، قال الذهبي: ما هو بمستضعف، ولا بضعيف، نعم، ولا هو في الثقة كالزهري وذويه.

قلت: هو ضعيف في عكرمة خاصة، هذا هو الصواب، وعامة أحاديثه عن غير عكرمة حسان. العلة الثانية: الاضطراب في الإسناد: قال أبو داود: ورواه عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس رفعه، ورواه ابن جريج عن إبراهيم عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس رفعه. قال أبو داود: يرون أن إبراهيم هو ابن أبي يحيى المدني، ويخافون أن يكون عبداً سمعه من إبراهيم اهـ. وسيأتي ذكر هذه الطرق. العلة الثالثة: قد طعن إمام الجرح والتعديل يحيى بن معين في هذا الخبر وأنكره. قال الزيلعي في «نصب الراية» ٤/ ٣٤٠: قال ابن معين: عمرو بن أبي عمرو، ثقة، ينكر عليه حديث عكرمة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «اقتلوا الفاعل...».

العلة الرابعة: الاضطراب في المتن، وقد أشار الترمذي لذلك حيث قال عقب الحديث ١٤٥٦: وروى محمد بن إسحق عن عمرو بن أبي عمرو هذا الحديث، فقال: «ملعون من عمل عمل قوم لوط» لم يذكر فيه القتل وذكر فيه «ملعون من أتى بهيمة». ويؤيد ما قاله الترمذي، هو ما أخرجه النسائي في «الكبرى» ٧٣٣٧ من طريق الدراوردي عن عمرو عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً «لعن الله من عمل عمل قوم لوط...» ليس فيه ذكر القتل. وتابعه سعيد بن سلمة عن عمرو به عند الخرائطي ٤٣٧، وليس فيه ذكر القتل. فهذا اضطراب في المتن. وورد عن عمرو بالإسناد المتقدم بلفظ «من وجدتموه على بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة معه» أخرجه النسائي ٧٣٤٠ والترمذي ١٤٥٥ والطحاوي ٣٨٣٠ وأبو يعلى ٢٤٦٢، وإسناده إلى عمرو صحيح. وهنا اضطراب، وسيأتي تخريج هذا اللفظ في الحديث الآتي. وورد أيضاً بلفظ «لعن الله من وقع على بهيمة»، أخرجه النسائي ٧٣٣٩ من طريق عمرو به. وورد عن ابن عباس خلاف ما روي عنه، فقد أخرج أبو داود ٤٤٦٣ وعبد الرزاق ١٣٤٩١ وابن أبي شيبة ٥٣٠/٩ والطحاوي ٤٤٧/٩ «المشكّل» من طرق عن ابن جريج أخبرني عبد الله بن عثمان بن خثيم، أن مجاهداً وسعيد بن جبير حدثاه عن ابن عباس، أنه كان يقول في البكر يوجد على اللوطية: يرجم أحصن أو لم يحصن. وهذا إسناد على شرط الصحيح، وفيه ذكر الرجم، ويكون بالحجارة، بخلاف القتل. ولو كان عنده الحديث المرفوع لما عدل عنه برأيه. العلة الخامسة: اختلاف الصحابة والأئمة الفقهاء وأهل الحديث في حكم اللوطي كما سيأتي، فلو صح هذا الخبر، لما اختلفوا في ذلك.

ولحديث ابن عباس شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه الترمذي بإثر حديث ١٤٥٦ تعليقاً، ووصله ابن ماجه ٢٥٦٢ والطحاوي في «المشكّل» ٣٨٣٣ من طريق عبد الله بن نافع عن عاصم بن عمر عن سهيل بن

[٩٠٦] أن النبي ﷺ قال: «من وجدتموه قد أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوا البهيمة»<sup>(١)</sup>.

أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بمثل حديث ابن عباس، وإسناده ضعيف لضعف عاصم بن عمر، وعنه ابن نافع، وفي حفظه شيء. وقال الترمذي: عاصم يضعف من قبل حفظه. وأخرجه الحاكم ٣٥٥/٤ والخراطي ٤٣٤ والآجري في «ذم اللواط» ٢٨ و ٢١ من طرق عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري بإسناد المتقدم، وإسناده ساقط من أجل عبد الرحمن، فإنه متروك الحديث، ليس بشيء، ولذا سكّت عليه الحاكم وقال الذهبي: عبد الرحمن ساقط. وله شاهد من حديث جابر، أخرجه الخراطي في «المساوي» ٤٣٣، وفيه عباد بن كثير، وهو متروك، واتهمه أحمد بالكذب. فلا يفرح بهذا الشاهد.

الخلاصة: ليس في هذه الروايات ما يحتاج به، ولا يصح في هذا الباب عن النبي ﷺ شيء، ولو صح لما اختلف الصحابة ومن بعدهم في حد اللواط. وتقدم ذكر الخلاف في أول هذا البحث. وانظر «المغني» ١٢/ ٣٤٨-٣٥١ و «فتح القدير لابن الهمام» ٥/ ٢٤٩-٢٥١ و «العدة شرح العمد» ٦٢١ و «تفسير القرطبي» ٣١١٠ وهذه الثلاثة بتخريجي، وانظر «تلخيص الحبير» ٤/ ٥٤ و «نصب الرأية» ٣/ ٣٣٩. وقد ذهب الألباني في «الإرواء» ٢٣٥٠ وإلى صحة هذا الحديث! وهذا بعيد، بعدما تبين لك الاضطراب في متنه وسنده، وعدم اجتماع الصحابة فمن بعدهم على العمل به، مع صحة عمل ابن عباس بخلافه. وحسنه الحويني الأثري في «المنتقى» ٨٢٠ وليس كما قال. والصواب أنه إلى الضعف أقرب، والله أعلم.

[٩٠٦] ضعيف. أخرجه أحمد ١/ ٢٦٩ وأبو داود ٤٤٦٤ والترمذي ١٤٥٥ والنسائي في «الكبرى» ٧٣٤٠ وأبو يعلى ٢٤٦٢ و ٢٧٤٣ والدارقطني ٣/ ١٢٦ والطحاوي ٣٨٣٠ والحاكم ٤/ ٣٥٦ والطبري في «تهذيب الآثار» ٨٧٠ والبيهقي ٨/ ٢٣٣ والبخاري ٢٥٩٣ كلهم من طريق عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً، زاد أبو داود والترمذي وغيرهما: فليل لابن عباس: ما شأن البهيمة؟ قال: ما سمعت عن رسول الله ﷺ في ذلك شيئاً، ولكن أرى أن رسول الله ﷺ كره أن يؤكل لحمها، أو ينتفع بها، وقد عمل بها ذلك العمل، وإسناده ضعيف لضعف عمرو بن أبي عمرو في عكرمة، وتقدم الكلام عليه في الحديث المتقدم، وضعف هذا الحديث بقوله: ليس هذا بالقوي، ثم أسند هو والترمذي والنسائي والطحاوي عقب الحديث، عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس: ليس على الذي يأتي البهيمة حد. وقال أبو داود: وكذا قال عطاء. وحديث عاصم يضعف حديث عمرو بن أبي عمرو. وقال الترمذي: وحديث الثوري عن عاصم، أصح من حديث عمرو بن أبي عمرو. والعمل على هذا عند أهل العلم، وهو قول أحمد وإسحق. وقال الترمذي في «العلل» ٢/ ٢٥١-٢٥٢: سألت محمداً عن حديث عمرو عن عكرمة عن ابن عباس، فقال: صدوق، ولكن روى عن عكرمة منكرين، ولم يذكر في شيء من ذلك أنه سمع عكرمة. قال محمد: ولا أقول بحديث عمرو، أنه مع وقع على بهيمة يقتل. وأما البيهقي فقال بعد أن ذكر كلام أبي داود حديث عاصم يضعف حديث عمرو: وقد روينا من أوجه عن عكرمة، ولا أرى عمرو بن أبي عمرو يقصر عن عاصم بن بهدلة في الحفظ، كيف وقد تابعه جماعة عن عكرمة.

قلت: ممن تابعه داود بن حصين، أخرجه أحمد ١/ ٣٠٠ وابن ماجه ٢٥٦٤ وابن أبي شيبة ٨/ ١٠ والدارقطني ٣/ ١٢٦ والطبري في «تهذيبه» ٨٧١ و ٨٧٢ و ٨٧٣ والطحاوي ٣٨٣١ والطبراني ١١٥٦٩ والبيهقي ٨/ ٢٣٢-٢٣٤ من طرق عن إبراهيم بن إسماعيل عن داود عن عكرمة عن ابن عباس به، وهذا إسناد ساقط، إبراهيم متروك الحديث، وداود منكر الحديث في روايته عن عكرمة خاصة، ومع ذلك صححه الحاكم! وتعقبه الذهبي بقوله: لا.

(١) جاء في «المغني» ١٢/ ٣٥١-٣٥٤ ما ملخصه: مسألة: «ومن أتى بهيمة أدب، وأحسن أدبه، وقتلت =



قلنا: هذا الحديث<sup>(١)</sup> متروك بالإجماع، فلا يلتفت إليه، وليس يلزم إذا سقط حديث بالإجماع أن

وتابعه على عكرمة عباد بن منصور، أخرجه الحاكم ٣٥٥/٤/١ وأحمد ٢٧٢٨/٣٠٠/١ والطبري في «تهذيب» ٥٥٠/١ والبيهقي ٢٣٢-٢٣٣ وابن حزم في «المحلى» ٣٨٧/١، وإسناده ضعيف. قال الذهبي في «الميزان» ٣٧٦/٢: لم ير ضه القطان، وضعفه النسائي وقال ابن الجيد: متروك قدر، وقال أبو حاتم: ضعيف، يكتب حديثه، نرى أنه أخذ هذه الأحاديث عن ابن أبي يحيى عن داود بن حصين عن عكرمة، وقال الساجي: ضعيف مدلس، وقال مهنا: روى منكر اء ملخصاً.

وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه أبو يعلى ٥٩٨٧ ومن طريقه ابن عدي كما في «تلخيص الحبير» ٤/٥٥-٥٦، ومداره على عبد الغفار بن عبد الله بن الزبير، وثقه ابن حبان وحده، وللحديث علة. قال أبو يعلى عقب الحديث: ثم بلغني أنه رجع عنه. ونقله عنه ابن عدي، وزاد: إنهم كانوا لقوة اء. وأما الهيثمي فجرى على ظاهره في «المجمع» ١٠٦٤١ وقال: فيه محمد بن عمرو، وحديثه حسن.

الخلاصة: ليس في هذه الأحاديث ما يحتج به كما تقدم، وقد ضعف الحديث البخاري وأبو داود والترمذي وغيرهم، ومما يدل على عدم صحته اختلاف الصحابة ومن بعدهم في حكم من يأتي البهيمة، فلو صح لما اختلفوا هذا الاختلاف الكبير، ومع ذلك ذهب الألباني في «إرواء الغليل» ٢٣٤٨ إلى صحة هذا الحديث. وما ذهب إلى البخاري وأبو داود والترمذي وغيرهم هو الصحيح، والله أعلم، وكان هذه الروايات «اقتلوا الفاعل والمفعول به» و «من وقع على بهيمة فاقتلوه». مصدرها متحد، لأنها من طريق عمرو بن أبي عمرو وعباد بن منصور وداود بن حصين كلهم عن عكرمة، وهؤلاء الرواة روى عن عكرمة منكر، وكان بعضهم أخذ هذه الأحاديث عن بعض، ويدل على ذلك تفردهم بهذه الأحاديث عن عكرمة، ولم يوجد من رواها عن سعيد بن جبيرة ومجاهد وطاوس وغيرهم من أصحاب ابن عباس، وهذا يدل على ضعف، ووهن هذه الأحاديث، وقد تقدم عن ابن عباس خلاف ما روي عنه فهذا كله دليل على عدم صحة هذه الأحاديث، والله أعلم. وانظر ما يأتي.

= البهيمة قال الإمام الموفق: اختلفت الرواية عن أحمد في الذي يأتي البهيمة، فروي عنه، أنه يعزر، ولا حد عليه، روي ذلك عن ابن عباس وعطاء والشعبي والنخعي والحكم ومالك والثوري وأصحاب الرأي وإسحق، وهو قول للشافعي. والرواية الثانية: حكمه حكم اللانط سواء.

وقال الحسن: حده حد الزاني. وعن أبي سلمة: يقتل هو والبهيمة. قال: ووجه الرواية الأولى: أنه لم يصح فيه نص، ولا يمكن قياسه على الوطء في فرج الآدمي، لأنه لا حرمة لها، فبقي على الأصل، والحديث يرويه عمرو بن أبي عمرو، ولم يشته أحمد، وقال الطحاوي: هو ضعيف ومذهب ابن عباس خلافه، وهو الذي روي عنه، قال أبو داود: هذا يُضعف الحديث عنه. وقال إسماعيل بن سعيد: سألت أحمد عن الرجل يأتي البهيمة؟ فوقف عندها، ولم يثبت حديث عمرو بن أبي عمرو في ذلك، ولأن الحد يدرأ بالشبهات، فلا يجوز أن يثبت بحديث فيه هذه الشبهة والضعف.

فصل: ويجب قتل البهيمة. وهذا قول أبي سلمة بن عبد الرحمن، وأحد قولي الشافعي. وسواء كانت مملوكة له أو لغيره، مأكولة أو غير مأكولة. قال أبو بكر: الاختيار قتلها، وإن تركها فلا بأس. وقال الطحاوي: إن كانت مأكولة ذبحت، وإلا لم تقتل، وهو قول ثناء للشافعي، ولنا «من أتى بهيمة...» فإن قيل: الحديث ضعيف. قلنا: لم يعمل به في إحدى الروايتين لوجهين، أحدهما: أنه حد، والحدود تدرأ بالشبهات. والثاني: أنه إتلاف آدمي، فلم يجز التهجم على إتلافه إلا بدليل في غاية القوة اء ملخصاً. وانظر «فتح القدير» ٥/٢٥٢، و «العدة شرح العدة» ص ٦٢١-٦٢٢ بتخريجي، و «مشكل الآثار» ٩/٤٣٩-٤٤٢.

(١) تقدم أن الجمهور على عدم قتل الآدمي، وتفرد أبو سلمة بن عبد الرحمن بأنه يقتل، وهو رواية عن =

يسقط ما لم يجمع عليه .

**الآية العاشرة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا يَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا يَقْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الآية: ٨٥] . فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** البخس في لسان العرب<sup>(١)</sup> هو التَّقْصُ بالتعيب والتزهد، أو المخادعة عن القيمة، أو الاحتيال في التزيد في الكيل أو التَّقْصان منه .

**المسألة الثانية:** إنما أذن الله سبحانه في الأموال بالأكل بالحق، والتعامل بالصدق، وطلب التجارة بذلك، فمتى خرج عن يد أحد شيء من ماله بعلمه لأخيه فقد أكل كل واحد منهما ما يُرضي الله ويرتضيه؛ وإن خرج شيء من ماله عن يده بغير علمه فلا يخلو أن يكون مما يتغابن الناس بمثله مما لا غنى عنه في ارتفاع الأسواق وانخفاضها عنه؛ فإنه حلال جائز بغير خلاف؛ إذ لا يمكن الاحتراز منه . وإن كان بأكثر من ذلك فقد اختلف الناس فيه؛ فقال علماؤنا: إذا جرى ذلك في بيع كان صاحبه بالخيار إن شاء أمضاه بعد العلم به وإن شاء رده .

وقال بعضهم وآخرون غيرهم: إنه لا رد فيه . والصحيح هو الأول:

[٩٠٧] فقد ثبت أن النبي ﷺ قال لرجل كان يُخدع في البيوع: «إذا بايعت فقل لا خِلافة» .

[٩٠٨] وفي غير الصحيح: «واشترط الخيار ثلاثاً»

[٩٠٩] وفي رواية: «ولك الخيار ثلاثاً»<sup>(٢)</sup> . فإن قيل، وهي:

[٩٠٧] صحيح . أخرجه البخاري ٢١٧٧ و ٢٤٠٧ و ٢٤١٤ و ٢١١٧ و ٤٩٦٤ ومسلم ١٥٣٣ وأبو داود ٣٥٠٠ و ٣٥٠١ والنسائي ٢٥٢/٧ وعبد الرزاق ١٥٣٣٧ وأحمد ٦١/٢ - ٧٢ - ٨٠ وابن حبان ٥٠٥١ و ٥٠٥٢ والبغوي ٢٠٥٢ . من حديث ابن عمر . وانظر ما بعده .

[٩٠٨] لا أصل له بهذا اللفظ . أي لفظ «واشترط» وانظر ما بعده .

[٩٠٩] يشبه الحسن . أخرجه الدارقطني ٣/ ٥٥ - ٥٦ والبيهقي ٢٧٣/٥ كلاهما من طريق ابن إسحق عن نافع عن ابن عمر قال: سمعت رجلاً من الأنصار، وكان بلسانه لوثة يشكو بها يشكو إلى رسول الله ﷺ، أنه لا يزال

= أحمد لكن غير معتمدة . والمعتمد عند أحمد كقول الجمهور كما تقدم آنفاً . واستدل الطحاوي ٤٤٢/٩ بحديث «لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث...» على دفع هذه الأحاديث، فإنه أصح من تلك الأحاديث، وهو كما قال، والله أعلم . وانظر «تفسير القرطبي» ٧/ ٢٤٣ - ٢٤٥ .

(١) أي في لغة العرب . وليس المراد الكتاب المشهور لابن منظور «لسان العرب» .

(٢) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٦/ ٣٨ - ٣٩ ما ملخصه: ويجوز اشتراط الخيار على ما يتفقان عليه من المدة المعلومة، قلت مدته أو كثرت، وبذلك قال أبو يوسف ومحمد وابن المنذر، وحكي ذلك عن الحسن بن صالح والعنبري وابن أبي ليلى وإسحق وأبي ثور، وأجازه مالك فيما زاد على الثلاث بقدر الحاجة . وقال أبو حنيفة والشافعي: لا يجوز أكثر من ثلاث لحديث حبان . ولنا: أنه حق يعتمد الشرط، فرجع تقديره إلى مشروطه .

[٩١٠] كان هذا الرجلُ قد أصابته مأمومة<sup>(١)</sup> في الجاهلية أثرت في عقله، فكان يُخدع لأجل

يغبين في البيع، فقال له رسول الله ﷺ: «إذا بايعت فقل، لا خلابة، ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال، فإن رضيت فأمسك وإن سخطت فاردد. قال ابن عمر: فلكاني الآن أسمعه إذا ابتاع يقول: لا خلابة. يلوث لسانه. قال ابن إسحق فحدث بهذا الحديث محمد بن يحيى بن حبان. قال: كان جدي منقذ بن عمرو، وكان رجلاً قد أصيب في رأسه أمة... بنحو المتقدم. والسياق للبيهقي.

والإسناد الأول ضعيف، فيه عننة ابن إسحق، وهو مدلس. والإسناد الثاني عن محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ بن عمرو ضعيف وعلمته الإرسال، وإلا فقد صرح ابن إسحق فيه بالتحديث. وهذا derسل، أخرجه أيضاً ابن ماجه ٢٣٥٥ وابن الجوزي في «التحقيق» ١٣٩٤. وأخرجه البخاري في «التاريخ الأوسط» كما في «نصب الراية» ٧/٤ عن عياش بن الوليد عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن ابن إسحق عن محمد بن يحيى بن حبان، وهذا مرسل. كسابقه. قال الزيلعي رحمه الله: وابن إسحق، الأكثر على توثيقه، وممن وثقه البخاري.

وأخرجه ابن أبي شيبة ٤٠٦/٨ حدثنا عباد بن العوام عن ابن إسحق عن محمد بن يحيى بن حبان قال: إنما جعل ابن الزبير عهدة الرقيق ثلاثة، لقول النبي ﷺ لمنقذ بن عمرو: «لا خلابة، إذا بعثت بيعاً، فأنت بالخيار ثلاثاً». قلت: تبين مما تقدم أن ابن إسحق، رواه تارة عن نافع عن ابن عمر، وقد عنعن، وهو مدلس، لا يحتاج إلا بما صرح بالتحديث أو الإخبار. ورواه تارة عن محمد بن يحيى بن حبان، مرسلًا. والمرسل من قسيم الضعيف عند أهل الحديث. وله شاهد من حديث عمر بن الخطاب، أخرجه الدارقطني ٥٧/٣ والبيهقي ٢٧٤/٥، وفي إسناده عبد الله بن لهيعة ضعيف الحديث، وباقي رجال الإسناد ثقات. وله شاهد من حديث أنس، أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» كما في «نصب الراية» ٨/٤ - ولم أجده فيه - من طريق أبان بن أبي عياش، عن أنس، وقال الزيلعي: ذكره عبد الحق في «أحكامه» من جهة عبد الرزاق، وأعله بأبان، وقال: إنه لا يحتاج بحديثه، مع أنه كان رجلاً صالحاً اهـ. قلت: هو متروك الحديث، قاله يحيى والنسائي وغيرهما، فلا يفرح بهذا الشاهد.

وقال الزيلعي رحمه الله: وأعلم أن حديث أنس في «السنن» الأربعة من رواية أنس، ليس فيه ذكر الخيار، أخرجه من رواية سعيد عن قتادة عن أنس اهـ قلت: فحديث أبان خطأ ووهم منه.

وله شاهد من حديث ابن عمر «الخيار ثلاثة أيام» أخرجه الدارقطني ٥٦/٣ والبيهقي ٢٧٤/٥، وإسناده ضعيف لضعف أحمد بن عبد الله بن ميسرة، وقد ضعفه ابن الجوزي به، نقله الزيلعي في ٨/٤.

وقال البيهقي: هذا مختصر من حديث ابن إسحق.

قلت: فهذه الروايات الواردة في الخيار ثلاثة أيام، وهي ضعيفة لا يحتاج بشيء منها بمفرده، لكن لعل هذه الروايات تتأيد بمجموعها. فيقرب من درجة الحسن، والله أعلم.

وقال الزيلعي رحمه الله في «نصب الراية» ٨/٤: واستدل ابن الجوزي في «التحقيق» لأصحابنا في اشتراط الثلاث بحديث ابن عمر وحديث حبان، وأجاب عن حديث ابن عمر بأنه ضعيف، وعن حديث حبان، بأنه خاص، ثم قال: التقدير بالثلاث: خرج مخرج الغالب، لأن النظر يحصل فيها غالباً، وهذا لا يمنع الزيادة عند الحاجة، كما قدرت حجارة الاستنجا بالثلاث، ثم تجب الزيادة عند الحاجة.

[٩١٠] مرسل. أخرجه ابن ماجه ٢٣٥٥ والدارقطني ٥٧/٣ والبيهقي ٢٧٣/٥ وابن الجوزي في «التحقيق» ١٣٩٤

(١) الآمة والمأمومة: الجرح العميق في الرأس. وعكسه الجائفة: فهي الجرح في الجوف. أي البطن والظهر.

ذلك في بيعه، فقال له النبي ﷺ ما قال لما كان عليه من الحال، حتى كان يقول لما أصابه: لا خلافة لا خلافة<sup>(١)</sup>.

فالجواب أن النبي ﷺ لو كان الذي قاله له من حكمه لما أصابه من عقله لما جوز بيعه؛ لأن بيع المعتوه لا يجوز بخيار، ولا بغير خيار، ولكنه أمره بأن يصرح عن قوله، حتى يقع الاحتراز منه.

**الآية الحادية عشرة:** قوله تعالى: ﴿لَأَقْطَعَنَّ أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ مِمَّنْ خَلَفَ ثُمَّ لَأَصْلَبَنَّكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الآية: ١٢٤].

هذا يدل على أن الصلب وقطع اليد والرجل من خلاف كانت عقوبة متأصلة عند الخلق تلقفوها من شرع متقدم فحرفوها حتى أوضحها الله في ملة الإسلام، وجعلها أعظم العقوبات لأعظم الإجرام، حسبما تقدم بيانه.

**الآية الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَمُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهاً كَمَا هُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ [الآية: ١٣٨]. فيها مسألتان:

### المسألة الأولى:

[٩١١] ثبت في الحديث الصحيح أن النبي ﷺ قال في معرض الذم: «التركبن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، حتى لو دخلوا جحر ضب [خرب]<sup>(٢)</sup> لدخلتموه».

[٩١٢] وثبت أنه قال في بعض مغايزه لأصحابه، وقد قالوا له: اجعل لنا ذات أنواط<sup>(٣)</sup> كما لهم

-----

عن ابن إسحق عن محمد بن يحيى مرسلًا، وتقدم باستيفاء.

[٩١١] صحيح. دون لفظ «خرب» أخرجه البخاري ٣٤٥٦ ومسلم ٢٦٦٩، وتقدم برقم ٨٧، وله شواهد راجع «المجمع» ٧/ ٢٦١ و «السنن» لابن أبي عاصم ٧٢- ٧٥.

[٩١٢] صحيح. أخرجه الترمذي ٢١٨٠ وعبد الرزاق ٢٠٧٦٣ والحميدي ٨٤٨ وابن أبي شيبة ١٥/ ١٠١ والطبراني ١٣٤٦ والنسائي في «الكبرى» ٦/ ٣٤٦/ ١١١٨٥ وأحمد ٥/ ٢١٨ وأبو يعلى ١٤٤١ وابن حبان ٦٧٠٢ وابن أبي عاصم في «السنن» ٧٦ والطبراني ٣٢٩٠ و ٣٢٩١ و ٣٢٩٢ و ٣٢٩٣ و ٣٢٩٤ من طرق عن الزهري عن سنان بن أبي سنان الدؤلي عن أبي واقد الليثي قال: لما افتتح رسول الله مكة، خرج بنا معه قبل هوازن، حتى مررنا على سيدة الكفار - سدره يعكفون عليها - حولها، ويدعونها ذات أنواط. قلنا: يا رسول الله! اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط. قال رسول الله ﷺ: «الله أكبر، إنها السنن! هذا كما قالت بنو إسرائيل لموسى: اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة. قال إنكم قوم تجهلون» ثم قال رسول الله ﷺ: «إنكم تركبن سنن من كان قبلكم».

(١) لا خلافة: أي لا خداع.

(٢) هذه اللفظة وقعت من المصنف رحمه الله في الحديث سبق قلم - وليس لها أصل في الأحاديث المرفوعة. وإنما وردت في أقوال العرب «جحر ضب خرب» والشاهد فيها الجر بالمجاورة. مع أن لفظ «خرب» صفة لجحر، ويراجع كتب النحو لذلك، والله أعلم.

(٣) سميت بذلك لأنهم كانوا ينوطون بها سلاحهم، أي يعلقونه. انظر «النهاية» لابن الأثير ٥/ ١٢٨.

ذات أنواط - يعني المشركين. فقال: هذا، كما قال مَنْ قبلكم: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمُ آلِهَةٌ﴾. فحذّر النبي ﷺ مِنْ اتِّبَاعِ الْبِدْعِ، وأمر بإحياء السُّنَنِ، وَحَثَّ عَلَى الْإِقْتِدَاءِ، وعن هذا قلنا: إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ زَادُوا فِي صِيَامِهِمْ بَعْلَةً رَأَوْهَا، وجعلوه أكثر من العدد المعروف.

وقد رُوِيَ أَنَّ عِثْمَانَ بَلَغَهُ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْكُوفَةِ رَجَعَ إِلَى بِلَدِهِ بَعْدَ أَنْ حَضَرَ مَعَهُ الْمُؤَسِّمَ فَصَلَّى مَعَهُ الظُّهْرَ رَكَعَتَيْنِ، فَقِيلَ لَهُ: مَا هَذَا؟ فَقَالَ: رَأَيْتُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عِثْمَانَ يَفْعَلُهُ، فَكَانَ عِثْمَانُ يُتِمُّ فِي السَّفَرِ؛ لِأَنَّهُ رَأَى ذَلِكَ مُفْسِدًا لِعَقَائِدِ الْعَامَةِ، فَرَأَى حِفْظَ ذَلِكَ بِتَرْكِ يَسِيرٍ مِنَ السَّنَةِ.

**المسألة الثانية:** رأى قومٌ من أهل الجَفَاءِ أَنْ يَصُومُوا ثَانِيَّ عِيدِ الْفِطْرِ سِتَّةَ أَيَّامٍ مُتَوَالِيَاتٍ إِمْتِمَامًا لِرَمَضَانَ، لَمَّا رُوِيَ فِي الْحَدِيثِ:

[٩١٣] «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ وَسِتًّا مِنْ شَوَالٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ» خَرَجَهُ مُسْلِمٌ.

وهذه الأيام متى صِيِمَتْ مُتَّصِلَةً كَانَ احْتِدَاءً لِفِعْلِ النَّصَارَى، وَالنَّبِيُّ ﷺ لَمْ يُرِدْ هَذَا، إِنَّمَا أَرَادَ أَنْ مَنْ صَامَ رَمَضَانَ فَهُوَ بَعْشَرَةُ أَشْهُرٍ، وَمَنْ صَامَ سِتَّةَ أَيَّامٍ فَهِيَ بِشَهْرَيْنِ؛ وَذَلِكَ الدَّهْرُ. وَلَوْ كَانَتْ مِنْ غَيْرِ شَوَالٍ لَكَانَ الْحُكْمُ فِيهَا كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ بِذِكْرِ شَوَالٍ لَا عَلَى طَرِيقِ التَّعْيِينِ؛ لَوْجُوبِ مَسَاوِةِ غَيْرِهَا لَهَا فِي ذَلِكَ؛ وَإِنَّمَا ذَكَرَ شَوَالٍ عَلَى مَعْنَى التَّمَثِيلِ<sup>(١)</sup>، وَهَذَا مِنْ بَدِيعِ النَّظَرِ فَاعْلَمُوهُ.

**الآية الثالثة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِمَنْحَرٍ فَنَقَرَ مِيقَاتَ رَبِّهِ أَزْبِيعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ أَخْلِفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [الآية: ١٤٢]. فيها ست مسائل:

**المسألة الأولى:** ضَرَبَ الْأَجَلَ لِلْمَوَاعِيدِ سِتَّةَ مَاضِيَةٍ وَمَعْنَى قَدِيمٍ أَسَّسَهُ اللَّهُ فِي الْقَضَايَا وَحَكَمَ بِهِ لِلْأُمَمِ، وَعَرَّفَهُمْ بِهِ مَقَادِيرَ الثَّانِي فِي الْأَعْمَالِ؛ وَإِنْ أَوَّلَ أَجَلٍ ضَرَبَهُ الْأَيَّامُ السَّتَّةُ الَّتِي مَدَّهَا لِجَمِيعِ الْخَلِيقَةِ فِيهَا، وَقَدْ كَانَ قَادِرًا فِي أَنْ يَجْعَلَ ذَلِكَ لَهُمْ فِي لَحْظَةٍ وَاحِدَةٍ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ لَشَيْءٍ إِذَا أَرَادَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ؛ بَيِّنٌ أَنَّهُ أَرَادَ تَعْلِيمَ الْخَلْقِ الثَّانِي وَتَقْسِيمَ الْأَوْقَاتِ عَلَى أَعْيَانِ الْمَخْلُوقَاتِ؛ لِيَكُونَ لِكُلِّ عَمَلٍ وَقْتُ. وَقَدْ أَشْبَعَنَا الْقَوْلُ فِيهِ فِي كِتَابِ الْمَشْكَلِينَ.

**المسألة الثانية:** إِذَا ضَرَبَ الْأَجَلَ لِمَعْنَى يَحَاوُلُ فِيهِ تَحْصِيلَ الْمُؤَجَّلِ لِأَجَلِهِ، فَجَاءَ الْأَجَلُ، وَلَمْ يَتَيَسَّرْ

سَنَنْ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ إِلَى الزَّهْرِيِّ لِمَجِيئِهِ مِنْ عِدَّةِ طُرُقٍ، وَالزَّهْرِيُّ فَمِنْ فَوْقِهِ، رِجَالُ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٌ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

[٩١٣] مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَتَقَدَّمَ.

(١) كَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَهُوَ غَرِيبٌ!! وَلَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ، وَالصَّوَابُ أَنْ الْمُرَادَ تَعْيِينَ شَوَالٍ، وَأَنَّ الْفَضِيلَةَ تَخْتَصُّ بِصِيَامِ الْأَيَّامِ السَّتَّةِ مِنْهُ دُونَ سِوَاهِ. وَالْأَفْضَلُ أَنْ تَكُونَ مُتَتَابِعَةً مِنَ الْيَوْمِ الثَّانِي مِنْ أَيَّامِ الْفِطْرِ، وَتَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

زَيْدٌ فِيهِ تَبَصُّرَةٌ وَمَعْدَرَةٌ؛ وَقَدْ بَيَّنَّ اللَّهُ ذَلِكَ فِي قِصَّةِ مُوسَى ﷺ، فَضَرَبَ لَهُ أَجْلاً ثَلَاثِينَ لَيْلَةً، فَخَرَجَ لَوَغْدِ رَبِّهِ، فَزَادَ اللَّهُ عَشْرًا تَمَّتْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، وَأَبْطَأَ مُوسَى فِي هَذِهِ الْعَشْرِ عَلَى قَوْمِهِ، فَمَا عَقَلُوا جَوَازَ التَّأَخُّرِ لِعُذْرٍ حَتَّى قَالُوا: إِنَّ مُوسَى ضَلَّ أَوْ نَسِيَ، وَنَكثُوا عَهْدَهُ، وَبَدَّلُوا بَعْدَهُ، وَعَبَدُوا إِلَهًا غَيْرَ اللَّهِ.

**المسألة الثالثة:** الزيادة التي لا تكون على الأجل غير مقدره، كما أن الأجل غير مقدر، وإنما يكون ذلك باجتهاد الحاكم بعد النظر إلى المعاني المتعلقة بالأمر؛ من وقت وحال وعمل، فيكون الأجل بحسب ذلك؛ فإذا قدر الزيادة باجتهاده، فيستحب له أن تكون الزيادة مثل ثلث المدة السالفة، كما أجل الله لموسى في الزيادة ثلث ما ضربته له من المدة. وإن رأى الحاكم أن يجمع له الأصل في الأجل والزيادة في مدة واحدة جاز، ولكن لا بد من التربص بعدها لما يطرأ من العذر على البشر.

**المسألة الرابعة:** التاريخ إنما يكون بالليالي دون الأيام؛ لأن الليالي أوائل الشهور، وبها كانت الصحابة تخبر عن الأيام، حتى روي عنها أنها كانت تقول: صُمْنَا خَمْسًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. والعجم تخالفنا ذلك فتحسب بالأيام؛ لأن معولها على الشمس، وحساب الشمس للمنافع، وحساب القمر للمناسك، ولهذا قال تعالى: ﴿وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْنَةٍ مِيقَاتٍ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾.

**المسألة الخامسة:** اتفق كثير من المفسرين على أن الأربعين ليلة هي ذو القعدة وعشر من ذي الحجة، وكان كلام الله لموسى غداة يوم النحر حين فدى إسماعيل من الذبح، وأكمل لمحمد الحج، وجعل يوم الحج الأكبر<sup>(١)</sup>. وهذا إن ثبت من طريق الخبر فلا بأس به، وإن كان غير ثابت فالأيام العشر ذات فضل يبين في موضعه إن شاء الله تعالى.

**المسألة السادسة:** الوقت معنى غير مقدر، والميقات: هو الوقت الذي يقدر بعمل.

**الآية الرابعة عشرة:** قوله تعالى ﴿وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا سَأُرِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ﴾ [الآية: ١٤٥]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** القول في الحسن والأحسن: قد بينا في غير موضع أن الحسن ما وافق الشرع، والقبیح ما خالفه، وفي الشرع حسن وأحسن، فقل: كل ما كان أرفق فهو أحسن. وقيل: كل ما كان أحوط للعبادة فهو أحسن. والصحيح عندي أن أحسن ما فيها امتثال الأوامر واجتناب النواهي. [٩١٤] والدليل عليه قول النبي ﷺ للأعرابي - حين قال له: والله لا أزيد على هذا ولا أنقص

[٩١٤] صحيح. أخرجه البخاري ٤٦ و ١٨٩١ و ٦٩٥٦ ومسلم ١١ وأبو داود ٣٩١ و ٣٩٢ والنسائي ١/ ٢٢٦.

٢٢٧ ومالك ١/ ١٧٥ والشافعي ١/ ٤٦ وأحمد ١/ ١٦٢ وابن الجارود ١٤٤ وابن حبان ١٧٢٤ والبيهقي ١/ ٣٦١ و ٤٦٦/٢ من حديث طلحة بن عبيد الله، وهو حديث السائل عن فرائض الإسلام، وفيه قصة.

(١) لم يرد عن الصادق المصدق ﷺ خبر يثبت هذه الأقوال المتقدمة.

منه - فقال: «أَفْلَحَ إِنْ صَدَقَ، دخل الجنة إِنْ صَدَقَ».

**المسألة الثانية:** المباح من جملة الحسن في الشريعة بلا خلاف، وإن اختلفوا في كونه من الأمور؛ لأنه مما حسنه الشرع وإذن فيه. وأما المكروه فلا خلاف أنه ليس من الحسن؛ لأن المباح يمدح فاعله بالاقتصار عليه، ولا يمدح فاعل المكروه؛ بل هو داخل في السرف المنهي عنه.

**المسألة الثالثة:** هذه المسألة تدخل في الأحكام إذا قلنا: إِنْ شَرَعَ من قبلنا شَرَعْنَا، فأما الشافعية التي لا ترى ذلك فلم تدخلها في أحكامها، ونحن نتكلم عليها هنا من التبسط الذي لا يحسن.

والذي يحقق ذلك ما قدمناه من أن الله إنما ذكرها في القرآن من حُسن الاقتداء ومن سيئ الاجتناب، وإذا مدح قوماً على فعلٍ فهو حثٌ عليه، أو ذمهم على آخر فهو رجزٌ عنه، وكله يدخل لنا في الاهتداء بالاقتداء.

**الآية الخامسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَنَ أَيْسًا قَالَ إِنَّمَا أَتَى النَّاسَ غَضَبِي مِنْ قَبْلُ فَاعْتَدُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ أَلَيْسَ بِاللَّهِ إِلَٰهٌ غَافِلٌ﴾ [الآية: ١٥٠] فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:** كان موسى من أعظم الناس غضباً؛ لكنه كان سريع الفئحة، فتلك بتلك.

قال ابن القاسم: سمعت مالكا يقول: كان موسى إذا غضب طلع الدخان من قلعنوته، ورفع شعر بطنه جُبَّةً<sup>(١)</sup>؛ وذلك لأن الغضب جمرَةٌ تتوقد في القلب،

[٩١٥] ولأجله أمر النبي ﷺ مَنْ غَضِبَ أَنْ يَضْطَجِعَ، فإن لم يذهب غضبه فليغتسل. فيخدمها

[٩١٥] هو ملفق من حديثين، أما الأول، فقد أخرجه أبو داود ٤٧٨٢ وابن حبان ٥٦٨٨ كلاهما من طريق داود بن أبي هند عن أبي حرب بن أبي الأسود عن أبي ذر مرفوعاً «إذا غضب أحدكم وهو قائم فليجلس، فإن ذهب عنه الغضب، وإلا فليضطجع». وإسناده صحيح على شرط مسلم، لكن أعل بالإرسال. قال المنذري في «الترغيب» ٤٠٦٠: قد قيل: إن أبا حرب إنما يروي عن عمه عن أبي ذر، ولا يحفظ له سماع من أبي ذر.

وأخرجه أحمد ١٥٢/٥ من طريق أبي حرب عن أبي الأسود عن أبي ذر، وهذا إسناده صحيح. أبو الأسود هو الدؤلي اسمه ظالم بن عمرو، وقيل غير ذلك. وقال الهيثمي في «المجمع» ١٢٩٩٥: رجاله رجال الصحيح.

وأخرجه أبو داود ٤٧٨٣ من وجه آخر عن داود بن أبي هند عن بكر مرسلًا وقال: وهذا أصح الحديثين. قال المنذري: يعني أن المرسل أصح من الأول اهـ.

(١) لا يصح مثل هذا عن مالك رحمه الله، بل هو من الإسرائيليات المنكرة، والأساطير المصنوعة. فتنبه، والله الموفق.

[٩١٦] وقد روى البخاري وغيره، عن ابن طاوس، عن أبيه وغيره، عن أبي هريرة، قال: أرسل

قلت: إسناده أحمد على شرط مسلم، وهو موصول، وذكر أبي الأسود فيه زيادة ثقة، وهو مقبولة، فالحديث حسن إن شاء الله تعالى. وله شاهد من حديث أبي سعيد أخرجه ابن الديلمي في زهر الفردوس ٣٤٣/٢ بسند ضعيف لضعف أبي معشر.

وأما الثاني: فقد أخرجه أبو داود ٤٧٨٤ من طريق عروة بن محمد السعدي عن أبيه عن جده مرفوعاً «إن الغضب من الشيطان، وإن الشيطان خلق من النار، وإنما تطفأ النار بالماء، فإذا غضب أحدكم فليتوضأ» سكت عليه أبو داود، وإسناده ضعيف لضعف عبد الله بن بحير، وشيخه عروة بن محمد شبه مجهول. وهو في «ضعيف أبي داود» ١٠٢٥. وله شاهد من حديث معاوية، أخرجه أبو نعيم في «الحلية» ١٣٠/٢ وإسناده ضعيف. قال العراقي رحمه الله في «الإحياء» ٣٤٤/٢، فيه من لا أعرفه اهـ.

الخلاصة: صدر الحديث حسن، وعجزه ضعيف.

[٩١٦] روي موقوفاً ومرفوعاً، والموقوف أخرجه البخاري ١٣٣٩ و ٣٤٠٧ ومسلم ٢٣٧٢ وأحمد ٢٦٩/٢ والنسائي ١١٨-١١٩ وابن أبي عاصم في «السنة» ٥٩٩ والبيهقي في «الصفات» ١٠٣٢ من عدة طرق عن عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة موقوفاً بمثل سياق المصنف، وتامه: فسأل الله أن يدينه من الأرض المقدسة رمية بحجر. قال: «قال رسول الله ﷺ: «فلو كنت ثم لأريتكم قبره إلى جانب الطريق، عند الكثيب الأحمر»». قلت: عجزه فقط هو المرفوع عندهم جميعاً كما ترى.

وورد موقوفاً من طريق ابن لهيعة حدثنا أبو يونس عن أبي هريرة، أخرجه أحمد ٨٤٠٢/٢، وإسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة، لكن يصلح شاهداً لما قبله، ويقوي وقف الحديث.

والمرفوع أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» ٢٠٥٣٠ ومن طريقه ابن حبان ٦٢٢٣ عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة. وورد من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منه عن أبي هريرة أخرجه مسلم ٢٣٧٢ ح ١٥٨ وعبد الرزاق ٢٠٥٣١ وابن أبي عاصم في «السنة» ٦٠٠ وأحمد ٣١٥/٢ والبيهقي ١٠٣٣.

وذكره البخاري عقب الحديث ٣٤٠٧ الموقوف، فقال: قال: وأخبرنا معمر عن همام حدثنا أبو هريرة عن النبي ﷺ نحوه. وورد من وجه آخر عن عكرمة بن أبي عمار عن أبي هريرة، أخرجه أحمد ٥٣٣/٢ والطبري في «التاريخ» ٤٣٤/١. فهذا حديث اختلف في رفعه ووقفه، والراجح وقفه، وهو الذي اختاره البخاري، حيث أسند الموقوف في موضعين من كتابه، وذكر المرفوع عقب إحداهما تعليقاً حيث لم يذكر شيخه. وتأيد الموقوف أيضاً برواية ابن لهيعة.

وأما المرفوع، فلا يصح من طريق طاوس، حيث تفرد ابن حبان، وهو في رواية المصنف برفعه، وقد رواه الأئمة عن غير واحد عن عبد الرزاق موقوفاً. فرواية البخاري الأولى: حدثنا محمود حدثنا عبد الرزاق. والثانية: حدثنا: يحيى بن موسى حدثنا عبد الرزاق. ورواية مسلم: حدثنا محمد بن رافع وعبد بن حميد، حدثنا عبد الرزاق. وفي رواية النسائي محمد بن رافع وحده. وعند البيهقي: أحمد بن منصور الرمادي حدثنا عبد الرزاق، وعند ابن أبي عاصم: حدثنا سلمة: حدثنا عبد الرزاق. فتبين من ذلك أن ستة روه عن عبد الرزاق به موقوفاً، وهو الصحيح من رواية عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة. وأما الجواب عن رواية عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة، فغير بعيد أن يكون وهم همام في رفعه، أو يكون الوهم من معمر وهو ابن راشد، فقد روى عن همام بعداً كبير.

قال الإمام المزي في «تهذيب الكمال» ٢٩٩/٣٠: وقال أبو الحسن الميموني: سمعت أحمد بن حنبل يقول في صحيفة همام: إن معمرأ أدركه قد كبر، ووقع حاجباه على عينيه. فقرأ عليه همام حتى إذا مل، أخذ



ملك الموت إلى موسى، فلما جاء صكه صكةً ففقا فيها عينه، فرجع إلى ربه، فقال: أرسلتني إلى عبد لا يريد الموت. فقال: ارجع إليه، فقل له يضع يده على متن ثور فله بكل شعرة سنة. قال: أي رب، ثم ماذا؟ قال: الموت. قال: فالآن... الحديث.

وهذا كله من غضب موسى ﷺ، فلذلك ألقى الألواح عند رؤية عبادة العجل، وما أوقع الغضب ها هنا! وأخذ برأس أخيه يجزئه إليه. فإن قيل: وهي:

**المسألة الثانية:** ما معنى أخذه برأس أخيه يجزئه؟ قلنا في ذلك قولان:

أحدهما: كان ذلك فيما مضى ثم نسخ.

الثاني: أنه ضم أخاه إليه ليعلم ما لديه، فبين له أخوه أنهم استضعفوه، وكادوا يقتلونه؛ وفي هذا دليل على أن لمن خشي القتل عند تغيير المنكر أن يسكت عنه - وهي:

**المسألة الثالثة.**

**المسألة الرابعة:** هذا دليل على أن الغضب لا يغيّر الأحكام، كما زعمه بعض الناس؛ فإن موسى لم يغير غضبه شيئاً من أفعاله؛ بل اطردت على مجراها، من إلقاء لوح، وعتاب أخ، وصك ملك، وقد استوفينا ذلك في شرح الحديث.

-----  
معمر فقرأ عليه الباقي، وعبد الرزاق لم يكن يعرف ما قرأ عليه مما قرأ هو.

وقال المزي: وقال في موضع آخر: قال لي أحمد بن حنبل: همام بن منبه، روى عنه أخوه وهب بن منبه، وكان رجلاً يغزو، وكان يشتري الكتب لأخيه وهب، فجالس أبا هريرة، فسمع منه أحاديث - وكان قد أدرك المسوذة - بني العباس - وسقط حاجباه على عينيه. وهي نحو من أربعين ومائة حديث بإسناد واحد، ولكنها مقطعة في الكتب، وفيها أشياء ليست في الأحاديث. قال محمد بن سعد: مات سنة إحدى وثلاثين ومائة اهـ ملخصاً.

قلت: توفي أبو هريرة سنة ٥٧ وقيل ٥٨. وبين وفاته و وفاة همام ٧٢-٧٣ سنة. وتقدم أن معمر بن راشد أخذ عنه بعدما سقط حاجباه. فلماذا لم يرو هذه الصحيفة عنه في كل هذه الفترة المتطاولة من الزمن غير معمر؟؟ أضف إلى ذلك أنه ثبت أن أبا هريرة أخذ عن كعب الأحبار وغيره، وكان يحدث أصحابه أحياناً عن أهل الكتاب فيخطئ بعضهم، فيظنه عن النبي ﷺ، وليس هذا من قبل أبي هريرة، وإنما هو من قبل الراوي عنه. وأياً كان فرواية طاوس أصح وأرجح، لأن طاووساً أثبت وأحفظ وأشهر في الحديث والعلم من همام بمرات. لكن للمرفوع شاهد آخر، أخرجه أحمد ٥٣٣/٢ من طريق حماد بن سلمة عن عمار بن أبي عمار عن أبي هريرة مرفوعاً، وكرره من طريق مؤمل عن حماد به، ومؤمل ضعيف لكن الإسناد الأول إسناده حسن، رجاله ثقات، رجال مسلم. لكن عمار وإن كان من رجال مسلم، وثقه غير واحد، فقد ساق له البخاري حديثاً غير هذا، وقال: لا يتابع عليه، قال: وكان شعبة يتكلم فيه. وقال النسائي: ليس به بأس. وله شاهد مرسل، أخرجه عبد الرزاق ٢٠٥٣٢ عن معمر عن سمع الحسن يحدث عن النبي ﷺ. وهذا وإياه بمره، فهو مرسل، ومراسيل الحسن واهية، والراوي عن الحسن لم يسم، فهذه ثلاث علل.

الخلاصة: هو حديث اختلف في وقفه ورفع، فقد صح موقوفاً ومرفوعاً كما تقدم، والذي اختاره البخاري وكذا النسائي هو الموقوف، وهو الذي تميل إليه النفس، لقربة المتن، ولا يبعد أن يكون الرفع أيضاً، والله تعالى أعلم. وقد اختار المصنف ابن العربي رحمه الله الوقف فيه حيث ذكر الموقوف من غير تعرض للمرفوع.

**الآية السادسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الَّذِي يَدْعُوهُمْ مَكْنُوءًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ ذَلِكُمْ يَدْعُونَ وَلَوْ أَنَّ يَوْمًا عَزَزُوهُ وَصَكَّرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الآية: ١٥٧] فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** قال ابن وهب: قال مالك: بلغني أن طائفة من اليهود نزلوا المدينة، طائفة خنبر، وطائفة فذك لما كانوا يسمعون من صفة النبي ﷺ وخروجه في أرض بين حرتين، ورجوا أن يكون منهم، فأخلفهم الله ذلك، وقد كانوا يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل بأسمائه وصفاته.

[٩١٧] وقد روى البخاري، عن عطاء بن يسار، أنه قال: لقيت عبد الله بن عمرو بن العاص، فسألته عن صفة رسول الله ﷺ في التوراة قال: أجل؛ والله إنه لموصوف ببعض صفته في القرآن: يا أيها النبي إنا أرسلناك شاهداً ومبشراً ونذيراً، وجزراً للآمين، أنت عبيدي ورسولي سميتك المتوكل، ليس بفظ ولا غليظ، ولا صخاب في الأسواق، ولا يدفع بالسيئة السيئة، ولكن يعفو ويغفر، ولن يقبضه الله حتى يقيم به الملة العوجاء، حتى يقولوا لا إله إلا الله؛ ويفتح بها أعيناً عمياً، وأذناً صماً، وقلوباً غلفاً.

### المسألة الثانية:

[٩١٨] روى البخاري وغيره، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي الدرداء أنه قال: كانت بين أبي بكر وعمر محاورة، فأغضب أبو بكر عمر، فانصرف عنه عمر مضطرباً، فاتبعه أبو بكر ليسأله أن يستغفر له، فلم يفعل حتى أغلق بابَه في وجهه، فأقبل أبو بكر إلى رسول الله ﷺ، قال أبو الدرداء: ونحن عنده، فقال رسول الله ﷺ: «أنا صاحبكم هذا فقد غامر<sup>(١)</sup>».

قال: وندم عمر على ما كان منه، فأقبل حتى سلم وجلس إلى النبي ﷺ، فقص عليه الخبر. قال أبو الدرداء: وغضب رسول الله ﷺ، وجعل أبو بكر يقول: واللَّهِ يا رسول الله لأنا كنت أظلم. فقال رسول الله ﷺ: «هل أنتم تاركون لي صاحبي؟ إني قلت: يا أيها الناس، إني رسول الله إليكم جميعاً، فقلت: كذبت. وقال أبو بكر: صدقت».

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ﴾: الإضر؛ هو الثقل، وكان فيما سبق من

[٩١٧] موقوف صحيح. أخرجه البخاري ٢١٢٥ و ٤٨٣٨ وأحمد ١٧٤/٢ عن عطاء بن يسار عن عبد الله بن عمرو بن العاص. وورد عن عبد الله بن سلام، أخرجه الدارمي ٥/١ برقم ٦.  
[٩١٨] صحيح. أخرجه البخاري ٣٦٦١ و ٤٦٤٠ والبيهقي ٢٣٦/١٠ من حديث أبي ذر.

(١) أي خاصم.

الشرائع تكاليف كثيرة فيها مشاق عظيمة، فخفف تلك المشاق لمحمد ﷺ، فمنها مشقتان عظيمتان: الأولى في البول. كان إذا أصاب ثوب أحدهم قرضه، فخفف الله ذلك عن هذه الأمة بالغسل بالماء.

[٩١٩] وروى مسلم، عن أبي وائل، قال: كان أبو موسى يشدد في البول، ويبول في قارورة، ويقول: إن بني إسرائيل كان إذا أصاب جلد أحدهم بول قرضه بالمقاريض؛ فقال حذيفة: لوددت أن صاحبكم لا يشدد هذا التشديد، لقد رأيتني أنا ورسول الله تمشي، فأتى سباطة<sup>(١)</sup> خلف حائط، فقام كما يقوم أحدكم؛ فبال، فانتبذت منه، فأشار إلي فجئت فقمْتُ عند عقبه حتى فرغ.

ومن الإضر الذي وضع لإحلال الغنائم؛ وكانت حراماً على سائر الأمم.

ومنها ألا تجالس الحائض ولا تواكل؛ فخفف الله ذلك في دينه،

[٩٢٠] فقال ﷺ: «لَتَشَدَّ عَلَيْهَا إِزَارَهَا، ثُمَّ شَأْنُهُ بِأَعْلَاهَا» - في أعدادِ أمثالها.

**الآية السابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَسَأَلْتَهُمُ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَمْدُونَ فِي اللَّسَنِ إِذْ تَأْتِيهِمْ جِثَاءُكُمْ يَوْمَ سَبْتِهِمْ شُرْعًا وَيَوْمَ لَا يَسْبِتُونَ لَا تَأْتِيهِمْ كَذَلِكَ نَبْلُوهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [الآية: ١٦٣]. هذه الآية من أمهات الشريعة، وفيها مسائل أصولها تسع:

**المسألة الأولى:** إن الله أمر رسوله ﷺ أن يسأل اليهود إخوة القردة والخنازير عن القرية البحرية التي اعتدوا فيها يوم السبت، فمسخهم الله باعتدائهم قردة وخنازير، ليعرفهم ما نزل بهم من العقوبة بتغيير فرع من فروع الشريعة، فكيف بتغيير أصل الشريعة!

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَسَأَلْتَهُمُ عَنِ الْقَرْيَةِ﴾: يعني أهل القرية؛ فعبر بها عنهم لما كانت مُستقرّاً لهم وسبب اجتماعهم، كما قال تعالى: ﴿وَسَلَّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا...﴾<sup>(٢)</sup> [الآية،

[٩٢١] وكما قال ﷺ: «اهتزَّ العرشُ لِمَوْتِ سَعْدٍ»<sup>(٣)</sup>، يعني أهل العرش من الملائكة يريد

[٩١٩] صحيح. أخرجه البخاري ٢٢٦ ومسلم ٢٧٢ ح ٧٤ كلاهما من حديث أبي وائل عن حذيفة به.

وكرره البخاري ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٤٧١ ومسلم ٢٧٣ ح ٧٣ دون ذكر أبي موسى.

[٩٢٠] جيد. أخرجه مالك ٥٧/١ عن زيد بن أسلم مرسلًا.

قال ابن عبد البر في «التمهيد» ٥/٢٦٠: لا أعلم أحداً روى هذا الحديث مسنداً بهذا اللفظ، ومعناه صحيح

ثابت. وله شاهد من حديث حرام بن حكيم عن عمه عبد الله بن سعد، وإسناده حسن، رجاله ثقات.

وله شاهد من حديث معاذ، أخرجه أبو داود ٢١٣، وإسناده ضعيف، فيه عننة بقة بن الوليد، وهو مدلس.

وقال أبو داود في هذا الحديث: ليس بالقوي. لكن الحديث قوي بشواهد، وفي الباب أحاديث. وانظر

«تفسير القرطبي» ١١٧٥ - بتخريجي، وتقدم هذا في بحث الحيض.

[٩٢١] صحيح. أخرجه البخاري ٣٨٠٣ ومسلم ٢٤٦٦ وسعيد بن منصور ٢٩٦٣ وابن أبي شيبة ١٤٢/١٢ وأحمد

(١) السباطة: تكون بفناء الدور، يلقي فيها التراب والأحجار ونحو ذلك.

(٢) يوسف: ٨٢. (٣) هو ابن معاذ رضي الله عنه.

استبشارهم به<sup>(١)</sup>.

[٩٢٢] وكما قال أيضاً في المدينة: «هذا جبل يحبنا ونحبه»<sup>(٢)</sup>.

**المسألة الثالثة:** قيل: كانت هذه المدينة أئلة، من أعمال مصر. وقيل: كانت طبرية من أعمال الشام. وقيل: مدين؛ وربك أعلم.

**المسألة الرابعة:** اختلف الناس في سبب مسحهم، فقيل: إن الله حرم عليهم الصيد يوم السبت، ثم ابتلاهم بأن تكون الحيتان تأتي يوم السبت شُرْعاً؛ أي: رافعة رؤوسها في الماء ينظرون إليها، فإذا كان يوم الأحد وما بعده من الأيام طلبوا منها خوفاً واحداً للصيد فلم يجدوه؛ فصور عندهم إبليس أن يسدوا أفواه الخُلجان يوم السبت حتى إذا أمسوا، وأرادت الحيتان أن ترجع إلى النهر الأعظم وإلى غمرة البحر لم تجد مسلكاً، فيأخذونها في سائر الأيام؛ ففعلوا ذلك فمسخوا.

وروي أشهب، عن مالك في القصة، عن بعض أشياخه، قال: كانت تأتيهم يوم السبت، فإذا

-----  
٣١٦/٣ وابن ماجه ١٥٨ وابن حبان ٧٠٣١ من طرق عن جابر.

وله شاهد من حديث أنس، أخرجه مسلم ٢٤٦٧ وعبد الرزاق ٢٠٤١٤ وأحمد ٢٣٤/٣ والترمذي ٣٨٤٩ وابن حبان ٧٠٣٢. وله شواهد كثيرة تبلغ به حد الشهرة.

[٩٢٢] صحيح. أخرجه البخاري ١٤٨١ و ٣١٦١ ومسلم ١٣٩٢ وابن أبي شيبة ١٤/٥٣٩ و ٥٤٠ وأحمد ٥/٤٢٤. ٤٢٥ وابن حبان ٦٥٠١ من حديث أبي حميد في أثناء حديث مطول.

وله شاهد من حديث أنس، أخرجه البخاري ٢٨٨٩ و ٢٨٩٣ و ٣٣٦٧ و ٥٤٢٥ و ٧٣٣٣ مسلم ١٣٩٣ وعبد الرزاق ١٧١٧٠ ومالك ٢/٨٨٩ وأحمد ٣/١٤٩ وابن حبان ٣٧٢٥ وفي الباب أحاديث كثيرة.

(١) قال البغوي رحمه الله في «شرح السنة» ١٨٠/١٤: قوله: «اهتز» أي ارتاح بروحه حين صعد به. قيل: أراد بالاهتزاز السرور والاستبشار. ومعناه أن حملة العرش، فرحوا بقدوم روحه، فأقام العرش مقام من حملة كقوله: «هذا جبل يحبنا وتحبه». أي: أهله، قلت - القائل البغوي -: والأولى إجراؤه على ظاهره، وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام «أحد جبل يحبنا ونحبه» ولا ينكر اهتزاز ما لا روح فيه، كما اهتز أحد وعليه النبي ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان، وكما اضطربت الأسطوانة على مفارقتها. وقال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٢٢/١٦: اختلف العلماء في تأويله، فقالت طائفة هو على ظاهره، واهتزاز العرش تحركه فرحاً بقدوم روح سعد، وجعل الله تعالى في العرش تمييزاً حصل به هذا، ولا مانع منه كما قال تعالى: ﴿وإن منها لما يهبط من خشية الله﴾ وهذا القول هو ظاهر الحديث، وهو المختار اهـ ملخصاً.

(٢) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٩/١٣٩-١٤٠: الصحيح المختار، أن معناه أن أحداً يحبنا حقيقة. جعل الله تعالى فيه تمييزاً يحب به كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وإن منها لما يهبط من خشية الله﴾ وكما حسن الجذع اليابس، وكما سبح الحصى، وكما فر الحجر بثوب موسى ﷺ، وكما قال نبينا ﷺ: «إني لأعرف حجراً بمكة كان يسلم علي» وكما دعا الشجرتين المفترقتين فاجتمعتا، وكما كلمه ذراع الشاة، وكما قال الله سبحانه: ﴿وإن من شيء إلا يسبح بحمده﴾ والصحيح في معنى الآية، أن كل شيء يسبح حقيقة بحسب حاله، ولكن لا نفقهه، وهذا وما أشبهه، شواهد لما اخترناه، واختاره المحققون في معنى الحديث، وأن أحداً يحبنا حقيقة اهـ ملخصاً.

كان المساء ذهب فلا يُرى منها شيء إلى السبت الآخر، فاتخذَ لذلك رجلٌ منهم حَظْطاً وَتَدّاً، فربطوا حُوتاً منها في الماء يوم السبت، حتى إذا أمسوا ليلة الأحد أخذه فاشتواه، فوجد الناس ريحه، فأتوه فسألوه عن ذلك فجددهم، فلم يزالوا به حتى قال لهم: إنه جلد حُوت وجدناه، فلما كان يوم السبت الآخر فعل مثلاً ذلك، ولا أدري لعله قال ثم ربط حوتين، فلما أمسى من ليلة الأحد أخذه واشتواه، فوجدوا ريحَه، فجاؤوه، فقال لهم: لو شتمت صنعتكم كما أصنع. قالوا: وما صنعت؟ فأخبرهم، ففعلوا مثلاً ما فعل، حتى كثر ذلك، وكانت لهم مدينة لها رِبْص يغلقونها عليهم، فأصابهم من المَسْخ ما أصابهم، فغداً إليهم جيرانهم ممن كان حولهم يطلبون منهم ما يطلبُ الناس، فوجدوا المدينة مغلقة عليهم، فنادوا فلم يُجيبهم أحد، فتسوروا عليهم المدينة، فإذا هم قِرْدَة، فجعل القِرْدُ منهم يذئو فيتمسحُ بمن كان يعرف قبل ذلك.

قال الحسن: فأكلوا - واللّه - أَوْخَمَ أَكْلَةٍ أَكَلَهَا قَوْمٌ، وَعُوقِبُوا أَسْوأَ عِقوبة في الدنيا وأشدّها عذاباً في الآخرة. ثم قال الحسن: واللّه لَقَتْلُ الْمُؤْمِنِ أعظمُ عند الله مِنْ أَكْلِ الْحَيْثَانِ<sup>(١)</sup>.

**المسألة الخامسة:** لما فعلوا هذا نهاهم كبارهم، وعظّم أحبارهم فلم يقبلوا منهم، فاستمروا على نهيبهم لهم، ولم يمنع من التماذي على الوَعظ والنهي عدم قبولهم؛ لأنه قَرْضٌ قَبْلُ أو لم يُقْبَل، حتى قال لهم بعضهم: ﴿لَمْ يَطُورْ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾؟ يعني في الدنيا، ﴿أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾<sup>(٢)</sup> في الآخرة؟ قال لهم الناهون: معذرة إلى ربكم، أي نُقُوم بِقَرْضِنَا؛ لِيُثَبِّتْ عُذْرُنَا عند ربنا.

**المسألة السادسة:** قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ﴾: أي: تركوه عن قَصْدٍ<sup>(٣)</sup>.

وهذا يدل على أَنَّ النسيان لَفَظٌ ينطلق على الساهي والعامد رداً على أهل جهالة زعموا أَنَّ النَّاسِيَّ والساهي لمعنى واحد. وهؤلاء قَوْمٌ لا معرفة لهم باللغة<sup>(٤)</sup>، وقَصْدُهُمْ هَذَا الشريعة، وقد بينا ذلك في غير موضع، وحققتنا معنى قوله ﷺ:

[٩٢٣] «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيَصِلْهَا إِذَا ذَكَرَهَا». وقلنا: معناه مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ تَرَكَهَا

[٩٢٣] متفق عليه، وتقدم.

(١) انظر «تفسير الطبري» ١٥٢٧٧ إلى ١٥٢٩٧، وكل ذلك آثار عن بعض الصحابة والتابعين، وليس ثمَّ شيء مرفوع عن الصادق المصدوق ﷺ.

(٢) الأعراف: ١٦٤.

(٣) قال القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ٣٠٨/٧: والنسيان يطلق على الساهي والعامد التارك. لقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ﴾ أي تركوه عن قصد. ومنه «نسوا الله فنسيهم».

(٤) يعرض الإمام ابن العربي بأهل الظاهر، وبعض أهل العلم ممن ذهب إلى أن تارك الصلاة عمداً لا يجب عليه القضاء، والجمهور على القضاء قياساً على النصوص الواردة في الصيام والحج، واستدل المصنف ابن العربي بالآية المتقدمة مع الحديث الآتي. حملاً للفظ «نسيها» على أنه يكون عمداً وسهواً ونسياناً من غير قصد، وما ذهب إليه متجه، والله أعلم، وهو يقوي ما ذهب إليه الجمهور، والله تعالى أعلم.

فليصلها متى ذكرها. فالساهي له حالة ذكر، والعامد هو أبداً ذاكرٌ؛ وكل واحد منهم يتوجه عليه فرضُ القضاء متى حضره الذكر دائماً أو في حال دون حال، وبهذا استقام نظام الكلام، واستقر حكمُ شريعة الإسلام.

**المسألة السابعة:** قال علماؤنا: هذه الآية أصل من أصول إثبات الذرائع التي انفرد بها مالك، وتابعه عليها أحمد في بعض رواياته، وخفيت على الشافعي وأبي حنيفة مع تبخّرهما في الشريعة، وهو كل عمل ظاهر الجواز يتوصل به إلى محذور، كما فعل اليهود حين حرم عليهم صيد السبت، فسكروا الأنهار، وربطوا الحيتان فيه إلى يوم الأحد.

وقد بينا أدلة المسألة في كتب الخلاف، وبسطناها قرآناً وسنة ودلالة من الأصول في الشريعة. فإن قيل: هذا الذي فعلت اليهود لم يكن توسلاً إلى الصيد؛ بل كان نفس الصيد.

قلنا: إنما حقيقة الصيد إخراج الحوت من الماء وتحصيله عند الصائد، فأما التحيل عليه إلى حين الصيد فهو سبب الصيد، لا نفس الصيد، وسبب الشيء غير الشيء؛ إنما هو الذي يتوصل به إليه، ويتوسل به في تحصيله، وهذا هو الذي فعله أصحاب السبت.

**المسألة الثامنة:** قال علماؤنا: إنما هلكوا باتباع الظاهر؛ لأن الصيد حرم عليهم، فقالوا: لا نصيد، بل تأتي بسبب الصيد، وليس سبب الشيء نفس الشيء، فنحن لا نرتكب عین ما نهينا عنه، فنعود بالله من الأخذ بالظاهر المطلق في الشريعة.

**المسألة التاسعة:** قال علماؤنا: اختلف الناس في الممسوخ؛ هل ينسل أم لا؟ فمنهم من قال: إن الممسوخ لا ينسل، ومنهم من قال ينسل، وهو الصحيح عندي<sup>(١)</sup>. والدليل عليه أمران:

[٩٢٤] أحدهما: حديث النبي ﷺ في الصحيح - حين سُئل عن الضب، فقال: «إن أمة

[٩٢٤] صحيح. أخرجه أحمد ١٩٦/٤ وابن أبي شيبة ٢٦٦/٨ والبزار ١٢١٧ وأبو يعلى ٩٣١ والطحاوي في «المشكّل» ٣٢٧٥ و٣٢٧٦ من حديث عبد الرحمن بن حسنة، وإسناده على شرطهما. وصححه الحافظ في «الفتح» ٦٦٥/٩. وله شاهد من حديث ثابت بن يزيد، أخرجه أحمد ٢٢٠/٤ وابن سعد ٣٩٥/١ وابن أبي شيبة ٢٧٣/٨ وأبو داود ٣٧٩٥ والنسائي ٤٧١٨ وابن ماجه ٣٢٣٨ والطحاوي ٣٢٧٧، وإسناده على شرطهما. وله شاهد من حديث سمرة بن جندب، أخرجه أحمد ٢١/٥ والبزار ١١٢١٦ والطحاوي ٣٢٨٢ وإسناده حسن، رجاله ثقات. وله شاهد من حديث أبي سعيد، أخرجه مسلم ١٩٥١ والطيالسي ٢١٥٣ وأحمد ٦٢/٣ وابن أبي شيبة ٢٦٧/٨ والطحاوي ٣٢٨٣. وفي الباب أحاديث تبلغ به حد الشهرة.

(١) قال الإمام القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ٤٤٠/٧: واختلف العلماء في الممسوخ هل ينسل على قولين. قال الزجاج: قال قوم: يجوز أن تكون هذه القردة منهم. واختاره ابن العربي. وقال الجمهور: الممسوخ لا ينسل، وإن القردة والخنازير وغيرهما كانت قبل ذلك، والذين مسخهم الله قد هلكوا، ولم يبق لهم نسل، لأنه قد أصابهم السخط والعذاب، فلم يكن لهم قرار في الدنيا بعد ثلاثة أيام. قال ابن عباس: لم يعيش مسخ قط فوق ثلاثة أيام، ولم يأكل، ولم يشرب، ولم ينسل. قال القرطبي: هذا هو الصحيح من القولين اهـ. ملخصاً، وانظر ما بعده.

مُسخت، فأخشى أن يكون الضب منها».

[٩٢٥] وثبت عنه أنه قال: «إن الفأر مسخ، ألا تراه إذا وضع له ألبان الإبل لم يشربها»<sup>(١)</sup>.

[٩٢٦] وروى البخاري عن عمرو بن ميمون أنه قال: رأيتُ في الجاهلية قردةً قد رجموا قردة.

[٩٢٥] صحيح. أخرجه البخاري ٣٣٠٥ ومسلم ٢٩٩٧ وأحمد ٤٩٧/٢ وأبو يعلى ٦٠٣١ و٦٠٦٠ و٦٠٦١ وابن حبان ٦٢٥٨ والطحاوي ٥٢٧٣ و ٥٢٧٤ من حديث أبي هريرة.

[٩٢٦] أثر غريب. أخرجه البخاري ٣٨٤٩ حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا هشيم عن حصين عن عمرو بن ميمون به. وهذا إسناد معلول. نعيم بن حماد، وإن وثقه غير واحد، فقد ضعفه آخرون، والجمهور على أنه روى أحاديث منكرة. بل قال أبو داود كما في «الميزان» ٢٦٨/٤: كان عند نعيم بن حماد نحو عشرين حديثاً عن النبي ﷺ، ليس لها أصل. فهذه علة. والثانية: فيه عننة هشيم، والثالثة: حصين هو ابن عبد الرحمن تغير بأخرة. وقد خرّجه البخاري في «التاريخ الكبير» ٦/٣٦٧/٢٦٥٩ دون لفظ «زنت» وهو من طريق نعيم بهذا الإسناد. وورد مطولاً مع ذكر القصة، ذكره المزي في «التهذيب» ٢٢/٢٦٥-٢٦٦ فقال: وقال شُبابَة بن سوار عن عبد الملك بن مسلم عن عيسى بن حطان عن ميمون الأودي. قال المزي: ورواه عبد الله بن أبي جعفر الرازي عن أبي سلام عبد الملك بن مسلم عن عيسى بن حطان عن ميمون.

قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» ٢/٥٤٢-٥٤٣: هو الذي رأى الرجم في الجاهلية من القردة إن صح ذلك، لأن رواته مجهولون. وذكره البخاري مختصراً، وأما القصة بطولها، فإنها تدور على عبد الملك بن مسلم عن عيسى بن حطان، وليس ممن يحتج. وهذا عند أهل العلم منكر إضافة الزنا إلى غير مكلفة، وإقامة الحدود في البهائم، ولو صح لكانوا من الجن.

وذكر القرطبي ٧/٤٤١-٤٤٢ عن الحميدي عن أبي مسعود الدمشقي أن لعمر بن ميمون الأودي في الصحيحين حكاية من رواية حصين عنه. قال الحميدي: فيحتمل عن ذلك فوجدناه في بعض النسخ لا في كلها، وليس في رواية الثعلبي عن الفرزبني أصلاً شيء من هذا الخبر في القردة، ولعلها من المقحمات في كتاب البخاري، والذي في تاريخه ليس فيه «قد زنت». وقد رد الحافظ، ما ذكره ابن عبد البر والحميدي، وفيه نظر والراجح ما ذهب إليه ابن عبد البر والحميدي والقرطبي وغيرهم، وتقدم أن الإسناد الأول له ثلاث علل، وأما الثاني فإن فيه عيسى بن حطان، وقد قال ابن عبد البر: لا يحتج به. ونقله عنه الذهبي في

(١) قال القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ٧/٤٤١-٤٤٢ ما ملخصه بعد أن ذكر كلام ابن العربي وأدلته: هذا كلامه في «الأحكام»، ولا حجة في شيء منه، وحديث الضب والفأر، وما كان مثله، فإنما كان ظناً وخوفاً لأن يكون الضب والفأر وغيرهما مما مسخ، وكان هذا خدساً منه ﷺ قبل أن يوحى إليه، أن الله لم يجعل للمسوخ نسلًا فلما أوحى إليه بذلك، زال عنه ذلك التخوف، وعلم أن الضب والفأر ليسا مما مسخ، وعند ذلك أخبرنا بقوله ﷺ لمن سأله عن القردة والخنازير، هي مما مُسَخ؟ فقال: «إن الله لم يهلك قوماً فيجعل لهم نسلًا، وإن القردة والخنازير كانوا قبل ذلك» وهذا نص صريح، رواه ابن مسعود، أخرجه مسلم في كتاب القدر. وثبتت النصوص بأكل الضب بحضرته وعلى مائدته، ولم يُنكر. فدل على صحة ما ذكرنا، وبالله توفيقنا.

قلت: وهذا الذي ذكره القرطبي هو الصحيح إن شاء الله تعالى، وهو الذي اختاره الطحاوي وقرره في «شرح المشكل» ٨/٣٢٣-٣٢٧ وذكر كلاماً بآتم من كلام القرطبي، فانظره إن شئت.

وقال الحافظ في «فتح الباري» ٧/١٦٠ ما ملخصه: وقد ذهب أبو إسحق الزجاج وأبو بكر بن العربي إلى أن الموجود من القردة من نسل الممسوخ، وهو مذهب شاذ اهـ. ملخصاً. وانظر «الفتح» ٩/٦٦٥-٦٦٦.

وَنَصُّ الْحَدِيثِ: [قال] <sup>(١)</sup> رأيت في الجاهلية قِرْدَةً قد اجتمع عليها قِرْدَةٌ قد زَنَتْ فرجموها، فرجمتها معهم. ثبت في بعض نسخ البخاري، وسقط في بعضها. وثبت في بعض الحديث: قد زَنَتْ <sup>(٢)</sup>. وسقط هذا اللفظ عند بعضهم.

فإن قيل: وكان البهائم بقيت فيهم معارف الشرائع حتى ورثوها خلفاً عن سلف إلى زمان عمر. قلنا: نعم، كذلك كان؛ لأن اليهود غيَّروا الرجم، فأراد الله أن يقيمه في مسوخهم، حتى يكون إبلاغاً في الحجة على ما أنكروه من ذلك، وغيره، حتى تشهد عليهم كتبهم وأحبارهم ومسوخهم، حتى يعلموا أن الله يعلم ما يُسرُّون وما يعلنون، ويُحصي ما يبدلون وما يغيرون، ويقيم عليهم الحجة من حيث لا يشعرون، وينصر نبيّه وهم لا ينصرون.

الآية الثامنة عشرة: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ [الآية: ١٧٢]. فيها ثلاث مسائل:

### المسألة الأولى:

[٩٢٧] روى مالكٌ وغيره أنَّ عمر بن الخطاب سئل عن هذه الآية: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي

«الميزان» ٣/ ٣١١ ووافقه سكوتاً. والمتن غريب، وأغرب منه ما ذكر في القصة المطولة من «أن القردة حفروا لهما حفيرة، فجعلوها فيها، ثم رجموها حتى قتلوهما» فمن أين لهم معرفة حد الرجم، أم من أين لهم معرفة حفر الحفيرة للمرجوم، وكيف يشترك عمرو بن ميمون في الرجم، فإن كان ينكر ذلك على الدواب ومنهم القرد، فلم يكن القرد من التزو على القردة؟!!!

الخلاصة: هو خبر غريب منكر، ولا حجة فيه، ولو كان هذا الخبر عند ميمون لحدث به في غير ما موضع لغرابته، ولكان اشتهر، فرواه الجعفي عنه، ولكن كل ذلك لم يكن، والله أعلم.

[٩٢٧] أخرجه مالك ٢/ ٨٩٨ - ٨٩٩ وأبو داود ٤٧٠٣ والترمذي ٣٠٧٥ وأحمد ١/ ٤٤ - ٤٥ والطبري ١٥٣٦٨ وابن حبان ٦١٦٦ والحاكم ١/ ٢٧ و ٢/ ٣٢٤ - ٥٤٤ واللالكائي في «أصول الاعتقاد» ٩٩٠ والآجري في «الشرعية» ٣٣٧ والبغوي في «التفسير» ٩٥٠ - وكلاهما بترقيمي - كلهم عن مسلم بن يسار الجهني عن عمر به، وإسناده ضعيف، فيه إرسال بين مسلم وعمر، ومسلم غير مشهور، لذا قال الحافظ في «التقريب»: مقبول. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي في الموضع الثاني والثالث، واعترضه في الأول، فقال: فيه إرسال.

وقال الترمذي: حديث حسن، ومسلم لم يسمع من عمر، وقد ذكر بعضهم بينهما رجلاً مجهولاً. وما أشار إليه الترمذي، أخرجه أبو داود ٤٧٠٤ والطبري ١٥٣٦٩ وابن عبد البر ٦/ ٤ - ٥ من طريق مسلم بن يسار عن نعيم بن ربيعة قال: كنت عند عمر... فذكره. وإسناده لين مسلم ونعيم كلاهما مقبول. وقال ابن عبد البر: ٦/ ٣ عن رواية مالك الأولى: هذا منقطع لأن مسلم بن يسار لم يلق عمر، ومن زاد نعيم

(١) وقع في الأصل «قد» والمثبت عن البخاري، بدلت اللفظ لأن المصنف قال: ونص الحديث.

(٢) تقدم عن ابن عبد البر أن لفظ «زنت» لا يطلق على المكلف أما في البهائم فيستعمل لفظ «نزا» و«وقع عليها» ونحو ذلك.



عَادَمَ... الآية، فقال عمر: سمعت رسول الله ﷺ سُئِلَ عن هذه الآية، فقال: «إِنَّ الله خلق آدم ثم مسح ظَهْرَهُ بيمينه، فاستخرج منه ذُرِّيَّتَهُ، فقال: خلَقْتُ هؤلاء للجنة، وبِعَمَلِ أهل الجنة يعملون. ثم مسح ظَهْرَهُ فاستخرج منه ذُرِّيَّتَهُ، فقال: خلَقْتُ هؤلاء للنار، وبِعَمَلِ أهل النار يعملون». فقال رجل: يا رسول الله! ففيم العمل؟ فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الله إذا خلق العَبْدَ للجنة استعمله بِعَمَلِ أهل الجنة حتى يَمُوتَ على عَمَلٍ من أعمال أهل الجنة فيدخل الجنة، وإذا خلق العَبْدَ للنار استعمله بِعَمَلِ أهل النار حتى يَمُوتَ على عَمَلٍ من أعمال أهل النار فيدخل النار». وقد تكلّم في سَنَدِ هذا الحديث بكلام قد بيّناه في «كتاب المشككين».

[٩٢٨] وقد ثبت وصح<sup>(١)</sup> عن أبي هريرة أنه قال: إن رسول الله ﷺ قال: «لما خلق آدم مسح

ليس حجة، لأن الذي لم يذكره أحفظ، وإنما تقبل الزيادة من الحافظ الثقة، وجملة القول في هذا الحديث: إنه حديث ليس إسناده بالقائم، ومسلم ونعيم جميعاً غير معروفين بحمل العلم، ولكن معنى هذا الحديث قد صح عن النبي ﷺ من وجوه كثيرة ثابتة يطول ذكرها.

وله شاهد من حديث أبي أمامة، أخرجه الطبراني في «الكبير» ٧٩٤٠ و ٧٩٤٣ و «الأوسط» ٧٦٢٨، وقال الهيثمي في «المجمع» ١١٧٩٤/١٨٩/٧. فيه سالم بن سالم، وهو ضعيف، وفي إسناده الكبير، جعفر بن الزبير، وهو ضعيف. وله شاهد من حديث هشام بن حكيم، أخرجه البزار ٢١٤١ والطبري ١٥٣٧٧ والطبراني ٤٣٤ و ٤٣٥ والآجري ٣٤٣ - بترقيمي - وإسناده حسن، رجاله ثقات، وصرح فيه بقاء بن الوليد بالتحديث، ولأكثر هذا المتن شواهد وطرق، راجع «المجمع» ١١٧٧٧/١٨٦/٧ إلى ١١٤٩٤، وانظر ما يأتي.

[٩٢٨] غريب. أخرجه الترمذي ٣٣٦٨ وابن حبان ٦١٦٧ والحاكم ٦٤/١ والبيهقي في «الصفات» ٧٠٨ كلهم من طريق الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً في أثناء حديث، وإسناده لين، الحارث بن عبد الرحمن، وإن روى له مسلم، ووثقه غير واحد، فقد قال أبو حاتم: ليس بالقوي، وقال ابن حزم: ضعيف. وقال أبو زرعة: ليس به بأس. راجع «الميزان» ٤٣٧/١، وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: حسن غريب. وقال النسائي عن هذا الحديث في «اليوم والليلة» ص ٨٦ بعد أن ساقه مرفوعاً ٢١٨ وكرره عن عبد الله بن سلام قوله ٢١٩: هذا الصواب، والآخر خطأ. وله طريق آخر، أخرجه ابن سعد ٢٧٠/١ - ٢٨ - والترمذي ٣٠٧٦ والحاكم ٢٨٦/٢ من طرق عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة به، وهذا إسناده لين أيضاً، هشام بن سعد، روى له مسلم في الشواهد. وقال أحمد: لم يكن بالحافظ، وكان القطان لا يحدث عنه، وقال ابن معين: ليس بذلك القوي، وليس بمتروك. وقال النسائي: ضعيف، وفي رواية: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: مع ضعفه يكتب حديثه.

قلت: وبهذا يتبين، أن ما وقع للألباني في «السنة» ٢٠٥ عقب هذا الحديث: وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي. وما وقع للشيخ شعيب في «الإحسان» ٤٢/١٤: وهذا سند قوي. غير سديد. بل الصواب أن الرجل ما روى له مسلم في الأصول، وهو إلى الضعف أقرب كما تقدم، لكن يصلح للاعتبار بحديثه.

وورد من وجه آخر، أخرجه الطبري في «التاريخ» ٩٨/١ عن محمد بن خلف عن آدم بن أبي إياس عن أبي

(١) قوله: ثبت وصح. في ذلك نظر، وانظر التخريج.

ظَهَرَهُ فَسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ كُلُّ نَسْمَةٍ هُوَ خَالِقُهَا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَجَعَلَ بَيْنَ عَيْنِي كُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ وَبَيْصاً مِنْ نُورٍ، ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى آدَمَ، فَقَالَ: يَا رَبِّ، مَنْ هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: هَؤُلَاءِ ذُرِّيَّتُكَ. فَرَأَى رَجُلًا مِنْهُمْ فَأَعْجَبَهُ وَبَيْصُ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ. فَقَالَ: يَا رَبِّ؛ مَنْ هَذَا؟ قَالَ: رَجُلٌ مِنْ آخِرِ الْأُمَمِ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ يَقَالُ لَهُ دَاوُدُ. فَقَالَ: رَبِّ كَمْ جَعَلْتَ عَمْرَهُ؟ قَالَ: سِتِينَ سَنَةً. قَالَ: أَيُّ رَبِّ، زِدْهُ مِنْ عَمْرِي أَرْبَعِينَ سَنَةً. فَلَمَّا انْقَضَى عَمْرُ آدَمَ جَاءَهُ مَلَكُ الْمَوْتِ، فَقَالَ: أَوَلَمْ يَبْقَ مِنْ عَمْرِي أَرْبَعِينَ سَنَةً؟ قَالَ: أَوَلَمْ تَعْطَهَا إِبْنُكَ دَاوُدَ؟ قَالَ: فَجَحَدَ آدَمَ، فَجَحَدَتْ ذُرِّيَّتُهُ؛ وَنَسِيَ آدَمُ فَنَسِيتَ ذُرِّيَّتَهُ؛ وَخَطِيءُ آدَمَ، فَأَخْطَأَتْ ذُرِّيَّتُهُ. خَرَجَهُ أَبُو عِيسَى وَصَحَّحَهُ.

ومن رواية<sup>(١)</sup> غيره: «فمن حيثُ أُمِرَ بالكتاب والشهود».

[٩٢٩] وفي رواية، أنه رأى فيهم الضعيف، والغني والفقير، والمبتلى والصحيح، فقال له آدم: يا رب؛ ما هذا؟ ألا سَوِّتَ بينهم؟ قال: أَرَدْتُ أَنْ أَشْكُرَ.

خالد سليمان بن حيان، قال حدثني محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ مطولاً، ورجاله ثقات، لكنه معلول، فقد أخرجه النسائي في «اليوم والليلة» ٢٢٠ عن محمد بن خلف بالإسناد المتقدم عند الطبري لكن اقتصر على لفظ «خلق الله آدم بيده، ونفخ فيه من روحه، وأمر الملائكة فسجدوا له، فجلس فعطس، فقال له ربه: يرحمك الله ربك، إيت أولئك الملائكة، فقل: السلام عليكم، فأتاهم فقال: السلام عليكم، فقالوا له: وعليك السلام ورحمة الله وبركاته، ثم رجع إلى ربه تعالى، فقال له: هذه تحيتك وتحية ذريتك بينهم» قال النسائي عقبه: هذا حديث منكر. وله شاهد من حديث ابن عباس، أخرجه ابن سعد ٢٥/١ وأحمد ١/٢٥١-٢٥٢-٣٧١ والطبراني ٢١٤/١٨. ومداره على علي بن زيد، وهو ضعيف الحديث، روى مناكير كثيرة، وقد خولف حيث رواه عطية العوفي عنه موقوفاً. والموقوف أخرجه الطبري ١٥٣٧٢ وفيه عطية العوفي، وهو ضعيف الحديث، لكن الراجح وقفه، وأخشى أن يكون الصواب في هذه الأحاديث الوقف على ابن عباس وأبي هريرة وعبد الله بن سلام.

أما حديث أبي هريرة، فقد وقفه بعضهم. وأما حديث ابن عباس فتقدم أن العوفي رواه موقوفاً عنه، وأما حديث عبد الله بن سلام فلم يرد إلا موقوفاً، أخرجه النسائي ٢١٩، وإسناده قوي، وورد عن سعيد بن جبير قوله، أخرجه الطبري ١٥٣٧٥ و ١٥٣٧٦ و ١٥٣٧٧.

الخلاصة: هو حديث اضطرب في متنه كثيراً، وذلك واضح عند النسائي والحاكم والطبري في تاريخه. واضطرب في أسانيده أيضاً، راجع كلام النسائي وقد روي موقوفاً من وجوه، والمتن غريب، ويحتاج إلى مزيد من الكلام ليكون الفصل في هذا الخبر حيث صححه غير واحد وآخرهم الألباني وشعيب الأرنؤوط، والله تعالى أعلم، والذي أميل إليه عدم الجزم بصحته، وعدم الجزم بطلانه أيضاً، والله أعلم بالصواب، وهو الهادي إلى سواء الصراط.

[٩٢٩] لا أصل له في المرفوع، وليس هو من الحديث المتقدم. وإنما أخرجه الطبري ١٥٣٧٤ والحاكم ٢/٣٢٣-٣٢٤ عن أبي العالية عن أبي بن كعب موقوفاً في أثناء خبر مطول. وفيه أبو جعفر الرازي، روى مناكير كثيرة، ولا يصح عن أبي.

(١) بل وقع في رواية الترمذي لكن الثانية، وكذلك عند ابن حبان.

[٩٣٠] وفي رواية أخرى: «أنه أخرجهم من صُلب آدم كهَيْثَةِ الذَّرِّ، ثم أخذ عليهم الميثاق، ثم أُعِيدُوا فِي صِلْبِهِ».

وفي رواية أَنَّ عُمَرَ خُطِبَ بِالْجَابِيَةِ<sup>(١)</sup>، فقال: مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يُضِلِّ فَلَا هَادِيَ لَهُ. فقال الجاثليق: تركست تركست. فقال الراوي: يقول معاذ الله، لَا يُضِلُّ اللَّهُ أَحَدًا. فقال عمر: بل الله خلقتك ثم أضلَّك، ثم يُمِيتُك، ثم يدخلك النار؛ والله لولا وَلْتُ<sup>(٢)</sup> من عَهْدِكَ لَضَرَبْتُ عَنْقَكَ. فقال: إِنَّ اللَّهَ لَمَّا خَلَقَ نَشْرَ ذُرِّيَّةَ آدَمَ فِي كَفِّهِ، فقال: هَؤُلَاءِ لِلْجَنَّةِ وَمَا هُمْ عَامِلُونَ، وهَؤُلَاءِ لِلنَّارِ وَمَا هُمْ عَامِلُونَ، وهذه لهذه، وهذه لهذه؛ قال: فتفرق الناس. وما يختلف اثنان في القَدَرِ<sup>(٣)</sup>.

[٩٣١] وفي رواية عن ابن عمر: خرج النبي ﷺ وهو قابضٌ على شِئْنَيْنِ فِي يَدَيْهِ، ففتح اليمين،

[٩٣٠] لا أصل له في المرفوع. أخرجه الطبري ١٥٣٧٣ عن ابن عباس قوله، في أثناء خبر مطول، وفيه عنعنة ابن جريج، فهذه علة، وفيه أيضاً جهالة الزبير بن موسى، شيخ ابن جريج.

وورد عن عطاء قوله، أخرجه الطبري ١٥٣٧٨ وكرره ١٥٣٧٩ عن نصر بن عربي قونه، وهو أصح من كونه عن ابن عباس، وهو من الإسرائيليات ولا أصل له في المرفوع.

[٩٣١] حسن بشواهد. أخرجه البزار ٢١٥٦ «كشف» من حديث ابن عمر. وإسناده ضعيف جداً، قال الهيثمي في «المجمع» ٢١٢/٧: فيه عبد الله بن ميمون القداح، وهو ضعيف جداً، وقال البزار: هو صالح. ثم قال الهيثمي: وبقي رجاله رجال الصحيح.

قلت: والقول في عبد الله بن ميمون ما قاله الهيثمي، ففي «الميزان» ٥١٢/٢: قال أبو حاتم: متروك، وقال البخاري: ذاهب الحديث.

وورد من وجه آخر، أخرجه الطبراني ١٣٥٦٨ من طريق ابن مجاهد عن مجاهد ابن عمر مرفوعاً، وهذا إسناد واهٍ، ابن مجاهد هو عبد الوهاب، كما يدل عليه الحديث الذي قبله برقم ١٣٥٦٧، وليس في شيء من الكتب رواية عن ابن لمجاهد سوى رواية عبد الوهاب، وهو واهٍ، قال يحيى: ليس يكتب حديثه. وقال أحمد: ضعيف، ليس بشيء، وقال البخاري: قال وكيع: يقولون: لم يسمع من أبيه، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه: لا يتابع عليه. راجع «الميزان» ٦٨٢/٢. وأما الهيثمي فقد قال رحمه الله في «المجمع» ١٨٧/٧: ١٧٨٧: ابن مجاهد لا أعرفه!! ووقع للسلفي محقق «المعجم الكبير» ١٣٥٦٨: إن كان ابن مجاهد هو عبد الوهاب، فهو مذكور بوضع الحديث اهـ.

قلت: كذبه سفيان، وقال النسائي: ليس بثقة، لا يكتب حديثه. راجع «تهذيب الكمال» في ترجمته.

وله شاهد من حديث عبد الله بن بسر، أخرجه الطبراني كما في «المجمع» ١٨٧/٧، وإسناده ضعيف، فيه عبد الرحمن بن أيوب السكوني. ضعفه الذهبي، راجع كلام الهيثمي.

وله شاهد من حديث علي، أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٥٢١٥، وإسناده ضعيف لضعف حماد بن واقد، وبه أعلى الهيثمي في «المجمع». وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، أخرجه الآجري في «الشرعية» ٣٤٦ - بترقيمي - وإسناده حسن رجاله ثقات. وللحديث شواهد أخرى بنحو لفظه ومعناه، وهو حديث حسن في الجملة، والله أعلم.

(١) بلدة من أعمال الشام، تقع جنوب دمشق. (٢) الولث: العهد المحكم. وقيل: غير المحكم.

(٣) عجزه جاء مرفوعاً، انظر «المجمع» ١٨٦ - ١٨٩.

فقال: «بسم الله الرحمن الرحيم، كتاب من الرحمن الرحيم، فيه أسماء أهل الجنة بأعدادهم وأعمالهم وأحسابهم، فجمع عليهم إلى يوم القيامة، لا يُزاد فيهم أحد ولا ينقص منهم، وقد يسلك السعداء طريق أهل الشقاء حتى يقال: هم منهم. هم منهم. ثم تدرك أحدهم سعادته ولو قبل موته بفُوق<sup>(١)</sup> ناقة». ثم قال النبي ﷺ: «العملُ بخواتيمه، العملُ بخواتيمه<sup>(٢)</sup>».

[٩٣٢] وفي الحديث الصحيح، أَنَّ النبي ﷺ قال: «أَوَّلُ ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، فكتب مقاديرَ الخلقِ إلى يوم القيامة».

[٩٣٣] وثبت في الصحيح أنه، قيل: يا رسول الله؛ هذا الأمر الذي نحن فيه أمرٌ مستأنف أم أمرٌ

[٩٣٢] حسن. أخرجه أبو داود ٤٧٠٠ من طريق أبي حفصة حبش الشامي عن عبادة بن الصامت، وإسناده ضعيف، حبش هو ابن شرحبيل مقبول، والظاهر أنه لم يسمعه من عبادة. فليس فيه: عن عبادة وإنما فيه: عن أبي حفصة قال: قال عبادة. لكن ورد من طريق آخر عن الوليد بن عبادة عن عبادة، أخرجه الترمذي ٢١٥٥، والوليد ثقة روى له الشيخان. وأخرجه أحمد ٣١٧/٥ من طريق أيوب بن زياد عن عبادة بن الوليد بن عبادة حدثني أبي قال: دخلت على عبادة... الحديث، ورجاله ثقات، وأخرجه الآجري ١٧٠ و ٣٦٠ - بترقيمي - وفيه محمد بن عبادة، لم أجد له ترجمة، لكن الحديث بهذه الطرق لا ينحط عن درجة الحسن. وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه الآجري ١٦٨ و ٣٥٨ وإسناده ضعيف لضعف الحسن بن يحيى الخشني. وله شاهد من حديث ابن عباس، أخرجه الدارمي في «الرد على الجهمية» ٢٥٣ وفي «الرد على المريسي» ص ١٩٨ وعبد الله بن أحمد في «السنة» ٣٩٣/٢ وابن أبي عاصم ١٠٨ والطبراني ٦٨/١٢ وأبو نعيم ٨/١٨١ والبيهقي في «السنن» ٣/٩ و «الصفات» ٨٠٣ من طرق عن ابن المبارك عن عمر بن حبيب عن القاسم بن أبي بزة عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس به مرفوعاً، وإسناده حسن، ورجاله ثقات، لكن رواه غير واحد عن ابن عباس قوله، ومع ذلك، هو لا يعمل المرفوع. إذ جاء عن عبادة بن الصامت وأبي هريرة، وغيرهما، فهو حسن إن شاء الله تعالى.

[٩٣٣] غريب هكذا. وهو متزعزع من حديثين. فقد ورد هذا الخبر دون ذكر الآية، من حديث عمر، أخرجه الترمذي ٢١٣٥ وأحمد ٢٩/١ و ٥٢/٢ والآجري في «الشریعة» ٣٣٩ وابن أبي عاصم في «السنة» ١٦٣ مع اختلاف يسير فيه، وليس فيه ذكر الآية كما تقدم، وإسناده ضعيف لضعف عاصم بن عبيد الله. وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه ابن أبي عاصم ١٦٥ وإسناده على شرط البخاري. وله شواهد كثيرة، ذكرها الهيثمي في «المجمع» ٧/ ١٩٤ - ١٩٥.

وأما بعض الحديث مع ذكر الآية، فقد ورد من حديث علي رضي الله عنه. أخرجه البخاري ٤٩٤٨ ومسلم ٢٦٤٧ كلاهما من طريق سعد بن عبيدة عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي قال: كنا في جنازة في بقيع الغرقد، فأتانا رسول الله ﷺ. ففعد وقعدنا حوله، ومعه مِخْصرة، فنكس، فجعل ينكت بمِخْصْرته، ثم قال: «ما منكم من أحد، وما من نفس منفوسة، إلا كتب مكانها من الجنة والنار، وإلا قد كتبت شقية أو سعيدة. قال رجل: يا رسول الله! أفلا نتكل على كتابنا، ونندع العمل، فمن كان منا من أهل السعادة، فسيصير إلى أهل السعادة، ومن كان منا من أهل الشقاء فسيصير إلى عمل أهل الشقاء؟ قال: أما أهل السعادة، فييسرون

(١) فواق الناقة: هي المدة ما بين الحلبتين.

(٢) وقع في النسخ «بخواتمه» والمثبت عن كتب التخریج، وذلك في حديث ابن عمر. ووقع في حديث علي «بخواتيمها».

قد فرغ منه؟ فقال: «فَرَعَ رِيكُم». قالوا: فقيم العمل؟ قال: «اعملوا فكل ميسر لما خُلق له؛ أما من كان من أهل السعادة فييسر لعمل أهل السعادة. ومن كان من أهل الشقاء فييسر لعمل أهل الشقاء». ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ۖ (٥) وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ۖ (٦) فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَى ۖ (٧) وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى ۖ (٨) وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى ۖ (٩) فَسَنِيَرُهُ لِلْعُسْرَى ۖ (١٠)﴾ (١).

[٩٣٤] وثبت عنه ﷺ: أنه قال: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ، فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا. وَإِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ فَيَدْخُلُهَا».

فإن قيل: فكيف يجوز أن يعدب الخلق وهم لم يذنبوا، أو يعاقبهم على ما أَرَادَهُ مِنْهُمْ، وكتبه عليهم، وساقهم إليه؟ قلنا: وَمِنْ أَيْنَ يَمْتَنِعُ ذَلِكَ؟ أَغَفْلًا أَمْ شُرْعًا؟

فإن قيل: لأنَّ الرحيم الحكيم منا لا يجوز أن يفعل ذلك. قلنا: لأنَّ فوقه أَمْرٌ يَأْمُرُهُ وَنَاوِيْنُهُ، وَرُبُّنَا لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ. وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَاسَ الْخَالِقُ بِالْمَخْلُوقِ، وَلَا تَحْمَلُ أَفْعَالُ الْإِلَهِ عَلَى أَفْعَالِ الْعِبَادِ. وَبِالْحَقِيقَةِ الْأَفْعَالُ كُلُّهَا لِلَّهِ، وَالْخَلْقُ بِأَجْمَعِهِمْ لَهُ، صَرَفَهُمْ كَيْفَ شَاءَ، وَحَكَمَ فِيهِمْ كَيْفَ أَرَادَ؛ وَهَذَا الَّذِي يَجِدُهُ الْآدَمِيُّ إِنَّمَا تَبَعْتُ عَلَيْهِ رِقَّةَ الْجِبِلَّةِ، وَشَفَقَةَ الْجَنَسِيَّةِ، وَحُبَّ الشَّيْءِ وَالْمَدْحِ، لَمَّا يَتَوَقَّعُ فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ؛ وَالْبَارِي مُتَقَدِّسٌ عَنْ ذَلِكَ كُلِّهِ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَعْتَبَرَ بِهِ. وَقَدْ مَهَّدَنَاهُ فِي كِتَابِ «الْمَشْكَلِينَ» وَفِي كِتَابِ الْأَصُولِ.

**المسألة الثانية:** اختلف العلماء في الكفار المتأولين على قولين: فمذهبُ شيخِ السنة<sup>(٢)</sup>، وإليه صغى القاضي في أشهر قوليهما - أَنَّ الْكُفْرَ يَخْتَصُّ بِالْجَاهِدِ، وَالتَّائُولُ لَيْسَ بِكَافِرٍ.

لعمل أهل السعادة، وأما أهل الشقاوة، فييسرون لعمل أهل الشقاء، ثم قرأ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾ الآية، لفظ البخاري بحروفه، وهو لمسلم أيضاً. وبهذا تبين أن بعض الألفاظ التي ساقها المصنف في صدر حديثه ليست في الصحيح. وأما باقيه فهو في الصحيح.

وحديث علي هذا قد خرجه أيضاً البخاري ٤٩٤٥ و ٤٩٤٧ و ٧٥٥٢ ومسلم ٢٦٤٧ وأحمد ١ / ٨٢ - ١١٢ - ١٣٣ والترمذي ٢١٣٦ وابن ماجه ٧٨ والآجري في «الشرعية» ٣٤٠ - بترقيمي - وابن حبان ٣٣٤ و ٣٣٥ من طرق كلهم من حديث علي، روه بألفاظ مُتقاربة، وفي الباب أحاديث كثيرة، راجع «الشرعية» و «السنة» و «الإحسان»، والله الموفق.

[٩٣٤] صحيح. أخرجه البخاري ٣٢٠٨ و ٣٣٣٢ و ٧٤٥٤ ومسلم ٢٦٤٣ وأبو داود ٤٧٠٨ والترمذي ٢١٣٧ وابن ماجه ٧٦ والطيالسي ٢٩٨ والحميدي ١٢٦ وأحمد ١ / ٣٨٢ - ٤٣٠ وأبو يعلى ٥١٥٧ وابن حبان ٦١٧٤ من طرق عن زيد بن وهب عن ابن مسعود قال: حدثنا رسول الله ﷺ، وهو الصادق المصدوق قال: «إِنْ أَحَدُكُمْ يُجْمَعُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، ثُمَّ يَكُونُ عُلُقَةٌ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مَضْغَةٌ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ مَلَكًا، فَيُؤَمِّرُ بَارِعًا: بَرْزَقَهُ، وَأَجَلَهُ، وَشَقِيَّ، أَوْ سَعِيدًا، فَوَاللَّهِ إِنْ أَحَدُكُمْ أَوْ الرَّجُلُ يَعْمَلُ . . . . . بِمِثْلِهِ».

(٢) الظاهر أن مراده بذلك الأشعري والباقلاني.

والذي نختاره كُفْرٌ مَنْ أَنْكَرَ أَصُولَ الْإِيمَانِ، فَمِنْ أَعْظَمِهَا مَوْقِعاً وَأَبْيَنُهَا مَنْصِفاً<sup>(١)</sup>، وأوقعها موضعاً - القولُ بالقدر، فمن أنكره فقد كفر. وقد بيناه في كتاب «المقسط» و «المشكلين».

**المسألة الثالثة:** اختلف علماء المالكية في تكفيرهم على قولين: فالصريح من أقوال مالك تكفيرهم، لقد سئل عن نكاح القدرية<sup>(٢)</sup>، فقال: قد قال الله: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِمَّنْ مُشْرِكٌ﴾<sup>(٣)</sup>. وَمَنْ قَالَ مِنْ أَصْحَابِنَا: إِنَّ ذَلِكَ أَدَبٌ لَهُمْ، وليسوا بكفار، أو حكى في ذلك غير ما أوردناه من الأقوال؛ فذلك لضعف معرفته بالأصول، فلا يناكحوا، ولا يَصَلُّوا عليهم، فإن خيف عليهم الضيعة دُفِنوا كما يدفن الكلب. فإن قيل: وأين يدفنون؟ قلنا: لا يؤذى بجوارهم مسلم. وإن قدر عليهم الإمام استتابهم، فإن تابوا وإلا قتلهم كُفْراً.

**الآية التاسعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الآية: ١٨٠].

هذه آية عظيمة من الآي التي جمعت العقائد والأعمال، وقد كنا تكلمنا عليها في مجالس أنوار الفجر أزمنة كثيرة، ثم أنعم الله بأن أخرجنا نُكْتَهَا المقصودة من الوجهين جميعاً في كتاب «الأمَد الأقصى»، وفيها سبع مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿الْأَسْمَاءُ﴾: حقيقة الاسم كل لفظ جعل للدلالة على المعنى إن لم يكن مشتقاً، فإن كان مشتقاً فليس باسم، وإنما هو صفة، هذا قول النحاة.

أخبرنا الأستاذ الرئيس الأجلّ المعظم فخر الرؤساء أبو المظفر محمد بن العباس لفظاً، قال: سمعت الأستاذ المعظم عبد القاهر الجرجاني يقول: سمعت أبا الحسن ابن أخت أبي<sup>(٤)</sup> علي يقول: سمعت خالي أبا علي يقول: كنتُ بمجلس سيف الدولة بحلب، وبالحضرة جماعة من أهل المعرفة فيهم ابن خالويه... إلى أن قال ابن خالويه: أحفظُ للسيف خمسين اسماً. فتبسّم أبو علي، وقال: ما أحفظ له إلا اسماً واحداً: وهو السيف. فقال ابن خالويه: فأين المهتد؟ وأين الصارم؟ وأين الرسوب؟ وأين المخذم... وجعل يعدد. فقال أبو علي: هذه صفات. وكان الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة. وهذه قاعدة أسسها سيبويه ليرتب عليها قانوناً من الصناعة في التصريف والجمع والتصغير، والحذف والزيادة والنسبة، وغير ذلك من الأبواب؛ إذ لحظ ذلك في مجاري العربية، وهو أمر لا تحتاج إليه الشريعة بعضد، ولا ترذه بقصد؛ فلا معنى لإنكارها للقوم أو إقرارها.

(١) في نسخة «مبضعاً».

(٢) قد فئت هذه الفرقة، ولم تقم لها قائمة منذ أمد بعيد، ولكن ظهر فرق شر منها بمرات، نسأل الله السلامة.

(٣) البقرة: ٢٢١.

(٤) هو أبو علي الفارسي صاحب كتاب «الحليات».

**المسألة الثانية:** قال سخيْفٌ<sup>(١)</sup> من جملة المغاربة: عددتُ أسماءَ الله فوجدتها ثمانين، وجعل يعدد الصفات النحوية، ويا ليتني أدركته؛ فلقد كانت فيه حُشاشة<sup>(٢)</sup> لو تفاوضت معه في الحقائق لم يكن بدٌّ من قبُوله، والله أعلم. وليس العجبُ منه؛ إنما العجبُ من الطوسي<sup>(٣)</sup> أن يقول: وقد عدَّد يعضُّ حفاظ المغرب الأسماءَ فوجدها ثمانين، حسبما نقله إليه طريقٌ طريفٌ ببورقة الحميدي، وإنما وقع في ذلك أبو حامد بجهله بالصناعة، أما إنه كان فصيحاً ذَرِبَ القول<sup>(٤)</sup>، ذَرِبَ اللسان في الاسترسال على الكلمات الصائبة، لكن القانون كان عنه نائياً، والعالم عندنا اسم، كزيد اسم، وأحدهما يدل على الوجود، والآخر يدل على الوجود ومعنى معه زائد عليه، والذي يعضد ذلك أن الصحابة وعلماء الإسلام حين عدَّدوا الأسماءَ ذكروا المشتق والمضاف والمطلق في مساق واحد إجراءً على الأصل، ونَبَذاً للقاعدة النحوية.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿الْحَقُّ﴾: وفي وصفها بذلك خمسة أقوال:

الأول: ما فيها من معنى التعظيم؛ فكلُّ معنى معظَّم يسمَّى به سبحانه.

الثاني: ما وعد عليها من الثواب بدخول الجنة.

الثالث: ما مالت إليه القلوب من الكرم والرحمة.

الرابع: أن حَسَبَها شرف العلم بها، فإنَّ شرف العلم بشرف المعلوم، والباري أشرف المعلومات؛ فالعلم بأسمائه أشرف العلوم.

الخامس: أنه معرفة الواجب في وصفه والجائز والمستحيل عليه؛ فيأتي بكلِّ ذلك على وجهه ويقرِّره في نصابه، وقد بيَّنا في المقسط حقيقة الحسن وأقسامه، ومن حصل هذه المعاني في أسماء الله نال الحسن من كل طريق، وحصل له القطع بالتوفيق.

**المسألة الرابعة:** في سبب نزولها:

رُوي أن المشركين سمعوا المسلمين يدعون «الله» مرَّةً، و«الرحمن» أخرى، و«القادر» بعد

(١) الأولى بالمصنف رحمه الله عدم ذكر مثل هذه الألفاظ، فإنها لا تليق بأهل العلم والفضل، والله يغفر لنا وله وللمسلمين آمين. ومراده بذلك ابن حزم الأندلسي الظاهري، وإليك بيانه: قال الحافظ في «الفتح» ١١/ ٢١٦-٢١٧: قال الغزالي في «شرح الأسماء» له: لا أعرف أحداً من العلماء عني بطلب أسماء وجمعها سوى رجل من حفاظ المغرب يقال له علي بن حزم، فإنه قال: صح عندي قريب من ثمانين اسماً يشتمل عليها كتاب الله والصحيح من الأخبار، فلتطلب البقية من الأخبار الصحيحة اهـ ملخصاً.

(٢) الحشاشة: بقية الروح في المريض أو الجريح، والمراد هنا العلم وطلب الحق.

(٣) المراد بذلك الإمام الغزالي رحمه الله كما تقدم في الحاشية. وكان ابن العربي لقي الغزالي أثناء رحلته إلى المشرق - الشام والعراق - وانظر المقدمة.

(٤) ذَرِبَ: حَذَّ، وقوم ذَرَبَ: أحدهاء، والذُّبْبة: السليطة اللسان. والذُّرْب: إزميل الإسكاف، والذُّرْب: فساد اللسان وبذاؤه. اهـ قاموس.

ذلك، فقالوا: أينهانا محمد عن الأصنام وهو يدعو آلهة كثيرة؟<sup>(١)</sup> فنزلت: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ أي هذه الأسماء إله واحد، وليست بآلهة متعددة.

المسألة الخامسة: ما هذه الأسماء التي أضافها الله؟: وفي ذلك ثلاثة أقوال:

الأول: أنها أسماؤه كلها التي فيها التعظيم والإكبار.

الثاني: أنها الأسماء التسعة والتسعون التي ورد فيها الحديث الصحيح:

[٩٣٥] «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مِّنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ»<sup>(٢)</sup>.

[٩٣٥] صحيح. أخرجه البخاري ٦٤١٠ ومسلم ٢٦٧٧ ح ٥ والحميدي ١١٣٠ والترمذي ٣٥٠٨ والبيهقي في «الصفات» ٤ من طرق عن سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً به. وورد من طريق أبي اليمان عن شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد به أخرجه البخاري ٢٧٣٦ و ٧٣٩٢. وورد من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين به أخرجه أحمد ٢٦٧/٢ ومسلم ٢٦٧٧ ح ٦ والبيهقي ٣. وورد من طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام عن أبي هريرة به أخرجه مسلم ٢٦٧٧ ح ٦ وأحمد ٢٦٧/٢. ٢٦٨ والبيهقي ٣ والبغوي ١٢٥٦. وورد من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة، أخرجه ٣٨٦٠ وأحمد ٥٠٣/٢. وورد من طريق سعيد عن قتادة عن أبي رافع عن أبي هريرة به، أخرجه الترمذي ٣٥٠٦. وورد من طريق عبد الأعلى عن هشام عن محمد بن سيرين به. أخرجه ابن حبان ٨٠٧. وليس في هذه الروايات سرد الأسماء، وإنما هو مختصر.

وورد بذكر الأسماء، أخرجه الترمذي ٣٥٠٧ وابن حبان ٨٠٨ والحاكم ١٦/١ والبغوي ١٢٥٧ والبيهقي في «الصفات» ٦ من طرق عن صفوان بن صالح عن الوليد بن مسلم حدثنا شعيب بن أبي حمزة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً به، وفيه ذكر الأسماء، صححه الحاكم، وافقه الذهبي، وهو معلول، حيث أخرجه البخاري ٢٧٣٦ و ٧٣٩٢ من طريق أبي اليمان عن شعيب به، وليس فيه سرد الأسماء، وتابعه بشر بن شعيب عند البيهقي (٥) وهذا هو الراجح، وتقدم من وجوه أخر صحاح عن غير شعيب عن أبي الزناد وغيره دون ذكر الأسماء.

وورد سرد الأسماء عند ابن ماجه ٣٨٦١ من طريق هشام بن عمار عن عبد الملك بن محمد الصنعاني عن زهير بن محمد عن موسى بن عقبة عن الأعرج عن أبي هريرة. وإسناده ضعيف لضعف عبد الملك بن محمد. وزهير منكر الحديث في رواية أهل الشام عنه، وهذا منها.

وورد سرد الأسماء أيضاً من طريق خالد بن مخلد عن عبد العزيز بن حصين حدثنا أيوب وهشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة، أخرجه الحاكم ١٧/١ والعقيلي ١٥/٣ والطبراني في «الدعا» ١١٢ والبيهقي ١٠ وفي «الاعتقاد» ص ٥١-٥٢، وهذا إسناد ساقط لأجل عبد العزيز بن حصين، وخالد بن مخلد، روى مناكير.

قال الحاكم: هذا حديث محفوظ من حديث أيوب وهشام مختصراً دون ذكر الأسماء وعبد العزيز ثقة. وتعقبه الذهبي بقوله: بل ضعفه اهـ. وكذا قال الحافظ في «تلخيص الخبير» ١٧٢/٤: بل متفق على ضعفه. وقال البيهقي عقب الحديث: تفرد بهذه الرواية عبد العزيز بن حصين، وهو ضعيف، ضعفه ابن معين والبخاري.

قلت: ليس في سرد الأسماء عن النبي ﷺ إسناد صحيح، وقد جاء من وجوه صحاح كما تقدم، وليس فيها سرد الأسماء.

(١) لم أقف له على أصل، ولم يذكره غير المؤلف، فليس هو بشيء لخلوه عن الإسناد.

(٢) انظر سرد هذه الأسماء والاختلاف فيها في «فتح الباري» ١١/ ٢١٥-٢٢٠.



الثالث: أنها الأسماء التي دلت عليها أدلة الوجدانية، وهي سبعة تترتب على الوجود: العلم، والقدرة، والإرادة، والسمع، والبصر، والكلام، والحياة. تقول: القادر العالم المريد الحي المتكلم السميع البصير، وفي ترتيبها تقريب بيناه في كتب الأصول، وكل اسم لله فإلى هذه الأصول يرجع، لكن الصحيح عندي أن المراد بها التسعة والتسعون التي عدّها ﷺ في الحديث الصحيح<sup>(١)</sup>.

فإن قيل: وهل إلى معرفتها سبيل؟

قلنا: خلّق العلماء عليها، وسأروا إليها فمن جائر وقاصد، والقاصد في الأكثر واقف دون المَرَام، والجائر ليس فيه كلام. فأما من وقف على الأمر فما عرفته إلا الأسفرائيني والطوسي. إلا أن الطوسي تقلقل فيها فتزلزل عنها، وأما الأسفرائيني فأسند طريقه ووضح تحقيقه.

والذي أدلّكم عليه أن تطلبوها في القرآن والسنة، فإنها مخبوءة فيهما كما حُثت ساعة الجمعة في اليوم، وليلة القدر في الشهر رغبة، والكبائر في الذنوب رَهبة؛ لتعمّ العبادات اليوم بجميعه والشهر بكليته، وليقع الاجتناب لجميع الذنوب. وكذلك أُخفيت هذه الأسماء المتعددة في جملة الأسماء الكلية، لندعوّه بجميعها، فنصيب العدد الموعود به فيها، فأما تعديدها بالقرآن فقد وهم فيه إمامان: سفيان<sup>(٢)</sup>، وابن شعبان<sup>(٣)</sup>، وقد سقناه بغاية البيان ونصه:

سورة الحمد فيها خمسة أسماء: الله، الرب، الرحمن، الرحيم، مالك.

سورة البقرة فيها ثلاثون اسماً: محيط، قدير، عليم، حكيم، ذو الفضل، العظيم، بصير، واسع، بديع السموات، سميع، التواب، العزيز، رؤوف، شاکر، إله واحد، غفور، شديد العذاب، قريب، شديد العقاب، سريع الحساب، حلیم، خبير، حي، قيوم، عليّ، عظيم، ولي، غني، حميد، مولى.

سورة آل عمران فيها عشرة أسماء: عزيز، ذو انتقام، وهاب، قائم بالقسط، جامع الناس، مالك الملك، خير الماكرين، شهيد، خير الناصرين، وكيل.

سورة النساء فيها سبعة أسماء: الرقيب، الحسيب، كثير العفو، النصير، مقيت، جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعاً.

سورة المائدة فيها اسمان: علام الغيوب، خير الرازقين.

سورة الأنعام فيها سبعة عشر اسماً: فاطر، قاهر، شهيد، شفيع، خير الفاصلين، الحق، أسرع الحاسبين، القادر، فائق الحبّ والثوى، فائق الإصباح، جاعل الليل سكناً، مُخْرِج الحي من الميت،

(١) مراده الحديث الذي ليس فيه سرد الأسماء، وإلا فإن المصنف ضعف الحديث الوارد بذكر الأسماء كما تقدم آنفاً.

(٢) هو ابن عينة، فقيه مكة وعالمها، وهو أحد الأئمة المجتهدين.

(٣) أحد علماء المالكية. قوله: «وهم فيه إمامان...» لم يثبت وهمهما، بل ولم يثبت صحه ما ذهب إليه المصنف رحمه الله، بل هو اجتهد منه.

ومخرج الميت من الحي، سريع العقاب، خالق كل شيء، اللطيف، الحكيم.  
سورة الأعراف فيها أربعة أسماء: خير الحاكمين، خير الفاتحين، أرحم الراحمين، خير الغافرين.

سورة براءة فيها اسم: مخزي الكافرين.  
سورة هود فيها سبعة أسماء: أحكم الحاكمين، حفيظ، مجيب، قوي، مجيد، ودود، فعال لما يُريد.

سورة يوسف فيها ثلاثة أسماء: المستعان، القاهر، الحافظ.  
سورة الرعد فيها ستة أسماء: ذو مغفرة، عالم الغيب والشهادة، الكبير، المتعال، شديد المحال، القائم على كل نفس بما كسبت.

سورة الحجر فيها اسمان: الوارث، الخلاق.  
سورة النحل فيها اسم واحد: كفيل.  
سورة الكهف فيها ثلاثة أسماء: مُقتدر، ذو الرحمة، الموثل.  
سورة مريم فيها اسم واحد: وهو حفي.  
سورة طه فيها اسمان: الملك، خير وأبقى.  
سورة اقتراب فيها ثلاثة أسماء: الحاسب، خير الوارثين، الفاعل.  
سورة الحج فيها اسم واحد: المكرم.

سورة المؤمنين فيها اسمان: أحسن الخالقين، خير المنزلين.  
سورة النور فيها اسمان: نور السموات والأرض، المبين.  
سورة الفرقان فيها اسم: الهادي.  
سورة النمل: الكريم.

سورة الروم: مُخي الموتى.  
سورة سبأ فيها: الفتاح.  
سورة فاطر اسم واحد: شكور.  
سورة ص اسم واحد: الغفار.  
سورة الزمر فيها اسمان: سالم، كاف.

سورة المؤمن فيها خمسة أسماء: غافر الذنب، وقابل التوب، ذو الطول، رفيع الدرجات، ذو العرش.

سورة فصلت: ذو عقاب.  
سورة الزخرف فيها: المبرم.

سورة الدخان فيها ثلاثة أسماء: المنذر، المرسل، المنتقم.

سورة ق: أقرب إليه من حبل الوريد.

سورة والذاريات فيها خمسة أسماء: الموسع، الماهد، الرزاق، ذو القوة، المتين.

سورة والطور فيها اسم واحد: البر.

سورة اقرب فيها اسم واحد: الملك المقتدر.

سورة الرحمن فيها اسم واحد: ذو الجلال والإكرام.

سورة الواقعة فيها ثلاثة أسماء: الخالق، الزارع، المنشئ.

سورة الحديد فيها أربعة أسماء: الأول، الآخر، الظاهر، الباطن.

سورة المجادلة فيها اسمان: رابع ثلاثة، سادس خمسة.

سورة الحشر فيها ثمانية أسماء: القدوس، السلام، المؤمن، المهيمن، العزيز، الجبار، المتكبر، الباري، المصور.

سورة المعارج فيها: ذو المعارج.

سورة المدثر فيها اسم واحد: أهل التقوى وأهل المغفرة.

سورة سبح فيها اسم واحد: الأعلى.

سورة القلم فيها اسم واحد: الأكرم.

سورة التوحيد فيها اسمان: أحد، صمد.

وقد زاد بعض علمائنا فيها: شيء، موجود، كائن، ثابت، نفس، عين، ذات، داع، مستجيب، مملي، قائم، متكلم، مبق، مغن، غيور، قاض، مقدر، فزد، مبل، جاعل، موجد، مبدع، دارى.

قال الإمام الحافظ ابن العربي: ومن هذا ما جاء على لفظه في كتاب الله وسنة رسوله، ومنها ما أخذ من فعل، ومنها ما جاء مضافاً فذكره مجرداً عن الإضافة، وكذلك وجدناه في سائر الأسماء المتقدمة؛ فهذه هي الأسماء المعدودة بصفاتنا قرآناً وسنة.

وفي الحديث المطلق أسماء غير ذلك، كقولنا: الطيب، والسيد، والطبيب؛ وأعداداً سواها.

وما منها اسم إلا جميعه مشتق، حتى إن أهل اللغة اتفقوا عن بكرة أبيهم على أن الله مشتق.

وقد بيناه في «الأمد»، فلا وجه لقولهم الفاسد المتقدم، وقد شرحنا معنى كل اسم في «الأمدة» على الاستيفاء، فلينظر هنالك؛ وعددناها على ما ورد في الكتاب والسنة، وذكره الأئمة؛ فانتبهت إلى ستة وأربعين ومائة.

الأول: الله؛ وهو اسمه الأعظم الذي يزجج إليه كل اسم، ويضاف إلى تفسيره كل معنى، وحقيقته المنفرد في ذاته وصفاته وأفعاله عن نظير، فهذه حقيقة الإلهية، ومن كان كذلك فهو الله.

الثاني: الواحد؛ وهو الذي لا نظير له في صفات ولا ذات ولا أفعال.

الثالث: الكائن؛ وهو الموجود قبل كل شيء وبعد كل شيء.  
الرابع: القائم، إذا ذكرته مطلقاً فهو الذي يستغني عن كل شيء، وإن ذكرته مُضافاً فهو قائم على كل شيء بالوجود فما وراءه.

الخامس والسادس والسابع: القيوم، والقيام، والقيم، وهو الدائم القائم على شيء.  
الثامن: الكافي؛ من كفى إذا قام بالأمر، أو دفع عنه ما يتوقع.  
التاسع: الحق، وهو الذي لا يتغير.  
العاشر والحادي عشر والثاني عشر: الملك، المالك، المليك، وهو الحاكم لكل شيء من غير حاجة إليه.

الثالث عشر: القدوس، وهو المطهر عن كل نقصان.  
الرابع عشر: السلام؛ الذي لا يتطرق إليه غيب، وسليم الخلق من ظلمه وغيبه، وبه زاد عليه.  
الخامس عشر: العزيز: الذي لا يغالب؛ ولا يكون معه غالب.  
السادس عشر: الجبار: الذي يستغني عن الأتباع، ولا يخشع عند التعذيب، ولا يحنق عند الغضب.

السابع عشر: المتكبر؛ وهو الذي لا مقدار لشيء عنده.  
الثامن عشر: العلي الذي لا مكان له.  
التاسع عشر: الكبير الذي لا يتصور عليه مقدار.  
الموفي عشرين: العظيم: الذي يستحيل عليه التحديد.  
الحادي والعشرون: الجليل؛ وهو الذي لا يليق به ما يدل على الحدوث.  
الثاني والعشرون: المجيد؛ هو الذي لا يساوى فيما له من صفات المدح.  
الثالث والعشرون: الجميل؛ هو الذي لا يشبهه شيء.  
الرابع والعشرون: الحسيب؛ وهو الذي يستحق الحمد على الانفراد، ويُخصي كل شيء ويقوم عليه.

الخامس والعشرون: الصمد؛ الذي لا يجري في الوهم، ولا يقصد في المطالب غيره.

السادس والعشرون: الغني؛ الذي لا يحتاج إلى شيء.

السابع والعشرون: رفيع الدرجات؛ لا يلحق مرتبته أحد بحال.

الثامن والعشرون: ذو الطول يقال فيه القادر والغني والمنعم.

التاسع والعشرون: ذو الفضل؛ وهو المنعم يُؤتي من يشاء.

الموفي ثلاثين: السيد: المنفرد بالكمال.

الحادي والثلاثون: الكريم؛ وهو الذي تعم إرادته.

الثاني والثلاثون: الطيب: المتقدس عن الآفات.  
 الثالث والثلاثون: الأول؛ الذي لا ابتداء له.  
 الرابع والثلاثون: الآخر؛ الذي لا انتهاء له.  
 الخامس والثلاثون: الباقي؛ هو الذي لا يَفْتَى.  
 وهو الوارث، وهو الدائم؛ وهما السادس والثلاثون والسابع والثلاثون.  
 الثامن والثلاثون: الظاهر؛ وهو الذي يُذَرَك بالدليل.  
 التاسع والثلاثون: الباطن؛ وهو الذي لا يُذَرَك بالحواس.  
 الموفي أربعين: اللطيف، العالم بِالْحَبَايَا، المهتبل بالعطايا، القادر، والمقتدر، والقدير، والقوي  
 فكمُل بها أربعة وأربعين.  
 الخامس والأربعون: المقيت، وهو القادرُ الذي لا يُعْجِزه شيء، المؤتي لكل شيء قوته.  
 السادس والأربعون: المَتِين؛ وهو الذي لا يلحقه ضَعْف.  
 السابع والأربعون: شديد المِحال، لا يُغَالَب.  
 الثامن والأربعون: المحيط، وهو الذي لا يخرجُ شيء عن عِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ وإرادته.  
 التاسع والأربعون والموفي خمسين: الواسع، والموسع، وهو الذي عَمَّت قُدْرَتُهُ وإرادَتُهُ وَعِلْمُهُ  
 كل شيء، وكذلك بصرُهُ وَسَمْعُهُ وكلامُهُ.  
 العليم، والعالم، والعلام؛ فهذه ثلاثة وخمسون اسماً.  
 الرابع والخمسون، والخامس والخمسون: السَّمِيع، وهو الذي يَسْمَعُ كُلَّ موجود. والبَصِيرُ،  
 وهو الذي يَرَى كُلَّ موجود، ويعلم المعدوم والموجود.  
 السادس والخمسون: الشهيد؛ الحاضر مع كل موجود بالقُدرة والعلم والسمع والبصر.  
 السابع والخمسون: الحَيِير: العالم بالخبايا.  
 الثامن والخمسون: الطيب؛ وهو العالم بالمنافع.  
 التاسع والخمسون: الْمُخْصِي، وهو الذي ضبط عِلْمُهُ وقدرتُهُ وإرادَتُهُ كُلَّ شيء.  
 الموفي ستين: المقْدَر، وهو الذي رَتَّب مقادير الأشياء بحكمة متناسبة.  
 الحادي والستون: الرَّقِيب: الذي لا يشغله شَأْنٌ عن شَأْن.  
 الثاني والستون: القَرِيب بالعلم الذي لا يختص بمكان.  
 الثالث والستون: الحي.  
 الرابع والستون: المريد.  
 الخامس والستون: الحكم، وهو يتصرفُ في الدعاء فعلاً، تقول: يا مَنْ يفعل ما يشاء، ويحكم  
 ما يريد، صرفني بطاعتك، واحكم بيني وبين مَنْ يخاصمني فيك.

السادس والستون والسابع والستون: الرحمن - الرحيم: الذي يريدُ الخيرَ لعباده على العموم والخصوص.

الثامن والستون: المحب، ويتصرف فعلاً، قال تعالى: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾<sup>(١)</sup>. وكذلك المبغض، فالذي يرجعان إليه إرادة الثواب والعقاب، وهو التاسع والستون. الموفي سبعين: الرضا؛ يتصرف فعلاً، وهو إرادة ما يكون فوق الاستحقاق. الحادي والسبعون: السخط، يتصرف فعلاً. وهو إرادة خلاف الرضا، كما بيناه في الكراهية في كتب الأصول.

الثاني والسبعون: الودود، وهو الذي يفعل الخير مع من يستحقه ومع من لا يستحقه.

الثالث والسبعون: العفو؛ وهو الذي يريد تسهيل الأمور.

الرابع والسبعون: الرؤوف؛ وهو الكثير الرحمة.

الخامس والسبعون: عدو الكافرين، وهو البعيد بالعقاب.

السادس والسبعون: الولي، وهو القريب بالثواب والنعم.

السابع والسبعون: الضبور: الذي يريد تأخير العقاب.

الثامن والسبعون: الحليم، الذي يريد إسقاط العقاب.

التاسع والسبعون: المعز، وهو الذي يعز أوليائه.

الموفي ثمانين: الحفي، وهو غاية البر.

الحادي والثمانون: الولي، وهو المحب لأوليائه.

الثاني والثمانون: خير الفاصلين: الذين يميز المختلفات بقوله.

الثالث والثمانون: المبين، وهو الذي يعرف عباده بكلامه مراده؛ وذلك لأهل السنة خاصة.

الرابع والثمانون: الصادق: مَنْ لا يوجد خبره بخلاف مخبره.

الخامس والثمانون: الهادي؛ وهو الذي يعرف المرشد، ويوفق لها.

السادس والثمانون: الرشيد بمعنى المرشد، ويرجع إلى الهادي.

السابع والثمانون: نور السموات والأرض، ويرجع إلى الهدى.

الثامن والثمانون: المؤمن، يصدق نفسه وأوليائه ويخلصهم من العقاب.

التاسع والثمانون: المهين، فيه كلام كثير يرجع إلى الرقيب.

الموفي تسعين: الحميد، يُنبي على أوليائه، ويُثنون عليه.

الحادي والتسعون: الشكور، وهو الذي يمدح على الفعل خاصة.

الثاني والتسعون: غَيُور، وهو الذي لا يحرم سواه.  
 الثالث والتسعون: الحكيم، محكم الأشياء بخلقها على نظام وتدبير.  
 الرابع والتسعون: التَّوَّاب، الذي يرجع بالعبد من حال المعصية إلى حال الطاعة.  
 الخامس والتسعون: الفتاح، يفتح غلق العدم بالوجود، وغلق الجهل بالعلم، وغلق الرزق بالعتاء؛ وذلك كثير.

ومثله الحكم، قال الله تعالى: ﴿أَفَتَعْتَبِرُ اللَّهَ أَتَتَعَفَى حَكَمًا﴾<sup>(١)</sup> وهو السادس والتسعون<sup>(٢)</sup>.  
 السابع والتسعون: القاضي؛ وهو الذي لا يرد حكمه.  
 الثامن والتسعون: الكفيل، الملتزم لثواب عباده ورزقهم.  
 التاسع والتسعون: المبرم، هو الذي إذا عقد لم يحلّ عقده.  
 الموفي المئة: المنذر، هو الذي يعرف بكلامه عباده وعيده.  
 الأول بعد المائة: المدبر، وهو الذي يعلم الانتهاء قبل الابتداء، فيرده عليه.  
 الممتحن، البالي، المبلي، المبتلي، هو الذي يكلف عباده الوظائف؛ ليعلم من حالهم في القبول والردّ مشاهدة ما علم غيباً، وبها تمت مائة وخمسة.  
 السادس بعد المائة: الفاتن، وهو المبتلي؛ لأنه يرجع إلى الاختبار.  
 السابع بعد المائة: الربّ، وهو الذي ينقل الأشياء من حال إلى حال، ويبدّلهم بصفة بعد صفة في طريق النمو والإنشاء.  
 الثامن بعد المائة: العذل، وهو الذي تأتي أفعاله على مقتضى إرادته.  
 التاسع بعد المائة: الخالق، وهو الذي يوجد بعد العدم، ويقدر الأشياء على الأحوال.  
 العاشر بعد المائة: الباري؛ منشيء البرية من البرى، وهو التراب.  
 الحادي عشر بعد المائة: المصور، وهو الذي يرتب الموجودات على صفات مختلفات وهيئات متغيرات.

الثاني عشر بعد المائة: المبدئ؛ وهو الذي يأتي بأوائل الأشياء من غير شيء.  
 الثالث عشر بعد المائة: المعيد، وهو الذي يردها، بعد الفناء، كما كانت وجوداً وصفة ووقتاً.  
 الرابع عشر بعد المائة: فاطر السموات والأرض، الذي أنشأها من غير مثال وقبل كل منشيء.

(١) الأنعام: ١١٤.

(٢) في الطبقات السابقة: «الخامس والتسعون»! هكذا مكرراً، ثم أغفلت ذكر الرقم «الرابع والأربعون بعد المائة»، وبذلك تم الترقيم فيها. وهذا إما خطأ في الأصول، وإما خطأ مطبعي حديث، وإما خطأ من الناسخ. وقد صححنا الترقيم من هنا ليقى متابعاً إلى آخر الترقيم.

الخامس عشر بعد المائة: الْمُخْيِي، ويقابله الْمُمَيِّت، وهو السادس عشر بعد المائة، يُخْيِي الْخَلْق بالوجود والحركة والعلم والإيمان والهُدَى، وَيُمَيِّتُهُمْ بِذَلِكَ إِلَى سَائِرِ مُتَعَلِّقَاتِ الْإِحْيَاءِ، حَسْبَمَا رَتَّبْنَاهُ فِي كِتَابِ «الْأَمَدِ الْأَقْصَى».

السابع عشر بعد المائة: الجامع، وهو تأليف المفترق.  
الثامن عشر بعد المائة: المعز، وفي مقابلته المذل، وهو الذي يرفعُ مقدارَ أوليائه، ويحطُّ مقدارَ أعدائه.

التاسع عشر بعد المائة: مُخْزِي الْكَافِرِينَ؛ وَالْخَزِيُّ هُوَ فَعْلٌ مَا يَسْتَحْيِي مِنْهُ.  
العشرون بعد المائة: العفو؛ وهو الذي يسقط حقَّه بعد الوجوب.  
الحادي والعشرون بعد المائة: الْقَهَّارُ؛ وهو الذي يغلب العباد.  
الثاني والعشرون بعد المائة: الْوَقَّابُ؛ وهو الذي يُعْطِي مَنْ غَيْرُ تَوْفُّعٍ عَوَضَ.  
الثالث والعشرون بعد المائة: الرزاق؛ وهو الذي يهب الغذاء والاكتساء من ريشا ومعاش.  
الرابع والعشرون بعد المائة: جَوَادٌ، وهو الكثير العطاء.

الخامس والعشرون والسادس والعشرون بعد المائة: الْخَافِضُ، الرَّافِعُ؛ وهو الذي يحط درجة أعدائه، وَيُعْلِي مَنَازِلَ أَوْلِيَائِهِ وَمَقَادِيرَهُمْ دُنْيَا وَآخِرَةً؛ جَاهاً وَمَالاً، عَمَلاً وَاعْتِقَاداً.  
السابع والعشرون والثامن والعشرون بعد المائة: الْقَابِضُ، الْبَاسِطُ؛ وهو الذي لَا يَتَصَرَّفُ عَبْدُهُ وَلَا يَنْبَسِطُ إِلَّا بِقُدْرَتِهِ، وَفِي حَيْزٍ مَشِيتِهِ؛ فَإِنْ خَلَقَ لَهُ الْقُدْرَةَ عَلَى الْعُمُومِ تَبَسَّطَتْ عَلَى مَا خَلَقَتْ لَهُ، وَإِنْ خَلَقَهَا عَلَى الْخُصُوصِ تَعَلَّقَتْ بِمَا خُلِقَتْ لَهُ وَقَدَّرَتْ بِهِ.

التاسع والعشرون والثلاثون بعد المائة: الْمَقْدَمُ، وَالْمَوْخَرُ؛ وَذَلِكَ مَعْنَى يَرْجِعُ إِلَى الْأَوْقَاتِ، يَخْلُقُ شَيْئاً بَعْدَ شَيْءٍ، بِحَسَبِ مَا عِلْمُهُ وَقَضَاهُ وَقَدَّرَهُ؛ لَيْسَ لِأَحَدٍ ذَلِكَ إِلَّا لَهُ.  
الحادي والثلاثون بعد المائة: الْمُقْسِطُ؛ وهو الذي تجري أحكامه على مقتضى إرادته.  
الثاني والثلاثون بعد المائة: النُّصِيرُ؛ وهو الذي يُتَابِعُ آلَاءَهُ عَلَى أَوْلِيَائِهِ؛ وَيَكْفُ عَنْهُمْ عَادِيَةً أَعْدَائِهِ.

الثالث والثلاثون بعد المائة: الشافي؛ وهو الذي يَهْبُ الصِّحَّةَ بَعْدَ الْمَرَضِ.  
الرابع والثلاثون بعد المائة: مَقْلَبُ الْقُلُوبِ؛ وهو اسْمٌ عَظِيمٌ، مَعْنَاهُ مَصْرُفُهَا أَسْرَعَ مِنْ مَرِّ الرِّيحِ عَلَى اخْتِلَافٍ فِي الْقَبُولِ وَالرَّدِّ وَالْيَقِينِ وَالشَّكِّ، وَالْإِرَادَةِ وَالْكَرَاهِيَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَوْصَافِ.  
الخامس والثلاثون والسادس والثلاثون بعد المائة: الضَّارُّ، النَّافِعُ؛ وهو خَالِقُ الْأَلَمِ الَّذِي يَقَعُ بِهِ مُوَازَنَةٌ. وَالنَّفْعُ هُوَ كُلُّ مَا لَا أَلَمَ فِيهِ؛ وَهُوَ نَعِيمُ الْجَنَّةِ، فَأَمَّا الدُّنْيَا فَلَا تَخْلُو مِنْهُمَا عَنِ الْإِشْتِرَاكِ.  
السابع والثلاثون بعد المائة: ذُو الْمَعَارِجِ؛ يَعْنِي الَّذِي يُوْتِي الْمَنَازِلَ، وَيَصْرِفُ الْأُمُورَ عَلَى الْمَرَاتِبِ، وَيَنْزِلُ الْمَأْمُورِينَ عَلَى الْمَقَادِيرِ.



الثامن والثلاثون بعد المائة: خَيْرَ الْمُتَزَلِّينَ؛ المنازل لله يؤتيها محمودة لمن يحب، ومذمومة لمن يَبْغِضُ.

التاسع والثلاثون بعد المائة: خير الماكِرِينَ، هو الذي يُظهر خلافَ ما يَظُنُّ. الموفي الأربعون بعد المائة: مَتَمَّ نُورُهُ؛ أي يدوم ولا ينقطع، ويظهر ولا يخفى، في قلوب أوليائه بالإيمان؛ وبين أيديهم يوم القيامة بالجوازِ على الصراط، وفي الجنة بالنعيم الدائم. الحادي والأربعون بعد المائة: الوَكِيل؛ وهو الذي يلقي إليه الخَلْقُ مقاليدَهم، فلا يقوم بها أحدٌ غيره.

الثاني والأربعون بعد المائة: المُسْتَعَان؛ وهو الذي لا يُطلب العَوْنُ - وهو خلق القدرة على الطاعة - إلا مِنْهُ.

الثالث والأربعون بعد المائة: المعبود، وهو الذي لا يُتَذَلَّلُ إلَّا له. الرابع والأربعون بعد المائة: المذكور؛ وهو الذي لا يَجْرِي لسانٌ إلَّا به، ولا يَغْمُرُ خاطرٌ إلَّا بِذِكْرِهِ، ولا يُرى شيءٌ إلَّا وهو فيه بأدلتِه وآثارِ صَنَعَتِهِ. الخامس والأربعون والسادس والأربعون ومائة: أهل التقوى، وأهل المغفرة؛ الذي لا يُتَّقَى سِوَاهُ، ولا يَغْفَرُ الذنوبَ غيرُهُ.

المسألة السادسة: هذا منتهى ما حَضَرَ مِنْ ذِكْرِ الأَسْمَاءِ لِلتَضَرُّعِ والابتهال؛ وقد بقي نحو من ثلاثين اسماً ضمناها «كتاب الأمد»، هذه أصولها. وأما قوله: ﴿فَادْعُوهُ بِهَا﴾ - فهذا هو قِسْمُ العمل. والدعاء في اللغة والحقيقة هو الطلب؛ أي اطلبوا منه بأسمائه، فيُطلب بكل اسمٍ ما يليقُ به، تقول: يا رحيم ارحمني، يا حكيم احكم لي، يا رزاق ارزقني، يا هادي اهديني.

وإن دعوت باسم عام قلت: يا مالك ارحمني، يا عزيز احكم لي، يا لطيف ارزقني. وإن دعوت بالاسم الأعظم قلت: يا الله، فهو متضمن لكل اسم حسبما بيّناه في «كتاب الأمد» ولا تقل يا رزاق اهديني. إلّا أن تَريدَ يا رازق ارزقني الهدى. وهكذا رَتَّبَ دعاءك على اعتقادك تكن من المحسنين إن شاء الله.

المسألة السابعة: قوله تعالى: ﴿وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِمْ﴾: يقال: أَلَحَدَ وَلَحَدَ: إذا مال. والإلحاد يكون بوجهين: بالزيادة فيها<sup>(١)</sup>، والنقصان منها، كما يفعله الجهال الذين يخترعون أدعية

(١) ويدخل في ذلك لفظ «آه» و «آه» فلم يرد بذلك حديث صحيح ولا حسن يعول عليه، بل ولا ضعيف وإنما هو شيء رآه بعض المشايخ ممن لا علم لهم بالحديث رواية ودراية، بل ولا تثبت لهم في سائر العلوم الشرعية، وتمسكوا بخبر يروونه وهو، أنه ﷺ عاد مريضاً، فكان يقول «آه - آه» فلما دخل رسول الله ﷺ، قيل له: اصمت فقد دخل رسول الله ﷺ، فقال عليه الصلاة والسلام «دعوه يتأوه»، فإن آه من أسماء الله وهذا خبر مصنوع حديثاً، ولا أصل له في الموضوعات القديمة. وورد بلفظ «دعوه يئن»، فإن الأئين اسم من أسماء الله تعالى، يستريح إليه المريض. وهذا خبر ليس بشيء، =

يسمُّون فيها الباري بغير أسمائه ويذكرونه بما لم يذكره من أفعاله، إلى غير ذلك، مما لا يليق به؛ فحذارٍ منها. ولا يدعون أحدَ منكم إلا بما في الكتب الخمسة؛ وهي كتاب البخاري، ومسلم، والترمذي، وأبي داود، والنسائي؛ فهذه الكتب هي بدء الإسلام، وقد دخل فيها ما في الموطأ الذي هو أصل التصانيف؛ ودُرِّوا سواها، ولا يقولنَّ أحدٌ: اختار دعاء كذا؛ فإن الله قد اختار له، وأرسل بذلك إلى الخلق رسوله<sup>(١)</sup>.

**الآية الموفية عشرين:** قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ [الآية: ١٨٥]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** أمر الله تعالى بالنظر في آياته، والاعتبار بمخلوقاته في أعداد كثيرة من آي القرآن، أراد بذلك زيادة في اليقين، وقولاً في الإيمان، وتثبيتاً للقلوب على التوحيد. وقد روى ابن القاسم، عن مالك؛ قال: قيل لأُم الدرداء: ما كان أكثر شأن أبي الدرداء؟ قالت: كان أكثر شأنه التفكير. قيل له: أفترى الفكر عملاً من الأعمال؟ قال: نعم. هو اليقين.

وقيل لابن المسيب في الصلاة بين الظهر والعصر. فقال: ليست هذه عبادة؛ إنما العبادة الورع عما حرم الله والفكر في أمر الله. وقال الحسن: تفكر ساعة خير من قيام ليلة<sup>(٢)</sup>.

= ولا يصح، وهو في «ضعيف الجامع» ٢٩٨٥ نسبة للرافعي عن عائشة، وتفرد الرافعي فيه يدل على أنه لا أصل له كسابقه. ثم لفظ الأنين يكون «آن - أن» وقد قال المناوي في «الفيض» عند هذا الحديث: لفظ «آه» لم يرد في حديث صحيح ولا حسن، وأسماءه تعالى توقيفية.

(١) هذا هو الحق الذي لا مرية فيه، فعليك به فإنه نفيس، حق أن يكتب وينشر بين طلبة العلم والعلماء، وقد كثر في أيامنا واشتهر بعض الأدعية، وذلك في البلاد الشامية - فمن ذلك ما يقوله كثير من الوعاظ والخطباء «اللهم صل على محمد طيب القلوب ودوائها، وعافية الأبدان وشفائها، ونور الأبصار وضيائها» و «اللهم صل على محمد الذي تنحل به العقد، وتنفرج به الكرب» و «صاقت حيلتي وأنت وسيلتي، أغثني أغثني بعزة الله» الخطاب للنبي - وهذه يسمونها الصلاة السريعة. وهناك أدعية أخرى وأذكار متداولة على الألسنة وكل ذلك محدث مصنوع حديثاً، ما أنزل الله به من سلطان، لم يرد ذلك في القرآن ولا في سنة صحيحها وضعيفها، وإنما هو شيء أولع به بعضهم، وتابعهم آخرون. وقد كنت نصحت كثيراً من الإخوة طلاب العلم فتقبل أكثر ذلك وانتهوا عن هذا وأشباهه. ومما قلت لهم: إن هذا لم يرد في كتاب الأذكار للنووي رحمه الله مع ما حوى وجمع من الأدعية والأذكار صحيحها وسقيمها، ولم يرد في «عمل اليوم والليلة» للنسائي و «اليوم والليلة» لابن السني، ولا ورد في «الدعاء» للطبراني، ولا غير ذلك من الكتب التي تذكر الوارد عن النبي ﷺ. ومعلوم أن الدعاء بالمأثور فيه أجران: أجر الاتباع - اتباع النبي ﷺ، والأخذ بسنته. والأجر الثاني: هو عبادة، وقد ورد في ذلك حديث صحيح، وتقدم ويأتي. والآيات تأمر بالدعاء، وسأل الله عز وجل. والله تعالى أعلم. نسأل الله تعالى أن يجعلنا من المتمسكين بسنة نبيه عليه الصلاة.

(٢) هذا هو الصواب عن الحسن قوله. وبعضهم يجعله مرفوعاً، وقد ذكروا نحوه ألفاظاً متقاربة، ولا أصل لشيء عن النبي ﷺ.

المسألة الثانية: حقيقة التفكير هنا ترديد<sup>(١)</sup> العلم في القلب بالخبر عنه.

والكلام حقيقة هو ما يَجْرِي في النفس، والحروف والأصوات عبارة عنه، وأقل ما يحضر في القلب من العلم علمان اثنان: أحدهما نسق الآخر، ومثاله أن يعلم أن الجنة مطلوبة، وأن الموصل إليها أكد<sup>(٢)</sup> العمل الصالح، فحينئذ يجتهد في العمل؛ وأكد من هذا أن تعلم الإيمان بالله بمعرفته ومعرفة صفاته وأفعاله، وملكوته في أرضه وسمائه؛ ولا يحصل ذلك إلا بالنظر في مخلوقاته، وهي لا تُحصى كثرة؛ وأمهاؤها السموات، فترى كيف بُنيت وزُيّنت من غير فُطور ورُفعت بغير عَمد، وخولف مقدار كواكبها، ونصبت سائرة شارقة وغاربة نيرة، ومحموة؛ كل ذلك بحكمة ومنفعة.

والأرض؛ فانظر إليها كيف وُضِعَتْ فراشاً، ووطئت مهاداً، وجُعِلَتْ كفاتاً، وأُنبتت معاشاً، وأُرسيت بالجبال، وزُيّنت بالنبات، وكرمت بالأقوات، وأُرصدت لتصرف الحيوانات ومعاشها؛ وكل جزء من ذلك فيه عبرة تستغرق الفكرة:

والحيوان أحد قسمي المخلوقات، والثاني الجمادات؛ فانظر في أصنافها، واختلاف أنواعها وأجناسها، وانقيادها وشرسها، وتسخيرها في الانتفاع بها، زينة وثوتا، وتقلباً في الأرض.

والبحار أعظم المخلوقات عبرة، وأدلها على سعة القدرة في سعتها، واختلاف خلقها، وتسيير الفلك فيها، وخروج الرزق منها، والانتفاع في الانتقال إلى البلاد البعيدة بالأثقال الوثيدة بها.

والهواء؛ فإنه خلق محسوس به قوام الروح في الآدمي وحيوان البر، كما أن الماء قوام لروح حيوان البحر، فإذا فارق كل واحد منهما قوامه هلك، وانظر إلى ركوده ثم اضطرابه، وهو بالريح.

والإنسان أقربها إليها نظراً، وأكثرها إن بحث عِبراً، فليُنظر إلى نفسه من حين كونها ماء دافقاً إلى كونه خلقاً سويتاً، يُعان بالأغذية، ويُربى بالرفق، ويحفظ باللبن حتى يكتسب القوى، ويبلغ الأشد؛ فإذا به قد قال أنا وأنا، ونسي حين أتى عليه حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً، وسيعود مقبوراً. وهذا زمان وسط بينهما، فيا ويحه إن كان محسوراً فينظر حينئذ أنه عبد مَرُبوب، مكلف مخوف بالعذاب إن قصر، مرجى بالثواب إن ائتمر، فيقبل على عبادة مولاه، فإنه وإن كان لا يراه يراه، ولا يخشى الناس فالله أحق أن يخشاه، ولا يتكبر على أحد من عباد الله؛ فإنه مؤلف من أقدار، مشحون من أوصار، صائر إلى جنّة إن أطاع أو إلى نار. ولذلك كان شيوخنا يستحبون أن ينظر المرء في الآيات الحكيمية التي جمعت هذه الأوصاف العلمية:

كَيْفَ يُزْهِى مَنْ رَجِيعُهُ	أَبَدَ الدَّهْرِ ضَاجِعُهُ
فَهُوَ مِنْهُ وَإِلَيْهِ	وَأُخْوَهُ وَرَضِيعُهُ
وَهُوَ يَدْعُوهُ إِلَى الْحَشِ	بِصُغْرِ فِطْيَعِهِ

المسألة الثالثة: أي العلمين أفضل: التفكير أم الصلاة؟: اختلف في ذلك الناس، فصغوا - أي

(٢) في نسخة «أكثر».

(١) في نسخة «تدبر».

ميل - الصوفية إلى أن الفكرة أفضل، فإنها تثمر المعرفة، وهي أفضل المقامات الشرعية. وصَغُرَ الفقهاء إلى أن الصلاة والذكر أفضل؛ لما رُوي في ذلك من الحث والدعاء إليها، والترغيب فيها، والإيعاز بمنازلها وثوابها. والذي عندي فيه أن الناس مختلفون، فمن كان شديد الفكر، قوي النظر، مستمر المِرَر، قادراً على الأدلة، متبحراً في المعارف، فالفكر له أفضل، ومن كان دون ذلك فالأعمال أقوى لنفسه، وأثبت لعوده.

[٩٣٦] ثبت عن ابن عباس عن النبي ﷺ في الصحيح أنه بات عند زوجته ميمونة، وبات ابن عباس معه في ليلة لم تكن ميمونة تصلي فيها، فاضطجع رسول الله ﷺ وزوجه في طول الوسادة، واضطجع ابن عباس في عرضها؛ فلما انتصف الليل أو قبله بقليل، أو بعده، قام رسول الله ﷺ، فمسح النوم عن وجهه، ثم قرأ العشر الآيات الخواتم من سورة آل عمران: ﴿إِن فِي خَلْقِ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِّأُولِي الْأَلْبَابِ﴾<sup>(١)</sup>، حتى ختم السورة؛ ثم قام إلى شن معلق فتوضأ منه وضوءاً خفيفاً، ثم صلى خمس عشرة ركعة.

فانظروا رحمكم الله إلى جَمْعِهِ بين الفكرة في المخلوقات لتأكيد المعرفة وتحديدتها حتى تجددت له حياة بالهَب من النوم، ثم إقباله على الصلاة بعدها؛ فهذه هي السُّنة التي تعتمدون عليها. فأما طريقة الصوفية فإن يكون الشيخ منهم يبقى يوماً وليلة أو شهراً مفكراً لا يَفْتُر فطريقة بعيدة عن الصواب غير لائقة بالشَّرع ولا مستمرة على السنن.

**الآية الحادية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا فَلَمَّا تَشَابَهَا حَمَلَتْ حَمَلاً حَبِيباً فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَفَلَتْ دَعَا اللَّهُ رَبَّهُمَا لَئِنْ ءَاتَيْنَا صَاحِبًا لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿١٨٩﴾ فَلَمَّا ءَاتَيْنَاهَا صَاحِبًا جَمَلًا لَمْ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَيْنَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الآستان: ١٨٩، ١٩٠]. فيها خمس مسائل:

**المسألة الأولى:** في المَعْنَى بها: وفي ذلك قولان:

[٩٣٧] أحدهما: أن المراد بذلك حواء الأم الأولى حملت بولدها، فلم تجد له ثقلاً، ولا قطع

[٩٣٦] تقدم في أواخر سورة آل عمران، آية: ١٩٠، وهو متفق عليه.

[٩٣٧] لا أصل له في المرفوع. أخرجه الطبري ١٥٥٣٤ بسند جيد عن سعيد بن جبير قوله. وكرره الطبري ١٥٥٣٥ عن سعيد بن جبير، وبنحوه ومعناه. وورد من مرسل السدي، أخرجه الطبري ١٥٥٣٦. وورد عن ابن عباس، أخرجه الطبري ١٥٥٢٧ و ١٥٥٢٨ و ١٥٥٢٩. وورد من مرسل عكرمة، أخرجه الطبري ١٥٥٣٠. وورد من مرسل قتادة، أخرجه الطبري ١٥٥٣١ و ١٥٥٣٢. وورد من مرسل مجاهد، أخرجه برقم ١٥٥٣٣. فهذا هو الصواب، وهو متلقى عن أهل الكتاب. وورد مرفوعاً بلفظ «لما حملت حواء طاف بها إبليس وكان لا يعيش لها ولد، فقال: سمى عبد الحارث، فسمته عبد الحارث، فعاش ذلك، وكان ذلك من وحي

بها عن عَمَلٍ، فكلما استمرَّ بها ثَقُلَ عليها، فجاءها الشيطانُ وقال لها: إن كنت تعلمين أن هذا الذي يضطربُ في بطنك مِنْ أين يخرج من جسمك؛ إنه ليخرج من أنفك، أو من عينك، أو من فمك، وربما كان بهيمةً؛ فإن خرج سليماً يشبهك تطيعيني فيه؟ قالت له: نعم. فذكرت ذلك لآدم، فقال لها: هو صاحبك الذي أخرجك من الجنة. فلما ولدت - في حديث طويل - سمَّته عبد الحارث بإشارة إيليس بذلك عليها، وكان اسمه في الملائكة الحارث، فذلك قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَا لَكُمْ شُرَكَاءَ فِيمَا ءَاتَيْنَاهُمْ﴾. وذلك مذكورٌ ونحوه في ضعيف الحديث في الترمذي<sup>(١)</sup> وغيره.

-----  
الشيطان وأمره» لفظ الترمذي، وعند الحاكم: «... فذرت لئن عاش لها ولد تسميه عبد الحارث، فعاش لها ولد، فسمته عبد الحارث، وإنما كان ذلك من وحي الشيطان». أخرجه الترمذي ٣٠٧٧ والحاكم ٥٤٥/٢ والطبري ١٥٥٢٤ وابن عدي ٤٣/٥ وأحمد ١١/٥ وابن بشران في «الأمالي» ١٥٨/٢ من طرق عن عمر بن إبراهيم عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب مرفوعاً، وهو خبر باطل، وله علل متعددة: الأولى: عمر بن إبراهيم هو البصري ضعيف الحديث، وإن وثقه أحمد في رواية فقد قال في رواية أخرى: عنده مناكير، وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال العقيلي ١٤٦/٣: يروي عن قتادة أحاديث مناكير، ويخالف. وقال ابن عدي: يروي عن قتادة أشياء، لا يوافق عليها. ثم ذكر له مناكير، وقال: وحديثه عن قتادة خاصة مضطرب، وهو مع ضعفه يكتب حديثه. وقال ابن حبان في «المجروحين» ٨٩/٢: كان ممن ينفرد عن قتادة بما لا يشبه حديثه، فلا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد.

والعلة الثانية: عننة قتادة، والعلة الثالثة: عننة الحسن.

والعلة الرابعة: الجمهور على أن الحسن لم يسمع من سمرة سوى حديث العقيقة. والعلة الأولى هي إلقاحة.

وقال الترمذي: حسن غريب، ورواه بعضهم، ولم يرفعه. وقال الحاكم: صحيح الإسناد! ووافقه الذهبي! وعاد فأدرجه في «الميزان» ١٧٩/٣ في ترجمة عمر هذا وقال: صححه الحاكم، وهو حديث منكر كما ترى. قلت: لا أصل له عن النبي ﷺ، ولا رواه عنه سمرة، ولا رواه الحسن عن سمرة ولا قتادة عن الحسن. وإليك بيانه. أما قتادة، فقد أخرجه عبد الرزاق ٩٦٨ عن معمر عن قتادة قوله. وهذا إسناد صحيح إلى قتادة على شرطهما. وأخرجه الطبري ١٥٥٣٢ من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة، وهذا على شرطهما أيضاً. فلو كان المرفوع عند قتادة لما ذكره أصحابه الثقات على أنه من قوله.

وأما الحسن، فقد أخرج الطبري ١٥٥٣٧ و ١٥٥٣٨ من وجهين أحدهما صحيح، قال: عني بهذا ذرية آدم. وأخرج الطبري ١٥٥٣٩ عنه: هم اليهود والنصارى، رزقهم الله أولاداً، فهودوا ونصروا. وإسناده على شرطهما. والذي صح عن سمرة هو ما أخرجه الطبري ١٥٥٢٥ بسند عن أبي العلاء، عن سمرة، أن آدم عليه السلام سمى ابنه عبد الحارث وكرره ١٥٥٢٦ بمثله. فهذا هو الوارد عن سمرة، وهو موقوف، فالظاهر أن عمر بن إبراهيم سرق هذا الخبر عن أحد المتروكين، وهو صاحب مناكير بكل حال، وتقدم أنه صح من كلام أهل التفسير، وهو إسرائيلي، وبهذا يتبين تساهل الشيخ الألباني حيث اكتفى في «الضعيفة» ٣٤٢ بقوله: ضعيف. وقال العلامة ابن كثير ٣٤٦/٢: قد تلقى هذا الأثر عن ابن عباس جماعة من أصحابه، وكان أصله مأخوذ من أهل الكتاب، وهذه الآثار يظهر عليها أنها من آثار أهل الكتاب. وانظر تفسير الشوكاني ١٠٢١ بتخريجي.

(١) تقدم باستيفاء كما ترى، والله الحمد والمنة.

وفي الإسرائيليات كثير ليس لها ثبات، ولا يعول عليها مَنْ له قلب؛ فإن آدم وحواء وإن كان غَرَّهما بالله الغرور - فلا يُلدغ المؤمن من جُحْرِ مرتين، وما كانا بعد ذلك ليَقْبَلَا له نُضْحاً ولا يسمعا منه قولاً.

الثاني: أن المراد بهذا جنس الآدميين؛ فإنَّ حالهم في الحَمَلِ وخَفَّتِهِ وثقله على صفة واحدة. وإذا خَفَّ عليهم الحمل استمروا به؛ فإذا ثقل عليهم نذروا كل نَذْر فيه، فإذا وُلِدَ لهم ذلك الولد جعلوا فيه لغير الله شركاء في تسميته وعمله، حتى إنَّ منهم من ينسبه إلى الأصنام، ويجعله لغير الله وعلى غير دين الإسلام، وهذا القولُ أشَبُّه بالحق، وأقرب إلى الصدق، وهو ظاهر الآية وعمومها الذي يشمل جميع متناولاتها، ويسلم فيها الأنبياء عن النقص الذي لا يليق بجَهَّال البَشَر، فكيف بسادتهم وأنبيائهم<sup>(١)</sup>.

المسألة الثانية: روى ابنُ القاسم عن مالك، قال: أولُ الحمل بِشَرٌّ وسرور، وآخره مَرَضٌ من الأمراض. قال الله عز وجل: ﴿حَمَلَتْ حَمَلًا خَفِيًّا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَتَتْ دَعَا اللَّهَ رَبَّهَا﴾. وقال عز وجل: ﴿فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَقَ وَمِنْ وَرَآئِهِ إِسْحَاقَ يَقُوبَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وهذا الذي قاله مالك إنه مَرَضٌ من الأمراض يُعْطِيهِ ظاهرُ قوله ﴿فَلَمَّا أَتَتْ دَعَا اللَّهَ رَبَّهَا﴾ ولا يَدْعُو المَرءُ هذا الدعاء إلا إذا نزلت به شدة. وهذه الحالُ مشاهدةٌ في الحوامل، ولأجل عظم الأمر وشدة الخطب جعل موتها شهادة، فقال ﷺ:

[٩٣٨] «الشهداء سبعة سوى<sup>(٣)</sup> القتل في سبيل الله». وذكر: «المرأة تموت بجمع شهيد»<sup>(٤)</sup>.

[٩٣٨] حديث صحيح. أخرجه مالك ١ / ٢٣٣-٢٣٤ والشافعي ١ / ١٩٩-٢٠٠ وأحمد ٥ / ٤٤٦ وأبو داود ٣١١١ والنسائي ١٣ / ٤ و ٥١ / ٦ وابن ماجه ٢٧٠٣ وابن حبان ٣١٨٩ و ٣١٩٠ والحاكم ١ / ٣٥١-٣٥٢ والطبراني ١٧٧٩ و ١٧٨٠ والبيهقي ٤ / ٦٩-٧٠ من حديث جابر، ومداره على عتيك بن الحارث، وقد وثقه ابن حبان، وروى له مالك في الموطأ. وهذا توثيق له على مذهب ابن معين. حيث قال: كل من روى له مالك فهو ثقة. وصححه إمام، ووافقه الذهبي. وللحديث قصة، وفيه «... الشهادة سبع سوى القتل في سبيل الله: المبطون شهيد، والغريق شهيد، وصاحب ذات الجنب شهيد، والمطعون شهيد، والحريق شهيد، والذي يموت تحت الهدم شهيد، والمرأة تموت بجمع شهيد». وله شواهد كثيرة منها:

١- حديث عبادة بن الصامت: أخرجه أحمد ٥ / ٣١٤-٣١٥-٣١٦، وقال المنذري في «الترغيب» ٢٠٧٤: رواه ثقات، ووافقه الهيثمي في «المجمع» ٥ / ٣٠٠ وعجزه «والنفساء بجمع شهادة» وفي لفظ «والنفساء يقتلها ولدها».

(١) وهذا هو الحق إن شاء الله تعالى، ويؤيد ذلك قوله تعالى: ﴿فتعالى الله عما يشركون﴾ فذكره بصيغة الجمع.

(٢) هود: ٧.

(٣) وقع في النسخ «سواء» وهو تصحيف من النساخ، والتصويب عن كتب التخريج.

(٤) قوله «بجمع» أي وهي حامل، كما وضحه روايات أخر. ذكرت بعضها آنفاً.

**المسألة الثالثة:** إذا ثبت هذا من ظاهر الآية فحال الحامل حال المريض في أفعالها، ولا خلاف بين علماء الأمصار أن فعل المريض فيما يهب أو يحابي في ثلثه.

وقال أبو حنيفة والشافعي: إنما ذلك فيما يكون حال الطلق، فأما قبل ذلك فلا، واحتجوا بأن الحمل عادة وأن الغالب فيه السلامة. قلنا: كذلك أكثر المرض الغالب عليه السلامة، وقد يموت من لم يمرض، ولكن أخذاً بظاهر الحال كذلك في مسألتنا.

وبالجملة فإن إنكار مرض الحامل عناد ظاهر، فإذا ثبت هذا فقد حمل العلماء عليه المحبوس في قود أو قصاص، وحاضر الزحف. وأنكره الإمامان المذكوران وغيرهما، فإذا استوعبت النظر لم ترتب في أن المحبوس على القتل أشد حالاً من المريض، وإنكار ذلك غفلة في النظر؛ فإن سبب الموت موجود عندهما، كما أن المرض سبب الموت، وقد قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمْنُونَ الْوَيْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾<sup>(١)</sup>. وهي:

**الآية الثانية والعشرون:** في الأحكام من غير السورة، وذكرت ها هنا لاقتضاء القول بإياها، وإنما رأوا أسبابه، وكذلك قال رؤيش الطائي:

يا أيها الراكب المُرْجِي مَطِيَّتَهُ      سائل بني أسدٍ ما هذه الصوت  
وقل لهم بادِرُوا بِالْعُدْرِ وَاتِمَسُوا      قولاً يُبَرِّئُكُمْ إِنِّي أَنَا الْمَوْتُ  
وقال سبحانه في سورة الأحزاب، وهي:

**الآية الثالثة والعشرون:** في الأحكام من غير السورة اقتضاها القول ها هنا: ﴿إِذْ جَاءَكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ الْأَبْصَارُ وَلَفَّتِ الْقُلُوبُ الْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا﴾<sup>(٢)</sup> هَٰذَاكَ أَتَى الْمُؤْمِنُونَ زُلْزَلًا شَدِيدًا<sup>(٣)</sup>. فكيف يقول الشافعي وأبو حنيفة: إن الحالة الشديدة إنما هي المبارزة، وقد أخبر الله عن منازلة العدو، وتَدَانِي الفريقيين بهذه الحالة العظيمة من بلوغ القلوب الحناجر، ومن سوء الظنون بالله، ومن زلزلة القلوب واضطرابها، هل هذه الحال تُرى على المريض أم لا؟ فهذا كله لا يشك فيه مُنْصَف.

قال علماؤنا: هذا لمن ثبت في اعتقاده، وجاهد في الله حق جهاده وشاهد الرسول وآياته، فكيف

- 
- ٢- حديث ربيع الأنصاري: أخرجه الطبراني كما في «المجمع» ٣٠٠/٥: رجاله رجال الصحيح. وسبقه المنذري في «الترغيب» ٢٠٧٥.
- ٣- حديث راشد بن حبيش: أخرجه أحمد ٤٨٩/٣، وحسنه المنذري ٢٠٧٦.
- ٤- حديث عقبة بن عامر: أخرجه النسائي ٣٧/٦ وأحمد ١٥٧/٤ وسكت عليه المنذري ٢٠٧٧ وإسناده لين، فيه عبد الله بن ثعلبة، وهو مقبول، وحديثه حسن في الشواهد، فالحديث صحيح بشواهد.

بنا؟ وإنما هو عندنا خبرٌ من الأخبار لم يعرفه إلا الأحبار، ولا قدره حقُّ قدره إلا الأخيار، وهذا كلُّه يعرفكم قدرَ مالكٍ على سائر العلماء في النظر، ويبصركم استداده على سواء الفكر.

**المسألة الرابعة:** إذا ثبت هذا فقد اختلف علماؤنا في ركبِ البحر؛ هل حكمه حكم الصحيح أو الحامل؟

فقال ابنُ القاسم: حكمه حكم الصحيح. وقال أشهب: حكمه حكم الحامل إذا بلغت ستة أشهر. وابن القاسم لم يركب البحر، ولا رأى أنهم دودٌ على عود، ومن أراد أن يوقنَ بأن الله هو الفاعل وخذه لا فاعلَ معه، وأن الأسباب ضعيفة لا تعلق لموقن بها، ويتحقق التوكل والتفويض - فليركب البحر، ولو عاين ذلك سبعين من الدهر، وتطلع له الشمس في الماء وتغرب فيه، ويتبعها القمر كذلك، ولا يسمع للأرض خبراً، ولا تصفو ساعةً له من كدر، ويعطب في آخر الحال، كان رأيهِ كراي أشهب<sup>(١)</sup> والله يوفق المقال ويسدّد بعزته المذهب.

**المسألة الخامسة:** إذا ثبت أنها مريضة فقد تقدم القول في فطرها وفديتها في سورة البقرة، فليُنظر هنالك.

**الآية الرابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الآية: ١٩٩]. فيها عشر مسائل:

**المسألة الأولى: في العفو:** قد تقدّم شَرْحُهُ في سورة البقرة على الاستيفاء في الإطلاق والاستفاد، واختلف إيراد المفسرين في تفسير هذه الآية على أربعة أقوال:

الأول: أنه الفضل من أموال الناس، نسخته الزكاة؛ قال ذلك ابنُ عباس.

الثاني: أنه الزكاة؛ قاله مجاهد. وسماها عفواً؛ لأنه فضلُ المال وجزء يسير منه.

الثالث: أنه أمرٌ بالاحتمال وترك الغلظة، ثم نسخ ذلك بآية القتال.

الرابع: خذ العفو من أخلاق الناس؛ قاله ابنُ الزبير معاً<sup>(٢)</sup>، وروى ذلك في الصحيح عنهما.

**المسألة الثانية:**

[٩٣٩] روى سُفيان بن عُيينة عن الشعبي أنه قال: إن جبريل نزل على النبي ﷺ بهذه الآية، فقال

[٩٣٩] ضعيف جداً. عزاه المصنف لابن عيينة عن الشعبي، وهذا منقطع، بينهما ابن عيينة لم يدرك الشعبي. وأخرجه ابن أبي حاتم كما في «تفسير ابن كثير» ٣٤٨/٢ من طريق سُفيان عن أبيه عن الشعبي به، وهذا

(١) كذا قال المصنف رحمه الله، وهذا متجه في أيامهم، وأما في أيامنا، فالقول قول ابن القاسم، لأن الغالب في ركوب البحر السلامة في هذه الأيام، وذلك بعد أن تطورت المراكب والأجهزة تطوراً يكون معه الأمن إلا نادراً، والله على كل شيء قدير، لا رب سواه.

(٢) هما عبد الله وعروة ابن الزبير بن العوام، رضي الله عنهما.



له النبي ﷺ: «ما هذا يا جبريل؟» قال جبريل: لا أدري حتى أسأل العالم، فذهب فمكث ساعة ثم رجع، فقال: إن الله يأمرك أن تعفو عن ظلمك، وتعطي من حرمك، وتصل من قطعك.

المسألة الثالثة: قوله: ﴿وَأَمَّا بِالْغَرْفِ﴾: فيه أربعة أقوال:

الأول: الغُرف: المعروف؛ قاله عروة. الثاني: قولاً لا إله إلا الله. الثالث: ما يُعرف أنه من الدين. الرابع: ما لا ينكره الناس من المحاسن التي اتفقت عليها الشرائع.

المسألة الرابعة: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾: فيه قولان:

أحدهما: أنه محكم، أمر باللين. الثاني: أنه منسوخ بآية القتال؛ قاله ابن زيد<sup>(١)</sup>.

المسألة الخامسة:

[٩٤٠] روى جابر بن سليم قال: ركبْتُ قَعُودِي ثم أتيتُ إلى مكة، فطلبتُ رسولَ الله ﷺ فأنخْتُ قَعُودِي بباب المسجد، فدلوني على رسول الله، فإذا هو جالسٌ عليه بُزْدٌ من صُوف فيه طرائق حُمر، فقلت: السلام عليك يا رسول الله، فقال: «وعليك السلام». فقلت: إننا معشر أهل البادية قومٌ فينا الجُفَاءُ فعلمني كلمات ينفعني الله بها.

قال: اذُنْ منا. فدنوتُ، فقال: «اعِذْ علي». فأعذت. فقال: «اتقِ الله، ولا تحقرن من المعروف شيئاً، وأن تلقى أخاك بوجهٍ منكسرٍ، وأن تفرغ من دُلُوكِ في إناء أخيك، وإن أخذَ سَبَكٌ بما يعلم منك فلا تسبه بما تعلم فيه؛ فإن الله جاعل لك أجراً وعليه وزراً، ولا تسبَّ شيئاً مما خولك الله». فوالذي نفسي بيده ما سبَّبت بعده لا شاةً ولا بعيراً.

المسألة السادسة:

[٩٤١] في «صحيح البخاري» عن ابن عباس قال: قدم عُيَيْنَةُ بن حِصْنِ بن حذيفة، فنزل على ابن أخيه الخُرَّ<sup>(٢)</sup> بن قيس، وكان من النفر الذين يُذنيهم عمر، وكان القراء أصحابَ مجالسِ عُمر

مرسل. وأخرجه الطبري ١٥٥٥٨ عن ابن عينة عن رجل به. وكرره الطبري ١٥٥٥٩ عن سفيان عن أبي بن ربيعة به، وهذا منقطع. وهذا خبر مضطرب كما ترى، وهو غريب جداً، وعجزه له شواهد، لكن من دون ذكر الآية وذكر جبريل، والله أعلم.

[٩٤٠] صحيح. أخرجه أحمد ٦٣/٥ والبخاري في «التاريخ الكبير» ٢٠٦/٢ وابن حبان ٥٢٢ من حديث جابر بن سليم. ويقال: سليم بن جابر. وإسناده حسن، رجاله ثقات كلهم. وأخرجه الطيالسي ١٢٠٨ والبخاري في «الأدب المفرد» ١١٨٢ وابن حبان ٥٢١ من وجه آخر، وفيه قرعة بن موسى، وثقه ابن حبان وحده، فهو لين لكن يصلح للاعتبار بحديثه. وأخرجه أبو داود ٤٠٨٤ من وجه آخر بسند قوي. وأخرجه أحمد ٦٣/٥ من وجه آخر، وفيه عنقة هشيم، لكن الحديث صحيح بطريقه، والله أعلم.

[٩٤١] موقوف صحيح. أخرجه البخاري ٤٦٤٢ و ٧٢٨٦ عن ابن عباس به.

(١) هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، أحد علماء التفسير.

(٢) وقع في النسخ هنا وفيما سيأتي «الجد» وهو تصحيف، والتصويب عن صحيح البخاري.

ومشاورته كهولاً كانوا أو شباناً، فقال عيينة لابن أخيه: يا بن أخي؛ لك وجهٌ عند هذا الأمير، فاستأذن لي عليه، قال: سأستأذن لك. قال ابن عباس: فاستأذن الحرُّ لعيينة، فأذن له عمر، فلما دخل قال: هيه يا بن الخطاب، فوالله ما تعطينا الجَزْلَ، ولا تحكم فينا بالعدل. فغضب عمرُ حتى همَّ أن يُوقِعَ به، فقال له [الحرُّ]<sup>(١)</sup>: العَفْوُ يا أمير المؤمنين، إن الله تعالى قال لنبيه: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾، وإن هذا من الجاهلين، والله ما جاوزها عمر حين تلاها عليه، وكان وقافاً عند كتاب الله.

**المسألة السابعة: في تنقيح الأقوال:** أما العَفْوُ فإنه عام في متناولاته، ويصح أن يُزَادَ به خُذْ ما خَفَّ وسهل مما تعطى، فقد كان رسول الله ﷺ يقبَلُ من الصدقة التمرة والقَبْضَةَ والحبة والدرهم والسَّمْلَ<sup>(٢)</sup>، ولا يلمز شيئاً من ذلك ولا يعيبه: ولقد كان يُسْقَطُ من الحقوق ما يقبل الإسقاط حتى قالت عائشةُ في الصحيح: ما انتقم رسولُ الله لنفسه قطَّ<sup>(٣)</sup>.

وأما الاحتمال: فقد كان يصبر على الأذى، ويحتمل الجفاء، حتى قال ﷺ:

[٩٤٢] «يُزَحِّمُ الله مُوسَى، لَقَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا فَصَبِرَ».

وأما مخالفةُ الناس: فهو كان أقدر الخَلْقِ عليها وأزلاهم بها، فإنه كان يلقي كلَّ أحدٍ بما يليق به من شيخ وعجوز، وصغير وكبير، وبدوي وحضري، وعالم وجاهل، ولقد كانت المرأةُ توقفه في السكة من سبكِ المدينة.

[٩٤٣] ولقد كان يقول لأخٍ لأنسٍ صغير: «يا أبا عُمَيْر، ما فعل الثُّغَيْر»<sup>(٤)</sup>.

[٩٤٤] ولقد كان يكلم الناس بلغاتهم، فيقول لمن سأله أمين أمير امصيام في امسفر فيقول له:

[٩٤٢] صحيح. أخرجه البخاري ٣١٥٠ و ٥٣٣٦ و ٥٣٤٥ و ٦٠٥٩ و ٦٣٣٦ ومسلم ١٠٦٢ من حديث ابن مسعود، وله قصة، وتقدم.

[٩٤٣] صحيح. أخرجه البخاري ٦١٢٩ و ٦٢٠٣ ومسلم ٢١٥٠ والترمذي ٣٣٣ والنسائي في «اليوم والليلة» ٣٣٥ و ٣٣٦ وابن ماجه ٣٧٢٠ و ٣٧٤٠ وأحمد ٣/ ١٧١-٢١٢ وابن حبان ٢٣٠٨ من حديث أنس، بآتم منه.

[٩٤٤] ضعيف بهذا اللفظ. أخرجه أحمد ٤٣٤/٥ من حديث كعب بن عاصم الأشعري باللفظ المرفوع، وليس فيه صدره، وهو السَّال، وهو من رواية عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن صفوان بن عبد الله عن أم الدرداء عن كعب به. وإسناده صحيح على شرط مسلم. لكن كرهه أحمد والنسائي ١٧٥/٤ وابن ماجه ١٦٦٤ والطحاوي ٦٣/٢ والبيهقي ٢٤٢/٤ من طرق عدة عن غير معمر، عن الزهري به «ليس من البر الصيام في السفر» ليس فيه لغة حمير، وهو أصح، وقال سفيان عند الطحاوي: فذكر لي أن الزهري كان يقول، ولم أسمع منه «ليس من أمٍ برٍّ أم صيام في أم سفر». قال الحافظ في «تلخيص الحبير» ٢٠٥/٢: يحتمل أن يكون النبي ﷺ خاطب بها هذا الأشعري لأنها لغته، ويحتمل أن يكون الأشعري هذا نطق بها على ما ألف من

(١) زيادة عن صحيح البخاري.

(٢) السمل: الخلق من الثياب.

(٣) موقوف صحيح. أخرجه البخاري ٣٥٦٠ عن عائشة به، وهو طرف خبر.

(٤) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١٢٩/١٤: فيه دليل على جواز لعب الصغير بالطير الصغير، الثُّغَيْر: تصغير تُغَر: هي طير كالعصافير حمر المناقير. قاله الجوهري.

«ليس من امير امصيام في امسفر»<sup>(١)</sup>.

**المسألة الثامنة: في تنقيح الأقوال بالعُرف:** أما العُرف: فالمرادُ به ها هنا المعروف من الدين المعلوم من مكارم الأخلاق، ومحاسن الأعمال، المتفق عليه في كل شريعة التي أمهاتها وأصولها الثلاث التي يقال إن جبريل نزل بها: أن تصل مَنْ قطعك<sup>(٢)</sup>، فلا شيء أفضل من صلة القاطع؛ فإنه يدلُّ على كرم النفس، وشرف الحلم، وخلق الصبر الذي هو مفتاح خيري الدنيا والآخرة.

[٩٤٥] وفي الأثر: «ليس الواصل بالمكافئ، ولكن الواصل الذي إذا قُطعت رحمه وصلها».

[٩٤٦] وقال: «أفضل الصدقة الصدقة على ذي الرحم الكاشح».

والذي يبين ذلك الحديث الصحيح الذي خرجه الأئمة واللفظ للبخاري:

[٩٤٧] قال علي بن أبي طالب: بعث النبي ﷺ سريةً استعمل عليها رجلاً من الأنصار، وأمرهم أن يُطيعوه، فغضب، فقال: أليس أمركم النبي ﷺ أن تُطيعوني؟ قالوا: بلى. قال: فاجمعوا خطباً. فجمعوا. فقال: أوقدوا لي ناراً. فأوقدوها. فقال: ادخلوها. فهُمُّوا، وجعل بعضهم يمسك بعضاً ويقولون: فرزنا إلى النبي ﷺ من النار. فما زالوا حتى خمدت النار، وسكن غضبه، فبلغ النبي ﷺ فقال: «لو دخلوها ما خرجوا منها، إنما الطاعة في المعروف»، يريد الذي يجوز في الدين موقعه

لغته، فحملها عنه الراوي، وأداها باللفظ الذي سمعها به، وهذا الثاني أوجه عندي، والله أعلم.

قلت: الراجح أن هذا اللفظ من لغة كعب بن عاصم الأشعري اليمني فاعامة الروايات لا تذكره بهذه اللغة. ثم للحديث شواهد ليس فيها هذه اللغة. وليس في الروايات أنه ﷺ خاطب به هذا الأشعري. وإنما قاله عليه الصلاة والسلام في خبر مشهور، وهو حديث أبي إسرائيل، والله أعلم.

[٩٤٥] جيد. أخرجه البخاري ٥٩٩١ وأبو داود ١٦٩٧ وأبو نعيم ٣٠١-٣٠٢ والبيهقي ٢٧/٧ كلهم من طريق الثوري عن الأعمش والحسن بن عمرو وفطر عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص - قال سفيان: لم يرفعه الأعمش إلى النبي ﷺ، ورفعه الحسن وفطر - عن النبي ﷺ «ليس الواصل...» الحديث. وأخرجه الترمذي ١٩٠٨ من طريق سفيان حدثنا بشير أبو إسماعيل وفطر عن مجاهد به. وأخرجه البيهقي ٢٧/٧ من طريق أبي نعيم عن فطر به. قال أبو نعيم في «الحلية»، هذا حديث صحيح ثابت. ورواه الثوري عن زيد عن مجاهد به، ورواه فضيل بن عياض عن فطر عن حماد عن مجاهد به. وقال أبو حاتم في «العلل» ٢١٠/٢ وقد سأله ابنه عن هذا الحديث: الأعمش أحفظهم، والحديث يحتمل أن يكون مرفوعاً. وأنا أخشى أن لا يكون الأعمش سمع من مجاهد، إن الأعمش قليل السماع من مجاهد، وعامة ما يروي عن مجاهد مدلس. تقدم أنه رفعه غير واحد، فهو الراجح.

وله شاهد من حديث أنس، أخرجه الخطيب ٥٨/٤ وإسناده ضعيف لضعف محمد بن مسلمة، واستغربه الخطيب من حديث أنس. وانظر «فتح الباري» ١٠/ ٤٢٣-٤٢٤.

[٩٤٦] تقدم تخريجه.

[٩٤٧] صحيح. أخرجه البخاري ٤٣٤٠ و ٧٢٥٧ ومسلم ١٨٤٠ وأبو داود ٢٦٢٥ والنسائي ١٠٩/٧ وابن حبان ٤٥٦٧ من حديث علي، وتقدم.

ويثبت فيه حكمه.

**المسألة التاسعة:** وأما الإعراض عن الجاهلين فإنه مخصص في الكفار الذين أمر بقتالهم، عام في كل الذي يَنْقُي بعدهم. وقد قال سبحانه: ﴿لَا يَنْهَكُوكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ﴾<sup>(١)</sup>.

[٩٤٨] وقالت أسماء: إن أمي قدمت علي راغبة وهي مشركة أفأصلها؟ قال: «نعم، صلي أمك».

**المسألة العاشرة:** قال علماؤنا: هذه الآية من ثلاث كلمات، قد تضمنت قواعد الشريعة المأمورات والمنهيات، حتى لم يبق فيه حسنة إلا أوضحتها، ولا فضيلة إلا شرحتها، ولا أكرومة إلا افتتحتها، وأخذت الكلمات الثلاث أقسام الإسلام الثلاثة.

فقوله: ﴿خُذِ الْعَقْلَ﴾ تولى بالبيان جانب اللين، ونفى الحرج في الأخذ والإعطاء والتكليف. وقوله: ﴿وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ تناول جميع المأمورات والمنهيات؛ وإنهما ما عرف حكمه، واستقر في الشريعة موضعه، واتفقت القلوب على علمه. وقوله: ﴿وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ تناول جانب الصفح بالصبر الذي به يتأتى للعبد كل مراد في نفسه وغيره، ولو شرحنا ذلك على التفصيل لكان أسفاراً.

**الآية الخامسة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الآية: ٢٠٤]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها:

[٩٤٩] رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِأَصْحَابِهِ، فَقَرَأَ أَنَسٌ مِنْ خَلْفِهِ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ...﴾ الآية؛ فسكت الناس خلفه، وقراء رسول الله.

**المسألة الثانية:**

[٩٥٠] رَوَى الْأَثَمَةُ: مَالِكٌ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْصَرَفَ

[٩٤٨] متفق عليه، وتقدم.

[٩٤٩] أخرجه عبد بن حميد وأبو الشيخ كما في «الدر المنثور» ٢٨٦/٣ عن أبي العالية مرسلًا، فهو ضعيف لإرساله، لكن لأصله شواهد. راجع الطبري ١٥٥٩٤ و ١٥٥٩٥ و ١٥٥٩٧.

[٩٥٠] صحيح. أخرجه البخاري في «القراءة خلف الإمام» ٩٦ و ٩٨ ومالك ١/ ٨٦ و ٨٧ وعبد الرزاق ٢٧٩٥ و ٢٧٩٦ وابن أبي شيبة ١/ ٣٧٥ وأحمد ٢/ ٢٨٥ - ٣٢٠ وأبو داود ٨٢٦ والترمذي ٣١٢ والنسائي ٢/ ١٤٠ - ١٤١ وابن ماجه ٨٤٩ وابن حبان ١٨٤٣ و ١٨٤٩ والبيهقي ١٥٧/٢ من حديث أبي هريرة.

(١) الممتحنة: ٨.

من صلاة جهر فيها بالقراءة؛ فقال: «هل قرأ أحد منكم معي آنفاً؟» فقال رجل، نعم، يا رسول الله. فقال: «إني أقول: ما لي أنزع القرآن؟» قال: فانتبهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر فيه رسول الله من الصلوات بالقراءة، حين سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ.

[٩٥١] وروى مسلم عن عمران بن حصين، قال: صلى رسول الله ﷺ بنا صلاة الظهر أو العصر، فقال: «وأيكم قرأ خلفي بسبح اسم ربك الأعلى؟» فقال رجل: أنا. فقال رسول الله: «قد علمت أن بعضكم خالفنيها».

[٩٥٢] وروى الترمذي وأبو داود، عن عبادة بن الصامت، قال: صلى رسول الله ﷺ الصبح، فثقلت عليه القراءة، فلما انصرف قال: «إني لأراكم<sup>(١)</sup> تقرؤون وراء إمامكم». قال: قلنا: يا رسول الله؛ إي والله. قال: «فلا تفعلوا إلا بأم القرآن؛ فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها».

وقد روى الناس في قراءة المأموم خلف الإمام بفاتحة الكتاب أحاديث كثيرة، أعظمهم في ذلك اهتبالاً<sup>(٢)</sup> الدارقطني<sup>(٣)</sup>. وقد جمع البخاري في ذلك جزءاً<sup>(٤)</sup>، وكان رأيه قراءة الفاتحة خلف الإمام في الصلاة الجهرية، وهي إحدى روايات مالك، وهو اختيار الشافعي<sup>(٥)</sup>.

[٩٥٣] وقد روى مالك وغيره عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج، فهي خداج، فهي خداج، غير تمام».

فقلت: يا أبا هريرة؛ إني أحياناً أكون وراء الإمام، فغمز ذراعي، وقال: اقرأ بها يا فارسي في نفسك، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قال الله: قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين، فنصفها لي، ونصفها لعبدي، ولعبدي ما سأل». قال رسول الله: «اقرأوا، يقول العبد: الحمد لله رب العالمين

[٩٥١] صحيح. أخرجه مسلم ٣٩٨ وأبو داود ٨٢٨ و ٨٢٩ والنسائي ١٤٠/٢ و ٢٤٧/٣ والحيمدي ٨٣٥ وابن أبي شيبه ٣٥٧/١ وأحمد ٤٢٦-٤٣١ وعبد الرزاق ٢٧٩٩ والبخاري في «القراءة خلف الإمام» ٩١ وابن حبان ١٨٤٥ و ١٨٤٦ و ١٨٤٧ والطحاوي في «المعاني» ٢٠٧/١ والطبراني ٥٢٥/١٨ من طرق عن زارة بن أوفى عن أنس به.

[٩٥٢] صحيح. أخرجه أبو داود ٨٢٣ والترمذي ٣١١ وأحمد ٣١٦/٥ والدارقطني ٣١٩/١ والطحاوي ٢١٥/١ وابن حبان ١٧٨٥ و ١٧٩٢ والبغوي ٦٠٦ والبيهقي في «القراءة خلف الإمام» ص ٣٧ و «السنن» ١٦٤/٢ من طرق عن محمد بن إسحق حدثني مكحول عن محمود بن الربيع عن عبادة بن الصامت مرفوعاً به، وهذا إسناد جيد، ابن إسحق صرح بالتحديث، فانتفت شبهة التدليس، وبقي الإسناد رجال مسلم. وتابع محمد بن إسحق زيد بن أقد عند أبي داود ٨٢٤ والدارقطني ٣١٩/١ والبيهقي ١٦٤/٢ وهذا إسناد صحيح، زيد من رجال البخاري وللحديث شواهد.

[٩٥٣] متفق عليه، وتقدم في سورة الفاتحة.

(١) وقع في النسخ «لا أراكم» والتصويب عن كتب التخریج.

(٢) اهتبال الشيء: بغاه واغتمه.

(٣) انظر «سنن الدارقطني» ١/ ٣١٧-٣٢٢.

(٤) وهو مطبوع بدار الحديث في القاهرة.

(٥) انظر التعليق الآتي.

يقول الله: حمدني عَبْدِي. يقول العبد: الرحمن الرحيم. يقول الله: أثنى عليَّ عَبْدِي. يقول العبد: مالك يوم الدين. يقول الله: معجدي عَبْدِي. يقول العبد: إياك نعبد وإياك نستعين، فهذه الآية بيني وبين عَبْدِي، ولعبدِي ما سأل. يقول العبد: اهدنا الصراط المستقيم صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غير المغضوب عليهم ولا الضالين. فهو لاء لعبدِي، ولعبدِي ما سأل.

وقد اختلفت في ذلك الآثار عن الصحابة والتابعين اختلافاً مُتَبَايِنًا؛ فَرُوِيَ عن زيد بن أسلم أنَّ النَّبِيَّ ﷺ وأصحابه كانوا يَنْهَوْنَ عن القراءة خَلْفَ الإمام<sup>(١)</sup>.

وقد رُوِيَ عن ابن مسعود أنه صلى بأصحابه فقرأ قومٌ خَلْفَهُ، فقال: ما لكم لا تعقلون؟ ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. وقد قال أبو هريرة: نزلت الآيةُ في الصلاة<sup>(٣)</sup>. وقيل: كانوا يتكلمون في الصلاة، فنزلت الآيةُ في النهي عن ذلك.

[٩٥٤] وَرُوِيَ أَنَّ فَتًى كَانَ يَقْرَأُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ فِيمَا قَرَأَ فِيهِ النَّبِيُّ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ الْآيَةَ فِيهِ.

وقال مجاهد: نزلت في خطبة الجمعة<sup>(٤)</sup>؛ وهو قول ضعيف؛ لأنَّ القرآن فيها قليل، والإنصات واجب في جميعها. وقد رُوِيَ أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ قَرَأَ بِهَا، وَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: لَا صَلَاةَ إِلَّا بِهَا<sup>(٥)</sup>. وَأَصَحُّ مِنْهُ قَوْلُ جَابِرٍ: لَا يَقْرَأُ بِهَا خَلْفَ الْإِمَامِ<sup>(٦)</sup> - خَرَجَهُ مَالِكٌ فِي الْمَوْطَأِ.

[٩٥٥] وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا رَكَعَ

[٩٥٤] ضعيف. أخرجه الطبري ١٥٥٩٤ عن الزهري مرسلًا، فهذا ضعيف لإرساله، ومراسيل الزهري واهية.  
[٩٥٥] شاذ. أخرجه مسلم ٤٠٤ وأبو داود ٩٧٣ والدارقطني ٣٣١/١ والبيهقي في «القراءة خلف الإمام» ٣٠٥ من طرق عن سليمان التيمي عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان الرقاشي عن أبي موسى في حديث مطول، وهذا طرفه، وهو معلول، بلفظ «فإذا قرأ فأنصتوا» قال أبو إسحق - روي صحيح مسلم -: قال أبو بكر ابن أخت أبي النضر في هذا الحديث، فقال مسلم: تريد أحفظ من سليمان. وقال أبو داود: قوله: «فأنصتوا» ليس بمحفوظ، لم يجرء به إلا سليمان التيمي في هذا الحديث. وقال الدارقطني: كذا رواه الثوري عن سليمان التيمي، ورواه هشام الدستوائي وسعيد وشعبة وهمام وأبو عوانة وأبان وعدي بن أبي عمارة كلهم عن قتادة، فلم يقل أحد منهم «وإذا قرأ فأنصتوا» وهم أصحاب قتادة الحفاظ عنه. وذكر البخاري في «الصلاة» خلف الإمام ص ٨٩-٩٠ مثل هذا؛ وكذا البيهقي ص ١٢٨-١٢٩-١٣٠.  
قلت: ويجاب عن كلام مسلم «تريد أحفظ من سليمان التيمي» بأن شعبة بمفرده أحفظ منه فكيف بمن وافق

- (١) لم أره مستنداً، وهو معارض بأحاديث صحاح تقدم بعضها.
- (٢) موقوف. أخرجه الطبري ١٥٥٩٥ عن بشير بن جابر عن ابن مسعود به، وبشير لم أقف له على ترجمة.
- (٣) موقوف. أخرجه الطبري ١٥٥٩٣ وفيه إبراهيم الهجري، وهو غير قوي، وكرره الطبري ١٥٥٩٧ بسند ضعيف عن أبي هريرة.
- (٤) مقطوع. أخرجه الطبري ١٥٦٢٢ و ١٥٦٢٤ من طريقين عن مجاهد قوله.
- (٥) موقوف صحيح. أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» ٣٧٧٠/١ بسند صحيح عن عباد بن الصامت قوله.
- (٦) موقوف صحيح. أخرجه مالك ٨٤/١ عن وهب بن كيسان أنه سمع جابراً يقول: «من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن، فلم يصل، إلا وراء الإمام».

فاركموا، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا قرأ فأنصتوا؛ وهذا نص لا مَطْعَن فيه<sup>(١)</sup>، يعضده القرآن والسنة، وقد غمزه الدارقطني بما لا يقدر فيه<sup>(٢)</sup>.

**المسألة الثالثة:** الأحاديث في ذلك كثيرة قد أشرنا إلى بعضها، وذكرنا بُدْأَ منها، والترجيحُ أولى ما اتبع فيها. والذي نرجحه وجوبُ القراءة في الإسرار لعموم الأخبار<sup>(٣)</sup>.

شعبة من أصحاب قتادة الإثبات، فالمحفوظ دون تلك الزيادة، وهي شاذة.

ولهذه اللفظة شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه أبو داود ٦٠٤ والنسائي ١٤١/٢ وابن أبي شيبة ١/٣٧٩٩ وابن ماجه ٨٤٦ وأحمد ٤٢٠/٢ والدارقطني ١/٣٢٧-٣٢٩ والبيهقي في «القراءة خلف الإمام» ٣١١ من طرق عن محمد بن عجلان عن زيد بن أسلم عن أبي صالح عن أبي هريرة، وإسناده غير قوي، محمد بن عجلان، صدوق لكن اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، فليس بحجة. ومع ذلك صححه مسلم بإثر حديث ٤٠٤، وأعله البخاري في «الصلاة خلف الإمام» ٢٦٧ بأبي خالد الأحمر، وقال: قال أحمد: أراه كان يدلس. وقال البيهقي ٣١١: وقال يحيى بن معين: أبو خالد الأحمر، صدوق ليس بحجة. ثم أسند عن ابن معين قوله في حديث ابن عجلان هذا: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: هذه اللفظة من تخاليط ابن عجلان.

قلت: ومما يدل على شذوذ هذه اللفظة هو أن الحديث «إنما جعل الإمام ليؤتم به...» رواه جماعة من الصحابة، وهي في الصحاح دون هذه اللفظة، فتنبه، والله الموفق، وانظر هذا مطولاً عند البيهقي ص ١٣٤.

(١) هو شاذ، فقد رواه جماعة بدون هذه الزيادة. فرواية الجماعة محفوظة، وهذه رواية شاذة.

(٢) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١٢٣/٤. قال البيهقي: قال أبو علي الحافظ: هذه اللفظة غير محفوظة، قد خالف سليمان التيمي فيها جميع أصحاب قتادة، واجتماع هؤلاء الحفاظ على تضعيفها مقدم على تصحيح مسلم، لا سيما ولم يروها مسندة في صحيحه، والله أعلم. وتقدم باستيفاء، والله الحمد والمنة.

(٣) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٢/ ٢٥٩-٢٦٩ ما ملخصه: المأموم إذا كان يسمع قراءة الإمام لم تجب عليه القراءة، ولا تُستحب عند إمامنا، والزهري والثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك وإسحق وأصحاب الرأي، وهذا أحد قولي الشافعي، ونحوه عن ابن المسيب وعروة وأبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن جبير، وجماعة من السلف. والقول الآخر للشافعي قال: يقرأ فيما جهر الإمام، ونحوه عن الليث والأوزاعي وابن عون ومكحول وأبي ثور لعموم قوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» متفق عليه. ولنا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾. قال أحمد: فالناس على أن هذا في الصلاة، ولحديث أبي هريرة «... فإذا قرأ فأنصتوا». وحديث «... ما لي أنازع القرآن».

مسألة: الاستحباب أن يقرأ في سكتات الإمام؛ وفيما لا يجهر به. هذا قول كثير من أهل العلم. كان ابن مسعود وابن عمر وهشام بن عامر يقرأون وراء الإمام فيما أسر به. وقال ابن الزبير: إذا جهر فلا تقرأ، وإذا خافت فاقرا. وروي نحو ذلك عن ابن عمر ومجاهد والحسين والشعبي وابن المسيب وابن جبير والقاسم بن محمد ونافع بن جبير والحكم والزهري. وقال أبو سلمة بن عبد الرحمن: للإمام سكتتان، فاغتنموا فيهما القراءة بفاتحة الكتاب، إذا دخل في الصلاة، وإذا قال: «ولا الضالين». وقالت طائفة: لا يقرأ خلف الإمام في الجهر ولا الإسرار. فروى سعيد في «سننه» عن إسماعيل بن عياش عن عمر بن محمد بن زيد عن عمر بن حذته: تسعة من أصحاب النبي ﷺ، كانوا لا يقرأون خلف الإمام فيما جهر، ولا فيما يجهر: علي وابن =

وأما الجَهْرُ فلا سبيلَ إلى القراءة فيه لثلاثة أوجه: أحدها: أنه عملُ أهل المدينة.  
الثاني: أنه حكم القرآن، قال الله سبحانه: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾. وقد  
عضدته السنة بحديثين:

[٩٥٦] أحدهما: حديث عمران بن حصين: «قد علمت أن بعضكم خالجيها».

[٩٥٧] الثاني: قوله: «وإذا قرأ فأَنْصِتُوا».

الوجه الثالث: في الترجيح: إنَّ القراءة مع جَهْر الإمام لا سبيلَ إليها فمتى يقرأ؟  
فإن قيل: يقرأ في سَكَنَةِ الإمام.

قلنا: السكوت لا يلزم الإمام فكيف يركبُ فَرَضٌ على ما ليس بفرض، لا سيما وقد وجدنا  
وجهاً للقراءة مع الجهر، وهي قراءة القلب بالتدبر والتفكير، وهذا نظام القرآن والحديث، وحفظ  
العبادة، ومُراعاة السنة، وعمل بالترجيح، والله أعلم؛ وهو المراد بقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ فِي  
نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ وَلَا تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾ [الآية: ٢٠٥]. وهي:

**الآية السادسة والعشرون:** فقوله: ﴿فِي نَفْسِكَ﴾ يعني صلاة الجهر. وقوله: ﴿وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ  
الْقَوْلِ﴾ يعني صلاة السر؛ فإنه يسمع فيه نفسه ومن يليه قليلاً بحركة اللسان.

فإن قيل: فقد قال بعضُ الشافعية<sup>(١)</sup>: إنما خرجت الآية على سبب؛ وهو أن قوماً كانوا يكثرون  
اللَّعْطَ في قراءة رسول الله، ويمنعون من استماع الأحداث لهم، كما قال تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا  
تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْقَوَا فِيهِ لَأُمَلِّكُمْ تَقَالُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، فأمر المسلمين بالإنصات حالة أداء الوحي، ليكونَ على  
خلاف حال الكفار<sup>(٣)</sup>. قلنا: عنه جوابان:

أحدهما: أن هذا لم يصح سنَّده؛ فلا ينفع معتمده.

الثاني: أن سبب الآية والحديث إذا كان خاصاً لا يمتنع من التعلق بظاهره إذا كان عاماً مستقلاً  
بنفسه، وبالحجالة فليس للبخاري ولا للشافعية كلامٌ ينفع بعدما رجحنا به واحتججنا بمنصوبه، وقد  
مهَّدنا القول في مسائل الخلاف تمهيداً يسكنُ كل جاشٍ نافر.

**الآية السابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيُسَبِّحُونَهُ وَلَهُ

[٩٥٧] مضى برقم ٩٥٥.

[٩٥٦] مضى برقم ٩٥١.

= عباس وابن مسعود وأبو سعيد وزيد بن ثابت وعقبة بن عامر وجابر وابن عمر وحذيفة، وهو قول الثوري  
وابن عيينة وأصحاب الرأي.

فصل: فإن لم يسمع الإمام في حال الجهر لبعده، قرأ، نص عليه أحمد. اهـ ملخصاً.

(١) هو الكيا الطبري في «أحكام القرآن» ١٤٥/٣.

(٢) فصلت: ٢٦. (٣) لم أقف له على إسناد، وهو وإه بلا ريب.



يَسْجُدُونَ ﴿[الآية: ٢٠٦]. فيها أربع عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** هذه الآية مرتبطة بما قبلها ومنظمة مع ما سبقها؛ وهي إخبار من الله تعالى عن الملائكة بأنهم في عبادتهم التي أمروا بها دائمون، وعليها قائمون، وبها عاملون؛ فلا تكن من الغافلين فيما أمرت به وكلفته. وهذا خطابه، والمراد بذلك جميع الأمة.

**المسألة الثانية:** هذه أول سجود القرآن، وفيه خمس عشرة سجدة:

الأولى: هذه، خاتمة الأعراف.

الثانية: في الرعد: ﴿وَطَلَّاهُمْ بِالْقُدُورِ وَالْأَمَاجِلِ﴾<sup>(١)</sup>.

الثالثة: في النحل: ﴿وَيَقْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

الرابعة: في بني إسرائيل: ﴿وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾<sup>(٣)</sup>.

الخامسة: في مريم: ﴿خَرُّوا سُجَّدًا وَسَبَّحُوا﴾<sup>(٤)</sup>.

السادسة: في أول الحج: ﴿يَفْعَلْ مَا يَشَاءُ﴾<sup>(٥)</sup>.

السابعة: في آخر الحج: ﴿تَقْلِحُحُونَ﴾<sup>(٦)</sup>.

الثامنة: في الفرقان: ﴿تُقَوَّلَا﴾<sup>(٧)</sup>.

التاسعة: في النمل: ﴿رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾<sup>(٨)</sup>.

العاشرة: في تنزيل: ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾<sup>(٩)</sup>.

الحادية عشرة: في ص: ﴿وَحَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ﴾<sup>(١٠)</sup>.

الثانية عشرة: في حم: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِتْيَاءَ تَعْبُودُونَ﴾<sup>(١١)</sup>.

الثالثة عشرة: آخر النجم: ﴿وَأَعْبُدُوا﴾<sup>(١٢)</sup>.

الرابعة عشرة: في الانشقاق قوله: ﴿لَا يَسْجُدُونَ﴾<sup>(١٣)</sup>.

الخامسة عشرة: خاتمة القلم.

### المسألة الثالثة:

[٩٥٨] روى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قرأ ابن آدم السجدة

[٩٥٨] صحيح. أخرجه مسلم ٨١ وابن ماجه ١٠٥٢ وأحمد ٤٤٣/٢ وابن خزيمة ٥٤٩ وابن حبان ٢٧٥٩ والبيهقي

- |                   |                    |
|-------------------|--------------------|
| (١) الرعد: ١٥.    | (٨) النمل: ٢٦.     |
| (٢) النحل: ٥٠.    | (٩) السجدة: ١٥.    |
| (٣) الإسراء: ١٠٩. | (١٠) ص: ٢٤.        |
| (٤) مريم: ٥٨.     | (١١) فصلت: ٣٧.     |
| (٥) الحج: ١٨.     | (١٢) النجم: ٦٢.    |
| (٦) الحج: ٧٧.     | (١٣) الانشقاق: ٢١. |
| (٧) الفرقان: ٦٠.  |                    |

وسجد اعتزل الشيطان يبكي، فيقول: يا وَيْلَهُ أَمَرَ ابْنُ آدَمَ بالسُّجُودِ فسجد فله الجنة، وَأَمَرْتُ بالسُّجُودِ فَأَبَيْتُ فَلِيَ النَّارُ.

[٩٥٩] وروى البخاري ومسلم عن ابن عمر أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ فَيَقْرَأُ سُورَةَ فِيهَا سَجْدَةٌ، فَيَسْجُدُ. وَنَسْجُدُ مَعَهُ، حَتَّى مَا يَجِدُ أَحَدُنَا مَكَانًا لَجَبْهَتِهِ لِيَسْجُدَ فِيهِ.

[٩٦٠] وروى أبو داود عن ابن عمر أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَرَأَ عَامَ الْفَتْحِ سَجْدَةً، فَسَجَدَ النَّاسُ كُلُّهُمْ، مِنْهُمْ الرَّكْبُ وَالسَّاجِدُ فِي الْأَرْضِ، حَتَّى إِنَّ الرَّكْبَ لَيَسْجُدُ عَلَى يَدِهِ<sup>(١)</sup>.

المسألة الرابعة: اختلف الناس في سجود التلاوة؛ فقال مالك والشافعي: ليس بواجب.

وقال أبو حنيفة: هو واجب، وهي مسألة مشككة عَوَّلَ فِيهَا أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى أَنَّ مَطْلَقَ الْأَمْرِ بِالسُّجُودِ عَلَى الْوَجُوبِ.

[٩٦١] ولقوله ﷺ: «أَمَرَ ابْنُ آدَمَ بالسُّجُودِ فسجد فله الجنة».

والأمر على الوجوب؛ لأن رسول الله ﷺ كَانَ يَحَافِظُ عَلَيْهَا إِذَا قَرَأَهَا<sup>(٢)</sup>.

[٩٦٢] وعَوَّلَ علماؤنا على حديث عمر الثابت أَنَّ عمر قرأ سجدة وهو على المنبر، فنزل فسجد فسجد الناس معه. ثم قرأ بها في الجمعة الأخرى، فنهى الناس للسُّجُودِ، فقال: على رِسْلِكُمْ، إن الله لم يكتبها علينا، إلا أن نشاء. وذلك بحضرة الصحابة أجمعين من المهاجرين والأنصار، فلم ينكر ذلك عليه أحد، فثبت الإجماع به في ذلك؛ ولهذا حملنا جميع قول النبي ﷺ وفعله على التَّدْبِيرِ والترغيب.

[٩٦٣] وقوله ﷺ: «أَمَرَ ابْنُ آدَمَ بالسُّجُودِ، فسجد فله الجنة». إخبار عن السُّجُودِ الواجب؛

ومواظبة النبي ﷺ تدل على الاستحباب. وقد استوعبنا القول فيها في مسائل الخلاف.

المسألة الخامسة: لا بد فيها من الطهارة؛ لأنها صلاة، فوجب فيها الطهارة، كسجود الصلاة. وكذلك التكبير مثله؛

-----  
٦٥٣ من حديث أبي هريرة.

[٩٥٩] صحيح. أخرجه البخاري ١٠٧٥ و ١٠٧٦ و ١٠٧٩ و ٥٧٥ وأبو داود ١٤١٢ وأحمد ١٧/٢ وابن خزيمة ٥٥٧ و ٥٥٨ وابن حبان ٢٧٦٠ من حديث ابن عمر.

[٩٦٠] ضعيف. أخرجه أبو داود ١٤١١ وابن خزيمة ٥٥٦ والبيهقي ٣٢٥/٢ من حديث ابن عمر، وإسناده ضعيف لضعف مصعب بن ثابت الزبيري. وقال ابن خزيمة عن هذا الخبر: غريب غريب.

[٩٦١] تقدم برقم ٩٥٨.

[٩٦٢] موقوف صحيح. أخرجه البخاري ١٠٧٧ ومالك ٢٠٦/١ كلاهما عن عمر به.

[٩٦٣] تقدم برقم ٩٥٨.

(١) في الأصول «يسجد على ثوبه» والمثبت عن السنن.

(٢) يعرف ذلك بالاستقراء والتبع، لا أنه ورد في ذلك حديث.

[٩٦٤] فقد رُوي في الأثر عن ابن عمر أنَّ النبي ﷺ «كان إذا سجد كَبَّرَ، وكذلك إذا رَفَعَ كَبَّرَ»<sup>(١)</sup>.

واختلف علماؤنا هل فيها تحليلٌ بالسلام أم لا؟ والصحيحُ أنَّ فيها تحليلاً بالسلام لأنه عبادة لها تكبير، فكان فيها سلام<sup>(٢)</sup>، كصلاة الجنائز، بل أولى؛ لأنَّ هذا فِعْلٌ وصلاة الجنائز قولٌ.

**المسألة السادسة:** اختلف قول مالك في صلاتها<sup>(٣)</sup> في الأوقات المنهي عنها؛ فأحدى الروایتين أنها تصلَّى فيها؛ وبه قال الشافعي. الثانية: لا تصلَّى؛ وبه قال أبو حنيفة<sup>(٤)</sup>.

[٩٦٤] ضعيف. أخرجه أبو داود ١٤١٣ والبيهقي ٣٢٥/٢ من حديث ابن عمر، وإسناده ضعيف لضعف عبد الله بن عمر العمري. وقال أبو داود عقبه: قال عبد الرزاق: وكان الثوري يعجبه هذا الحديث. قال أبو داود: يعجبه لأنه كَبَّرَ. وقال المنذري في «مختصر أبي داود» ١٣٦٦ عقب كلام عبد الرزاق: في إسناده عبد الله بن عمر بن حفص، وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة.

(١) جاء في «المغني» ٣٥٨ / ٢ - ٣٦٢: يعتبر للسجود من الشروط ما يشترط لصلاة النافلة من الطهارة وستر العورة واستقبال القبلة والنية. ولا تعلم فيه خلافاً إلا ما روي عن عثمان في الحائض تسمع السجدة تومئ برأسها، وبه قال ابن المسيب. قال: ويقول: اللهم لك سجدت.

فصل: وإذا سمع السجدة، وهو على غير طهارة، لم يلزمه الوضوء ولا التيمم. وقال النخعي: يتيمم ويسجد، وعنه: يتوضأ ويسجد. وبه قال الثوري وإسحق وأصحاب الرأي. ولنا، أنها تتعلق بسبب، فإذا فات لم يسجد. كما لو قرأ سجدة في الصلاة فلم يسجد، فإنه لا يسجد بعدها. إذا ثبت هذا فإنه لا يسجد وإن توضأ لما ذكرناه من أنه فات سببها، فلا يسجد لها.

مسألة: «ويكبر إذا سجد» وجملة ذلك أنه إذا سجد للتلاوة فعليه التكبير للسجود والرفع منه. سواء كان في الصلاة أو في غيرها، وبه قال ابن سيرين وأبو قلابة والحسن والنخعي وأبو عبد الرحمن السلمي والشافعي وإسحق والثوري وأصحاب الرأي. وقال مالك: إذا كان في صلاة. واختلف عنه إذا كان في غير الصلاة. وقال الشافعي: إذا سجد خارج الصلاة كبر واحدة للافتتاح، وأخرى للسجود.

فصل: ويرفع يديه عند تكبيرة الابتداء إن كان في غير صلاة وهو قول الشافعي، لأنها تكبيرة لإحرام.

فصل: ويقول في سجوده ما يقول في سجود الصلاة. نص عليه أحمد. اهـ ملخصاً.

(٢) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٣٦٢ / ٢ - ٣٦٣. اختلفت الرواية عن أحمد في التسليم في سجود التلاوة، فرأى أنه واجب، وبه قال أبو قلابة وأبو عبد الرحمن لقول النبي ﷺ «تحريمها التكبير، وتحليلها التسليم» ولأنها صلاة ذات إحرام فافتقرت إلى سلام.

والرواية الثانية: لا تسليم فيه. وبه قال النخعي والحسن وسعيد بن جبير وروي ذلك عن أبي حنيفة. واختلف قول الشافعي فيه. قال أحمد: أما التسليم، فلا أدري ما هو. ولأنه لم ينقل عن النبي ﷺ فيه سلام. ويجزئه تسليمة واحدة، وبه قال إسحق. اهـ ملخصاً.

(٣) أي أدائها. وقد سماها المصنف صلاة، وهو جائز في اللغة.

(٤) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٣٦٣ / ٢ - ٣٦٤ ما ملخصه: قال الأثر: سمعت أبا عبد الله يُسأل عن قرأ سجود القرآن بعد الفجر وبعد العصر، أيسجد؟ قال: لا. وبهذا قال أبو ثور. وروي عن ابن عمر وابن المسيب وإسحق، وكره مالك قراءة السجدة في وقت النهي. وعن أحمد رواية أخرى، أنه يسجد، وهو قول الشافعي، وروي ذلك عن الحسن والشعبي وسالم والقاسم وعطاء وعكرمة، لأنه صلاة لها سبب، =

متعلّق القول الأول عموم الأمر بالسجود، ومتعلّق القول الثاني عموم النهي عن الصلوات.  
والقول الثاني أقوى؛ لأنّ الأمر بالسجود عامٌّ في الأوقات، والنهي خاص في الأوقات،  
والخاص يقضي على العام. وقد روي عن مالك في «المدونة» أنه يصلّيها ما لم تصفر الشمس؛ وهذا  
لا وجه له عندي، والله أعلم.

**المسألة السابعة: سجدة الحج الثانية:** قال الشافعي وابن وهب عنه وغيرهما: هي عزيمة. وقال  
في «المدونة» وغيرها: إنها ليست سجود عزيمة؛ لأنه خبر عن ركوع الصلاة وسجودها؛ ودليلنا أنّ  
عمر سجد فيها وهو يفهم الأمر أقعد، وبين قوم كانوا أفهم وأسد؛ فاتهم فأتد.

**المسألة الثامنة:** قال الشافعي: يسجد في النمل عند قوله: ﴿وَمَا يَقْلُونَ﴾<sup>(١)</sup> عند تمام الآية التي فيها  
الأمر. وقال مالك وأبو حنيفة: يسجد عند قوله: ﴿أَلَعَلِّمْ﴾<sup>(٢)</sup> الذي فيه تمام الكلام، وهو أقوى.

**المسألة التاسعة: سجدة «ص»:** عند الشافعي سجدة شكر، وليست بعزيمة.

[٩٦٥] وقد روى أبو داود والترمذي، وخزجه البخاري عن ابن عباس، قال: سجدة «ص»  
ليست من عزائم السجود، وقد رأيت رسول الله ﷺ سجدتها.

وقال مالك: هذا قول ابن عباس، وهي عزيمة؛ لأنّ النبي ﷺ قال الله له ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ  
فِيهِدْهُمْ أَقْتَدَ﴾<sup>(٣)</sup>

[٩٦٦] وقد روى أبو داود عن أبي سعيد الخدري أنّ النبي ﷺ قرأ وهو على المنبر: ص، فلما  
بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه، فلما كان يوم آخر قرأها، فلما بلغ السجدة تَشَرَّنَ<sup>(٤)</sup> الناس  
للسجود، فقال رسول الله ﷺ: «إنما هي توبة نبي ولكني رأيتكم تَشَرَّنْتُمْ للسجود»، ونزل فسجد  
وسجدوا.

[٩٦٥] صحيح. أخرجه البخاري ١٠٦٩ و ٣٤٢٢ وأبو داود ١٤٠٩ والترمذي ٥٧٧ عن ابن عباس به.  
[٩٦٦] صحيح. أخرجه أبو داود ١٤١٠ وابن حبان ٢٧٦٥ و ٢٧٩٩ وابن خزيمة ٧٩٥ والحاكم ٢٨٤/١ و ٤٣١/٢  
والدارقطني ٤٠٨/١ والبيهقي ٣١٨/٢ من طرق عن سعيد بن أبي هلال عن عياض بن عبد الله بن سعد عن  
أبي سعيد به، وإسناده صحيح على شرطهما، وصححه الحاكم على شرطهما، ووافقه الذهبي، وصححه  
النووي على شرط البخاري، نقله الزيلعي في «نصب الراية» ١٨١/٢ ووافقه، وهو على شرطهما كما تقدم.  
وقال الحافظ ابن كثير في «التفسير» ٥٣/٧ «طبعة الشعب»: إسناده على شرط الصحيح.

= فجازت وقت النهي، كقضاء السنن الرواتب. ورخص فيه أصحاب الرأي قبل تغير الشمس.  
فصل: وسجود التلاوة سنة مؤكدة؛ وليس بواجب عند إمامنا، ومالك والأوزاعي والليث والشافعي، وهو مذهب  
عمر وابنه. وأوجه أبو حنيفة وأصحابه اهـ ملخصاً. وانظر «فتح القدير» لابن الهمام ١٢-١٧ بتخريجي.

(٢) النحل: ٧٨.

(١) النحل: ٧٤.

(٤) تَشَرَّنَ: تهيأ. أصله من الشزن: وهو القلق والاضطراب.

(٣) الأنعام: ٨٤.

**المسألة العاشرة:** السجود فيها عند تمام قوله: ﴿وَحَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابٌ﴾<sup>(١)</sup>؛ لأنه تمام الكلام، وموضع الخضوع والإنابة. وقال الشافعي عند قوله: ﴿وَحُسْنُ مَثَابٍ﴾<sup>(٢)</sup> لأنه خَبَرٌ عن التوبة وحسن المآبة. والأول أصوب؛ رجاء الاهتداء في الاقتداء والمغفرة عند الامتثال، كما غفر لمن سبق من الأنبياء.

**المسألة الحادية عشرة:** السجود في فُصِّلَتْ: عند قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾<sup>(٣)</sup> لأنه انتهاء الأمر. وعند الشافعي: ﴿وَهُمْ لَا يَسْمَعُونَ﴾<sup>(٤)</sup> لأنه خَبَرٌ عن امتثال مَنْ أمر عند ذكر من استكبر، فيكون هذا منهم. والأول الأولى؛ لأنه يمثل الأمر ويخرج عن استكبر.

**المسألة الثانية عشرة:** أما سجدة «النجم»:

[٩٦٧] فقد روى الترمذي أن النبي ﷺ قرأ «والنجم» فلم يسجد فيها.

[٩٦٨] والصحيح ما روى العلماء الأئمة عن عبد الله أن النبي ﷺ قرأ والنجم، فسجد فيها وسجد مَنْ كان معه، فأخذ رجلٌ من القوم كفاً من حصي أو تراب، فرفعه إلى وجهه، وقال: يكفيني هذا. وقال عبد الله: فلقد رأيته بَعْدَ قُتْلِ كَافِرًا<sup>(٥)</sup>.

[٩٦٩] وروى ابنُ عباس أن النبي ﷺ سجد بالنجم وسجد معه المسلمون والمشركون، والجن والإنس<sup>(٦)</sup> فكيف يتأخر أحدٌ عنها<sup>(٧)</sup>.

-----

[٩٦٧] صحيح. أخرجه البخاري ١٠٧٢ و ١٠٧٣ ومسلم ٥٧٧ وأبو داود ١٤٠٤ و ١٤٠٥ والترمذي ٥٧٦ والنسائي ١٦٠/٢ والدارمي ٣٤٣/٢ وابن خزيمة ٥٦٨ والدارقطني ٤٠٩-٤١٠ وأحمد ١٨٦/٥ وابن حبان ٢٧٦٢ من حديث زيد بن ثابت.

[٩٦٨] صحيح. أخرجه البخاري ١٠٦٧ و ١٠٧٠ و ٣٨٥٣ و ٣٩٧٢ ومسلم ٥٧٦ وأبو داود ١٤٠٦ والنسائي ١٦٠/٢ وأحمد ٤٠١-٤٣٧ وابن خزيمة ٥٥٣ وابن حبان ٢٧٦٤ والدارمي ٣٤٢/١ من حديث عبد الله بن مسعود.

[٩٦٩] إسناده صحيح. أخرجه البخاري ١٠٧١ و ٤٨٦٢ والترمذي ٥٧٥ وابن حبان ٢٧٦٣ والدارقطني ٤٠٩/١ عن ابن عباس به.

(١) ص: ٢٤. (٢) ص: ٣٧.

(٣) فصلت: ٣٧. (٤) فصلت: ٣٧.

(٥) قال النووي في «شرح مسلم» ٧٥/٥: هذا الرجل هو أمية بن خلف.

(٦) إلى هنا الحديث.

(٧) إن كان المصنف يتكرر بقوله «كيف» على ذاك المتخلف الكافر، فهو صواب. وأما إن كان يرجح حديث ابن عباس هذا على حديث ابن مسعود المتقدم، فليس بصواب. والصواب حديث ابن مسعود، لأن ابن مسعود كان شاهداً تلك الحادثة بخلاف ابن عباس، فإنه لم يكن حاضراً آنذاك، بل ولم يدركها، وإنما حديثه مرسل، ومراسيل الصحابة صحاح مقبولة. لكن ناقضه موصول صحابي آخر، فهو الراجح. فتنبه، والله الموفق.

### المسألة الثالثة عشرة:

[٩٧٠] روى الأئمة عن أبي هريرة أنه قرأ لهم: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ (١)، فسجد فيها، فلما انصرف أخبرهم أن رسول الله ﷺ سجد فيها وفي: ﴿اقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾.

[٩٧١] فإن قيل: فقد روى أبو داود أن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل مذ تحول إلى المدينة. قلنا: هذا خبر لم يصح إسناده، ولو صح فليس فيه أنه قرأه ولم يسجد فيه، فلعله لم يقرأ به في صلاة جماعة.

### المسألة الرابعة عشرة:

[٩٧٢] في الصحيح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يقرأ يوم الجمعة في صلاة الفجر: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ السجدة، و ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ (١).

[٩٧٠] صحيح. أخرجه مسلم ٥٧٨ وأبو داود ١٤٠٧ والترمذي ٥٧٣ والنسائي ١٦٢/٢ وابن ماجه ١٠٥٨ والدارمي ٣٤٣/١ وابن خزيمة ٥٥٤ وابن حبان ٢٧٦٧ والبغوي ٧٦٤ من حديث أبي هريرة.

[٩٧١] متن منكر، بإسناد ضعيف. أخرجه أبو داود ١٤٠٣ والبيهقي ٣١٢-٣١٣ من طريق أبي قدامة عن مطر الوراق عن عكرمة عن ابن عباس به. وإسناده ضعيف، وقال أبو داود: يروي مرسلًا.

قال الزيلعي رحمه الله في «نصب الرأية» ١٨٢/٢: قال عبد الحق في «أحكامه»: إسناده ليس بقوي، ويروى مرسلًا، وقال ابن عبد البر: هذا حديث منكر، وأبو قدامة ليس بشيء. وقال ابن القطان: أبو قدامة الحارث بن عبيد، قال فيه ابن حنبل: مضطرب الحديث، وضعفه ابن معين. وقال النسائي: صدوق، وعنده مناكير، ومطر الوراق، كان سبىء الحفظ، حتى كان يشبه في سوء الحفظ بمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى. وقد عيب على مسلم إخراج حديثه اهد ملخصاً. والحديث ضعفه ابن العربي.

قلت: وهو معارض بحديث أبي هريرة المتقدم. وذلك أصح منه بلا ريب، وأبو هريرة أسلم متأخر إسلامه، قدم المدينة سنة ثمان، فخير ابن عباس، منكر والإسناد ضعيف.

[٩٧٢] متفق عليه، وسيأتي.

## سورة الأنفال

فيها خمس وعشرون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

**الآية الأولى:** قوله تعالى: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَاصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [الآية: ١]. فيها عشر مسائل:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: روي أن سعد بن أبي وقاص قال: نزلت في ثلاث آيات: الثقل، وبرّ الوالدين، والثالث<sup>(١)</sup>.

[٩٧٣] وروى مصعب بن سعد، عن أبيه، قال: لَمَّا<sup>(٢)</sup> كان يوم بدر جثت بسيف؛ فقلت: يا رسول الله؛ إن الله قد شفى صدري من المشركين، أو نحو هذا، هَبْ لي هذا السيف. فقال: «هذا ليس لك ولا لي». فقلت: عسى أن يُعْطَى هذا مَنْ لَا يُبْلِي بِلَاثِي، فجاءني الرسول فقال: «إنك سألتني وليس لي، ولقد صار لي وهو لك»، [قال]<sup>(٣)</sup> فنزلت: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ...﴾ الآية. قال الترمذي: هو صحيح.

[٩٧٤] وروى سعيد بن جبيرة أن سَعْدَ بن أبي وقاص ورجلاً من الأنصار خرجا يتنقلان نفلاً،

[٩٧٣] حسن. أخرجه أبو داود ٢٧٤٠ والترمذي ٣٠٨٠ وأحمد ١٧٨/١ وأبو يعلى ٧٣٥ والحاكم ١٣٢/١ والطبري ١٥٦٦٨ و١٥٦٦٩ من طرق عن عاصم بن بهدلة عن مصعب بن سعد عن سعد به. وإسناده حسن لأجل عاصم، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وحسنه الترمذي. وأصله أخرجه مسلم ١٧٤٨ و ١٨٧٧/٤، وسيأتي بتمامه. وانظر الآتي.

[٩٧٤] أخرجه أبو جعفر بن النحاس في «الناسخ والمنسوخ» ص ١٤٤ عن سعيد بن جبيرة مرسلاً، فهو ضعيف، وعلته الإرسال، وما قبله أصح منه.

- (١) هو صدر حديث صحيح أخرجه مسلم ١٨٧٧/٤ و ١٧٤٨ ح ٤٤ من حديث سعد، وفيه أربع آيات بدل ثلاث. وتقدم تخريجه، وسيأتي أيضاً في العنكبوت. وانظر «الإحسان» ٦٩٩٢/١٥.
- (٢) وقع في الأصول «إذا» والتصويب عن كتب التخريج.
- (٣) زيادة عن سنن الترمذي.

فوجدنا سيفاً مُلقًى يقال كان لأبي سعيد بن العاصي، فخرّاً عليه جميعاً، فقال سعد: هُوَ لي. وقال الأنصاري: هو لي، فتنازعا في ذلك، فقال الأنصاري: يكون بيني وبينك رأينا جميعاً وخرزنا عليه جميعاً، فقال: لا أسلمه إليك حتى تأتي رسول الله، فلما عرضا عليه القصة قال: «ليس لك يا سعد ولا للأنصاري، ولكنه لي»، فنزلت: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ...﴾ الآية.

فاتق<sup>(١)</sup> الله يا سعد والأنصاري، وأصلحاً ذات بينكما، وأطيعا الله ورسوله. يقول أسلم السيف إليه<sup>(٢)</sup>، ثم نسخت بقوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ...﴾ الآية<sup>(٣)</sup>.

**المسألة الثانية:** الثقل في اللغة هو الزيادة، ومنها ثقل الصلاة، وهو الزيادة على فرضها، وولد الولد نافلة؛ لأنه زيادة على الولد، والغنيمة نافلة؛ لأنها زيادة فيما أحل لهذه الأمة مما كان محرماً على غيرها، ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «أُحِلَّتْ لي الغنائم»<sup>(٤)</sup>.

[٩٧٥] وروى أبو هريرة أن النبي ﷺ قال: «فُضِّلْتُ على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرغب، وأُحِلَّتْ لي الغنائم، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأرسلت إلى الخلق كافة، وخُيِّمَ بي النبيون».

[٩٧٦] وروى البخاري عن همام بن منبه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «عزا نبي من الأنبياء، فقال لقومه: لا يتبعني رجلٌ ملكٌ بضع امرأة وهو يريد أن يئني بها ولما يئني بها، ولا أحد بنى بيوتاً ولم يرفع سقوفها، ولا أحد اشترى غنماً أو خيلاً وهو ينتظر ولادها، فغزا فدنا من القرية أو قريباً من ذلك، فقال للشمس: إنك مأمورة وأنا مأمور، اللهم احبسها علينا، فحبست حتى فتح الله بجمع الغنائم، فجاءت النار لتأكلها، فلم تطعمها. فقال: إن فيكم غُلُولاً قبلتاً فليبايعني من كل قبيلة رجل، فلزقت يد رجل بيده، فقال: فيكم الغُلُول فلتبايعني قبيلتك، فلزقت يد رجلين أو ثلاثة بيده، فقال: فيكم الغُلُول، فجأؤوا برأس مثل رأس بقرة من الذهب، فوضعوها فجاءت النار فأكلتها، ثم أحل الله لنا الغنائم، ورأى ضعفنا وعجزنا فأحلها لنا».

**المسألة الرابعة<sup>(٥)</sup>:** قال ابن القاسم وابن وهب عن مالك: كانت بدرٌ في سبع عشرة ليلة خلت من شهر رمضان.

[٩٧٥] متفق عليه، وتقدم.

[٩٧٦] صحيح. أخرجه البخاري ٣١٢٤ و ٥١٥٧ ومسلم ١٧٤٧ وعبد الرزاق ٩٤٩٢ وأحمد ٣١٨/٢ وابن حبان ٤٨٠٧ و ٤٨٠٨ واستدركه الحاكم ١٣٩/٢ كلهم من حديث أبي هريرة.

(١) قوله «فاتق... ورسوله» هذه اللفظة لم أجدها في الحديث، ولا ذكرها السيوطي في «الدر المنثور» ٣/ ٢٩٤، وأخشى أن تكون مدرجة من كلام ابن العربي يفسر الآية، وإلا فهو مدرج من كلام أحد الرواة.

(٢) لفظ ابن النحاس «يقول سلما السيف إلى رسول الله ﷺ...».

(٣) الأنفال: ٤١. (٤) هو بعض الآتي.

(٥) لم يعين المصنف المسألة الثالثة. والظاهر أنها ضمن المسألة الثانية؛ وهي تحليل الغنائم لأمة محمد ﷺ.



وروى ابنُ وهب أنها كانت بعد عام ونصف من الهجرة، وذلك بعد تحويل القبلة بشهرين.  
وقد سئل مالك في رواية ابن وهب عن عدة المسلمين يوم بدر؛ فقال: كانوا ثلاثمائة وثلاثة عشر  
على عِدَّة أصحاب طالوت<sup>(١)</sup>.

[٩٧٧] وروى أيضاً ابنُ وهب عن مالك قال: سأل رسولُ الله ﷺ عن عِدَّة المشركين يوم بدر:  
كم يطعمون كلَّ يوم؟ فقيل له: يوماً عشراً ويوماً تسع جزائر<sup>(٢)</sup>. فقال: القوم ما بين الألف إلى  
التسعمائة.

[٩٧٨] وروى ابنُ القاسم عن مالك قال: لما كان يوم بدر قال رسول الله ﷺ: «أشيروا عليّ». فقام أبو بكر فتكلم، ثم قعد. ثم قال: «أشيروا عليّ»، فقام عمر فتكلم، ثم قعد فقال رسول الله ﷺ: «أشيروا عليّ»، فقام سعد بن مُعاذ فقال: كأنك إيانا تريد يا رسولَ الله، لا نقول لك كما قالت بنو إسرائيل لموسى: اذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون، ولكن اذهب أنت وربك فقاتلا إنا معكم متَّبعون. لو أتيت اليمن لسللنا سيوفنا واتبعناك. فقال رسول الله ﷺ: «خذُوا مصافكم».

**المسألة الخامسة:** قال علماؤنا رَحِمَهُمُ اللهُ، ها هنا ثلاثة أسماء: الأنفال، الغنائم، الفبيء.  
فالْقُلُ: الزيادة كما بيَّنا، وتدخل فيه الغنيمة؛ فإنها زيادةُ الحلالِ لهذه الأمة.  
والغنيمة: ما أُخذ من أموال الكفار بقتال.

والفبيء: ما أُخذ بغير قتال؛ لأنه رجع إلى موضعه الذي يستحقُّه، وهو انتفاعُ المؤمن به.

**المسألة السادسة:** في محل الأنفال: اختلف الناس فيها على ثلاثة أقوال:

الأول: محلها الخمس.

الثاني: محلها ما عاَدَ من المشركين أو أُخذ بغير حرب.

[٩٧٧] حسن. أخرجه أحمد ٩٤٨ «بترياق شاكير» والبخاري ١٧٦١ «كشف» من حديث علي، في أثناء خبر مطول.  
وإسناده حسن، وقال الهيثمي في «المجمع» ٦/ ٧٥-٧٦: رجاله رجال الصحيح غير حارثة بن مضرب،  
وهو ثقة.

ورود من مرسل يزيد بن رومان، أخرجه البيهقي في «الدلائل» ٣/ ٤٢ وهو شاهد لما قبله.  
[٩٧٨] أخرجه البيهقي في «الدلائل» ٣/ ١٠٧ من طريق موسى بن عقبة عن الزهري مرسلًا، في أثناء خبر غزوة بدر  
المطول. وله شاهد، أخرجه البيهقي في «الدلائل» ٣/ ٣٤ من طريق ابن إسحاق حدثني يزيد بن رومان عن  
عروة بن الزبير، وحدثني الزهري ومحمد بن يحيى وعاصم بن عمر بن قتادة وعبد الله بن أبي بكر  
وغيرهم!.. فذكره في أثناء خبر مطول. فهذا يقوي ما قبله.

(١) أخرجه البخاري ٣٩٥٧ وابن سعد ١٩/٢ والترمذي ١٥٩٨ وابن حبان ٤٧٩٦ عن البراء بن عازب  
قوله.

(٢) جمع جزور.

الثالث: رأس الغنيمة حسبما يراه الإمام.

قال القاسم بن محمد: قال ابن عباس: كان ابن عمر<sup>(١)</sup> إذا سئل عن شيء قال: لا أمرك ولا أنهاك. فكان ابن عباس يقول: والله ما بعث الله محمداً إلا محملاً ومحرمًا. قال القاسم: فسلط على ابن عباس رجل فسأله عن الثقل؛ فقال ابن عباس: الفرس من النفل، والسلاح من النفل. وأعاد عليه الرجل، فقال له مثل ذلك حتى أغضبه. فقال ابن عباس: أتدرون ما مثل هذا؟ مثل صبيغ<sup>(٢)</sup> الذي ضربه عمر بالدرّة حتى سالت الدماء على عقيبته أو على رجله. فقال الرجل: أما أنت فقد انتقم الله منك لابن عمر<sup>(٣)</sup>. وقال السدي وعطاء: هي ما شدّ من المشركين.

وعن مجاهد: سئل النبي ﷺ عن الخمس بعد الأربعة الأخماس؛ فقال المهاجرون: لمن يُدفع هذا الخمس؟ لم يخرج منا. فنزلت: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ﴾<sup>(٤)</sup>. والصحيح أنه من الخمس، كما روى في صحيح<sup>(٥)</sup> مسلم أن الإمام يُعطي منه ما شاء من سلب أو غيره؛ خلافاً للشافعي، ومن قال بقوله من فقهاء الأمصار. فأما هذا السؤال ها هنا فإنما هو عن أصل الغنيمة التي نفل على ما أنزل الله لنا من الحلال على الأمم.

المعنى: يسألك أصحابك يا محمد عن هذه الغنيمة التي نفلتكم. قل لهم: هي لله وللرسول، فاتقوا الله ولا تختلفوا، وأضلّحوا ذات بينكم، لئلا يُرفع تحليلها عنكم باختلافكم.

[٩٧٩] وقد روي عن ابن عباس أنه ﷺ قال يوم بدر: «من فعل كذا وكذا فله كذا وكذا». فتسارع إلى ذلك الشبان، وثبت الشيوخ تحت الرايات، فلما فتح عليهم جاؤوا يطلبون شزطهم، فقال الشيوخ: لا تستأثروا به علينا، كنا رداءً لكم، لو انهزمتم لأنحرزتم إلينا، فأبى الشبان وقالوا: جعله رسول الله لنا، فتنازعوا فأنزل الله: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ

[٩٧٩] جيد. أخرجه أبو داود ٢٧٣٧ و ٢٧٣٨ و ٢٧٣٩ والنسائي في «التفسير» ٢١٧ وابن أبي شيبة ٣٥٦/١٤ وابن حبان ٥٠٩٣ والحاكم ٢/ ١٣١ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٣٢٦ - ٣٢٧ والطبري ١٥٦٦٢ و ١٥٦٦٣ و ١٥٦٦٤ والبيهقي في «السنن» ٦/ ٢٩١ - ٢٩٢ و «الدلائل» ٣/ ١٣٥ من طرق عن داود بن أبي هند عن عكرمة عن ابن عباس به؛ وإسناده جيد، رجاله رجال مسلم، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. وورد من مرسل عكرمة، أخرجه الطبري ١٥٦٦٥. وانظر «تفسير الشوكاني» ١٠٣٢.

- (١) كذا في النسخ، وهو عند الطبري ١٥٦٥٨ وابن كثير ٣٥٥/٢ «عمر» ليس فيه «ابن». وهو في «الموطأ» و «الدر المنثور» ٣/ ٢٩٥ ليس فيه ذكر عمر ولا ابنه أصلاً.
- (٢) وقع في النسخ «صنيع» والتصويب عن كتب التخريج.
- (٣) موقوف. أخرجه الطبري ١٥٦٥٨ عن القاسم به. وأخرجه مالك في «الموطأ» ٢/ ٤٥٥ والطبري ١٥٦٥٧، بنحو سياق المصنف. وإسناده صحيح.
- (٤) ضعيف. أخرجه الطبري ١٥٦٦١ عن مجاهد، وهذا مرسل.
- (٥) انظر صحيح مسلم ١٧٥٣.

يَتَّبِعُكُمْ». وروي أنهم اختلفوا فيها على ثلاث فِرَق؛ فقال قوم: هو لنا، حَرَسْنَا رسولَ الله ﷺ. وقال آخرون: هو لنا، اتبعنا أعداء رسول الله. وقالت أخرى: نحن أولى بها، أخذناها، فنزلت: ﴿يَسْتَلُونَكَ عَنِ الْأَنْفَالِ...﴾ الآية (١).

[٩٨٠] وروى أبو أمانة الباهلي، قال: سألت عبادة بن الصامت عن الأنفال، فقال: فينا - أصحاب بدر - نزلت، حين اختلفنا في النفل، وساءت فيه أخلاقنا، فنزعه الله من أيدينا، فجعله إلى رسوله، فقسمها رسول الله ﷺ بين المسلمين على بَوَاء (٢) أي على السواء.

**المسألة السابعة:** قال علماؤنا: فسلموا لرسول الله الأمر فيها؛ فأنزل الله: ﴿وَأَطِيعُوا أَمْرًا غَنَمْتُمْ...﴾ الآية (٣).

[٩٨١] ثم قال رسول الله ﷺ: «ما لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس، والخمس مردود فيكم». فلم يمكن بعد هذا أن يكون النفل من حق أحد؛ وإنما يكون من حق رسول الله. وهو الخمس.

[٩٨٢] والدليل عليه الحديث الصحيح عن ابن عمر: خرجنا في سَرِيَةٍ قَبْلَ نَجْدٍ، فأصبنا إِبِلًا، فقسمناها، فبلغت سُهْمَانَا أحد عشر بعيراً، ونُفْلُنَا بعيراً بعيراً فأما:

**المسألة الثامنة:** وهي سَلْبُ الْقَتِيل: فإنه من الخمس عندنا، وبه قال أبو حنيفة إذا رأى ذلك الإمام لَغْنَاءً في الْمَغْطَى: أو منفعة تجلب، أو اتلاف يرغب.

وقال الشافعي: هو مِنْ رَأْسِ الْمَال؛ وظاهر القرآن يمنع من ذلك؛ لأنه حق المالكين.

[٩٨٠] أخرجه أحمد ٣٢٢/٥ والحاكم ٣٢٦/٢ والطبري ١٥٦٦٧ من طريق سليمان بن موسى الأشدق عن مكحول عن أبي أمانة عن عبادة، طوله الحاكم. إسناده لا بأس به، رجاله ثقات، لكن مكحول لعله لم يسمعه من أبي أمانة، فهو وإن كان ثقة، وروى عن أبي أمانة، فقد قال الذهبي: ذو تدليس. ولعل ما يؤيد ذلك هو أن الطبري أخرجه برقم ١٥٦٦٦ من طريق مكحول عن أبي سلام عن أبي أمانة عن عبادة به، فجعل واسطة بين مكحول وأبي أمانة، وأبو سلام ثقة بكل حال واسمه مطبور. فالحديث حسن إن شاء الله تعالى.

[٩٨١] صحيح. أخرجه أبو داود ٢٦٩٤ والنسائي ٦/٢٦٣-٢٦٤ والبيهقي في «السنن» ١٧/٧ و«الدلائل» ١٩٥/٥ من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، وهو حديث حسن الإسناد للاختلاف المعروف في عمرو عن آبائه. وإسناده إليه صحيح لمجيئه من طرق. وله شاهد من حديث عبادة بن الصامت، أخرجه ابن حبان ٤٨٥٥ وإسناده حسن، رجاله ثقات، وفي الباب أحاديث.

[٩٨٢] صحيح. أخرجه البخاري ٣١٣٤ و٤٣٣٨ ومسلم ١٧٤٩ وأبو داود ٢٧٤١ و٢٧٤٢ و٢٧٤٣ و٢٧٤٥ ومالك ٢/٤٥٠ وسعيد بن منصور ٢٧٠٤ وأحمد ٢/٦٢-١١٢ والدارمي ٢٢٨/٢ وابن الجارود ١٠٧٤ وابن حبان ٤٨٣٢ و٤٨٣٣ و٤٨٣٤ والبيهقي ٣١٢/٦ من طرق عن ابن عمر.

(١) لم أقف على إسناده مع كثرة الروايات في هذا الباب. وعند الطبري ١٥٦٨٠ نحوه من مرسل ابن جريج.

(٢) في كتب التخريج. «يقول» بدل «أي» ولفظ أي من كلام المصنف.

(٣) الأنفال: ٤١.

فأما الأخبار في ذلك فمتعارضة،

[٩٨٣] روي في الصحيح أن النبي ﷺ قضى بسلب أبي جهل لمعاذ بن عمرو بن الجموح.

[٩٨٤] وقال يوم حنين: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ»، فأعطى السلب لأبي قتادة بما أقام من الشهادة<sup>(١)</sup>، وقضى بالسلب أجمع لسلمة بن الأكوع يوم ذي قرد<sup>(٢)</sup>.

قلنا: هذه الأخبار ليس فيها أكثر من إعطاء السلب للقاتل. وهل إعطاء ذلك له من رأس مال الغنيمة أو من حق النبي - وهو الخمس؟ ذلك إنما يؤخذ من دليل آخر. وقد قسم الله الغنيمة قسمةً حق على الأخماس، فجعل خُمُسها لرسوله، وأربعة أخماسها لسائر المسلمين، وهم الذين قاتلوا وقتلوا، فهم فيها شرع سواء، لا اشتراكهم في السبب الذي استحقوها به؛ والاشتراك في السبب يُوجب الاشتراك في المسبب، ويمنع من التفاضل في المسبب مع الاستواء في السبب؛ هذه حكمة الشرع وحُكمه، وقضاء الله في خلقه، وعِلْمه الذي أنزله عليهم. والذي يدلُّ على صحة ما ذهبنا إليه ما روى مسلم أن عوف بن مالك قال:

[٩٨٥] قَتَلَ رَجُلٌ مِنْ جَمِيرٍ رَجُلًا مِنَ الْعَدُوِّ، فَأَرَادَ سَلْبَهُ، فَمَنَعَهُ خَالِدٌ، وَكَانَ وَالِيًّا عَلَيْهِمْ؛ فَأَخْبِرَ

[٩٨٣] صحيح. أخرجه البخاري ٣١٤١ و ٣٩٦٤ و ٣٩٨٨ ومسلم ١٧٥٢ وأحمد ١/ ١٩٢- ١٩٣ والطحاوي ٣/ ٢٢٧ وابن حبان ٤٨٤٠ والبيهقي ٦/ ٣٠٥ من طرق كلهم من حديث عبد الرحمن بن عوف، وله قصة.

[٩٨٤] صحيح. أخرجه البخاري ٣١٤٢ و ٤٣٢١ و ٧١٧٠ ومسلم ١٧٥١ وأبو داود ٢٧١٧ والترمذي ١٥٦٢ ومالك ٢/ ٤٥٤- ٤٥٥ وابن حبان ٤٨٠٥ وابن الجارود ١٠٧٦ والبخاري ٢٧٢٤ والبيهقي ٦/ ٣٠٦ من طرق كلهم عن أبي قتادة رضي الله عنه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حنين، فلما التقينا كانت للمسلمين جولة، فرأيت رجلاً من المشركين علا رجلاً من المسلمين، فاستدبرته حتى أتته من ورائه حتى ضربته بالسيف على جبل عاتقه، فأقبل علي، فضممني ضمة وجدت منها ريح الموت، ثم أدركه الموت فأرسلني، فلحق عمر بن الخطاب، فقلت: ما بال الناس؟ قال: أمر الله. ثم إن الناس رجعوا، وجلس النبي ﷺ فقال: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ» فقمت، فقلت: من يشهد لي؟ ثم جلست. ثم قال: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيْنَةٌ، فَلَهُ سَلْبُهُ» فقمت فقلت: من يشهد لي؟ ثم جلست. ثم قال الثالثة مثله، فقمت، فقال رسول الله ﷺ: «مالك يا أبا قتادة؟» فاقصصت عليه القصة، فقال رجل: صدق يا رسول الله، وسلبه عندي، فأرْضِهِ عني. قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: لاها الله إذا لا يعمد إلى أسد من أسد الله يقاتل عن الله ورسوله يعطيك سلبه. فقال النبي ﷺ: «صدق» فأعطاه، فبعت الدرع، فابتعت به مَخْرَفًا في بني سلمة، فإنه لأول مال تألته في الإسلام. لفظ البخاري في الرواية الأولى بحرفيته.

[٩٨٥] صحيح. أخرجه مسلم ١٧٥٣ وأبو داود ٢٧١٩ و ٢٧٢٠ وأحمد ٦/ ٢٧ وسعيد بن منصور ٢/ ٣٠٤ والطحاوي ٣/ ٢٣١ وابن حبان ٤٨٤٢ والبيهقي ٦/ ٣١٠ والبخاري ٢٧٢٥ من حديث عوف بن مالك.

(١) تأمل المتن في الحاشية فقد ذكرته لهذا الغرض.

(٢) هو طرف حديث أخرجه مسلم ١٧٥٤ وأبو داود ٢٦٥٤ وأحمد ٤/ ٤٦ وابن حبان ٤٨٤٣ من حديث سلمة بن الأكوع. قوله ذي قرد: موضع قرب المدينة، أغاروا به على لقاح رسول الله ﷺ، فغزاهم اه قاموس.

عوف رسول الله ﷺ، فقال لخالد: «ما منعك أن تُعطيه سلبه؟» قال: استكثرت يا رسول الله. قال: «ادفعه إليه». فلقى عوف خالداً فجرّه بردائه، وقال: هل أنجزت ما ذكرت لك عن رسول الله ﷺ؟ فسمعه رسول الله ﷺ، فاستغضب<sup>(١)</sup>، فقال: «لا تُعطيه يا خالد. هل أنتم تاركوا لي أمرائي»<sup>(٢)</sup>. ولو كان السلب حقاً له من رأس الغنيمة لما ردّه رسول الله ﷺ؛ لأنها عقوبة في الأموال، وذلك أمر لا يجوز بحال. وقد ثبت أن ابن المسيّب قال: ما كان الناس يُنقلون إلا من الخمس. وروي عنه أنه قال: لا تُقلّ بعد رسول الله. ولم يصح.

**المسألة التاسعة:** قال علماؤنا: الثقل على قسمين: جائز ومكروه،

[٩٨٦] فالجائز بعد القتال، كما قال النبي ﷺ يوم حُنين: «من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه». والمكروه أن يقال قبل القتال: «مَنْ فعل كذا وكذا فله كذا». وإنما كره هذا؛ لأنه يكون القتال فيه للغنيمة.

[٩٨٧] وقال رجل للنبي ﷺ: الرجل يقاتل للمغنم، ويقاتل ليُرى مكانه من في سبيل الله؛ قال: «مَنْ قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله»، ويحق للرجل أن يقاتل لتكون كلمة الله هي العليا وإن نوى في ذلك الغنيمة؛ وإنما المكروه في الحديث أن يكون مقصده المغنم خاصة.

**المسألة العاشرة:** قال علماؤنا: قوله تعالى: ﴿قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾: قوله: ﴿لِلَّهِ﴾ استفتاح كلام، وابتداء بالحق الذي ليس وراءه مرمى، الكل لله، وقوله بعد ذلك: ﴿وَالرَّسُولِ﴾ قيل: أراد به ملكاً. وقيل: أراد به ولاية قسم وبيان حكم. والأول أصح لقوله ﷺ:

[٩٨٨] «ما لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس، والخمس مردود فيكم». وليس يستحيل أن يملكه الله لنبيه تشريفاً وتقديماً بالحقيقة، ويرده رسول الله ﷺ تفضلاً على الخليفة.

**الآية الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَوَدُّوا أَنْ عَيرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ﴾ [الآية: ٧]. فيها خمس مسائل:

[٩٨٦] تقدم برقم: ٩٨٤.

[٩٨٧] صحيح. أخرجه البخاري ١٢٣ و ٢٨١٠ و ٣١٢٦ و ٧٤٥٨ و مسلم ١٩٠٤ و الترمذي ١٦٤٦ والنسائي ٦/ ٢٣ وابن ماجه ٢٧٨٣ والطيالسي ٤٨٧ و ٤٨٨ وأحمد ٤/ ٣٩٢ - ٣٩٧ - ٤٠٢ وابن حبان ٤٦٣٦ والبيهقي ٩/ ١٦٧ والبغوي ٢٦٦٦ من حديث أبي موسى. وفي الباب أحاديث.

[٩٨٨] تقدم برقم: ٩٨١.

(١) كذا عند مسلم. وعند أبي داود وغيره «فغضب».

(٢) وقع في النسخ «إمرتي» والمثبت عن صحيح مسلم وكتب التخريج.

## المسألة الأولى:

[٩٨٩] روى ابنُ عباس: لما أخبر رسولُ الله ﷺ بأبي سفيان أنه مُقبِلٌ من الشام ندب المسلمين إليهم، وقال: «هذه عِيرُ قريش فيها الأموال، فاخرجوا إليها لعل الله أن ينفلكموها»؛ فانتدب الناس، فحَفَّتْ بعضُهم، وثَقُلَ بعضهم؛ لأنهم لم يظنوا أن رسول الله ﷺ يلقى حَرْباً، وكان أبو سفيان حين دنا من الحجاز يتجسّس الأخبار، ويسأل مَنْ لقي من الرِّكبان؛ تخوفاً على أموال الناس حتى أصاب خيراً من بعض الرِّكبان أن محمداً قد استنفر لك، فحذر عند ذلك واستأجر ضَمَضَمَ بنَ عَمْرٍو الغفاري، وبعثه إلى مكة، وأمره أن يأتي قريشاً يستنفرهم إلى أموالهم، ويخبرهم أن محمداً قد عرض لها في أصحابه. فمضى ضَمَضَمُ، وخرج النبي ﷺ في أصحابه وأتاه الخبر عن قريش بخروجهم ليمنعوا عيرهم، فاستشار النبي ﷺ الناس، وأخبرهم عن قريش، فقام أبو بكر فقال فأحسن، وقام عمر فقال فأحسن، ثم قام المِقْدَاد بن عمرو فقال: يا رسول الله؛ افْضِ لما أمرك الله فنحنُ معك، والله لا نقول كما قالت بنو إسرائيل: اذهب أنت وربك فقاتلا إنا ها هنا قاعدون، ولكن اذهب أنت وربك فقاتلا إنا معكم مقاتلون، والذي بعثك بالحق لو سِرَتْ إلى بَرْك الغمام - يعني مدينة الحبشة - لجالدنا معك مِنْ دونه. ثم قال الأنصار بعد: أن افْضِ يا رسول الله لما أُمِرْتَ، فوالذي بعثك بالحق لو استعرضت بنا هذا البحرَ فخضته لَخَضْنَاهُ معك<sup>(١)</sup>. فمضى رسولُ الله ﷺ حتى التقى بالمشرِكين بِبَدْر، فمنعوا الماء، والتقوا، ونصر الله النبي وأصحابه، فقتل من المشركين سبعين وأسر منهم سبعين، وغنم المسلمون ما كان معهم.

## المسألة الثانية:

[٩٩٠] روى عكرمة عن ابن عباس قال: قالوا للنبي ﷺ - حين فرغ من بَدْر: عليك بالغير ليس دونها شيء. فناده العباس وهو في الأسرى: لا يصلح هذا. فقال له النبي ﷺ: «لِمَ؟» قال: لأن الله وعدك إحدى الطائفتين، وقد أعطاك ما وعدك. قال النبي ﷺ: «صدقت». وعلم ذلك العباس من تحدّث أصحاب النبي ﷺ بما كان من شأن بَدْر، فسمع ذلك في أثناء الحديث.

المسألة الثالثة: خروج النبي ﷺ ليتلقى العير بالأموال دليل على جواز الثَّغر للغنيمة؛ لأنه كَسَبَ حلال.

[٩٨٩] أخرجه الطبري ١٥٧٣٢ من طريق ابن إسحق عن الزهري وعاصم بن عمر وعبد الله بن أبي بكر ويزيد بن رومان عن عروة بن الزبير وغيره من علمائنا عن ابن عباس به وأتم. وهو حديث حسن الإسناد، وله شواهد كثيرة تقدم بعضها. وانظر «مجمع الزوائد» ٦ / ٧٣ - ٧٤.

[٩٩٠] ضعيف. أخرجه الترمذي ٣٠٨٠ وأحمد ١ / ٢٢٩ - ٣١٤ - ٣٢٦ وأبو يعلى ٢٣٧٣ والطبراني ١١ / ٢٢٣ من طرق عن إسرائيل عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس به، وإسناده ضعيف، لضعف سماك في عكرمة.

(١) إلى هنا الحديث، وما بعده من كلام المصنف رحمه الله.

[٩٩١] وما جاء في الحديث إن «مَنْ قَاتَلَ لَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعَلِيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» دُونَ مَنْ يِقَاتِلُ لِلْغَنِيمَةِ - يُرَادُ بِهِ إِذَا كَانَ ذَلِكَ قَصْدَهُ وَخُدَّهُ، لَيْسَ لِلدِّينِ فِيهِ حِظٌّ.

المسألة الرابعة: قال ابن القاسم وابن وهب - عن مالك في قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ﴾. **الطَّائِفِينَ أَنَّهُمْ لَكُمْ وَوَدُّوا أَنْ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ**.

[٩٩٢] فقال مالك: قال رسول الله ﷺ لأهل قليب بذر من المشركين: «قد وجدنا ما وعدنا ربنا حقاً، فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً؟» قالوا: يا رسول الله؛ إنهم أموات، أفيسمعون؟ فقال رسول الله ﷺ: «إنهم ليسمعون ما أقول» قال قتادة: أحياهم الله له<sup>(١)</sup>.

وهذه مسألة بديعة بينهاها في كتاب «المشكلين» وحققنا أن الموت ليس بعدم محض، ولا فناء صِرْف، وإنما هو تبدل حال، وانتقال من دار إلى دار، والروح إن كان جسماً فينفصل بذاته عن الجسد، وإن كان عَرَضاً فلا بد من جزء من الجسد يقوم به يفارق الجسد معه، ولعله عَجِبُ الذَّنْبِ الذي ورد في الحديث الصحيح:

[٩٩٣] إن «كل ابن آدم تأكله الأرض إلا عَجَبَ الذَّنْبِ»<sup>(٢)</sup>، منه خُلِقَ، وفيه يركب. والروح هي السامعة الواعية العالمة القابلة، إلا أن الباري لا يخلق الإدراك إلا كما يشاء، فلا يخلق إدراك الآخرة لأهل الدنيا، ولا يخلق إدراك الدنيا لأهل الآخرة، فإذا أراد سبحانه أسمع أهل الآخرة حال أهل الدنيا.

[٩٩٤] وقد ورد في الحديث: «إن الميت إذا انصرف عنه أهله، وإنه ليسمع خَفَقَ نعالهم، إذ أتاه

[٩٩١] تقدم برقم: ٩٨٧.

[٩٩٢] صحيح. أخرجه البخاري ٣٩٧٦ ومسلم ٢٨٧٥ وأحمد ٢٩/٤ وأبو يعلى ١٤٣١ من طريق قتادة عن أنس عن أبي طلحة الأنصاري. وانظر الحديث ٩٩٥.

[٩٩٣] صحيح. أخرجه البخاري ٤٨١٤ و ٤٩٣٥ ومسلم ٢٩٥٥ وأبو داود ٤٧٤٣ والنسائي ٤/ ١١١- ١١٢ وابن ماجه ٤٢٦٦ ومالك ٢٣٩/١ وأحمد ٣٢٢/٢ وابن حبان ٣١٣٨ و ٣١٣٩ من طرق كلهم من حديث أبي هريرة. ورواه بالفاظ متقاربة، واللفظ لإحدى روايات البخاري ومسلم.

وله شاهد من حديث أبي سعيد، أخرجه أحمد ٢٨/٣ وأبو يعلى ١٣٨٢ وابن حبان ٣١٤٠ والحاكم ٩٠٦/٤ وإسناده ضعيف لأنه من رواية دراج عن أبي الهيثم، ومع ذلك صححه الحاكم! وسكت الذهبي!، وقال الهيثمي ٣٣٢/١٠ «مجمع»: إسناده حسن!.

[٩٩٤] غريب هكذا. وهو صحيح بلفظ «إن العبد إذا وضع في قبره، وتولى عنه أصحابه، وإنه ليسمع قرع نعالهم، أتاه ملكان فيقعدانه، فيقولان: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ - لمحمد ﷺ - فأما المؤمن، فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله، فيقال له: «انظر إلى مقعدك من النار، قد أبدلك الله به مقعداً من الجنة فيراهما جميعاً» قال

(١) يأتي الكلام على هذا إن شاء الله تعالى. وانظر «فتح الباري» ٣/ ٢٣٣- ٢٤٠ و ٧/ ٣٠٢- ٣٠٣ و «شرح مسلم» ١٧/ ٢٠٦ و «روح المعاني» ٢١/ ٥٥- ٥٨.

(٢) العجب: عظم في أصل الصلب، وهو العصعص. وهو مكان رأس الذنب من ذوات الأربع.

مَلَكَان... الحديث.

[٩٩٥] وقد ثبت أن النبي ﷺ قيل له في أهل بذر: أتكلّم قوماً قد جَيَّفُوا؟ فقال: «ما أنتم بأسمع لما أقول منهم، غير أنه لم يُؤذَنَ لهم في الجواب».

### المسألة الخامسة:

[٩٩٦] قال مالك: بلغني أن جبريل عليه السلام قال للنبي ﷺ: كيف أهل بذر فيكم؟ قال: «خيارنا». فقال جبريل: إنهم كذلك فينا.

وفي هذا من الفقه أن شرف المخلوقات ليس بالذوات، وإنما هو بالأفعال؛ وللملائكة أفعالها الشريفة من المواظبة على التسبيح الدائم، ولنا - نحن - أفعالنا بالإخلاص في الطاعة. وتتفاضل الطاعات بتفضيل الشرع لها، وأفضلها الجهاد، وأفضل الجهاد يوم بذر؛ فأنجز الله لرسوله وعده، وأعزَّ جُنْدَه، وهزم الأحزاب وَخَذَه، وصرع صناديدَ المشركين، وانتقم منهم للمؤمنين، وَشَفَى صَدْرَ رسوله وصدورهم من غَيْظهم، وفي ذلك يقول حسان:

عَرَفْتُ دِيَارَ زَيْنَبَ بِالْكُثَيْبِ	كَحَطَّ الْوَخِي فِي الْوَرَقِ الْقَشِيبِ <sup>(١)</sup>
تَدَاوَلَهَا الرِّيَاحُ وَكُلُّ جَنُونٍ	مِنَ الْوَسْمِيِّ مِنْهُمْ سَكُوبِ <sup>(٢)</sup>
فَأَمْسَى رَبُّعُهَا خَلْقاً وَأَمْسَتْ	يَبَاباً بَعْدَ سَاكِنِهَا الْحَبِيبِ <sup>(٣)</sup>
فَدَغَ عَنْكَ التَّذَكُّرَ كُلَّ يَوْمٍ	وَرَوَّ حَرَارَةَ الصَّدْرِ الْكُثَيْبِ

قتادة: وَذَكَرْنَا أَنَّهُ يَفْسَحُ فِي قَبْرِهِ. ثم رجع إلى حديث أنس قال: «وأما المنافق والكافر فيقال له: ما كنت تقول في هذا الرجل؟ فيقول: لا أدري، كنت أقول ما يقوله الناس، فيقال: لا دريت ولا تليت، ويضرب بمطارق من حديد ضربة، فيصبح صبيحة يسمعون من يليه غير الثقلين».

أخرجه البخاري ١٣٣٨ و ١٣٧٤ ومسلم ٢٨٧٠ وأبو داود ٤٧٥١ والنسائي ٩٧/٤ وأحمد ٢٣٣/٣ وابن حبان ٣١٢٠ والبيهقي في «إثبات عذاب القبر» ١٥ و ١٦ و ١٧ من طرق عن قتادة عن أنس به. وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه عبد الرزاق ٦٧٠٣ وابن أبي شيبه ٣٨٣/٣ وابن حبان ٣١١٣ والحاكم ٣٧٩/١ وإسناده حسن لأجل محمد بن عمرو، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

[٩٩٥] صحيح. أخرجه مسلم ٢٨٧٣ والنسائي ١٠٩/٤ وأحمد ٢٦/١ وأبو يعلى ١٤٠ من حديث أنس عن عمر مرفوعاً. وورد من مسند أنس، أخرجه مسلم ٢٨٧٤ وأحمد ٣، ٢١٩-٢٢٠ وأبو يعلى ٣٣٢٦ و ٣٨٠٨. وله شاهد من حديث ابن عمر، أخرجه البخاري ١٣٧٠ و ٣٩٨٠ و ٤٠٢٦.

[٩٩٦] لم أره في الموطأ. وأخرجه البخاري ٣٩٩٢ و ٣٩٩٣ من طريق معاذ بن رفاعة الرُّزَاقِي عن أبيه - وكان أبوه من أهل بدر - قال: جاء جبريل إلى النبي ﷺ، فقال: ما تعدون أهل بدر فيكم؟ قال: «من أفضل المسلمين» - أو كلمة نحوها - قال: وكذلك من شهد بدرًا من الملائكة. وانظر «فتح الباري» ٧/ ٣١٢-٣١٣.

(١) الوحي: الكتابة. القشيب: الجديد.

(٢) الجنون: السحاب، الوسمي: المطر الذي يأتي في الربيع.

(٣) اليباب: الخراب.



وَحَبَّرَ بِالَّذِي لَا عَيْبَ فِيهِ  
بِمَا صَنَعَ الْمَلِكُ غَدَاةً بَذَرَ  
غَدَاةً كَأَن جَمَعَهُمْ حِرَاءَ  
فَلَاقَيْنَاهُمْ مَثَا بِجَمْعِ  
أَمَامَ مُحَمَّدٍ قَدْ وَازَرُوهُ  
بِأَيْدِيهِمْ صَوَارِمُ مُزَقَفَاتٍ  
بَثُّ الْأَوْسِ الْغَطَارِفِ وَازَرَتْهَا  
فَغَاذَرْنَا أَبَا جَهْلٍ صَرِيحاً  
وَشَيْبَةَ قَدْ تَرَكْنَا فِي رِجَالِ  
يُنَادِيهِمْ رَسُولُ اللَّهِ لَمَّا  
أَلَمْ تَجِدُوا كَلَامِي كَانَ حَقّاً  
فَمَا نَطَقُوا، وَلَوْ نَطَقُوا لَقَالُوا  
بَصِذِي غَيْرَ أَخْبَارِ الْكَذُوبِ  
لَنَا فِي الْمَشْرِكِينَ مِنَ النَّصِيبِ  
بَدَتْ أَرْكَانُهُ جُنْحَ الْغُرُوبِ  
كَأَسَدٍ<sup>(١)</sup> الْغَابِ مُزْدَانٍ وَشَيْبِ  
عَلَى الْأَعْدَاءِ فِي لَفْحِ الْحُرُوبِ  
وَكُلِّ مَجْرَبٍ خَاطِي الْكُعُوبِ<sup>(٢)</sup>  
بَنُو النِّجَارِ فِي الدِّينِ الصُّلَيْبِ<sup>(٣)</sup>  
وَعُثْبَةَ قَدْ تَرَكْنَا بِالْجَبُوبِ  
ذَوِي حَسَبٍ إِذَا تُسَبِّحُوا حَسِيبِ  
قَذَفْنَاهُمْ كِبَاكِبَ فِي الْقَلْبِ  
وَأَمْرُ اللَّهِ يَأْخُذُ بِالْقُلُوبِ  
صَدَقْتُ، وَكُنْتُ ذَا رَأْيٍ مُصِيبِ

**الآية الثالثة:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأَدْبَارَ﴾ (١٥) وَمَنْ يُولُوهُمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالِهِ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِقَضِيٍّ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبُئْسَ الْمَصِيرُ﴾ [الآيات: ١٥، ١٦]. فيها ثلاث مسائل.

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿زَحَفًا﴾: يعني مُتَدَانِينَ، والتزاحفُ هو التداني والتقارب، يقول: إذا تَدَانَيْتُمْ وتعاينتُم فلا تَفَرُّوا عنهم، ولا تُعْطُوهم أَدْبَارَكُمْ، حَرَّمَ اللَّهُ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حين فرض عليهم الجهاد، وَقَتْلَ الْكُفَرَاءِ؛ لعنادهم لدين الله، وإبائيتهم عن قول لا إله إلا الله. فأما المقدار الذي يكون هذا معه فسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

**المسألة الثانية:** اختلف الناس: هل الفرار يوم الرُّخْفِ مخصوص بيوم بَذَرِ أم عام في الزحوف كلها إلى يوم القيامة؟ فروي عن أبي سعيد الخُدْري أَنَّ ذَلِكَ يَوْمٌ بَذَرَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِتْنَةٌ إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ؛ وَبِهِ قَالَ نَافِعٌ، وَالْحَسَنُ، وَقَتَادَةُ، وَيزيد بن أبي حبيب، والضحاك<sup>(٤)</sup>.

ويروى عن ابن عباس وسائر العلماء أَنَّ الْآيَةَ بَاقِيَةٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَإِنَّمَا شَذَّ مِنْ شَذِّ بَخْصِصٍ ذَلِكَ يَوْمٌ بَذَرَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يُولُوهُمْ يَوْمَئِذٍ دُبُرَهُ﴾؛ فَظَنَّ قَوْمٌ أَنَّ ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى يَوْمٍ بَذَرَ، وَلَيْسَ بِهِ؛ وَإِنَّمَا ذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى يَوْمِ الرُّخْفِ.

والدليلُ عَلَيْهِ أَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ بَعْدَ الْقِتَالِ وَانْقِضَاءِ الْحَرْبِ، وَذَهَابِ الْيَوْمِ بِمَا فِيهِ، وَقَدْ ثَبَتَ عَنْ

(١) من ههنا اقتبس الإمام العلامة ابن الأثير تسمية كتابه «أسد الغابة بمعرفة الصحابة».

(٢) الخاطي: الكثير اللحم. والمراد الضخم. (٣) وازرتها: من المازرة. الصليب: المتين القوي.

(٤) انظر هذه الآثار في «تفسير الطبري» ١٥٨١٠-١٥٨٢٣.

النبي ﷺ حسبما قدمناه في الحديث الصحيح أن الكباثر كذا.. وعدَّ الفرار يوم الزَّخَفِ<sup>(١)</sup>. وهذا نص في المسألة يرفع الخلاف، ويبين الحكم، وقد نبهنا على النكتة التي وقع الإشكال فيها لمن وقع باختصاصه بيوم بدر.

**المسألة الثالثة:** أما يوم بذر مع النبي ﷺ فلم يَجْزُ لهم أن يفرؤا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه، ولا يُسَلِّمُوهُ لأعدائه حتى لا يبقَى منهم على الأرض عين تطرف. وأما سائر الجيوش وأيام القتال فلها أحكام تُستقصى في مواضعها إن شاء الله تعالى.

**الآية الرابعة:** قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَالُوْهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَلَّهْمُ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ وَلَئِن لَّا لِلْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءٌ حَسَنًا لَّا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الآية: ١٧].

هي من توابع ما تقدم وروابطه؛ فإنَّ السورة هي سورة بذر كلها، وكلها مدنية إلا سبع آيات فإنها نزلت بمكة، وهي قوله: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا...﴾<sup>(٢)</sup> إلى آخر الآيات السبع.

وقد روى ابن وهب، قال: أخبرني مالك في قوله: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ﴾، هذا في خضب رسول الله المشركين يوم حُنين. قال مالك: ولم يبق في ذلك اليوم أحد إلا وقد أصابه ذلك، وذكر ما قالت له أم سليم<sup>(٣)</sup>. وكذلك روى عنه ابن القاسم أيضاً.

[٩٩٧] وقد روى عن محمد بن إسحاق أنها كانت في يوم بذر لما استوت الصُّفوف ونزل جبريل

[٩٩٧] هو بعض خبر مطول ذكره ابن هشام في «السيرة» ٢/ ٢٠٢-٢٠٣ بقوله قال ابن إسحق. وهذا معضل. وأخرجه البيهقي في «الدلائل» ٣/ ٨٠-٨١ من طريق ابن إسحق حدثنا يزيد بن رومان عن عروة بن الزبير. قال: وحدثني الزهري ومحمد بن يحيى بن حبان وعاصم بن عمر وعبد الله بن أبي بكر وغيرهم فذكره، وهذا بعضه. وهذه مراسيل تتأيد بمجموعها. وورد بدون ذكر جبريل من وجوه متعددة. وهي مراسيل أيضاً، وهي بمعنى خبر ابن إسحق.

- ١- مرسل محمد بن كعب، أخرجه الطبري ١٥٨٣٦.
- ٢- مرسل قتادة، أخرجه الطبري ١٥٨٣٧.
- ٣- مرسل السدي، أخرجه الطبري ١٥٨٣٨.
- ٤- مرسل عبد الرحمن بن زيد، أخرجه الطبري ١٥٨٣٩، وفي هذه المراسيل ذكر نزول الآية، وهي تتأيد

(١) متفق عليه، وتقدم.

(٢) (٢) الأنفال: ٣٠-٣٧.

(٣) مراده ما أخرجه مسلم ١٨٠٩ والطيالسي ٢٠٧٩ وأحمد ٣/ ١١٤ وابن أبي شيبة ٥٢٤/١٤ وأبو داود ٢٧١٨ وابن حبان ٤٨٣٨ كلهم من حديث أنس، أن أم سليم اتخذت يوم حنين خنجرًا، فكان معها، فرأها أبو طلحة، فقال: يا رسول الله! هذه أم سليم معها خنجر، فقال لها رسول الله ﷺ: «ما هذا الخنجر» قالت: إن دنا مني أحد مني أحد من المشركين بقرت به بطنه، فجعل رسول الله ﷺ يضحك. قالت: يا رسول الله! أقتل من بعدنا من الطلقاء انهزموا بك. فقال رسول الله ﷺ: «يا أم سليم: إن الله قد كفى وأحسن». لفظ مسلم، وهو عجز حديث مطول عند ابن حبان وغيره.

تنبيه: فهذا الذي قالته أم سليم للنبي ﷺ. وليس في هذا الحديث ذكر خضب المشركين. وانظر ما بعده.

أخذاً بعبان فرسه يقوده، على ثنياه التثع. فأخذ رسول الله ﷺ حنّية من الحصباء، فاستقبل بها قريشاً، فقال: «شاهت الوجوه». ثم نفخهم بها وأمر أصحابه فقال: «شدوا»؛ فكانت الهزيمة، وقتل الله من قتل من صناديد قريش، وأسر من أسر من أشرافهم.

[٩٩٨] وقال ابن المسيب: كان هذا يوم أحد حين رمى<sup>(١)</sup> أبي بن خلف الحربة، فكسر ضلعاً من أضلاعه، فرجع أبي بن خلف إلى أصحابه ثقيلاً، فأحفظوه حين ولّوا قافلين يقولون: لا بأس. فقال: والله لو كانت بالناس لقتلتهم، ألم يقل أنا قتلتك. وقول ابن إسحاق أصح في ذلك؛ لأن السورة بذرية.

**الآية الخامسة:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ تَسْمَعُونَ﴾ [الآيتان: ٢٠، ٢١].

هذه الآية بيان شاف وإيضاح كاف في أن القول لا يكون إلا بالعمل، وأنه لا معنى لقول المؤمن: سمعت وأطعت، ما لم يظهر أثر قوله بامتثال فعله؛ فأما إذا قصر في الأوامر فلم يأتها، واعتمد النواهي باقتحامها فأي سماع عنده؟ أو أي طاعة له؟ وإنما يكون حينئذ بمنزلة المناق الذي يظهر الإيمان، ويسر الكفر، وذلك هو المراد بقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ...﴾ الآية. يعني بذلك المنافقين، فالخبرة تكشف التليس، والفعل يظهر كمان النفوس.

**الآية السادسة:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾ [الآية: ٢٤]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** الاستجابة: هي الإجابة، وقد يكون استفعل بمعنى أفعّل، حسبما بيّناه في غير

بمجموعها، وورد من وجوه أخرى متعددة، وفيها أن ذلك كان يوم بدر. لكن من دون ذكر نزول الآية. ولذكر جبريل شاهد صحيح. أخرجه البخاري ٣٩٩٥ عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال في يوم بدر: «هذا جبريل أخذ برأس فرسه عليه أداة الحرب» وكرره ٤٠٤١ من هذا الوجه لكن فيه «أحد» بدل «بدر» وصوب الحافظ في «الفتح» ٣٤٩/٧ الرواية الأولى. [٩٩٨] عزاه المصنف لابن المسيب، وكذا ابن كثير ٣٧٠/٢ والسيوطي في «الدر» ٣/٣١٧. وهو في «المستدرک» ٣٢٧-٣٢٨ و «أسباب النزول» ٤٧١ عن موسى بن عقبة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبيه. وعلى هذا هو موصول. وإسناده صحيح على شرط البخاري، وصححه الحاكم على شرطهما! ووافقه الذهبي! ولعل ذكر «أبيه» وهم من بعض النساخ لأنه قول مرجوح، وقد أخرجه الطبري ١٥٨٤٢ عن الزهري. وقد صوب الإمام ابن العربي كون، ذلك كان في غزوة بدر، وكذا قال الحافظ ابن كثير ٣٧٠/٢: وهذا القول عن هذين الإمامين - ابن المسيب والزهري - غريب جداً ولعلهما أرادا أن الآية تتناولهما بعمومهما. ونقله الشوكاني عنه في «فتح القدير» ٣٣٩/٢ ووافقه.

(١) فاعل رمى هو النبي ﷺ، وقد ساق المصنف خبر ابن المسيب بالمعنى.

موضع، وقد قال شاعر العرب:

وداع دعا يا من يجيب إلى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾: ليس يريد به حياة المشاهدة والأجسام، وإنما يريد به حياة المعاني والقلوب بالإفهام بدعائه إياهم إلى الإسلام والقرآن، والحق والجهاد، والطاعة والألفة. وقيل: المراد به لما يحييكم في الآخرة الحياة الدائمة في النعيم المقيم.

### المسألة الثالثة:

[٩٩٨ م] ثبت<sup>(١)</sup> في صحيح الحديث أن النبي ﷺ دعا أًبَيًّا وهو يصلي، فلم يُجِبْهُ أًبَيٌّ فحَفَفَ الصلاة، ثم انصرف إلى النبي ﷺ، فقال له ﷺ: «ما منعك إذ دعوتك أن تجيبني؟» قال: يا رسول الله، كنتُ أصلي. قال له: أفلم تجد فيما أوحى إلي: ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾؟ قال: بلى يا رسول الله، ولا أعود.

فقال الشافعي: هذا دليل على أن الفعل للفرض أو القول للفرض إذا أتى به في الصلاة لا يبطل الصلاة لأمر النبي ﷺ لأًبَيٍّ بالإجابة، وإن كان في الصلاة<sup>(٢)</sup>.

[٩٩٨ م] صحيح. أخرجه الترمذي ٢٨٧٥ و ٣١٢٥ والدارمي ٤٤٦/٢ وأحمد ٤١٤٠/٢ وأبو يعلى ٦٤٨٢ والنسائي في «التفسير» ٢٢٥ من حديث أبي هريرة، وإسناده حسن، رجاله ثقات، وتقدم في سورة الفاتحة، وفي الباب من حديث أبي سعيد بن المعلی، وتقدم أيضاً.

- (١) ليس هو في الصحيح بذكر أبي بن كعب. وإنما هو في الصحيح عن أبي سعيد بن المعلی.
- (٢) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٢/ ٤٤٤- ما ملخصه: أما الكلام عمداً، وهو أن يتكلم عالماً أنه في الصلاة، لغیر مصلحة الصلاة، ولا لأمر يوجب الكلام، فتبطل الصلاة إجماعاً. فأما الكلام غير ذلك فيقسم خمسة أقسام: أحدها: أن يتكلم جاهلاً بتحريم الكلام في الصلاة. قال القاضي في «الجامع»: لا أعرف عن أحمد نصاً، ويحتمل أن لا تبطل. لأن الكلام كان مباحاً، ولا يثبت حكم النسخ في حق من لم يعلمه. وهذا مذهب الشافعي.

القسم الثاني: أن يتكلم ناسياً، وذلك نوعان: أحدهما: أن ينسى أنه في صلاة، ففيه روايتان: إحداهما لا تبطل الصلاة. وهو قول مالك والشافعي. والثانية: تفسد صلاته، وهو قول النخعي وقتادة وحمام بن أبي سليمان وأصحاب الرأي. النوع الثاني: أن يظن أن صلاته تمت، فيتكلم، فهذا إن كان سلاماً لم تبطل الصلاة رواية واحدة. وإن لم يكن سلاماً، فالمنصوص عن أحمد، أنه إذا تكلم بشيء مما تكمل به الصلاة، أو شيء من شأن الصلاة مثل كلام النبي ﷺ لم تفسد صلاته. وإن تكلم بشيء من غير أمر الصلاة، فصلاته باطلة. وعنه، أن الصلاة لا تفسد في تلك الحال بحال. سواء كان من شأن الصلاة أو لم يكن. وهذا مذهب مالك والشافعي، لأنه نوع من النسيان، فأشبه المتكلم جاهلاً.

القسم الثالث: أن يتكلم مغلوباً على الكلام، بأن تخرج الحروف من فيه بغير اختياره. مثل أن يتشاءب فيقول: هاه. أو يتنفس، فيقول: آه. أو يسعل، فينطق بالسعلة بحرفين. وما أشبه هذا، أو يغلط في القراءة، =

وقد يتبنا في غير موضع أنَّ هذه الآية دليلٌ على وجوب إجابة النبي وتقديمها على الصلاة، وهل تبقى الصلاة معها أم تبطل؟ مسألة أخرى. وقد قررناه على وجهه في «مسائل الخلاف».

**الآية السابعة:** قوله تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الآية: ٢٥]. فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:** في تأويل الفتنة: فيها ثلاثة أقوال:

الأول: الفتنة: المناكير؛ نهى الناس أن يُقرّوها بين أظهرهم فيعتمهم العذاب؛ قاله ابن عباس.  
 الثاني: أنها فتنة الأموال والأولاد، كما قال: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا آمَاكُمُ وَأَوْلَاكُمُ فَتْنَةٌ﴾<sup>(١)</sup> - رواه عبد الله بن مسعود<sup>(٢)</sup>.

[٩٩٩] وقد روى حذيفة في الحديث الصحيح حين سأله عمر عن الفتنة، فقال له حذيفة: «فِتْنَةٌ

[٩٩٩] صحيح. أخرجه البخاري ٥٢٥ و ١٤٣٥ و ٣٥٨٦ و ٧٠٩٦ ومسلم ١٤٤ ص ٢٢١٨ والترمذي ٢٢٥٨ وابن ماجه ٣٩٥٥ والطيالسي ٤٠٨ وابن أبي شيبة ١٥/١٥ وأحمد ٤٠١/٥ وابن حبان ٥٩٦٦ من حديث حذيفة،

= فيعدل إلى كلمة من غير القرآن، فهذا لا تفسد صلاته.

القسم الرابع: أن يتكلم بكلام واجب. مثل أن يخشى على صبي أو ضرير الوقوع في هلكة، أو يرى حية تقصد نائماً، أو يرى ناراً تشتعل في شيء، ونحو هذا، ولا يمكن التنبيه بالتسبيح. فقال أصحابنا: تبطل الصلاة بهذا وهو قول بعض أصحاب الشافعي، ويحتمل أن لا تبطل، وهو ظاهر كلام أحمد.  
 القسم الخامس: أن يتكلم لإصلاح الصلاة. كمن سلم يظن صلاته تمت، ثم تكلم، ففيه ثلاث روايات: إحداهن، لا تفسد إذا كان في شأن الصلاة. الثانية: تفسد. الثالثة: صلاة الإمام لا تفسد، وصلاة المأمومين الذين تكلموا تفسد.

فصل: والكلام المبطل، ما انتظم حرفين. هذا قول أصحابنا وأصحاب الشافعي. مثل: لا. وقال ابن المنذر: أجمعوا على أن الضحك يفسد الصلاة. وأكثر أهل العلم على أن التبسيم لا يفسدها.

فصل: فأما النحنحة، فقال أصحابنا: إن بان منها حرفان، بطلت الصلاة بها.

فصل: فأما البكاء والتأوه والأنيين الذي ينتظم منه حرفان، فما كان مغلوباً عليه لم يؤثر. وما كان من غير غلبة، فإن كان لغير خوف الله أفسد الصلاة.

فصل: إذا أتى بذكر مشروع يقصد به تنبيه غيره، فذلك ثلاثة أنواع: الأول: مشروع في الصلاة: مثل أن يسهو إمامه فيسبح له ليذكره. أو يترك إمامه ذكراً فيرفع صوته ليذكره، أو يستأذن عليه إنسان في الصلاة، أو ينوبه شيء فيسبح ليعلم أنه في صلاة، أو يخشى على إنسان الوقوع في شيء، أو يخشى أن يتلف شيئاً. فهذا لا يؤثر في الصلاة في قول أكثر أهل العلم، منهم: الأوزاعي والشافعي وإسحق وأبو ثور. وحكي عن أبي حنيفة أن من أفهم غير إمامه بالتسبيح فسدت صلاته.

(١) الأنفال: ٢٨.

(٢) غريب هكذا عن ابن مسعود، والذي ورد عنه هو ما أخرجه الطبري ١٥٩٤٨ من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿أَنَا أَمُوكُمْ وَأَوْلَاكُمْ فَتْنَةٌ﴾ قال: ما منكم من أحد إلا وهو مشتمل على فتنة، فمن استعاذ منكم، فليستعذ بالله من مضلات الفتن.

الرجل في جاره وماله وأهله يكفرها الصلاة والصدقة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الثالث: أنها البلاء الذي يُتَلَى به المرء؛ قاله الحسن.

**المسألة الثانية:** المختار عندنا أنها فتنة المناكير بالسكوت عليها أو التراضي بها، وكل ذلك مُهْلِك، وهو كان داء الأمم السالفة، قال الله سبحانه: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ﴾<sup>(١)</sup>. وقد قدمنا من تفسير قوله: ﴿يَأْتِيَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. أن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعذاب من عنده<sup>(٣)</sup>.

[١٠٠٠] وثبت أن أم سلمة قالت للنبي ﷺ: أنهلك وفيما الصالحون؟ قال: «نعم، إذا كثُر

الخبث».

وقال عمر: إن الله لا يعذب العامة بذنب الخاصة، ولكن إذا عمل المنكر جهاراً استحلوا العقوبة كلهم. وتحقيق القول في ذلك أن الله قال: ﴿لَا يَكْفُرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وَسَعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾<sup>(٤)</sup>. وقال: ﴿وَلَا تُزْرُ وَارِزَةٌ وَزِدْ أُخْرَى﴾<sup>(٥)</sup>. فقد أخبرنا ربنا أن كل نفس بما كسبت رهينة، وأنه لا يؤاخذ أحداً بذنب أحد، وإنما تتعلق كل عقوبة بصاحب الذنب، بيد أن الناس إذا تظاهروا بالمنكر فمن القرض على كل من رآه أن يغيره، فإذا سكت عنه فكلهم عاص؛ هذا بفعله، وهذا برضاه به. وقد جعل الله في حكمه وحكمته الراضي بمنزلة العامل؛ فانظم الذنب بالعقوبة، ولم يتعد موضعه، وهذا نفيس لمن تأمله. فإن قيل، وهي:

**المسألة الثالثة:** فما معنى هذه الآية؟ قلنا: هي آية بدیعة، ومعناها على الناس مرتبك، وقد بينها في «قَبَس الموطأ» وفي «ملجئة المتفقيين».

لبابه أن قوله: ﴿وَاتَّقُوا﴾ أمر. وقوله: ﴿لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ نهى، ولا يصلح أن يكون النهي جواب الأمر، فيبقى الأمر بغير جواب، فيشكل الخطاب. والدليل على أن قوله: ﴿لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ نهى - دخول النون الثقيلة فيه، وهي لا تدخل إلا على فعل النهي، أو جواب القسم.

في خبر مطول.

[١٠٠٠] لم أره من حديث أم سلمة، وإنما ورد من حديث زينب بنت جحش، أخرجه البخاري ٣٣٤٦ و ٣٥٥٨ و ٣٥٩٨ و ٤٢٠١ و ٧٠٥٩ ومسلم ٢٨٨٠ والترمذي ٢١٨٧ وابن ماجه ٣٩٥٣ والحميدي ٣٠٨ وابن أبي شيبة ١٩٠٦١ وأحمد ٦ / ٤٢٨ - ٤٢٩ وابن حبان ٣٢٧ من طريق عروة عن زينب بنت أبي سلمة عن أم حبيبة بنت أبي سفيان عن زينب بنت جحش، وهو عجز حديث. وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري ٣٣٤٧ ومسلم ٢٨٨١. ولم أره من حديث أم سلمة، فهو إما سبق قلم من المصنف، بأنه أراد زينب بنت أم سلمة. فهي راوية الخبر عن أم حبيبة.

(٢) المائدة: ١٠٥.

(١) المائدة: ٧٩.

(٣) ورد مرفوعاً بنحو هذه اللفظ، وتقدم في المائدة ١٠٥ باستيفاء.

(٥) الإسراء: ١٥.

(٤) البقرة: ٢٨٦.

ولا تظنوا أنَّ إشكال هذه الآية حدث بين المتأخرين؛ بل هو أمر سالف عند المتقدمين، ولذلك قرأها قوم: «واتقوا فتنة أن تصيب الذين ظلموا منكم خاصة». وقرأها آخرون: «واتقوا فتنة لتصيب الذين ظلموا منكم خاصة». وهكذا يروى فيها عن أبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وكان يقول ابن مسعود إذا قرأها: ما منكم من أحد إلا وله فتنة في أهله وماله.

وكان الزبير يقول: كنا نظنُّها لغيرنا فإذا بها قد أصابتنا. وكذلك كان يرى ابن عباس.

وأما فتنة الرجل في أهله فلا تتعداه، ولا تأخذ بالعقوبة سواء، وإنما المعنى في الآية ما ذكرناه. فأما اعتراضهم بالإعراب وهي:

**المسألة الرابعة:** فقد أوضحناها في الرسالة الملجئة، وقلنا: فيها ثلاثة أقوال:

الأول: أنه أمر ثم نهى، كل واحد مستقل بنفسه، كما تقول: قم غداً. لا تتكلم اليوم.

الثاني: الإعراب اتقوا فتنة إن لم تتقوها أصابتكم.

فأما الأول فضعيف؛ لأن قوله: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً﴾ ليس بكلام مستقل، فيصح أن يتركب عليه غيره. وأما الثاني، وهو جواب الطبري، فلا يشبه منزلته في العلم، لأن مجازته: لا تصيب الذين ظلموا، ولم يرد كذلك.

الثالث: قال لنا شيخنا أبو عبد الله النحوي: هذا نهى فيه معنى جواب الأمر، كما يقال: انزل عن<sup>(١)</sup> من الدابة لا تطرحنك<sup>(٢)</sup>، وقد جاء مثله في القرآن: ﴿ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَنُ وَجُودُكُمْ<sup>(٣)</sup>﴾. وهذا منتهى الاختصار وقد طولناه في مكانه.

**الآية الثامنة:** قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الآية: ٢٩]. فيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿إِنْ تَتَّقُوا اللَّهَ﴾: وقد تقدم القول في التقوى وحقيقتها وأنها فعلى، من وقى يقي وقاية وواقية، أبدلت الواو تاء لغة؛ وذلك بأن يجعل بينه وبين مخالفة الله ومعصيته وقاية

(١) في النسخ: «لا تزل من»، وفي بعضها: «لا تنزل عن»، والمثبت عن القرطبي.

(٢) قال الطبري في «تفسيره» ٢١٧/٦: قال بعض نحويي البصرة: «لا تصيبين» ليس بجواب، ولكنه نهى بعد أمر. ولو كان جواباً ما دخلت النون. وقال بعض نحويي الكوفة: أمرهم ثم نهاهم، وفيه طرف من الجزاء، وإن كان نهياً. وقال القرطبي في «تفسيره» ٣٩٣/٧: اختلف النحاة في دخول النون في «لا تصيبين». قال الفراء: هو بمنزلة قولك: انزل عن الدابة، لا تطرحنك. فهو جواب الأمر بلفظ النهي. أي: إن تنزل عنها لا تطرحنك. ومثله قوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ﴾، أي إن تدخلوا لا يحطمنكم. فدخلت النون لما فيه من معنى الجزاء. وقال المبرد: إنه نهى بعد أمر، وقال الجرجاني: نهى في موضع وصف النكرة، وتأويله الإخبار بإصابتها الذين ظلموا.

(٣) النمل: ١٨.

وحجاباً، ولها فيه محال:

المحل الأول: العين: فإنها رائد القلب ورَبِيتُه، فما تَطَّلِع عليه أرسلته إليه، فهو يفصل منه الجائز مما لا يجوز، وإذا جللتها بحجاب التقوى لم ترسل إلى القلب إلا ما يجوز، فيستريح من شغَب ذلك الإلقاء؛ وربما أصابت هذا المعنى الشعراء كقولهم:

وأنت إذا أرسلت طَرْفَكَ رائداً      لقلبك يوماً أسلمتكَ المناظر  
رأيتَ الذي لا كَلَّه أنتَ قادر      عليه ولا عن بعضه أنتَ صابر

وهذا وإن كان أخذ طرفاً من المعنى فإن شيخنا عطاء المقدسي شيخ الفقهاء والصوفية ببيت المقدس استوفى المعنى في بيتين أنشدناهما:

إذا لُمْتُ عينيَّ اللتين أَضَرَّتَا      بجسمي وقلبي قالتا: لِمَ القَلْبَا  
فإن لُمْتُ قلبي قال عيناك جرَّتَا      عليَّ الرزايا ثم لي تجعل الذنبا

[١٠٠١] وقد قال النبي ﷺ: «إِنَّ الله كتب على ابن آدم حظَّهُ من الزنا. أدرك ذلك لا محالة؛ فالعينان تزنيان وزناهما النظر، واليدان تزنيان وزناهما البَطْش».

المحل الثاني: الأذن: وهي رائد عظيم في قبيل الأصوات يُلْقَى إلى القلب منها ما يغيبه<sup>(١)</sup>، وقد كانت البواطِلُ فيه أكثر من الحقائق، فعلى العبد أن يمتنع من الخَوْصِ في الباطل أولاً، ويتزَه نفسه عن مجالسة أهله؛ وإذا سمع القول أتبع أحسنه، ووعى أسلمه، وصان عن غيره أذنه، أو قَذَفه عن قلبه إن وصل إليه.

المحل الثالث: اللسان: وفيه تَيَف على عشرين آفة وخصلة واحدة، وهي الصدق، وبها ينتفي عنه جميع الخصال الذميمة، وعن بدنه جميع الأفعال القبيحة، فإذا حجبه بالصدق فقد كملت له التقوى، ونال المرتبة القُضوى.

المحل الرابع: اليد: وهي للبَطْش والتناول، وفيها معاصٍ منها: الغصب، والسرقة، ومحاولة الزنا، والإذاية للحيوان والناس، وحجابها الكف إلا عما أراد الله.

المحل الخامس: الرَّجُل: وهي للمشي إلى ما يحل، وإلى ما يجب، وحجابها الكف عما لا يجوز.

المحل السادس: القلب: وهو البحر الخِصَم، وفي القلب الفوائد الدينية، والآفات المهلكة،

[١٠٠١] صحيح. أخرجه مسلم ٢٦٥٧ وأبو داود ٢١٥٣ و ٢١٥٤ وأحمد ٣٧٢/٢ وابن حبان ٤٤٢٣ من طريق أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً، مع اختلاف يسير. وأخرجه البخاري ٦٦١٢ ومسلم ٢٦٥٧ ح ٢٠ وأحمد ٢/٢٦٦ وابن حبان ٤٤٢٠ من طرق عن ابن عباس عن أبي هريرة مرفوعاً به. وأخرجه أحمد ٤١١/٢ وابن حبان ٤٤١٩ عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة به.

(١) في نسخة «ما يغمه» والتغية: الستر. وعَيِيَ الشيء منه: خَفِيَ.



والتقوى، فيه حجابٌ يسليخ الآفات عنه، وشحنه بالنية الخالصة؛ وشرحه بالتوحيد، وخلع الكبير والعجب بمعرفته بأوله وآخره، والتبري من الحسد، والتحفظ من شوائب الشرك الظاهر والخفي، بمراعاة غير الله في الأعمال، والركون إلى الدنيا بالعقلية عن المال. فإذا انتهى العبد إلى هذا المقام مهّد له في قبوله مكاناً، ورزّقه فيما يريده من الخير إمكاناً، وجعل له بين الحق والباطل والطاعة والمعصية فرقاناً، وهي:

### المسألة الثانية: في قسم العمل في هذه الآية، والإشارة إليه:

أن يمثل ما أمر، ويجتنب كيف استطاع ما عنه نهي؛ لقوله ﷺ:

[١٠٠٢] «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه».

وقد قال ابن وهب: سألت مالكا عن قوله: ﴿يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ - قال: مخرجاً. ثم قرأ: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا...﴾ إلى: ﴿فَهُوَ حَسْبُهُ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال ابن القاسم: سألت مالكا عن قوله: ﴿إِنْ تَنَقَّوْا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ قال: يعني مخرجاً. وقال أشهب: سألت مالكا عنها فذكر معنى ما تقدم. وقال ابن إسحاق: يجعل لكم فضلاً بين الحق والباطل. وهذه كلها أبواب العمل في القلوب والأبدان.

**الآية التاسعة:** قوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِينَ﴾ [الآية: ٣٠]. فيها مسألان:

### المسألة الأولى: قد بينا أنها مكية.

[١٠٠٣] وسبب نزولها، والمراد بها ما روي أن قريشاً اجتمعت في دار الندوة، وقالت: إن أمر محمد قد طال علينا، فماذا ترون؟ فأخذوا في كل جانب من القول، فقال قائل: نرى أن يُقَيَّدَ ويحبس. وقال آخر: نرى أن يُنْفَى ويخرج. وقال آخر: نرى أن يأخذ من كل قبيلة رجل سيفاً فيضربونه ضربة واحدة، فلا يقدر بنو هاشم على مطالبة القبائل. وكان القائل هذا أبا جهل. فاتفقوا عليه، وجاء جبريل النبي ﷺ فأعلمه بذلك، وأذن له في الخروج، فأمر النبي ﷺ علي بن أبي طالب بأن يضطجع على فراشه، ويتسجى ببزده الحضرمي. وخرج النبي ﷺ عليهم حتى وضع التراب على رؤوسهم، ولم يعلموا به، وأخذ مع أبي بكر إلى الغار، فلما أصبحوا نظروا إلى علي في موضعه،

[١٠٠٢] حديث صحيح، وتقدم تخريجه.

[١٠٠٣] هو بعض خبر هجرة النبي ﷺ، وقد ساقه المصنف بالمعنى دون اللفظ. انظر «طبقات ابن سعد» ١/ ١٧٥.

١٧٧ و «السيرة النبوية» ٢/ ٩٤-٩٨ و «دلائل النبوة» للبيهقي ٢/ ٤٦٦ و «الدر المنثور» ٣/ ٣٢٥-٣٢٦،

وهو خبر مشهور، ورد من وجوه متعددة.

وقد فاتهم، ووجدوا التراب على رؤوسهم، ولم يعلموا، تحت خِزْي وذلة، فامتَنَّ الله على رسوله بذلك من نعمته عليه وسلامته من مكرهم بما أظهر عليهم من نوم عليّ على السرير كأنه النبي، ومن وضع التراب على رؤوسهم، وهذا كله مكر من فعله جزاء على مكرهم، والله خير الماكرين.

**المسألة الثانية:** قام عليّ على فراش النبي ﷺ فداء له، وخرج أبو بكر مع النبي مؤنساً له.

[١٠٠٤] وقد روي أنَّ عليّاً قال له النبي ﷺ: «إنه لن يخلص إليك». وهذا تأمين يقين، ويجب على الخلق أجمعين أن يَقُوا بأنفسهم النبي ﷺ، وأن يهلكوا أجمعين في نجاته، فلن يؤمن أحدٌ حتى يكون النبي ﷺ أحب إليه من نفسه وأهله والخلق أجمعين. وَمَنْ وَفَى مسلماً بنفسه فليس له جزاء إلا الجنة. وذلك جائز.

والدليل عليه وجوب مدافعة المطالب والصائل على أخيك المسلم.

**الآية العاشرة:** قوله تعالى: ﴿قُلْ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَتْ سُنتُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الآية: ٣٨]. فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:**

[١٠٠٥] ثبت عن ابن شُمَاسَةَ<sup>(١)</sup> المَهْرِي قال: حضرنا عمرو بن العاص، وهو في سِيَاقة الموت، فبكى طويلاً، وحَوَّلَ وَجْهَهُ إلى الجِدَارِ، فجعل ابْنُهُ يقول: ما يُبْكِيكَ يا أبتاه؟ أَمَا بَشَّرَكَ رسولُ الله ﷺ بكذا أَمَا بَشَّرَكَ رسولُ الله بكذا؟ قال: فأقبل بوجهه، فقال: إِنَّ أَفْضَلَ مَا نُعِدُّ<sup>(٢)</sup> شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله إني كنت على أطباق<sup>(٣)</sup> ثلاث: لقد رأيتني وما أحد أشدَّ بغضاً لرسول الله مني، ولا أحبَّ إليَّ أن يكون قد استمكن مني فقتلته، فلو مِتَّ على تلك الحال لكنت من أهل النار. فلما جعل الله الإسلام في قلبي أتيتُ النبي ﷺ<sup>(٤)</sup> فقلت: ابسط يمينك لأبايعك، فبسط يمينه. قال: فقبضتُ يدي. قال: «ما لك يا عمرو؟» قال: قلت: أردتُ أن أشتري. قال: تشتري ماذا؟ قلت: أن يُغفر لي. قال: «أما علمت أن الإسلام يهدم ما قبله، وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها، وأن الحج يهدم ما قبله»، وما كان أحد أحبَّ إليَّ من رسول الله، ولا أجل في عيني منه، وما كنت أطيق أن أملأ عيني منه إجلالاً له، ولو سُئِلْتُ أن أصفِّه ما أطق؛ لأنني لم أكن أملأ عيني منه، ولو

[١٠٠٤] ضعيف. ذكره ابن هشام في «السيرة» ٩٦/٢ عن ابن إسحق في أثناء خبر الهجرة المطول، وهو ضعيف لتفرد ابن إسحق به.

[١٠٠٥] صحيح. أخرجه مسلم ١٢١ من حديث عبد الرحمن بن شُمَاسَةَ عن عمرو بن العاص به، وتقدم تخريجه.

(١) ابن شُمَاسَةَ - بتخفيف الميم - وهو عبد الرحمن بن شُمَاسَةَ بن ذئب، تابعي، توفي سنة ١٠١ أو نحوها.

(٢) وقع في النسخ «بعد» والتصويب عن مسلم. (٣) أي مراحل.

(٤) زيادة عن صحيح مسلم.

مَتَّ عَلَى ذَلِكَ الْحَالِ لِرَجَوْتِ أَنْ أَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، ثُمَّ وَلِينَا أَشْيَاءَ مَا أُدْرِي مَا حَالِي فِيهَا؛ فَإِذَا أَنَا مَتَّ فَلَا تَصْحَبَنِي نَائِحَةٌ وَلَا نَارٌ؛ فَإِذَا دَفَنْتُمُونِي فَسْتُوا عَلَيَّ التُّرَابَ سَنًّا، ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدْرَ مَا تُنَحَّرُ جُزُورٌ وَيُقَسَّمْ لَحْمُهَا حَتَّى أَسْتَأْنِسَ بِكُمْ، وَأَنْظُرَ مَاذَا أَرَا جَعَلَهُ رَسُلَ رَبِّي.

**المسألة الثانية:** قال علماؤنا: هذه لطيفة من الله سبحانه مَنْ بَهَا عَلَى الْخَلِيقَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْكَفَّارَ يَتَحَمَّلُونَ الْكُفْرَ وَالْجَرَائِمَ، وَيُرْتَكِبُونَ الْمَعَاصِيَ، وَيُرْتَكِبُونَ الْمَآثِمَ، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ يُوجِبُ مَوَازَنَتَهُمْ لِمَا اسْتَدْرَكُوا أَبَدًا تَوْبَةً، وَلَا نَالَتْهُمْ مَغْفَرَةٌ؛ فَيَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَبُولَ التَّوْبَةِ عِنْدَ الْإِنَابَةِ، وَبِذَلِكَ الْمَغْفَرَةِ بِالْإِسْلَامِ، وَهَدَمَ جَمِيعَ مَا تَقَدَّمَ؛ لِيَكُونَ ذَلِكَ أَقْرَبَ إِلَى دُخُولِهِمْ فِي الدِّينِ، وَأَدْعَى إِلَى قَبُولِهِمْ كَلِمَةَ الْإِسْلَامِ، وَتَأْلِيفًا عَلَى الْمَلَةِ، وَتَرْغِيبًا فِي الشَّرِيعَةِ؛ فَإِنَّهُمْ لَوْ عَلِمُوا أَنَّهُمْ يُوَازِنُونَ لِمَا أَنَابُوا وَلَا أَسْلَمُوا.

[١٠٠٦] فَقَدْ رَوَى مُسْلِمٌ أَنَّ رَجُلًا كَانَ فِي مَنِّ كَانَ قَبْلَكُمْ قَتَلَ تِسْعَةً وَتَسْعِينَ نَفْسًا، سَأَلَ: هَلْ لَهُ تَوْبَةٌ؟ فَجَاءَ عَالِمًا<sup>(١)</sup>، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: لَا تَوْبَةَ لَكَ، فَقَتَلَهُ وَكَمَلَ بِهِ مِائَةً. ثُمَّ جَاءَ عَالِمًا آخَرَ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: وَمَنْ يَسُدُّ عَلَيْكَ بَابَ التَّوْبَةِ؟ ائْتِ الْأَرْضَ الْمُقَدَّسَةَ<sup>(٢)</sup>. فَمَشَى إِلَيْهَا، فَحَضَرَهُ الْأَجَلُ فِي الطَّرِيقِ، فَاخْتَصَمَتْ فِيهِ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ وَمَلَائِكَةُ الْعَذَابِ؛ فَأَوْحَى اللَّهُ أَنْ قِيسُوا إِلَى أَيِّ الْأَرْضَيْنِ هُوَ أَقْرَبُ، أَرْضُهُ الَّتِي خَرَجَ مِنْهَا أَمْ الْأَرْضُ الْمُقَدَّسَةُ<sup>(٣)</sup>؟ فَأَلْفَوْهُ أَقْرَبَ إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ بِشَبِيرٍ، فَقَبَضَتْهُ مَلَائِكَةُ الرَّحْمَةِ. وَفِي رِوَايَةٍ «فَقَاسُوهُ فَوَجَدُوهُ قَدْ دَنَا بِصَدْرِهِ»<sup>(٤)</sup> فَانْظَرُوا إِلَى قَوْلِ الْعَالِمِ<sup>(٥)</sup> لَهُ: لَا تَوْبَةَ لَهُ. فَلَمَّا عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ أَيَّاسَهُ قَتْلَهُ؛ فِعَلَّ الْيَأْسَ مِنَ الرَّحْمَةِ؛ وَالتَّنْفِيرُ مَفْسَدَةٌ لِلْخَلِيقَةِ، وَالتَّيْسِيرُ مَصْلَحَةٌ لَهُمْ. وَقَدْ قَدَمْنَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ كَانَ إِذَا جَاءَ إِلَيْهِ رَجُلٌ لَمْ يَقْتُلْ فَسَأَلَهُ: هَلْ لِلْقَاتِلِ تَوْبَةٌ؟ فَيَقُولُ لَهُ: لَا تَوْبَةَ لَهُ؛ تَخْوِيفًا وَتَحْذِيرًا. فَإِذَا جَاءَهُ مَنْ قَتَلَ فَسَأَلَهُ: هَلْ لِلْقَاتِلِ مِنْ تَوْبَةٍ؟ قَالَ لَهُ: لَكَ تَوْبَةٌ؛ تَيْسِيرًا وَتَأْلِيفًا.

**المسألة الثالثة:** قال ابن القاسم، وأشهب، وابن وهب، عن مالك في هذه الآية: مَنْ طَلَّقَ فِي الشَّرْكِ ثُمَّ أَسْلَمَ فَلَا طَلَاقَ لَهُ، وَكَذَلِكَ مَنْ حَلَفَ فَأَسْلَمَ فَلَا حَنْثَ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ مَنْ وَجِبَ عَلَيْهِ مِثْلُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ ثُمَّ أَسْلَمَ فَذَلِكَ مَغْفُورٌ لَهُ.

[١٠٠٦] صحيح. أخرجه البخاري ٣٤٧٠ ومسلم ٢٧٦٦ وأحمد ٣/ ٢٠- ٧٢ وابن ماجه ٢٦٢٢ وابن حبان ٦١١ من حديث أبي سعيد الخدري.

(١) ساق المصنف الحديث بمعناه، والصواب أنه ما جاء عالمًا، وإنما جاء عابدًا. ورواية مسلم «فسأل عن أعلم أهل الأرض، فذلل على راهب فأتاه... ثم سأل عن أعلم أهل الأرض فدل على رجل عالم...». فالصواب أنه سأل عن رجل عالم، فدل على راهب أي عابد.

(٢) كذا وقع للمصنف، والذي في الحديث «انطلق إلى أرض كذا وكذا».

(٣) لفظه عند مسلم «فَقَاسُوهُ فَوَجَدُوهُ أَدْنَى إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي أَرَادَ» وفيه: قال قتادة: فقال الحسن: ذكر لنا أنه لما أتاه الموت تأتى بصدره.

(٤) تقدم أن الصواب «عابد».

فأما من افترى على مسلم ثم أسلم، أو سرق ثم أسلم، أُقيم عليه الحدُّ للفرقة والسرقه، ولو زنى وأسلم أو اغتصب مسلمةً ثم أسلم لسقط عنه الحدُّ.

وروى أشهب عن مالك: إنما يعني عز وجل ما قد مضى قبل الإسلام من مالٍ أو دم أو شيء. وهذا هو الصواب؛ لما قدمنا من عموم قوله: ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾.

[١٠٠٧] وقوله [ﷺ]: «الإسلام يَهْدِمُ ما كان قبله». وما بيناه من المعنى في التيسير وعدم التنفير.

**المسألة الرابعة:** إذا أسلم المرتد، وقد فاتته صلوات، وأصاب جنایات، وأتلف أموالاً - فإن الشافعي قال: يلزمه كل حق لله وللآدمي.

وقال أبو حنيفة: ما كان لله يسقط، وما كان للآدمي يلزمه؛ وقال به علماؤنا.

ودليلهم عموم قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾.

[١٠٠٨] وقول النبي: «الإسلام يهدم ما كان قبله». وهذا عام في الحقوق التي تتعلق بالله كلها.

فإن قيل: المراد بذلك الكفر الأصلي، بدليل أن حقوق الآدميين تلزم المرتد؛ فوجب أن تلزمه حقوق الله.

فالجواب: أنه لا يجوز اعتبار حقوق الآدميين بحقوق الله، ولا حقوق الله بحقوق الآدميين في الإيجاب والإسقاط؛ لأن حق الله يستغنى عنه، وحق الآدمي يفتقر إليه؛ ألا ترى أن حقوق الله لا تجب على الصبي، وتلزمه حقوق الآدميين، وفي ذلك تمهيد طويل بيناه في تخلص التلخيص فلينظر هنالك.

**الآية الحادية عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الَّذِينَ كَلِمَةُ اللَّهِ فَإِنْ أَنْتَهُوا فَلَيْتَ اللَّهِ بِمَا يَمْلِكُونَ بَصِيرَةً ۝٢١ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَوْلَكُمْ يُعِمُّ الْمَوْتَى وَيُعِمُّ النَّصِيرُ﴾ [الآيتان: ٣٩، ٤٠].

يحتمل أن يريد به، وقَاتِلُوهُمْ حتى لا يكون كُفْر. ويحتمل أن يكون: وقَاتِلُوهُمْ حتى لا يَفْتَن أَحَدٌ عن دينه. وكلاهما يجوز أن يكون مراداً، وهذه الغاية لا تتحقق إلا بنزول عيسى. وقد بينا ذلك في سورة البقرة ومسائل الخلاف.

وفي البخاري، عن سعيد بن جبیر، قال: خرج علينا ابنُ عمر فرجونا أن يحدثنا حديثاً حسناً. قال: فبادرنا إليه رجل، فقال: يا أبا عبد الرحمن، حدثنا عن القتال في الفتن، والله يقول: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾. فقال: هل تدري ما الفتنة؟ تُكَلِّثُكَ أُمُّكَ! إنما كان محمد يقاتل المشركين،

[١٠٠٧] تقدم برقم: ١٠٠٥.

[١٠٠٨] تقدم برقم: ١٠٠٥.

وكان الدخول في دينهم فتنه، وليس كقتالكم<sup>(١)</sup> على الملك<sup>(٢)</sup>.

**الآية الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَآبِئِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا عَلَىٰ يَوْمٍ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْفَلَقِ الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الآية: ٤١]. فيها ثلاث عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** قوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ﴾: قد بينا القول في الغنيمة والفيء. فأما الأحكاميون فقالوا: إن الغنيمة من الأموال المنقولة، والفيء الأرضون؛ قاله مجاهد. وقيل: إن الغنيمة ما أخذ عتوة. والفيء ما أُخذ على صلح؛ قاله الشافعي. وقيل: إن الفيء والغنيمة بمعنى واحد. وأما قول مجاهد فصار إليه؛ لأنَّ الله ذكر الفيء في القرى، وذكر الغنيمة مطلقاً، ففصل الفرق هكذا.

وأما قول الشافعي فبناه على العُرف، وأنَّ الغنيمة تنطلق في العرف على الأموال القهرية، وينطلق الفيء عُرفاً على ما أخذ من غير قَهْر. وليس الأمر كذلك، بل الفيء عبارة عن كل ما صار للمسلمين من الأموال بَقَهْرٍ وبغير قَهْر. وحقيقته أن الله خلق الخلق ليعبدوه، وجعل الأموال لهم ليستعينوا بها على ما يرضيه، وربما صارت في أيدي أهل الباطل، فإذا صارت في أيدي أهل الحق فقد صرفها عن طريق الإرادة إلى طريق الأمر والعبادة.

**المسألة الثانية:** إذا عرفتم أن الغنيمة هي ما أُخذ من أموال الكفار؛ فإن الله قد حكم فيها بحكمه، وأنفذ فيها سابق علمه، فجعل خمسها للخمسة الأسماء، وأبقى سائرهما لمن غنمها؛ ونحن نسميها، ثم نعطف على الواجب فيها فنقول: أما سَهْمُ الله ففيه قولان: أحدهما: أنه وسَهْمُ الرسول واحد، وقوله: «لله» استفتاح كلام، فله الدنيا والآخرة والخلق أجمع.

[١٠٠٩] الثاني: روي عن أبي العالية الرياحي قال: «كان رسول الله ﷺ يؤتى بالغنيمة فيقسمها على خمسة، يكون أربعة أخماسها لمن شهدها، ثم يأخذ الخمس فيضرب بيده فيأخذ منه الذي قبض

[١٠٠٩] ضعيف جداً بذكر الكعبة. أخرجه الطبري ١٦١١٧ من طريق أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية، وهذا مرسل، فهذه علة، وأبو جعفر الرازي ضعفه غير واحد، وقد روى مناكير كثيرة. وتفرد بذكر الكعبة، ولم يتابع عليه، ولأصل الحديث شواهد، والمنكر فيه ذكر الكعبة، فتنبه، والله أعلم، وسيأتي توهين المصنف لقول أبي العالية.

(١) في الأصول «بقتالكم» والمثبت عن صحيح البخاري.

(٢) هو عند البخاري ٤٦٥١ مع اختلاف يسير فيه.

كَفَّهُ فيجعلهُ للكعبة، وهو سَهْمُ الله، ثم يقسم ما بقي على خمسة أسهم».

وأما سهم الرسول فقيل: هو استفتاح كلام، مثل قوله: الله، ليس الله منه شيء ولا للرسول، ويقسم الخمس على أربعة أسهم: سهم لبني هاشم، ولبني المطلب سهم، ولليتامى سهم، والمساكين سهم، ولابن السبيل سهم؛ قاله ابن عباس.

وقيل: هو للرسول، ففي كيفية كونه له أربعة أقوال: فقيل: لقربته إرثاً، وقيل: للخليفة بعده، وقيل: هو يلحق بالأسهم الأربع، وقيل: هو مصروف في الكراع<sup>(١)</sup> والسلاح، وقيل: إنه مصروف في مصالح المسلمين العامة؛ قاله الشافعي.

وأما سَهْمُ ذوي القربى فقيل: هم قریش، وقيل: بنو هاشم، وقيل بنو هاشم وبنو المطلب؛ وهو قول الشافعي. قيل: ذهب ذلك بموت النبي ﷺ، ويكون لقربة الإمام بعده، وقيل: هو للإمام يَضَعُهُ حيث يشاء.

وأما سَهْمُ اليتامى فإنَّ اليتيم مَنْ فيه ثلاثة أوصاف: موت الأب وعدم البلوغ، ووجود الإسلام أصلاً فيه أو تبعاً لأحد أبويه، وحاجته إلى الرُّفْد. وأما المسكينُ فهو المحتاج.

وأما ابنُ السبيل فهو الذي يأخذهُ الطريقُ محتاجاً، وإن كان غنياً في بلده.

**المسألة الثالثة: في التنقيح:** أما قولُ أبي العالية فليس من النظرِ في المرتبة العالية؛ فإنَّ الأرضَ كلها لله ملكاً وخلقاً، وهي لعباده رِزْقاً وقسماً. وأما الرسولُ فهو ممن أنعم عليه وملكه.

[١٠١٠] ولكنه ثبت في الصحيح عنه ﷺ قال: «ما لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس، والخمسُ مردودٌ فيكم». وهذا يعضد قولَ من قال: إنه يرجع في مصالح العامة.

وأما قول مَنْ قال: إنه يرجع لقربته إرثاً فإنه باطل بإجماع من الصحابة؛

[١٠١١] فإنَّ فاطمة رضي الله عنها أرسلتْ تطلبُ ميراثها من أبي بكر، فقال لها: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «نحن لا نورث، ما تركناه صدقة».

وقد بينا ذلك في مسائل الأصول وسائر الأقوال دعاوى لا برهانَ عليها.

-----

[١٠١٠] تقدم برقم: ٩٨١.

[١٠١١] صحيح. أخرجه البخاري ٤٢٤٠ و ٤٢٤١ و ٦٧٢٥ و ٦٧٢٦ ومسلم ١٧٥٩ وأبو داود ٢٩٦٩ وابن حبان ٤٨٢٣ والبيهقي ٣٠٠-٣٠١ من حديث عائشة عن أبي بكر مرفوعاً، وله قصة.

وورد من مسند عمر، أخرجه البخاري ٢٩٠٤ و ٣٠٩٤ و ٥٣٥٧ ومسلم ١٧٥٧ وأبو داود ٢٩٦٤ والحميدي

٢٢ وابن حبان ٦٦٠٨. وله شواهد وطرق كثيرة. انظر «تلخيص الحبير» ١٠٠/٣.

وأما سَهْمُ ذوي القربى فأصحُّها أنهم بنو هاشم، وبنو المطلب، وسائر الأقسام صحيحة في الأقوال والتوجيه.

وقد روي عن ابن القاسم، وأشهب، وعبد الملك، عن مالك - أَنَّ الْفَيْءَ والخمس يُجعلان في بيت المال، ويُعطى الإمامُ قرابة رسول الله ﷺ منهما.

وروى ابنُ القاسم، عن مالك: أَنَّ الْفَيْءَ والخمسَ واحد. وروى داود بن سعيد عن مالك عن عمه، عن عمر بن عبد العزيز أَنَّ الْقِرَابَةَ لَا يُعْطُونَ منه إِلَّا بالفقر، وهي:

**المسألة الرابعة:** قاله مالك: وبه أقول. وقد قال أبو حنيفة: لَا يُعْطَى القِرَابَةُ إِلَّا أَنْ يَكُونُوا فقراء، فزاد الْفَقْرَ على النص، والزيادة عنده على النص نَسْخٌ، ولا يجوزُ نَسْخُ الْقُرْآنِ إِلَّا بِقُرْآنٍ مثله أو بخبرٍ متواتر. فأما مالك فاحتجَّ بأنَّ ذلك جعل لهم عوضاً عن الصدقة.

وقد قال عمر بن عبد العزيز قوله: ﴿فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ﴾، يعني في سبيل الله. وهذا هو الصحيح كله.

[١٠١٢] والدليل عليه ما روي في الصحيح: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بعث سَرِيَّةً قَبْلَ نَجْدٍ، فأصابوا في سُهْمَانِهِم اثني عشر بعيراً، ونُفِلُوا بَعِيْرًا بَعِيْرًا.

[١٠١٣] وثبت عنه عليه السلام أنه قال في أسارى بَذَر: «لَوْ كَانَ الْمَطْعَمُ بَنِ عَدِي حَيًّا وَكَلِمَنِي فِي هَؤُلَاءِ التَّنِي<sup>(١)</sup> لَثَرَكْتُهُمْ لَهُ». وثبت عنه أنه رَدَّ سَبْيَ هَوَازِنَ وفيه الخمس<sup>(٢)</sup>.

[١٠١٤] وثبت في الصحيح عن عبد الله بن مسعود قال: آثر النبي ﷺ يوم حُنَيْنٍ أَنَسًا فِي الْغَنِيْمَةِ، فَأَعْطَى الْأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ، وَأَعْطَى عُيَيْنَةَ مِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ، وَأَعْطَى أَنَسًا مِنْ أَشْرَافِ الْعَرَبِ وَأَثَرَهُمْ يَوْمَئِذٍ فِي الْقِسْمَةِ، فَقَالَ رَجُلٌ: وَاللَّهِ إِنْ هَذِهِ الْقِسْمَةُ مَا عُدِلَ فِيهَا، أَوْ مَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ. فَقُلْتُ: وَاللَّهِ لَا خَيْرَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ. فَأَخْبَرْتَهُ، فَقَالَ: «يَرْحَمُ اللَّهُ أَخِي مُوسَى، لَقَدْ أُوذِيَ بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا فَصَبْرًا».

[١٠١٥] وفي الصحيح: «إِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ، بُعِثْتُ أَنْ أَقْسِمَ بَيْنَكُمْ» فَاللَّهُ حَاكِمٌ، وَالنَّبِيُّ قَاسِمٌ،

[١٠١٢] تقدم برقم: ٩٨٢.

[١٠١٣] صحيح. أخرجه البخاري ٢٦٨٩ و ٣١٣٩ و ٤٠٢٤ وأبو داود ٢٦٨٩ والحميدي ٥٥٨ وأبو يعلى ٧٤١٦ والطبراني ١٥٠٦ والبيهقي ٦٧/٩ كلهم من حديث جبير بن مطعم.

[١٠١٤] صحيح. أخرجه البخاري ٣١٥٠ و ٣٤٥٠ و ٤٣٣٥ و ٦٠٥٩ ومسلم ١٦٠٢ وأحمد ١/ ٤١١-٤٤١ وابن حبان ٤٨٢٩ من حديث ابن مسعود، وتقدم مختصراً.

[١٠١٥] هو بعض حديث أخرجه البخاري ٣١١٤ و ٣١١٥ و ٦١٨٦ و ٦١٨٧ و ٦١٨٩ و ٦١٩٦ ومسلم ٢١٣٣ وأبو داود ٤٩٦٥ والترمذي ٢٨٤٢ وابن ماجه ٣٧٣٦ والطيالسي ١٧٣٠ وعبد الرزاق ١٩٨٦٦ وابن أبي شيبه

(١) وقع في سائر النسخ «الثني» وهو تصحيف من النساخ.

(٢) انظر صحيح مسلم ١٠٨٩ ومسند أحمد ٣/ ١١٤-١٩٠ وصحيح ابن حبان ٤٨٣٨.

والحقُّ للمخلوق. وصحَّ عن عليّ رضي الله عنه أنه قال: كان لي شاربٌ<sup>(١)</sup> من نصيبي يوم بذر، وأعطاني رسولُ الله شارباً من الخمس<sup>(٢)</sup>.

[١٠١٦] وروى مسلم وغيره، عن عبد المطلب بن ربيعة قال: اجتمع ربيعة بن الحارث، والعباس بن عبد المطلب، فقالا: والله لو بعثنا هذين فقالا لي، وللفضل بن عباس: أذهب إلى رسول الله فكلّماه يؤمنكما على هذه الصدقة، فأديا ما يؤذي الناس، وأصيبا ممّا يصيب الناس، فبينما هما في ذلك إذ دخل عليّ بن أبي طالب، فوقف عليهما، فذكرا ذلك له، فقال عليّ: لا تفعلّا، فوالله ما هو بفاعل. فابتدأه<sup>(٣)</sup> ربيعة بن الحارث فقال: والله ما هذا إلا نفاسة منك علينا، فوالله لقد نلت صهر رسول الله فما نفسناه عليك. فقال عليّ: أنا أبو حسن القوم<sup>(٤)</sup> أرسلوهما، فانطلقا، واضطجع عليّ، فلما صلّى رسول الله ﷺ الظهر سبقناه إلى الحجرة، فقمنا عندها حتى جاء، فأخذ بأذاننا، ثم قال: «أخرجنا ما تُصّرّان»<sup>(٥)</sup>؛ ثم دخل، ودخلنا عليه، وهو يومئذ عند زَيْنَب بنت جَحْش - قال: فتزايلا الكلام، ثم تكلم أحدهما، فقال: يا رسول الله؛ أنت أبّر الناس، وأوصل الناس، وقد بلغنا النكاح، فجنناك لتؤمرنا على بعض هذه الصدقات، فنؤذي إليك ما يؤذي الناس، ونصيب كما يصيبون. قال: فسكت طويلاً حتى أردنا أن نكلّمه. قال: وجعلت زينب تُلمع إلينا من وراء الحجاب ألا تكلماه. ثم قال: «إن الصدقة لا تحلُّ لآل محمد؛ إنما هي أوساخ الناس، ادعوا لي مخمّية»<sup>(٦)</sup> - وكان على الخمس، ونوفل بن الحارث بن عبد المطلب. قال: فجاء له. فقال لِمَخْمِيّة: «أنكح هذا الغلام ابنتك للفضل بن عباس» يعني لي، فأنكحه. وقال لنوفل بن الحارث: «أنكح هذا الغلام بنتك» يعني لي، فأنكحني. وقال لِمَخْمِيّة: «أصدق عنهما من مال الخمس كذا وكذا».

[١٠١٧] وفي رواية أنه قال لهما: «إن الصدقة أوساخ الناس، ولكن انظروا إذا أخذت بحلقة

٦٧١/٨ وأحمد ٢٩٨/٣ وأبو يعلى ١٩١٥ و ١٩٢٣ وابن حبان ٥٨١٦ من حديث جابر «سموا باسمي، ولا تكتنوا بكنيتي، فإني إنما جعلت قاسماً أقسم بينكم» ولحديث قصة، وورد بالفاظ متقاربة. وهذا اللفظ عند البخاري في الرواية الأولى. وله شاهد من حديث معاوية، أخرجه البخاري ٣١١٦ وفيه «والله المعطي وأنا القاسم». وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه البخاري ٣١١٧.

[١٠١٦] صحيح. أخرجه مسلم ١٠٧٢ وأبو داود ٢٩٨٥ والنسائي في «الكبرى» ٢٣٩٠ و ٢٣٩١ و «المجتبى» ٥/ ١٠٥-١٠٦ وأحمد ١٦٦/٤ وابن حبان ٤٥٢٦ والبيهقي ٣١/٧ من حديث عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث، ورواه بالفاظ متقاربة.

[١٠١٧] ضعيف بهذا اللفظ، أخرجه الطبراني ١١٠٧٠ من حديث ابن عباس، وإسناده ضعيف لضعف عبد الله بن

(١) الشارف: الناقة المسنة.

(٢) عبارة مسلم «فانتحاه» أي فاعترضه.

(٣) أي ما تخفيان في صدوركما.

(٤) مخمّية: بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثة، ثم تحتانية مفتوحة. هو ابن جَزء - بفتح الجيم - ابن عبد يغوث

الزبيدي، حليف بني سهم من قريس، كان قديم الإسلام، هاجر إلى الحبشة، وكان عامل رسول الله ﷺ

على الأخماس، راجع «الإصابة» ٣/ ٣٨٨/ ٧٨٢٣.



الجنة، هل أوثر عليكم أحداً؟».

وقد قال أصحاب الشافعي: خُمُسُ الخمس للرسول والأربعة أخماس من الخمس للأربعة أصناف المستمين معه، وله سَهْمٌ كسائر سهام الغانمين إذا حضر الغنيمة وله سهم الصَّفي يصطفي سيفاً أو خادماً أو دابةً.

فأما سَهْمُ القتال فبكونه أشرف المقاتلين، وأما سهم الصَّفي فمنصوص له في السير، منه ذو الفقار، وصفية، وغير ذلك. وأما خُمُسُ الخمس فبحق التقسيم في الآية.

قال الإمام الفاضل أبو بكر بن العربي رضي الله عنه: قد بينا الردُّ عليه، وأوضحنا أنَّ الله إنما ذكر نفسه تشريفاً لهذا المكتسب.

[١٠١٨] وأما رسوله فقد قال: «إنما أنا قاسم، والله المُنْطِي».

[١٠١٩] وقال: «ما لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس، والخمس مُردود فيكم»، وقد أعطى جميعه وبعضه، وأعطى منه للمؤلفة قلوبهم، وليسوا ممن ذكر الله في التقسيم، وردَّه على المجاهدين بأعيانهم تارة أخرى؛ فدلَّ على أن ذِكْرَ هذه الأقسام بيانٌ مَضْرُوفٌ ومحل، لا بيان استحقاق وملك؛ وهذا ما لا جواب عنه لمنصف.

وأما الصَّفي فحقَّ في حياته، وقد انقطع بعد موته إلا عند أبي ثور؛ فإنه رآه باقياً للإمام، فجعله مجعل سَهْمُ النبي، وهذا ضعيف؛ والحكمة فيه أن الجاهلية كانوا يرون للرئيس في الغنيمة ما قال الشاعر<sup>(١)</sup>:

لَكَ الْمِزْبَاعُ مِنْهَا وَالصُّفَايَا وَحُكْمُكَ وَالنَّشِيطَةُ وَالْفَضُولُ

فكان يأخذ بغير شرع ولا دين الربع من الغنيمة؛ وَيَضْطَفِي منها، ثم يتحكَّم بعد الصَّفي في أي شيء أراد، وكان ما شَدَّ منها له وما فضل من خَزْنَتِي ومتاع؛ فأحكم الله الدين بقوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمْسَهُ﴾ وأبقى سَهْمُ الصَّفي لرسوله، وأسقط حكم الجاهلية، وَمَنْ أَحْسَنُ من الله حُكْماً أو أوسع منه علماً.

المسألة الخامسة: ادَّعى المقصرون من أصحاب الشافعي أنَّ خُمُسَ الخمس كان لرسول الله ﷺ يَضْرِفُهُ في كفاية أولاده ونسائه، ويُدْخِر من ذلك قوتَ سنَّتِهِ، ويصرف الباقي إلى الكُراع والسلاح؛ وهذا فاسد من وجهين:

جعفر والد علي المدني، وبه آله الهيثمي في «المجمع» ٩١/٣، والوهن فقط في عجزه، وأما صدره، فله شواهد كثيرة، منها المتقدم.

[١٠١٩] تقدم برقم: ٩٨١.

[١٠١٨] تقدم برقم: ١٠١٥.

(١) هو عبد الله بن عتبة بن حريث الضبي، انظر «خزانة الأدب» ٥٨٠/٣.

أحدهما، أَنَّ الدليل قد تقدم على أن الخمس كله لرسوله بقوله ﷺ:  
 [١٠٢٠] «ما لي مما أفاء الله عليكم إلا الخمس، والخمس مردود فيكم».  
 الثاني: ما ثبت في الصحيح عن مالك بن أوس بن الحدثان، قال<sup>(١)</sup>:

[١٠٢١] قال: بينا أنا جالس عند عمر أثناء حاجبته يزفاً<sup>(٢)</sup>، فقال: هل لك في عثمان، وعبد الرحمن بن عوف، والزبير، وسعد بن أبي وقاص يستأذنون؟ قال: نعم. فأذن لهم، فدخلوا فسلموا وجلسوا، ثم جلس يزفاً يسيراً، ثم قال: هل لك في عليّ وعباس؟ قال: نعم، فأذن لهما فدخلوا فسلموا وجلسا، فقال العباس: يا أمير المؤمنين، اقض بيني وبين هذا، وهما يختصمان فيما أفاء الله على رسوله من بني النضير. فقال الرهط - عثمان وأصحابه: يا أمير المؤمنين، اقض بينهما، وأرخ أحدهما من الآخر. فقال عمر: تيدكم<sup>(٣)</sup> أنشدكم بالله الذي يأذنه تقوم السماء والأرض، هل تعلمون أن رسول الله ﷺ قال: «لا تُورث ما تركنا صدقة؟» يريد رسول الله نفسه. قال الرهط: قد قال ذلك. فأقبل عمر على عليّ وعباس فقال: أنشدكما بالله تعلمان أن رسول الله ﷺ قد قال ذلك؟ قالا: نعم. قال عمر: فإني أحدثكم عن هذا الأمر: إن الله قد خص رسوله في هذا الفيء بشيء لم يُعطه غيره، قال: «وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلَا رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ يُسَلِّطُ رَسُولَهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ...»<sup>(٤)</sup> الآية.

فكانت هذه خالصة لرسول الله ﷺ، والله ما اختارها دونكم ولا استأثر بها عليكم، قد أعطاكموها، وبثها فيكم حتى بقي منها هذا المال، فكان رسول الله ﷺ يُنفق على أهله نفقة سبتهم من هذا المال، ثم يأخذ ما بقي، فيجعل له مَجْعَلَ مَالٍ الله. فهذا حديث مالك بن أوس قال فيه: إن بني النضير كانت لرسول الله ينفق منها على أهله نفقة سبتهم.

[١٠٢٢] وفي حديث عائشة في الصحيح: ترك رسول الله ﷺ خيبر وفدك وصدقته بالمدينة؛ فأما

[١٠٢٠] تقدم برقم: ٩٨١.

[١٠٢١] صحيح. أخرجه البخاري ٣٠٩٤ و ٤٠٣٣ و ٤٨٨٥ و ٥٣٥٧ و ٧٣٠٥ ومسلم ١٧٥٧ وأبو داود ٢٩٦٤ والحميدي ٢٢ وابن حبان ٦٦٠٨ من مالك بن أوس به.

[١٠٢٢] صحيح. أخرجه البخاري ٣٠٩٢ ومسلم ١٧٥٩ ح ٥٤ كلاهما من حديث عائشة في خبر مطول.

(١) كذا في النسخ. والصواب كونه بـ «قال» واحدة فقط.

(٢) هو حاجب عمر بن الخطاب رضي الله عنه. ويقال: يرفا. من دون همز. وانظر «الفتح» ٣٠٥/٦.

(٣) وقع في النسخ «يا تيدكم» والتصويب من صحيح البخاري ٣٠٩٤. وفي رواية أبي ذر - راوي صحيح البخاري - «تيدكم» كما في «الفتح» ٢٠٦/٦، من التؤدة وهي الرفق، وهو اسم فعل مثل: رويداً. أي اصبروا وأمهلوا على رسلكم، ووقع في رواية «ابتدوا»: أي: تمهلوا وكذا عند مسلم وأبي داود، وللإسماعيلي «ابتد» بلفظ الأمر للمفرد. اهـ «الفتح» ٢٠٦/٦ ملخصاً، وفي المطبوع من صحيح مسلم «ابتدوا». لا كما ذكر الحافظ أنفاً.

(٤) الحشر: ٦.

صدقته بالمدينة فدفعها عمر إلى عليّ وعباس. وأما خيبر وفدك فأمسكهما عمر، وقال: هما صدقة رسول الله ﷺ، كانت لحقوقه التي تغرؤه ونوائبه، وأمرها إلى من ولي الأمر بعده.

فقد ثبت أن خيبر وفدك وبني النضير كانت لقوت رسول الله ﷺ لنفسه وعياله سنة، ولحقوقه ونوائبه التي تغرؤه، لا خمس الخمس الذي ادّعاه أصحاب الشافعي. وهذا نص لا غبار عليه ولا كلام لأحد فيه.

المسألة السادسة: قال تعالى في هذه الآية: ﴿وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾؛ فنظر قوم إلى أنها قريى قريش، لقوله في هذه الآية الأخرى: ﴿قُلْ لَا أَمْلِكُ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾<sup>(١)</sup>.

[١٠٢٣] قال ﷺ: «إلا أن تصلوا قرابة ما بيني وبينكم».

[١٠٢٤] ولما نزلت: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾<sup>(٢)</sup>. ورهطك منهم<sup>(٣)</sup> المخلصين دعا رسول الله ﷺ فاجتمعوا فعمّ وخصّ. وقال: «يا بني كعب بن لؤي؛ أنقذوا أنفسكم من النار؛ يا بني مرة بن كعب؛ أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد شمس؛ أنقذوا أنفسكم من النار؛ يا بني هاشم؛ أنقذوا أنفسكم من النار، يا بني عبد المطلب؛ أنقذوا أنفسكم من النار، يا فاطم؛ أنقذي نفسك من النار؛ فإنني لا أملك لك من الله شيئاً».

فهذه قراباته التي دعا على العموم والخصوص حين دُعي إلى أن يدعوهم.

[١٠٢٥] لكن ثبت في الصحيح. أن عثمان قال له: يا رسول الله؛ أعطيت بني هاشم وبني المطلب وتركتنا، وإنما نحن وهم منك بمنزلة واحدة؛ فقال: «إن بني عبد المطلب لم يفارقونا في جاهلية ولا إسلام».

أما قوله: «وإنما نحن وهم منك بمنزلة واحدة». فلأن هاشماً والمطلب وعبد شمس بنو عبد مناف.

وقوله ﷺ: «إن بني عبد المطلب لم يفارقونا في جاهلية ولا إسلام» إشارة إلى أن الألفة في

-----

[١٠٢٣] الصحيح موقوف. كذا أخرجه البخاري ٤٨١٨ والترمذي ٣٢٥١ وأحمد ٢٨٦/١ عن ابن عباس قوله وهو غير مرفوع، وإنما هو من كلام ابن عباس يفسر الآية. وانظر «فتح الباري» ٥٦٤/٨ وسيأتي في الشورى، آية: ٣٣ الكلام على هذه الروايات.

[١٠٢٤] صحيح. أخرجه مسلم ٢٠٨ من حديث ابن عباس، وسيأتي في الشعراء: ٢١٤.

[١٠٢٥] صحيح. أخرجه البخاري ٣١٤٠ و٣٥٠٢ والنسائي في «الكبرى» ٤٤٣٩ وأحمد ٨١/٤ من حديث جبير بن مطعم.

(١) الشورى: ٣٣. (٢) الشعراء: ٢١٤.

(٣) هي قراءة شاذة تفرد بها ابن عباس، وقد رواه أبو هريرة وعائشة وغيرهما دون لفظ «ورَهطك منهم المخلصين» انظر صحيح مسلم ٢٠٥ و٢٠٦ و٢٠٧، وسيأتي في الشعراء باستيفاء إن شاء الله تعالى؛ والله الموفق.

الجاهلية كانت من بني هاشم وبني المطلب في الشَّعب، وخرجت عنهم بنو عبد شمس إلى المباينة، فاتصلت القرابة الجاهلية بالموءة، فانتظما. وهذا يعضد أن بيان الله للأصناف بيانٌ للمصرف وليس بياناً للمستحق.

**المسألة السابعة:** فأما الأربعة الأخماس فهي ملك للغانمين من غير خلاف بين الأئمة، يَدَّ أن الإمام إن رأى أن يَمُنَّ على الأسرى بالإطلاق فَعَل، وتبطل حقوقُ الغانمين فيهم لقوله ﷺ:

[١٠٢٦] «لو كان المطعم بن عدي حياً وكلمني في هؤلاء النتنى»<sup>(١)</sup> لتركْتهم له» وله أن ينقل جميعهم، ويبطل حقَّ الغانمين بالقتال. من غير خلاف؛ وذلك بحكم ما يرى أنه نظر للمسلمين وأصلح لهم. وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف.

**المسألة الثامنة:** أطلق الله القول في الأربعة الأخماس للغانمين تضميناً، وبينه النبي ﷺ، ففاضل بين الفارس والراجل. واختلف الناس في ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: للفارس سَهْمَان، وللراجل سهم؛ قاله أبو حنيفة.

الثاني: للفارس سهمان، وللفارس سهم.

الثالث: يجتهد في ذلك الإمام، فينفذ ما رأى منه. وقد رُوِيَ الروايتان عن النبي ﷺ في حديثين.

والصحيح أن يعطى الفارس سَهْمَيْن، ويُعطى للراجل سَهْمٌ واحد، وذلك لكثرة العناء، وعظم المنفعة؛ فجعل الله التقدير في الغنيمة بقدر العناء في أخذها حكمة منه سبحانه فيها.

**المسألة التاسعة:** ولا يفاضل بين الفارس والراجل بأكثر من فرس واحد؛ وبه قال الشافعي.

وقال أبو حنيفة: يسهم لأكثر من فرس واحد؛ لأنه أكثر غناء، وأعظم منفعة، وهذا فاسد لوجهين:

أحدهما: أن الرواية لم تَرُدَّ عن النبي ﷺ بأن يسهم لأكثر من فرس واحد.

الثاني: أن المفاضلة في أصل العَنَاء والمنفعة قد رُوِعت؛ فأما زيادتها فزيادة تفصيلها، فليس لها أصل في الشريعة يُرجع إليه، ولا ينضبط ذلك فيها؛ لأن القتال لا يكون إلا على فرس واحد، فالزيادة عليه لا تؤثر في الحال، وإنما يظهر تأثيرها في المال في بعض الأحوال؛ فلا حظ في الاعتبار لذلك.

**المسألة العاشرة:** لا حق في الغنائم للجشوة كالأجراء والصناع الذين يصحبون الجيوش للمعاش؛ لأنهم لم يقصدوا قتالاً، ولا خرجوا مجاهدين. وقيل: يسهم لهم؛ لقول النبي ﷺ:

[١٠٢٦] صحيح. أخرجه البخاري ومسلم، وتقدم برقم: ١٠١٣.

(١) وقع في سائر النسخ «الثنى» وهو تصحيف ظاهر.

[١٠٢٧] «الغنيمة لمن شهد الواقعة». وهذا منه ﷺ إنما جاء ليبيان خروج مَنْ لم يحضر القتال عن الاستهام، وأنها لمن باشره وخرج إليه.

وقد بين الله سبحانه أحوال المقاتلين وأهل المعاش من المسلمين، وجعلهم فرقتين متميزتين لكل واحدة حالها وحكمها، فقال: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ رَجُلٌ وَآخَرُونَ يَضْرِبُونَ فِي الْأَرْضِ يَبْتَغُونَ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَآخَرُونَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup> إلا أن هؤلاء إذا قاتلوا لم يضرهم كونهم على معاشهم؛ لأن سبب الاستحقاق قد وُجد منهم.

وتفصيل المذهب أن مَنْ قاتل أنسهم له، إلا أن يكون أجيراً للخدمة؛ فقال ابن القصار: لا سَهْم له حينئذ، وإن قاتل. والأول أصح.

**المسألة الحادية عشرة:** العَبْدُ لا سَهْمَ له لأنه ليس ممن خُوطب بالقتال، لاستغراق بدنه بحقوق السيد. فأما الصبي فلا سهم له أيضاً إلا أن يكون مراهقاً للبلوغ مطيقاً للقتال فيسهم له عندنا. وقال الشافعي وأبو حنيفة: لا يسهم له؛ لأنه لم يبلغ حد التكليف، فلا يكون من أهل الجهاد، فلا يكون من أهل القتال.

[١٠٢٨] وقد ثبت عن ابن عمر أنه قال: عُرِضْتُ على رسول الله ﷺ يوم أُحُد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يُجْزَنِي، وعُرِضْتُ عليه يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازني. فقال جماعة منهم الشافعي: إنما ذلك حَدُّ البلوغ. وقاله بعض أصحابنا - منهم ابن وهب، وابن حبيب. والصحيح أن النبي ﷺ نظر في ذلك إلى إطاقته للقتال، فأما البلوغ فلا أثر له فيه، [١٠٢٩] وقد أمر في بني قريظة أن يقتل منهم من أنبت، ويُخْلَى من لم ينبت<sup>(٢)</sup> وهذه مراعاة لإطاقة القتال أيضاً لا للبلوغ على ما بيناه في مسائل الخلاف.

**المسألة الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾:

[١٠٢٧] لا أصل له في المرفوع، وأخرجه ابن أبي شيبة ٣٣٢١٤ و ٣٣٢١٥ والبيهقي ٥٠/٩ كلاهما عن طارق بن شهاب عن عمر قوله، وإسناده صحيح على شرطهما، وصححه البيهقي بقوله: إسناده صحيح، لا شك فيه، وأخرجه البيهقي ٥٠/٩ عن أبي بكر قوله. وورد عن علي قوله، أخرجه البيهقي ٥١/٩ وإسناده ضعيف، لكن يتأيد بما قبله. فالحديث موقوف، ولا أصل له في المرفوع، وانظر «نصب الراية» ٤٠٨/٣، وقد بوب البخاري به في صحيحه ٢٢٤/٦ «فتح» كتاب فروض الخمس، وانظر «فتح القدير» لابن الهمام ٤٧٠/٥ بتخريجي.

[١٠٢٨] أخرجه البخاري وغيره، وتقدم في سورة النساء، آية: ٦.

[١٠٢٩] أخرجه أبو داود ٤٤٠٤ والترمذي ١٥٨٤ والنسائي في «الكبرى» ٨٦٢١ وابن ماجه ٢٥٤١ والحاكم ١٢٣/٢ من حديث عطية القرظي، وهو حديث صحيح، وصححه الحاكم على شرطهما ووافقه الذهبي، وتقدم وانظر «تفسير القرطبي» ٣٢٣٩ بترقيمي.

(٢) أي لم ينبت شعر العانة.

(١) المزمّل: ٢٠.

هذا خطابٌ للمسلمين من غير خلافٍ لا مدخل فيه للكفار ولا للنساء، وإنما حُوطب به من قاتل الكفار وهم المسلمون، وحُوطب به من يقاتل من المسلمين دون من لا يُقاتل. فأما المرأة فلا سهم لها فيها وإن قاتلت إلا عند ابن حبيب؛ وهذا ضعيف لما ثبت في الصحيح:

[١٠٣٠] «إِنَّ النِّسَاءَ كُنَّ يُخَذَّيْنُ»<sup>(١)</sup> من الغنيمة ولا يسهم لهن؛ فإن القتال لم يُفرض عليهن،

والسهم لم يُفرض به لهن.

وأما العبيد وأهل الذمة فإذا خرجوا لصوصاً، وأخذوا مال أهل الحرب فهو لهم ولا يخمس؛ لأنه لم يدخل في الخطاب أحدٌ منهم.

وقال سخئون: لا يخمس ما ينوب العبد. وقال ابن القاسم: يخمس؛ لأنه يجوز أن يأذن له سيده في القتال ويقاتل عن الدين بخلاف الكافر. فأما إذا كانوا في جملة الجيش ففيه أربعة أقوال.

الأول: أنه لا يسهم لعبد ولا للكافر يكون في الجيش؛ قاله مالك، وابن القاسم.

زاد ابن حبيب: وهو القول الثاني: ولا نصيب لهم.

الثالث: قال سخنون: إن قدر المسلمون على الغنيمة دونهم لم يسهم لهم، وإن لم يقدروا على الغنيمة إلا بأهل الذمة أسهم لهم، وكذلك العبيد مع الأحرار.

الرابع: قال أشهب في كتاب محمد: إذا خرج العبد والذمي من الجيش وغنم فالغنيمة للجيش دونهم.

**المسألة الثالثة عشرة:** إذا ثبت أن الغنيمة لمن حضر، فأما من غاب فلا شيء له.

والمغيب على ثلاثة أوجه: إما بمرض، أو بضلال، أو بأسر.

فأما المريض فلا شيء له إلا أن يكون له رأي، وقال المتأخرون من علمائنا: إن مرض بعد القتال أسهم له، وإن مرض بعد الإرادة وقبّل القتال ففيه قولان. والأصح وجوب ذلك له.

واختلف في الضال على قولين: وقال أشهب: يسهم للأسير، وإن كان في الحديد.

والصحيح أن لا سهم له؛ لأنه ملك يستحق بالقتال، فمن غاب خاب، ومن حضر مريضاً كمن

لم يحضر.

وأما الغائب المطلق فلم يسهم رسول الله ﷺ قط لغائب إلا يوم خيبر؛ قسم لأهل الحديبية من حضر منهم ومن غاب، لقوله تعالى: ﴿وَعَدَكُمْ اللَّهُ مَفَانٍ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا﴾<sup>(٢)</sup>، وقسم يوم بذر لعثمان لبقائه على ابنته، وقسم لسعيد بن زيد وطلحة وكانا غائبين. فأما أهل الحديبية فكان ميعاداً من الله

[١٠٣٠] أخرجه مسلم ١٨١٢ والنسائي في «الكبرى» ١٢٩/٧ والبيهقي ٣٣٢/٦ من حديث ابن عباس، في

أثناء خبر مطول في سألأت نجدة الحروري لابن عباس، وفيه «كتبت تسألني هل كان رسول الله ﷺ يغزو

بالنساء؟ وقد كان يغزو بهن، فيداوين الجرْحى، ويحذين من الغنيمة، وأما بسهم، فلم يضرب لهن».

اختص بأولئك الثَّفر فلا يشاركهم فيه غيرهم<sup>(١)</sup>. وأما عثمان وسعيد وطلحة فيحتمل أن يكونَ أسهمَ لهم من الخمس؛ لأن الأمة أجمعت على أنه مَنْ بقي لعذر فلا شيء له، بيد أن محمد بن المواز قال: إذا أرسل الإمام أحداً في مصلحة الجيش فإنه يشرك مَنْ غنم بسهمه؛ قاله ابن وهب، وابن نافع عن مالك. وقيل عنه أيضاً: لا شيء له، وهذا أحسن؛ فإن الإمام يرضخ له، ولا يعطى من الغنيمة لعدم السبب الذي يستحق به عنده، والله أعلم.

هذا باب ما في الكتاب الكبير، فمن تعذر عليه شيء فلينظره هنالك إن شاء الله.

**الآية الثالثة عشرة:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (٤٥) وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ [الآيتان: ٤٥، ٤٦]. فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله: ﴿إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا﴾: ظاهر في اللقاء، ظاهر في الأمر بالثبات، مجمل في الفئتين التي تلقى منا والتي تكون من مخالفينا، بين هذا الإجمال التي بعدها في تعديد المقاتلين، وقد أمر الله ها هنا بالثبات عند قتالهم، كما نهى في الآية قبلها عن الفرار عنهم؛ فالتقى الأمر والنهي على شفا من الحكم بالوقوف للعدو والتجلد له.

[١٠٣١] وثبت عن النبي ﷺ<sup>(٢)</sup> أن رجلاً قال للبراء: أفررتُم عن رسول الله ﷺ يا أبا عمارة؟ قال: لا، والله ما وُلِّي رسول الله ولكن وُلِّي سَرَعَانٌ مِنَ النَّاسِ، فَلَقِيَتْهُمْ هَوَازِنُ النَّبْلِ، وَرَسُولُ اللَّهِ عَلَى بَغْلَتِهِ، وَأَبُو سَفْيَانَ بْنُ الْحَارِثِ بْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ أَخَذَ بِلِجَامِهَا، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَنَا النَّبِيُّ لَا كَذِبَ. أَنَا ابْنُ عَبْدِ الْمَطْلَبِ».

[١٠٣٢] قال ابنُ عمر: لقد رأيتنا يوم حُنَيْنٍ، وإن الفئتين لموليتان، وما مع رسول الله ﷺ مائة رجل. وكلا الحديثين صحيح<sup>(٣)</sup>.

-----  
[١٠٣١] صحيح. أخرجه البخاري ٢٨٦٤ و ٢٨٧٤ و ٢٩٣٠ و ٤٣١٦ ومسلم ١٧٧٦ والطيالسي ٧٠٧ وابن أبي شيبة ٥٢١/١٤ وأحمد ٢٨٠/٤ وأبو يعلى ١٧٢٧ وابن حبان ٤٧٧٠ من حديث البراء بن عازب. وسياأتي في غزوة حنين، سياق آخر.

[١٠٣٢] أخرجه الترمذي ١٦٨٩ من حديث ابن عمر، وإسناده لا بأس به، لأجل سفيان بن حسين، فإنه متكلم فيه، وحديثه لا بأس به إذا لم يكن عن الزهري، لأنه ضعيف في الزهري باتفاق. وهذا لم يروه عن الزهري، وقال الترمذي: حسن غريب. وحسن إسناده الحافظ في «الفتح» ٢٩/٧، وانظر ما ذكره الحافظ في «الفتح» فيمن ثبت يوم حنين مع النبي ﷺ.

(١) انظر «تفسير القرطبي» ٨/ ١٨ - ١٩ - ٢٠.

(٢) كذا في النسخ، والسياق غير مستساغ. ولعل لفظ «عن النبي ﷺ» سبق قلم من المصنف، والصواب في العبارة «وثبت أن رجلاً».

(٣) الصواب أن الأول صحيح، وهذا حسن فحسب، والله أعلم.

المسألة الثانية: قوله: ﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ﴾: فيه ثلاث احتمالات:

الأول: اذكروا الله عند جَزَعِ قلوبكم؛ فإن ذِكْرَهُ يُثَبِّت.

الثاني: اثبتوا بقلوبكم واذكروه بالسستكم؛ فإن القلب قد<sup>(١)</sup> يسكن عند اللقاء، ويضطرب اللسان؛ فأمر بذكر الله حتى يثبت القلب على اليقين، ويثبت اللسان على الذكر.

الثالث: اذكروا ما عندكم من وعد الله لكم في ابتياعه أنفسكم منكم ومُثامته لكم.

وكُلُّها مراد، وأقواها أوسطها؛ فإن ذلك إنما يكون عن قوة المعرفة، ونفاذ القريحة، واتِّقاد البصيرة، وهي الشجاعة المحمودة في الناس، ولم يكن فيها أحد أقوى من الصديق رضي الله عنه، فإنه كان أشجع الخليفة بعد رسول الله ﷺ، وأمضاهم عزيمة، وأنفذهم قريحة، وأنورهم بصيرة، وأصدقهم فراسة، وأصحهم رأياً، وأثبتهم جأشاً، وأصفاهم إيماناً، وأشرحهم صدرأ، وأسلمهم قلباً. والدليل عليه ظهور ذلك المقام في مقامات ستة:

المقام الأول: أن رسول الله ﷺ مات ولم تكن مصيبة أعظم منها، ولا تكون أبداً، عنها تفرَّعت مصائبنا، ومن أجلها فسدت أحوالنا، فاختلفت الصحابة؛ فأما علي فاستخفى. وأما عثمان فبُهِتَ.

[١٠٣٣] وأما عمر فاختلط. وقال: ما مات رسول الله ﷺ، وإنما واعد الله كما واعد موسى، وليرجعن رسول الله فليقطعن أيدي أناس وأرجلهم، وكان أبو بكر غائباً بمنزله بالسُّنْح<sup>(٢)</sup>، فجاء فدخل على النبي ﷺ في بيت عائشة، وهو مَيِّتٌ مسجى بثوبه، فكشف عن وجهه، وقال: بأبي أنت وأمي، طُبِّتَ حياً وميتاً! أما الموة التي كُتِبَ عليك فقد متها. وخرج فصعد المنبر؛ فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: مَنْ كَانَ يَعْْبُدُ مُحَمَّدًا فَإِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْبُدُ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَصُرَ اللَّهُ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾<sup>(٣)</sup>.

المقام الثاني: لما تُوفِّي رسول الله ﷺ واختلَف الناس أين يُدْفَن؛ فقال القوم: يُدْفَن بمكة وقال آخرون: ببيت المقدس<sup>(٤)</sup>. وقال آخرون: بالمدينة.

[١٠٣٣] صحيح. أخرجه ابن سعد ٢/ ٢٠٦-٢٠٧ وابن حبان ٦٦٢٠ من حديث أنس، وإسناده على شرط البخاري ومسلم. وورد من مرسل عكرمة، أخرجه ابن سعد ٢/ ٢٠٤، وهو مرسل حسن، رجاله ثقات. وهو عند البخاري ١٢٤١ و ١٢٤٢ والنسائي ١١/ ١٤ وابن سعد ٢/ ٢٦٥-٢٦٦ وابن حبان ٦٦٢٠ من حديث عائشة ومن حديث ابن عباس: بهذا السياق لكن خبر عمر مختلف.

(١) عبارة القرطبي ٢٣/ ٨ «لا يسكن» وليس فيه لفظ «قد».

(٢) موضع قرب المدينة. (٣) آل عمران: ١٤٤.

(٤) ذكر بيت المقدس، ليس له أصل في شيء من كتب الحديث ومثله مكة، وإنما الوارد في كتب الحديث: عند المنبر أو في البقيع، أو في مصلاة، وهناك أقوال أخر مردها إلى الثلاثة المتقدمة.



[١٠٣٤] فقال أبو بكر: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «ما دُفِنَ قطُّ نبيٍّ إلا حيثُ يموت».

[١٠٣٥] المقام الثالث: لما تُوفي رسول الله ﷺ أرسلت فاطمة إلى أبي بكر الصديق تقول له: لو متَّ أَلَمْ تكن ابتكتَ تَرُثُك؟ قال: نعم. قالت له: فأعطني ميراثي من رسول الله. فقال أبو بكر: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «لا تُورث، ما تركناه صدقة». فتذكَّر ذلك جميعُ الصحابة، وعلمه عمر وعثمان وعبد الرحمن وطلحة وسعد وسعيد، وأقرَّ به علي والعباس<sup>(١)</sup>.

المقام الرابع<sup>(٢)</sup>: لما مات رسول الله ﷺ ارتدَّ العرب، وانقاصَ الإسلام، وتزلزلت الأفئدة، وماج الناس؛ فازتاعَ الصحابة؛ فقال عمر وغيره لأبي بكر: خُذْ منهم الصلاة ودع الزكاة حتى يتمكنَ الدين، ويسكنَ جاشُ المسلمين. فقال أبو بكر: والله لأقاتلنَّ مَنْ فَرَّقَ بين الصلاة والزكاة، والله لو منعوني عَقَلاً كانوا يؤدُّونه إلى رسول الله ﷺ لقاتلتهم عليه<sup>(٣)</sup>.

[١٠٣٤] صحيح. أخرجه ابن سعد في «الطبقات» ٢/٢٢٣ والبيهقي في «الدلائل» ٧/٢٦١ من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن حصين عن عكرمة عن ابن عباس عن أبي بكر مرفوعاً، وإسناده ضعيف جداً، داود ضعيف في روايته عن عكرمة، وعنه إبراهيم، وهو متروك، وعنه الواقدي، وهو واهٍ. وورد من طريق ابن إسحق عن حسين بن عبد الله عن عكرمة به. أخرجه أحمد ٣٩ و٢٣٥٧ و٢٦٦١ وابن ماجه ١٦٢٨ وأبو يعلى ٢٢ و٢٣ والبيهقي في «السنن» ٣/٤٠٧ و«الدلائل» ٧/٢٦٠ وإسناده ضعيف لضعف حسين بن عبد الله، وقد صرح ابن إسحق بالتحديث فانتفت شبهة التدليس. وله شاهد من حديث عائشة عن أبي بكر، أخرجه الترمذي ١٠١٨ وأبو يعلى ٤٥ وإسناده ضعيف لضعف عبد الرحمن بن أبي بكر، وبه أعله الترمذي، وضعفه. وله شاهد أخرجه عبد الرزاق ٦٥٣٤ عن ابن جريج عن أبيه، عن أبي بكر، وهذا معضل، وأعله ابن كثير في «السيرة» ٤/٥٢٩ بالانقطاع. وله شاهد مرسل، أخرجه ابن سعد ٢/٢٢٣ عن يحيى بن بهماه مولى عثمان بن عفان بلاغاً. وله شاهد عن عمر بن ذر عن أبي بكر، أخرجه ابن سعد ٢/٢٢٤ وهذا معضل بينهما. وله شاهد، أخرجه ابن سعد ٢/٢٢٤ عن معن بن عيسى عن مالك بلاغاً. وله شاهد أخرجه البيهقي في «الدلائل» ٧/٢٦١ من طريق عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع عن أبي بكر، وهذا منقطع.

الخلاصة: هو حديث صحيح، بمجموع طرقه وشواهده، والله أعلم.

[١٠٣٥] المرفوع منه، متفق عليه، وتقدم برقم: ١٠١١، وأما سياق المصنف، فقد ذكره الحافظ في «تلخيص الحبير» ٣/١٠٠-١٠١ فقال: وذكر الدارقطني في «العلل» حديث الكلبي عن أبي صالح عن أم هانئ عن فاطمة: أنها دخلت على أبي بكر فقالت: لو متَّ... الحديث. وسكت عليه الحافظ، والظاهر لأنه إسناده ساقط مكشوف الحال. الكلبي متروك كذبه جماعة، وأبو صالح روى مناهج كثيرة.

(١) أي أقرَّ بهذا الحديث. انظر ذلك في تخريج الحديث ١٠١١ وهو من مسند عمر، وفيه خبر اختلاف علي والعباس في الميراث.

(٢) يلاحظ أن المصنف ساق خبر بيعة أبي بكر، بلفظ لم أقف له على إسناده بهذا التمام، على أنه يذكر ألفاظاً ليست من الخبر، وإنما هي من نثر المؤلف ابن العربي رحمه الله. لذا رأيت أن أرحم الألفاظ المرفوعة فقط مع تخريجها، والله الموفق.

(٣) أثر أبي بكر. أخرجه البخاري ٧٢٨٤ و٧٢٨٥ ومسلم ٢٠ من حديث أبي هريرة، وتقدم تخريجه مع حديث مرفوع.

المقام الخامس: قالت الصحابةُ له: يا خليفةَ رسولِ الله؛ أُنْبِ جيشَ أسامة؛ فإن من حَوْلِكَ قد اختلف عليه، فإن أرسلتَ الجيشَ إلى الشام لم تأمن على نفسك ولا على من معك بالمدينة. فقال: «والله لو لعبت الكلاب بخلاخيل نساء أهل المدينة ما ردّدت جيشاً أنفذه رسولُ الله ﷺ». فقالوا له: فمع من تقاتلهم؟ قال: وحدي حتى تنفرد سالفتي<sup>(١)</sup>.

المقام السادس: وهو ضنك الحال ومأزق الاختلال؛ وذلك أن رسول الله ﷺ لما توفي اضطرب الأمر، وماج الناس، ومَرَج قولهم، وتشوّفوا إلى رأسٍ يرجع إليه تدبيرهم، واجتمعت الأنصارُ في سقيفة بني ساعدة، ولهم الهجرة، وفيهم الدُّوْحَة، والمهاجرون عليهم نزل، وانتدب الشيطانُ ليزيغ قلوبَ فريقٍ منهم، فسوّل للأنصار أن يَفْقُدُوا لرجلٍ منهم الأمر؛ فجاء المهاجرون. فاجتمعوا إلى أبي بكر، وقالوا: نرسل إليهم. قال أبو بكر: لا، ألا تأتيهم في موضعهم! فتوزع في ذلك، فصرم وتقدم واتبعته المهاجرون حتى جاء الأنصار في مكانهم، وتقاوُلُوا! فقالت الأنصار في كلامها: منا أمير ومنكم أمير، فتصدّر أبو بكر بحقه، وتكلم على مقتضى الدين ووفقه، وقال: يا معشر الأنصار؛ قد علمتم أنا رَهْط رسولِ الله وعِزَّتْهُ الأذُنُون، وأصلُ العرب، وقُطِب الناس.

[١٠٣٦] وقد قال النبي ﷺ: «الأئمة من قريش إلى أن تقوم الساعة».

وقد سَمَّانا الله في كتابه الصادقين حين قال: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَرْضَوْا اللَّهَ رَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. وسَمَّاهم المفلحين، فقال: ﴿وَالَّذِينَ

[١٠٣٦] صدره صحيح، وعجزه حسن. أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» ١١٠٩ من حديث عمرو بن العاص بلفظ «الخلافة في قريش إلى قيام الساعة» وإسناده حسن، رجاله ثقات، وكرره ١١١٠ عنه بلفظ «قريش ولاية الناس في الخير والشر إلى قيام الساعة» وإسناده حسن كسابقه.

ورود بدون لفظ «إلى أن تقوم الساعة» عن جماعة من الصحابة مرفوعاً، منها:

١- حديث أنس، أخرجه ابن أبي عاصم ١١٢٠ وأحمد ٣/ ١٢٩-١٨٣ وأبو يعلى ٤٠٣٣ والبيزار ١٥٧٩ والحاكم ٥٠١/٤ والطبراني في «الكبير» ٧٢٥، وإسناد الحاكم صحيح على شرطهما كما قال، ووافقه الذهبي، وإسناد أحمد حسن. وقال الهيثمي في «المجمع» ١٩٢/٥: رجال أحمد ثقات.

٢- حديث علي، أخرجه الطبراني في «الصغير» ٤٢٥ وقال الهيثمي في «المجمع» ١٩٢/٥: شيخ الطبراني حفص بن عمر الرقي، قال الحاكم: حدث بغير حديث، لم يتابع عليه.

وفي الباب أحاديث كثيرة، أصحها ما أخرجه البخاري ٧١٣٩ من حديث معاوية «إن هذا الأمر في قريش، لا يعاديهم أحد إلا كبه الله في النار على وجهه ما أقاموا الدين».

وبرقم ٧١٤٠ من حديث ابن عمر «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي منهم اثنان». وانظر «فتح الباري» ١٣/ ١١٤-١١٥ و«المجمع» ٥/ ١٩١-١٩٦ و«السنة لابن أبي عاصم» ١١٠٩-١١٢٩ و«إرواء الغليل» ٢/ ٢٩٨-٣٠١ و«الدر المنثور» ٦/ ٣٩٩ و«تلخيص الحبير» ٤/ ٤٢.

الخلاصة: عجزه حسن، وصدره صحيح بشواهد، بل له شواهد بالمعنى تبلغ حد التواتر على مذهب قوم، والله أعلم.

(٢) الحشر: ٨.

(١) السالفة: ناحية مقدم العنق.

تَبَوُّوْا الدَّارَ وَالْأَيْمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُخْرِجُونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُودْرِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ<sup>(١)</sup>. وأمركم الله أن تكونوا معنا حيث كنا، فقال: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّوَا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ<sup>(٢)</sup>﴾.

[١٠٣٧] وقال لكم النبي: «سَتَرُونَ بعدي أثره، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض».

[١٠٣٨] وقال لنا في آخر خطبة خطبها: «أوصيكم بالأنصار خيراً أن تقبلوا من محسنهم، وتتجاوزوا عن مسيئهم» ولو كان لكم في الأمر شيء ما رأيتم أثره ولا وصى بكم.

فلما سمعوا ذلك من علمه، ووعوه من قوله تذكروا الحق؛ فانقادوا له، والتزموا حكمه؛ فبادر عمر إلى أبي عبيدة، وقال له: يا أبا عبيدة؛ امدّد يدك أبياعك. فقال أبو عبيدة: ما سمعتُ منك تَهَّة<sup>(٣)</sup> في الإسلام قَبْلُهَا، أَتُبَاعِنِي وأبو بكر فيكم؟ فقال له عمر: امدّد يدك أبياعك يا أبا بكر. فمدّ أبو بكر يده وباعه، وباعه الناس، وصار الحقُّ في نصابه، ودخل الدينُ من بابه<sup>(٤)</sup>.

ولو هداوا لهذه الفرقة الأدبية التاريخية لما كانوا عن سبيل الحق جاثرين وبحقيقته جاهلين، ولكن الله ابتلاهم بقراءة كتب من الأدب والتاريخ قد تولّاهما جهال وضلال، فقالوا: فعل عليّ. وقال عليّ، ولا يقع عليّ من أبي بكر إلا نقطة من بحر، أو لقطة في قفر، لقد استقام الدين وعليّ عنه في حجر، وقد كان في حياة رسول الله ﷺ أحد رجاله، وفارساً من فرسانه، ولياً من أوليائه، وقريباً من أقربائه، فلما استأثر الله برسوله، وانفرد بنفسه لم يقم بالأمر ولا قعد، وذلك أمرٌ قضاه الله بالحق، وقدره بالصدق، وأنفذه بالحكمة والحكم، وما وجد المسلمون أحداً ثبت على الدين، وقرر ولأته في الأقطار، وأنفذ الجيوش إلى الأمصار، وقاتل على الحق، وقدم عليهم غير خير الخلق الصديق؛ فمهد الدين، واستتب به أمرُ المسلمين، والحمد لله رب العالمين.

المسألة الثالثة: قوله: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾: وهذه الوصية هي العُمدة التي يكونُ معها النصر، ويظهر بها الحق، ويسلم معها القلب، وتستمرُّ معها على الاستقامة الجوارح؛ وذلك بأن يكونَ عملُ

[١٠٣٧] لم أره من مسند أبي بكر، وهو صحيح من حديث أنس، أخرجه البخاري ٣١٦٣ و ٣٧٩٣ و ٣٧٩٤ والحميدي ١١٩٥ وأحمد ٣/ ١١١-١٨٢ والطيلاسي ١٩٦٩ وابن حبان ٧٢٧٥ و ٧٢٧٦ من طرق عن أنس مرفوعاً، وله شاهد من حديث أسيد بن حضير، أخرجه ابن حبان ٧٢٧٩.

[١٠٣٨] لم أره من مسند أبي بكر، وهو صحيح من حديث أنس، أخرجه البخاري ٣٨٠١ ومسلم ٢٥١٠ والترمذي ٣٩٠٧ والنسائي في «فضائل الصحابة» ٢١٩ و ٢٢٠ وأحمد ٣/ ١٧٦-٢٧٢ وأبو يعلى ٣٢٠٨ وابن حبان ٧٢٦٥ و ٧٢٦٦ والبغوي ٣٩٧٢ من طرق كلهم من حديث أنس.

(١) الحشر: ٩. (٢) التوبة: ١١٩.

(٣) في القاموس: التهته: اللكنة. والتهاته: الأباطيل، وتهته: ردد الباطل.

(٤) انظر خبربيعة أبي بكر في سقيفة بني ساعدة «الطبقات» لابن سعد ٢/ ٢٠٤-٢٠٦-٢٠٨، و «السيرة النبوية» لابن هشام ٤/ ٢٢٨-٢٣٠-٢٣٢ و «السيرة النبوية» لابن كثير ٤/ ٤٨٦-٤٩١-٤٩٦.

المرء كله بالطاعة في امتثال الأمر واجتناب النهي، فإنما يقَاتِلُ المسلمون بأعمالهم لا بأعدادهم، وباعتقادهم لا بأمدادهم؛ فلقد فتح الله الفتوح على قوم كانت حليّة سيوفهم إلا الغلابي<sup>(١)</sup>.

[١٠٣٩] ولذلك، قال ﷺ: «إنما تنصرون بضعفائكم».

إشارة إلى أن الطاقة في الطاعة، والمنة في الهداية.

**المسألة الرابعة:** قوله: ﴿وَلَا تَنْزَعُوا فَنَفْسُلَا﴾: وهذا أصل عظيم في المعقول والمشروع؛ وذلك أن الله خلق القوة ليظهر بها الأفعال، وقدرته سبحانه واحدة تعم المقدورات، وقدر الخلق حادثة متعددة تتعلق بالمقدورات على اختلاف أنواعها، وأجرى الله العادة بأن القدر إذا كثرت على رأي قوم أو بقيت على رأي آخرين - والأول أصح حسبما بيناه في الأصول - ظهر المقدور بالنسبة إلى القدرة إن كان كثيراً فكثيراً أو قليلاً فقليلاً، وكذلك تظهر المفعولات بحسب ما يلقي الله في القلوب من الطمأنينة، فإذا انتلفت القلوب على الأمر استتب وجوده، واستمر مريزه وإذا تخلخل القلب قصر عن النظر، وضعت الحواس عن القبول، والانتلاف طمأنينة للنفس، وقوة للقلب، والاختلاف إضعاف له؛ فتضعف الحواس، فتقعد عن المطلوب، فيفوت الغرض؛ وذلك قوله: ﴿وَلَا تَنْزَعُوا فَنَفْسُلَا وَتَذَهَبَ رِيحُكُمْ﴾. وكنتى بالريح عن اطراد الأمر ومضائه بحكم استمرار القوة فيه والعزيمة عليه، وأتبع ذلك بالأمر بالصبر الذي يبلغ العبد به إلى كل أمر متعذر بوعده الصادق في أنه مع الصابرين.

**الآية الرابعة عشرة:** قوله: ﴿إِنَّمَا تَنَفَّقَنَّهُمْ فِي الْحَرْبِ فَشَرَّ بِهِمْ مَن خَلَفَهُمْ لَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾ [الآية: ٥٧]. فيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** قوله: ﴿إِنَّمَا تَنَفَّقَنَّهُمْ﴾: يعني تصادفهم وتلقاهم، يقال: تَنَفَّقْتُ أَثَقَفْتُ إذا وجدته، وفلان تَقِفَ لَقِفَ؛ أي سريع الوجود لما يحاول من القول وامرأة تَقَاف. هكذا قال أهل اللغة، وهو عندي بمعنى الحبس، ومنه رجل تَقِف؛ أي يقيد الأمور بمعرفته.

[١٠٣٩] صحيح. أخرجه أبو داود ٢٥٩٤ والترمذي ١٧٠٢ والنسائي ٤٥/٦ وأحمد ١٩٨/٥ وابن حبان ٤٧٦٧ والحاكم ١٤٥/٢ من حديث أبي الدرداء «ابغوني في ضعفائكم، فإنما تنصرون وترزقون بضعفائكم». وإسناده حسن، رجاله ثقات، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: حسن صحيح. وله شاهد من حديث سعد بن أبي وقاص، أخرجه النسائي ٤٥/٦ وأبو نعيم ٢٦/٥، عن مصعب بن سعد عن أبيه، أنه ظن أن له فضلاً على من دونه من أصحاب النبي ﷺ، فقال نبي الله ﷺ: «إنما ينصر الله هذه الأمة بضعيفها، بدعوتهم وصلاتهم وإخلاصهم»، وإسناده صحيح. وأخرجه البخاري ٢٨٩٦ عن مصعب بن سعد قال: رأى سعد رضي الله عنه أن له فضلاً على من دونه، فقال النبي ﷺ: «هل تنصرون إلا بضعفائكم». قال الحافظ في «الفتح» ٨٨/٦: صورة هذا السياق مرسل، لكن هو محمول على أنه سمع ذلك من أبيه، وقد وقع التصريح عن مصعب بالرواية عن أبيه عند الإسماعيلي والنسائي.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿فَشَرَدَ بِهِمْ مَنْ خَلَفَهُمْ﴾: أي افعل بهم فعلاً من العقوبة يتفرق به من وراءهم، ومنه شَرَدَ البعيرُ والدابة إذا فارق صاحبه ومألفه ومزعاها، وهذا أحد الأقسام الخمسة التي للإمام في الأسرى: من المن والفداء والاسترقاق والجزية والقتل، وقد مهّذناها في مسائل الخلاف، ويأتي ها هنا وفي سورة محمد عليه السلام<sup>(١)</sup>، وهذا يعتضد بالآية التاسعة عشرة: ﴿مَا كُنْتَ لِنَجِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ أَسْرَى...﴾<sup>(٢)</sup> على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

**الآية الخامسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَلِئَامًا تَحَافَتُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَأَنذِرْ لِيَتَّخِذُوا عَلَى سَوَاءٍ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَافِينَ﴾ [الآية: ٥٨] فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: نزلت في بني قريظة حين أبدت من التحزب مع قريش ونقض العهد مع رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>.

**المسألة الثانية:** إن قيل: كيف يجوز نقض العهد مع خوف الخيانة، والخوف ظن لا يقين معه، فكيف يسقط يقين العهد بظن الخيانة - فعنه جوابان:

أحدهما: أن الخوف ها هنا بمعنى اليقين، كما يأتي الرجاء بمعنى العلم؛ كقوله: ﴿لَا نَرْجُو لِلَّهِ وَقَارًا﴾<sup>(٤)</sup>.

الثاني: إنه إذا ظهرت آثار الخيانة، وثبتت دلالتها وجب تبذُّد العهد، لئلا يُوقَعَ التماذي عليه في الهلكة، وجاز إسقاط اليقين ها هنا بالظن للضرورة، وإذا كان العهد قد وقع فهذا الشرط عادة وإن لم يصرح به لفظاً؛ إذ لا يمكن أكثر من هذا.

**المسألة الثالثة:** ﴿فَأَنذِرْ لِيَتَّخِذُوا عَلَى سَوَاءٍ﴾: أي على مهل؛ قاله الوليد بن مسلم. وقيل: على عدل، معناه بالتقدم إليهم والإنذار لهم، وهكذا يجب للإمام أن يفعل اليوم في كلا وجهي العقد أولاً، والنبد على السواء ثانياً.

**الآية السادسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَأَعِذُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [الآية: ٦٠] فيها تسع مسائل:

(١) وتسمى سورة القتال، انظر الآية: ٤. (٢) الأنفال: ٦٧.

(٣) أخرجه أبو الشيخ كما في «أسباب النزول» ٥٤٠ عن الزهري قال: دخل جبريل على رسول الله ﷺ، فقال: قد وضعت السلاح، وما زلنا في طلب القوم، فأخرج فإن الله قد أذن لك في قريظة، وأنزل فيهم ﴿وما تخافن من قوم خيانة﴾ الآية وهذا مرسل، ومراسيل الزهري واهية. وأخرج الطبري ١٦٢٣٦ عن مجاهد قال ﴿فأنذر إليهم على سواء﴾: قريظة. وهذا مرسل أيضاً، والأشبه أن الآية عامة، وقريظة منهم، والله أعلم.

(٤) نوح: ١٣.

**المسألة الأولى:** أمر الله سبحانه وتعالى بإعداد القوة للأعداء بعد أن أكد في مقدمة التقوى؛ فإن الله تعالى لو شاء لهزمهم بالكلام، والتَّغْلُ في الوجوه، وحَفْنَة من تراب، كما فعل رسول الله ﷺ، ولكنه أراد أن يُبَيِّنَ بَعْضَ الناس ببعض، بعلمه السابق وقضائه النافذ؛ فأمر بإعداد القُوى والآلة في فنون الحرب التي تكون لنا عُدَّة، وعليهم قوة، ووَعَدَ على الصبر والتقوى بأمداد الملائكة العليا.

## المسألة الثانية:

[١٠٤٠] روى الطبري وغيره، عن عُقبة بن عامر؛ قال: قرأ رسول الله ﷺ على المنبر: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾؛ فقال: «ألا إنَّ القوةَ الرُّمِي، ألا إنَّ القوةَ الرَّمِي، ألا إنَّ القوةَ الرُّمِي» - ثلاثاً.

[١٠٤١] وروى البخاري عن سلمة بن الأكوع، قال: مرَّ النبي ﷺ على نَفَرٍ من أَسْلَمَ يَنْتَضِلُونَ بالسهم، فقال النبي ﷺ: «أزْمُوا بني إسماعيل، فإن أباكم كان رَامِيًا، وأنا مع بني فلان». قال: فأمسك أحدَ الفريقين بأيديهم، فقال رسول الله: «ما لكم لا تَزُمُونَ؟» قالوا: وكيف نرمي وأنتَ معهم! فقال رسول الله: «أزْمُوا وأنا معكم كلكم».

[١٠٤٢] زاد الحاكم في رواية: فلقد رموا عامة يومهم ذلك، ثم تفرقوا على السواء ما نَصَلَ بعضهم بعضاً.

[١٠٤٣] وروى البخاري عن عليّ قال: ما رأيتُ رسولَ الله يفدي رجلاً بعد سعد، سمعته يقول: «أزِم فذاك أبي وأمي».

[١٠٤٠] صحيح. أخرجه مسلم ١٩١٧ وأبو داود ٢٥١٤ وابن ماجه ٢٨١٣ وابن حبان ٤٧٠٩ والطبراني ٩١١/٧ والطبري ١٦٢٤٠ والبيهقي ١٣/١٠ والبغوي ٢٥٨/٢ من طرق عن ثُمالة بن شفي عن عقبة مرفوعاً به. وورد من طريق مرثد بن عبد الله عن عقبة به، أخرجه الدارمي ٢٠٤/٢ وصححه الحاكم ٣٢٨/٢ ووافقه الذهبي. وورد من طرق عن أسامة بن زيد عن صالح بن كيسان عن رجل عن عقبة به أخرجه الترمذي ٣٠٨٣ والطبري ١٦٢٤١ و١٦٢٤٢، وهو ضعيف لجهالة الرجل. وورد من طريق عبد الله بن عن عقبة به، أخرجه الطبري ٦٢٤٤ وفيه موسى بن عبيدة الرُبَذي، وهو ضعيف. والحجة في الإسناد الأول عند مسلم.

[١٠٤١] صحيح. أخرجه البخاري ٢٨٩٩ و٣٣٧٣ و٣٥٠٧ وأحمد ٥٠/٤ وابن حبان ٤٦٩٣ و٤٦٩٤ والحاكم ٩٥/٢ والطبراني ٦٩٩١ و٦٩٩٢ والبيهقي ١٧/١٠ والبغوي ٢٦٤٠ من طرق عن سلمة بن الأكوع مرفوعاً. وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه ابن حبان ٤٦٩٥ والبخاري ١٧٠٢ والحاكم ٩٤/٢، وإسناده حسن لأجل محمد بن عمرو، وصححه الحاكم، على شرط مسلم! ووافقه الذهبي! والصواب أن محمد بن عمرو ما روى له مسلم في الأصول، وإنما روى له متابعة.

[١٠٤٢] أخرجه الحاكم ٩٤/٢ والبيهقي ١٧/١٠ بهذه الزيادة، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وإسناده لين فيه محمد بن إياس بن سلمة، وثقه ابن حبان وحده، فهو شبه مجهول، وقد تفرد بهذه الزيادة، ولم يتابع عليها.

[١٠٤٣] صحيح. أخرجه البخاري ٢٩٠٥ و٤٠٥٨ ومسلم ٢٤١١ والترمذي ٣٧٥٥ وابن سعد ١٤١/٣ وابن أبي شيبه ٨٦/١٢ وابن حبان ٦٩٨٨ من حديث علي.

[١٠٤٤] وروى الترمذي، وأبو داود، والنسائي، عن عقبة بن عامر، قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إن الله يدخل بالسهم الواحد ثلاثة نفر الجنة: صانعه يحتسب في صنعته الخير، والرامي به، ومُنْبِلُهُ». وفي رواية: «والممد<sup>(١)</sup> به، فارموا واركبوا، ولأن ترموا أحب إلي من أن تركبوا، ليس من اللهو ثلاث: تأديب الرجل فرسه، وملاعبته أهله، ورَمْيُه بقوسه ونبله. ومن ترك الرمي بعدما علمه رغبة عنه فإنها نعمة كفَرها».

[١٠٤٤] حسن. أخرجه أبو داود ٢٥١٣ والنسائي في «الكبرى» ٤٤٢٠ وأحمد ١٤٦/٤ والحاكم ٩٥/٢ والطبراني ٩٤٢/١٧ من طرق عن أبي سلام واسمه مطور عن خالد بن زيد عن عقبة بن عامر مرفوعاً به. وأخرجه الترمذي بإثر حديث ١٦٣٧ وابن ماجه ٢٨١١ والطيالسي ١٠٠٧ والدارمي ٢/٢٠٤-٢٠٥ وأحمد ١٤٤/٤ وعبد الرزاق ١٩٤٢٢ والطحاوي في «المشكّل» ٢٩٥ والطبراني ٩٤٠/٧ والبيهقي في «الشعب» ٤٣٠١ والبغوي في «التفسير» ١٠١٧ - بترقيمي - كلهم من طريق عبد الله بن زيد الأزرق عن عقبة به. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وقال الحاكم: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي. قلت: مدار الطريق الأول على خالد بن زيد، ومدار الثاني على عبد الله بن زيد، والأول مقبول وكذا الثاني، وعلى هذا فالحديث حسن بمجموع طريقه، لمتابعة أحدهما الآخر، وقد فرق بينهما الحافظ في «التقريب». وقيل هما واحد. جاء في «تهذيب التهذيب» ٨٠/٣ ما ملخصه: خالد بن زيد. ويقال ابن يزيد الجهني. عن عقبة بن عامر في فضل الرمي. وعنه أبو سلام على اختلاف فيه على يمين بن أبي كثير. فقال مرة: عبد الله بن زيد، وفرق البخاري وأبو حاتم وغيرهما بينه وبين خالد بن زيد الجهني، وذكر الخطيب أنه وهم، وأن الصواب أنهما واحد، ولم يأت على ذلك بحجة. وقال ابن عساكر: عبد الله بن زيد، ويقال ابن يزيد، ويقال: خالد بن زيد القاص الأزرق الدمشقي عن عقبة بن عامر وعوف بن مالك، وعنه بكير بن الأشج ويعقوب بن الأشج وأبو سلام وغيرهم. ثم حكى قول البخاري في التفريق بينهما ثم قال: وعندي أنهما واحد، والقول في هذا قول الخطيب اهـ باختصار. وأياً كان فالحديث حسن، لأنهما إن كانا اثنان، فقد تابع أحدهما الآخر، وإن كانا واحداً، فقد زالت جهالة ابن زيد، فقد روى عنه غير واحد، وهذا توثيق له، حيث روى عنه جمع من الثقات. فالحديث حسن إن شاء الله تعالى لا سيما، وله شواهد. منها حديث أبي هريرة، أخرجه الحاكم ٩٥/٢ وصححه على شرط مسلم، وتعقبه الذهبي بقوله: سويد بن عبد العزيز متروك. واكتفى الحافظ في «التقريب» بقوله: لين الحديث اهـ. وليس فيه عجزه «ومن ترك الرمي...». وله شاهد مرسل، أخرجه الترمذي ١٦٣٧ عن ابن إسحق عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين، وهذا مرسل، فهو ضعيف، لكن يصلح شاهداً لما قبله، لكن ليس فيه «ومن ترك الرمي...». وللفقرة الثانية شاهد من حديث جابر، أخرجه البزار ١٧٠٤ والطبراني ١٧٨٥ وإسناده حسن، وصححه الحافظ في «الإصابة» في ترجمة جابر بن عمير. وجوده المنذري في «الترغيب» ١٧٠/٢. وللفقرة الثانية أيضاً شاهد من حديث عمر، أخرجه الطبراني في «الأوسط» ٧١٧٩، وإسناده ضعيف، قال الزيلعي في «نصب الراية» ٢٧٤/٤: رواه ابن حبان في «الضعفاء» وأعله بمنذر بن زياد الطائي، وقال: إنه يقلب الأسانيد، وينفرد بالمنكير عن المشاهير، لا يحتاج به إذا انفرد.. الخلاصة: هو حديث حسن في الجملة، والفقرة الثانية منه ترقى إلى درجة الصحيح بشواهد، وذكره الألباني في «الصحيحة» ٣١٥، والله تعالى أعلم.

(١) لفظ «والممد به» للترمذي وابن ماجه وغيرهما، دون أبي داود وغيره.

وقد شاهدت القتال مراراً فلم أر في الآلة أنجع من السهم، ولا أسرع منفعة منه.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾: الرباط: هو حَبْس النفس في سبيل الله حراسة للثغور أو ملازمة للأعداء، وقد تقدم بيان شيء منه في سورة آل عمران.

[١٠٤٥] وقد روى البخاري وغيره، عن سهل بن سعد - [عن النبي ﷺ]<sup>(١)</sup> أنه قال: «رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها، وموضع سوط في الجنة خير من الدنيا وما فيها، والروحة يزوحها العبد في سبيل الله، والغدوة خير من الدنيا وما فيها».

[١٠٤٦] وروى الترمذي عن فضالة بن عبيد، عن رسول الله ﷺ، قال: «كل ميت يختم على عمله إلا الذي يموت مُرابطاً في سبيل الله فإنه ينمى له عمله إلى يوم القيامة ويأمن من فتنة القبر».

**المسألة الرابعة:** وأما رباط الخيل: فهو فضل عظيم ومنزلة شريفة.

[١٠٤٧] وروى الأئمة عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «الخيال ثلاثة؛ لرجل أجر، ولرجل ستر، وعلى رجل وزر. فأما الذي هي عليه وزرٌ فرجل ربطها رياء وفخراً ونواءً لأهل الإسلام، فهي عليه وزر، وأما الذي هي عليه ستر فرجل ربطها تغنياً وتمقفاً، ولم ينس حق الله في ظهورها فهي عليه ستر، وأما الذي هي له أجر فرجل ربطها في سبيل الله فأطال لها في مَرَجٍ أو رَوْضَةٍ فما أكلت من ذلك المَرَجِ أو الروضة من شيء إلا كتب الله له عدد ما أكلت حسنات، وكتب له أروائها وأبوالها حسنات، ولا يقطع طولها فتستن شرفاً أو شرفين<sup>(٢)</sup> إلا كتب الله له ذلك حسنات، ولا مز بها صاحبها على نهر

[١٠٤٥] صحيح. أخرجه البخاري ٢٨٩٢ ومسلم ١٨٨١ والترمذي ١٦٦٤ والنسائي ١٥/٦ وابن ماجه ٢٧٥٦ وأحمد ٣٣٩/٥ من حديث سهل بن سعد، وله شواهد كثيرة تبلغ حد الشهرة.

[١٠٤٦] عجزه صحيح. أخرجه أبو داود ٢٥٠٠ والترمذي ١٦٢١ وأحمد ٢٠/٦ وابن حبان ٢٦٢٤ والحاكم ٧٢/٢ من حديث فضالة بن عبيد، وإسناده حسن، رجاله ثقات، وصححه الحاكم على شرط مسلم! وافقه الذهبي! مع أن في الإسناد عمرو بن مالك الجني، ما روى له مسلم، وللحديث شواهد كثيرة دون صدره أصحها ما أخرجه مسلم ١٩١٣ والترمذي ١٦٦٥ من حديث سلمان «رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه، وإن مات فيه جرى عليه عمله الذي كان يعمل، وأجرى عليه رزقه وأمن الفتان». وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه ابن ماجه ٢٧٦٧ وإسناده صحيح كما قال المنذري في «الترغيب» ١٨٣٣.

الخلاصة: للحديث شواهد كثيرة تبلغ حد الشهرة دون صدره، وهو «كل ميت يختم على عمله»، ويخشى أن تكون هذه اللفظة منكراً فإنها ليست في شيء من شواهد الحديث الكثيرة، فهذا شيء، والشيء الثاني، لعلها معارضة بحديث أبي هريرة «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاثة، صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له»، وهذا أصح من الأول، فقد أخرجه مسلم ١٦٣١ والبخاري في «الأدب المفرد» ٣٨ وأبو داود ٢٨٨٠ وغيرهم، فالله أعلم.

[١٠٤٧] صحيح. أخرجه البخاري ٢٣٧١ و٣٦٤٦ ومسلم ٩٨٧ وتقدم في آخر سورة آل عمران.

(١) زيادة عن كتب الحديث، يقتضيها السياق، وإلا صار موقوفاً.

(٢) الطول والطيل: الحبل الذي تربط فيه. معنى استنتت: أي جرت، والشرف: العالي من الأرض. انظر «شرح»



فشريت منه ولا يريد أن يسقيها إلا كتب الله له عدد ما شربت حسنات.

[١٠٤٨] وروى البخاري ومسلم عن جرير بن عبد الله، قال: رأيت رسول الله ﷺ يلوي ناصية فرس بأصبعيه؛ وهو يقول: «الْحَيْثُ مَعْقُودٌ فِي نَوَاصِي الْخَيْلِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

[١٠٤٩] وثبت عن أنس أنه قال: لم يكن شيء أحب إلى رسول الله ﷺ بعد النساء من الخيل. خرجه النسائي.

**المسألة الخامسة:** المستحب من رباط الخيل الإناث قبل الذكور. قاله عكرمة وجماعة، وهذا صحيح، فإن الأنثى بطنها كثر، وظهرها عزّ. وفسر جبريل أنثى<sup>(١)</sup>.

**المسألة السادسة:** يستحب من الخيل ما روى أبو وهب الجشمي وكانت له صحبة، قال: [١٠٥٠] قال رسول الله ﷺ: «عليكم بكل كُمَيْتٍ أَغْرَ مُحَجَّلٍ، أو أدهم أَغْرَ مُحَجَّلٍ، أو أَشْقَرِ أَغْرَ مُحَجَّلٍ»<sup>(٢)</sup>. خرجه أبو داود والنسائي.

[١٠٤٨] صحيح. أخرجه مسلم ١٨٧٢ والنسائي ٢٢١/٦ وأحمد ٣٦١/٤ والطحاوي في «المشكّل» ٢٢٣ و ٢٢٤ وابن حبان ٤٦٦٩ والطبراني ٢٤٠٩ و ٢٤١٠ و ٢٤١١ و ٢٤١٢ والبيهقي ٣٢٩/٦ والبغوي ٢٦٤٦ من طرق عن عمرو بن سعيد عن أبي زرعة بن عمرو عن جرير بن عبد الله، مرفوعاً زاد مسلم وغيره «الْأَجْرُ وَالْغَنِيمَةُ». وللحديث شواهد كثيرة تبلغ حد الشهرة. ولم يروه البخاري كما ذكر المصنف.

[١٠٤٩] ضعيف. أخرجه النسائي ٢١٨/٦ و ٦٢/٧ وفي «الكبرى» ٤٤٠٤ و ٨٨٨٩ والبغوي في «الأنوار» في شمائل النبي المختار ٩٠٥ وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» ٤٤٧ كلهم من طريق أحمد بن حفص عن أبيه حفص بن عبد الله عن إبراهيم بن طهمان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس به. وإسناده ضعيف، وله علل: فيه عننة قتادة عند الجميع، وهو مدلس، وسعيد بن أبي عروبة، تغير بأخرة، وإبراهيم بن طهمان، وثقه الجمهور، وضعفه غير واحد، فهذه علل ثلاث فالخبر ليس بثابت. خلافاً لما قاله المصنف، والله أعلم، وإنما ضعيف، وذكره الألباني في «ضعيف سنن النسائي» ٢٣٢ و ٢٦٠ و «التعليق الرغيب» ١٦١.

[١٠٥٠] ضعيف. أخرجه أبو داود ٢٥٤٣ والنسائي ٢١٨-٢١٩ وفي «الكبرى» ٤٤٠٦ والبخاري في «التاريخ الكبير» ٧٨/٩ وأحمد ٣٤٥/٤ والبيهقي ٣٣٠/٦ من حديث أبي وهب، وإسناده ضعيف لضعف عقيل بن شبيب. قال الذهبي في «الميزان» ٨٨/٣ في ترجمة عقيل: عن أبي وهب الجشمي بحديث «تسموا بأسماء الأنبياء» لا يعرف هو ولا الصحابي إلا بهذا الحديث، تفرد به محمد بن مهاجر عنه اهـ.

قلت: اللفظ الذي ذكره الذهبي، هو صدر الحديث المتقدم عند النسائي وغيره. وقال الحافظ في «تهذيب التهذيب» ٢٢٦/٧: ذكره ابن حبان في «الثقات». قلت: وقال ابن القطان: مجهول الحال، وكذا قال أبو حاتم في كتاب «العلل» واختلف عنده في اسم أبيه، فقيل: شبيب، وقيل: سعيد اهـ.

= مسلم ٦٦-٦٧ للنووي.

(١) الوارد في ذلك إنما هو متلقى عن أهل الكتاب.

(٢) الكُمَيْت: هو الذي بين السواد والحمرة، أغر: في وجهه غرة بيضاء، محجل: في قوائمه بياض.

[١٠٥١] وروى الترمذي، عن أبي قتادة - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال: «خير الخيل الأدهم الأقرح المحبَّل الأزَّم، ثم الأقرح المحبَّل طلق اليمين، فإن لم يكن أدهم فكُميت على هذه الشَّيْء<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup>».

المسألة السابعة:

[١٠٥٢] روى مسلم والنسائي أنه [ﷺ كان]<sup>(٣)</sup> يكره الشَّكَّال<sup>(٤)</sup> من الخيل.

[١٠٥٣] وثبت عن النبي ﷺ من رواية عبد الله بن عمر أنه قال: «إنما الشَّوْم في المرأة، والفرس، والدار»<sup>(٥)</sup>. وقد بينا تحقيق ذلك في شرح الحديث.

[١٠٥١] جيد. أخرجه الترمذي ١٦٩٦ والدارمي ٢١٢/٢ وأحمد ٣٠٠/٥ من طرق عن ابن لهيعة عن يزيد بن أبي حبيب عن عُلي بن رباح عن أبي قتادة مرفوعاً، وإسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة، لكن لم ينفرد به، فقد تابعه يحيى بن أيوب، أخرجه الترمذي ١٦٩٧ وابن ماجه ٢٧٨٩ والحاكم ٩٢/٢ كلهم عن يزيد بن أبي حبيب به. صححه الحاكم على شرطهما، ووافقه الذهبي. وتابعه عبد الله بن عقبة الحضرمي، أخرجه الطيالسي ٦٠٤. وورد من حديث عقبة بن عامر، أخرجه الحاكم ٩٢/٢ من طريق موسى بن عُلي بن رباح عن أبيه به، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. وورد عن علي بن رباح عن عقبة بن عامر أو أبي قتادة، أخرجه ابن حبان ٤٦٧٦. كذا وقع في الإحسان بـ - أو - التي هي للشك، ووقع عند المنذري ١٨٩١ - و - بدل - أو - وعزاه لابن حبان.

قلت: علي بن رباح أدرك أبا قتادة وعقبة بن عامر وغيرهما، ورجال أسانيد هذه الروايات إلى علي بن رباح ثقات سوى رواية ابن لهيعة، وقد توبع كما تقدم، فالحديث حسن أو صحيح. ويشهد له ما قبله، وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي» ٤٤٨، لكن فيه إبراهيم بن الفضل المخزومي، وهو ضعيف، ليس بشيء.

[١٠٥٢] صحيح. أخرجه مسلم ١٨٧٥ وأبو داود ٢٥٤٧ والترمذي ١٦٩٨ والنسائي ٢١٩/٦ وابن ماجه ٢٧٩٠ وأحمد ٢٥٠/٢ ٤٣٦ وابن حبان ٤٦٧٧ و ٤٦٧٨ والبيهقي ٣٣٠/٦ من حديث أبي هريرة.

[١٠٥٣] صحيح. أخرجه البخاري ٥٧٥٣ و ٥٧٧٢ ومسلم ٢٢٢٥ كلاهما من حديث ابن عمر «لا عدوى ولا طيرة...» الحديث. وله شواهد كثيرة، انظر «المجمع» ١٠٤ - ١٠٥.

- (١) وقع في النسخ «الهيئة» والمثبت عن كتب التخریج المتقدمة.
  - (٢) قال المنذري في «الترغيب» ١٨٩١: الأقرح: هو الفرس يكون في وسط جبهته قرحة، وهي بياض يسير. الأرثم: هو الذي يكون في شفته العليا بياض، طلق اليمين: أي ليس بها تحجيل. الكميت: الفرس الذي ليس بالأسقر، ولا الأدهم، بل يخالط حمرة سواد. الشية: كل لون في الفرس يكون معظم لونها على خلافه.
  - (٣) زيادة يستقيم بها السياق، وإلا فالسياق غير مستقيم.
  - (٤) الشَّكَّال: هو أن تكون الدابة إحدى قوائمها بيضاء، والباقي على هيئتها، قاله ابن حبان عقب الحديث.
  - (٥) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١٤/ ٢٢٠ - ٢٢١، اختلف العلماء في هذا الحديث، فقال مالك وطائفة: هو على ظاهره، وأن الدار قد يجعل الله تعالى سكنها سبباً للضرر أو الهلاك. وكذا اتخاذ المرأة المعينة، أو الفرس، أو الخادم قد يحصل الهلاك عنده بقضاء الله تعالى.
- ومعناه: قد يحصل الشَّوْم في هذه الثلاثة كما صرح به في رواية «إن يكن الشَّوْم في شيء».
- وقال الخطابي وكثيرون: هو في معنى الاستثناء من الطيرة منهي عنها إلا أن يكون له دار يكره سكنها، أو امرأة يكره صحبتها، أو فرس، أو خادم، فليفارق الجميع في البيع ونحوه، وطلاق المرأة. اهـ ملخصاً.

**المسألة الثامنة:** قوله: ﴿تَرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾: يعني تُخيفُونَ بذلك أعداء الله وأعداءكم من اليهود وقريش، وكفار العرب. ﴿وَمُؤَخَّرِينَ مِنْ دُونِهِمْ﴾: يعني فارس والروم. [١٠٥٤] وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «أما فارس فنطحة أو نطحتان، ثم لا فارس بعدها. وأما الروم ذوات القرون فكلما هلك قَرْنٌ خلفه آخر إلى يوم القيامة».

**المسألة التاسعة:** قوله: ﴿وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾: عام في الخيل كلها وأجودها وأعظمها أجراً. وقد قال ابنُ القاسم وابن عبد الحكم عن مالك قال الله: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ فأرى البراذين من الخيل إذا أجازها الوالي، وكذلك قال سعيد بن المسيب.

**الآية السابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الآية: ٦١] فيها خمس مسائل:

**المسألة الأولى:** السلم: بفتح السين وكسرهما وإسكان اللام، ويفتح السين واللام، وبزيادة الألف أيضاً: هو الصلح، وقد يكون السلام بالألف واللام من التسليم - وقد تقدم.

**المسألة الثانية:** في ذلك ثلاثة أقوال:

الأول: أنها منسوخة بقوله: ﴿فَأَقْضُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(١)</sup> ونحوه.

الثاني: إن دَعَوَكَ إلى الصلح فأجبهم؛ قاله ابن زيد والسُّدي.

الثالث: إن جنحوا إلى الإسلام فاجنح لها؛ قاله ابن إسحاق. قال مجاهد: وعَنَى به قريظة؛ لأن الجزية تقبل منهم، فأما المشركون فلا يقبل منهم شيء.

**المسألة الثالثة:** أما قول من قال إنها منسوخة بقوله: ﴿فَأَقْضُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ فدعوى، فإن شروط النسخ معدومة فيها، كما بيناه في موضعه.

وأما من قال: إن دَعَوَكَ إلى الصلح فأجبهم فإن ذلك يختلف الجواب فيه؛ وقد قال الله: ﴿فَلَا تَهِنُوا وَدَعُوا إِلَى السَّلَاحِ وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾<sup>(٢)</sup>.

فإذا كان المسلمون على عِزَّة، وفي قوة ومنعة، ومَقَانِب عديدة، وعُدَّة شديدة:

فلا صلح حتى تُطعن الخيل بالقَنَا وتُضرب بالبيض الرقاق الجماجمُ

وإن كان للمسلمين مصلحة في الصلح لانتفاع يجلب به، أو ضرر يندفع بسببه فلا بأس أن يتدبأ المسلمون به إذا احتاجوا إليه، وأن يجيبوا إذا دُعوا إليه وقد صالح النبي ﷺ أهل خَيْبَر على شروط

[١٠٥٤] لم أره مستنداً، ويشبه أن يكون موضوعاً، فإنه لا يشبه كلام النبي ﷺ.

نقضوها، فنقض صلحهم، وقد وادع الضمري<sup>(١)</sup>، وقد صالح أكيدر دومة<sup>(٢)</sup>، وأهل نجران<sup>(٣)</sup>، وقد هادن قريشاً عشرة أعوام حتى نقضوا عهده<sup>(٤)</sup>، وما زالت الخلفاء والصحابة على هذه السبيل التي شرعناها سالكة، وبالجوه التي شرحناها عاملة.

#### المسألة الرابعة: عقد الصلح ليس بلازم للمسلمين، وإنما هو جائز باتفاقهم أجمعين:

إذ يجوز من غير خلاف للإمام أن يبعث إليهم، فيقول: نبذت إليكم عهدكم، فخذوا مني جذركم، وهذا عندي إذا كانوا هم الذين طلبوه؛ فإن طلبه المسلمون لمدة لم يجز تركه قبلها إلا باتفاق.

#### المسألة الخامسة: ويجوز عند الحاجة للمسلمين عقد الصلح بمال يذلونه للعدو:

[١٠٥٥] والأصل في ذلك: موادة النبي ﷺ لعبيثة بن حصن وغيره يوم الأحزاب، على أن يعطيه نصف تمر المدينة، فقال له السعدان<sup>(٥)</sup>: يا رسول الله؛ إن كان هذا الأمر من قبل الله فامض له، وإن كان أمراً لم تؤمر به ولك فيه هوى فسمع وطاعة، وإن كان هذا الرأي والمكيدة، فأعلمنا به. فقال النبي ﷺ: «إنما هو الرأي والمكيدة لأنني رأيت العرب قد رمتكم بقوس واحدة فأردت أن أدمعها عنكم إلى يوم». فقال السعدان: إنا كنا كفاراً، وما طمعوا منها بتمرة إلا بشراء أو بقرى<sup>(٦)</sup>، فإذا أكرمنا الله بك فلا نعطيهم إلا السيف؛ وشقاً الصحيفة التي كانت كتبت.

الآية الثامنة عشرة: قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّفْثُ حَرِيضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبِيرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ (١٦) أَلَنْ خَفَّ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ صَعْقًا إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ

[١٠٥٥] ذكره ابن هشام في «السيرة» ١٧٦/٣ عن ابن إسحق حدثني عاصم بن عمر بن قتادة، ومن لا أتهم عن الزهري به، وهذا مرسل. وأخرجه البيهقي في «الدلائل» ٤٣٠/٣ من طريق ابن إسحق عن عاصم بن عمر مرسلًا، ولعله يأتي في سورة الأحزاب - غزوة الخندق، والله أعلم، وانظر «البداية والنهاية» لابن كثير ٤/ ١٠٤-١٠٥.

- (١) هو مخشي بن عمرو الضمري من بني ضمرة بن بكر، وكان ذلك في غزوة الأبواء.
- (٢) هو أكيدر بن عبد الملك، رجل من كندة، ودومة: هي دومة الجندل ناحية قرب دمشق.
- (٣) هم وفد نصارى نجران، وتقدم في آل عمران.
- (٤) وكان نقض العهد من جهتهم بأن حرضوا بني بكر وهو أحلافهم على خزاعة، وكانت دخلت في حلف رسول الله ﷺ، فاعتدت بنو بكر على خزاعة، وبيتوهم، وقتلوهم شر قتله، راجع «السيرة النبوية» ٤/ ٢٦-٢٧-٢٨.
- (٥) هما سعد بن معاذ وسعد بن عباد.
- (٦) كذا في النسخ. وفي كتب السيرة والدلائل وتفسير القرطبي ٤١/٨: «قرى أو شراء» ليس فيه الباء.

يُؤْذِنُ اللَّهُ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ﴿٦٥﴾ [الآيتان: ٦٥، ٦٦] فيها ست مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله: ﴿حَرِضٌ﴾: أي أكد الدعاء، وواظب عليه، يقال: حارِضٌ على الأمر، وواظبَ - بالطاء المعجمة، وواصب بالصاد غير المعجمة، وواكب - بالكاف: إذا أكد فيه ولازمه.

**المسألة الثانية: القتال:** هو الصدُّ عن الشيء بما يؤدي إلى القتل.

**المسألة الثالثة:** قوله: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ...﴾ الآية.

قال قوم: كان هذا يوم بذّر ثم نسخ، وهذا خطأ من قائله؛ لأن المسلمين كانوا يوم بذّر ثلاثمائة ونيّفًا، والكفار كانوا تسعمائة ونيّفًا؛ فكان للواحد ثلاثة. وأما هذه المقابلة وهي الواحد بالعشرة فلم ينقل أنّ المسلمين صافّوا المشركين عليها قطّ، ولكن الباري فرض ذلك عليهم أولاً، وعلّله بأنكم تفقهون ما تقابلون عليه، وهو الثواب. وهم لا يعلمون ما يقاتلون عليه. ثم نسخ ذلك. قال ابن عباس: كان هذا ثم نسخ بعد ذلك بمدة طويلة وإن كانت إلى جنبها.

**المسألة الرابعة:** قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾: أما التخفيف فهو حطّ الثقل.

وأما قوله: ﴿وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾ فمعنى تعلّق العلم بالآن، وإن كان الباري لم يزل عالماً ليس لعلمه أول، ولكن وجهه أنّ الباري يعلم الشيء قبل أن يكون، وهو عالم الغيب، وهو به عالم، إذا كان بذلك العلم الأول فإنه عالم الشهادة وبعد الشيء، فيكون به عالماً بذلك العلم بعد عدّيه، ويتعلّق علمه الواحد الذي لا أول له بالمعلومات على اختلافها وتغيّر أحوالها، وعلمه لا يختلّف ولا يتغيّر.

وقد ضربنا لذلك مثلاً يستروح إليه الناظر؛ وهو أنّ الواحد منا يعلم اليوم أن الشمس تطلع غداً، ثم يراها طالعة، ثم يراها غاربة، ولكل واحدة من هذه الأحوال علم مجدّد لما يتعلّق بهذه الأحوال الثلاثة، ولو قدرنا بقاء العلم الأول لكان واحداً يتعلّق بها، وعلمُ الباري واجبُ الأوليّة، واجبُ البقاء، يستحيل عليه التغيّر؛ فانتظمت المسألة، وتمكّنت بها - والحمد لله - المعرفة.

**المسألة الخامسة:** فلما خفّف عنا أوجب على الرجل الثبات لرجلين، وهكذا ما تزايدت النسبة الواحدة باثنين<sup>(١)</sup>، فإنه يتقدّم إليهما، ويتقدّمان إليه، وكل واحد منهما يحدّره على نفسه، فيهما على الواحد فيقطعنه، فإذا قتله بقي واحد بواحد، وإن اقتتلا فقد حصل دم واحد بواحد، وبقي الزائد لغوّاً، وهذا إنما يكون مع الصبر، والله مع الصابرين.

وقد روى ابن وهب عن مالك في الرجل يلقي عشرة - قال: واسع له أن ينصرف إلى معسكره إن لم تكن له قوة على قتالهم. وهذا دليل على أنه يجوز له أن يثبت معهم، وهي:

**المسألة السادسة:** وقد قال قوم: لا يقتحمّ الواحد على العشرة ولا القليل على الكثير؛ لأن في ذلك

(١) كذا في بعض النسخ، وفي بعض: «القسمه لواحد باثنين».

إلقاء اليد إلى التهلكة.

وقد بيّنا بطلان ذلك في سورة البقرة. قال أشهب: قال مالك: قال الله: ﴿الَّذِينَ خَفَفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلَّمَ أَنَّ فِيكُمْ مَضَعًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾؛ فكان كل رجل باثنين.

**الآية التاسعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿مَا كُنَّا لِنَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُخْرِجَ فِي الْأَرْضِ تَرْيُودًا عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الآية: ٦٧] فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: قال ابن عباس: حتى يُخْرِجَ في الأرض، وذلك يوم بدر، والمسلمون قليل، فلما كثروا قال الله: ﴿فَأَمَّا مَتَى بَعْدَ وَأَمَّا فِدَاءٌ<sup>(١)</sup>﴾، فخيرهم الله تعالى وهكذا قال كثير من المفسرين بعده.

[١٠٥٦] وعن عبد الله قال: لما كان يوم بدر وجيء بالأسرى قال رسول الله ﷺ: «ما تقولون في هؤلاء الأسرى؟» فقال أبو بكر: يا رسول الله؛ قومك وأهلك، فاستبقيهم لعل الله أن يتوب عليهم. قال عمر: يا رسول الله؛ كذبوك وأخرجوك، قدّمهم واضرب أعناقهم. وقال عبد الله بن رواحة: يا رسول الله؛ انظر وادياً كثيراً الحطّب فأدخلهم فيه، ثم أضرمه عليهم ناراً. فقال له العباس: قطعت رحمك. فسكت رسول الله ﷺ فلم يُجنّبهم، ثم دخل، فقال ناس: يأخذ بقول أبي بكر. وقال ناس: يأخذ بقول عمر. وقال ناس: يأخذ بقول عبد الله بن رواحة.

ثم خرج عليهم رسول الله ﷺ، فقال: «إِنَّ اللَّهَ لَيَلْبِسُ قُلُوبَ قَوْمٍ حَتَّى تَكُونَ أَلْبِنُ مِنَ اللَّيْنِ، وَيَشَدُّ قُلُوبَ قَوْمٍ حَتَّى تَكُونَ أَشَدَّ مِنَ الْحِجَارَةِ، وَإِنْ مِثْلَكَ يَا أَبَا بَكْرٍ مِثْلُ إِبْرَاهِيمَ إِذْ قَالَ: ﴿مَنْ يَبْعُنِي فَأَنْتُمْ مِثِّي وَمَنْ عَصَانِي فَأَنْتَ عَفُورٌ رَجِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup>. ومثل عيسى حين قال: ﴿إِنْ تَعَذَّبْتُمْ فَلَهُمْ عَذَابٌ...﴾<sup>(٣)</sup> الآية. ومثلك

[١٠٥٦] إسناده ضعيف. أخرجه الترمذي ١٧١٤ و ٣٠٨٤ وأحمد ١/ ٣٨٣-٣٨٤ وأبو يعلى ٥١٨٧ والحاكم ٣/ ٢١-٢٢ والطبري ١٦٣٠٧ والطبراني ١٠/ ١٧٧ والراحي ٤٨٧ والبيهقي في «الدلائل» ٣/ ١٣٨ من طرق عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن ابن مسعود به، وهو عند الترمذي مختصر. وإسناده ضعيف، له علتان: الأولى: عنعنة الأعمش، وهو مدلس، ولم يصرح بالتحديث أو الإخبار عند أحد. والعللة الثانية: فيه إرسال بين أبي عبيدة وأبيه. وأعله الترمذي بالعللة الثانية فقط. فقال: حديث حسن، وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه. وبهذه العللة أعله الهيثمي في «المجمع» ٨٦/٦. وقال الحاكم: صحيح الإسناد! ووافقه الذهبي!

الخلاصة: هو حديث ضعيف الإسناد، ولأكثره شواهد، والوهن فيه لفظ «مثلك يا أبا بكر...» و«مثلك يا عمر...» وأما أصل الحديث والاستشارة في الأسرى، فهو صحيح، فتنبه، والله أعلم، وانظر الأحاديث الآتية. وانظر «تفسير الشوكاني» ١٠٦٧ و «تفسير القرطبي» ٣٢٧٢، وكلاهما بتخريجي، والله الحمد والمنة.

(٢) إبراهيم: ٣٦.

(١) محمد: ٤.

(٣) المائدة: ١١٨.

يا عُمَرُ مثل نوح إذ قال: ﴿رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ ذِيَّارًا﴾<sup>(١)</sup>. ومثل موسى إذ قال: ﴿رَبَّنَا أَطِيسْ عَلَيَّ أَمْرًا لِهَيْمَةٍ...﴾<sup>(٢)</sup> الآية.

ثم قال رسول الله ﷺ: «أنتم اليوم عائلة فلا يفلتن رجلٌ منهم إلا بفداء أو ضربة عنق».

فقال عبد الله: يا رسول الله، إلا سهيل بن بيضاء، فإني سمعته يذكر الإسلام. فسكت النبي ﷺ، فما رأيتني في يوم أخوف أن تقع عليَّ الحجارة من السماء مني في ذلك اليوم حتى قال رسول الله ﷺ: «إلا سهيل»<sup>(٣)</sup> بن بيضاء. رواه الترمذي مختصراً عن أقوال أبي بكر وعمر وابن رَوَاحَة، ورواه مسلم عن عمر بن الخطاب.

[١٠٥٧] قال رسول الله ﷺ - لما أسروا الأسرى - لأبي بكر وعمر: «ما ترون؟» قال أبو بكر: يا نبي الله، هم بنو العَمِّ والعشيرة، أرى أن تأخذ منهم فدية، فتكون لنا قوة على الكفار، فعسى الله أن يهديهم للإسلام. فقال رسول الله ﷺ: «ما ترى يا بن الخطاب؟» قلت: لا والله يا رسول الله، ما أرى

[١٠٥٧] أخرجه مسلم ١٧٦٣ وأبو داود ٢٦٩٠ والترمذي ٣٠٨١ وأحمد ٣٠/١ وابن أبي شيبة ١٤/٣٦٥-٣٦٨ وابن حبان ٤٧٩٣ والطبري ١٦٣٠٨ والبيهقي في «السنن» ٦/٣٢١ و«الدلائل» ٣/٥١ وأبو نعيم في «الدلائل» ٤٥٠ من طرق عن عكرمة عن عمار عن سماك بن الوليد الحنفي عن ابن عباس عن عمر به. وإسناده لا بأس به. عكرمة بن عمار قال عنه الحافظ في «التقريب»: صدوق يغلط. وقال في - سماك بن الوليد: ليس به بأس. وقال الذهبي رحمه الله في «الميزان» ٣/٩٠-٩٣ ما ملخصه: روى أبو حاتم عن ابن معين في عكرمة بن عمار: كان أمياً حافظاً، وقال أبو حاتم: صدوق، ربما يهمل. وقال ابن معين: ثقة ثبت. وقال يحيى القطان: أحاديثه عن يحيى بن أبي كثير ضعيفة، وقال أحمد بن حنبل: ضعيف. وقال الحاكم: أكثر مسلم الاستشهاد به، وقال البخاري: لم يكن له كتاب فاضطرب حديثه عن يحيى. وقال أحمد: أحاديثه عن يحيى ضعاف، وثقة علي المدني، وختم الذهبي كلامه بقوله: وفي صحيح مسلم قد ساق له أصلاً منكراً عن سماك الحنفي عن ابن عباس في الثلاثة التي طلبها أبو سفيان، وثلاثة أحاديث أخر بالإسناد اهـ.

قلت: وهذا رواه عن سماك بن الوليد عن ابن عباس، وقد تفرد بذكر بكاء النبي ﷺ وأبي بكر، ودنو العذاب بسبب أخذ الفداء، وهذا غريب، ولم يتابع عليه، وهو وإن وثقه الأكثر، لكن روى مناقير، ولا يبعد أن يكون عجز هذا الحديث منها، والله تعالى أعلم.

الخلاصة: هو حديث لا يمكن الحكم بوهنه، وليس هو من درجة الصحيح. وهو أحد الأحاديث التي رواها مسلم، وليست في غاية الصحة. وللحديث شواهد دون عجزه، وهو ذكر البكاء... فهو غريب، إذ لم يتصرف الصحابة من تلقاء أنفسهم، وإنما فعلوا ذلك بأمر رسول الله ﷺ. فتنبه، والله الموفق.

(٢) يونس: ٨٨.

(١) نوح: ٢٦.

(٣) كذا وقع في سائر كتب الحديث «سهيل» والظاهر أنه وهم من أحد رواة الحديث.

قال الواقدي في «المغازي» ١/١١٠: هذا وهم، سهيل بن بيضاء من مهاجرة الحبشة، ما شهد بداراً، إنما هو أخ له، يقال له سهل اهـ. وهكذا قال ابن عبد البر في «الاستيعاب» ٤/٢٧١ وابن سعد في «الطبقات» ٤/١٠٦، وانظر «الإصابة» ٤/٢٧٠، ومما قاله ابن سعد: سهيل أسلم قبل ابن مسعود، ولم يستخف بإسلامه، وهاجر إلى المدينة، وشهد بداراً مع رسول الله ﷺ مسلماً، لا شك فيه، والقصة في سهل، فإنه أسلم بمكة، وكنم إسلامه، فأخرجته قريش معها يوم بدر فأسر اهـ ملخصاً.

الذي رأى أبو بكر، ولكن أرى أن تمكّنا فنضرب أعناقهم، فتمكّن عليّاً من عقيل فيضرب عنقه، وتمكّني من فلان - نسيب لعمر - فأضرب عنقه؛ فإن هؤلاء أئمة الكفر وصناديدها. فهو يروي رسول الله ﷺ ما قال أبو بكر، ولم يهو ما قلت. فلما كان من الغد جثث فإذا رسول الله ﷺ وأبو بكر قاعدين يتكيان. قلت: يا رسول الله: أخبرني من أي شيء تبكي أنت وصاحبك، فإن وجدت بكاء بكيت وإلا تابكيت. فقال رسول الله ﷺ: «إنكبي للذي عرض علي أصحابك من أخذهم الفداء، لقد عرض علي عذابهم أدنى من هذه الشجرة - شجرة قريبة من رسول الله ﷺ. فأنزل الله: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يَشْرَخَ فِي الْأَرْضِ﴾ - إلى قوله: ﴿تَكُونُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ فأحل الله الغنيمة لهم، وأنزل الله: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يَشْرَخَ فِي الْأَرْضِ تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا﴾ يعني الفداء ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ يعني إعزاز الدين وأهله، وإذلال الكفر وأهله.

### المسألة الثانية:

[١٠٥٨] روى عبيدة السلماني، عن علي أن جبريل أتى رسول الله ﷺ يوم يذّر، فخيّره بين أن يقرب الأسارى فيضرب أعناقهم، أو يقبلوا منهم الفداء، ويقتل منكم في العام المقبل بعدتهم. فقال

[١٠٥٨] حديث ضعيف. أخرجه ابن أبي شيبة ٣٦٨/١٤ والترمذي ١٥٦٧ وابن حبان ٤٧٩٥ من طرق عن أبي داود الحفري عن يحيى بن زكريا عن الثوري عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني عن علي به. وإسناده حسن، أبو داود الحفري هو عمر بن سعد، روى له مسلم، وهو ثقة، ومن فوقه رجال البخاري ومسلم. وهو معلول فقد أخرجه ابن سعد ١٦/٢ من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري عن هشام عن ابن سيرين عن عبيدة مرسلًا. وهو أصح من الموصول. وورد من طريق ابن عون عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي، أخرجه الحاكم ١٤٠/٢ والبيهقي ٣٢١/٦ وفي «الدلائل» ٣/ ١٣٩-١٤٠ وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وإسناده حسن لكنه معلول، فقد ورد عن ابن عون مرسلًا. أخرجه الطبري ١٦٣١٩ حدثنا أبو كريب ويعقوب بن إبراهيم قال حدثنا ابن غلبة قال حدثنا ابن عون به مرسلًا، ليس فيه ذكر علي. وهذا إسناده صحيح على شرطهما، وهو أصح من الإسناد الأول. وأخرجه عبد الرزاق ٩٤٠٢ عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة مرسلًا، وهذا إسناده الموصول. وخرج على سائر الأسانيد الموصولة. وأخرجه ابن أبي شيبة ٣٦٨/١٤ والطبري ١٦٣١٧ من طريق أشعث بن سوار عن ابن سيرين عن عبيدة مرسلًا، وأشعث غير قوي، لكن يصلح للاعتبار به، وبهذا ترجح المرسل من وجوه متعددة. ثم إن المتن غريب، وهو معارض بظاهر الآية. لأن الآية تدل على أنهم أخذوا الاجتهاد عن اجتهاد منهم، وهو خلاف الأولى. وأما الحديث، فيدل على أنهم خيروا في ذلك، ولو خيروا في ذلك لما جاء هذا التهديد في الآية الكريمة. هذا شيء.

الشيء الثاني: هو معارض بحديث ابن عباس عن عمر المتقدم، حيث فيه «لقد عرض علي عذابهم أدنى من هذه الشجرة» فلو كان جبريل خيرهم بأمر من الله عز وجل، فلم العذاب؟! وقال العلامة التوريشي، فيما نقل علي القاري في «شرح المشكاة» ٢٥١/٤: هذا حديث مشكل جداً، لمخالفته ما يدل على ظاهر التنزيل، ولما صح من الأحاديث في أمر أسارى بدر أن أخذ الفداء كان رأياً راوّه، فعبثوا عليه، ولو كان هناك تخيير يوحى سماوي، لم تتوجه المعاتبة عليه اهـ ملخصاً. وقال الحافظ ابن كثير في «السيرة» ٤٦٠/٢: حديث غريب جداً.



رسول الله ﷺ: «هذا جبريل يُخبركم أن تقدّموا الأسارى فتضربوا أعناقهم، أو تقبلوا منهم الفداء، ويستشهد منكم في العام المقبل بعدّتهم». فقالوا: يا رسول الله؛ بل نأخذ الفداء فتقوى على عدونا، ويُقتل منا في العام المقبل بعدّتهم، ففعلوا.

**المسألة الثالثة:** قال ابن وهب، وابن القاسم، عن مالك: كان ببدر أسارى مشركون، فأنزل الله: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُتَخَذَ فِي الْأَرْضِ﴾ وكانوا يومئذ مشركين، ففادوا ورجعوا، ولو كانوا مسلمين لأنابوا ولم يرجعوا، وكان عدة من قتل أربعة وأربعين رجلاً، ومثلهم أسرى، وكان الشهداء قليلاً. وقال أبو عمرو بن العلاء: إن القتلى كانوا سبعين والأسرى كذلك. وكذلك قال ابن عباس، وابن المسيب، ويشهد له قوله: ﴿أَوْ لَمَّا أَصَبْتَكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِنْهَا﴾<sup>(١)</sup>.

وأنشد أبو زيد الأنصاري لكعب بن مالك:

فأقام بالعطن المعطن منهم سبعون عتبه منهم والأسود

وإنما قال مالك: وكانوا مشركين، ولو كانوا مسلمين لأقاموا ولم يرجعوا؛ لأن المفسرين رووا

[١٠٥٩] أن العباس قال للنبي ﷺ: إني مسلم.

[١٠٦٠] وفي رواية لهم: إن الأسرى قالوا للنبي ﷺ: آمنا بك وبما جئت به ولننصحر لك على

قومنا، فنزلت: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيَّ قُلُوبٌ لِّمَن فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى...﴾<sup>(٢)</sup> الآية.

[١٠٦١] قال العباس: افتديت بأربعين أوقية، وقد آتاني الله أربعين عبداً، وإني لأزجو المغفرة.

-----

[١٠٥٩] ضعيف. أخرجه البيهقي في «السنن» ٣٢٢/٦ من طريق ابن إسحق حدثني يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة قالت: لما بعث أهل مكة فداء أسراهم... وقال العباس: يا رسول الله، إني كنت مسلماً، فقال رسول الله ﷺ: الله أعلم بإسلامك، فإن يكن كما تقول فالله يجزيك، فافد نفسك... الحديث. وهذا إسناد ضعيف لضعف أحمد بن عبد الجبار، ومن فوقه ثقات، معروفون، والحديث، أخرجه أبو داود ٢٦٩٢ والحاكم ٢٣/٣ بهذا الإسناد - أي محمد بن إسحق فمن فوقه - وليس فيه خبر العباس، وإنما فيه قصة زينب، وافتدائها أبا العاص، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وهو حسن الإسناد لأجل ابن إسحق، وقد صرح بالتحديث.

وللحديث شاهد عن ابن عباس، أخرجه الطبري ١٦٣٣٥، وفيه عن عنة ابن إسحق. وكرره الطبري ١٦٣٣٦ لكن فيه الكلبي، وهو متروك كذاب، ويخشى أن يكون ابن إسحق أخذه عن الكلبي ودلس في الرواية الأولى، ولا يصح إسلام العباس يوم بدر أو قبله البتة، ولعله قاله آنذاك لئلا يدفع الفداء. ولذا لم يقبل ذلك منه النبي ﷺ، والله أعلم، وقد نقل ابن العربي عن مالك أنه ضعف خبر إسلام هؤلاء الأسرى جميعاً.

[١٠٦٠] ضعيف. أخرجه الطبري ١٦٣٤٠ و ١٦٣٤٢ من طريق حجاج بن أرطاة عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس، وهذا إسناد ضعيف، وله علل: حجاج تغير بأخرة، وابن جريج مدلس، وقد عنعن، وعطاء الخراساني عن ابن عباس منقطع، وقد روى عطاء هذا مناكير.

[١٠٦١] حسن. هو طرف خبر أخرجه الطبري ١٦٣٣٨ عن ابن عباس، ورجاله ثقات، لكن فيه علي بن أبي

(٢) الأنفال: ٧٠.

(١) آل عمران: ١٦٥.

هذا كله ضعفه مالك، واحتج على إبطاله بما ذكر من رجوعهم إلى موضعهم وزيادة عليه أنهم غزوه يوم أحد.

**المسألة الرابعة:** قال بعضهم: يدل قوله: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يُنْخَفَ فِي الْأَرْضِ﴾ على تكليف الجهاد لسائر الأنبياء.

قلنا: كان الجهاد واجباً على أنبياء قبل محمد، لكن لم يكن لهم أسرى ولا غنيمة.  
ومعنى قوله: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى﴾ ما كان لك يا محمد أن يكون لك أسرى حتى يغلظ قتلك في الأرض، وثبت هيبتك في النفوس.

**الآية الموفية عشرين:** قوله تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [الآية: ٦٨]. فيها سبع مسائل:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها:

[١٠٦٢] روى أبو هريرة وغيره، قال رسول الله ﷺ: «غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: لَا يَتَّبِعْنِي رَجُلٌ بَنَى دَاراً وَلَمْ يَسْكُنْهَا، أَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمْ يَبْنِ بِهَا، أَوْ لَهُ حَاجَةٌ فِي الرَّجُوعِ. قَالَ: فَلَقِي الْعَدُوَّ عِنْدَ غَيْبِيَةِ الشَّمْسِ؛ فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّهَا مَأْمُورَةٌ، وَإِنِّي مَأْمُورٌ فَاحْبِسْهَا حَتَّى تَقْضِيَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ، فَحَبَسَهَا اللَّهُ عَلَيْهِمْ، فَجَمَعُوا الْغَنَائِمَ فَلَمْ تَأْكُلْهَا النَّارُ.

قال: «وكانوا إذا غنموا غنيمةً بعث الله عليها ناراً فأكلتها، فقال لهم نبيهم: إنكم غللتهم فليبايعوني من كل قبيلة رجل، فبايعوه فلزقت يد رجل منهم بيده؛ فقال له: إن أصحابك قد غلّوا فأنتي بهم فليبايعوني، فلزقت يد رجلين أو ثلاثة منهم بيده، فقال لهما: إنكما قد غللتما، فقالا: أجل، قد غللنا صورة رأس بقرة من ذهب، فجاء بها، فطرحنا في الغنائم، فبعث الله عليها النار فأكلتها». فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ أَطْعَمَنَا الْغَنَائِمَ رَحِمَةً رَّحِمَنَا بِهَا، وَتَخْفِيفاً خَفَّفَ عَنَّا لَمَّا عَلِمَ مِنْ ضَعْفِنَا».

قال الإمام رضي الله عنه: قد بينا في غير موضع وَجْهَ هذه النعمة وفائدة ما فيها من حكمة، وأن الله جعل رزق نبيه محمد وأمه من أفضل وجوه الكسب، وهي جهة القهر والاستعلاء.

[١٠٦٣] وقد روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «لَمْ تَحُلْ الْغَنَائِمَ لِقَوْمِ سُودِ الرُّؤُوسِ، مِنْ

طلحة، لم يلق ابن عباس. وله شاهد مرسل، أخرجه الطبري ١٦٣٤١ عن الضحاك به. لكن فيه عشرين عبداً بدل «أربعين» وله شواهد أخرى عند الطبري، فهو حسن إن شاء الله تعالى.

[١٠٦٢] صحيح. أخرجه البخاري ٣١٢٤ ومسلم ١٧٤٧ وعبد الرزاق ٩٤٩٢ وأحمد ٣١٨/٢ وابن حبان ٤٨٠٧ و ٤٨٠٨ والحاكم ١٣٩/٢ والبيهقي ٣٩٠/٦ والبغوي في «التفسير» ١٠٢٦ - بترقيمي - و «شرح السنة» ٢٧١٣ من طرق كلهم من حديث أبي هريرة، روه بالفاظ متقاربة.

[١٠٦٣] حديث صحيح، وعجزه مدرج. أخرجه الترمذي ٣٠٨٥ والنسائي في «الكبرى» ١١٢٠٩ و «التفسير» ٢٢٩ والطيالسي ٢٤٢٩ وأحمد ٢٥٢/٢ وابن أبي شيبه ٣٨٧/١٤ وسعيد بن منصور ٢٩٠٦ وابن الجارود ١٠٧١ وابن حبان ٤٨٠٦ والطحاوي ٣٣١٠ و ٣٣١١ والطبري ١٦٣١٥ و ١٦٣١٦ وأبو عبيد في «الأموال»

قبلكم كانت تنزل نارٌ من السماء، فلما كان يوم بدر أسرع الناس في الغنائم، فأنزل الله: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ...﴾ إلى آخر الآيتين ﴿فَكُلُوا مِمَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا مَّحِلًّا﴾.

**المسألة الثانية:** اختلف الناس في كتاب الله السابق على ثلاثة أقوال:

**الأول:** سبق من الله ألا يعذب قوماً حتى يتقدم إليهم.

**الثاني:** سبق منه ألا يعذبهم ومحمد فيهم.

**الثالث:** سبق منه إحلال الغنائم لهم، ولكنهم استعجلوا قبل الإحلال، وهذا كله ممكن صحيح، لكن أقواؤه ما سبق من إحلال الغنيمة.

[١٠٦٤] وقد كانوا غنموا أول غنيمة في الإسلام حين أرسل النبي ﷺ عبد الله بن جحش في رجب مقفله من بذر الأولى، وبعث معه ثمانية رهط من المهاجرين ليس فيهم من الأنصار أحد إلى نخلة ما بين مكة والطائف فيرصد بها قريشاً، فمضى ومضى أصحابه معه، حتى نزلوا بنخلة، فمروا عليهم عير لقريش تحمل زيتاً وأدماً وتجارة من تجارة قريش، فيها عمرو بن الحضرمي؛ فقتل عمرو، وأقبل عبد الله بن جحش وأصحابه باليعير والأسرى حتى قدموا على رسول الله ﷺ، وعزل عبد الله لرسول الله ﷺ خمس الغنيمة، وقسم سائرها بين أصحابه؛ وذلك قبل أن يفرض الله لرسوله الخمس، فأكلوا الغنيمة، ونزل بعد ذلك فرض الغنيمة، كما كان فعله عبد الله بن جحش من الخمس

٧٦٨ وابن زنجويه ١١٤٢ والبيهقي ٦/ ٢٩٠-٢٩١ من عدة طرق عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً واللفظ للنسائي والطبري وابن حبان وغيرهم، والأعمش فمن فوقه رجال البخاري ومسلم، لكن الأعمش مدلس، ولم أحده صرح بالتحديث في شيء من كتب التخريج المتقدمة. وللحديث شواهد تعضده منها المتقدم. دون لفظ «فلما كان يوم بدر...» فالظاهر أنه مدرج من كلام أبي هريرة. ويؤيد ذلك أن الطيالسي والطحاوي وغير واحد جعلوا لفظ «لما كان يوم بدر تعجل الناس إلى الغنائم، فأصابوها. فقال رسول الله ﷺ...» من كلام أبي هريرة كما هو واضح، ولم يذكروه عقب اللفظ المرفوع. وكذلك سبب النزول، الصحيح أنه مدرج من كلام أبي هريرة، وهو ظاهر في رواية الطيالسي. وورد موقوفاً، أخرجه الطحاوي ٣٣١٢ من طريق أبي حذيفة عن سفيان عن الأعمش به، وأبو حذيفة، صدوق في حفظه شيء، وقد خالفه غير واحد أحفظ منه فرووه مرفوعاً. الخلاصة: صدره صحيح له شواهد. وأما عجزه «فلما كان يوم بدر...» فهو مدرج من كلام أبي هريرة، والله أعلم.

[١٠٦٤] خبر سرية عبد الله بن جحش خبر مشهور ورد من وجوه متعددة، وقد ساقه المصنف بالمعنى. فقد ورد من مرسل عروة، أخرجه الطبري ٤٠٨٥ مطولاً، ومراسيل عروة جيد. وبرقم ٤٠٨٩ من مرسل الزهري ومقسم مولى ابن عباس. وورد من مرسل السدي، أخرجه الطبري ٤٠٨٦. ومن مرسل مجاهد أخرجه الطبري ٤٠٨٨. ومن مرسل أبي مالك برقم ٤٠٩٢. ومن مرسل الضحاك برقم ٤٠٩٦. وورد موصولاً عن ابن عباس، أخرجه الطبري ٤٠٩٠ وفيه عطية العوفي ضعيف. وورد من حديث جندب بن عبد الله، أخرجه برقم ٤٠٨٧ لكن فيه راوٍ لم يسم، وله شواهد مرسل مختصرة، فهو خبر مشهور، والله تعالى أعلم. وانظر «سيرة ابن هشام» ١٨٣/٢.

لرسول الله ﷺ والأربعة الأخماس للغانمين .

والذي ثبت من ذلك أكلهم الغنيمة التي غنموا، وإحلال ما أخذ لهم، والنبئ ﷺ ساكت عن ذلك مجيزٌ له؛ فكان وحياً<sup>(١)</sup> بسكوته وإمضائه .

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ سَبَقَ﴾: في إحلال الغنيمة لعذبتكم بما اقتحمتم فيها مما ليس لكم اقتحامه إلا بشرع، فكان هذا دليلاً على أنَّ العبد إذا اقتحم ما يعتقد حراماً مما هو في علم الله حلال له<sup>(٢)</sup> لا عقوبة عليه كالصائم إذا قال: هذا يوم نؤبِّي<sup>(٣)</sup> فأفطر الآن. أو [تقول المرأة]<sup>(٤)</sup>: هذا يوم حيضي فأفطر، ففعلاً ذلك. وكان<sup>(٥)</sup> النوب والحيض الموجبان للفطر؛ ففي مشهور المذهب فيه الكفارة، وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: لا كفارة عليه، وهي الرواية الأخرى. ولنا في إسقاط الكفارة عمدة؛ فهو أن حرمة اليوم ساقطة عند الله، فصادف الهتك محلاً لا حرمة له في علم الله فكان بمنزلة ما لو قصد وطء امرأة قد زُفَّت إليه، وهو يعتقد أنها ليست بزوجه فإذا هي زوجه. وتعلّق مَنْ أوجب الكفارة بأن طروء الإباحة لا ينتصب عُذراً في عقوبة التحريم عند الهتك، كما لو وطئ امرأة ثم نكحها، وهذا لا يلزم؛ لأن علم الله تعالى مع علمنا قد استوى في هذه المسألة بالتحريم. وفي المسألة التي اختلفنا فيها اختلف علمنا وعلم الله، فكان المعوّل على علم الله في إسقاط العقوبة، كما قال: ﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِّنَ اللَّهِ...﴾ الآية<sup>(٦)</sup>.

#### المسألة الرابعة:

[١٠٦٥] قال النبي ﷺ - حين نزلت هذه الآية: «لو نزلت نارٌ من السماء لأحرقنا إلا عُمر». وفي رواية: «لو نزل عذابٌ من السماء لم يُنَجَّ منه إلا سَعْدُ بْنُ مَعَاذٍ، لقوله: يا نبي الله؛ كان الإثخانُ في القتل أحبَّ إليَّ من استبقاء الرجال». [١٠٦٧] وفي رواية: «لو عَذَّبْنَا فِي هَذَا الْأَمْرِ يَا عُمر ما نَجَّنا غيرك».

[١٠٦٥] لم أقف عليه، وهو شبه موضوع، والوارد في ذلك هو الآتي بعد حديث. [١٠٦٦] ضعيف جداً. أخرجه الطبري ١٦٣٣٤ عن ابن إسحق به، وهذا مرسل، ومراسيل ابن إسحق واهية، فهو ضعيف جداً. وانظر الآتي. [١٠٦٧] غير قوي. أخرجه الطبري ١٣٧٣٣ عن ابن زيد وهذا معضل، فهذه علة، وله علة ثانية: ابن زيد هو عبد الرحمن ضعيف الحديث إن رواه موصولاً، فكيف معضلاً؟!

- (١) في نسخة «واجباً» بدل «وحياً».
- (٢) في النسخ: «إنه» والتصحيح من القرطبي ٥١/٨.
- (٣) أي يوم سفري.
- (٤) زيادة عن القرطبي ٥١/٨ حيث عزا هذا الفصل لابن العربي في أحكامه.
- (٥) وقع في النسخ «كان» والمثبت عن القرطبي ٥١/٨. ومعنى قوله: وكان: أي ووقع أو وجد. يعني أفطر المسافر أو الحائض قبل أن يسافر أو قبل أن تحيض، ثم بعد ذلك سافر المسافر وحاضت المرأة.
- (٦) انظر «تفسير القرطبي» ٥١/٨.

[١٠٦٨] وفي رواية: «لقد عُرِضَ عليّ عذابكم أدنى من هذه الشجرة».

**المسألة الخامسة:** في هذا كله دليل على أن الإثخان في القتل واجب قبل كل شيء، حتى إذا قُوي المسلمون جاز الفداء؛ للقوة على العدة لقتالهم أيضاً، فإنما يُراعى الأنظر والأوكد، والله أعلم.

**المسألة السادسة:** فإن قيل: تحقق لنا معصيتهم. قلنا: فيها ثلاثة أقوال:

الأول: إسراعهم في الغنيمة قبل الإحلال.

الثاني: اختيارهم الفداء قبل الإثخان في القتل.

الثالث: قوله لهم: ﴿فَاصْبِرُوا فَوْقَ الْأَغْنَى وَاصْبِرُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾<sup>(١)</sup>؛ فأصبروا بالقتل فاختاروا الفداء.

قلنا: أما القول الثالث فضعيف؛ لأنه يحتمل أن يكون نزل قبل أن يبرر. ويحتمل أن يكون نزل بعده، ولا يحتاج بمحتمل.

وأما القول الأول والثاني فمحتمل أن يكون أحدهما، ويحتمل أن يكون مجموعهما؛ والأظهر أنه اختيار الفداء؛ فإن النبي ﷺ شاورهم فيه؛ فمالوا إلى الفداء وكان الله قد عاتبهم على رافتهم بالكفار مع إغلاظهم عليهم بالقتل والإذابة والإخراج، وإلى تحقيق المعصية إلى تأخيرهم القتل حتى نزل العفو. فإن قيل، وهي:

**المسألة السابعة:** فقد اختاره النبي ﷺ معهم، فهل يكون ذلك ذنباً منه؟

قلنا: كذلك توهم بعض الناس، فقال: إنه كان من النبي ﷺ فيه معصية غير معينة، وحاشا لله من هذا القول، إنما كان من النبي ﷺ توقف وانتظار، ولم يكن القتل ليفوت، مع أنهم كانوا قد قتلوا الصناديد، وأنخنوا في الأرض، فانظر النبي ﷺ: هل ذلك كافٍ فيه أم لا؟ وهذا بين عند الإنصاف.

**الآية الحادية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِمَنْ فِي أَيْدِيكُمْ مِنَ الْأَسْرَى إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْراً يُوَفِّقْكُمْ خَيْراً مِمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ وَنَبِّئْكُمْ أَنَّ اللَّهَ عَفُوٌّ رَحِيمٌ وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ فَقَدْ جَاءُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ فَأَنْكَرَ مِنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الآيتان: ٧٠، ٧١] فيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** لما أسر من أسارى المشركين، روي أنه تكلم قوم منهم بالإسلام<sup>(٢)</sup>، ولم يمضوا

ورود من حديث ابن عمر، أخرجه الحاكم ٣٢٩/٢، وإسناده غير قوي فيه إبراهيم بن المهاجر، وهو غير قوي، قاله يحيى بن سعيد، وقال أحمد: لا بأس به. وقال يحيى: ضعيف. وقال ابن عدي: يكتب حديثه في الضعفاء، فالإسناد إلى الضعف أقرب. والله أعلم.

[١٠٦٨] تقدم برقم ١٠٥٧، وهو غير قوي.

(٢) انظر الحديث: ١٠٦٠.

(١) الأنفال: ١٢.

بذلك عزيمة، ولا اعترفوا به اعترافاً جازماً. ويشبه أنهم أرادوا أن يقرُّوا من المسلمين، ولا يبعدوا من المشركين، فنزلت الآية.

**المسألة الثانية:** قال علماؤنا: إن تكلم الكافر بالإيمان في قلبه ولسانه، ولم يمض به عزيمة لم يكن مؤمناً. وإذا وُجد مثل ذلك من المؤمن كان كافراً إلا ما كان من الوسوسة التي لا يقدر المرء على دفعها، فإن الله قد عفا عنها وأسقطها.

وقد بين الله لرسوله الحقيقة؛ فقال: ﴿وَإِنْ يُرِيدُوا خِيَانَتَكَ﴾؛ أي إن كان هذا القول منهم خيانة ومكرًا ﴿فَقَدْ خَانُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾ بكفرهم ومكرهم بك وقتالهم لك، فأمكنك منهم، وإن كان هذا القول منهم خيراً ويعلمه الله فيقبل ذلك منهم ويعوضهم خيراً مما خرج عنهم ويغفر لهم ما تقدم من كفرهم وخيانتهم ومكرهم.

**الآية الثانية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّن شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنْ اسْتَفْرَكُمْ فِي الَّذِينَ قَاتَلْتُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الآية: ٧٢] فيها ثماني مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا﴾: هم الذين علموا التوحيد، وصدقوا به، وأمنوا أنفسهم من الوعيد فيه.

**المسألة الثانية:** قوله: ﴿وَهَاجَرُوا﴾: هم الذين تركوا أوطانهم وأهلهم وأموالهم إيثاراً لله ورسوله في إعلاء دينه، وإظهار كلمته، ولزوم طاعته، وعموم دعوته.

**المسألة الثالثة:** ﴿وَجَاهَدُوا﴾: أي التزموا الجهد؛ وهي المشقة في أنفسهم، بتعريضها للإذابة والنكابة والقتل، وبأموالهم بإهلاكها فيما يُرضي الله.

**المسألة الرابعة:** قوله: ﴿وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا﴾: هم الأنصار الذي تبوءوا الدارَ والإيمانَ، وانضوى إليهم النبي ﷺ والمهاجرون.

**المسألة الخامسة:** ﴿أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾: فيه قولان:

أحدهما: في النصرة. الثاني: في الميراث. ٠

قال ابن عباس وغيره: جعل الله الميراث للمهاجرين والأنصار دون ذوي الأرحام.

**المسألة السادسة:** قال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّن شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾:

قبل: من النصرة لبُعْدِ دارهم. وقيل: من الميراث لانقطاع ولايتهم.

**المسألة السابعة:** ﴿وَإِنْ أَسْتَضَرُّكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ﴾: يريد إن دَعَوْا من أرض الحرب عَوْنَكُمْ بِتَفْصِيلٍ أَوْ مَالٍ لَاسْتِنْقَاذِهِمْ، فَأَعِينُوهُمْ؛ فذلك عليكم فرض، إلا على قوم بينكم وبينهم عَهْدٌ، فلا تقاتلوهم عليهم، يريد حتى يَتِمَّ الْعَهْدُ أَوْ يُنْبَذَ عَلَى سِوَاءٍ.

**المسألة الثامنة:** أما قوله: ﴿أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾: يعني في النصرة أو في الميراث على الاختلاف المتقدم، فلا يبالي به أن يكون المراد أحدهما أو كلاهما؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد بَيَّنَّ حُكْمَ الميراث بقوله:

[١٠٦٩] «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهوَ لِأَوَّلَى غُضْبَةٍ ذَكَرَ».

وأما قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُم مِّنْ وَلِيَّتِهِم مِّن شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا﴾: فإن ذلك عامٌ في النصرة والميراث؛ فإن مَنْ كَانَ مَقِيمًا بِمَكَّةَ عَلَى إِيْمَانِهِ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ مَعْتَدًا لَهُ بِهِ، وَلَا مُثَابًا عَلَيْهِ حَتَّى يَهَاجِرَ. ثم نسخ الله ذلك بفتح مكة والميراث بالقرابة، سواء كان الوارث في دار الحرب أو في دار السلام، لِسُقُوطِ اعتِبارِ الهجرة بالسنة، إلا أن يكونوا أسراء مستضعفين؛ فإنَّ الولاية معهم قائمة، والنصرة لهم واجبة بالبدن بالأبقي مَنَّا عَيْنٌ تَطْرَفُ حَتَّى نَخْرُجَ إِلَى اسْتِنْقَاذِهِمْ إِنْ كَانَ عِدَدُنَا يَحْتَمِلُ ذَلِكَ، أَوْ نَبْذِلُ جَمِيعَ أَمْوَالِنَا فِي اسْتِخْرَاجِهِمْ، حَتَّى لَا يَبْقَى لِأَحَدٍ دِرْهَمٌ كَذَلِكَ قَالَ مَالِكٌ وَجَمِيعُ الْعُلَمَاءِ، فَإِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ عَلَى مَا حُلَّ بِالْخَلْقِ فِي تَرْكِهِمْ إِخْوَانَهُمْ فِي أَسْرِ الْعَدُوِّ، وَبِأَيْدِيهِمْ خَزَائِنُ الْأَمْوَالِ وَفُضُولُ الْأَحْوَالِ وَالْعُدَّةُ وَالْعَدَدُ، وَالْقُوَّةُ وَالنَّجْدُ.

**الآية الثالثة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾ [الآية: ٧٣] فيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** قطع الله الولاية بين الكفار والمؤمنين فجعل المؤمنين بعضهم أولياء بعض، وجعل الكافرين بعضهم أولياء بعض، وجعل المنافقين بعضهم أولياء بعض، يتناصرون بدينهم، ويتعاملون باعتقادهم.

[١٠٧٠] وفي الصحيح: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَرَاخُمِهِمْ وَتَوَادُّهِمْ كَمَثَلِ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى عَضْوُ مِنْهُ تَدَاعَى سَائِرُهُ بِالْحِمَى وَالسَّهْرِ». ويحتمل أن يريد به بعضهم أولياء بعض في الميراث؛ في الصحيح:

[١٠٧١] «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ».

وقد تقدم قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾<sup>(١)</sup>. وقال بعد هذا:

[١٠٧٠] صحيح. تقدم برقم ١٣١.

[١٠٦٩] متفق عليه، وتقدم.

[١٠٧١] متفق عليه، وتقدم برقم ٤١١.

﴿الْمُتَّقُونَ وَالْمُتَّقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾<sup>(١)</sup>.

المسألة الثانية: قوله: ﴿إِلَّا تَعْمَلُوا تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ﴾: يعني بضعف الإيمان وغلبة الكفر؛ وهذه هي الفتنة والفساد في الأرض، وفي هذا أمر بالخروج عن دار الكفر إلى دار الإيمان، وهي الهجرة.

الآية الرابعة والعشرون: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجْهَهُدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ [الآية: ٧٤].

[١٠٧٢] روي أن النبي ﷺ قال لحارثة: «يا حارثة، كيف أصبحت؟» قال: مؤمناً حقاً. قال: «لكل حق حقيقة، فما حقيقة إيمانك؟» قال: عزفت نفسي عن الدنيا؛ فاستوى عندي حَجَرُهَا وَذَهَبُهَا، وكأني ناظر إلى عَرْشِ ربي. فقال له النبي ﷺ: «عرفت فالزم».

[١٠٧٢] أخرجه الطبراني ٣٣٦٧ والبيهقي في «الشعب» ١٠٥٩١ كلاهما من حديث الحارث بن مالك الأنصاري، وإسناده ضعيف جداً، فيه ابن لهيعة، وهو ضعيف، فهذه علة، وفي الإسناد مجاهيل ليس لهم ترجمة. وقال الهيثمي في «المجمع» ١٨٩/٥٧/١: فيه ابن لهيعة، ومن يحتاج إلى الكشف عنه. وورد من وجه آخر، أخرجه البيهقي في «الزهد» ٩٧٣، وإسناده ضعيف جداً، له علتان: ضعف يزيد بن محمد بن سنان، وجهالة عبد الأكرم. حيث لم أجد له ترجمة، ولم يذكر اسم أبيه، ولعله إسناده مصنوع. وله شاهد من حديث أنس، أخرجه البزار ٣٢ والبيهقي ١٠٥٩٠ وإسناده ضعيف جداً، فيه يوسف بن عطية، وهو متروك الحديث كما في «التقريب»، وأعله الهيثمي بقوله: يوسف بن عطية، لا يحتج به «المجمع» ١/١٩٠/٥٧، وتقدم أنه متروك. وفي إسناد البيهقي أيضاً عبد السلام بن صالح الهروي أبو الصلت؛ وهو متروك متهم، لكن توبع عند البزار. وقد ذكر الذهبي في «الميزان» ٩٨٧٧ هذا الحديث في ترجمة يوسف وعده من مناكيره. وورد من مرسل زبيد بن الحارث اليمامي، أخرجه ابن أبي شيبة ٤٣/١١ وفي «كتاب الإيمان» ١١٥. وورد عن أبي معشر عن محمد بن صالح الأنصاري مرسلًا، أخرجه ابن أبي شيبة في «الإيمان» ١١٤، وهذا واه بمرءة، فمع إرساله أبو معشر السندي روى مناكير كثيرة. وورد عن صالح بن مسمار وجعفر بن برقان، أخرجه عبد الرزاق ١٢٩/١١ والبيهقي ١٠٥٩٢، وكلاهما في عداد تابع التابعين فهو معضل.

وأخرجه عبد الرزاق في «التفسير» كما في «الإصابة» ١٤٧٨/٢٨٩/١ عن الثوري عن عمرو بن قيس الملائي عن يزيد السلمى، وهذا مرسل. وأخرجه أبو عاصم في كتاب «الاستقامة» كما في «الإصابة» ٢٨٩/١ عن مالك بن مغول عن فضيل بن غزوان، وهذا معضل. وورد من مرسل مكحول، ذكره العقيلي ٢٩١/٢، ومع إرساله فيه برد أبو العلاء غير قوي. وذكر الحافظ في «الإصابة» ١٤٧٨/٢٨٩/١ كلاماً طويلاً حول هذا الحديث، وسكت على المراسيل، وحكم بضعف حديث أنس جداً وختم كلامه بقوله: لا يثبت موصولاً. وقال العراقي في «تخريج الإحياء» ٢٢٠/٤ عن حديث أنس والحارث: كلا الحديثين ضعيف. الخلاصة: ورد موصولاً من حديث أنس والحارث، وإسناده كلٌّ واه جداً، وورد مرسلًا ومعضلاً من وجوه متعددة، مختلفة المخارج، فلعلها تتقوى بمجموعها، ولولا غرابة متنه، لحكمت بحسنه، إلا أن فيه غرابة، ثم إنني لم أجد أحداً من المتقدمين حكم بحسنه، لذا أتوقف عن تحسينه، فقد ضعفه العراقي والذهبي وغير واحد، والله أعلم. وانظر تفسير ابن كثير مطلع سورة الأنفال بتخريجي، والله الموفق.



[١٠٧٣] وفي الحديث الصحيح: «لا يدرك أحدكم حقيقة الإيمان حتى يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله، وأن يكره أن يعود في الكفر بعد إذ أنقذه الله منه، كما يكره أن يعود في النار».

وقد تقدم<sup>(١)</sup> قوله: «إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ...» إلى قوله: «كَرِيهٌ»<sup>(٢)</sup>. وإذا كان الإيمان في القلب حقاً ظهر ذلك في استقامة الأعمال بامتنال الأمر. واجتناب النهي، وإذا كان مجازاً قصرت الجوارح في الأعمال؛ إذ لم تبلغ قوته إليها.

**الآية الخامسة والعشرون:** قوله تعالى: «وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدُ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ» [الآية: ٧٥] فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله: «مِنْ بَعْدُ»: يعني من بعد ما أمرتكم بالموالاة، هكذا قال جماعة من المفسرين، إلا أنه يحتمل أن يكون يريد من بعد الإيمان الأول والهجرة الأولى؛ فإن الهجرة طبقات: المهاجرون الأولون، وبعدهم من هاجر في بحبوة الإيمان وقيل الفتح، وهم طبقات عندنا ودرجات عند الله.

**المسألة الثانية:** قوله: «فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ»: يعني في الموالاة والميراث على اختلاف الأقوال؛ فإن من تولى قوماً فهو منهم باعتقاده معهم، والتزامه لهم، وعمله بعملهم، كما قال تعالى: «وَمَنْ يَتَوَلَّكُمْ يَتَوَلَّكُمْ وَأُولَئِكَ مِنْكُمْ»<sup>(٣)</sup>.

### المسألة الثالثة:

قوله: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ»: قال ابن عباس: هذه الآية نسخ لما تقدم من الموالاة بالهجرة دون القرابة التي ليس معها هجرة. والذي عندي أنه عموم في كل قريب بيئته السنة بقوله: [١٠٧٤] «الْحَقُّوا الْفَرَائِضَ بِأَهْلِهَا، فَمَا بَقِيَ فَهُوَ لِأَوْلَىٰ عَصَبَةٍ ذَكَرْ»، حسبما ثبت في كتاب الله، وقال رسول الله.

وكتاب الله الذي ثبت فيه هو اللوح المحفوظ الذي كتب الله فيه كل شيء، فتجري الأحكام على ما سطر فيه من نسخ وثبوت وإمضاء ورده.

\* \* \*

[١٠٧٣] صحيح دون لفظ «لا يدرك أحدكم حقيقة الإيمان» فهذا اللفظ لم أجده، وباقي الحديث صحيح من حديث أنس أخرجه البخاري ٢١ و ٦٠٤١ ومسلم ٤٣ وابن حبان ٢٣٧ وغيرهم وتقدم. [١٠٧٤] متفق عليه، وتقدم.

(١) لم يذكر المصنف هذه الآية في مطلع سورة الأنفال.

(٢) الأنفال: ٢-٤. (٣) المائدة: ٥١.

## سورة براءة

فيها إحدى وخمسون آية

[القول في تسميتها]: قال علماؤنا: هذه السورة من آخر ما نزل بالمدينة، ولذلك قلّ فيها المنسوخ، ولها ستة أسماء: التوبة، والمبشرة، والمقشقة، والفاضحة؛ وسورة البحوث، وسورة العذاب.

فأما تسميتها بسورة التوبة فلأنّ الله ذكر فيها توبة الثلاثة الذين خلفوا بتبوك.

فأما تسميتها بالفاضحة فلأنه نزل فيها: ومنهم، ومنهم. قالت الصحابة: حتى ظننا أنها لا تبقى أحداً.

وأما تسميتها بالمبشرة فمن هذا المعنى، يقال: بعثرت المتاع: إذا جعلت أعلاه أسفله، وقلبت جميعه وقلبته، ومنه: ﴿وَإِذَا الْقُبُورُ بُعْثِرَتْ﴾ (١).

وأما تسميتها بالمقشقة فمن الجمع، فإنها جمعت أوصاف المنافقين، وكشفت أسرار الدين. وأما تسميتها سورة البحوث فمن بحث: إذا اختبر واستقصى، وذلك لما تضمنت أيضاً من ذكر المنافقين والبحث عن أسرارهم.

وأما تسميتها سورة العذاب فقد روي عن ثابت بن الحارث الأنصاري أنه قال: ما كانوا يدعون سورة التوبة إلا المبشرة، فإنها تبشر أخبار المنافقين.

وروي عن ابن عمر أنه قال: ما كنّا ندعوها إلا المقشقة.

وروي عن قتادة أنه قال: مثل براءة كمثل المِرود (٢) ما يُدْرَى أسفله من أعلاه.

القول في سقوط بسم الله الرحمن الرحيم منها: وفي ذلك للعلماء أغراض جماعها أربعة: الأول: قال مالك - فيما روى عنه ابن وهب، وابن القاسم، وابن عبد الحكيم: إنه لما سقط أولها سقط بسم الله الرحمن الرحيم معه.

وكذلك يروى عن ابن عجلان أنه بلغه أنّ سورة «براءة» كانت تعدل البقرة أو قريها، فذهب

(١) الانقطاع: ٤.

(٢) هو الميل الذي يوضع في المكحلة.

منها، فلذلك لم يكتب فيها بسم الله الرحمن الرحيم<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن براءة سخط، وبسم الله الرحمن الرحيم رحمة، فلا يجمع بينهما.

الثالث: أن براءة نزلت برفع الأمان<sup>(٢)</sup>، وبسم الله الرحمن الرحيم أمان.

وهذه كلها احتمالات، منها بعيد ومنها قريب؛ وأبعدُها قول مَنْ قال: إنها مفتتحة بذكر الكفار؛ لأنَّ سوراً كثيرة من سور القرآن افتتحت بذكر الكفار كقوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٣)</sup>. وقوله: ﴿وَبَلِّغْ لِكُلِّ هُمْزَةٍ﴾<sup>(٤)</sup>.

الرابع: وهو الأصح - ما ثبت<sup>(٥)</sup> عن يزيد الفارسي أنه قال:

[١٠٧٥] قال لنا ابن عباس: قلنا لعثمان: ما حملكم أن عمدتم إلى الأنفال، وهي من المثنائي وإلى براءة وهي من المئين، ففقرنتم بينهما، ولم تكتبوا بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم، ووضعتوها في السبع الطوال، فما حملكم على ذلك؟

قال عثمان: إنَّ رسول الله ﷺ كان إذا نزل عليه الوحي يدعو ببعض مَنْ يكتب عنه، فيقول: ضَعُوا هذا في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا، وتنزل عليه الآية فيقول: ضَعُوا هذه الآية في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا، وكانت الأنفال من أول ما نزل<sup>(٦)</sup>، وبراءة من آخر ما نزل من القرآن، وكانت

[١٠٧٥] ضعيف. أخرجه أحمد ١/ ٥٧-٦٩ وأبو داود ٧٨٦ و ٧٨٧ والترمذي ٣٠٨٦ والنسائي في «الكبرى» ٨٠٠٧ وابن حبان ٤٣ والحاكم ٢/ ٢٢١ وابن أبي داود في «المصاحف» ص ٣٩ والبغوي ١٠٢٨ - بترقيمي - والبيهقي في «السنن» ٢/ ٤٢ و «الدلائل» ٧/ ١٥٢-١٥٣ من طرق عن عوف بن أبي جميلة عن يزيد الفارسي عن ابن عباس به، وإسناده ضعيف. مداره على يزيد الفارسي. قال عنه الحافظ في «التقريب»: مقبول. أي حيث يتابع، ولم يتابع على هذا الحديث. وقال العلامة أحمد شاكر في «تخريج المسند» ٣٩٩ ما ملخصه: إنه لا أصل له لأمر: أولها جهالة يزيد الفارسي حيث تفرد به. ثانيها: فيه تشكيك في معرفة سور القرآن الثابتة بالتواتر القطعي. ثالثها: فيه تشكيك في إثبات البسملة في أوائل السور، كأن عثمان - كان يشتها برأيه وينفيها برأيه، وحاشاه من ذلك. فلا علينا إذا قلنا: إنه حديث لا أصل له. ونقل كلامه الشيخ شعيب في «الإحسان» ١/ ٢٣٢ ووافقه. وذكره الألباني في «ضعيف أبي داود» ٧٨٦ و ٧٨٧. وأما الحاكم فقال: صحيح على شرط الشيخين! ووافقه الذهبي! وقال الترمذي: حديث حسن! وانظر تفسير «الشوكاني» ١١٤٨ والبغوي ١٠٢٨.

(١) هذا معضل، ابن عجلان اسمه محمد، في عداد تابع التابعين، فخبه لا شيء، ولم يذكر من الذي بلغه.

(٢) أي نزلت التوبة بالقتال والسيف. قال الإمام الشاطبي رحمه الله:

ومهما قرأت الدهر سورة براءة لتنزِيلها بالسيف لست مبسماً

(٤) الهمزة: ١.

(٣) محمد: ١.

(٥) نعم ثبت الإسناد إلى يزيد، إلا أن علة الحديث هو يزيد، فالحديث غير ثابت بسببه.

(٦) قوله: «وكانت الأنفال من أول ما نزل» دليل ظاهر على وهن الخبر، لأن الأنفال نزلت عقيب بدر. وقد نزل

في المدينة قبل بدر سور كثيرة، وهناك أيضاً سور مكية كثيرة نزلت قبل ذلك. فكيف تكون الأنفال أول ما نزل؟!.

قصتها شبيهة بقصتها، وقُبض رسولُ الله ﷺ ولم يبين لنا أنها منها، فظننتُ أنها منها؛ فمن ثمَّ قرنت بينهما، ولم أكتب بينهما سطر بسم الله الرحمن الرحيم.

[١٠٧٦] وروي عن أبي بن كعب: آخر ما نزل براءة، وكان رسول الله ﷺ يأمرنا في أول كلِّ سورة بسم الله الرحمن الرحيم، ولم يأمرنا في سورة براءة بشيء؛ فلذلك ضُمَّت إلى الأنفال، وكانت شبيهةً بها.

[١٠٧٧] وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال: «أُعطيَت السبع الطوال مكان التوراة، وأُعطيَت المئين مكان الزبور، وأُعطيَت المثاني مكان الإنجيل، وفُضِّلَت بالمفضل».

نكتة أصولية: في هذا كله دليل على أنَّ تأليف القرآن كان منزلاً من عند الله، وأنَّ تأليفه من تنزيله يبيِّنه النبي ﷺ لأصحابه، ويميِّزه لكُتَّابه، ويرتبه على أبوابه، إلا هذه السورة فلم يذكر لهم فيها شيئاً؛ ليتبين الخلق أنَّ الله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد، ولا يُسأل عن ذلك كله، ولا يعترض عليه، ولا يُحاطُ بعلمه إلا بما أبرز منه إلى الخلق، وأوضحه بالبيان. ودلَّ بذلك على أنَّ القياس أصل في الدين؛ ألا ترى إلى عثمان وأعيان الصحابة كيف لجأوا إلى قياس الشبه عند عَدَم النص، ورأوا أنَّ قصة «براءة» شبيهة بقصة «الأنفال» فالحقوها بها؟ فإذا كان الله قد بيَّن دخول القياس في تأليف القرآن فما ظنُّك بسائر الأحكام.

وفي هذه السورة إحدى وخمسون آية:

**الآية الأولى:** قوله تعالى: ﴿بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الآية: ١] فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿بَرَاءَةٌ﴾: أي هذه الآيات براءة من الله ورسوله إلى الذين عاهدتم من المشركين؛ يقال: برئت من الشيء أبرأ براءةً فأنا منه بريء؛ إذا أزلته عن نفسك، وقطعت سبب ما بينه وبينك.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾: ولم يعاهدهم إلا النبي ﷺ وخُذَّه،

[١٠٧٦] لم أقف عليه، وهو غريب.

[١٠٧٧] جيد. أخرجه الطيالسي ١٠١٢ وأحمد ١٠٧/٤ والطحاوي ١٣٧٩ والطبري ١٢٦ والطبراني ١٨٥/٢٢ و ١٨٦ من طريق عمران القطان عن قتادة عن أبي المليح الهذلي عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً. وإسناده لا بأس به لأجل عمران بن داود القطان، وقد تابعه سعيد بن بشير الأزدي - وهو ضعيف - عند الطبراني ٢٢/١٨٧. وأخرجه الطبري ١٢٩ من طريق ليث بن أبي سليم عن أبي بردة عن أبي المليح به، وليث ضعيف، لكن يصلح في المتابعات.

وله شاهد من حديث أبي أمامة، أخرجه الطبراني ٨٠٠٣ وإسناده ضعيف لضعف ليث، وقال الهيثمي في «المجمع» ١٥٨/٧ ح ١١٦٢٦: فيه ليث ضعفه جماعة، ويعتبر بحديثه، وبقية رجاله رجال الصحيح.

ولكنه كان الأمر والحاكم، وكل ما أمر به أو أحكمه فهو لازم للأمة، منسوب إليهم، محسوب عليهم، يؤخذون به؛ إذ لا يمكن غير ذلك؛ فإنَّ تحصيل الرضا في ذلك من الجميع متعذر لوجهين: أحدهما: اختلاف الآراء، وامتناع الاتفاق على مذهب واحد.

والثاني: كثرة عددهم المانع من تحصيل رضا جميعهم، فوقع الاجتزاء بالمقدم من الوجهين؛ فإذا عقد الإمام بما يراه من المصلحة أمراً لزم الرعايا حكمه، فإذا رضوا به كان أثبت لنسبته إليهم، كما نسب عهد رسول الله ﷺ إلى جميع المسلمين، لكونهم به راضين. ويحتمل أن يكون الضمير للجماعة، وهو مضاف إلى رسول الله ﷺ على طريق التعظيم في الإخبار عن الواحد العظيم بلفظ الجمع.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿يَنْ أَلْمُشْرِكِينَ﴾: وهذا نص في أنَّ المعاهد كان مشركاً، ولم يكن أحد منهم من أهل الكتاب، وإن كانوا أيضاً مشركين؛ لأنَّ العهد كان مخصوصاً بالعرب أهل الأوثان، وكانوا على قسمين: منهم من كان أجل عهده أقل من أربعة أشهر. ومنهم من لم يكن له عهد، فأهل الكل أربعة أشهر.

وقيل: من لم يكن له عهد أجل خمسين ليلة: عشرين من ذي الحجة والمحرم، وذلك لقوله: ﴿وَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ﴾<sup>(١)</sup>. وسيأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

قال القاضي رضي الله عنه: الذي عندي أنَّ هذا عام في كل أحد ممن له عهد دون من لا عهد له، لقوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(١)</sup>. فمن كان له عهد أجل أربعة أشهر ويحل دمه، ومن لم يكن له عهد فهو على أصل الإحلال لدمه بالكفر الموجود به.

**المسألة الرابعة:** يحتمل أن تكون الأربعة الأشهر أيضاً أجلاً لمن كانت مدته أكثر من أربعة أشهر. ويكون إسقاط الزيادة تخصيصاً للمدة، كما أخرج الله النساء من أعداد من صولح عليه في الحديبية، بحسب ما يظهر من المصلحة للإمام، والتمادي على العهد، أو الرجوع عنه، حسبما بيته قبل.

**الآية الثانية:** قوله تعالى: ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ﴾ [الآية: ٢] فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿فَسِيحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾: أي سيروا، وهي السياحة، قال ابن وهب: قال مالك: بلغني أنَّ عيسى ابن مريم انتهى إلى قرية خربت حصونها، وجفَّت أنهارها، وتشعب شجرها، فنادى: يا خرب، أين أهلك؟ فنودي: يا عيسى، بادؤا فضمتهم الأرض، وعادت أعمالهم قلائد في رقابهم إلى يوم القيامة؛ عيسى ابن مريم فجد.

قال علماؤنا: يريد مالك بسياحته أنه المسيح عيسى ابن مريم.

المعنى: لكم في الأرض مسير أربعة أشهر، واختبروا فيها؛ وحزروا أعمالكم، وانظروا مآلكم، فإن دخلتم في الإسلام فلکم الأمان والاحترام، وإن استمررتم على الكفر عوملتم بمعاملة الكفار من القتل والإسار.

**المسألة الثانية:** قد روى جماعة أن علي بن أبي طالب كان يقول في أذانه<sup>(١)</sup>: ومن كان بينه وبين النبي ﷺ عهد فعهد إلى مدته<sup>(٢)</sup>؛ فإن صحَّ هذا فإنه يدل على أن العهد المحدود لمدة موقوف على أمده، وأن العهد المطلق، أو الذي له أقل من أربعة أشهر فإن مدته أربعة أشهر، إلا من لم ينقض فإن عهده إلى مدته من غير خلاف بنص القرآن بعد هذا.

**المسألة الثالثة:** اختلف الناس في هذه الأشهر التي قدرَت للسياحة على أربعة أقوال:

الأول: أنها من شوال في سنة ثمان إلى صفر من سنة تسع؛ قاله الزهري وغيره.  
الثاني: أنها عشرون من ذي الحجة، أولها يوم النحر إلى تمام أربعة أشهر. وذلك بمضي عشرة أيام من ربيع الأول سنة تسع، وقيل - وهو الثالث - من أول يوم من ذي القعدة. وقيل في الرابع: من يوم يُلغهم العلم. والصحيح أنه من يوم النحر، فبذلك كان البدء وإليه كان المنتهى.

**الآية الثالثة:** ﴿وَأَذِّنْ لِلنَّاسِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِنْ تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ عِزٌّ مُعْجِزٌ لِلَّذِينَ كَفَرُوا يَذَابُ الْبَرِّ﴾ [الآية: ٣] فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى: الأذان:** هو الإعلام لغة من غير خلاف، المعنى براءة من الله ورسوله وأذان من الله ورسوله، أي هذه براءة. وهذا إعلام وإنذار: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾<sup>(٣)</sup>. ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾<sup>(٤)</sup>.

**المسألة الثانية:**

[١٠٧٨] روى البخاري<sup>(٥)</sup> وغيره أن النبي ﷺ خطب بمنى فقال: «أيها الناس؛ أتدرون أي يوم

[١٠٧٨] أخرجه البخاري ١٧٤٢ حدثنا محمد بن المثنى حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال النبي ﷺ بمنى: «أتدرون أي يوم هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، فقال: فإن هذا يوم حرام، أتدرون أي بلد هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: بلد حرام. أتدرون

(١) أي إعلامه.

(٢) ورد من وجوه متعددة عامتها مرسل، لكن تتأيد بمجموعها. انظر الحديث.

(٣) الإسراء: ١٥. (٤) النساء: ١٦٥.

(٥) عزاه المصنف رحمه الله للبخاري على أنه موصول، وذكر فيه لفظ «هذا يوم الحج الأكبر» وهذه الفقرة، وردت في خبر معلق غير موصول كما سيأتي.

«هذا؟» قلنا: اللّهُ ورسوله أعلم. قال: «هذا يوم الحج الأكبر؟ أتدرون أي شهر هذا؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «شهر حرام». قال: «أتدرون أي بلد هذا؟» قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: «بلد حرام». قال: «إن الله حرّم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم كحُرْمَةِ يومكم هذا في شهركم هذا. في بلدكم هذا».

[١٠٧٩] ورُوي عن أبي هريرة أيضاً قال: بعثني أبو بكر في تلك الحجة في المؤذنين الذين بعثهم يوم النحر يؤذنون بمنى ألا يحجّ بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان.

قال [حميد بن عبد الرحمن]<sup>(١)</sup>: ثم أودفه النبي ﷺ بعليّ، فأمره أن ينادي ببراءة.

قال أبو هريرة: فأذن معنا عليّ بمنى يوم النحر ببراءة، وألاّ يحجّ بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان.

[١٠٨٠] وروى الترمذي، عن سليمان بن عمرو بن الأحوص، حدّثنا أبي أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله ﷺ، فحمد الله وأثنى عليه، وذكر، ووعظ، ثم قال: «أي يوم أحرّم، أي يوم أحرّم،

أي شهر هذا؟ قالوا: الله ورسوله أعلم. قال: شهر حرام، قال: فإن الله حرّم عليكم دماءكم وأموالكم وأعراضكم كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا». وقال هشام بن الغاز: أخبرني نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما: وقف النبي ﷺ يوم النحر بين الجمرات في الحجة التي حج بهذا، وقال: «هذا يوم الحج الأكبر، فطفق النبي ﷺ يقول: اللهم اشهد» وودّع الناس، فقالوا: هذه حجة الوداع، لفظ البخاري بحروفيه. وبهذا يتبين أن المصنف أدرج بعض الحديث المعلق في أثناء الحديث الموصول. وقد يكون سبق قلم. وكرر البخاري ٤٤٠٣ و ٦٠٤٣ و ٦١٦٦ و ٦٧٨٥ و ٦٨٦٨ و ٧٠٧٧ بألفاظ متقاربة، لكن لم يذكر في شيء من الروايات خبر هشام بن الغاز المعلق، وليس في شيء منها لفظ «الأكبر».

وللحديث الموصول شواهد كثيرة، وتقدمت، وأما المعلق، فقد وصله أبو داود ١٩٤٥ والطبري ١٦٤٦١ من طريقين عن هشام به وإسناد أبي داود، رجاله ثقات مشاهير سوى مؤمل بن الفضل شيخ أبي داود، وهو صدوق، ووصله ابن ماجه ٣٠٥٨ من وجه آخر عن هشام به، وإسناده صحيح، رجاله رجال البخاري سوى هشام بن الغاز، وهو ثقة كما في «التقريب». وللحديث شواهد تعضده، انظر ما يأتي، وانظر «الفتح» ٣/ ٥٧٦.

[١٠٧٩] صحيح. أخرجه البخاري ٣١٧٧ و ٤٦٥٥ و ٤٦٥٦ ومسلم ١٣٤٧ وأبو داود ١٩٤٦ والنسائي ٧٦ والبيهقي ٨٧/٥ والبخاري في «التفسير» ١٠٣١ - بترقيمي - من طرق عن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي هريرة به، واللفظ للبخاري في روايته: الثانية والثالثة.

[١٠٨٠] متن صحيح. أخرجه الترمذي ٢١٥٩ و ٣٠٨٧ والنسائي في «التفسير» ٢٣٣ وابن ماجه ٣٠٥٥ من طريق شبيب بن غرقدة عن سليمان بن عمرو بن الأحوص عن أبيه، وإسناده لين لأجل سليمان بن عمرو. وله شاهد من حديث أبي حُرّة الرقاشي عن عمه، أخرجه أحمد ٥/ ٧٢-٧٣ وإسناده ضعيف لضعف علي بن زيد، لكن يصلح حديثه في الشواهد. ولهذا المتن بطوله شواهد أكثرها في الصحيح، فهو حديث صحيح إن شاء الله تعالى، والله أعلم، وتقدم تخريجه حيث ذكره المصنف مختصراً.

(١) وقع في النسخ «أبو هريرة» وهو سبق قلم من المصنف، والمثبت عن صحيح البخاري.

أَيُّ يَوْمٍ أَحْرَمٌ؟ قال: فقال الناس: يوم الحج الأكبر يا رسول الله. قال: «فإنَّ دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في بلدكم هذا في شهركم هذا، ألا لا يجني جان [إلا]»<sup>(١)</sup> على نفسه، [و]«<sup>(٢)</sup> لا يجني والدٌ على ولده، ولا ولدٌ على والده، ألا إنَّ المسلم أخو المسلم، فليس يحلُّ لمسلم من أخيه إلا ما حلَّ من نفسه، ألا وإنَّ كلَّ رِبَا في الجاهلية موضوع، لكم رؤوس أموالكم لا تَظلمون ولا تَظلمون، غير رِبا العباس بن عبد المطلب، فإنه موضوع كله، ألا وإنَّ كلَّ دم كان في الجاهلية موضوع، وإنَّ أولَ دم أَضْعُ من دماء الجاهلية دم الحارث بن عبد المطلب، كان مسترضعاً في بني ليث فقتلته هذيل، ألا واستوصوا بالنساء خيراً؛ فإنَّهنَّ عوان»<sup>(٣)</sup> عندكم، ليس تملكون منهنَّ شيئاً غير ذلك إلا أن يأتين بفاحشة مبينة؛ فإنَّ فَعَلْنَ فاهجروهنَّ في المضاجع، واضربوهنَّ ضرباً غير مُبرِّح، فإنَّ أطمعنكم فلا تَبْغُوا عليهنَّ سبيلاً. ألا إنَّ لكم على نسائكم حقّاً، ولهنَّ عليكم حقّاً، فأما حقُّكم على نسائكم فلا يوطئن فرشكم من تکرهون، ولا يأذنَّ في بيوتكم لمن تکرهون. ألا وإنَّ حقَّهنَّ عليكم أن تحسنوا إليهنَّ في كسوتهنَّ وطعامهنَّ» [قال أبو عيسى]<sup>(٣)</sup>: هذا حديث حسن صحيح.

[١٠٨١] وروي عن الحارث، عن علي، قال: سألتُ رسول الله ﷺ عن يوم الحج الأكبر، فقال: «يوم النحر».

[١٠٨٢] وروي أيضاً عن ابن عباس قال: بَعَثَ النَّبِيُّ ﷺ أبا بكر، وأمره أن ينادي بهؤلاء الكلمات، وأتبعه علياً، فبينما أبو بكر في بعض الطريق إذ سمع رُغَاءً ناقة رسول الله ﷺ القَصْواء، فخرج أبو بكر فرِعاً يظنُّ أنه رسول الله ﷺ، فإذا هو علي، فدفع إليه كتاب رسول الله ﷺ، وأمر علياً

[١٠٨١] الصحيح موقوف. أخرجه الترمذي ٣٠٨٨ من طريق محمد بن إسحق عن أبي إسحق السبيعي عن الحارث الأعور عن علي به، وإسناده واهٍ، وله علتان: عنينة ابن إسحق، وضعف الحارث الأعور. وكرره الترمذي ٣٠٨٩ من وجه آخر عن الحارث عن علي موقوفاً، وكرره من وجه ثانٍ أيضاً موقوفاً، وكذا أخرجه الطبري ١٦٤٥٠ من وجه آخر عن أبي إسحق عن علي موقوفاً، وقال الترمذي: لا نعلم أحداً رفعه إلا ما روي عن ابن إسحق اهـ. ولا يصح هذا الخبر من حديث علي مرفوعاً، وإنما هو موقوف.

[١٠٨٢] أخرجه الترمذي ٣٠٩١ والحاكم ٥١/٣ والطبراني ١٢١٢٨ والبيهقي في «الدلائل» ٥/ ٢٩٦-٢٩٧ من طرق عن عباد بن العوام عن حدثنا سفيان بن حسين عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس به، صححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: حسن غريب. والصواب أنه خبر غير قوي في الإسناد مقسم، وإن وثقه غير واحد، فقد ذكره البخاري في «الضعفاء» مع أنه روى له حديثاً واحداً، وقال عنه أبو حاتم: صالح الحديث. وضعفه ابن حزم، وله علة ثانية: سفيان بن حسين، أجمعوا على ضعفه في الزهري، واختلفوا في روايته عن غير الزهري، وقد ضعفه غير واحد مطلقاً، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به.

(١) زيادة عن سنن الترمذي وابن ماجه.

(٢) في الأصل «عوار» والمثبت عن الترمذي، وكتب التخریج.

(٣) زيادة عن سنن الترمذي.



أن ينادي بهذه الكلمات، فانطلقا وحجاً، فقام عليّ فنأدى أيام التشريق: ذمّة الله ورسوله بريئة من كل مشرك، فسيحوا في الأرض أربعة أشهر، ولا يحجّج بعد العام مشرك، ولا يطوفن بالبيت عريان، ولا يدخل الجنة إلا مؤمن. وكان عليّ يُنادي فإذا أعيا قام أبو بكر ينادي بها.

[١٠٨٣] وروي عن زيد بن يثيع قال: سألت علياً بأي شيء بُعثت في الحجّة؟ قال: بعثت بأربع: ألا يطوف بالبيت عريان، ومن كان بينه وبين النبي عهد فعهد إلى مدته، ومن لم يكن له عهد فأجله أربعة أشهر، ولا يدخل الجنة إلا نفس مؤمنة، ولا يجتمع المسلمون والمشركون بعد عامهم هذا. قال أبو عيسى: هذا حديث حسن.

[١٠٨٤] وروي أيضاً، عن سَمَاك بن حرب، عن أنس بن مالك، قال: بعث النبي ﷺ ببراءة مع أبي بكر، ثم دعاه فقال: «لا ينبغي لأحد أن يبلغ هذا إلا رجل من أهلي»، فدعا علياً، فأعطاه إياه. وهذا حديث غريب من حديث أنس بن مالك<sup>(١)</sup>.

**المسألة الثالثة:** اختلف الناس في يوم الحج الأكبر؛ فروى ابن وهب عن مالك أن يوم الحج الأكبر يوم النحر. قال ابن وهب: سمعتُ مالكا يقول: لا نشك أن الحج الأكبر يوم النحر؛ وذلك لأنه اليوم الذي تُرمى فيه الجمرة، ويُنحر فيه الهُذْي، وتُراق فيه الدماء، وهذا اليوم الذي ينقضي فيه الحج؛ من أدرك ليلة النحر فوقف بعرفة قبل الفجر أدرك الحج، وهو انقضاء الحج وهو الحج الأكبر.

[١٠٨٣] جيد. أخرجه الترمذي ٣٠٩٢ والحاكم ٥٢/٣ والطبري ١٦٣٨٧ و١٦٣٩٣ من طرق عن أبي إسحق عن زيد بن يثيع عن علي به، وإسناده حسن، زيد بن يثيع، قال عنه الحافظ في «التقريب»: ثقة. وأما الذهبي فقال في «الميزان» ٣٠٣٢: ما روى عنه سوى أبي إسحق، وهذا منه إشارة إلى جهالته. قلت: ذكره الحافظ في «تهذيب التهذيب» ٣/٣٦٩: ذكره ابن حبان في الثقات، وقال العجلي: تابعي ثقة، وقال ابن سعد: كان قليل الحديث اهـ ملخصاً. فينبغي أن يكون حسن الحديث، لا سيما، وقد توبع على هذا المتن، فقد ورد من طريق الحارث الأعور عن علي. أخرجه الطبري ١٦٣٨٥، وإسناده ضعيف لضعف الحارث، وكرره ١٦٣٨٨ من هذا الوجه. وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه أحمد ٢/٢٩٩ والحاكم ٢/٣٣١ وإسناده لا بأس به، وصححه الحاكم والذهبي. وله شاهد من مرسل الشعبي، أخرجه الطبري ١٦٣٩٠، وفي الباب روايات الخلاصة: هو حديث حسن أو صحيح بمجموع طرقه وشواهده، والله أعلم، وانظر «تفسير الشوكاني» ١٠٨١ بتخريجي، وصححه الحاكم على شرطهما! ووافقه الذهبي! . وقال الترمذي: هذا حديث حسن.

[١٠٨٤] ضعيف. أخرجه الترمذي ٣٠٩٠ وأحمد ٣/٢١٢-٢٨٣ من طريق سَمَاك بن حرب عن أنس به، وإسناده ضعيف، سَمَاك اختلط بأخرة، ولذا ضعفه شعبة وغيره، وقد تفرد بهذا المتن، وهو متن منكر، وهذا دليل على أنه حدث به بعد اختلاطه، فإن الصحيح أن أبا بكر أتبع بعلي، من دون أن يدعو النبي ﷺ أبا بكر، بل ولم يره بعد أن انطلق أميراً في الحاج، ونوزع بقول النسائي في سَمَاك بن حرب: إذا انفرد بأصل لم يكن بحجة، راجع «الميزان» ٣٥٤٨.

(١) ذكر المصنف هذه العبارة على أنها من كلامه. وقد قالها الترمذي عقب الحديث ولفظه: هذا حديث حسن غريب من حديث أنس بن مالك.

ونحوه روى ابن القاسم، وأشهد، وعبد الله بن الحكم عنه، وبه قال ابن عمر، وعليّ، وابن المسيب، وكذلك يروى عن ابن أبي أوفى أنه سُئل عن الحج الأكبر، فقال: هو يوم يخلق فيه الشعر، وتُراق فيه الدماء، ويحلّ فيه الحرام، وتوضع فيه النواصي<sup>(١)</sup>.

وقال عبد الله بن الحارث بن نوفل، ومحمد بن سيرين: إنه يوم عرفة. وبه قال الشافعي. وقال مجاهد: الحجُّ الأكبر القِرَآن، والحجُّ الأصغر العُمْرة.

قال القاضي: إذا نظرنا في هذه الأقوال فالمنقح منها أنَّ الحج الأكبر الحج، كما قال مجاهد؛ لكننا إذا بحثنا عن يوم الحج الأكبر فلا شك أنَّ يوم عرفة يوم الحجِّ الأكبر؛ لأنَّ الحج عرفة، مَنْ أدرك الوقوف بها في يومها أدرك الحجَّ، وَمَنْ فاته الوقوف بها فلا حجَّ له؛ بيد أنَّ المراد بالبحث عن يوم الحج الأكبر الذي ذكره الله في كتابه، وذكره النبي ﷺ في خطبته، ولا شك في أنه يوم النحر<sup>(٢)</sup> لثبوت الحديث الصحيح. فإن النبي ﷺ إنما أمر بالأذان يوم النحر، ولثبوت الحديث الصحيح أيضاً، فإنه قال يوم النحر:

[١٠٨٥] «أي يوم هذا، أليس يوم الحج الأكبر؟» كما تقدم بيانه.

[١٠٨٦] وإن كان قد روي عن الزبير: أن النبي ﷺ خطب يوم عرفة فقال: «أتدرون أي يوم هذا؟» فيقولون: هو يومُ الحجِّ الأكبر. وهذا مما لم يصح سنَّده.

وقد احتج ابن أبي أوفى على أنه يوم الحج الأكبر بانقضاء الحجِّ فيه من النسك وإلقاء التَفَث، وهو الذي قال الله فيه: ﴿ثُمَّ لَيَقْعُنَّ عَنْ عُمُقِهِمْ...﴾<sup>(٣)</sup> الآية.

وغاص مالك على الحقيقة، فجمع بين الدلائل، وقال: إنَّ يوم النحر فيه الحج كله؛ لأن الوقوف إنما هو في ليلته، وفي صبيحته الرمي والحلق والنحر والطواف، فلا يبقى بعد هذا إشكال، والله أعلم.

[١٠٨٧] وقد روى أبو جعفر محمد بن عليّ أنه قال: لما نزلت: «براءة» على رسول الله ﷺ وقد كان بعث أبا بكر الصديق ليقيم للناس الحج قيل له: يا رسول الله؛ لو بعثت به إلى أبي بكر.

[١٠٨٥] تقدم برقم ١٠٧٨ و ١٠٨٠، وهو حديث قوي.

[١٠٨٦] لم أقف عليه بعد بحث، وقال المصنف ابن العربي: لم يصح سنَّده. وقد أخرجه الطبري ١٦٤٠١ عن عبد الله بن الزبير بنحوه من قوله، ولعل هذا هو الصواب، والله أعلم.

[١٠٨٧] أخرجه الطبري ١٦٣٩١، وهذا معضل، لكن لعامة شواهد. ففي الباب أحاديث، تقدم تخريج أكثرها، وانظر تفسير ابن كثير عند هذه الآية بتخريجي، وانظر «تفسير الشوكاني» ١٠٧٥ إلى ١٠٨٧ بتخريجي، والله الحمد والمنة.

(١) موقوف. أخرجه الطبري ١٦٤٢٣ و ١٦٤٢٤ و ١٦٤٥٤ و ١٦٤٥٦.

(٢) هو الذي اختاره الطبري، بعد أن سرد روايات كثيرة في هذا الباب مرفوعة وموقوفة ومقطوعة.

(٣) الحج: ٢٩.

فقال: «إنه لا يؤدّي عني إلا رجلٌ من أهل بيتي». ثم دعا عليّاً، فقال له: «أخرج بهذه القصة من صدر براءة» وأذن في الناس يوم النحر إذا اجتمعوا بمنى أنه لا يدخل الجنة كافر، ولا يحجّ بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان، ومن كان له عند رسول الله ﷺ عهدٌ فهو له إلى مدته.

فخرج عليّ على ناقة رسول الله ﷺ حتى أدرك أبا بكر الصديق، فلما رآه أبو بكر قال: أمير أم مأمور؟ قال: بل مأمور. ثم مضيا، فأقام أبو بكر للناس الحجّ، والعرب إذ ذاك في تلك السنة على منازلهم من الحج التي كانوا عليها في الجاهلية، حتى إذا كان يوم النحر قام عليّ بن أبي طالب فأذن في الناس بالذي أمره رسول الله ﷺ. وقد سمعتُ بعض العلماء يقول: إنما سمي يوم الحج الأكبر؛ لأنّ الناس يجتمعون فيه من كان يقف بعرفة، ومن كان يقف بالمزدلفة، وكان النداء في اليوم الذي يجتمع الناس كلهم فيه أولى وأبلغ في المراد. وهذا وإن كان صحيحاً في المعنى، ولكن النبي ﷺ قد سمّاه يوم الحجّ الأكبر في حجة الوداع بعد ذلك، والوقوف كله بعرفة.

سمعت أبا سعيد محمد بن طاهر الشهيد يقول: سمعتُ الأستاذ أبا المظفر طاهر بن محمد شاه بور يقول: إنما أُرسل النبي ﷺ عليّاً ببراءة مع أبي بكر؛ لأن براءة تضمّنَت نقضَ العهد الذي كان عقده النبي ﷺ، وكانت سيرة العرب أنه لا يحلّ العقد إلا الذي عقده أو رجل من بيته، فأراد النبي ﷺ أن يقطع السنة العرب بالحجة، وأن يرسل ابن عمه الهاشمي من بيته بنقض العهد، حتى لا يبقى لهم متكلم. وهذا بديع في فنه.

**المسألة الرابعة:** اختلف في قول عليّ في التأذين<sup>(١)</sup>: هل كان بثلاث آيات أو تسع إلى قوله: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ﴾<sup>(٢)</sup> أو إلى قوله: ﴿حَتَّى يَمُوتُوا الْجَزِيَّةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَغِيرُونَ﴾<sup>(٣)</sup>.

وهذا إنما نشأ من روايات وردت، منها قوله: ولا يحج بعد العام مشرك. وفيها ما روي أنه أمره أن يقاتل أهل الكتاب حتى يُعطوا الجزية عن يدٍ وهم صاغرون. والذي يصحّ من ذلك أن تأذينه إنما كان إلى قوله: ﴿عَفْوٌ رَجِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup> وغير ذلك من الآيات إنما ورد بعد ذلك في وقت واحد، أو في أوقات متباعدة بأحكام مختلفة، منها ما قاله في تأذينه، ومنها ما زاد عليه.

**الآية الرابعة:** قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْفُسُوكُمْ شَيْئاً وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَداً فَأَتَيْنَا إِلَيْهِمْ عَهْدُهُمْ إِنَّ مِدَّتَهُمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ [الآية: ٤].

قال علماؤنا: هذا يدلّ على أنه كان من أهل العهد من خاس بعهد، وكان منهم من ثبت عليه؛ فأذن الله لنبيه في نقض عهد من خاس، وأمر بالوفاء لمن بقي على عهده إلى مدته، وذلك قوله: ﴿كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ رَسُولِهِ إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) الأذان في اللغة: الإعلام، وهو المراد ههنا. إعلام الناس.

(٢) التوبة: ٢٨.

(٣) التوبة: ٢٩.

(٤) التوبة: ٢٧.

(٥) التوبة: ٧.

المعنى: كيف يبقى لهم عهدٌ عند الله وهم قد نَقَضُوهُ؛ والمراد بذلك قريش الذين عاهدهم النبي ﷺ زمنَ الحديبية؛ أمر أن يتمَّ لهم عهدهم إلى مدتهم، وكان قد بقي لهم منها أربعة أشهر من يوم النحر؛ وهذا وَهْمٌ؛ فإنَّ قريشاً قد كان عهدها منقوضاً منهم ومن المسلمين، وقد كان الفتح، وإنما كان المراد به مَنْ كان عاهد من العرب كخزاعة وبني مُذَلِّج، فلا بدَّ من أن يوفي لهم بعهدهم فإنَّ الله يحبَّ المتقين.

**الآية الخامسة:** قوله تعالى: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوا أَمْصَلَهُمْ وَأَقْعِدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ إِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الآية: ٥] فيها إحدى عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** قوله: ﴿فَإِذَا انسَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ﴾ فيها أربعة أقوال:

الأول: أنها الأشهر الحرم المعلومه: رجب الفرد، وذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم.

الثاني: أنها شوال من سنة تسع إلى آخر المحرم.

الثالث: أنها أربعة أشهر من يوم النحر من سنة تسع.

الرابع: أنها تمام تسعة أشهر كانت بقيت من عهدهم بناء على أنَّ المراد بالمشركين الذين عاهدوا ثم لم ينقضوا.

**المسألة الثانية:** أما القول الأول فساقط لا ينبغي أن نشغل به؛ لانعقاد الإجماع على فساده؛ ويأتي تمامه إن شاء الله في هذه السورة.

وأما سائر الأقوال فمحتملة، إلا أن الصحيح عندنا أربعة أشهر من يوم النحر كما تقدم، وهو الوقت الذي كان فيه الأذان، وبه وقع الإعلام، وعليه ترتب حلُّ العقد المرتبط إليه وبناء الأجل المستقضى عليه.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾: هذا اللفظ وإن كان مختصاً بكل كافر بالله، عابد للوثن في العرف، ولكنه عام في الحقيقة لكل من كفر بالله، أما أنه بحكم قوة اللفظ يرجع تناوله إلى مشركي العرب الذين كان العهد لهم وفي جنسهم، ويبقى الكلام فيمن كفر من أهل الكتاب غيرهم، فيقتلون بوجوه علَّة القتل وهي الإشراك فيهم، إلا أنه قد وقع البيان بالنص عليهم في هذه السورة، ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾: عام في كل مشرك، لكن السنة خصت منه من تقدم ذكره قبل هذا من امرأة وصبي، وراهب، وحشوة، حسبما تقدَّم بيانه، وبقي تحت اللفظ مَنْ كان محارباً أو مستعداً للحرب والإذابة، وتبين أن المراد بالآية: اقتلوا المشركين الذين يحاربونكم.

**المسألة الخامسة:** قوله: ﴿حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾: هذا عام في كل موضع؛ وقد قال أبو حنيفة: إنه

يخص منها المسجد الحرام بقوله في البقرة: ﴿وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْمَكْرَمِ﴾<sup>(١)</sup>. وقرئ «ولا تقتلهم» وقد تقدم القول فيها في سورة البقرة. وقد قتل رسول الله ﷺ فيها أربعة نفر منهم ابن خطل<sup>(٢)</sup>.

[١٠٨٨] فإن قيل: قد قال النبي ﷺ: «إن مكة حرمها الله فلم تحل لأحد قبلي ولا تحل لأحد بعدي، وإنما أحلت لي ساعة من نهار، ثم عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس». وهذا نص. قلنا: هذا خبر عن الله تعالى بأنه لا يملكها كافر أبداً؛ لأن القتال إنما يكون للكفار، فأما كافر يأوي إليها فلا تعصمه ولا قرة عين، وليس في قوة الحديث ولا لفظه أنه لا يقتل فيها.

المسألة السادسة: قوله: ﴿وَعُدُّوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ﴾: دليل على جواز الإسار فيهم، وقد تقدم ذكر ذلك.

المسألة السابعة: قوله: ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾: قال علماؤنا: في هذا دليل على جواز اغتيالهم قبل الدعوة، وقد تقدم بيانه.

المسألة الثامنة: قوله: ﴿إِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ...﴾ الآية إلى: ﴿فَخَلَوْا سَبِيلَهُمْ﴾: إن الله غفور لما تقدم، رحيم بخلقه في إمهالهم ثم المغفرة لهم.

[١٠٨٩] وهذا مبين بقول النبي ﷺ: «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ». فانظم القرآن والسنة وأطردها.

المسألة التاسعة: قوله: ﴿إِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾: دليل صحيح على ما كان الصديق رضي الله عنه تعلق به على أهل الردة في قوله: «لَأَقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ»<sup>(٣)</sup>؛ فإن الزكاة حق المال؛ لأن الله تعالى علّق العصمة بإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، فتعلق بهما.

المسألة العاشرة: قوله: ﴿فَخَلَوْا سَبِيلَهُمْ﴾: وهو إشارة إلى ترك قتالهم وحضرهم ومنعهم عن التصرف، وآلا يرصد لهم غيلة، ولا يقطع على أحد فعل ذلك سبيله.

المسألة الحادية عشرة: قوله تعالى: ﴿وَأَحْصُرُوهُمْ﴾: قال بعض علمائنا: امنعهم عن التصرف إلى بلادكم والدخول إلا للقليل إليكم، إلا أن تأذنوا لهم في ذلك، فیدخلوا إليكم بأمان منكم؛ فإن المحبوس تحت سلطان الإذن من الجانبين، ولولا ذلك لم يكن حبس ولا حضر؛ فإن ذلك حقيقته.

الآية السادسة: قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتْلِفْهُ مَأْمَنُ

[١٠٨٨] متفق عليه، وتقدم في سورة البقرة، آية: ١٩١.

[١٠٨٩] متفق عليه، وتقدم.

(٢) تقدم هذا الخبر في سورة البقرة، آية: ١٩١.

(١) البقرة: ١٩١.

(٣) تقدم تخريجه في أثناء حديث مرفوع.

ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾ [الآية : ٦] فيها أربع مسائل :

**المسألة الأولى :** قوله تعالى : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ : معناه سأل جوارك ؛ أي أمانك وإذما مك فأعطه إياه لسمع القرآن ؛ فإن قبل أمراً فحسن ، وإن أبى فردّه إلى مأمنه ؛ ولهذا قال مالك : إذا وجد الحربي في طريق بلاد المسلمين ، فقال : جئت أطلب الأمان ؛ فقال مالك : هذه أمور مشككة ، وأرى أن يرد إلى مأمنه ، والآية إنما هي فيمن يريد سماع القرآن والنظر في الإسلام ؛ فأما الإجارة لغير ذلك فإنما هي لمصلحة المسلمين ، والنظر فيما يعود عليهم به منفعة ؛ وذلك يكون من أمير أو مأمور ؛ فأما الأمير فلا خلاف في أن إجارته جائزة ؛ لأنه مقدم للنظر والمصلحة ، نائب عن الجميع في جلب المنافع ودفع المضار .

وأما إن كان رعية روي عن النبي ﷺ أنه قال :

[١٠٩٠] «المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم ، ويرد عليهم أقصاهم» . والذي منهم غير الأمير وهو حر أو عبد أو امرأة أو صبي ، فأما الحر فيمضي أمانه عند كافة العلماء ، إلا أن ابن حبيب من أصحابنا قال : ينظر الإمام فيه ، وهذا ليس بصحيح ؛ لأن النبي ﷺ أجاز جواره في هذا الحديث وكذلك أمضاه عمر على الناس ، وتوعد بالقتل من رده ، فقال : لا يقولن أحدكم للعلاج<sup>(١)</sup> إذا اشتد في الخبل مطرس فإذا سكن إلى قوله قتله ؛ فإني لا أوتي بأحد فعل ذلك إلا ضربت عنقه . وأما العبد : فله الأمان في مشهور المذهب ؛ وبه قال الشافعي .

وقال أبو حنيفة : لا أمان له ، وهو القول الثاني لعلماننا ، وكان أبا حنيفة رأى أن من لا يسهم له في الغنيمة من عبد أو امرأة أو صبي لا أمان له ؛ لأنه إسقاط ، فكيف يسقط ما ليس له فيه حق<sup>(٢)</sup> .

وعمدة المالكية أن عموم الحديث يدخل فيه العبد والمرأة ، ولأن أبا حنيفة ناقض فقال : إذا أذن له سيده في القتال جاز أمانه ، ولا يصح أن يسلب جواز الأمان من الإذن في القتال ؛ لأنه صده ؛ فدل على أنه إنما استفاده بالإسلام والآدمية . وأما الصبي : فعدم تكليفه يسقط قوله بلا كلام ، إلا أن المالكية قالت : إذا أطاق القتال صار في جملة الجيش ؛ وقد تقدم دليل ذلك ؛ وجاز أمانه ؛ لأنه قد صار من جملة المقاتلة ، ودخل في الفئة الحامية .

**المسألة الثانية :** قوله تعالى : ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ : ما من أحد من الخلق يسمع القرآن إلا وهو سامع لكلام الله ، لكن بواسطة اللغات وبدلالة الحروف والأصوات ، وكذلك يسمع كلام الله كل غائب ، لكن القدوس لا مثل له ولا لكلامه . وإذا أراد الله تعالى أن يكرم أحداً من خلقه أسمعه كلامه بغير واسطة ، كما فعل بموسى ومحمد ليلة الإسراء .

[١٠٩٠] تقدم تخريجه ، أخرجه البخاري وغيره .

(٢) انظر تفسير القرطبي ٨ / ٧٦ - ٧٧ .

(١) يطلق غالباً على الرجل من المعجم .

**المسألة الثالثة:** ليس يريد بقوله: ﴿حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ مجرد الإصغاء، فيحصل العلم له بظاهر القول؛ وإنما أراد به فهم المقصود من دلالة على النبوة، وفهم المقصود به من التكليف، ولم يكن يخفى على العرب وجه الإعجاز فيه، وطريق الدلالة على النبوة، لكونه خارجاً عن أساليب فصاحة العرب في النظم والنثر، والخطب والأراجيز، والسجع والأمثال، وأنواع فصل الخطاب؛ فإن خلق الله له العلم بذلك، والقبول له صار من جملة المسلمين؛ فإن صدّ بالطبع، ومنع بالختم، وحق عليه بالكفر القول رد إلى مأمنه.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾: نفى الله عنهم العلم؛ لنفي فائدته من الاعتبار والاستبصار، وقد ينتفى الشيء بانتهاء فائدته؛ إذ الشيء إنما يُراد لمقصوده، فإذا عدم المقصود فكأنه لم يوجد؛ فأمر الله بالرفق بهم، والإمهال لهم، حتى يقع الاعتبار أن من الله بالهدى والاستبصار.

**الآية السابعة:** قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَثُرُوا أَتَمَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَبِلُوا أَيْمَةً الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾ [الآية: ١٢] فيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ﴾: دليل على أن الطاعن في الدين كافر، وهو الذي ينسب إليه ما لا يليق به، أو يعترض بالاستخفاف على ما هو من الدين، لما ثبت من الدليل القطعي على صحة أصوله واستقامة فروعه.

**المسألة الثانية:** إذا طعن الذمي في الدين انتقض عهده لقوله: ﴿وَإِنْ كَثُرُوا أَتَمَنَّهُمْ...﴾ إلى: ﴿فَقَبِلُوا أَيْمَةً الْكُفْرِ﴾؛ فأمر الله بقتلهم وقتالهم إذا طعنوا في دينكم.

فإن قيل: إنما أمرنا بقتالهم بشرطين:

أحدهما: نكثهم للعهد. والثاني: طعنهم في الدين.

قلنا: الطعن في الدين نكث للعهد؛ بل قال علماؤنا رحمة الله عليهم: إن غفلوا ما يخالف العهد انتقض عهدهم. فقد روي أن عمر رفع إليه أن ذميًا نخس دابة عليها امرأة مسلمة، فرمحت، فأسقطتها، فأنكشف بعض عورتها، فأمر بصلبه في الموضع.

وقد قال علماؤنا: إذا حارب الذمي نقض عهده؛ وكان ماله ولده فينا، قال محمد بن مسلمة: ولا يؤخذ ولده؛ لأنه نقض وحده. وقال: أما ماله فيؤخذ.

وهذا تعارض لا يشبه منصب محمد؛ لأن عهده هو الذي حمى ولده وماله، فإذا ذهب عنه ذهب عن ولده وماله.

وقال أشهب: إذا نقض الذمي العهد فهو على عهده، ولا يعود الحر في الرق أبدًا. وهذا من العجب، وكأنه رأى العهد معنى محسوساً، وإنما العهد حكم اقتضاه النظر، والتزمه

المسلمون، فإذا نقضه انتقض كسائر العقود من البيع والنكاح، فإنها تعقد؛ فترتب عليها الأحكام؛ فإذا نُقِضَتْ ونسخت ذهبت تلك الأحكام.

**الآية الثامنة:** قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَحْتَرِمُ مَسْجِدَ اللَّهِ مِنْ أَمْنٍ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَتَخَسَّ إِلَّا اللَّهَ فَمَسَّ أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [الآية: ١٨] فيها مسألتان:

**المسألة الأولى:** دلت الآية على أن الشهادة لعمارة المساجد بالإيمان والصلاة صحيحة؛ لأن الله ربطها بها، وأخير عنها بملازمتها والنفس تطمئن بها وتسكن إليها، وهذا في ظاهر الصلاح ليس في مقاطع الشهادات، فلها وجوه، وللعارفين بها أحوال، وإنما يؤخذ كل أحد بمقدار حاله وعلى مقتضى صِفَتِهِ؛ فمنهم الذكي الفطن المحصل لما يعلم اعتقاداً وإخباراً، ومنهم المغفل؛ فكل أحد ينزل على منزلته ويقدر على صفته.

**المسألة الثانية:** روى بعضهم أن الآية إنما قصد بها قريش؛ لأنهم كانوا يفخرون على سائر الناس بأنهم سكان مكة وعمارة المسجد الحرام، ويرون بذلك فضلاً لهم على غيرهم، فنفى الله ذلك عنهم شرعاً وفضيلة، لا حساً ووجوداً، وأخير أن العمارة لبيت الله لا تكون بالكفر به، وإنما تكون بالإيمان والعبادة وأداء الطاعة؛ سمعت الشيخ الإمام فخر الإسلام أبا بكر محمد بن أحمد الشاشي يقول: كان القاضي الإمام أبو الطيب الطبري يسمي الشيخ الإمام أبا إسحاق الشيرازي إمام الشافعية وشيخ الصوفية بمدينة السلام حمامة المسجد؛ لملازمته له؛ لأنه لم يكن يجعل لنفسه بيتاً سواه يلزم القاضي أبا الطيب، ويواظب القراءة والتدريس حتى صار إمام الطريقتين: الفقه والتصوف<sup>(١)</sup>.

**الآية التاسعة:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا آبَاءَكُمْ وَإِخْوَانَكُمْ أَوْلِيَاءَ إِنِ اسْتَحَبُّوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَوَلَّيْكُمْ هُمْ أَفْطَلُ لَكُمْ﴾ [الآية: ٢٣] فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** نفى الله الموالاة بالكفر بين الآباء والأبناء خاصة، ولا قُرْبَى أقرب منها، كما نفاهما بين الناس بعضهم من بعض، بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾<sup>(٢)</sup>؛ ليبين أن القرب قرب الأديان لا قرب الديار والأبدان، ومثله تنشد الصوفية:

يقولون لي دارُ الأحبة قد دَنَتْ      وأنتَ كئيب إنَّ ذا لعجيب  
فقلت وما تُغْنِي ديارٌ قريبةً      إذا لم يكن بين القلوب قريب

(١) إن كان التصوف هو الزهد في الدنيا والورع، وترك المنهيات وفعل الواجبات، فها حيزا. وإلا بأن كان التنطق والفلسفة ومخالفة الشريعة، وأن هناك فرقاً بين الطريقة والشريعة، أو الشريعة والحقيقة، فهذا من الابتداع والإحداث في الدين، وهو باب من أبواب الخروج عن الحنيفية السمحة. نسأل الله السلامة، وحسن الختام.

(٢) المائدة: ٥١.



## المسألة الثانية: الإحسان بالهبة والصلة مستثنى من الولاية:

[١٠٩١] لحديث أسماء؛ قالت: يا رسول الله؛ إن أُمِّي قدمت عليّ راغبة وهي مشركة، أفأصلها؟ قال: «صلي أمك». وتاممه يأتي في قوله: «لَا يَنْهَكُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ...» (١) الآية.

المسألة الثالثة: قوله تعالى: «وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَاُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ»: تفسير لقوله: «وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ» إما بالمال وسوء العاقبة، وإما بالأحكام في العاجلة، وذلك ظلم؛ أي وضع الشيء في غير موضعه، ويختلف الحكم فيه باختلاف الموضوع الموضوع فيه كفرأ وإيماناً.

## الآية العاشرة

قوله تعالى: «قَدْ إِنْ كَانَ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسْكِنٌ تَرْضَوْنَ أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ» [الآية: ٢٤] فيها ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: قوله تعالى: «قَدْ إِنْ كَانَ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسْكِنٌ تَرْضَوْنَ أَحَبُّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا»: هذا بيان فضل الجهاد، وإشارة إلى راحة النفس وعلاقتها بالأهل والمال.

وقال المفسرون: هذه الآية في بيان حال مَنْ ترك الهجرة، وآثر البقاء مع الأهل والمال.

[١٠٩٢] وفي الحديث الصحيح: «إِنَّ الشَّيْطَانَ قَعْدَ لِابْنِ آدَمَ ثَلَاثَةَ مَقَاعِدَ: قَعْدَ لَهُ فِي طَرِيقِ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ: أَتَدْرُ دِينَكَ وَدِينَ آبَائِكَ وَتَسْلِمُ. فَيُخَالِفُهُ وَأَسْلَمَ. وَقَعْدَ لَهُ فِي طَرِيقِ الْهَجْرَةِ، فَقَالَ لَهُ:

[١٠٩١] متفق عليه، وتقدم مراراً.

[١٠٩٢] لا بأس به. أخرجه النسائي ٢١/٦ وأحمد ٤٨٣/٣ وابن حبان ٤٥٩٣ والطبراني ٦٥٥٨ والبيهقي في الشعب ٤٢٤٦ من طرق عن موسى بن المسيب عن سالم بن أبي الجعد عن سيرة بن أبي الفاكه مرفوعاً، وإسناده لا بأس به، موسى بن المسيب صالح الحديث، وباقي الإسناد ثقات. وقوى إسناده الشيخ شعيب في «الإحسان» ٤٥٤/١٠ وذكره الألباني في «صحيح النسائي» ص ٦٥٧، ويخشى تدليس سالم بن أبي الجعد، فإنه كان كثير الإرسال، وقد روى عن صحابة لم يلقيهم، وليس في الروايات المتقدمة تصريح بالسماع أو الإخبار. لكن أخرجه البيهقي ٤٢٤٧ من طريق آخر عن موسى بن سالم حدثني جابر بن أبي سيرة فذكره بنحوه. فهذا فيه ذكر التحديث فانتفت شبهة التدليس، لكن مداره على موسى بن المسيب وهو صالح الحديث كما تقدم. ولبعضه. شاهد من حديث أبي مالك الأشعري، أخرجه البيهقي ٤٢٤٨ وإسناده ضعيف لضعف عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان، فالله أعلم. وسكت المنذري في «الترغيب» ١٩٥٤ على حديث سيرة، لم يصححه، وصححه المصنف ابن العربي، ولم يذكر رحمه الله مستنده في ذلك، والله أعلم.

أَنْذَرُ أَهْلَكَ وَمَالِكَ فَتَهَاجِرْ، فَيُخَالِفُهُ ثُمَّ هَاجَرَ. وَقَعْدَ لَهُ فِي طَرِيقِ الْجِهَادِ، فَقَالَ لَهُ: تَجَاهِدُ فَتُقْتَلُ، وَتَنْكَحُ أَهْلَكَ، وَيُقَسِّمُ مَالِكَ، فَيُخَالِفُهُ فَجَاهِدُ فَتُقْتَلُ. فَحَقَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ.

**المسألة الثانية: العشيرة:** الجماعة التي تبلغ عقد العشرة، فما زاد. ومنه المعاشرة، وهي الاجتماع على الأمر بالعزم الكثير. وقوله: ﴿وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا﴾؛ أي اقتطعتموها من غيرها. والكساد: نقصان القيمة، وقد تقدّم حديث أبي هريرة في الصحيح:

[١٠٩٣] أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «عَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فَقَالَ: لَا يَتَّبِعُنِي رَجُلٌ تَزَوَّجَ امْرَأَةً وَلَمَّا بَيَّنَّ بِهَا، أَوْ بَنَى دَارًا وَلَمْ يَسْكُنْهَا...» الحديث.

**المسألة الثالثة:** قوله: ﴿فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَكُمُ اللَّهُ بِأَمْرٍ﴾: قوله: ﴿فَتَرَبَّصُوا﴾ صيغته الأمر، ومعناه التهديد، وأمر الله الذي يأتي فتُح مكة على القول بأن المراد بمعنى الآية الهجرة، ويكون أمر الله عقوبته التي تنزل بهم الذل والخزي، حتى يغزوهم العدو في عقر دارهم، ويسلبهم أموالهم.

**الآية الحادية عشرة:** قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ [الآية: ٢٥] فيها ثلاث مسائل:

### المسألة الأولى:

[١٠٩٤] قال ابن وهب، وابن القاسم، قال مالك: لما انهزم أصحاب رسول الله ﷺ يوم حنين قبضت أم سليم - امرأة أبي طلحة - على عنان بغلة رسول الله ﷺ ثم قالت: يا رسول الله؛ مَرُّ بهؤلاء الذين انهزموا فنضرب رقابهم. فقال لها رسول الله ﷺ: «أَوْ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ يَا أُمَّ سَلِيمٍ؟» فقيل<sup>(١)</sup> له: أَوْ قسم لها رسول الله ﷺ ولَمَنْ خَرَجَ يُدَاوِي الْجَرْحَى؟ فقال: ما علمت أنه أسهم لامرأة في مغازيه.

قال ابن وهب، عن مالك: وكانت حُنين في حرٍّ شديد.

قال ابن القاسم: قال لنا مالك: حدثني ابن شهاب، قال: قال رجل لصفوان يوم حُنين: والله لا

[١٠٩٣] تقدم برقم ١٠٦٢.

[١٠٩٤] ذكره ابن هشام في «السيرة» ٢/٦٩ في أثناء خبر حنين المطول عن ابن إسحق حدثني عبد الله بن أبي بكر. وهذا مرسل. وخبر أم سليم صح من وجه آخر من حديث أنس بن مالك، أخرجه مسلم ١٨٠٩ والطيالسي ٢٠٧٩ وأحمد ٣/١١٤ وغيرهم، وتقدم.

(١) أي قيل لمالك، وما بعده من كلام مالك.

رتدّ أبداً<sup>(١)</sup>. فقال له صفوان: والله لرَبِّ<sup>(٢)</sup> مِنْ قريش خير من رَبِّ من هَوازن<sup>(٣)</sup>.

[١٠٩٥] وكان رسولُ الله ﷺ قد أعطى صفوان مثنى<sup>(٤)</sup> مثنى أو ثلاث. وقال صفوان: لقد حضرت حُنيناً وما أَحَدٌ من الخلق أبغض إليّ منه، فما زال يُعطيني حتى ما كان أحد أحب إليّ من الخلق منه. وكان صفوان من المؤلفة قلوبهم.

المسألة الثانية: قال ابن القاسم، وابن وهب: سئل مالك عن صفوان حين أعطاه النبي ﷺ ما أعطاه أكان مسلماً أو مشركاً؟ قال: سمعتُ شيئاً، وما أراه كان إلا مشركاً. ولقد قال: ربُّ من قريش خير من ربِّ من هوازن وما هذا بكلام مسلم. وكان من أشدهم قَوْلاً - حين قال صفوان: لقد أكرم الله أمية إذ لم ير هذا الأسود فوق الكعبة.

قال ابنُ وهب: قال مالك: كان شعارهم يوم حُنين، يا أصحاب سورة البقرة.

قال مالك: كان النبي ﷺ كتم وجهه ذلك، فلما كان بالسُّقيا جاءه كعب بن مالك، وكان شاعراً، فأنشده شعره ليعلم ما عنده وينظر ما في نفسه، فأنشده:

قَضَيْنَا مِنْ تَهَامَةٍ كُلِّ إِرَبٍ	وَحَنَبَرٍ ثُمَّ أَجْمَمْنَا السِّیُوفَا <sup>(٥)</sup>
نَسَائِلُهَا وَلَوْ نَطَقَتْ لَقَالَتْ	قَوَاطِعُهُنَّ دَوْسًا أَوْ ثَقِيفَا
قال علماؤنا: والقصيدة مشهورة، وتامها:	
فَلَسْتُ لِحَاضِنٍ إِنْ لَمْ تَرَوْهَا	بَسَاحَةٍ دَارِكُمْ مَنَا أَلُوفَا
وَتَنْتَزِعُ الْعُرُوشَ بِبَطْنِ وَجْ	وَتَصْبِحُ دَارِكُمْ مَنَا خُلُوفَا <sup>(٦)</sup>

[١٠٩٥] أخرجه مسلم ٢٣١٣ والترمذي ٦٦٦ وأحمد ٤٠١/٣ و ٤٦٥/٦ وابن حبان ٤٨٢٨ والبيهقي ١٩/٧ عن الزهري قال: غزا رسول الله ﷺ غزوة الفتح فتح مكة، ثم خرج رسول الله ﷺ بمن معه من المسلمين فاقتتلوا بحنين، فنصر الله دينه والمسلمين، وأعطى رسول الله ﷺ يومئذ صفوان بن أمية مائة من النعم ثم مائة ثم مائة. قال ابن شهاب: حدثني سعيد بن المسيب، أن صفوان قال: والله لقد أعطاني رسول الله ﷺ ما أعطاني، وإنه لأبغض الناس إليّ، فما برح يعطيني حتى إنه لأحب الناس إليّ. لفظ مسلم وغيره.

(١) يعني لا يرتدون على العدو، وهو واضح في «السيرة» ٦٧/٢ ففي الخبر: فقال أبو سفيان: لا تنتهي هزيمتهم دون البحر.

(٢) أي مالك وأمير، ومراده النبي ﷺ، فإنه قرشي.

(٣) أخرجه البيهقي ١٩/٧ عن الزهري به، وهذا مرسل. وانظر «السيرة النبوية» ٦٧/٢.

(٤) كذا في أكثر النسخ، وفي نسخة «مثنين» بدل «مثنى» وبكل حال الذي صح من الحديث هو ما أخرجه مسلم، وقد ذكرته في التخريج ومجموع ما أعطاه ثلاثمائة.

وصح من حديث رافع بن خديج لكن وقع فيه مائة من الإبل. وهذا أخرجه مسلم ١٠٦٠ والحميدي ٤١٢ وابن حبان ٤٨٢٧.

(٥) أجممنا: أرحنا.

(٦) وَجْ: واد بالطائف.

وتأتىكم لنا سرعان خيل  
إذا نزلوا بساحتكم سمعتم  
بأيديهم قواضب مرففات  
كأمثال العقائق أخلصتها  
تخال جدية الأبطال فيها  
أجددكم، أليس لهم نصيح  
بخبرهم<sup>(٣)</sup> بأنا قد جمعنا  
وأنا قد أتيناهم بزخف  
رئيسهم النبي وكان صلباً  
رشيد الأمر ذا حكم وعلم  
نطيع نبينا ونطيع رباً  
فإن يلقوا إلينا السلم نقبل  
وإن تابوا نجاهدكم ونصبر  
نجالد ما بقينا أو تُنهبوا  
نجاهد لا ثبالي ما لقينا  
وكم من معشر ألّبوا علينا  
أتونا لا يرون لهم كفاء  
بكل مهئد لين صقيل  
لأمر الله والإسلام حتى  
وتنسى السلات والعزى ووّد  
فأمسوا قد أقرؤوا واطمأثوا

فأجابه كنانة بن عبد ياليل بن عمرو بن عمير، فقال:

يفادِرُ خلقه جمعاً كئيفاً  
لها مما أناخ بها رجيها  
يُزِنُ المصطلين بها الحثوفا  
قُيُونُ الهند لم تُضرب كئيفاً<sup>(١)</sup>  
غداة الزحف جادياً مدوفاً<sup>(٢)</sup>  
من الأقوام كان بنا عريفا  
عتاق الخيل والتجرب الطرؤفا  
يحيط بسور حصنهم صفوفا  
نقي الثوب مصطبراً عزوفا  
وحلم لم يكن نزقاً خفيفاً<sup>(٤)</sup>  
هو الرحمن كان بنا لطيفاً  
ونجعلكم لنا عضداً وريفاً<sup>(٥)</sup>  
ولا يك أمرنا رِعشاً ضعيفاً  
إلى الإسلام إذعاناً مضيفاً  
أهلكننا التلاد أم الطريف<sup>(٦)</sup>  
صميم الجذم منهم والحليف<sup>(٧)</sup>  
فجذعنا المسامع والأنوفا  
نسوقهم به سَوْقاً عنيفاً  
يقوم الدين معتدلاً حنيفاً  
ونسلبها القلائد والشئوفا<sup>(٨)</sup>  
ومن لا يمتنع يقتل خسوفاً<sup>(٩)</sup>

فلما بدار مغلم لا نريمها

(١) العقائق: شعاع البرق. (٢) مدوفاً: مخلوطاً بغيره.

(٣) في الأصل «فخبرهم» والمثبت عن «السيرة» ٩٧/٢.

(٤) النزق: الكثير الطيش والخفة. (٥) وريفاً: أي امتداداً وعوناً.

(٦) التلاد: المال القديم. والطريف: المال المستحدث.

(٧) ألّبوا: جمعوا. الصميم: الخالص. الجذم: الأصل.

(٨) الشئوف: جمع شنف. وهو القرط الذي يكون في أعلى الأذن.

(٩) الخسوف: الذل.

وجدنا بها الآباء من قبل ما نرى  
وقد جرئنا قبل عمرو بن عامر  
وقد علمت أن قالت الحق أننا  
نقومها حتى يلين شريسها  
علينا دلاص من ثراث محرق  
نرقعها عنا ببيض صوارم  
قالوا: فلما سمعت دؤس بأبيات كعب هذه بادرت بإسلامها<sup>(٦)</sup>.  
وكانت لنا أطواؤها وكرومها<sup>(١)</sup>  
فأخبرها ذو رأيها وحليمها  
إذا ما أبت صغر الخدود نقيمها<sup>(٢)</sup>  
ويعرف للحق المبين ظلومها<sup>(٣)</sup>  
كلون السماء زينتها نجومها<sup>(٤)</sup>  
إذا جرزت في غمرة لا نشيمها<sup>(٥)</sup>

**المسألة الثالثة:** قال ابن القاسم، وأصحاب مالك: قال مالك: من قتل قتيلاً لم يكن له سلبه إلا بإذن الإمام، ولا يكون ذلك من الإمام إلا على وجه الاجتهاد، ولم يبلغنا أن رسول الله ﷺ نفل في مغازيه كلها.

وقد بلغنا أنه نفل في بعضها يوم حنين، ولم يبلغني أن رسول الله ﷺ قال: «من قتل قتيلاً فله سلبه<sup>(٧)</sup>»، إلا يوم حنين. وقد بينا فيما سبق أن نفل الأسلاب وغير ذلك إنما يكون من الخمس، لا من رأس المال. وقد بينا أن الخمس يجوز أن يُعطى للمؤلفة قلوبهم برأي الإمام في ذلك. والله أعلم.

**الآية الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَاهِهِمْ هَكَذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِنْ شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الآية: ٢٨] فيها عشر مسائل:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: كان المشركون يقدمون للتجارة، فنزلت هذه الآية: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ...﴾ الآية. رواه سعيد بن جبيرة. وروى غيره أنه لما أمر بإخراج المشركين من مكة شق ذلك على الناس، فقالوا: كيف بما نصيب منهم في التجارة في الميرة؛ فأنزل الله: ﴿قَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾<sup>(٨)</sup>، فأغناهم الله بالجزية<sup>(٩)</sup>.

- 
- (١) الأطواء: جمع طوى، وهو البئر.
  - (٢) صعر الخدود: هي المائلة تكبراً وعجباً.
  - (٣) شريسها: شديدها.
  - (٤) دلاص: دروع لينة. المحرق هنا: هو عمرو بن عامر، فإنه أول من حرق من العرب.
  - (٥) لا نشيمها: لا نغمدها.
  - (٦) انظر «السيرة النبوية» لابن هشام ٢/ ٩٥-٩٨ ذكر غزوة الطائف بعد حنين في سنة ثمان.
  - (٧) متفق عليه من حديث أبي قتادة، وتقدم. (٨) التوبة: ٢٩.
  - (٩) وورد من مرسل قتادة، أخرجه الطبري ١٦٦٢٤، وله شواهد مرسله.

## المسألة الثانية :

[١٠٩٦] لما نزلت الآية قال النبي ﷺ لعلي: «نادِ في أذانك ألا يحج بعد العام مشرك». ويحتمل أن تكون التلاوة بعد الأذان؛ فقد روي أن النبي ﷺ لما أراد أن يحج في العام الثاني كرمه الله وكرمه دينه عن أن يخالطهم مشرك. وقيل: إذا امتنع دخول المشركين مكة لعزّة الإسلام، فلم يبق الناس على ما كانوا عليه من الذل والهوان؟

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾: اعلموا - وفقكم الله - أن النجاسة ليست بعين حسية، وإنما هي حكم شرعي، أمر الله بإبعادها، كما أمر بإبعاد البدن عن الصلاة عند الحدث، وكلاهما أمر شرعي ليس بعين حسية.

وقد ذهلت الحنفية عن هذه الحقيقة؛ فظنوا أن إزالة النجاسة أمر حسي، نعم زوال العين في بعض المواضع، وهو إذا ظهرت، حسي. وكونها بعينها نجسة حكمي، وبقاء المحل نجساً بعد زوال عينها حكمي<sup>(١)</sup>، وقد حققنا ذلك في مسائل الخلاف.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾: دليل على أنهم لا يقربون مسجداً سواه؛ لأن العلة - وهي النجاسة - موجودة فيهم، والحرمة موجودة في المسجد. وقد اختلف الناس في هذا كثيراً؛ فرأى الشافعي أن هذا مخصوص بالمسجد الحرام لا يتعداه إلى غيره من المساجد<sup>(٢)</sup>. وهذا جمود منه على الظاهر الذي يسقط هذا الظاهر، فإن الله لم يقل: لا يقرب هؤلاء المسجد الحرام؛ فيكون الحكم مقصوراً عليهم ولو قال: لا يقرب المشركون والأنجاس المسجد الحرام لكان تنبيهاً على التعليل بالشرك أو النجاسة، أو العلتين جميعاً؛ بل أكد الحال بيان العلة وكشفها، فقال: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾: يريد ولا بد لنجاستهم، فتعدت العلة إلى كل موضع محترم بالمسجدية.

ومما قاله مع غيره من الناس أن الكافر يجوز له دخول المسجد بإذن المسلم، واستدل عليه بأن

[١٠٩٦] غريب هكذا. وتقدم بغير هذا السياق برقم ١٠٧٩ و ١٠٨٢، وليس في شيء من الروايات ذكر نزول هذه الآية. وقد ورد بنحو سياق المصنف من مرسل عطية العوفي، أخرجه الطبري ١٦٦١٨، وهذا واه، فهو مرسل، ومع إرساله عطية ضعيف، وليس فيه ذكر علي رضي الله عنه.

- (١) قال الإمام المرغيناني الحنفي في «الهداية»: النجاسة ضربان: مرئية، وغير مرئية. فما كان منها مرئياً فطهارته زوال عينها لأن النجاسة حلت المحل باعتبار العين فتزول بزوالها، إلا أن يبقى من أثرها ما تشق إزالته لأن الحرج مدفوع، وما ليس بمرئي: فطهارته أن يغسل حتى يغلب على ظن الغاسل أنه قد طهر اه. انظر «فتح القدير شرح الهداية» ٢١٠-٢١٢ بتخريجي، وانظر «مراقي الفلاح» ١/ ١٩١-١٩٦ للعلامة الشرنبلالي الحنفي. قلت: والحنفية: يقولون بأن الكافر نجس حكماً لا حقيقة.
- (٢) يأتي بعد قليل الكلام في ذلك.

النبي ﷺ ربط ثُمَامَةَ بن أثال في المسجد وهو مشرك<sup>(١)</sup>.

قال علماؤنا: هذا الحديث صحيح، لكن النبي ﷺ قد كان علم إسلامه<sup>(٢)</sup>، وهذا وإن سلمناه فلا يضرنا؛ لأن علم النبي بإسلامه في المال لا يحكم له به في الحال<sup>(٣)</sup>.

وقال جابر بن عبد الله: العموم بمنع المشركين عن قُربان المسجد الحرام مخصوص في العبد والأمة<sup>(٤)</sup>. وهذا قول باطل<sup>(٥)</sup>، وسند ضعيف<sup>(٦)</sup> لا يخص بمثله العمومات المطلقة، فكيف المعللة بالعلة العامة المتناولة لجميعها، وهي الشرك؟

**المسألة الخامسة:** قال سعيد بن المسيب: هذا القول والحكم إنما هو في المسجد الحرام. فأما مسجد المدينة فلا يزيد فضلاً على غيره؛ إذ قد دخل أبو سفيان مسجد رسول الله ﷺ وهو مشرك عند إقباله لتجديد العهد قبل فتح مكة حين خشي نقض الصلح بما أحدثه بنو بكر على خُزاعة<sup>(٧)</sup>.

قال القاضي: وهذا ضعيف، ولو صح فإن الجواب عنه ظاهر؛ وذلك أن دخول ثُمَامَةَ في المسجد في الحديث الصحيح، ودخول أبي سفيان فيه على الحديث الآخر كان قبل أن ينزل قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا﴾؛ فمنع الله المشركين من دخول المسجد الحرام نصاً، ومنع من دخول سائر المساجد تعليلاً بالنجاسة، ولوجوب صيانة المسجد عن كل نجس. وهذا كله ظاهر لا خفاء به.

**المسألة السادسة:** قال الشافعي: لا يدخل الكافر المسجد الحرام بحال، ويدخل غيره من المساجد للحاجة، كما دخل ثُمَامَةَ وأبو سفيان. وقال أبو حنيفة: يدخل المسجد لحاجة أو لغير حاجة، وهذا كله ضعيف خطأ، أما دخوله للحاجة فقد أفسدناه كما تقدم، وأما دخولهم كذلك مطلقاً فهو أبعد من تعليل أبي حنيفة وتدقيقه<sup>(٨)</sup>.

(١) خبر ثُمَامَةَ بن أثال، أخرجه البخاري ٤٦٩ و ٢٤٢٣ و ٤٣٧٢ ومسلم ١٧٦٤ وابن حبان ١٢٣٩ من حديث أبي هريرة، في أثناء خبر مطول.

(٢) ليس هناك دليل على هذا القول.

(٣) في هذه الفقرة يظهر أن المصنف رد ما ذهب إليه بعض علماء المالكية من أنه ﷺ علم إسلامه. والله أعلم.

(٤) ما ذكره المصنف رحمه الله فيه نظر من وجوه ثلاثة: الوجه الأول أنه ساق كلام جابر بالفاظ أصول الفقه. الثاني: أنه أطلق على كلام جابر بأنه باطل، والأولى التلطف بالعبرة. الثالث: حكم بضعف إسناده، وليس كذلك بل إسناده صحيح وإليك بيانه. أخرجه عبد الرزاق ١٠٦٩ عن ابن جريج أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ...﴾؛ قال: إلا أن يكون عبداً، أو أحدًا من أهل الذمة. وهذا إسناده صحيح، رجاله رجال البخاري ومسلم سوى أبي الزبير، فإنه من رجال مسلم، وقد صرح هو وابن جريج بالتحديث. وأخرجه الطبري ١٦٦٢٧ و ١٦٦٢٩ من طريقين عن أبي الزبير، وإسناده كل حسن.

(٥) الصواب أن يقال: قول مرجوح. (٦) تقدم أنه صحيح، لكن الجمهور على العمل بخلافه.

(٧) انظر خبر بكر وخزاعة في «السيرة النبوية» ٤/ ٢٦-٣١.

(٨) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٨٧/١٢ في الكلام على حديث ثُمَامَةَ: وفي هذا جواز ربط الأسير =

ولقد كُتِبَ أرى بدمشق عجباً، كان لجامعها بابان: باب شرقي - وهو باب جَيْرُون، وباب غربي، وكان الناس يجعلونه طريقاً يمشون عليها نهارهم كله في حوائجهم، وكان الذمي إذا أراد المرور وقف على الباب حتى يمر به مسلم، مجتاز، فيقول له الذمي: يا مسلم، أتأذن لي أن أمرّ معك؟ فيقول: نعم، فيدخل معه، وعليه الغيار علامة أهل الذمة، فإذا رآه القَيم صاح به: ارجع، ارجع، فيقول له المسلم: أنا أُذِنْتُ له فيتركه القيم.

**المسألة السابعة:** قوله: ﴿بَعْدَ عَامِهِمْ هَكَذَا﴾: فيه قولان:

أحدهما: أنه سنة تسع التي حج فيها أبو بكر.

الثاني: أنه سنة عشر؛ قاله قتادة، وهو الصحيح الذي يعطيه مقتضى اللفظ.

وإن من العجب أن يقال إنه سنة تسع، وهو العام الذي وقع فيه الأذان ولو دخل غلام رجل داره يوماً، فقال له مولا: لا تدخل هذه الدار بعد يومك هذا لكان المراد به اليوم الذي دخل فيه.

فالصحيح أن النهي فيما يُستقبل، وأن المشار إليه هو الوقت الذي وقع فيه النداء، ولو تناصف الناس في الحق، وأمسك كل أحد عما لا يعلم ما وقع مثل هذا النزاع.

**المسألة الثامنة:** قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ عِيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾: المعنى: إن خفتم الفقر

وحبسه، وجواز إدخال المسجد الكافر، ومذهب الشافعي، جوازه بإذن مسلم، سواء كان الكافر كتابياً أو غيره. وقال عمر بن عبد العزيز وقاتدة ومالك: لا يجوز. وقال أبو حنيفة: يجوز للكتابي دون غيره. ودليلنا على الجميع هذا الحديث. وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ﴾. فهو خاص بالحرم، ونحن نقول لا يجوز إدخاله الحرم، والله أعلم.

وقال الحافظ في «الفتح» ١/ ٥٦٠: وفي دخول المسجد مذاهب: فمن الحنفية الجواز مطلقاً. وعن المالكية والمزني: المنع مطلقاً، وعن الشافعية: التفصيل بين المسجد الحرام وغيره للآية، وقيل: يؤذن للكتابي خاصة، وحديث الباب يرد عليه، فإن ثمة ليس من أهل الكتاب.

وقال الإمام القرطبي رحمه الله في «التفسير» ٨/ ١٠٤ - ١٠٥. عند الحديث ٣٣٢٢ بترقيمي ما ملخصه: اختلف العلماء في دخول الكفار المساجد والمسجد الحرام على خمسة أقوال. فقال أهل المدينة: الآية عامة في سائر المشركين، وسائر المساجد، وبذلك كتب عمر بن عبد العزيز إلى عماله ونزع بهذه الآية. وفي صحيح مسلم وغيره «إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من البول والقذر» والكافر لا يخلو عن ذلك، وقال ﷺ: «لا أحل المسجد لحائض ولا لجنب» والكافر جنب. وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾ فسماه الله تعالى نجساً، فلا يخلو أن يكون نجس العين أو مبعداً من طريق الحكم. وأي ذلك كان فممنعه من المسجد واجب، لأن العلة وهي النجاسة موجودة فيهم، والحرمة موجودة في المسجد. وقال الشافعي رحمه الله: الآية عامة في سائر المشركين، خاصة في المسجد الحرام، ولا يمنعون من دخول غيره. وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا يمنع اليهود والنصارى من دخول المسجد الحرام ولا غيره. وهذا قول يرد ما ذكرنا من الآية وغيره. قال الكيا الطبري: ويجوز للذمي دخول سائر المساجد عند أبي حنيفة من غير حاجة. وقال الشافعي تعتبر الحاجة، ومع الحاجة، لا يجوز دخول المسجد الحرام. وقال عطاء: الحرم كله قبله ومسجد، فينبغي أن يمنعوا الحرم. وقال قتادة: لا يقرب المسجد الحرام مشرك، إلا أن يكون صاحب جزية أو عبداً كافراً لمسلم. وبهذا قال جابر.



بانقطاع مادة المشركين عنكم بالتجارة التي كانوا يجلبونها فإن الله يعوّض عنها؛ فدل على أنّ تعلق القلب بالأسباب في الرزق جائز، وإن كان الرزق مقدوراً، وأمر الله وقسمه له مفعولاً، ولكنه علّقه بالأسباب حكماً؛ لتعلم القلوب التي تتعلق بالأسباب من القلوب التي تتوكل على ربّ الأرباب، وليس يُنافي النظر إلى السبب التوكل من حيث إنه مسخر مقدور؛ وإنما يضاد التوكل النظر إليه بذاته، والغفلة عن الذي سخره في أرضه وسماواته.

[١٠٩٧] وفي الحديث الصحيح: «لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خُمصاً وتروح بطاناً». فأخبر أنّ التوكل الحقيقي لا يضاده الغدو والروح في طلب الرزق، لكن شيوخ الصوفية قالوا: إنما تغدو وتروح في الطاعة، فهو السبب الذي يجلب الرزق.

والدليل عليه أمران: قوله: «وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ...»<sup>(١)</sup> الآية. والثاني قوله: «إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ»<sup>(٢)</sup> فليس يُنزل الرزق من محله - وهو السماء - إلا ما يصعد إليها وهو الذكر الطيب والعمل الصالح، وليس بالسعي في جهات الأرض، فإنه ليس فيها رزق.

والصحيح ما أحكمته السنة عند فقهاء الظاهر، وهو العمل بالأسباب الدنيوية من الحرث والتجارة والغراسة. ويدل عليه ما كانت الصحابة تعمله، والنبى ﷺ بين أظهرهم من التجارة في الأسواق، والعمارة للأموال، وغرس الثمار. ومنهم من كان يضرب على الكفار لتكون كلمة الله هي العليا، ويسترزق من أفضل وجوه رزق الله تعالى وهو الأغنام، والنبى ﷺ في ذلك كله راض عنهم، وهذه كانت صفة الخلفاء الذين لم يكن أحد أفضل منهم؛ يسلكون هذه السبيل في الاكتساب والتعلق بالأسباب. أما إنه لقد كان قوم يقعدون بضفة المسجد ما يحراثون ولا يتجرّون، ليس لهم كسب ولا مال، إنما هم أضياف الإسلام إذا جاءت هدية أكلها النبى ﷺ معهم، وإن كانت صدقة خضهم بها، ولم يكن ذلك بمُعاب عليهم، لإقبالهم على العبادة، وملازمتهم للذكر والاعتكاف، فصارت جاذبتين في الدين ومسلكتين للمسلمين، فمن أثر منهما واحداً لم يخرج عن سنته، ولا اقتحم مكروهاً.

المسألة التاسعة: قوله: «مِنْ فَضْلِهِ»؛ فيه ثلاثة أقوال:

الأول: من حيث شاء، وعلم؛ لعموم فضله، وسعة رزقه ورحمته.

الثاني: بالمطر والنبات وخصب الأرض، فأخصب تباله وجرش، فحملوا إلى مكة الطعام والودك، وأسلم أهل نجد وصنعاء.

الثالث: بالجزية.

وهذا كله من المعاني التي يحتملها اللفظ ويراد به جميعها، ويحتمل عندي أن يريد به يغنيكم الله

[١٠٩٧] تقدم تخريجه، وهو حديث حسن.

عن الكفار فيما يجلبون من التجارة والرزق إليكم بجلبكم أنتم لها واستغنائكم عنها بأنفسكم في كل وجه.

**المسألة العاشرة:** قوله: ﴿إِنْ شَاءَ﴾: قال علماؤنا: ليعلم الخلق أن الرزق ليس بالاجتهاد، وإنما هو فضل من الله تعالى تولى قسمته، وذلك بين في قوله: ﴿وَنَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَيعَشَتَهُمْ...﴾<sup>(١)</sup> الآية.

**الآية الثالثة عشرة:** قوله تعالى: ﴿قَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [الآية: ٢٩] فيها ثلاث عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** قوله: ﴿قَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾:

أمر بمقاتلة جميع الكفار؛ فإن كلهم قد أطبق على هذا الوصف، من الكفر بالله وباليوم الآخر. وقد قال في أول السورة: ﴿فَأَقْضُوا الْفِتْنَةَ﴾<sup>(٢)</sup>. وقد قدمنا القول فيه. وقال تعالى: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ﴾<sup>(٣)</sup>. وقال سبحانه: ﴿قَتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾<sup>(٤)</sup>.

والكفر وإن كان أنواعاً متعددة مذكورة في القرآن والسنة بالفاظ متفرقة، فإن اسم الكفر يجمعها، قال الله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئِينَ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾<sup>(٥)</sup>.

[١٠٩٨] وخص النبي ﷺ المعنى المقصود بالبيان فقال: «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». وهو المقصود الأعظم والغاية القصوى.

**المسألة الثانية:** قوله: ﴿قَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ...﴾ الآية: نص في تحقيق الكفر؛ وذلك أن نقول: الكفر والإيمان أصلان في ترتيب الأحكام عليهما في الدين، وهما في وضع اللغة معلومان. والإيمان هو التصديق لغة أو التأمين. والكفر هو الستر، وقد يكون بالفعل حساً، وقد يكون بالإنكار والجحد معنى، وكلاهما حقيقة، أو حقيقة ومجاز، حسبما بيّناه في «الأمد الأقصى» وغيره. وقد قال شيخُ السنة والقاضي أبو بكر: إن الإيمان هو العلم بالله<sup>(٦)</sup>.

وذلك لا يضح لغة، وقد أفدناه في موضعه. فإذا ثبت أن كفر المعاني جحودها وإنكارها فالشرع لم يعلق الأحكام الشرعية على كل ما ينطلق عليه اسم كفر، وإنما علّقه على بعضها، وهي الكفر بالله وصفاته وأفعاله.

[١٠٩٨] متفق عليه، وتقدم.

(٢) التوبة: ٥.

(١) الزخرف: ٣٢.

(٤) التوبة: ١٢٣.

(٣) التوبة: ٧٣.

(٥) الحج: ١٧.

(٦) مرادة أبو الحسن الأشعري وتلميذه أبو بكر الباقلاني ورد المصنف رحمه الله كلاهما.

والدليل عليه قوله تعالى: ﴿قَتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا يَتْلُونَ الْآخِرَ...﴾ الآية. فقوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ نص في الكفر بذاته يقيناً، وفي الكفر بالصفات ظاهراً: لأن الله هو الموجود الذي له الصفات العلّاء والأسماء الحسنى؛ فكل من أنكر وجود الله فهو كافر، وقوله: ﴿وَلَا يَتْلُونَ الْآخِرَ﴾ نص في صفاته، فإن اليوم الآخر عرفناه بقدرته وبكلامه؛ فأما علمنا له بقدرته فإن القدرة على اليوم الأول دليل على القدرة على اليوم الآخر. وأما علمنا له بالكلام فبإخباره أنه فاعله، فإذا أنكر أحد البعث فقد أنكر القدرة والكلام، وكفر قطعاً بغير كلام، وقوله: ﴿وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ نص في أفعاله التي من أمهاتها إرسال الرسل، وتأييدهم بالمعجزات النازلة منزلة قوله: صدقتم أيها الرسل، فإذا أنكر أحد الرسل أو كذبهم فيما يخبرون عنه من التحليل والتحريم، والأوامر والنهي، فهو كافر، وكل جملة من هذه الوجوه الثلاثة له تفصيل تدل عليه هذه الجملة التي أشرنا، بها اختلف الناس في التكفير بذلك التفصيل، والتفسيق والتخطئة والتصويب؛ وذلك كالقول في التشبيه والتجسيم والجهة، أو الخوض في إنكار العلم والقدرة، والإرادة والكلام والحياة؛ فهذه الأصول يكفر جاحدها بلا إشكال.

وكقول المعتزلة: إن العباد يخلقون أفعالهم، وإنهم يفعلون ما لا يريد الله، وإن نفوذ القضاء والقدر على الخلق بالنار جور.

وكقول المشبهة: إن الباري جسم، وإنه يختص بجهة، وإنه قادر على المحال، وإنه تعالى قد نص على كل حادثة من الأحكام.

وهذا كله كذب صراح، وبعد هذا تفاصيل يبنى عليها ويجزئ إليها، وفي التكفير بها تدقيق.

ومن أعظم الإشارة بقوله ﴿وَلَا يَتْلُونَ الْآخِرَ﴾ الإخبار عن النصارى الذين يقولون: إن نعيم الجنة وعذاب النار معانٍ كالسرور والهم، وليست صوراً، ولا فيها أكل ولا شرب، ولا وطء ولا حياة، ولا مهل يشرب، ولا نار تُلْقَى.

وقوله: ﴿وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾ إخبار عما كانت العرب تفعله من التحريم بعقولها في السائبة والوصيلة والحام، وما يختص بتحريمه الإناث دون الذكور، إلى غير ذلك من أقوال الزور، وعما كانت الرهبان تفعله، والأخبار من اليهود تبدع من تحريم ما أحل الله في الإنجيل والتوراة، أو تحليل ما حرم الله عليهم فيه.

وقوله: ﴿وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ﴾ إشارة إلى هذه الجملة من الاعتقاد للحق والعمل بمقتضى الشرع.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾: وفي ذكرهم ها هنا ثلاثة أقوال:

الأول: أنهم كانوا أمروا بقتال المشركين، فأمرُوا أيضاً بقتال أهل الكتاب مع المشركين؛ لما فيه من الحق من ذكر الرسول وغيره، وكان تخصيصاً لما تناوله اللفظ العام على معنى التأكيد.

الثاني: أن قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ تأكيد للحجة؛ فإن المشركين من عبدة الأوثان لم

تكن عندهم مقدمة من التوحيد والنبوة وشريعة الإسلام، فجاءهم الأمر كله فجأة على جهالة. فأما أهل الكتاب فقد كانوا عالمين بالتوحيد والرسول والشرائع والملل، وخصوصاً ذكر محمد ﷺ وملته وأمته؛ فلما أنكروه تأكدت عليهم الحجة، وعظمت منهم الجريمة؛ فنبه على محلهم بذلك. الثالث: أن تخصيصهم بالذكر إنما كان لأجل قوله تعالى بعد ذلك: ﴿حَتَّى يَبْطُغُوا الْجَزْيَةَ عَنْ يَدِهِمْ صَغُرُونَ﴾. والذين يختصون بفرض الجزية عليهم هم أهل الكتاب دون غيرهم من صنف الكفار، وهذا صحيح على أحد الأقوال على ما يأتي بيانه إن شاء الله تعالى.

**المسألة الرابعة:** فإن قيل: أليس النصارى واليهود يؤمنون بالله واليوم الآخر؟ قلنا: عنه جوابان: أحدهما: أنا قد بينا أن أحداً منهم لا يؤمن بالله ولا باليوم الآخر. الثاني: أنهم وإن كانوا يؤمنون بالله وباليوم الآخر فإنهم قد كذبوا الرسول، ولم يحرموا ما حرم الله ورسوله، ولا دأبوا بدين الحق.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَبْطُغُوا الْجَزْيَةَ﴾: فيها ثلاثة أقوال: أحدها: أنها عطية مخصوصة. الثاني: أنها جزاء على الكفر.

الثالث: أن اشتقاقها من الإجزاء بمعنى الكفاية، كما تقول: جرى كذا عني يجزي إذا قضى.

**المسألة السادسة:** في تقديرها: روى ابن القاسم، وأشهب، ومحمد بن الحارث بن زنجويه، وابن عبد الحكم، عن مالك - أنها أربعة دنانير على أهل الذهب، وأربعون درهماً على الورق، وإن كانوا مجوساً. وكذلك روى مالك، عن نافع، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير، وعلى أهل الورق أربعين درهماً، مع ذلك أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام.

وقيل: إن ذلك غير مقدر، وإنما هو على قدر ما يراه الإمام ويجتهد فيه؛ من الغنى والفقر، والقلّة والكثرة، والافتداء بعمر أسوة.

وقد روى البخاري، عن ابن أبي لجيم - قلت لمجاهد: ما بال أهل الشام عليهم أربعة دنانير، وعلى أهل اليمن دينار؟ قال: إنما جعل ذلك من أجل اليسار.

[١٠٩٩] وقد روي عن النبي ﷺ أنه قال لمعاذ: «خُذْ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَاراً أَوْ عَدْلَهُ مَعَاظِرِي»<sup>(١)</sup>،

[١٠٩٩] صحيح. أخرجه أبو داود ١٥٧٨ والترمذي ٦٢٣ والنسائي ٥/ ٢٥-٢٦ وعبد الرزاق ٦٨٤١ والطيالسي ٥٦٧ وأحمد ٥/ ٢٣٠ والدارقطني ١٠٢/٢ وابن حبان ٤٨٨٦ والحاكم ٤٩٨/١ والبيهقي ٩٨/٤ و ٩٣/٩ من طرق عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ، وإسناده على شرطهما، إن كان سمعه مسروق من

(١) ثياب يمنية. كذا جاء تفسيره في رواية أبي داود ولفظه: المعافر: ثياب تكون باليمن.

ثم ضرب الجزية عمر في زمانه على ما تقدم؛ فدلّ على أنه إنما يراعى في ذلك الثروة والقلّة.

### المسألة السابعة: في محل الجزية أربعة أقوال:

الأول: أنها تُقبل من أهل الكتاب عرباً كانوا أو غيرهم.

الثاني: قال ابنُ القاسم: إذا رضيت الأمم كلّها بالجزية قبلت منهم.

الثالث: قال ابن الماجشون: لا تقبل.

الرابع: قال ابن وهب: لا تقبل من مَجُوس العرب، وتُقبل من غيرهم.

وَجّه من قال: إنها تقبل من أهل الكتاب عرباً كانوا أو غيرهم تخصيصُ الله بالذكر أهل الكتاب.

وأما مَنْ قال: إنها تقبل من الأمم كلّها فالحديثُ الصحيح في كتاب مسلم وغيره، عن سليمان بن بُرَيْدة، عن أبيه، قال:

[١١٠٠] كان رسولُ الله ﷺ إذا أُمِرَ أميراً على جيش أو سرية أوصاه في خاصّته بتقوى الله ومن معه من المؤمنين خيراً. ثم قال: «اغزُوا باسمِ الله في سبيلِ الله، قاتلُوا مَنْ كَفَرَ بالله، اغزُوا ولا تَغْلُوا، ولا تغدروا ولا تمثّلوا، ولا تقتلوا وليدًا. وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خلال، فأيتهن ما أجابوك إليها فاقبل منهم، وكف عنهم: ادعهم إلى الدخول في الإسلام، فإن فعلوا فاقبل.

معاذ، والظاهر أنه لم يسمعه منه، وإنما سمعه من أصحاب معاذ.

قال الترمذي: حديث حسن، ورواه بعضهم عن مسروق مرسلاً، وهذا أصح. وقال الحاكم: صحيح على شرطهما! وسكت الذهبي! وقال الحافظ في «الفتح» ٣/٣٢٤: وزعم ابن بطل أن حديث معاذ متصل صحيح، وفي صحته نظر لأن مسروقاً لم يلق معاذاً، وإنما حسنه الترمذي لشواهد. وقال ابن عبد البر في «التمهيد» ٢/٢٧٥: قد روي هذا الخبر عن معاذ بإسناد صحيح متصل ثابت.

وقال ابن حزم في «المحلى» ١٦/٦: وجدنا حديث مسروق إنما ذكر فيه فعل معاذ باليمن، وهو بلا شك، قد أدرك معاذاً، وشهد حكمه وعمله المشهور المتشتر، فصار نقله لذلك نقلاً عن الكافة عن معاذ بلا شك.

وقال ابن القطان كما في «نصب الراية» ٢/٣٤٧: ولا أقول إن مسروقاً سمع من معاذ، إنما أقول: إنه يجب على أصولهم أن يحكم بحديثه عن معاذ بحكم حديث المتعاصرين الذين لم يعلم انتفاء اللقاء بينهما. وورد عن أبي وائل عن معاذ، أخرجه أبو داود ١٥٧٦ والنسائي ٢٦/٥ وابن أبي شيبة ٣/١٤٧ والبيهقي ٩/١٩٣ وهذا منقطع بلا ريب.

وورد عن إبراهيم النخعي عن معاذ، أخرجه النسائي ٢٦/٥ وابن أبي شيبة ٣/١٢٧ وهذا منقطع أيضاً.

وله شاهد من مرسل عروة بن الزبير، أخرجه أبو عبيد في «الأموال» ٦٦ وفيه ابن لهيعة، وهو ضعيف. وله شاهد من مرسل الحسن أخرجه ابن زنجويه في «الأموال» كما في «نصب الراية» ٣/٤٤٧ وشاهد آخر من مرسل معاوية بن قرة اهـ.

وله شاهد آخر من مرسل الحكم بن عتيبة، أخرجه أبو داود في «المراسيل» ١٠٧. فهذه المراسيل تعتضد بمجموعها، وترقى بالحديث إلى درجة الصحيح، وقد صححه غير واحد، والله الموفق.

[١١٠٠] صحيح. أخرجه مسلم ١٧٣١ وأبو داود ٢٦١٢ و ٢٦١٣ والترمذي ١٦١٧ وابن ماجه ٢٨٥٨ وابن حبان

٤٧٣٩ من حديث بريدة وتقدم.

منهم وكف عنهم، ثم اذعهم إلى التحول عن دارهم إلى دار المهاجرين، وأخبرهم بأنهم إن فعلوا ذلك فلهم ما للمهاجرين، وعليهم ما على المهاجرين؛ فإن أبوا أن يتحولوا منها فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين، ولا يكون لهم في الغنيمة والفيء شيء، إلا أن يجاهدوا مع المسلمين، فإن هم أبوا فسلهم الجزية، وإن هم أجابوك فاقبل منهم، وكف عنهم، فإن أبوا فاستعين بالله وقايلهم.

[١١٠١] وذكرنا في الحديث في البخاري وغيره من الصحيح: أن عمر توقف في أخذ الجزية من المجوس، حتى أخبره عبد الرحمن بن عوف أن النبي ﷺ أخذها من مجوس هجر.

ووجه قول ابن وهب أنه ليس في العرب مجوس؛ لأن جميعهم أسلم، فمن وجد منهم بخلاف الإسلام فهو مرتد؛ يقتل بكل حال إن لم يسلم، ولا يقبل منه جزية. والصحيح قبولها من كل أمة وفي كل حال عند الدعاء إليها والإجابة بها.

**المسألة الثامنة:** ومحلها من المشركين الأحرار البالغون العقل دون المجانين، وهم الذين يقايلون، دون النساء والصبيان لذلك.

واختلف في الرهبان؛ فروى ابن وهب عن مالك أنها لا تؤخذ منهم. قال مطرف، وابن الماجشون: هذا إذا لم يترهب بعد فرضها، فإن فرضت، لم يسقطها ترهبه. وهذا مبني على قول أبي بكر: وستجد قوماً حبسوا أنفسهم لله، فذرهم وما حبسوا أنفسهم له، فإذا لم يهيجوا ولم يقتلوا لم تطلب منهم جزية، لأنها بدّل عن القتل.

**المسألة التاسعة:** قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقْطُرُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ﴾: فيه خمسة عشر قولاً:

الأول: أن يعطيها وهو قائم والآخذ جالس؛ قاله عكرمة. الثاني: يعطونها عن أنفسهم بأيديهم يمشون بها؛ قاله ابن عباس. الثالث: يعني من يده إلى يد آخذه، كما تقول: كلمته فمأ لقم، ولقيته كفة كفة، وأعطيته يداً عن يدي. الرابع: عن قوة منهم. الخامس: عن ظهور. السادس: غير محمودين ولا مدعواً لهم. السابع: توجأ عنقه. الثامن: عن ذل. التاسع: عن غنى. العاشر: عن عهد. الحادي عشر: نقداً غير نسيئة. الثاني عشر: اعترافاً منهم أن يد المسلمين فوق أيديهم. الثالث عشر: عن قهر. الرابع عشر: عن إنعام بقبولها عليهم. الخامس عشر: مبتدأ غير مكافئ.

قال الإمام: هذه الأقوال منها متداخلة ومنها متنافرة، وترجع إلى معنيين: دهما: أن يكون المراد باليد الحقيقة، والآخر أن يكون المراد باليد المجاز.

فإن كان المراد به الحقيقة فيرجع إلى من قال: إنه يدفعها بنفسه غير مستتيب في دفعها أحداً.

[١١٠١] صحيح. أخرجه البخاري ٣١٥٦ و ٣١٥٧ وأبو داود ٣٠٤٣ والترمذي ١٥٨٦ و ١٥٨٧ عن بجاله بن عبدة به. وورد من مرسل الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب، أخرجه أبو عبيد ٧٦، وليس فيه ذكر عمر. بل فيه المرفوع فقط. وورد من مرسل الزهري برقم ٧٩ و ٨٠ و ٨١.

وأما جهة المجاز فيحتمل أن يريد به التعجيل، ويحتمل أن يريد به القوة، ويحتمل أن يريد به المنة والإنعام.

وأما قول مَنْ قال: وهو قائم والآخذ جالس فليس مِنْ قوله عن يَدٍ، وإنما هو من قوله: عَنْ يَدٍ وهم صاغرون - وهي:

**المسألة العاشرة:** وكذلك قوله: يمشون بها وهم كارهون، من الصغار. وكذلك قول أبي عبيدة: ولا مقهورين يعود إلى الصغار واليد، وحقيقة الصغار تقليل الكثير من الأجسام، أو من المعاني في المراتب والدرجات.

**المسألة الحادية عشرة:** اختلف العلماء فيما وجبت الجزية عنه؛ فقال علماء المالكية: وجبت بدلاً عن القتل بسبب الكفر. وقال بعض الحنفية بقولنا. وقال الشافعي: بدلاً عن حقن الدم وسكنى الدار. وقال بعضهم - من أهل ما وراء النهر: إنما وجبت بدلاً عن النصرة بالجهاد. واختاره القاضي أبو زيد، وزعم أنه سر الله في المسألة.

واستدلّ علماؤنا على أنها عقوبة بأنها وجبت بسبب الكفر، وهو جناية؛ فوجب أن يكون مسيئها عقوبة؛ ولذلك وجبت على مَنْ يستحق العقوبة، وهم البالغون العقلاء المقاتلون.

وقال أصحاب الشافعي: الدليل على أنها وجبت بدلاً عن حقن الدم، وسكنى الدار، أنها تجب بالمعاقدة والتراضي، ولا تقف العقوبات على الاتفاق والرضا. وأيضاً فإنها تختلف باليسار والإعسار، ولا تختلف العقوبات بذلك. وأيضاً فإن الجزية تجب مؤجلة والعقوبات تجب معجلة؛ وهذا لا يصح. وأما قولهم: إنها وجبت بالرضا فغير مسلم؛ لأن الله تعالى أمرنا بقتالهم حتى يعطوها قسراً.

وأما إنكارهم اختلاف العقوبات بالقلة واليسار فذلك باطل من الإنكار؛ لأن ذلك إنما يبعد في العقوبات البدنية دون المالية، ألا ترى أن العقوبات البدنية تختلف بالثبوت، والبراءة، والإنكار، فكما اختلفت عقوبة البدن باختلاف صفة الموجب عليه لا يستنكر أن يختلف عقوبة المال باختلاف صفة المال في الكثرة والقلة.

وأما تأجيلها فإنما هو بحسب ما يراه الإمام مصلحة، وليس ذلك بضربة لازب فيها. وقد استوفيناها في مسائل الخلاف.

وفائدتها أننا إذا قلنا: إنها بدل عن القتل فإذا أسلم سقطت عنه لسقوط القتل.

وعند الشافعي أنها دين استقر في الذمة فلا يسقطه الإسلام كأجرة الدار.

**المسألة الثانية عشرة:** شرط الله تعالى هذين الوصفين، وهما قوله: عَنْ يَدٍ وهم صاغرون؛ للفرق بين ما يؤدى عقوبة وهي الجزية، وبين ما يؤدى طهرة وقربة وهي الصدقة، حتى قال النبي ﷺ:

[١١٠٢] «يَدُ الْعَلِيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى. وَالْيَدُ الْعَلِيَا هِيَ الْمَعْطِيَّة، وَالْيَدِ السُّفْلَى هِيَ الْبَائِلَةُ»؛

فجعل يَدَ المعطي في الصدقة عُلْيَا، وجعل يَدَ المعطي في الجزية صاغرة سُفْلَى، وَيَدُ الآخِذِ عَلِيَا، ذلك بأنه الرافع الخافض، يَزَقُّعُ من يشاء ويخفض من يشاء، وكل فعل أو حكم يرجع إلى الأسماء حسبما مهَّدناه في «الأمَدُ الْأَقْصَى». فَإِنْ قِيلَ؛ وهي:

**المسألة الثالثة عشرة:** إذا بذل الجزية فحقنَ دَمَهُ بِمَالٍ يَسِيرٍ مع إقراره على الكفر بالله؛ هل هذا إلا كالرضا به؟ فالجواب أنا نقول: في ذلك وجهان من الحكمة:

أحدهما: أَنَّ فِي أَخْذِهَا مَعُونَةً لِلْمُسْلِمِينَ وَتَقْوِيَةً لَهُمْ، وَرِزْقَ حَلَالٍ سَاقَهُ اللَّهُ إِلَيْهِمْ.

الثاني: أَنَّهُ لَوْ قَتَلَ الْكَافِرُ لَيْشَ مِنَ الْفَلَاحِ وَوَجِبَ عَلَيْهِ الْهَلَكَةُ؛ فَإِذَا أُعْطِيَ الْجِزْيَةَ وَأَمْهَلَ لَعَلَّهُ أَنْ يَتَدَبَّرَ الْحَقَّ، وَيَرْجِعَ إِلَى الصَّوَابِ، لَا سِيَّمَا بِمِرَاقَبَةِ أَهْلِ الدِّينِ، وَالتَّدَرُّبِ بِسَمَاعِ مَا عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ عَظِيمَ كُفْرِهِمْ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ إِدْرَارِ رِزْقِهِ سُبْحَانَهُ عَلَيْهِمْ.

[١١٠٣] وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا أَحَدٌ أَضْبَرَ عَلَى أَدَى مِنَ اللَّهِ، يَعَاقِبُهُمْ وَيَرْزُقُهُمْ، وَهُمْ يَذْعَوْنَ لَهُ الصَّاحِبَةَ وَالْوَلَدَ».

وقد بيّن علماء خراسان هذه المسألة، فقالوا: إِنَّ الْعُقُوبَاتِ تَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ.

أحدهما: مَا فِيهِ هَلَكَةُ الْمَعَاقِبِ.

والثاني: مَا يَعُودُ بِمَصْلَحَةٍ عَلَيْهِ، مِنْ زَجْرِهِ عَمَّا ارْتَكَبَ، وَرَدِّهِ عَمَّا اعْتَقَدَ وَفَعَلَ.

**الآية الرابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَتُوهِمُهُمْ بِضُغْثُوتِ قَوْلِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَسَلْنَا لَهُمُ اللَّهُ أَنْتَ يَوْفَكُونَ﴾ [الآية: ٣٠] فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:** في هذا من قولِ رَبِّنَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَنْ أَخْبَرَ عَنْ كُفْرٍ غَيْرِهِ - الَّذِي لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَبْتَدِئَ بِهِ - لَا حَرَجَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَنْطِقُ بِهِ عَلَى مَعْنَى الْاِسْتِعْظَامِ لَهُ وَالرَّدِّ عَلَيْهِ، فَلَا يَمْنَعُ ذَلِكَ مِنْهُ، وَلَوْ شَاءَ رَبُّنَا مَا تَكَلَّمَ بِهِ أَحَدٌ، فَإِذَا أُمِكنَ مِنْ انْطِلَاقِ الْأَلْسِنَةِ بِهِ فَقَدْ أُذِنَ فِي الْإِجْبَارِ عَنْهُ، عَلَى مَعْنَى انْكَارِهِ بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ وَالرَّدِّ عَلَيْهِ بِالْحُجَّةِ وَالْبِرْهَانِ.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَتُوهِمُهُمْ﴾: كُلُّ قَوْلٍ أَحَدٍ إِنَّمَا هُوَ بِفِيهِ، وَلَكِنْ الْحِكْمَةُ فِيهِ أَنَّهُ قَوْلٌ بَاطِلٌ لَا يَتَجَاوَزُ الْفَمَ، وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي تَحْرُكُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعْلَمُ بِاضْطِرَارٍ، وَلَا يَقُومُ عَلَيْهِ بِرْهَانٌ، فَيَقِفُ حَيْثُ وَجَدَ، وَلَا يَتَعَدَّاهُ بِحَدٍّ، بِخِلَافِ الْأَقْوَالِ الصَّحِيحَةِ، فَإِنَّهَا تَنْتَظِمُ وَتُطَوِّرُ، وَتَعْمُدُهَا الْأَدَلَّةُ، وَتَقُومُ عَلَيْهَا الْبَرَاهِينُ، وَتَنْتَشِرُ بِالْحَقِّ، وَتُظْهَرُ بِالْبَيَانِ وَالصَّدَقِ.

**المسألة الثالثة:** قوله: ﴿بِضُغْثُوتِ﴾: يَعْنِي يَشَابَهُونَ. وَمِنْهُ قَوْلُ الْعَرَبِ: امْرَأَةٌ ضَهْيَاءٌ لِلَّتِي لَا



تحيز، والتي لا تُدَي لها، كأنها أشبهت الرجال.

**المسألة الرابعة:** قوله: ﴿قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾: فيه ثلاث تأويلات:

الأول: قول عبدة الأوثان: اللات، والعزى، ومناة الثالثة الأخرى.

الثاني: قول الكفرة: الملائكة بنات الله.

الثالث: قول أسلافهم، فقلدوهم في الباطل، واتبعوهم في الكفر، كما أخبر تعالى عنهم بقوله:

﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ مِثْلِ هَذَا ذُمِ الْإِتِّبَاعِ فِي الْبَاطِلِ. <sup>(١)</sup>﴾

**الآية الخامسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَجْنَابَهُمْ دُوبًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَنَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الآية: ٣١] فيها مسألتان:

**المسألة الأولى: الحَبْرُ:** هو الذي يُحسن القول وينظمه ويُتقنه، ومنه ثوب محبّر، أي جمع الزينة. ويقال بكسر الحاء وفتحها، وقد غلط فيه بعض الناس، فقال: إنما سمي به لحمل الحَبْر وهو المِدَاد والكتابة.

**والراهب:** هو من الرهبة: الذي حمله خوف الله على أن يُخلَص إليه النية دون الناس، ويجعل زمامه له، وعمله معه، وأنسه به.

**المسألة الثانية:** قوله: ﴿أَزْكَبَا مِّنْ دُونِ اللَّهِ﴾:

[١١٠٤] روى الترمذي وغيره، عن عدي بن حاتم، قال: أتيت النبي ﷺ وفي عنقي صليب من

[١١٠٤] يشبه الحسن. أخرجه الترمذي ٣٠٩٥ والطبري ١٦٦٤٦ و ١٦٦٤٧ و ١٦٦٤٨ والطبراني ٢١٨/٩٢/١٧

والبيهقي ١١٦/١٠ والسهمي في «تاريخ جرجان» ١١٦٢ من طرق متعددة عن عبد السلام بن حرب عن غطيف بن أعين الجزري عن مصعب بن سعد عن عدي بن حاتم به. وإسناده ضعيف، مداره على غطيف بن أعين الجزري، وهو ضعيف كما في «التقريب». وقال الذهبي في «الميزان»: ضعفه الدارقطني.

وضعه الترمذي بقوله: غريب، وغطيف ليس بمعروف في الحديث. وذكر الحافظ في «التهذيب» ٢٢٥/٨ كلام الترمذي، وقال: ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: ضعيف.

قلت: وحسنه شيخنا الأرناؤط في «فتح المجيد» وكذا حسنه الألباني في «صحيح الترمذي» ٢٤٧١، ولم يعز الكلام عليه إلى موضع آخر، ولم يذكر مستنده في تحسينه إياه! إلا أن يكون أخذ بقول ابن كثير في «التفسير» ٣٦٢/٢ وفي نسخة ٤٣٢/٢ حيث قال: روى الإمام أحمد والترمذي وابن جرير من طرق عن عدي بن حاتم. فذكر ابن كثير حديثاً طويلاً، وذكر فيه لفظ المصنف ويبحث في مسند أحمد ومعجم الطبراني حديثاً حديثاً، فلم أجد في خبر إسلام عدي المطول، ما رواه غطيف هذا. فالصواب أن هذا اللفظ لم يرد من طرق، وليس له إلا هذا الطريق. والذي ورد من طرق إنما هو قصة إسلامه دون هذا اللفظ، فهذا الحديث

ذَهَب، فقال: «ما هذا يا عدي؟ اطْرَحْ عَنْكَ هَذَا الْوَثْنَ». وسمعتَه يَقْرَأُ فِي سُورَةِ بَرَاءةٍ: ﴿اتَّخَذُوا أَخْبَارَهُمْ وَرَهْبَتَهُمْ أَزْكَا بَيْنَ دُورِ اللَّهِ﴾. قال: «أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلُّوا لهم شيئاً استحلَّوه، وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه»<sup>(١)</sup>.

وفيه دليل على أن التحريم والتحليل لله وحده، وهذا مثل قوله: ﴿وَلَا يُحْرَمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ﴾<sup>(٢)</sup>؛ بل يجعلون التحريم لغيره.

**الآية السادسة عشرة:** قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا ينفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الآية: ٣٤] فيها إحدى عشرة مسألة:

**المسألة الأولى:** قوله: ﴿لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾: فيه قولان:

أحدهما: أكلها بالرشا، وهي كل هدية قُصِدَ بها التوصل إلى باطل، كأنها تسبَّبُ إليه؛ من الرِّشَاء، وهو الْحَبْلُ؛ فإن كانت ثمنًا للحكم فهو سُخْت، وإن كانت ثمنًا للجاه فهي مكروهة؛ [١١٠٥] قال النبي ﷺ: «لعن الله الرَّاشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ»، والرائش، وهو الذي يصل بينهما،

بهذا الإسناد ضعيف. والله أعلم.

وورد تفسير الآية الكريمة بمثل الحديث المرفوع عن حذيفة بن اليمان من قوله. أخرجه الطبري ١٦٦٤٩ و ١٦٦٥٠ و ١٦٦٥١ و ١٦٦٥٣ من طرق عن حبيب بن أبي ثابت عن أبي البختري عن حذيفة، وإسناده ضعيف، حبيب كثير الإرسال والتدليس، ولم يصرح في هذه الروايات بالتحديث، ومن هذا الوجه أخرجه البيهقي ١١٦/١٠. لكن تابعه عطاء بن السائب برقم ١٦٦٥٨ وهو ضعيف لكن يصلح للاعتبار بحديثه. وورد عن ابن عباس قوله، أخرجه الطبري ١٦٦٥٦ وهو منقطع، السدي لم يلق ابن عباس. فلعل من حسنه لأجل هذه الروايات الموقوفة. والله أعلم، والأشبه أنه بين الضعيف والحسن، والله أعلم. [١١٠٥] صحيح. أخرجه أبو داود ٣٥٨٠ والترمذي ١٣٣٧ وابن ماجه ٢٣١٣ والطيالسي ٢٢٧٦ وأحمد ١٦٤/٢-١٩٠-٢١٢ وابن حبان ٥٠٧٧ وابن الجارود ٥٨٦ والحاكم ٤٠/١٠٢-١٠٣ والبغوي في «الجعديات» ٢٨٦٤ والبيهقي ١٠/١٣٨-١٣٩ من طرق عن ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن عن أبي سلمة عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وإسناده حسن، رجاله رجال البخاري ومسلم غير الحارث، وهو صدوق. وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: حسن صحيح. وله شاهد من حديث أبي هريرة، أخرجه الترمذي ١٣٣٦ وأحمد ٢/٣٨٢ وابن حبان ٥٠٧٦ وابن الجارود ٥٨٥ والحاكم ٤/١٠٣، وإسناده حسن في الشواهد، وفي الباب أحاديث كثيرة.

- (١) بهذه الآية الكريمة، وبهذا الحديث، وبما ورد عن أئمة التفسير، استدل العلامة الآلوسي رحمه الله وغيره من الأئمة: بأن الشرك بالله يتحقق بمجرد إعطاء حق التشريع لغير الله من عباده، ولو لم يصحبه شرك في الاعتقاد بألوهيته، واستدلوا بأن العبادة هي الاتباع في الشرائع، سواء كانت صحيحة أو غير صحيحة، ثم إن الإسلام لا يقوم إلا باتباع الله وحده في الشريعة بعد الاعتقاد بألوهيته وحده، فإذا اتبع الناس شريعة غير شريعة الله صح فيهم ما صح من اليهود والنصارى، نسأل الله تعالى أن يرحمنا ويهدينا إلى سواء الصراط.
- (٢) التوبة: ٢٩.

ويتوسط لذلك معهما.

الثاني: أخذها بغير الحق، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾<sup>(١)</sup>. وقد بيناه.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَصَدُوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾: إن قيل فيه: يصدون عن سبيل الله في الحكم بالحق والقضاء بالعدل، أو قيل فيه: إن معناه صدّهم لأهل دينهم عن الدخول في الإسلام بتبديلهم وتغييرهم، وإغوائهم وتضليلهم، فهذا كله صحيح، لا يدفعه اللفظ.

**المسألة الثالثة:** قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾: الكنز في اللغة هو المال المجموع، كان فوق الأرض أو تحتها، يقال: كنزه يكنّزه إذا جمعه، فأما في الشرع، وهي:

**المسألة الرابعة:** فنحن لا نقول: إن الشرع غيّر اللغة، وإنما نقول: إنه تصرف فيها تصرفها في نفسها بتخصيص بعض مسمياتها، وقصر بعض متناولاتها للأسماء، كالقارورة والدابة في بعض العقار والدواب. قد اختلف فيه على سبعة أقوال:

الأول: أنه المجموع من المال على كل حال.

الثاني: أنه المجموع من التّقدين.

الثالث: أنه المجموع منهما ما لم يكن حليّاً.

الرابع: أنه المجموع منهما دفيناً.

الخامس: أنه المجموع منهما لم تؤدّ زكّاته.

السادس: أنه المجموع منهما لم تؤدّ منه الحقوق.

السابع: أنه المجموع منهما ما لم ينفق ويهلك في ذات الله.

وجّه القول الأول ما روى ابن هرمز عن أبي هريرة قال:

[١١٠٦] قال النبي ﷺ: «تأتي الإبل على صاحبها على خير ما كانت إذا لم يُغَطِّ منها حقّها،

تطوّه بأظلافها. وتأتي الغنم على صاحبها على خير ما كانت إذا لم يُغَطِّ منها حقّها تطوّه بأظلافها

وتنطحه بقرونها». قال: «ومن حقّها أن تحلب على الماء، وليأتين أحدكم يوم القيامة بشاةٍ يحملها على

رقبته لها يُعار، فيقول: يا محمد. فأقول: لا أملك لك من الله شيئاً، قد بلغت. ويأتي ببعير يحمله

على رقبته له رغاء فيقول: يا محمد. فأقول: لا أملك لك من الله شيئاً، قد بلغت».

[١١٠٧] وفي رواية: حتى ذكر الإبل فقال: «وحقّها إطراق فحلّها، وإفْقَارُ ظهرها، وحلبها يوم

[١١٠٦] صحيح. أخرجه البخاري ١٤٠٢ و ٢٣٧٨ و ٣٠٧٣ و ٩٦٥٨ والنسائي ٢٣/٥ وأحمد ٣١٦/٢ وابن ماجه

١٧٨٦ وابن حبان ٣٢٥٤ من حديث أبي هريرة، واللفظ للبخاري في روايته الأولى.

[١١٠٧] صحيح. أخرجه مسلم ٩٨٨ والنسائي ٢٧/٥ وعبد الرزاق ٦٨٥٩ و ٦٨٦٦ والدارمي ٣٨٠/١ وابن أبي

وردها. وهذا محتمل لكل جامع في كل موطن بكل حال.

ووجه القول الثاني أن الكثر إنما يستعمل لغة في التقدين، وإنما يعرف تحريم ضبط غيره بالقياس عليه.

ووجه القول الثالث أن الحلي مأذون في اتخاذها ولا حق فيه، ويأتي بيانه إن شاء الله.

ووجه القول الرابع - وهو الدفين - ما روى مالك بن أوس بن الحدثان، عن أبي ذر:

[١١٠٨] أن رسول الله ﷺ قال: «في الإبل صدقتها، وفي البقر صدقتها، وفي الغنم صدقتها، وفي التمر صدقته، ومن رفع<sup>(١)</sup> دنانير<sup>(٢)</sup> أو دراهم أو تبراً أو فضة لا يدفعها بعدها لغريم، ولا ينفقها في سبيل الله فهو كمن يَكْوَى به يوم القيامة».

ووجه القول الخامس ما روى البخاري وغيره عن ابن عمر أن أعرابياً قال له: أخبرني عن قول الله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾. قال ابن عمر: مَنْ كنزها فلم يؤد زكاتها فويل له، إنما كان هذا قبل أن تنزل الزكاة، فلما أنزلت جعلها الله طهراً<sup>(٣)</sup> للأموال<sup>(٤)</sup>.

وجه القول السادس قوله في حديثها:

[١١٠٩] «ومن حقها حلبها يوم ردها، وإطراق فحلها».

ووجه القول السابع أن الحقوق أكثر من الأموال، والمساكين لا تستقل بهم الزكاة، وربما حبست

شبهة ٢١٣/٣ وابن حبان ٣٢٥٥ من حديث جابر في أثناء حديث مطول، وهو بنحو سياق الحديث المتقدم.

[١١٠٨] صدره حسن. أخرجه الدارقطني ١٠١/٢ والبيهقي ١٤٧/٤ من طريق سعيد بن سلمة عن موسى بن عبيدة عن عمران بن أبي أنس عن مالك بن أوس عن أبي ذر مرفوعاً به. وإسناده ضعيف لضعف موسى بن عبيدة الريزي، وفيه أيضاً سعيد بن سلمة بن أبي الحسام، ضعفه النسائي واعتمده مسلم، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال أبو حاتم: سألت عنه يحيى بن معين فلم يعرفه. وأخرجه الحاكم ٣٨٨/١ عن سعيد عن عمران، فسقط عنه موسى بن عبيدة من الإسناد، فصار ظاهر إسناده لا بأس به، وصححه، ووافقه الذهبي. والصواب أنه منقطع. وورد من وجه آخر دون عجزه، أخرجه أحمد ١٧٩/٥ والحاكم ٣٨٨/١ والدارقطني ١٠١/٢ والبيهقي ١٤٧/٤ وإسناده لا بأس به. حسنه الحافظ في «الدراية» ٢٦٠/١ وقال في «تلخيص الحبير» ١٧٩/٢: إسناده لا بأس به، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

الخلاصة: عجزه، وهو - ومن رفع دنانير... وإو، وصدره حسن، وانظر «العدة شرح العمدة» ص ١٨٢ بتخريجي، والله الحمد والمنة.

[١١٠٩] تقدم برقم ١١٠٧.

(١) وقع في الأصل «دفن» وفي سنن الدارقطني «دفع» والمثبت عن المستدرك وسنن البيهقي و«تلخيص الحبير» ١٧٩.

(٢) في النسخ «ديناراً أو درهماً» والمثبت عن كتب التخريج المتقدمة.

(٣) وقع في الأصول «طهرة» والمثبت عن صحيح البخاري.

(٤) أخرجه البخاري ١٤٠٤ و ٤٦٦١.

عنهم، فَكُنْزُ الْمَالِ دُونَ ذَلِكَ ذَنْبٌ.

**المسألة الخامسة:** اختلفت الصحابة في المراد بهذه الآية؛ فذهب معاوية إلى أنَّ المراد بها أهل الكتاب. وخالفه أبو ذرٍّ وغيره، فقال: المراد بها أهل الكتاب والمسلمون؛

[١١١٠] روى البخاري وغيره، عن زيد بن وهب، قال: مررت بالرَّيْدَةَ<sup>(١)</sup>، فإذا أنا بأبي ذرٍّ، فقلت له: ما أنزلك منزلك هذا؟ قال: كنتُ بالشام، فاختلفت أنا ومعاوية في: ﴿وَالَّذِينَ يَكْزُرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَفْقَهُنَّهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، فقال معاوية: نزلتُ في أهل الكتاب. فقلت: نزلتُ فينا وفيهم، وكان بيني وبينه ريبة في ذلك<sup>(٢)</sup>.


فكتب إلى عثمان يشكوني، فكتب إليَّ عثمان أن أقدم المدينة. فقدمتها، فكثر عليَّ الناس حتى كأنهم لم يروني قبل ذلك، فذكرتُ ذلك لعثمان. وفي رواية قال: حتى آذوني. فقال لي عثمان: إن شئتُ تنحيتُ فكنْتُ قريباً، فذاك الذي أنزلني هذا المنزل، ولو أمروا عليَّ حبشياً لسمعت وأطعت. وهذا يدل على أن الكفار عند الصحابة يخاطبون بفروع الشريعة.

وذهب عمرُ إلى أنها منسوخة؛ نسختها: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾<sup>(٣)</sup>.

قال عِرَاقُ بْنُ مَالِكٍ: ولا شك في أنها منسوخة.

**المسألة السادسة:** في تنقيح الأقوال، وجلاء الحق: وذلك ينحصر في ثلاثة مدارك:

المدرک الأول: أنَّ الكلَّ من فقهاء الأمصار اتفقوا على أنه ليس في المال حقٌ سوى الزكاة، وقد بيناه. وإذا لم يكن في المال حقٌ سواها وقضيت بقي المال مطهراً، كما قال عمر.

المدرک الثاني: أن الآية عامة في أهل الكتاب وغيرهم، وقد أكد الله ذلك بقوله: ﴿لِلْمُشْرِكِينَ﴾  الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ<sup>(٤)</sup>.

المدرک الثالث: تخلص الحق من هذين الأصلين، فنقول:

أما الكنز فهو مال مجموع، لكن ليس كل مال ذينَّ الله تعالى فيه حق، ولا حقٌ لله سوى الزكاة؛ فأخراجها يخرج المال عن وصف الكنزية، ثم إنَّ الكنز لا يكون إلا في الدينار والدراهم أو تَبَرِّهَا، وهذا معلوم لغة. ثم إنَّ الحلِّي لا زكاة فيه؛ فيتنخل من هذا أنَّ كلَّ ذهب أو فضة أدت زكاتها، أو اتخذت حلياً فليسا بكنز، وذلك قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَكْزُرُونَ الذَّهَبَ...﴾ الآية.

وهذا يدلُّ على أنَّ الكنز في الذهب والفضة خاصة، وأنَّ المراد بالنفقة الواجب لقوله: ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾، ولا يتوجَّه العذاب إلا على تارك الواجب.

[١١١٠] صحيح. أخرجه البخاري ١٤٠٦ و ٤٦٦٠ عن أبي ذر به.

(٢) لفظ البخاري: «فكان بيني وبينه في ذلك».

(٤) فصلت: ٦-٧.

(١) بلدة قرب المدينة.

(٣) التوبة: ١٠٣.

فإن قيل: فما الدليل على أن الحلّي لا زكاة فيه - وهي:

**المسألة السابعة:** قلنا: اختلف العلماء في ذلك اختلافاً كثيراً، أصله قول مالك والشافعي: لا زكاة في الحلّي المباح. وقال أبو حنيفة: تجب فيه الزكاة. ولم يصح عن النبي ﷺ فيه شيء.

فأما أبو حنيفة: فأخذ بعموم الألفاظ في إيجاب الزكاة في التقدين ولم يفرق بين حلّي وغيره<sup>(١)</sup>.

وأما علماؤنا فقالوا: إن قصد التملك لما أوجب الزكاة في العروض، وهي ليست بمحلّ لإيجاب الزكاة، كذلك قصد قطع النماء في الذهب والفضة باتخاذهما حلّياً يسقط الزكاة، فإن ما أوجب ما لم يجب يصلح لإسقاط ما وجب، وتخصيص ما عمّ وشمل. وقد قال بعض الناس: إن ما زاد على أربعة آلاف كنز، وعزّوه إلى عليّ. وليس بشيء يذكر، لبطلانه.

(١) جاء في «المغني» ٤/ ٢٢٠-٢٢٥ مسألة «وليس في حلّي المرأة زكاة إذا كان مما تلبسه أو تعيره». قال الإمام الموفق رحمه الله: هذا ظاهر المذهب. وروي ذلك عن ابن عمر وجابر وأنس وعائشة وأسماء رضي الله عنهم، وبه قال القاسم والشعبي وقتادة ومحمد بن عليّ وغفرة ومالك والشافعي وأبو عبيد وإسحق وأبو ثور. وذكر ابن أبي موسى عن أحمد رواية أخرى، أن فيه الزكاة، وروي ذلك عن عمر وابن مسعود وابن عباس وعبد الله بن عمرو وسعيد بن المسيب وابن جبير وعطاء ومجاهد وعبد الله بن شداد وجابر بن زيد وابن سيرين وميمون بن مهران والزهري والثوري وأصحاب الرأي لقوله عليه السلام «في الرقة ربع العشر» و«ليس فيما دون خمس أواق صدقة» مفهومه أن فيها الصدقة إذا بلغت خمس أواق. وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: أتت امرأة من أهل اليمن رسول الله ﷺ ومعها ابنتها في يديها مسكتان من ذهب، فقال: هل تعطين زكاة هذا؟ قالت: لا، قال: أيسرك أن يسورك الله بسوارين من نار؟ رواه أبو داود. وقال مالك: يزكّي عاماً واحداً. وقال الحسن وعبد الله عتبة وقتادة: زكاته عاريتة. قال أحمد: خمسة من الصحابة يقولون: ليس في الحلّي زكاة، وزكاته عاريتة.

ووجه الأول، ما روى عافية بن أيوب عن الليث عن أبي الزبير عن جابر عن النبي ﷺ أنه قال: «ليس في الحلّي زكاة»، ولأنه مُزُدد لاستعمال مباح، فلم تجب فيه الزكاة. كالعوامل وثياب القنية. وأما الأحاديث الصحيحة التي استدلو بها، فلا تتناول محل النزاع، لأن الرقة هي الدراهم المضروبة، وكذلك الأواقي، ليس معناها إلا الدراهم المنقوشة، وأما حديث المسكتين، فقال أبو عبيد: لا نعلمه إلا من وجه قد تكلم الناس فيه قديماً وحديثاً، وقال الترمذي: ليس يصح في هذا الباب شيء.

قال: «وقول الخرقى إذ كان مما تلبسه أو تعيره» يعني إنما تسقط عنه الزكاة إذا كان كذلك، أو معداً له، فأما المعد للكر أو النفقة إذا احتيج إليه ففيه الزكاة لأنها إنما تسقط عما أعد للاستعمال لصرفه عن جهة النماء ففيما عداه يبقى على الأصل، وكذلك ما اتخذ حلّة فراراً من الزكاة لا يسقط عنه.

**فصل:** وقليل الحلّي وكثيره سواء في الإباحة والزكاة.

**فصل:** وإذا كان الحلّي للبس، فنوت به المرأة التجارة، انعقد عليه حول الزكاة من حين نوت.

**فصل:** ويباح للنساء من حلّي الذهب والفضة والجواهر كل ما جرت عادتهن بلبسه. اهـ ملخصاً.

وقال الإمام المرغيناني الحنفي رحمه الله في «الهداية»: وفي تبر الذهب والفضة وحليهما وأوانيهما الزكاة. وقال الشافعي: لا تجب في حلّي النساء، وخاتم الفضة للرجال لأنه مبتذل في مباح فشابه ثياب البذلة. ولنا أن السبب مال نام، ودليل النماء موجود، وهو الإعداد للتجارة خلقة، والدليل هو المعتبر بخلاف الثياب اهـ. فتح القدير شرح الهداية ٢/ ٢٢٢-٢٢٤ بتخريجي، والله الموفق.

[١١١١] أما إنه ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ الْأَكْثَرِينَ هُمُ الْأَقْلَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا» وأشار بيده يفرّقها.

قال أبو ذرّ: الأكثرون أصحاب عشرة آلاف. يريد أن الأكثرين مالا هم الأقلون يوم القيامة ثواباً، إلا من فرّقه في سبيل الله.

وهذا بيان لنقصان المرتبة بقلّة الصدقة، لا لوجوب التفرقة بجميع المال، ما عدا الصدقة الواجبة، يُبَيِّنُهُ ما رَوَى الترمذي عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان، قال:

[١١١٢] لما نزلت: ﴿وَالَّذِينَ يَكْثُرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ قال: كنا مع النبي ﷺ في بعض أسفاره، فقال بعض أصحابه: أنزلت في الذهب والفضة. لو علمنا أي المال خير فنتخذه؟ فقال: «أفضله لسان ذاكِر، وقلْبُ شاكِر، وزوجة مؤمنة تعينه على إيمانه».

فجعل النبي ﷺ هذا جواباً لمن علم رغبته في المال فردّه إلى منفعة المال، لما فيه من الفراغ، وعدم الاشتغال.

[١١١١] صحيح. أخرجه البخاري ٢٣٨٨ و ٦٢٦٨ ومسلم ٩٤ و ٩٩٢ وابن حبان ١٧٠ من حديث أبي ذر، في أثناء حديث مطول. وورد من وجه آخر مختصراً، أخرجه ابن ماجه ٤١٣٠ وابن حبان ٣٣٣١ من طريق مالك بن مرثد عن أبيه عن أبي ذر به، وإسناده حسن في الشواهد، وإلا فإن مالكاً وأباه، وثقهما ابن حبان والعجلي فحسب، ومع ذلك قال البوصيري رحمه الله: إسناده صحيح، رجاله ثقات.

[١١١٢] حسن. أخرجه الترمذي ٣٠٩٤ وابن ماجه ١٨٥٦ وأحمد ٢٨٢/٥ والطبري ١٦٦٧٧ و ١٦٦٨١ وأبو نعيم ١٨٣/١ من طرق عن سالم بن أبي الجعد عن ثوبان، ورجال الإسناد ثقات، رجال الصحيح، إلا أنه منقطع. قال الترمذي: حديث حسن. سألت البخاري، فقلت له: سالم بن أبي الجعد سمع من ثوبان؟ فقال: لا.

وقال الذهبي في «الميزان» ١٠٩/٢: قال أحمد: لم يسمع من ثوبان. قال الذهبي هو من ثقات التابعين: لكنه يدلّس ويرسل. وورد عن سالم مرسلأ، أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» ١٠٧٦ والطبري ١٦٦٧٦ و ١٦٦٧٨، وهذا مرسل، وهو الصحيح في هذا الحديث. وله شاهد أخرجه أحمد ٣٦٦/٥ من طريق عبد الله بن أبي هذيل حدثني صاحب لي أن رسول الله ﷺ قال: «تَبَأُ لِلذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ» قال: فحدثني صاحبي أنه انطلق مع عمر، فقال يا رسول الله، قولك: تَبَأُ لِلذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ماذا؟ فقال رسول الله ﷺ: «لساناً ذاكراً، وقلباً شاكراً، وزوجة تعين على الآخرة». وإسناده الحديث لا بأس به، وجهالة الصحابي لا تضر. وهذا شاهد لأكثر الحديث المتقدم.

وله شاهد آخر من حديث ابن عباس، أخرجه أبو داود ١٦٦٤ والبيهقي ٨٣/٤ من طريق غيلان بن جامع عن جعفر بن إياس عن مجاهد عن ابن عباس بنحو حديث الباب. وإسناده ضعيف لضعف رواية جعفر بن إياس عن مجاهد، وله علة ثانية وهي أن الظاهر أنه سقط من الإسناد عثمان أبو اليقظان، حيث أخرجه أبو يعلى ٢٤٩٩ والحاكم ٣٣٣/٢ من طريق آخر عن غيلان عن أبي اليقظان عن جعفر به، صححه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: عثمان لا أعرفه، والخبر عجيب اهـ. وعثمان هو ابن عمير، وهو ضعيف.

قلت: في الخبر غرابة، إلا أنها تزول بشاهده المتقدم وحديث الباب، فهو حديث حسن إن شاء الله تعالى، والله الموفق، وانظر «تفسير الشوكاني» ١٠٩٥ بتخريجي، و «تفسير ابن كثير» ٤٣٥/٢، وفي الباب أحاديث تشهد لأكثره، انظر «المجمع» ٢٧٣/٤.

وقد بيّن أيضاً في مواضع آخر: أي المال خير في حالة أخرى لقوم آخرين؟ فقال:

[١١١٣] «خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال<sup>(١)</sup>، ومواقع القطر، يفرّ بدينه من الفتن».

المسألة الثامنة: قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَفْقَهُونَهَا﴾: فذكر ضميراً واحداً عن المذكورين. وعنه جوابان:

أحدهما: أن قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ﴾ جماعة، ولكل واحد كنز، فمرجع قوله: «ها» إلى جماعة الكنوز.

الثاني: أن ذكر أحد الضميرين يكفي عن الثاني، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْواً انْفَضُّوا إِلَيْهَا<sup>(٢)</sup>» وهما شيان، كما قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

إن شرَّ الشباب والشعر الأسف      سود ما لم يُعاص كان جنونا

وطريق الكلام الظاهر أن يقال ما لم يعاصيا، ولكنه اكتفى بذكر أحدهما عن الآخر، لدلالة الكلام عليه.

المسألة التاسعة: إنما وهم من زعم أن المراد بالآية أهل الكتاب، لأجل قوله في أول الآية: ﴿يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾، يعني من أهل الكتاب، فراجع قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ إليهم.

وهذا لا يصح من وجهين:

أحدهما: أن أول الكلام وخصوصه لا يؤثر في آخر الكلام وعمومه، لا سيما إذا كان مستقلاً بنفسه.

الثاني: أن هذا إنما كان يظهر لو قال: ويكنزون الذهب والفضة. أما وقد قال: «والذين يكنزون الذهب والفضة» فقد استأنف معنى آخر يبيّن أنه عطف جملة على جملة، لا وصفاً لجملة على وصف لها. ويعضد ذلك الحديث الصحيح، رواه البخاري وغيره أن الأحنف بن قيس قال:

[١١١٤] جلستُ إلى مَلَأٍ مِنْ قَرِيشٍ، فجاء رجل أخشن الشعر والثياب والهيئة، حتى قام فسَلَّمَ عليهم، ثم قال: «بشر الكانزين برَضْفٍ يحمى عليه في نار جهنم، يوضع على حلمة ثدي أحدهم حتى يخرج من ثَغْضِ كتفه، ويوضع على ثَغْضِ كتفه حتى يخرج من حلمة ثديه يتزلزل». ثم ولّى فجلس

-----  
[١١١٣] صحيح. أخرجه البخاري ٣٣٠٠ وأبو داود ٤٢٦٧ والنسائي ١٢٤/٨ وابن ماجه ٣٩٨٠ من حديث أبي سعيد.

[١١١٤] صحيح. أخرجه البخاري ١٤٠٧ ومسلم ٩٩٢ كلاهما من حديث الأحنف بن قيس عن أبي ذر.

(١) شعف الجبال: بفتح الشين والعين، أعلاها ورؤوسها. قاله المنذري في «الترغيب» ٤٠٣١.

(٢) الجمعة: ١١. (٣) هو حسان بن ثابت رضي الله عنه.



إلى سارية، وجلسْتُ إليه، ولا أدري مَنْ هو، فقلت له: لا أرى القوم إلا قد كرهوا ما قلتَ لهم: قال: إنهم لا يعقلون شيئاً، قال لي خليلي. قلت: مَنْ خليلك؟ قال: النبي ﷺ: «يا أبا ذر؛ أتبصر أحداً؟» فنظرت إلى الشمس ما بقي من النهار، وأنا أرى رسولَ الله يرسلني في حاجة له. قلت: نعم. قال لي: «ما أحبُّ أنْ لي مثلُ أحدٍ ذهباً أنْفقه كله، إلا ثلاثة دنائير، وإن هؤلاء لا يعقلون، إنما يجمعون للدنيا، والله لا أسألهم دنياً، ولا أستفتيهم عن دين، حتى ألقى الله».

قال القاضي: الحلمة: طرف الثدي، والثُّفُص، بارز عظم الكتف المحدد. ورواية أبي ذر لهذا الحديث صحيحة، وتأويله غَيْرُ صحيح<sup>(١)</sup>؛ فإن أبا ذر حمّله على كل جامع للمال محتجز له، وإنما المراد به من احتجته واكتنزه عن الزكاة. والدليل عليه أمران:

أحدهما: ما رواه البخاري وغيره عن أبي هريرة قال:

[١١١٥] من آتاه الله مالاً فلم يُؤدِّ زكاته مُثْلَ له ماله شجاعاً أقرع له زبيبتان، يطوّفه يوم القيامة، يأخذ بلهزمتيه - يعني بشدقيه - يقول: أنا مالك، أنا كنزك. ثم قرأ: ﴿وَلَا يَحْصِبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ...﴾ الآية<sup>(٢)</sup>. وقد تقدم بيانه.

قال القاضي: قوله: ما لم تؤدِّ زكاته، يريد أو حق يتعلق به، كفك الأسير، وحق الجائع، والعطشان. وقد بينا أن الحقوق العارضة كالحقوق الأصلية.

وقوله: «مُثْلَ له ماله شجاعاً» يعني حية. وهذا تمثيل حقيقة؛ لأن الشجاع جسم والمال جسم، فتغيّر الصفات والجسمية واحدة، بخلاف قوله: يؤتى بالموت فإن تلك طريقة أخرى. وإنما خص الشجاع؛ لأنه العدو الثاني للخلق. وقد

[١١١٦] وقد قال النبي ﷺ فيهن: «ما سألنهن منذ حاربناهن».

[١١١٥] أخرجه البخاري ١٠٤٣، وتقدم في آل عمران، آية: ١٨٠. [١١١٦] صحيح. أخرجه أبو داود ٥٢٤٨ وأحمد ٤٣٢/٢ و٥٢٠ والطحاوي في «المشكل» ١٣٣٨ من محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً، وإسناده حسن من أجل محمد بن عجلان. وله شاهد من حديث ابن مسعود، أخرجه أبو داود ٥٢٤٩ والنسائي ٥١/٦ والطبراني ٩٧٤٧ من حديث ابن مسعود، ورجاله رجال البخاري، لكن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه سوى أحرف يسيرة. وقد توبع، فقد أخرجه الطحاوي في «المشكل» ١٣٣٩ وإسناده صحيح، رجاله رجال البخاري ومسلم سوى أبي داود الطيالسي، فإنه من رجال مسلم.

(١) هو كما قال المصنف - رحمه الله تعالى - إن شاء الله. قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٧/٧ في الكلام على هذا الحديث: الظاهر أنه أراد - أي أبو ذر - الاحتجاج لمذهبه في أن الكنز كل ما فضل عن حاجة الإنسان هذا هو المعروف من مذهب أبي ذر، والصحيح الذي عليه الجمهور، أن الكنز هو المال الذي لم تؤد زكاته، فأما إذا أديت زكاته فليس بكنز سواء كثر أم قل.

(٢) آل عمران: ١٨٠.

وقوله: «أقرع»، يعني الذي ابيض رأسه من السم.

والزبيبتان: زبَدَتَان في شِدْقِي الإنسان إذا غضب وأكثر من الكلام، قالت أم غيلان بنت جرير: ربما أنشدت أبي حتى تزبب شدقاي. ضرب مثلاً للشجاع الذي يتمثل كهيئة المال، فيلقى صاحبه غضبان. وقال ابن دريد: هما نقطتان سوداوان فوق عَيْنَيْهِ. وقيل: هو الشجاع الذي كثر سمّه حتى ظهر على شدقيه منه كهيئة الزبيبتين.

وكتب أهل الحديث «شجاع» بغير ألف بعد العين. وذكر بعض العلماء أنّ أهل الكوفة كتبوه بغير ألف، وقرووه منصوباً لثلاث يشكّل بالممدود، وكذلك نظراؤه.

واللهُزْمَة: الشدقان. وفي رواية: «يأخذ بلهْزَمَتَيْهِ». وقيل: هما في أصل الحنك.

[١١١٧] وفي حديث آخر: «إنه يمثل له ماله شجاعاً يتبعه فيضطره فيعطيه يده فيقضمها كما يقضم الفحل».

فأما حَبْسُهُ ليدّ فلاّنه شَحٌّ بالمال وقَبْضُ بها عليه، وأما أخذه بفمه فلاّنه أكله، وأما خروجه من حلمة ثديه إلى نُغْضِ كتفه فلتعذيب قلبه وباطنه حين امتلاً بالفرح بالكثرة في المال والسرور في الدنيا؛ فعُوقِبَ في الآخرة بالهمّ والعذاب.

**المسألة العاشرة:** فإن قيل: فمن لم يكنز ولم ينفق في سبيل الله أليس يكون هذا حكمه؟ فما فائدة ذكر الكَنَز؟ قلنا: إذا لم ينفق في سبيل الله ولم يكنز، ولكنه بذّر ماله في السرف والمعاصي فهذا يعلم أنّ حاله يكون مثل هذا أو أكثر منه من طريق الأولى.

فإن قيل - وهي:

**المسألة الحادية عشرة:** يحتمل أن تكون هذه الآية نزلت في وقت الحاجة، وفَقَّرَ الصحابة، وفراغ خزانة بيت المال. قلنا: هذا باطل؛ فإنّ الزكاة قد كانت شُرعت، وقد كان بعض الصحابة أغنياء، وبعضهم فقراء، وقد كان الفقير منهم يربط بطنه بالحجارة من الجوع، وبيوت الصحابة الأغنياء مملوءة من الرزق؛ يشبع أولئك، ويجوع هؤلاء، فيندبهم النبي ﷺ إلى الصدقة، ويرغبهم في المواساة، ولا يوجب عليهم الخروج عن جميع أموالهم.

-----

[١١١٧] صحيح دون لفظ «الفحل». أخرجه البزار ٨٨٢ والطبري ١٦٦٩٥ وابن حبان ٣٢٥٧ والحاكم ٣٨٨/١ والطبراني ١٤٠٨ من حديث ثوبان، وإسناده صحيح على شرط مسلم، قال البزار: إسناده حسن. وصححه الحاكم على شرط مسلم، وقال الذهبي: على شرطهما! وقال الهيثمي في «المجمع» ٦٤/٣: رجاله ثقات. ولفظ الحديث «من ترك بعده كنزاً مثل له شجاعاً أقرع يوم القيامة له زبيبتان يتبعه، فيقول: من أنت؟ فيقول: أنا كنزك الذي حلفت بعدك، فلا يزال يتبعه حتى يلقمه يده، فيقضمه، ثم يتبعه سائر جسده». ولم أجد لفظ «الفحل» عند الأئمة المتقدم ذكرهم، وأخشى أن تكون هذه اللفظة من حديث آخر صحيح وفيه «يعض أحدهم يد أخيه كما يعض الفحل» أو كما قال عليه الصلاة والسلام.

**الآية السابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُخْتَمُ عَلَيْهَا فِي نَارٍ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُوهُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَرَّرْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْذِبُونَ﴾ [الآية: ٣٥] فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** روي عن أبي هريرة قال: مَنْ ترك عشرة آلاف درهم جعلت صفائح يعذب بها صاحبها يوم القيامة قبل القضاء. وعن ابن مسعود أنه قال: والله لا يعذب الله رجلاً بكنز فيمس درهم درهماً، ولا دينار ديناراً، ولكن يوسع جلده حتى يوضع كل دينار ودرهم على حذته.

[١١١٨] وعن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من رجل يموت وعنده أحمر أو أبيض إلا جعل له بكل قيراط صفيحة من نار فيكوى بها من فرقته إلى قدمه، مغفور له بعد ذلك أو معذب».

قال القاضي: هذه الأحاديث<sup>(١)</sup> لم يصح سندها، وهي بعد محمولة على ما لم تؤد زكاته، فقد روي أن رجلاً كان يسأل الناس، فمات فوجدوا له عشرين ألفاً، فقال الناس: كنز. فقال ابن عمر: لعله كان يؤدى زكاته من غيره، وما أدى زكاته فليس بكنز. ومثله عن جابر رضي الله عنه.

وأما قول ابن مسعود: أنه يوسع جلده - فهذا إنما صح في الكافر أنه تعظم جثته زيادة في عذابه، ويغلظ جلده، ويكبر ضرره، حتى يكون مثل أحد<sup>(٢)</sup>. فأما المؤمن فلا يكون ذلك له بحال.

**المسألة الثانية:** قال علماؤنا: إنما كويت جبهته أولاً لعله أنه كان يزويها للسائل كراهية لسؤاله، كما قال الشاعر:

يَزِيدُ يَغْضُ الطَّرْفَ عَنِي كَأَنَّمَا زَوَى بَيْنَ عَيْنَيْهِ عَلَيَّ الْمَحَاجِمُ  
فَلَا يَنْبَسِطُ مِنْ بَيْنِ عَيْنَيْكَ مَا أَنْزَوَى وَلَا تَلْقَنِي إِلَّا وَأَنْفُكَ رَاغِمُ

[١١١٨] الصحيح موقوف. والظاهر أن ذكر النبي ﷺ في هذا الحديث إنما هو سبق قلم من المصنف رحمه الله، فإنه روي موقوفاً. أخرجه ابن أبي حاتم كما في «تفسير ابن كثير» ٤٣٧/٢ حدثنا أبي حدثنا أبو النضر إسحق بن إبراهيم الفراديسي، حدثنا معاوية بن يحيى الأطرابلسي، حدثني أرتاة حدثني أبو عامر الهوزني، سمعت ثوبان مولى رسول الله ﷺ - قال: «ما من...» الأثر. فهو من قول ثوبان، لكن لما وقع ذكر النبي ﷺ سبق قلم المصنف، فجعله مرفوعاً. والذي يظهر لي أن المصنف رحمه الله أراد وقف هذا الحديث، هو أنه عطفه على حديثين موقوفين، وقال عن الجميع: هذه الأحاديث، لم يصح سندها، قصد بذلك الموقوفات، وقد عزاه السيوطي أيضاً في «الدر» ٤٢٠/٣ لابن أبي حاتم عن ثوبان قوله. وبكل حال: إسناد هذا الخبر ضعيف لضعف معاوية بن يحيى الأطرابلسي، فقد ضعفه غير واحد، وقد روى مناكير كثيرة، وعنه إسحق بن إبراهيم الفراديسي، وهو غير قوي، والله أعلم.

(١) أثر أبي هريرة المتقدم لم أره مسنداً. وأما أثر ابن مسعود فقد أخرجه الطبري ١٦٦٩٧ و ١٦٦٩٨ بسند صحيح على شرطهما، فهو صحيح، لكنه محمول على ما لم يؤد زكاته. هذا هو مذهب ابن مسعود رضي الله عنه، وأما أثر ثوبان، فتقدم أنه موقوف ضعيف.

(٢) سيأتي ذلك مرفوعاً.

ثم يلوي عن وجهه، ويعطيه جَنَبَهُ إذا زاده في السؤال؛ فإن أكثر عليه ولأه ظهره؛ فرتَّب الله العقوبة على حال المعصية.

وقد روي عن عبد الله بن مسعود قال: من كان له مال فلم يؤد زكاته طَوَّقه يوم القيامة شجاعاً أقرع يُنْقَرُ رأسه. فلعله إنَّ صح أن يكون الكَيُّ من خارج، والنقر من داخل.

وقالت الصوفية: لما طلبوا بكثرة المال الجاه شَان الله وجوههم، ولما طَوَّروا كَشْحاً عن الفقير إذا جالسهم كُويت جنوبهم، ولما أسندوا بظهورهم إلى أموالهم ثَقَّة بها واعتماداً عليها دون الله كُويت ظهورهم، هذا والكل معنى صحيح.

**المسألة الثالثة:** إن كان المكتنِّز كافراً فهذه بعض عقوباته، وإن كان مؤمناً فهذه عقوبته إن لم يغفر له، ويجوز أن يُعفى عنه. وقد بينا ذلك في غير موضع.

وقال علماؤنا: إنما عظم الوعيد في هذا الباب لما في اختلاف العباد من الشخ على المال والبُخل به؛ فإذا خافوا من عظيم الوعيد لأنوا في أداء الطاعة. والله أعلم.

**الآية الثامنة عشرة:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الَّذِينَ الْفَتِمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [من الآية: ٣٦] فيها ثمان مسائل<sup>(١)</sup>:

**المسألة الأولى:** اعلموا - أنار الله أفئدتكم - أن الله خلق السموات والأرض، وزينها بالشمس والقمر، ورتَّب فيها النور والظلمة، ورتَّب عليها المصالح الدنيوية والعبادات الدينية، وأحكم الشهور والأعوام، ونظم بالكل من ذلك ما خلق من مصلحة ومنفعة، وعبادة وطاعة، وعلم ذلك الناس أولاً وآخرأ، ابتداء وانتهاء؛ فقال: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ إلى ﴿الْأَلْبَنِي﴾<sup>(٢)</sup>. وقال: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً...﴾ إلى ﴿بِالْحَقِّ﴾<sup>(٣)</sup>. فأخذ كل فريق ذلك فاضطربوا في تفصيله، فقال الروم: السنة اثنا عشر شهراً، والشهور مختلفة؛ شهر ثمانية وعشرون يوماً، وشهر ثلاثون يوماً، وشهر واحد وثلاثون يوماً.

وقال الفرس: الشهور كلها ثلاثون يوماً، إلا شهراً واحداً، فإنه من خمسة وثلاثين يوماً. وقالت القبط بقولها: إنَّ الشَّهْرَ ثلاثون يوماً، إلا أنه إذا كمل العام ألغت خمسة أيام تُنسئها بزَّعها. واتفقوا على أنه لا بد في كل عام من ربع يوم مزيداً على العام، ثم يجتمع منه في كل أربعة أعوام يوم فيكبس - أي يُلغى ويُزاد في العدد، ويستأنف العام بعده، وهذا كله قصداً لترتيب المصالح والمنافع.

(٢) آل عمران: ١٩٠.

(١) بل تسع مسائل، كما سيأتي.

(٣) يونس: ٥.

**المسألة الثانية: تحقيق القول:** إن الله خلق السنة اثني عشر شهراً؛ لأن الله خلق البروج في السماء اثني عشر برجاً، ورُتّب فيها سَيْرُ الشمس والقمر، وجعل مسير القمر، وقَطْعُه للفلَك في كل شهر، وجعل سير الشمس فيها، وقَطْعُه في كل عام، ويتقابلان في الاستعلاء فيَغْلُو القمر إلى الاستواء، وتسفل الشمس، وتعلو الشمس، ويسفل القمر، وهكذا على الأزمنة الأربعة، وفي الشهور الاثني عشر، وجعل عدد أيام السنة القمرية ربع يوم وأربعة وخمسين يوماً وثلاثمائة يوم، وجعل أيام السنة الشمسية ربع يوم وخمسة وستين يوماً وثلاثمائة يوم؛ فركب العلماء على هذا مسألة، وهي إذا قال: لا أكلمه الشهور، فلا يكلمه حَوْلاً مُجَرِّماً: كاملاً - قال بعض العلماء؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾. وقيل: لا يكلمه أبداً.

وأرى إن لم تكن له نية أن يقضي ذلك بثلاثة شهور، لأنه أقل الجمع بيقين الذي تقتضيه صيغة فِعُول في جمع فَعَلَ. ومن الناس من جعل سنة من السنين ثلاثة عشر شهراً مقدار ما يجتمع من الكسر في الزيادة فيلغون منه شهراً في سنة، وقصدهم بذلك كله ألا تغير الشهور عن أوقاتها التي تجري عليها في الأزمنة الأربعة: الشتاء والصيف، والقيظ والخريف.

**المسألة الثالثة:** مما ضلّ فيه جهالُ الأمم أنهم وضعوا صومهم في زمان واحد، وكان وضع الشريعة الحنيفية السمحة أن يكون بالأهلة حتى يخف تارة ويثقل أخرى، حتى يعمّ الابتلاء الجهتين جميعاً؛ فيختلف الحال فيه على الواحد. والنفس كثيراً ما تسكن إلى ذلك أو يختلف فيه الحال على الجماعة والأمة لذلك المعنى أيضاً.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾:

[١١١٩] يريد قوله ﷺ: «أول ما خلق الله القلم. فقال له: اكتب. فكتب ما يكون إلى أن تقوم الساعة؛ فعلم الله ما يكون في الأزل، ثم كتبه، ثم خلقه كما علم وكتب؛ فانتظم العلم والكتاب والأخلق.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾: متعلق بالمصدر، وهو قوله: ﴿كِتَابِ اللَّهِ﴾، كما أن حرف الجر من قوله: في كتاب الله، وهو: في، لا يتعلق بقوله عِدَّة؛ لأنّ الخبر قد حالَ بينهما، ولكنه يتعلّق بمحذوف صفة للخبر، كأنه قال معدودة أو مؤداة<sup>(١)</sup> أو مكتوبة في كتاب الله، كقولك: زَيْدٌ في الدار، وذلك مبين في «ملجئة المتفهمين».

**المسألة السادسة:** قوله تعالى: ﴿يَتَنَاهَا أَرْبَعَةُ حُرُمٌ﴾: وهي: رجب الفرد، وذو القعدة، وذو الحجة، والمحرم.

[١١١٩] تقدم تخريجه، ويأتي في مطلع سورة القلم.

(١) في نسخة «مذكورة» بدل «مؤداة».

[١١٢٠] ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ: أنه قال: «إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ: ثَلَاثُ مَتَوَالِيَاتٍ: ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْمَحْرَمُ؛ وَرَجَبٌ». وفي رواية: «وَرَجَبٌ مُضَرُّ الَّذِي بَيْنَ جَمَادَى وَشَعْبَانَ»<sup>(١)</sup>.

وقوله: «الْحُرُمُ» جمع حرام، كأنه يوجد احترامها بما منع فيها من القتال، وأَوْقَعَ فِي قُلُوبِ النَّاسِ لَهَا مِنَ التَّعْظِيمِ. معنى قوله: «رجب مضر» - فيما قاله القاضي أبو إسحاق - أَنَّ بَعْضَ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ، وَأَحْسَبُهُ مِنْ رِبِيعَةٍ، كَانُوا يَحْرُمُونَ شَهْرَ رَمَضَانَ وَيُسَمُّونَهُ رَجَبًا، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ تَخْصِيصَهُ بِالْبَيَانِ بِاقتِصَارِ مُضَرٍّ عَلَى تَحْرِيمِهِ.

وقد روي في الحديث: «وَرَجَبٌ مُضَرُّ الَّذِي بَيْنَ جَمَادَى وَشَعْبَانَ»<sup>(٢)</sup>. وذلك كُلُّهُ بَيَانٌ لِتَحْقِيقِ الْحَالِ، وَتَنْبِيْهُ عَلَى رَفْعِ مَا كَانَ وَقَعَ فِيهَا مِنَ الْاِخْتِلَالِ.

**المسألة السابعة:** قوله تعالى: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾: فيه قولان:

أحدهما: لا تظلموا أنفسكم في الشهور كلها.

وقيل في الثاني: المراد بذلك الأشهر الحرم.

واختلف في المراد بالظلم على قولين أيضاً:

أحدهما: لا تظلموا فيهن أنفسكم بتحليلهن. وقيل: بارتكاب الذنوب فيهن؛ فإن الله إذا عَظَّمَ شيئاً من جهةٍ صارت لَهُ حُرْمَةٌ وَاحِدَةٌ، وَإِذَا عَظَّمَهُ مِنْ جِهَتَيْنِ أَوْ مِنْ جِهَاتٍ صَارَتْ حُرْمَتُهُ مُتَعَدِّدَةً بِعَدَدِ جِهَاتِ التَّحْرِيمِ، وَتَضَاعَفَ الْعِقَابُ بِالْعَمَلِ السَّوِّ فِيهَا، كَمَا ضَاعَفَ الثَّوَابَ بِالْعَمَلِ الصَّالِحِ فِيهَا؛ فَإِنْ مَنَّ أَطَاعَ اللَّهَ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ فِي الْبَلَدِ الْحَرَامِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ لَيْسَ كَمَنْ أَطَاعَهُ فِي شَهْرِ حِلَالٍ فِي بَلَدٍ حِلَالٍ فِي بَقْعَةٍ حِلَالٍ. وكذلك العصيان والعذاب مثله في الموضعين والحالين والصفَتَيْنِ؛ وَذَلِكَ كُلُّهُ بِحُكْمِ اللَّهِ وَحُكْمَتِهِ. وَقَدْ أَشَارَ تَعَالَى إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿يَلَيْسَ آلَتِي مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَحْشَةٍ مُّبِينَةٍ يُضَعَّفَ لَهَا أَلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup>، لِعَظَمَتِهِمْ وَشَرَفِهِمْ فِي أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ.

**المسألة الثامنة:** فإن قيل: وكيف جعل بعضُ الأزمنة أعظم حرمةً من بعض؟ قلنا: عنه جوابان:

أحدهما: أَنَّ الْبَارِي تَعَالَى يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ، وَيُحْكَمُ مَا يَرِيدُ، لَيْسَ عَلَيْهِ حَاجِرٌ، وَلَا لِعَمَلِهِ عِلَّةٌ؛ بَلْ

-----

[١١٢٠] صحيح. أخرجه البخاري ١٧٤١ و ٤٤٠٦ و ٥٥٥٠ و ٧٠٧٨ ومسلم ١٦٧٩ وأبو داود ١٩٤٨ وابن ماجه ٢٣٣ وأحمد ٣٧ / ٥ - ٣٩ - ٤٩ وابن حبان ٣٨٤٨ و ٥٩٧٣ وابن خزيمة ٢٩٥٢ والبيهقي ١٤٠ / ٥ - ١٦٥ والبغوي في «التفسير» ١٠٦٨ - بترقيمي - وفي «شرح السنة» ١٩٥٨ من طرق عن ابن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكره عن أبيه في أثناء خبر مطول، وصدره «إن الزمان قد استدار كهيئته . . . . .».

(١) هو بعض المتقدم، وهذا اللفظ عند البخاري ٤٦٦٢ ومسلم ١٦٧٩.

(٢) انظر ما قبله. (٣) الأحزاب: ٣٠.

كل ذلك بحكمة، وقد يظهر للخلق وَجْهُ الحكمة فيه، وقد يخفى.

الثاني: أن معنى ذلك أن النفس مجبولة على اقتضاء الشهوات، فلما وجبت عليه تكاليف المحرمات جعل بعضها أغلظ من بعض، ليعتاد بكفها عن الأخف الكف عن الأغلظ، ويجعل بعض الأزمنة والأمكنة أعظم حرمة من بعض؛ ليعتاد في الخفيف الامتثال، فيسهل عليه في الغليظ. والله أعلم.

المسألة التاسعة: اختلف الناس في أول هذه الأشهر الحرم؛ فقال بعضهم: أولها المحرم وآخرها ذو الحجة؛ لأنه على تقرير شهور العام، الأول فالأول.

الثاني: أن أولها رجب وآخرها المحرم معدودة من عامين؛ لأن رجب له فضل الأفراد.

الثالث: أن أولها ذو القعدة؛ لأن فيه التوالي دون التقطيع، وهو الصحيح؛ لقوله ﷺ في تعدادها:

[١١٢١] «ثلاث متواليات: ذو القعدة وذو الحجة والمحرم؛ ورجب مُضَر الذي بين جمادى وشعبان». وهذا نص صريح من رواية الصحيح.

الآية التاسعة عشرة: قوله تعالى: ﴿وَقَنِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَنِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [من الآية: ٣٦] فيها أربع مسائل:

المسألة الأولى: قال الله تعالى: ﴿قَنِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ...﴾ إلى قوله: ﴿مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾<sup>(١)</sup>. وقال ها هنا: ﴿وَقَنِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾: يعني محيطين بهم من كل جهة وحالة، فمنعهم ذلك من الاسترسال.

المسألة الثانية: قوله تعالى: ﴿كَافَّةً﴾: مصدر حال، ووزنه فاعلة، وهو غريب في المصادر، كالعافية والعاقبة، اشتق من كفة الشيء وهو حَزَفُه الذي لا يبقى بعده زيادة عليه، ومثله عامة وخاصة، ولا يثنى شيء من ذلك ولا يجمع.

المسألة الثالثة: قال الطبري: معناه مؤتلفين غير مختلفين، فرد ذلك إلى الاعتقاد، ولا يمتنع أن يرجع إلى الفعل والاعتقاد.

المسألة الرابعة: قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾: يعني بالنصر وعداً مربوطاً بالتقوى، فإنما تنصرون بأعمالكم، وقد تقدم بيانه.

[١١٢١] تقدم برقم ١٢١٠.

**الآية الموفية عشرين:** قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحْلُونَ عَامًا وَيُحَرِّمُونَ عَامًا لِيُوَاطِئُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيَحْلُوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ زَيْنَ لَهُمْ سُوءَ أَعْمَالِهِمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [الآية: ٣٧] فيها ثمان مائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿النَّسِيءُ﴾: اختلف الناس فيه على قولين:

أحدهما: أنه الزيادة، يقال: نسا ينسا، إذا زاد؛ قاله الطبري.

الثاني: أنه التأخير. قال الأزهرى: يقال أنسات الشيء إنساءً، ونساء اسم وضع موضع المصدر، وله معان كثيرة.

أما الطبري فاحتج بأنه يتعدى بحرف الجر، فيقال: أنسا الله في أجلك، كما تقول: زاد الله في أجلك، وتقول: أنسا الله في أجلك؛ أي زاده مدة، واكتفى بأحد المفعولين عن الثاني، ومنع من قراءته بغير الهمز، وردة على نافع، وقال: لا يكون بترك الهمز إلا من النسيان، كما قال: ﴿سَوَّاهُ اللَّهُ فَلْيَسِّرْهُ﴾<sup>(١)</sup>.

واحتج من زعم أنه التأخير بنقل العرب لهذا التفسير عن أوائلها، وقيد ذلك عنهم مشيخة العرب، وقد قال الله: ﴿مَا تَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾<sup>(٢)</sup>، أي نؤخرها، مهموزة، وقد تخفف الهمز، كما يقال خطية وخطيئة، والصايون والصابئون، وتخفيف الهمز أصل، ونقل الحركة أصل، والبذل والقلب أصل كله لغوي وما كان ينبغي أن يخفى هذا على الطبري<sup>(٣)</sup>.

وأما فصل التعدي فضعيف؛ فإن الأفعال المتعدية بالوجهين من وجوه حرف الجر، وفي تعديها به وعدمه كثيرة.

**المسألة الثانية:** في كيفية النسيء: ثلاثة أقوال:

الأول: عن ابن عباس أن جنادة بن عوف بن أمية الكنانى كان يوافي الموسم كل عام، فينادي: ألا إن أبا ثمامة لا يعاب ولا يحاب، ألا وإن صفرأ العام الأول حلال، فنحرمه عاماً ونحلّه عاماً، وكانوا مع هوازن وعطفان وبني سليم. وفي لفظة أنه كان يقول: إنا قدّمنا المحرم وأخرنا صفر، ثم يأتي العام الثاني فيقول: إنا حرّمنا صفرأ وأخرنا المحرم؛ فهو هذا التأخير.

الثاني: الزيادة؛ قال قتادة: عمد قوم من أهل الضلالة فزادوا صفرأ في الأشهر الحرم، فكان يقوم قائمهم في الموسم فيقول: ألا إن ألهتكم قد حرمت العام المحرم، فيحرمونه ذلك العام، ثم يقوم في العام المقبل فيقول: ألا إن ألهتكم قد حرمت صفرأ فيحرمونه ذلك العام، ويقولون: الصفران. وروى ابن وهب، وابن القاسم، عن مالك نحوه، قال: كان أهل الجاهلية يجعلونه صفرين، فلذلك.

(٢) البقرة: ١٦٧.

(١) التوبة: ٦٧.

(٣) انظر «تفسير القرطبي» ٨ / ١٣٦ - ١٣٧. و «تفسير الطبري» ٦ / ٣٦٩.



[١١٢٢] قال النبي ﷺ: «لا صفر»<sup>(١)</sup>. وكذلك روى أشهب عنه.

الثالث: تبديل الحج؛ قال مجاهد بإسناد آخر: إنما النسيء زيادة في الكفر. قال: حجوا في ذي الحجة عامين، ثم حجوا في المحرم عامين، ثم حجوا في صفر عامين، فكانوا يحججون في كل سنة في كل شهر عامين حتى وافت حجة أبي بكر في ذي القعدة، ثم حج النبي ﷺ في ذي الحجة، فذلك قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح في خطبته:

[١١٢٣] «إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض». رواه ابن عباس وغيره، واللفظ له، قال:

[١١٢٤] قال رسول الله ﷺ: «أيها الناس: اسمعوا قولي، فإنني لا أدري لعلي لا ألقاكم بعد يومي هذا في هذا الموقف أيها الناس، إن دماءكم وأموالكم حرام إلى يوم تلقون ربكم، كحُرْمَةِ يومكم هذا في شهركم هذا، في بلدكم هذا، وإنكم ستلقون ربكم فيسألكم عن أعمالكم. وقد بلغت، فمن كان عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمنه عليها، وإن كل ربا موضوع، ولكم رؤوس أموالكم، لا تظلمون ولا تظلمون، قضى الله أن لا ربا، وإن ربا عباس بن عبد المطلب موضوع كله، وإن كل دم كان في

[١١٢٢] صحيح. أخرجه البخاري ٥٧١٧ و ٥٧٧٥. ومسلم ٢٢٢٠ وأحمد ٢٦٧/٢ وابن حبان ٦١١٦ من حديث أبي هريرة «لا عدوى ولا صفر ولا هامة...» الحديث. وله شواهد كثيرة، وتقدم بعضها. [١١٢٣] هو صدر المتقدم برقم ١١٢٠.

[١١٢٤] لم أره من حديث ابن عباس بهذا اللفظ، وإنما ورد بهذا السياق عن ابن إسحق معضلاً، ذكره ابن هشام في «السيرة» ٤/ ١٩٠-١٩١ وورد بنحو هذا اللفظ عن جماعة من الصحابة.

١- حديث أبي حرة الرقاشي عن عمه، أخرجه أحمد ٥/ ٧٢-٧٣ وأبو يعلى ١٥٦٩ و ١٥٧٠ وإسناده ضعيف لضعف علي بن زيد، وأبو حرة ضعفه غير واحد.

٢- حديث ابن عمر، أخرجه البزار ١١٤١ وإسناده ضعيف لضعف موسى بن عبيدة الردي.

٣- حديث أبي نضرة حدثني من سمع خطبة النبي ﷺ. أخرجه أحمد ٤١١/٥ ورجاله رجال الصحيح، وجهالة الصحابي لا تضر. وله شواهد وطرق، راجع «المجمع» ٣/ ٢٦٥-٢٧٤ و «الدلائل للبيهقي» ٥/ ٤٣٢-٤٤٩ و «جامع الأصول» ١- ٢٥٨-٢٦٥ والصحيح في هذا الباب حديث أبي بكر، وتقدم وحديث عمرو بن الأحوص وحديث جابر وحديث ابن عمر، وتقدم الثلاثة الأول.

والوارد عن ابن عباس في هذا الباب هو ما أخرجه البخاري برقم ١٧٣٩ فذكر بعض هذا الحديث، وورد عنه بعضاً من هذا الحديث، أخرجه الحاكم ٩٣/١ والبيهقي في «الدلائل» ٤٤٩/٥، وأما بسياق المصنف فلم أره عن ابن عباس، والله تعالى أعلم.

(١) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ١٤/ ٢١٤-٢١٥: «ولا صفر» فيه تأويلان: أحدهما: المراد تأخيرهم تحريم المحرم إلى صفر، النسيء الذي كانوا يفعلونه. وبهذا قال مالك وأبو عبيدة. والثاني: أن الصفر دود في البطن، كان يعتقدون أن في البطن دودة تهيج عند الجموع، وربما قتلت صاحبها. وكانت العرب تراها أعدى من الجرب. وهذا التفسير هو الصحيح، وبه قال ابن وهب وابن حبيب وأبو عبيد وخلاتق من العلماء. ويجوز أن يراد هذا والأول جميعاً، والله أعلم.

الجاهلية موضوع، وإن أول دمائكم أضع دم ابن ربيعة بن الحارث. بن عبد المطلب، كان مسترضعاً في بني لبيث فقتلته هذيل، فهو أول ما أبدأ به من دماء الجاهلية.

أما بعد، أيها الناس: فإن الشيطان قد يشن أن يعبد بأرضكم، ولكنه إن يطع فيما سوى ذلك مما تحقرون من أعمالكم فقد رضى به، فاحذروه - أيها الناس<sup>(١)</sup> - على دينكم، وإن النسيء ﴿زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضَلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ - إلى قوله - ﴿مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾ وإن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق السموات والأرض، وإن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً، منها أربعة حرم؛ ثلاث متواليات، ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان... وذكر سائر الحديث.

**المسألة الثالثة: في أول من أنسأ:** في ذلك كلام طويل لبأبه، عن ابن شهاب وغيره، أن حياً من بني كنانة، ثم من بني فقيم منهم رجل يقال له القلتمس، واسمه حذيفة بن عبيد بن فقيم بن عدي بن عامر بن ثعلبة بن الحارث بن مالك بن كنانة بن خزيمة، وكان ملكاً، فكان يحل المحرم عاماً ويحرمه عاماً، فكان إذا حرمه كانت ثلاثة حرم متواليات، وهذه العدة التي حرم الله في عهد إبراهيم، فإذا أحله أدخل مكانه صفر، ليواطىء العدة، يقول: قد أكملت الأربعة كما كانت؛ لأنني لم أحل شهراً إلا حرمت مكانه آخر، وكانت العرب كذلك ممن كانت تدين بدين القلتمس، فكان يخطب بعرفة فيقول: اللهم إني لا أعاب ولا أجاب، ولا مرد لما قضيت، اللهم إني قد أحللت دماء الموحلين من طيء وخثعم، فمن لقيهما فليقتلها، فرجع الناس وقد أخذوا بقوله<sup>(٢)</sup>.

وإنما أحل دماء طيء وخثعم، لأنهم كانوا لا يحجون مع العرب، ولا يحرمون الحرم، وكانوا يستحلونها، وكان سائر العرب يحرمون الحرم. ثم كان ابنه على الناس كما كان القلتمس، واسمه عباد، ثم ابنه أفلح، ثم ابنه أمية بن أفلح بن عباد، ثم ابنه عوف بن أمية، ثم ابنه جنادة بن عوف كما تقدم، فحج نبي الله ﷺ حجة الوداع، وجنادة صاحب ذلك حتى بعث الله نبيه، وأكمل الحرم ثلاثة متواليات ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان.

وفي رواية: العرب كانت إذا فرغت من حجها اجتمعت إليه فحرم الأشهر الحرم، فإذا أراد أن يحل شيئاً منها لغنيمته أو لغارة أحل المحرم وحرم مكانه صفر، وفي ذلك يقول عمير بن قيس بن جذل الطعان:

لقد علمت معداً أن قومي      كرام الناس أن لهم كراما  
فأي الناس فاتونا بوتر      وأي الناس لم تعلق لجاما<sup>(٣)</sup>

(١) لفظ «أيها الناس» في السيرة النبوية جاء عقب لفظ «دينكم».

(٢) انظر «تفسير الطبري» ١٦٧٢١ و ١٦٧٢٥ و ١٦٧٢٧ و ١٦٧٣١ و «الدر المنثور» ٣/ ٤٢٦-٤٢٧ و «تفسير ابن كثير» ٢/ ٤٣٩-٤٤٣.

(٣) لفظ هذا الشطر في «تفسير ابن كثير»:

فأي الناس لم تدرك بوثر      وأي الناس لم تُعلك لجاما

أَلَسْنَا النَّاسِئِينَ عَلَى مَعَدٍّ شُهُورَ الْحَلِّ نَجْعَلُهَا حَرَامًا<sup>(١)</sup>  
وقد تقدم غير هذا بزيادة عليه في المسألة قبلها.

**المسألة الرابعة:** وقد قدمنا أن الإنشاء كان عند العرب زيادة وتأخيراً وتبديلاً، وأقله صحة الزيادة، لقوله: ﴿لِيُؤَاطُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾، فإنما ذكر الله في الإنشاء ما كان تبديلاً أو تأخيراً، وأقله الزيادة. والمواطأة هي الموافقة، تقول العرب: واطأتك على الأمر، أي وافقتك عليه، فكانوا يحفظون عدة الأشهر الحرم التي هي أربعة، لكنهم يُبدلون ويؤخرون ويزعمون أن المواطأة على العدة تكفي، وإن خالفت في أعيان الأشهر المحرمات.

ويحتمل أن يكون الإنشاء عندهم بالثلاثة الأوجه، فذكر الله منها الوجهين، ولم يذكر الزيادة، وعظم التبديل والتأخير، وإن وقعت الموافقة في العدد، فكان تنبيهاً على أن المخالفة في وجه أزيد في الكفر وأعظم في الإثم.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾: قد بينا الكفر وحقيقته، وذكرنا أنه راجع إلى الإنكار، فمن أنكر شيئاً من الشريعة فهو كافر؛ ولأنه مكذب لله ولرسوله، والزيادة فيه والنقصان منه حق وصدق. وكذلك الزيادة في الإيمان والنقصان منه حق وصدق، وبيننا حقيقة الإيمان والكفر واختلاف الناس فيهما والحق من ذلك في كتب الأصول على وجه مستوفى؛ لبابه أن أهل السنة اختلفوا في الإيمان؛ فمنهم من قال: هو المعرفة - قاله شيخ السنة، واختاره لسان الأمة في مواضع<sup>(٢)</sup>. ومنهم من قال: هو التصديق؛ قاله لسان الأمة أيضاً. ومنهم من قال: هو الاعتقاد والقول والعمل، فمن قال: إنه المعرفة منهم فقد خالف اللغة، وتجوز ظاهرها إلى وجه من التأويل فيها. ومن قال: إنه التصديق فقد وافق مطلق اللغة، لكنه قد يكون بمعنى التصديق، وقد يكون بمعنى الأمان، قال النابغة:

والمؤمن العائذات الطير يمسحها رُكْبَانُ مَكَّةَ بَيْنَ الْغَيْلِ وَالسِّنْدِ

وأما من قال: إنه الاعتقاد والقول والعمل فقد جمع الأقوال كلها، وركب تحت اللفظ مختلفات كثيرة، ولم يعد من طريق التحقيق في جهة الأصول ولا في جهة اللغة؛ أما في جهة اللغة فلا أن الفعل يصدق القول أو يكذبه؛ قال النبي ﷺ:

[١١٢٥] «العَيْنَانِ تَرْزِيَانِ، وَالْيَدَانِ تَرْزِيَانِ، وَالرِّجْلَانِ تَرْزِيَانِ، وَالنَّفْسُ تَمْنَى وَتَشْتَهِي، وَالْفَرْجُ يَصْدُقُ ذَلِكَ أَوْ يَكْذِبُهُ».

[١١٢٥] تقدم برقم: ١٠٠١.

(١) انظر «تفسير ابن كثير» ٤٤١/٢.

(٢) مراده بشيخ السنة أبا الحسن الأشعري، ومراده بلسان الأمة، والله أعلم، الإمام الباقلاني.

فإذا علم أن لا إله إلا الله وأنّ محمداً رسول الله فليتكلم بمقتضى علمه، وإذا تكلم بما علم فليعمل بمقتضى علمه، فيطرد الفعل والقول والعلم، فيقع إيماناً لغوياً شرعياً؛ أما لغة فلاّن العرب تجعل الفعل تصديقاً، قال تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا﴾<sup>(١)</sup>، وصّدق الوعد اتصال الفعل بالقول.

فإن قيل: هذا مجاز. قلنا: هذه حقيقة، وقد بيّناه في كتب الأصول، وعلى هذا المعنى جاء قوله: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

[١١٢٦] وعلى ضده جاء قوله ﷺ: «من ترك الصلاة فقد كفر».

إذا ثبت هذا فاختلفوا أيضاً في الزيادة فيهما والنقصان كما بيناه في موضعه - وهي:

**المسألة السادسة:** فأما من قال: إنه المعرفة أو التصديق بالقلب فأبعد الزيادة فيه والنقصان؛ لأنها أعراض؛ وزعموا أن الزيادة أو النقص لا يتصور في الأعراض، وإنما يتأتى في الأجسام.

وأما من قال: إنه الأعمال فتصور فيها الزيادة والنقصان. وقد سئل مالك: هل يزيد الإيمان وينقص؟ فقال: يزيد، ولم يقل ينقص. وأطلق غيره الزيادة والنقص عليه.

وتحقيق القول في ذلك أن العلم يزيد وينقص، وكذلك القول، وكذلك العمل، والكل بأنّ<sup>(٣)</sup> واحد وحقيقة واحدة، لا يختلف في ذلك ولا يخرج واحد منها عنه، وإن كانت كلها أعراضاً كما بينا؛ وذلك لأنّ الشيء لا يزيد بذاته ولا ينقص بها، وإنما له وجود أول، فلذلك الوجود أصل، ثم إذا انضاف إليه وجود مثله وأمثاله كان ذلك زيادة فيه، وإن عدمت تلك الزيادة فهو النقص، وإن عدم الوجود الأول الذي يتركب عليه المثل لم يكن زيادة ولا نقصان؛ وقدّر ذلك في العلم أو في الحركة، فإن الله سبحانه إذا خلق علماً فرداً، وخلق معه مثله أو أمثاله بمعلومات مقدرة فقد زاد علمه، فإن أعدم الله الأمثال فقد نقص؛ أي زالت الزيادة. وكذلك لو خلق حركةً وخلق معها مثلاً أو أمثالها، فإذا خلق الله للعبد العلم به من وجه وخلق له التصديق به بالقول النفسي، أو الظاهر، وخلق له الهدى للعمل به وليس العمل، ثم خلق له مثل ذلك وأمثاله فقد زاد إيمانه.

وبهذا المعنى على أحد الأقوال فضل الأنبياء على الخلق، فإنهم علّموه تعالى من وجوه أكثر من الوجوه التي علمه الخلق بها، فمنّ عذيري ممن يقول: إن الأعمال تزيد وتنقص ولا تزيد المعرفة ولا تنقص؛ لأنها عرض، ولا يعلم أن الأعمال أعراض، والحالة فيهما واحدة؛ وقد صرح الله بالزيادة في الإيمان في مواضع من كتابه، فقال: ﴿وَزَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا﴾<sup>(٤)</sup>. ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾<sup>(٥)</sup>.

[١١٢٦] تقدم تخريجه.

(٢) البقرة: ١٤٣.

(١) مريم: ٥٤.

(٤) المدثر: ٣١.

(٣) بأنّ واحد: أي لون وضرب واحد.

(٥) مريم: ٧٦.

وقال: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَرَّادَتْهُمْ يُمْنًا﴾<sup>(١)</sup>. وقال في جهة الكفار: ﴿فَرَّادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ...﴾<sup>(٢)</sup> الآية. فأطلق الزيادة في الوجهين.

وقد قال علماؤنا: إنَّ مالكا رضي الله عنه بعلمه وَوَرَعِهِ امتنع من إطلاق النقص في الإيمان لوجوه بينهاها في كتب الأصول، منها: أنَّ الإيمان يتناول إيمان الله وإيمان العبد؛ فإذا أطلق إضافة النقص إلى مطلق الإيمان دخل في ذلك إيمان الله، ولا يجوز إضافة ذلك إليه سبحانه لاستحالة فيه عقلاً، وامتناعه شرعاً. وعلى هذا يجوز إضافة ذلك إلى إيمان العبد على التخصيص، بأن يقول: إيمان الخلق يزيد وينقص.

ومنها أن الإيمان من المعاني التي يجب مَذْحُهَا، ويحرم ذمُّها شرعاً، والنقص صفة ذم؛ فلا يجوز أن يُطْلَقَ على ما يستحق المدح فيه، ويحرم الذم، فإذا تحرر لكم هذا ويسَّرَ الله قبول أئمتدكم له - فإنه مقلَّب الأئمة والأبصار - فإن قوله تعالى، وهي:

**المسألة السابعة:** ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾: بيان لما فعلته العرب من جَمْعِهَا بين أنواع الكفر، فإنها أنكرت وجودَ الباري، فقالت: وما الرحمن؟ في أصح الوجوه. وأنكرت البعث، فقالت: ﴿مَنْ يُعِثُّ الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup>. وأنكرت بعثة الرسل، فقالت: ﴿أَشْكُرُكُمْ وَحَدًا نَنْعَمُ...﴾<sup>(٤)</sup> الآية. وزعمت أن التحريم والتحليل إليها، فابتدعت من ذاتها مُقْتَنِيَةً لشهواتها التحريم والتحليل، ثم زادت على ذلك كله بأن غَيَّرَتْ دِينَ الله، وأحلَّت ما حَرَّمَ، وحَرَّمَتْ ما أَحَلَّ تبديلاً وتحريفاً، والله لا مبدل لكلماته، ولو كره المشركون، وهكذا في جميع ما فعلت من تغيير الدين وتبديل الشرع.

**المسألة الثامنة:** قوله: ﴿زَيْنٌ لَهُمْ سَوْءُ أَعْمَالِهِمْ﴾: أي خلق لهم اعتقاد الحسن فيها، وهي قبيحة، فنظروا فيها بالعين العوراء؛ لطمس أعينهم وفساد بصائرهم؛ وذلك حكم الله في عدم الهدى للكافرين.

**الآية الحادية والعشرون:** قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَتَأْذَنُونَ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [الآية: ٣٨] فيها خمس مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله: ﴿مَا لَكُمْ﴾: ما: حرف استفهام، التقدير: أي شيء يمنعكم عن كذا؟ كما تقول: ما لك عن فلان مُغْرَضاً. ونظامه الصناعي ما حصل لك مانعاً لكذا أو كذا. وكذا تقول: ما لك تقوم وتقعده؟ التقدير: أي شيء حصل لك مانعاً من الاستقرار؟

**المسألة الثانية:** قوله: ﴿أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾: يقال: نفر إذا زال عن الشيء. وتصريفه نفر يَنْفِرُ نفيراً، ونفرت الدابة تنفر نفوراً، وكان النفور في الإبابة، والنفير في الإقبال والسعاية. وقد يولفان على

(٢) التوبة: ١٢٥.

(٤) القمر: ٢٤.

(١) التوبة: ١٢٤.

(٣) يس: ٧٨.

رَأَى مَنْ يَرَى تَأْلِيفَ الْمَعَانِي الْمُخْتَلَفَةِ تَحْتَ اللَّفْظِ الْوَاحِدِ بَوَاحٍ يَبْعَدُ تَارَةً وَيَقْرَبُ أُخْرَى، وَيَكُونُ تَأْوِيلُهُ هَا هُنَا: زُودُوا عَنْ أَرْضِيكُمْ وَأَهْلِيكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ.

**المسألة الثالثة: في محل النفي:** لا خلاف بين العلماء أن المراد به غزوة تبوك، دعا رسول الله ﷺ إليها في حَمَارَةِ الْقَيْظِ، وطيب الثمار، ويزد الظلال<sup>(١)</sup>؛ فاستولى على الناس الكسل، وغلبهم على الميل إليها الأمل، فتقاعدوا عنه، وثاقلوا عليه، فوبّخهم الله على ذلك بقوله هذا، وعاب عليهم الإيثار للدنيا على ثواب الآخرة.

**المسألة الرابعة:** قوله: ﴿أَتَأْتَلُّهُمْ﴾: قال المفسرون: معناه ثاقلتم، وهذا توبيخ على ترك الجهاد، وعتاب في التقاعد عن المبادرة إلى الخروج.

ونحو قوله: ﴿مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ هو قوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾<sup>(٢)</sup>، المعنى لا تقبلوا على الأموال إيثاراً لها على الأعمال الصالحة، ولا تركنوا إلى التجارة الحاضرة، تقديماً لها على التجارة الربحية التي تُنجيكم من العذاب الأليم، حسبما تقدم بيانه في سورة البقرة.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿أَرْضِيْهُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾: يعني بدلاً من الآخرة، ويرد ذلك في كلام العرب نشرأ، ونظماً؛ قال الشاعر<sup>(٣)</sup>:

فَلَيْتَ لَنَا مِنْ مَاءٍ زَمَزَمَ شَرْبَةً      مُبَرَّدَةً بَاتَتْ عَلَى الطَّهْيَانِ

أراد ليت لنا بدلاً من ماء زمزم. والطَّهْيَان: عود ينصب في ساحة الدار للهواء، ويعلق عليه إناء ليلاً حتى يبرد. عاتبهم على إيثار الراحة في الدنيا على الراحة في الآخرة؛ إذ لا تنال راحة الآخرة إلا بنصب الدنيا.

[١١٢٧] قال النبي ﷺ لعائشة رضي الله عنها، وقد طافت راكبة: «أَجْرُكَ عَلَى قَدَرِ نَصَبِكَ». وهذا لا يصدر إلا عن قلب موقن بالبعث.

**الآية الثانية والعشرون** قوله تعالى: ﴿إِلَّا نَفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلَ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [الآية: ٣٩] فيها مسألتان:

[١١٢٧] غريب بذكر «طافت راكبة» فهذا لم أجده، وإنما أخرجه البخاري ١٧٨٧ ومسلم ١٢١١ ح ١٢٦ كلاهما عن الأسود والقاسم بن محمد قالا: قالت عائشة رضي الله عنها: يا رسول الله، يصدر الناس بنسكين وأصذر بنسك؟ فقيل لها: «انتظري فإذا طهرت فاخرجي إلى التنعيم فأهلي ثم اتيا بمكان كذا، ولكنها على قدر نفقتك أو نصبك» لفظ البخاري. ورواية مسلم «قال» بدل «قيل» والقاتل هو النبي ﷺ، وورد بلفظ: إن رسول الله ﷺ قال لها في عمرتها: «إن لك من الأجر على قدر نصبك ونفقتك». أخرجه الحاكم ٤٧١/١ والدارقطني ٢٨٦/٢ وإسناده صحيح على شرطهما كما قال الحاكم والذهبي.

(١) انظر «السيرة النبوية» ٤/ ١٢٥، وسيأتي عند الآية: ١١٨.

(٢) البقرة: ١٩٥. (٣) هو يعلى بن مسلم بن قيس الشكري.

**المسألة الأولى:** هذا تهديد شديد، ووَعِيد مؤكد، في ترك النَّفِير:

ومن محققات مسائل الأصول: أَنَّ الأمر إذا ورد فليس في وُروده أكثر من اقتضاء الفعل؛ فأما العقاب عند الترك فلا يؤخذ من نفس الأمر، ولا يقتضيه الاقتضاء؛ وإنما يكون العقاب بالخبر عنه، كقوله: إن لم تفعل كذا عَذَّبْتُكَ بكذا، كما ورد في هذه الآية؛ فوجب بمقتضاها النفير للجهاد، والخروج إلى الكفار لمقابلتهم على أن تكون كلمة الله هي العليا.

**المسألة الثانية:** في نوع العذاب: قال ابن عباس: هو حبس المطر عنهم. فإنَّ صحَّ ذلك فهو أعلم من أين قاله، وإلا فالعذاب الأليم هو الذي في الدنيا باستيلاء العدو على من لم يستول عليه، وبالنار في الآخرة، وزيادة على ذلك استبدال غيركم، كما قال الله سبحانه: ﴿وَإِن تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ...﴾<sup>(١)</sup> الآية.

**الآية الثالثة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿إِلَّا تَضُرُّوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الآية: ٤٠] فيها ست مسائل:

**المسألة الأولى:** النصر: هو المعونة، وقد تقدّم بيانه.

**المسألة الثانية:** قوله: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ﴾: وللعرب في ذلك لغتان: تقول ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، ورابع أربعة، بمعنى أحدهما، مشتقة من المضاف إليه. وتقول أيضاً: خامس أربعة، أي الذي صيرهم خمسة.

**المسألة الثالثة:** قوله: ﴿إِلَّا تَضُرُّوهُ﴾: يعني تُعِينُوهُ بالنفير معه في غزوة تبوك، فقد نصره الله بصاحبه أبي بكر، وأيّده بجنود الملائكة.

روى أصبغ، وأبو زيد، عن ابن القاسم، عن مالك: ﴿ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾، هو أبو بكر الصديق. قال: فرأيت مالكا يرفع بأبي بكر جداً لهذه الآية. قال<sup>(٢)</sup>: وكانوا في الهجرة أربعة، منهم عامر بن فهيرة، وأرقط<sup>(٣)</sup> الدليل.

(١) محمد: ٣٨.

(٢) أخرج البخاري ٢٢٦٣ و ٢٢٦٤ عن عائشة رضي الله عنها: واستأجر النبي ﷺ وأبو بكر رجلاً من بني الدليل، ثم من بني عبد بن عدي هادياً، وهو على دين الكفار، فأمناه، فدفعنا إليه راحلتيهما، وواعده غارثور بعد ثلاث ليال، فأتاهما براحتيهما صبيحة ليال ثلاث فارتحلا، وانطلق معهما عامر بن فهيرة، والدليل الديلي، فأخذ بهم أسفل مكة، وهو طريق الساحل.

الساحل: اسم موضع، لا أن المراد ساحل البحر. نبه عليه.

(٣) كذا في النسخ. والذي في عامة كتب التخرّيج «عبد الله بن أريقط». ويقال «أرقط» و «أريقد» و «أرقد».

قال غير مالك: يقال أَرْيِطُ، قال القاضي رضي الله عنه: فحق أن يَرْفَعَ مَالِكُ أبا بكر بهذه الآية، ففيها عدة فضائل مختصة لم تكن لغيره، منها قوله: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ﴾ فحقق له تعالى قوله له بكلامه، ووصف الصحبة في كتابه مَثُلُوا إلى يوم القيامة.  
ومنها قوله: ﴿إِنَّكَ اللَّهُ مَعَنَا﴾.

[١١٢٨] وفي الحديث الصحيح: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لأبي بكر في الغار: «يا أبا بكر، ما ظنك باثنين الله ثالثهما؟» وهذه مرتبة عظمى، وقضيلة شماء، لم يكن لبشر أن يخبر عن الله سبحانه أنه ثالث اثنين، أحدهما أبو بكر، كما أنه قال مُخْبِراً عن النبي ﷺ وأبي بكر ﴿ثَافِتٌ ائْتَيْنِ﴾.  
ومنها قوله: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّكَ اللَّهُ مَعَنَا﴾. وقال مُخْبِراً عن موسى وبني إسرائيل: ﴿كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾<sup>(١)</sup>.

قال لنا أبو الفضائل المعدل: قال لنا جمال الإسلام أبو القاسم، قال موسى: ﴿كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾<sup>(١)</sup>، وقال في محمد وصاحبه: ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّكَ اللَّهُ مَعَنَا﴾. لا جرم لما كان الله مع موسى وحده ارتد أصحابه بعده، فرجع من عند ربه، ووجدهم يعبدون العجل.  
ولما قال في محمد ﷺ: إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا، بقي أبو بكر مُهْتَدِياً مَوْحِداً، عالماً عازماً، قائماً بالأمر لم يتطرق إليه اختلال.

ومنها قوله: ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتُهُ عَلَيْهِ﴾: فيه قولان:

أحدهما: على النبي. الثاني: على أبي بكر.

قال علماؤنا: وهو الأقوى؛ لأنَّ الصديق خاف على النبي ﷺ من القوم، فأنزل الله سكينته؛ ليأمن على النبي ﷺ، فسكن جأشه، وذهب روعه، وحصل له الأمان،  
[١١٢٩] وأنبأ الله شجر ثمامه، وألهم الوكر هنالك حمامه، وأرسل العنكبوت فنسجت عليه

[١١٢٨] صحيح. أخرجه البخاري ٣٦٥٣ ومسلم ٢٣٨١ وابن أبي شيبة ٧/١٢ وأحمد ٤/١ وابن سعد ٣/١٧٣-١٧٤ والترمذي ٣٠٩٦ وأبو يعلى ٦٧ وابن حبان ٦٢٧٨ من حديث أنس عن أبي بكر به.

[١١٢٩] يشير المصنف لما أخرجه ابن سعد ١/١٧٧ والبخاري ١٧٤١ وأبو نعيم في «الدلائل» ٢٢٩ والبيهقي ٢/٤٨٢ وابن عساكر كما في «السيرة النبوية» لابن كثير ٢/٢٤٠-٢٤١ من طريقين عن عون بن عمرو القيسي سمعت أبا مصعب المكي يقول: أدركت أنس بن مالك وزيد بن أرقم والمغيرة بن شعبة فسمعتهم يحدثون «أن النبي ﷺ ليلة الغار، أمر الله سبحانه شجرة، فنبتت على وجه الغار فسترته، وأمر حمامتين وحشيتين فوقفتا بفم الغار...» الحديث. سكت عليه الحافظ في «تخريج الكشاف» ٢/٢٧٢!!، وقال الحافظ ابن كثير عقبه: وهذا حديث غريب جداً من هذا الوجه.

قلت: إسناده ضعيف جداً، عون بن عمرو، قال عنه ابن معين: لا شيء، وقال البخاري: منكر الحديث، مجهول. فهذه علة، وعلة ثانية: وهي جهالة أبي مصعب، وقد ذكر الذهبي هذا الحديث في ترجمة عون ٣/



بيتا، فما أضعف هذه الجنود في ظاهر الحس؛ وما أقواها في باطن المعنى. ولهذا المعنى قال النبي ﷺ في الحديث الصحيح - لَعَمْرُ حِينَ تَغَامِرُ<sup>(١)</sup> مع أبي بكر الصديق:

[١١٣٠] «هل أنتم تاركو لي صاحبي. إنَّ الناسَ كلهم قالوا كذبت، وقال أبو بكر: صدقت».

٣٠٦-٣٠٧ وذكر كلام البخاري وابن معين المتقدم، ثم عقب الحديث بقوله: أبو مصعب، لا يعرف.

قلت: ذكره ابن أبي حاتم ٤٤١/٩ من غير جرح ولا تعديل بقوله: روى حديث الغار. تنبيه: هذا الذي ورد في ذكر الحمامتين والشجرة، وهو خبر ساقط وإبمرة، ليس بشيء، ولا يجوز روايته لشدة وهنه. وأما ذكر نسج العنكبوت، فقد ورد من وجوه متعددة فمن ذلك حديث ابن عباس «تشاورت قریش... فمروا بالغار فأروا على بابهِ نسج العنكبوت، فقالوا: لو دخل ههنا لم يكن نسج العنكبوت على بابهِ فمكث فيه ثلاث ليالٍ» أخرجه أحمد ٣٤٨/١ ثنا عبد الرزاق ثنا معمر، أخبرني عثمان الجزري أن مقسماً مولى ابن عباس أخبره عن ابن عباس... فذكره. قال الحافظ ابن كثير في «السيرة» ٢٣٩/٢، هذا إسناد حسن، وهو من أجود ما روي في نسج العنكبوت على فم الغار. وفي «التهذيب» ١٣١/٧ في ترجمة عثمان بن عمرو الجزري: قال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الأزدي: يتكلمون في حديثه. واكتفى الحافظ في «التقريب» بقوله: فيه ضعف اهـ فالإسناد لا بأس به في الشواهد.

وله شاهد أخرجه ابن سعد ٢/ ١٧٥-١٧٧ مطولاً عن عائشة وسراقة وابن عباس وعلي معاً، ومداره على محمد بن عمر الواقدي، وهو وإهـ.

وله شاهد مرسل، أخرجه أبو بكر المروزي في «مسند أبي بكر» ٧٣ عن الحسن مرسلًا، ورجاله إلى الحسن ثقات سوى بشار بن موسى الخفاف فإنه ضعيف، والمرسل من قسم الضعيف لكن يصلح للاعتبار به. وله شاهد من مرسل عطاء الخراساني، أخرجه أبو نعيم في «الحلية» ١٩٧/٥ وهذا وإبمرة، فمع إرساله، عثمان بن عطاء ضعفه الجمهور. وله شاهد آخر من مرسل محمد بن إبراهيم التيمي، أخرجه أبو نعيم كما في «الدر المنثور» ٤٣٢/٣، ولم أره في الحلية، ولا في «الدلائل» المطبوع، ولعله في الكبير.

الخلاصة: هذه الروايات الموصولة والمرسلة تتأيد بمجموعها، وترقى بالحديث إلى درجة الحسن، هذا بالنسبة للصنعة - أي فن علم الحديث - لكن ثمة هناك علة، وهي أن قوله تعالى: ﴿فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا﴾ يدل على أن تأييد الله تعالى كان بالملئكة، يفسر ذلك قوله تعالى في الآية ٢٦ من هذه السورة، التوبة ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا﴾ وذلك يوم حنين، والجنود في آية حنين الملائكة باتفاق، فتحمل الآية المتقدمة على هذه على أنه ورد من حديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها في حديث الهجرة... فقال أبو بكر لرجل يراه مواجه الغار: يا رسول الله إنه ليرانا، فقال «كلا إن الملائكة تسترنا بأجنحتها...». أخرجه الطبراني ٢٤/ ١٠٦-١٠٨ وقال الهيثمي ٦/ ٥٣-٥٥: فيه يعقوب بن حميد بن كاسب، وثقه ابن حبان وغيره، وضعفه أبو حاتم وغيره، وبقية رجاله رجال الصحيح اهـ. فالإسناد غير قوي، ومع ذلك يعتضد بظاهر القرآن، والله أعلم تنبيه: تبين أن ذكر الشجرة والحمامتين وإبمرة. وأن ذكر نسج العنكبوت لولا أنه معارض بظاهر القرآن لكان حسناً بشواهد. لكن يرجح حديث أسماء عليه، مع أنه غير قوي، وليس له شواهد. بسبب موافقته لظاهر القرآن، والله تعالى أعلم.

[١١٣٠] صحيح. أخرجه البخاري ٣٦٦١ وابن أبي عاصم في «السنة» ١٢٢٣ والبيهقي ٣٠٣/٨ من حديث أبي

ومنها: أنه جعل أبا بكر في مقابلة الصحابة أجمع، فقال: ﴿إِلَّا نَصْرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ﴾ بصاحبه في الغار، بتأنيسه له، وحمله على عنقه؛ ووفاته له بوقايته له بنفسه، وبمواساته بماله.

[١١٣١] وكذلك روي أن ميزاناً نزل من السماء، فوزن النبي ﷺ بالخلق فرجحهم<sup>(١)</sup>؛

[١١٣٢] وبهذه الفضائل استحق أن يُقال فيه: «لو كنت متخذاً خليلاً لاتخذت أبا بكر خليلاً» وسبقت له بذلك كله الفضيلة على الناس.

[١١٣٣] روى البخاري وغيره عن عبد الله بن عمر أنه قال: كنا نُخَيِّرُ بين الناس في زمن رسول الله ﷺ؛ فنخير أبا بكر ثم عمر ثم عثمان. ورُوي عن مالك أنه قال: خيّر الناس بعد نبيهم أبو بكر. وسيأتي في سورة النور بيان ذلك مستوفى إن شاء الله.

**المسألة الرابعة:** وهي عظمى في الفقه من قوله تعالى: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾:

وهو خرج بنفسه، فازاً عن الكافرين بإلجائهم له إلى ذلك حتى فعله؛ فنسب الفعل إليهم، ورُتب الحكم فيه عليهم، وذمهم عليه، وتوعدهم؛ فلهذا يقتل المكره على القتل، ويضمن المال المكره على

الدرداء، وله قصة.

[١١٣١] حسن. أخرجه أبو داود ٤٦٣٤ والترمذي ٢٢٨٧ والحاكم ٧١/٣ من طريق إشعث عن الحسن عن أبي بكرة، أن النبي ﷺ قال ذات يوم «من رأى منكم رؤيا؟ فقال رجل: أنا، رأيت كأن ميزاناً نزل من السماء فوزنت أنت بأبي بكر، ووزن عمر وأبو بكر فرجح أبو بكر، ووزن عمر وعثمان فرجح عمر، ثم رفع الميزان. فأينا الكراهية في وجه رسول الله ﷺ». إسناده ضعيف، أشعث هو عبد الملك الحراني، ثقة وعلة الحديث فقط عن عنتة الحسن البصري، وقال الحاكم: صحيح على شرطهما! وقال الذهبي: أشعث هذا ثقة، لكن ما احتجاً به. وقال الترمذي: حسن صحيح! ولعله قال ذلك بسبب طرقه وشواهد.

وورد من عدة طرق عن حماد بن سلمة عن علي بن زيد عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه به. أخرجه أبو داود ٤٦٣٥ وأحمد ٥/٤٤-٥٠ والطحاوي في «المشكّل» ٣٣٤٨ وإسناده ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان. وله شاهد من حديث سفينة مولى أم سلمة، أخرجه الحاكم ٧١/٣ وإسناده ضعيف، سعيد بن جمهان، ضعفه غير واحد، ومؤمل بن إسماعيل مختلف فيه. وله شاهد من حديث ابن عمر، أخرجه أحمد ٧٦/٢ وقال الهيثمي ٥٨/٩: رجاله ثقات. وهذا الحديث بلفظ الجمع «... ووضعت الأمة فرجحت بهم...». وللحديث شواهد أخرى من حديث أبي أمامة ومعاذ وأسامة بن شريك وعرفجة، وهي واهية لكن يعتبر بها، انظرها في «المجمع» ٩/٥٨-٥٩-٦٠ فالحديث بمجموع طرقه وشواهد حسن إن شاء الله تعالى.

[١١٣٢] صحيح. أخرجه البخاري ٤٦٧ وأحمد ١/٢٧٠ وابن حبان ٦٨٦٠ من حديث ابن عباس. وله شاهد من حديث ابن مسعود أخرجه مسلم ٢٣٨٣ وأبو يعلى ٥١٨٠ وابن حبان ٦٨٥٥. وله شواهد تبلغ به حد الشهرة. [١١٣٣] صحيح. أخرجه البخاري ٣٦٥٥ و٣٦٩٧ وأبو داود ٤٦٢٧ والترمذي ٣٧٠٧ وابن أبي عاصم ١١٩٦ وابن أبي شيبة ٩/١٢ وأحمد ١٤/٢ وابن حبان ٧٢٥١ عن ابن عمر به.

(١) الروايات الواردة بصيغة الجمع واهية جميعاً. تأمل اللفظ الذي ذكرته في التخريج، فهو الأقوى في هذا الباب والأصح.

إتلاف المال؛ لإلجائه القاتل والمتلف إلى القتل والإتلاف، وكذلك شهود الزنا المزورون باتفاق من المذهب، وشهود القصاص إذا شهدوا بالقتل باطلاً باختلاف بين علمائنا؛ والمسألة عسيرة المآخذ، وقد حققناها في مسائل الخلاف.

وجملة الأمر أن نسبة الفعل إلى المكروه لا خلاف فيه، وكذلك تعلق الإثم به مع القصد إليه لا خلاف فيه. فأما ما يترتب عليه من حكم فإن ذلك يختلف بحسب اختلاف المحال والأسباب، حسبما تقتضيه الأدلة؛ فلينظر هنالك.

**المسألة الخامسة:** وفي هذه الآية دليل على جواز الفرار من خوف العدو، وترك الصبر على ما ينزل من بلاء الله، وعدم الاستسلام المؤذي إلى الآلام والهموم، وألا يلقي بيده إلى العدو، توكلأ على الله، ولو شاء ربكم لعصمه مع كونه معهم، ولكنها سنة الأنبياء وسيرة الأمم، حكم الله بها لتكون قدوة للخلق، وأنموذجاً في الرفق، وعملاً بالأسباب.

**المسألة السادسة:** قالت الإمامية قبّحها الله: حزن أبي بكر في الغار مع كونه مع النبي دليل على جهله ونقصه وضعف قلبه وحيرته<sup>(١)</sup>.

أجاب على ذلك علماؤنا بثلاثة أجوبة:

الأول: أن قوله: لا تحزن، ليس بموجب بظاهره وجود الحزن، إنما يقتضي منعه منه في المستقبل، ففعل النبي ﷺ قال له ذلك زيادة في طمأنينة قلبه؛ فإن الصديق قال للنبي ﷺ:

[١١٣٤] لو أن أحدهم نظر تحت قدميه لأبصرنا. فقال له: «لا تحزن إن الله معنا». لتطمئن نفسه.

الثاني: أن الصديق لا ينقصه إضافة الحزن إليه، كما لم تنقص إبراهيم حين قيل عنه: ﴿نَكِرْهُمْ وَأَوَجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾<sup>(٢)</sup>. ولم ينقص موسى قوله عنه: ﴿فَأَوَّسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾<sup>(٣)</sup>. وهذان العظيمان قد وجدت عندهم التقيّة نصّاً، وإنما هي عند الصديق ها هنا باحتمال.

الثالث: أن حزن الصديق رضي الله عنه لم يكن لشك وحيرة، وإنما كان خوفاً على النبي ﷺ أن يصل إليه ضرر، ولم يكن النبي في ذلك الوقت معصوماً من الضرر، فكيف يكون الصديق رضي الله عنه ضعيف القلب، وهو لم يستخف حين مات النبي ﷺ؛ بل ظهر وقام المقام المحمود الذي تقدم ذكرنا له بقوة يقين، ووفور علم، وثبوت جأش، وفصل للخطبة التي تعيي المحتالين.

[١١٣٤] صحيح. أخرجه البخاري ٣٦٥٢ ومسلم ٢٠٠٩ وابن حبان ٦٢٨١ من حديث البراء بن عازب في أثناء خبر الهجرة المطول.

(١) كذا في الأصل، وعبارة القرطبي ١٤٩/٨ «وخرقه» والخرق: ضعف الرأي.

(٢) طه: ٦٧.

(٣) هود: ٧٠.

**الآية الرابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الآية: ٤١] فيها خمس مسائل:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: قد تقدم ذكر نزول ذلك في غزوة تبوك إلى الروم، وكانت غزوة بعيدة في وقت شديد من حَمَارَةِ القَيْظِ<sup>(١)</sup>، وعدواً كثيراً، استنفر لها الناس كلهم على ما نبينه إن شاء الله.

**المسألة الثانية:** قوله: ﴿خِفَافًا وَثِقَالًا﴾: فيه عشرة أقوال:

**الأول:** روي عن أنس، عن أبي طلحة أنه قال: شبان وكهول، ما سمِعَ اللَّهُ عُدْرَ أحد؛ فخرج إلى الشام فجاهد حتى مات.

**الثاني:** شباناً وشيباً. الثالث: في اليُسْرِ والعُسْرِ. الرابع: في الفراغ والشغل. الخامس: مع الكسل والنشاط. السادس: رجالاً وركباناً. السابع: صاحب صنعة ومن لا صنعة له. الثامن: جباناً وشجاعاً. التاسع: ذا عيال ومن لا عيال له. العاشر: الثقل: الجيش كله، والخفيف: المقدمة.

وقد يمكن أن يكون فيها غير هذه الأقوال، إلا أن هذه جملة تدل على ما بقي، والكل محتمل أن يكون مراداً بالآية، لكن منه ما يقرب، ومنه ما يبعد.

**المسألة الثالثة:** قال علماؤنا: اختلف في إحكام هذه الآية أو نسخها على قولين بيئتهما في القسم الثاني. والصحيح أنها غير منسوخة، وقد تكون حالة يجب فيها نفي الكل إذا تعين الجهاد على الأعيان بغلبة العدو على قطرٍ من الأقطار، أو بخلوله بالعقر؛ فيجب على كافة الخلق الجهاد والخروج إليه؛ فإن قَصُرُوا عصوا.

ولقد نزل بنا العدو - قَصَمَهُ اللَّهُ - سنة سبع وعشرين وخمسمائة؛ فجاس ديارنا، وأسر جيرتنا، وتوسَّط بلادنا في عددٍ هال<sup>(٢)</sup> الناس عدده، وكان كثيراً، وإن لم يبلغ ما حدَّده، فقلت للوالي والمولى عليه: هذا عدو الله، وقد حصل في الشُّركِ والشُّبْكَ، فلتكن عندكم بركة، ولتظهر منكم إلى نُضْرَةِ دين الله المتعينة عليكم حركة، فليخرج إليه جميع الناس حتى لا يبقى منهم أحد في جميع هذه الأقطار فيحاط به؛ فإنه هالك لا محالة إن يَسْرُكُم الله له؛ فغلبت الذنوب، ووجفت القلوب بالمعاصي، وصار كل أحد من الناس ثعلباً يأوي إلى وجاره<sup>(٣)</sup>، وإن رأى المكروه يجاره؛ فإننا لله وإننا إليه راجعون، وحسبنا الله ونعم الوكيل. ومن الناس من قال: إنها منسوخة بقوله: ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً﴾<sup>(٤)</sup>. وذلك بين في موضعه.

**المسألة الرابعة:** إذا كان النفي عاماً لغلبة العدو على الحوزة، أو استيلائه على الأسارى كان النفي

(٢) هاله الشيء: أفزعه.

(٤) التوبة: ١٢٢.

(١) أي شدة الحر.

(٣) الوجار: جحر الضبع.

عاماً، ووجب الخروجُ خِفَافاً وَثِقَالاً، وركباناً ورجالاً، عبيداً وأحراراً، مَنْ كان له أب من غير إذنهِ ومن لا أب له، حتى يظهر دين الله، وتحمي البَيْضَةُ، وتحفظ الحوزة، ويخزي العدو، ويستنقذ الأسرى. ولا خلاف في هذا. لقد رُوي أن بعض الأمراء عاهد كفاراً ألاّ يحبسوا أسيراً، فدخل رجل من جهته بلادهم، فمرَّ على بيت مُغلق، فنادته امرأة: إني أسيرة، فأبلغ صاحبك خَبْرِي. فلما اجتمع به، استطعمه عنده، وتجادبا دَنَلُ الحديث انتهى الخبرُ إلى هذه المعبُدة، فألقاه إليه، فما أكمل حديثه حتى قام الأمير على قدمه، وخرج غازياً من قُورهِ، ومشى إلى البلد حتى أخرج الأسيرة، واستولى على الموضع، فكيف بنا وعندنا عَهْدُ الله ألاّ نسلّم إخواننا إلى الأعداء، ونُنعِمَ وهم في الشقاء، أو نملك بالحرية وهم أرقاء. يا الله، ولهذا الخطب الجسيم! نسال الله التوفيق للجمهور، والمنة بصلاح الأمر والمأمور.

فإن قيل: فكيف يصنع الواحد إذا قَصُرَ الجميع؟ وهي:

**المسألة الخامسة:** قلنا: يقال له: وأين يَقَعَان مما أريد؟ مكانك أيها الواحد لا يفتى ومالك لا يكفي، والأمرُ لله فيما يريد من توفيق، أو قطع للطريق، وقد همهم الخاطر بهذه المسألة، وزَمَمَ اللسان بها مدة. والذي يحدث أخبارها، ويطفئ - والله أعلم - أوارها أن يعمد من رأى تقصير الخَلْق إلى أسير واحد فيفديه؛ فإن الأغنياء لو اقتسموا فداء الأسرى ما لزم كل واحد منهم إلا أقل من درهم للرجل الواحد، فإذا فدى الواحد فقد أدَّى في الواحد أكثر مما كان يلزمه في الجماعة، ويغزو بنفسه إن قدر، وإلا جهَّز غازياً. فقد قال رسول الله ﷺ:

[١١٣٥] «مَنْ جَهَّزَ غَازِيَا فَقَدْ غَزَا، وَمَنْ خَلَّفَ غَازِيَا فِي أَهْلِهِ فَقَدْ غَزَا».

**الآية الخامسة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْتَخْطُونَ﴾ [الآية: ٥٨] فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾: أي يعيبك. وفيه قولان:

أحدهما: أنه العيب مطلقاً، ومنهم من قال: إنه العيب بالغيب، يقال: لَمَزَهُ يَلْمِزُهُ بكسر العين في المستقبل وضمها، قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾<sup>(١)</sup>. ومنه قوله تعالى: ﴿وَبَلِّغْ لِكُلِّ هُمْزَةٍ لُّمْرَةً﴾<sup>(٢)</sup>.

[١١٣٥] صحيح. أخرجه البخاري ٢٨٤٣ ومسلم ١٨٩٥ وأبو داود ٢٥٠٩ والترمذي ١٦٢٨ والنسائي ٤٦/٦ والطيالسي ٩٥٦ وأحمد ٤/١١٥-١١٧ وابن حبان ٤٦٣١ وابن الجارود ١٠٣٧ من طرق عن بسر بن سعيد عن زيد بن خالد مرفوعاً، وفي الباب أحاديث كثيرة.

## المسألة الثانية:

[١١٣٥ م] قال أبو سعيد الخدري: بعث إلى النبي ﷺ بشيء فقسمه بين أربعة، وقال: «تألفهم». فقال رجل: ما عدلت. فقال: «يخرج من ضئضيء<sup>(١)</sup> هذا قوم يمرون من الدين». هكذا رواه البخاري، وزاد<sup>(٢)</sup> غيره: فأنزل الله: ﴿وَمِنْهُمْ مَّن يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ﴾. إذا ثبت هذا فهؤلاء الأربعة كانوا عيينة والأقرع<sup>(٣)</sup>، وكانوا من المؤلفة قلوبهم، فدل ذلك - وهي:

المسألة الثالثة: على دفع الزكاة إليهم، ويأتي تمام المسألة بعد إن شاء الله تعالى.

**الآية السادسة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمَعْمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْقَدِيرِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الآية: ٦٠] فيها ثمان وعشرون مسألة:

**المسألة الأولى:** هذه الآية من أمتهات الآيات، إن الله بحكمته البالغة، وأحكامه الماضية العالية، خص بعض الناس بالأموال دون البعض، نعمة منه عليهم، وجعل شكر ذلك منهم إخراج سهم يؤدونه إلى من لا مال له، نيابة عنه سبحانه وتعالى فيما ضمنه بفضله لهم في قوله: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾<sup>(٤)</sup>؛ وقدر الصدقات على حسب أجناس الأموال، فجعل في التقدين ربع العشر، وجعل في النبات العشر، ومع تكاثر المؤنة نصف العشر، ورتب على هذا القول في حقيقة الصدقة - وهي:

**المسألة الثانية:** على قولين: أحدهما: أنه جزء من المال مُقدَّر معين؛ وبه قال مالك والشافعي وأحمد. وقال أبو حنيفة: إنها جزء من المال مقدَّر، فجوز إخراج القيمة في الزكاة؛ إذ زعم أن التكليف والابتلاء إنما هو في نقص الأموال، وزهل عن التوفية لحق التكليف في تعيين الناقص، وأن

[١١٣٥ م] صحيح. أخرجه البخاري ٦١٦٣ و ٦٩٣٣ ومسلم ١٠٦٤ وابن أبي شبة ٣٢٢/١٥ وعبد الرزاق ١٨٦٤٩ وابن حبان ٦٧٣٧ والبغوي في «التفسير» ١٠٧٨ - بترقيمي - كلهم من حديث أبي سعيد، في أثناء حديث، وتقدم.

(١) ضئضيء الشيء: أصله.

(٢) هو عند البخاري برقم ٦٩٣٣ والنسائي في «التفسير» ٢٤٠ والطبري ١٦٨٣٢ من حديث أبي سعيد، لكن لفظ المرفوع مطول، وفيه اختلاف بعض ألفاظه.

(٣) كذا في النسخ، وسبب ذلك إما أن المصنف رحمه الله لم يستحضر باقي الأربعة، أو أن هناك سقطاً. والأربعة هم كما في صحيح مسلم ١٠٦٤ ح ١٤٤ «..... فقسمها بين أربعة نفر: عيينة بن حصن، والأقرع بن حابس، وزيد الخير، والرابع: إما علقمة بن علاثة وإما عامر بن الطفيل» وكرره ١٤٥ فذكر علقمة بن علاثة، ولم يذكر عامر بن الطفيل.

(٤) هود: ٦.

ذلك يُوازِي التكليف في قَدْرِ الناقص؛ فإن المالك يريد أن يبقى ملكه بحاله، ويُخرج من غيره عنه، فإذا مالت نفسه إلى ذلك، وعلقت به، كان التكليفُ قطع تلك العلاقة التي هي بين القلب وبين ذلك الجزء من المال، فوجب إخراج ذلك الجزء بعينه.

[١١٣٦] فإن قيل: فقد روى البخاري وغيره في كتاب أبي بكر الصديق بالصدقة: ومن بلغت صدقته بنتٌ مَخاض، وليست عنده، وعنده بنت لبون، فإنها تُقبل منه، ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين.

قلنا: قد أجاب عنه علماؤنا بأربعة أجوبة:

أحدها: أن هذا خَبَرٌ واحدٌ يخالفُ الأصولَ، وعندهم إذا خالف خَبَرُ الواحد الأصول بطل في نفسه.

الثاني: أن هذا الحديث لم يخرج مخرج التقويم، بدليل أنه لم يقل: ومن بلغت صدقته بنتٌ مَخاض، وعنده بنت لبون، فإنها تؤخذ منه ويُعطى عشرين درهماً، وإنما كان القياس أن يقول: فإنها تؤخذ منه إذا عرفت قيمتها، فلما عدل عن القيمة إلى التقدير والتحديد بتعيين الشاتين أو العشرين درهماً - دلَّ على أنه خرج مخرج العبادة.

الثالث: أن هذا إنما جَوَّز في الجيران<sup>(١)</sup> ضرورة اختلاف السنين، ولا ضرورة إلى إجزائه في الأصل، فَبَقِيَ على حاله.

الرابع: أن كتاب عُمر في الصدقة الذي رواه مالك وعُمل به في الأقطار والأمصار أولى من كتاب أبي بكر الصديق الذي لم يجيء إلا من طريق واحدة. ولعله كان لقضية في عَيْنٍ مخصوصة.

**المسألة الثالثة: في معنى تسميتها صدقة:** وذلك مأخوذ من الصَّدَق في مساواة الفعل للقول، والاعتقاد، حسبما تقدم في الآية قبلها. وبناء «صدق» يرجع إلى تحقيق شيء بشيء وعضده به، ومنه صَدَاقُ المرأة؛ أي تحقيق الحل وتصدقها بإيجاب المال والنكاح على وَجْه مشروع. ويختلف في ذلك كله بتصريف الفعل، يقال: صدق في القول صداقاً وتصدقاً، وتصدقت بالمال تصدقاً، وأصدقت المرأة إصداقاً. وأرادوا باختلاف الفعل الدلالة على المعنى المختص به في الكل. ومشابهة الصدق ها هنا للصدقة أن مَنْ أَيْقَنَ مِنْ دينه أَنَّ البَغْثَ حق، وأنَّ الدار الآخرة هي المصير، وأنَّ هذه الدار الدانية قنطرةٌ إلى الأخرى، وباب إلى السوإى أو الحسنى عمل لها، وقَدَّمَ ما يجده فيها؛ فإن شكَّ فيها أو تكاسل عنها وآثَرَ عليها - بخل بماله، واستعدَّ لآماله، وغفل عن مآله. وفي كتب الذكر تحقيق ذلك.

[١١٣٦] صحيح. أخرجه البخاري وغيره، وتقدم، وهو بعض حديث زكاة الإبل والغنم ونحو ذلك.

(١) في نسخة «العمران».

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾: واختلف العلماء في المعنى الذي أفادت هذه اللام؛ فقيل: لام الأجل؛ كقولك: هذا السَّجُّجُ للدابة، والباب للدار؛ وبه قال مالك وأبو حنيفة. ومنهم من قال: إنَّ هذه لام التملك؛ كقولك: هذا المال لزيد؛ وبه قال الشافعي.

واتفقوا على أنه لا يعطى جميعها للعاملين عليها. واعتمد أصحاب الشافعي على أن الله أضاف الصدقة بلام التملك إلى مستحق حتى يصحَّ منه الملك على وجه التشريك؛ فكان ذلك بياناً للمستحقين. وهذا كما لو أوصى لأصناف معينين، أو لقوم معينين.

وتعلّق علماؤنا بقوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَصَّدَقَتِهِ...﴾<sup>(١)</sup> الآية.

والصدقة متى أطلقت في القرآن فهي صدقة الفرض، وقال النبي ﷺ:

[١١٣٧] «أُمِرْتُ أَنْ أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيائِكُمْ وَأَرَدَهَا عَلَى فَقَرَائِكُمْ». وهذا نصٌّ في ذكر أحد الأصناف الثمانية قرآناً وسنة. وحقَّق علماؤنا المعنى، فقالوا: إن المستحقَّ هو الله تعالى، ولكنه أحال بحقه لمن ضمن لهم رزقهم بقوله: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾<sup>(٢)</sup>؛ فكان كما لو قال زيد لعمر: إنَّ لي حقاً على خالد يماثلُ حقَّك يا عمرو أو يخالفه، فخذَه منه مكانَ حقِّك؛ فإنه يكون بياناً لمصرف حقَّ المستحق لا للمستحق، والصنف الواحد في جهة المصرف والمحلية كالأصناف الثمانية.

فإن قيل: هذا يَبْطُلُ بالكافر؛ فإنه مضمون له الرزق بذلك الوعد الحق، ثم ليس بمصرف للزكاة. قلنا: كذلك كنا نقول: إنه تُصرف الزكاة إلى الذمي،

[١١٣٨] «إِلَّا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَصَّصَ هَذَا الْعُمُومَ بِقَوْلِهِ: «أُمِرْتُ أَنْ أَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَغْنِيائِكُمْ وَأَرَدَهَا عَلَى فَقَرَائِكُمْ»؛ فخصصناه بما خصصه به صاحبُ الشريعة، المبيِّن للناس ما نُزِّل إليهم؛ وما فهم المقصودُ أحدُ فَهْمِ الطبري؛ فإنه قال: الصدقة لسدِّ خَلَّةِ المسلمين، ولسدِّ خَلَّةِ الإسلام؛ وذلك من مفهوم مأخذ القرآن في بيان الأصناف وتعدادهم.

والذي جعلناه فضلاً بيننا وبينهم أن الأمة اتفقت على أنه لو أعطي كلُّ صنف حظُّه لم يجب تَعْمِيمُهُ، فكذلك تعميم الأصناف مثله.

فإن قيل: فقد رَوَى زياد بن الحارث الصَّدَائِي:

[١١٣٩] «أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَبَايَعْتُهُ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: أَعْطِنِي مِنَ الصَّدَقَةِ. فَقَالَ لَهُ

[١١٣٧] تقدم تخريجه، وانظر «تفسير الشوكاني» ١١٠٦ بتخريجي.

[١١٣٨] تقدم تخريجه كسابقه.

[١١٣٩] ضعيف. أخرجه أبو داود ١٦٣٠ والطحاوي ١٧/٢ والدارقطني ١٣٧/٢ والبيهقي ١٧٣/٤-١٧٤ من طريق عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفرقي عن زياد بن نعيم الحضرمي عن زياد بن الحارث الصَّدَائِي به، وإسناده ضعيف، مداره على عبد الرحمن الأفرقي، وهو ضعيف كما في «التقريب» وغيره.



رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَرْضَ بِحُكْمِ نَبِيِّ وَلَا غَيْرِهِ فِي الصَّدَقَاتِ حَتَّى حُكِمَ هُوَ فِيهَا، فَجَزَّأَهَا ثَمَانِيَةَ أَجْزَاءَ، فَإِنْ كُنْتَ مِنْ أَهْلِ تِلْكَ الْأَجْزَاءِ أَعْطَيْتَكَ حَقَّكَ».

وقد قال النَّخَعِيُّ: إِنْ كَانَ الْمَالُ كَثِيراً قَسَمَهُ عَلَى الْأَصْنَافِ، وَإِلَّا وَضَعَهُ فِي صَنْفٍ. وقال أَبُو ثَوْرٍ: إِنْ أَخْرَجَهُ صَاحِبُهُ جَازَ لَهُ أَنْ يَضَعَهُ فِي قِسْمٍ، وَإِنْ قَسَمَهُ الْإِمَامُ اسْتَوْعَبَ الْأَصْنَافَ؛ وَذَلِكَ فِيمَا قَالُوا: إِنَّهُ إِنْ كَانَ كَثِيراً فَلْيَعْتَمِهِمْ، وَإِنْ كَانَ قَلِيلاً كَانَ قِسْمُهُ ضَرراً عَلَيْهِمْ. وكذلك إِنْ قَسَمَهُ صَاحِبُهُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى النَّظَرِ فِي جَمِيعِ الْأَصْنَافِ، فَأَمَّا الْإِمَامُ فَحَقُّ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْخَلْقِ مُتَعَلِّقٌ بِهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَغَيْرِهِ، فَيُبْحَثُ عَنِ النَّاسِ وَيُمْكِنُهُ تَحْصِيلُهُمْ، وَالنَّظَرُ فِي أَمْرِهِمْ. وَالَّذِي صَارَ إِلَيْهِ مَالُكَ مِنْ أَنَّهُ يَجْتَهِدُ الْإِمَامَ وَيَتَحَرَّى مَوْضِعَ الْحُجَّةِ هُوَ الْأَقْوَى. وَتَحْقِيقُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْمُتَحَصِّلَ مِنْ أَصْنَافِ الْآيَةِ ثَلَاثَةُ أَصْنَافٍ: وَهُمْ الْفُقَرَاءُ، وَالْعَامِلُونَ عَلَيْهَا، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَسَائِرُ الْأَصْنَافِ دَاخِلَةٌ فِيهَا ذِكْرَانِ مِنْهَا. فَأَمَّا الْعَامِلُونَ، وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ فَيَأْتِي بَيَانُ حَالِهِمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ. إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِنَّ بَيَانَ الْأَصْنَافِ مِنْ مَهَمَّاتِ الْأَحْكَامِ، فنقول - وهي:

#### المسألة الخامسة: أما الفقير: ففيه ثمانية أقوال:

الأول: أَنَّ الْفَقِيرَ - الْمُحْتَاجَ الْمُتَعَقِّفَ. وَالْمَسْكِينَ: الْفَقِيرُ السَّائِلَ. وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ فِي كِتَابِ ابْنِ سُنُونٍ - وَهِيَ:

المسألة السادسة: قاله ابن عباس والزهري، واختاره ابن شعبان.

الثاني: الْفَقِيرُ هُوَ الْمُحْتَاجُ الزَّمَنَ. وَالْمَسْكِينُ هُوَ الْمُحْتَاجُ الصَّحِيحُ؛ قَالَ قَتَادَةُ.

الثالث: أَنَّ الْفَقِيرَ الْمُحْتَاجَ، وَالْمَسْكِينَ سَائِرُ النَّاسِ، قَالَ إِبْرَاهِيمُ وَغَيْرُهُ.

الرابع: الْفَقِيرُ الْمُسْلِمُ، وَالْمَسْكِينُ أَهْلُ الْكِتَابِ.

الخامس: الْفَقِيرُ الَّذِي لَا شَيْءَ لَهُ، وَالْمَسْكِينُ الَّذِي لَهُ شَيْءٌ؛ قَالَ الشَّافِعِيُّ.

السادس: عَكْسُهُ؛ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، وَ الْقَاضِي عَبْدُ الْوَهَّابِ.

السابع: أَنَّهُ وَاحِدٌ، ذَكَرَهُ لِلتَّأَكُّيدِ.

الثامن: الْفُقَرَاءُ الْمُهَاجِرُونَ، وَالْمَسَاكِينُ الْأَعْرَابُ.

المسألة السابعة: قوله تعالى: ﴿وَالْمَكْمِيلِينَ عَلِيًّا﴾: وَهُمْ الَّذِينَ يَقْدُمُونَ لِتَحْصِيلِهَا، وَيُوَكِّلُونَ عَلَى جَمْعِهَا؛ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى مَسْأَلَةٍ بَدِيعَةٍ، وَهِيَ أَنَّ مَا كَانَ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ فَالْقَائِمُ بِهِ يَجُوزُ لَهُ اخْتِذُ الْأَجْرَةِ عَلَيْهِ. وَمِنْ ذَلِكَ الْإِمَامَةُ؛ فَإِنَّ الصَّلَاةَ وَإِنْ كَانَتْ مُتَوَجِّهَةً عَلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ فَإِنَّ تَقَدُّمَ بَعْضِهِمْ بِهِمْ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَةِ، فَلَا جَرَمَ يَجُوزُ اخْتِذُ الْأَجْرَةِ عَلَيْهَا. وَهَذَا أَصْلُ الْبَابِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ:

[١١٤٠] «مَا تَرَكْتَ بَعْدَ نَفَقَةٍ عِيَالِي وَمَوْئِنَةٍ عَامِلِي فَهُوَ صَدَقَةٌ».

[١١٤٠] صحيح. أخرجه البخاري ٢٧٢٦ و ٣٠٩٦ و ٦٧٢٩ و ٦٧٣٠ و مسلم ١٧٦٠ و أبو داود ٢٩٧٤ و مالك ٢/

قال بعضُ العلماء: العاملُ في الصدقة يستحقُّ منها كفايته بالمعروف بسبب العمل، وإن لم يكن بدلاً عن العمل، حتى لم يحلَّ للهاشمي، والأجرة تحلُّ له.

قلنا: بل هي أجرةٌ صحيحة؛ وإنما لم يدخل فيها الهاشمي تحريماً للكرامة وتباعداً عن الذريعة، وذلك مبينٌ في شرح الحديث.

والدليل على أنها أجرة أن الله سبحانه أملكها له، وإن كان غنياً، وليس له وصف يأخذ به منها سوى الخدمة في جمعها.

**المسألة الثامنة:** اختلف الناس في المقدار الذي يأخذه العاملون من الصدقة على ثلاثة أقوال:

الأول: قيل: هو الثمنُ بقسمة الله لها على ثمانية أجزاء؛ قاله مجاهد والشافعي. وهذا تعليل بالاستحقاق الذي سبق الخلاف فيه، أو بالمحلية، ومبني عليه.

الثاني: يعطون قَدْرَ عَمَلِهِمْ من الأجرة؛ قاله ابن عمر ومالك. وقد تقدم القول في الأصل الذي انبنى عليه هذا، والكلام على تحقيقه.

الثالث: أنهم يعطون من غير الزكاة، وهو ما كان من بيت المال. وهذا قول صحيح عن مالك بن أنس من رواية ابن أبي أويس، وداود بن سعيد؛ وهو ضعيف دليلاً؛ فَإِنَّ اللَّهَ أَخْبَرَ بِسَهْمِهِمْ فِيهَا نَصّاً، فكيف يخلفون عنه استقراءً وسيراً.

والصحيح الاجتهاد في قَدْرِهِ<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ البيان في تعديد الأصناف إنما كان للمحل لا للمستحق.

**المسألة التاسعة:** المؤلفة قلوبهم: فيه أربعة أقوال:

الأول: مَنْ قال: إنهم مسلمون يُعْطَوْنَ لَضَعْفِ يَقِينِهِمْ حتى يقووا، مثْلُهُمْ بأبي سفيان بن حرب، والأقرع بن حابس، والعباس بن مرداس. ومن قال: إنهم كفار مثْلُهُمْ بعامر بن الطفيل. ومن قال: إنهم كانوا مسلمين - ولهم إلى الإسلام مَيْلٌ - مثْلُهُمْ بصفوان بن أمية.

الثاني: قال يحيى بن أبي كثير: المؤلفة قلوبهم من بني أمية: أبو سفيان بن حرب، ومن بني مخزوم الحارث بن هشام، وعبد الرحمن بن يربوع. ومن بني جُمَحَ صفوان بن أمية. ومن بني عامر بن لؤي سُهَيْل بن عمرو، وحُوَيْطِب بن عبد العزى. ومن بني أسد بن عبد العزى حَكِيم بن جِزَام. ومن بني هاشم أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب. ومن بني فُزَّارة عُيَيْنَةُ بن حصن بن بَذْر. ومن بني تميم الأقرع بن حابس. ومن بني نصر مالك بن عوف. ومن بني سليم العباس بن مرداس. ومن ثقيف العلاء بن حارثة.

٩٩٣ وابن سعد ٣١٤/٢ وأحمد ١٤٥/٦ وابن حبان ٦٦١٠ و ٦٦١٢ والبيهقي ٣٠١/٦ من حديث أبي هريرة وصدره «لا يقسم ورثتي بعدي ديناراً...» بمثله.

الثالث: روى ابنُ وهب عن مالك، قال: كان صفوان بن أمية، وحكيم بن حزام، والأقرع بن حابس، وعيينة بن بدر، وسهيل بن عمرو، وأبو سفيان من المؤلفة قلوبهم. وكان صفوان يوم العطية مشركاً. وقال أصبغ، عن ابن القاسم: المؤلفة قلوبهم صفوان بن أمية، ورجال من قريش.

الرابع: قال الشيخ أبو إسحاق: المؤلفة قلوبهم: أبو سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس، ومعاوية ابنه، وحكيم بن حزام، والحارث بن الحارث بن كَلْدَة؛ والحارث بن هشام، وسهيل بن عمرو، وخويط بن عبد العزى، والمعلّى بن حارثة الثقفي، وعيينة بن حِصْن، ومالك بن عوف، وصفوان بن أمية، ومخرمة بن نوفل، وعُمَيْر ابن وَهْب بن خلف الجمحي، وهشام بن عمرو، وسعد بن يَزُوع، وعدي بن قيس السهمي، والعباس بن مِزْدَاس، وطليق بن أمية، وخالد بن أسيد بن أبي العيص، وشيبة بن عثمان، وأبو السنابل بن بَعْكك، وعكرمة بن سفيان بن عامر، وزهير بن أبي أمية، وخالد بن هشام، وهشام بن الوليد بن المغيرة، وسفيان بن عبد الأسد، والسائب بن أبي السائب، ومطيع بن الأسود، وأبو جهم بن حذيفة بن غانم، وأخِيحَة بن أمية بن خلف الجُمَحِي، وعدي بن قيس، ونوفل بن معاوية بن عروة، وعلقمة بن علاثة، وليد بن ربيعة بن مالك، وخالد بن هُوْدَة بن ربيعة، وحَزَمَة بن هُوْدَة بن ربيعة، والأقرع بن حابس بن عقال، وقيس بن مخرمة، وجبير بن مطعم بن عدي، وهشام بن عمرو بن ربيعة بن الحارث بن حبيب.

قال القاضي رضي الله عنه: أما أبو سفيان بن حرب فلا شك فيه ولا في ابنه.

وأما حكيم بن حزام فعظيمُ القَدَر في الإسلام.

قال مالك: إن النبي ﷺ أعطى المؤلفة قلوبهم فحَسُنَ إسلامهم.

قال مالك: وبلغني أن حكيم بن حزام أخرج ما كان أعطاه النبي ﷺ في المؤلفة، فتصدّق بعد ذلك به.

وأما الحارث بن الحارث بن كَلْدَة فهو ابنُ طبيب العرب وكان منهم. ولا خفاء بعيينة ولا بمالك بن عوف سيّد هوازن.

وأما سهيل بن عمرو فرجل عظيم، إن كان مؤلفاً بالعطية فلم يمت النبي ﷺ إلا وهو مؤلف على الإسلام باليقين؛ فإنه لما استأثر الله برسوله، وبلغ الخبر إلى مكة ما جأ أهل مكة، فقام سهيل بن عمرو خطيباً، فقال: والله إنني لأعلم أن هذا الأمر سيمتد امتداد الشمس في طلوعها إلى غروبها، فلا يغترنكم هذا من أنفسكم - يعني أبا سفيان. ورُوي عنه أنه حَسِبَ<sup>(١)</sup> على باب عمر، فأذن لأهل بَدْر وصُهَيْب ونوعه<sup>(٢)</sup>. فقال له أبو سفيان، ومشية قريش: يأذن للعبيد ويَدْرُنَا! فقال سهيل بن عمرو: دُعِيتُم فأجابوا، وأسرعوا وأبطأتم، أما والله لَمَا سبقوكم به من الفضل أَشدَّ عليكم من هذا الذي تنافسون فيه.

(١) أي لم يؤذن له بالدخول على عمر، فانتظر على الباب كي يؤذن له.

(٢) أي وأضرابه وأمثاله.

إلى امثال هذا الخبر، مما يدل على قوة البصيرة في الدين والبصر.

وأما حُويط بن عبد العزى فلم يثبت عندي أمره، إنما هو من مسلمة الفتح، واستقرض منه النبي ﷺ أربعين ألف درهم<sup>(١)</sup>، وصَحَّ دِيْنُهُ وِيقِيْنُهُ.

وأما مَخْرَمَةُ بن نوفل بن أمية بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب فأمه رقيقة بنت أبي صيفي بن هاشم بن عبد مناف، والد المسور بن مخرمة، حَسَنَ إِسْلَامُهُ، وهو الذي نصب أعلام الحرم لعمر مع حُويط بن عبد العزى، وهو الذي خبأ له النبي ﷺ القُبَاءَ<sup>(٢)</sup>، فقال: [١١٤١] «خبأت هذا لك، خبأت هذا لك».

وأما عُمير بن وهب بن خلف أبو أمية الجمحي فليس منهم، مسلم حنيفي، أما إنه كان من أشدهم عداوة لرسول الله ﷺ، وجاء لقتله بما شرط له صفوان بن أمية، فلما دخل المسجد دعاه النبي ﷺ، فأخبره بما كان بينه وبين صفوان، فأسلم، وحديثه طويل<sup>(٣)</sup>.  
وأما هشام بن عمرو فلا أعرف حاله<sup>(٤)</sup>.

وأما الحارث بن هشام فكان في أول أمره كأبي جهل بن هشام؛ وهي شَيْشَنَةٌ<sup>(٥)</sup> أعرفها من أخزم<sup>(٦)</sup>، وَمَنْ يشبه أخاه فلم يظلم. حَسَنَ إِسْلَامُهُ، وكان بالمسك ختامه.  
[١١٤٢] وأما سعيد بن يَزْبُوع فهو الملقَّب بالصَّرم، مخزومي. قال له النبي ﷺ: «أينا أكبر؟» قال: أنا أقدم منك، وأنت أكبر وخَيْرٌ مِنِّي ولم أعلم تأليفه<sup>(٧)</sup>.

[١١٤١] صحيح. أخرجه البخاري ٢٦٥٧ و ٣١٢٧ و ٦١٣٢ ومسلم ١٠٥٨ عن حديث المسور بن مخرمة قال: قدمت على النبي ﷺ أقبية، فقال لي أبي مخرمة: انطلق بنا إليه عسى أن يعطينا منها شيئاً. قال: فقام أبي على الباب، فتكلم، فعرف النبي ﷺ صوته، فخرج، ومعه قباء وهو يريه محاسنه، وهو يقول: «.....» بمثل لفظ المصنف، واللفظ لمسلم بحروفه.

[١١٤٢] ذكره الحافظ في «الإصابة» ١/٢٠١/٣٢٩١ في ترجمة سعيد بن يربوع، وعزاه للبغوي وابن منده من طريق عمر بن عثمان بن عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع عن جده عن سعيد به، وإسناده لين لأجل عمر، فإنه مقبول كما في «التقريب».

قلت: وأخرجه الطبراني ٥٥٢٨ والبخاري كما في «المجمع» ١/١٩٧ من هذا الوجه، وقال الهيثمي: رجاله موثقون. ولا يخفى أن الهيثمي رحمه الله يعتمد توثيق ابن حبان، وتقدم أن الإسناد لين.

(١) انظر «الإصابة» ١/٣٦٤/١٨٨٢. (٢) وقع في النسخ «القباء» وهو تصحيف من النساخ.

(٣) انظر ترجمته وقصة إسلامه في «الإصابة» ٣/٣٦/٦٠٥٨.

(٤) ذكره الحافظ في «الإصابة» ٣/٦٠٥-٨٩٧٢/٦٠٦ فقال: هشام بن عمرو بن ربيعة بن الحارث بن حُنيف... ذكره ابن إسحق في المؤلفات ممن أعطاه النبي ﷺ دون المائة من غنائم حنين، وهو الذي قام في نقض الصحيفة التي كتبها قريش على بني هاشم في الشعب.

(٥) الشنينة: الطبيعة والجبلة.

(٦) كان أخزم عاقاً لأبيه، وكان قد مات، فخلف بنين عقوا جَدَّهُم وأهانوه، فقال.

(٧) نقل الحافظ في «الإصابة» ٢/٥٧ عن الزبير بن بكار وغيره أنه أسلم الفتح، وقيل قبله، وشهد حنيناً =

وأما عدي بن قيس فلم أعرفه<sup>(١)</sup>.

وأما العباس بن مرداس فكبير قومه، حسن إسلامه، وخبره مشهور.

وأما طلق بن سفيان، وابنه حكيم؛ فهو وابنه المذكوران في المؤلفات قلوبهم.

وأما خالد بن أسيد بن أبي العيص بن أمية فلا أعرف قصته<sup>(٢)</sup>.

وأما شعبة بن عثمان فكان في نفسه شيء، ثم أراد أن يقتل النبي ﷺ، فلما دنا منهم عرفه رسول الله ﷺ فدعاه، فلما دنا منه أخذه أفكك<sup>(٣)</sup>، فمسح صدره فأسلم وحسن إسلامه.

وأما أبو السنايل بن بترك العبدري فهو من مسلمة الفتح، واسمه حبة؛ لا أعرفه<sup>(٤)</sup>.

وأما عكرمة بن عامر فلا أعرفه<sup>(٥)</sup>، أما إنه من بني عبد الدار، ولست أحصل حاله.

وأما زهير بن أمية<sup>(٦)</sup>، وخالد بن هشام فلا أعرفهما<sup>(٧)</sup>.

وأما هشام بن الوليد فهو أخو خالد بن الوليد.

وأما سفيان بن عبد الأسد فلا أعرفه<sup>(٨)</sup>.

وأما أبو السائب فلم يكن منهم.

وأما مطيع بن الأسود فلست أعلم حاله<sup>(٩)</sup>.

وأما أبو جهم بن حذيفة بن غانم من بني عدي، واسمه عامر، فلا أعرفه منهم، على أن النبي ﷺ قال فيه في الصحيح:

[١١٤٣] «وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه».

[١١٤٣] صحيح. أخرجه مسلم ١٤٨٠ ومالك ٥٨٠/٢ والشافعي ١٨/٢ وأحمد ٤١٢/٦ والنسائي ٧٦-٧٥/٦

= وأعطى من غنائمها.

(١) قال الحافظ رحمه الله في «الإصابة» ٤٧١/٢/٥٤٨٨: عدي بن قيس بن حذافة السهمي، ذكره ابن هشام في مختصر السيرة عمن يثق به من أهل العلم عن ابن شهاب عن عبيد الله عن ابن عباس في تسمية من أعطاه ﷺ من غنائم حنين، وروى ابن مردويه عن يحيى بن أبي كثير في تسمية المؤلفات عدي بن قيس.

(٢) قال الحافظ في «الإصابة» ٤١١٠/١/٢١٩١: ذكروه في المؤلفات قلوبهم وسيأتي الخبر بذلك في ترجمة عبد الرحمن بن يربوع، ثم ذكره ٤٢٤/٢/٥٢١٥ فذكر خبره.

(٣) أي رعدة.

(٤) له ترجمة وافية في «الإصابة» ٩٥/٤/٥٧٠ ومما قاله الحافظ: وهو من مسلمة الفتح.

(٥) قال الحافظ في «الإصابة» ٤٩٧/٢/٥٦٣٩: عكرمة بن عامر، ويقال ابن عمار بن هشام بن عبد مناف، معدود في المؤلفات، قاله ابن الكلبي. وهو الذي باع دار الندوة من معاوية، نقله ابن سعد عن الواقدي.

(٦) ذكره الحافظ في «الإصابة» ١/٥٥٢-٢٨٢٢/٥٥٣ وقال: هو أخو أم سلمة أم المؤمنين...

(٧) انظر «الإصابة» ١/٤١٢-٤١٣/٢١٩٩.

(٨) انظر «الإصابة» ٢/٣٣١٦.

(٩) له ترجمة في «الإصابة» ٣/٤٢٥-٤٢٦ لكن لم يذكر الحافظ أنه كان من المؤلفات قلوبهم، وإنما نقل عن ابن سعد قوله: أسلم يوم الفتح.

[١١٤٤] رواه النسائي . وقال فيه : «أما أبو جهم [فإنه صاحب شر]»<sup>(١)</sup> لا خير فيه» وربك أعلم .

وأما أحيحة فهو أخو صفوان بن أمية لا أعرف حاله<sup>(٢)</sup> .

وأما نؤفل بن معاوية الدليّ فلا أعرفه منهم<sup>(٣)</sup> .

وأما علقمة بن علاثة العامري الكلابي فهو منهم وأسيد بن ربيعة ، وحسن الإسلام عندهما .

وأما خالد بن هوزة فهو والد العداء بن خالد مبايع النبي ﷺ في العبد أو الأمة<sup>(٤)</sup> من بني أنف الناقة ، غير ممدوح<sup>(٥)</sup> .

والحطيئة<sup>(٦)</sup> لا أعرف حاله ، وكذلك أخوه حرملة<sup>(٧)</sup> .

وأما الأقرع بن حابس فمشهور فيهم .

وأما قيس بن مخزومة بن المطلب القرشي المطلبي فلا أعلمه منهم .

وأما جبير بن مطعم فلم يكن منهم .

وأما هشام بن عمرو فلا أعرفه<sup>(٨)</sup> .

وقد عُدَّ فيهم زَيْدُ الْخَيْلِ الطائي ، وهم أكثر من هذا كله .

استدراك : وأما معاوية فلم يكن منهم ؛ كيف يكون ذلك ، وقد ائتمنه النبي ﷺ على وَخِي الله وقراءته وخلطه بنفسه ، وأما حاله في أيام أبي بكر وعمر فأشهر من هذا وأظهر . وقد قدمنا أَنَّ أَصْنَافَ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ مختلفة ؛ فمنهم ضعيف الإيمان قَوِيٌّ بِالْأَدْلَةِ وَالْعِطَاءِ ، ولم يكن جميعهم كافراً ؛ فحصلوا هذا فإنه مُهِمٌّ في القصة .

وابن حبان ٤٢٩٠ من حديث فاطمة بنت قيس ، وله قصة ، وقد تقدمت .

[١١٤٤] صحيح . أخرجه النسائي ٦ / ٧٤ - ٧٥ في أثناء خبر نكاح فاطمة بنت قيس ، وإسناده على شرط الصحيح ، وتقدم .

(١) العبارة في النسخ «بشر» وليس فيها «فإنه صاحب» والتصحيح والاستدراك من سنن النسائي .

(٢) في «الإصابة» ١ / ٢٣ / ٥٤ : أحيحة بن أمية بن خلف أخو صفوان مذكور في المؤلف ، رواه عبدان المروزي من طريق بشر بن تميم وغيره .

(٣) ذكره الحافظ في «الإصابة» ٣ / ٥٧٨ / ٨٨٣١ ، ولم يذكر أنه من المؤلف ، بل نقل عن ابن شاهين أنه أسلم في الفتح .

(٤) تقدم هذا الحديث ، في أبحاث البيوع . (٥) انظر «الإصابة» ١ / ٤١٣ / ٢٢٠٠ .

(٦) كذا وقع في النسخ ، ولم يذكر المصنف الحطيئة في المؤلف ، فالله أعلم .

(٧) كذا وقع في المصنف ، عطف المصنف حرملة على الحطيئة ، والذي في «الإصابة» ١ / ٣٢٠ / ١٦٦٣ عن ابن عبد البر عن الأصمعي قال : أسلم العداء وحرملة وأبوهما . قال الحافظ : وذكرهما ابن الكلبي في المؤلف اهـ ذكره في ترجمة حرملة بن خالد بن هوزة .

(٨) ذكره المصنف رحمه الله ، وهو سبق قلم ، فقد ذكره آنفاً عقب الحديث ١١٤١ .

**المسألة العاشرة:** اختلف في بقاء المؤلفة قلوبهم، فمنهم من قال: هم زائلون؛ قاله جماعة، وأخذ به مالك. ومنهم من قال: هم باقون؛ لأن الإمام ربما احتاج أن يستألف على الإسلام، وقد قطعهم عمر لما رأى من إعزاز الدين. والذي عندي أنه إن قوي الإسلام زالوا، وإن اختيج إليهم أعطوا سهمهم، كما كان يعطيه رسول الله ﷺ؛ فإن الصحيح قد روي فيه:

[١١٤٥] «بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ».

**المسألة الحادية عشرة:** إذا قلنا بزوالهم فإن سهمهم يعود إلى سائر الأصناف كلها، أو ما يراه الإمام، حسبما تقدم بيانه في أصل الخلاف.

وقال الزهري: يُعطى نصف سهمهم لعمار المساجد، ولا دليل عليه. والأول أصح. وهذا مما يدلُّ على أنَّ الأصناف الثمانية محلُّ لا مستحقون؛ إذ لو كانوا مستحقين لسقط سهمهم بسقوطه عن أرباب الأموال، ولم يرجع إلى غيرهم، كما لو أوصى لقوم معينين فمات أحدُهم لم يرجع نصيبه إلى من بقي منهم.

**المسألة الثانية عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾: وفيه قولان:

أحدهما: أنهم المكاتبون؛ قاله عليّ، والشافعي، وأبو حنيفة، وجماعة.

الثاني: أنه العتق، وذلك بأن يبتاع الإمام رقيقاً فيعتقهم، ويكون ولاؤهم لجميع المسلمين؛ قاله ابن عمر. وعن مالك أربع روايات:

إحداها: أنه لا يُعين مكاتباً، ولا في آخر نجم من نجومه، ولو خرج به حرّاً. وقد قال مرة: فلمن يكون الولاء؟

وقال آخراً: ما يُعجني ذلك، وما بلغني أن أبا بكر ولا عمر ولا عثمان فعلوا ذلك.

الثانية: روى عنه مطرف أنه يعطي المكاتبون.

الثالثة: قال: يشتري من زكاته رقبةً فيعتقها، يكون ولاؤها لجميع المسلمين.

الرابعة: قال مالك: لا أمرٌ أحداً أن يشتري رقبة من زكاة ماله فيعتقها. وبه قال الشافعي وأبو حنيفة.

والصحيح أنه شراء الرقاب وعتقها، كذلك هو ظاهر القرآن؛ فإن الله حيث ذكر الرقبة في كتابه إنما هو العتق، ولو أراد المكاتبين لذكرهم باسمهم الأخص، فلما عدل إلى الرقبة دلَّ على أنه أراد العتق.

وتحقيقه أن المكاتب قد دخل في جملة الغارمين بما عليه من دين الكتابة، فلا يدخل في الرقاب، وربما دخل في المكاتب بالعموم، ولكن في آخر نجم يُعتق به، ويكون ولاؤه لسيده، ولا

[١١٤٥] صحيح. أخرجه مسلم ١٤٥ من حديث أبي هريرة، وتقدم تخريجه.

حرجَ على مُعْطِي الصدقة في ذلك؛ فَإِنَّ تَخْلِيصَهُ من الرق، وفكّه من حبس الملك هو المقصود، ولا يتأتى عن الولاء؛ فَإِنَّ الغرضَ تَخْلِيصَ المكاتب من الرق، وفكّه من حبس الملك هو المقصود، وكذلك قال مالك في كتاب محمد.

**المسألة الثالثة عشرة:** لو اشترى الإمام من رَجُلٍ أباه وأخذ المالَ ليعتقه عن نفسه، فاختلف العلماء فيه على قولين. وكذلك اختلف فيه قول مالك؛ فمنعه في كتاب محمد، وأجازَه في المختصر. والأول أصح؛ لأنَّ النبي ﷺ قال:

[١١٤٦] «الولاء لمن أعطى الثمن». ولأنه إذا أعتقه عن نفسه لم يكن للثمن مُقابل يُوازيه.

**المسألة الرابعة عشرة:** وكذلك اختلف العلماء في فكِّ الأسارى منها؛ فقد قال أَصْبَغُ: لا يجوزُ ذلك. وقال ابن حبيب: يجوز ذلك. وإذا كان فكُّ المسلم عن رِقِّ المسلم عبادةً وجائزاً من الصدقة فأولى وأخرى أن يكون ذلك في فكِّ المسلم عن رِقِّ الكافر ودُّله.

**المسألة الخامسة عشرة:** إذا قلنا: إنه يُعان منها المكاتب، فهل نعتق منها بعضَ رقبة يبنني عليها؟ فإذا كان نصف عَبْدٍ أو عُشْرُهُ يكون فيه فكُّه عن الرق بما قد سبق من عتقه فإنه يجوز؛ ذكره مُطَرِّف، وكذلك أقول. والله أعلم.

**المسألة السادسة عشرة:** ويكون الولاء بين المعتقَيْن كالشريكين. وقد بيَّناه في كتب المسائل، فإن فيه تفرعاً كثيراً.

**المسألة السابعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَالْفَرِمِينَ﴾: وهم الذين رَكِبَهُم الدِّين، ولا وفاء عندهم به، ولا خلاف فيه. اللهم إلا من أَدَانَ في سَفَاهة، فإنه لا يعطى منها، نعم ولا من غيرها إلا أن يتوب، فإنه إن أخذها قبل التوبة عاد إلى سَفَاهَةٍ مثلها أو أكبر منها، والديون وأصنافها كثيرة. وتفصيله في كتب الفقه.

**المسألة الثامنة عشرة:** فإن كان ميتاً قُضي منها دينه؛ لأنه من الغارمين.

وقال ابن المَوَاز: لا يُقضى.

[١١٤٧] وقد ثبت في الصحيح، عن البخاري وغيره: «ما مِن مؤمن إلا أنا أولى به في الدنيا

---

[١١٤٦] صحيح. أخرجه أبو داود ٢٩١٦ وابن سعد ١٨٨/٨ من حديث عائشة، وإسناد أبي داود على شرطهما. وورد بلفظ «الولاء لمن أعطى الرِّقَّ، وولي النعمة». أخرجه البخاري ٦٧٦٠، فهذا يعضد المتقدم. فمعناها متحد.

[١١٤٧] صحيح. أخرجه البخاري ٤٧٨١ من حديث أبي هريرة. والظاهر أن لفظ «اقرأ إن شئتم» وكذا الآية مدرج من كلام أبي هريرة. وبكل حال سياطتي في سورة الأحزاب، آية: ٦.



والآخرة، اقرؤوا إن شئتم: ﴿الَّذِي أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>؛ فأیما مؤمن مات وترك مالا فليرشه عَصْبَتُهُ مَنْ كانوا، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فليأتني فانا مؤلاه.

**المسألة التاسعة عشرة:** قوله تعالى: ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾:

قال مالك: سُبُلُ الله كثيرة، ولكني لا أعلم خلافاً في أَنَّ المرادَ بسبيل الله ها هنا العَزْوُ من جملة سبيل الله، إلا ما يُؤثّر عن أحمد وإسحاق فإنهما قالا: إنه الحج.

والذي يصح عندي من قولهما أَنَّ الحج من جملة السُّبُل مع العَزْو؛ لأنه طريق بَرٍّ، فأعطى منه باسم السبيل، وهذا يحلّ عقد الباب، ويخرم قانون الشريعة، وينثر سلك النظر، وما جاء قط بإعطاء الزكاة في الحج أثر. وقد قال علماؤنا: ويُعطى منها الفقير بغير خلاف؛ لأنه قد سُمِّي في أول الآية، وَيُعْطَى الْغَنِيُّ عند مالك بوصف سبيل الله تعالى، ولو كان غنياً في بلده أو في موضعه الذي يأخذ به، لا يلتفت إلى غير ذلك من قوله الذي يؤثر عنه.

[١١٤٨] قال النبي ﷺ: «لا تحلّ الصدقة لغني إلا لخمسة: غازٍ في سبيل الله...»<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: لا يُعطى الغازي في سبيل الله إلا إذا كان فقيراً، وهذه زيادة على النص<sup>(٣)</sup>، وعنده أن الزيادة على النص نسخ، ولا نسخ في القرآن إلا بقرآن مثله أو بخبر متواتر.

[١١٤٨] جيد. أخرجه مالك ١/٢٦٨/٢٩ وأبو داود ١٦٣٥ من طريق مالك، والحاكم ١/٤٠٨ وابن عبد البر ٥/٩٦ والبيهقي ٧/١٥ والبغوي ٦/٨٩ عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسلاً. ووصله أبو داود ١٦٣٦ وابن ماجه ١٨٤١ وعبد الرزاق ٧١٥١ وأحمد ٣/٥٦ والدارقطني ٢/١٢١ وابن خزيمة ٢٣٦٨ والحاكم ١/٤٠٧-٤٠٨ وابن عبد البر ٥/٩٦ والبيهقي ٧/١٥ من طريق معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء عن أبي سعيد به مرفوعاً. وهذا إسناد على شرطهما كما قال الحاكم، وزاد: ولم يخرجاه لإرسال مالك إياه، وهذا من شرطني أنه صحيح، فقد يرسل مالك الحديث، ويصله أو يسنده ثقة، والقول فيه قول الثقة والذي يصله ويسنده. ووافقه الذهبي. وقال أبو داود: ورواه ابن عينة عن زيد كرواية مالك، وكذا قال البيهقي وابن عبد البر، وزاد: وإسماعيل بن أمية. وزاد الثوري أيضاً. أي روه مرسلاً. واختلف على الثوري فيه، فقد أخرجه البيهقي ٧/١٥ من طريق عبد الرزاق أنبأنا معمر والثوري عن زيد به. فذكره موصولاً بذكر أبي سعيد. وورد من وجه آخر، أخرجه البيهقي ٧/٢٢-٢٣ من عدة طرق عن عطية العوفي عن أبي سعيد مرفوعاً، وإسناده ضعيف لضعف عطية العوفي، لكن يستأنس بحديثه. وقد ذكره الحافظ في «تلخيص الحبير» ٣/١١١ وعقبه بقوله: وصححه جماعة اهـ.

وفي الباب أحاديث تعضده منها حديث حمالة قبضة الصحيح أخرجه مسلم ١٠٤٤ وتقدم.

(١) الأحزاب: ٦.

(٢) وتامه «أو لعامل عليها، أو لغارم، أو لرجل اشتراها بماله، أو لرجل له جار مسكين، فتصدق على المسكين، فأهدى المسكين للغني.

(٣) هذه عبارة أصولية. يعني أن الآية الكريمة ذكرت الغازي من غير تقييد بفقر أو غنى، فلا يجوز تقييدها على مذهب الحنفية بخبر آحاد، فكيف قيدوها هنا بمجرد الرأي. هذا مراد ابن العربي رحمه الله، لأن الزيادة على الآية نسخ لها ولا يكون ذلك إلا بخبر متواتر أو قرآن.

وقد بيئاً أنه فعل مثل هذا في الخمس في قوله: ﴿وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾؛ فشرط في قرابة رسول الله ﷺ الفقر؛ وحينئذ يعطون من الخمس. وهذا كله ضعيف حسبما بيئناه.

وقال محمد بن عبد الحكم: يُعطى من الصدقة في الكراع والسلاح، وما يحتاج إليه من آلات الحرب، وكف العدو عن الحوزة؛ لأنه كله من سبيل الغزو ومنفعته. وقد أعطى النبي ﷺ من الصدقة مائة ناقة في نازلة سهل بن أبي حثمة إطفاء للثائرة<sup>(١)</sup>.

**المسألة الموفية عشرين:** قوله تعالى: ﴿وَأَيْنَ السَّبِيلِ﴾: يريد الذي انقطعت به الأسباب في سفره، وغاب عن بلده ومستقر ماله وحاله؛ فإنه يُعطى منها.

قال مالك في كتاب ابن سحنون: إذا وجد من يسلفه فلا يعطى. وليس يلزمه أن يدخل تحت مئة أحد، وقد وجد مئة الله ونعمته.

**المسألة الحادية والعشرون:** إذا جاء الرجل وقال: أنا فقير، أو مسكين، أو غارم، أو في سبيل الله، أو ابن السبيل، هل يقبل قوله، أم يقال له أثبت ما تقول؟

فأما الذين فلا بد من أن يُثبت. وأما سائر الصفات فظاهر الحال يشهد لها ويكتفى به فيها.

[١١٤٩] ثبت أن النبي ﷺ جاء إليه قوم ذوو حاجة مُجْتَابِي الثَّمارِ<sup>(٢)</sup>، فحثَّ على الصدقة عليهم.

[١١٥٠] وفي حديث أبرص وأقرع وأعمى، قال مُخْبِرٌ عَنْهُمْ: «إنا على ما ترى». فاكتمى بظاهر الحال. وكذلك ابن السبيل يُكتفى بغربته، وظاهر حالته، وكونه في سبيل الله معلوم بفعله لذلك ورُكُونه فيه. وإن قال: أنا مكاتب أثبت ذلك؛ لأنَّ الأصل الرق حتى يثبت الحرية أو سببها.

وإن ادَّعى زيادةً على الفقر عيالاً، فقال القرويون: يكشف عن ذلك إن قدر، وهذا لا يلزم؛ لأن حديث أبرص وأعمى وأقرع ذكر ذلك عنهم وأنا ابن سبيل، أسألك بعيراً أُتْبَلِّغُ عليه في سفري، ولم يكلفه إثبات السفر، وهو غائب عنه؛ فصار هذا أصلاً في دعوى كل شيء غائب من هذا الباب.

**المسألة الثانية والعشرون:** إذا قلنا: إنَّ الأصناف الثمانية مستحقون، فيأخذ كلُّ أحد حقه وهو الثمن، ولا مسألة معنا.

[١١٤٩] صحيح. أخرجه مسلم ١٠١٧ والنسائي ٥ / ٧٥-٧٧ وأحمد ٣٥٧/٤ وابن حبان ٣٣٠٨ من حديث جرير البجلي: كنا عند النبي ﷺ في صدر النهار، فجاء قوم حفاة عراة مجتَابِي الثَّمارِ عليهم سيوف عامتهم من مضر.... وفيه «من سن في الإسلام سنة حسنة....»

[١١٥٠] صحيح. أخرجه البخاري ٣٤٦٤ و٦٦٥٣ ومسلم ٢٩٦٤ وابن حبان ٣١٤ والبيهقي ٢١٩/٧ من حديث أبي هريرة في خبر الثلاثة المطول، وقصة الملك الذي جاءهم بهيئة فقير يطلب الصدقة، وهو حديث مشهور، ولعله يأتي.

(١) متفق عليه، وتقدم.

(٢) مجتَابِي: لابسِي. والنمار: كل شملة مخططة من مآزر العرب، فهي نمرة، وجمعها نمار.

وإن قلنا: إن الإمام يجتهد، وهو الصحيح؛ فاختلف العلماء بأي صنف يبدأ.

فأما العاملون فإن قلنا: إن أجرتهم من بيت المال، فلا كلام.

وإن قلنا: إن أجرتهم من الزكاة فبهم تبدأ، فنعطيهما الثمن على قول، وقدر أجرتهم على الصحيح في الشرع؛ فإن الخبر بأن يعطى كل أجير أجره قبل أن يجف عرقه مأثور اللفظ صحيح المعنى. فإن أخذ العامل حقه فلا يبقى صنف يترجح فيه إلا صنفين؛ هما سبيل الله والفقراء، أو ثلاثة أصناف إن قلنا: إن الفقراء والمساكين صنفان، فأما سبيل الله إذا اجتمع مع الفقر فإن الفقر مقدم عليه إلا أن ينزل بالمسلمين حاجة إلى مال الصدقة فيما لا بد منه من دفع مضرة، كما تقدم، فإنه يقدم على كل نازلة.

وأما الفقراء والمساكين فالصحيح أنهم صنفان، ولا نبالي بما قال الناس فيهما، وها أنا ذا أريحكم منه بعون الله؛ فإن قال القائل بأن الفقير من له شيء والمساكين من لا شيء له، أو بعكسه، فإن من لا شيء له هو المقدم على من له شيء، فهذا المعنى ساقط لا فائدة فيه.

وأما إن قلنا: إن الفقير هو الذي لا يسأل، والمساكين هو الذي يسأل فالذي لا يسأل أولى، لأن السائل أقرب إلى التفتن والغنى والعلم به ممن لا يسأل، ولا يفتن له فيتصدق عليه. ولا خلاف أن الزمن<sup>(١)</sup> مقدم على الصحيح، وأن المحتاج مقدم على سائر الناس، وأن المسلم مقدم على الكفاي. وقد سقط اعتبار الهجرة والتقرب بذهاب زمانهما، فلا معنى للاحتجاج على ذلك كله، والحمد لله الذي من بالمعرفة وكفانا المؤونة.

**المسألة الثالثة والعشرون:** هذه الأوصاف التي ذكرنا شأنها في الأصناف التي قدمنا بيانها إنما تعتبر عند علمائنا فيمن لا قرابة بينه وبين المتصدق، فإن وقعت القرابة ففي ذلك تفصيل عريض طويل.

[١١٥١] فأما صدقة التطوع فقد قال النبي ﷺ لزينب امرأة ابن مسعود: «زوجك وولدك أحق من تصدقت عليهم به». يعني بحليها الذي أرادت أن تصدق به.

[١١٥٢] وفي حديث بشر حاء: قال النبي ﷺ لأبي طلحة: «أرى أن تجعلها في الأقربين»، فجعلها أبو طلحة في أقاربه، وبني عمه.

وهذا كله صحيح ثابت في كل أم وبنت من الحديث.

وأما صدقة الفرض فإن أعطى الإمام صدقة الرجل لولده ووالده وزوجه الذين تلزمه نفقة جميعهم فإنه يجزئه. وأما إن تناول هو ذلك بنفسه فلا يجوز أن يعطيها بحال لمن تلزمه نفقته؛ لأنه يسقط في

[١١٥١] صحيح. هو عجز حديث أخرجه البخاري ١٤٦٢ من حديث عياض بن عبد الله عن أبي سعيد.

[١١٥٢] صحيح. أخرجه البخاري ١٤٦١ ومسلم ٩٩٨ وغيرهما، وتقدم في آل عمران، آية: ٩٢ باستيفاء.

(١) هو من به مرض مزمن، مثل مرض الشلل، ونحوه.

ذلك بها عن نفسه فرضاً. وأما إن أعطائها لمن لا تلزمه نفقتهم فقد اختلف العلماء في ذلك؛ فمنهم من جَوَّزه، ومنهم من كرهه.

قال مالك: خوف المَحْمَدة. وقال مُطَرِّف: رأيت مالكا يدفع زكاته لأقاربه. وقال الواقدي - وهو إمام<sup>(١)</sup> عظيم: قال مالك: أفضل من وضعت فيه زكاتك قرابتك الذين لا تقول.

[١١٥٣] وقد قال النبي ﷺ لزوجة عبد الله بن مسعود: «لك أجران: أجر القرابة، وأجر الصدقة».

واختلف علماؤنا في إعطاء الزكاة للزوجين، فقال القاضي أبو الحسن: إن ذلك من منع مالك محمول على الكراهية. وذكر عن ابن حبيب إن كان يستعين في النفقة عليها بما يعطيه فلا يجوز، وإن كان معه ما ينفق عليها ويصرف ما يأخذ منها من نفقته وكسوته على نفسه فذلك جائز.

وقال أبو حنيفة: لا يجوز بحال. والصحيح جوازه لحديث زينب امرأة ابن مسعود المتقدم ذكره. فإن قيل: ذلك في صدقة التطوع. قلنا: صدقة التطوع والفرض ها هنا واحد؛ لأن المنع منه إنما هو لأجل عَوْدِهِ عليه، وهذه العلة لو كانت مراعاةً لاستوى فيه التطوع والفرض.

المسألة الرابعة والعشرون: إذا كان الفقير قوياً، فقال مالك في «مختصر ما ليس في المختصر»: يُعطى. يعني لتحقيق صفة الاستحقاق فيه. وقال يحيى بن عمر: لا يجزيه، وبه قال الشافعي، لقول النبي ﷺ:

[١١٥٤] «لا تحل الصدقة لغني ولا لذي مرة سوي». خرجه الترمذي مع غيره،

[١١٥٥] وزاد فيه: «إلا لذي فقر مُذِقٍ أو غرم مُقْطِع». وقال: هذا غريب. والحديث المطلق

[١١٥٣] صحيح. هو عجز حديث أخرجه البخاري ١٤٦٦ ومسلم ١٠٠٠ والترمذي ٦٣٦ وابن ماجه ١٨٣٤ والطيالسي ١٦٥٣ وأحمد ٥٠٢/٣ وابن حبان ٤٢٤٨ من حديث زينب زوجة عبد الله بن مسعود [١١٥٤] صحيح. أخرجه النسائي ٩٩/٥ وابن ماجه ١٨٣٩ وابن أبي شيبة ٢٠٧/٣ والطحاوي ١٤/٢ وابن حبان ٣٢٩٠ من طريق أبي بكر بن عياش عن أبي حصين عن سالم بن أبي الجعد عن أبي هريرة مرفوعاً، وإسناده على شرط البخاري، لكن ابن عياش حسن الحديث مع رواية البخاري له. وورد من وجه آخر عن أبي حازم عن أبي هريرة به، أخرجه الحاكم ٤٠٧/١، وقال الحاكم: صحيح على شرطهما، ووافقه الذهبي. وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، أخرجه أبو داود ١٦٣٤ والترمذي ٦٥٢ والطيالسي ٢٢٧١ وعبد الرزاق ٧١٥٥ والدارمي ٣٨٧/١ وإسناده حسن، وحسنه الترمذي، وكذا الحافظ في «تلخيص الحبير» ١٠٨/٣. وله شاهد من حديث عبيد الله بن عدي بن الخيار، أخرجه أبو داود ١٦٣٣ والنسائي ٩٩-١٠٠ وعبد الرزاق ٧١٥٤ والشافعي ٢٤٢/١ وأحمد ٢٢٤/٤ والبغوي ١٥٩٨ وإسناده صحيح كما قال الشيخ شعيب في «الإحسان» ٨٥/٨. وله شاهد، وهو الآتي.

[١١٥٥] أخرجه الترمذي ٦٥٣ و ٦٥٤ من طريق مجالد بن سعيد عن عامر الشعبي عن خُبَشِيِّ بن جُنَادَةَ السُّلُولِيِّ في

(١) لكن ذلك مقيد في علم المغازي والسير، وأما بالنسبة للحديث فهو واه، واتهمه بعضهم، اسمه محمد بن عمر.

دون زيادة لا يُزَكُّنُ إليه، ولا ينبغي أن يعوّل على هذا<sup>(١)</sup>؛ فإن النبي ﷺ كان يعطيها للفقراء الأصحاء، ووقوفها على الزمّنى باطل، وهذا أولى من ذلك بالاتباع، وأقوى منه في الارتباط والانتزاع.

**المسألة الخامسة والعشرون:** مَنْ كان له نِصابٌ من الزكاة، هل يجوز له أخذها أم لا؟  
فقال علماؤنا تارة: مَنْ ملك نصاباً فلا يأخذ منها شيئاً؛ لأنه غنيّ تؤخذ منه فلا تُدفع إليه.  
وفي القول الثاني: يأخذ منها،

[١١٥٦] وقد ثبت، أَنَّ النبي ﷺ قال: «مَنْ سأل وعنده أوقية أو عِدْلها فقد سأل إلحافاً». والصحيحُ ما قاله مالك والشافعي: إن مَنْ كانت عنده كفاية تغنيه فهو الغنيّ وإن كان أقلّ مِنْ نِصاب، ومَنْ زاد على النِصاب ولم تكن فيه كفاية لمؤنته ولا سداد لِحَلَّتْه فليس بغنيّ فيأخذ منها.  
**المسألة السادسة والعشرون:** اختلف العلماء، هل يعطى من الزكاة نصاباً أم لا؟ على قولين<sup>(٢)</sup>.

وقال بعض المتأخرين: إن كان في البلد زكاتان: نقد، وحرث، أخذ ما يبلّغه إلى الأخرى. والذي أراه أن يُعطى نصاباً، وإن كان في البلد زكاتان وأكثر، فإنَّ الغرضَ إغناء الفقير حتى يصير غنيّاً، فإذا أخذ تلك فإنَّ حضرت زكاة أخرى وعنده ما يكفيه أخذها غيره، وإلا عاد عليه العطاء.

**المسألة السابعة والعشرون:** لا تُصرف الصدقة إلى آل محمد؛ لقوله ﷺ:  
[١١٥٧] «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِأَلِ مُحَمَّدٍ، إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ». والمسألة مشككة جداً، وقد أفضنا فيها في شرح الحديث ما شاء الله أَنْ نُقيض فيه.

وبالجملة إنَّ الصدقة محرّمة على محمد ﷺ بإجماع أمته، وهي محرّمة على بني هاشم في قول أكثر أهل العلم. وقال الشافعي: بنو المطلب وبني هاشم واحد؛ لقول النبي ﷺ:  
[١١٥٨] «إِنَّ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمَطْلَبِ لَمْ يَفْتَرِقُوا فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا فِي إِسْلَامٍ». قالوا<sup>(٣)</sup> لأنَّ النبي ﷺ أعطاهم الخُمس عوضاً عن الصدقة ولم يعطه أحداً من قبائل قريش.

-----  
أثناء حديث، وإسناده لين لأجل مجالد بن سعيد، واللين فقط في هذه اللفظة المذكورة، وأما صدره، فله شواهد، وهي المتقدمة.

[١١٥٦] تقدم برقم ٢٩٩ و ٣٠٠ باستيفاء.

[١١٥٧] صحيح. أخرجه مسلم وغيره، وتقدم برقم ١٠١٦.

[١١٥٨] صحيح. تقدم برقم ١٠٢٥.

(١) تقدم أن الحديث صحيح دون هذه الزيادة، لكنه يقيد بخبر مجالد هذا، بأن كان المكتسب لا يكفيه كسبه، فهو فقير، أو كان غارماً، والله أعلم.

(٢) هكذا في الأصول، دون ذكر القولين ما هما. وانظر تفسير القرطبي عند هذه الآية في المسألة السابعة والعشرين عنده أيضاً.

(٣) قالوا، أي المعترضون على عطيات النبي ﷺ.

وقال محمد بن المَوَاز: آل محمد عشيرته الأقربون: بنو عبد المطلب، وآل هاشم، وآل عبد مناف، وآل قصي، وآل غالب؛ لأنَّ النبي ﷺ لما نزلت: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ (٢١) - نادى بأعلى صوته:

[١١٥٩] «يا آل قصي، يا آل غالب، يا آل عبد مناف، يا فاطمة بنت محمد، يا صفية عمة رسول الله، اعملوا لما عند الله؛ فإنني لستُ أملكُ لكم من الله شيئاً». فبيّن بمناديته عشيرته الأقربين. وقال ابن عباس - وقد سُئل عنها: نحن هم. يعني آل محمد خاصة، وأبى ذلك علينا قومنا. فأما مَوَالِيهِمْ، فقال ابن القاسم في الحديث الذي جاء: «لا تحلُ الصدقةُ لآل محمد» (٢) - إنما ذلك في الزكاة لا في التطوع، وإنما هم بنو هاشم أنفسهم. قيل له - يعني مالكا: فمواليه؟ قال: لا أدري ما الموالي، وكأنه لم يرههم من ذلك فاحتججت عليه بقوله:

[١١٦٠] «مَوَالِي الْقَوْمِ مِنْهُمْ»، فقال:

[١١٦١] وقد قال: «ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ».

قال أَصْبَغ: وذلك في البر والحرمة، كقوله عليه السلام: [١١٦٢] «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ». قال مطرف وابن الماجشون: مَوَالِيهِمْ مِنْهُمْ لا تحل لهم الصدقة. وقال مالك في «الواضحة». لا يُغَطَّى آل محمد من التطوع. وأجازه ابن القاسم في كتاب محمد، وهو الأصح؛ لأنَّ الوسخ إنما قُرِنَ بِالْفَرَضِ خاصة.

[١١٦٣] فإن قيل: قد روى أبو داود، عن أبي رافع، أنَّ النبي ﷺ بعث رجلاً على الصدقة من

[١١٥٩] صحيح. تقدم برقم ١٠٢٤، ويأتي في الشعراء ٢١٤.

[١١٦٠] صحيح. تقدم برقم ٤٦٧.

[١١٦١] صحيح. أخرجه البخاري ٣١٤٦ و ٣٥٢٨ و ٦٧٦٢ ومسلم ١٠٥٩ والترمذي ٥٩٠١ والنسائي ١٠٦/٥ وأحمد ٣/ ١٧٢ - ٢٧٥ وابن حبان ٤٥٠١ وأبو القاسم البغوي في «الجعديات» ٩٧١ من حديث أنس، وهو طرف حديث.

[١١٦٢] صحيح. أخرجه أبو داود ٣٥٣٠ وابن ماجه ٢٢٩٢ وأحمد ١٧٩/٢ وابن الجارود ٩٩٥ والطحاوي ٤/ ١٥٨ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وإسناده حسن. وله شاهد من حديث جابر، أخرجه ابن ماجه ٢٢٩١ والطحاوي ١٥٨/٤ وقال البوصيري: إسناده صحيح على شرط البخاري. وله شاهد من حديث عائشة، أخرجه ابن حبان ٤١٠ وإسناده حسن في الشواهد. وله شواهد كثيرة، راجع «الإحسان» ١٤٣/٢ و «نصب الراية» ٣/ ٣٣٩.

[١١٦٣] صحيح. أخرجه أبو داود ١٦٥٠ والترمذي ٦٥٧ والنسائي ١٠٧/٥ والطيالسي ٩٧٢ وابن أبي شيبة ٢١٤/٣ وأحمد ١٠/ ٦ وابن خزيمة ٢٣٤٤ وابن حبان ٣٢٩٣ والحاكم ٤٠٤/١ والطحاوي ٨/٢ والبيهقي ٣٢/٧ والبيهقي ١٦٠٧ من عدة طرق عن شعبة عن الحكم بن عتيبة عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه. قال الحاكم: صحيح على شرطهما، ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: حسن صحيح. وهو كما قالوا، وأصله عند البخاري ٦٧٦١ و ٦٧٦٢ من حديث أنس، وإنظر «تفسير القرطبي» ٣٤١٩ بتحريجي.

بني مخزوم، فقال لأبي رافع: اضْحَبْنِي، فإنك تصيبُ منها؛ فقال: حتى آتي رسولَ الله فأسأله. فأتاه فسأله، فقال: «مَوْلَى القوم من أنفسهم، وإنَّا لا تحلُّ لنا الصدقة».

وهذا نص في المسألة، فلو صحَّ لوجب قبوله، وقد قال علماؤنا في ذلك جوابان:  
الأول: أنَّ ذلك على التنزيه منه.

الثاني: أن أبا رافع كان مع النبي ﷺ يخدم ويطعم<sup>(١)</sup>، فكره له ترك المال الذي لم يذم، وأخذَه لِمَالٍ هو أوساخُ الناس، فكسب غيره أولى منه.

[١١٦٤] فإن قيل: فقد روي أن ابن عباس قال: بعثني أبي إلى النبي ﷺ في إبل أعطها إياه من الصدقة. قلنا: لم يصح. وجوابه لو صح أنَّ النبي ﷺ استسلف من العباس، فردَّ إليه ما استسلف من الصدقة، فأكلها بالعوض<sup>(٢)</sup>. وقد روينا ذلك مفسراً مستوفى في شرح الحديث.

وقد قال أبو يوسف: يجوز صرفُ صدقة بني هاشم إلى فقرائهم، فيقال له: أياكلون من أوساخهم؟ هذا جهلٌ بحقيقة العلة وجهة الكرامة.

**المسألة الثامنة والعشرون:** قوله: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾: مقابلة جملةً بجملة، وهي جملةُ الصدقة بجملة المصروف لها، ولكن النبي ﷺ قال في حديث البخاري وغيره - حين أرسل مُعَاذاً إلى اليمن:

[١١٦٥] «قل لهم: إنَّ الله افترض عليهم صدقةً تُؤخذ من أغنيائهم فتردُّ على فقرائهم».

فاختص أهل كلِّ بلد بزكاة بلده؛ فهل يجوز نقلها أم لا؟ في ذلك ثلاثة أقوال:

[١١٦٤] أخرجه أبو داود ١٦٥٣ والنسائي في «الكبرى» ١٣٣٩ والبيهقي ٣٠/٧ من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن كريب مولى ابن عباس عن ابن عباس به، ورجاله ثقات، رجال البخاري ومسلم، إلا أنه معلول، الأعمش وحبيب كلاهما مدلس، وقد روياه عن عنة عند الأئمة الثلاثة. سكت عليه أبو داود، وكذا المنذري في «مختصره» ١٥٨٨. وذكره الألباني في «صحيح أبي داود» ١٤٥٥. وكرره أبو داود ١٦٥٤ والبيهقي ٣٠/٧ من وجه آخر عن الأعمش عن سالم عن كريب عن ابن عباس، ومداره على الأعمش، وقد عنعن فيه فلم يظهر لي وجه تصحيح هذا الحديث، وقد كرره الألباني ١٤٥٦ في «صحيح أبي داود». ولم أجد من جزم بصحة الحديث من المتقدمين. وقال ابن القيم رحمه الله في «تهذيب سنن أبي داود» ٢/٢٤٦-١٥٨٨: ويشبه أن يكون ما أعطاه من إبل الصدقة - إن ثبت الحديث - قضاءً عن سلف كان تسلفه منه لأهل الصدقة اهـ ملخصاً. فلم يجزم ابن القيم رحمه الله بثبوته؛ وسكت عليه أبو داود والمنذري، ولم يظهر لي الحكم على هذا الحديث وجزم ابن العربي بعدم صحته، فالله أعلم، وإن ثبت فهو مؤول، انظر ما يأتي.

[١١٦٥] متفق عليه، وتقديم مراراً.

(١) قال الترمذي عقب الحديث المتقدم: وأبو رافع مولى النبي ﷺ، اسمه أسلم.

(٢) قال الإمام البيهقي رحمه الله ٣٠/٧ عقب الحديث: فهذا لا يحتمل إلا معنيين: أحدهما: أن يكون قبله تحريم الصدقة على بني هاشم، ثم صار منسوخاً بما معنى. والآخر: أن يكون استسلف من العباس للمساكين إبلًا، ثم ردها عليه من إبل الصدقة، فقد روينا في الزكاة ما دل على ذلك، والله أعلم.

الأول: لا تُثقل، وبه قال سُخْنُون. وقاله ابن القاسم، إلا أنه زاد إن نقل بعضها لضرورة رأيته صواباً.

الثاني: يجوز نقلها، وقاله مالك أيضاً.

الثالث: يقسم في الموضع سَهْم الفقراء والمساكين، وينقل سائر السهام، باجتهاد الإمام. والصحيح ما قاله ابن القاسم لقول النبي ﷺ لمعاذ<sup>(١)</sup>، ولأن الحاجة إذا نزلت وجب تقديمها على مَنْ ليس بمحتاج فالمسلم أخو المسلم لا يُسْلِمُهُ ولا يظلمه.

**الآية السابعة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الآية: ٦٥] فيها مسألتان:

### المسألة الأولى:

[١١٦٦] رُوي أنها نزلت في غَزْوَةِ تَبُوك. قال<sup>(٢)</sup> الطبري: بينما النبي ﷺ في غزوة تبوك وركب من المنافقين يسيرون بين يديه، فقالوا: يظنّ هذا أنه يفتح قصور الشام وحصونها! فأطلعه الله على ما في قلوبهم وقولهم، فدعاهم، فقال: «قُلْتُمْ كَذَا وكَذَا؟» فحلّفوا: ما كُنَّا إلا نخوض ونلعب. فكان [رجل]<sup>(٣)</sup> ممن إن شاء الله عفا عنه يقول: أسمع آيةً تقشعُرُ منها الجلود، وتَجُثُّ القلوب، اللهم اجعل وفاتي قَتْلًا في سبيلك، لا يَقُلْ أحدٌ أنا غَسَلْتُ، أنا كَفَنْتُ، أنا دَفَنْتُ». قال: فأصيب يوم اليمامة، فما أحد من المسلمين إلا وقد وُجد غيره.

[١١٦٧] وروى الدارقطني، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: رأيت عبد الله بن أبي

[١١٦٦] هو ملفق من مرسلين. الأول: أخرجه الطبري ١٦٩٣١ عن قتادة مرسلًا إلى قوله «ونلعب».

والثاني: أخرجه الطبري ١٦٩٢٩ عن عكرمة مرسلًا بهذا اللفظ.

[١١٦٧] لا أصل له بذكر ابن سلول. أخرجه ابن حبان في «المجروحين» ١٢٩/١ والعقيلي ٩٤/١ والواحدي ٥١٣ وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه وأبو الشيخ والخطيب في «رواة مالك» كما في «الدر المنثور» ٣/٤٥٦ كلهم من طريق إسماعيل بن داود بن مخراق عن مالك عن نافع عن ابن عمر به. وإسناده ساقط، والحمل فيه على إسماعيل بن داود. قال العقيلي: ليس له أصل من حديث مالك. ونقل عن البخاري في إسماعيل قوله: منكر الحديث. وقال ابن حبان في إسماعيل هذا: هو الذي يقال له سليمان بن داود، يروي عن مالك وأهل المدينة، يسرق الحديث ويسويه.

قلت: لا أصل له بذكر ابن سلول، وهناك أدلة على ذلك متعددة.

١- الإسناد ساقط ليس بشيء.

٢- كونه عن مالك يدل على بطلانه فلو كان هذا الخبر عن مالك لرواه عنه الأئمة الثقات.

(١) هو المتقدم.

(٢) كذا وقع في النسخ، وهو غير صواب، لأن قاتل ذلك قتادة وعكرمة، والطبري هو خرّجه.

(٣) زيادة عن الطبري.



يشتدُّ قدام النبي ﷺ والحجارة تنكبه، وهو يقول: يا محمد، إنما كنا نخوض ونلعب، والنبي ﷺ يقول: «إِذَا لَهِجَ رَسُولُهُ وَرَسُولُهُ كَتَمْتَ تَسْتَهْزِئُونَ؟ لَا تَعْتَدُوا».

وروي أن ذلك كله نزل فيما كان من المنافقين في هذه الغزوة.

**المسألة الثانية:** لا يخلو أن يكون ما قالوه من ذلك جدّاً أو هزلاً، وهو كيفما كان كُفِّرَ؛ فإن الهزل بالكفر كفر، لا خلف فيه بين الأمة، فإن التحقيق أخو الحق والعلم، والهزل أخو الباطل والجهل. قال علماؤنا: نظروا إلى قوله: ﴿الَّذِينَ هَرُّوا قَالُوا أَتُحَدِّثُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾<sup>(١)</sup>.

فإن كان الهزل في سائر الأحكام كالبيع والنكاح والطلاق فقد اختلف الناس في ذلك على أقاويل، جماعها ثلاثة: الفرق بين البيع وغيره. الثاني: لا يلزم الهزل. الثالث: أنه يلزم.

فقال في كتاب محمد: يلزم نكاح الهازل. وقال أبو زيد، عن ابن القاسم في العتبية: لا يلزم. وقال علي بن زياد: يفسخ قبل وبعد.

وللشافعي في بيع الهازل قولان؛ وكذلك يتخرج من قول علمائنا فيه القولان. قال متأخرو أصحابنا: إن اتفقا على الهزل في النكاح والبيع لم يلزم، وإن اختلفا غلب الجدل الهزل.

قال الإمام ابن العربي: فأما الطلاق فيلزم هزله، وكذلك العتق؛ لأنه من جنس واحد يتعلق بالتحريم والقربة، فيغلب اللزوم فيه على الإسقاط.

**الآية الثامنة والعشرون:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ وَمَأْوَهُمْ

٣- عبد الله بن أبي ابن سلول، لم يشهد تبوك، وهذه الآيات والأخبار المراد بها غزوة تبوك، قال القرطبي ١٩٧/٨: قال ابن عطية: هذا خطأ - ابن سلول - لم يشهد تبوك.

٤- كان ابن سلول في منعة من قومه لذا كان النبي ﷺ يتحاشاه، وينأى عن معاقبته خشية الفتنة، وقد ورد أحاديث صحاح في ذلك، وتقدم بعضها. وتقدم بنحو هذا لكن في رجل من المنافقين، لم يُسم من حديث ابن عمر.

أخرجه الطبري ١٦٩٢٨ من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال: قال رجل في غزوة تبوك في مجلس: ما رأينا مثل قرائنا هؤلاء، أرغب بطوناً، ولا أكذب أسناً، ولا أجبن عند اللقاء، فقال رجل في المجلس: كذبت، ولكنك منافق، لأخبرن رسول الله ﷺ، فبلغ ذلك النبي ﷺ ونزل القرآن. قال ابن عمر: «فأنا رأيت متعلقاً بحقب ناقة رسول الله ﷺ تنكبه الحجارة...» وإسناده غير قوي، هشام بن سعد، ضعفه غير واحد. قال ابن معين: ليس بذلك القوي، وليس بمتروك.

وأخرجه الطبري ١٦٩٢٧ من طريقه عن زيد بن أسلم مرسلًا، وهو أصح من الموصول. وله شاهد مرسل آخر، أخرجه الطبري ١٦٩٣٢ من طريق أبي معشر عن محمد بن كعب وغيره، ومع إرساله أبو معشر واسمه نجيع السندي، ضعفه غير واحد، وقد روى متاكير.

الخلاصة: الحديث الذي أورده المصنف بذكر ابن سلول لا أصل له، وأما الثاني، فهو غير قوي. والله أعلم.

جَهَنَّمَ وَيَلْسَ الْأَصْبِرُ﴾ [الآية : ٧٣] فيها ثلاث مسائل :

**المسألة الأولى :** فيها ثلاثة أقوال :

الأول : قال ابن مسعود : جاهدْهم بيدك ، فإن لم تستطع فبلسانك ، فإن لم تستطع ففُطْب في وجوههم .

الثاني : قال ابن عباس : جاهد الكفار بالسيف ، والمنافقين باللسان .

الثالث : قال الحسن : جاهد الكفار بالسيف ، والمنافقين بإقامة الحدود عليهم . واختاره قتادة ، وكانوا أكثر مَنْ يُصِيب الحدود .

**المسألة الثانية :** قال علماء الإسلام ما تقدم ، فأشكل ذلك واستنهم ، ولا أدري صحة هذه الأقوال في السند . أما المعنى فإن من المعلوم في الشريعة أن النبي ﷺ كان يجاهد الكفار بالسيف على اختلاف أنواعهم ، حسب ما تقدم بيأته . وأما المنافقون فكان مع علمه بهم يعرض عنهم ، ويكتفي بظاهر إسلامهم ، ويسمع أخبارهم فيلغيها بالبقاء عليهم ، وانتظار الفينة إلى الحق بهم ، وإبقاء على قومهم ، لئلا تتور نفوسهم عند قتلهم ، وحذراً من سوء الشنعة في أن يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه ؛ فكان لمجموع هذه الأمور يقبل ظاهر إيمانهم ، وبإدعاء صلاتهم ، وغزوهم ، ويكل سرائرهم إلى ربهم ، وتارة كان يسط لهم وجهه الكريم ، وأخرى كان يظهر التغيير عليهم .

وأما إقامة الحجة باللسان فكانت دائمة ، وأما قول من قال : إن جهاد المنافقين بإقامة الحدود فيهم لأن أكثر إصابته الحدود كانت عندهم ، فإنه دعوى لا برهان عليها ، وليس العاصي بمنافق ، إنما المنافق بما يكون في قلبه من النفاق كائناً ، لا بما تتلبس به الجوارح ظاهراً ، وأخبار المحدودين يشهد مساقها أنهم لم يكونوا منافقين .

**المسألة الثالثة :** قوله تعالى : ﴿وَأَغْلَطْ عَلَيْهِمْ﴾ : الغلظة نقيض الرأفة ، وهي شدة القلب وقوته على إحلال الأمر بصاحبه . وليس ذلك في اللسان ؛ فإن النبي ﷺ قال :

[١١٦٨] «إِذَا زَنَتْ أُمَّةٌ أَحَدَكُمْ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يَتْرَبْ» .

**الآية التاسعة والعشرون :** قوله تعالى : ﴿يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهَمُّوا بِمَا لَمْ يَنَالُوا وَمَا نَعَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ فَإِنْ يَتُوبُوا يَكْ خَيْرًا لَهُمْ وَإِنْ يَتَوَلَّوْا يَعَذِّبُهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [الآية : ٧٤] فيها ثلاث مسائل :

**المسألة الأولى :** قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ﴾ : فيه ثلاثة أقوال :

[١١٦٨] صحيح ، وقد مضى تخريجه .

أحدها: أنه قول الجلاس بن سويد: إن كان ما جاء به محمد حقاً فلنحن شرٌّ من الحمر.

ثم إنه حلف ما قال؛ قاله غزوة ومجاهد وابن إسحاق.

الثاني: أنه عبد الله بن أبي بن سلول حين قال: ﴿لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾<sup>(١)</sup>؛ قاله قتادة.

الثالث: أنه جماعة المنافقين قالوا ذلك؛ قاله الحسن. وهو الصحيح؛ لعموم القول، ووجود المعنى فيه وفيهم، وجملته ذلك اعتقادهم وقولهم إنه ليس بنبي.

**المسألة الثانية:** في هذا دليل على أن الكفر يكون بكل ما يناقض التصديق والمعرفة، وإن كان الإيمان لا يكون إلا بلا إله إلا الله دون غيره من الأقوال والأفعال، حسبما بيّناه في أصول الفقه ومسائل الخلاف، وذلك لسعة الحل وضيق العقد، وذلك كالطلاق يقع بالنية والقول، وليس يقع النكاح إلا باللفظ المخصوص مع القول به.

**المسألة الثالثة:** قوله: ﴿إِنْ يَتُوبَا يَكْ خَيْرًا هُمْ﴾: فيه دليل على توبة الكافر الذي يسر الكفر ويظهر الإيمان، وهو الذي يسميه الفقهاء الزنديق.

وقد اختلف في ذلك العلماء، فقال مالك: لا تقبل له توبة. وقال الشافعي: تقبل. وليست المسألة كذلك، وإنما بقول مالك: إن توبة الزنديق لا تعرف، لأنه كان يظهر الإيمان ويسر الكفر، ولا يعلم إيمانه إلا بقوله. وكذلك يفعل الآن وفي كل حين، يقول: أنا مؤمن، وهو يضمير خلاف ما يظهر، فإذا عثرنا عليه وقال: ثبت لم يتغير حاله. وقبول التوبة لا يكون إلا لتوبة تتغير فيها الحالة الماضية بنقيضها في الآتية.

ولهذا قلنا: إنه إذا جاء تائباً من قبل نفسه قبل أن يعثر عليه قبلنا توبته، وهو المراد بالآية، فإنها ليست بعموم، فتتناول كل حالة؛ وإنما تقتضي القبول المطلقة فيكفي في تحقيق المعنى للفظ وجوده من جهة، وقد بيّنا المسألة على الاستيفاء في مسائل الخلاف، وهذا القدر يتعلق بالأحكام، وقد بيّناه.

**الآية الموفية ثلاثين:** قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ آتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ (٧٥) فَلَمَّا آتَيْنَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ جَحَلُوا يَدَيْهِمْ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾ [الآيات: ٧٥ - ٧٧] فيها عشر مسائل:

**المسألة الأولى:** هذه الآية اختلف في شأن نزولها على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها نزلت في شأن مولى لعمر قتل حميماً للثعلبة، فوعد إن وصل إلى الدية أن يخرج حق الله فيها، فلما وصلت إليه الدية لم يفعل<sup>(٢)</sup>.

(١) المنافقون: ٨.

(٢) أخرجه الطبري ١٦٩٩٥ و ١٦٩٩٧ عن عكرمة مرسلًا، لكن ليس فيه ذكر ثعلبة أو حميمه أصلاً، والآية =

الثاني: أن ثعلبة كان له مالٌ بالشام فنذر إن قدم من الشام أن يتصدق منه، فلما قدم لم يفعل<sup>(١)</sup>.  
[١١٦٩] الثالث: وهو أصح<sup>(٢)</sup> الروايات - أن ثعلبة بن حاطب الأنصاري المذكور قال

[١١٦٩] باطل. أخرجه الطبري ١٧٠٠٢ والطبراني ٧٨٧٣ وفي «الطوال» ٢٠ والواحدي في «الأسباب» ٥١٧ و «الوسيط» ٥١٣/٢. والبيهقي في «الدلائل» ٥/ ٢٨٩-٢٩٢ والحسن بن سفيان وابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه، وابن منده والباوردي وأبو نعيم في «معركة الصحابة» وابن عساكر كما في «الدر المنثور» ٣/ ٤٦٧ من طرق عن معان بن رفاعه عن علي بن يزيد الألهماني عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبي أمامة به مطولاً، وهذا إسناد ساقط، وهو مصنوع، وللإسناد علل، وللمتن علل كثيرة. أما علل الإسناد فهي:

١- معان بن رفاعه ضعفه الجوزجاني، ولينه يحيى، ووثقه المدني.  
٢- علي بن يزيد. قال عنه البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو زرعة: ليس بقوي. وقال الدارقطني: متروك «الميزان» ٣/ ١٦١.

ومعلوم أن البخاري رحمه الله قال: كل من قلت عنه منكر الحديث، فلا يحل الرواية عنه.  
٣- القاسم بن عبد الرحمن، أبو عبد الرحمن. قال عنه الإمام أحمد: روى عنه علي بن يزيد أعاجيب، وما أراها إلا من قبل القاسم. وقال ابن حبان: كان يزعم أنه لقي أربعين بديراً!!، كما ممن يروي عن أصحاب رسول الله ﷺ المعضلات، ويأتي عن الثقات بالمقلوبات، حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها، ووثقه ابن معين. وقال يعقوب بن شيبة: منهم من يضعفه، راجع «الميزان» ٣/ ٣٧٣.

قلت: عند القاسم أحاديث لا بأس بها غير منكورة. خرج بعضها أصحاب السنن، وعنده أحاديث منكر وأحاديث موضوعة، ومنها هذا الحديث، وكأنه أخذها عن مجاهيل، والذي نوزع به في هذا الحديث قول الإمام أحمد: روى عنه علي بن يزيد أعاجيب، ولا أراها إلا من قبل القاسم. وإليك كلام العلماء في هذا الحديث.

- قال الحافظ ابن حجر في «تخريج الكشاف» ٢/ ٢٩٢: إسناده ضعيف جداً. وقال الهيثمي رحمه الله في «المجمع» ٧/ ٣١-٣٢: فيه علي بن يزيد، وهو متروك. وقال ابن حزم رحمه الله في «جوامع السيرة» ص ٩٨: هذا باطل.

هذا بالنسبة للإسناد. وأما المتن فهو معلول من وجوه أيضاً منها.

١- سباق الآيات وسياقها، يدل على أن المراد بالآية المنافقون، لأن الآيات المتقدمة جميعاً تدل على أن الخطاب للمنافقين أصلاً، وهذا الحديث فيه أن ثعلبة كان مؤمناً ثم نافق بل ارتد.

٢- الآية الآتية فيها «الذين يلزمون المطوعين من المؤمنين في الصدقات...» فكيف يلزم ثعلبة المطوعين ويهزأ بهم مع أنه منقطع وحده في أعالي الجبال ويطون الوديان!!

٣- هذه الآية تذكر «فأعقبهم نفاقاً في قلوبهم إلى يوم يلقونه» والحديث يذكر أنه تاب وآمن وأتاب، لكن لم يقبل منه.

٤- الحديث يذكر عدم قبول صدقات المنافقين، وهذا كان أولاً، يدل عليه قوله تعالى: «وما منهم أن تقبل منهم نفقاتهم إلا أنهم كفروا بالله وبرسوله» التوبة: ٥٤، لكن هذا نسخ في حق من تاب منهم بقوله تعالى: «خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم» التوبة: ١٠٣. فهذه الآية،

= التي نزلت في ذلك «وما تقموا إلا أن أغناهم الله ورسوله من فضله» وهي قبل الآية المتقدم.

(١) لم أقف له على أصل بعد بحث.

(٢) كذا قال المصنف رحمه الله، وليس كما قال، وانظر التخريج.

للنبي ﷺ: اذعُ الله أن يرزقني مالاً أتصدقُ منه. فقال النبي ﷺ: «ويحك يا ثعلبة، قليلٌ تؤدِّي شكره خير من كثير لا تطيقه». ثم عاود ثانية، فقال له النبي ﷺ: «أما ترَضَى أن تكونَ مثلَ نبيِّ الله، فوالذي نفسي بيده لو شئتُ أن تصيرَ معي الجبالَ ذهباً وفضةً لصارت».

فقال: والذي بعثك بالحق لئن دعوت الله فرزقني لأعطينَ كلَّ ذي حقٍّ حقَّه. فدعا له النبي ﷺ، فاتخذ غنماً فَمَتَّ كما ينمي الدود، فضاقت عليه المدينة، ففتنحى عنها، ونزل وادياً من أوديتها، حتى جعل يصلي الظهر والعصر في جماعة، ويترك ما سواهما، ثم نمت وكثرت حتى ترك الصلوات إلا الجمعة، وهي تَنُمِي حتى ترك الجمعة، وطفق يَلْقَى الركبان يوم الجمعة ويسألهم عن الأخبار، فسأل النبي ﷺ عنه، فأخبر بكثرة غنمة وبما صار إليه، فقال النبي ﷺ: «يا وَنَحْ ثعلبة - ثلاث مرات، فنزلت»: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾<sup>(١)</sup>. ونزلت فرائض الصدقة، فبعث النبي ﷺ رجلين على الصدقة: رجل من جُهينة، وآخر من بني سليم، وأمرهما أن يمرَّا بثعلبة وبرجل آخر من بني سليم، يأخذان منهما صدقاتهما، فخرجا حتى أتيا ثعلبة، فقال: ما هذه إلا جَزِيَّة، ما هذه إلا أُخْتُ الجزية، ما أدري ما هذا؟ انطلقا حتى تفرغا وعُودا.

وسمع بهما السلمي، فعمد إلى خيار إبله، فَعَزَّاهَا للصدقة، ثم استقبلهما بها، فلما رأوها قالوا:

تأمر النبي ﷺ بأن يقبل الصدقات ممن تاب من المنافقين. ومعلوم أن الآية لا تُخصَّص في حق رجل أو أكثر إلا بخبر مشهور أو صحيح يرويه الشيخان أو أحدهما بإسناد كالشمس، فأين هذا الحديث من ذلك.

٥- التوبة لا تحجب عن أحد سوى إبليس - والأحاديث في ذلك كثيرة «إن الله يقبل توبة العبد ما لم يغرغر» وتقدم تخريجه، وهو حديث قوي؛ وحديث «إن الله ييسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها» وهذا متفق عليه، وفي الباب أحاديث تبلغ حد التواتر. والآيات متظاهرة على قبول توبة التائب، فهل لهذا الخبر الواهي من مقام ههنا.

٦- قد تواتر محاربة أبي بكر لعائني الزكاة، وقال: «لأقاتلن من يفرق بين الصلاة والزكاة» فكيف بمن جاء يؤدي الزكاة تائباً من ذنبه، ومن تلقاء نفسه، فهل يُرد، مع أخذهم الزكاة من غيره بالقوة.

٧- لو كان وقع مثل هذا الخبر، لجاء متواتراً لغرابته، ولما فيه من ترهيب، ولكونه بقي في الجبال والوديان وحيد منبوذاً في عهود متطاولة، فلكان ذلك على السنة الصحابة والتابعين تحذيراً لمن يفعل كفعله، وكل ذلك لم يكن.

٨- هو مردود بآيات كثيرة تقبل التوبة ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً﴾ و«ومن يأس من روح الله إلا القوم الكافرون».

الخلاصة: هو حديث باطل لا أصل له، فالإسناد ساقط كما تقدم، والمعن منكر عجيب، وهو مردود بآيات كثيرة من القرآن الكريم، وبأحاديث كثيرة، سواء بقبول التوبة، أم بوجوب أخذ الزكاة، ونحو ذلك والله تعالى أعلم، فلا يفرح بروايات كهذه إلا اثنان، إما رجل لا يبالي برواية الحديث الموضوع وقد تواتر «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار» وإما جاهل لا يعرف من هذا الدين إلا اسمه ولا من العلم إلا رسمه.

وانظر «تفسير ابن كثير» عند هذه الآية، و«تفسير القرطبي» ٣٤٣٢ و«تفسير الشوكاني» ١٦٢٤ و«تفسير الكشاف» ٤٧٥ وهذه التفاسير جميعاً بتخريجي والله الحمد والمنة.

ما يجب عليك هذا، وما نريد أن نأخذ منك هذا. قال: بل فخذوه. فإن نفسي بذلك طيبة، فأخذوها منه، فلما فرغا من صدقاتهما رجعا حتى مرّا بثعلبة، فقال: أروني كتابكما - وكان النبي ﷺ كتب لهما كتاباً في حدود الصدقة، وما يأخذان من الناس - فأعطياه الكتاب، فنظر إليه، فقال: ما هذه إلا أخت الجزية، فانطلقا عني حتى أرى رأيي.

فأتيا النبي ﷺ، فلما رآهما قال: «يا وَنَحْ ثعلبة» - قبل أن يكلمهما، ودعا للسلمي بالبركة، فأخبراه بالذي صنع ثعلبة، والذي صنع السلمي؛ فأنزل الله: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ آتَيْنَاهُ مِنْ فَضْلِهِ...﴾ الآية؛ وعند رسول الله ﷺ رجلٌ من أقارب ثعلبة، فخرج حتى أتاه، فقال: «ويحك يا ثعلبة! قد أنزل الله فيك كذا وكذا»، فخرج حتى أتى النبي ﷺ، فسأل أن يقبل صدقته منه، فقال: «إن الله منعه أن أقبل منك صدقتك»، فقام يحشو التراب على رأسه؛ فقال النبي ﷺ: «قد أمرتك فلم تُطعني»، فرجع ثعلبة إلى منزله، وقُبض رسول الله ﷺ ولم يقبض منه شيئاً، ثم أتى إلى أبي بكر فلم يقبض منه شيئاً، ثم أتى إلى عثمان بعد عُمر فلم يقبض منه شيئاً، وتوفي في خلافة عثمان رضي الله عنه. وهذا الحديث مشهور<sup>(١)</sup>.

**المسألة الثانية:** قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهُ﴾: قيل أنه عاهد بقلبه، والدليل عليه قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهُ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَعْقَبْتُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ﴾، وهذا استنباط ضعيف، واستدلال عليه فاسد؛ فإنه يحتمل أن يكون عاهد الله بلسانه، ولم يعتقد بقلبه العهد.

ويحتمل أن يكون عاهد الله بهما جميعاً، ثم أدركته سوء الخاتمة فإن الأعمال بخواتيمها، والأيام بعواقبها. ولفظ اليمين ورد في الحديث<sup>(٢)</sup>، وليس في ظاهر القرآن يمينٌ إلا مجرد الارتباط والالتزام، أما أنه بصيغة القسم في المعنى فإن اللام تدل عليه، وقد أتى بلامين: اللام الواحدة الأولى لام القسم بلا كلام، والثانية لام الجواب، وكلاهما للتأكيد. ومنهم من قال: إنهما لاما القسم، وليس يحتاج إلى ذلك، وقد بيناه في الملجئة، وكيفما كان الأمر بيمين أو بالتزام مجرد عن اليمين، أو بنية، فإنه عهد. وكذلك قال علماؤنا: إن العهد والطلاق وكل حكم ينفرده المرء ولا يفترق في عقده إلى غيره، فإنه يلزمه منه ما يلتزمه بقصده، وإن لم يتلفظ به. قال الشافعي وأبو حنيفة: لا يلزم أحداً حكمٌ إلا بعد أن يلفظ به.

والدليل على صحة ما ذهبنا إليه ما رواه أشهب عن مالك، وقد سئل: إذا نوى رجل الطلاق بقلبه ولم يلفظ به بلسانه، يلزمه ذلك أم لا؟ فقال يلزمه، كما يكون مؤمناً بقلبه، وكافراً بقلبه.

(١) كذا قال المصنف رحمه الله!! وإذا أراد بالشهرة كونه ورد في عامة كتب التفسير، ذكره تبعاً لبعضهم أو أراد الشهرة على السنة الرعاظ والقصاصين، فهذا متجه. وإن أراد بالشهرة ما هو معلوم في مصطلح الحديث، فليس بشيء. لأن المشهور عندهم في الحديث ما يروى عن أربعة من الصحابة أكثر من طرق مختلفة عنهم، وتكون الأسانيد حسناً أو صحاحاً فحسب، والله أعلم.

(٢) في الخبر «الذي بعثك بالحق» وتقدم أنه باطل، فلا فائدة من الخوض فيه.

وهذا أصلٌ بديع، وتحريره أن يقال عَقْدٌ لا يفتقر المرء فيه إلى غيره في التزامه، فانعقد عليه بنية. أصله الإيمان والكفر. وقد بيّناه في كتاب الإنصاف أحسن بيان، فليُنظر هناك إن شاء الله تعالى وقد أشرنا إلى هذا الغرض قبل هذا بمرمّة من النظر تُصيّبه، وهذا يعضده ويقوّيه.

**المسألة الثالثة:** إن كان نذراً فالوفاء بالنذر واجب من غير خلاف، وتزكّه معصية. وإن كانت يميناً فليس الوفاء باليمين باتفاق، بيد أن المعنى فيه إن كان نذر الرجل أو إن كان فقيراً لا يتعيّن عليه فَرَضُ الزكاة، فسأل الله مالاً يلتزم فيه ما ألزمه من الصدقة، ويؤدي ما تعيّن عليه فيه من الزكاة، فلما أتاه الله ما سأل ترك ما التزم مما كان يلزمه في أصل الدين لو لم يلتزمه، لكن التعاطي بطلب المال لأداء الحقوق هو الذي أورطه، إذ كان - والله أعلم - بغير نية خالصة، أو كان بنية لكن سبقت فيه البداية المكتوب عليه فيها الشقاوة.

**المسألة الرابعة:** إن كان هذا المعاهد عارفاً بالله فيفهم وجه المعاهدة، وإن كان غير عارف بالله فكيف يصحّ معاهدة الله مع مَنْ لا يعرفه.

قلنا: إن كان وقت المعاهدة عارفاً بالله، ثم أذهب المعرفة سوء الخاتمة فلا كلام، وإن كان في وقت المعاهدة مُنافقاً يُظهر الإيمان ويُسرّ الكفر فإن قلنا: إن الكفار يعرفون الله فالمعاهدة مفهومة، وإن قلنا: لا يعرفونه - وهو الصحيح فإن حقيقة المعاهدة عند علمائنا معاهدة بعزيمة محققة بذكر الله، فإن عاهد الله مَنْ لا يعرفه فإنما ذلك إذا ذكره في المعاهدة فخاص من خواص أوصافه، وإن لم يتحقق ربه فينعقد ذلك عليه، ويلزمه حكمه، وينفذ عليه عقابه؛ لأن العقد يتعلّق بهذا الذكر اللازم.

**المسألة الخامسة:** قوله تعالى: ﴿يَجْلُوا بِهِ﴾: اختلف فيه؛ فقيل: البخل منع الواجب، والشحّ منع المستحب، قال تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا ءَاتَاهُمُ اللَّهُ﴾ - إلى: ﴿الْقَيْمَةِ﴾<sup>(١)</sup>. وقال تعالى: ﴿وَلَا يَحْدُون فِي صُدُورِهِمْ...﴾<sup>(٢)</sup> الآية.

وقيل: هما واحد، وقد سبقت الإشارة إليه في المتقدم من القول، وما حكيناه ها هنا هو الصحيح، وعليه تدل الأحاديث حسبما بيّناه فيها، وظواهر القرآن، حسبما بيّناه فيها.

**المسألة السادسة:** قوله: ﴿فَاعْقَبْنَهُمْ نِقَافًا فِي قُلُوبِهِمْ﴾: النفاق في القلب هو الكفر، وإذا كان في الأعمال فهو معصية، وقد حققنا ذلك في شرح الصحيح والأصول، وفيه:

[١١٧٠] قال النبي ﷺ: «أربع من كنّ فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خصلّة منهن كانت

[١١٧٠] صحيح. أخرجه البخاري ٣٤ و ٢٤٥٩ ومسلم ٥٨ والترمذي ٢٦٣٢ والنسائي ١١٦/٨ وأبو عوانة ٢٠/١ وابن حبان ٢٥٤ و ٢٥٥ وابن أبي شيبة ٨/٥٩٣ - ٥٩٤ وأحمد ٢/١٨٩ - ١٩٨ وابن منده ٥٢٣ من طرق كلهم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا ائتمن خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر. روته الصحاح والأئمة، وتباين الناس فيه جزئاً، وتفرقوا فرقاً، بسبب أن المعاصي بالجوارح لا تكون كفراً عند أهل الحق، ولا في دليل التحقيق.

وظاهر هذا الحديث يقتضي أنه إذا اجتمعت فيه هذه الخصال صح نفاقه وخلص، وإذا كان منهن واحدة كانت فيه من النفاق خصلة، وخصلة من النفاق نفاق، وعقدة من الكفر كفر، وعليه يشهد ظاهر هذه الآية بما قال فيه من نكته لعده، وعذره الموجب له حكم النفاق؛ فقالت طائفة: إن ذلك إنما هو لمن يحدث بحديث يعلم كذبه، ويعهد بعهد لا يعتقد الوفاء به، وينتظر الأمانة للخيانة فيها. وتعلقوا فيما ذهبوا إليه من ذلك بحديث خرج البزار، عن سلمان، قال:

[١١٧١] دخل أبو بكر وعمر على رسول الله ﷺ فقال: من خلال المنافقين ثلاث: «إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان». فخرجا من عند رسول الله ﷺ ثقلين، فلقيهما علي فقال لهما: ما لي أراكما ثقلين؟ قالا: حديثاً سمعناه من رسول الله ﷺ: «من خلال المنافقين إذا حدث كذب، وإذا ائتمن خان، وإذا وعد أخلف». فقال علي: أفلا سألتماه؟ فقالا: هبنا رسول الله ﷺ. فقال: لكنني سأسأله<sup>(١)</sup>.

فدخل على رسول الله ﷺ فقال: لقيني أبو بكر وعمر، وهما ثقلان، ثم ذكر ما قالا: فقال: «قد حدثتهما، ولم أضغه على الموضع الذي يضعونه، ولكن المنافق إذا حدث وهو يحدث نفسه أنه يكذب، وإذا وعد وهو يحدث نفسه أنه يخلف، وإذا ائتمن وهو يحدث نفسه أنه يخون».

قال القاضي الإمام: هذا ليس بممتنع لوجهين: أحدهما ضعف سنده. والثاني: أن الدليل الواضح قد قام على أن متعمد هذه الخصال لا يكون كافراً، وإنما يكون كافراً باعتقاد يعود إلى الجهل بالله وصفاته أو التكذيب له. وقالت طائفة: إنما ذلك مخصوص بالمنافقين زمان رسول الله.

[١١٧١] وإمارة. عزاه المصنف رحمه الله للبزار، وأخرجه الطبراني ٦١٨٦ من طريق مهران بن أبي عمر حدثنا علي بن عبد الأعلى عن أبي النعمان حدثني أبو الوقا ص حدثني سلمان الفارسي... فذكره، إلا أن فيه أن الذي لقيهما هو سلمان بدل علي وأن سلمان هو الذي سأل، ولا ذكر فيه لعلي أصلاً، وإسناده ضعيف جداً، وله علل: مهران، وثقه ابن معين وأبو حاتم، وقال البخاري: في حديثه اضطراب. وقال النسائي: ليس بالقوي. وضعفه إبراهيم بن موسى الفراء «الميزان» ١٩٦/٤.

وشيخه علي بن عبد الأعلى هو الثعلبي لين الحديث، وشيخه أبو النعمان مجهول كما في «الميزان» ٥٨٠/٤ وشيخه أبو الوقا ص مجهول أيضاً، فهذا إسناد ظلمات. ويشبه أن يكون موضوعاً، فالمتن غريب عجيب. وضعفه ابن العربي كما ترى، وتبعه القرطبي ٢١٣/٨. وقال الهيثمي رحمه الله في «المجمع» ١٠٨/١: فيه أبو النعمان وأبو الوقا ص، وكلاهما مجهول، قاله الترمذي.

(١) كان علي رضي الله عنه أشد حياء وهيبة لرسول الله ﷺ من أبي بكر وعمر، فهذا دليل على شدة وهن الحديث، والصحيح في ذلك هو الحديث المتقدم، والله أعلم.



[١١٧٢] أفادني أبو بكر الفهري بالمسجد الأقصى: أن مقاتل بن حيان، قال: خرجت زمان الحجاج بن يوسف، فلما كنت بالري أخبرت أن سعيد بن جبير بها مختفٍ من الحجاج، فدخلت عليه، فإذا هو في ناس من أهل وده. قال: فجلست حتى تفرقوا. ثم قلت: إن لي - والله - مسألة قد أفسدت علي عيشي. ففرغ سعيد، ثم قال: هات. فقلت: بلغنا أن الحسن ومكحولاً - وهما من قد علمت في فضلهما وفقهما فيما يرويان عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ثلاث من كن فيه فهو منافق، وإن صلى وصام، وزعم أنه مؤمن: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان. ومن كانت فيه خصلة منهن كان فيه ثلث النفاق». وظننت أني لا أسلم منهن أو من بعضهن، ولم يسلم منهن كثير من الناس. قال: فضحك سعيد، وقال: همني والله من الحديث مثل الذي أهلك.

فاتيت ابن عمر وابن عباس فقصصت عليهما ما قصصت علي، فضحكا وقالوا: همنا والله من الحديث مثل الذي أهلك. فاتينا رسول الله ﷺ في أناس من أصحابه، فقلنا: يا رسول الله، إنك قد قلت: ثلاث من كن فيه فهو منافق، وإن صام وصلى وزعم أنه مؤمن: من إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان، ومن كانت فيه خصلة منهن فيه ثلث النفاق، فظننا أنا لم نسلم منهن أو من بعضهن ولكن يسلم منهن كثير من الناس. قال: فضحك رسول الله ﷺ، وقال: «ما لكم ولهن؟ إنما خصصت به المنافقين، كما خصهم الله في كتابه».

أما قولي: «إذا حدث كذب فذلك قول الله عز وجل: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ...﴾»<sup>(١)</sup> الآية لا يرون نبوتك في قلوبهم، أفأنتم كذلك؟ قال: فقلنا: لا. قال: «فلا عليكم، أنتم من ذلك برآء».

وأما قولي: إذا وعد أخلف، فذلك فيما أنزل الله علي: ﴿وَمَنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ آتَيْنَاهُ فَضْلًا...﴾ إلى: ﴿يَكْذِبُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. «أفأنتم كذلك؟» قال: فقلنا: لا، والله لو عاهدنا الله على شيء لوفينا بعهده. قال: «فلا عليكم، أنتم من ذلك برآء».

وأما قولي: إذا ائتمن خان، فذلك فيما أنزل الله: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ...﴾ إلى: ﴿جَهُولًا﴾<sup>(٣)</sup>. فكل مؤمن مؤتمن على دينه، والمؤمن يفتسل من الجناية في السر والعلانية، ويصوم ويصلي في السر

[١١٧٢] لم أقف على إسناده، وأما الوضع لائحة عليه، فالإسناد إلى مقاتل غير مذكور، وإنما ذكره الفهري عنه تعليقاً، وإن ثبت الإسناد إلى مقاتل، فإنه - أي مقاتل - ضعفه غير واحد. وهذا إن كان ابن حيان، وأما إن كان مقاتل هو ابن سليمان - وهذا هو الذي أرجحه فإنه كذاب، ويكون مما عملت يده. وبكل حال هو حديث باطل مصنوع، لا يخفى وضعه على طالب الحديث، وابن عمر وابن عباس ممن يهاب أن يسأل رسول الله ﷺ. ولو كان هذا الحديث عندهما لرواه أصحابهما الإثبات، ولرواه الأئمة الثقات؛ فإنه حديث مفسر، ولكن كل ذلك لم يكن. والله أعلم. والظاهر أن الفهري رحمه الله شيخ ابن العربي، ليس من أهل الحديث رواية ودراية، بذكره مثل هذا من غير بيان حاله ولا عزوه لأحد. والله أعلم.

(٢) التوبة: ٧٥-٧٧.

(١) المنافقون: ١.

(٣) الأحزاب: ٧٢.

والعلانية، والمنافق لا يفعل ذلك إلا في العلانية، أفأنتم كذلك؟ قلنا: لا. قال: «فلا عليكم، أنتم من ذلك برء».

قال: ثم خرجت من عنده فقصيت مناسكي، ثم مررت بالحسن بن أبي الحسن البصري، فقلت له: حديث بلغني عنك. قال: وما هو؟ قلت: من كن فيه فهو منافق. قال: فحدثني بالحديث. قال: فقلت: أعندك فيه شيء غير هذا؟ قال: لا. قلت: ألا أحدثك حديثاً حدثني به سعيد بن جبير، فحدثته به، فتعجب منه، وقال: إن لقينا سعيداً سألناه عنه وإلا قبلناك.

قال القاضي: هذا حديث مجهول الإسناد، وأما معناه ففيه نحو من الأول، وهو تخصيصه من عموم، وتحقيقه بصفته، أما قوله: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ...﴾<sup>(١)</sup> الآية، فإنه كذب في الاعتقاد، وهو كُفْرٌ مَحْضٌ.

وأما قوله: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ لَئِنْ آتَيْنَاهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾<sup>(٢)</sup> فهي الآية التي نتكلم فيها الآن، وهي محتملة يمكن أن يضحجها الاعتقاد، بخلاف ما عاهد عليه عند العهد.

ويحتمل أن يكون بنية الوفاء حين العهد، وطراً عليه ذلك بعد تحصيل المال.

وأما قوله: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ﴾<sup>(٣)</sup>. وقوله فيه: «إن المؤمن يصلي في السر والعلانية، ويغتسل ويصوم»<sup>(٤)</sup> كذلك فقد يترك الصلاة والغسل تكاسلاً إذا أسرّ، ويفعلها رياء؛ إذا جهر ولا يكذب بهما، وكذلك في الصوم مثله، ولا يكون منافقاً بذلك، لما بيناه من أن المنافق مرّ أسراً الكفر، والمعاصي من أثر الراحة، وتناقل في العبادة.

وقالت طائفة: هذا فيمن كان الغالب عليه هذه الخصال.

والذي عندي أنه لو غلبت عليه المعاصي ما كان بها كافراً ما لم تؤثر في الاعتقاد.

والذي عندي أن البخاري روى عن حذيفة أن النفاق كان على عهد رسول الله ﷺ، فأما اليوم فإنما هو الكفر بعد الإيمان؛ وذلك أن أحداً لا يعلم منه هذا، كما كان في عهد النبي ﷺ يعلمه منه النبي، وإنما هو القتل دون تأخير، فإن ظهر ذلك من أحد في زماننا فيكون كقوله:

[١١٧٣] «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فَقَدْ كَفَرَ».

[١١٧٤] و«أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ مِنْ مَوَالِيهِ فَقَدْ كَفَرَ»<sup>(٥)</sup>.

[١١٧٣] صحيح. تقدم برقم: ٤٤.

[١١٧٤] صحيح. أخرجه أحمد ١٨٧٥٨/٣٦٥/٤ من طريق منصور عن الشعبي عن جرير بن عبد الله مرفوعاً. وأخرجه مسلم ٦٨ عن منصور عن الشعبي عن جرير موقوفاً، وقال منصور عقبه: قد والله روي عن النبي ﷺ، ولكنني أكره أن يروى عني ههنا في البصرة. وكرره مسلم ٦٩ وأحمد ٣٦٥/٤ من وجه آخر عن

(٢) التوبة: ٧٥.

(٤) هو بعض المتقدم.

(٥) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٥٧/٢: فيه أقوال: أصحها، أن معناه هما من أعمال الكفار =

وقد قال علماؤنا رحمة الله عليهم: إِنَّ إِخْوَةَ يَوْسُفَ عَاهَدُوا أَبَاهُمْ فَأَخْلَفُوهُ، وَحَدَّثُوهُ فَكَذَّبُوهُ، وَاتَّمَنَّهُمْ عَلَيْهِ فِخَانُوهُ، وَمَا كَانُوا مُنَافِقِينَ. وقد حققنا ذلك في كتاب «المشككين».

تحقيقه أَنَّ الحَسَنَ بْنَ أَبِي الحَسَنِ البَصْرِيَّ عَالِمَ مَنْ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ قَالَ: النِّفَاقُ نِفَاقَانِ: نِفَاقُ الكَذِبِ، وَنِفَاقُ العَمَلِ، فَأَمَّا نِفَاقُ الكَذِبِ فَكَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَمَّا نِفَاقُ العَمَلِ فَلَا يَنْقُطُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.

**المسألة السابعة:** قوله تعالى: ﴿إِلَى يَوْمٍ يَلْقَوْنَهُ﴾: فيه قولان:

أحدهما: أَنْ الضمير عائد إلى الله تعالى.

والثاني: أَنَّهُ عائد على النفاق. عبّر عنه بجزائه، كأنه قال: فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمٍ يَلْقَوْنَ جَزَاءَهُ.

وعلى ذِكْرِ هذه الآية أنبئكم أَنِّي كُنْتُ بِمَجْلِسِ الوَظِيرِ العَادِلِ أَبِي مَنْصُورِ بْنِ حَمِيرٍ عَلَى رُتْبَةِ بَيْنَاهَا فِي كِتَابِ «تَرْتِيبِ الرِّحْلَةِ لِلتَّرْغِيبِ فِي الْمَلَةِ»، فَقَرَأَ الْقَارِئُ: ﴿يَحِثُّهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُ سَلَامٌ﴾<sup>(١)</sup>، وَكُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي مِنَ الْحَلْقَةِ، فَظَهَرَ أَبُو الْوَفَاءِ عَلِيُّ بْنُ عَقِيلٍ إِمَامُ الْحَنْبَلِيَّةِ بِهَا، وَكَانَ مُعْتَزِلِي الْأَصُولِ<sup>(٢)</sup>، فَلَمَّا سَمِعْتُ الْآيَةَ قُلْتُ لِصَاحِبِ لِي كَانَ يَجْلِسُ عَلَى يَسَارِي: هَذِهِ الْآيَةُ دَلِيلٌ عَلَى رُؤْيَةِ اللَّهِ فِي الْآخِرَةِ، فَإِنَّ الْعَرَبَ لَا تَقُولُ: لَقِيتُ فُلَانًا إِلَّا إِذَا رَأَتْهُ. فَصَرَفَ وَجْهَهُ أَبُو الْوَفَاءِ الْمَذْكُورُ إِلَيْنَا مُسْرِعًا، وَقَالَ: تَنْتَصِرُ لِمَذْهَبِ الْعِزْزَالِ فِي أَنَّ اللَّهَ لَا يُرَى فِي الْآخِرَةِ، فَقَدْ قَالَ: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمٍ يَلْقَوْنَهُ﴾<sup>(٣)</sup>. وَعِنْدَكَ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَرَوْنَ اللَّهَ فِي الْآخِرَةِ، وَقَدْ شَرَحْنَا وَجْهَ الْآيَتَيْنِ فِي الْمَشْكُكِينَ، وَتَقْدِيرُ الْآيَةِ: فَأَعْقَبَهُمْ هُوَ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمٍ يَلْقَوْنَهُ، فَيَحْتَمِلُ عَوْدُ ضَمِيرِ «يَلْقَوْنَهُ» إِلَى ضَمِيرِ الْفَاعِلِ فِي أَغْقَبَهُمُ الْمُقَدَّرُ بِقَوْلِنَا هُوَ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَعُودَ إِلَى النِّفَاقِ مُجَازًا عَلَى تَقْدِيرِ الْجِزَاءِ كَمَا بَيَّنَّا.

**المسألة الثامنة:** قوله تعالى: ﴿يَمَّا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾:

يُرِيدُ بِهِ تَحْرِيمَ مُخَالَفَةِ الْعَهْدِ وَنُكْثِ الْعَهْدِ كَيْفَمَا تَصَرَّفَتْ حَالُهُ.

[١١٧٥] رَوَى الْبُخَارِيُّ عَنْ نَافِعٍ، قَالَ: لَمَّا خَلَعَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَزِيدَ بْنَ مَعَاوِيَةَ جَمَعَ ابْنُ عُمَرَ حَشَمَهُ وَوَلَدَهُ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يُنْصَبُ لِكُلِّ غَادِرٍ لَوَاءٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَإِنَّا قَدْ

داود عن الشعبي عن جرير مرفوعاً «أَيُّمَا عَبْدٍ أَبَقَ فَقَدْ بَرِثَ مِنْهُ الذِّمَّةُ». وَكَرَّرَهُ مُسْلِمٌ ٧٠ وَأَحْمَدُ ٣٦٥/٤ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَرِيرٍ مَرْفُوعاً «إِذَا أَبَقَ الْعَبْدُ لَمْ تَقْبَلْ لَهُ صَلَاةٌ».

[١١٧٥] صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٣١٨٨ وَ ٦١٧٧ وَ ٧١١١ وَمُسْلِمٌ ١٧٣٥ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ.

= وَأَخْلَاقُ الْجَاهِلِيَّةِ، وَالثَّانِي: أَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى الْكُفْرِ، وَالثَّالِثُ: أَنَّهُ كُفْرُ النِّعْمَةِ وَالْإِحْسَانِ، وَالرَّابِعُ: أَنَّ ذَلِكَ فِي الْمُسْتَحَلِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٢) أَيِ الْعَقِيدَةِ.

(١) الْأَحْزَابُ: ٤٤.

(٣) التَّوْبَةُ: ٧٧.

بائعنا هذا الرجل على بيعته الله وبيعة رسوله، وإني لا أعلم غدرًا أعظم من أن يُبايع رجلٌ على بيعته الله وبيعة رسوله، ثم ينصب له القتال، وإني لا أعلم أحدًا منكم خلعه، ولا بايع في هذا الأمر إلا كانت القَيْصَل بيني وبينه.

وقال ابن خياط<sup>(١)</sup>: إن بيعته عبد الله ليزيد كانت كُرهاً، وأين يزيد من ابن عمر، ولكن رأى بدينه وعلمه التسليم لأمر الله، والفرار عن التعرض لفتنة فيها من ذهاب الأموال والأنفس ما لا يفي بخلع يزيد. ولو تحقق أن الأمر يعود بعده في نصابه، فكيف وهو لا يعلم ذلك؟ وهذا أصل عظيم فتفهموه والتزموه ترشدوا إن شاء الله تعالى.

**المسألة التاسعة:** في قوله تعالى: ﴿لَيْتَ أَتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَ﴾: دليل على أنه من قال: إن ملكك كذا فهو صدقة، أو علي صدقة، إنه يلزمه؛ وبه قال أبو حنيفة.

وقال الشافعي لا يلزمه ذلك، والخلاف في الطلاق مثله، وكذلك في العتق، إلا أن أحمد بن حنبل يقول: إنه يلزم ذلك في العتق، ولا يلزم في الطلاق.

وظاهر هذه الآية يدل على ما قلناه خلافاً للشافعي، وتعلق الشافعي بقوله ﷺ:

[١١٧٦] «لا طلاق قبل نكاح، ولا نذر فيما لا يملك ابن آدم». وسرد أصحابه في هذا الباب أحاديث كثيرة لم يصح شيء منها<sup>(٢)</sup>، فلا معول عليه، ولم يبق إلا ظاهر هذه الآية، والمعاني مشتركة بيننا. وقد حققنا المسألة بطرقها في كتاب التخليص.

[١١٧٦] صحيح. أخرجه أبو داود ٢١٩٠ و ٢١٩١ و ٢١٩٢ والترمذي ١١٨١ وابن ماجه ٢٠٤٧ وأحمد ١٩٠/٢ وابن أبي شيبة ١٥/٥ والدارقطني ١٥/٤ والحاكم ٢٠٥/٢ والطحاوي ٦٥٩ و ٦٦٠ والبيهقي ٣١٨/٧ من عدة طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً، واقتصر بعضهم على الفقرة الأولى، وهو حديث حسن للاختلاف المعروف في عمرو عن آبائه.

قال الترمذي: حديث عبد الله بن عمرو، حديث حسن صحيح، وهو أحسن شيء روي في هذا الباب، وهو قول أكثر أهل العلم. وقال الحاكم: حديث مشهور. وقال الذهبي: صحيح. وقال الحافظ في «التلخيص» ٢١١/٣: قال البيهقي في «الخلافيات»: قال البخاري: أصح شيء فيه، وأشهر، حديث عمرو بن شعيب. وله شاهد من حديث علي، أخرجه الطحاوي ٦٥٨، وإسناده ضعيف، لكن يصلح شاهداً لما قبله. ولصدوره شواهد عن جماعة من الصحابة منها حديث المسور بن مخرمة، أخرجه ابن ماجه ٢٠٤٨ وإسناده حسن، قاله البوصيري في «الزوائد» وابن حجر في «التلخيص» ٢١١/٣. حديث جابر، أخرجه الطيالسي ١٦٨٢ والحاكم ٢٠٤/٢ و ٤٢٠ والبيهقي ٣١٩/٧ وصححه الحاكم على شرطهما، ووافقه الذهبي. وللحديث شواهد كثيرة، وانظر «فتح القدير» لابن الهمام ١٠٢/٤ بتخريجي.

الخلاصة: هو حديث صحيح بمجموع طرقه وشواهد، والله أعلم.

(١) هو الإمام العلامة أبو عمر خليفة بن خياط البصري صدوق، ربما أخطأ، وكان أخبارياً علامة توفي سنة ٢٤٠، وله مصنفات ومنها «التاريخ».

(٢) بل بعضها حسن، وهي بمجموعها ترقى إلى درجة الصحيح كما تقدم، والله تعالى أعلم.

وأما أحمد فزعم أنَّ العِثْقَ قُرْبَةٌ، وهي تثبت في الذمة بالنذر، بخلاف الطلاق فإنه تصرف في مَحَلِّه، وهو لا يثبت في الذمة.

وقال علماؤنا: إِنْ كَانَ الطَّلَاقُ لَا يَثْبُتُ فِي الذِّمَّةِ فَإِنَّ الْقَوْلَ يَنْعَقِدُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ إِذَا صَادَفَ مُحَلًّا، وربطه بملك، كما لو قال رجل لامرأته: إِنْ دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، فَإِنَّ الْقَوْلَ يَنْعَقِدُ وَيَصَحُّ وَيَلْزَمُ، وَإِذَا دَخَلْتَ الدَّارَ وَقَعَ الطَّلَاقُ بِالْقَوْلِ السَّابِقِ لَهُ، اللَّازِمِ الْمُنْعَقِدِ، الْمُضَافِ إِلَى مُحَلٍّ صَحِيحٍ تَصَحُّ إِضَافَةُ الطَّلَاقِ إِلَيْهِ، وَهِيَ الزَّوْجَةُ؛ فَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ لَهَا: إِذَا تَزَوَّجْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ، وَإِذَا مَلَكَتْ هَذَا الْعَبْدَ فَهُوَ حُرٌّ؛ لِأَنَّهُ أَضَافَ التَّصَرُّفَ إِلَى مُحَلِّهِ فِي وَقْتٍ يَصَحُّ وَقُوعُهُ فِيهِ؛ فَيَلْزِمُهُ كَمَا لَوْ قَالَ لَزَوْجَتِهِ: إِذَا دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ طَالِقٌ، أَوْ قَالَ لِعَبْدِهِ: إِذَا دَخَلْتَ الدَّارَ فَأَنْتِ حُرٌّ.

**المسألة العاشرة:** قوله تعالى: ﴿فَاعْقِبْهُمْ يَفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ﴾: حيل بينهم وبين التوبة، وصرح بنفاقهم وكفرهم؛ فلذلك لم تُقْبَلْ صدقاتهم؛ لِأَنَّ صَحَّةَ الْإِيمَانِ شَرْطُ لِقَاؤِ الصَّدَقَةِ وَالصَّلَاةِ<sup>(١)</sup> وسائر الأعمال؛ ولذلك لم يقبلها<sup>(٢)</sup> رسول الله ﷺ ولا أبو بكر ولا عُمر ولا عثمان؛ اقتداءً برسول الله ﷺ، لعلمه بسريره، وإطلاعه على بُنَيَاتِ صدره.

**الآية الحادية والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَسِقُونَ﴾ [الآية: ٨٤] فيها خمس مسائل:

### المسألة الأولى: في سبب نزولها:

[١١٧٧] ثبت في الصحيح والمصنفات حديث عبد الله بن عباس وغيره، قال: سمعتُ عُمرَ ابن الخطاب يقول: لما تُوفِّيَ عبد الله بن أبي دُعَيْيَ رسولُ الله ﷺ للصلاة عليه، فلما وقف عليه يريد الصلاة تحوَّلتُ حتى قمتُ في صدره، فقلت: يا رسولَ الله: أَعَلَى عَدُوِّ اللَّهِ عبدُ اللَّهِ بنُ أَبِي الْقَاتِلِ كَذَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا - يَعِدُّ عَلَيْهِ آثَامَهُ قَالَ: وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَتَبَسَّمُ، حَتَّى إِذَا أَكْثَرَتْ عَلَيْهِ قَالَ: «أَخْرَجَنِي يَا عُمَرُ، إِنِّي خَيْرْتُ فَاخْتَرْتَ، قَدْ قِيلَ لِي: «اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ...»<sup>(٣)</sup> الْآيَةُ. لَوْ أَعْلَمْتُ أَنِّي لَوْ زِدْتُ عَلَى السَّبْعِينَ غُفِرَ لَهُ لَزِدْتُ»..

[١١٧٧] صحيح. أخرجه البخاري ١٣٦٦ و ٤٦٧١ والترمذي ٣٠٩٧ والنسائي ٦٧/٤ وفي «التفسير» ٢٤٥ وأحمد ١٦/١ والبيهقي ١٩٩/٨ والبغوي ٣١٦/٢ من طرق عن ابن عباس عن عمر به.

- (١) هذا بالنسبة لقبول الله عز وجل. وأما بالنسبة للعباد، فلم يمنع أحدٌ من الخلفاء وغيرهم أحدًا من الصلاة أو الزكاة أو الصيام أو الحج سواء كان مؤمنًا ظاهر الإيمان أم لا. وقد كان المنافقون يصلون في مسجد رسول الله ﷺ، ويتظاهرون بالإسلام، ولم يمنعههم رسول الله ﷺ عن شيء من ذلك، والله أعلم.
- (٢) كذا قال المصنف رحمه الله، وقد بنى هذا الاستنباط على خبر باطل مصنوع، وتقدم بيان ذلك باستيفاء، والله الحمد والمنة.
- (٣) التوبة: ٨٠.

قال: ثم صلى عليه، ومشى معه، فقام على قبره حتى فرغ منه، قال: فعجبت لي ولجراعتي على رسول الله ﷺ، واللَّهُ ورسوله أعلم. قال: فوالله ما كان إلا يسيراً حتى نزلت هاتان الآيتان: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ﴾ إلى آخر الآيتين. قال<sup>(١)</sup>: فما صلى رسول الله ﷺ بعد على منافق، ولا قام على قبره، حتى قبضه الله.

[١١٧٨] وفي الصحيح أيضاً عن ابن عمر، قال: جاء عبد الله بن عبد الله بن أبي النبي ﷺ حين مات أبوه، فقال: أعطني قميصك أكفنه فيه، وصل عليه، واستغفر له. فأعطاه قميصه، وقال: «إذا فرغتم فأذنوني»، فلما أراد أن يصلي عليه جذبه عمر، وقال: أليس قد نهى الله أن تصلي على المنافقين؟ فقال: «أنا بين خيرتين: استغفر لهم، أو لا تستغفر لهم. فصلى عليه». فأنزل الله: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا وَلَا تُقِمَنَّ عَلَيْهِ الصَّلَاةَ عَلَيْهِمْ».

المسألة الثانية: اختلف الناس في قوله: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾، هل هو إياس أو تخيير؟ فقال قوم: هو إياس بدليل ثلاثة أشياء: أحدها: أنه قال: ﴿فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾.

الثاني: أنه قال: إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم، مبالغة، كقول القائل: لو سألتني مائة مرة ما أجبتك.

الثالث: أنه علل ذلك بقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾، وهذه العلة موجودة بعد الزيادة على السبعين، وحيث توجد العلة يوجد الحكم.

وقال قوم: هو تخيير من الله لنبيه، والدليل عليه قوله ﷺ لعمر:

[١١٧٩] «إني خيَّرت فأخترت؛ قد قيل لي: استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم، لو أعلم أنني لو زدت على السبعين غفر له لزدت».

وهذا أقوى؛ لأن هذا نص صريح صحيح من النبي ﷺ في التخيير، وتلك استنباطات، والنص الصريح أقوى من الاستنباط. فأما قولهم: إنه قال: ﴿فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ فهذا في السبعين، وليس ما وراء السبعين كالسبعين، لا من دليل الخطاب ولا من غيره؛ أما من دليل الخطاب فإن دليل الخطاب لا يكون في الأسماء؛ وإنما يكون في الصفات، حسبما بيناه في أصول الفقه، وردذناه على الدقاق من أصحاب الشافعي الذي يجعله في الأسماء والصفات، وهو خطأ صراح وأما من غير دليل الخطاب

[١١٧٨] صحيح. أخرجه البخاري ١٢٦٩ و ٤٦٧٠ و ٥٧٩٦ ومسلم ٢٧٧٤ ص ١٨٦٥ والترمذي ٣٠٩٨ والنسائي ٣٧/٤ وفي «التفسير» ٢٤٤ وابن ماجه ١٥٢٣ والواحدي ٥٢٠ والبيهقي ٤٠٢/٣ وفي «الدلائل» ٥/٢٨٧ من حديث ابن عمر.

[١١٧٩] تقدم برقم ١١٧٧.

(١) هذه الزيادة للترمذي، وهي زيادة بسند حسن، ومثله الطبري ١٧٠٧٠.

فظاهر أيضاً؛ لأنَّ الحكم إذا علّق على اسم علم بقي غيره خالياً عن ذلك الحكم، فيطلب الحكم فيه من دليل آخر.

وأما قولهم: إنها مبالغة فدعوى. ولعله تقدير لمعنى، حتى لقد قال في ذلك الأستاذ أبو بكر بن فوزك رحمه الله: إن التعديل في الخمسة، لأنها نصف العقد، وزيادة الواحدة أدنى المبالغة، وزيادة الاثنين لأقصى المبالغة، ومنه سُمّي الأسد سباعاً، عبارة عن غاية القوة، وفي الأمثال: أخذه أخذه سبعة؛ أي غاية الأخذ، على أحد التأويلات، وهذا تحكّم؛ إذ يحتمل أن يقول: إن الاثنين أوسط المبالغة، والثلاثة نهايتها، وذلك في الثمانية، ومنه يقال في المثل - لمن بالغ في عَوْض السلعة: أثمنت. أي بلغت الغاية في الثمن، وهذه التحكمات لا قوة فيها، والاشتقاقات لا دليل عليها؛ وإنما هي مُلحة، فإذا عضدها الدليل كانت صحيحة.

وأما قولهم: إنه علّله بالكفر، وذلك موجود بعد السبعين، والكافر لا يُغفر له.

قلنا: أما قولهم: إن ذلك موجود بعد السبعين، فيقال له: هذا الحكم من عدم المغفرة إنما كان معلقاً بالسبعين، والزيادة غيرُ معتبرة به، كما تقدم بيانه، وإنما علم عدم المغفرة في الكافر بدليل آخر، ورد من طرق، منها قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَا﴾<sup>(١)</sup> الآية.

**المسألة الثالثة: في إعطاء القميص:** قال علماؤنا رحمة الله عليهم: روي أنَّ عبد الله إذ طلب القميص كان على النبي قميصان قال: أعطني<sup>(٢)</sup> الذي يلي جِلْدَكَ<sup>(٣)</sup>.

[١١٨٠] وقالوا: إنه إنما أعطاه قميصه مكافأةً على إعطائه قميصه يوم بذر للعباس، فإنه لما أسير واستلب ثوبه رآه النبي ﷺ كذلك، فأشفق، وطلب له قميصاً، فما وجد له في الجملة قميصاً يُقادره إلا قميص عبد الله، لتقاربهما في طول القامة، فأراد النبي ﷺ بإعطائه القميص أن ترتفع اليد عنه في الدنيا، حتى لا يلقاه في الآخرة، وله عنده يدٌ يكافئه بها.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰ أَهْلِ بَيْتِهِمْ...﴾ الآية، نصٌّ في الامتناع من الصلاة على

[١١٨٠] صح من حديث جابر بلفظ «لما كان يوم بدر، أتى بالعباس ولم يكن عليه ثوب، فنظر النبي ﷺ له قميصاً، فوجدوا قميص عبد الله بن أبي يُقدّر عليه، فكساه النبي ﷺ إياه، فلذلك نزع النبي ﷺ قميصه الذي ألبسه». قال ابن عيينة: كانت له عند النبي ﷺ يد، فأحب أن يكافئه.

أخرجه البخاري ٣٠٠٨ من طريق ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن جابر به، وانظر «الفتح» ١٤٤/٦.

(١) التوبة: ٨٠.

(٢) في الأصل «أعطه» والمثبت عن المصادر الآتية.

(٣) ذكره الواقدي في «المغازي» ١٠٥٧/٣ بلا إسناد، ومن دون عزو لأحد. والواقدي لا يحتج بما يسند، فكيف بما يرسل، ومن طريقه أخرجه البيهقي ٢٨٦/٥. وورد معناه من مرسل الشعبي، أخرجه الطبري ١٧٠٤٤ وفيه «فانطلق معه حتى شاهده وألبسه قميصه، وهو عرق».

الكفار، وليس فيه دليل على الصلاة على المؤمنين.

وقد وهم بعض أصحابنا فقال: إِنَّ الصلاة على الجنائز فَرَضٌ على الكفاية<sup>(١)</sup>، بدليل قوله: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا﴾، فنهى الله عن الصلاة على الكفار، فدل على وجوبها على المؤمنين، وهذه غفلة عظيمة؛ فإن الأمر بالشيء نهى عن أضداده كلها عند بعض العلماء لفظاً، وباتفاقهم معنى. فأما النهي عن الشيء فقد اتفقوا في الوجهين على أنه أمرٌ بأحد أضداده لفظاً أو معنى، وليست الصلاة على المؤمنين ضدّاً مخصوصاً للصلاة على الكافرين؛ بل كل طاعة ضدٌّ لها، فلا يلزم من ذلك تخصيص الصلاة على المؤمنين دون سائر الأضداد.

**المسألة الخامسة:** صلاة النبي ﷺ على ابن أبيي اختلف فيها على ثلاثة أقوال:

الأول: ما تقدم من أنه خيّر فاختر.

الثاني: ما روي أنه فعل ذلك مراعاةً لولده، وعوّناً له على صحة إيمانه، إيناساً له، وتأليفاً لقومه؛

[١١٨١] فقد روي، أنه لما صلى عليه رسول الله ﷺ أسلم من الخزرج ألف رجل.

[١١٨٢] الثالث: ما روى أبو<sup>(٢)</sup> داود عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: دخل رسول الله ﷺ

[١١٨١] لا أصل له بهذا اللفظ، قال الحافظ في «تخريج الكشاف» ٢/٢٩٩ لم أره إلا من مرسل قتادة قال: ذكر لنا أن النبي ﷺ كلّم في ذلك، فقال: «وما يغني عنه قميصي من الله، وإنني لأرجو أن يسلم به ألف من قومه» أخرجه الطبري ١٧٠٧٣ مرسلًا، وبصيغة التمرّض، فالخبر ضعيف، وليس فيه أنهم أسلموا، وإنما فيه ذكر الرجاء فقط. فلفظ المصنف لا أصل له، يعني لا إسناد له. ويكل حال بعد هلاك عبد الله بن أبيي ابن سلول، اضمحل وانحلّ حزب المنافقين، وتفرق جمعهم، ولم تقم لهم قائمة، والله الحمد والمنة.

[١١٨٢] ضعيف. أخرجه سنيد في «تفسيره» كما في «تخريج الكشاف» ٢/٢٩٩ والطبراني كما في «المجمع» ٧/٣٣، وقال الهيثمي: فيه الحكم بن أبان وثقه النسائي وجماعة، وضعفه ابن المبارك، وبقيّة رجاله رجال الصحيح. كذا قال رحمه الله! وللحديث علة أخرى، سنيد هذا. قال عنه أبو حاتم: صدوق، وقال أبو داود: لم يكن بذلك، وقال النسائي: ليس بثقة. والخبر منكر. انظر التعليق الآتي، فهو خبر ضعيف.

(١) قصد المصنف رحمه الله بذلك تخطئة من استدل بمفهوم المخالفة من الآية الكريمة على فرضية الصلاة على الجنائز على الكفاية. ولم يرد تخطئة من قال ذلك لكن بأدلة أخرى.

قال القرطبي رحمه الله في «تفسيره» ٨/٢١٦. ما ملخصه: واختلف هل يؤخذ من مفهومه وجوب الصلاة على المؤمنين على قولين: يؤخذ لأنه علل المنع من الصلاة على الكفار لكفرهم. والثاني: يؤخذ من دليل خارج عن الآية، وهي الأحاديث الواردة في الباب منها حديث الصلاة على النجاشي «إن أحاً لكم قد مات، فقوموا فصلوا عليه» أخرجه مسلم، والإجماع على ذلك اهـ باختصار وتصرف في العبارة.

(٢) كذا وقع للمصنف رحمه الله، والظاهر أنه سبق قلم، فهذا الخبر ما خرّجه أبو داود بعد بحث، وقد ذكر الزمخشري في «الكشاف» ٢/٢٩٩ بعضه، فقال الحافظ: أخرجه سنيد بن داود - وتحرف في «الكشاف» إلى سعيد - حدثنا حجاج عن ابن جريج أخبرني الحكم بن أبان سمع عكرمة عن ابن عباس... فذكره مع اختلاف في صدره، وليس فيه كلام عكرمة، وأخشى أن يكون سبق قلم المصنف، فقال أبو داود بدل: سنيد بن داود وهو الأشبه. والله أعلم.



على عبد الله بن أبي بن سلول، فقال: قد كنت أسمع قولك، فامتنن عليّ اليوم، وكفّني بقميصك، وصلّ عليّ. فكفّنه رسول الله بقميصه، وصلّى عليه. قال ابن عباس: فالله أعلم أي صلاة هي! وإنّ محمداً ﷺ لم يخادع إنساناً قط<sup>(١)</sup>. قال عكرمة: غير أنه قال يوم الحديبية كلمة حسنة، قال المشركون: إنا منعنا محمداً أن يطوف بالبيت، وإنا نأذن لك. فقال: لا، لي في رسول الله أسوة حسنة.

قال القاضي: واتباع القرآن أولى في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ...﴾ الآية. فأخبر عنه بالكفر والموت على الفسق. وهذا عموم في الذي نزلت الآية بسببه، وفي كل منافقٍ مثله.

**الآية الثانية والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُثُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَحُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ وَاللَّهُ عَفِيفٌ رَحِيمٌ﴾ (٩١) وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحْضَا مَا أَهْلَكُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضٌ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَحْدُثُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ [الآيتان: ٩١، ٩٢] فيها سبع مسائل:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: فيه خمسة أقوال:

الأول: نزلت في العرياض بن سارية.

الثاني: نزلت في بني مُقَرَّن من مُزَيْنَة؛ قاله مجاهد.

الثالث: نزلت في عبد الله بن الأزرق، وأبي ليلي<sup>(٢)</sup>.

الرابع: نزلت في سبعة من قبائل شتى؛ قاله محمد بن كعب.

الخامس: في أبي موسى، وأصحابه؛ قاله الحسن. وهو الصحيح.

[١١٨٣] ثبت أن أبا موسى قال: أتينا النبي ﷺ في نفر من الأشعريين، فاستحملناه، فأبى أن

[١١٨٣] صحيح. أخرجه البخاري ٤٤١٥ ومسلم ١٦٤٩ ح ٨ كلاهما من حديث أبي أسامة عن بريد بن عبد الله عن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه به وأتم، وصدره: أرسلني أصحابي إلى رسول الله ﷺ أسأله لهم الحملان إذ هم معه في جيش العسرة، وهي غزوة تبوك... الحديث. تنبيه: لم يذكر المصنف هذا اللفظ الذي فيه ذكر غزوة تبوك، فالله يغفر له.

(١) أثر ابن عباس فيه نظر - وهذا إن ثبت عنه - لأن ابن أبي رأس المنافقين بلا ريب، وقد مات على ذلك، ونزول الآيات شاهد بذلك، وهذا الذي عليه علماء الأمة سلفاً وخلفاً، فصلاته عليه، ما قبلت ومثل ذلك الاستغفار، وفيه نزل كما تقدم في الحديث الصحيح «استغفر لهم أو لا تستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرة فلن يغفر الله لهم ذلك بأنهم كفروا بالله ورسوله والله لا يهدي القوم الفاسقين» التوبة: ٨٠.

وفي نزل «ولا تصل على أحد منهم مات أبداً إنهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون» التوبة: ٨٤. وسيذكر المصنف ما يدل على صحة ما ذكرت، والله أعلم.

(٢) في النسخ «وابن أبي ليلي» والمثبت عن الطبري ١٧١٠٣ و«الدر» ٤٧٩/٣ و«مفحات الأقران» ص ١٠٩.

يحملنا، فاستحملناه فحلف ألا يحملنا، ثم لم يلبث النبي أن أتى بنهب إبل، فأمر لنا بخمس ذؤ (١)، فلما قبضناها قلنا: تغفلنا النبي يمينه، لانفلح بعدها أبداً، فأتيته فقلت: يا رسول الله؛ إنك حلفت ألا تحملنا، وقد حملتنا. قال: «أجل، ولكني لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيراً منها إلا أتيت الذي هو خير منها» (٢).

**المسألة الثانية: في المعنى:** إن الله لما استنفرهم لغزو الروم، ودعاهم إلى الخروج لغزوة تبوك بادر المخلصون، وتوقف المنافقون والمتأقلون، وجعلوا يستأذنون رسول الله ﷺ في التخلف، ويعتذرون إليه بأعذار منها كفر، كقول الجد (٣) بن قيس: ائذن لي ولا تفتني ببنات بني الأصفر؛ فإني لا أقدر على الصبر عنهن، فأنزل الله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَكْفُلُ أَثَدَّنَ لِي وَلَا تَفْتِنِي أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا﴾ (٤) (٥).

ومنها من قال: ﴿لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ قُلْ نَارُ جَهَنَّمَ...﴾ (٦) الآية.

وقال في أهل العذر الصحيح: ﴿لَيْسَ عَلَى الضَّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى...﴾ إلى: ﴿مِنْ سَبِيلٍ﴾ (٧). وهم الذين صدقوا في حالهم، وكشفوا عن عذرهم، وهي:

**المسألة الثالثة:** التي بين الله في قوله: ﴿وَجَاءَ الْمُعَذِّرُونَ مِنَ الْأَعْرَابِ لِيُؤْذَنَ لَهُمْ﴾ (٨). فأخبر الله سبحانه أن الناس ثلاثة أقسام: صنف مُعَذِّر، وهو المقصّر. وصنف ذو عذر. وصنف لم يعتذر بعذره، ولا أظهر شيئاً من أمره، بل أغرض عن ذلك كله، يقال: عذّر الرجل - بتشديد الذال: إذا قصر، وأعذّر إذا أبان عن عذره، وكل واحد منهما يدخل على صاحبه. وقد قرئ «المُعَذِّرُونَ» - بإسكان العين، وتخفيف الذال، وبذلك قال جماعة من الناس؛ لكن يكشف المعنى فيه حقيقة الحال منه، ولذلك عقبه الله تعالى بقوله: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾، وهم الذين أبدوا عن عذر صحيح، أو علم الله صدق عذرهم فيما لم يبد عليهم دليل من حالهم.

والعجب من القاضي أبي إسحاق يقول: إن سياق الكلام يقتضي أنهم الذين لا عذر لهم: وأنهم مذمومون؛ لأنهم جاؤوا ليؤذن لهم، ولو كانوا من الضعفاء أو المَرْضَى لم يحتاجوا أن يستأذنوا؛ وليس الأمر كذلك؛ بل كل أحد يستأذن النبي ﷺ، ويعلمه بحاله، فإن كان مرثياً فالعيان شاهد لنفسه،

(١) الذود: الثلاثة من الإبل فأكثر.

(٢) صحته هذا الخبر، لا ينفي وقوع ما سواه، ويمكن الجمع بأن الآية نزلت في أبي موسى وأصحابه وبني مقرن ومزينة وغيرهم.

(٣) وقع في النسخ «الحز» والتصويب عن الطبري ١٦٨٠٢ و ١٦٨٠٣ و ١٦٨٠٤ و «الدر» ٤٤٤/٣.

(٤) التوبة: ٤٩.

(٥) ورد هذا الخبر عن جماعة من التابعين، انظر المصادر المتقدمة.

(٦) التوبة: ٨١.

(٧) التوبة: ٩١.

(٨) التوبة: ٩٠.

وإن كان غير مرئي مثل عجز البدن وقلة المال، فالله شهيد به، وهو أعدل الشاهدين، يُلقِي اليقين على رسوله بصدق عذر المعتذرين إليه، ويخلق له القبول في قلبه له.

**المسألة الرابعة:** قوله تعالى: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾: يريد من طريق إلى العقوبة على فعله؛ لأنه إحسان في نفسه، والحسن ما لم يَنْه عنه الشرع، والقبیح ما نهى عنه وقد بينا ذلك ها هنا وفي كتب الأصول.

**المسألة الخامسة:** هذا عموم مهتد في الشريعة، أصل في رفع العقاب والعتاب عن كل محسن. قال علماؤنا في الذي يقتض من قاطع يده فيفضي ذلك بالسراية إلى إتلاف نفسه، فقال أبو حنيفة: يلزمه الدية. وقال مالك والشافعي: لا دية عليه؛ لأنه محسن في اقتصاصه من المعتدي عليه، فلا سبيل إليه. وكذلك إذا صال فخل على رجل فقتله في دفعه عن نفسه فلا ضمان عليه عندنا؛ وبه قال الشافعي. وقال أبو حنيفة: يلزمه لمالكة قيمته، وكذلك في مسائل الشريعة كلها.

وقد أومأنا إلى ذلك في مسائل الخلاف، وقرنا هذا الأصل في كتب الأصول.

**المسألة السادسة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحْضَمَ أَعْمَلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [الآية: ٩٢]. أقوى دليل على قبول عذر المعتذر بالحاجة والفقر عن التخلف في الجهاد إذا ظهر من حاله صدق الرغبة، مع دعوى المعجزة، كإفاضة العين، وتغيير الهيئة؛ لقوله: ﴿تَوَلَّوْا وَأَعْيِبُهُمْ تَفِيضٌ...﴾ الآية، ويدل على أنه لا يلزم الفقير الخروج في الغزو والجهاد تعويلاً على النفقة من المسألة، حاشا ما قاله علماؤنا دون سائر الفقهاء: إن ذلك إذا كانت عادة لزمه ذلك، وخرج على العادة؛ وهو صحيح؛ لأن حاله إذا لم يتغير يتوجه الفرض عليه توجهه عليه، ولزمه أدائه، وهي:

**المسألة السابعة:** قال علماؤنا رحمة الله عليهم: من قرائن الأحوال ما يفيد العلم الضروري، ومنها ما يحتمل التردد؛ فالأول كمن يمر على دار قد علا فيها النعي، وخُمشت فيها الخدود، وخلقت الشعور، وسُلقت الأصوات، وخرقت الجيوب، ونادوا على صاحب الدار بالثبور، فيعلم أنه قد مات. وأما الثاني فكدموع الأيتام على أبواب الحكام، قال الله تعالى - مخبراً عن إخوة يوسف: ﴿وَجَاءَ آبَاَهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾<sup>(١)</sup>، وهم الكاذبون، وجاؤوا على قميصه بدم كذب، ومع هذا فإنها قرائن يستدل بها في الغالب، وتبني عليها الشهادة في الوقت وغيره بناءً على ظواهر الأحوال وغالبها.

**الآية الثالثة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ إِلَيْهِمْ قُلْ لَا تَعْتَذِرُوا لَنْ تُؤْمِنَ لَكُمْ قَدْ نَبَأَ اللَّهُ مِنْ أَنْبَارِكُمْ وَسَبَّرَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَرَسُولُهُ ثُمَّ تَزَدَوْنَ إِلَىٰ عَلَيْهِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنْشِئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الآية: ٩٤]. فيها ست مسائل:

(١) يوسف: ١٦.

**المسألة الأولى:** هذه الآية نزلت بعد ذكر المنافقين ها هنا، ونزلت بعد ذكر المؤمنين بعد هذا بآيات، فأما هذه التي أعقبت ذُكر المنافقين فمعناها التهديد، وأما الآية التي نزلت بعد هذا فمعناها الأمر<sup>(١)</sup>، وتقديرها: اعملوا بما يُرضي الله، وذلك أن النفاق موضع تهيب، والإيمان محلّ ترغيب، فقبول أهل كلّ محل من الخطاب بما يليق به، كما قيل للكفار: اعملوا ما شئتم، على معنى التهديد.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَسَيَرَىٰ اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ﴾: الباري راء مرئي، يَرَى الخلق، ويرويه، فأما رؤيتهم له ففي محلّ مخصوص، ومن قوم مخصوصين، وأما رؤيته للخلق فدائمة، فهو تعالى يعلم ويرى.

وقال جماعة من المبتدعة: إنه يعلم ولا يرى، ومتى أخبر عنه بالرؤية فإنها راجعة إلى العلم، وقد دلّلنا في كتب الأصول على أنه راء برؤية، كما أنه عالم بعلم؛ لأنه أخبر عن نفسه بذلك، وخبره صادق، ولو لم يكن راءياً لكان مؤوفاً؛ لأن الحيّ إذا لم يكن مُدركاً كان مؤوفاً، وهو المتقدّس عن الآفات والنقائص، وهذه العمدة العقلية لعلمائنا؛ فقد أخبر سبحانه عن نفسه بما يجب له من صفته، وقام الدليل عليه من نفعه، فلزمنّا اعتقاده والإخبار به.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَسَيَرَىٰ اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾: ذكره بصيغة الاستقبال؛ لأنّ الأعمال مستقبلية، والباري يعلم ما يعمل قبل أن يعمل، ويراه إذا عمل؛ لأنّ العلم يتعلّق بالموجود والمعدوم، والرؤية لا تتعلّق إلا بالموجود.

[١١٨٤] وقد قال في الحديث الصحيح، عن جبريل: «ما الإحسان؟ قال النبي ﷺ: أن تعبد الله كأنك تراه؛ فإنك إن لم تكن تراه فإنه يراك».

**المسألة الرابعة:** قال الأستاذ أبو بكر<sup>(٢)</sup>: قوله: ﴿وَسَيَرَىٰ اللَّهُ عَمَلَكُمْ﴾: معناه يجعله في الظهور محلّ ما يرى. وروى ابن القاسم، عن مالك في الآية: أنه كان يقال: ابن آدم، اعمل وأغلق عليك سبعين باباً، يخرج الله عمَلَكَ إلى الناس. وهذا الذي قاله الأستاذ أبو بكر، والإمام مالك، إنما يكون فيما يتعلّق برؤية الناس، فأما رؤية الله فإنها تتعلّق بما يُسرّه، كما تتعلّق بما يظهره؛ لأنه لا تؤثر الحجب في رؤيته، ولا تمنع الأجسام عن إدراكه.

[١١٨٥] وفي الأثر عن رسول الله ﷺ: «لو أن رجلاً عبد الله في صخرة لا باب لها، ولا كوة لأخرج الله عمله إلى الناس كأنما كان».

[١١٨٤] متفق عليه، وتقدم.

[١١٨٥] ضعيف. أخرجه ابن حبان ٥٦٧٨ من طريق دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد مرفوعاً، وهو عجز حديث، وإسناده ضعيف لضعف دراج في روايته عن أبي الهيثم، وقد روى مناكير كثيرة.

(٢) هو أبو بكر الفهري شيخ القاضي أبي بكر بن العربي.

(١) المراد الآية ١٠٥ من التوبة.

والله يُطْلَعُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا فِي قُلُوبِ إِخْوَانِهِمْ مِنْ خَيْرٍ فَيُحِبُّونَهُ، أَوْ شَرٌّ فَيُغْضُونَهُ.

[١١٨٦] وقال الله: «إِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي شَبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، وَإِذَا أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ أَهْزُولًا، وَلَا يَزَالُ الْعَبْدُ يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أَحْبَبْتُهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يَبْصُرُ بِهِ».

[١١٨٧] وفي الصحيح: «إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا نَادَى فِي السَّمَاءِ يَا جِبْرِيلُ؛ إِنِّي أَحْبَبْتُ فَلَانًا فَأَحْبِبْهُ، فَيَحِبُّهُ جِبْرِيلُ، ثُمَّ يَنَادِي جِبْرِيلُ: يَا مَلَائِكَةَ السَّمَاءِ؛ إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ فَلَانًا فَأَحْبِبُّوه، فَيَحِبُّهُ مَلَائِكَةُ السَّمَاءِ؛ ثُمَّ يَوْضَعُ لَهُ الْقَبُولَ فِي الْأَرْضِ<sup>(١)</sup>». وَلَا أَرَاهُ فِي الْبَغْضِ إِلَّا مِثْلَ ذَلِكَ.

إيضاح مشكل: قوله: «إِذَا تَقَرَّبَ الْعَبْدُ مِنِّي شَبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا» مَثَلٌ؛ لِأَنَّ الْبَارِيَّ سَبْحَانَهُ يَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْقُرْبَ بِالمَسَاحَةِ؛ وَإِنَّمَا قُرْبُهُ بِالْعِلْمِ وَالْإِحَاطَةِ لِلْجَمِيعِ، وَبِالرَّحْمَةِ وَالْإِحْسَانِ لِمَنْ أَرَادَ ثَوَابَهُ. وَقَوْلُهُ أَيْضًا: «أَتَيْتُهُ أَهْزُولًا» مِثْلُهُ فِي التَّمَثِيلِ، وَالْإِشَارَةُ بِهِ إِلَى أَنَّ الثَّوَابَ يَكُونُ أَكْثَرَ مِنَ الْعَمَلِ؛ فَضَرَبَ زِيَادَةَ الْأَفْعَالِ بَيْنَ الْخَلْقِ فِي الْمَجَازَةِ عَلَى الْبَعْضِ مِثْلًا فِي زِيَادَةِ ثَوَابِهِ عَلَى أَعْمَالِهِمْ. وَقَوْلُهُ: «لَا يَزَالُ الْعَبْدُ يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ»، إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْمَوَاطَبَةَ عَلَى الْعَمَلِ تُوجِبُ مَوَاطَبَةَ الثَّوَابِ، وَتُظَهِّرُ الْمَوَاطَبَةَ الْأَعْضَاءَ عَنِ الْمَعَاصِي؛ فَحِينَئِذٍ تَكُونُ الْجَوَارِحُ لِلَّهِ خَالِصَةً؛ فَعَبَّرَ بِنَفْسِهِ تَعَالَى عَنْهَا تَشْرِيفًا لَهَا حِينَ خَلَصَتْ مِنَ الْمَعَاصِي. وَمِثْلُهُ النُّزُولُ، فَإِنَّهُ عِبَارَةٌ عَنِ إِفَاضَةِ الْخَيْرِ وَنَشْرِ الرَّحْمَةِ.

المسألة الخامسة: أَمَّا الْآيَةُ الْأُولَى فِي الْمُنَافِقِينَ فَهِيَ عَلَى رَسْمِ التَّهْدِيدِ، كَمَا بَيَّنَّا، وَمَعْنَاهَا أَنَّ الْمُنَافِقِينَ يَعْتَقِدُونَ الْكُفْرَ، وَيُظَاهِرُونَ أَعْمَالَ الْإِيمَانِ كَأَنَّهُمَا أَعْمَالُ بَرٍّ، وَهِيَ رِيَاءٌ وَسَمْعَةٌ بِغَيْرِ اعْتِقَادٍ وَلَا نِيَّةٍ، فَاللَّهُ يَرَاهَا كَذَلِكَ، وَيُطْلِعُ عَلَيْهَا عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ، فَأَمَّا إِطْلَاعُ رَسُولِهِ بِعَيْنَيْهِ، وَأَمَّا إِطْلَاعُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْعَلَامَاتِ مِنَ الْأَعْمَالِ وَالْأَمَارَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى الْإِعْتِقَادِ، وَذَلِكَ كَمَا قَالَ: مَنْ أَسْرَ سَرِيرَةً أَلْبَسَهُ اللَّهُ

[١١٨٦] هُوَ مَأْخُودٌ مِنْ حَدِيثَيْنِ، الْأَوَّلُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ٧٥٣٧ وَمُسْلِمٌ ٢٦٧٥ وَابْنُ حِبَانَ ٣٧٦ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا إِلَى قَوْلِهِ «أَهْرُولًا»، وَالثَّانِي وَرَدَ مِنْ حَدِيثِ خَالِدِ بْنِ مَخْلَدٍ الْقَطَوَانِيِّ عَنْ شَرِيكَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِ صَدْرِهِ «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنَنِي بِالْحَرْبِ...». وَتَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ.

[١١٨٧] صَحِيحٌ. أَخْرَجَهُ مَالِكٌ ٩٥٣/٢ وَمَنْ طَرِيقَهُ مُسْلِمٌ ٢٦٣٧ وَابْنُ حِبَانَ ٣٦٥ وَابْنُ الْبُغْوِيِّ ٣٤٧٠ وَفِي نَسْخَةٍ ٣٣٦٤ عَنْ سَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا بِهِ، وَعَجَزَهُ عِنْدَ ابْنِ حِبَانَ، قَالَ مَالِكٌ: لَا أَحْسِبُهُ إِلَّا قَالَ فِي الْبَغْضِ مِثْلَ ذَلِكَ، وَأَخْرَجَهُ الطَّيَالِسِيُّ ٢٤٣٦ وَعَبْدُ الرَّزَّاقِ ١٩٦٧٣ وَأَحْمَدُ ٢٦٧/٢ مِنْ طَرِيقِ مُعَمَّرٍ بِالْإِسْنَادِ الْمَتَّقَمِ، وَعَجَزَهُ: وَإِذَا أَبْغَضَ فَمِثْلُ ذَلِكَ. وَهَذَا اللَّفْظُ مَدْرَجٌ فِي الْحَدِيثِ الْمَتَّقَمِ عَنْ مَالِكٍ، وَهَهُنَا لَمْ يَنْسَبْ لِقَائِلٍ، وَهُوَ مَدْرَجٌ بِلَا رَيْبٍ.

وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ٢٦٣٧ وَالتِّرْمِذِيُّ ٣١٦١ مِنْ طَرِيقِ جَرِيرٍ عَنْ سَهِيلٍ بِهِ وَعَجَزَهُ «وَإِذَا أَبْغَضَ عَبْدًا دَعَا جِبْرِيلَ، فَيَقُولُ: إِنِّي أَبْغَضْتُ فَلَانًا فَأَبْغِضْهُ، قَالَ: فَيَبْغِضُهُ جِبْرِيلُ، ثُمَّ يَنَادِي فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ يَبْغِضُ فَلَانًا فَأَبْغِضُوهُ. قَالَ: فَيَبْغِضُونَهُ، ثُمَّ تَوْضَعُ لَهُ الْبَغْضَاءُ فِي الْأَرْضِ».

(١) هَذِهِ اللَّفْظَةُ مَدْرَجَةٌ مِنْ كَلَامِ مَالِكٍ وَغَيْرِهِ كَمَا تَقَدَّمَ مُفَصَّلًا.

رداءها، إِنَّ خيراً فخير وإن شراً فشرّ. وأما الآية الثانية في المؤمنين الذين خَلَطُوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً فإن الله يراه وَيَعْلَمُهُ، فيعلمه رسوله والمؤمنون على النحو الذي تقدم، ونردّ العلمين إلى عالم الغيب والشهادة فنجزّيهم بأعمالهم ومواقعها. أما المنافق فنقدم إلى عمله فنجعله هباءً منثوراً. وأما المؤمن الذي خلط في أعماله طاعةً بمعصية فإنه يوازن بها في الكفتين، فما رجع منها على مقدار عمله فيها أظهره عليها، وحكم به لها.

والمرء يكون في موطين: أحدهما: موطن الخاتمة عند قبض الروح، وهي:

**المسألة السادسة:** فإنه وثُتْ كَشَفِ الغطاء، وسلامة البصر عن العمى، فيقال له: ﴿فَكَشَفْنَا عَنْكَ غِطَاءَكَ فَبَصَرَكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾<sup>(١)</sup>. فانظر إلى ما كنت غافلاً عنه، أو به مُتَهَاوِناً.

والحالة الثانية عند الوزن، وتطايير الصحف والأنباء، حينئذ يكون بإظهار الجزاء، وشرح صفة الأنباء ومواطنه في كتاب الذكر.

**الآية الرابعة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَفَسَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الآية: ٩٧] فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** في قوله تعالى: ﴿الْأَعْرَابُ﴾: اعلموا - وفقكم الله لِسَبِيلِ العلم تسلكونها، وصرفكم عن الجهالات ترتكبونها، أن بناء «عرب» ينطلق في لسان العرب على معانٍ لا تنبسط في مساقٍ واحد، وعلى رأي مَنْ يريد أن يجعل الأبنية تنظر إلى المعاني من مشكاة واحدة؛ فَإِنَّ ذَلِكَ قد يجده الطالب له، وقد يعسر عليه، وقد يعدمه وينقطع له. وهذا البناء مما لم يتفق لي رُبْتُ معانيه به.

وقد جاء ذِكْرُ الأعراب في القرآن ها هنا، وجاء في السنة ذِكْرُ العرب في أحاديث كثيرة؛ ولغة العرب منسوبة إلى العرب، والعَرَبُ اسم مؤنث، فإذا صَغَرُوهُ أسقطوا الهاء فقالوا: عُرِب. ويقال: عَرَبَ وعَرَب - بفتح الفاء والعين، وبضم الفاء وبإسكان العين. والعاربة والعرباء؛ وهم أوائلهم، أو قبائل منهم، يقال إنهم سبع، سَمَاهم ابن دُرَيْد وغيره. ويقال الأعراب والأعاريب.

وقال ابن قُتَيْبَةَ: الأعرابي لَزِيمُ البادية، والعربي منسوب إلى العرب وكأنه يشير إلى أن هذه النسبة قد تكون نسبةً جِنْسٍ كالأعرابي، وقد تكون نسبةً لسان وإن كان من الأعاجم إذا تعلمها.

وتحقيقُ القول أَنَّ الأعراب جمع، وهو بناء له في الواحد أمثال منها: فَعَلَ وفَعَلْ وفَعْلٌ وفَعَلْ، كَقَفْلٍ وأَقْفَالٍ، وفَلَسَ وأفلاس، وَجَمَلَ وأَحْمَالٍ، وَجَمَلٌ وأَجْمَالٍ، ولم أجد عربياً بكسر الفاء إلا في نوع من النبات لا يستجيب مع سائر الأبنية، ويا ليت شعري ما الذي يمنع أن يكون الأعرابي منسوباً إلى الأعراب، والعربي منسوباً إلى العرب، ويكون الأعراب هم العرب.

[١١٨٨] وقد قال النبي ﷺ: «يا سلمان؛ لا تبغضني فتفارق دينك». قال: وكيف أبغضك يا رسول الله؟ قال: «تبغض العرب».

[١١٨٩] وقال: «مَنْ عَشَّيَ الْعَرَبَ لَمْ يَدْخُلْ فِي شَفَاعَتِي».

[١١٩٠] وقال: «مِنْ اقْتَرَابِ السَّاعَةِ هَلَاكُ الْعَرَبِ».

[١١٩١] وقال النبي ﷺ: «لَتَفْرُقَنَّ مِنَ الدَّجَالِ حَتَّى تَلْحَقُوا بِالْجِبَالِ». قيل: يا رسول الله؛ فأين العرب يومئذ؟ قال: «هَمَّ قَلِيلٌ».

[١١٩٢] وقال أيضاً: «سَامُ أَبُو الْعَرَبِ، وَيَافِثُ أَبُو الرُّومِ، وَحَامُ أَبُو الْحَبَشِ». وَمِنْ غَرِيبِ هَذَا

[١١٨٨] ضعيف جداً. أخرجه الترمذي ٣٩٢٧ والحاكم ٨٦/٤ وأحمد ٤٤٠/٥ والطبراني ٢٩١/٦ والعقيلي ٢/١٨٤ وأبو نعيم في «تاريخ أصفهان» ٥٦/١ من طريق شجاع بن الوليد عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن سلمان مرفوعاً، وإسناده ضعيف جداً، وله علل ثلاث:

الأولى: الانقطاع بين أبي ظبيان وسلمان، فإنه لم يدركه. نقله الترمذي عن البخاري.

الثانية: قابوس، قال عنه أبو حاتم: لا يحتج به. وكان ابن معين شديد الحمل عليه، على أنه وثقه في رواية، وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ، ينفرد عن أبيه بما لا أصل له.

الثالثة: شجاع بن الوليد، ثقة لكن عنده غرائب ومناكير، وبه أهله العقيلي، فذكر كلاماً طويلاً مفاده أنه يروي غرائب، ويرفع الموقوف. ومع ذلك المتن غريب جداً، ويشبه أن يكون موضوعاً، والله تعالى أعلم.

والحديث صححه الحاكم! وتعبه الذهبي بقوله: قابوس تكلم فيه.

وقال الترمذي: سمعت محمد بن إسماعيل يقول: أبو ظبيان لم يدرك سلمان، مات سلمان قبل علي.

[١١٨٩] باطل. أخرجه الترمذي ٢٩٢٨ وأحمد ٧٢/١ وابن الأعرابي في «معجمه» ١٣٦/٢ من طريق حصين بن

عمر عن مخارق بن عبد الله عن طارق بن شهاب عن عثمان مرفوعاً بزيادة «ولم تنله مودتي» وإسناده ساقط، حصين متروك الحديث كما في «التقريب» واتهمه بعضهم بالكذب، وقال أبو حاتم: واه بمره. وقال

البخاري: منكر الحديث. راجع «الميزان» ٥٥٣/١. ومع هذا الإسناد الساقط، المتن باطل، فقد صح «شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي» ورد عن جماعة من الصحابة من وجوه بعضها حسن، وتقدم تخريجها، وهو

يرد حديث حصين بن عمر هذا. والله أعلم.

[١١٩٠] ضعيف جداً. أخرجه الترمذي ٣٩٢٩ من طريق محمد بن أبي رزिन عن أمه عن أم الحرير عن مولاها عن

النبي ﷺ به. قال الترمذي عقبه: قال محمد بن أبي رزिन: ومولاها طلحة بن مالك، ثم قال الترمذي: حديث غريب.

قلت: إسناده ضعيف جداً. محمد بن أبي رزين شبه مجهول، وثقه ابن حبان وحده، وأمّه لم تسم؛ ولا تُعرف روته عن أم الحرير، وهي مجهولة أيضاً. قال الذهبي في «الميزان» ٦١٢/٤ في ترجمة أم الحرير: عن مولاها طلحة بن مالك، لا تعرف، وعنها امرأة لم تسم.

[١١٩١] صحيح. أخرجه مسلم ٢٩٤٥ والترمذي ٣٩٣٠ وأحمد ٤٦٢/٦ وابن حبان ٦٧٩٧ من طرق عن ابن جريج

أخبرني أبو الزبير، أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: حدثتني أم شريك، أن رسول الله ﷺ قال: «ليفرن الناس من الدجال حتى يلحقوا بالجبال». قالت أم شريك: يا رسول الله، فأين العرب يومئذ؟ قال: هم قليل.

وأخرجه الطبراني ٢٤٩/٢٥ من وجه آخر عن وهب بن منبه عن جابر به.

[١١٩٢] أخرجه الترمذي ٣٢٣١ و٣٩٣١ من طريق قتادة عن الحسن عن سمرة مرفوعاً، وإسناده ضعيف، فيه عننة

قتادة والحسن، وكلاهما مدلس، وله شواهد واهية تعضده، وسيأتي.

الاسم أن بناء في التركيب للتعميم بناء الحروف في المخارج على الترتيب.

**المسألة الثانية:** وهي فائدة القول: اعلّموا - وفقكم الله - أن الله تعالى علّم آدم الأسماء كلّها، فكان مما علّم من الأسماء العرب والأعراب والعربية، ولا نبالي كيف كانت كيفية التعليم من لدن آدم إلى الأزمنة المتقدمة قبلنا، وقبل فساد اللغة، فكان هذا اسم اللسان، واسم القبيلة، حتى بعث الله محمداً سيدها، بل سيد الأمم ﷺ، فأعطى الله لها اسماً شريفاً، وهو نبي، رسول... إلى سائر أسمائه حسبما بينها في شرح<sup>(١)</sup> الصحيح والقبس<sup>(٢)</sup> وغيره، وأعطى من أثر دينه على أهله وماله اسماً أشرف من «عرب» ومن «قرش» ومن «هجر»، فقال: المهاجرون، وأعطى من آوى وناضل اسماً أشرف من الذي كان وهو «نصر»، فقال: الأنصار، وعظمهم باسم كريم شريف الموضع والمقطع، وهو «صحب»، فقال: أصحابي، وأعطى من لم يره حفظاً في التشريف باسم عام يدخلون به في الحزمة، وهي الأخوة، فقال:

[١١٩٣] «وددت أني رأيت إخواننا». قلنا: ألسنا بإخوانك يا رسول الله؟ قال: «بل أنتم أصحابي، وإخواننا الذين يأتون من بعد».

فمن دخل في الهجرة أو ترسّم بالنصرة فقد كمل له شرف الصلبة، ومن بقي على رَسْمِهِ الأول بقي عليه اسمه الأول، وهم الأعراب.

ولذلك قيل: لما صار سلمة بن الأكوع في الرعية قال له الحجاج: يا سلمة، تعرّبت، ارتددت على عقبيك. فقال: إن رسول الله ﷺ أذن لي في التعريب، وبعد هذا فاعلموا - وهي:

**المسألة الثالثة:** أن كل مسلم كان عليه فرضاً أن يأتي رسول الله ﷺ فيكون معه، حتى تتضاعف النصره، وتنفسح الدُّوحَة، وتحتمي البيضة، ويسمعوا من رسول الله ﷺ دينهم، ويتعلّموا شريعتهم حتى يبلغوها إلى يوم القيامة، كما، قال ﷺ:

[١١٩٤] «تسمعون ويُسمع منكم، ويُسمع ممن سمع منكم».

[١١٩٣] صحيح. أخرجه مالك ٢٨/١ ومسلم ٢٤٩ والنسائي ٩٣/١ وأحمد ٤٠٨-٣٠٠/٢ وابن خزيمة ٦ وابن حبان ١٠٤٦ والبيهقي ٨٢-٨٣ من طرق عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً في أثناء حديث.

[١١٩٤] حسن. أخرجه أبو داود ٣٦٥٩ وأحمد ٣٢١/١ وابن حبان ٦٢ والحاكم ٩٥/١ والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» ٧٠ والرامهرمزي في «المحدث الفاضل» ٩٢ والبيهقي ٢٥٠/١ وفي «الدلائل» ٥٣٩/٦

(١) مراده سنن الترمذي «الجامع الصحيح»، وقد شرحه العلامة ابن العربي بكتاب سماه «عارضة الأحوزي بشرح صحيح الترمذي» وهو مطبوع متداول.

(٢) مراده «القبس شرح موطأ مالك بن أنس» وهو للمصنف رحمه الله، وهو مطبوع بدار الغرب الإسلامي، بيروت.



فمن ترك ذلك، وبقي في إبله وماشيته، وآثر مسقط رأسه، فقد غاب عن هذه الحظوظ، وخاب عن سَهْم الشَّرَف، وكان مَنْ صار مع النبي ﷺ إذ صار إليه مؤهلاً لحمل الشريعة وتبليغها، متشرفاً بما تقلد من عُهْدَتِهَا، وكان من بقي في موضعه خائباً من هذا الحظِّ مُنْحَطّاً عن هذه المرتبة. والذين كانوا معه يشاهدون آياته، ويطلبون غُرَّتَه البهيّة، كان الشك يختلج في صدورهم، والنفاق يتسرّب إلى قلوبهم، فكيف بمن غاب عنه، فعن هذا وقع البيان بقوله: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ﴾؛ فمنهم مَنْ يتخذ ما ينفق في سبيل الله، وعلى إعلاء كلمة الله مغزماً لا مَغْتَمّاً، ومنهم مَنْ يسلم له اعتقاده؛ فيتخذ ما ينفق وسيلةً إلى الله، وقربةً ورغبةً في صلاة رسول الله ﷺ ورضاه عنه.

من طرق عن الأعمش عن عبد الله بن عبد الله الرازي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً. صححه الحاكم على شرطهما، وقال: ليس له علة. وفي الباب عن ابن مسعود وثابت بن قيس بن شماس! ووافقه الذهبي! وفيه عبد الله بن عبد الله الرازي، مداره عليه، وهو صدوق، ووثقه غير واحد، لكن ما روى له الشيخان ولا أحدهما.

قلت: وللحديث علة: وهي عننة الأعمش - وهو مدلس، فقد نظرت في كتب التخريج المتقدمة جميعاً، فلم أره صرح بالحديث أو الإخبار، فينبغي أن يكون الإسناد ضعيفاً. على قواعد فن مضطلع بالحديث، ومع ذلك مشى الألباني على ظاهره فذكره في «الصحيحة» ٤/١٧٨٤، ومثله الشيخ شعيب حيث قال في «الإحسان» ٢٦٣/١: إسناده صحيح.

وله شاهد من حديث ثابت بن قيس بن شماس، أخرجه البزار ١٤٦ والرامهرمزي ٩١ والطبراني ١٣٢١ والخطيب ٦٩ من طرق عن محمد بن عمران بن محمد بن أبي ليلى قال: حدثني أبي حدثني ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن ثابت بن قيس مرفوعاً، بآتم منه. نقل الألباني ١٧٨٤ كلام البزار حيث قال: عبد الرحمن لم يسمع من ثابت، وسكت عليه الألباني. وقال الشيخ شعيب في «الإحسان» ٢٦٣/١: ورجاله ثقات، إلا أن عبد الرحمن بن أبي ليلى لم يسمع من ثابت بن قيس كما قال الهيثمي في «المجمع» ١/١٣٧!

قلت: وللحديث علة أخرى ما ذكرها الألباني والأرنؤوط، وهي ابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن، قال عنه الحافظ في «التقريب»: صدوق، سيء الحفظ جداً.

وقال الذهبي في «الميزان» ٣/ ٦١٣-٦١٤: صدوق إمام، سيء الحفظ، وقد وثق، قال أحمد: مضطرب الحديث. وقال شعبة: ما رأيت أسوأ حفظاً منه، وقال القطان: سيء الحفظ جداً، وقال أبو أحمد الحاكم: عامة أحاديثه مقلوبة اهـ ملخصاً. وفيه أيضاً عمران بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، مقبول. فالإسناد ضعيف جداً، وعلته الانقطاع، وسوء حفظ ابن أبي ليلى كما تقدم، فلا يصلح شاهداً لما قبله لشدة ضعف إسناده.

الخلاصة: حديث الباب حسن في أحسن أحواله، وأما الصحة فلا، والله أعلم. وأما بالنسبة للشاهد من حديث ابن مسعود الذي أشار إليه الحاكم فلم يرد بهذا اللفظ، وإنما ذاك بلفظ «نضر الله امرأً سمع منا حديثاً فبلغه كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع» فهذا ليس بشاهد للفظ المتقدم، وإنما شاهده فقط حديث ثابت بن قيس بمثل لفظه، والله أعلم. وحديث ابن مسعود له شواهد كثيرة بنحوه، وتقدم تخرجه باستيفاء، والله أعلم.

تكملة:

من خواص هؤلاء الخواص وسادة هؤلاء السادة ﴿وَالسَّيِّقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [الآية: ١٠٠]. وهي:

### الآية الخامسة والثلاثون: وفيها سبع مسائل:

**المسألة الأولى:** في تحقيق السبق: وهو التقدم في الصفة، أو في الزمان، أو في المكان، فالصفة الإيمان، والزمن لمن حصل في أوانٍ قبل أوان، والمكان من تبوأ دار الثُصرة، واتخذها بدلاً عن موضع الهجرة، وهم على ثماني مراتب:

الأولى: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وسعد، وبلال، وغيرهم. الثانية: دار الندوة. الثالثة: مهاجرة أصحاب الحبشة، كعثمان، والزبير. الرابعة: أصحاب العقبتين، وهم الأنصار. الخامسة: قوم أدركوا النبي ﷺ، وهو بقاء قبل أن يدخل المدينة. السادسة: من صلى إلى القبلتين. السابعة: أهل بذر. الثامنة: أهل الحُدَيَّة، وبهم انقطعت الأولية.

واختار الشافعي الثامنة في تفسير الآية، واختار في تفسيرها ابن المسيب، وقتادة، والحسن من صلى إلى القبلتين.

**المسألة الثانية:** القراءة في قوله: ﴿وَالْأَنْصَارِ﴾: بالخفض عطفاً على المهاجرين، فيكونون أيضاً فيها على مراتب منهم العقبيون<sup>(١)</sup> ومنهم أهل القبلتين، ومنهم البدريون، ومنهم الرضوانية، ويكون الوقف فيهما واحداً. وقرئ: «والأنصار» - برفع الراء، عطفاً على «والسابقون»، ويُغزى ذلك إلى عمر وقراءة الحسن، واختاره يعقوب، وسواء كانت القراءة برفع الراء أو خفضها ففي الأنصار سابق ومُصل في كل طائفة واحد.

**المسألة الثالثة:** أول السابقين من المهاجرين أبو بكر الصديق رضي الله عنه، فإنه أول من أسلم. [١١٩٥] والدليل عليه قول عمرو بن عبسة للنبي ﷺ: من أتبعك على هذا الأمر؟ قال: «حُرَّ وَعَبْد». وبهذا احتج شيخ السنة أبو الحسن [علي ابن]<sup>(٢)</sup> الجبائي في مجلس ابن ورقاء أمير البصرة

[١١٩٥] حديث صحيح. أخرجه أحمد ١١٢/٤ و ١١٤-٣٨٥ من طرق عن عمرو بن عبسة في أثناء حديث مطول، وتقدم تخريجه.

(١) أي أصحاب بيعة العقبة.

(٢) ما بين المعقوفتين في النسخ «علي بن» والمثبت يقتضيه السياق، فأبو الحسن هو علي بن إسماعيل بن إسحق بن سالم بن إسماعيل بن عبد الله بن موسى بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري. وكان بينه وبين أبي هاشم الجبائي ابن شيوخه أبي علي الجبائي مناظرات كثيرة. ويؤيد ما أثبت أنه المصنف قال: وكانا شيعيين. =

حين ادَّعى أن علياً أولهم إسلاماً وكانا شيعيين. وذكر أيضاً أن حسان أنشد النبي ﷺ بحضرتهم<sup>(١)</sup>:

إذا تذكّرت شَجْواً مِنْ أَخِي ثِقَةً      فاذْكُرْ أَخَاكَ أبا بكرٍ بما فعلا  
الثاني التالي المحمودَ مشهده      وأوّل الناسٍ منهم صدّق الرسلا  
فلم يُنكِرْ ذلك عليه النبي ﷺ، ولا قال له إنما كان أول من صدق علي بن أبي طالب.

وقد روى أبو محمد عبد الله بن الجارود، أنبأنا محمد بن حسان النيسابوري، أنبأنا عبد الرحمن بن معدى<sup>(٢)</sup>، عن مُجَالِد، عن الشعبي، قال: سألت ابن عباس، مَنْ أول الناس إسلاماً؟ قال: أبو بكر، أو ما سمعت قول حسان:

إذا تذكّرت شَجْواً مِنْ أَخِي ثِقَةً      فاذكر أخاك أبا بكر بما فعلا  
خَيْرَ البرية أنقاها وأعدلها      بعد النبي وأوفاهما بما حملا  
الثاني التالي المحمودَ مشهده      وأوّل الناسٍ منهم صدّق الرسلا<sup>(٣)</sup>

وهذا خبر اشتهر وانتشر، فقال أحمد بن حنبل، حدثنا أبو معمر، أنبأنا أبو<sup>(٤)</sup> عبد الرحمن، عن مُجَالِد، عن الشعبي، قال: قال ابنُ عباس: أول من صَلَّى أبو بكر، ثم تمثل بأبيات حسان، وذكرها ثلاثة<sup>(٥)</sup>.

[١١٩٦] وقال النبي ﷺ - مبيناً فَضْلَ أبي بكر وسبقه لعمر بن الخطاب حين غامره<sup>(٦)</sup> -: «دُعُوا

[١١٩٦] تقدم برقم ١١٣٠، أخرجه البخاري وغيره.

- = فلو ترك اللفظ على ما هو في الأصول لكان واحداً فقط، وهو ابن ورقاء أمير البصرة.
- قلت: ثم رأيت شيئاً آخر، وهو لفظ «احتج» لعل الصواب فيه حَجٌّ. وعلى هذا تبقى العبارة المصححة كما هي. ويكون كما يلي: وبهذا حجّ شيخُ السنة أبو الحسن علي بن الجبائي... والله أعلم.
- (١) انظر الحديث الآتي.
- (٢) كذا وقع في النسخ، ولم أجِدْ له ترجمة، ولعله عبد الرحمن بن مغراء. وتحرف مغراء إلى معدى، فابن مغراء هو ممن روى عن مجالد بن سعيد، راجع «التهذيب» ٦/ ٢٤٦-٢٤٧.
- (٣) إسناده ضعيف، مجالد بن سعيد غير قوي، وعبد الرحمن إن كان ابن مغراء، فقد وثقه قوم، وضعفه آخرون، وإن كان ابن معدى كما وقع في الأصل، فهو مجهول، وأياً كان فالإسناد ضعيف.
- (٤) كذا في النسخ، ولعل الصواب بدون لفظ «أبو» فيكون الإسناد كسابقه.
- (٥) إسناده ضعيف، لسوء حفظ مجالد، وأبو عبد الرحمن، لم أعرفه، ولعله عبد الرحمن كما في الإسناد المتقدم، والحديث لم أره في «المسند» ولعله في كتاب الفضائل للإمام أحمد، وهو غير موجود في البلاد الشامية حتى الآن، والله أعلم، وبكل حال الإسناد ضعيف. وورد خلافه. أخرج أحمد ١/ ٣٧٣ بسند جيد إلى أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس قال: أول من صلى مع النبي ﷺ بعد خديجة علي، وقال مرة: أسلم اه. أي يدل «صلى» قال «أسلم» وهذا إسناد لا بأس به، وهو أمثل من حديث مجالد المتقدم. والصحيح في ذلك والله أعلم: أن أول من آمن مطلقاً خديجة بلا ريب. ومن الرجال أبو بكر ومن الصغار علي ومن الموالى زيد. ويراجع هذا البحث في مظانه. وانظر «تفسير القرطبي» ٨/ ٢٣٦-٢٣٧.
- (٦) غامره: خاصمه.

لي صاحبي، فإني بعثت إلى الناس كافة، فقالوا: كذبت، وقال أبو بكر: صدقت، وأسلم على يدي أبي بكر خلق كثير، منهم الزبير، وطلحة، وسعد، وعثمان، وأهل العقبتين<sup>(١)</sup>، وليس في مقدمة إسلام علي رضي الله عنه حديث يعول عليه، لا عن سلمان، ولا عن الحسن، ولا عن أحد.

**المسألة الرابعة:** قوله: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ يَلْحَسَنُونَ﴾: وقد روي أن عمر قرأ «الذين» بإسقاط الواو نعتاً للأَنْصَارِ، فراجعهم زيد بن ثابت، فسأل أبي بن كعب، فصَدَّقَ زيداً فرجع إليه عمر<sup>(٢)</sup> وثبتت الواو. وقد بينا ذلك في تفسير قوله:

[١١٩٧] «أنزل القرآن على سبعة أحرف». وقد اختلف في التابعين؛ فقيل: هم مَنْ أسلم بعد الحُدَيْبِيَّةِ؛ كخالد بن الوليد، وعمر بن العاص، ومن دَانَاهُمْ من مُسْلِمَةِ الْفَتْحِ؛

[١١٩٨] وقد ثبت، أن عبد الرحمن بن عوف شكاً إلى النبي ﷺ خالد بن الوليد وعمر بن العاص، فقال النبي ﷺ لخالد: «دَعُوا لِي أَصْحَابِي، فوالذي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لو أنفق أحدكم كل يوم مِثْلَ أَحَدِ ذَهَباً ما بلغ مُدُّ أَحَدِهِمْ ولا نَصِيفُهُ». خرج البرقاني وغيره. وقيل: هم الذين لم يَرَوْا النبي ﷺ؛ ولا عاينوا معجزاته؛ ولكنهم سمعوا حَبْرَهُ في القَرْنِ الثاني من القرن الأول، وهو اسم مخصوص بالقَرْنِ الثاني، فيقال: صحابي وتابعي بهذه الخطبة، لما دُكِرَ في هذه الآية، وكفانا أن اتقينا الله، واهتدينا بهدْيِ رسول الله، واقتضينا آثاره، واسم الأخوة التي قدمنا تبياناً لنا.

**المسألة الخامسة:** إذا ثبتت هذه المراتب، وبيئت الخطط فإن السابق إلى كل خير، والمتقدم إلى الطاعة أفضل مِنَ الْمُصَلِّي<sup>(٣)</sup> فيها والتالي بها. قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مَنْكُرٌ مِّنْ أُنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلُ أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةٍ مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلِهِمْ وَلَا وَعَدَ اللَّهُ الْمُسْتَفِي<sup>(٤)</sup>﴾. ولكن مَنْ سبق أكرم عند الله مرتبة، وأوفى أجراً، ولو لم يكن للسابق من الفضل إلا اقتداء التالي به، واهتداؤه بهديه، فيكون له ثواب عمله في نفسه، ومثل ثواب من اتبعه مُقْتَدِياً به؛ قال النبي ﷺ:

[١١٩٧] متفق عليه، وتقدم.

[١١٩٨] متفق عليه دون ذكر عمرو بن العاص، وتقدم تخريجه. وانظر صحيح البخاري ٣٦٧٣ ومسلم ٢٥٤١، ولعل ذكر عمرو بن العاص تفرد به البرقاني حيث عزاه المصنف له، والله أعلم.

(١) كذا وقع للمصنف رحمه الله، وهو غريب! والصواب أن أهل العقبة الأولى والثانية آمنوا برسول الله ﷺ، وذلك لما اجتمعوا برسول الله ﷺ، وكان يعرض نفسه على القبائل في الموسم. راجع «السيرة النبوية» ٢/ ٥٣-٥٨.

(٢) أخرجه الطبري ١٧١٣٣ بسند منقطع عن عمر، وأخرجه ١٧١٣١ و ١٧١٣٢ من وجه آخر عن محمد بن كعب القرظي مرسلاً، فهو يشهد لما قبله.

(٣) هو من يلي الأول. يقولون: سبق، وصلى فلان، وثلاث فلان. وتقدم شرح هذا وبيانه.

(٤) الحديد: ١٠.

[١١٩٩] «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً فِي الْإِسْلَامِ كَانَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئاً». ولذلك قلنا: إن الصلاة في أول الوقت أفضل من تأخيرها عنه، ولا خلاف في المذهب فيه، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال:

[١٢٠٠] «أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا»؛ وقد بيناه في غير موضع.

**المسألة السادسة:** قد بينّا أنّ السبق يكون بالصفات والزمان والمكان، وأفضل هذه الوجوه سبق الصفات. والدليل عليه قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح:

[١٢٠١] «نَحْنُ الْآخَرُونَ السَّابِقُونَ بَيْنَهُمْ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُنَا، وَأَوْتَيْنَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ. فَهَذَا الْيَوْمَ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ، فَهَذَا اللَّهُ لَهُ، فَالْيَهُودُ غَدًا وَالنَّصَارَى بَعْدَ غَدٍ». فأخبر النبي أنّ مَنْ سبقنا من الأمم بالزمان فجئنا بعدهم - سبقناهم بالإيمان، والامتثال لأمر الله، والانقياد إليه، والاستسلام لأمره، والرّضا بتكليفه، والاحتمال لوظائفه، لا نعترض عليه، ولا نختار معه، ولا نبذل بالرأي شريعته، كما فعل أهل الكتاب. وذلك بتوفيق الله لما قضاه، وبتيسيره لما يرضاه، وما كُنَّا لَنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنَّ هَدَانَا اللَّهُ.

**المسألة السابعة:** لما ذمّ الله الأعراب بنقصهم وحطّهم عن المرتبة الكاملة لسواهم ترتّب على ذلك أحكام ثلاثة:

أولها: أنه لا حقّ لهم في الفَيِّ والغنيمة، حسبما يأتي في سورة الحشر إن شاء الله.

ثانيها: أن إمامتهم بأهل الحضرة ممنوعة لجهلمهم بالسنة وتركهم للجمعة.

ثالثها: إسقاط شهادة البادية عن الحضارة<sup>(١)</sup>.

واختلف في تعليل ذلك؛ فقليل: لأنّ الشهادة مَرْتَبَةٌ عالية، ومنزلة شريفة، وولاية كريمة، فإنها قبول قول الغير على الغير، وتنفيذ كلامه عليه؛ وذلك يستدعي كمال الصفة، وقد بينا نُقْصَانَ صِفَتِهِ فِي علمه ودينه. وقيل: إنما رُدَّتْ شهادته عليه، لما فيه من تحقيق التهمة إذا شهد أهل البادية بحقوق أهل الحاضرة، وتلك ريبة؛ إذ لو كان صحيحاً لكان أولى الناس بذلك الحضريون، فعدمُ الشهادة عندهم

-----

[١١٩٩] صحيح. أخرجه مسلم وغيره، وتقدم برقم ١١٤٩.

[١٢٠٠] أخرجه ابن خزيمة ٣٢٧ وابن حبان ١٤٧٥ و ١٤٧٩ والحاكم ١٨٨/١ من حديث ابن مسعود، وإسناده

صحيح، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وكرره الحاكم من وجوه عامتها وإو، وقد خرجه الشيخان من طرق متعددة عن ابن مسعود مرفوعاً «... الصلاة لميقاتها» و «... الصلاة لوقتها» وتقدم التفصيل في ذلك، فيما سبق. وانظر «نصب الراية» ١/ ٢٤١-٢٤٢ و «الجواهر النقي» ١/ ٤٣٤ و «فتح الباري» ٢/ ٩-

١٠ و «الإحسان» ٤/ ٣٣٩-٣٤٣، والله الموفق.

[١٢٠١] صحيح. تقدم برقم ٤١.

(١) انظر «تفسير القرطبي» ٨/ ٢٣٢.

وجودها عند البديين ريبة تقتضي التهمة، وتوجب الرد، وعن هذا قال علماؤنا: إن شهادتهم عليهم فيما يكون بينهم كالجراح ونحوها مما لا يكون في الحضر - ماضية. وقال أبو حنيفة: تجوز شهادة البدوي على الحضري. لأنه لا يراعي كل تهمة؛ ألا تراه يقبل شهادة العدو على عدوه. وقد بينا ذلك في مسائل الخلاف، فلينظره هنالك من أراد استيفاءه.

**الآية السادسة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الآية: ١٠٣]. فيها ست مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿خُذْ﴾: هو خطاب للنبي ﷺ، فيقتضي بظاهره اقتصاره عليه، فلا يأخذ الصدقة سواه، ويلزم على هذا سقوطها بسقوطه، وزوال تكليفها بموته، وبهذا تعلق مانعوا الزكاة على أبي بكر الصديق، وقالوا عليه: إنه كان يعطينا عوضاً عنها التطهير، والتزكية لنا، والصلاة علينا، وقد عدناها من غيره، ونظم في ذلك شاعرهم فقال:

أطعنا رسول الله ما كان بيننا      فيا عجباً ما بال مُلك أبي بكر  
وإن الذي سألوكم فمنعكم      لكالتمر أو أخلى لديهم من التمر  
سنمنعهم ما دام فينا بقية      كرام على الضراء في العسر واليسر  
وهذا صنف من القائمين على أبي بكر أمثلهم طريقة، وغيرهم كفر بالله من غير تأويل، وأنكر النبوة، وساعد مسلمة، وأنكر وجوب الصلاة والزكاة.

وفي هذا الصنف الذي أقر بالصلاة، وأنكر الزكاة وقعت الشبهة لعمر حين خالف أبا بكر في قتالهم، وأشار عليه بقبول الصلاة منهم وترك الزكاة، حتى يتعهد الأمر، ويظهر جزب الله، وتسكن سورة<sup>(١)</sup> الخلاف؛ فشرح الله صدر أبي بكر للحق،

[١٢٠٢] وقال: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة؛ فإن الزكاة حق في المال، والله لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله لقاتلتهم عليه.

قال عمر: فوالله ما هو إلا أن شرح الله صدر أبي بكر للقتال، فعرفت أنه الحق.

وبهذا اعترضت الرافضة على الصديق، فقالوا: عجل في أمره، وبند السياسة وراء ظهره، وأراق الدماء. قلنا: بل جعل كتاب الله بين عينيه، وهدي رسول الله ﷺ ينظر إليه، والقرآن يستنير به، والسياسة تمهد سبلها؛ فإنه قال: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة. وصدق الصديق، فإن الله يقول: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخِذْ مِنْهُمْ فِي الدِّينِ﴾<sup>(٢)</sup>؛ فشرطهما، وحقق العصمة بهما، وقال النبي ﷺ:

[١٢٠٢] تقدم برقم ١٥٠.

[١٢٠٣] «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله».

فقال أبو بكر لعمر - حين تعلّق بهذا الحديث: فقد قال النبي ﷺ: «إلا بحقها». والزكاة حق المال، فالصلاة تحقن الدم، والزكاة تعصم المال.

[١٢٠٤] وقد جاء في الحديث الصحيح: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة».

وأما السياسة فما عداها فإنه لو ساهلهم في منع الزكاة لقويّت شوكتهم، وتمكّنت في القلوب بدعتهم، وعسر إلى الطاعة صرّفهم، فعاجل بالدواء قبل استفحال الداء.

فأما إراقتُه للدماء فبالحق الذي كان عصمها قبل ذلك، وإراقة الدماء - يا معشر الرافضة - في توطيد الإسلام وتمهيد الدين أكد من إراقتها في طلب الخلافة، وكلّ عندنا حق، وعليكم في إبطال كلامكم، وضيق مرامكم خق.

فأما قولهم: إن هذا خطابٌ للنبي ﷺ فلا يلتحق غيره فيه به، فهذا كلامٌ جاهلٍ بالقرآن غافلٍ عن مأخذ الشريعة، متلاعب بالدين، متهاف في النظر؛ فإن الخطاب في القرآن لم يرد باباً واحداً، ولكن اختلفت موارده على وجوه منها في غرضنا هذه ثلاثة:

الأول: خطاب توجه إلى جميع الأمة، كقوله: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾<sup>(١)</sup>، وكقوله: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾<sup>(٢)</sup>، ونحوه.

الثاني: خطاب خصّ به النبي ﷺ كقوله: ﴿وَمَنْ أَلِيلَ فَتَهَجَدْ بِهِ، نَافِلَةٌ لَكَ﴾<sup>(٣)</sup>. وكقوله في آية الأحزاب: ﴿خَالِصَةً لَكَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٤)</sup>؛ فهذان مما أفرّد النبي ﷺ بهما، ولا يشركه فيهما أحدٌ لفظاً ومعنى، لما وقع القول به كذلك.

الثالث: خطاب خصّ به النبي ﷺ قولاً ويشركه فيه جميع الأمة معنى وفعلًا، كقوله: ﴿أَقْرِ الصَّلَاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِ﴾<sup>(٥)</sup>. وقوله: ﴿إِذَا قرأت القرآن فاستعِذْ بِاللّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾<sup>(٦)</sup>، وكقوله: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ...﴾<sup>(٧)</sup> الآية.

فكلٌّ من ذلك على عليه الشمس مخاطبٌ بالصلاة، وكذلك كلٌّ من قرأ القرآن مخاطبٌ بالاستعاذة،

[١٢٠٣] تقدم برقم ١٥٤.

[١٢٠٤] تقدم برقم ١٥٠ فما بعد.

(٢) الإسراء: ١٧٩.

(٤) الإسراء: ٧٨.

(٦) النساء: ١٠٢.

(١) البقرة: ١٨٣.

(٣) الأحزاب: ٥٠.

(٥) النحل: ٩٨.

(٧) الأحزاب: ١.

وكذلك كل مَنْ خاف يقيم الصلاة بتلك الصفة.

ومن هذا القَبِيل قوله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾؛ فإنه ﷺ الأمرُ بها، والدَّاعِي إليها، وهم الْمُعْطُونَ لها، وعلى هذا المعنى جاء قوله: ﴿يَأْتِيَا النَّبِيَّ أُنَى اللَّهِ﴾، و ﴿يَأْتِيَا النَّبِيَّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾<sup>(١)</sup>.

وقد قيل له: ﴿فَإِنْ كُنْتَ فِي شَكٍّ مِمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَتَلِ الَّذِينَ يَقرءُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾<sup>(٢)</sup>. وما كان ليشك، ولكن المراد مَنْ شكَّ مِنْ النَّاسِ ممن كان معه في وقته.

المسألة الثانية: قوله: ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلَّ عَلَيْهِمْ﴾: الأصل في فعل كل إمام يأخذ الصدقة أن يدعو للمتصدق بالبركة؛ ثبت في الصحيح عن ابن أبي أوفى،

[١٢٠٥] أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان إذا أتاه رجلٌ بصدقته قال: «اللهم صَلِّ على آل فلان»، فجاءه ابنُ أبي أوفى بصدقته، فأخذها منه، ثم قال: «اللهم صَلِّ على آل أبي أوفى».

وأما قوله: ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾، فإنه من صفة الصدقة، وكذلك قوله: تزكيتهم. يعني أنَّ الصدقة تكون سبباً في طهارتهم وتنميتهم. وأهل الصناعة يرون أن يكونَ ذلك خطاباً للنبي ﷺ، حتى بالقوا فقالوا: إنه يجوز أن يقرأ تطهّرتهم - بجزم الراء، ليكون جواب الأمر، والذي نراه أن كونه صفةً أُبلغ في نَعْت الصدقة، وأقطع لشغب المخالف، وأبعد من المجاز بمنزلة.

المسألة الثالثة: قوله: ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾: يعني: دعاءك. وقد تكون الصلاة بمعنى الدعاء في الأظهر من معانيها؛ قال الأعشى:

تقولُ بِنَبِيِّ وقد يَمُنُّ مُرْتَجِلاً يا رَبِّ جَنَّبَ أَبِي الْأَوْصَابَ وَالْوَجَعَا

عليكِ مِثْلُ الذي صَلَّيْتَ فَاغْتَمَضِي نوماً فَإِنْ لَجَبِ المرءُ مُضْطَجِعاً<sup>(٣)</sup>

والسكَنُ: ما تسكن إليه النفوس، وتطمئنُّ به القلوب. وقال قتادة: وقار لهم.

المسألة الرابعة: اختلف الناس في هذه الصدقة المأمور بها؛ فقليل: هي الفَرَض، أمر الله بها ها هنا أمراً مُجْمَلاً لم يبين فيها المقدار، ولا المحلَّ، ولا النصاب، ولا الحول؛ وبين في سورة الأنعام المحلَّ وَخَدَه، وكل بيان سائر ذلك إلى النبي ﷺ، ورتب الشريعة بالحكمة في العبادات على ثلاثة أنحاء؛ منها ما يجب مرّة في العمر كالْحَجِّ، ومنها ما يجب مرّة في الحول كالزكاة، ومنها ما يجب كل يوم كالصلاة. وقيل: المراد بها التطوُّع.

قيل: نزلت في قوم تيب عليهم فأرأوا أنَّ مِنْ توبتهم أن يتصدقوا؛ فأمر النبي ﷺ في هذه الآية بهذه الأوامر.

[١٢٠٥] صحيح. أخرجه البخاري ١٤٩٧ و ٤١٦٦ ومسلم ١٠٧٨ وابن حبان ٩١٧، وتقدم.

(٢) يونس: ٩٤.

(١) الطلاق: ١.

(٣) انظر ديوان الأعشى ١٠١.



[١٢٠٦] قال ابنُ عباس: أتى أبو لبابة وأصحابه حين أطلقوا، وتيب عليهم - بأموالهم إلى النبي ﷺ. فقالوا: يا رسول الله، هذه أموالنا فتصدق بها عنا، واستغفر لنا. فقال: «ما أمرت أن آخذ من أموالكم شيئاً»، فأنزل الله: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾، وكان ذلك مَرَجَعَهُ من غَزْوَةِ تَبُوكَ.

وأبو لبابة ممن فرط في قريظة، وفي تخلفه عن غزوة تَبُوكَ، وحين تيب عليه قال:

[١٢٠٧] يا رسول الله، إن من توبتي أن أتصدق بمالي، وأهجر دار قومي التي أصبْتُ فيها الذنب. فقال النبي ﷺ: «يجزيك الثلث».

[١٢٠٨] وكذلك، قال كَعْبُ بن مالك: يا رسول الله؛ إن من توبتي أن أنخلع من مالي صدقة إلى الله وإلى رسوله. قال له رسولُ الله ﷺ: «أَمْسِكْ بعضَ مالك، فهو خير لك». قال: فإني أَمْسِكُ سَهْمِي الذي بَخِيرَ.

ولا نعلم هل هو بقدر ثلث ماله أو أكثر من ذلك أو أقل.

قال الفقيه الإمام: وهذه الأقوال الثلاثة في معنى الصدقة محتملة. والأظهر أنها صدقة الفَرَض؛ لأن التعلُّق لا يكون إلا بدليل يبين أن هذا مرتبط بما قبله متعلِّق به ما بعده.

**المسألة الخامسة:** قال أشهب: قال مالك في قوله: ﴿وَأَخْرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الآية: ١٠٢].

[١٢٠٩] نزلت في شأن أبي لبابة بن عبد المنذر؛ قال لرسول الله ﷺ حين أصابه الذنب: يا رسول الله؛ أجاورك، وأنخلع من مالي. فقال: «يجزيك من ذلك الثلث». وقد قال الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾. وروى ابنُ وهب، وابن القاسم، عنه، نحوه.

وروى الزبير بن بَكَار، عن عبد الله بن أبي بكر، قال: ارتبط أبو لبابة إلى جذع من جذوع المسجد بسلسلة يضع عشرة ليلة، فكانت ابنته تأتيه عند كل صلاة فتحله فيتوضأ، وهي الأسطوان المخلوق نحو من ثلثها يدعى أسطوان التوبة، ومنها حلَّ رسول الله ﷺ أبا لبابة حين نزلت توبته، وبينها وبين القبر أسطوان، وكان مالك يقول: الجدار من المشرق في حدِّ القناديل التي بين الأساطين التي في

[١٢٠٦] حسن. أخرجه الطبري ١٧١٦٧ من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس به، وإسناده ضعيف لانقطاعه بينهما. وورد من طريق عطية العوفي عن ابن عباس، أخرجه الطبري ١٧١٦٨ وعطية ضعيف الحديث، وعنه مجاهيل. وورد من مرسل زيد بن أسلم، أخرجه الطبري ١٧١٦٩. وورد من مرسل الضحاك ١٧١٧٢.

الخلاصة: هذه الروايات الموصولة والمرسلة تعتضد بمجموعها، لكن ذلك لا يعني تخصيص أبي لبابة وأصحابه بذلك، وإنما هي عامة في كل من تاب وأناب من المنافقين وغيرهم. فتنبه، والله أعلم.

[١٢٠٧] مرسل. أخرجه الطبري ١٧١٦٤ عن الزهري مرسلًا، والمرسل من قسم الضعيف لكن لأصله شواهد، ومنها ما تقدم، والله أعلم.

[١٢٠٨] متفق عليه، ويأتي عند الآية ١١٨ باستيفاء إن شاء الله تعالى.

[١٢٠٩] تقدم برقم ١٢٠٧.

صفها أسطوان التوبة وبين الأساطين التي تلي القبر.

وهذا غريب من رواية الزبير عن مالك<sup>(١)</sup>، وجمع الروايات نص عن مالك في أنَّ الآية نزلت في ذلك.

**المسألة السادسة:** قال مالك رضي الله عنه: إذا تصدَّق الرجل بجميع ماله أجزأه إخراج الثلث. وقال الشافعي وأبو حنيفة: يلزمه إخراج الكل، وتعلَّق مالك بقصة أبي لبابة في أن ردَّه إليه من الجميع إلى الثلث، وهذا كان قوياً لولا أنه قال لكعب بن مالك: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ»<sup>(٢)</sup> من غير تحديد، وهو أصح من حديث أبي لبابة.

وقد ناقض علماؤنا؛ فقالوا: إنه إذا كان ماله معيناً دابة أو داراً أو ضيعة فتصدَّق بجميعها مضى، وهذه صدقة بالكل، فتخمش وجه المسألة، ولم يتبلج منه وضح، وقد أشرنا إليها في مسائل الخلاف، والحق يعود صدقة الكل عليه، والله أعلم.

**الآية السابعة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَكْلُمْ أَنَّهُ اللَّهُ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [الآية: ١٠٤].

هذه الآية نص صريح في أن الله هو الآخذ للصدقات، وأن الحق لله، والنبي واسطة، فإن توفي فعامله هو الواسطة، والله حي لا يموت، فلا يبطل حقه كما قالت المرتدة<sup>(٣)</sup>.

[١٢١٠] وفي الحديث الصحيح: «إن الصدقة لتقع في كف الرحمن قبل أن تقع في كف السائل

[١٢١٠] خبر منكر بهذا اللفظ. والمنكر منه صدره فقط إلى قوله «السائل».

عزه السيوطي في «الدر» ٤٩٣/٣ للدارقطني في «الأفراد» عن ابن عباس مرفوعاً مع اختلاف يسير، ولم أقف على إسناده، وهو واه بلا ريب لأن كتاب «الأفراد» للدارقطني يروي الغرائب والمناكير والموضوعات فيه. لأن غرض الدارقطني ذكر الأخبار التي انفرد بها رواة مجاهيل أو ضعاف من غير متابعة لبيان وهنها. وورد من مرسل قتادة، أخرجه الطبري ١٧١٨٥، ومع إرساله، ذكره بصيغة التمریض، فهو واه بمره. وورد عن ابن مسعود موقوفاً، أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» ١١٢٥ والطبري ١٧١٧٨ و ١٧١٧٩ و ١٧١٨٠ و ١٧١٨١ عن عبد الله بن السائب عن عبد الله بن قتادة المحاربي عن ابن مسعود قوله، وإسناده ضعيف، عبد الله بن قتادة مجهول الحال، وثقه ابن حبان وحده على قاعدته، وذكره ابن أبي حاتم من غير جرح أو تعديل.

الخلاصة: هو خبر منكر بهذا اللفظ، لا يصح مرفوعاً البتة، ولا موقوفاً.

والصحيح في ذلك ما أخرجه البخاري ١٤١٠ و ٧٤٣٠ ومسلم ١٠١٤ والترمذي ٦٦١ والنسائي ٥٧/٥ وابن ماجه ١٨٤٢ وأحمد ٣٣١/٢ وابن حبان ٢٧٠ من طرق عن أبي هريرة مرفوعاً «من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب - ولا يقبل الله إلا الطيب - فإن الله يتقبلها بيمينه، ثم يربيها لصاحبه كما يربي أحدكم فلوه، حتى

(١) انظر «تفسير القرطبي» ٢٤٢/٨. (٢) تقدم برقم ١٢٠٨.

(٣) مراده بذلك المرتدين الذين منعوا الزكاة، وتقدم.

فِيرَبِّيْهَا كَمَا يَرْبِي أَحَدَكُمْ فَلَوْهُ أَوْ فَصِيلُهُ، وَاللَّهُ يَضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ.

وكنى بكف الرحمن عن القبول؛ إذ كُلَّ قَابِلٍ لشيء يأخذه بكفه، أو يُوضَعُ له فيه، كما كنى بنفسه عن المريض تعطفاً عليه بقوله:

[١٢١١] «يَقُولُ اللَّهُ: عَبْدِي مَرَضْتُ فَلَمْ تُعْذِنِي»، حسبما تقدّم بيانه.

**الآية الثامنة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِصْكَاحًا لِّبَنِّ حَارَبِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَىٰ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [الآية: ١٠٧]. فيها ست مسائل:

**المسألة الأولى:** ذم الله تعالى المنافقين والمقصرين في هذه السورة في آيات جملة، ثم طبقهم طبقات عموماً وخصوصاً، فقال: ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا﴾. وقال: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يَتَّخِذُ مَا يُفِيضُ مَغْرَمًا﴾. ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُفِيضُ قُرْبَىٰ﴾؛ وهذا مدح يتميز به الفاضل من الناقص والمحق من المبطل، ثم ذكر السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، ثم قال: ﴿وَمَنْ حَوْلَكُم مِّنَ الْأَعْرَابِ مُتَلَاقُونَ﴾. وقال: ﴿وَمِنَ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مَرَدُوا عَلَى النَّفَاقِ﴾؛ أي استمروا عليه وتحققوا به. وقال: ﴿وَأَخْرَجُوا﴾ - يعني على التوسط - ﴿خَلَطُوا عَمَلًا صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا﴾، ثم قال: ﴿وَأَخْرَجُوا مُرَجَّوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>، وهم نحو من سبعة، منهم أبو لبابة، وكعب، ومُرارة، وهلال، جعلهم تحت المشيئة ورجأهم بالتوبة، مُشيراً إلى المغفرة والرحمة، ثم قال: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضِرَارًا﴾. أسقط ابنُ عامر ونافع منها الواو، كأنه رده إلى مَنْ هو أهلُ ممن تقدم ذكره، وزاد غيرهما الواو، كأنه جعلهم صنفاً آخر. وقد قيل: إن إسقاط الواو تجعله مبتدأ، وليس كذلك؛ بل هو لما تقدم وصف، ولن يحتاج إلى إضمار، وقد مهدناه في «الملحئة».

**المسألة الثانية:** في سبب نزول الآية:

[١٢١٢] روي، أن اثني عشر رجلاً من المنافقين كلهم ينتمون إلى الأنصار بني عمرو بن عوف

تكون مثل الجبل» لفظ البخاري بحرفيته في الرواية الأولى - وصدره عند مسلم ما تصدق أحد بعدل . . . . . ورواية «لا يتصدق . . . . .». فهذا هو الصحيح، وما ذكره المصنف رحمه الله منكر ليس بشيء. والظاهر أنه ذكره من غير رجوع إلى كتب التخريج، وإنما هو من حفظه.

[١٢١١] تقدم تخرجه.

[١٢١٢] أخرجه الطبري ١٧٢٠٠ من طريق ابن إسحق عن الزهري ويزيد بن زومان وعبد الله بن أبي بكر وعاصم بن عمر بن قتادة وغيرهم قالوا. . . فذكره، بآتم منه، وهذا ضعيف، مداره على ابن إسحق، وهو مدلس، والوهن فقط في اللفظ المرفوع. وأما أصل الحديث فقد ورد من وجوه متعددة من ذلك. خبره ابن عباس، أخرجه الطبري ١٧٢٠١ وفيه إرسال بين علي بن أبي طلحة وابن عباس. وورد عن عطية العوفي عن

(١) انظر الآيات ٩٧ - ١٠١ و ١٠٦ من سورة التوبة.

بَنَوْا مَسْجِدًا ضِرَارًا بِمَسْجِدِ قَبَاءَ، وَجَاؤُوا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ خَارِجٌ إِلَى تَبُوكَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدْ بَنَيْنَا مَسْجِدًا لِذِي الْعِلَّةِ وَالْحَاجَةِ وَاللَّيْلَةِ الْمُطِيرَةِ، وَإِنَّا نَحْبُ أَنْ تَأْتِينَا وَتَصَلِّيَ فِيهِ لَنَا. فَقَالَ النَّبِيُّ: «إِنِّي عَلَى جَنَاحِ سَفَرٍ وَشُغْلٍ، وَلَوْ قَدِمْنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَتَيْنَاكُمْ فَصَلَّيْنَا لَكُمْ فِيهِ». فَلَمَّا نَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِقُرْبِ الْمَدِينَةِ رَاجِعًا مِنْ سَفَرِهِ أَرْسَلَ قَوْمًا لِهَذْمِهِ، فَهَدِمُوا وَأَحْرَقُوا.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿ضِرَارًا﴾: قال المفسرون: ضِرَارًا بالمسجد، وليس للمسجد ضرار، إنما هو ضرار لأهله.

**المسألة الرابعة:** قوله: ﴿وَكُفْرًا﴾: لَمَّا اتَّخَذُوا الْمَسْجِدَ ضِرَارًا لاعتقادهم أنه لا حُرْمَةَ لمسجد قُبَاءَ وَلَا لمسجد النَّبِيِّ ﷺ كَفَرُوا بهذا الاعتقاد.

**المسألة الخامسة:** قوله: ﴿وَتَقْرِيبًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾: يعني أنهم كانوا جماعةً واحدةً في مسجد واحدٍ، فأرادوا أَنْ يَفْرُقُوا شَمْلَهُمْ فِي الطَّاعَةِ، وَيَنْفَرِدُوا عَنْهُمْ لِلْكُفْرِ وَالْمَعْصِيَةِ، وَهَذَا يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّ الْمَقْصِدَ الْأَكْثَرَ وَالْغَرَضَ الْأَظْهَرَ مِنْ وَضْعِ الْجَمَاعَةِ تَأْلِيفُ الْقُلُوبِ، وَالْكَلِمَةُ عَلَى الطَّاعَةِ، وَعَقْدُ الذَّمَامِ وَالْحُرْمَةُ بِفِعْلِ الدِّيَانَةِ، حَتَّى يَقَعَ الْأَتْسُ بِالْمَخَالَطَةِ؛ وَتَضْفُو الْقُلُوبُ مِنْ وَضَرِ الْأَحْقَادِ وَالْحَسَادَةِ.

ولهذا المعنى تَفْطَنُ مَالِكٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ قَالَ: إِنَّهُ لَا تُصَلِّي جَمَاعَتَانِ فِي مَسْجِدٍ وَاحِدٍ، وَلَا بِإِمَامَيْنِ، وَلَا بِإِمَامٍ وَاحِدٍ. خِلَافًا لِسَائِرِ الْعُلَمَاءِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الشَّافِعِيِّ الْمَنْعُ حَيْثُ كَانَ ذَلِكَ تَشْتِيئًا لِلْكَلِمَةِ، وَإِبْطَالًا لِهَذِهِ الْحِكْمَةِ، وَذَرِيعَةً إِلَى أَنْ نَقُولَ: مَنْ أَرَادَ الْإِنْفِرَادَ عَنِ الْجَمَاعَةِ كَانَ لَهُ عُذْرٌ، فَيَقِيمُ جَمَاعَتَهُ، وَيَقْدِمُ إِمَامَتَهُ؛ فَيَقَعُ الْخِلَافُ، وَيَبْطُلُ النِّظَامُ، وَخَفِيَ ذَلِكَ عَلَيْهِمْ وَهَكَذَا كَانَ شَأْنُهُ مَعَهُمْ، وَهُوَ أَثْبَتَ قَدَمًا مِنْهُمْ فِي الْحِكْمَةِ. وَأَعْلَمُ بِمَقَاطِعِ الشَّرِيعَةِ.

**المسألة السادسة:** قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ﴾: قَالَ: أَرَصَدَتْ كَذَا لَكَذَا إِذَا أَعْدَدْتَهُ مَرْتَبًا لَهُ، وَالْخَبَرُ بِهَذَا الْقَوْلِ عَنْ أَبِي عَامِرِ الرَّاهِبِ، سَمَّاهُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَبُو عَامِرٍ (١) الْفَاسِقُ، كَانَ قَدْ حَزَبَ الْأَحْزَابَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَجَاءَ مَعَهُمْ يَوْمَ الْخَنْدَقِ، فَلَمَّا خَذَلَهُ اللَّهُ لِحَقِّ بِالرُّومِ يَطْلُبُ النَّصْرَ مِنْ مُلْكِهِمْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَكُتِبَ إِلَى أَهْلِ مَسْجِدِ الضَّرَارِ، بِأَمْرِهِمْ بِنَاءَ الْمَسْجِدِ الْمَذْكُورِ، لِيَصَلِّيَ فِيهِ إِذَا رَجَعَ، وَأَنْ يَسْتَعِدُّوا قُوَّةً وَسِلَاحًا؛ وَلِيَكُونَ فِيهِ اجْتِمَاعُهُمْ لِلطُّغْيَانِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ، فَأُطْلِعَهُ اللَّهُ عَلَى أَمْرِهِمْ، وَأَرْسَلَ لِهَذْمِهِ وَحَزَقِهِ، وَنَهَاهُ عَنْ دُخُولِهِ (٢)، فَقَالَ - وَهِيَ:

ابن عباس، أخرجه برقم ١٨٢٠٢ وإسناده ضعيف لضعف عطية العوفي. وورد من مرسل قتادة أخرجه برقم ١٧٢١١. وورد من مرسل ابن زيد، أخرجه برقم ١٧٢١٣. فهذه الروايات تتأيد بمجموعها.

الخلاصة: اللفظ المرفوع فقط ضعيف، والله أعلم.

(١) كذا جاء مرفوعاً «أبو» فيكون على الحكاية أو القصة، وتقدم الكلام على ذلك.

(٢) انظر «تفسير الطبري» ١٧٢٠١ و ١٧٢٠٢، و «الدر المنثور» ٤٩٤-٤٩٦، و «السيرة النبوية» ٤/ ١٣٥.

**الآية التاسعة والثلاثون:** قوله تعالى: ﴿لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ رَبِّ اجْعَلْ لَنَا ذِكْرًا نَعْمَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [الآية: ١٠٨]. فيها سبع مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿أَبَدًا﴾: ظرف زمان، وظروف الزمان على قسمين: ظَرْفُ مَقْدَرٍ كالיום والليلة، وظرف مُبَهَمٍ على لغتهم، ومطلق على لغتنا؛ كالحين والوقت. والأبَدُ من هذا القسم، وكذلك الدهر، وقد بيناه في «المشكلين»، و «شرح الصحيحين»<sup>(١)</sup> و «ملجئة المتفقيين»، بَيَدُ آتِنَا نَشِيرٍ فيه ها هنا إلى نُكْتَةٍ من تلك الجمل، وهي أن «أبدًا» وإن كان ظَرْفًا مُبَهَمًا لا عموم فيه، ولكنه إذا اتصل بالثَّهْيِ أفاد العموم، لا من جهة مقتضاه، ولكن من جهة النهي؛ فإنه لو قال: لا تَقُمْ فيه لكفى في الانكِفاف المطلق، فإذا قال: أبداً فكأنه قال: لا تقم في وقت من الأوقات، ولا في حين من الأحيان، وقد فُهِمَ ذلك أهلُ اللسان، وقضى به فقهاء الإسلام، فقالوا: لو قال رجلُ لامرأته: أَنْتِ طالق أبداً طَلَّقَتْ طَلَقَةً واحدة.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى﴾: اختلف فيه، ف قيل: هو مسجد قُباء؛ يروى عن جماعة - منهم ابن عباس، والحسن. وتعلقوا بقوله: ﴿مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾، ومسجد قُباء كان في أول يوم أُسِّسَ بالمدينة. وقيل: هو مسجدُ رسولِ الله ﷺ؛ قاله ابن عمر، وابن المسيب. وقال ابن وهب، عن مالك وأشهب عنه، قال مالك: المسجدُ الذي ذكر الله أنه أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ - هو مسجدُ رسولِ الله ﷺ؛ إذ كان يَقُومُ رسولُ الله ﷺ ويأتيه أولئك مِنْ هُنَاكَ. وقال الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾<sup>(٢)</sup> هو مسجدُ رسولِ الله ﷺ، فنزع مالكُ باستواء اللفظين؛ فإنه قال في ذلك «تَقُومُ فِيهِ» وقال في هذا «قَائِمًا»؛ فكانا واحداً، وهذه نزعة غَرِيبَةٍ، وكذلك رَوَى عنه ابنُ القاسم أنه مسجدُ رسولِ الله ﷺ.

[١٢١٣] وقد روى الترمذي، عن أبي سعيد الخُدْري، قال: تمارى رجلان في المسجد الذي

[١٢١٣] صحيح. أخرجه الترمذي ٣٠٩٩ والنسائي ٣٦/٢ وفي «التفسير» ٢٤٨ وأحمد ٨/٣ وابن حبان ١٦٠٦ من طرق عن الليث بن سعد عن عمران بن أبي أنس عن ابن أبي سعيد الخُدْري عن أبيه به. وأخرجه مسلم ١٣٩٨ وابن أبي شيبة ٣٧٢/٢ والحاكم ٣٣٤/٢ من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن أبي سعيد عن أبيه. وكرره مسلم ١٣٩٨ وابن أبي شيبة ٣٧٢/٢ عن أبي سلمة عن أبي سعيد بدون واسطة. وأبو سلمة سمع من أبي سعيد. وأخرجه الترمذي ٣٢٣ وابن أبي شيبة ٣٧٢/٢ وأحمد ٣/٢٣-٩١ والطبري ١٧٢٣٦ و ١٧٢٣٧ و ١٧٢٣٨ وابن حبان ١٦٢٦ من طرق عن أنيس بن أبي يحيى حدثني أبي قال سمعت أبا سعيد... فذكره وآخره «هو مسجدي هذا، وفي كل خير». فهذه الطرق متعاضدة

(١) كذا وقع في النسخ، ولعل الصواب «شرح الصحيح» والمراد صحيح الترمذي. لأن المصنف شرحه بكتابه «العارضنة»، وليس للمصنف شرح لصحيح البخاري أو مسلم أو كليهما، ولعل المصنف له شرح على «الجمع بين الصحيحين» للحميدي، فإله أعلم.

(٢) الجمعة: ١١.

أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ؛ فَقَالَ رَجُلٌ: هُوَ مَسْجِدُ قُبَاءٍ؛ وَقَالَ آخَرُ: هُوَ مَسْجِدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هُوَ مَسْجِدِي هَذَا». قَالَ أَبُو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَجَزَمَ مُسْلِمٌ أَيْضاً بِمِثْلِهِ<sup>(١)</sup>. فَإِنْ قِيلَ، وَهِيَ:

**المسألة الثالثة:** فقوله: «فِيهِ فِيهِ»: ضميران يرجعان إلى مُضْمَرٍ واحد بغير نزاع، وضميرُ الظرف الذي يقتضي الرجال المتطهرين هو مسجدُ قُبَاءٍ؛ فذلك الذي أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى، وهو مسجدُ قُبَاءٍ.

والدليل على أَنَّ ضميرَ الرجال المتطهرين هو ضمير مسجد قُبَاءٍ حديثُ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: [١٢١٤] نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي أَهْلِ قُبَاءٍ: «فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَنْظَهُرُوا...» الْآيَةُ. قَالَ: كَانُوا

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ مَسْجِدَهُ.

وله شاهد من حديث سهل بن سعد، أخرجه أحمد ٣٣١/٥ وابن حبان ١٦٠٤ و ١٦٠٥ والطبري ١٧٢٣٢ و ١٧٢٣٣ والحاكم ٣٣٤/٢ والطبراني ٦٠٢٥، ورجاله ثقات، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي. وله شاهد من حديث زيد بن ثابت، أخرجه الطبراني ٤٨٥٤ وإسناده ضعيف لضعف عبد الله بن عامر، والصحيح موقوف. والموقوف أخرجه الطبراني ٤٨٢٨ و ٤٨٥٣ وإسناده الأول، على شرط الصحيح كما قال الهيثمي في «المجمع» ٣٤/٧.

[١٢١٤] ذكره المصنف على أنه موقوف، حيث لا ذكر للنبي ﷺ فيه كما ترى، ولم أجد له سلفاً في ذلك، فالحديث رواه الأئمة مرفوعاً، وليس بشيء. وحسبه الوقف، وإليك بيانه.

أخرجه أبو داود ٤٤ والترمذي ٣١٠٠ وابن ماجه ٣٥٧ والبيهقي ١٥٠/١ والبخاري في «التفسير» ١١١٩ - بترقيمي - وأبو الشيخ وابن مردويه كما في «الدر المنثور» ٤٩٧/٣ من طرق عن معاوية بن هشام عن يونس بن الحارث عن إبراهيم بن أبي ميمونة عن أبي صالح عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: نزلت هذه الآية في أهل قُبَاءٍ «فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَنْظَهُرُوا» قَالَ: «كَانُوا يَسْتَنْجُونَ بِالمَاءِ، فنزلت هذه الآية فيهم». أخرجه هؤلاء الأئمة بهذا اللفظ! ولا أصل له بهذا اللفظ عن النبي ﷺ، لأنه لم يرد حديث واحد عنه ﷺ أنه قال: «نزلت هذه الآية في فلان...» أو في كذا. أو نحو ذلك، وإنما الذي يقول نزلت الآية في كذا وكذا إنما هو الصحابي أو التابعي. ومع ذلك إسناده ساقط.

وقد رأيت العجب في هذا الخبر، حيث سكت عليه أبو داود! مع أنه معلوم أنه ما سكت عليه، فهو صالح لديه. وضعفه الترمذي بقوله: غريب. وضعفه النووي في «المجموع» ٩٩/٢ وكذا الحافظ في «التلخيص» ١١٢/١. وقال الحافظ في «فتح الباري» ٣٩٠٨/٢٤٥/٧: وعند أبي داود بإسناد صحيح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «نزلت...» وهذا من العجب، وجل الله ربنا إذ يقول «ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً». وقال الحافظ ابن كثير ٤٨٠/٢: يونس بن الحارث ضعيف.

قلت: إسناده ضعيف جداً، وله علل ثلاث:

الأولى: معاوية بن هشام القصار، فهو وإن روى له مسلم، ووثقه أبو داود وابن حبان، وقال أبو حاتم: صدوق. فقد قال ابن معين: صالح، وليس بذاك. وقال عثمان بن أبي شيبة: رجل صدق، وليس بحجة.

(١) قال الطبري رحمه الله بإثر الحديث ١٧٢٣١: وأولى القولين في ذلك عندي بالصواب قول من قال هو مسجد النبي ﷺ لصحة الخبر بذلك عن رسول الله ﷺ.

يستنجون بالماء، فنزلت هذه الآية فيهم.

[١٢١٥] وقال قتادة: لما نزلت هذه الآية قال النبي ﷺ لأهل قُباء: «إن الله قد أحسن عليكم

وفال أحمد بن حنبل: هو كثير الخطأ. وقال ابن الجوزي في الضعفاء: روى ما ليس من سماعه، فتركوه، واعترضه الذهبي بأنه ما تركه أحد. ثم ذكر الذهبي كلام ابن معين المتقدم وذكر له حديثاً عن عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ قال: مدين وأصحاب الأيكة أمتان بعث إليهما شعيب. فقال الذهبي: هذا خطأ، صوابه ما رواه عمرو بن الحارث عن سعيد عن قتادة: الأيكة: الشجر الملتف. وانظر «الميزان» ١٣٨/٤ و «التهذيب» ١٠/ ١٩٦-١٩٧. قلت: وقول الذهبي: ما تركه أحد، فيه نظر، إذ تركه البخاري وغير واحد من الأئمة الثقات. والذي لم يتركه أحد كمالك والثوري وشعبة وأصراهم، رضي الله عنهم. هذا شيء. والشيء الثاني: قد أقر الذهبي بأن هشاماً هذا وهم في أثر قتادة حيث جعله مرفوعاً وبلغظ آخر، وهذا يوافق ما قاله الإمام أحمد: هو كثير الخطأ. فيكون هذا الحديث مما أخطأ فيه فرفعه، وإنما هو من كلام أبي هريرة لا يتعداه البتة. ولم ينتبه الألباني لهذه العلة في «الإرواء» ٨٥/١ حيث ذكر العلة الثانية والثالثة اللتين سأذكرهما، والله الموفق.

العلة الثانية: يونس بن الحارث، جزم الحافظ في «التقريب» بضعفه ولم يتابع على هذا اللفظ، وتقدم أن الحافظ صححه في «الفتح». بل ذكر الذهبي في «الميزان» ٤٧٩/٤ حديثاً آخر غير هذا، وقال: ومن مناكيره. ثم نقل عن ابن المديني - وقد سئل عن يونس هذا - قوله: كنا نضعف ذلك ضعفاً شديداً. وهذا الذي يليق به في هذا الخبر. والله أعلم.

العلة الثالثة: جهالة إبراهيم بن أبي ميمونة، جزم بذلك الحافظ في «التقريب».

فهذه علل ثلاث تقدم في هذا الحديث، وإذا انضم إلى ذلك نكارة المتن، وذلك يجعل «نزلت هذه الآية...» من كلام النبي ﷺ كما جاء في جميع كتب التخريج المتقدمة، عُلم أنه لا أصل له في المرفوع، وإنما هو موقوف فحسب لا يتعداه، والله أعلم.

تنبيه: وقد وهم العلامة الألباني في هذا الحديث، حيث ذكره في «صحيح أبي داود» ٣٤ وقال: صحيح. وكذا صححه في «الإرواء» ٨٥/١ برقم ٤٥، وقد حكم بضعف إسناده، وأعله بضعف يونس وجهالة إبراهيم - وتقدم أن هناك علة أخرى - ثم نقل عن النووي وابن حجر قولهما: إسناده ضعيف، ثم قال: ومن ذلك تعلم أن قول الحافظ في «الفتح» ١٩٥/٧ بعد أن عزاه لأبي داود: «إسناده صحيح». غير صحيح، ولو قال: حديث صحيح، كما صدرنا نحن تخريج الحديث لأصاب، لأنه وإن كان ضعيفاً بهذا السند، فهو صحيح باعتبار شواهده. ثم ذكر حديث عويم بن ساعدة الذي سأذكره، وعده شاهداً له، وليس كما قال، فحديث عويم وغيره كما سيأتي، ليس فيه أن لفظ «نزلت...» أصلاً. وانظر ذلك مفصلاً في الآتي، والله تعالى أعلم.

[١٢١٥] حديث صحيح بشواهده. أخرجه عبد الرزاق في «التفسير» ١١٣١ والطبري ١٤٢٤٠ و ١٤٢٤١ عن قتادة مرسلأ. وأخرجه الطبري ١٧٢٣٩ عن قتادة عن شهر بن حوشب به، وهو مرسل أيضاً، وله شواهد موصولة وهي:

١- حديث عويم بن ساعدة: أخرجه ابن خزيمة ٨٣ والحاكم ١٥٥/١ وأحمد ٤٢٢/٣ والطبري ١٧٢٤٥ والطبراني في «الصغير» ٢٣/٢ من طرق عن أبي أويس عن شرحبيل بن سعد عن عويم بن ساعدة، أن رسول الله ﷺ قال لأهل قُباء، إني أسمع الله قد أثنى عليكم في الطهور، فما هذا الطهور؟ قالوا: يا رسول الله، ما نعلم شيئاً، إلا أن جيراناً لنا من اليهود رأيناهم يغسلون أديبارهم من الغائط، فغسلنا كما غسلوا. روهه بالفاظ متقاربة، والسياق للطبري وغيره.

إسناده ضعيف، أبو أويس هو عبد الله بن عبد الله ضعفه الجمهور، وشيخه شرحبيل ضعيف أيضاً. ومع ذلك صححه الحاكم! ووافقه الذهبي! ولعل ذلك بسبب شواهده.

الثناء في الطهور؛ فما تصنعون؟ فقالوا: إنا نغسل أثر الغائط والبول بالماء.

قلنا: هذا حديث لم يصح<sup>(١)</sup>. والصحيح هو الأول. وقد اختلف في الطهارة المُثْنَى بها على

- ٢- ورد عن عروة مرسلًا، أخرجه الطبري ١٧٢٥٢ وفيه ذكر عويم، لكنه مختصر. وفيه ذكر الآية.
- ٣- ورد من مرسل إبراهيم بن إسماعيل الأنصاري، أخرجه الطبري ١٧٢٥١ بنحو اللفظ الذي ذكرته آنفًا.
- ٤- وله شاهد من حديث ابن عباس، وفيه ذكر عويم، أخرجه الحاكم ١٨٧/١ والطبراني ١١٠٦٥ وإسناده ضعيف، فيه عن عتنة ابن إسحق، وهو مدلس، وصححه الحاكم على شرط مسلم! ووافقه الذهبي! ولم يرو مسلم لابن إسحق في الأصول، إنما روى له متابعة.
- ٥- وله شاهد من حديث عبد الله بن سلام، أخرجه الطبراني كما في «المجمع» ٢١٢/١. وفيه سلام الطويل، قال الهيثمي: أجمعوا على تركه.
- ٦- ورد عن محمد بن عبد الله بن سلام، أخرجه أحمد ٦/٦ والطبري ١٤٢٤٢ و ١٤٢٤٣ وفيه شهر بن حوشب، مدلس وفيه ضعف، وقد اضطرب فيه فقد كرره الطبري ١٤٢٤٤ عنه عن محمد بن عبد الله بن سلام - قال يحيى أحد الرواة لا أعلمه إلا عن أبيه - فهذا اضطراب، لكن يصلح شاهداً.
- ٧- وله شاهد من حديث أبي أمامة، أخرجه الطبراني ٧٥٥٥، وفيه شهر بن حوشب أيضاً، وفيه ليث بن أبي سليم ضعفه غير واحد.
- ٨- وله شاهد من حديث أبي أيوب وجابر وأنس، أخرجه ابن ماجه ٣٥٥ وابن الجارود ٤٠ والدارقطني ١/٦٢ والحاكم ١٥٥/١ والبيهقي ١٠٥/١، ومداره على عتبة بن أبي حكيم، ضعفه ابن معين والنسائي.. وقال أبو حاتم: صالح، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، ذكر ذلك الزيلعي رحمه في «نصب الراية» ٢١٩/١ وقال: سنده حسن، ولعله حسنه لشواهد. وقال الدارقطني: عتبه غير قوي. وأما الحاكم فقال: حديث كبير صحيح في الطهارة! ووافقه الذهبي! ولعله وافقه بسبب شواهد.
- ٩- ورد من حديث أبي أيوب من وجه آخر، أخرجه الطبراني كما في «المجمع» ٢١٣/١ وقال الهيثمي: فيه واصل بن عطاء، وهو ضعيف.
- ١٠- وله شاهد عن خزيمة بن ثابت، وليس فيه اللفظ المرفوع، أخرجه الطبراني كما في «المجمع» ٢١٣/١ وقال الهيثمي: فيه أبو بكر بن أبي سبرة متروك. فهذا شاهد لا يفرح به.
- ١١- وصح عن خزيمة من وجه آخر أخرجه الطبري ١٧٢٤٦ قال: نزلت هذه الآية ﴿فيه رجال...﴾ قال: كانوا يغسلون أديبارهم من الغائط. لم يذكر أهل قباء. وللحديث شواهد مراسيل تقدم بعضها، ومنها:
- ١٢- مرسل الشعبي، أخرجه الطبري ١٧٢٤٧ و ١٧٢٤٩ من طريقين أحدهما قوي.
- ١٣- مرسل موسى بن أبي كثير، أخرجه الطبري ١٧٢٥١.
- ١٤- مرسل عبد الرحمن بن زيد، أخرجه الطبري ١٧٢٥٦.
- ١٥- مرسل الحسن، أخرجه البلاذري في «فتوح البلدان» ١- ٢- ٣، والإسناد إلى الحسن حسن. وفي الباب روايات موصولة ومرسلة، ذكرها في «الدر المنثور» ٣/ ٤٩٧- ٤٩٩.
- الخلاصة: هو حديث صحيح بمجموع طرقه وشواهد الموصولة والمرسلة وقد صححه الحاكم والذهبي، وحسن الزيلعي إحدى رواياته. وصححه الألباني في «صحيح ابن ماجه» ٣٥٥، وتقدم بما فيه كفاية، والله أعلم.

(١) بل قد صح الحديث بشواهد وطرقه. والذي دفع المصنف إلى القول بعدم صحته - والله أعلم - هو أنه =





وقال أشهب عنه: ذلك مستحب غير واجب؛ وبه قال أبو حنيفة في تفصيل الحالين جميعاً<sup>(١)</sup>.  
وقال ابن القاسم عنه: يجب في حالة الذكر دون النسيان؛ وهي من مفرداته.  
والدليل على الوجوب المطلق قوله تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَارْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَلَا حَرَجَ لِمَنْ مَرَسَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَسْبِقُ إِلَى سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ يَفْضَلُ﴾<sup>(٢)</sup>؛ فأمره الله بطهارة ثيابه حتى إن أتمته العبادة وجدته على حالة مهتأة لأدائها. وقد قال قوم: إن الثياب كناية<sup>(٣)</sup>، وذلك دعوى لا يلتفت إليها.

واحتج أبو حنيفة على سقوط طهارتها بأن الاستنجاء لو كان واجباً لغسل بالماء؛ فإن الحجر لا يزيله.

قلنا: هذه رخصة من الله أمر بها، وعفا عما وراءها.

وأما الفرق بين حال الذكر والنسيان ففي مسائل الخلاف بزُهائه، وهو متعلق بأنه رفع المؤاخظة في سورة البقرة على ما بيناه في الخلافات.

**المسألة الخامسة:** بنى أبو حنيفة هذه المسألة على حرف، فقال: إن النجاسة إذا كانت كثيرة وجبت إزالتها، وإذا كانت قليلة لم تجب إزالتها، وفرق بين القليل والكثير بقدر الدرهم البُعْلِي - يعني كبار

(١) قال الإمام الموفق رحمه الله في «المغني» ٢/٤٦٤: الطهارة من النجاسة في بدن المصلي وثوبه شرط لصحة الصلاة. في قول أكثر أهل العلم، منهم: ابن عباس وابن المسيب وقتادة ومالك والشافعي وأصحاب الرأي، ويروى عن ابن عباس أنه قال: ليس على ثوب جنابة. ونحوه عن أبي مجلز وابن جبير والنخعي.  
فصل: وطهارة موضع الصلاة شرط أيضاً، وهو الموضع الذي تقع عليه أعضاؤه وتلاقيه ثيابه التي عليه.  
فصل: وإذا صلى، ثم رأى نجاسة في بدنه أو ثوبه، لا يعلم، هل كانت عليه في الصلاة، أم لا؟ فصلاته صحيحة، لأن الأصل عدمها في الصلاة، وإن علم أنها كانت في الصلاة لكن جهلها حتى فرغ من صلاته.  
ففيه روايتان: إحداهما: لا تفسد صلاته، وهذا قول ابن عمر وعطاء وابن المسيب وسالم ومجاهد والشعبي والنخعي والزهري ويحيى الأنصاري وإسحق وابن المنذر.  
والثانية: يعيد. وهو قول أبي قلابة والشافعي، لأنها طهارة مشترطة للصلاة، فلم تسقط بجهلها، كطهارة الحدث. وقال ربيعة ومالك: يعيد ما كان في الوقت، ولا يعيد بعده.  
فصل: وإذا سقطت عليه نجاسة، ثم زالت عنه، أو أزالها في الحال، لم تبطل صلاته. اهـ ملخصاً. وانظر «تفسير القرطبي» ٨/٢٦٢-٢٦٣.

وقال الإمام المرغيناني الحنفي رحمه الله في «الهداية»: تطهير النجاسة واجب من بدن المصلي وثوبه والمكان الذي يصلي عليه، لقوله تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَارْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَلَا حَرَجَ لِمَنْ مَرَسَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَسْبِقُ إِلَى سَبِيلِ اللَّهِ وَلِلَّهِ يَفْضَلُ﴾. ويجوز تطهيرها بالماء، وبكل مانع طاهر، يمكن إزالتها به، كالخل وماء الورد ونحوه مما إذا عصر انعصر. وهذا عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وقال محمد وزفر والشافعي رحمهم الله: لا يجوز إلا بالماء. قال: وقدر الدرهم وما دونه من النجس المغلط كالدم والبول جازت الصلاة معه. وإن زاد لم تجز. وقال زفر والشافعي: قليل النجاسة وكثيرها سواء.  
قال: وإذا كانت - النجاسة - مخففة كبول ما يؤكل لحمه جازت الصلاة معه حتى يبلغ ربع الثوب اهـ ملخصاً. «فتح القدير شرح الهداية» ١/١٩٢-٢٠٥.

(٢)

المدرثر: ٤.

(٣) لا يصح مثل هذا، وهو من بدع التأويل، وهو أشبه بمذهب الباطنية، وقد رده المصنف رحمه الله.

الدرهم التي هي على قدر استدارة الدينار، قياساً على المَسْرَبَةِ<sup>(١)</sup>. وهذا باطل من وجهين:

أحدهما: أنَّ المقدَّرات عنده لا تثبت قياساً؛ فلا يقبل هذا التقدير منه.

الثاني: أنَّ هذا الذي خُفِّف عنه في المَسْرَبَةِ رخصة للضرورة والحاجة، والرَّخْصُ لا يُقَاسُ عليها، فإنها خارجة عن القياس: فلا تُرَدُّ إليه.

**المسألة السادسة:** قوله تعالى: ﴿أَحَقُّ﴾: هو أفعَل من الحق، وأفعَل لا يدخل إلا بين شيئين مشتركين، لأحدهما في المعنى الذي اشتركا فيه مزية على الآخر، فيحلى بأفعَل، وأحدُ المسجدين - وهو مسجد الضَّرَّار - باطل لا حظَّ للحق فيه، ولكن خرج هذا على اعتقادِ بانيه أنه حق، واعتقاد أهل مسجد النبي ﷺ أو قُبَّاء أنه حق، فقد اشتركا في الحق من جهة الاعتقاد، لكن أحدَ الاعتقادين باطل عند الله، والآخر حق باطناً وظاهراً، وهو كثير كقوله: ﴿أَسْخَبُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾ (٢٤)<sup>(٢)</sup>: يعني من أهل النار. ولا خير في مقرِّ النار ولا مَقِيلِها، ولكنه جرى على اعتقادِ كُلِّ فرقة أنها على خير، وأن مصيرَها إليه؛ إذ كُلُّ حزبٍ في قضاء الله بما لديهم فرحون، حتى يتميز بالدليل لمن عضد بالتوفيق في الدنيا، أو بالعيان لمن ضلَّ في الآخرة، وقد جاء بعد هذا: وهي

**الآية الموفية أربعين:** ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنْ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْتَهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [الآية: ١٠٩].

ومعناه: أفمن أسَّس بنيانه على اعتقادِ تَقْوَى حقيقة خَيْرٌ أَمْ مَنْ أسَّس بنيانه على شفا جُرُفٍ هارٍ؟ وإن كان قَصْد به التقوى، وليس من هذا القبيل: العسل أخلَّى من الخل، فإنَّ الخلَّ حلوا، كما أن العسل حلوا؛ وكلُّ شيء ملائم فهو حُلوا، ولذلك يقال: اخلَّوْلى العشق، أي كان حلواً، لكونه إما على مقتضى اللذة أو موافقة الأمانة؟ ألا ترى أنَّ من الناس مَنْ يقدم الخلَّ على العسل، مفرداً بمفرد ومضافاً إلى غيره بمضاف.

**المسألة السابعة:** قوله تعالى: ﴿فَانْتَهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾: قيل: إنه حقيقة، وإنَّ النبي ﷺ إذ أرسل إليه فهْدِم رُئي الدخان يخرج منه، من رواية سعيد بن جبير وغيره<sup>(٣)</sup>. حتى رُئي الدخان في زمان أبي جعفر المنصور<sup>(٤)</sup>.

(١) المَسْرَبَةُ: مجرى الحدث من الدبر، يريد أعلى الحلقة.

(٢) الفرقان: ٢٤.

(٣) لم أره عن سعيد بن جبير، في شيء من كتب التفسير والتخريج. وإنما ورد عن ابن جريج، أخرجه الطبري ١٧٢٦١ وهذا معضل، فهذه علة، وابن جريج مراسيله واهية، فهذه علة ثانية. والعلة الثالثة ذكره بصيغة التمريض بقوله: ذُكر لنا. وورد عن قتادة، أخرجه ابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ كما في الدر المنثور ٤٩٩/٣، وهذا مرسل، ومع إرساله ذكره بصيغة التمريض، ومع ذلك مراسيل قتادة واهية.

(٤) قوله: «حتى رؤي...» أخرجه الطبري ١٧٢٦٤ حدثني سلام بن سالم الخزاعي. قال: حدثنا خلف بن ياسين الكوفي فذكره في أثناء خبر. وهذا خبر ليس بشيء. سلام لم أجده ترجمته. وخلف بن ياسين =

وقيل: هذا مجاز، المعنى أن ماله إلى نار جهنم، فكأنه انهارَ إليه، وهوى فيه. وهذا كقوله: ﴿قَاتِلْهُمْ هَكَوِيَّةً﴾<sup>(١)</sup>، إشارة إلى أن النار تحت، كما أن الجنة فوق.

[١٢١٨] وقال جابر بن عبد الله: أنا رأيتُ الدخان يخرج منه على عهد رسول الله ﷺ.

ولو صحَّ هذا لكان جابر رافعاً للإشكال<sup>(٢)</sup>.

وهذا يدلُّ على أن كلَّ شيء ابتدئ بنية تقوى الله، والقصد لوجهه الكريم، فهو الذي ينقَى، ويسعدُ به صاحبه، ويصعد إلى الله ويرفع إليه، ويخبر عنه بقوله: ﴿وَبَشِّرْ رَبَّكَ ذُو الْإِلْهَامِ﴾<sup>(٣)</sup>، على أحد الوجهين، ويخبر عنه أيضاً بقوله: ﴿وَالْبَقِيَّةُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ﴾<sup>(٤)</sup>.

**الآية الحادية والأربعون:** قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ يُقَرِّبُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِمْ حَقًّا فِي التَّوْبَةِ وَالْإِيمَانِ وَالْقَرَّةِ أَنْ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَأَنْتَبِهُوا يَبْعَثُ اللَّهُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾<sup>(٥)</sup> الشَّيْرُونَ الْمُكِيدُونَ الْمُتَحِدُونَ السَّيْحُونَ الرَّكَّعُونَ السَّجِدُونَ الْأَمْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُونَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الآيتان: ١١١، ١١٢]. فيها اثنتا عشرة مسألة:

[١٢١٨] ضعيف جداً بهذا اللفظ. أخرجه الطبري ١٧٢٦٢ من طريق الحماني عن عبد العزيز بن مختار عن عبد الله بن فيروز الداناج عن طلق بن حبيب عن جابر به، وإسناده ساقط، من أجل الحماني، وهو يحيى بن عبد الحميد، فهو متروك الحديث، واتهمه بعضهم بالكذب. فهو بهذا اللفظ واه بمره.

ورود بلفظ: رأيت الدخان من مسجد الضرار حين انهار.

أخرجه الحاكم ٥٩٦/٤ والطبري ١٧٢٦٣ من طريقين عن عبد العزيز بن مختار به، وهذا إسناده صحيح على شرط مسلم، وهذا هو اللفظ الصواب، فإن جابراً رضي الله عنه أخبر عن هذه الواقعة، وذلك أن النبي ﷺ أمر بهدم المسجد وحرقه. فرأى الدخان الذي هو كان بعد الحرق، وذلك بعد أن خمدت النار. وقد خلط فيه الحماني، فجعله مشعراً بأن ذلك بقي دائماً في عهد رسول الله ﷺ. فتنبه، والله أعلم.

= ذكره الذهبي في «الميزان» ١/ ٦٦٢-٦٦٣ فذكر له حديثين سكت عن الأول، وأمانة الوضع لائحة عليه، وقال عن الثاني: هذا موضوع، وهو متناقض كما ترى. اهـ. والظاهر أنه يضع الحديث، والله أعلم، ولم يتابع على خبره هذا. والله أعلم.

(١) القارعة: ٩.

(٢) أما بلفظ المصنف، فتقدم أنه واه بمره، وقد صح بلفظ آخر، انظر التعليق المتقدم، والصواب في هذا ما ذكره المصنف أولاً، وأنه من باب المجاز، ويعبر عنه علماء البيان بقولهم: هو مجاز باعتبار ما يكون. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ و ﴿يَنْزِلُ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ رِزْقًا﴾ أي باعتبار ما يكون. فالأول إنما يعصر العنب فيصير خمرًا. والثاني: إنما ينزل المطر، وهو سبب لنبات الزرع، وهو الرزق، فتنبه، والله أعلم. ويؤيد ذلك أن المنافقين لم يقتلوا ولم يحرقوا مع مسجد الضرار.

(٤) الكهف: ٤٦.

(٣) الرحمن: ٢٧.

## المسألة الأولى:

[١٢١٩] روي، أنَّ عبد الله بن رَوَاحَةَ قال للنبي ﷺ: اشترطَ لربك ولنفسك ما شئتَ. فقال النبي ﷺ: «أشترطَ لربي أن تعبدوه، ولا تُشركُوا به شيئاً، وأشترطَ لنفسي أن تمنعوني ممَّا تمنعون منه أنفسكم وأموالكم». قالوا<sup>(١)</sup>: فإذا فعلنا ذلك فما لنا؟ قال: «الجنة». قالوا<sup>(٢)</sup>: ربح البيع<sup>(٣)</sup>، لا نُقِيل ولا نُسْقِل، فنزلت: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ...﴾ الآية.

وهذا مما لا يوجد صحيحاً.

[١٢٢٠] وقد رُوي عن الشعبي أنه قال: ذهب النبي ﷺ ليلة العقبة، وذهب معه العباس بن عبد المطلب، فقال العباس: تكلّموا يا معشر الأنصار، وأوجزوا؛ فإنَّ علينا عيوناً، قال الشعبي: فخطب أبو أمامة أسعد بن زُرارة خطبةً ما خطب المُرَد ولا الشَّيبُ مثلها قطّ. فقال: يا رسول الله؛ اشترطَ لربك، واشترطَ لنفسك، واشترطَ لأصحابك. قال: «أشترطَ لربي أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئاً، وأشترطَ لنفسي أن تمنعوني ما تمنعون منه أنفسكم وأهليكم، وأشترطَ لأصحابي المواساة في ذات أيديكم». قالوا: هذا لك، فما لنا؟ قال: «الجنة». قال: ابسطْ يدك.

وهذا وإن كان مقطوعاً<sup>(٤)</sup> فإن معناه ثابت من طرق.

**المسألة الثانية:** في هذه الآية جوازُ معاملة السيد مع عبده، وإن كان الكلُّ للسيد، لكن إذا ملكه وعامله فيما جعل إليه وتاجره بما ملكه من ملكه، فإنَّ الجنة لله، والعباد بأنفسهم وأموالهم لله، وأمرهم بإتلافها في طاعته، وإهلاكها في مَرْضاته، وأعطاهم الجنة عوضاً عنها إذا فعلوا ذلك فيها. وهو عوضٌ عظيم، لا يُدانيه معوض ولا يقاسُ به؛ ولهذا يروى عن ابن عباس أنه لما قرأ هذه الآية قال: ثامنهم

[١٢١٩] ذكر نزول الآية لا أصل له. أخرجه الطبري ١٧٢٨٤ من طريق أبي معشر عن محمد بن كعب القرظي وغيره، قالوا... فذكره، وهذا مرسل، فهو ضعيف، ومع إرساله، أبو معشر، اسمه لجيح ضعفه غير واحد، وقد روى مناكير كثيرة، وذكر نزول الآية من مناكيره، فإن السورة مدنية، من آخر ما نزل، وذلك في غزوة تبوك وبيعة العقبة الأولى والثانية، إنما كان في مكة قبل الهجرة، ولأصل الخبر شواهد تعضده، دون ذكر نزول الآية، انظر ما بعده. وقد أشار المصنف رحمه الله إلى ضعفه بقوله: وهذا مما لا يوجد صحيحاً.

[١٢٢٠] أخرجه ابن سعد في «الطبقات» ٦/٦ بسند جيد عن عامر الشعبي مرسلًا.

وله شاهد، أخرجه ابن سعد ٤٥٧/٣ من طريق علي بن زيد عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت، وهذا مرسل أيضاً، ومع إرساله، علي بن زيد ضعيف، لكن إذا انضم إلى مرسل الشعبي، مع بعض مرسل محمد بن معشر المتقدم آنفاً تأييد به، وربما بلغ درجة الحسن، والله أعلم.

(١) وقع في النسخ «قال» والتصويب عن «الدر» ٥٠١/٣ والطبري ١٧٢٨٤ والقرطبي ٨/٢٦٧.

(٢) وقع في الأصل «قال» والمثبت عن الطبري والقرطبي.

(٣) وقع في النسخ زيادة ههنا وهي «قال» وليست في المصادر المتقدمة، والظاهر أنها إقحام من النساخ.

(٤) أي مرسلًا. وقُل من يستعمل هذه اللفظ في المرسل.

واللَّهُ وأغلى الثمن. يريد أنه أعطاهم أكثر مما يجبُ لهم في حُكْم المتاجرة، ولم يأتِ الربحُ على مقدار الشراء؛ بل زادَ عليه وأزبى.

**المسألة الثالثة:** قال علماؤنا: كما اشترى من المؤمنين البالغين المكلفين كذلك اشترى من الأطفال، فأكرمهم وأسقَمهم؛ لما في ذلك من المصلحة، وما فيه من الاعتبار للبالغين، والثواب للوالدين والكافلين فيما ينالهم من الهَم، ويتعلق بهم من التربية والكفالة؛ وهذا بديعٌ في بابهِ موافق لما تقدم قبله؛ فإن البالغَ يمشي إلى القتل مختاراً، والطفل يناله الألم اقتساراً.

**المسألة الرابعة:** قوله: ﴿يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْأَنْفُسُ﴾: إخبارٌ من الله أن هذا كان في هذه الكتب، وقد تقدمت الإشارةُ إليه، وقلنا: إن الجهادَ ومحاربة الأعداء إنما أصله من عهد موسى، فسبحان الفعَّال لما يريد.

**المسألة الخامسة:** قال: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنْ اللَّهِ؟﴾: العهد يتضمَّن الوفاء والوعد والوعيد، ولا بدُّ من وفاء الباري تعالى بالكل، فأما وعدهُ فللجميع، وأما وعيدهُ فمخصوصٌ ببعض المُذنبين وبعض الذنوب، وفي بعض الأحوال، فينفذ كذلك. وقد فات علماؤنا هذا المقدار على ما بيناه في كتب الأصول.

**المسألة السادسة:** قوله: ﴿الْمُذْنِبُونَ﴾: الراجعون عن الحالة المذمومة في معصية الله إلى الحالة المحمودة في طاعة الله.

﴿وَالْمُكِيدُونَ﴾: هم الذين قَصَدُوا بطاعتهم وجهه.

﴿وَالْمُتَصِدِّقُونَ﴾: هم الراضون بقضائه، والمصرفون نعمته في طاعته.

﴿وَالْمُسَبِّحُونَ﴾: هم الصائمون في هذه الملة، حتى فسد الزمانُ فصارت السباحةُ الخروج من الأرض عن الخلق، لعموم الفساد وغلبة الحرام، وظهور المنكر، ولو وسعَتني الأرضُ لخرجت فيها، لكنَّ الفسادَ قد غلب عليها، ففي كلِّ وادٍ بنو نحس، فعليك بخويصة نفسك ودع أمرَ العامة.

﴿الرَّكَعُونَ السَّاجِدُونَ﴾: هم القائمون بالفَرَض من الصلاة.

﴿الْأَسْرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَالْكَاهُونَ عَنِ الشُّكْرِ﴾: المغيرون للشرك فما دونه من المعاصي، والآمرون بالإيمان فما دونه من الطاعات على ما تقدَّم من شروطه.

﴿وَالْحَنِيفُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ﴾: خاتمة البيان وعموم الاشتمال لكلِّ أمر ونهي.

وقوله: ﴿وَيُشِيرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾: بشاري إذا كانوا على هذه الصفة، ثم بذلوا أنفسهم في طاعتي للقتل؛ فحينئذ تكون سلعة مرغوباً فيها تمتدُّ إليها الأطماع، وتدخل في جملة التجارات والمتاع، فأما نفسُ لا تكون هكذا، ولا تتحلَّى بهذه الحلى فلا يبذل فيها فُلْس، فكيف الجنة؟ لكن من معه أصلُ الإيمان فهو مبشَّر على قدره بعدم الخلود في النار، ومن استوفى هذه الصفات فله الفوزُ قطعاً، ومن خلط فلا يَنْقُط ولا يأمن، وليُمنس تائباً، ويصبح تائباً، فإن لم يقدر فسائلاً للتوبة، فإنَّ سؤالها درجةٌ عظيمة،

حتى يَمُنَّ الله بحصولها. فهذه سبع مسائل تمام اثنتي عشرة في الآية. والله أعلم.

**الآية الثانية والأربعون:** قوله تعالى: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ (١١٣) وَمَا كَانِ اسْتَغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [الآيتان: ١١٣، ١١٤]. فيها ست مسائل:

### المسألة الأولى: في سبب نزولها:

[١٢٢١] الأولى: ثبت في الصحيح، عن سعيد بن المسيب، عن أبيه، قال: لما حضر أبا طالب الوفاة دخل عليه النبي ﷺ، وعنده أبو جهل، وعبد الله بن أبي أمية فقال: «يا عم؛ قل لا إله إلا الله كلمة أحاج لك بها عند الله». فقال له أبو جهل، وعبد الله بن أبي أمية: أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فلم يزالا يكلمان حتى قال آخر شيء تكلم به: أنا على ملة عبد المطلب. فقال النبي ﷺ: «لأستغفرن لك ما لم أنة عنك». فنزلت: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا...﴾ الآية، ونزلت: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ (٢)(١).

[١٢٢٢] الثاني: روي عن عمرو بن دينار: أن النبي ﷺ قال: «استغفر إبراهيم لأبيه، وهو مشرك، فلا أزال أستغفر لأبي طالب حتى ينهاني عنه ربي». فقال أصحابه: لنستغفرن لأبائنا كما استغفر النبي لعمه، فأنزل الله: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا...﴾ إلى: ﴿تَبَرَّأَ مِنْهُ﴾.

[١٢٢٣] الثالثة: روي، أن النبي ﷺ لما أتى مكة أتى رَضْمًا<sup>(٣)</sup> من حجارة أو رَسْمًا أو قَبْرًا،

[١٢٢١] صحيح. أخرجه البخاري ١٣٦٠ و ٤٧٧٢ و ٤٧٧٦ و ٣٨٨٤ و ٦٦٨١ ومسلم ٢٤ والنسائي ٩٠/٤ وفي «التفسير» ٢٥٠ وأحمد ٤٣٣/٥ وعبد الرزاق في «التفسير» ١١٣٢ وابن حبان ٩٨٢ والواحدي في «الوسيط» ٥٢٧/٢ و «الأسباب» ٥٣٠ والبيهقي في «الصفات» ١٧١ و ١٩٥ و «الدلائل» ٢/٣٤٣-٣٤٣ والبغوي في «التفسير» ١١٢٣ - بترقيمي - من طرق عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبيه به.

[١٢٢٢] أخرجه الطبري ١٧٣٤١ عن عمرو بن دينار مرسلًا. وله شاهد من مرسل محمد كعب، أخرجه ابن أبي حاتم كما في «الدر المنثور» ٥٠٥/٣ وأصله شواهد. والله أعلم.

[١١٢٣] صحيح بشواهد. أخرجه الطبري ١٧٣٤٤ من حديث بريدة. وفي إسناده ورجاله ثقات. وورد من وجه آخر أخرجه الحاكم ٣٧٥/١ وصححه الحاكم على شرطهما! ووافقه الذهبي! وفيه أحمد بن عمران الأخنسي، وهو متروك كما في «الميزان» ١/١٢٣. وورد من وجه آخر، أخرجه الحاكم ٣٧٦/١ وصححه الحاكم على شرطهما، ووافقه الذهبي، وهو كما قال.

وله شاهد صحيح من حديث أبي هريرة، أخرجه ٩٧٦ وأبو داود ٣٢٣٤ والنسائي ٩٠/٤ وابن ماجه ١٥٧٢ وابن أبي شيبة ٣٤٣/٣ وأحمد ٤٤١/٢ وابن حبان ٣١٦٩ واستدركه ٣٧٥/١ والبيهقي ٧٦/٤ والبغوي

(١) القصص: ٥٦.

(٢) انظر ما ذكره الحافظ في «الفتح» ٥٠٨/٨ بإثر حديث ٤٧٧٢ في الكلام على هذه الآية الكريمة.

(٣) الرضم: بسكون الضاد، وبتحريكها، صخور عظام بعضها على بعض.

فجلس إليه، ثم قام مُسْتَغْفِراً<sup>(١)</sup>. فقال: «إني استأذنتُ ربي في زيارة قبر أُمي، فأذن لي، واستأذنته في الاستغفار لها، فلم يأذن لي»، فما رُئيَ باكياً أكثر من يومئذ<sup>(٢)</sup>.

[١٢٢٤] وروى، أنه وقف عند قبرها حتى سخنت عليه الشمس رجاء أن يؤذن له فيستغفر لها، حتى نزلت: ﴿مَا كُنْتَ لِلنَّبِيِّ...﴾ إلى قوله: ﴿تَبَرَّأْنَا مِنْهُ﴾.

[١٢٢٥] الرابعة: روى ابن عباس أن رجالاً من أصحاب النبي ﷺ قالوا له: يا رسول الله؛ إن من آبائنا من كان يُحسنُ الجوار، ويصلُّ الأرحام، أفلا نستغفر لهم؟ فأنزل الله: ﴿مَا كُنْتَ لِلنَّبِيِّ...﴾ الآية.

[١٢٢٦] الخامسة: روي عن عليّ قال: سمعتُ رجلاً يستغفر لأبويه، فقلت: تستغفر لهما، وهما مشركان؟ فقال: أو لم يستغفر إبراهيم لأبيه! فذكرته لرسول الله ﷺ فنزلت: ﴿مَا كُنْتَ لِلنَّبِيِّ...﴾ الآية. وهذه أضعف الروايات<sup>(٣)</sup>.

المسألة الثانية: قوله تعالى: ﴿مَا كُنْتَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا﴾: دليل على أحد أمرين: إما أن تكون الرواية الثانية صحيحة، فهي اللّه النبي والمؤمنين. وإما أن تكون الرواية الأولى هي الصحيحة ويخبر

١٥٥٤ من طرق عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة، قال: زار النبي ﷺ قبر أمه، فبكى وأبكى من حوله، فقال: استأذنت ربي في أن أستغفر لها. فلم يؤذن لي، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي، فزوروا القبور فإنها تذكركم الموت.

[١٢٢٤] ضعيف بهذا اللفظ. أخرجه الطبري ١٧٣٤٣ عن عطية العوفي مرسلًا ومع إرساله عطية هو ابن سعد العوفي ضعيف، وبعض هذا اللفظ غريب، فهو ضعيف بهذا اللفظ، وتقدم لفظ مسلم في الحاشية آنفاً فانظر، والله تعالى أعلم.

[١٢٢٥] عزاه المصنف رحمه الله لابن عباس، وهو سبق قلم، وإنما هو عن قتادة. أخرجه الطبري ١٧٣٤٧ عن قتادة مرسلًا بآتم منه، وهذا ضعيف لإرساله.

[١٢٢٦] أخرجه الترمذي ٣١٠١ والنسائي ٩١/٤ وأحمد ٩٩/١ - ١٣٠ - ١٣١ وأبو يعلى ٣٣٥ و٦١٩ والطبري ١٧٣٤٨ و١٧٣٤٩ من طرق عن سفيان عن أبي إسحق عن أبي الخليل عبد الله بن الخليل عن علي به، وإسناده لين أبو الخليل، مقبول، وقد توبع على معنى هذا الحديث كما تقدم دون لفظه. والله أعلم. وانظر «تفسير البغوي» ١١٣٠ بتخريجي.

- (١) وقع في الأصل «مستغفراً» والمثبت عن الطبري، وابن كثير ٢/٤٨٥.
- (٢) قال النووي رحمه الله في «شرح مسلم» ٤٥/٧: فيه جواز زيارة المشركين الحياة وقبورهم بعد الوفاة، لأنه إذا جازت زيارتهم بعد وفاة، ففي الحياة أولى، وقد قال الله تعالى: ﴿وصاحبهما في الدنيا معروفاً﴾ وفيه النهي عن الاستغفار للكفار. ففي هذا الحديث وحديث بريدة المتقدم، وكلام النووي هذا دليل على رد قول بعض المتأخرين ومنهم السيوطي بأن الله عز وجل قد أحيا أبوي النبي ﷺ، فأما به، وليس على ما ذكر هؤلاء دليل سوى أحاديث موضوعة، وأقوال واهية، وقصص عجيبة، نسأل الله السلامة.
- (٣) أما من جهة الإسناد، فهذه الرواية أحسن حالاً من الرواية المتقدمة والتي قبلها. لكن هذه ليس لها شواهد بخلاف ما قبلها، فهي متعاضدة بشواهدها، والله أعلم.



به عما فعل النبي، وينهى المؤمنون أن يفعلوا مثله، تأكيداً للخبر؛ وسائر الروايات محتملات.

**المسألة الثالثة:** منع الله رسوله والمؤمنين من طلب المغفرة للمشركين؛ لأنه قد قدر ألا تكون؛ وأخبر عن ذلك، وسؤال ما قدر أنه لا يفعله، وأخبر عنه هنا.

[١٢٢٧] فإن قيل: فقد قال النبي ﷺ - حين كسروا رباعيته، وشجوا وجهه: «اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون». فسأل المغفرة لهم.

قلنا: عنه أربعة أجوبة:

الأول: يحتمل أن يكون ذلك قبل النهي، وجاء النهي بعده.

الثاني: أنه يحتمل أن يكون ذلك سؤالاً في إسقاط حقه عندهم، لا لسؤال إسقاط حقوق الله، وللمرء أن يسقط حقه عند المسلم والكافر.

الثالث: أنه يحتمل أن يطلب المغفرة لهم؛ لأنهم أحياء، مرجو إيمانهم، يمكن تألفهم بالقول الجميل، وترغيبهم في الدين بالعمو عنهم. فأما من مات فقد انقطع منه الرجاء.

الرابع: أنه يحتمل أن يطلب لهم المغفرة في الدنيا برفع العقوبة عنهم حتى إلى الآخرة، كما قال الله: ﴿وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانِ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

**المسألة الرابعة:** قوله: ﴿وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ﴾: بيان أن القرابة الموجبة للشفقة جيلة، وللصلة مروءة تمنع من سؤال المغفرة بعد ما تبين لهم أنهم من أهل النار.

[١٢٢٨] قال القاضي الإمام: هذا إن صح<sup>(٢)</sup> الخبر، وإلا فالصحيح فيه أن النبي ﷺ ذكر نبياً قبله شجّه قومه، فجعل النبي ﷺ يخبر عنه بأنه قال:

«اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون». خرجه البخاري وغيره.

**المسألة الخامسة:** قال الله تعالى مخبراً عن إبراهيم: ﴿سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا﴾<sup>(٣)</sup>، فتعلق بذلك النبي في الاستغفار لأبي طالب، إما اعتقاداً، وإما نطقاً بذلك، كما ورد في الرواية الثانية؛ فأخبره الله أن استغفار إبراهيم لأبيه كان عن وعد قبل تبين الكفر منه؛ فلما تبين الكفر منه تبرأ منه، فكيف تستغفر أنت يا محمد لعمك، وقد شاهدت موته كافراً؟ وهي:

**المسألة السادسة:** وظاهر حال المرء عند الموت يُحكّم عليه به في الباطن، فإن مات على الإيمان

[١٢٢٧] تقدم تخريجه في سورة آل عمران، وانظر «فتح الباري» ٥٢١/٦.

[١٢٢٨] صحيح. أخرجه البخاري ٣٤٧٧ و ٦٩٢٩ وغيره، وتقدم.

(١) الأنفال: ٣٣.

(٢) مراده الحديث المتقدم برقم ١٢٢٧ وانظر «فتح الباري» ٥٢٥.

(٣) مريم: ٤٧.

حُكِمَ له بالإيمان، وإن مات على الكفر حُكِمَ له بالكفر، وربُّكَ أعلم بباطن حاله، بيد أن النبي ﷺ قال له العباس:

[١٢٢٩] يا رسول الله؛ هل نَفَعَتْ عَمَّكَ بشيء، فإنه كان يحوطُكَ وَيَحْمِيكَ؟ قال: «سَأَلْتُ رَبِّي له، ففَعَلَهُ فِي ضَحَضَاحٍ<sup>(١)</sup> مِنَ النَّارِ تَغْلِي مِنْهُ دِمَاعُهُ، وَلَوْ لَا أَنَا لَكَانَ فِي الدُّزْكِ الْأَسْفَلِ». وهذه شِفَاعَةٌ فِي تَخْفِيفِ الْعَذَابِ، وَهِيَ الشِّفَاعَةُ الثَّانِيَّةُ، وَهَذَا هُوَ أَحَدُ الْقَوْلَيْنِ فِي قَوْلِهِ: «فَلَمَّا بَيَّنَّ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ» - يَعْنِي بِمَوْتِهِ كَافِرًا - «تَبَرَّأَ مِنْهُ».

وقيل: تَبَيَّنَ له فِي الْآخِرَةِ. وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ. وَقَدْ قَالَ عَطَاءُ: مَا كُنْتُ لَأَمْتَنَعَ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى أُمَّةٍ حَبَشِيَّةٍ خُبَلِي مِنَ الزَّنا، فَإِنِّي رَأَيْتُ اللَّهَ لَمْ يَحْجِبِ الصَّلَاةَ إِلَّا عَنِ الْمَشْرِكِينَ، فَقَالَ: «مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ». وَصَدَقَ عَطَاءُ؛ لِأَنَّهُ تَبَيَّنَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْمَغْفِرَةَ جَائِزَةٌ لِكُلِّ مَذْهَبٍ؛ فَالصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ، وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُمْ حَسَنَةٌ؛ وَفِي هَذَا رَدٌّ عَلَى الْقَدَرِيَّةِ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَرَوْنَ الصَّلَاةَ عَلَى الْعَصَاةِ، وَلَا يَجُوزُ عِنْدَهُمْ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ؛ فَلَمْ يَصِلْ عَلَيْهِمْ، وَهَذَا مَا لَا جَوَابَ لَهُمْ عَنْهُ.

**الآية الثالثة والأربعون:** قوله تعالى: «لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْمُسْرَةِ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُمْ بِهِمْ رُدُّوا رَجِيعًا» [الآية: ١١٧]. فيها خمس مسائل:

**المسألة الأولى:** تَوْبَةُ اللَّهِ عَلَى النَّبِيِّ رُدُّهُ مِنْ حَالَةِ الْعَفْلَةِ إِلَى حَالَةِ الذِّكْرِ، وَتَوْبَةُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ رَجُوعُهُمْ مِنْ حَالَةِ الْمَعْصِيَةِ إِلَى حَالَةِ الطَّاعَةِ، وَاتِّقَالُهُمْ مِنْ حَالَةِ الْكَسَلِ إِلَى حَالَةِ النِّشَاطِ، وَخُرُوجُهُمْ عَنْ صِفَةِ الْإِقَامَةِ وَالْقُعُودِ إِلَى حَالَةِ السَّفَرِ وَالْجِهَادِ.

**المسألة الثانية:** وَتَوْبَةُ اللَّهِ تَكُونُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: دَعَاؤُهُ إِلَى التَّوْبَةِ، يُقَالُ: تَابَ اللَّهُ عَلَى فُلَانٍ، أَيْ دَعَاهُ، وَيُقَالُ: تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ: يَسِّرُهُ لِلتَّوْبَةِ، وَقَدْ يَكُونُ خَبْرًا، وَقَدْ يَكُونُ دَعَاءً. وَيُقَالُ: تَابَ عَلَيْهِ: ثَبَّتَهُ عَلَيْهَا، وَيُقَالُ: تَابَ عَلَيْهِ: قَبِلَ تَوْبَتَهُ؛ وَذَلِكَ كُلُّهُ صَحِيحٌ، وَقَدْ جُمِعَ لَهُؤُلَاءِ ذَلِكَ كُلُّهُ، وَيَفْتَرَقُ فِي سَائِرِ النَّاسِ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَدْعُوهُ إِلَى التَّوْبَةِ لِإِقَامَةِ الْحُجَّةِ عَلَيْهِ وَلَا ييسِّرُهَا لَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَدْعُوهُ إِلَيْهَا وَييسِّرُهَا وَلَا يَدِيمُهَا، فَإِنْ دَامَتْ إِلَى الْمَوْتِ فَهِيَ مَقْبُولَةٌ قَطْعًا.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: «فِي سَاعَةِ الْمُسْرَةِ»: يَعْنِي جَيْشَ تَبُوكَ؛ خَرَجَ النَّاسُ إِلَيْهَا فِي جَهْدٍ

[١٢٢٩] صحيح. أخرجه البخاري ٦٢٠٨ و ٦٥٧٢ ومسلم ٣٥٧ وأحمد ٢٠٧/١ وأبو يعلى ٦٦٩٥ من حديث العباس، وتقدم.

(١) الضحضاح: مارق من الماء على وجه الأرض إلى نحو الكعبين، واستعير في النار. قاله النووي في «شرح مسلم» ٨٤/٣.

وَحَزَّ وَرَجَلَةً وَعُزِّيَّ وَحَفَاءَ، حَتَّى لَقِدَ رَوَى فِي قَوْلِهِ: ﴿مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ﴾<sup>(١)</sup>. ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَحَدٌ مَّا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾<sup>(٢)</sup> أَنَّهُمْ طَلَبُوا نِعَالًا<sup>(٣)</sup>.

[١٢٣٠] وفي الحديث: «لا يزال الرجل راكباً ما انتمل».

**المسألة الرابعة:** قوله: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾:

أما هذا فليس للنبي فيه مدخل باتفاق من الموحدين، أما أنه قد قيل: إنه يدخل في التوبة من إذنه للمنافقين في التخلف فعذر الله في إذنه لهم، وتاب عليه وعذره، وبين للمؤمنين صواب فعله بقوله: ﴿لَوْ خَرَجُوا فِيكُمْ مَا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا...﴾ إلى: ﴿الْفِتْنَةُ﴾<sup>(٤)</sup>.

وأما غَيْرُ النبي فكاد تزيغ قلوب فريق منهم ببقائهم بعده، كأبي خيثمة<sup>(٥)</sup> وغيره، بإرادتهم الرجوع من الطريق حين أصابهم الجهد، واشتد عليهم العطش، حتى نحروا إبلهم، وعصروا كروشها، فاستسقى رسول الله، فنزل المطر<sup>(٦)</sup>؛ ولهذا جاز للإمام - وهي:

**المسألة الخامسة:** أن يأذن لمن اعتذر إليه أخذاً بظاهر الحال، ورفقاً بالخلق، اقتداء بالنبي ﷺ.

**الآية الرابعة والأربعون:** قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خُلِفُوا حَتَّى إِذَا صَافَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا

[١٢٣٠] صحيح. أخرجه مسلم ٢٠٩٦ وابن حبان ٥٤٥٨ من حديث جابر: سمعت النبي ﷺ يقول في غزوة غزوانها: «استكثروا من النعال، فإن الرجل لا يزال راكباً ما انتمل». وأخرجه أبو داود ٤١٣٣ وأحمد ٣/ ٣٣٧-٣٦٠ من طريقين عن أبي الزبير عن جابر. وأخرجه البخاري في «التاريخ» ٤٤/٨ من طريق مجاعة بن الزبير عن الحسن بن جابر، وإسناده ضعيف لضعف مجاعة. وورد عن مجاعة عن الحسن بن عمران مرفوعاً، أخرجه العقيلي ٢٥٥/٤ وابن عدي ٢٤١٩/٦ والخطيب ٤٠٤/٩ والطبراني ٣٧٥/١٨، وهو ضعيف كسابقه لأجل مجاعة، والحسن بن عمران منقطع. وورد من حديث أنس، أخرجه العقيلي ٢٥٨/٤، وأعله بمكي بن قمير العنبري، وقال مجهول بالنقل، وحديثه غير محفوظ. قال: ويروى من غير هذا الوجه بإسناد أصلح من هذا، ومراده بذلك حديث مسلم المتقدم، والله أعلم.

(١) التوبة: ٩١. (٢) التوبة: ٩٢.

(٣) ليس له أصل صحيح ولا حسن. وإنما ورد عن علي بن صالح عن عمن لم يسم، أخرجه ابن المنذر كما في «الدر» ٣/ ٤٨٠، ولم أقف على إسناده، وهو ضعيف بكل حال لجهالة المخبر لعلي بن صالح. وأخرجه ابن المنذر كما في «الدر» ٣/ ٤٨٠ عن الحسن مرسلاً، ومراسيل الحسن واهية، ومع ذلك لم أقف على إسناده إليه. فلا حجة في ذلك والظاهر من الأحاديث والآيات الكريمة أن المراد الخيل والجمال، والله أعلم. وتقدم عند تفسير الآية ٩١ و ٩٢ من هذه السورة حديث أبي موسى، وهو متفق عليه، وفيه أن الحمل إنما هو على الدواب.

(٤) التوبة: ٤٧-٤٩.

(٥) وقع في النسخ «حزمة» والتصويب عن كتب التخريج. وهو سعد بن خيثمة، انظر حديثه عند الطبراني ٨/ ١١٧-١١٨/١١٩.

(٦) انظر «تفسير الطبري» ١٧٤٤٣ و ١٧٤٤٢، وانظر «صحيح مسلم» ٢٧ وابن حبان ٦٥٣٠.

رَجَبَتْ وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّؤُوفُ الرَّحِيمُ ﴿١١٨﴾ [الآية: ١١٨]. فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:** قال ابن وهب: قال مالك: إن رسول الله ﷺ خرج في غزوة تبوك حين طابت الثمار، وبرد الظلال، وخرج في حر شديد، وهي العُسرة التي افتضح فيها الناس، وكان كعب بن مالك قد تخلف، ورجل من عمرو بن عوف، وآخر من بني واقد. وخرج رجل مع رسول الله ﷺ وهو يسقي ودياً له، فقيل له: كيف لك بسقي وديك هذا! فقال: الغزو خير من الودي، فرجع، وقد أصلح الله وديته، فلما رجع رسول الله ﷺ وأصحابه هجروا كعباً وصاحبيه، ولم يعتذروا للنبي ﷺ، واعتذر غيرهم. قال: فأقام كعب وصاحبه لم يكلمهم أحد، وكان كعب يدخل على الرجل في الحائط، فيقول له: أنشدك الله، أتعلم أنني أحب الله ورسوله؟ فيقول: الله ورسوله أعلم<sup>(١)</sup>.

**المسألة الثانية:** هؤلاء الثلاثة هم: كعب بن مالك، ومُرارة بن الربيع، وهلال بن أمية. كما تقدم. لما رجع رسول الله ﷺ مَفْقِلَهُ من تبوك، ودخل المسجد جاء من تخلف عنه يعتذرون إليه، وهم ثمانون رجلاً، فقيل للنبي ﷺ ظاهر حالهم، ووكّل سرائرهم إلى الله، إلّا هؤلاء الثلاثة، فإنهم صدقوا رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>.

[١٢٣١] قال كعب في حديثه: حتى جثت فسلمت عليه، فتبسم تبسم المغضب، ثم قال لي: «تعال»، فجثت أمشي حتى جلست بين يديه، فقلت له: واللّهِ ما كان لي عذر. فقال: «أما هذا فقد صدق، فقم، حتى يقضي الله فيك». قال كعب: ونهى النبي ﷺ عن كلامنا أيها الثلاثة، [من بين من تخلف عنه، قال: فاجتنبنا الناس، أو قال: تغيروا لنا]<sup>(٣)</sup> حتى تنكرت لي نفسي والأرض حتى ما هي بالأرض التي كنت أعرف، كما قال الشاعر:

فما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الأرض بالأرض التي كنت أعرف<sup>(٤)</sup>

وساق الحديث إلى قوله: وصليت الصبح صبيحة خمسين ليلة، وأنا كما قال الله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا صَافَتْ

[١٢٣١] صحيح. أخرجه البخاري ٤٤١٨ ومسلم ٢٧٦٩ والترمذي ٣١٠٢ والنسائي في «التفسير» ٢٥٢ وعبد الرزاق ٩٧٤٤ وأحمد ٣٨٧/٥ وابن أبي شيبة ٥٤٠/١٤ وابن حبان ٣٣٧٠ والواحدي في «الوسيط» ٢/ ٥٣٠-٥٣٢ والطبري ١٧٤٦١ والبيهقي في «الدلائل» ٥/ ٢٧٣ والبغوي ١١٣٤ - بترقيمي - من طرق عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عن أبيه في أثناء خبر مطول، وهذا بعضه.

(١) بعضه في الحديث المسند الآتي عن كعب، والآتي أيضاً مختصر، وبعضه الآخر لم أره مسنداً، فالله أعلم. وانظر ما بعده.

(٢) هو بعض الآتي.

(٣) ما بين المعقوفين زيادة عن كتب التخریج.

(٤) يلاحظ أن هذا البيت مدرج من كلام المصنف، وليس في شيء من كتب التخریج والسيرة التي فيها خبر كعب بن مالك. فتنبه، والله الموفق.

عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ يَمَا رَحِمْتَ وَصَافَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ ﴿١﴾. إذا صارخ يصرخ أَوْفَى ﴿٢﴾ على ظهر جَبَلٍ سَلَعٌ ﴿٣﴾ يقول بأعلى صوته: أَبَشِّرْ يَا كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ، أَبَشِّرْ، فخررتُ ساجداً... وساق الحديث.

وفيه دليل على أَنَّ للإمام أن يعاقب المذنب بتحريم كلامه على الناس أدباً له، وهكذا في الإنجيل، وهي: المسألة الثالثة.

وعلى تحريم أهله عليه، وهي: المسألة الرابعة.

والحديث مَطْوَلٌ، وفيه فِقْهٌ كثير قد أوردناه في شرح الحديث عليكم، والله ينفعنا وإياكم.

**الآية الخامسة والأربعون:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [الآية: ١١٩]. فيها أربع مسائل:

**المسألة الأولى:** في تفسير الصادقين: وفيه ثمانية أقوال:

الأول: أنهم الذين استَوَتْ ظواهرهم وبواطنهم.

الثاني: أنهم الذين قال الله فيهم: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿الْمُتَّقُونَ﴾ ﴿٣﴾.

الثالث: أنهم المهاجرون؛ وقد روي ﴿٤﴾ - كما قدمنا - أَنَّ أبا بكر قال للأنصار يوم سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ: إِنَّ اللَّهَ سَمَّنَا الصَّادِقِينَ؛ فقال: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ ﴿٥﴾ ثم سماكم الْمُفْلِحِينَ، فقال: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ...﴾ ﴿٦﴾ الآية. وقد أمركم الله أن تكونوا معنا حيث كنا، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ ﴿١١٩﴾.

الرابع: أن الصادقين هم المسلمون، والمخاطَبُونَ هم المؤمنون من أهل الكتاب.

الخامس: الصادقون هم الْمُؤْمِنُونَ بما عاهدوا، وذلك بقوله تعالى: ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ ﴿٧﴾.

السادس: هم النبي ﷺ وأصحابه - يعني أبا بكر، وعمر؛ أو السابقون الأولون، وهو السابع.

الثامن: هم الثلاثة الذين خُلِفُوا.

**المسألة الثانية:** في تحقيق هذه الأقوال: أما الأول: فهو الحقيقة والغاية التي إليها الْمُنتَهَى في هذه الصفة، وبها يرتفع النفاق في العقيدة، والمخالفة في الفعل، وصاحبها يُقال له صَدِيقٌ، وهي في أبي بكر وعمر، وَمَنْ دونهما على منازلهم وأزمانهم. وأما مَنْ قال بالثاني: فهو معظم الصدق، ومن أتى الْمُعْظَمَ فيوشك أن يتبعه الأقل، وهو معنى الخامس لأنه بعضه، وقد دخل فيه ذكره.

(٢) جبل بالمدينة معروف.

(٤) تقدم هذا الخبر.

(٦) الحشر: ٩.

(١) أي صعد وعلا.

(٣) البقرة: ١٧٧.

(٥) الحشر: ٨.

(٧) الأحزاب: ٢٣.

وأما تفسير<sup>(١)</sup> أبي بكر الصديق، فهو الذي يعم الأقوال كلها؛ لأن جميع الصفات موجودة فيهم.  
وأما القول الرابع: فصحيح وهو بغضه أيضاً، ويكون المخاطب أهل الكتاب والمنافقين.  
والسادس: تقدّم معناه.

والسابع: يكون المخاطب الثمانين رجلاً الذين تخلّفوا واعتذروا وكذبوا، أمروا أن يكونوا مع  
الثلاثة الصادقين؛ ويدخل هذا في جملة الصدق.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ﴾: قد تقدمت حقيقة التقوى، وذكر  
المفسرون ها هنا فيها قولين:  
أحدهما: اختلقوا الكذب.

والثاني: في ترك الجهاد، وهما بعض التقوى، والصحيح عمومها.

**المسألة الرابعة:** في هذا دليل على أنه لا يقبل خبر الكاذب ولا شهادته.  
قال مالك: لا يقبل خبر الكاذب في حديث الناس وإن صدق في حديث رسول الله ﷺ.  
وقال غيره: يقبل حديثه، والقبول فيه مرتبة عظيمة، وولاية لا تكون إلا لمن كرمته خصاله، ولا  
خصلة هي أشرف من الكذب، فهي تعزل الولايات، وتبطل الشهادات.

**الآية السادسة والأربعون:** قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ  
يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي  
سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْغَوْا مَوْطَأًا يَفِيضُ الْكَفَّارُ وَلَا يَنَالُوكَ مِنْ عَدُوٍّ نِيلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ إِنَّ  
اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْحَسَنِينَ ﴿١٢٠﴾ وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ  
لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [الآيتان: ١٢٠، ١٢١]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ﴾:

أي ما كان لهؤلاء المذكورين أن يتخلّفوا - دليل على أن غيرهم لم يستنفروا، وإنما كان النفي  
منهم في قول بعضهم، ويحتمل أن يكون الاستنفار في كل مسلم، وخص هؤلاء بالعتاب لقربهم  
وجوارهم، وأنهم أحق بذلك من غيرهم.

**المسألة الثانية:** قوله تعالى: ﴿وَلَا يَطْغَوْا مَوْطَأًا يَفِيضُ الْكَفَّارُ﴾:

دليل عند علمائنا على أن الغنيمة تستحق بالإذراب<sup>(٢)</sup> والكون في بلاد العدو؛ فإن مات بعد ذلك  
فله سهمه؛ وهو قول أشهب، وعبد الملك، وأحد قولي الشافعي. وقال مالك: وابن القاسم: لا شيء

(١) مراده ما ذكره أبو بكر في أثناء خبر السقيفة، وهو القول الثالث من الأقوال المتقدمة.

(٢) أدرب القوم: دخلوا أرض العدو.

له؛ لأن الله إنما كتب له بالآخرة، ولم يذكر السهم. وهو الصحيح، وقد بينها في مسائل الخلاف.

**المسألة الثالثة:** قوله تعالى: ﴿وَلَا يُفْقُونَ نَفَقَهُ صَفِيرَةً وَلَا كِبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ﴾: يعني كتب لهم ثوابه. وكذلك قال في المجاهد: إن أزوات دوابه وأبوالها حسنات، ورغبتها حسنات، وقد زادنا الله تعالى من فضله.

[١٢٣٢] ففي الصحيح: أن النبي ﷺ قال في هذه الغزوة بعينها: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ قَوْمًا مَا سَلَكَتُمْ وَادِيًا، وَلَا قَطَعْتُمْ شَيْئًا إِلَّا وَهَمَ مَعَكُمْ، حَبَسَهُمُ الْعُذْرُ»؛ فأعطى للمعذور من الأجر ما أعطى للقوي العامل بفضله.

وقد قال بعض الناس: إنما يكون له الأجر غير مضاعف، ويضاعف للعامل المباشر. وهذا تحكُّم على الله، وتضييق لسعة رحمته؛ وقد بيناه في شرح الصحيحين.

ولذلك قد راب بعض الناس فيه، فقال: أنتم تعطون الثواب مضاعفاً قطعاً، ونحن لا نقطع بالتضعيف في موضع؛ فإنه مبني على مقدار النيات، وهو أمرٌ مغيب، والذي يقطع به أن هنالك تضعيفاً، وربك أعلم بمن يستحقه، وهذا كله وصف العاملين المجاهدين، وحال القاعدين التائبين، ولما ذكر المتخلفين المعتذرين بالباطل قال كعب بن مالك: ذكروا [في] <sup>(١)</sup> بشر ما ذكر به أحد، فقال: ﴿يَعْتَذِرُونَ إِلَيْكُمْ إِذَا رَجَعْتُمْ...﴾ <sup>(٢)</sup> الآية.

**الآية السابعة والأربعون:** قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَتِ الْمُؤْمِنُونَ كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [الآية: ١٢٢]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** في سبب نزولها: وفيها أقوال كثيرة جماعها أربعة:

الأول: أنها نزلت في قوم أرسلهم النبي ﷺ ليعلموا الناس القرآن والإسلام، فلما نزل ما كان لأهل المدينة رجع أولئك فأنزل الله عذرهم؛ قاله مجاهد. وقال: هلاً جاء بعضهم وبقي على التعليم البعض <sup>(٣)</sup>.

[١٢٣٢] صحيح. أخرجه البخاري ٢٨٣٩ و ٤٤٢٣ وأبو داود ٢٥٠٨ وابن ماجه ٢٧٦٤ وأحمد ١٠٣/٣ وابن حبان ٤٧٣١ من حديث أنس. وله شاهد من حديث جابر، أخرجه مسلم ١٩١١. وانظر «تفسير القرطبي» ٣٥١٤.

(١) كذا وقع في النسخ، ولفظ «في» إما مقحم من النسخ، أو سبق قلم من المصنف، وليس له وجود في كتب التخريج جميعاً. وهذه رواية البخاري برقم ٤٦٧٧، وأما الرواية التي ذكرت تخريجها عند جميع الأئمة فاللفظ فيها: قال كعب: والله ما أنعم الله علي من نعمة قط بعد إذ هداني الله للإسلام أعظم في نفسي من صدقي رسول الله ﷺ، أن لا أكون كذبتة، فأهلك كما هلك الذين كذبوا. إن الله قال للذين كذبوا حين أنزل الوحي شر ما قال لأحد. قال الله سبحانه «سيحلفون بالله لكم إذا انقلبتم...».

(٢) التوبة: ٩٤.

(٣) مرسل. أخرجه الطبري ١٧٤٨٠ عن مجاهد مرسلًا بأنهم منه، وقد ساقه المصنف بمعناه دون لفظه.

الثاني: قال ابن عباس: معناه ما كان المؤمنون لَيَنْفِرُوا جميعاً، ويتركوا نبيَّهُم، ولكن يخرج بعضهم، ويبقى البعض فيما ينزل من القرآن، ويجري من العلم والأحكام، يعلمه المتخلف للساري عند رجوعه، وقاله قتادة.

الثالث: قال ابن عباس أيضاً: إنها ليست<sup>(١)</sup> في الجهاد، ولكن لما دعا رسول الله ﷺ على مَضَر بالسنيين أجذبت بلادهم، فكانت القبيلة منهم ثَقِيلٌ بأسرها حتى يحلُّوا بالمدينة من الجهد، ويعتَلُّوا بالإسلام وهم كاذبون، فضيَّقُوا على أصحاب النبي ﷺ وأجهدوهم، فأنزل الله يُخَيِّرُ رسولَهُ أنهم ليسوا بمؤمنين، فردَّهُم رسولُ الله ﷺ إلى عشائِرتهم، وحذَّر قومَهُم أن يفعلوا فِعْلَهُم، فذلك قوله: ﴿وَلْيُنْذِرُوا قَوْمَهُمْ...﴾ الآية<sup>(٢)</sup>.

الرابع: روي عن ابن عباس أنه قال: نسختها: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا﴾<sup>(٣)</sup>.

المسألة الثانية: في تحرير الأقوال: أما نسخُ بعض هذه لبعض فيفتقر إلى معرفة التاريخ فيها. وأما الظاهرُ فنسخ الاستنفار العام؛ لأنه الطاريء؛ فإنَّ النبي ﷺ كان يَغْزُو في فِتَام من الناس، ولم يستوف قط جميعَ الناس، إلا في غزوة العُسرة. وقد قيل: إنه يخرج من القول الأول أنَّ الخروجَ في طلب العلم لا يلزم الأعيان، وإنما هو على الكفاية.

قال القاضي: إنما يقتضي ظاهرُ هذه الآية الحثُّ على طلب العلم والندب إليه دون الإلزام والوجوب، واستحباب الرحلة فيه وفضلها.

فأما الوجوبُ فليس في قوة الكلام؛ وإنما لزم طلبُ العلم بأدلتِه؛ فأما معرفةُ الله فبأوامر القرآن وإجماع الأمة. وأما معرفةُ الرسول فلو جوب الأمر بالتصديق به، ولا يصحُّ التصديق إلا بعد العلم. وأما معرفةُ الوظائف فلأنَّ ما ثبت وجوبُه ثبت وجوبُ العلم به لاستحالة أدائها إلا بعلم، ثم ينشأ على هذا أنَّ المزيدَ على الوظائف مما فيه القيام بوظائف الشريعة كتحصين الحقوق وإقامة الحدود، والفضل بين الخصوم ونحوه من فروض الكفاية؛ إذ لا يصحُّ أن يعلمه جميعُ الناس؛ فتضيع أحوالهم، وأحوال سواهم، وينقص أو يبطل معاشهم؛ فتعيَّن بين الحاليين أن يقومَ به البعض من غير تعيين، وذلك بحسب ما يُيسِّر الله العبادَ له، ويُقسِّمه بينهم من رحمته وحكمته بسابق قدرته وكلمته، ويأتي تحقيقه في موضعه إن شاء الله.

المسألة الثالثة: الطائفة: في اللغة: الجماعة. قيل: وينطلق على الواحد على معنى نفس طائفة.

(١) وقع في النسخ «نزلت» بدل «ليست» والمثبت عن الطبري ١٧٤٨٨ وابن كثير ٤٩٤/٢.

(٢) أخرجه الطبري ١٧٤٨٨ من طريق علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وإسناده ضعيف، فهو منقطع بينهما، وفيه عبد الله بن صالح، روى مناكير كثيرة.

(٣) التوبة: ٤١.



والأول أصح وأشهر؛ فإنَّ الهاء في مثل هذا إنما هي للكثرة، كما يقال راوية، وإن كان يأتي بغيره. ولا شك أنَّ المرادَ ها هنا جماعة لوجهين:

أحدهما: عقلاً، والآخر لغة:

أما العقل: فلأنَّ تحصيلَ العلم لا يتحصَّلُ بواحد في الغالب.

وأما اللغة: فلقوله: ﴿يَسْتَفْهَمُوا﴾ ﴿وَلِيُذَكِّرُوا﴾؛ فجاء بضمير الجماعة.

والقاضي أبو بكر<sup>(١)</sup>، والشيخ أبو الحسن<sup>(٢)</sup> قبله، يرون أنَّ الطائفةَ ها هنا واحد. ويغتضِدُونَ فيه بالدليل على وجوبِ العمل بخبر الواحد. وهو صحيح؛ لا من جهة أنَّ الطائفة تنطلق على الواحد، ولكن من جهة أنَّ خبرَ الشخص الواحد أو الأشخاص خبرٌ واحد، وأنَّ مقابلَه وهو التواتر لا ينحصر بعدد، وقد بيَّناه في موضعه، وهذه إشارته.

**الآية الثامنة والأربعون:** قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ [الآية: ١٢٣].

قد قدَّمتنا الإشارةَ إلى أنَّ الله أمر بأوامر متعددة مختلفة المتعلقة، فقال: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾<sup>(٣)</sup>. وقال: ﴿فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>. وقال: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً﴾<sup>(٥)</sup>. وقال: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>.

وهذا كلُّه صحيحٌ مناسب، والمقصودُ قتال جميع المؤمنين لجميع الكفار، وقاتل الكفار أينما وجَدُوا، وقاتل أهل الكتاب من جملتهم، وهم الروم، وبعض الحبشان، وذلك إنما يتكيَّف لوجهين: أحدهما: بالابتداء مِنِّي يلي؛ فيقاتل كلُّ واحد منِّي يليه، ويتفق أن يبدأ المسلمون كلُّهم بالأهم ممن يليهم، أو الذين يتيقن الظفرُ بهم. وقد سئل ابنُ عمر بمن نبدأ بالروم أو بالذِّلم؟ فقال: بالروم.

[١٢٣٣] وقد رُوي في الأثر: «اتركوا الرابضين ما تركوكم»؛

[١٢٣٣] موقوف. لا أصل له في المرفوع بهذا اللفظ إنما أخرجه نُعيم بن حماد في «الفتن» ص ٤١٤ عن معاوية قوله، وإسناده ضعيف فيه من لم يسم، وكرره من وجه آخر عن معاوية، وإسناده ضعيف أيضاً فيه عن عنة بقية بن الوليد. وورد مرفوعاً بلفظ «دعوا الحبشة ما ودعوكم، وتركوا الترك ما تركوكم». أخرجه أبو داود ٤٣٠٢ من طريق السيباني عن أبي سكينه رجل من المحرِّرين عن رجل من أصحاب النبي ﷺ مرفوعاً. وإسناده ضعيف لجهالة أبي سكينه، لكن له شواهد كثيرة، وإن كانت ضعيفة، إلا أنها تتأيَّد بمجموعها. راجع «المجمع» ٥/ ٣٠٣-٣٠٤ و«الصححة» ٧٧٢.

(١) أبو بكر هو الباقلاني من أتباع أبي الحسن الأشعري.

(٢) هو الإمام أبو الحسن الأشعري تقدم ذكره مراراً.

(٣) التوبة: ٢٩. (٤) التوبة: ٥.

(٥) التوبة: ٣٦. (٦) التوبة: ١٢٣.

يعني الروم والحشب. وقول ابن عمر أصح، وبدأته بالروم قبل الديلم لثلاثة أوجه:  
أحدها: أنهم أهل الكتاب؛ فالحجة عليهم أكثر وأكد.  
والثاني: أنهم إلينا أقرب، أعني أهل المدينة.  
الثالث: أن بلاد الأنبياء في بلادهم أكثر، فاستغناها منهم أوجب.

**الآية التاسعة والأربعون:** قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ﴾ [الآية: ١٢٤].

قد قدمنا القول في زيادة الإيمان ونقصانه بما يُغني عن إعادته، واستيفأؤه في كتب الأصول.

**الآية الموفية خمسين:** قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ هَلْ يَرَيْنَكُمْ مِنَ الْأَعْدَاءِ أَنْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الآية: ١٢٧]. فيها ثلاث مسائل:

**المسألة الأولى:** قوله: ﴿نَّظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾: فيه قولان:

أحدهما: إذا أنزلت سورة فيها فضيحتهم، أو فضيحة أحد منهم جعل ينظر بعضهم إلى بعض، يقول: هل يراكم من أحد إذا تكلمتم بهذا فينقله إلى محمد؟ وذلك جهل منهم بنبوته، وأن الله يُطْلِعُهُ على ما شاء من غيبه.

الثاني: إذا أنزلت سورة فيها الأمر بالقتال نظر بعضهم إلى بعض نظر الرغب، وأرادوا القيام عنه، لئلا يسمعوا ذلك، يقولون: هل يراكم إذا انصرفتم من أحد؟ ثم يقومون وينصرفون، صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ.

**المسألة الثانية:** قال ابن عباس: يكره أن يقال انصرفنا من الصلاة؛ لأن قوماً انصرفوا فصرف الله قلوبهم ولكن قولوا قَضَيْنَا الصلاة<sup>(١)</sup>.

وهذا كلامٌ فيه نظر، وما أظنّه يصح عنه<sup>(٢)</sup>؛ فإن نظام الكلام أن يقال: لا يَقُلْ أحد انصرفنا من الصلاة، فإن قوماً قيل فيهم: ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم، فإن ذلك كان مقولاً فيهم، ولم يكن منهم.

وقد أخبرني محمد بن عبد الحكم البُستي الواعظ؛ قال: أخبرنا أبو الفضل الجوهري سماعاً

(١) موقوف. أخرجه الطبري ١٧٥١٢ و ١٧٥١٣ و ١٧٥١٤ من وجوه عن ابن عباس، والآخر منها إسناده على شرطهما سوى شيخ الطبري سفيان بن وكيع، فإن مدار هذه الطرق الثلاثة عليه، وهو ضعيف.

وأخرجه ابن أبي شيبة ٧٦٠٤/٢ من طريق آخر عن عمير بن تميم عن ابن عباس، وعمير هذا وثقه ابن حبان وحده، ويصلح للمتابعة. وله شاهد عن ابن عمر: لا يقال انصرفنا من الصلاة، ولكن قد قضيت الصلاة. وإسناده على شرط مسلم. فهو شاهد لما قبله.

(٢) بل هو حسن، وتأيد بأثر ابن عمر.

عليه، يقول: كنا في جنازة، فقال المنذر بها: انصرفوا رحمكم الله فقال: لا يقل أحدكم انصرفوا<sup>(١)</sup>؛ فإن الله تعالى قال في قوم ذمهم: ﴿ثُمَّ انْصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهِ قُلُوبَهُمْ﴾، ولكن قولوا: انقلبوا رحمكم الله؛ فإن الله تعالى قال في قوم<sup>(٢)</sup> مدحهم: ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ آلِهِمْ وَفَضَّلَ لَمْ يَمَسَّهُمْ سُوءٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

**المسألة الثالثة:** قوله: ﴿صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾: إخبار عن أنه صارف القلوب ومصرفها وقلبها ومقلبها رداً على القدرية في اعتقادهم أن قلوب الخلق بأيديهم وجوارحهم بحكمهم، يتصرفون بمشيئتهم، ويحكمون بإرادتهم، واختيارهم؛ ولهذا قال مالك - فيما رواه عنه أشهب: ما أبين هذا في الرد على أهل القدر: ﴿لَا يَزَالُ يُبَيِّنُهُمُ الَّذِي بَرَأَ رِيبَهُ فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>. وقوله تعالى لنوح: ﴿أَنْتَ لَنْ تُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ ءَامَنَ﴾<sup>(٥)</sup>. فهذا لا يكون أبداً ولا يرجع ولا يزال.

**الآية الحادية والخمسون:** قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الآية: ١٢٨]. فيها تسع مسائل:

**المسألة الأولى:** في ثبوتها: اعلما - وفقكم الله - أن هذه مسألة عظيمة القدر، وذلك أن الرافضة كادت الإسلام بآيات وحروف نسبتها إلى القرآن لا يخفى على ذي بصيرة أنها من البهتان الذي نزع به الشيطان، وأدعوا أنهم نقلوها وأظهروها حين كتمانها نحن، وقالوا: إن الواحد يكفي في نقل الآية والحروف كما فعلتم، فإنكم أثبتتم آية بقول رجل واحد، وهو خزيمة بن ثابت، وهي قوله: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾؛ وقوله: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾<sup>(٦)</sup>.

قلنا: إن القرآن لا يثبت إلا بنقل التواتر، بخلاف السنة فإنها تثبت بنقل الأحاد. والمعنى فيه أن القرآن معجزة النبي ﷺ، الشاهدة بصدقه، الدالة على نبوته، فأبقاها الله على أمته، وتولى حفظها بفضلها، حتى لا يزداد فيها ولا ينقص منها. والمعجزات إما أن تكون معاينة إن كانت فعلاً، وإما أن تثبت تواتراً إن كانت قولاً؛ ليقع العلم<sup>(٧)</sup> بها، أو تنقل صورة الفعل فيها أيضاً نقلاً متواتراً حتى يقع العلم بها، كأن السامع لها قد شاهدها، حتى تنبني الرسالة على أمر مقطوع به، بخلاف السنة؛ فإن الأحكام يعمل فيها على خبر الواحد؛ إذ ليس فيها معنى أكثر من التعبد.

وقد كان النبي ﷺ يُرْسِلُ كتبه مع الواحد، ويأمر الواحد أيضاً بتبليغ كلامه، ويبعث الأمراء إلى البلاد وعلى السرايا؛ وذلك لأن الأمر لو وقف فيها على التواتر لما حصل علم، ولا تم حكم، وقد بينا ذلك في أصول الفقه والدين.

(١) هذا معارض، بما أخرجه مسلم ٢٨٧٠ ح ٧١ من حديث أنس «إن الميت إذا وضع في قبره، إنه ليسمع خفق نعالهم إذا انصرفوا».

(٢) هذا ليس بلام، فقد قال الله تعالى في قوم ذمهم «وإذا انقلبوا إلى أهلهم انقلبوا فكهين» [المطففين: ٣١].

(٣) آل عمران: ١٧٤. (٤) التوبة: ١١٠.

(٥) هود: ٣٦. (٦) الأحزاب: ٢٣.

(٧) أي العلم اليقيني، وهو يقع إما بالمشاهدة أو الحس أو التواتر.

## المسألة الثانية: فيما روي فيها:

[١٢٣٤] ثبت، أن زيد بن ثابت قال: أرسل إليّ أبو بكر الصديق مَقْتَل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده، فقال: إن القتال قد استحرَّ بقرَاء القرآن يوم اليمامة، وإنني أخشى أن يستحرَّ القَتْل بالقرءاء في المواطن كلها، فيذهب قرآن كثير، وإنني أرى أن تجمع القرآن.

قال أبو بكر لعمر: كيف أفعل شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ قال عمر: هو والله خير. فلم يزل يراجعني<sup>(١)</sup> في ذلك حتى شرح الله صدرِي للذي شرح له صدر عمر، ورأيتُ فيه الذي رأى.

قال زيد: قال أبو بكر: إنك شاب عاقل لا نتهمك، قد كنت تكتب الوحي لرسول الله؛ فتتبع القرآن. قال: فوالله لو كلفوني نَقْل جَبَلٍ من الجبال ما كان أثقل عليّ من ذلك.

قلت: كيف تفعلون شيئاً لم يفعله رسول الله ﷺ؟ فقال أبو بكر: هو والله خير. فلم يزل يُراجعني في ذلك أبو بكر حتى شرح الله صدرِي للذي شرح له صدر أبي بكر وعمر. فتتبع القرآن أجمعه من الرِّقَاع والعُسْب<sup>(٢)</sup>، - وذكر كلمة مشكلة تركناها -<sup>(٣)</sup>.

قال زيد: فوجدتُ آخر براءة مع خزيمة بن ثابت: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ...﴾ إلى: ﴿الْعَظِيمُ﴾ انتهى<sup>(٤)</sup> الحديث. فبقيت الصحفُ عند أبي بكر، ثم تناولها بعده عمر، ثم صارت عند حفصة رضي الله عنهم<sup>(٥)</sup>.

[١٢٣٥] فلما كان زمن عثمان حسبما ثبت في الصحيح قدم حذيفة بن اليمان على عثمان، وكان يُغازي أهل الشام في فتح أرمينية وأذربيجان مع أهل العراق، فرأى حذيفة اختلافهم في القرآن، فقال لعثمان بن عفان: يا أمير المؤمنين، أدرك هذه الأمة قبل أن يختلفوا في الكتاب، كما اختلف اليهود

[١٢٣٤] صحيح. أخرجه البخاري ٤٦٧٩ و ٤٩٨٦ و ٤٩٨٧ و ٤٩٨٨ و ٧١٩١ و ٧٤٢٥ والترمذي ٣١٠٣ و ٣١٠٤ والنسائي في «فضائل القرآن» ١٣ و ٢٠ و ٢٧ وأحمد ١٠/١ و ١٨٩ / ٥ و ابن حبان ٤٥٠٦ و ٤٥٠٧ وابن أبي داود في «المصاحف» ص ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ والطبراني ٤٩٠٢ من طرق عن الزهري عن عبيد بن السَّاق عن زيد بن ثابت به وأتم.

[١٢٣٥] صحيح. أخرجه البخاري ٤٩٨٧ من حديث الزهري عن أنس به.

(١) هو من كلام أبي بكر، إلا أنه اختصر بعض ألفاظه فصار ظاهره أنه من كلام زيد.

(٢) جمع عسيب: وهو جريد النخل.

(٣) ما بين المعقوفتين من كلام ابن العربي رحمه الله، والكلمة التي ترك ذكرها وهي في الحديث «والأكتاف» رواية البخاري ٤٦٧٩ ووقع بلفظ ٧١٩١ «واللخاف» بدل «الأكتاف». قال محمد بن عبيد الله شيخ البخاري عقب الرواية ٧١٩١: اللِّخَاف: يعني الخنزف. قال الحافظ في «الفتح» ١٤/٩: الآية التي تصنع من الطين المشوي. قال: والعسيب: جريد النخل، كانوا يكشطون الخوص، ويكتبون في الطرف العريض. قال: والأكتاف: جمع كتف، وهو العظم الذي للبعير أو الشاة، كانوا إذا جف كتبوا فيه.

(٤) كذا قال المصنف رحمه الله، بل ما بعده تبع له، لكن قوله ينتزل على، لفظ الترمذي.

(٥) هو طرف الخير المتقدم عند البخاري ٤٩٨٦ و ٧١٩١، وساقه المصنف بالمعنى.

والنصارى. فأرسل إلى حفصة أن أرسلي إلينا بالصحف فننسخها في المصاحف، ثم نردها إليك. فأرسلت حفصة إلى عثمان بالصحف، فأرسل عثمان إلى زيد بن ثابت، وسعيد بن العاصي، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام، وعبد الله بن الزبير - أن انسخوا الصحف في المصاحف. وقال للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت فاكتبوه بلسان قريش؛ فإنما نزل بلسانهم، حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف بعث عثمان إلى كل أفق بمصحف من تلك المصاحف التي نسخوا.

[١٢٣٦] قال الزهري: وحدثني خارجة بن زيد بن ثابت أن زَيْدَ بن ثابت قال: فقدت آية من سورة كنتُ أسمعُ رسولَ الله ﷺ يقرأها: ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَن قَتَلَ نَفْسَهُ﴾<sup>(١)</sup>، فالتمسيتها فوجدتها مع خزيمه بن ثابت أو أبي خزيمه، فالحقتها في سورتها<sup>(٢)</sup>.

قال الزهري: فاختلفوا يومئذ في التابوت والتابوه، فقال القرشيون: التابوت. وقال زيد التابوه. فزُفِعَ اختلافهم إلى عثمان فقال: اكتبوه التابوت. فإنه نزل بلسان قريش.

قال الزهري: فأخبرني عبد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن مسعود كره لزيد بن ثابت نسخ المصاحف، وقال: يا معشر المسلمين؛ أعزّل عن نسخ كتابة المصاحف، ويتولاها رجل؛ والله لقد أسلمت وإنه لفي صلب رجل كافر - يريد زيد بن ثابت. ولذلك قال عبد الله بن مسعود: يا أهل القرآن، اكنموا المصاحف التي عندكم وغلوها؛ فإن الله يقول: ﴿وَمَن يَفْعَلْ يَأْتِ بِمَا عَمِلَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾<sup>(٣)</sup>، فالحقوا الله بالمصاحف.

قال الزهري: فبلغني أن ذلك كرهه من مقالة ابن مسعود رجالاً من [أفاضل]<sup>(٤)</sup> أصحاب رسول الله ﷺ<sup>(٥)</sup>. وهذا حديث صحيح لا يعرف إلا من حديث الزهري.

**المسألة الثالثة:** إذا ثبت هذا فقد تبين في أثناء الحديث أن هاتين الآيتين في براءة وآية الأحزاب لم تثبت بواحد، وإنما كانت منسية، فلما ذكرها من ذكرها أو تذكّرها من تذكرها عرفها الخلق، كالرجل تنساه فإذا رأيت وجهه عرفته، أو تنسى اسمه وتراه، ولا يجتمع لك العين والاسم، فإذا انتسب عرفته.

**المسألة الرابعة:** من غريب المعاني أن القاضي أبا بكر بن الطيب<sup>(٦)</sup> سيف السنة ولسان الأمة تكلم

[١٢٣٦] هو بعض المتقدم برقم ١٢٣٤.

(١) الأحزاب: ٢٣.

(٢) إلى هنا لفظ البخاري.

(٣) آل عمران: ١٦١.

(٤) زيادة عن جامع الترمذي.

(٥) لفظ الترمذي بإثر الحديث ٣١٠٤ ولابن أبي داود ص ٢٤-٢٥ مع اختلاف يسير، وإسناده صحيح على شرطهما.

(٦) هو الإمام أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر البصري المالكي الأصولي المتكلم، صاحب المصنفات، روى عن أبي بكر القطيعي، وأخذ علم النظر عن أبي عبد الله بن مجاهد الطائي صاحب الأشعري، ويعرف بالباقلاني، وبابن الباقلاني، راجع «شذرات الذهب» ٣/ ١٦٨-١٦٩.

بجهاالات على هذا الحديث، لا تُشبه مُنصبه، فانتصبنا لها لنوقفكم على الحقيقة فيها:

أولها: قال القاضي أبو الطيب: هذا حديث مضطرب، وذكر اختلاف روايات فيه، منها صحيحة ومنها باطلة؛ فأما الروايات الباطلة فلا نشتغل بها، وأما الصحيحة فمنها أنه قال: روي أن هذا جرى في عهد أبي بكر. وفي رواية أنه جرى في عهد عثمان، وبين التاريخين كثير من المدة؛ وكيف يصح أن نقول هذا كان في عهد أبي بكر، ثم نقول: كان هذا في عهد عثمان؛ ولو اختلف تاريخ الحديث في يوم من أوله وآخره لوجب رده، فكيف أن يختلف بين هاتين المديتين الطويلتين؟

قال القاضي أبو بكر بن العربي: يقال للسيف: هذه كَهْمَة<sup>(١)</sup> من طول الضراب، هذا أمر لم يخف وجه الحق فيه، إنما جمع زيد القرآن مرتين: إحداهما لأبي بكر في زمانه، والثانية لعثمان في زمانه، وكان هذا في مرتين لسببين ولمعنيين مختلفين، أما الأول: فكان لثلاث يذهب القرآن بذهاب القراء، كما أخبر النبي ﷺ أنه:

[١٢٣٧] «يذهب العلم في آخر الزمان بذهاب العلماء»، فلما تحصل مكتوباً صار عدة لما يتوقع عليه. وأما جمعه في زمان عثمان فكان لأجل الاختلاف الواقع بين الناس في القراءة، فجمع في المصاحف ليرسل إلى الآفاق، حتى يُرفع الاختلاف الواقع بين الناس في زمن عثمان.

ثانيها: قال ابن الطيب: من اضطراب هذا الحديث أن زيدا تارة قال: وجذت هؤلاء الآيات الساقطة، وتارة لم يذكره، وتارة ذكر قصة براءة، وتارة قصة الأحزاب أيضاً بعينها.

قال القاضي ابن العربي: يقال للسان<sup>(٢)</sup> هذه عثرة، وما الذي يمنع عقلاً أو عادة أن يكون عند الراوي حديث مفصل يذكر جميعه مرة، ويذكر أكثره أخرى، ويذكر أقله ثالثة؟

ثالثها: قال ابن الطيب: يشبه أن يكون هذا الخبر موضوعاً؛ لأنه قال فيه: إن زيدا وجد الضائع من القرآن عند رجلين. وهذا بعيد أن يكون الله قد وكل حفظ ما سقط وذهب عن الأجلة الأماثل من القرآن برجلين: خزيمة، وأبي خزيمة<sup>(٣)</sup>.

قال القاضي: قد بينا أنه يجوز أن ينسى الرجل الشيء ثم يذكره له آخر، فيعود علمه إليه. وليس في نسيان الصحابة كلهم له إلا رجل واحد استحالة عقلاً؛ لأن ذلك جائز؛ ولا شرعاً؛ لأن الله ضمن حفظه، ومن حفظه البديع أن تذهب منه آية أو سورة إلا عن واحد، فيذكرها ذلك الواحد، فيتذكرها الجميع؛ فيكون ذلك من بديع حفظ الله لها.

[١٢٣٧] صحيح. أخرجه البخاري ١٠٠ و ٧٣٠٧ عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء... الحديث». وتقدم فيما مضى.

(١) كَهْمَة الشدائد: جَبْتَه عن الإقدام. وأَكْثَمَ بَصَرُهُ: كَلَّ. ورجل كَهَام: كليل عطى بطيء مسنّ اهـ قاموس.

(٢) هو لقب لأبي بكر الباقلاني.

(٣) انظر تفصيل ذلك في «الفتح» ١٥/٩.

قال القاضي ابنُ العربي: ويقال له أيضاً: هذا حديثٌ صحيحٌ متفقٌ عليه<sup>(١)</sup> من الأئمة، فكيف تدَّعي عليه الوُضْع، وقد رواه العَدْلُ عن العدل، وتدعي فيه الاضطراب، وهو في سلك الصواب منتظم، وتقول أخرى: إنه من أخبار الآحاد، وما الذي تضمن من الاستحالة أو الجهالة حتى يُعاب بأنه خبر واحد.

وأما ما ذكرته في معارضته عن بعض رُواته أو عن رأيٍ فهو المضطربُ الموضوعُ الذي لم يزوه أحد من الأئمة، فكيف يعارض الأحاديث الصحاح بالضعاف والثقات بالموضوعات؟

**المسألة الخامسة:** فإن قيل: فما كانت هذه المراجعة بين الصحابة؟

قلنا: هذا مما لا سبيلَ إلى معرفته إلا بالرواية، وقد عدمت، لا هُم إلا أن القاضي أبا بكر قد ذكر في ذلك وجوهاً، أجودها خمسة:

الأول: أن رسولَ الله ﷺ ترك ذلك مصلحة، وفعله أبو بكر للحاجة.

الثاني: أن الله أخبر أنه في الصحف الأولى، وأنه عند محمد في مثلها بقوله: ﴿يَتْلُوا صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾ (٢) فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ ﴿٣﴾؛ فهذا اقتداء بالله وبرسوله.

الثالث: أنهم قصدوا بذلك تحقيق قول الله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ (٤)؛ فقد كان عنده محفوظاً، وأخبرنا أنه يحفظه بعد نزوله، ومن حفظه تيسير الصحابة لِجَمْعِهِ، واتفاقهم على تقييده وضبطه.

الرابع: أن النبي ﷺ كان يكتبه كُتِبَتْه بِإِمْلَائِهِ إياه عليهم، وهل يخفى على متصوّر معنى صحيحاً في قلبه أن ذلك كان تنبيهاً على كتبه وضبطه بالتقيد في الصحف، ولو كان ما ضمنه الله من حفظه لا عمل للأمة فيه لم يكتبه رسولُ الله ﷺ بعد إخبار الله له بضمان حفظه، ولكن علم أن حفظه من الله بحفظنا وتيسيره ذلك لنا وتعليمه لكتابه وضبطه في الصحف بيننا.

[١٢٣٨] الخامس: أنه ثبت، أن النبي ﷺ **أنهى عن السفر بالقرآن إلى أرض العدو**؛ وهذا تنبيه على أنه بين الأمة مكتوب مستصحب في الأسفار، وهذا من أبيين الوجوه عند النظر.

**المسألة السادسة:** فأما كتابة عثمان للمصاحف التي أرسلت إلى الكوفة والشام والحجاز فإنما كان ذلك لأجل اختلاف الناس في القراءات، فأراد صَبَطَ الأمر لثلاث يتنشر إلى حد التفرق والاختلاف في القرآن، كما اختلف أهل الكتاب في كتبهم، وكان جَمْعُ أبي بكر له لثلاث يذهب أضله؛ فكانا أمرين مختلفين لسببين متباينين. وقد كان وقع مثل هذا الاختلاف في زمان النبي ﷺ بين هشام بن حكيم بن

[١٢٣٨] متفق عليه، وتقدم.

(١) لم يروه مسلم. انظر الحديث وتخريجه، ١٢٣٤.

(٢) البينة: ٢-٣.

حزام وبين عمر بن الخطاب، فاختلّفوا في القراءة في سورة الفُرْقَان، فاحتمل عُمر هشاماً إلى رسول الله ﷺ حملاً، حتى قرأ كل واحد منهما ما قرأ بخلاف قراءة صاحبه، فصوّب النبي ﷺ الكل، وأنبأهم أنه ليس باختلاف؛ إذ الكل من عند الله، بأمره نزل<sup>(١)</sup>، ويفضله توسع في حروفه حتى جعلها سبعة؛ فاختار عثمان والصحابة من تلك الحروف ما راوه ظاهراً مشهوراً متفقاً عليه مذكوراً، وجمعه في مصاحف، وجعلت أمهات في البلدان ترجع إليها بنات الخلاف.

**المسألة السابعة:** فأما حال عبد الله بن مسعود وإنكاره على زيد أن يتولّى كتب المصاحف، وهو أقدم قراءة. قلنا: يا معشر الطالبين للعلم، ما نقم قطّ على عثمان شيء إلا خرج منه كالشهاب، وأنبأ أنه أتاه بعلم، وقد بينّا ذلك في «كتاب المقسط» وعند قول ابن مسعود ما قال وبلغ عثمان:

قال عثمان: مَنْ يعذرني من ابن مسعود، يدعو الناس إلى الخلاف والشبهة، ويغضب عليّ أن لم أوله نسخ القرآن، وقدمت زيدا عليه، فهلا غضب على أبي بكر وعمر حين قدما زيدا لكتابتهم وتركاه، إنما اتبعت أنا أمرهما، فما بقي أحد من الصحابة إلا حسن قول عثمان وعاب ابن مسعود. وهذا بين جدّاً، وقد أبى الله أن يئقي لابن مسعود في ذلك أثراً، على أنه قد روي عنه أنه رجع عن ذلك وراجع أصحابه في الاتباع لمصحف عثمان والقراءة به<sup>(٢)</sup>.

**المسألة الثامنة:** فأما سبب اختلاف القراء بعد ربط الأمر بالثبات وضبط القرآن بالتحديد.

قلنا: إنما كان ذلك للتوسعة التي أذن الله فيها، ورحم بها من قراءة القرآن على سبعة أحرف؛ فأقرأ النبي ﷺ بها، وأخذ كل صاحب من أصحابه حرفاً أو جملة منها. وقد بيناه في تفسير الحديث تارة في جزء مفرد، وتارة في «شرح الصحيحين» ولا شك في أن الاختلاف في القراءة كان أكثر مما في ألسنة الناس اليوم، ولكن الصحابة ضبطت الأمر إلى حدّ يقيد مكتوباً، وخرج ما بعده عن أن يكون معلوماً، حتى أن ما تحتمله الحروف المقيدة في القرآن قد خرج أكثره عن أن يكون معلوماً، وقد انحصر الأمر إلى ما نقله القراء السبعة بالأصابع الخمسة.

وقد روي؛ أن عثمان أرسل ثلاثة مصاحف، وروي أنه احتبس مصحفاً، وأرسل إلى الشام والعراق واليمن ثلاثة مصاحف، وروي أنه أرسل أربعة إلى الشام والحجاز والكوفة والبصرة.

وروي، أنه كانت سبعة مصاحف، فبعث مصحفاً إلى مكة، وإلى الكوفة آخر، ومصحفاً إلى البصرة، ومصحفاً إلى الشام، ومصحفاً إلى اليمن، ومصحفاً إلى البحرين، ومصحفاً عنده<sup>(٣)</sup>. فأما مصحف اليمن والبحرين فلم يسمع لهما خبر.

قال القاضي: وهذه المصاحف إنما كانت تذكرة لثلاث يضيّع القرآن، فأما القراءة فإنما أخذت

(١) انظر صحيح البخاري ٤٩٩٢، وتقديم.

(٢) انظر «المصاحف» لابن أبي داود ص ٢٥.

(٣) انظر «المصاحف» لابن أبي داود ص ٤٣.



بالرواية لا مِنْ المصاحف، أما إنهم كانوا إذا اختلفوا رجعوا إليها فما كان فيها عُولوا عليه، ولذلك اختلفت المصاحفُ بالزيادة والنقصان، فإن الصحابة أثبتت ذلك في بعض المصاحف، وأسقطته في البعض، لِيُحْفَظَ القرآنُ على الأمة، وتجتمع أشتاتُ الرواية، ويتبينَ وَجْهُ الرخصة والتوسعة، فانتَهت الزيادة والنقصانُ إلى أربعين حرفاً في هذه المصاحف، وقد زيدت عليها أحرفٌ يسيرة لم يقرأ بها أحدٌ من القراء المشهورين تركت؛ فهذا منتهى الحاضر من القول الذي يحتمله الفنُ الذي تصدينا له من الأحكام.

**المسألة التاسعة:** إذا ثبتت القراءات، وتقيَّدَت الحروف فليس يلزم أحداً أن يقرأ بقراءة شخص واحد، كنافع مثلاً، أو عاصم؛ بل يجوز له أن يقرأ الفاتحة فيتلو حروفها على ثلاث قراءات مختلفات، لأنَّ الكلَّ قرآن، ولا يلزم جمعه؛ إذ لم ينظمه الباري لرسوله، ولا قام دليلٌ على التعبد به؛ وإنما لزم الخلق بالدليل ألا يتعدوا الثابت إلى ما لم يثبت، فأما تعيينُ الثابت في التلاوة فمسترسل على الثابتِ كله. والله أعلم.

\* \* \*



## فهرس السور والآيات

### سورة المائدة

الآية ٩٥ ..... ١٣٠	الآية ١ ..... ٥
الآية ٩٦ ..... ١٤٥	الآية ٢ ..... ١٥
الآية ٩٧ ..... ١٥٢	الآية ٣ ..... ١٧
الآية ١٠٠ ..... ١٥٥	الآية ٤ ..... ٢٤
الآية ١٠١ - ١٠٢ ..... ١٥٧	الآية ٥ ..... ٣٠
الآية ١٠٣ ..... ١٦٠	الآية ٦ ..... ٣٥
الآية ١٠٤ ..... ١٦٥	الآية ٨ ..... ٦١
الآية ١٠٥ ..... ١٦٦	الآية ١٢ ..... ٦١
الآيات ١٠٦ - ١٠٨ ..... ١٧٠	الآية ٢٠ ..... ٦٣

### سورة الأنعام

الآية ٥٩ ..... ١٨٩	الآيتان ٣١ و ٣٢ ..... ٦٣
الآية ٦٨ ..... ١٩٤	الآية ٣٢ أيضاً ..... ٦٦
الآية ٨٣ ..... ١٩٥	الآيتان ٣٣ - ٣٤ ..... ٦٧
الآية ٩٠ ..... ١٩٦	الآية ٣٨ ..... ٧٦
الآية ٩٩ ..... ١٩٦	الآيات ٤١ - ٤٤ ..... ٩٠
الآية ١٠٨ ..... ١٩٧	الآية ٤٥ ..... ٩٥
الآية ١٠٩ ..... ١٩٨	الآية ٤٩ ..... ١٠٠
الآية ١٢١ ..... ٢٠٠	الآية ٥١ ..... ١٠١
الآيات ١٣٦ - ١٤٠ ..... ٢٠٦	الآية ٥٨ ..... ١٠٢
الآية ١٤١ ..... ٢٠٨	الآية ٧٧ ..... ١٠٣
الآية ١٤٥ ..... ٢١٧	الآية ٨٧ ..... ١٠٤
الآية ١٤٦ ..... ٢٢٥	الآية ٨٩ ..... ١٠٧
الآية ١٥٠ ..... ٢٢٦	الآية ٩٠ ..... ١٢٣
الآية ١٥٢ ..... ٢٢٦	الآيتان ٩١ - ٩٢ ..... ١٢٤
الآيتان ١٦٢ - ١٦٣ ..... ٢٢٧	الآية ٩٣ ..... ١٢٥
الآية ١٦٤ ..... ٢٢٩	الآية ٩٤ ..... ١٢٨

## سورة الأعراف

٣١٧	الآيتان ٢٠ - ٢١
٣١٧	الآية ٢٤
٣١٩	الآية ٢٥
٣٢١	الآية ٢٩
٣٢٣	الآية ٣٠
٣٢٤	الآية ٣٨
٣٢٦	الآيتان ٣٩ - ٤٠
٣٢٧	الآية ٤١
٣٣٧	الآيتان ٤٥ - ٤٦
٣٤٢	الآية ٥٧
٣٤٣	الآية ٥٨
٣٤٣	الآية ٦٠
٣٤٩	الآية ٦١
٣٥١ - ٣٥٠	الآيتان ٦٥ - ٦٦
٣٥٢	الآية ٦٧
٣٥٦	الآية ٦٨
٣٥٩	الآيتان ٧٠ - ٧١
٣٦٠	الآية ٧٢
٣٦١	الآية ٧٣
٣٦٢	الآية ٧٤
٣٦٣	الآية ٧٥

## سورة براءة

٣٦٦	الآية ١
٣٦٧	الآية ٢
٣٦٨	الآية ٣
٣٧٣	الآية ٤
٣٧٤	الآية ٥
٣٧٦	الآية ٦
٣٧٧	الآية ١٢
٣٧٨	الآية ١٨
٣٧٨	الآية ٢٣
٣٧٩	الآية ٢٤

٢٣٢	الآية ٢
٢٣٣	الآية ٣
٢٣٣	الآية ٣١
٢٤٣	الآية ٣٢
٢٤٣	الآية ٢٦
٢٤٤	الآية ٣٣
٢٤٥	الآية ٥٥
٢٤٥	الآية ٥٩
٢٤٧	الآية ٨٠
٢٥٢	الآية ٨٥
٢٥٤	الآية ١٢٤
٢٥٤	الآية ١٣٨
٢٥٥	الآية ١٤٢
٢٥٦	الآية ١٤٥
٢٥٧	الآية ١٥٠
٢٦٠	الآية ١٥٧
٢٦١	الآية ١٦٣
٢٦٦	الآية ١٧٢
٢٧٢	الآية ١٨٠
٢٨٤	الآية ١٨٥
٢٨٦	الآيتان ١٨٩ - ١٩٠
٢٩٠	الآية ١٩٩
٢٩٤	الآية ٢٠٤
٢٩٨	الآية ٢٠٥
٢٩٩ - ٢٩٨	الآية ٢٠٦

## سورة الأنفال

٣٠٥	الآية ١
٣١١	الآية ٧
٣١٥	الآيتان ١٥ - ١٦
٣١٦	الآية ١٧

٤٥٥ .....	الآية ٨٤	٣٨٠ .....	الآية ٢٥
٤٥٩ .....	الآيتان ٩١ - ٩٢	٣٨٣ .....	الآية ٢٨
٤٦١ .....	الآية ٩٤	٣٨٨ .....	الآية ٢٩
٤٦٤ .....	الآية ٩٧	٣٩٤ .....	الآية ٣٠
٤٦٨ .....	الآية ١٠٠	٣٩٥ .....	الآية ٣١
٤٧٢ .....	الآية ١٠٣	٣٩٦ .....	الآية ٣٤
٤٧٦ .....	الآية ١٠٤	٤٠٥ .....	الآية ٣٥
٤٧٧ .....	الآية ١٠٧	٤٠٦ .....	الآية ٣٦
٤٧٩ .....	الآية ١٠٨	٤٠٩ .....	الآية ٣٦ أيضاً
٤٨٥ .....	الآية ١٠٩	٤١٠ .....	الآية ٣٧
٤٨٦ .....	الآيتان ١١١ - ١١٢	٤١٥ .....	الآية ٣٨
٤٨٩ .....	الآيتان ١١٣ - ١١٤	٤١٦ .....	الآية ٣٩
٤٩٢ .....	الآية ١١٧	٤١٧ .....	الآية ٤٠
٤٩٤ - ٤٩٣ .....	الآية ١١٨	٤٢٢ .....	الآية ٤١
٤٩٥ .....	الآية ١١٩	٤٢٣ .....	الآية ٥٨
٤٩٦ .....	الآيتان ١٢٠ - ١٢١	٤٢٤ .....	الآية ٦٠
٤٩٧ .....	الآية ١٢٢	٤٤٢ .....	الآية ٦٥
٤٩٩ .....	الآية ١٢٣	٤٤٤ - ٤٤٣ .....	الآية ٧٣
٥٠٠ .....	الآية ١٢٤	٤٤٤ .....	الآية ٧٤
٥٠٠ .....	الآية ١٢٧	٤٤٥ .....	الآيات ٧٥ - ٧٧
٥٠١ .....	الآية ١٢٨		

